

الجزء الثاني

للإمام الشيخ زكي بن محمد الأنصاري الشافعي
في شرح منظومة البهجة الوردية
تأليف محمد بن مظفر بن محمد بن الوردي الشافعي سنة ١٧٤١ هـ
ومعه

مأشئة الشيخ عبد الرحمن الشافعي الشافعي سنة ١٧٣٦ هـ
ومأشئة الإمام أحمد قاسم القبادلي الشافعي سنة ١٩٢٢ هـ
مع تقرير الشيخ عبد الرحمن الشافعي عليها

قام بطبعه في دار النشر والكتاب
محمد عبد القادر

تنبيه:

هذا الكتاب من كتب دار النشر والكتاب
تم طبعه في دار النشر والكتاب
الشيخ الشافعي في دار النشر والكتاب
والدار في دار النشر والكتاب

الجزء السادس

في شرح المنظومة

المنشأة - المنشأة - المنشأة - المنشأة - المنشأة
المنشأة - المنشأة - المنشأة - المنشأة - المنشأة
في شرح المنظومة البهجة الوردية

دار النشر والكتاب
دار النشر والكتاب

الجزء الثاني

الغُرَّةُ الْبَهِيَّةُ

لِلإِمَامِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٦ هـ

فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ الْبَهْجَةِ الْوَرْدِيَّةِ

لِلإِمَامِ عُمَرَ بْنِ مُطَفَّرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْوَرْدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ

وَمَعَهُ

مُحَاسِنَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّرِيفِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٢٦ هـ

وَمُحَاسِنَةُ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الْعَبَادِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٢ هـ

مَعَ تَقْرِيرِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّرِيفِيِّ عَلَيْهَا

قَامَ بِضَبْطِ النَّصِّ وَفَصْلِ الْمَنْظُومَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَحْقِيقِ الْأَعْيَادِ النَّبَوِيَّةِ

مُحَمَّدُ عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا

تسليمه: عملنا المنظومة وشرعنا في رأس الصفحة، ثم عملنا محاشية الشريفي بعدها وفصلنا بينهما بخط منقوط
ثم عملنا محاشية الإمام أبي القاسم بعدها وفصلنا بينهما وبين التي قبلها بخط منقطع، ثم عملنا تقرير
الشريفي في ذيل الصفحة، وقد وضعنا المنظومة الشعرية كاملة في آخر الجزء العاشر، وعملنا تقرير
الأعياد النبوية في جزء منفصل

الجزء العاشر

يحتوي على الأبواب التالية

الأضحية - بيان حل الأضحية - للسابقة - الأيمان - الشذر

القضاء - القسنة - العيق - التدبير - الكفاية - عنق أم لولده

وفي آخره نص منظومة البهجة الورديّة

منشورات

محمد عيسى بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تلخيص الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floor.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

باب الأضحية

بضم الهمزة وكسرهما مع تخفيف الياء وتشديدها، أضحى بتشديد الياء وتخفيفها، ويقال: ضحية بفتح الضاد وكسرهما، وجمعها ضحايا. ويقال: أضحاة بفتح الهمزة وكسرهما. وجمعها أضحي كأرطاة وأرطى، وهو ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق كما سيأتى، والأصل فيها قبل الإجماع. قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾ [الكوثر ٢] أى: صل صلاة العيد، وانحر النسك. وخبر مسلم عن أنس رضى الله عنه «ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده، وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما» والأملح قيل: الأبيض الخالص، وقيل: الذى بياضه أكثر من سواده، وليس التضحية واجبة لما روى البيهقى. وغيره بإسناد حسن: «إن أبا بكر. وعمر كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس ذلك واجبا» بل هى سنة كفاية تتأدى بفعل واحد من أهل البيت لها، ويكره تركها، وإنما تسن

باب الأضحية

قوله: (بتشديد الياء إلخ) هل المشدد جمع المشدد، والمخفف.
قوله: (وانحر النسك) أى: وهو الضحية.
قوله: (والأملح إلخ) قرن ذى القرن.
قوله: (بل هى سنة كفاية) أى: وسنة عين فى حق الواحد الذى ليس فى البيت غيره كما هو ظاهر.
قوله: (بفعل واحد من أهل البيت) أى: عرفا فيما يظهر، وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض
«حجج»

قوله: (أى: عرفا) بأن اتحدت مرافقه.
قوله: (أى: عرفا) يعنى: يقال فى العرف إنهم أهل بيت واحد.
قوله: (وإن لم يلزم إلخ) خالف «م.ر» فقال: إن شرط وقوعها أن يكون المضحى من تلزمه نفقتهم حتى لو ضحى بعض عياله لم تقع عن غير ذلك البعض، سواء من تلزمه النفقة وغيره، قال: ولا تنافى بين كونها سنة كفاية، وتوقف السقوط على بعض معين، لكن استقرب «ع.ش» ما قاله حجر.

لمسلم قادر حر كله أو بعضه. وأما المكاتب فهي منه تبرع، فيجرى فيها ما يجرى فى سائر تبرعاته.

(ضحى ثنى) أى: بثنى (إبل) وهو ما طعن فى السنة السادسة، (و) بثنى (بقر) وهو ما طعن فى الثالثة لخبر مسلم «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم» فاذبحوا جذعة من الضأن قال النووى فى شرح مسلم: قال العلماء المسنة هى الثنية من الإبل، والبقر، والغنم فما فوقها. قال الرافعى: والمعنى فى ذلك أن الثنايا تنهياً للحمل والنزوان فانتهاؤها إلى هذا الحد كبلوغ آدمى، وحالها قبله كحال آدمى قبل بلوغه. انتهى. ولا يخفى أن كثيراً من الإبل والبقر تنهياً لذلك قبل هذا الحد، وقضية الخبر أن جذعة الضأن لا تجزئ إلا إذا عجز عن المسنة. والجمهور على خلافه، وحملوا

باب الأضحية

قوله: (لأن الأذن عضو لازم غالباً) أو رد عليه الذنب فإنه لازم غالباً، وقد يدفع بأنه لا يؤكل.

وكتب أيضاً: وإن سنت لكل منهم، فإن تركوها كلهم كره، وظاهر أن الثواب فيما ذكر للمضحى خاصة لأنه الفاعل كما فى القائم بفرض الكفاية «حجر».

قوله: (فيجرى فيها ما يجرى إلخ) ليس فى ذلك إيضاح بأنها تسن له إذا أذن له سيده، ولعله المراد، وفى الروض أنه إذا أذن له سيده وضحي وقعت عنه أى: عن المكاتب.

قوله: (أى: بثنى) ما المانع من نصه على المفعولية على تضمين ضحي معنى ذبح أى: ذابحاً ثنى إبل.

قوله: (ولا يخفى أن كثيراً إلخ) لا يرد نظراً للغالب.

قوله: (ولعله المراد) صرح به حجر فى شرح الإرشاد.

الخبر على الاستحباب، وتقديره يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة، فإن عجزتم فجذعة ضأن. (عن * سبعة) من الأشخاص (يجزئ) أى: الثنى من الإبل والبقر كما يجزئ عنهم فى التحلل للإحصار لخبر مسلم عن جابر: «نحرنا مع رسول الله ﷺ - بالحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة». (وأن بعض) من السبعة (عرى).

(عن كونه ضحى) أى: عن التضحية بأن لم يردها كأن أراد اللحم، فإن يجزئ عن كل واحد ممن قصد التضحية سبع. (و) يجزئ الثنى منهما أيضا عن (سبع غنم*) لزمت الشخص بأسباب كقران، وتمتع، ومحظورات إحرام، ونذر تصدق، وتضحية بشاة. (إلا لصيد محرم، والحرم) أى: لا إن لزمت السبع لجزاء صيد المحرم أو الحرام، فلا يجزئ عنها شيء من الإبل والبقر رعاية للمائلة.

.....

قوله: (وعن سبعة) أى: مع أهل بيتهم يجزئ لو اشترك أربعة عشر فى بدنتين على الشيوع، فالوجه الإجزاء، إذ كل لا يخصه إلا سبع البدنتين، فلم يحصل له من كل إلا نصف سبع وذلك لا يجزئ بل لا يجزئ إلا سبع كامل من عدم البدنة الواحدة، وقد صرحوا فيما لو اشترك اثنان فى شاتين شائعا بعدم الإجزاء.

قوله: (وإن بعض عرى إلخ) هل يجزئ هنا تقديم مريد الأضحية النية على الذبح أو لا لأن إرادة شريكه غير التضحية صارف فيه نظر، والإجزاء غير بعيد، وإرادة الشريك إنما تصرف بالنسبة لنفسه. فليتأمل.

قوله: (عن كل واحد) أى: مع أهل بيته.

قوله: (إلا لصيد محرم والحرم) قال ابن المقرئ: وهو واضح فى الذبح، أما لو أراد التقويم أو التعديل كما هو صفة دم الجزاء فإنه يجزئ، بل ذلك أفضل لأن التصديق بمائة مكان عشرة أفضل. انتهى.

قوله: (لا جزاء) أى: لا تجزئ السبع عن جزاء، وكذا عن شاة الجيران، والشاة الواجبة فى خمس من الإبل كما استظهره حصر فى حاشية شرح الإرشاد.

(ومعز وجذع الضأن) أى: وضحى بثنى المعز وهو ما طعن فى السنة الثالثة، وبجذع الضأن وهو ما طعن فى الثانية. إلا أن يجذع قبلها، فيجزئ وذلك لما مر، ولخبر أحمد: «ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز» وسواء فيما ذكر الذكر والأنثى، وخرج به ما دون الثنى والجذع، وسائر الحيوانات: كالظباء، والمتولد بينهما وبين الغنم فلا تجزئ التضحية بشيء منها. (ولو*) كان ما يضحى به (مشقوقة أذن)

قيل: وهو حلى مفهوم من كلامهما أى: الشيخين لأن قيمة البدنة فيها قيمة الشاة أو الشياه، وزيادة إذ لابد أن تكون أكثر كما يصرح به قوله: مائة وعشرة، وقضيته أنه لو قوم السبع فزادت قيمته على قيمة الشاة أجزأه، ونقل بعضهم إجماع الأصحاب على أن من وجبت عليه شاة فى الجزء لا يجوز أن يخرج عنها بدنة، أو بقرة محمول على ما قاله: وأو فى قوله: أو التعديل بمعنى الواو. انتهى. قلت:

وفى قوله: إذ لابد أن يكون أكثر إلخ نظر ظاهر إذ حيث سارت قيمته قيمة الشاة كان فيه اعتبار بقيمة الشاة، وذلك كان فلا وجه لاعتبار الزيادة فليتأمل «س.م»، وكتب أيضا.

قوله: إلا لصيد محرم إلخ عبر الإرشاد بقوله: لإجزاء، وهو شامل لجزاء شجر الحرم حتى لا يكفى السبع عن الشاة الواجبة فيما فاربت سبع الكبيرة، ونازع صاحب الإسعاد فى ذلك بما نوقش فيه فليراجع.

قوله: (والتولد بينها وبين الغنم) قال فى شرح الروض: وأما المتولد بين جنسين من النعم: فالظاهر أنه يجزئ هنا، وفى العقيقة، والهدى: وجزاء الصيد إلا أنه ينبغى اعتبار أصل أعلى الأبوين سنا فى الأضحية ونحوها حتى يعتبر فى المتولد بين المضان والمعز بلوغه ثلاث سنين إلحاقه له بأعلى السنين نبه على ذلك الزركشى وهو ظاهر وقدمت نظيره فى الزكاة. انتهى.

قوله: (مشقوقة أذن) أذن نائب الفاعل، وقوله: وفى نسخة أذنا تمييز، وعلى هذه النسخة لعل مشقوقة صفة دابة.

قوله: (إلا أنه ينبغى إلخ) ويعتبر أيضا الأقل، فالمتولد بين بقر غنم يجزئ عن واحد فقط «ق.ل» على الجلال.

قوله: (ينبغى اعتبار أصل أعلى أبوين إلخ) وإن كان المتولد متمحض الشبه بغير الأعلى، خلافا للأشمونى. انتهى. «م.ر» فى حواشى شرح الروض.

قوله: (اعتبار أصل إلخ) ليس لفظ أصل فى النسخة التى كتب عليها «م.ر» وهى أولى.

منه، وفي نسخة أذنا فإنه يجرى إذ لا نقص، فسر النهى الوارد عن التضحية بالشرقاء وهي مشقوقة الأذن محمول على كراهة، أو على ما أبين منه شيء بالشرق. (ولكن ما ارتضوا) للتضحية.

(جربا) ولو كان جربها يسيرا لإفساده اللحم، ونقصه القيمة، وتعبير الحاوى ببيان الجرب يخرج يسيره، وعليه جرى فى المحرر. لكن استدرك عليه فى النهاج فقال: الصحيح المنصوص أنه يضر يسير الجرب، وصححه فى أصل الروضة: فلهذا حذف الناظم لفظ بين. (أو بينة الهزال) وهى التى ذهب مخها من شدة هزالها، (و) بينة (مرض، وعرج) بخلاف التى فيها يسير من ذلك لما رواه الترمذى، وصححه: «أربع لا تجزئ فى الأضاحى: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والعجفاء التى لا تنقى»، مأخوذ من النقى بكسر النون وإسكان القاف، وهو المخ أى: لا مخ لها. وزاد قوله: (فى الحال) تصريحاً بأن العبرة بالعيب الموجود عند الذبح حتى لو كانت سليمة، فاضطربت عند إضجاعها للذبح، فانكسرت رجلها لم تجز على الأصح. واختار السبكي أجزاءها.

(و) ما ارتضوا، (فاتت الجزء) ولو فلتة يسيرة من أذن أو غيرها لذهاب جزء

.....

قوله: (البين عورها) لعله احتراز عن ذهاب بعض ضوء العين:

قوله: (أى: لا مخ لها) فكان معنى لا تنقى لا تتصف بالنقى.

قوله: (فاتت الجزء) الجزء شامل لبعض الضرع، أو الإلية، أو الذنب، وصرح به غيره، وقد يفهم أيضا من قول المصنف الآتى أن مخلوقا بلا ضرع وألية، فعلم الفرق بين المخلوق بدون ذلك والناقص ذلك، أو بعضه بعد وجوده، عبارة الروض: ولو فقدت الضرع، والأولية والذنب خلقا أجزأت لا بقطع ولو لبعض أى: لا إن كان فقد ذلك بقطع ولو بعض، فصرح بالفرق المذكور.

قوله: (من أذن أو غيرها) لو تعددت الأذن وعلمت زيادة واحدة ينبغى ألا يضر قطع بعضها

.....

مأكول منه، نعم لا يضر قلقة لحم يسيرة من عضو كبير كفخذ لأن ذلك لا يظهر. ذكره في الروضة وأصلها: (خلا القرونا * والخصى) فلا يضر فواتهما لأن الخصى يزيد اللحم طيبا وكثرة، والقرون لا يتعلق بها كبير غرض، وإن كانت ذات القرون أفضل من غيرها، نعم إن انكسر القرن وأثر انكساره في اللحم ضرر كما نقله الشيخان عن القفال. قالا: وتجزئ العشواء وهي التي لا تبصر ليلا، والعشاء وهي: ضعيفة البصر مع سيلان الدمع، وذات كى وصغر أذن، والتي ذهب بعض أسنانها. (أو أعور) أى:

.....

.....

لأنه لا يزيد على فقدها من أصلها، أو أصالة الكل فهل يضر قطع بعض الواحدة لا يعد نعم: ولو علمت زيادة: واحدة واشتبهت بالأصلية فهل يضر قطع بعض واحدة لاحتمال أنها الأصلية، فلم يتحقق وجود شروط الأجزاء أو لا لاحتمال أنها الزائدة فلم يتحقق وجود المانع. فيه نظر.

قوله: (خلا القرون والخصى) عبارة الإرشاد لاختصية وقرن. انتهى.

قوله: (فلا يضر فواتهما) قد يقال: فوات الخصى بأن يكون غير خصى، فيكف يتأتى التعليل بقوله: لأن الخصى إلخ، وقد يجاب بضبط ما فى المتن جمع الاختصية، وما فى الشرح مصدر خصاه. فليتأمل لكن جمع الاختصية بضم الأولى وفتح الثانى لأن جمع فعلة اسما بضم أوله، وسكون ثانيه فعل بضم أوله وفتح ثانيه، ولا يستقيم ضبط المتن بفتح ثانيه فلعله سكنه للوزن.

قوله: (وأثر انكساره) بخلاف ما إذا لم يؤثر.

قوله: (والتي ذهب بعض أسنانها) قال فى الروض: فلو ذهب الكل منع قال فى شرحه: لأنه يؤثر فى ذلك أى: فى الاعتلاء ونقص اللحم، وقضية هذا التعليل: أن ذهاب البعض إذا أثر يكون كذلك، وعبارة البغوى وغيره: ويجزئ مكسور سن أو سنين وهي ظاهرة فى ذلك ذكره الأذرعى، وصوبه الزركشى. انتهى.

فرع: لو ذهب كل أسنانها ولم يؤثر ذلك فى العلف بحيث لم يحصل هزال ولا غيره من الموانع.

فهل نقول: ولا يجزئ أيضا كما هو قضية إطلاقهم نظرا لما من شأنه، أو نقول: يجزئ لعدم وجود مانع فيه نظر فليراجع.

قوله: (فليراجع) الراجع الأول اعتبارا بالشأن، بخلاف فقد الكل خلقة، فإنما يكفى حيث لم يؤثر فى اللحم كما فى فقد البعض مطلقا. انتهى. بخط بعض الفضلاء.

وما ارتضوا أعور وهو: الذى ذهب ضوء إحدى عينيه وإن بقيت الحدقة. (أو مجنوناً) أى.

(لم يرع) إلا قليلاً، فإن كلا من العور والجنون يورث الهزال. ولا تجزئ الهيماء هى: التى لا تروى بقليل الماء ولا بكثيره، والهيام بضم الهاء يؤثر فى اللحم. (قلت: إن مخلوقاً بلا * ضرع وألية كما قد كملاً) أى: كالكامل، فتجزئ أضحية كما يجزئ ذكر المعز بخلاف المخلوق بلا أذن، لأن الأذن عضو لازم غالباً قال فى الروضة: كأصلها والذنب كالألية (بين) أى: ضحى بين.

(مضى قدر ركعتين) خفيفتين. (وخطبتين أى خفيفيتين).

(من الطلوع) للشمس (يوم نحر و) ما بعده (إلى * آخر) أيام (تشريق ثلاثة، ولا) أى: متوالية سواء الليل والنهار. لكن يكره الذبح ليلاً لأنه قد يخطئ المذبح، ولأن الفقراء لا يحضرون فيه حضورهم بالنهار، فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لخبر الصحيحين «أول ما نبدأ به فى يومنا هذا نصلى، ثم نرجع، فننحر، من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك فى شىء» ولخبر ابن حبان «فى كل أيام التشريق ذبح» نعم إن لم يذبح الواجب حتى فات الوقت ذبحه بعده قضاء، وإنما يقع ما مر ضحية بذبحه.

.....

قوله: (لأن الأذن عضو لازم غالباً) أو رد عليه الذنب فإنه لازم غالباً، وقد يدفع بأنه لا يؤكل.

قوله: (يورث الهزال) ظاهره: وإن لم يحصل هزال.

قوله: (كما يجزئ ذكر المعز) مع أنه لا ألية ولا ضرع.

.....

(إذا نوى) به (ذاك) أى: المضحى التضحية لأنها عبادة، (ولو) كان (مقدما) لنيتها على الذبح كما فى الزكاة، ولو قال: جعلت هذه الشاة أضحية اعتبر النية، ولا يغنى عنها التعيين كما صححه الشيخان لأن التضحية قربة فى نفسها فتحتاج إلى النية (لا إن بهذين) أى: النية والذبح. (يوكل مسلما) فلا يعتبر فيه نية المضحى بل

قوله: (ولو كان مقدما لنيتها على الذبح) وإن لم يستحضرها عنده خلافا للأذعى، وإنما يعتد بتقديمها عند تعيين الأضحية كما فى المجموع قياسا على الزكاة، والصوم، والمراد تعيينها بالشخص أو بالنوع على الأوجه كنيته بشاة من غنمه التى فى ملكه التى سيملكها على الأوجه أيضا. حجر.

قوله: (كما صححه الشيخان) ولا يكفى على المعتمد من شبه تناقص وقع للشيخين تعيينها بقوله: جعلتها أضحية أو عن نذر فى ذمته عن النية عند الذبح أى: أو قبله لأنها قربة فى نفسها، فوجبت النية فيها بخلاف المعينة بالنذر، فلا يجب فيها نية. حجر، وقوله: أو عن نذر إلخ إن أريد التعيين عنه بالجعل، وإلا خالف ما دل عليه الجواب عن كلام الرافعى الآتى. فى شرح: وذبح الأجنبى إلخ.

قوله: (لا إن بهذين) قال الجوزجى فى مثل هذه العبارة فى الإرشاد: هذا يفهم عدم صحة التوكيل فى أحدهما دون الآخر قال: وقد يوجه بأن الأصل عدم تفويض النية إلى غيره فى العبادات، وقد جاز فيما إذا كانت تبعا فلا يجوز فيها مستقلة. انتهى. وهو قاصر على أحد الشقين، ثم لو وكل شخصا بالذبح وآخر بالنية أتجه المنع أيضا. كذا بخط شيخنا الشهاب.

وأقول: الوجه خلاف ما ذكر هو والجوزجى، وإجزاء التوكيل فى أحدهما دون الآخر سواء النية والذبح، وإجزاء توكيل واحد فى النية وآخر فى الذبح، ومما يؤيد خلاف ما ذكره قول الشرح الآتى: بخلاف ما لو وكل فى الذبح كافرا إلخ، فإنه صريح فى صحة توكيل الكافر فى الذبح دون النية وكذا النسخة التى نقلها هناك عن المصنف فإنها صريحة فى ذلك، ولا يظهر فرق بين الكافر والمسلم فليتأمل.

قوله: (إن أريد التعيين إلخ) أى: بخلاف ما إذا كان التعيين عنه بالنذر كـ «لله» على أن أضحى بهذا عما فى ذمتى، فإنه لا يحتاج إلى نية كما يدل عليه الجواب المذكور، وصرح به «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (الوجه خلاف ما ذكره هو والجوزجى) عبارة شرح الإرشاد لحجر: ويجزئ التوكيل بالذبح وحده ولو لكتابى، وبالنية وجدها لمسلم لعدم صحتها من الكافر مطلقا. انتهى.

تكفى نية الوكيل كما فى الزكاة بخلاف ما لو وكل فى الذبح كافرا يحل ذبحه لا يجوز تفريض النية إليه كما أفهمه التقييد بالمسلم، وصرح به فى نسخة فى قوله :
قلت :

جواب هذه الكيفية ألا يوكل كافرا فى النية

لعدم أهليته للعبادة، ولا يوكل المجوسى، والوثنى؛ إذ لا تحل ذبيحتهما بخلاف الحائض، والصبي وهما أولى من الكتابى. والحائض أولى من الصبي، ولا يوكل المجنون والسكران فى النية لعدم صحتها منهما.

(بجعله) أى: ما يضحى به أى: بسبب جعل المالك إياه (ضحية) ابتداء، أو عما فى ذمته (تعينا * لها)، وزال عن ملكه كقوله: هذا ضحية، أو جعلته ضحية وأطلق، أو جعلته ضحية عن نذرى، أو عينته ضحية لنذرى. (كذا) يتعين ما عينه لها (ينذره معينا) ابتداء، أو عما فى ذمته كقوله: لله على أن أضحي بهذا، أو أن أضحي بهذا عن نذرى، ويزول عن ملكه، وكذا ما عينه للهدى كقوله: جعلت هذا هديا، أولله على أن أهديه بخلاف ما لو نذر عتق عبد لا يزول ملكه عنه ما لم يعتقه. وفرقوا بأن

قوله: (لا يزول ملكه إلخ) ومع ذلك لا يباح بيعه وإبداله. انتهى. أنوار. لكن لو أتلفه أجنبى أخذ الناذر قيمته لنفسه لأنه لم يزل ملكه، ومستحق العتق العبد وقد هلك، وهذا إذا نذر عتق العبد المعين، أما إذا نذر عتق عبد، ثم عين عبدا عما فى ذمته فالظاهر أنه يجزئ عتق غيره مع وجوده، كما لو عينه عن كفارة يمين، فقد نص فى التحفة على أنه يجزئ عتق غيره مع وجوده؛ لأنه لا يزول الملك عنه بالتعيين فراجع.

قوله: (أن لا يوكل كافرا فى النية) أخرج توكيله فى الذبح.

قوله: (والصبي) فيه تصريح بصحة توكيل الصبي فى مثل ذلك.

قوله: (فى النية) مفهومه جواز توكيلهما فى الذبح وفى صحة توكيلهما إذا لم يتعديا بالجنون والسكر، وإن صح ذبحهما كما تقدم نظر فليراجع.

قوله: (بخلاف ما لو نذر إلخ) لو نذر عتق عبد غير معين، ثم عين له عبدا تعين كالأضحية، وأولى لأن العبد له حظ فى العتق «ب.ر.»، وروض.

قوله: (نظر) تقدم أنه لابد من نوع تمييز.

الملك فيه لا ينتقل بل ينتقل عن الملك بالكلية، وفي الأضحية والهدى ينتقل إلى المساكين، ولهذا لو أتلغا اشترى بقيمتيهما مثلهما كما سيأتي. بخلاف العبد لأنه المستحق للعق، وقد هلك ومستحقو الضحية والهدى باقون، ولو نوى جعل الشاة مثلا ضحية أو هديا، ولم يتلفظ بشيء لم تصر ضحية ولا هديا كما لا يحصل العتق والوقف إلا باللفظ. وخرج بالمعين غيره كأن قال: لله على أن أضحي بشاة، فلا يعين شيء بل يضحى بما شاء من الشياه، ولو قال: جعلت هذا المال أو هذه الدراهم صدقة تعينت كشاة الأضحية، وقيل لا، إذ لا فائدة في تعيينها لتساويها بخلاف الشاة. ولو قال: عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة أو نذر، لم تتعين لأن تعيين كل من الدراهم

قوله: (بأن الملك فيه لا ينتقل) لأنه لا يمكن أن يملك نفسه، ويفرق أيضا بأنا لو قلنا بزوال ملكه بنفس الالتزام يستحيل إتيانه بما التزمه وهو الإعتاق لسبق العتق، بخلاف مقصود الأضحية وهو الذبح فإنه باق، وإن قلنا بزوال الملك. انتهى. رشیدی.

قوله: (لم تتعين) لأن التعيين فيها ضعيف، إذ لا تصلح للأضحية حتى ينتقل الملك فيها إلى المساكين، بخلاف الشاة، وظاهر أن غير الدراهم مما لا يصلح للأضحية والعتق كالدراهم. انتهى. حاشية الأنوار. فتأمل، وعلل في التحفة عدم التعيين بأنه لا غرض في تعيينها، بخلاف الأضحية لاختلاف أشخاصها، ثم قال: وهذا أوضح من فرق الروضة إلا أن يقال: سبب ضعف التعيين عدم تعلق الغرض به، ومثله في «م.ر»، وكتب «ع.ش» على قول «م.ر»: لانتفاء الغرض في تعيينها أي: لعدم اختلافها غالبا حتى لو تعلق غرضه لجودتها، أو كونها من جهة حل لا يتعين. انتهى.

قوله: (من الشياه) خرج غيرها.

قوله: (كشاة الأضحية) قضية: زوالها عن ملكه.

قوله: (لتساويها فيه) في العروض «ب.ر».

قوله: (ولو قال: إلخ) بقى ما لو عين بالنذر كله على صرف هذه الدراهم عما في ذمتي، فليراجع.

قوله: (من الدراهم) لعل وجهة تساوى الدراهم، وقوله: وما في الذمة لعل وجهه أنه معدوم.

قوله: (بقي ما لو عين إلخ) الظاهر تعين صرفها وله نظائر، ورأيت بخط بعض الفضلاء استظهار ذلك أيضا.

قوله: (إنه معدوم) يرد عليه تعيين الشاة عما في ذمته.

وما فى الذمة ضعيف. ذكره فى الروضة، وأصلها.

(وبفصيـلة) أوفصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عنها. (وذات وصمه) أى: عيب، (وسخله) وهى ولد الغنم ما لم يتم له سنة كما مر فى الوصية. ويقال إنها ولد الغنم ساعة تلده أمه. (عين) أى: وينذره التضحية بواحدة من هذه الثلاث سواء عينهما ابتداء. (أو) عما (فى الذمه).

.....
 ..

قوله: (ذكره فى الروضة وأصلها) قال فى شروح الروض: وظاهر أن غير الدراهم مما لا يصلح للأضحية والعنق كالدراهم فى حكمهما. انتهى.

قوله: (وذات وصمة) أى: عيب قيل: وقضية عبارة الخاوى على ما حله صاحب التعليقة لزوم المعينة، وإن أبهم العيب كأن قال: لله على أن أضحي بمعية وهو محتمل، وعليه فيتخير فى تعيين أى معية شاء لكن ظاهر تمثيل الشيخين لله على أن أضحي بشاة عرجاء: أنه لا بد من بيان العيب، وقد أخذ بهذا الظاهر المصنف يعنى: مصنف الإرشاد حيث اعترض عبارة الخاوى المقتضية لخلاف ذلك. انتهى.

قوله: (أو عما فى الذمة) أى: من المعيب كما سيأتى فى المتن، ويجوز أيضا تصويره بما لو التزم فى ذمته معينا كأن قال: لله على أن أضحي بعرجاء، ثم عين عنه معينا فإنه يتعين سواء عينه بصيغة نذر أو جعل كالسليم عن السليم، وهذا الثانى كأنه مراد الشارح بدليل أنه سيذكر الاحتمال الأول، وأظهر من ذلك كله أن يصور المتن بما لو التزم المعيب ابتداء فى ذمته.

كقوله: لله على أن أضحي بعرجاء، ومعنى المتن سواء عين بالنذر أو التزمه فى الذمة معينا، وعبارة الإرشاد: ولزم فى نحو عرجاء وصغيرة ولو بذمة قال شارحاه أى: ولو كان الالتزام لما فى الذمة كأن قال لله على أن أضحي بعرجاء، وهذا عين ما قلنا والله أعلم كذا بخط شيخنا الشهاب.

قوله: (على ما حله صاحب التعليقة) حيث قال: ومثال ما فى الذمة: لله على أن أضحي بمعية.

قوله: (يجوز تصويره) أى: فى ذاته بقطع النظر عن تفسيره بقوله: أى: من المعية فى الذمة.

قوله: (أن يصور المتن) أى: قوله: أو فى الذمة.

قوله: (ومعنى المتن) أى: كله سواء عين بالنذر المعيب أو التزمه فى الذمة، وليس معناه أو عينها عما فى الذمة كما حله الشارح.

(يصرفها) وجوبا (مصرفها) أى: الضحية مع ذبحها فى وقتها لأنها وجبت باسم التضحية وان لم تكن ضحية لانتفاء شرطها. كما لو أعتق معيبا عن كفارته يعتق ولا يجزئ عنها، ولو كملت قبل ذبحها لم تجزه الضحية لزوال ملكه عنها قبله كمن أعتق أعمى عن كفارته، فعاد بصره بخلاف ما لو كمل من التزام عتقه قبل إعتاقه فإن يجزىء عتقه عن الكفارة، وكلامه يقتضى تعيين ما عينه من الثلاث وهو الأصح، ولا نزاع أنه لو أخرج بدله تاما كفى وكان أولى ويشهد له قول الشافعى فى الأم: لو نذر أن

قوله: (ولا يخفى أنه إلخ) خالف «ع.ش» فى المعين ابتداء فقال: ولا يجزئ غيرها، ولو سليمة عن معيبة عينها فى نذره. انتهى. ثم كتب على قول «م.ر»: ولو عين معيبة ابتداء صرفها مصرفها وأردفها بسليمة. انتهى. ما نصه قوله: وأردفها بسليمة أى: لتحصل له

لا يقال: لا يصح الاحتمال الأول مع قول المصنف الآتى: وتعين الذى تعينا لنذره لأنه إذا كان ما هنا مصورا بما لو نذر سليمة، ثم عين عنها معيبة فإن كان الآتى مصورا بذلك لزم التكرار، أو لو نذر معيبة فى ذمته ثم عين عنها معيبة لم يصح حكمه عليه بأنه لغو، فكيف جوز الشيخ حمل المتن عليه لأننا نقول: نخسار الشق الأول ونمنع التكرار لأن ما هنا وجوب الصرف والآتى فى عدم إحرازه عن نذره فليتأمل، أو ما هنا فى التعيين بالنذر كما يصرح به تقرير الشارح والآتى فى التعيين بالجعل بدليل أن الشارح لما قرر الآتى استدرك عليه بقوله: نعم إن عينه بصيغة النذر إلخ كما سيأتى.

قوله: (لو أخرج بدله) فى التعبير بالبدل إشعار بأنه بعد إخراج البدل لا يلزمه إخراجاه هو أيضا بل له تملكه والتصرف فيه وهو قياس ما يأتى فى شرح قوله: يجب إبدالها بها لكن قد يفهم خلافه التعليل الآتى ثم بقوله لأنه لم يلزم التصديق إلخ، وقد يفرق بين الالتزام منع العيب وقبله فليراجع.

قوله: (من التهم عتقه) هل لزوم عتقه بمجره الالتزام مطلقا، ثم إن كمل قبل الإعتاق أجزأ وإلا فلا.

قوله: (ثم عين عنها معيبة) أى: بالنذر كما قاله الشيخ.

قوله: (فى وجوب الصرف) أى: والتعيين بالنذر فى المسألتين على هذا؛ لأن الكلام فى المتن بقطع النظر عن الشرح.

قوله: (لو أخرج بدله إلخ) حاصل ما فى «م.ر» و«ع.ش» عليه، وشرح الروض وحاشيته لـ «م.ر» أنه

يهدى شاة عوراء أو عمياء أوى ما لا يجوز أضحية أهده ولو أهدى تاما كان أحب إلى، وبما تقرر علم أن المعيب يثبت في الذمة وما نقله الشيخان عن التهذيب من أنه لو ذبح المعيبه المعينة للأضحية قبل يوم النحر تصدق بلحمها ولا يأكل منه شيئا وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشتري بها أخرى؛ لأن المعيب لا يثبت في الذمة حمل على أنه أراد أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة (و) النذر (للظبا) أى: للتضحية بها (لغا) فلا يكون ضحية ولا يلزمه صرفها مصرف الضحايا لانقضاء الجنسية بخلاف المعيبة (و) لغا (تعيين الذى تعيبا) أى تعيين المعيب.

(نذره) الذى فى ذمته فلا تبرأ ذمته بذبحه لأن واجبه سليم فلا يتأدى بمعيب ولا يلزمه ذبحه بل يبقى على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء، نعم إن عينه بصيغة النذر كقوله لله على أن أضحي بهذا عما فى ذمتى لزمه ذبحه وصرفه مصرف الضحية وإن لم يجز عما فى ذمته كما لو التزم ذبحه ابتداء تنزيلا له منزلة إعتاق عبد أعمى عن كفارته فإنه يعتق وإن لم يقع عنهما، وخرج بالمعيب السليم فإنه يتعين بالتعيين، (وأن)

سنة الأضحية. انتهى. وهذا فى المعينة المعيبة؛ أما إذا التزم فى ذمته معيبة فله ذبح سليمة وهو أفضل. نص عليه «م.ر» بعد أيضا وهذا هو ظاهر قول الشافعى رضى الله عنه: ولو نذر أن يهدى شاة عوراء إلخ، لو عممناه لهما كان قوله: أهده موزعا أى: وجوبا فى المعين ابتداء وجوازا فى غيره، فتأمل.

قوله: (أراد أن بدل المعيب إلخ) وإلا فالمعيب يثبت فيها بالالتزام كما هو أصل المسألة.

قوله: (أن بدل المعيب) أى: لا يثبت شاة بدل المعيبة فى ذمته وإلا فالقيمة التى يجب التصديق بها ثابتة فى الذمة. انتهى. «ع.ش».

قوله: (وبما تقرر إلخ) من قوله: أو فى الذمة وما يتعلق به.

قوله: (نعم إن عينه بصيغة النذر) نرج صيغة الجعل، فراجع حاشية أعلى هامش الصفحة السابقة.

قوله: (فإنه يتعين بالتعيين) ولو ذبح غير المعين عما فى ذمته مع وجوده ففى إجزائه خلاف،

إذا عينها ابتداء بالنذر لا يجوز إبدالها بغيرها ولو كانت معيبة و غيرها سليما أما المعين عما التزمه فى ذمته فالأصح جواز إبداله ولو كان المبدل والبديل سليمين وعاد الملك مبدلا له.

يعيب) أى : المضحى ما عينه للضحية ابتداء بنذر أو غيره (صرفه * مصرفها) لأنه التزم صرفه إلى هذه الجهة (و) بالضحية (بسليم أردفه) لاستقرار وجوب السليم عليه .

(و) ما عينه للضحية ابتداء لا يتأثر (بتعيب) أى : بتعيبه بنفسه بلا تقصير منه بل هو (ضحية) بحاله و (لا * شىء) عليه بسبب التعيب (كأن يتلف أو يضل) بلا تقصير منه بأن تلف أو ضل قبل دخول الوقت أو بعده ولم يتمكن من ذبحه فإنه لا يلزمه شىء ويلزمه طلب الضال إن لم يكن له مؤنة، فإن وجده فى الوقت ذبحه قضاء وصرفه مصرف الضحية ولا يلزمه الصبر إلى قابل.

(وأن يعينها) أى : الضحية (لنذر) فى ذمته فتعيبت أو عيبها أو تلفت أو ضلت (يجب) عليه (إبدالها بها) أى : بسليمة، وله تملك تلك المعيبة فتنفك عن الاختصاص وتعود إلى ملكه لأنه لم يلتزمه التصديق بها ابتداء وإنما عينها لأداء ما عليه

قوله: (أيضا أراد أن بدل المعيب إلخ) أى: بدل المعيب الذى أخرجه العيب عن الأجزاء لا يثبت فى الذمة لعدم إجزائه وإنما ثبت أصله بالتزامه. تأمل.
قوله: (أو غيره) كالجعل.

وقياس ما مر من صحة تعيين الجزئ ولزوم ذبحه أن غيره لا يجزئ. حجر.

قوله: (إن لم يكن له مؤنة) محله ما لم يقصر كما هو الفرض، فإن قصر حتى ضلت وخب طلبها ولو بمؤنة كما فى الروض وشرحه.

قوله: (ولا يلزمه الصبر إلى قابل) قال فى شرح الروض: بل لا يجوز له فيلزمه الذبح فى الحال كما صرح به الماوردى وغيره. انتهى.

قوله: (وأن يعينها إلخ) هذا فى المعين عما فى الذمة وما قبله من قوله: وأن يعيب إلى هنا فى المعين ابتداء، ففى ذاك يفرق بين التعيب والتعيب بخلاف هذا.

وإنما يتأدى بها بشرط السلامة وقياس هذا ان له تملك الضالة ولو وجدها قبل ذبح المبدلة ذبحها فقط لأنها الأصل وتبقى المبدلة على ملكه أو بعد ذبحها بل له أن يملكها (وذبح الأجنبي) المعينة ابتداء أو عما في الذمة.

(فى وقتها) أى: الضحية لا يقدر فيها بل هى (ضحية) تقع الموقع فيفرقها صاحبها تفرقة سائر الضحايا لأنها مستحقة الصرف إلى هذه الجهة لا يشترط فعله كرد الوديعة، ولأن ذبحها لا يفتقر إلى النية، فإذا فعله غيره أجزأ كإزالة الخبث قال الرافعى وهذا يؤيد القول بأن التعيين يغنى عن النية، وأجيب عنه بأن ما هنا مفروض

قوله: (ولو وجدها إلخ) لعل هذا الكلام بنى على عدم صحة إبدال ما عينه عما فى ذمته بلا مانع، وقد مر عن «م.ر» ترجيح خلافه.

قوله: (ولو وجدها إلخ) عبارة «ق.ل» على الجلال: ولو ضلت تعين غيرها ثم إن وجدها ولو قبل ذبح المعين على المعتمد لم يلزمه ذبحها لأنها عادت للملكه . انتهى.

قوله: (بل له أن يملكها) قال حجر فى التحفة: إنها تعود إلى ملكه بدون تملك خلافا لما يوهمه كلام جمع: انتهى.

قوله: (ولو وجدها قبل ذبح المبدلة) شامل لوجودها فى الوقت وبعده، وقوله: ذبحها لم يصرح هنا ولا فى شرح الروض فيما إذا وجدها بعد الوقت بوجوب الذبح فى الحال وعدم جواز الصبر إلى قابل، كما صرح بذلك فى شرح الروض فى المعينة ابتداء إذا ضلت ووجدها بعد الوقت كما نقلناه فى الهامش والظاهر أنهما سواد فى ذلك.

قوله: (وأجيب عنه إلخ) هذا الجواب يفيد عدم اشتراط النية فى المعين بالنذر ابتداء وعما فى الذمة، فراجع حاشية أسفل الورقة السابقة.

فى التعيين بالنذر وما مر فى التعيين بالجعل.

(لكن على «ذا» أى: الأجنبى (أرشد ذبح) وإن ضاق وقت الضحية لأن إراقة الدم قريبة مقصودة وقد فوتها (وكتلك جعلاً) من زيادة النظم أى: وجعل الأرض كالضحية فيشتري به المالك شاة إن أمكن وإلا فشقصا كما سيأتى، فإن لم يمكن تصدق به على الأصح.

(وأن يفرق) أى: الأجنبى (لحمها) وتعذر استرداده (أو أكله* أو يتلفنه يضمن) لتفويته لها (القيمة) أى: قيمتها عند ذبحها لا لأكثر من قيمتها وقيمة اللحم ولا الأرض وقيمة اللحم (له) أى: للمالك وقوله: أو يتلفنه يغنى عما قبله.

قوله: (فى التعيين بالنذر) أى: ابتداء، أو عما فى الذمة كما فى الشرح فلا يحتاج ذلك لنية.

قوله: (وما مر فى التعيين بالجعل) والفرق أن الجعل جرى الخلاف فى أصل اللزوم به فانحط عن النذر واحتاج لتقويته بالنية عند الذبح. انتهى. حـرر «م.ر». قال «م.ر»: ولو اقترنت النية بالجعل كفت عنها عند الذبح كما اكتفى باقترانها بإفراز أو تعيين ما يضحى به فى مندوبة وواجبة معينة عن نذر فى ذمته قياساً على الاكتفاء بها عند الإفراز فى الزكاة وبعده وقبل الذبح. انتهى.

قوله: (أرشد ذبح) وهو ما نقص من القيمة بالذبح.

قوله: (أى قيمتها عند ذبحها) ظاهره اعتبار القيمة وقت الذبح وإن كان وضع يده عليها تعدياً قبله وكانت قيمتها قبله أكثر، وكذا يقال فى مسألة ذبح شاة الغير الآتية وأكلها، وقد يـ : تقدم وضع يده تعدياً على الذبح فهو غاصب والغاصب يلزمه أقصى القيم من وضع يده إلى التلف بل وأجرة المثل.

قوله: (وقد يقال إذا تقدم وضع يده إلخ) عبارة «م.ر» فى حواشى الروض: لو أتلّفها غاصب أو مشتر من الناذر لزمه قيمتها أكثر ما كانت من وقت القبض إلى وقت التلف. انتهى. فكلام الشارح فيما إذا ذبحها بدون غصب.

(كذب شاة غيرهه) التى ليست ضحية (وأكله) لحمها فإنه يضمن قيمتها عند ذبحها وخرج بقوله أو لا فى وقتها ما لو ذبحها قبل وقتها فإنه لا يكون ضحية وإن لزمه الأرش أيضا وأما اللحم فيشبه أن يجيء فيه خلاف مما إذا ذبح يوم النحر، وقلنا لا يقع ضحية ذبح يوم النحر وفيه وجهان أحدهما: أنه ينفك عن حكم الضحية ويصير ملكا له، والثانى: أنه مستحق لجهة الضحية. ذكره فى الروضة وأصلها (و) إن أتلّف (المالك) ما عينه للضحية ضمن (الأكثر أى من مثله).

(وقيمة المتلف) يوم إتلافه لأنه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فوتهما وأقام الناظم الظاهر مقام المضر فى قوله: المتلف (وليستخلص «به» أى: وليشتر بما ذكر من القيمة اللازمة له أو للأجنبى فيما مر (نظيره) أى: مثل المتلف فأكثر جنسا ونوعا وسنا ويضحى به، ثم إن اشتراه يعين القيمة، أو فى الذمة لكن بنية الضحية صار

قوله: (وإن أتلّف إلخ) أى: أو ضل بتقصير وأيس من تحصيله. «م.ر».

قوله: (ضمن الأكثر) لأنه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فوتهما، وبهذا فارق إتلاف الأجنبى. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (يعين القيمة) أى: يعين النقد الذى عينه عن القيمة، وإلا فالقيمة فى ذمته ليست منحصرة فى شىء بعينه. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (ذكره فى الروضة وأصلها) رجع فى شرح الروض الثانى فقال: إنه الظاهر.

قوله: (وإن أتلّف المالك إلخ) عبارة الروض وشرحه: وإن أتلّفها المضحى لزمه الأكثر من قيمتها يوم الإتلاف ومن قيمة مثلها يوم النحر. انتهى.

قوله: (أى من مثله) أى: من قيمة مثله جنسا ونوعا وسنا من يوم النحر. شرح الإرشاد.

قوله: (ثم إن اشتراه بعين القيمة إلخ) وفارق الموقوف إذا قتل واشترى بقيمة مثله فإنه لا بد من إنشاء وقفه، وإن اشترى بالمعين أو نوى على ما اقتضاه إطلاقهم بأن الوقف موضوعه الدوام وليست العين فيه آيلة إلى الإتلاف فاحتيج إلى لفظ يقتضى ذلك مطلقا، بخلاف التضحية هنا فإنها آيلة إلى الإتلاف فلم يحتج إلى التعرض إلى جعلها كذلك إلا حيث لم توجد قرينة دالة على ذلك

قوله: (أى من قيمة مثله) لو كان عنده مثله فالظاهر إجزاؤه، خلافا لما يقتضيه كلامهم من تعيين بالشراء بالقيمة. انتهى. حجر و«م.ر» وحينئذ فقول المصنف: من مثله أولى. تأمل.

ضحية بنفس الشراء وإلا فليجعل له بعد الشراء ضحية (مهما ينقص) ما أخذ من الأجنبي عن قيمة المثل.

(أو زاد) عليها ما يؤخذ منه أو من المالك (مع فقدان ذات الكرم) أى: كريمة تشتري بالمأخوذ الزائد (فالشقص) من مثل المثلث يشتره المالك فى الأولى بالمأخوذ وفى

.....
.....

من الشراء بالعين أو النية، فاندفع قول الشارح - يعنى الجورجى -: ينبغى أن يتساوى الوقف والأضحية، وفارق الرهن حيث حكموا على بدله بأنه رهن فى ذمة الجانى بقوة تعلقه لتمحضه للآدمى بخلافهما. (حجر).

قوله: (من الأجنبي) بخلاف المالك إذ لا يؤخذ منه دون المثل كما علم مما تقدم.

قوله: (ذات الكرم) أى: فى صورة الزيادة، وقوله: يشتري صفة كريمة.

قوله: (فبالشقص) جواب مهما أى: إذا لم يجد دون المثل كما سيأتى، وعبارة الروض وشرحه: وإن أتلّفها أجنبي ضمنها بالقيم فيأخذها منه المضحي ويشتري بها مثلها جنسا ونوعا وسنا ويضحي به، ثم إن لم يجد بها مثلها اشترى دونها فإن كانت المتلفة نية من الضأن مثلا فنقصت القيمة عن ثمنها أخذ عنها جذعة من الضأن، ثم إن نقصت القيمة عن ثمن الجذعة اشترى بها نية معز، ثم إن نقصت القيمة عن نية معز اشترى دون سن الأضحية، أى: دون الجذعة لأن فيه إراقة دم كامل، ثم إن نقصت القيمة عن دون الجذعة اشترى بها سهما من ضحية صالحة للشركة من يعير أو بقرة لا شاة لأن فيه شركة فى إراقة دم، ثم إن نقصت عن شراء سهم من ذلك اشترى لحما لأنه مقصود الأضحية، والمراد لحم النعم. وظاهر كلامهم أنه لا يتعين لحم جنس المنذورة ثم إن لم يجد لحما يتصدق بالدرهم للضرورة، وإن أتلّفها المضحي لزمه الأكثر من قيمتها يوم الإتلاف ومن قيمة مثلها يوم النحر، فإن زادت القيمة عن ثمن مثل المتلفة اشترى كريمة أو مثلا للمتلفة وأخذ بالزائد أخرى إن وفى بها، وإن لم يف بها ترتب الحكم على ما سبق فيما إذا أتلّفها أجنبي، واستحب الشافعى والأصحاب كما اقتضاه كلام الرويانى أن يتصدق بالزائد الذى لا يفى بأخرى وألا يأكل منه شيئا وفى معناه البذل الذى يذبحه أى: بذل الزائد، وإنما لم يجب التصديق

قوله: (ثم إن لم يجد لحما إلخ) الأصح كما فى المجموع جواز كل من التصديق باللحم والتصدق بالدرهم. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض، وعبارة شرح المنهاج لـ «م.ر» فإن لم يمكن شراء شقص اشترى به لحم أو تصدق به درهم. انتهى.

بذلك كالأصل لأنه مع أنه ملكه قد أتى ببديل الواجب كاملاً. انتهى. بإسقاط التعاليل ونحوها مما لم يتعلق الغرض بنقله وفيه أمور: الأول: أن قوله: ثم سهما وهو بمعنى قول المصنف: فالشقص، قال شيخنا الشهاب: كان مراده أى الروض: الشقص غير المجزئ وإلا فكيف تقدم الشاة التى لا تجزئ أى: المذكورة بقوله: ثم دون سن الأضحية على الشقص المجزئ أى: المذكور بقوله: ثم سهما. انتهى. قلت: وقد يبقى الكلام على ظاهره، ويوجه تقديم الشاة بأن فيها إراقة دم كامل، ثم رأيت الشهاب ابن حجر قال فى شرح الإرشاد ما نصه: وقد يستشكل تأخر هذا أى: شراء السهم عما قبله أى: شراء دون الجذعة مع إجزائه دونه، ويجاب بأن مصلحة إراقة الدم أرجح من مراعاة الإجزاء لأن هذا متمم لا مقصود بالذات، فاندفع قول الشارح يعنى الجوجرى أن الثانى أولى. انتهى. وكان وجه كونه متمماً أن الأجنبى ذبح الأصل وفرقه كما هو فرض كلام الإرشاد ثم رأيت فى الروضة كأصلها ما يقتضى تصوير الشقص بغير المجزئ حيث قال فى الترتيب الذى نقلاه عن صاحب الحاوى واستحسنه ما نصه: وإن أمكن دون الجذعة شراء سهم فى ضحية تعين الأول لأن التضحية لا تحصل بواحد منهما وفى الأول إراقة دم كامل. انتهى. فتأمل تعليله فإنه مصرح بذلك فليحرق، والثانى: أن قوله: ثم لحما كقول الشيخين فى الترتيب الذى نقلاه عن صاحب الحاوى: وإن أمكن شراء سهم وشراء لحم تعين الأول، وإن لم يمكن إلا شراء اللحم وتفرقة الدراهم تعين الأول. انتهى. يقتضى ترجيح الوجه الثانى فى قول الشرح: فإن لم يمكنه شراء شقص إلخ، لكن ظاهر ذلك أنه لا فرق فى تقديم اللحم بين مسألة نقص القيمة وزيادتها لكن الشهاب فى شرح الإرشاد فرق بينهما حيث مشى فى مسألة النقص على تقديم شراء اللحم جازماً به، وقال فى مسألة الزيادة: تصدق بالدراهم على الأوجه للضرورة وقيل: يشتري به اللحم ويتصدق به، ويفرق بينه وبين ما قبله من وجوب تقديم شراء اللحم بأن إراقة الدم حاصلة هنا بخلافه ثم فإنها ليست حاصلة فأنيط الحكم بما يحكى بعضها حيث أمكن. انتهى. فليراجع، والثالث: أنه أفاد أنه إذا لم يجد لحماً تصدق بالدراهم وذلك غير عدم إمكان شرائه لقلة المأخوذ أو الزائد فيزداد ذلك على ما ذكره الشارح وانظر ضابط عدم الوجدان فإنه قد يفقده فى الحال مع

قوله: (وكان وجه كونه متمماً إلخ) فيه أنه لا يطرد فى جميع الصور.

قوله: (إنه إذا لم يجد لحماً إلخ) قد عرفت أن الأصح أنه يغير بينهما.

قوله: (وانظر ضابط إلخ) أى: على المرجوح.

الثانية بالزائد، فإن لم يمكنه شراء شقص لقلة المأخوذ أو الزائد فقليل يتصدق به كما في جبران الزكاة، وقيل يشتري به لحما ويتصدق به، أما إذا وجد كريمة فيشتريها فإن فضل معه شيء اشتري به شقصا معها، ثم محل شرائه الشقص إذا لم يجد دون المثل فإن وجده تعين شراؤه. قال الأذرعى: وفي تمكينه من شرائه بدل العين إذا أتلّفها أو باعها تعديا وقفة لأنها خرجت عن ملكه وصارت بيده أمانة فلا بعد أن يقال: إذا خان بإتلاف أو بيع يأخذ الحاكم القيمة منه ويشتري بدلها (والأفضل) للتضحية (سبع غنم) لأن لحمها أطيب والدم المراق بذبحها أكثر والقربة تزيد بحسبه.

قوله: (قال الأذرعى إلخ) رده «م.ره» فقال: الأوجه تمكينه من الشراء وإن كان قد خان بإتلاف ونحوه لإثبات الشارع له ولاية الذبح والتفرقة المستدعية لبقاء ولايته على البديل أيضا، والعدالة هنا غير مشترطة حتى تنتقل الولاية للحاكم بخلافه في نحو وصى خان. انتهى.

إمكانه في المستقبل وهو متفاوت قريبا وبعدا، والرابع: أنه أفاد أن الزائد في مسألة الزيادة لا يجب التصديق به وهل يجري نظيره في مسألة الأجنبي بأن رخص المثل عند الشراء ففضل من القيمة المأخوذة منه شيء، والخامس: أنه أفاد فيما إذا زادت القيمة أنه يتخير بين شراء كريمة وبين شراء المثل وأخذ أخرى بالزيادة، خلاف المفهوم من قول المصنف: مع فقدان ذات الكرم والله أعلم «س.م».

قوله: (فقليل يتصدق) هو المعتمد وقوله: كما في جبران إلخ أى: كحالتى الزيادة والنقص. «م.ر».

قوله: (والأفضل سبع غنم) والسبع من الضأن أفضل منها من المعز كما في الإرشاد، بل ينبغي أن سبعا أكثرها من الضأن أفضل من سبع أكثرها من المعز، لكن لو كان الثانى أسمن فمحل نظر.

(فواحد من إبل فمن يقر) فمن ضأن فمن معز فشرك من بدنة فمن بقرة اعتبارا بكثرة اللحم غالبا، وفي الصحيحين في الرواح إلى الجمعة تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكبش (والكامل) للتضحية كما في شرحي المذهب ومسلم: (الأبيض) ثم الأصفر ثم الأغفر الذي لا يصفو بياضه ثم الأبلق ثم الأسود، قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم، وروى أحمد والحاكم وخبر: «لدم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين، وجعل الماوردي قبل الأبلق الأحمر والأكمل من كل منها (الأسمن) حتى أن واحدة سمينة أفضل من ثنتين بثلثيها ليستا سميتين لأن لحم السمين أطيب وأكثر. قال الشافعي: واستكثر القيمة في الأضحية أولى من العدد بخلاف العتق، فلو تعارض أسود سمين وأبيض هزيل فالظاهر تقديم الأسود والأكمل (الذكر) لأن لحمه أطيب من لحم الأنثى إلا أن تكون الأنثى لم تلد فهي أفضل، وعليها حملوا قول الشافعي: الأنثى أحب إلى فإن كانت الأنثى حاملا لم تجز لأن الحمل يهزلها. كذا نقله النووي في مجموعه عن الأصحاب، وقال ابن الرفعة: المشهور أنها تجزئ.

قوله: (المشهور إلخ) الذي اعتمده «م.ر» خلافا ومثله حجر، ولا ينافيه قولهم: يجوز له أكل ولد الأضحية على ما لو حملت به بعد النذر ووضعت قبل الذبح، قال «ع.ش»: بل ينبغي أنه لو نذر التضحية بها حاملا ثم حملت أنها تجزئ لما تقدم أنها إن تعينت فضحية ولا شيء عليه. انتهى.

قوله: (اعتبارا بكثرة اللحم) هل يشمل غير ضأن.

قوله: (من ثنتين إلخ) كذا عبر العراقي، وقال الشارح في حاشية عبارة الروضة وأصلها: من ثنتين دونها وسياق كلامهما يقتضي أن المراد منها دونها في اللحم والشحم وإن كانت أكثر ثنساء، ويفهم منها أيضا: أنه لو ضحى بثلثين بثلثيها وهما فوقها في اللحم والشحم كان أفضل، وظاهر كلام الشارح يخالفه ويمكن حمله على ما يوافقه. انتهى. قلت: بل ينبغي أن ثنتين مثلها في الشحم واللحم أفضل لمساواة مجموعهما لها في اللحم والشحم مع زيادة تعدد إراقة الدم فليتأمل «س.م»، وعليها عبارة الروض: والذكر أفضل فإن كثر نزوانه فضلته أنثى لم تلد، قال في شرحه: وعليها حمل بعضهم قول الشافعي إلخ.

قوله: (لأن الحمل يهزلها) أي: من شأنه.

(و) الأكمل (ترك ذى توضحية) يعنى مريدها (تقليمة) ظفـره (وحلقه) يعنى إزالته شعره (فى العشرة المعلومة) وهى: عشر ذى الحجة لخبر مسلم: «إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره، وفى رواية: «فلا يأخذن من شعره وأظفاره شيئاً حتى يضحى» وتكره مخالفة ذلك، ومنع من تحريمه قول عائشة فى خبر الصحيحين: «كنت أقتل قلائد هدى النبى ﷺ ثم يقلدها هو بيده ثم

قوله: (فى العشرة المعلومة) ولو يوم جمعة إذ لا يخلو العشر من يوم جمعة، وقد قال فى الحديث «فليمسك حتى يضحى».

قوله: (قول عائشة إلخ) أى: لأن المهدى كالمضحى فى كراهة ما ذكر له فى ذلك العشر كما فى شرح الإرشاد لحجر، فقاى هنا المضحى على المهدى، وعبرة الخطيب على المنهاج: وفى معنى مريد الأضحية من أراد أن يهدى شيئاً من النعم إلى البيت بل أولى وبه صرح ابن سراقه. انتهى.

قوله: (ذلك) وقال ابن الرفعة: إلخ لأن ما حصل بها من نقص اللحم ينجر بالجنين فهو كالخصى، ورد بأن الجنين قد لا يبلغ حد الأكل كالمضغة وبأن زيادة اللحم تجبر عيباً بدليل العرجاء السمينة. انتهى. وفيه تصريح بامتناع الحامل بمضغة ولعل العلقة كالمضغة، وبامتناع أكل المضغة وسيأتى بيان هذا أوائل باب الأطعمة.

قوله: (وتكره مخالفة ذلك) ظاهره: وإن طال شعره وظفـره، ودخل يوم الجمعة مثلاً وقد يقال: أدلة الجمعة خاصة فلتقدم على ما هنا وفاقاً لما ذكره الزركشى من أنه لو أراد التضحية ودخل يوم الجمعة وقد طال شعره وظفـره استحب إزالته فليتأمل، ويمكن أن يقال: بين أدلة الجمعة مع ما هنا عموم وخصوص من وجه، وإذا خص عموم كل بخصوص الآخر تعارضاً فى مريد الأضحية بالنسبة ليوم الجمعة واحتيج إلى الترجيح، فليتأمل «س.م».

قوله: (ومنع من تحريمه قول عائشة إلخ) لك أن تمنع ذلك بأن الحديث الأول خاص بنحو الشعر والظفر، وحديث عائشة عام والخاص مقدم كما تقرر فى الأصول، فليتأمل «س.م».

قوله: (وقد يقال أدلة الجمعة إلخ) فى «ق.ل» على الجلال: أنه يكره ولو فى يوم الجمعة على المعتمد لأن الأقل يراعى. انتهى. ولعل هذا هو المرجح المزيل للتعارض.

قوله: (والخاص مقدم) لعل ذلك فى الصريح وما هنا محتمل، فراجع.

يبعث بها فلا يحرم عليه شيء أحله الله تعالى حتى ينحر الهدى»، والمعنى فيه شمول المغفرة لجميع أجزائه وكالظفر والشعر سائر أجزاء البدن كما في الروضة عن المروزي وفي شرح مسلم عنه وعن غيره، وظاهر أنه يستثنى منها ما يزال بالختان والفصد ونحوهما وأن محل كراهة ذلك إذا لم تدع إليه حاجة، ولا يختص ذلك بالعشرة ولا يعتبر فيه جميعها كما يوهمها كلام النظم كأصله بل يستمر إلى التضحية ولو بعد يوم النحر وينتهي بها ولو في أوله.

(و) الأكمل عند التضحية (الذكر) وهو (مشهور) في الحاوي وغيره، وهم: اللهم هذا منك وإليك فتقبل مني، أي: اللهم هذا عطية منك وتقريب إليك، وفي مسلم أنه ﷺ قال عند تضحيته: «بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد» ومن أمة محمد. قال الشيخان ولو قال: كما تقبلت من إبراهيم خليلك ومحمد عبدك ورسولك ﷺ لم يكره ولم يسن، واختار الماوردي أنه يكبر قبل التسمية وبعدها ثلاثاً لأنها في أيام التكبير ثم يختم بقوله: والله الحمد (وضحى أو حضر) أو للتنويع لا للتخيير أي: والأكمل أن يضحي بنفسه إن أمكنه للاتباع. رواه الشيخان ولأنه قرابة فسن مباشرتها نعم الأولى للمرأة والخنثى أن ينيباً فإن لم يمكنه فليشهد الذبح لقوله ﷺ لفاطمة: «قومي إلى أضحيتك فاشهديها فإنه بأول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك، رواه

قوله: (نعم الأولى للمرأة إلخ) قد يقال: هذا يدل على أن التنويع المذكور في الذكر فكيف يستدل على شقه الثاني بقضية فاطمة رضي الله عنها، إلا أن يجاب بأن المراد الاستدلال بما يؤخذ من تلك القضية من حصول تلك الفائدة بالشهود.

قوله: (فإنه بأول قطرة إلخ) قد يدل هذا التعليل على توقف المغفرة على الشهود، فليراجع.

قوله: (قد يدل هذا التعليل إلخ) فيه نظر، وقد يقال: إن المتوقف على الشهود الغفران بأول قطرة لا مطلق الغفران فإنه عام لمن حضر ولمن لم يحضر. كما يؤخذ من قول الشارح السابق، والمعنى فيه شمول المغفرة لجميع أجزائه فإنه عام.

الحاكم وقال صحيح الإسناد (و) الأكل (أكل لقمة) أو لقم من تطوعه تبركا قال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج ٢٨] وكان ﷺ يأكل من كبد أضحيته. رواه البيهقى فى سننه (و) أكله (من فرض) أى: واجب (حظر) أى: منعه الشرع كما نص عليه إلخ فى الأم، وصححه النووى فى مجموعه كما فى الكفارة سواء وجب بالتزام كالواجب بالندى أم بغيره كدم القران والتمتع، فلو أكل منه شيئا غرم قيمة اللحم كما لو أتلفه غيره.

(ثم) بعد أكله ما مر من تطوعه (تصدق بباقي أفضل) مما عداه الصادق بصور منها ما ذكره بقوله: (و) التصدق (بسوى الثلث) أى: بالثلثين (الكمال يحصل) كذا عبر به جماعة وعبر آخرون بأنه يأكل الثلث ويهدى الثلث للأغنياء ويتصدق بالثلث. قال

قوله: (والتصدق إلخ) لعل الأولى: وبالتصدق أو زيادة به بعد قوله: يحصل.

قوله: (والأكل أكل لقمة إلخ) قال فى شرح الروض: وظاهر أن محل ذلك إذا ضحى عن نفسه، فلو ضحى عن غيره بإذنه كميّت أوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الأغنياء الأكل منها وبه صرح القفال فى الميت، وعلمه بأن الأضحية وقعت عنه فلا يحل الأكل منها إلا بإذنه وقد تعذر فيجب التصدق به عنه. انتهى. وبقي ما لو ضحى الولي عن محجوره من مال نفسه - أعنى نفس الولي - فهل له أو لغيره من الأغنياء الأكل منها.

قوله: (غرم قيمة اللحم) قال فى شرح الروض: وهذا بناء على أن اللحم متقوم وإلا فيجب شراء اللحم كما مر نظيره. انتهى. وكتب أيضا قال فى الروض: فإن أكل ما ذبح عن التمتع ونحوه جميعه لزمه دم. قال فى شرحه: لأنه لما أكله تبين أن إراقة الدم لأجله، وبه فارق ما مر من أنه لو سرق اللحم خير بين ذبح دم وإخراج لحم، ولو قال: فإن أكل جميعه لزمه دم كان أوضح وأخصر مع سلامته من إيهام تقيد الحكم بدم النسك. انتهى.

قوله: (الكمال يحصل) أى: جنس الكمال كما هو ظاهر أخذنا من قوله: أفضل مما عداه.

قوله: (فليس له) أى: ولو فقير الاتحاد القابض والمقبض. انتهى. حجر.

قوله: (فهل له إلخ) الظاهر قياسا على ما قبله المنع.

قوله: (على أن اللحم متقوم) أى: والأصح أنه مثلى، وفى حاشية شرح الروض لدمه: إن جملة لحم الحيوان أجزاء مختلفة لا تنضب فيكون متقوما والمثلى هو المنضب، كما لو أتلّف رطلا من لحم الظهر خاصة فيجب مثله. انتهى. وما هنا من الثانى.

الشيخان: ويشبه ألا يكون اختلافا في الحقيقة لكن من اقتصر على التصديق بالثلثين ذكر الأفضل أو توسع فعد الهدية صدقة، قالوا: والمفهوم من كلام الأصحاب أن الهدية لا تغنى عن التصديق بشيء إذا أوجبناه وأنها لا تحسب من القدر الذى يستحب التصديق به، ودليل جعل الأضحية ثلاثة أقسام القياس على هدى التطوع الوارد فيه قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ﴾ [الحج ٢٨] أى: السائل والمعتز أى: المتعرض للسؤال يقال: قنع يقنع قنوعا بفتح عين الماضى والمضارع إذا سأل، وقنع يقنع قناعة بكسر عين الماضى وفتح عين المضارع إذا رضى بما رزقه الله. قال الشاعر:

العبد حر إن قنع والحر عبد إن قنع
فاقنع ولا تقنع فما شيء يشين سوى الطمع

فرع: إذا أكل البعض وتصدق البعض هل يثاب على الجميع أو على ما تصدق به؟ وجهان، كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع ضحوة هل يثاب على جميع النهار أو على بعضه. قال الرافعى: ينبغى أن يحصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض، وصوبه فى الروضة والمجموع وبه صرح الروروذى.

(وواجب) على المضحى فى ضحية التطوع (إن ملك) أى: أن يملك (الفقيرا)

قوله: (وصوبه فى الروضة) وظاهر أنه قد يقصد بالأكل ما يقتضى الثواب كالاقتداء به عليه أفضل الصلاة والسلام.

قوله: (وواجب أن ملك الفقير إلخ) قال فى الروض: ونقلها عن بلدها كنقل الزكاة. انتهى. وهو المعتمد وإن نازع الأسنوى فيه، فالمراد بالفقير: فقير بلدها وينبغى أن يعلم أن المراد ببلدها بلد ذبحها، وقد ظن بعض الطلبة أن شرط إجزاء الأضحية ذبحها ببلد المضحى حتى يمتنع على من أراد الأضحية أن يוכל من يذبح عنه ببلد آخر والظاهر أن هذا وهم، بل لا يتعين أن يكون الذبح ببلد المضحى بل أى مكان ذبح فيه بنفسه أو نائبه من بلده أو بلد أخرى أو بادية أجراً، وامتنع نقله عن فقهاء ذلك المكان أو فقهاء أقرب مكان إليه إن لم يكن به فقهاء. فليتأمل.

قوله: (ونقلها عن بلدها إلخ) أى: نقل القدر الواجب التصديق به «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (وينبغى أن يعلم إلخ) نص عليه.

المسلم الشامل للمسكين ولو واحدا حرا أو مكاتبا شيئا (من لحمها نيا لو) جزءا (يسيرا) فيحرم عليه أكل جميعها لقوله تعالى: ﴿وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج ٢٨] ولأن المقصود إرفاق المسكين ولا يحصل ذلك بمجرد إراقة الدم بل يملكه اللحم نيا ليتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاما ودعاء

قوله: (المسلم) قال الطبري: أصح الوجهين أنه لا يجوز التصديق من الأضحية على فقراء أهل الذمة. نقله «م.ر» في حواشي شرح الروض وأشار إلى تصحيحه.

قوله: (ولو يسيرا) أي: غير تافه جدا فلا يكفي فيما يظهر. انتهى. «م.ر» أي: فلا بد أن يكون له وقع كرطل. «ع.ش»، ونقل «م.ر» في حواشي شرح الروض التقييد بغير التافه عن البلقيني وأشار إلى تصحيحه.

تنبيه: إذا ملك فقراء البلد القدر المجزئ ثم أراد أن يتصدق بزيادة عليه على فقراء بلد آخر مثلا فهل يمتنع ذلك لأنه نقل أو لا لسقوط الواجب بما فعل أولا فلا حرج عليه بعد ذلك، فيه نظر.

قوله: (الفقير المسلم) ولا يصرف منها شيء لكافر على النص، ولا لقن إلا المبعوض في نوبته ومكاتب، أي: كتابة صحيحة فيما يظهر. حجر.

قوله: (المسلم) بخلاف الكافر حتى لو ارتد المضحي امتنع أكله من أضحيته ووجب التصديق بجميعها كما نقل عن نص الشافعي «م.ر»، ويحتمل أن منع أكل المضحي المرتد مبني على خلاف ما يأتي في الحاشية السفلى عن المجموع ما لم يكن مقيدا بفقراء أهل الذمة بل شمل سائر الكفار.

قوله: (حرا) أخرج المبعوض وهو شامل لذي المهايأة في نوبته، لكن ينبغي جواز إعطائه في نوبته وكتب أيضا: ولا يصرف منها شيء لكافر على النص ولا لقن إلا المبعوض في نوبته، ومكاتب أي: كتابة صحيحة فيما يظهر. حجر.

قوله: (أي جزءا يسيرا) قال في الروض: ويأخذ به أي: بثمانه شقصا، أي: مما يجزئ إن أمكن وإلا فلحما. انتهى. وبين في شرحه أن ترجيح ذلك من زيادته وأنه صحح في المجموع أنه يكفي صرفه أي: الثمن إلى اللحم، وأن الأوفق بما استحسناه فيما تقدم ما في الروض ثم قال في الروض وشرحه: وله تأخير به أي: كل من الذهب وتفرقة اللحم عن الوقت لأن الشقص واللحم ليسا بأضحية لا الأكل منه أي: من كل منهما فلا يجوز لأنه بدل الواجب. انتهى.

قوله: (فيه نظر) تقدم عن «ع.ش» الجواز في غير الواجب.

الفقير إليه لأن حقه في تملكه لا في أكله ولا تمليكه له مطبوخا ولا تمليكه غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال وعظم ونحوها، وشبه المطبوخ هنا بالخبز في الفطرة.

(لا الفرع) أى: يجب التملك من لحم ضحية التطوع لا من لحم ولدها بل يجوز أكل جميعه كاللبن ولأن الأم أصل والولد تابع ولا يكفي التملك من لحمه، أما ولد الواجب فكأمة وإن ماتت حتى يجب التصديق بجميعه كما جزم به البارزى تبعا لصاحب التعليقة، وجرى عليه الأذرعى قال وهو قضية كلام الجمهور ونقله العمرانى وغيره عن العراقيين، ونقله الرافعى عن الغزالى أن له أكل جميعه كاللبن، وجزم به فى المنهاج تبعا للمحرر (بل بأكل كل) أى: بأكله كل ما ضحى به تطوعا (ضمن) أنت (ما قتلته) أى: جزا يسيرا لأنه الذى يجب التصديق به (وجاز إطعام الغنى) المسلم من التطوع كالضيف.

(ولم يملك) شيئا منه ليتصرف فيه بالبيع ونحوه بل بالأكل، فالمراد من جواز

قوله: (وجزم به فى المنهاج) معتمد.

قوله: (ونحوه كاهية) بثواب والإجارة.

قوله: (الغنى المسلم) نقل فى شرح المذهب خلافا فى جواز إطعام فقراء الذميين من الأضحية ثم قال: ولم أر لأصحابنا كلاما، ومقتضى المذهب أنه يجوز إطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة. انتهى. وهذا يخالف تقييد الشارح بالمسلم، وهل يتقيد ما قاله بفقراء الذميين أو يجوز عليه إطعام الكفار مطلقا ولو أغنياء وغير ذميين فيه نظر، وقضية المعنى أنه لا فرق بين الذميين وغيرهم.

قوله: (بل بالأكل) أى: بأكل نفسه أو عياله كما هو ظاهر، وأن لم يجز نظير ذلك فى الضيف لأن قرينة الإهداء أقوى فى الدلالة على ذلك من قرينة الضيافة، وهل له الإهداء كالأكل أو لا كالبيع الأقرب أخذنا مما يأتى الثانى. حكر وكتب أيضا قوله: بالأكل والتصدق والضيافة لغنى أو فقير مسلم. حكر «ج».

قوله: (بخالف تقييد الشارح بالمسلم) تقييده هو المذهب المنصوص فى البويطى كما فى حاشية «م.ر»

لشرح الروض.

الإهداء إليه منه تملكه إياه ليتصرف فيه بالأكل لا بالبيع ونحوه، وأفهم كلامه أنه يجوز إطعام الفقير وتملكه من الزائد على ما يجب تملكه نيا ويتصرف فيه جميع التصرفات، ولا يجوز بيع شيء من الأضحية ولو كانت تطوعا سواء اللحم والشحم والجلد والقرن والصوف وغيرها، وليس له جعل الجلد أو غيره أجرة للجزار بل يتصدق به أو يتخذ منه ما ينتفع به، ولا يجوز لولي المحجور أن يضحي عنه من ماله ويجوز من مال نفسه (وكهى حقيقه * مذ جا إلى بلوغه العقيقه) أى: والعقيقة كالأضحية فى الحقيقة فى سنيتها وجنسها وسنها وسلامتها والأفضل منها والأكل والتصدق والإهداء وقدر المأكول منها وامتناع بيعها وتعينها إذا عينت النية وغير ذلك، لكن لا يجب

.....
 قوله: (والإهداء) لكن إذا أهدى منها شيء وللغنى ملكه، بخلافه فى الأضحية كما مر لأن الأضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض، وشرح المنهاج.

قوله: (تملكه إياه) لو مات الغنى المهدى إليه هل يطلق ملك الوارث.
 قوله: (لا بالبيع ونحوه) مقابلة ذلك بالأكل تقتضى قصر الجواز على الأكل وامتناع جميع ماعده، وقضية ذلك امتناع تملكه الجلد للجلوس عليه وفيه نظر بل يتجه الجواز، فليراجع.
 قوله: (وغيرها) شامل لبقية عظامها.
 قوله: (أجرة) قال فى شرح الروض: وخرج بأجرة إعطاؤه منه لفقره وإطعامه منه إن كان غنيا فجائزان. انتهى.

قوله: (ويجوز من مال نفسه) هل له حينئذ أو لغيره من الأغنياء الأكل منها.
 قوله: (وكهى حقيقه إلخ) قضيته امتناع نقلها عن بلد ذبحها كما تقرر فى الأضحية.

قوله: (هل يطلق ملك الوارث) فى «ق.ل» على الجلال أن الوارث كالمورث يتمتع عليه التصرف بغير الأكل.

قوله: (جميع ماعده) فيه أنه خصص بنحو البيع كالإجارة أو الهبة بثواب. تأمل.
 قوله: (هل له حينئذ أو لغيره إلخ) تقدم ما فيه.

البتملك من لحمها نيا كما سيأتى ، ويندب أن يعطى رجلها للقابضة. ووقتها من مذ جاء الولد أى: من حين ولادته إلى بلوغه فلا تجزئ قبلها، وتأخيرها عن بلوغه يسقط حكمها عن العاق عنه وهو مخير فى العق عن نفسه، والعاق عنه من تلزمه نفقته بتقدير عسره، وعقه ﷺ عن الحسن والحسين مؤول بأنه أمر أباهما به أو أعطاه ما عق به عنهما، أو أن أبويهما كانا معسرين فيكونان فى نفقة جدهما ولا يعق العاق عنه من ماله. قال الراعى: فإن كان معسرا عند الولادة، وأيسر فى السبعة خوطب بها أو بعد مدة النفاس فلا أو بينهما فاحتمالان لبقاء أثر الولادة، ومقتضى كلام الأنوار ترجيح مخاطبته بها. وهى لغة: الشعر الذى على رأس الولد حين ولادته وشرعا: ما يذبح عند حلق شعره لأن مذبحه يعق أى: يشق ويقطع، ولأن الشعر يحلق إذ ذاك، والأصل فيها أخبار كخبر: الغلام مرتهن بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى، وكخبر: أنه ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق، رواهما الترمذى وقال: فى الأول: حسن صحيح، وفى الثانى حسن والمعنى فيه إظهار البشر والنعمة

قوله: (وأيسر) أى: يسار الفطرة فيما يظهر. انتهى. «م.ر».

قوله: (وهو مخير) عبارة الروض: فإن بلغ فحسن أن يعق عن نفسه.

قوله: (ومقتضى كلام الأنوار إلخ) وحزم بذلك فى شرح المنهج فقال: ويعتبر يساره قبل مضى مدة النفاس. انتهى.

قوله: (وشرعا ما يذبح عند حلق شعره) الظاهر أنه غير جامع لأن الظاهر أن من العقيقة شرعا ما يذبح قبل حلق الشعر أو بعده أو حيث لا يكون هناك حلق شعر مطلقا، فإن الذبح عند حلق الشعر إنما هو على سبيل الاستحباب بأن يكونا فى يوم السابع، فليتأمل «س.م».

قوله: (ويحلق رأسه) أى: شعره الذى هو حين الولادة يسمى العقيقة لغة.

قوله: (ووضع الأذى عنه) لعل المراد به حلق الشعر، ثم رأيت قوله الآتى: لخبر الترمذى السابقين وهو كالصريح فى ذلك.

ونشر النسب، ومنع من وجوبها خبر أبي داود: «من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل» ومعنى مرتين بعقيقته قيل لا ينمو نمو مثله حتى يعق عنه قال الخطابي: وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل أنه إذا لم يعق عنه لم يشفع في والدته يوم القيامة، ونقله الحلبي عن جماعة متقدمة على أحمد.

(وتلك) أى: العقيقة أى: فعلها (فى) يوم (سابعه) من ولادته أحب منه غيره للخبر السابق، فيدخل يوم ولادته فى الحساب فلو مات قبل سابعه أو بعده ولم تفعل سن فعلها بعد موته. ذكره فى المجموع وقال فى الكفاية: مذهبنا أنه لا يسن ذبحها فى صدر النهار عند طلوع الشمس، وأن يقول عند ذبحها: بسم الله والله أكبر اللهم لك وإليك اللهم عقيقة فلان. ومقتضى كلامهم والأخبار أنه لا يكره تسميتها عقيقة، لكن روى أبو داود كراهتها وقال: لا أحب العقوق، ويوافقه قول ابن أبى الدم: قال أصحابنا: يستحب تسميتها نسيكة أو ذبيحة، ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة. (والتسميه) للولد ولو سقطا أو ميتا (إن ذاك) أى: فى سابعه أحب منها فى غيره لما مر. قال فى الروضة كأصلها و المجموع: ولا بأس بها قبله، وذكر فى الأذكار أن السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة، أما فى السابع فلاخبار صحيحة ذكر هو منها الخبرين السابقين، وأما فى يوم الولادة فلاخبار صحيحة ذكر أيضا أكثرها منها خبر الصحيحين عن أنس: «ولد لأبى طلحة غلام فأتيت به النبى - صلى الله عليه وسلم - فحنكه، و سماه عبد الله، ومنها خبر مسلم عن أنس أيضا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولد لى الليلة غلام فسميته باسم أبى إبراهيم، ﷺ وحملها البخارى على من لم يرد العق، وما قبلها على من أراده. قال شيخنا شيخ الإسلام ابن حجر: وهو جمع لطيف لم أره لغيره، و تسميته (باسم حسن)

قوله: (ومعنى مرتين إلخ) المناسب له ولما بعده قراءة مرتين بصيغة اسم المفعول، لكن جوز فيه صيغة اسم الفاعل.

قوله: (لكن روى أبو داود إلخ) وكره الشافعى تسميتها عقيقة. حجر.

كعبد الله، وعبد الرحمن أحب لخبر أبي داود بإسناد جيد «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فأحسنوا أسماءكم» وروى مسلم خبر «أحب الأسماء إلى الله تعالى: عبد الله وعبد الرحمن، زاد أبو داود، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة، وتكره باسم قبيح وما يتطير بنفيه كنافع ويسار وأفلح ونجیح وبركة للنهي عنه في مسلم. قال في المجموع: ويست الناس أو العلماء ونحوه أشد كراهة وقد منعه العلماء بملك الأملاك وشاهان شاه، ويسن تغيير الاسم القبيح. (والتهنئة) للوالد بالولد أحب بمعنى محبوبة بأن يقول: بارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت به، ويسن أن يرد على المهنئ فيقول: بارك الله لك وبارك عليك أو جزاك الله خيرا أو رزقك الله مثله أو أجزل الله ثوابك ونحو ذلك، وذكر سن التسمية باسم حسن والتهنئة من زيادة النظم.

(وحلق شعر) رأس (الطفل) في سابعه أحب منه في غيره لخبري الترمذي السابقين سواء كان ذكرا أم أنثى أم خنثى، ويستحب أن يكون الحلق بعد الذبح على الأصح كما في الحاج (بالتصدق) أي: مع التصديق (بوزنه) أي: الشعر (من ذهب أو ورق) أي: فضة لأن النبي ﷺ أمر فاطمة فقال: «زنى شعر الحسين وتصدقى بوزنه»

قوله: (حارث) لعله من الحرث وهو إتيان المرأة في مكانه، وهمام كثير الهم بالأشياء وكل ذكر متصف بذلك.

قوله: (ويست الناس) مرادهم سيدتهم، والتست لا يعرف إلا في العدد وعللت الكراهة بأنه كذب، ولعله لم يحرم لأنه ليس الغرض الإخبار كذبا بل التسمية بما لو أخبر به لكان كذبا.

قوله: (كنافع إلخ) لعل صالحة ونحوها كذلك لأن ذلك يتطير بنفيه، وقد ينظر في نحو صالح لأنه من أسماء الأنبياء، وقد يجاب بأن التسمية بذلك كان قبل النبوة ممن لم يلاحظ الشرع على أن شرعنا قد لا يجري على ما قبله في مثل ذلك.

قوله: (أو ورق) أو: للتبنيع دون التخيير، والورق شامل للمضروب من ذلك ولغيره.

قوله: (أو للتبنيع) لأن الذهب أفضل، قال «م.ر»: القاعدة متى بدى بالأغلظ قبل أو كانت للترتيب أو بالأسهل فالتبنيع.

فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة، رواه لحاكم وصححه، وقيس بالفضة الذهب وبالذبح الأنثى، وعبرة النظم والمنهاج كأصليهما تقتضى أن كلا من الذهب والفضة محصل للسنة فقول الروضة: وأصلها ذهباً فإن لم يتيسر فضة بيان لدرجة الأفضلية ولا ريب أن الذهب أفضل من الفضة وإن ثبت بالقياس عليها.

(والشاة للأنثى) وللخنثى على المتجه كما قال الأسنوى أحب من شرك في بدنة أو بقرة فيجرب سبغ إحداها كما بحثه الرافعى وجزم به النووى فى مجموعه: (وللغلام * شاتان) أحب من شاة، ومن شرك فى بدنة أو بقرة وإن تأدى بذلك أصل السنة لما رواه الترمذى وقال حسن صحيح عن عائشة، أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة، ويسن تساوى الشاتين (دون الكسر فى العظام)، فليس محبوباً تفاؤلاً بسلامة أعضاء الولد، فلو كسرها لم يكره (وبعته تصدقاً بما طبخ * من دعوة) أى: وبعته للفقراء ما طبخ لحماً ومرقاً على وجه التصدق (أحب) من أن يدعوهم إليه، ويسن طبخه بحلو تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد، وألا يتصدق به نياً، فقله: أحب خبر قوله: وتلك مع ما عطف عليه (وأكره لو لطخ).

قوله: (وإن ثبت بالقياس) قال فى شرح الروض: والخبر محمول على أن الفضة كانت هى المتيسرة إذ ذاك. انتهى.

قوله: (على المتجه كما قال الأسنوى) خالفه غيره كالجورجى فقال: الأحوط جعله كالذكر للفضيلة لأنه حينئذ يتحقق الإتيان بهما، بخلاف جعله كالأنثى لأنه يفوت به الفضيلة إذا كان ذكراً. انتهى. هو متجه وأما رد بعضهم له بأنه لا يتجه إلا لو لم يحصل بالشاة أصل السنة فى الذكر فالخطاب بالشاة هو المحقق والأخرى مشكوك فيها فلم يخاطب بها فهو غير رد له لأن الشك فى طلب الأخرى يناسبه استحباب الاحتياط، فالتفريع فى قوله: فلم يخاطب بها فى غير محله، فتأمل.

قوله: (أحب من شرك) ظاهره وإن شارك بستة أسباعها مثلاً، وكذا ما يأتى فليراجع.

قوله: (الأحوط إلخ) نقله «م.ر» فى حواشى شرح الروض عن الجورجى ثم قال: وأفتيت به. انتهى.

قوله: (ظاهره وإن شارك إلخ) نقل «م.ر» فى حواشى شرح الروض عن صاحب الوافى: أن الأضحى بشاة أفضل من مشاركة خمسة فى بغير، والعقيقة مثل الأضحى فى غالب أحكامها. انتهى. لكن فى «ق.ل» على الجلال فى باب الأضحى أن المشاركة فى بغير مثلاً بزيادة عن قدر الشاة أفضل على المعتمد فىكون ما هنا كذلك.

(رأس دما) أى: وأكره لطح رأس الولد بدم العقيقة لأنه من فعل الجاهلية ولا بأس بلطخه بزعفران، أو خلوق لخبر الحاكم وصححه عن بريدة، كنا فى الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطح رأسه بدمها فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران، (قلت ويقلو) بعد ولادته قوله تعالى (إني «أعيزها الآية عند الأذن) أى: فى أذنه، وفى مسند ابن رزين أن النبى ﷺ قرأ فى أذن مولود سورة الإخلاص وظاهر كلامهم أنه يقول أعيزها بك وذريتها، وإن كان الولد ذكرا على سبيل التلاوة أو التبرك بلفظ الآية بتأويل إرادة القسمة ويسن أن يؤذن فى أذنه اليمنى ويقيم فى اليسرى ويحنكه بتمر، فإن لم يكن فبحلو روى الترمذى أن النبى ﷺ أذن فى أذن الحسن حين ولدته فاطمة وقال: حسن صحيح، وروى مسلم أنه ﷺ أتى بغلام حين ولد وتمرات فلا كهن ثم فغر فاه ثم مجه فيه.

* * *

قوله: (أن يؤذن إلخ) أى: مستقبل القبلة.

* * *

قوله: (عند الإذن) أى: اليمين فيما يظهر. «ح.ج».

قوله: (سورة الإخلاص) فتسن أيضا. «ح.ج».

* * *

باب بيان حل الأطعمة

وتحريمها قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام ١٤٥] الآية وقال: ﴿ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث﴾ [الأعراف ١٥٧] وقال ﴿يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات﴾ [المائدة ٤] أى: ما تستطيعه النفس وتشتهيها، ولا يجوز أن يراد الحلال لأنهم سألوه عما يحل لهم فكيف يقول: أحل لكم الحلال.

(حل) للإنسان (طعام طاهر) لأنه من الطيبات، بخلاف غير الطعام كزجاج وحجر وثوب ومخاط وبصاق، وبخلاف النجس كدقيق عجن بماء نجس وخبز، نعم دود الفاكهة والجبن والخل ونحوها يحل أكله معها وإن مات فيها لا منفردا والطعام الطاهر: (كجلد ما * يؤكل بالدبغ) أى: مع دبغه (الذى تقدما) بيانه فى النجاسات فيحل أكله بعد غسله لخبر ابن حبان وصححه: دباغ الأديم ذكاته وهذا هو الجديد، وصححه الرافعى: والقديم يحرم أكله، وصححه النووى تبعاً للأكثرين لخبر الصحيحين، إنما حرم من الميتة أكلها، أما جلد ما لا يؤكل فلا يؤثر الدباغ فى حله وإن أثر فى طهارته كما لا تؤثر الذكاة فى حل لحمه.

.....
.....

باب الأطعمة

قوله: (للإنسان) خرج الملك لأنه لا يأكل والجن لأنه لا يجرى فيهم جميع ما يأتى والبهائم إذ لا يتعلق بهم تكليف ولا باعتبار النوع.

قوله: (كزجاج وحجر وثوب) أى: وتراب وسم كما فى الروض، وظاهر أن المراد: القدر المضر من ذلك بخلاف غيره.

قوله: (كجلد ما يؤكل بالدبغ) أى: إذا مات بغير تذكية شرعية، وكتب أيضا: أما جلد المذكاة فيحل وإن دبغ، أى: حيث لا ضرر فيه. حجر.

.....
.....

(وكالجراد وخصيص البحر) أى: المختص به وهو ما لا يعيش إلا فيه فيحل كل منهما (حيا وميتا) وإن كان نظير الثانى فى البر محرما ككلب وذلك لخبر، أحلت لنا ميتتان، ولقوله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم﴾ [المائدة ٩٦] ولخبر، هو الطهور ماؤه الحل ميتته، قال فى الروضة وأصلها: ويكره ذبح السمك إلا كبيرا يطول بقاؤه فيسن ذبحه إراحة له، وخرج بالمختص بالبحر غيره فمنه ما يحل مذكى ومنه ما لا يحل مطلقا، وقد أخذ فى بيانها فقال: (ومذكى) أى: ومذكى (البر) مما يستطاب فيحل ولو ذبح لغير مأكله.

(بحمله) الذى وجد ميتا فى بطنه أو خرج متحركا حركة مذبوح سواء أشعر أم لا لما رواه الترمذى وحسنه. «ذكاة الجنين ذكاة أمة، أى: ذكاتها التى أحلتها أحلته تبعاً لها ومحل حله إذا ظهرت صورة الحيوان فيه، ففى حل المضغة وجهان فى الروضة وأصلها مبنيان على وجوب الغرة فيها وثبوت الاستيلاد والأصح لا فلا تحل المضغة، وفيهما عن الجوينى: لو بقى الولد بعد الذبح زمنا طويلا يتحرك فى البطن ثم سكن حرم، ولو خرج رأسه وبه حياة مستقرة قال البغوى تبعاً للقاضى: لا يحل إلا بذبحه، وقال القفال: يحل وصححه النووى كما مر بيانه فى العدد، ولو خرج غير رأسه كرجله قال البغوى: قياس قول القاضى: اعتبار الجرح كالتردى. قال فى الكفاية: ولو خرج رأسه ميتا ثم ذبحت أمه قبل انفصاله حل كما قاله البغوى، وفى كلام الإمام ما يدل على خلافه ويحل العضو الأشل من المذكى، والذى يحل من البر (كضبيع) بضم

باب بيان حل الأطعمة

قوله: (وخصيص البحر) فى حاشية «م.ر» لشرح الروض: قال شيخنا: قال الماوردى: ما يجمع من الحيوان بين البحر والبر إن كان استقراره بأحدهما أغلب ومرعاه به أكثر غلب عليه حكمه، وإن لم يكن أحدهما أغلب فوجهان أصحهما إجراء حكم البر عليه. انتهى.

قوله: (أحلته تبعاً) قال «م.ر»: ما لم ينفصل وفيه حياة مستقرة.

قوله: (وقال القفال: يحل) أى: إذا مات بذبح أمه.

الباء لأن جابرا رضى الله عنه سئل عنه أصيد يؤكل؟ قال: نعم، قيل: سمعته من النبي ﷺ. قال: نعم. رواه الترمذى، وقال: حسن صحيح، (وأرنب) لأنه بعث بوركها إليه ﷺ فقبله وأكل منه. رواه البخارى (وفنك) بفتح الفاء والنون - دويبة يتخذ جلدھا فروا (ودلق) بفتح اللام - ويسمى ابن مقرض دويبة أكحل اللون طويل الظهر أصغر من الفأر تقتل الحمام، وتقرض الثياب، (وثلعلب) بالثلثة.

(وقاقم) بضم القاف الثانية دويبة يتخذ جلدھا فروا، (وأم حبين) بضم المهملة وفتح الموحدة وبنون فى آخره - دويبة صفراء كبيرة الجوف تشبه الضب بل قال البندنيجى: إنها نوع منه وهى الأنثى من الحرابى والذكر حربى و(حوصل) هو طائر أبيض أكبر من الكركى ذو حوصلة عظيمة يتخذ منها فرو ويقال له: حواصل بصفة الجمع، و (زاغ) هو غراب الزرع أسود صغير، وقد يكون محمر المنقار والرجلين (ويربوع) هو دويبة تشبه الفأر لكنه قصير اليدين طويل الرجلين أبيض البطن أغبر الظهر بطرف ذنبه شعرات، (ووبر) بإسكان الموحدة دويبة أصغر من الهر كحلاء العين لا ذنب لها و(دلدل) بإسكان اللام بين المهملتين المضمومتين دابة قدر السخلة ذات شوك طوال يشبه السهام، وفى الصحاح: إنه عظيم القنأذ.

قوله: (وهى الأنثى من الحرابى) ويقال له حرباء، وهو فى الأنوار من الحشرات الوزغ بأنواعها ثم قال: الحرباء الظهيرة، قال فى حاشيته: وهى دويبة تستقبل الشمس وتدور معها كيف دارت وتتلون ألوانا بجر الشمس، وهو ذكر أم حبين والجمع حرابى والأنثى، حرباء كذا فى الصحاح. انتهى. فلعل فى أم حبين خلافا إذ لا فرق بين الذكر والأنثى فحرر.

قوله: (ودلق ويسمى ابن مقرض) قال فى شرح الروض: وما ذكره - أى: الروض - من حله - أى: ابن مقرض - هو مقتضى كلام الراعى، والذى نقله فى أصل الروضة عن تصحيح الأكثرين وصححه فى المجموع تحريره لأنه ذو ناب لكن غلظه الأسنوى وغيره وسبأتى فى كلام الشارح التنبيه على ذلك.

(وبنيت عرس) بكسر العين ويعبر عنها بابن عرس كما عبر به الحاوي: دويبة رقيقة تعادى الفأر تدخل جحره وتخرجه و(قنفذ) بالمعجمة فتحل المذكورات لأن العرب تستطيها لطيب مأكليها، وما وقع في أصل الروضة من تحريم الدلق مخالف لما في الرافعي، بل قال جماعة: إنه سهو وما ورد في القنفذ من أنه من الخبائث لم يصح، ولو صح فمحمول على خبث فعله، (وضب) لأنه أكل على مائدة النبي ﷺ بحضرته كما في الصحيحين (وكل) طير (ذى طوق) كالفاخنة، والقمرى والدبس، واليمام، والقطا، (و) كل ذى (لقط حب) وإن لم يكن ذا طوق كزرزور، وعصفور وصعوة، ونغر وعندليب.

(والبط) وهو من طيور الماء، (والسمور) بفتح أوله، (والسنباب) هما نوعان من ثعالب الترك (والظبي) فتحل كلها لأنها من الطيبات، وذكر البط والظبي من زيادته (لا ذى مخلب) من الطير بكسر الميم، (و) لا ذى (ناب) من السباع.

(يعدو به) على غيره فلا يحلان للنهي عنهما في خبر مسلم، والمخلب بمنزلة الظفر للإنسان (مثل ابن آوى) بالمد بعد الهمزة وهو دون الكلب طويل المخلب والأظفار، فيه شبه من الذئب وشبهه من الثعلب، وسمى ابن آوى لأنه يأوى إلى عواء أبناء جنسه، ولا يعوى إلا ليلاً إذا استوحش وبقي وحده، وصياحه يشبه صياح الصبيان، (و) (الصقر)، (و) (الهرة) ولو وحشية، (و) (التمساح)، (و) (قود)، ونمس، (و) (نسر)

قوله: (وكل طير) ومنه أبو قردان كما في «ق.ل» على المحلى والشرقاوى على التحرير، قال القاضي: قاعدة الشافعي - رضى الله عنه - كل طير يأكل الطاهر ولا يكون نهاساً فهو حلال إلا ما استثنى. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (والدبسى) قال في شرح الروض بضم الدال.

قوله: (والتمساح) بخلاف الترسه فتحل كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى خلافاً لما في شرح الروض.

باب بيان حل الأظلمة

توله: (خلافاً لما في شرح الروض) حمل «م.ر» ما فيه على ما يعيش منها في البر والبحر بخلاف ما لا يعيش إلا في البحر، وإذا خرج منه كان عيشه عيش مذبوح فيحل. انتهى.

بفتح أوله ، وببر بموحدتين : حيوان شبيه بابن آوى يعادى الأسد من العدو لا من المعادة ويقال له : الغرائق فتحرم كلها لأن كلا منها يتقوى بنابه إلا الصقر والنسر فبمخلبهما ، ولا ينافيه تعليل الرافعى حرمة التمساح وابن آوى بخبث لحمهما ، والتصريح بالقرود من زيادة النظم ، وخرج بقوله : يعدو به ما نابه ضعيف : كضبع وثعلب ، وقد مرا وفى كون القرود أقوى نابا من الضبع نظر.

(و) لا (ما له سم) وإن عاش فى البحر أو لم يكن له ناب كحية لها ذلك ، (و) لا ما له (إبرة) كعقرب ، وزنبور لضرهما ، (ولا * ما أمروا أو قد نهوا أن يقتلوا) أى : ولا ما أمر الناس بقتله ، أو نهوا عن قتله لسقوط حرمة بذلك ، وإلا لجاز اقتناء الأول وذبح الثانى للأكل.

(كحدا) جمع حداة بوزن عنبة أو مرخمها و(بغاثة) بتثليث الموحدة ، وبالمعجمة والمثلثة طائر أبيض بطيء الطيران أصغر من الحداة ، (وفار) من زيادة النظم (والرخم) جمع رخمة طائر أبقع يشبه النسر فى الخلقة و(الغراب) الأبقع والأسود المسمى بالغداف الكبير ، ويقال الغراب الجبلى لا يسكن إلا الجبال أما الغداف الصغير وهو

قوله : (ولا ينافيه تعليل الرافعى إلخ) إنما علل الرافعى التمساح بالخبث لأن دواب البحر لا نظر فيه إلى التقوى. ر.ب.ر.

قوله : (وفى كون القرود أقوى نابا من الضبع) أى : حتى حرم وحل الضبع.

قوله : (ولا ما له سم وإن عاش فى البحر) عبارة الروض : وما يعيش فيه أى : فى البحر وفى البر يحرم منه ذوات السموم ، أى : كحية وعقرب إلخ.

قوله : (أو مرخمها) عطف على جمع حداة.

قوله : (وبغاثة) بخلاف الجوزية فتحل كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى.

قوله : (لأن دواب البحر إلخ) ولذلك حل القرش وإن تقوى بنابه. نقله «م.ر» عن ابن أبى شريف فى شرح الحاوى.

قوله : (عبارة الروض إلخ) كتب «م.ر» بهامشه : لاشك أن ما فيه ضرر أو سم حرام وإن كان بحريا.

أسود أو رمادى اللون، فقضية كلامه كأصله: إنه كذلك وقع فى أصل الروضة تصحيحه، وقضية كلام الرافعى: حله وبه صرح البغوى، والجرجانى، والرويانى، وعلمه بأنه يأكل الزرع كالزاع، (وسبع ضارى) بأن يعدو على غيره كذئب، وأسود، ونمر و فيل، وهذا داخل فى ذى ناب، وإنما أعاده ليبين أنه مما أمر بقتله.

و(الببغا) بفتح الموحدين وتشديد الثانية وإعجام الغين، وبالقصر الطائر الأخضر المعروف بالدرّة بضم الدال المهملة و(الخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى زوار الهند ويعرف الآن بعصفور الجنة لأنه زهد فيما بأيدي الناس من الأقوات و(بوم) قال الدميرى: هو طائر يقع على الذكر والأنثى حتى يقول: صدا أو قياد فيختص بالذكر، وكنية الأنثى أم الحراب وأم الصبيان، ويقال لها غراب الليل، و(لقلق) هو طائر طويل العنق يأكل الحيات ويصف وهو من طيور الماء، ولا يحرم من طيوره إلا هو، (وصرد) - بضم الصاد المهملة وفتح الراء - طائر فوق العصفور أبقع ضخم الرأس والمنقار والأصابع، (وهدهد) هو طائر معروف ذو خطوط وألوان، (وعقّعق) ويقال له قعّقع، وهو نوع من الغربان ذو لونين أبيض وأسود، صوته العقّعة كانت العرب تتشاءم بصوته فالحدأة، والفارة، والغراب الشامل للعقّعق، والسبع الضارى مأمور بقتلها. رواه مسلم إلا الأخير فالترمذى وغيره، والخطاف، والصرد والهدهد منهى عن قتلها روى الأول البيهقى والأخيرين ابن حبان وأما البغاثة والببغا والبوم والقلق فمنهى عن قتلها قياساً

قوله: (حتى يقول) فى صياحه كما فى شرح الروض.

قوله: (ويصف) أى: لا يتحرك فى طيرانه كالجوارح. «م.ر.» فى حواشى شرح الروض.

قوله: (فمنهى عن قتلها قياساً إلخ) دفع لما أورد من أن ذكر ذلك فى غير المنهى فيه نظر.

قوله: (طائر أبيض إلخ) الظاهر أنه النورس الذى يأتى فى الشتاء، لكن قوله: أصغر من الحدأة ربما يمنع من كونه إياه «ب.ر.»

قوله: (وقضية كلام الرافعى حله) اعتمده «م.ر.»

قوله: (ليبين إلخ) هذا يدل على أن الفيل مأمور بقتله، وفيه نظر «ب.ر.»

قوله: (حتى يقول) فى صياحه. شرح روض.

أو ذكرت للتنظير لا للتمثيل ويكون علة تحريمها خبث لحمها لخبث غذائها، بل وفي الأمور بقتله ما علل بذلك أيضا.

(ومنه) أى: مما يحرم (طاوس). لخبث لحمه، (ونهباس) بالمهمل طائر صغير ينهس اللحم بطرف منقاره، وأصل النهس: أكل اللحم بطرف الأسنان، والنهش بالمعجمة أكله بجميعها فتحرم الطيور التى تنهش كالسباع التى تنهش (وما * يستخبث العرب) بضم العين وإسكان الراء، أو بفتحهما وإدغام الباء فى الباء من قوله: (بطبع سلما) أى: ومنه ما يستخبثه العرب مما لا نص فيه فى حال الرفاهية إذا كانوا أهل طباع سليمة، وإنما اعتبر بهم لأنهم المخاطبون أولا، ولأن الدين عربى وخير الخلائق ﷺ عربى وخرج بحال الرفاهية حال الضرورة، وبالطبع السليم الزيد على الحاوى طبع أهل البوادي الذين يتناولون ما دب ودرج، ويعتبر أيضا ألا يغلب عليهم العيافة الناشئة فى التمتع. قال الرافعى: وذكر جماعة أن العبرة بالعرب الذين كانوا فى عهد النبي ﷺ لأن الخطاب لهم، ثم قال: ويشبه أن يرجع فى كل زمن إلى عربيه، وما قاله أولا هو منصوص الشافعى، ومراده بما قاله ثانيا كما قال الشارح: إنه يرجع فى كل زمن إلى عربيه فيما لم يسبق فيه كلام للعرب الذين كانوا فى عهده ﷺ فإن ذلك قد عرف حاله واستقر أمره، والمستخبث لهم.

(كالحشرات) وهى صغار دواب الأرض، والمراد منها غير ما مر من نحو اليربوع، والضب، والقنفذ (كالذباب)، و(النمل)، و(سلاحف) جمع سلحفاة بضم السين، وفتح اللام، وبمهمل ساكنة من دواب الماء، وتعيش فى البر أيضا، (وسرطان)، و(نحل).

قوله: (تستخبثه العرب) فاستخبث العرب دليل التحريم سواء حيوان البر والبحر على المعتمد.

قوله: (واستقر أمره) فلو خالف عرب بعض الأزمان الذين كانوا فى عهده عليه الصلاة والسلام فقضية الحكم باستقرار أمره ألا يعتد بمخالفتهم.

و(صراره) بفتح الصاد المهملة، وتشديد الراء هو الصرصار، ويسمى: الجدجد، (ووزغ، وضفدع) بكسر أوله وثالثه، ويجوز فتح ثالثه مع كسر أوله وضمه، فجميع ذلك يستخبئه العرب مع أنه أمر بقتل الوزغ، ونهى عن قتل النمل، والنحل، والضفدع، قال الخطابي وغيره: والمراد بالنمل الذى نهى عن قتله السليماني. أما الصغير فيجوز قتله لأذاه، وما ذكره الناظم من تحريم التمساح، والضفدع، والسلحفاة، والسرطان هو ما صححه فى الروضة كأصلها والمجموع لكنه قال فيه بعد هذا بنحو أربعة أسطر: قلت: الصحيح المعتمد أن جميع ما فى البحر تحل ميتته إلا الضفدع، ويحمل ما ذكره الأصحاب أو بعضهم من السلحفاة، والحية، والنسناش على غير ما فى البحر. انتهى. ويوافقه قول الشامل بعد نقله نصوص الحل. قال أصحابنا: يحل جميع ما فيه إلا الضفدع للنهى عن قتله، وظاهر أن المراد غير ذوات السموم أيضا، (وعند الإشكال إلى العرب ارجع) أى: وإذا أشكل عليك حال الحيوان ارجع إلى العرب، واعمل بتسميتهم له، فإن سموه باسم حيوان حلال حل، أو حرام حرم، فإن اختلفوا اتبع الأكثر، فإن استويا فقريش لأنهم قطب العرب، فإن اختلفوا ولا ترجيح أو شكوا أو لم نجدهم ولا غيرهم من العرب، أو لم يكن له عند الجميع اسم اعتبر بالأشبه به صورة أو طبعاً، أو طعماً، فإن لم يكن له شبه، أو تعادل الشبهان فالأصح فى أصل الروضة والمجموع: الحل لظاهر آية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى إِلَىٰ مُحَرَّمًا﴾ وعطف على قوله: لا ذى مقلب قوله: من زيادته.

(ولا زرافة) بفتح الزاى وضمها، فلا تحل لأنها تتقوى بنابها، وهذا ما فى التنبيه، وقال النووى فى مجموعه: إنه لا خلاف فيه، وإن بعضهم عدّها من المتولد بين مأكول وغيره، ومنع ابن الرفعة ما فى التنبيه، وحكى أن البغوى أفتى بحلها،

.....

قوله: (والسلحفاة) وكذا الزسة على الأصح. «م.ر».

قوله: (هو ما صححه فى الروضة) هو المعتمد. انتهى. «م.ر».

قوله: (وهذا ما فى التنبيه) جرى عليه «م.ر» فى شرح المنهاج.

.....

.....

واختاره السبكي، وحكاه عن فتاوى القاضى، وتتممة التتمة. قال الأذرى: وهو الصواب نقلا ودليلا، ومنقول اللغة إنها متولدة بين مأكولين من الوحشى، واقتضى كلام ابن كج وغيره نسبته للنص، وقال الزركشى: ما فى المجموع سهو وصوابه بالعكس.

(و) لا (أهلى الحمر والفرع) أى: فرعه المتولد بينه وبين غيره كالفرس لخبر أبى داود بإسناد على شرط مسلم، عن جابر « ذبحنا يوم خيبر الخيل، والبغال، والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل » وخرج بالأهلى الوحشى فيحل لما فى الصحيحين « أنه ﷺ أكل من لحمه، وأنه قال: كلوا من لحمه » وفارق الهرة الوحشية حيث ألحقت بالأهلية كما مر لشبهها بها لونها، وصورة وطبعا فإنها تتلون بألوان مختلفة، وتستأنس بالناس بخلاف الحمار الوحشى مع الأهلى (كالسمع) بكسر السين أى: كما لا يحل السمع، وهو المتولد بين والضبع تغليبا للحرمة، (و) لا (كل ما يضر).

.....

قوله: (المتولد بينه وبين غيره) كالبلع فإنه يولد بينه وبين الفرس.

قوله: (تتلون بألوان مختلفة) يعنى منها الأبيض ومنها الأسود وهكذا كما أن الأهلية كذلك

وب. ر.

قوله: (ولا كل ما يضر كحجر إلخ) عبارة الروض فصل: يحرم ما يضر كالحجر والتراب والزجاج والسم كالأفيون إلا قليلا للتداوى إن غلبت السلامة، ويحل أكل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبغ وإلا ما استقدر كالمخاط والمني، وفى حل بيض ما لا يؤكل تردد، ويحرم مسكر النبات وإن لم يطرب ولا حد فيه، ويتداوى به عند فقد غيره وإن أسكر وما لا يسكر إلا مع غيره يحل أكله وحده. انتهى. وقوله: إلا قليلا قال فى شرحه: أى: السم كما فى الأصل أو ما يضر وهو أعم، وقوله: إن غلبت السلامة قال فى شرحه: واحتيج كما صرح به الأصل، وقوله: ويحل أكل طاهر لا ضرر فيه قال فى شرحه: كفاكهة وحب وسم إن تصور أن أكله لا يتضرر به كما

قوله: (وإن لم يطرب ولا حد فيه) وإن أطرب لأنه ليس بشراب. انتهى. «م. ر.» فى حاشية شرح

الروض.

(كحجر)، وسم (ومسكر) كنبىذ، (وما نبت) أى: ونبات ضار كبنج وحشيشة، وظاهر كلامه أنه غير مسكر، وتقدم ما فيه، (وكره أو حرمة) أكل لحم حيوان (جلال) كنعم، أو دجاج تغير لحمه بأكله الجلة بفتح الجيم (ثبت).

(بالدر والبيض) أى: مع لبنه وبيضه لأنه ﷺ نهى عن أكل الجلالة، وشرب ألبانها حتى تعلق أربعين ليلة. رواه الترمذى، وحسنه، والحاكم وصحح إسناده لكن قال البيهقى: ليس بالقوى، ولفظ: نهى يصدق بالحرمة وهى ما رجحها الرافعى فى المحرر، وبالكراهة وهى ما نقلها عن الأكثرين، وصححها النووى لأن لحم المذكى لا يحرم بثبته والتردد بينهما مع ذكر البيض من زيادة النظم، وعبارة الحاوى: وتكره الجلالة باللبن انتهى. ويكره ركوبها بلا حائل. قال البلقينى: وينبغى تعدى الحكم إلى شعرها، وصوفها المنفصل فى حياتها فيكون نجسا على القول بتحريمها تفريعا على المذهب فى نجاسة الشعر المنفصل من الحيوان غير المأكول فى حياته. انتهى. والعبرة فى كونها جلالة بريح النجاسة فى عرقها أو غيره لا بكثرة علفها النجاسة على الصحيح فى أصل الروضة، ووقع فى تحرير النووى عكسه (إلى أن طابا) أى: ويمتد المنع إلى أن يطيب لحم الحيوان (بعلفه) بطاهر، ولو دون أربعين يوما اعتبارا بالمعنى

.....
 ..

صرح به الأصل عن الإمام. انتهى. ويؤخذ منه أن ما لا يضر من نحو الحجر والتراب غير حرام ولو بلا حاجة ولهذا قال مجلى: ومن اعتاد أكل التراب من غير مضرة لم يحرم عليه. انتهى. وقوله: وإلا ما استقدر ظاهره وإن قل، ولا يبعد حل ما لا يضر منه للتبرك إذا كان ممن يترك به، فليتأمل.

قوله: (والعبرة بكونها جلالة إلخ) وصرح الجوينى بأنه لا فرق إن تغير الطعم واللون والريح.

حجر.

.....

المعمم للخبر السابق، نعم قال ابن جماعة في شرح المفتاح: المستحب أن تعلق الناقة والبقرة أربعين يوما، والشاة سبعة أيام، والدجاجة ثلاثة أيام اتباعا لأثر ورد فيه يعنى عن ابن عمر لكن ليس فيه البقرة فكأنه قاسها على الناقة، وخرج بعلفه طيب اللحم بعد الذبح بغسله أو طبخه، فلا تنتفى به الكراهة. قال البغوى: وكذا بمرور الزمان عليه نقله عنه فى الروضة وأصلها مع نقله خلافه بصيغة قيل، وعبرة المجموع قال البغوى: لا يزول المنع، وقال غيره يزول، قال الأذرعى: وبالثانى جزم المرورذى تبعاً للقاضى قال البلقينى: وهذا فى مرور الزمان على اللحم، فلو مر على الجلالة أيام من

.....
 قوله: (بعد الذبح) فى كلام بعضهم عدم التقييد به.

قوله: (وقال غيره يزول) رجحه «م.ر» فى حواشى شرح الروض.

قوله: (قال البلقينى إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه.

فائدة: قال «م.ر» فى حواشى شرح الروض: لا يحرم الحيوان المربى بمال حرام. انتهى.

فائدة أخرى: الزرع المسقى بماء نجس حكمه حكم الجلالة ففيه الخلاف. «ق.ل» على الجلال بزيادة أى: حلا مستوى الطرفين.

 قوله: (بطاهر) قال فى شرح الروض: قال- يعنى الزركشى-: ومقتضى قوطم: علفت بطاهر أنها لو علفت بمنجس كشعر أصابه ماء نجس فطاب لحمها لم تحل أى: خلا مستوى الطرفين، وليس كذلك، قلت: وقد يقال: بل لو علفت بنجس العين فطاب لحمها لم يكره، وهو ظاهر كلام المصنف. انتهى.

قوله: (المعمم للخبر السابق) المتبادر تعلق للخبر بقوله: المعمم، والمعنى أن النظر للمعنى يقتضى حمل الخبر على أن المراد حصول الطيب بالعلق مطلقا وإن ذكر الأربعين ليس للتقييد بل لنحو الجرى على الغالب، وأما تعلقه بقوله: إلى أن طابا بعلفه تعلق الدليل بالمندلول فبعيد من العبارة، فليتأمل.

قوله: (أن تعلق الناقة والبقرة إلخ) الذى فى العباب تبعا لجمع من الأصحاب منهم أصحاب الشامل والحاوى والمهذب أنه يختار أى: يندب علف البقرة ثلاثين يوما والباقي كما هنا.

قوله: (قال الأذرعى وبالثانى جزم المرورذى إلخ) قال فى شرح الروض: قلت وهو نظير تطهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك. انتهى.

.....

غير أن تأكل طاهرا فزالَت الرائحة حلت، وإنما ذكر العلف بطاهر لأن الغالب أن الحيوان لا بد له من علف، وكالجلالة فيما ذكر السخلة المرباة بلبن حمارة أو كلبية، (وكرهوا) للحر (الإكسابا) أى: تناولها ولو كسبها رقيقه أو غيره.

(بكل ما يخامر النجاسة * كالحجم والختان)، والدبغ، (والكناسة) بكسر الكاف أى: الكنس لزيل أو نحوه لصحة النهى عن كسب الحجام كما سيأتى، وصرفه عن الحرمة خبر البخارى عن ابن عباس: «احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الحجام أجرته، فلو كان حراما لم يعطه، وقيس بالحجامة نحوها، وخرج بما يخامر النجاسة نحو الفصد، والحياسة كما زادهما الناظم بعد والتمثيل بالختان والكناسة من زيادته أيضا.

.....

قوله: (وكالجلالة فيما يظهر السخلة المرباة إلخ) قال الجوحري: وظاهر كلام الشيخين يفهم عدم زوال الكراهة فى مثل هذا لأن السبب هو التربية بهذا النجس وهو موجود، وثبوت الكراهة وإن لم يظهر فيها رائحة ذلك النجس وأنه لا أثر للعلف بالطاهر مع ذلك لا ابتداء ولا دواما لا فى وجود الكراهة ولا فى زوالها كذا بخط شيخنا الشهاب، وأقول: مقتضى نقل الناشئ خلاف ما ذكره الجوحري فإنه قال ما نصه.

فائدة: السخلة المرباة بلبن كلبية أو خنزيرة لها حكم الجلالة إذا تغير لحمها وظهرت رائحة الكلب ونحوه فيها. قاله إبراهيم المروزى: وبه حزم البغوى فى الفتاوى. انتهى. فقد صرح بأنه لا بد فى هذا الحكم من تغير اللحم ووجود رائحة ذلك النجس، وقضية كلامه أن ذلك مصرح به فى كلام من نقل عنه ذلك الحكم، وقياس اعتبار التغير ووجود الرائحة زوال الكراهة بزوال ذلك كما لا يخفى، فليتأمل.

قوله: (وكرهوا الإكسابا) اعلم أنه قد يستشكل الحكم بكراهة الإكساب مع مخامرة النجاسة مع كون الحرفة فرض كفاية إذ كراهة الفعل تنافى كونه فرضا، ويمكن الجواب بأوجه منها ما أشار إليه الشارح من أن المكروه تناول الإكساب أى: ما يؤخذ فى مقابلة الفعل، أى: الانتفاع به فى أكل أو غيره لا نفس الحرفة فلا ينافى أنها فرض كفاية.

قوله: (والدبغ) أى: بنجس أو الجلد نجس، أما بطاهر لطاهر فليس فيه مخامرة نجاسة كما هو ظاهر.

.....

(ويطعم) بلا كره ما ذكر (الرقيق والناضح) مثلا وهو البعير الذى يستقى عليه لأنه ﷺ سئل عن كسب الحجام، فنهى عنه، وقال: «أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك، رواه ابن حبان، وصححه، والترمذى وحسنه، والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره (لا) الكسب (بالفصد والحوك)، فلا يكره تناوله إذ ليس فيهما مخامرة النجاسة وهى العلة الصحيحة عند الجمهور، وقيل: العلة دناءة الحرفة قال البلقينى: وهو المعتمد المنصوص فى الأم والمختصر، فعليه يكره ذلك، ونحوه (و) لا يكره (زرع زبلا) وإن كثر الزبل لخفاء أثره فيه، ولا يستغنى عنه كثيرا، والظاهر أن هذا مراد الشيخين وإن عبرا بنفى الحرمة الصادق به وبغيره.

(وأكل محظور) أى: محرم ولو ميتة (يباح) للمعصوم بل يجب كما سيأتى (إن عرض خوف الهلاك)، ولم يجد حالا يأكله لقوله تعالى ﴿فمن اضطر غير باغ﴾ أى: على مضطر آخر ﴿ولا عاد﴾ أى: سدا لجوعة ﴿فلا إثم عليه﴾ [البقرة ١٧٣] وذكر الهلاك من زيادة النظم، واقتصار الحاوى على الخوف أولى لتناوله الخوف على المنفعة، وعلى طول المرض (والمخوف) أى: أو عرض له خوف المخوف (من مرض)،

قوله: (أو نحوه) أى: من النجاسات.

قوله: (زرع) أى: حب زرع نابتا فى زبل أو غيره من النجاسات، وقضية كلامه أن الزرع الملاقى للنجاسة ليس متنجسا وليس كذلك، فلو زاد حب كما قدرته كان أولى ولا يكره زرع وغر سقيا بماء نجس، نعم إن ظهر التغير فى ذلك كره على ما بحثه الزركشى. حجر.

قوله: (والظاهر أن هذا) أى: نفى الكراهة، وقوله: الصادق به أى: هذا، وقوله: وبغيره أى: هذا.

قوله: (وعلى طول المرض) صنيعة يقتضى الوجوب هنا أيضا، وكتب أيضا: وكذا حصول الشين فى عضو ظاهر كما بحثه الزركشى.

قوله: (أى من النجاسات) تأمله.

قوله: (وقضية كلامه إلخ) تأمله.

قوله: (صنيعة يقتضى إلخ) أى: حيث ارتضى هذا التناول فى حيز قوله: بل يجب، وكلامه فى شرح الروض صريح فيما ذكر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أو أجهدته الجوع، وعيل صبره، وكذا لو جوز تلف نفسه وسلامتها على السواء كما حكاه الإمام عن صريح كلامهم، واستثنى من ذلك العاصي بسفره فلا يباح له ذلك، وكذا المشرف على الموت لأنه حينئذ لا ينفع.

(و) يباح له أيضا إن عرض له شيء مما ذكر: (قتل طفل) أهل (الحرب)، ومجنونهم، ورفيقهم، وخنثاهم، وأنثاهم ليأكلهم إذا لم يجد غيرهم، وامتناع قتلهم في غير حال الضرورة لحق الغانمين لا لعصمتهم. قال البلقينى: ومحل الإباحة إذا لم يستول عليهم وإلا صار وأرقاء معصومين لا يجوز قتلهم قطعا لحق الغانمين. (لا) قتل (من عصما) كالعهاد، فلا يباح، بخلاف قتل الحربى، والمرتد، وتارك الصلاة، والزانى المحصن ولو بغير إذن الإمام، وإنما اعتبر إذنه فى غير حال الضرورة تأدبا معه، وحال الضرورة ليس فيها رعاية أدب، فلو لم يجد إلا آدميا معصوما ميتحل أكله لأن حرمة الحى أعظم إلا إذا كان الميت نبيا فلا يباح كما قاله المروزي، وكذا إذا كان مسلما والمضطر ذميا على القياس فى الروضة، وإذا أبحنا ميتة الآدمى المعصوم قال الماوردى: يحرم طبخه وشبهه لما فيه من هتك حرمة مع اندفاع الضرر بدونه، ويتخير فى غيره، (و) لا يباح للمعصوم (قطع بعضه) ليأكله لأنه قد يتوقع منه الهلاك، نعم إن كان خطر القطع دون خطر ترك الأكل ولم يجد غير بعضه جاز القطع كما صححه النووى لأنه إتلاف بعض لاستبقاء الكل كقطع اليد للأكلة، ولا يجب لما فيه من الألم، والمشقة، والفرق بين منع القطع عند تساوى الخطرين هنا وجوازه حينئذ فى السلعة كما مر أن السلعة زائدة على البدن انضم إليها الشين، ودوام الألم بخلاف ما هنا، ولا يجوز أن يقطع لنفسه من معصوم غيره، ولا لغيره أن يقطع من نفسه له كما شمله كلام

قوله: (واستثنى من ذلك العاصى بسفره) ولا اعتبار بكونه يؤدى إلى الهلاك لقدرته على التوبة قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض: وكالعاصى بالسفر العاصى بالإقامة إذا كانت هى سبب اللفق للحلال كإقامة العبد بالمأمور بالسفر، بخلاف ما إذا كان السبب

قوله: (لحق الغانمين) لك أن تقول: إذا أسروا خرجوا عن وصف الخرابة فلا يصح أن يكون ذلك مراد الأصحاب. نبه عليه الجوجرى «ب.ر».

قوله: (ويتخير فى غيره) بين أكله نيا ومطبوخا أو مشويا.

قوله: (لك أن تقول إلخ) لا يرد هذا هنا لأنه عبر بطفل أهل الحرب لا بالحارب.

النظم، وأصله: نعم إن كان نبيا فالوجه جواز القطع له بل وجوبه، (و) لا يباح (خمر) أى: شربها وإن لم يجد غيرها (للظما) أى: لدفعه لأنه لا يدفعه بل يزيده، ولأن بعضها يدعو إلى بعض، وخرج بقوله من زيادته: للظما شربها لإسائة لقمة فيباح كما مر فى بابيه مع ما ذكره بقوله.

(مثل الدوا بصرفه) بكسر الصاد أى: بخالص الخمر، وإن قل فإنه لا يباح لقوله ﷺ لما سئل عن التداوى بالخمر: «إنه ليس بدواء لكنه داء» رواه مسلم، وروى ابن حبان «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»، وكالخمر فيما ذكر سائر المسكرات المائعة بخلاف النبات المسكر وإن أسكر، وسائر النجاسات، فيباح التداوى بها إذا لم يوجد بدلها لأمره ﷺ العربيين بشرب أبوال الإبل، وخرج بصرفها ما عجن بها كالترياق، فيباح التداوى به لاستهلاكها فيه، وذكر الناطم الخمر حيث أعاد عليها ضمير المذكر فى صرفه وهى لغة قليلة، والمشهور تأنيثها. (سد) أى: يباح للمضطر أكل ما ذكر بقدر سد (الرمق) أى: (بقية الروح) فى الجسد لاندفاع الضرر به، وقد يجد الحلال، وتفسير الرmq بذلك من زيادة النظم، وفسره بعضهم بالقوة. (نعم لو اتفق) له.

.....
إعواز الحلال وإن كانت الإقامة معصية. انتهى. وقياسه أنه لو كان سبب الفقد فى السفر إعواز الحلال الحل للعاصي إلا أن يقال الشأن فى السفر الفقد، فليتأمل وليراجع.

قوله: (نعم إن كان أى المضطر ليا إلخ) قد يتبادر رجوعه لقوله: ولا لغيره إلخ وينبغى أيضا رجوعه لما قبله فإن جواز قطع النبى لنفسه من غيره ظاهر.

قوله: (ولا يباح خمر للظما) عبارة الروض: وشرب الخمر للعطش والتداوى حرام قال فى شرحه: ثم محل ذلك إذا لم ينته به الأمر إلى الهلاك وإلا فيتعين شربها. انتهى. وظاهره رجوع ذلك لمسألتى العطش والتداوى.

قوله: (وتفسير الرmq) قال فى شرح الروض: قال الأسنوى ومن تبعه: والرمق بقية الروح كما قاله جماعة، وقال بعضهم: إنه القوة وبذلك ظهر لك أن الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملية، وقال الأذرعى وغيره: الذى نحفظه أنه بالمهملية وهو كذلك فى الكتب أى: والمعنى عليه صحيح لأن المراد سد الحلال الحاصل فى ذلك بسبب الجوع. انتهى.

(عجز عن السير) لو ترك الشيع ، (ويهلك) بتركه كأن كان ببادية بعيدة عن العمران أبيع له الأكل بقدر (الشيع) بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع بحيث لا يطلق عليه اسم جائع لا بالأ يبقى للطعام مساغ، فإن هذا حرام قطعاً كما صرح به البندنيجي، والقاضي أبو الطيب، وغيرهما. (قلت: و) يباح له (حمل الزاد) من الميتة (خوف ما يقع) له من اضطرار، وإن رجي الوصول إلى حلال.

(وما ذكرنا) من أكل المحظور للمضطر (واجب) لأن تاركه ساغ في إهلاك نفسه، وقد قال تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء ٢٩] ويخالف المستسلم للصائل بأنه يؤثر مهجة غيره على مهجته بخلاف المضطر (كأن طلب) أى: كما يجب طلبه (طعام من لا اضطر) دون طعام من اضطر، فإن مالكة أولى به إلا أن يكون الآخر نبيا كما مر في النكاح، ولا يجوز أن يؤثر على نفسه غير المضطر المسلم كما مر في التيمم، (أو إن اغتصب) أى: وكما يجب عليه أن يغصب طعام غير المضطر إن منعه إياه، وهذا ما جزم به في الوجيز، وصححه النووي في مجموعه، وقال الرافعي في وجوب غصبه منه، وقتاله خلاف مرتب على الخلاف في وجوب أكل الميتة، وأولى بالأ يجب لأن عقل المالك ودينه يبعثانه على الإطعام وهو واجب عليه. قال في الروضة والمذهب: لا يجب قتاله كالصائل، وأولى، وخص البغوى الخلاف بما إذا أمن في قهره على نفس وإلا فلا يجب قطعاً.

(أو) إن (اشتري) أى: وكما يجب عليه أن يشتري طعام غير المضطر إن باعه له

.....
 ..

قوله: (في إهلاك نفسه) لا يشمل غير إهلاك النفس فيما تقدم كتلف منفعة عضو.

قوله: (أن يغصب طعام غير المضطر) أى: ويلزمه بدله كما هو ظاهر.

قوله: (والمذهب أنه لا يجب قتاله) بل يجوز فقط بخلاف الغصب.

قوله: (غير المضطر) أفهم أنه لا يجب شراء طعام المضطر. نعم يجوز كما هو ظاهر فإن بيع المضطر بمنزلة إيثاره وهو جائز كما تقدم.

.....

مالكه بثمان مثله، أو بزيادة يتغابن بمثلها، ثم إن فقد ما يصرفه إليه التزم الثمن في ذمته، وإلا صرف ما معه إليه حتى إزاره إن أمن الهلاك بالبرد، ويصلى عاريا، فإن كشف العورة أهون من أكل الميتة، ولهذا يجوز قهر المالك على الطعام لا على السترة، (وثمن) أى: وكما يجب عليه ثمنه بالغ ما بلغ إذا اشتراه (وإن غبن) فى شرائه لأنه مختار فى الالتزام، وله إذا بذله مالكة بأكثر مما يتغابن بمثله أن يأخذه قهرا، ويقاقله عليه، (وقتله) أى: المضطر غير المضطر المانع طعامه منه (بالدفع) أى:

.....
 ..

قوله: (وله إذا بذله مالكة بأكثر مما يتغابن بمثله أن يأخذه قهرا) فى الروض وشرحه: خلافه حيث قال ما نصه: وكذا لو كان مالك الطعام حاضرا أو امتنع من البيع أصلا أو إلا بأثر فما يتغابن به وجب أكل الميتة بخلاف ما إذا لم يمتنع من ذلك فإنه يلزمه أكل طعام الغير، وبذلك علم أنه إذا لم يبعه له مالكة إلا بأكثر مما ذكر لم يلزمه شراؤه لكنه يستحب وبه صرح الأصل. انتهى. إذ إيجاب أكل الميتة يقتضى امتناع القهر وإلا لم يجب، لكنه يقتضى أيضا امتناع الشراء بالغير ولا وجه لهذا فعله غير مراد، ويؤيده قول الشارح: وبذلك علم إلخ، وقوله: هو قبل فإن اشتراه بأكثر من ثمن المثل وهو قادر على قهره لزمه وكذا لو عجز. انتهى. وذلك لإشعار هذا بجواز الشراء بل وبجواز القهر، وقد يحمل تعيين أكل الميتة إذا امتنع من البيع أصلا على ما إذا لم يقدر على أخذه قهرا فلا يخالف ما ذكره الشارح هنا مع إنه إذا لم يحمل على ذلك أشكل على قول الروض بمثل ذلك، فإن امتنع المالك أو ولى الصبى وهو غنى عنه فى الحال أثم وإن احتاجه فى المال ويجوز قتاله ولا يجب. انتهى. فلم يعين أكل الميتة إلا أن يحمل هذا التقدير على ما إذا فقدت الميتة، وقد كتب شيخنا الشهاب بهامش نسخته ما نصه.

فرع: إذا طلب المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيرا بين الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة، ولكن الأفضل الشراء نبه عليه الجوزجى. انتهى.

قوله: (المانع) صفة غير، وقوله: دفعه أى: المضطر، وكتب أيضا مضاف للمفعول مع حذف الفاعل أو بالعكس.

قوله: (وجب أكل الميتة) لعل معناه أنه إذا امتنع من الشراء والغصب وجب حفظ نفسه بأكل الميتة فيوافق ما سيأتى عن الشيخ عميرة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بسبب دفعه (عنه ما ضمن) بخلاف قتله المضطر المانع طعامه منه، وبخلاف قتل غير المضطر المانع طعامه المضطر للدفع عنه فإنهما يضمنان، فإن منعه فمات جوعاً لم يضمنه لكنه يآثم.

(والميت أولى) للمضطر (منه) أى: من طعام غيره الغائب (بالأكل) لعدم ضمان الميت، ولأن إباحته للمضطر منصوص عليها، وإباحة أكل مال غيره بلا إذنه ثابتة بالاجتهاد، ولأن حق الله تعالى مبنى على المسامحة، (و) أولى أيضاً (من) قتل (صيد لمن أحرم) لأن مذبوحه من الصيد ميتة كما مر في الحج، وزاد بالمنع من ذبحه مع لزوم الجزاء، ومثله ببيضه، ولبنه فيما يظهر، وكصيد المحرم صيد الحرم كما في الكفاية هذا كله في ميتة غير الآدمي، أما ميتة فطعام الغير، والصيد أولى منها ذكره في

قوله: (ما ضمن) قال في شرح المنهج: إلا إن كان مسلماً والمضطر كافر معصوم فيضمنه على ما بحثه ابن أبي الدم واغتر به بعضهم فجزم به. انتهى. وقضية كلامه أن المعتمد أن للمضطر الذمي قتل المانع المسلم وإن قتله ولا يضمنه، وقد نظر الزركشي في اقتضاء المنهاج جواز قهر المضطر الذمي للمسلم وإن قتله، ثم ذكر تحريم أكل المضطر الذمي ميتة المسلم ثم قال: إذا احترم الميت فالحي أولى. انتهى. قلت: ويمكن الفرق بظلم الحي بمنعه الطعام، ثم رأيت من فرق بنحوه وكتب أيضاً المعتمد أنه ليس للمضطر الذمي قتل المسلم وإن فعل ضمنه.

قوله: (بخلاف قتله) أى: المضطر.

قوله: (المانع) صفة غير، وقوله: المضطر مفعول قتل.

قوله: (فإن منعه فمات جوعاً لم يضمنه) أى: لأنه لم يحدث فيه فعلاً والموت بسبب الاضطرار السابق فلا مدخلية منه فيه، بخلاف ما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب فمات حيث يضمنه على التفصيل المقرر في محله؛ لأن موته بسبب منه وهو منعه وحبسه، وبخلاف ما لو شمت الحلبى رائحة شيء عنده فلم يعطها منه ولا بعوض حتى أجهضت حيث يضمن الغرة لأن التلف هنا بسببه لا بسبب سابق. «م. ر».

قوله: (الغائب) سيأتى وجه التقييد به.

قوله. (من فرق) هو حجر.

قوله: (وقضية كلامه أن المعتمد إلخ) قال «ق. ل.» قال شيخنا «ز. ي.» تبعاً لشيخنا الرملى: إنه ليس

الروضة وأصلها، وفيهما لو وجد المحرم صيدا وطعام غيره فثلاثة أوجه أو أقوال ثالثها يتخير بينهما. انتهى. ويظهر تعيين الصيد لبناء حق الله على المسامحة. (قلت قد طعن) أى: اعترض.

(على الذى يظن) أخذا من تعبير الحاوى وغيره عما ذكر (بالأولى هنا* رجحانه) مع جواز الآخر، وهذا الظن مردود (فإنه) قد (تعينا) ذلك بقيام الدليل على تعيينه، فصيغة أولى هنا للتعيين لا لجواز كل من الأمرين مع رجحان الآخر، وإن كان هو الأصل فيها.

.....
قوله: (ويظهر تعيين الصيد) الظاهر تعيين طعام الغير لأنهما وإن اشتركا فى الضمان فطعام الغير حلال والصيد يصير ميتة بذبح المحرم. قاله «م.ر» فى حاشية شرح الروض: ويرد عليه وجوب تقديم الميتة على طعام الغير.

قوله: (قد تعينا ذلك إلخ) أى: فلا اعترض على الحاوى.

* * *

قوله: (وطعام غيره) أى: الغائب كما يفيد قول العباب أو صيد أو طعام غائب فوجده أو حاضر بإذن تعيين وإلا فالصيد. انتهى.

قوله: (ويظهر تعيين الصيد) وفى شرح الروض أنه الظاهر. «م.ر».

قوله: (قلت قد طعن إلخ) هذا هو الذى حمل الشارح فيما سلف على تقييد طعام الغير بالغير الغائب «ب.ر».

قوله: (قد تعينا) فى الروض فصل: وجد ميتة وطعام غائب أو صيد وهو محرم أى: فى الثانية وجب أكل الميتة، وكذا لو كان أى: مالك الطعام حاضرا وامتنع من البيع قال فى شرحه: أصلا وإلا بأكثر مما يتغابن به وجب أكل الميتة، بخلاف ما إذا لم يمتنع من ذلك فإنه يلزمه أكل طعام الغير، وبذلك علم أنه إذا لم يعه له مالكة إلا بأكثر مما ذكر لم يلزمه شراؤه لكنه يستحب ربه صرح الأصل. انتهى. فانظر قوله: وجب أكل الميتة بالنسبة لما إذا لم يعه إلا بأكثر مع قوله: وبذلك علم إلخ فإن حاصله عدم الوجوب.

غير المسلم أن يقتل المسلم ولا يقاتله، وإذا قتله ضمنه يديه فى غير العمد وكذا فى العمد على المعتمد، وقال حجر: يجوز له قهره دون قتله لأنه مقصر.

قوله: (فانظر قوله: وجب إلخ) سبق بالهامش ما يدفعه.

(وميتة مع لحم صيد) للحرم أو لغيره، وقد ذبحه محرم مطلقاً أو حلالاً لمحرّم (تستوى) معه، فيتخير المضطر بينهما لأن كلا منهما ميتة، ولا مرجح، وزاد قوله: (وميتتان) إحداهما طاهرة الأصل في الحياة دون الأخرى كحمار، وكلب (طاهر الأصل) منهما (القوى) أى: الراجح، فيتعين كما رجحه فى الروضة بحثاً، وقضية كلام الناظم: أنه لو كان إحدى الميتتين من جنس المأكول دون الأخرى كشاة، وحمار لم يتعين بل يتخير، وهو ما رجحه فى الروضة بحثاً أيضاً.

✻ ✻ ✻

.....

قوله: (أو حلال لحرم) إذا كان الصيد في غير الحرم وذبحه الحلال للمحرم حرم على المحرم دون غيره فتكون حرمة أحف فيقدم على الميتة. قاله الشيخ أبو حامد: وهو المعتمد فما قاله الشارح مردود، فإن قلت: يمكن حمل عبارة الشارح على صيد الحرم قلت: صيد الحرم لا يحتاج إلى تقييده بالذبح لحرم، كذا بخط شيخنا الشهاب.

* * *

قوله: (قاله الشيخ أبو حامد) مشى عليه في التحفة ولم يذكر حجر في شرح الإرشاد ولا العراقي في شرح المتن ما يذمّه الحلال للمحرم هنا.

باب المسابقة

على الخيل، والسهم، ونحوهما فالمسابقة تعم المناضلة قال الأزهرى: النضال فى الرمي، والرهان فى الخيل، والسباق فيهما وهى سنة إذا قصد بها التأهب للجهاد، والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ الآية [الأنفال ٦٠]، وفسر النبي ﷺ القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم، وخبر ابن عمر قال: أجرى النبي ﷺ ما ضم من الخيل من الحفياء إلى ثنية الوداع، وما لم يضم من الثنية إلى مسجد بنى زريق قال سفيان: من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة، ومن ثنية الوداع إلى مسجد بنى زريق ميل، وخبر أنس: «كانت العضباء ناقة رسول الله ﷺ لا تسبق، فجاء أعرابي على قعود له فسبقها فشق ذلك على المسلمين، فقال رسول الله ﷺ: «إن حقا على الله ألا يرفع شيئا من هذه الدنيا إلا وضعه»، وخبر سلمة بن الأكوع: خرج النبي ﷺ على قوم من أسلم يتناضلون، فقال: «ارموا بنى إسماعيل فإن أباكم كان راميا» رواه البخارى، وخبر: «لا سبق إلا فى خف، أو حافر، أو نصل» رواه الترمذى وحسنه، وابن حبان وصححه بروى سبق بسكون الموحدة مصدرا، ويفتحها وهو المال الذى يدفع إلى السابق.

(صح السباق باتحاد الجنس له) أى: مع اتحاد جنس ما يسابق عليه (من دابة) أى: فرس، وبغل، وحمار، وفى تعبيره عنها بالدابة إيهاً أنها جنس واحد كالإبل إن

.....
.....

باب المسابقة

قوله: (تعم المناضلة) والمناضلة أكد للآية وخبر السنن: «ارموا واركبوا وأن ترموا خير لكم من أن تركبوا» ولأنه ينفع فى الضيق والسعة. حجر.

.....

جعلت من بيانية، بل تعبيره بمن البيانية بما يومهم أن جميع ما دخلت عليه كذلك، وليس مرادا بل المراد اتحاد الجنس من كل منها فالأولى جعل من ابتدائية بمعنى أنه يعتبر اتحاد الجنس ناشئا من كل من الفرس، والبغل، والحمار، (وإبل، وفيله).

(والسهم) بأنواعه ولو بمسلات وإبر كما جزم به فى أصل الروضة، (والمزراق) أى: (رمح نى قصر * وزانة الديلم أيضا) بالزاي والنون وهى التى لها رأس دقيق، وحديدتها عريضة تكون مع الديلم، وهم جيل من الناس كما فى الصحاح، ولهذا أضافها الناظم إليهم وذكرهم مع تفسير المزراق بالرمح القصير من زيادته، (والحجر) برميّه.

(من منجنيق) بفتح الميم والجيم على الأشهر، (أو يد)، أو مقلاع لا بإشالته باليد، ويسمى العلاج، ولا بالمراماة بأن يرمى كل واحد الحجر إلى الآخر ويسمى المداحاة لأنهما لا ينفعان فى الحرب، (وأن يجال * سيف) عطف على دابة أى: ومن إحالة السيف، أى: إدارته لأنه ينفع فى الحرب ويحتاج إلى معرفة وحذق، وكالسيف: الرمح (على) أى: صح السباق على (مال) يخرج المتسابقان أو أحدهما، أو غيرهما حتى الإمام (ولو من بيت مال) لأنه بذل مال فى طاعة، وليس للولى أن يصرف مال الصبى فى ذلك ليتعلم، وفى نسخة بدل البيت المذكور:

وأن يجال السيف والرمح على مال ولو من بيت مال بذلا
وخرج بالمذكورات السباق على بقر، وكلب، وكل ما لا ينفع فى الحرب:
كلعب بشطرنج، وخاتم، وكرة صولجان، ورمى ببندق، ووقوف على رجل، ومعرفة ما
.....

باب المسابقة

قوله: (بندق) أى: من طين فى حفرة مثلا، أما بندق الرصاص المعروف فيحوز السباق عليه لأن له نكاية فى الحرب. انتهى. «ز.ى».

قوله: (أى إدارته) والتردد به. حجر.

فى يد من شفع ووتر، وعلى طير، وأقدام، وسباحة، وزوارق، وصراع فلا يجوز بعوض، وفى الشباك وجهان، ولا يجوز مطلقا على مناطق شياه، ومهارشة ديكة لأنه سفه، وكذا على الغطس فى الماء إلا أن جرت عادة بالاستعانة به فى الحرب، فكالسباحة، وخرج بمتحد الجنس متعددة فلا يجوز السباق عليه بمال لعظم تفاوت الأغراض فيه فلا يجوز السباق بين خيل، وإبل، أو حمار لعدم لحوقهما الخيل غالبا، نعم يجوز بين البغل، والحمار على الأصح لتقاربهما، وخرج بالجنس النوع، فلا يضر تعدده كعتيق وهجين من الخيل وبختى، ونجيب من الإبل لكن محله إذا لم يندر سبق أحدهما كما يعلم مما سيأتى، وفى عده المزراق والزانة جنسين نظر فإنهما نوعان للرماح، فيجوز السباق بهما معا ولا بد أن يصدر السباق من أهل القتال، فلا يصح من النساء كما سيأتى الإشارة إليه فى كلامه.

قوله: (وصراع) بكسر الصاد، وسبق قلم ابن الرفعة فضبطه بضمها. انتهى. «م.ر» فى حاشية الروض، لكن فى شرح «م.ر» للمنهاج بكسر الصاد وقد تضم.

قوله: (إلا أن جرت عادة إلخ) لم يقيد جواز السباحة بذلك، وكأن وجه التقييد فى هذا أنه يتولد منه الضرر بل الموت بخلاف السباحة، ولا يجوز كل منهما بمال وإن نفع فى الحرب لأنه نفع لا وقع له يقصد، كذا يؤخذ من التحفة.

قوله: (وفى الشباك وجهان) الأوجه المنع. حجر.

قوله: (فكالسباحة) تقدم المنع فيها بعوض.

قوله: (من أهل القتال) نبه البلقينى بحثا على عدم صحته من أهل الذمة. انتهى. وفيه نظر لأنه يجوز استعانة الإمام بهم فى قتال الكفار فيجوز صحة هذا العقد منهم نظرا لما عساه يطرأ من ذلك، وما يرشدك لهذا التفرقة فى شراء السلاح بين الذمى والحربى.

باب المسابقة

قوله: (تقدم المنع فيها بعوض) أى: لأنها لا تنفع فى الحرب نفعاً له وقع. حجر.

قوله: (فيجوز صحة هذا العقد منهم) به قال العلامة السنباطى «ق.ل» على الجلال وقال: وينبغى أن يجرى فيهم ما فى المسلمين من حيث تكليفهم بالفروع.

قوله: (التفرقة فى شراء إلخ) قد يفرق بأنه فى قبضتنا.

(ويفضل) بضم أوله وفتح ثالثة مخففا (الفسكل) بكسر الفاء وإسكان السين، وهو الأخير أى: يجوز أن يشترط له مال، ويجب أن يجعل مفضولا بالنسبة لمن قبله، وإلا لم يجتهد أحد فى السبق، فيفوت المقصود، وخيل السابق يقال للجائى منها أولا: السابق، والمحلى، وثانيا المصلى، وثالثا: المسلى، ورابعا: التالى وخامسا: العاطف، وسادسا: المرتاح، وسابعا: الرمل بالراء، ويقال المؤمل بالهمز، وثامنا الحظى، وتاسعا: اللطيم، وعاشرا: السكيت مخففا كالكميت، ومثقلا أيضا، ويقال له: ، وقيل فيها غير ذلك، ومنهم من زاد حادى عشر سماه المقرح، والفقهاء قد يطلقونها على ركاب الخيل (لا ذو السبق) فلا يجعل مفضولا بل فاضلا، أو مساويا لغير الفسكل لأن كل أحد ينبغي أن يكون سابقا مطلقا أو بالنية إلى الفسكل، فلو كانوا عشرة جاز أن يشترط لكل واحد مثل، أو دون ما شرط لمن قبله سوى الفسكل، فينقص عن قبله، والأولى أن يفضل الأول فالأول، ولا يجوز أن يفضل الثانى على الأول، والثالث على الثانى، ولو شرط للأول عشرة، وللثانى ثمانية، وللثالث تسعة بطل فى حق الثالث، وصح فى حق الأولين. (بكتد) وهو مجتمع الكتفين بين أصل العنق والظهر، ويسمى: الكاهل المعبر به فى التنبيه أى: ويعتبر السبق بكتد (فى إبل وعنق) ويسمى الهادى.

قوله: (بكتد) أى: إن اطلقا، فإن شرطا السبق بأقدام معلومة اتبع أو بعضو غير ما ذكر بطل العقد. انتهى. يجزى، لكن فى حاشية «م.ر» على شرح الروض على قوله: بكتد المتجه أن هذا كله عند الإطلاق فلو شرطا للسبق التقدم بشيء تعين ما شرطاه وهو ظاهر. انتهى. وهو يعم اشتراط السبق بعضو غير ما ذكر وهو الظاهر.

قوله: (وهو الأخير) سواء العاشر وغيره.

قوله: (المؤمل) هو اسم فاعل من أمله مضعفا.

قوله: (الحظى) هو فاعل بفتح الحاء وكسر الظاء المعجمة المشالة وتشديد التحتية.

قوله: (السكيت) بصيغة التصغير.

(فى الخيل) لأنها تمتد أعناقها بخلاف الإبل فإنها ترفعها فلا يمكن اعتبارها، فالمتقدم ببعض الكتد أو العنق سابق. نعم إن زاد طول عنق أحدها فالسبق له يتقدمه بأكثر من الزيادة، ويعتبر السبق بذلك (فى الغابة) فلا عبرة به فى وسط الميدان لأنه ربما يسبق فيه، ويسبق فى الغاية. (واجعل أولا * مطلقه) أى: واجعل مطلق السابق من سبق أولا، فلو شرط المال للسابق مطلقا صرف للأول لأنه المتبادر إلى الفهم عند الإطلاق لا للسابق الذى هو مسبوق (بغانم الكل) أى: صح السباق مع وجود غانم كل المشروط إن سبق (بلا).

(غرم) منه إن سبق، ويسمى المحلل لأنه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار، وإنما يحتاج إليه إذا شرط كل ممن عداه الغنم، والغرم فيجوز فى المتسابقين أن يشترط لأحدهما أخذ ما مع الآخران سبق، وإحراز ما معه إن سبق بلا محلل، ولا يجوز أن يشترط لكل منهما الغنم والغرم إلا إذا أدخل محلا بينهما يأخذ المال منهما إن سبق، ولا يغرم شيئا إن سبق، فإن سبقهما أخذ المالين سواء جاء معا أم مترتين، وإن سبقاه وجاء معا فلا شيء لأحد، وكذا لو جاء الثلاثة معا وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر فمال من معه لنفسه، ومال المتأخر لهما لأنهما سبقاه، وإن جاء أحدهما، ثم المحلل، ثم الآخر فمال الآخر للأول لسبقه الاثنين، وبذلك علم أن المحلل إنما يغنم الكل إن سبق الجميع، وإنما امتنع ذلك بغير محلل لأنه فى معنى القمار لأن كلا منهما متردد بين الغنم والغرم، (ولا) أى: وبلا (ندرة سبق أحد) منهما، ومن المحلل فلو قطع

قوله: (لأنها تمتد إلخ) لو كانت ترفع أعناقها اعتبر فيها الكتد وم.ر، ولو كانت الإبل تمتد أعناقها فهى كالخيل على المعتمد. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (فى الخيل) الظاهر أن البغال والحمير كالخيل، وأما الفيل فيحتمل ذلك ويحتمل إلحاقها بالإبل نظرا إلى أنها من ذوات الأضفاف. وب.ر، وقد يقال: إن كانت ترفع أعناقها فكالإبل وإلا فكالخيل. وس.م.

قوله: (فى الغابة) أما فى الابتداء فالعبرة بالأقدام وب.ر، ولهذا يتضح قول الشارح السابق: نعم إن زاد طول عنق أحدهما إلخ.

بتخلف فرس أحدهم، أو أمكن تقدمه بتدور لم يجز لأن قضية السباق توقع سبق كل ليسعى، فيتعلم أو يتعلم منه ولا اعتبار بالاحتمال النادر قال الشيخان: كذا أطلقه عامة الأصحاب، وقال الإمام: إن أخرج أحدهما المال على أنه إن سبق أحرزه وإلا فهو للآخر، والآخر يقطع بتخلفه فهذه مسابقة بلا مال، أو بسبقه ففيه وجهان: أحدهما الصحة، وغاية الأمر أنه إخراج مال لمن يقطع بسبقه، فصار كقوله: ارم كذا فإن أصبت منه كذا فلك كذا، وإن أخرج كل منهما مالا، وأدخلا محلا يقطع بتخلفه فلا فائدة فى إدخال، فيبطل العقد، أو بسبقه ففيه الوجهان، وإن أخرجا المال ولا محلل وأحدهما يقطع بسبقه فالذى يسبق كالمحلل إذ لا يغرم شيئا، وشرط المال من جهته لغو، ثم قالوا: وهذا التفصيل الذى ذكره الإمام حسن وفى البحر إن المحلل ينبغى أن يجرى فرسه بين فرسيهما، فإن لم يتوسطهما وأجراه بجانب أحدهما جاز إن تراضيا به، وإنه لو رضى أحدهما بعدوله عن الوسط، ولم يرض الآخر أو رضى بترك توسطه، وقال أحدهما: يكون عن اليمين، وقال الآخر عن اليسار لزمه التوسط، وأنه لو تنازع المتسابقان فى اليمين واليسار أقرع، (ومركب ومن رمى) أى: والركوب فى عقد السباق، والرامي، (والمبتدى) بالرمى فى عقد النضال.

قوله: (حسن) تعقبه البلقينى بأنه إذا قطع بتخلف المخرج للمال أو بسبق المحلل لم تظهر الفروسة المقصودة بالعقد فيبطل، وليس كقوله: إن أصبت منه كذا فلك كذا لأن فى ذلك تحريضا له على الإصابة، قال: فالأظهر عندنا ما أطلقه الأصحاب. قال شيخنا: ما قاله البلقينى هو الأوجه. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (والمبتدى) لأن المبتدى يجد الغرض نقيلا لا محللا فيه وهو على ابتداء النشاط فتكون إصابته أقرب، وإذا كان كذلك تأثر العقد بإهماله. شرح الروض.

قوله: (فى اليمين واليسار) كان المراد تنازعا فيمن يكون منهما عن يمين المحلل مثلا.

(تعيينهم شرط) لصحة العقد إذ الغرض فى الأول معرفة سير المركوب، وفى الثانى حذق الرامى، وفى الثالث يختلف بالبداة، وأفهم كلامه أنه لا يكتفى بالوصف وهو كذلك فى غير المركوب، أما فيه فالأصح فى أصل الروضة أنه يكتفى به كما فى السلم، وقال الرافعى فى تذنيبه: إنه الأوجه، وبه قال العراقيون، وذكره الحاوى بعد بقوله أو وصفه كما فهمه صاحب التعليقة، لكن الناظم تبعاً لشيخه البارزى فهم أن المراد به وصف الرمى، فصرح به وسيأتى بيانه، وعلم من قوله: والمبتدى: اشتراط الترتيب فى الرمى وهو كذلك لأنهما إذا رميا معا اشتبه الحال، ومن اعتبار تعيين المبتدى أنه لا تكفى القرعة ولا التنزيل على عادة الرماة من تفويض الأمر إلى مخرج السبق أو غيره، وهو ما رجحه الشيخان، قال البلقيني: وهذا ما انفرد الرافعى بترجيحه، وهو مخالف لصريح نص الأم أنهما إذا لم يبيناه أقرع وهو المعتمد وعليه جرى القاضى أبو الطيب انتهى. قال ابن كج: ويعتبر استئذان أصحابه فى الرمى، فلو رمى بدونه لم يحسب ما رماه وإن أصاب، وقال ابن القطان لا يعتبر، وإذا قدم واحد

قوله: (وهو المعتمد) المعتمد الأول، وإنما لم تعتمد القرعة لأن هذا العقد موضوع على النشاط وقوة النفس والقرعة فى خروجها لإنسان كسر قلب لصاحبه، فمنعت واشترط البيان فى العقد. قاله ابن الرفعة. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (وإذا قدم واحد بالشرط أو القرعة هل يقدم فى كل رشق إلخ) قد تأملت هذه المسألة، والذي ظهر لى أنها مسألة المتن بعينها الآتية فى قوله: فإن ثانياً، ثم راجعت عبارة الروضة فرأيت فيها ما يجب إيراده هنا ليتضح الحال. قال رحمه الله: ثم إن الشرط تقديم واحد أو اعتمدنا القرعة فخرجت لواحد فهل يقدم فى كل رشق أم فى الرشق الأول فقط، حكى الإمام فيه وجهين قال: ولو صرحوا بتقديم من قدموه فى كل رشق أو أخرجنا القرعة للتقديم فى كل رشق اتبع الشرط، وما أخرجته القرعة قال الشيخان: ولك أن تقول: إذا ابتدأ المقدم فى النوبة الأولى فينبغى أن يبتدى الثانى فى الثانية بلا قرعة ثم يبتدى الأول فى الثالثة، وهكذا الأمرين أحدهما ما نقل عن نص الأم أنه لو شرط الابتداء لأحدهم أبداً لم يجوز لأن المناضلة مبنية على التساوى والثانى ثم ساقاه وأتما

بالشرط أو بالقرعة هل يقدم فى كل رشق، أو فى الرشق الأول فقط؟ وجهان حكاهما فى الروضة وأصلها عن الإمام، ولو شرط فى العقد أن يرمى فلان أولاً ويقابله من الحزب الآخر فلان، ثم فلان لم يجز لأن تدبير كل حزب إلى زعيمهم وليس للآخر مشاركته فيه، وعلم من كلام الناظم أنه لا يشترط تعيين القوس والسهم، وسيأتى

.....

بيانه. انتهى. ومنه تستفيد أن الآتى فى المتن بحث من الشيخين وليس واحدا من الوجهين المذكورين وأن المسألة هى المسألة فكان ينبغى تأخير هذا إلى الكلام على المتن الآتى والتعرض لمثل ما نقلنا عن الشيخين والله أعلم كذا بخط شيخنا الشهاب وقوله: وليس واحدا من الوجهين قد يقال: الوجه الثانى لا ينافيه لأن الحكم بالتقديم فى الرشق الأول فقط لا ينافى أن المراد أنه فيما بعده على التفصيل المذكور وأنه لا يتقدم فيما بعده على الإطلاق، وما نقله فى الأمر الأول عن نص الأم ينافى ما نقلناه قبله عن الإمام أنه لو صرحوا بتقديم من قدموه فى كل رشق اتبع الشرط، فالظاهر أن المراد للاعتراض به عليه.

قوله: (هل يقدم فى كل رشق) هى النوبة، وقوله: أو فى الرشق الأول فقط أى: ثم يحتاج إلى قرعة أو توافق فى الرشق الثانى، يعلم هذا بتأمل الحاشية السابقة كذا بخط شيخنا الشهاب.
 قوله: (أو فى الرشق الأول) ولا يختص تقدم البادئ بشرط أو قرعة بالرشق الأول بل يتقدم فى كل رشق على الظاهر فى الشرح الصغير من وجهين فى الروضة وأصلها بلا ترجيح، لكن بحث فى الكبير أنه إذا ابتدأ المقدم فى النوبة الأولى بدأ الثانى فى الثانية بلا قرعة ثم الأول فى الثالثة ثم الثانى وعلى هذا، وأطال فى الاستدلال له بالنص وغيره وتبعه عليه الحارثى، وحذفه المصنف أى: صاحب الإرشاد قال: لأنه بحث للرافعى لم ينسبه إلى أحد، ورد بأنه أيده بالمنقول ونص الأم. حجر.

قوله: (إنه لا يشترط تعيين القوس) ثم يتعين ما جرت به العادة، فإن لم يكن عادة لم يفسد العقد بعدم التعيين، ولكن إن اتفقا على شىء، فذاك، وإلا فسخ. قاله فى الروضة ب. ر.

قوله: (لا ينافيه) بل ربما تعين بضميمة أن المناضلة مبنية على التساوى متى أمكن.

قوله: (أى ثم يحتاج إلخ) لكن يرد على هذا بحث الشيخين الماضى تأمل.

التصريح به فى كلامه ، (وباد) مبتدأ (راميا) بمعنى (رميا) بمعنى رميا ، وهو منصوب بنزع الخافض . (مخير الموقف) خبر المبتدأ . (ثان) خبر آخر . (ثانيا) صفة محذوف منصوب بنزع الخافض بتقديره رميا ثانيا أى : والبادى بالرمى فى النوبة الأولى هو الذى يختار الموقف من مقابل الغرض ، أو يمينه ، أو يساره وهو الرامى الثانى فى النوبة الثانية ، ثم إذا وقف فالآخر يقف بجانبه ، فإن طلب أن يقف عند الرمى فى موقف الأول ففى إجابته وجهان الظاهر منهما : نعم ، ولو رضوا بعد العقد بتقديم واحد ، فإن تقدم بقدر يسير جاز وإلا فلا ، وإن تأخر أحد برضى الآخرين لم يجز على الأصح ، وإن أضر بنفسه لأنه إذا تأخر كان الآخر متقدما فيخالف وضع العقد .

قوله : (وهو الرامى الثانى إلخ) بيان لقوله : ثان ثانيا ، وحاصله أنه إذا ابتدأ المتقدم فى أول نوبة بدأ الثانى فى الثانية بلا قرعة ، ثم الأول فى الثالثة ، ثم الثانى ، وهكذا وما رجحه صاحب الحاوى ، ولكن الظاهر فى الشرح الصغير أنه لا يختص تقدم البادى بشرط أو قرعة بالرشق الأول بل يتقدم فى كل رشق . انتهى . شرح الإرشاد لجر .

قوله : (ولو رضوا إلخ) هل يجرى هذا التفصيل فى المسابقة على الدواب .

قوله : (بتقديم واحد) أى : إلى الغرض بأن يقف أقرب إليه .

قوله : (فإن تقدم بقدر يسير جاز) عبارة الروض .

فرع : لو تأخر واحد عن الموقف بعد العقد لم يجز ، وكذا التقدم إلا اليسير المعفو عنه . انتهى . لا يقال يؤخذ من ذلك أن التأخر الممتنع هو غير اليسير المعفو عنه ، إذ من لازم اغتفار التقدم اليسير اغتفار التأخر اليسير . للزوم التأخر اليسير للتقدم اليسير لأننا نمنع الأخذ إذ فى التأخر تأخر عن أول المسافة بخلاف التقدم ، أو نقول فى التأخر خروج عن المسافة مطلقا بخلاف التقدم ، فليتأمل وليراجع ، ثم رأيت شيخنا الشهاب أورد السؤال وأجاب بما قلناه .

قوله : (هل يجرى إلخ) قال فى شرح الروض : ويجزى مثل ذلك فى المسابقة كما صرح به الرافعى .

انتهى .

قوله : (إذ فى التأخير إلخ) قد ينافيه جعل الشارح المانع التقدم حيث قال : لأنه إذا تأخر كان الآخر إلخ تأمل .

(ونوب) عطف على الضمير في تعيينهم أى: وتعيين عدد نوب الرمى شرط كان شرطاً أن يرميا سهما سهما، أو سهمين سهمين، أو أكثر أو أحدهما جميع سهامه، ثم الآخر جميع سهامه لينضبط العمل، وما ذكره من أن ذلك شرط ليس كذلك بل إن شرط أتبع، وإلا حمل على سهم سهم كما فى الروضة وأصلها، وفيهما لو تناضلا على رمية واحدة صح على الأصح، (و) يشترط تعيين (صفة لرميهم) من مبادرة، ومحاطة، وسيأتى بيانها، وهذا من تصرفه تبعاً لشيخه كما أشرت إليه فيما مر، وهو أحد وجهين والأصح فى أصل الروضة كالشرح الصغير: أنه لا يشترط بيان ذلك، ويحمل عند الإطلاق على المبادرة لأنها الغالب. أما صفة الرمى فى الإصابة من قرع وغيره فسيأتى بيانها. (قلت): قول الحاوى: أو وصفه بأو (بواو اروه) كما رويته (فهو مهم).

(فأوهنا لم تأت عن سواه) بكسر السين وضمها أى: فلا يصح التعبير بها إذ معنى الكلام حينئذ أنه يكتفى بوصف الرمى كما يكتفى بتعيين نوبه وليس كذلك، وهذا بحسب ما فهمه الناظم تبعاً لشيخه وإلا فقد عرف أن المراد وصف المركوب، فالتعبير بأو صحيح بل متعين لكن تعبيره بوصفه يوهم عود الوصف إلى كل من المركوب،

.....

قوله: (على الضمير فى تعيينهم) أى: فهو من العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، وقد جوزة ابن مالك.

قوله: (ويحمل عند الإطلاق على المبادرة) فإن قلت: فمن أين يعلم عدد الرمى الذى يحصل النضل بالسيف إليه فى المبادرة. قلت: ذلك شرط لابد منه كما سيأتى فى قول المتن: وعدد الرمى من المصيب كائنين من أربعين وب. ر.

قوله: (فسيأتى بيانها) وحاصله أنه إن شرط شيء أتبع، وإلا حمل على العرف.

قوله: (بوصف الرمى) أى: عن تعيين النوب كالعكس هذا مراده رحمه الله، ولو قال: إذ يصير المعنى أن المشترط إما تعيين النوب، وإما صفة الرمى لكان أجلى وب. ر.

قوله: (فالتعبير بأو صحيح) لأن المعتبر أحد الأمرين: تعيين المركوب أو وصفه.

.....

والرامي، والمبتدئ بالرمي، وليس مرادا، (وعلم مبدأه) بالرفع عطفًا على تعيينهم، وبالجذر عطفًا على غانم أي: ومع علم مبدأ كل من الراكب، والرامي أي: موقفه الذي يبتدئ منه، (ومنتهاه) أي: الراكب دون الرامي بقرينة ما ذكره بعد من الاكتفاء بالعادة في مسافة الرمي، ومن صحة النضال على البر تاب ويشترط أيضا العلم بقدر المال المشروط، وتساوى المتسابقين في المبدأ والمنتهاى المعين، فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو منتهاه لم يصح، واحتمال وصول المنتهى بلا ندور، فلو كان بحيث لا يبلغانه إلا بانقطاع وتعبد لم يصح، والمراد بالمنتهى: جنسه، فلو شرطاً منهى وقالوا: إن لم يتفق السبق عنده فإلى منتهى آخر عيناه صح، وفي نسخة بدل البيت المذكور:

فأوهنا لم تأت عن سوايه وعلم مبدأ أراكب وغايه
بكسر السين وفتحها. قيل: وضمها، وبإسكان الهاء وتحريكها، وهاء غاية إن حركت فهي ضمير راكب، وإلا فهي له أيضا، أو للتأنيين، وإذا كانت ضميرا فغاي جمع غاية كساعة وساع.

(و) مع علم (عدد الرمي المصيب كاثنتين من أربعين) لأن الاستحقاق به، وبه يتبين حذق الرامي، وهذا المثال من زيادته، ويعتبر ألا يكون عدد الإصابة نادرا، فلو شرط إصابة تسعة أو عشرة من عشرة لم يصح العقد في الأصح، ولو شرط ما هو متيقن عادة كإصابة الحاذق واحدا من مائة ففي صحة العقد وجهان: في الروضة وأصلها وجه المنع أن هذا العقد ينبغى أن يكون فيه خطر ليتأق الرامي في الإصابة. قال في الشرح الصغير: والأصح عند جماعة منهم الغزالي الصحة ليتعلم الرامي بمشاهد رميه، وصح ابن الرفعة والبلقيني الأول لأن هذا العقد إنما شرع للتحريض على تحصيل الإصابة، (و) مع (تساوى الحزبين) في عددهم.

قوله: (لم يصح) إلا إذا كان التقدم يسيرا كما قاله الرافعي. شرح الروض.

قوله: (فلو شرط تقدم موقف أحدهما) أي: المتسابقين، فإن أريد بهما ما يشمل المتناضلين فليلاحظ مع ذلك ما تقدم في قوله في الصفحة السابقة، ولو رضوا بعد العقد بتقديم واحد، فإن تقدم بقدر يسير جاز إلخ.

قوله: (فإن أريد بهما إلخ) تقدم بالهامش ما في شرح الروض عن الرافعي.

(وفيه) أى: وفي عدد الرمى مطلقا، والمصيب منه لأن القصد معرفة حذقهم، ولا تحصل إلا مع التساوى إذ بدونه يجوز أن يكون فضل الناضلين لكثرة العدد لا للحذق، ولا يجوز أن يكون عدد الرمى غير منقسم صحيحا على الحزبين، وإذا التزم المال أحد الحزبين أخذ منه موزعا على عددهم، ويقسم على عدد الناضلين إلا أن يشترطوا أن يقتسموا على عدد الإصابة فيتبع الشرط، وليكن لكل حزب زعيم يعينهم ويتوكل عنهم فى العقد، ولا يجوز زعيم للحزبين ولا العقد قبل تعيين الأعوان، وطريق التعيين الاختيار بالتراضى بأن يختار زعيم واحد ثم الزعيم الآخر واحدا، وهكذا حتى يستوعبوا لا بالقرعة لأنها قد تجمع الحذاق فى جانب، فيفوت مقصود المناضلة. (بل فقد اعتياد) غالب للرماة (يقتضى * مسافة الرمى لهم) أى: اشترط علمهم بها، (و) بقدر (الغرض) من طوله وعرضه.

(و) بقدر (رفع هذا) أى: الغرض من الأرض لأن الغرض يختلف بذلك، فإن كان لهم فى ذلك عادة غالبية اتبعت كمواضع النزول بالطريق فى استئجار الدابة سواء كان الغرض على هدف أم لا. قال فى الروضة: والهدف حائط يبنى، أو تراب يجمع لينصب فيه الغرض، والغرض قد يكون من خشب، أو قرطاس، أو جلد أو شن وهو الجلد البالى، وقيل: كل ما نصب فى الهدف فقرطاس كاغدا كان أو غيره، وما علق فى الهواء فغرض، والرقعة عظم ونحوه يجعل فى وسط الغرض، وقد يجعل فى الشن، نقش كالقمر قبل استكمالها، يقال وفى وسطها نقش يقال له الدارة له الخاتم، فينبغى أن يبيننا موضع الإصابة من هذه الأشياء، وقد يقال للخاتم: الحلقة، والرقعة، (و) صح

.....

قوله: (بأن يختار إلخ) ولا يجوز أن يختار أحدهما أصحابه أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب الحذاق. انتهى. شرح الروض.

قوله: (غير منقسم صحيحا) وإن كان كل حزب فى الحقيقة كشخص واحد وب. ر.

قوله: (على الحزبين) هل على أفراد الحزبين أيضا.

قوله: (هل على أفراد الحزبين) قال «ق.ل» على الجلال: لا يشترط ذلك. انتهى. وهو ظاهر كلام «م.ر» فى شرح المنهاج فراجع.

السباق (على البرتاب) هو بموحدة مفتوحة، ويقال بقاء ثم براء ساكنة، ثم مثناة فوق، ثم ألف، ثم موحدة لفظة فارسية أريد بها الرمي إلى غير غرض، بل لمجرد الإبعاد كما قال (قلت هو البعد بلا مصاب) أى: بلا غرض يصاب، ووجه صحته أن الإبعاد مقصود أيضا في محاصرة القلاع ونحوها، وحصول الإرعاب وامتحان شدة الساعد، ويخالف الغاية في السباق بالدابة لإفضاء طول العدو إلى الجهد. قال الإمام: والذى أراه على هذا أنه يجب استواء القوسين في الشدة، وتراعى خفة السهم ورزاقته لأنهما يؤثران في القرب والبعد تأثير عظيم.

(وموت مركب ورامى النبل) أى: السهم (فسخ) يعنى: موجب لانفساخ المسابقة تنزيلا لهما منزلة الأجير المعين، ولأن القصد اختبارهما. نعم إن لم يكن المركوب معينا بل موصوفا، فينبغى كما فى الروضة وأصلها أنها لا تنفسخ بموته، وخرج بموتهما مرضهما ورمدهما، فيؤخر لزوالهما إن رجى وتلف الرمى به، فيبدل كما سيأتى، وموت الراكب فيقوم وارثه ولو بنائبه مقامه إن اختار ذلك، وإلا استأجر عليه الحاكم، وفى معنى موتهما: عماهما، وذهاب يدهما أو رجل المركوب، (و) يجب (فى) العقد (الفاقد) بالعمل المشروط (أجر المثل) على الملتزم كما فى الإجارة، وهو ما يتسابق بمثله فى مثل تلك المسافة فى عرف الناس غالبا.

(قلت خذ الرهن وذا التكفل) أى: الكفيل أى: جوز اشتراطهما (فى عقده) أى:

قوله: (وموت الراكب فيقوم إلخ) لأن المقصود اختبار الفرس بخلاف الرامى، فإن المقصود اختباره. شرح ١٠٠ ر.

قوله: (وتلف الرمى به) شامل للقوس والسهم وهو عطف على مرضهما. وقوله: جواز إبداله، وإن لم يتلف، وقوله: وموت الراكب عطف على قوله: مرضهما.
قوله: (بالعمل المشروط) متعلق بيجب.

السابق إن كان العوض فى الذمة كما فى البيع والإجارة، بخلاف ما إذا كان معيناً نعم يجوز للكفيل التزام تسليمه وهو يبدأ بذله كما فى كفالة البدن، (وجاز) العقد (للمحلل) أى: هو جائز فى حقه إذ لا يستحق عليه شيء، فله أن يترك العمل ولو بعد الشروع، ولازم فى حق غيره كالإجارة ومحلله فيمن التزم المال ولو من غير المتسابقين، فمن لم يلتزمه لا لزوم فى حقه، ويبدأ بالعمل لا بتسليم المال بخلاف الأجرة تسلم للمكرى بالعقد المطلق لأن الأمر هنا مبنى على الخطر، ومن لزم فى حقه ليس له فسخه، نعم لهما معا فسخه، وكذا من سبق منهما وامتنع لحوقه لأن الحق له.

(والقوس، والنشابة التعود * عين فالوفاق) أى: والعادة الغالبة فى المكان تعيين القوس، والنشابة أى: نوعهما كما فى النقد الغالب وغيره، فإن لم يغلب فيه عادة تعيين ما يتفقان عليه من نوع أو نوعين، فيصح العقد المطلق لأن الاعتماد على الرامى والتصريح بالنشابة من زيادة النظم، (ثم) إن لم تكن عادة غالبية ولا اتفاق (يفسد) العقد لإفضائه إلى النزاع. كذا قاله كأصله، والأصح فى الروضة الصحة مطلقاً، فإن تنازعا فى النوع فسخ العقد على الأصح، وقيل: يفسخ.

قوله: (نعم يجوز للكفيل إلخ) لعله بعد العمل لأن تسليمه حينئذ واجب. فحرر.
قوله: (وجاز إلخ) عبارة شرح الإرشاد لحجر: ولا لزوم للعقد فى المحلل فيجوز إبدال غيره به. انتهى. وظاهره ولو كانت صحة العقد متوقعة عليه بأن التزم كل من المتسابقين عوضاً. انتهى.

* * *

قوله: (التزام تسليمه) ربما ذكروا فى بحث ضمان الدرك ما قد يشكل على ذلك فراجع.
قوله: (ما يتفقان عليه) أى: ولو بعد العقد بدليل، فيصح العقد المطلق.
قوله: (مطلقاً) أى: وإن لم تكن عادة غالبية ولا اتفاق، فلا فساد له لكنه يفسخ إن وقع التنازع فيما ذكر.
قوله: (فسخ العقد) فلا يفسد.

(وبنظير قوسه وأسهمه * يبدل) أى: ويبدل جواز المعين من القوس والسهم بمثله من ذلك النوع، وإن لم ينكسر بخلاف المركوب لأن المقصود معرفة حاله، ولا يجوز إبداله بأجود منه، أو أدون إلا برضى شريكه لأنه قد يعتاد الرمي بأحد النوعين فتكون الإصابة به أكثر، (وليفسده) أى: العقد (شرط عدمه) أى: الإبدال لما فيه من التضييق المخالف لقضية العقد، ومن المفسد شرطا ترك السياق، فلو قال: إن سبقتنى فلك كذا، ولا أسابقك بعد هذا، أو لا أسابقك إلى شهر بطل. كما لو باعه شيئا بشرط ألا يبيعه.

(وجاز ذا) أى: السباق (بشرط أن يحتسبا * للشخص ما من غرض قد قربا) أى: ما قرب من الغرض.

(إن) كان للرماة (عادة) فى حد القرب (أو حد قرب ميزا) أى: أو بين حد القرب كذراع، وصار الحد المضبوط كالغرض فإن لم يكن لهم عادة، ولم يذكر واحد القرب لم يصح العقد للجهل، (وإن أدناها، وأن المركز) أى: وجاز بشرط أن الأقرب للغاية، أو أن الواقع فى مركزها وهو وسطها.

(يسقط غيرها) أى: الأبعد منها فى الأول، والواقع فى جوانب مركزها فى الثانى، وهذا نوع من المحاطة ويسمى بالجوابى. ذكره فى الروضة وأصلها (و) جاز (التزام مال * لمن صوابه من الرجال).

.....

قوله: (بمثله) منه تستفيد أنه لا تبدل العربية بالفارسية والعكس، وهو كذلك إلا بالرضا
 ب. ر. ر.

قوله: (بخلاف المركوب) ينبغى تقييده بالمعين فى العقد.

قوله: (وإن أدناها) أى: الأدنى إليها أى: الأقرب إليها.

قوله: (أى: وجاز بشرط أن الأقرب للغاية إلخ) قال فى الروض وشرحه: لو عقد على أن يرمي عشرين على أن يسقط الأقرب للغرض الأبعد منه، ومن فضل له خمسة من عشرين فهو ناضل جاز، فإن تساوت سهامهما قربا وبعدا، وكذا إن لم تتساو لكن لم يفضل العدد المشروط

.....

(من عدد) معين (أكثر) من خطئه كان يلتزمه لمن أصابته من عشرين رمية أكثر من خطئه فيها لأنه بذل مال على عمل معلوم لغرض ظاهر، وهو التحريض على الرمى ومشاهدته، وهذا ليس تناضلا بل جعالة لأنه إنما يكون بين جماعة، فإذا رمى أحد عشر وأصابها كلها ثبت استحقاقه، وللشرط أن يكفله إتمام العشرين على المذهب لأنه علق الاستحقاق بعشرين أصابتها أكثر، وزاد قوله: من الرجال إشارة إلى أن عقد السباق لا يجوز من النساء كما نقله فى أصل الروضة عن الصميرى، وإن كان ظاهر كلام النظم تخصيصه بمن صوابه فى الرمى أكثر، وقد يقال: إنما أراد لمن صوابه من الرماة، ولكنه عبر بالرجال للقافية أو جريا على الغالب، وإلا فلا وجه لتأخيره إلى هنا قال الناشرى أخذاً من كلام ابن الرفعة: والمراد بعدم جوازه للنساء عدم جوازه بعوض لا مجانا. (لا تناضله) عبارة الحاوى: لا رمية، وهى أولى أى: لا يجوز التزام المال لمن صوابه فى رمية (لنفسه) أكثر من صوابه فى رمية للملتزم، أو بالعكس المفهوم بالأولى، فلو قال: ارم عشرة عنى وعشرة عنك، فإن كان الصواب فى عشرتك أكثر فلك أكثر على كذا. لم يجز لأن المناضلة عقد، فلا يكون إلا بين جماعة كالبيع وغيره، ولأنه قد يجتهد فى حقه دون حق صاحبه، (ولا) يجوز التزام المال (لحظ فاضله) أى: فاضل الناضل كأن تناضل اثنان فنضل أحدهما الآخر فقال له المنضول: حظ فضلك ولك على كذا لتتساوى، ونترامى بعد ذلك حتى ينضل أحدهما الآخر لأن حظ الفضل لا يقابل بالمال، وللمرأة اصطلاحات فى صفات الإصابة بين بعضها بقوله.

.....

فلا ناضل ولا منضول، فإنه قارب أحدهما الغرض بسهم بأن وقع سهمه قريبا من الغرض ورمى الآخر خمسة، فوقعتى أبعد منه أى: من ذلك السهم، ثم رمى الأول سهماً فوقع أبعد من الخمسة أسقطته الخمسة وأسقطها المقارب، وإن رمى أحدهما خمسة متفاضلة فى القرب إلى الغرض، ورمى الآخر خمسة فوقعت أبعد منها أسقطتها خمسة الأول وحسبت كلها، فلا يسقط منها شيء وإن تفاوتت فى القرب لأن قرب كل منهما يسقط بعيد الآخر، ولا يسقط بعيد نفسه، ولو أصاب سهم الآخر الغرض سقط به الأقرب إليه كما يسقط الأقرب الأبعد. انتهى.

قوله: (لأنه) أى: التناضل.

.....

(والقرع) ، ومثله الإصابة (أن يصيب) الرامى الغرض (بالنصل بلا * خدش) له ، (ولو فيه) أى : النصل (انكسار حصلا) وقوله : من زيادته بلا خدش تبع فيه المنهاج ، وأصله وليس بقيد ، فيجب حمله على أنه كاف ليوافق ما فى الروضة وأصلها من أنه لا يشترط التأثير بخدش ، أو خرق ، ولا يضر فيحسب ما أصاب ولم يؤثر ، وما أثر بخسق وغيره ، فلو قال : ولو بلا خدش كان أولى.

(والخسق خرقه) الغرض سواء ثبت فيه أم مرق منه كما فى الروضة ، وأصلها فى الطرف الثانى من الباب الثانى فقولهما فى الطرف الأول منه : أن يثبت فيه محمول على أنه كاف ، فلا يضر ما فوقه ، ويضر ما دونه ، ولا يضر سقوطه بعد ما ثبت كما لو نزع (ولو بالبعض * طرفه) أى : ولو خرق النصل ببعضه طرف الغرض ، وبقي خارجا عنه فإنه خسق ، ويسمى خرما أيضا. (أو ثابت فى فرض) أى : ثقبه كما عبر بها الحاوى أى : أو ثبت النصل فى ثقة فى الغرض ، فإنه خسق إن كان فيه قوة أن يخرق لو أصاب موضعا صحيحا ، ولو خرق موضعا بحيث يثبت فيه مثله لكن منعه حصة ونحوها فخاسق ، وبقي من الاصطلاحات الخرق بالمعجمة ، والزأى ، وهو عند الأزهري ، والجوهري بمعنى الخسق ، وعند الفقهاء : أن يثقب الغرض ولا يثبت فيه أى : بأن يعود ، أو يمرق ، والمرق وهو أن ينفذ من الجانب الآخر ، فإن شرط شيء من ذلك تعين ، وإلا حمل على القرع لأنه المتعارف.

.....

قوله : (وليس بقبيل إلخ) لك أن تقول : بل هو قيد فى بيان مفهوم القرع عندهم ، ولا ينافى كون الأعلى أعنى الخرق ، والخسق ، والمرق يجرى عنه ، ويجب أن قضية عبارة الروض : أن مفهوم القرع غير مختص بما ذكره ب.ر. ، قد يقال : كلام الروضة بالنظر للأجزاء دون المفهوم.

قوله : (أو ثابت) لعله خير عذوف أى : أو هو ثابت.

قوله : (لكن منعه حصة) عبارة الروض : فردته حصة أو نحوها.

.....

(وإن أصاب عدداً قد شارطه * يتمم الباقي في المحاطة) بفك الإدغام للوزن أى :
 وإن أصاب أحد الراميين عدداً قد شارطه عليه الآخر فى المحاطة، وهى أن يشرط
 الاستحقاق لمن يخلص له من الإصابة عدد معلوم بعد مقابلة إصابتهما، وحط ما اشتركا
 فيه تم كل منهما الباقي من الرمى كما إذا شرط أن يرمى كل منهما عشرين سهماً،
 فمن زادت إصابته على إصابة صاحبه خمسة فهو الناضل، فزادت إصابة أحدهما على
 إصابة الآخر قبل تمام الرمى لزم إتمامه لجواز أن يصيب الآخر فيما بقى ما يخرج به
 زيادة ذاك عن كونها خمسة، نعم إن لم يرج بالتتمام الدفع عن نفسه كما لو رمى
 أحدهما فى المثال خمسة عشر، فأصابها ورمى الآخر خمسة عشر، فأصاب منها خمسة
 فلا يلزم إتمام الرمى لعدم فائدته، فإنه لو أصاب فى الخمسة الباقية لم يخرج الناضل
 كونه زاد عليه بخمسة، وقد يفهم هذا من قوله الآتى أو ليأساً، ويجعله عائداً إلى
 المحاطة والمبادرة معا.

(وأن يصب) أحدهما (ذلك) أى : العدد المشروط (فى المبادرة) وهى أن يشرط
 الاستحقاق لمن بدر إلى إصابة عدد معلوم من عدد كذلك (يتمم) الآخر (الرامى إلى أن
 ناظره) أى : إلى أن يساوى الأول.

(فى عدد الإرشاق) أى : الرميات إن رجب مساواته فى الإصابة، (أو ليأساً) أى :
 أولى أن يأس من مساواته فيها، فلو شرط العوض لمن بدر إلى إصابة عشرة من مائة
 فرمى أحدهما خمسين، فأصاب فى عشرة ورمى الآخر تسعة وأربعين، فأصاب فى

.....

قوله: (فأصاب فى عشرة) ظاهره: أنه لا فرق فى هذه العشرة بين كونها الأولى، أو الأخيرة،
 أو غيرهما.

.....

تسعة فيرمى سهمها آخر، فإن أصاب فقد تساوى، وإلا ثبت الاستحقاق للأول، وإن أصاب الأول من خمسين في عشرة، والثاني من تسعة وأربعين في ثمانية استحق الأول، ولا يتم الثاني العمل ليأسه من المساواة مع الاستواء في رمى خمسين، فظهر كما قال الشيخان: أن الاستحقاق لا يحصل بمجرد المبادرة إلى العدد المذكور، بل يعتبر معها مساوتهما في عدد الأرشاق أو عجز الثاني عن المساواة في الإصابة والأرشاق بفتح الهمزة جمع رشق بفتح الراء، وهو الرمي، وأما بكسر الراء فهو النوبة من الرمي تجرى بين الراميين سهماً أو أكثر. (وقوسه أن تنكسر بأن أسا) أى: بإساءته وتقصيره.

(أو ينصدم سهم له بثبات) كشجرة، فلم يصب الغرض يحسب عليه (لا عندما يعرض للنشابة) فى مرورها.

(ماش) فانصدمت به، (وريح وعاصف) أى: أو ريح شديدة (فلم تصب) أى: النشابة فى صورتين، فلا يحسب عليه فيهما إذ لا تقصير منه، فقله: (يحسب عليه) جواب أن تنكسر، والجملة الشرطية خبر قوسه، وخرج بالعروض ما لو كان الماشى أو الريح العاصفة موجودا فى ابتداء الرمي، فيحسب عليه لأن الرمي حينئذ لأن

قوله: (والا ثبت الاستحقاق الأول) هذا الكلام يقتضى أنه فى هذه الصورة لما رمى أحدهما أولا عشرة فأصابها متوالية، ثم رمى الآخر واحدا فأخطأ فيه أن يقضى باستحقاق الأول لأن الثاني لا يساوى على تقدير استيفاء العشرة، وظاهره أيضا أن الحكم كذلك سواء جعل الرمي نوبا أو شظا أن هذا يرمى جميع العدد، ثم الآخر كذلك ولا مانع من التزام ذلك كله.

تنبيه: المفهوم من هذا التقرير الذى هو تقديرهم أنه ليس المراد المعتر إصابته قبل أن يصيب الآخر ذلك العدد، فلا تعتبر إصابته بعد ذلك، بل أن يصيب أحدهما ذلك العدد فيما رماه من العدد المشروط رميه، أو بعضه، ولا يصيب الآخر ذلك العدد مع مساواته فى العدد المرمى أو بعضه. فليتأمل.

قوله: (لا عندما يعرض للنشابة إلخ) مثل هذا كسر القوس لا بإساءته، فكان ينبغى للشارح التنبيه عليه لأنه مفهوم قيد الإساءة المذكورة فى المتن.

الرمى حينئذ تقصير، وهذا وجه في الريح وجرى عليه الإمام، والغزالي، والأصح في الروضة وأصلها: لا يحسب له إن أصاب، ولا عليه إن أخطأ لقوة تأثيرها، ولهذا يجوز لكل واحد ترك الرمي إلى أن تركد بخلاف اللينة، وبالعاصفة الريح اللينة فلا أثر لها لأن الجو لا يخلو عنها غالباً مع ضعف تأثيرها، (وله الكل حسب) برفع كل، وبنصبه بنزع الخافض، وعبرة الحاوي: وله في الكل أي: وحسب للرامي رميه إذا أصاب الغرض في كل ما ذكر من انكسار القوس، وانصدام السهم بثابت، وعروض ماش أو ريح عاصفة، والعبرة في الإصابة بالنصل لا بفوق السهم، وعرضه قال في الروضة وأصلها: ولو رمى أحدهما أكثر من نوبته باتفاقهما أو بدونه لم تحسب الزيادة له إن أصاب، ولا عليه إن أخطأ، ولو عثر أحد الفرسين، أو ساخت قوائمه في الأرض فتقدم الآخر لم يكن سابقاً، وكذا لو وقف بعدما جرى لمرض ونحوه، فإن وقف بلا علة فمسبق، ولو وقف قبل أن تجرى فليس بمسبق مطلقاً، ويستحب أن يكون عند الغرض شاهدان ليشهدا على ما وقع من إصابة، وخطأ، وليس لهما أن يمدحا المصيب ولا أن يذما المخطئ لأن ذلك يخل بالنشاط.

* * *

.....

..

قوله: (وله الكل حسب) عبارة الروض وشرحه: ولو رمى السهم مائلاً عن السم، أو مسامتا والريح لينة فردته إلى الغرض، أو صرفته عنه فأصاب بردها، وأخطأ بصرفها حسب له في الأولى، وعليه في الثانية لأن الجو لا يخلو عن الريح اللينة غالباً، ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره، فلا اعتداد بها، ولو رمى رمياً ضعيفاً فقوته الريح اللينة، فأصاب حسب له. صرح به الأصل لا إن رمى كذلك في ريح عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا يحسب له إن أصاب ولا عليه إن أخطأ لقوة تأثيرها، ولهذا يجوز لكل واحد ترك الرمي إلى أن تركد بخلاف اللينة، وكذا الحكم لو هجمت في مرور السهم نعم لو أصاب في الهاجمة حسب له. انتهى.

* * *

.....

باب الأيمان

جمع يمين، والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ الآية [البقرة ٢٢٥]، وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران ٧٧] وأخبار منها: أنه ﷺ كان يحلف: لا ومقلب القلوب، رواه البخارى، وقوله: «والله لأغزون قريشا ثلاث مرات، ثم قال فى الثالثة: إن شاء الله، رواه أبو داود. واليمين، والحلف، والإيلاء، والقسم ألفاظ مترادفة، وأصلها فى اللغة اليد اليمنى وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل بيمين صاحبه، وقيل: لأنها تحفظ الشيء على الحالف كما تحفظه اليد، وفى الشرع ما ذكره الناظم بقوله.

.....

باب الأيمان

قوله: (باب الأيمان) اعلم أن الطلاق يحمل على اللغة متى اشتهرت، وإن اشتهر العرف احتياطاً له بخلاف الحلف بغيره فيحمل على العرف متى اشتهر، ولم يضطرب، وإن اشتهرت اللغة، فإن لم يشتهر، أو اضطرب فالرجوع إلى اللغة، واعلم أن كلامهم فى هذا الباب صريح فى تقديم عرف الحالف على العرف الشرعى والعرف العام، وهو مخالف لكلام الأصوليين: أنه يقدم الشرعى، ثم العرفى، ثم اللغوى، ولا تنافى لأن كلام الأصوليين كما قاله وم.ر. فى حواشى شرح الروض: وإنما هو الحقائق والأدلة التى يستنبط منها الأحكام فيقدم فيهما الشرعى على العرفى كبيع الهازل، وطلاقه، فإنه نافذ وإن كان أهل العرف لا ينفذونه، ويقدم العرف فيهما على اللغوى عند التعارض لأن العرف طارئ على اللغة، فهو كالناسخ لها.

قوله: (ألفاظ مترادفة) قال وق.ل.ه: فيه نظر لأن الحلف أعم.

.....

باب الأيمان

قوله: (وأصلها) أى: اليمين.

.....

(تحقيق ما لم يجب اليمين) أى: اليمين تحقيق ما لم يجب وقوعه ماضيا كان أو مستقبلا، نفيا أو إثباتا ممكنا كحلفه ليدخلن الدار، أو ممتنعا كحلفه ليقتلن زيدا الميت. صادقة كانت اليمين، أو كاذبة مع العلم بالحال، أو مع الجهل به، والكاذبة مع العلم بالحال تسمى: اليمين الغموس، لأنها تغمس صاحبها فى الإثم أو النار، وهى من الكبائر، وخرج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه إلى لفظها بلا قصد كقوله فى حالة غضب، أو لجأج، أو صلة كلام: لا والله تارة، وبلى والله أخرى إذ لا يقصد بها تحقيق شىء، فلو جمع بينهما فى كلام واحد قال الماوردى: الأولى لغو، والثانية: منعقدة لأنها استدراك مقصود منه، وفى معنى اللغو لو حلف على شىء فسبق لسانه

قوله: (تحقيق ما لم يجب اليمين) يحتمل أن المراد بتحقيق ما لم يجب التزام تحقيقه وحصوله ولا يصح أن يراد إيجاده وتحصيله لأن مجرد اليمين لا تستلزم ذلك فضلا عن كونها إياه. فليتأمل. وعلى ما قلنا ففى: والله لأفعلن كذا التزام تحقيق الفعل، وفى: والله ما فعلت كذا التزام تحقيق نفى الفعل. فليتأمل.

قوله: (ما لم يجب وقوعه) وإن امتنع وقوعه كقتل الميت.

قوله: (بلا قصد) قال فى الخادم: أراد بلا قصد إلى اللفظ والمعنى كما صرح به القاضى الحسين والشيخ إبراهيم المروذى والبعوى فى تعليقاتهم أما إذا قصد اللفظ ولم يقصد المعنى قال البعوى: ينعقد يمينه. انتهى.

أقول: وهو ظاهر لأن اللفظ صريح، والصريح لا يحتاج معه إلى قصد المعنى.

قوله: (أو صلة كلام) ما المراد بذلك.

قوله: (أو صلة كلام) يحتمل أن المراد بها الزيادة أى: الزيادة فى الكلام، وتكثيره، وتقويته.

قوله: (لأنها استدراك مقصود منه) فيه نظر إذ الفرض عدم القصد، فإن قصد فلا خصوصية للثانية بذلك.

قوله: (لو حلف) أى: أراد.

إلى غيره، ولو حلف وقال: لم أقصد اليمين صدق، وفي الطلاق، والعتاق، والإيلاء لا يصدق في الظاهر لتعلق حق الغير به، ولأن العادة جرت بإجراء ألفاظ اليمين بلا قصد بخلاف الطلاق، وتاليه فدعواه فيها يخالف الظاهر، فلا يقبل ولو اقترن باليمين ما يدل على القصد لم يقبل قوله في الحكم، ولو حلف لم يدخل الدار، ثم قال: أردت شهراً فإن كانت اليمين بطلاق أو عتاق لم يقبل في الحكم، ويلحق بهما الإيلاء لتعلقه بحق آدمي، وإن كانت بالله تعالى ولم تتعلق بحق آدمي قبل ظاهراً وباطناً، وخرج بما لم يجب الواجب كقوله: والله لأموتن أو لأصعد السماء، فليس يميناً لتحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه، ولأنه لا يتصور فيه الحنث، وفارق انعقادها بما لا يتصور فيه البر كحلفه ليقتلن الميت، أو ليصعدن السماء بأن امتناع الحنث لا يخل بتعظيم اسم الله تعالى، وامتناع البر يخل به فيحوج إلى التكفير (بذكر الاسم) أي: اليمين تحقيق مالم يجب بذكر اسم الله (الخاص) به، وهو ما لا يحتمل غيره، ولهذا لا يدين فيه كما ذكره بقوله: (لا تدينين)، فلو قال: أردت به غير الله تعالى لم يقبل ظاهراً ولا باطناً لأن اللفظ لا يصلح لغيره، وسواء كان من أسمائه الحسنى.

قوله: (والعتاق) أي: فيما إذا قال: إن فعلت كذا فعلى العتق.

قوله: (فليس يميناً) وإن كان الحالف يقدر على الصعود، فلو صعد بالفعل حنث ولزمته الكفارة كما قاله العزيزي، ومقتضاه أنه يمين، ومن ثم ضعف بعضهم كلام الشارح. انتهى. يجزمى على المنهج.

قوله: (فلو قال أردت إلخ) بخلاف ما لو قال: لم أرد اليمين كأن قال: بالله ما فعلت، وقال أردت التبرك بالله، وابتدأت بقولي ما فعلت فإنه يقبل ظاهراً بالنسبة للحلف بالله دون العتق، والطلاق. راجع «م.ر».

قوله: (وقال لم أقصد اليمين) أي: لفظها، بل سبق إليه لسانى، وقوله: صدق ينبغي إلا أن يتعلق به حتى آدمي أحذا بما يأتى فلا تقبل ظاهراً.

قوله: (لا يصدق) أي: بغير قرينة.

(كالله والرحمن والإله)، ورب العالمين، ومالك يوم الدين أم لا: كالذى أعبد، أو أسجد له، أو أصلى له، وأطلق كالأكثرين الحكم فى الإله، وقيد الماوردى بما إذا كان الحالف من أهل الملل، فإن كان من غيرهم كعبدة الأوثان انعقدت يمينه به ظاهرا، وتتوقف باطنا على إرادته لأنهم يجعلون هذا الاسم مشتركا بين الله وأوثانهم، (و) بذكر اسم (غالب) إطلاقه على الله، (و) بذكر (صفة لله) إن أطلق فيهما، أو نوى بهما اسم الله تعالى.

(لا إن نوى) بهما (سواه) تعالى، فلا ينعقد يمينه لاحتمال اللفظ له، وقد نواه، ومثل للغالب إطلاقه عليه تعالى بقوله: (كالرحيم * والرب، والعليم، والحكيم. والحق، والخالق، والجبار * ورازق)، والصفة بقوله: (ومن صفات البارى). عزته) و(جلاله)، و(عظمته * وعلمه)، و(قدرته)، و(مشيئته). (وحقه)، و(القرآن) ومثله: المصحف، وحرمة، و(كبرياؤه) و(كلامه، وسمعه)، و(بقاؤه)

.....
 ..

قوله: (وحقه) قال الماوردى: ومعناه: وحقيقة الألوية لأن الحق ما لا يمكن جحوده، فهو فى الحقيقة اسم من أسماء الله، وقال الاسترابادى: حقه القرآن. قال تعالى: ﴿وإنه لحق اليقين﴾ [الحاقة ٥] وفسرها الجلال باستحقاق الألوية وأما الحق معرفا فهو من أسمائه تعالى التى غلب إطلاقها عليه كالرازق والرب وفى الروض وإن قال: وحق الله بالرفع أو النصب فكناية. قال فى شرحه: لنرده بين استحقاق الطاعة والألوية. انتهى. وفيه نظر - أعنى شرحه - فى على عهد الله الآتى، والمراد بعهد الله إذا نوى به اليمين استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا، وتعبدنا به، وإذا نوى به غيرها العبادات التى أمرنا بها. انتهى. وقد يشكل الفرق بين استحقاق الطاعة واستحقاقه لا يجاب ما أوجبه ولا إشكال مع التأمل. فتأمل.

قوله: (فيه نظر إلخ) ولذا قال «زى»: لو جمع بينهما تنعقد أيضا خلافا للماوردى.

قوله: (ولا إشكال مع التأمل) لعله لأن استحقاق بإيجاب ما أوجبه راجع لمعنى الألوية بخلاف استحقاق الطاعة لوجوده فى نحو السيد مع عبده فتأمل.

فتعتقد اليمين بكل منها إلا أن يريد به غيره تعالى كأن يريد بالاسم الغالب زيда مثلاً، وبالعزة، والجلال، والعظمة، والمشية، والبقاء والكبرياء ظهور آثارها على الخلق، وبالعلم المعلوم، وبالقدرة المقدور، وبالحق العبادات، وبالقُرآن الخطبة أو الصلاة، وبالمصحف الورق، والجلد، وبالكلام الحروف، والأصوات الدالة عليه، وبالسمع المسموع، وذكر الإله والقُرآن، والسمع، والبقاء من زيادة النظم. قال الرافعى: ويشبه أن يقال: ذكر الله أو صفته لا يكون قيداً فى حقيقة اليمين ألا ترى أنه يقال: حلف بالله وحلف بغيره، وذكرهم على الأثر وجوب الكفارة يشعر بأن المقصود ضبط اليمين التى تتعلق بها الكفارة لا مجرد اليمين. انتهى. ولا يخفى أن كلامهم إنما هو فى اليمين الشرعية، فلا يرد عليهم ذلك، وخرج بذكر الله وصفته الحلف بغيرها كالنبي، والكعبة فلا تنعقد بل يكره لخبر الصحيحين، إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت، وكقول الشخص لمن حلف: يمينى فى يمينك، أو يلزمنى مثل ما يلزمك. بخلاف نظيره فى الطلاق، والعتاق فإنه فيهما كناية. وكقوله: إن فعلت كذا فأنا يهودى، أو برىء من الله، أو رسوله، أو نحو ذلك فلا كفارة بالحدث فيه، ثم إن قصد تبعيد نفسه عنه لم يكفر وليقل ندبا كما صرح به النووى فى.....

قوله: (إنما هو فى اليمين الشرعى) أى: وحقيقتها شرعاً الحلف بالله.

قوله: (الحروف والأصوات إلخ) هذا يدل على عدم انعقاد اليمين بالقُرآن. معنى الألفاظ.

قوله: (ولا يخفى إلخ) هذا الذى قاله فى الحقيقة قول الرافعى السابق: وذكرهم على الأثر إلخ.

وقوله: (وكقوله: إن فعلت كذا إلخ) عبارة الروض: وإن قال إن فعلت فأنا يهودى، أو برىء من الله، أو الكعبة، أو فأكون مستحلاً للخمر، فليس يمين، فإن قصد تبعيد نفسه أى: أو أطلق لم يكفر، أو الرضى بذلك إن فعله كفر فى الحال إلخ. انتهى. وحيث لم يكفر يحرم حتى حال الإطلاق كما هو صريح صنيع شرحه.

قوله: (إن قصد تبعيد نفسه) قال فى شرح المنهج: أو أطلق، وقوله: لم يكفر. قال فى المهمات: لكنه مع ذلك يحرم صرح به فى الإذكار، وسبقه إلى ذلك الماوردى «ب.ر».

قوله: (هذا الذى قاله فى الحقيقة إلخ) فيه نظر، بل مراد الشارح أن كلامهم فى حقيقة اليمين شرعاً، فذكر الله أو وصفه قيد فى حقيقتها الشرعية، وإن كانت حقيقتها لغة أعم. تدبر.

نكته لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويستغفر الله، وإن قصد الرضى بذلك إذا فعله كفر في الحال، وخرج بالغالب ما ينطلق عليه تعالى وعلى غيره سواء كالشئ، والموجود، والمؤمن، والعالم، والحي، والغنى، فلا ينعقد به اليمين لأنه لا حرمة، وهذا ما صححه الرافعي في شرحيه، والذي جزم به في المحرر، وتبعه في المنهاج: أنه ينعقد به اليمين بالنية، واستدرك به في الروضة فقال: الأصح أنه يمين، وبه قطع الرافعي في المحرر، وصاحب التنبيه، والجرجاني، وغيرهما من العراقيين لأنه اسم يطلق على الله تعالى وقد نواه، وقولهم: ليس له حرمة مردود، وما سلكه الناظم من عد العليم، والحكيم من الغالب تبع فيه كأصله الغزالي، والأصح في أصل الروضة: أنهما مما ينطلق عليه تعالى وعلى غيره سواء كالسميع، والبصير، والحليم، ولما فرغ من أمثلة ما يحلف به ذكر صيغة اليمين، فقال: (كقوله).

(احلف) بالله، (أو حلفت « بالله أو أقسم) بالله، (أو أقسمت).

(بالله)، أو آليت بالله، أو أولى بالله لأفعلن كذا إلا أن يريد بالمضارع الوعد بالحلف، وبالماضى الإخبار عن حلف ماض فلا يكون يمينا، والتصريح بقوله: أو حلفت، أو أقسم من زيادته وكذا بالله، وخرج به ما لو تركه وما في معناه، فلا يكون الباقي يمينا لا صريحا ولا كناية كما علم مما مر، (أو) أحلف أو حلفت، أو أقسم، أو أقسمت، أو آليت، أو آليت، أو أولى (عليك بالله) أو سألتك، أو أسألك بالله لتفعلن

.....

قوله: (عليك بالله) أما بدون عليك فيمين لا يأتي فيها هذا التفصيل. انتهى. (بر). انتهى. «س.م» على المنهج فاحفظه، فإنه يقع كثيرا أن يقول لصاحبه: والله تفعل كذا فلا يفعل، ويعتذر عن ذلك بأن المقصود الشفاعة.

قوله: (إلا أن يريد إلخ) فعلم أنه يمين عند الإطلاق.

قوله: (فلا يكون يمينا) قال في شرح الروض: ولو في الإيلاء كما صرح به الأصل ولا ينافي ذلك ما مر أول الباب من أنه لو قال: لم أقصد اليمين لم يصدق في الإيلاء لأنه هنا ادعى ما يوافقه ظاهر الصيغة من أقسمت، أو أقسم أو نحوه بخلافه فيما مر إذ قوله: والله لا فعلت كذا لا يوافق ما ادعاه. انتهى. وكتب أيضا عبارة الروض وشرحه قبل ظاهرا وباطنا.

.....

كذا بقيد زاده بقوله: (إذا * أراد عقدا ليمينه بذا) أى: إذا أراد بهذا اللفظ عقد اليمين على نفسه، ويستحب للمخاطب إبراره فيها إذا لم يكن فيها مفسدة من ارتكاب محرم أو مكروه، فإن أراد عقدها على المخاطب أو الشفاعة، أو أطلق فليس يميناً، والإطلاق محمول على الشفاعة، فظهر بذلك أن هذا كناية، وإن اقتضى صراحته قوله.

(وبسوى الصريح) إذ المعنى: اليمين تحقيق بالصريح كما مر، وبالكناية مع النية (كالله) أى: كقوله: الله بجره أو نصبه، أو رفعه، أو إسكانه لأفعلن كذا، (ولم * يقرن بباو) لا (تاو) لا (واو للقسام) واللقن، وإن قيل به فى الرفع لا يمنع انعقاد اليمين على أنه لا لقن فى ذلك، فالرفع بالابتداء أى: الله أحلف به، والنصب بنزع الخافض، والجر بحذفه وإبقاء عمله، والإسكان بإجراء الوصل مجرى الوقف، فإن قرن ذلك بأحد الثلاثة تصريح لاشتهارها فى القسم شرعاً وعرفاً. نعم إن نوى به غير اليمين بأن قال: أردت وثقت، أو استعنت بالله، أو والله، أو بالله، ثم ابتدأت لأفعلن فليس يميناً لاحتماله. ذكره فى الروضة وأصلها. والأصل الباء الموحدة، ثم الواو، ثم التاء فوقية، لإبدالها من الواو، والواو من الباء. قاله الزمخشري، وزاد الشيخ أبو حامد، والمحامل على الثلاثة الألف، وكقوله.

(بله) لأفعلن كذا بحذف الألف بعد اللام فهو كناية. كما فى الروضة، وأصلها عن الجويني، والإمام، والغزالي حملاً لحذف الألف على اللحن، أو على ما سمع من حذفها فى الوقف لالتقاء الساكنين فى هذا الاسم الشريف. زاد فى الروضة قلت: ينبغى ألا يكون يميناً لأنها لا تكون إلا باسم الله تعالى، أو صفته، ولا نسلم أن هذا لقن لأن اللحن: مخالفة صواب الإعراب بل هذه كلمة أخرى، وقال ابن الصلاح: ليس هو لقناً بل لغة حكاهما الزجاجي، وهى شائعة فينبغى أن يكون يميناً عند

قوله: (فإن قرن ذلك) شامل لرفعه وغيره مما تقدم.

قوله: (فليس يميناً) لا ينافى ذلك صراحته لأن الصريح لا ينافى قبوله الصرف.

قوله: (وزاد الشيخ أبو حامد إلخ) قال فى شرح الروض: وسيأتى أنه كناية.

الإطلاق، وما قاله لأنه مثبت وغيره ناف، وكقوله: (لعمر الله) أو أيمن الله، أو (وايم الله) بضم الميم وكسرهما، ووصل الهمزة، ويجوز قطعها فى غير كلام الناظم، أو (أشهد) بالله، أو شهدت بالله (أو اعزم بالإله)، أو عزمت بالله، أو على عهد الله

قوله: (وما قاله أولى) الأوجه: ما قاله صاحب الأنوار عن الرافعى عن الجوينى، والإمام، والغزالي: إنها يمين إن نواها كذا فى حاشية «م.ر» على شرح الروض، ووجهه أن بله مشترك بين الاسم الشريف وبله الرطوبة، ولو قال: والله بحذف الألف بعد السلام استقرب «ع.ش» الانعقاد لعدم الاشتراك.

قوله: (لعمر الله) يطلق على العبادات، ولذا كان كناية. شرح الروض.

قوله: (أو أيمن الله) أو أيم الله لم يكن صريحاً لأنه لا يعرفه إلا الخواص. شرح الروض.

قوله: (أو أشهد بالله) قال فى الروض: ولو قال الملائع: أشهد بالله كاذبا لزمته الكفارة. قال فى شرحه: وإن نوى غير اليمين إذ لا أثر للتورية فى مجلس الحكم. قال الرافعى: ولك أن تقول إنما لا تؤثر التورية حينئذ فى الأحكام الظاهرة والكفارة حكم بينه وبين الله تعالى، فيشبهه أن يقال: لا يلزمه إذا لم ينو اليمين، ورد بأن ما يتعلق باليمين من التحريم والإثم حكم بينه وبين الله، ومع ذلك لا يرتفع بالتورية قطعاً. قال البلقينى: وإذا أوجبنا الكفارة تعددت قطعاً. بخلاف الأيمان على المستقبل الواحد لأن كل مرة من الماضى حلف، وكذا فى القسامة. انتهى. والأولى أن يفرق بأن الحنث فى الماضى مقارن لليمين بخلافه فى المستقبل. انتهى.

قوله: (أو على عهد الله) قال فى شرح الروض: والمراد بعهد الله إذا نوى به اليمين استحقاقه لا يجاب ما أوجبه علينا، وتعبدنا به، وإذا نوى به غيرها العبادات. انتهى.

قوله: (ورد بأن ما يتعلق باليمين إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه فى حاشية شرح الروض.

قوله: (تعددت قطعاً) وتعدد أيضاً فى أيمان القسامة، واليمين الغموس، وفيما إذا علق بكلمة كوالله كلما مررت عليك سلمت فلم يفعل. انتهى. «ع.ش».

قوله: (والأولى أن يفرق إلخ) ظاهره: أن الكفارة تعدد لو اتحد المجلس، وأنها لا تعدد فى الحلف على المستقبل وإن اختلف المجلس، وفى «ق.ل» خلافه فيهما، وعبارته: لو كرر اليمين على شىء واحد فهو كالإيلاء إن قصد الاستئناف، أو أطلق وتعدد المجلس تعددت الكفارة وإلا فلا. انتهى.

وميثاقه ، وذمته وأمانته لأفعلن كذا فهي كنايات ، وعمر الله بقاءه وحياته.

(ومنه) أى : من تحقيق ما لم يجب ، ومن الحلف المرادف لليمين (نذر ، أو يمين للغضب) أى : نذر الغضب ، واللجاج ويمينهما ، والتسمية بهذين الاسمين من زيادته ، وربما يسمى بنذر الغلق ويمينه (كأن يعلق) بفعل شيء أو تركه (التزامه القرب).

(والنذر) أى : أو النذر ، (أو كفارة اليمين) كقوله : إن كلمت زيدا أو إن لم أكلمة اليوم فعلى صلاة مثلا ، أو نذرا وكفارة يمين ، فإذا وجد المعلق به لزمه كفارة يمين ، أما فى الثالث فللتصريح بها ، وأما فى الأولين فلخبر مسلم ، كفارة النذر كفارة يمين ، ولأن القصد منهما المنع أو الحث فأشبهها اليمين بإ الله تعالى ، فتجب كفارتها ، وما ذكره كأصله من لزوم الكفارة فيهما هو ما صححه الرافعى فى المحرر ، واعتمده البلقينى ، وقال : إنه الذى أفتى به الشافعى ، والصحابه ، والتابعون ، وصححه كثير من أصحابه ، وصحح النووى التخيير بينها وبين ما التزمه لوجود شبه اليمين والنذر ، وقال الرافعى :

.....
قوله : (التخيير إلخ) وإن كان التزم عتق عبد معين كأن كلمتك فالله على عتق عبدى هذا. انتهى. «ع.ش.» على «م.ر.» ثم إن التخيير إذا التزم قرية ، أما لو التزم غيرها كالأكل الخبز فيلزمه كفارة يمين. انتهى. «م.ر.»

قوله : (فهي كنايات) قال فى الروض : فإن نوى اليمين بالكل انعقدت واحدة ، والجمع تأكيد. قال فى شرحه : فلا يتعلق بالحنث فيها إلا كفارة واحدة ، ولو نوى بكل لفظ يميناً كان يميناً ولم يلزمه إلا كفارة واحدة. كما لو حلف على الفعل الواحد مرارا نوى بكل مرة يميناً صرح به الأصل. انتهى.

وقوله : كما لو جعل على الفعل الواحد مرارا لعله فى الحلف على المستقبل لا على الماضى أيضا أخذاً مما فى الحاشية الأخرى عن البلقينى.
قوله : (وعمر الله) هو من العمر. لكنه فى القسم لم يبيح إلا بالفتح «ب.ر.»

إن إيراد العراقيين يقتضى أنه المذهب، وعليه يتخير فى قوله: فعلى نذر بين كفارة يمين وقربة من القرب التى تلتزم بالنذر، وتعينها إليه كما فى الروضة عن القاضى، وغيره، وقال الماوردى: تتعين الكفارة تغليباً لحكم اليمين لأن كفارتها معلومة، وموجب النذر المطلق مجهول، أما الكفارة فى الثالث فمتعينة كما جزم به فى الروضة وأصلها. (لا) التزام (هذى) أى: اليمين كقوله إن فعلت كذا أو إن لم أفعله يمين، فإنه ليس يميناً لأنه لم يأت بنذر ولا بصيغة يمين، وليست اليمين مما يلتزم فى الذمة. وقوله: (بفعله وتركه) بإسكان هاء تركه صلة يعلق كما تقرر، وخرج بنذر اللجاج نذر التبرر الشامل لنذر المجازاة، فيجب فيه ما التزمه كما سيأتى فى باب، والفرق بين نذر اللجاج ونذر المجازاة أن السبب فى الأول يرغب عنه، وفى الثانى يرغب فيه كالشفاء، ولهذا عبر فيه الناظم كأصله بقوله: علق بمقصود أى: بما يقصد حصوله، ويرجع فى ذلك كما قاله الرافعى: إلى القصد، فلو قال: إن رأيت فلاناً فعلى صوم، فإن ذكر لكرهه الرؤية فنذر لجاج أو للرغبة فيها فنذر مجازاة.

(فعلى ممتنع البر) أى: فإذا حلف على ممتنع البر ولو عادة (كقتل من فنى) أى: مات، (وشرب نهر)، وصعود السماء، وشرب الماء الذى فى هذا الكوز ولا ماء فيه: يعتق رقبة كما سيأتى، والمراد تلزمه الكفارة فى الحال لا قبيل الموت لتحقيق العجز فى الحال، ولا معنى للانتظار فيما لا يتوقع حصوله. نعم إن قيد بوقت كقوله: لأقتلنه غدا كفر فى الغد لأنه حلف كذلك، والتمثيل بشرب النهر من زيادة النظم.

(وبحنث) أى: وكفر عند الحنث فى الحلف على (الممكن كقوله: والله لا كلمتك * فإذهب) أو قم، أو نحوه فيحنث بقوله: فإذهب أو نحوه سواء وصله باليمين أم لا لأنه كلمه بخلاف ما إذا كاتبه أو راسله. (و) كقوله: والله (رأس الشهر) أى: أوله، مع رأسه، أو عند رأسه (أقضى حقك).

.....

(فقدم) قضاء حقه (الهلال) أى: على رؤيته (أو آخر) (عن * رؤيته) بقدر الإمكان، فيحنت لاقتضاء اللفظ مقارنة القضاء لأول جزء من الشهر، فينبغى أن يعد المال ويترص الاستهلال فيقضيه حينئذ، ولو أخذ حينئذ فى مقدمات القضاء كالكيل والوزن، وحمل المكيال والميزان، وتأخر الفراغ لكثرة المال لم يحنت. قال فى الشرح الصغير: وكان يجوز أن يقال: ينبغى تقديمها بحيث ينطبق الفراغ عند الاستهلال ليقارنه الوفاء ولو أخر القضاء عن الليلة الأولى للشك فى الهلال، فبان كونها من الشهر، ففى الحنت قولاً: حنت الناسى والجاهل، ولو قال: إلى رأس الشهر حنت إذا لم يقدمه على رأسه لأن إلى للغاية، وبيان الحد فصار كقوله: إلى رمضان. (أو) كقوله: والله (اقضين) حقك (إلى)، أو بعد (زمن).

(فمات لكن بعد أن تمكنا) من قضائه ولم يقضه فيحنت قبيل موته لأن لفظ الزمن لا يعين وقتاً فكان جميع العمر مهلته، ويخالف الطلاق حيث يقع بعد لحظه فى قوله: أنت طالق بعد زمن، وفرق بينهما بأن قوله: أنت طالق بعد زمن تعليق، فيتعلق الطلاق بأول ما يسمى زمناً، وقوله: لأقضين حقك إلى أو بعد زمن وعد وهو لا يختص بأول ما يقع عليه الاسم، وقضيته أنه لو حلف بالطلاق ليقضين حق فلان إلى زمن لا

.....

.....

قوله: (بهذين الاسمين) يفيد أنهما بمعنى واحد، وإنما اختلف الاسم وتعدد، فأر فى المتن للتنويع فى الاسم، ويمكن أن يقال للتخيير فيه بمعنى إنك بالخيار فى التسمية بواحد منهما.

قوله: (لم يحنت) مثله قول الماوردى: لو حمله مع رأس الشهر وكان بعيد الدار حتى مضت الليلة، أو أكثرها وهو متوجه إليه لم يحنت لأنه الإمكان «ب.ر».

قوله: (إلى زمن) قال شيخنا الشهاب: ومثله بعد زمن، ونحوه لأن العلة كونه حلفاً لا تعليقاً، ويجوز أن يكون مراده الفرق بين الوعد وغيره. انتهى.

قوله: (إلى زمن إلخ) هذه على قول الشارح: لو حلف بالطلاق ليقضين إلخ.

قوله: (ويجوز أن يكون مراده إلخ) فيكون حلفه ليقضين حقه بعد زمن تعليقاً بخلاف إلى زمن، فهو وعد وهذا بعيد، وصنيع «م.ر» صريح فى عدم الفرق.

يحدث بعد لحظه، وكالزمن: الحين، والدهر، والحقب، والوقت والأحقاب، والأوقات، والمدة سواء وصفت بقرب أو بعد أم لا، ولو قال: لأقضي حقك إلى أيام حمل على ثلاثة أيام (لا) إن مات (صاحب الدين)، فلا يحدث الحالف بل يبر بالدفع لو ارثه إلا أن تكون صيغة يمينه لأقضيك حقك، أو لأقضيك إليك حقك، فيحدث قبيل موته لتعذر أدائه إليه بعد موته. (ولن أسأكن) أى: وكقوله: والله لا أسأكنك.

(فللبناء أقام) أى: فأقام لبناء جدار بينهما فيحدث، وإن كان لكل جانب مدخل لحصول المساكنة إلى أن يتم البناء من غير ضرورة، لأن استدامة المساكنة مساكنة، وهذا ما صححه في الشرح الصغير، ونقله في الروضة وأصلها عن تصحيح الجمهور، وصح في المحرر، والمنهاج عدم الحدث إذا كان لكل جانب مدخل، ونقل تصحيحه في الروضة وأصلها عن البغوي (لا إذا أحد) من الحالف والمحلوف على عدم مساكنته (فارق) في الحال، فلا يحدث وإن عاد بعد بناء الحائل، ويعتبر في المفارقة حالا العرف كما مر في تفرق العقادين عن المجلس، وأن يكون فراقه بنية التحول كما سيأتي نظيره، ولا يضر اشتغاله بنقل أمتعته، أو ليس ثوب الخروج، (أو بببيت خان) ولو صغيرا (انفرد) كل منهما فلا حدث وإن لم يكن لكل منهما باب وغلق لأن الخان مبنى لسكنى قوم، فهو كالدرج، وبيوته كالدرج بخلاف بيوت الدار كما ذكرها بقوله.

قوله: (وصح في المحرر) ضعيف. انتهى. شرح (م. ر).

قوله: (بنية التحول) عل اعتبار ذلك إذا كان ساكنا قبل في تلك الدار، وإلا بأن كان دخل إليها الحاجة، أو لينظر هل تصلح للسكن مثلا كفى الخروج وبغير نية التحول كما هو ظاهر، وصرح به الأذرى.

قوله: (باب وغلق) لم يقيد هنا بما يأتي في مسألة الحجرة من انفراد المرافق، وما هنا أولى بالتقييد من الحجرة فينبغي التقييد به، ثم رأيت أن شيخنا الإمام الشهاب الرملى أفتى هنا باعتبار هذا التقييد.

(أو بيت) أى: أو انفرد كل منهما ببيت (دار كبرت)، فلا حنث (إن اتفق * فى الدار للبيتين) أى: لكل من بيتهما (باب، وغلق)، فإن لم ينفرد كل منهما ببيت بأن كان بصفة أو أحدهما بها، والآخر ببيت، أو انفرد كل منهما ببيت فى دار صغيرة أو فى كبيرة لكن ليس لكل من بيتيهما باب، وغلق حنث الحالف لحصول المساكنة حينئذ.

(وحجرة) أى: أو انفرد أحدهما بحجرة من الدار (ممرها فيها) وهى منفردة المرافق من مطبخ، ومستحم، ومرقى، وغيرها، والآخر ساكن فى الدار فلا حنث لعدم المساكنة، (و) كقوله: (والله لا * فارقت زيدا وتماش حصلا) منهما.

(فوقف الواحد) منهما، ومضى الآخر فيحنث الحالف (لا إن فارقه * زيد) ولو بأذنه فلا يحنث، (وإن أمكن أن يوافقه) لأنه حلف على فعل نفسه فلا يحنث بفعل غيره، ولو قال: لا يفارقنى زيد تعلق الحنث بمفارقة زيد فقط، ولو قال: لا افترقنا أو لا نفترق حنث بفراق أحدهما لصدق الافتراق بذلك، والتصريح بقوله: وإن أمكن أن يوافقه من زيادته.

.....

قوله: (باب وغلق) أى: ومرقى كما فى شرح الإرشاد قال: فإن لم توجد الثلاثة حنث.

قوله: (أو انفرد أحدهما بحجرة) خالفت الحجرة فى البيت من الدار؛ لأن ظاهر هذا عدم الحنث ولو كان الآخر فى صفة.

قوله: (من الدار) قيدها حجر تبعاً لشارح الروض بالكبيرة.

قوله: (أو انفرد أحدهما بحجرة) قال فى شرح الروض: وكذا لو انفرد كل منهما بحجرة كذلك فى دار كما صرح به الأصل، انتهى.

قوله: (فوقف الواحد) أى واحد كان، ولا ينافيه قوله: لا إن فارقه زيد لأنه فى غير الوقوف بعد التماشى، كأن فارقه زيد بعد وقوفهما.

قوله: (ولو قال لا افترقنا أو لا نفترق) لا يخفى أن حاصل المعنى: أنه حلف على فعله وفعله غيره، وكأنه قال: والله لا أفارقه أو لا يفارقنى وحينئذ ينبغى أن يلاحظ كونه مبالاً أو غير مبال، ويجرى فيه التفصيل المقرر فى ذلك.

قوله: (فى دار) لم يقيدها بالكبيرة، لكن سياق شرح الروض يقتضى ذلك.

قوله: (كأن فارقه زيد بعد وقوفهما) فهما مسألان ما لو كانا ماشيين وحكهما الحنث بهوقوف

(و) كقوله: والله (لا أكلت الخل أو سمنا ففى) أى: فأكل الخل فى (سكاجة أو) السمن (فى عصيد)، و(ما خفى أثره) أى: الخل أو السمن بل ظهر، (أو) أكله جامدا و لو بلا خبز، أو ذائبا.

(مع خبز) فيحنث. بخلاف ما إذا لم يظهر أثره، أو شربه ذائبا، أو أكل لحم السكاجة، أو سلقها فلا يحنث، واعتبار ظهور ذلك تبع فيه الحاوى والذى فى الروضة وأصلها: اعتبار رؤية جرمه. (و) كقوله: والله (لا * أكل ذا الثور) أى: لحمه مشيرا (لشاة مثلا)، فيحنث بأكلها تغليبا للإشارة دون الاسم، بخلاف قوله: لا آكل لحم هذه السخلة فكبرت وأكل لحمها أو لا أكلم هذا الصبى، فصار شيخينا وكلمه لزوال الاسم، ولا يلزم من اعتبار الاسم المطابق اعتبار غيره، ولا يجىء فيه الخلاف فى نظيره فى البيع إذ باب الأيمان أوسع، (لا) إن قال: والله لا آكل.

قوله: (والذى فى الروضة إلخ) الذى فى الروض اعتبار ظهور جرم السمن مشاهدا متميزا فى الحس، واعتبار ظهور طعم الخل، ولونه. قال حجر فى شرح الإرشاد: لا أحدهما، ثم قال: ومنه يؤخذ أنه لا يحنث الحالف لا يأكل لبنا بأكل مطبوخ به إلا إن ظهر جرمه دون لونه وطعمه. انتهى.

قوله: (لزوال الاسم) ولو حلف لا يكلم زوجة فلان هذه، فكلمها مطلقة حث. قاله فى الروض، واستشكله الإمام بمسألة ما لو حلف لا يأكل لحم هذه السخلة، فكبرت مع أنه سمي، وأشار ولم يجعلوا زوال الإضافة كزوال الاسم. قال: والفرق عسر، وفرق غيره بأنه لا يلزم من عدم اعتبار الإضافة لعرضها عدم اعتبار الأسماء والصفات للزومهما، وعدم

قوله: (أى الخل أو السمن) سوى بين مسألتين السمن والخل فى اعتبار ظهور الأثر الشامل للطعام أو الريح فقضيته الاكتفاء بكل منهما، وقضيته قوله الشارح الآتى: والذى فى الروضة: وأصلها إلخ والاكتفاء برؤية الجرم فى كل منهما، لكن قضية كلام الشيخان اعتبار اللون والطعم معا فى مسألة الخل، وعبرة الروض: وإن جعله أى: السمن فى عصيدة وظهر جرمه حث، وإن جعل الخل المحلوف عليه فى سكاج فظهر لونه وطعمه حث بأكله. انتهى.

قوله: (والذى فى الروضة إلخ) يمكن حمل الأثر عليه فلا مخالفة.

قوله: (فيحنث بأكلها) قياس الحث هنا الحث فى لا أكلم ذا الصبى مشيرا لشيخ أو بالعكس.

(الببيض مع) قوله : والله (أكل ذا) ، وهو (يومئ) أى : يشير به (إلى ببيض) ولم يسمه (ففى الناطف هذا).

(أكل) أى : فأكله فى ناطف ، فلا يحنث لأنه أكل ما أشار إليه ، ولم يأكل البيض ، أما إذا سماه فقال : لآكلن هذا البيض فعمله ناطفا ، وأكله فلا يبر بذلك كما سيأتى نظيره (و) كقوله : والله (أفعلن) كذا (غدا فقبل العجز قد * أمكن) أى : فأمكنه فعله من الغد ثم عجز عنه بأن تلف المحلوف عليه ، أو بعضه ، (أو فوت) الحالف (ذاك) أى : المحلوف عليه (قبل غدا) كأن أكله ، فيحنث لأن فوت البر باختياره ، وهل يحنث فى الثانية عند التفويت بأصول اليأس من البر ، أو بعد مجئ الغد لأنه وقت البر ، والحنث قولان أو وجهان . قطع ابن كج بالثانى ، وصححه الرافعى فى النوع المعقود للأكل والشرب ، وعليه هل يحنث بمضى زمن إمكان الفعل من الغد ، أو قبيل غروب شمس وجهان : أحدهما عند البغوى ، والإمام الأول . أما لو مات الحالف ، أو تلف المحلوف عليه بنفسه ، أو بإتلاف أجنبى قبل الغد ، أو بعده وقبل التمكن لم يحنث لفوات البر بغير اختياره .

.....
عروضهما وزوالهما بعد ذلك إنما هو بتغيير يحصل إما بعلاج ، أو بخلة ، فلذلك اعتبر الاسم مع الإشارة ، فتعلقت اليمين بمجموعهما ، ولم يوجد بعد ذلك إلا أحدهما وهو بعض ما علق به اليمين لا كله ، ولا كذلك زوجة فلان هذه لأن المعول عليه الإشارة فقط ، وهى موجودة ابتداء ودواما . انتهى . «م.ر» فى حاشية شرح الروض .

قوله : (وهل يحنث إلخ) أى : والصورة أنه بقى لم يمت لبعد الغد مع التمكن إذ لو مات قبل الغد ، أو بعده ولم يتمكن لا يمكن القول بالحنث عند التفويت لاحتمال موته حينئذ إلا أن يخص ما يأتى بغير المفوت ، أما هو فتفويته تقصير ، ثم رأيت «م.ر» جعل قتله بنفسه قبل الغد مقضيا لحنثه وتوقف فيه «ع.ش» بمثل ما قلنا ، ثم أجاب بما حاصله أن تفويت البر باختياره قائم مقام بلوغ زمن البر ، والحنث فراجع .

قوله : (فعمله ناطقا) ينبغى الحنث هنا بمجرد عمله ناطقا لتعذر البر بمجرد العمل .

قوله : (وظهر جرمه) قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض : علم من كلام المصنف أن المعتبر عند الشيخين فى السمن ظهور جرمه ، وفى الخلل لونه وطعمه

(أو قال إلا أن يشأ ذا) أى : وكقوله : والله لأفعلن كذا اليوم إلا أن يشاء زيد ، أى : أن لا أفعله ، أو لا أفعل كذا اليوم إلا أن يشاء زيد أى : أن أفعله ، (فهلك) زيد فى مشيئته ، فيحنت إذ لا أمانة تدل عليها ، والأصل عدمها . (قلت : ضد هذا مر لك) فى الطلاق فيما لو قال : أنت طالق إلا أن يقدم ، أو يشاء زيد فمات وشك فى قدومه ، أو مشيئته فلا يحنت للشك فى موجب الطلاق لكن الأكثرون على الحنت كما قدمته هناك .

(والشك فى تناقل الغصون) فيما لو حلف ليضربنه مائه عصا ، أو ليجلدنه مائة جلدة فضربه بمائة غصن مجموعة ضربة ، أو ليضربنه مائة سوط فضربه بمائة سوط مجموعة ضربة (لا يقتضى الحنت) ، بل يبر بذلك وإن كان المضروب قويا ، والفرق بين هذه قبلها : أن الضرب سبب ظاهر فى الانكباس ، والمشيئة لا أمانة عليها والأصل عدمها ، وفارق هذا نظيره فى الحدود بأن المقصود فيها الزجر ، والتنكيل ، والمقصود فى البر حصول الاسم وهو حاصل بالشك لكن الورع أن يخنت نفسه ، ويكفر عن يمينه (كفى) حالة (اليقين) أى : تيقنه إصابة نقل الكل بدنه فإنه يبر به ، ولا يضر كون البعض حائلا بين بدنه والبعض كالثياب ، وغيرها مما لا يمنع تأثر البشرة بالضرب ، إن حلف ليضربنه مائة مرة أو مائة ضربة فضربه بمائة غصن مجموعة ضربة لم يبر

.....

قوله : (لم يبر) قال فى شرح الروض : لأنه لم يضربه بها إلا مرة أو ضربة . انتهى . والفرق بين ضربه مائة ضربة وجلده مائة جلدة أنه يصدق بضربه بها مرة أنه جلده مائة جلدة دون ضربه مائة ضربة . فتأمل .

قوله : (قلت : ضد هذا مهلك فى الطلاق) المعتمد فى كل باب ما ذكر فيه ، والفرق أن الأصل بقاء العصمة .

قوله : (والشك فى تناقل الغصون) ينبغى أن يراد بالشك : مطلق التردد باستواء أو غيره لئلا يخلو المتن عن التصريح بمسألة الظن .

ولو حلف ليضربنه بالسوط لم يبر بالعصا والشماريخ لاختلاف الاسم. ذكره فى الروضة وأصلها، وجزم فى المنهاج تبعاً للمحرر بأنه يبر بالشماريخ. قال فى المهمات: وهو الصواب المفتى به فإنه المعروف فى المذهب، ويوافقه جزم الرافعى بالاكثناء بالعتكالك عند التعبير بالخشبة.

(يعتق) أى: من حلف على ممتنع البر يعتق فى الحال، أو على ممكنه فعند الحنث رقبة موصوفة بما مر فى كفارة الظهار، وإنما يعتقها كامل الحرية (لا مبعوض) وإن كان له مال يفى بالعتق لنقصه عن أهلية الولاء المستلزم للولاية، والإرث، وما قاله البلقيني من أنه يصح إعتاقه عن كفارته، فيما لو قال له: ما لك بعضه إذا أعتقت عن كفارتك فنصيبى منك حر قبل إعتاقك، أو معه مفهوم من تعليلهم السابق، (وأدى * سواء) أى: وأعطى المبعوض سوى العتق، والمراد كفر بسواه وهو الإطعام، أو الكسوة إن كان موسراً، والصوم إن كان معسراً، وأما كامل الرق فلا يكفر إلا بالصوم كما سيأتى، (أو ملك) أى: أعتق الخ رقبه أو ملك (مدا مدا) مما يخرج فى سائر الكفارات.

(لعشرة تمسكنوا، أو) ملكهم (كسوه) للآية السابقة أول الباب، فلا يجوز أن يصرف إلى دون عشرة ولو فى عشرة أيام، ولا إلى عشرة أو أكثر كل واحد دون مد، ولا أن يطعم خمسة ويكسو خمسة، (وليس شرطاً أن تكون) الكسوة بينهم (أسوه) يعنى: سواء، فيجوز أن يفاوت بينهم فيها، وقد بين نوعها بقوله.

(إزاراً أو قميصاً، أو رداء * أو شاشاً) أى: عمامة، (أو سروالاً أو قباء)، أو منديلاً، أو مقنعة، أو طيلساناً، والتصريح بعدم اشتراط التسوية فى الكسوة، وبالشاش، والقباء من زيادته، وأشار إلى بيان جنس الكسوة بقوله.

قوله: (وجزم فى المنهاج إلخ) قال فى شرح الروض: إنه ضعيف، وإن زعم الأسنوى أنه الصواب.

قوله: (ويوافقه جزم الرافعى إلخ) قد يفرق بأن العتكال من نوع الخشب لا السوط.

قوله: (أى: عمامة) كأنه إشارة إلى أن المراد بالشاش: العمامة حتى يشمل غير الشاش.

(صوفا، وكتانا، وقطنا) وشعرا، ولبدأ اعتيد لبسه، ولو نادرا (وحرير) بالوقف بلغة ربيعة للنساء، وللرجال وإن لم يكن لهم لبسه، (ولو) كان ذلك (عتيقا) لم تذهب قوته فيجوز كالطعام العتيق، (و) لو كان ملبوسا (لطفل) وأعطاه (لكبير) لا يصلح له لوقوع اسم الكسوة عليه كما يعطى ما للمرأة للرجل، وعكسه ولا يشترط كونه مخيطا، ولا ساترا لعورة، وفى نسخة بدل البيت المذكور:

صوفا، حريرا، قطنا، أو كتانا ولو عتيقا، ولطفـل كانا
(لا خفا أو منطقة أو درعا) من حديد، أو نحوه من آلات الحرب، (أو نعلأ أو مكعبا) أى: مداسا وعبر عنه الحاوى بالشمشق، (أو قبعأ) وعبر عنه الحاوى بالقلنسوة، أو طاقية، أو قفازا، أو خاتما، أو تكة، أو فصادية إذ لا تسمى هذه الأشياء كسوة، وإن كانت لبوسا يجب على المحرم الفدية يلبسها.

(و) لا (الجلد إذ لا عادة) أى: حيث لا يعتاد لبسه، (و) لا (دانى * محق) أى: قريب انمحاق بأن ذهب قوته لأنه معيب (كذى التخريق) بخلاف المرقع ابتداء لزينه أو غيرها، وكقريب الانمحاق مهلهل النسج الذى لا يقوى على الاستعمال، وإن كان جديدا (والتبان) من زيادته أى: وكالتبان وهو سروال صغير لا يبلغ الركبة، فلا يكفى لأنه لا يسمى كسوة، ويجزئ المتجنس وعليه أن يعرفهم بذلك حتى لا يصلوا فيه، ولا يجزئ ما نسج من نجس العين كصوف ميتة.

.....

قوله: (لا يبلغ الركبة) أى: لا يستر عورة ولو لصغير، فإن ستر عورة الصغير دون الكبير أجزأ. «م.ر» على شرح الروض.

قوله: (اعتيد لبسه) فى ذلك الخل. حجر.

قوله: (ولا ساترا لعورة) أى: لصغره عنها.

قوله: (والتبان وإن كان بعد فتنه) أو قبله بقدر المنديل، أو أكبر منه كما اقتضاه إطلاقه.

.....

(ثم وعبد ثلثا صومهم) أى: ثم إذا عجز الحر أو المبعوض عما مر صام هو والعبد الحائث ولو مكاتباً لم يأذن له سيده عن كفارتهما ثلاثة أيام ولو متفرقه لبنائها على التخفيف، بخلاف كفارة الظهار والقتل، وإنما تعين الصوم على من ذكر للآية السابقة ويزيد العبد بانتفائه أهلية الملك لكن ذلك لا يشمل المكاتب، فهو ملحق بالقن لحجر السيد عليه فى الجملة، والسفيه يصوم كالعبد فلو فك حجره قبل الصوم، فإن اعتبرنا حال الأداء لم يجزه أو الوجوب فوجهان: فإنه كان من أهل الصوم إلا أنه كان موسراً، والمكاتب إن أذن له سيده فى التكفير بالإطعام، أو الكسوة جاز أو بالإعتاق فلا كما سيأتى ذلك فى باب الكتابة، (ومنع لسيده) أى: وللسيد منع العبد الحائث من الصوم (كفى الإمام) الحائثات فإنه له منعهن منه، وإن لم يضعفن عن الخدمة لحق تمتعه الفورى بخلاف العبد، فإنه يمتعه من ذلك.

(إن تمتنع خدمته) له بأن يضعف عنها مع الصوم، فإن خالف وصام أجزاءه وقوله: (ويوجد * من ذين حنث لا بإذن السيد) شرطاً لمنعه العبد والأمة أى: يمتنع من الصوم إن وجد منهما حنث بغير إذنه لهما فيه، وإن حلفا بإذنه لأن الإذن فى الحلف لا يستلزم الإذن فى الحنث المستلزم للكفارة، فلا يكون الإذن فيه إذناً فى التكفير، بخلاف الإذن فى الحنث فإنه إذن فى التكفير كالإذن فى الإحرام بالحج، فإنه إذن فى أفعاله.

.....

قوله: (ومنع السيد إلخ) تقدم أن السيد لا يمنعه من صوم كفارة الظهار لتضرره بدوام التحريم. فراجع.

قوله: (لا يستلزم) بل يستلزم عدمه لأن اليمين مانعة منه.

قوله: (فإن اعتبرنا حال الأداء) أى: وهو الأصح

(قلت: كذا حقيقته بالواو) مع التصريح بالشرط فى الأمة، (ولم أجنّ فيه بأو كالحاوى) وعبارته: إن امتنع خدمته أو حنث لا بإذنه، وقضيتها: إن له المنع بوجود أحدهما، وليس كذلك، وأجيب عنها بأن أو بمعنى الواو، وقد نظمته بعضهم بقوله:

قلت: وإن أولت أو بالواو أزلت إشكالا بدا فى الحاوى

ويؤخذ مما تقرر أن الأمة المحرمة على مالكها بنسب أو نحوه كالعبد فيما ذكر، وإن الإذن فى الحلف المقتضى للكفارة حالا كالإذن فى الحنث، وما ذكره من أن العبرة بالإذن فى الحنث لا فى الحلف هو المصحح فى الروضة كالشرحين، ووقع فى المنهاج كأصله تصحيح عكسه. قال النسائى: وهو سبق قلم.

(وجاز) لسيد العبد والأمة (أن يطعم ويكس) بالجزم على لغة (عنهما) فى الكفارة (إن هلكا) قبل التكفير إذ لا رق بعد الهلاك، بخلاف ما قبله، ولأن التكفير عنهما قبل هلاكهما يتضمن دخول الماء فى ملكهما بخلافه بعده إذ ليس للميت ملك محقق، وليس له أن يعتق عنهما لنقصها بحكم الأمة من زيادة النظم، (وجاز) للحالف (أن يقدمها).

(عن) بمعنى على (حنثه) من خصال الكفارة غير الصوم لخبر أبى داود وغيره، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك، ثم رأيت الذى هو

قوله: (المقتضى الكفارة) بأن أذنا له فى حلفه كاذبا.

قوله: (مع التصريح بالشرط) أى: وجود الحنث بإذن السيد.

قوله: (بالجزم) أى: بأن.

قوله: (إن هلكا) أى: ماتا.

قوله: (إن تقدمها) وإن كان (خلاف) الأفضل.

قوله: (خبر أبى داود إلخ) لا يخفى أن الخبر لا يشمل الحنث المحرم.

خير، ولأنها وجبت بسببين، فجاز تقديمها على أحدهما كتعجيل الزكاة خرج من ذلك الصوم لما سيأتي، فبقى ما عداه سواء فيه الحنث الجائز والمحروم كالحنث بترك واجب، أو فعل حرام كما لو حلف لا يزنى إذ التكفير لا يتعلق به بإباحة ولا تحريم، وقيل بال منع في المحرم لأن التقديم رخصة، فلا تباح بالمعاصي، ولو أعتق عبدا عن كفارته قبل الحنث ثم ارتد العتيق، أو مات، أو تعيب قبل الحنث لم يجزه عن الكفارة كما لو عجل الزكاة فارتد الآخذ لها قبل تمام الحول، وخرج بحنثه حلفه فلا يجوز التقديم عليه لأنه تقديم على السببين (لا الشرط كالظهار)، وفي نسخة كالشرط لا الظهار، والصواب الأول وهو ما في الحاوي أي: جاز أن يقدم الكفارة على حنثه لا على الشرط كما لا تقدم على الحلف، فلو قال: إن دخلت الدارفو الله لا أكلمك لم يجز التكفير قبل دخولها. وقوله: كالظهار أي: كما يجوز تقديم الكفارة بغير الصوم في الظهار على العود كان ظاهر مؤقتا، أو من رجعية، ثم كفر، ثم راجعها، أو ظاهر فارتدت الزوجة، فكفر، ثم أسلمت، أو طلق بعد الظهار رجعيا، ثم كفر، ثم راجعا أما إذا كفر عقب الظهار عنه في غير ذلك ونحوه فهو مكفر مع العود لا قبله، لأن اشتغاله

قوله: (فلا يباح بالمعاصي) قد يقال: إنما يلزم إباحته بالمعصية لو كان الحنث سببا للتقديم بأن يقتضيه، وليس كذلك، فإن الحنث لا يقتضى التقديم بل التكفير في نفسه فليتأمل.

قوله: (فارتد الآخذ لها) قال في شرح الروض: أو مات أو استغنى.

قوله: (كما لا يقدم على الحلف) قضيته أن التقديم على الشرط ليس تقديما على الحلف، والظاهر أن ذلك لا يخالفه قوله في شرح الروض: وخرج بالحنث اليمين، فلا يجوز التقديم عليها لأنه تقديم على السببين، ومنه لو قال: إن دخلت الدار فوالله لا أكلمك لم يجز التكفير قبل دخولها لأن اليمين لم تنعقد بعد. صرح به البغوى، وغيره وكما لا يجوز تقديمها على السببين لا يجوز مقارنتها لليمين حتى لو وكل من يعتق عنها مع شروعه في اليمين لم يجز بالاتفاق. قاله الإمام. انتهى. ووجه عدم المخالفة أنه قد يدعى أن انعقاد اليمين أمر زائد على الحلف.

قوله: (فهو مكفر مع العود)، وإن آخر ذلك أيضا.

قوله: (إن انعقاد اليمين أمر زائد) فانعقادها كونها بحالة يحصل الحنث لو خولفت، وذلك هنا بأن يتحقق الشرط كالدخول عدمه كونها بحالة لا يحصل فيها الحدث لو خولفت بأن لا يتحقق الشرط، والحلف على كل حال متقدم، فالمراد بالشرط المشروط كالدخول، فلا يصح تقدم الكفارة على ذلك الشرط وإن تقدم الحلف. فتأمل.

بالتكفير عود، ولا يجوز تقديمها على الظهار، ولا على الشرط فيه كما مر في اليمين، فلو قال: إن دخلت الدار فأنت على كظهر أُمي لم يجز تقديمها على الدخول، وقوله: (ما * لا صوم) أى: ما ليس صوما مفعول قوله: يقدم، وخرج به الصوم فلا يقدم على الحنث أيضا لأنه عبادة بدنية، فلم يجز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجة كصوم رمضان، ولأن العجز إنما يتحقق بعد الوجوب. (والصلاة) مبتدأ خبره ما عطف عليه قوله الآتى: هن، ويقدر فى كل مسألة بحسب ما يقتضيه المعنى أى: والصلاة (إن تحرما) بها.

(وأفسدت) بعد التحرم بها صلاة، فلو حلف لا يصلى فأحرم بالصلاة بشرطها حنث، وإن أفسدها لأنه يسمى مصليا، كما لو حلف لا يحج فأحرم به، ثم أفسده فالشروع هو المراد كما فى خبر إمامة جبريل حيث قال النبى صلى الله عليه وسلم، صلى بى الظهر حين زالت الشمس،، ولو قال: لا أصلى صلاة تقيد بالتمام وهو واضح، (وصومه إن أصبح * صائما) فرضا، أو نفلا، (أو ينوى به النفل ضحى).

(ويفسدن ذا) أى: صومه صوم، فلو حلف لا يصوم فأصبح صائما، أو نوع نفل الصوم قبل الزوال حنث وإن أفسده، (ودخول البعض من * دهليز دار) بكسر داله لأنه منها، وذكر لفظ البعض، ودار من زيادته الأول للتأكيد، والثانى لإخراج دهليز الدار فى يمينه على دخوله البيت، وعبارة الحاوى: ودخول الدهليز وليس دخول الطاق المعقود خارج باب الدار دخولها فإنه وإن كان منها ويدخل فى بيعها لا يقال لمن دخله أنه دخلها، (و) الدخول (به) أى: بالحالف أى: بحمله (إذا أذن) هو فيه دخوله كما لو كان راكب دابة إذ ينسب الفعل إليه.

.....

قوله: (فلا يقدم على الحنث أيضا) كما لا يقدم على الحلف.

قوله: (لغير حاجة) مفهومه: أن العبادة البدنية قد تقدم على وقت وجوبها لحاجة فليُنظر هل من صورة الجمع تقليدا.

.....

(لا) الدخول به (بالسكوت) أى: مع سكوته، فليس دخوله، وإن تمكن من الامتناع إذ لم يوجد منه الدخول حقيقة ولا حكما (كنزول فيها) أى: فى الدار (من نحو سطح) لها، فإنه دخولها، وزاد لفظ نحو ليشمل ما لو تسلق الجدار ونزل إليها فالحكم ثابت لمن حصل فيها بأى طريق ينسب إليه (لا لمستعليها) بأن صعد علوها كسطحها، ولم ينزل إليها بأن تسلق، أو جاء من دار الجار لأن ذلك ليس دخولا لها، فلا يحنت به من حلف لا يدخلها سواء كان محوطا أم لا إذ يقال: إنه على السطح وليس فى الدار، نعم إن سقف كله أو بعضه وكان يصعد إليه منها حنت لأنه حينئذ كطبقة منها، ولو تعلق بغصن شجرة فى الدار، فإن حصل فى محاذاة بنائها بحيث صارت محيطة به عالية عليه حنت أو فى محاذاة سطحها فلا، ولا يحنت بإدخال بعض أعضائه فيها إلا أن يكون معتمدا عليه كأن أدخل رجله معتمدا عليهما فيحنت، وكذا لو أدخل واحدة، واعتمد عليها بحيث لو رفع الخارجة لم يسقط كما صرح به البغوى فى فتاويه.

.....

قوله: (نعم إن سقف كله أو بعضه إلخ) ودخل تحت السقف. حجر وقوله: حنت ظاهره وأن لم يدخل المسقف منه.

قوله: (عالية) عبارة الروض بحيث لا يرتفع بعضه عن البنيات، وكتب أيضا: أخرج مساواتها له.

قوله: (أو فى محاذاة سطحها فلاح) لعله ما لم يسقف كله، أو بعضه.

قوله: (واعتمد عليها) وحدها لا عليهما. حجر.

قوله: (ظاهره وإن لم يدخل المسقف منه) هذا هو المعتمد خلافا للحجر. انتهى. «زى» و «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (بحيث لا يرتفع إلخ) أدخل المساوى فيحنت إذ ارتفع البنيان عنه، أو سواه، ولا يحنت إن ارتفع عن البناء. انتهى. «م.ر» و «ع.ش» فما توهمه عبارة الشرح غير مراد.

(ومستدام) بمعنى استدامة (لبسه)، و(انتعاله)، و(قيامه)، و(قعوده)، و(استقباله) القبلة مثلاً.

و(ركوبه) لبس، وانتعال، وقيام، وقعود واستقبال وركوب، فلو حلف لا يلبس وهو لا بس حنث باستدامة اللبس، وكذا البقية مما يصح تقديره بمدة كالسكنى إذ يصح أن يقال: سكنت يوماً ولبست شهراً، وكذا البقية، والتصريح بمسألة الانتعال من زيادة النظم (يخالف التزوجا * والطهر، والطيب، وما لو خرجا).

(وضده) أى: يخالف ذلك التزوج، والتطهر، والتطيب، والخروج، والدخول فليس استدامتها تزوجاً، وتطهراً، وخروجاً، ودخولاً فلو حلف لا يتزوج وهو متزوج لم يحنث باستدامة التزوج، وكذا البقية ونحوها مما لا يقدر بمدة كالوطء، والصوم، والصلاة إذ لا

قوله: (بمعنى استدامة) قد يقال: لا ضرورة إلى هذا التأويل لا تنظام المعنى بدونه أن اللبس المستدام لبس وهكذا، وهذا صحيح، ويجاب بأنه بدونه يصير المحكوم بأنه لبس هو اللبس المستدام لا نفس استدامته مع أنها المراد «م».

قوله: (ونحوها) فى العباب بخلاف استدامه الشركة أى: يحنث به إن لم ينو شركة مبتدأة. انتهى. ونقله فى تجريدته عن فتاوى ابن الصلاح.

قوله: (يخالف النزو) جاء فى العباب عطفاً على ما لا يحنث باستدامته، وكذا الغصب خلافاً للروضة. انتهى. لكن الذى فى الروض عطفاً على ما ذكروا الغصب، ولم يتعرض فى شرحه لأنه من زيادته، ولا لنسبة خلافه للروضة فليراجع.

قوله: (كالوطء والغصب) كما فى الروضة وإن أطلال الأسنوى فى رده حجر.

قوله: (والصلاة) وصورة خلفه فى الصلاة أن يحلف ناسياً لها أو كان أخرس، فحلف بالإشارة.

قوله: (فى العباب) أى بعد قوله: ونحوها كما هنا، فالشركة مما يقدر بمدة.

قوله: (إن لم ينو) أى: بقوله لا أشاركه.

قوله: (ونقله فى تجريدته إلخ) معتمد.

قوله: (والغصب كما فى الروضة) ينافى قول العباب سابقاً خلافاً للروضة، ولعله لذلك نقله المحشى.

قوله: (فحلف بالإشارة) يقتضى أن يمين الأخرس تنعقد بالإشارة وفيه نظر، فإن اليمين إنما تنعقد

باسم الله أو صفته. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض وراجع ذلك.

يصح أن يقال: تزوجت شهرا لأن التزويج قبول النكاح، وأما وصف الشخص بأنه لم يزل متزوجا بفلائة منذ كذا فإنما يراد به استمرارها على عصمة نكاحه، وكذا البقية، ولا يخلو بعض ذلك عن إشكال إذ قد يقال: صمت شهرا وصليت ليلة.

(وببيت شعر والأدم) بفتح الهمزة والذال أى: الجلد، (والخام) بيت، فلو حلف لا يدخل بيتا حنث بدخول كل منها كما يحنث بدخول البيت المبنى سواء القروى، والبدوى لوقوع اسم البيت على الكل لغة، ولا معارض له عرفا وعدم استعمال القروى لبيت الشعر لا يوجب تخصيصا أو نقلا عرفيا للفظ، بل هو كلفظ الطعام الذى يعم جميع أنواعه مع اختصاص بعض النواحي بنوع أو أكثر بناء على ما عليه جمهور الأصوليين من أن العادة لا تخصص ولا يرد ما لو حلف لا يأكل البيض، أو الرؤوس حيث لا يحنث بأكل بعض السمك، ولا رؤوسه رؤوس الطير لأن لفظ البيض والرؤوس

قوله: (ومستدام إلخ) اعلم أن كل ما يقدر عرفا بمدة من غير تأويل يكون دوامه كابتدائه، فيحنث باستدامته، وما لا فلا، ومن ذلك نكح ووطئ وغصب، وصام إذ المراد فى نحو نكح، ووطئ وغصب، وصام شهرا استمرار مدة أحكامها لا حقيقة انفصالها بانقضاء أدنى زمن فى الثلاثة الأول، ويمضى يوم لا بعضه فى الصوم والصلاة لم يعهد شرعا، ولا عرفا تقديرها بزمن بل بعدد الركعات. انتهى. شرح «م.ر.» على المنهاج، لكن يحتاج فى نحو: صمت يوما إلى ما يأتى عن حاشية شرح الروض بالصفحة الآتية.

قوله: (إذ يقال إلخ) قال شيخنا: يمكن الجواب عنه بأن الصوم، والصلاة يصدق وجودهما بمجرد دخول صحيح فيهما، وإن فسد بعد ذلك. انتهى. من حاشية شرح الروض لـ «م.ر.»

قوله: (ولا معارض) يفيد أن العرف إذا عارض اللغة تبع وهو كذلك هنا بخلاف الطلاق.

قوله: (ولا برؤوسه إلخ) أى: حيث لم يعتد بيعها منفردة فى بلده، وإلا حنث بها ولو

بقريئة تعلق الأكل بهما لا يطلقه أهل العرف على شيء من الثلاثة، وفرق بين تخصيص العرف للفظ بالنقل من مدلوله اللغوي إلى ما هو أخص منه، وبين انتفاء استعماله أهل العرف له في بعض أفراد مسماه في بعض الأقطار، ومنه اسم الخبر فإنه باق على مدلوله اللغوي، وإن غلب استعمال في بعض مسماه في بعض الأقطار كخبر الأرز في طبرستان كما سيأتي، ولا يحث الحالف على البيت بدخول المسجد، والكعبة، والغار، والطاحونة، والحمام، والبيعة، والكنيسة لأنها ليست للإيواء، والبيت إنما يقع عليها بضرب تقييد، وكذا دهليز الدار وصحتها وصفتها على الأصح

كان بغير بلده، وفي حاشية «م.ر» على شرح الروض أن روعس الإبل لا توكل وتباع إلا ببعض المواضع، والحث يحصل به مطلقاً لا فرق بين أن يكون الحالف من أهل ذلك البلد أم لا؛ لأنه قد وافق الاسم، عرف ذلك المحل فغلب حكمه. انتهى. فليتأمل، ثم رأيت الرشيدى نقل عن «س.م» عن «م.ر» أنه متى بيعت الرعوس في بلد حثت بأكملها الحالف سواء كان من أهل تلك البلد أو لا؛ لأن العرف متى ثبت في موضع عم والتخصيص بأهل تلك البلد خلاف الصحيح. انتهى.

قوله: (وفرق إلخ) هو ظاهر، لكن إذا علم من أهل العرف عدم الإطلاق، فما الذي نعلم به أنه تخصيص أو عدم إطلاق فقط إلا أن يقال: إن كان عدم الإطلاق لعدم تعارفهم هذا الفرد كخبز الرز في غير طبرستان، فليس تخصيصاً وإن كان مع تعارفهم له فهو تخصيص، وقد أشار المحشى فيما يأتي له.

قوله: (والكنيسة) أى: محل التعبد، أما لو دخل بيتاً فيها حث. انتهى. «م.ر».

قوله: (وكذا دهليز الدار) خالف «ع.ش» فقال: إنه يحث بدخول الدهليز لأن عرف مصر إطلاق البيت على جميع ذلك سيما إذا دلت القرينة عليه، كمن حلف لا يدخل بيت أمير الحاج فإنه لا يفهم عرفاً من ذلك، إلا ما جرت العادة بدخوله لا محل البيتوتة بخصوصه. انتهى. لكن رده الرشيدى بأن العرف العام مقدم على الخاص على الأصح، ونقله عن الأذرعى فراجع.

قوله: (إلى ما هو أخص منه) هذا يدل على أن العرف خصص لفظ البيض والرعوس بغير هذه الثلاثة. لكن قضية قوله: بقرينه تعلق الأكل أن تخصيصه لذلك في مساق الأكل لا مطلقاً، فليتأمل

إذ يقال: لم يدخل البيت، وإنما وقف في الدهليز والصحن والصفة، وعبر في الحاوى عن الخام بالكرباس. (نه) أى: لا (خانه) بالفارسية فإنه ليس بيت شعر، وأدم وخام، فلو قال: والله لا أدخل خانه، أو والله درخانه نروم لا يحنث بغير البيت المبنى، لأن أهله لا يطلقونه على غير المبنى، ولو عبر بدل «نه» بمعناها وهو: لا، كان أوضح، (وخبز الرز عم) طبرستان وغيرها، وإن غلب فيها فقط، فلو حلف لا يأكل خبزاً حنث بأى خبز كان حتى بخبز الرز، وإن كان بغير طبرستان لأن الجميع خبز، واللفظ باق على مدلوله من العموم، وعدم الاستعمال لا يوجب تخصيصاً كما مر.

(والإن) الذى (لا يسمع) أى: لا يسمعه المأذون له إذن، فلو حلف لا يخرج إلا بإذنه، فأذن له بحيث لم يسمعه لم يحنث بخروجه، وإن ظن عدمه لوجود الإن له ولو أخرجه الحالف هل يكون إذناً وجهان: قال الرافعى: والقياس المنع (كالتصرف * وكالة) عن غيره، فإنه تصرفه، فلو حلف لا يبيع أو لا يشتري قباع، أو اشترى لغيره بوكالة حنث، (لكن تزوج نفى) أى: ليس تزوجه له، فلو حلف لا يتزوج فتوكل عن غيره فى قبول النكاح لم يحنث.

(وكتزوج الوكيل عنه) فإنه تزوجه، فلو حلف لا يتزوج حنث بقبول وكيله له النكاح لأن الوكيل فى النكاح سفير محض، ولهذا يشترط تسمية الموكل، وبهذا جزم فى المنهاج كأصله وحكاه فى الروضة كأصلها عنة البغوى، ومقابلته عن الصيدلانى والغزالى. قال البلقيني: والأول مخالف لمقتضى نصوص الشافعى أن من حلف على شيء ألا يفعله، فأمر غيره بفعله لم يحنث، ولقاعدة أن النظر فى ذلك إلى الحقيقة، ولما

قوله: (لا يحنث بغير البيت المبنى لأن أهله إلخ) ظاهره، وإن كان الحالف من غير أهله وفيه اعتبار عرف اللفظ لا الالفاظ، ومذهب الأئمة الثلاثة العكس.

قوله: (والأذن لا يسمع) ولو حلف لا تخرج زوجته إلا بإذنه «ب.ر».

بالإذن لها وهى غائبة لا بإجراجه إلا أن الفعل لا يسمى إذناً، وينبغى فى الحلف بالطلاق أن يشهد على إذنه لأنها المصدقة فى إنكار الإذن حيث لا بينة حجر أى: بخلاف ما لو علق طلاقها على عدم الإنفاق، وادعته حيث لا تصدق بالنسبة لوقوع الطلاق.

عليه الأكثر فقد جزم بالثاني أيضا القفال، والماوردي، وابن الصباغ، وصاحب البيان، وحكاها في النهاية عن قطع الأصحاب في الطرق، ولم أر أحدا اعتمد مقابله إلا البغوى انتهى. ومثل ذلك يجرى فيما لو حلف لا يراجع من طلقها رجعيا، ثم وكل من يراجعها سواء قلنا الرجعة ابتداء نكاح أم استدامة، (لا باقى تصرف) من الوكيل (كبيع)، فليس تصرف الموكل، فلو حلف لا يبيع أو لا يشتري لم يحنث ببيع وكيله أو شرائه له لأنه لم يبيع، ولم يشتتر سواء جرت عادته بالتوكيل فيه أم لا، وسواء لاق به أم لا، نعم إن نوى ألا يفعل ذلك بنفسه ولا بغيره حنث بذلك، وعبرة النظم أعم من قول الحاوى: لا يبيعه وشراه، وكاف كبيع مع قوله: (مثلا) من زيادته مع أن أحدهما يغنى عن الآخر، ولو حلف لا يحلق رأسه فأمر غيره فحلقه ففي حنثه وجهان في الروضة، وأصلها هنا، وجزم الرافعى بحنثه في الحج من شرحه، (وفاسد الحج) ابتداء (فقط) أى: دون فاسد سائر العبادات كذلك، والمعاملات حج لأنه منعقد يجب المضى فيه كصحيحه بخلاف غيره، وصورة انعقاده فاسدا أن يحرم بالعمرة، ثم يفسدها، ثم يدخل عليها الحج، فإنه ينعقد فاسدا على الأصح، وتصويره بأن يحرم به مجامعا إنما يأتى على وجه مرجوح إذ الأصح في الروضة عدم انعقاده كما مر في بابه، وما ذكروه في غير من عدم الحنث بالفاسد. قال الشيخان: محله إذا أطلق اللفظ، فلو قيده بالإضافة إلى ما لا يقبل الصحة كقوله: والله لا أبيع الخمر، أو المستولدة، أو ملك غيبرى بغير إذن، ثم أتى بصورة العقد فإن قصد يمينه أنه لا يأتى بلفظ العقد مضافا

قوله: (فقد جزم بالثاني إلخ) ضعيف، والمعتمد الحنث ولو فى الرجعة خلافا للحجر

«م.ر.»

قوله: (ومثل ذلك يجرى فيما لو حلف إلخ) وكذا قوله: فيما لو حلف لا يرد زوجته المطلقة إلخ يخلع أو رجعيا، وأراد الرد إلى نكاحه خلافا لمن أفتى بخلافه.

قوله: (وجزم الرافعى إلخ) وجزم صاحب الروض بعدم الحنث هنا.

إلى ما ذكره حنث، وإلا فلا إذ البيع سبب للملك وهو غير متصور فى ذلك، فلفت
 الإضافة إليه خبر المذكورات كما تقدم، (ومن يحنث بلبس استدام) أى: مستدام بأن
 حلف لا يلبس ثوبا وهو لابس، فاستدام لبسه (فليثن كفارة) أى: بكفارة (أخرى إذا
 آلى) أى: حلف ثانيا (ما * ألبس هذا الثوب فاستداما) لبسه للاستدامة ثانيا،
 (ومكثته) بمكان حلف وهو فيه ألا يسكنه (السكون) أى: سكنى فيحنث (لا) مكثه
 (للنقل) للأمتعة، أو لحفظها، أو لإغلاق الباب، أو لزمانة أو مرض، أو منع من
 الخروج، أو نحوها فليس سكنى فلا حنث، واعتبر الماوردى العذر الشرعى أيضا فقال:
 لا يحنث بالصلاة فيه عند ضيق الوقت، وخرج بمكثه مكث عياله فلا حنث به إذ
 المحلوف عليه سكناه، فإذا خرج حالا فلا حنث ومحلله كما قال البندنجى، وابن
 الصباغ، والجرجانى، والمتولى، وصاحب المذهب، وابن الصلاح إذا خرج بنية التحول
 ليقع الفرق بينه وبث الساكن الذى من شأنه أن يخرج ويعود، وإليه يومى قول
 الشافعى فى الأم، والمختصر: ويخرج ببذنه متحولا. قال الأذرى: وكنت أقول إطلاق
 من أطلق محمول على هذا، ولا أحسب فى المسألة خلافا، ثم رأيت النووى قد قال.
 فيما علقه على مواضع من المذهب: ثم إن المصنف شرط فى عدم الحنث أن يخرج بنية
 التحول، وقد وافق عليه بعض الأصحاب، ولم يشترطه بعضهم، والذى قاله المصنف

.....

قوله: (وإلا فلا) قال فى شرحه: جزم صاحب الأنوار كغيره بأنه لا يحنث، وقال الإمام:
 الوجه عندنا أنه يحنث. قال الأذرى: وظاهر كلام الشيخين ترجيع الأول والقلب إلى ما قاله
 الإمام أميل، قلت: ولى به أسوة.

قوله: (والذى قاله المصنف أظهر) وعمل اعتبار نية التحول إن كان ساكنا فيه قبل، وإلا كان
 دخل إليه لينظر هل يصلح للسكنى مثلا لم يعتبر.

قوله: (وقال الإمام: الوجه عندنا أنه يحنث) هو الأصح. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض، ثم
 إن مسألة لا يبيع فاسدا غير مسألة لا أبيع الخمر كما هو ظاهر عند التأمل، وقد ذكرهما فى الروض
 مسألتين جزم فى شرحه فى مسألة بيع الخمر بما قاله الشارح هنا، وحكى فى لا أبيع فاسدا الخلاف الذى
 نقله فى الحاشية.

أظهر (وماء نهر والإنا) يقال (للكل): فلو حلف لا يشرب ماء هذا النهر، أو ماء هذا الإناء لم يحنث إلا بشرب الجميع لأن الماء معرف بالإضافة، فيتناول الجميع أو ليشربنه لم يبر إلا بشرب الجميع، فيحنث فى يمين النهر فى الحال لتعذر البر كما علم مما مر (وذكره الأشياء بالواو بلا * إعادة) حرف (النفى كشىء) واحد (جعلاً) حتى إن الحالف عليها فى الإثبات كقوله: والله لا آكلن اللحم والعنب لا يبر إلا بأكلهما جميعاً، وفى النفى كقوله: والله لا آكل اللحم والعنب لا يحنث إلا بأكلهما جميعاً، فإن أعاد حرف النفى كقوله: والله لا آكل اللحم، ولا العنب حنث بكل منهما فإنهما يمينان فلا تنحل إحداهما بالحنث فى الأخرى كما لو أعاد المحلوف به كأن قال: والله لا آكل اللحم والله لا آكل العنب، وما اقتضاه كلامه كغير من أن الإثبات كالنفي الذى لم يعد معه حرفه كما تقرر هو الظاهر كما قاله البارزى، وما نقله الشيخان عن المتولى من أنه كالنفي المعاد معه حرفه حتى تتعدد اليمين لوجود حرف العطف توقفاً فيه، ثم قالوا: ولو أوجب حرف العطف تعدد اليمين فى الإثبات لأوجبته فى النفى أى: غير المعاد معه حرفه، وقيد الناظم كغيره ذكر الأشياء بالواو لأنه إن كان بالفاء أو بـثم كان حالفاً على عدم أكل العنب بلا مهملة فى الفاء، وبمهملة فى ثم فى قوله: والله لا آكل اللحم فالعنب، أو ثم العنب، فلا يحنث إذا أكلهما معا أو العنب قبل اللحم، أو بعده بمهملة فى الفاء وبلا مهملة فى ثم.

.....

قوله: (وما نقله الشيخان إلخ) المعتمد الأول، والمنقول عن الشيخين مبنى على أن العامل فى المعطوف مقدر غير العامل فى المعطوف عليه. لكن الصحيح عند النحاة أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه بتقوية حرف العطف. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (حتى يتعدد) وظاهر أن من فوائد التعدد أن انحلال إحدى اليمينين أو الأيمان لا يقتضى انحلال غيره، وإنه تعدد الكفارة إذا حصل الحنث.

.....

(والرأس) يقال: (للأنعام) وهى الإبل، والبقر والغنم أى: لرءوسها لأنها تباع وتشوى مفردة، فيحنث بأكلها من حلف لا يأكل الرءوس، (و) يقال: أيضا لرءوس (الظبي) كما (حكى) عن أئمتنا، وجزم به الشيخان (إن أفردت) رءوسها أى: اعتيد بيعها مفردة بمكان، فيحنث بأكلها فيه، وكذا فى سائر الأمكنة على الأقوى فى

قوله: (لأنها تباع إلخ) أى: لأن شأنها ذلك وافق عرف بلد الحالف أو لا. حجر.

قوله: (أى اعتيد بيعها مفردة بمكان فيحنث) أى: سواء كان الحالف من أهل ذلك البلد، أو لا حلف فيه أو خارجه، أكل فيه أو خارجه فى أى محل، أو بلد لأن العرف إذا ثبت فى موضع عم كخبز الأرز فيما يأتى. انتهى. «س.م» على التحفة عن البرلسى.

قوله: (والرأس للأنعام) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بأنه إذا عبر بالرءوس «بأل» كوالله أكل الرءوس حمل على الجنس، وحنث برأس لا بيعها أو برءوسا بالتكثير لم يحنث إلا بثلاث. كما لو حلف لا يتزوج النساء أو نساء فإنه يحنث بواحدة فى الأول، وبثلاث فى الثانى، وسئل عن قول الشيخين فى أواخر الطلاق أنه لو حلف لا يتزوج النساء، أو نساء لم يحنث فيهما إلا بتزوج ثلاث مع فى الأيمان من أنه يحنث بواحدة فى النساء، ولا يحنث إلا بثلاث فى نساء فأجاب بأن المعتمد فى كل باب ما ذكر فيه لأن التصوير مختلف. انتهى. فليحرر اختلاف التصوير المقتضى لهذا التفات، أو يفرق، أو يسوى بين البابين.

قوله: (إذا عبر بالرءوس) أى: فى النفى، أما فى الإثبات كأن حلف ليأكلن الرءوس أو رءوسا فلا يبر إلا بثلاثة. كذا ذكره الشيخان وفاقا لابن الصباغ. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (فليحرر اختلاف التصوير) اختلافه من حيث أن الحلف المذكور فى باب الطلاق بالطلاق، وفى باب الأيمان بغيره والطلاق يختاط له لأن أل الجنسية وإن أبطلت معنى الجمعية لا يجوز تخصيص مدخولها إلى أن يبقى دون الجمع لئلا يكون نسخا لمدلول اللفظ، فمدلوله لغة لا بد أن يكون جمعا والطلاق مبنى على اللغة بخلاف الحلف بغيره، فمبناه العرف ولو كان مبنيًا على استعمال مجازى كإطلاق النساء على ما يشمل الواحدة. تدبر، ثم رأيت المحشى فرق فى حاشية التحفة بأن الطلاق يختاط له لأن معناه قطع العصمة وهى محقة لا تزول إلا بيقين، فاعتبر الثلاث فى المعرف أيضا بخلاف الأيمان ولا يرد أن الأصل براءة الذمة عن الكفارة، فينبغى الاحتياط فيها أيضا لأن لزوم الكفارة حكم خارج عن معنى اليمين، بخلاف قطع العصمة فإنه نفس معنى الطلاق. انتهى.

الروضة كأصلها لشمول الاسم. قالوا: وهو الأقرب إلى ظاهر النص، وصحح النووي في تصحيحه مقابله، وهو مفهوم كلام المنهاج كأصله، ومال إليه البلقيني قال: والأول مقيد بما إذا انتشر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره، وإلا فلا حنث انتهى. وهل يعتبر كون الحالف في ذلك المكان أو كونه من أهله، ولو كان بغيره فيه وجهان رجح منهما البلقيني الثاني لأنه يسبق إلى فهمه ما ذكر عنده من عرف بلده، أما إذا لم يعتد ببيعها مفردة، فلا حنث.

(لا) لرأس (طائر وسمك) لأنه لا يباع مفرداً، ولا يفهم من اللفظ عند إطلاقه وتبع كأصله في هذا الغزالي، وقد اعترضه الرافعي بأن التقييد بالاعتقاد في الطبى لا يختص به بل الحكم فيه وفي الطير والسمك واحد. هذا كله عند الإطلاق، فإن قصد ألا يأكل ما يسمى رأساً حنث برأس السمك والطير أيضاً، وإن قصد نوعاً خاصاً لم يحنث بغيره. قال القفال: سمعت الشيخ أبا زيد يقول: لا أدري ماذا بنى الشافعي عليه مسائل الأيمان إن كان يتبع اللفظ، فمن حلف لا يأكل الرؤوس ينبغي أن يحنث بكل رأس، وإن اتبع العرف فأصحاب القرى لا يعدون الخيام بيوتاً، ولم يفرق بين القروى، والبدوى. قال الرافعي: والفرق أنه يتبع اللفظ تارة عند ظهوره وشموله وهو الأصل،

قوله: (كون الحالف) أى: وقت حلفه في ذلك المكان، أو كونه من أهله، ولو حلف بغيره. حجر.

قوله: (قال: والأول مقيد إلخ) الوجه عدم التقييد. «م.ر».

قوله: (وهل يعتبر كون الحالف إلخ) هو مفرع على الوجه الذى أفهمه كلام المنهاج، وأصله. صرح بذلك الجوزجورى رحمه الله. «ب.ر».

قوله: (أما إذا لم يعتد) أى: فى شىء من البلدان، أو لو اعتيد فى شىء منها دون سائرهما حنث الحالف بأكلها مطلقاً، وإن لم يكن منها ولا بلغة عرفها على الأقوى المذكور.

قوله: (وهو الأصل) من قوله: وهو الأصل تعلم ما فيما اشتهر على الألسنة من إطلاق أن الأيمان مبنية على العرف، أو أنه الأصل فيها فليتأمل.

قوله: (تعلم ما فيما اشتهر إلخ) المشهور هو المعتمد، وحاصله أن الأيمان تبنى على العرف متى أطرد، واشتهر وإن اشتهرت اللغة، وأما الطلاق فعلى اللغة متى أطردت واشتهرت وإن أطرد العرف واشتهر.

والعرف أخرى عند اشتهاؤه وإطراؤه، (والبيض ما يبين) أى: ينفصل عن بائضه (فى الحياة * كالصعل) وهو بفتح المهملة الأولى، وإسكان الثانية النعام أى: كبيض النعام، (والعصفور) فلو حلف لا يأكل بيضا حنث بأكل ذلك، بخلاف المنفصل بعد الموت نعم إن انفصل متصلبا حنث بأكله (لا الأحوات) جمع حوت، فلا يحنث بأكل بيضا لأنه يخرج منها بعد الموت بشق البطن، فكان كسائر ما بين من بائضه بعد موته، وكلامه شامل لبيض غير المأكول على طهارته وحل أكله، وقد قال فى المجموع: وإذا قلنا بطهارتها حل أكله بلا خلاف لأنه طاهر غير مستقذر، بخلاف النى. قال البلقينى: وهو مخالف لنص الأم، والنهاية، والتتمة والبحر على منع أكله وإن قلنا بطهارته قال: وليس فى كتب المذهب ما يخالفه، فيأتى فى الحنث بأكله الخلف فيمن حلف لا يأكل لحما فأكل لحم ميتة.

(والتمر، والبطيخ) بكسر الباء وفتحها. (والجوز على * ما ليس بالهندي منه حملا) أى: حمل كل منها عليه، فلو حلف لا يأكل تمرا أو بطيخا، أو جوزا لم يحنث بأكل الهندي منه للمخالفة فى الطعم، واللون، والبطيخ الهندي هو الأخضر، واستشكل عدم الحنث به فى الديار المصرية والشامية.

قوله: (فلا يحنث بأكل بيضا) وإن اعتيد بيعه منفردا لأنه تجدد له اسم آخر وهو البطارخ. انتهى. «م.ر».

قوله: (فأكل لحم ميتة) المعتمد لا يحنث، وإن كان مضطرا. انتهى. «م.ر» و«ع.ش».

قوله: (فى الديار المصرية والشامية) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالحنث به فيهما، وبعدم الحنث بالأصفر فيهما. انتهى. وعلى ذلك فهل يعم الحنث به غيرهما كخبز الأرز فيه نظير، وقد يتجه الفرق لأن العرف فى غيرهما بخلافه فيهما، ولا كذلك فى خبز الأرز بل غاية الأمر أن غير طبرستان لم تتعارف خبز الأرز فليتأمل، وكتب أيضا أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالحنث بالأخضر فى الديار المصرية والشامية، وبعدم الحنث بالأصفر فيهما. انتهى. وعليه فهل يعم الحنث بالأخضر غير الديار المصرية والشامية على قياس ما قيل فى خبز الأرز وفى الرعوس فيه نظير، ولو

قوله: (لأن العرف فى غيرهما بخلافه فيهما) هذا صريح فى اعتبار العرف الخاص الطائرى وإن سبقه عرف آخر، فقولهم: العرف إذا ثبت فى موضع عم يعنى ما لم يكن عرف آخر، وبهذا يندفع ما قاله الرشيدى هنا فانظره.

الخضروات كالباذنجان، والجزر، وزاد الكافين، وقوله: (مثلاً) مع أن أحدهما يغنى عن الآخرين، وظاهر كلامهم: إن القثاء غير الخيار، وهو الشائع عرفاً لكن فسر الجوهري كلا منهما بالآخر.

(واللحم، والشحم الذى للبطن * وألية ما) بزيادة ما للتعميم، (وسنام البدن).
(والكبد، والكرش) بكسر أولهما وإسكان ثانيهما فى لغة، (وقلب، ومعا)، وطحال، ومخ، ورئة، (والسمن، والزبدة والدهن معا) أى: جميعاً.
(والأكل والشرب، وتمر، ورطب * مختلفات) لاختلافها فى الاسم والصفة، فالحالف على أحدها لا يحنث بغيره، واللحم يشمل: لحم الرأس، والخذ، واللسان والأكارع لا لحم الجراد والسّمك لأنه لا يفهم عند الإطلاق، وخرج بشحم البطن شحم الظهر والجنب فهو من اللحم، فيحنث بأكله من حلف لا يأكل لحماً لأنه فى الأصل لحم، ولهذا يحمر عند الهزال، وكشحم البطن شحم العين، وذكر الشيخان فى باب الربا أن الجلد غير اللحم، فلا حنث به. قال ابن أبى عسرون: وكذا بقانصة الدجاج، وأقوى الوجهين فى الروضة عدم الحنث بما لا يؤكل كالميتة، والخنزير لأن قصده الامتناع عما يعتاد أكله، وقال فى فتاويه: إنه الأصح، والميتة تخالف السمك، والجراد فلو حلف لا يأكل ميتة فلا حنث بأكل السمك والجراد للعرف كما لا حنث فى الحلف على الدم بالكبد، والطحال (كالذبيب، والعنّب) فإنهما مختلفان.

.....

قوله: (فهو من اللحم) وإن كان يحنث بأكله الحالف لا يأكل دسماً لأن اللحم الذى عليه دسم يدخل فى الدسم. شرح «م.ر».

قوله: (والسمن والزبد) ولو حلف على الزبد، والسمن لا يحنث باللبن كما صرح به الأصل. شرح روض.

.....

(كالحكم في الرمان، والمعتصر * منه) فإنهما مختلفان، ويمكن عود الضمير لكل من التمر، والرطب، والزبيب، والعنب، والرمان فساوى قول الحاوى: والعصير الشامل لذلك، (و) كالحكم في (أكل) السكر (وابتلاع السكر).

(ذوبا) بمعنى ذائبا فإنهما مختلفان أما ابتلاعه بلا ذوب فسيذكر أنه أكل. (كذا مسكنه والغصوب) بمعنى الغصوب (منه)

مختلفان، فلو حلف لا يدخل مسكن زيد لم يحدث بملكه الغصوب بل بمسكنه، ولو مغصوبا، أو مستأجرا، أو مستعارا، فإن أراد مسكنه المملوك لم يحدث بغيره، (ولكن أكله والشرب).

(تناول منه كذا تطعم) أى: والأكل والشرب تناول، وتطعم، فلو حلف لا يتناول شيئا أو لا يطعمه حدث بكل من أكله وشربه، ودليل كون الشرب تطعما: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة ٢٤٩]، وخبر ماء زمزم طعام طعم، (والدار) إذا (صارت غير دار عدم) هذا من زيادته، فلو حلف لا يدخل دار فانهدمت وزال عنها

.....
.....

قوله: (في الرمان) وهل يتناول الرمان جافه المسمى بحب الرمان، قضية كلامهم أنه لا يتناوله. حصر.

قوله: (ويمكن عود الضمير) الذى فى قوله منه.

قوله: (فلو حلف لا يتناول إلخ) فى التنبيه، وإن حلف لا يذوق شيئا فمضغه ولفظه، فقد قيل: يحدث، وقيل: لا يحدث. انتهى. قال ابن النقيب فى شرحه - بعد أن بين أن الأصح الحدث -: ولو أكله أو شربه حدث، وفيه وجه، ولو أوجره لم يحدث، وكذا لو كان الحلف على الأكل والشرب بخلاف ما لو قال: لأطعمته فأوجره فإنه يحدث، فإن معناه لا جعلته لى طعاما وقد جعله. انتهى. فليتأمل فيه، ثم رأيت فى الروض وشرحه ما نصه: أو حلف لا يأكل، ولا يشرب، ولا يذوق فأوجر فى حلفه وبلغ حوقه لم يحدث لأنه لم يأكل، ولم يشرب، ولم يذق أو حلف لا يطعم كذا حدث بالإيجار من نفسه، أو من غيره باختياره لأنه صار طعاما، وعبرة الأصل: لأن معناه لا جعلته لى طعاما وقد جعله له طعاما. انتهى. فقوله: باختياره يندفع به الإشكال.

.....

اسم الدار لم يحنث بدخولها، وإن جعلت مسجداً، أو حماماً، أو بستاناً نعم إن أعيدت دار بآلتها حنث بدخولها على الأصح في الروضة.

(وبلع سكر، وخبز أكله)، فلو حلف لا يأكل سكرًا أو خبزًا فابتلعه بلا مضغ حنث. هذا ما في الروضة وأصلها هنا، وفيهما في الطلاق فيما إذا علق بعدم تمييز النوى، وإذا علق الطلاق بالأكل ففي الحنث بالابتلاع وجهان أوردهما صاحب التتمة والأظهر المنع؛ لأنه يصح أن يقال: ابتلع وما أكل، ونقله الإمام عن الأكثرين (لا مص رمان، ويرمى ثقله) بضم المثلية فليس أكلا، فلو حلف لا يأكل رمانا فامتصه ورمى ثقله لم يحنث لأنه لا يسمى أكلا.

(كعنب) ونحوه مما يمص فإن حكمه كذلك، ولو حلف لا يأكل رطباً أو بسراً حنث بأكل المنصف، أو لا يأكل بسرة ولا رطوبة لم يحنث بأكل المنصفة، أو لا يأكل حلوا بضم الحاء لم يحنث بما في جنسه حامض كعنب، وأجاص ورمان بخلاف العسل، والسكر، ونحوهما، أو حلوى يفتحها لم يحنث بغير المعمول، (وما بإشراك حواه * أو سلم وما يولى) أى: وما ملكه بإشراك، أو سلم، أو تولية (مشتراه)، فلو حلف لا يأكل مما اشتراه زيد حنث بأكله ما ملكه زيد بشيء من المذكورات لأنها شراء حقيقة،

.....

قوله: (بما في جنسه حامض) أى: ما في جنسه حموضة ممتزجة بالحلاوة بأن يكون طعمه فيه حموضة وحلاوة وإن قلت. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (نعم إن أعيدت دار بآلتها حنث) لعل هذا إذا حلف على معينة كهذه الدار، أما لو لم يعين كدار فانهدمت دار وأعيدت ولو بغير آلتها فظاهر أنه يحنث، وإن أوهم تعبير الشارح خلافه حيث صور بقوله: ولا يدخل داراً.

قوله: (والأظهر المنع) فرق الجوحى بأن العادة أطردت في أكل نحو التمر من كل ما فيه شيء يرمى بالأى وكل إلا بعد رميه، فإذا أكله بنواه صدق أنه ابتلعه لا أكله، بخلاف نحو الخبز والسكر فإن كلا من مضغه وابتلاعه يسمى أكلا، حتى لو رمى نواة ثمره وابتلعها كان أكلا. انتهى. وهو محل نظر، وكتب أيضاً المعتمد أن البلع أكل في الأيمان دون الطلاق «م.ر».

.....

وإطلاقاً إذ يقال: اشتراه إشراكاً، وتولية، وسلمًا، ويترتب عليها أحكامه من خيار وغيره، وإن اشتهر لكل منها صيغة، وصورته في الإشراك أن يشتري بعده الباقي، أو يفرز حصته إذ لا حنث بالشاع كما سيأتي.

(لا قسمة) أى: لا ما ملكه بقسمة، (وشفعة والصلح مع) بمعنى عن (دين، وما أقلًا أو عيباً رجع) أى: ولا ما رجع إليه بإقالة، أو برد بعيب فليس مشتراه، فلو حلف لا يدخل داراً اشتراها زيد لم يحنث بدخوله داراً ملكها زيد بقسمة، أو شفعة أو صلح عن دين، أو برجعوها إليه بإقالة أو عيب إذ لا يسمى شىء منها شراء عرفاً، وصورة أخذ جميع الدار بالشفعة أن يأخذ بها دار جاره، ويحكم له بصحة الأخذ أو يأخذ بها حصّة شريكه، ثم يبيع حصّة القديمة فيبيعها المشتري ثم يأخذها هو بالشفعة أيضاً، وخرج بالدين الصلح عن العين فهو شراء على ما اقتضاه كلامه كأصله تبعاً للرافعي، والأوجه أنه لا فرق كما اقتضاه كلام الروضة، فإنه حذف التقييد بالدين.

قوله: (أو يفرز حصته) ضعيف. انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (لا قسمة) ظاهره ولو قسمة ردو في شرح «م.ر» خلافه فراجعه.

قوله: (وإن اشتهر إلخ) دفع لقول الأسنوي: إن ما هنا يناقض عدم انعقاد البيع بلفظ السلم، وإيضاح الدفع أن الأيمان مبنية على العرف، ولا يقدح في ذلك تفاوت الصيغ عند الفقهاء برأى لا ما ملكه قسمة، قال في شرح الروض: وإن جعلناها بيعاً، وكتب أيضاً أى: ولم يكن ملكها قبلها بشراء كإشراك بأن ورثه مثلاً.

قوله: (يحكم له بصحة الأخذ) قد يقال: يغنى عن الحكم تقليد القائل بصحة الأخذ.

قوله: (أو اشتري مع غير إلخ) قال في الروض بعد هذه المسائل: أو حلف لا يأكل طعامه فأكل مشتركاً أى: بينه وبين غيره حنث، بخلافه في اللبس والركوب أى: فلا يحنث بلبس، وركوب المشترك من حلف لا يلبس ثوبه، أو لا يركب دابته، قال في شرحه: وفي معنى اللبس والركوب السكنى.

فرع: قال في الروض: وإن اشتراه زيد لغيره أى: بوكالة أو ولاية أو اشتراه ثم باعه أو باع بعضه وأكله حنث أى: لأنه أكل ما اشتراه زيد. انتهى.

(أو اشترى مع غير) أى: ولا ما اشتراه مع غيره شركة معا، أو مرتبا (أو) اشتراه له (من وكله) أى: وكيله فى الشراء فليس مشترك، إذ يقال فى الأول ما اشتراه زيد

قوله: (معا أو مرتبا) قال فى شرح الروض: نعم إن أفرز حصته فالظاهر حثه إن كانت القسمة إفرزا. انتهى. وقد يوجه هذا الظاهر بأنه بالقسمة يتبين أن ما خرج له مشتراه وحده فليتأمل جدا.

قوله: (معا أو مرتبا) هذا يشكل بالحث فى الإشارك كما تقدم إذ فى كل شراء بعض شائع مرتب على شراء غيره، بل الشراء هنا أظهر فإن حمل ما هنا على ما قبل القسمة وما تقدم فى الإشارك على ما بعدها فهو تحكم لا فائدة فيه، وكان ينبغي ذكر الشراء مع الغير مرتبا تابع الإشارك، والتسوية بينهما فى الحكم وقصر المن هنا على الشراء مع الغير معا فإن قضية فرق ابن المقرئ بينه وبين الإشارك بأن فى الشراء معا الشركة واقعة من أول الأمر بين الشريكين فلم يشتر زيد شيئا وحده، وفى الإشارك الملك جمعيه لشخص، ثم لما أشرك زيدا فقد باعه النصف مثلا، وحينئذ إن قسم فلا كلام وإلا فمشتري زيد مخلوط بمشتري غيره، وسيأتى حكمه أنه لا حث فى الشراء معا، وإن حصل إفرز حصة زيد أو شراؤه الباقي بعد ذلك إذ ليس مشتري زيد وحده، ثم رأيت شيخنا الشهاب أطال الكلام فى ذلك فراجع، ثم توقفت فى صورة شراء الباقي بعد ذلك فليتأمل.

قوله: (نعم إن أفرز حصته الخ) قال «م.ر» فى شرح المنهاج: لا يَحْتِثُ ولو بعد إفرز حصته لأن كل جزء منه لم يَحْتِصْ زيد بشرائه، واليمين محمولة على ما يتبادر منه من اختصاص زيد بشرائه. انتهى. لكن أشار والده فى حواشى شرح الروض إلى تصحيح ما قاله الشارح، والظاهر ما قاله ولده، ثم قال ولده: فى الحث بما اشتراه إشراكا ما نصه: وصورته فى الإشارك أن يشتري بعده الباقي، ويأتى فى الإفرز هنا ما مر. انتهى. أى: من لا يَحْتِثُ ولو بعد الإفرز لما مر. تدبر.

قوله: (فلا كلام) لعل معناه أنه إن قسم تعدىلا يَحْتِثُ، وأما إن قسم إفرزا فالأوجه عند «م.ر» عدم الحث كما مر.

قوله: (ثم توقفت الخ) لأنه صار بعد شرائه الباقي مشتراه وحده، وحاصل المعتمد أنه إن اشترى الباقي بعد سوى فى الشراء معا أو مرتبا فى غير الإشارك أو فيه حث، وإلا فلا حث وإن أفرزت حصته.

بل زيد وغيره فكل جزء منه مشترك، وفي الثاني ما اشتراه زيد بل وكيله (ويمكن الخلوص في المخلوط) أى: ولا ما يمكن خلوصه (له) من مشتري زيد المخلوط بغيره فإنه ليس مشتراه فلو حلف لا يأكل مما اشتراه زيد فاشتري زيد برا وخلطه ببر آخر وأكل الحالف من المجموع ما يمكن خلوصه من مشتري زيد كعشر حبات وعشرين حبة لم يحنث، وإن أكل منه ما لا يمكن خلوصه منه كالكف والكفين حنث لتحقيق أن فيه مما اشتراه زيد، والمراد بالتحقق ما يشمل الظن لظهور أن الكف قد لا يحصل به التحقق.

(والصدقات هبة لا الوقف * ولا ضيافة) فلو حلف لا يهب لزيد حنث بتصدقه عليه تطوعاً لأن الصدقة نوع من الهبة كما مر في بابها، وكذا بكل تمليك تطوع خال عن العوض كالعمري والرقبي لا بوقفه عليه أو ضيافته أو وصيته أو إعارته له أو تصدقه عليه فرضاً كزكاة لأنها لا تسمى هبة ولا بمجرد عقد الهبة، بل لا بد من الإقباض على الأصح في الروضة، لأن مقصودها لم يحصل، قال إبراهيم المروذي: ولا بالهبة لعبده لأنه إنما عقد مع العبد، قال الماوردي: ولا بمحاباة في بيع ونحوه ومسألة الضيافة من زيادة النظم، (وعكسا فانفوا) أى: ليست الهبة صدقة فلو حلف لا يتصدق عليه لم يحنث بالهبة لأنها أعم من الصدقة نعم إن نواها بها حنث، كما صرح به الإمام، ويحنث بالصدقة ولو فرضاً كزكاة وبالوقف لا يقال: ينبغي أن يحنث به في الأول أيضاً لأنه تبين بهذا أن الوقف صدقة، وكل صدقة هبة لأننا نقول هذا الشكل غير منتج

.....

قوله: (ويمكن الخلوص في المخلوط له) لعل مرجع الهاء الحالف أى: ويمكن الخلوص للحالف من مشتري زيد.

قوله: (ولا بالهبة لعبده) أى: عبد زيد.

قوله: (أن الوقف صدقة) صغرى، وقوله: وكل صدقة إلخ كبرى.

فرع: قال في شرح الروض: ولو حلف لا يشارك فقارض حنث لأنه نوع من الشركة، قاله الخوارزمي قال الزركشي: وهو ظاهر بعد حصول الربح دون ما قبله. انتهى.

قوله: (لعل مرجع الهاء إلخ) ظاهر حل الشارح أن اللام بمعنى من، والضمير راجع لمشتري زيد.

لعدم اتحاد الوسط؛ إذ محمول الصغرى صدقة لا تقتضى التملك، وموضوع الكبرى صدقة تقتضيه كما مر فى بابها.

(وكل دين و) لو (على من يعسر) مال فلو حلف لا مال له، وله دين ولو على معسر أو جاحد حنث لوجوب الزكاة فيه، ولأنه إن كان حالا فكالوديعة أو مؤجلا فلأنه يتصرف فيه بالحوالة والإبراء، واستثنى البلقينى أخذًا من التعليل الأول دينه على مدين مات ولم يخلف تركة ودينه على مكاتبه فلا يحنث بهما. (وغير ذى الزكاة) أى: وغير الزكوى من الأموال مال كالمال الزكوى خلافا لأبى حنيفة حيث خصه بالزكوى لأنه عرف الشرع، ولما لك حيث خصه بالذهب والفضة وهذا فائدة التنصيص على غير الزكوى، (والمدبر).

(وأم فرع) مال فلو حلف لا مال له وله مدبر أو أم ولد حنث لأنهما مملوكان له وله منافعهما، ولو قال الناظم كالمدبر، وأم فرع ليكونا مثالين لغير الزكوى كان أولى. (لا مكاتب) كتابة صحيحة فليس بمال إذ لا يملك سيده منافعه ولا أرش جنايته فهو كالخارج عن ملكه، ولا ينافى هذا ما قدمه فى الغصب من أنه مال؛ لأن المتبع هنا العرف والغصب تعد يناسبه التخليط، (ولا * نفع الذى استؤجر) أو أوصى بنفعه أو أعير فليس بمال لأن المفهوم من إطلاق المال الأعيان، فقوله: (مالا).

(جعللا) خبر قوله: وكل دين وما عطف عليه، (وما أضيف) لمن يملك (مثل دار

.....

قوله: (واستثنى البلقينى إلخ) المعتمد كما قال شيخنا الشهاب الرملى عدم الاستثناء.

قوله: (وما أضيف مثل دار المسترق فإنه) أى: ما أضيف للملك الرجح أن قوله: مثل دار المسترق مقدم من تأخير عن قوله فإنه للملك، وأن قوله: بعد إن عتق متعلق بقوله دار المسترق، وكتب أيضا فى الروض وشرحه ما نصه: وإن حلف لا يدخل حانوت فلان حنث بما أى: بدخوله الحانوت الذى يعمل فيه، ولو مستأجرا للعرف، ونقل الرويانى مع قوله: إن الفتوى على الحنث فى المستأجر أن الشافعى نص على أنه لا يحنث فيه: قال الزركشى: وما نقله أن الشافعى نص عليه فى

.....

المسترق * فإنه) يقال (للملك) لأنه مقتضى الإضافة بدليل الإقرار والشهادة فلو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنث بدخول داره التي لا يملكها، وإن كانت مسكنه بإجارة أو غيرها إلا أن يريد المسكن، ولو كان زيد مسترقا حنث بدخول دار ملكها بعد عتقه لا

قوله: (بدليل الإقرار) أى: فيما لو قال: دارى لزيد فإنه باطل للتناقض، والشهادة فيما لو شهد أن هذه دار زيد، ثم قال: أردت أنه يسكنها فإنه لا يقبل.

الأم والمختصر، وجرى عليه الجمهور لكن المختار ما قاله الروياني. انتهى. والقياس أنه لا يحنث انتهى. وفي الروض وشرحه أيضا: أو حلف لا يركب سرج هذه الدابة فركبه، ولو على دابة أخرى وكذا دكان حلف لا يدخله، وهو ينسب إلى زيد بلا ملك، وإنما ينسب إليه نسبة تعريف حنث، ومثل ذلك كل ما لا يتصور منه الملك فتكون الإضافة إليه للتعريف لا للملك كدار العدل، ودار الولاية، وسوق أمير الجيوش، وعصر، وخان الخليلي، وعصر، وسوق يحيى ببغداد، وخان أبى يعلى بقزوين، ودار الأرقم، بحكة، ودار العتيق بدمشق، فإذا حلف لا يدخل شيئا منها حنث بدخوله، وإن كان من يضاف إليه ميتا لتعذر الإضافة على الملك. انتهى. فانظر: وكذا دكان إلخ مع قولهم: وما أضيف مثل دار المسترق إلخ هل يخص بما إذا اشتهرت نسبة إليه، وقولهم المذكور بما إذا لم تشتهر نسبة إليه.

قوله: (فلو حلف لا يدخل دار زيد) فيه تصوير المسألة بالإضافة إلى الاسم العلم لا إلى وصف الرق، أو لفظ العبد كهذا الرقيق، أو العبد فاندفع اعتراض ابن المقرئ بأنه حيث صرح بالإضافة للعبد لغت اليمين لأنه لا يملك ما دام عبدا، وإذا عتق لم يوجد الوصف وهو كونه عبدا. انتهى. لأنه مبني على تصوير المسألة بالإضافة إلى وصف الرق ونحوه.

قوله: (والقياس إنه لا يحنث) الراجح أنه متى لم يتعذر الملك وقت الحلف فالمدار في الحنث وعدمه عليه، وإن اشتهر به، وإن تعذر فالمدار على الشهرة ولا عبرة بالملك، والراجح أن التعذر إنما يعتبر وقت الحلف وبعده. انتهى. بخط بعض الفضلاء، وقوله: وبعده ولذلك حنث بدخول دار المسترق بعد ملكه وإن كان الملك وقت الحلف متعذرا.

قوله: (هل يخص إلخ) عبارة التحفة: ولو اشتهرت الإضافة للتعريف في نحو دار أو سو حنث بدخول له مطلقا أى: ملكه أو لا. انتهى. فيخص قوله: وكذا إذ كان إلخ بما إذا اشتهرت إضافته للتعريف، ومثل ما في التحفة في «م.ر».

قوله: (فيه تصوير المسألة إلخ) وعليه فقوله: وقضية كلامه أى: قضية ظاهره إذ لو حمل على هذا لم يكن قضيته ما ذكر تأمل.

بدار منسوبة له قبل عتقه إلا أن يريدھا، فقوله: (بعد أن عتق) بيان لمحل الملك مع إنه لا حاجة إليه مع قوله للملك وقضية كلامه الحنث فيما لو حلف لا يدخل دار هذا العبد فدخل دار ملكها العبد بعد عتقه، لكن قال الرافعی: يشبه أن يكون على الخلاف فيما إذا حلف لا يكلم هذا العبد فكلمه بعد العتق، والأصح فيه عدم الحنث.

(وما) أضيف (لدابة) فهو (لمنسوب لذی) أى: للدابة فلو حلف لا يركب سرج هذه الدابة حنث بركوب السرج المنسوب إليها وإن كان على دابة أخرى وكالدابة كل ما لا يتصور منه الملك فتكون الإضافة إليه للتعريف لا للملك كدار العدل ودار الولاية ويقرب منه سوق أمير الجيوش بمصر وسوق يحيى ببغداد وخان أبى يعلى بقزوين ودار الأرقم بمكة، فإذا حلف لا يدخل شيئاً منها حنث بدخوله، وإن كان من يضاف إليه ميتاً لتعذر حمل الإضافة على الملك، (وقول ذا الباب) يقال (لهذا المنفذ) لأنه المحتاج إليه للخروج دون الخشب المركب عليه، فلو حلف لا يدخل الدار من هذا الباب حنث بدخوله من ذلك المنفذ، وإن حول الخشب الذى عليه إلى منفذ آخر، ولا يحنث بمنفذ حول إليه خشب هذا المنفذ، فإن قال: أردت الخشب أو المجموع حملت اليمين عليه. (وباب هذه) الدار (الجديد) منه (شملت) أى: شملته الدار أى: بابها كما شمل القديم، فلو حلف لا يدخل من باب هذه الدار حنث بدخول بابها القديم والمستجد بعد اليمين لأن كلا منهما بابها. (ولبس ما من به وغزلت).

(فهو لوهوب ومغزول لما * مضى) أى: اللبس موهوب ومغزول فى الماضى، فلو

قوله: (عدم الحنث) أى: تغليبا للاسم على الإشارة. شرح «م.ر».

قوله: (لكن قال الرافعی إلخ) فى الروض فيما لو حلف لا يركب دابة عبد زيد، فلو ركب دابة ملكها بعد العتق فوجهان: قال فى شرحه: أحدهما ورجحه الرافعی فى الشرح الصغير يحنث لوجود الملك، وثانيهما لا إن لم يكن له نية لأنه إنما يركب دابة حر، وهذا رجحه الأصل تفقها وهو الأرجح. انتهى. وترجيح الثانى هو الموافق لترجيح الرافعی فى مسألة الشرح.

قوله: (ويقرب منه إلخ) إنما عبر بيقرب لأن المضاف إليه هنا كان ممن يتصور له الملك.

حلف لا يلبس ثوبا مَن به فلان عليه أو غزلقه فلانه حنث بلبسه ما من به أو غزلقه قبل الحلف، ولا يحنث بلبس ما من به أو غزلقه بعد الحلف، ولو حلف لا يلبس مما يمن به عليه أو تغزله انعكس الحكم والوصية والصدقة ونحوهما كالبهية، بخلاف المحاباة والإبراء عن الثمن لأن المنّة في حط الثمن لا في الثوب، (و) لو قال: لا ألبس (من غزلك ثوبا عمما) ذلك في مغزول الماضي والمستقبل والحال لصلاحية اللفظ لذلك، وقضية كلامه أنه لو تعمم بعمامة من غزلها يحنث لكن في الروضة كأصلها عن القفال: من غير إنكار أنه لو حلف بالعربية حنث أو بالفارسية فلا؛ لأنه لا يسمى بها لبسا.

(لا حيث خيط الثوب منه) أى: من غزلها، (و) لا حيث (سدا) ه بفتح السين

قوله: (من غزلك) اعتمد والد «م.ر» أنه لا يحنث إلا بغزل هو ملكها، وإن لم تغزله، بخلاف ما إذا قال: مما غزلقه؛ فإنه يحنث بما غزلقه وإن لم تملكه، كذا بهامش شرح الروض. قوله: (لأنه لا يسمى بها لبسا) ظاهره ولو كان الحالف عربيا يطلق عليه اللبس في عرفه، وذلك لأن العرف فيه غير مطرد لاختلافه باختلاف البلاد فحكمت فيه اللغة المحلوف بها، وعليه فقولهم: يعتبر في كل مكان عرفه أى: ما لم تعارضه اللغة المحلوف بها، فليحذر.

قوله: (قبل الحلف) هل يتوقف الحنث على قبض الموهوب وموت الموصى، وقبول الموصى به قبل الحلف في ذلك.

قوله: (عمما) قد يقال: الغزل بمعنى المغزول فهي بمعنى الوصف الذى هو حقيقة فى الحال، فيشكل التعميم. نعم لا إشكال على ما قاله فى جمع اجوامع من أن المراد حال التلبس لا النطق، وقد حققنا ما قاله فى الآيات البيئات «س.م».

قوله: (لا حيث خيط الثوب منه وسداه إلخ) عبارة الإرشاد: وفى ثوب من غزلها بما كله منه. انتهى. وخرج بأكمله ما بعضه منه كسداه أو لحمته أو رقعة فيه لأنه ما ليس من غزله بل منه، ومن غيره ولا يحنث بالتحافه بلحاف نسخ منه لأنه لا يسمى لبسا، فإن لم يقل ثوبا بأن قال: لا ألبس من غزلها حنث بما بعضه منه لا بثوب خيط بخيط، أو رقعة برقعة من غزلها لأن الخيط لا يوصف بأنه ملبوس. نعم إن كثرت الرقاع حتى صارت أكثر من الأصل أو مساوية له حنث على

توله: (على قبض الموهوب) فى المنهاج: إنه لو حلف أن لا يهب فأوجب العقد ولم يقبل لم يحنث، وكذا لو قبل ولم يقبض فى الأصح. انتهى. وقياسه هنا التوقف على القبول والتبض.

منه دون لحمته أو بالعكس أى: لا تعمم فيهما، فلو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها لم يحنث بلبس ما سداه أو لحمته أو خيطه المخيط به من غزلها، ولو لم يذكر الثوب فقال: لا ألبس من غزلها حنث بما سداه أو لحمته من غزلها لا الخيط، لأنه لا يوصف بكونه ملبوسا (أما اتزار بقميص وارتدا) به.

(فلبسه) أى: فهو لبسه (و) لبس (الثوب)، فلو حلف لا يلبس قميصا أو ثوبا حنث باتزاره بالقميص أو ارتدائه به لتحقيق الاسم (لا الفرش) إذا (انعذق) بالمهمة، ثم المعجمة أى: ارتبط (بالنوم) عليه، يقال: عذق شاته يعذقها إذا ربط فى صوفها صوفة تخالف لونه، قاله الجوهرى (أو صار دثارا أو فتق) أى: يحنث فيما مر بما ذكر لا فيما لو حلف لا يلبس قميصا بفرشه ونومه عليه، ولا بالتدثر به لأن ذلك لا

.....

الأوجه لصحة نسبة اللبس حينئذ إلى الرقاع المذكورة حجر، وكتب أيضا: قال ابن المقرئ: ولا بالرقعة من غزلها. انتهى. وينبغى تقييده بعدم غلبه الرقع كذا بخط شيخنا فليتأمل فيه.

قوله: (أما اتزار بقميص إلخ) فى الروض وشرحه ما نصه: أو لا يلبس هذا القميص أو الثوب، فارتدى أو اتزر أو تعمم لم يحنث لعدم صدق الاسم. بخلاف ما لو قال: لا ألبسه وهو قميص فأتى بذلك فإنه يحنث لأنه لبسه وهو قميص. انتهى. وأقول: إن أعرب قميصا فى الأولى حالا أشكل الفرق الصورتين، وبمجرد كون الحال فى الأولى مفردا، وفى الثانية جملة لا يظهر به هذه التفرقة، وإن أعرب مفعولا مطلقا كما فى ضربته سوطا أو قرعة والمعنى: لا ألبسه قميص أى: لبسا بصورة لبس القميص من حيث أنه قميص، فلا إشكال وعلى هذا فلعلهم يدعون أن المفعولية المطلقة هى المتبادرة منه فليتأمل، وليراجع «س.م».

قوله: (ولا بالتدثر به) قال فى المهمات: ومحل ما ذكر فى التدثر إذا كان بقميص ونحوه كما صوبه فى الرجز أما إذا تدثر بقباء، أو فرجية ففى أصل الروضة عن الإمام فى محرمات الإحرام أنه إن أخذ من بدنه ما إذا قام عد لابسه لزمته الفدية وإن كان بحيث لو قام أو قعد لم يستمسك عليه

قوله: (فليتأمل فيه) لعله من حيث تقييده بالغلبة إذ المساواة كافية.

قوله: (فلا إشكال) فلو أطلق وصيغته لا ألبسه قميصا ولم يرد الحالية، ولا المفعولية وأتذر به، أو أرتدى لم يحنث حملا على المفعولية. انتهى. بخط بعض الفضلاء.

يسمى لبسا، وإنما حرم افتراش الحرير لأنه نوع استعمال فكان كسائر أنواع الاستعمال، ولا بالاتزار والارتداء به بعد فتنه لزوال اسم القميص، وعبارته تقتضى أنه لا يحنث بالفتوق إذا حلف لا يلبس ثوبا كما لو حلف لا يلبس قميصا وليس كذلك، بل يحنث به لبقاء اسم الثوب كما يحنث برداء وسراويل وجبة وقباء ونحوها، وإن لبسها على خلاف المعتاد كأن تعمم بالسراويل.

(ذا السخل) مبتدأ خبره مع ماعطف عليه قوله: غيرا تحسب، والسخل جمع سخله أو ترخيمها أى: وهذه السخله، و(ذا العبد وهذا الرطب * وهذه الحنطة غيرا تحسب).

(بكبر) فى السخله (والعتق) فى العبد (والجفاف) فى الرطب، (والطحن) فى الحنطة، وقوله من زيادته تحسب تكملة، وكذا قوله: (والتصوير غير خافى) عليك بأن تقول: لو حلف لا يكلم هذا العبد أو لا يأكل لحم هذه السخله أو هذا الرطب أو هذه الحنطة فكلم العبد بعد عتقه وأكل السخله بعد كبرها والرطب بعد جفافه والحنطة

.....

قوله: (وعبارته تقتضى إلخ) فى بعض نسخ المتن بعد قوله: أو فتق، قلت:

بفتق الثوب فى لا ألبسا ذا وارثا أو ايتزر
به أسا وبه يندفع الاعتراض.

إلا عزيد أمر، فلا وحينئذ يحمل إطلاقهم هنا على ذلك. انتهى. ورد بما فيه نظر شرح روض.
قوله: (أو هذا) عطف على قوله: لحم هذه السخله.

قوله: (ورد بما فيه نظر) حاصل الرد كما فى حاشية شرح الروض أن وجوب الكفارة مداره على السر وإن لم يعد لابسا، والمدار هنا على اللبس عرفا واللبس العرفى أن يحيط القباء ببدنه والتدثر ستر وليس بلبس وكل لبس ستر ولا عكس، وقول الإمام: إن أخذ من بدنه ما إذا قام عد لابسه معناه أنه جعل بعضه فوقه وبعضه تحته، ولم يدخل يديه فى كميته لأنه فى هذه الحالة إذا قام استمسك القباء عليه بما تركب منه على منكبيه، وإلا فمتى وضع جنبه الواحد على الأرض وتدثر به على الآخر فهذا لا يعد لابسا لأنه إذا قام سقط عنه الثوب، ولو جعل كمي القميص مما يلى رجله وذيله مما يلى كتفيه وتدثر به فهو كالرداء إذا تدبر به. انتهى.

بعد طحنها لم يحنث لزوال الاسم، فكان الثانى غير الأول، فلو اقتصر على اسم الإشارة حنث مطلقا.

(والأمر والنهى وشتم والنظام) بمعنى النظم أى: الشعر إذا (ردده بالنفس) أى: مع نفسه (لا الدعا كلام) فلو حلف لا يتكلم حنث بالأمر والنهى والشتم وترديد الشعر مع نفسه، لأن كلا منها يسمى كلاما لا بالدعاء.

(ولا أن يهمل أو يسبح أو قرا) القرآن ولو جنبا (أو خط) أى: كتب ولو إلى غائب

.....
 ..

قوله: (فلو اقتصر على اسم الإشارة حنث مطلقا) بقى ما لو أخرج الإشارة كلا أكلم العبد هذا، ولا أكل لحم السخلة هذه إلخ، فهل الحكم كذلك أو يفرق فيه نظر.

قوله: (إذا رده) أى: الشعر بدليل قوله الآتى: وترديد الشعر وكتب أيضا لم خص هذا بالشعر.

قوله: (لا الدعا كلام) عبارة المنهج أو لا يتكلم لم يحنث، بما لا يبطل الصلاة قال فى شرحه: كذكر ودعاء محرم لا خطاب فيهما إلخ. انتهى. أى: ويحنث بما يبطلها ويؤخذ من ذلك أنه يحنث بالحرفين والحرف المفهم، وبالرد على المصلى إذا قصد الرد فقط، أو أطلق بخلاف ما إذا قصد التلاوة فقط أو مع الرد، لكن قضية ذلك تقييد قوله الآتى إذا قرأ بما إذا قرأ بقصد القرآن حيث وجد صارف.

قوله: (ولو جنبا) لعل عمل هذا حيث قصد القرآن.

قوله: (فيه نظر) قضية التعليل بتغليب الاسم على الإشارة أنه لا فرق فى عدم الحنث عند زوال الاسم بين تقديم الإشارة وتأخيرها وصنيع شرح المنهج صريح فيه.

قوله: (لم خص هذا بالشعر) عبارة الإرشاد مع شرحه: وأمر ونهى وسب وتلفظ بشعر ولو خاليا كل منها كلام.

قوله: (ويؤخذ من ذلك إلخ) يصرح به عبارة العباب: وهى حنث بكل لفظ مبطل للصلاة.

قوله: (لعل محل هذا إلخ) وجه «ع.ش» عدم الحنث عند الإطلاق بأنه وإن انتفى عنه كونه قرآنا لم ينتف كونه ذكرا، وهو لا يحنث به.

قوله: (حيث قصد القرآن) أى: وكان ذلك فى آيات الأحكام، وكذا إذا قصد الذكر فيما يصلح، لذلك فإن قصد الذكر فى نحو آيات الأحكام أو أطلق لا حرمة وحنث. انتهى. بخط بعض الفضلاء.

(أو أشار) ولو كان أخرس (أو قد كبرا) لأن الكلام عرفا ينصرف إلى كلام الآدميين في محاوراتهم، وقوله: والأمر كلام يشمل ما قدمه بقوله: لا كلمتك فاذهب وإن كان الكلام هنا فيما لو حلف لا يتكلم، ولا يحث بقراءة شيء من التوراة أو الإنجيل ما لم يتحقق أنه مبدل.

(وأحسن الثناء) على الله تعالى (لا أحصى ثنا * عليك والتمام) له (مشهور هنا)

.....
 ..

قوله: (ولو كان أخرس) يفيد انعقاد عین الأخرس بالإشارة، ويدل عليه قولهم أن إشارة الأخرس بمنزلة النطق إلا في الحث، فلا يحث بالإشارة من حلف لا يتكلم وبطلان الصلاة، فلا تبطل بإشارته، والشهادة فلا تصح شهادة الأخرس بإشارته، وكتب أيضا قال في شرح الروض: وإنما أقيمت إشارة الأخرس في المعاملات مقام النطق للضرورة كذا ذكره الأصل، وتعقب بما في فتاوى القاضى من أنه لو حلف الأخرس لا يقرأ القرآن فقرأه بالإشارة حث، وبما مر في الطلاق من أنه لو علق بمشيئته ناطق فخرس، وأشار بالمشيئة طلق، ويجاب عن الأول بأن الخرس موجود فيه قبل الحلف، وفي مسألتنا بعده وعن الثانى بأن الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشيئة، وإن كانت تؤدي باللفظ. انتهى. وما أجاب به عن الأول توقف فيه شيخنا الشهاب الرملى.

قوله: (ما لم يتحقق أنه مبدل) كأن قرأ جميع التوراة والإنجيل. شرح الروض.

قوله: (وأحسن الثناء إلخ) لك أن تستشكل التفرقة بين الثناء والحمد مع أن الحمد هو الثناء، ولو كان الكلام مفروضا فيما إذا أراد الثناء بلفظ الثناء والحمد بلفظ الحمد لم يكن إشكال لكنه خلاف ظاهر كلامهم، فإن قلت: لا نسلم أن الحمد هو الثناء، بل هو أخص منه، فإنه ثناء خاص كما يعلم من تعريفه، قلت فليبر في الثناء بما يبر به في الحمد لأن ما يبر به في الأخص يبر به في الأعم، مع أن ظاهر كلامهم خلافه، ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب ما نصه ظاهر صنيعهم أنه يتعين في هذا لفظ الثناء، وفيما يأتي لفظ الحمد وإلا فما المانع من أن يجرى ما قيل هناك وبالعكس. انتهى.

قوله: (وما أجاب به عن الأول إلخ) يفرق بين مسألتى القراءة بالإشارة والإشارة بالكلام بأنهم توسعوا في مسألة القرآن لأنها من العبادات، وقد وسعوا له في ذلك بدليل أنه لو نذر بالإشارة أن يقرأ سورة كذا فقرأها بالإشارة يبر بقراءته كذلك ولا كذلك الكلام تدبره. انتهى. بخط بعض الفضلاء. وقوله: لو نذر بالإشارة، انظر لو نذر باللفظ فإن كان كذلك تم الجواب ويؤخذ من الهامش الآتى أنه كذلك.

قوله: (توقف فيه) أى: في اشتراط وجود الخرس قبل الحلف، وأجاب هو بأنه، إنما أقيمت إشارته

فى الحاوى وغيره وهو أنت كما أثبتت على نفسك - زاد عليه إبراهيم الروذى - فلك الحمد حتى ترضى ، فلو حلف لثنتين على الله أحسن الثناء فطريق البر أن يقول ذلك لأن أحسن الثناء ثناء الله على نفسه ، ولأن الاعتراف بالقصور عن الثناء والحوالة على ثنائه على نفسه أبلغ الثناء وأحسنه .

و (مجامع الحمد أو الأجل * من التحاميد حكاها الأصل) أى : الحاوى بقوله : الحمد لله حمدا يوافى نعمه أى : يلاقيها فتحصل معه ، ويكافى مزيده أى : يساويه فيقوم بشكر ما زاد من النعم ، فلو حلف ليحمدن الله بمجامع الحمد أو بأجل التحاميد فطريق البر أن يقول ذلك ، يقال : إن جبريل علمه لآدم عليهما السلام ، وقال : قد علمتك مجامع الحمد .

(وأفضل الصلاة للهادى) ﷺ ، (كما * قال) بزيادة الكاف أى : ما قاله الحاوى : وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كلما ذكره الذاكرون وكلما سهى عنه الغافلون ، (وأغنت شهرة) لكل من هذا ومن اللذين قبله مع تعذر نظمه بترتيبه عن (أن ينظما) فلو حلف ليصلين على النبى ﷺ أفضل الصلاة فطريق البر أن يقول ذلك . هذا ما نقله الرافعى عن إبراهيم الروذى . قال فى الروضة : وقد يستأنس له بأن الشافعى كان يستعمل هذه العبارة ، ولعله أول من استعملها لكن الصواب والذى ينبغى الجزم به أن أفضل ما يقال عقب التشهد وإليه أشار الناظم بقوله .

قوله : (فتحصل معه) لعل معناه أنه لا يتأخر عنها .

قوله : (أى : يلاقيها فتحصل معه) قال فى الروض : وفسر فى الروضة يوافى نعمة أى : يلاقيها حتى يكون معها ، وعندى أن معناه يفى بها ويقوم بحققها . انتهى . قال فى شرحه : ويمكن حمل كلام النووى على هذا . انتهى . وعبارة هذا الشرح أقرب إلى موافقة عبارة الروضة .

قوله : (كلما ذكره الذاكرون إلخ) قد يقال : أبلغ من ذلك كلما ذكرك الذاكرون ، وكلما سها عنه لأن ذكر الله أكثر من ذكر رسوله ، والسهو عن ذكر رسوله أكثر من السهو عن ذكره ، وقضية أن هذا أبلغ أنه أفضل .

مقام نطقه فى مسألة القراءة أخذنا من الاكتفاء بها عما طلب منه من القراءة ، فلا فرق بين من كان أخسر حال حلفه ، ومن طرأ خرسه ، وجعلت إشارته بالمشيئة كنطقه للضرورة ولا ضرورة إلى إقامتها مقام

(قلت النوى هنا مال إلى * ما في تشهد الصلاة نقلاً).

(لأنهم إذ سألوا النبي ﷺ (كيف نصلى) عليك (علم المرويا) فقال: قولوا اللهم صل على محمد إلى آخره، واعترضه القمولى بأن في الأول من المبالغة ما ليس في هذا، فإن هذا يقتضى صلاة واحدة وذاك يقتضى صلاة متكررة بتكرار الذكر والسهو فتدوم كما ثبت في الصحيح أن قوله: سبحان الله عدد خلقه وزنة عرشه ونحوه أفضل من أعداد من التسبيحات، والتشبيه بالصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم لا يقتضى تكراراً، وقال البارزى بعد ذكره كلام المروذى: وعندى أن البر أن يقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد أفضل صلواتك عدد معلوماتك فإنه أبلغ فيكون أفضل، ثم قال: وقال بعض علماء زماننا إن أفضل ما يقال عقب التشهد وأراد به النوى فإنه اجتمع به وأثنى عليه النوى وتأخرت وفاته عنه فوق ستين سنة، وما قاله وإن كان أوجه مما قاله المروذى فالأوجه ما قاله النوى لثبوته عنه ﷺ في أفضل العبادات بعد الإيمان مع إنه أبلغ من غيره إذ الصلاة المشبهة بصلاة الله تعالى على من ذكر أبلغ من غيرها بلا ريب، ولأنه ﷺ لا يختار لنفسه الشريفة إلا الأفضل ويقال.

قوله: (وفاته) أى: البارزى.

قوله: (فالأوجه إلخ) أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (قلت النواوى هنا مال إلى ما في تشهد الصلاة) أى: إلى أنه الأفضل، أو أفضليته، ولا بد من ضم السلام إليه «م.ر».

قوله: (واعترض القمولى إلخ) لقائل أن يجب بأن صلاة الله على إبراهيم صلاة متكررة دائمة لظهور أن رحمته إياه متكررة لا تنقطع.

قوله: (أبلغ من غيرها بلا ريب) قيل: أبلغيتها هنا تجر دواها. انتهى. ولقائل أن يقول: بل من جملة أبلغيتها هنا دواها بناء على أن أبلغيتها بالدوام وغيره فليتأمل.

الكلام فى الحث. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (ولا بد من ضم السلام) أى: لا بد منه فى البر وخالفه حجر، مع اعترافه بأن ظاهر كلامهم أنه لا يبر إلا بضمه.

(لجنس قاضى البلد القاضى) فلو قال: والله لا أرى منكرا إلا رفعتة إلى القاضى حمل على قاضى البلد الذى حلف فيه دون قضاة بقية البلاد حملا للفظ على المعهود سواء كان هو الموجود عند الحلف أم لا، حتى لو عزل من كان قاضيا أو مات وولى غيره بر بالرفع إلى الثانى لا إلى المعزول، قال البغوى: ولا يبر بالرفع إلى القاضى إلا فى محل ولايته لأنه المحل الذى ينفذ فيه قضاؤه ولو كان فى البلد قاضيان رفع إلى من شاء منهما. قال فى المطلب: هذا إذا كانا قاضيين فى جميع البلد، فإن اختص كل منهما بناحية منها فينبغى أن يتعين قاضى الشق الذى فيه فاعل المنكر، وهو الذى يجب عليه إجابته إذا دعاه، وقد يتوقف فيما قاله إذ رفع المنكر إلى القاضى منوط بإخباره به كما سيأتى، لا بوجوب إجابة فاعله ولو نكر فقال إلا رفعتة إلى قاض لم يتعين قاضى البلد، (ولو * أشار) إليه بأن قال: إلى هذا القاضى، (أو سماه) بأن قال: إلى القاضى فلان.

قوله: (الذى حلف فيه) أى: لا بلد الخالف إن كانت غير بلد الحلف. انتهى. «م.ر» وفى شرح الإرشاد لحجر: قاضى بلد المنكر، وفى شرح الروض: بلد الخالف.

قوله: (حمل على قاضى البلد الذى حلف فيه) ظاهره: وإن كان من غير أهله وهو ظاهر، ولا يبعد أن الحلف خارجه فى نحو مزارعه كالحلف فيه، وأما إذا لم يكن فيه ولا فى نحو مزارعه ولا فى بلد آخر فهل يحمل على قاضى أقرب الأماكن إليه، أو على أى قاض فى نظر.

قوله: (وقد يتوقف فيما قاله) إلى قوله: لا بوجوب إجابة فاعله، زاد فى شرح الروض عقب هذا ما نصه: على أن المعتبر إنما هو ناحية الخالف أخذا بما مر أن المعتبر بلده. انتهى. قيل: ويحجب بمنع ذلك بل ليس منوطا إلا بما يتمكن من إزالته بعد الرفع إليه، وهذا لا يتمكن منها فالرفع إليه كالعدم. هـ. قلت قد ينازع فى هذا الجواب ما يأتى فيما لو نكر القاضى، فقال إلى قاض حيث يسر بالرفع لغير قاضى البلد مع أن الفاعل لا يجب عليه إجابة غير قاضى البلد. نعم قد يجاب بأن المعتبر عند التعريف المعهود، والمعهود فى كل شق إنما هو قاضيه، لكن هذا بعد تمامه معنى آخر غير ما نظر إليه ابن الرفعة «س.م».

قوله: (إنما هو ناحية الخالف) الذى فى شرح «م.ر» للمنهاج: أن المعتبر ناحية الحلف لا الخالف، وهو الموافق لقول الشارح هنا: قاضى البلد الذى حلف فيه.

قوله: (قيل إلخ) قائله حجر، ويوافقه قول والد «م.ر» فى حاشية شرح الروض: الأصح ما قاله ابن

(فالرفع رأوا له) أى: رأوا الرفع إليه وجوباً ليبر، وقوله أو سماه من زيادته، (ولو).

(درى) أى: علم القاضى (به) أى: بالنكر قبل رفعه إليه (أو عزلاً)، ورفعته إليه وهو معزول فإنه يبر بذلك سواء أراد عين الشخص، وذكر القضاء تعريفاً وهو ظاهر أم أطلق تغليباً للعين، كما لو قال: لا أدخل دار زيد هذه فباعها يحنث بدخولها، لأنه عقد اليمين فى الصورتين على العين، وكل من الوصف والإضافة يطرأ ويحول وبهذا التعليل يندفع استشكل ذلك بما لو حلف لا يكلم هذا العبد فكلمه بعد العتق لأن العبودية ليس من شأنها أن تطرأ وتزول، (وإن أراد) أن يرفعه إليه، (وهو حاكم فلا) يبر بالرفع إليه وهو معزول ولا يحنث فى الحال وإن تمكن من الرفع لاحتمال أن يتولى ثانياً، فإن مات أحدهما فى صورة التمكن قبل أن يتولى تبين الحنث، وما فى المنهاج تبعاً للمحرر من أنه إذا عزل بعد تمكنه من الرفع إليه حنث حمل على عزل اتصل

قوله: (لو حلف لا يكلم إلخ) بخلاف ما لو حلف لا يكلم عبد زيد فإنه يحنث بكلامه بعد زوال ملكه عنه تغليباً للإشارة؛ لأن هذه الإضافة تطرأ وتزول، بخلاف وصف العبودية ليس الغالب فيه ذلك وإن كان قد يطرأ ويحول فى الحربى.

قوله: (لاحتمال أن يتولى ثانياً) أى: فيبر بالرفع إليه ما لم يكن قال فى حلفه: لأدفعه إليه ما دام قاضياً، بخلاف من حلف لا يدخل هذا مادام فلان فيه فخرج فلان، ثم دخل

قوله: (ولو درى به) أو كان فاعل المنكر نفس ذلك القاضى ففيه نظر.

قوله: (فكلمه بعد العتق) حيث لا يحنث.

قوله: (حمل على عزل اتصل إلخ) زاد فى شرح الروض عقب هذا ما نصه: ولا حاجة إلى هذا فإن المنهاج كأصله قيد بدوام كونه قاضياً فلا يخالف ما هنا أصلاً. انتهى. وكتب أيضاً الذى فى

الرفعة، لأن المقصود من الرفع إلى القاضى الزجر عنه لنفوذ حكمه على مرتكبه وحيث لم يكن محل ولايته انتهى ذلك. انتهى. لكن استوجه ولده فى شرح المنهاج ما قاله شيخ الإسلام، ثم قال: ومعلوم أن إزالته ممكنة منه. انتهى. أى: والقصد من هذا اليمين التوصل إلى طريق إزالته مطلقاً، وكتب الرشيدى على قوله: ومعلوم إلخ مراده تقييد المسألة بأن القاضى قادر على الإزالة.

قوله: (ففيه نظر) قال «م.ر»: إن كان ثم قاض آخر رفعه إليه وإلا فلا يكلف أن يقول: رفعت إليك نفسك إذ لا يراد عرفاً. انتهى.

بالموت، ويحصل الرفع إلى القاضى بإخباره ولو برسول أو كتاب وإن لم يكن معه صاحب المنكر.

(وأن يقلل والله لا أكلم * يزيد أو عليه لا أسلم).

(فإن على قوم يسلم)، ولو من الصلاة، (وهو) أى يزيد (فيهم)، وعلم به الحالف (فبيستثنى) منهم فى سلامه عليهم يزيد، (ولو بأن نوى) أى: ولو بنيته لثلا يحنث فإن السلام كلام واللفظ العام يقبل التخصيص، فإن لم يعلم به لم يحتج لاستثناء؛ لانتهاء الحنث بذلك.

(لا فى) قوله: (وربى لست داخلا على * زيد مثالا) أى: مثلاً (فعليهم دخلاً)، وهو فيهم، واستثناءه فإنه يحنث ولا يفيد الاستثناء شيئاً، والفرق أن الدخول لكونه فعلاً لا يتبع بعض إذ لا ينتظم أن يقال: دخلت عليكم إلا على فلان بخلاف السلام والكلام.

(و) لو قال لزوجته (إن خرجت دون إذننى أو بلا * إذننى) أو إلا بإذننى أو ابدأً إلا بإذننى أو حتى آذن لك أو إلى أن آذن لك (أو بغير خوف مثلاً) فانت طالق.

(تنحل) اليمين (بالخروج مرة) سواء كان بإذن وبخف أم لا، لكنه يحنث فى

.....

الحالف ولو بعد عود فلان فيه، لأن الدعومة فى مسألة القاضى مربوطة بوصف مناسب للمحلوف عليه يطرأ ويزول فأنيط به. وهنا محل، وهو لا يتصور فيه ذلك فأنعدمت بخروجه منه وإن عاد إليه، كذا فى شرح «م.ر» على المنهاج فراجع.

المنهاج إنما هو فيما إذا نوى قاضياً، والحنث فيها بعد التمكن يتحقق بمجرد العزل بلا ريب، بخلاف وهو قاض كما هنا فهذا الحمل غير صحيح والله تعالى أعلم «ب.ر».

قوله: (ولو من الصلاة) يتجه تقييده بما إذا نوى به السلام عليهم.

قوله: (فبيستثنى) هو جواب الشرط الثانى، وهما جواب الشرط الأول «ب.ر».

قوله: (يتحقق بمجرد العزل) لانقطاع الدعومة به لأن الدعومة تقتضى الدوام وتعاقب الأزمنة كما نقله الرانعى فى آخر الطلاق، فقوله: ما دام قاضياً أى: فى الولاية التى هو فيها كما لو حلف لا يدخل داراً ما دام زيد فيها، فانتقل زيد ثم عاد إليها ودخل الحالف لم يحنث كذا فى حاشية الروض لـ «م.ر».

الشق الثاني، وإنما انحلت بمرة لأنها تعلقت بخرجة واحدة إذ ليس فيها ما يقتضى التكرار، فصار كما لو قيدها بواحدة، ولأن لهذه اليمين جهة بر وهى الخروج بإذن أو بخف، وجهة حنث وهى الخروج بدونه لأن الاستثناء يقتضى النفى والإثبات جميعا وإذا كان لليمين جهتان ووجدت إحداها تنحل اليمين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الدار، وليأكلن هذا الرغيف فإنه إن لم يدخل الدار بر، وإن ترك أكل الرغيف وإن أكله بر وإن دخل الدار، وليس كما لو قال: إن خرجت لابسة حرير فأنت طالق فخرجت غير لابسة له لا تنحل حتى يحنث بالخروج ثانيا لابسة له، لأن اليمين لم تشتمل على جهتين، وإنما علق الطلاق بخروج مقيد فإذا وجد وقع الطلاق، ومتى ومهما وأى وقت ونحوها كان فى أنها لا تقتضى التكرار بخلاف كلما أردت، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وما * تنحل) اليمين بمرة. (فى تعليقه بكلمها) بل يتكرر الحنث بتكرار الخروج.

قوله: (وإذا كان إلخ) فكأنه هنا قال: والله لتخرجن إن خرجت بإذنى ولا تخرجن إن خرجت بغير إذنى.

قوله: (لم تشتمل إلخ) لأنه لم يتعرض لجهة البر أصلا، فإذا لم تخرج لابسة للحرير لا يقال برّ فى يمينه، وإنما يقال: لم يحنث لما عرفت من عدم التعرض لجهة البر. قوله: (كلما أردت) زاد بعضهم: أو متى أردت، وفيه نظر لأن متى للتعميم فى الزمان، ولا دلالة لها على التكرار. انتهى. رشيدى.

قوله: (لأن اليمين لم تشتمل على جهتين إلخ) لا يخفى ما فيه ولهذا قال القاضى: سألت عن تعليل هذه المسألة عامة أصحابنا فلم أطفر بمقنع، وقال الإمام: توجيه المذهب عسر عندى، وقال الرافعى: لا يخفى أن التسوية بين المسألتين قوية: وإن ما يحاول من الفرق ضعيف.

(قلت ولا يطلق) هذا الحكم، (فالتقييد) له بالمدخل بها (مر) فى باب الطلاق فغيرها تبين بطلقة فلا يلحقها طلاق آخر فتتحل اليمين، وقد تنحل فى المدخول بها، وذلك فيما ذكره بقوله: (وبأذنت) لك فى الخروج (كلما أردت بر) فى يمينه وانحلت، ولو قال: إن خرجت بغير إذننى إلى غير الحمام فأنت طالق، فإن خرجت

.....

قوله: (وبأذنت لك فى الخروج كلما أردت بر فى يمينه) قال فى الروض وشرحه: فإن أذن لها فى الخروج ثم رجع عن الإذن فخرجت بعد لم يحنث فى قوله فى تعليقه حتى أو إلى أن أذن لك لأنه جعل إذنه غاية اليمين، وقد حصل الإذن ويحنث فى قوله فيه بغير إذننى، أو بإذننى أو بلا إذننى لأن خروجها بعد رجوعه خروج بغير إذن ولا مانع. انتهى.

قوله: (وانحلت) انظر لو رجع عن إذنه هل يؤثر رجوعه، ويسقط حكم الإذن، فإن كان كذلك أشكل قوله: وانحلت إلا أن يراد ما دام الإذن.

قوله: (ولو قال: إن خرجت بغير إذننى إلى غير الحمام إلخ) اعلم أن الذى قرره شيخنا الشهاب الرملى أنه إن عبر باللام فقال: إن خرجت لغير الحمام فأنت طالق فخرجت لغير الحمام فقط، أى: كان خروجها بقصد غير الحمام فقط طلقت سواء عرض لها بعد الخروج الاشتغال بغير الحمام أو لا وإن خرجت بقصد الحمام فقط أو بقصد غيره لم تطلق، لأن اللام للتعليل، فلا يصدق الخروج لغير الحمام إلا إذا قصد ذلك الغير وحده، كذا ذكره «م.ر»، ثم ذكر أنها إن خرجت لهما طلقت وهو ظاهر لأن العلة تكون ناقصة، وإن عبر بإلى فقال: إن خرجت إلى غير الحمام واشتغلت بعد الخروج بغير الحمام طلقت، سواء خرجت بقصد غير الحمام فقط أو بقصد الحمام فقط أو بقصدهما، لأن إلى لانتهاى الغاية المكانية، وقد انتهى خروجها لغير الحمام، فقول الشارح فى الصورة الأولى لم تطلق ممنوع، لأن عدم الطلاق فى هذه الصورة إنما ذكره فيما إذا عبر باللام.

قوله: (الذى قرره شيخنا إلخ) أخذه من الروضة.

قوله: (واشتغلت بعد الخروج إلخ) أى: عدلت إلى غير الحمام كما عبر «م.ر» عن والده، وهى عبارة الروض أيضاً، أما لو لم تعدل إليه فلا يصدق انتهاء الخروج إلى ذلك الغير.

قوله: (اشتغلت بعد الخروج إلخ) ظاهره ولو كان اشتغالها بغير الحمام قبل الذهاب إلى الحمام وإنه يقال فى هذا انتهى الخروج لغير الحمام فليحذر.

للحمام ثم عرضت حاجة أخرى فاشتغلت بها لم تطلق، أو خرجت لحاجة أخرى، ثم دخلت الحمام طلقت وإن خرجت للحمام وغيره، قال الرافعى: هنا فالذى فى الشامل عن نصه فى الأم المنع وذكر البغوى أنه الأصح. قال فى الروضة: والصواب الجزم به وحكى الرافعى فى أواخر الطلاق وجهين بلا ترجيح، وقال فى الروضة: الأصح الوقوع وصححه الشافعى قال البغوى: فى فتاويه: ولو قال لا أخرج حتى أستأذنك فاستأذنه، فلم يأذن فخرج حنث، لأن الاستئذان لا يعنى لعينه بل للإذن ولم يحصل، نعم إن قصد الإعلام لم يحنث، ولو حلف لا يذبح الجنين فذبح شاة فى بطنها جنين حنث لأن ذكاتها ذكاته، ولو حلف لا يذبح شاتين لم يحنث بذلك لأن الأيمان يراعى فيها العادة. وفى العادة لا يقال أن ذلك ذبح لشاتين، ويحتمل ألا يحنث فى الأولى أيضاً، قال الأذرعى: وهذا الاحتمال أقرب وعلى الأول يشبه الفرق بين علمه بحملها وجهله، وظنه حيالها.

.....

قوله: (فاشتغلت بها) أى: عدلت إليها وانتهى إليها الخروج كما عبر به فى الروض، وحيث هذا ضعيف، أما لو اشتغلت بها ولم تذهب إليها فالحكم بعدم الطلاق ظاهر. تدبر.

قوله: (المنع) أى: إنه لا يحنث.

* * *

قوله: (وفى العادة لا يقال إلخ) قد يقال: وفى العادة لا يقال فى ذبح الشاة إنه ذبح للجنين.

* * *

.....

باب النذر

بالمعجمة هو لغة الوعد بخير أو شر وشرعا قال الماوردي: الوعد بخير خاصة وقال غيره: التزام قربة غير واجبة علينا كما سيأتى، والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج ٢٩] وقوله ﴿يُؤْفُونَ بالنذر﴾ [الإنسان ٧] وخبر البخارى: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه»، وخبر مسلم: «لا نذر فى معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم» وعن النص أنه مكروه، وجزم به النووى فى مجموعته لأنه ﷺ نهى عنه، وقال: إنه لا يرد شيئا وإنما يستخرج به من البخيل، وقال القاضى والمتولى والغزالي: إنه قربة، وهو قضية قول الرافعى: النذر تقرب فلا يصح من الكافر، وقول النووى: النذر عمدا فى الصلاة لا يبطلها فى الأصح، لأنه مناجاة لله تعالى كالدعاء، وأجيب عن النهى بحمله على من ظن أنه لا يقوم بما التزمه أو أن للنذر تأثيرا كما يلوح به الخبر، وقال ابن الرفعة: والظاهر أنه قربة فى نذر التبرر دون غيره، وله ثلاثة أركان: ناذر ومنذور وصيغة، ثم هو قسمان نذر لجأج وتقدم حكمه فى باب الأيمان، ونذر تبرر وهو نوعان: نذر مجازاة والتزام ابتداء، وقد

باب النذر

قوله: (التزام قربة) ظاهره أنه كذلك حتى فى نذر اللجاج، فيكون الملتزم فيه قربة وإن كان مكروها فحرر.

قوله: (ومن نذر إلخ) سماه نذرا لأن الحقائق الشرعية تتناول الصحيح والفساد، كذا قيل، وقد يقال: إن الحقيقة لم تتحقق هنا إذ هى الوعد بخير، فالظاهر أنها مشاركة.

باب النذر

قوله: (أو للنذر إلخ) عطف على إنه وكتب أيضا أو على نذر اللجاج «م.ر».

قوله: (وقال ابن الرفعة إلخ) قاله فى الكفاية، وقال فى المطلب: لا شك فى كونه قربة إذا لم يكن معلقا، وإلا فليس بقربة بل قد يقال بالكراهة وهذا مراده بما قاله فى الكفاية منه «ب.ر».

قوله: (نذر مجازاة) هو المعلق قال فى الروض: وهو أن يلتزم قربة فى مقابلة حدوث نعمة أو اندفاع نقمة، كقوله: إن: أغنانى الله أو شفانى فعلى كذا. انتهى.

قوله: (ولا فليس بقربة) جزم «م.ر» فى شرح المنهاج بأن نذر التبرر قربة سواء المعلق والمنجز.

أخذ في بيان هذا بنوعيه مع الأركان فقال: (نذر سوى اللجاج أن يلتزما * من كان بالغاً بعقل مسلماً) ولو رقيقاً أو سفيهاً أو مفلساً على ما سيأتى، بخلاف الصبي والمجنون والكافر لعدم أهلية الأولين للالتزام، والثالث للقربة أو لالتزامها نعم يصح نذر السكران كما يصح طلاقه وصيغة النذر.

(كقول) من يصح نذره (لله على) كذا (أو على) كذا بدون لله إذ العبادات إنما يؤتى بها لله فالملطوق فيها كالمقيد على الأصح، بخلاف قوله مالى صدقة لعدم الالتزام،
.....
.....

قوله: (بنوعيه) أى: نذر المجازاة والالتزام.

قوله: (نذر سوى اللجاج أن يلتزما من كان بالغاً بعقل مسلماً إلخ) ليس فى هذه العبارة إفصاح بأن هذه الشروط التى منها الإسلام معتبرة فى نذر اللجاج أو لا.

قوله: (والكافر) فإن أسلم ندب قضاؤه «ع.ب».

قوله: (أو لالتزامها) كأنه إشارة إلى أنه قد يدعى أهليته للقربة بدليل صحة نحو صدقته وعتقه، فيعلل بعدم أهليته لالتزامها وفى شرح الروض: عقب أو لالتزامها، وإنما صح وقفه، وعتقه ووصيته، وصدقته من حيث أنها عقود مالية لا قربة. انتهى. يعنى أن فيها جهتين: أنها قربة، وأنها عقود مالية وصحة نظراً للجهة الثانية، وكان المراد بالعقود التصرفات، وإلا فنحو الصدقة لا يتوقف على عقد.

قوله: (ليس فى هذه العبارة إلخ) فى حاشية المنهج: أنه يصح من الكافر نذر اللجاج.

قوله: (أو لالتزامها) لأنه معنى وضع لإيجاب القربة فلا يصح من الكافر كالأحكام بالحج. انتهى. «م.ر» فى حواشى شرح الروض، والوقف والعتق وما بعدهما ليس التزاماً للقربة، بل تحصيل لها فالظاهر أن قوله: وإنما صح إلخ، دفع لما يرد على قوله فى شرح الروض: قبل.

قوله: (أو لالتزامها) لعدم أهليته للقربة كما يدل عليه قوله: لا قربة، وتقرير الحشى ظاهر فيه، لكن حينئذ يبطل ادعاء أهليته للقربة لأن صحه ما ذكر ليس من جهة كونه قربة إلا أن يكون المراد ادعاء أهليته للقربة، ولو من جهة أنها عقد مالى فكان يصح نذره المالى من تلك الجهة، فليتأمل.

قوله: (وإنها عقود مالية) أى: المذهب عليها النظر للأحكام المالية لا العبادات. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

ولو قال لله على كذا إن شاء الله أو إن شاء زيد لم ينعقد، وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالقرب، ولو قال: نذرت لله لأفعلن كذا فإن نوى اليمين فيمين، وإن أطلق فوجهان في الروضة وأصلها، وجزم في الأنوار بأنه نذر، وفيه نظر. ولو قال: نذرت

قوله: (أو لا التزامها) لأنه معنى وضع لإيجاب القربة فلا يصح من الكافر كالإحرام بالحج. انتهى. «م.ر» في حواشى شرح الروض.

قوله: (نذرت لله لأفعلن كذا إلخ) هو شامل لما هو معصية كقتل زيد فهل هو يمين إذا نواه؟ وفي شرح «م.ر» و «ع.ش» أنه إذا قال: إن كلمت زيدا فله على ألا أكل الخبز؛ يلزمه كفارة يمين إن خالف لشبهه باليمين لكون المراد منه المنع من الفعل. انتهى. وظاهر أن المعصية كالمباح في ذلك فراجع، وهل فرق بين نذرت لله لأفعلن والله على لأفعلن؟ ثم رأيت عن شرح الروض ما يأتى قريبا.

قوله: (ولو قال نذرت لله لأفعلن إلخ) مثله نذرت كذا وإن لم يقل لله على المعتمد. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (وجزم في الأنوار إلخ) أشار «م.ر» في حواشى شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (لعدم الجزم إلخ) قضيته الانعقاد إذا أراد الشرك.

قوله: (وجزم في الأنوار بأنه نذر) وبجته الرافعى كما قاله في شرح الروض.

قوله: (ولو قال: نذرت لفلان كذا لم ينعقد) ظاهره، وإن نوى به النذر وكتب أيضا: ومن الأول أى: اللفظ نذرت لله أو لك، أو على لك كذا، أو لهذا إذ المعتمد الذى صرح به البغوى من

قوله: (قضيته الانعقاد إلخ) جزم فى شرح الروض بصحته إن علق بمشيئة الله وقصد التبرك أو بمشيئة زيد، ودفع حدوث مشيئته نعمة مقصودة كقدوم زيد فى قوله: إن قدم زيد فعلى كذا، وأشار «م.ر» إلى تصحيحه.

قوله: (وكتب أيضا إلخ) فرق «ع.ش» بين نذرت لفلان ونذرت لك بأن الخطاب يدل على الإنشاء بحسب العرف كما فى بعتك هذا، بخلاف الاسم الظاهر فإنه لا يتبادر منه الإنشاء. انتهى. وجزم «ز.ي» بأن نذرت لفلان بكذا لا ينعقد، فإن نوى به الإقرار لزم به، فلعل مراد المحشى التنبيه على الفرق بينهما. تدبر.

قوله: (أى اللفظ) عبارة حجر قبل ما هنا: والصيغة لفظ أو كتابة أو إشارة.

قوله: (أو على لك كذا) ولا ينافى صراحته فى النذر صراحته فى الإقرار إذ لا مانع من صراحته فيهما، وينصرف لأحدهما بالقرينة. انتهى. تحفة.

لفلان كذا لم ينعقد وظاهر إنه لو نوى به الإقرارا لزم به وذكر فى الروضة وأصلها فى نذر اللجاج إنه لو قال: إن فعلت كذا فمالى صدقة فهو التزام للتصدق بماله، لأنه المفهوم منه ويعتبر فى صحة نذر من ذكر أن يلتزم (قربة أو صفتها) المستحبة فيها، سواء كانت القربة عبادة مقصودة بأن وضعت للتقرب بها، وعرف من الشارع الاهتمام بتكليف الخلق بإيقاعها عبادة كصلاة وصدقة وحج وصوم واعتكاف واعتاق وفرض كفاية وإن لم يحتج فى أدائه إلى بذل مال أو مشقة كصلاة الجنازة، أم لا بأن لم تكن كذلك. وإنما هى أعمال وأخلاق مستحسنة رغب الشارع فيها لعظم فائدها، وقد يبتغى بها وجه الله تعالى فيثاب عليها كعبادة المريض وتطيب الكعبة وكسوتها

قوله: (فهو التزام للتصدق بماله) عبارة شرح الإرشاد لحجر فى توجيه التخيير بين ما التزمه والكفارة فى نذر اللجاج: وذلك لأنه يشبه النذر من حيث أنه التزام قربة واليمين من حيث المنع، ففى إن فعلت كذا فمالى صدقة يتخير بين التصديق بكل ماله والكفارة، فإن رغب فى المعلق عليه كإن فعلت كذا أو أراد إن رزقنى الله فعله فمالى صدقة لزمه التصديق بكله عينا. انتهى. أى: لأنه حينئذ نذر تبرر، فقوله: التزام للتصدق بماله أى: عينا إن كان نذر تبرر، وإلا فعلى التخيير.

قوله: (قربة) ولا يشترط معرفة ما ينذره، فلو نذر التصديق بألف صح ويعين ألفا مما يريد. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

اضطراب طويل فى نذرت لك، وإن لم يذكر معها الله إنها صريحة، وزعم شارح أن مخاطبة المخلوق بنحو: نذرت لك يطل صراحتها عجيب إلخ. حصر.

قوله: (إنه لو نوى به الإقرار) عن نذر سابق عرف حينئذ.

قوله: (فهو التزام للتصدق) عبارة الروض:

فرع: لو قال: ابتداء مالى صدقة فلغو، وإن علقه بدخول مثلا فنذر لجاج إلخ أقول: يتجه أنه قد يكون نذر تبرر بأن يرغب فى المعلق عليه فليتأمل.

قوله: (أقول إلخ) عبارة الروض وشرحه بعد ما ذكر المحشى: والتبرر كقوله: إن رزقنى الله دخول الدار أو إن دخلت الدار وأراد ذلك فمالى صدقة. تنحب الصدقة عينا. انتهى. فلو ذكره المحشى لاستغنى عما بحثه.

وتشميت العاطس وزيارة القادم والقبور وإفشاء السلام على المسلمين وتشجيع الجنائز، فعلم أنه لا يصح نذر فرض العين ولو عرضا إذ لا معنى لالتزامه بالنذر. ولا نذر معصية

قوله: (قربة) منه ما إذا نذر التصدق على كافر فيصح، وليس هذا من العمل بالقول المرجوح، بل من العمل بمقتضى التعيين، ولا ينفيه قولهم: لا يجوز إعطاء الكافر من المنذور، ولا الرقيق ولا الغنى ولا من تلزمه نفقته لأن هذا فيما إذا أطلق النذر ولم يعين له مصرفا فينزل على واجب الشرع، وذاك فيما إذا عين المصرف فيعمل به، وألحق صحة النذر للشريف، كما قاله السيد السمهودي فى المشروع وعلماء حضرموت، والسيد الجوهري فى رسالة ألفها فى شأن هذا الحكم، ورده قول «ع.ش»: لا يصح النذر لهاشمى ومطلبى حرمة الصدقة الواجبة عليهم؛ لإطلاق قولهم: يعمل بمقتضى تعيينه، نعم إن أطلق النذر لا يصح إعطاؤهما منه. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

قوله: (ولو عرضا) كان تعين عليه فرض الكفاية. انتهى. شرح المنهج.

قوله: (ولا نذر معصية) فى الروض وشرحه: الركن الثالث المنذور فلا ينعقد النذر بالتزام المعصية، فلا تجب به كفارة وإن حنث، قال الزركشى: ومحل عدم لزوم الكفارة بذلك إذا لم ينو به اليمين، كما اقتضاه كلام الرافعى آخره. فإن نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث. انتهى. باختصار «س.م» على التحفة، وعلى هذا يفرق بينه وبين نذر اللجاج بالاحتياج فيه لنية اليمين، بخلاف اللجاج، ولعل الفرق منافاة فالمعصية ظاهر النذر فاحتيج لما يصرف عن النذر، وفى «ق.ل» على الجلال عن «م.ر» أن نذر المباح يلزم فيه كفارة إن تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر أو كان فيه إضافة إلى الله تعالى، وإلا فلا كفارة فيه وإن هذا جمع بين الكلامين، وحينئذ يحتاج للفرق أيضا بين نذر المعصية ونذر المباح حيث لم يشترط فى نذر المباح نية، بل كفى تعلق ما ذكر به أو الإضافة إلى الله

لخبر مسلم السابق فلا يجب به كفارة، وأجاب النووى عن خبر «لا نذر فى معصية وكفارته كفارة يمين» بأنه ضعيف وغيره يحمله على نذر اللجاج ولا نذر المباح الذى لم

.....
سبحانه وتعالى، واشترطت نية اليمين فى نذر المعصية فليتأمل، ثم رأيت شيخنا الذهبي - رحمه الله - كتب على شرح المنهج ما نصه: إذا التزم فى نذر اللجاج - وهو ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خير - قرينة لزمته هى أو كفارة يمين، أو مباحا لزمته كفارة يمين، أو معصية لم يلزمه شيء، إلا إن نوى اليمين فيلزمه بالحنث كفارته سواء فى الأقسام الثلاثة علق على مباح أو على معصية لا على وجه الرغبة فيها، وإلا لم يلزمه شيء ما لم ينو اليمين. انتهى.

قوله: (وكفارته كفارة يمين) هو محمول - كما يفيدته شرح الإرشاد - على ما إذا قال: إن فعلت كذا فعلى كفارة يمين أو كفارة نذر فإنه تلزمه الكفارة عينا.
قوله: (بأنه ضعيف) قال فى شرح المنهج: باتفاق، وفى حاشيته يدل على ضعفه تناقضه؛ لأن مقتضى عدم انعقاده ألا كفارة، ويدفع التناقض بأن نذر المعصية باطل والكفارة من حيث أنه يمين.

قوله: (فلا تجب به كفارة) إن حنث حجر. نعم إن نوى به اليمين لزمته كما قاله الزركشى أخذنا من كلام الرافعى. شرح روض.

قوله: (بحمله على نذر اللجاج) لأن المعصية لا تنافى نذر اللجاج، فإن من صورته إن شربت الخمر فعلى كذا، وهو لا يحتمل إلا اللجاج، بخلاف: إن لم أشرب الخمر فعلى كذا فإنه يحتمل اللجاج والتبرر.

قوله: (لزمته) أشار «م.ر» إلى تصحيحه. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: «فإن من صورته إلخ» فيه أنه لا نذر فيه للمعصية، بل التزام قرينة عليها، وإذا لزمته فما معنى نفى النذر فى المعصية على أنه فى نذرا للجاج إذا التزم قرينة يتخير بينها وبين كفارة اليمين، وظاهر الخبر خلافه إلا أن يحمل على ما إذا قال: إن فعلت كذا فعلى كفارة نذر فإنه يتعين فيه الكفارة كما فى شرح الإرشاد لحجر، أو المراد بيان كفارته إن أرادها.

قوله: (وهو لا يحتمل إلا اللجاج) لأنه لا بر فى شرب الخمر سواء كان راغبا فيه أو عنه تدبر.

قوله: (يحتمل اللجاج) أى: إن كان ممنوعا منه، والتبرر بأن يريد: إن عصمني الله من الشرب فعلى كذا.

يرد فيه ترغيب كأكل ونوم، وإن قصد بهما التقوى على العبادة لخبر أبى داود: «لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله»، فلو نذر ذلك وخالف لم يلزمه كفارة كما صححه فى الروضة وأصلها، وصوبه فى المجموع ورجح فى المنهاج كأصله لزومها، وكذا فى الروضة فى نذر اللجاج. فرع: يشترط فى المالى المعين من صدقته وإعتاق وغيرهما أن يكون ملكه وإلا لم يصح نذره إلا إذا علقه بملكه، كقوله: إن ملكت عبد فلان فعلى

قوله: (ورجح فى المنهاج كأصله لزومها) أى: من حيث اليمين لا من حيث النذر، كذا نقله «س.م» عن هامش شرح الروض. يعنى أن ذلك مفروض فيما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كان فعلت كذا فله على أن أكل الخبز أو أن أدخل الدار، أو لم يكن فيه ما ذكر وكان إضافة إلى الله تعالى لشبهه باليمين فى كل ما ذكر، كما نقله «ق.ل» عن «م.ر» وإن نظر فيه بأنه لا يوجد صورة خالية عما ذكر فيلزم إحالة ما لا كفارة فيه. انتهى. فإن ذلك مردود بأن هناك صورة خالية عما ذكر كعلى كذا، كما نقله شيخنا «ذ» عن شيخه بهامش المحلى، وعليه فيفرق بين نذر اللجاج والتبرر فى على كذا، فإنه يجب به ما التزم فى نذر التبرر بخلاف اللجاج. تأمل.

قوله: (ورجح فى المنهاج كأصله لزومها) قال فى شرح الروض: وهو الموافق لما مر من لزومها فى قوله: إن فعلت كذا فله على أن أطلقك، وفى قوله: إن فعلته فله على أن أكل الخبز، وفى قوله: لله على أن أدخل الدار. انتهى. والصيغة الأخيرة مانعة من الجواب عن هذه الصور بأن فيها تعليقا لحقها باليمين، فلزمت الكفارة فليتأمل.

قوله: (إلا إذا علقه بملكه إلخ) فى الروض وشرحه: فإن قال: إن ملكت عبدا، أو إن شفى الله مريضى وملك عبدا فله على أن أعتقه، أو إن شفى الله مريضى، فله على أن أعتق عبدا إن ملكته، أو فله على أن أشتري عبدا أو أعتقه، أو فعبدى حر إن دخل الدار كما صرح بها الأصل انعقد نذره لأنه فى غير الأخيرة التزم قرابة فى مقابلة نعمة، وفى الأخيرة مالك للعبد وقد علقه بصفتين: الشفاء والدخول وهى مستثناة أيضا مما يعتبر فيه على لا إن قال: إن ملكت عبدا أو إن شفى الله مريضى وملك عبدا فهو حر فلا ينعقد نذره؛ لأنه لم يلتزم التقرب بقرابة بل علق الحرية

قوله: (مانعة من الجواب إلخ) أى: كما صنع «م.ر» فى حاشية شرح الروض، لكن نقل «ق.ل» عن شيخه الرملى حل عدم الكفارة على ما إذا خلا عن الحث والمنع والإضافة لله تعالى، كعلى كذا وإلا ففيه الكفارة، وهذا جمع بين الكلامين مستقيم خلافا للقلوب. فراجع.

عتقه فيصح ، ثم إن قصد الشكر على تملكه فنذر تبرر أو الامتناع منه فنذر لجاج. ذكره فى الروضة وأصلها (وليس شى).

(ما لم يكن باللفظ نذرا) فلا ينعقد بالنية كسائر العقود (للجزا) صلة يلتزم أى : يلتزم ما ذكر سواء كان مجازاة بأن (علق بالمقصود) أى : بما يقصد حصوله من حدوث نعمة أو اندفاع بلية، كقوله : إن رزقنى الله ولدا أو شفى الله مريضى فعلى كذا. (أو منجزا) بأن لم يعلق بشىء كقوله : لله على كذا، وخرج بالمقصود نذر اللجاج فإنه إنما يعلقه الناذر بما لا يقصد حصوله، بل يريد إبعاد نفسه منه فلا حاجة لقوله من زيادته فيما مر سوى اللجاج.

(فمن مثالات التزام القريبه * عيادة المرضى وستر الكعبه) ولو بحرير.

بشرط، وليس هو مالكا حال التعليق قلغا. انتهى. وهو يصرح بأن نحو إن شفى الله مريضى فعبدى حر إن دخل الدار نذر، فانظر هل هو كذلك وإن أسقط إن دخل الدار لأنه جعل العتق جزاء الشفاء، والظاهر لا، وقد يؤخذ من قوله أو إن شفى الله مريضى وملكت عبدا فهو حر فلا ينعقد نذره، بل هو مجرد تعليق عتق بصفة.

قوله: (فلا حاجة لقوله إلخ) فيه نظر لأن نذر اللجاج من أفراد مطلق النذر، فلو ترك قوله: سوى اللجاج فإن أراد مطلق النذر لم يصح، أو ما عدا اللجاج لم تفده العبارة فلم يعلم المقصود، وخروجه من التعريف لا يقتضى حسن إطلاقه المعروف، فإنه لو قيل فى تعريف الإنسان الحيوان جسم ناطق لم يحسن مع خروج غير الإنسان من التعريف، بل اللائق أن يقول: الحيوان الإنسان جسم ناطق.

قوله: (والظاهر لا) صرح «م.» بأن إن شفى الله مريضى فمال صدقة نذر، وقد مر أيضا فى الشرح وهذا نظيره، وفرق بينه وبين إن شفى الله مريضى وملكت عبدا فهو حر لعدم ملكه حال التعليق، فحرر.

قوله: (حسن إطلاقه المعروف) قد يقال: إن المعروف عمول على نذر التبرر بقريئة تقدم نذر اللجاج.

(وهكذا تطيبها) وما حولها من المسجد الحرام (لا) تطيب (مسجد) آخر، ولو مسجد المدينة والأقصى فلا يلزم بالنذر كما مال إليه الإمام بعد ترده، وأقره الرافعي، لكن قال النووي في مجموعه: المختار لزوم لأن تطيبها سنة مقصودة فلزم بالنذر كسائر القرب بخلاف البيوت ونحوها، وقال ابن عبد السلام: حكم مشاهد العلماء والصلحاء كضريح الشافعي وذى النون المصري حكم البيوت لا المساجد، وعلم من كلام الناظم أنه لا يصح نذر ستر غير الكعبة من المساجد وغيرها وهو ظاهر. (وكدوام) كل من (الوتر والتهجد).

(وصومه) بأن نذر صوم الدهر، وظاهر مما يأتي أن محله فيمن لا يتضرر به والتصريح بدوام التهجد من زيادة النظم ولو نذر صوم رمضان في السفر، ففي انعقاده وجهان في الروضة وأصلها أحدهما، وبه جزم في الوجيز ونقله إبراهيم المروذي عن عامة الأصحاب لا لأنه التزام يبطل رخصة الشرع، وثانيهما - وإليه يؤول إطلاق النظم وأصله - : نعم كسائر المحبوبات، واختاره القاضي والبيهقي. قال النووي في مجموعه: كذا أطلقوه والظاهر أنهم أرادوا من لا يتضرر بالصوم في السفر دون من يتضرر به، لأنه ليس بقربة إذن، (و) مثل (أن يتم في السفر * صلاته إن كان الإتمام أبهر) أي: أفضل من القصر بألا يبلغ سفره ثلاث مراحل.

قوله: (وكدوام كل من الوتر إلخ) ولا يجب القيام في ذلك لأن المنذور إنما هو الإدامة، وهي غير الوتر والتهجد فهو لم يتعرض لشيء في ذات الوتر فبقى على حاله الأصلي. انتهى. حاشية شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (أرادوا من لا يتضرر إلخ) فإن الصوم له أفضل. انتهى. شرح الروض. قوله: (ومثل أن يتم إلخ) الأولى جعل هذا من صفات الغربة. حجر شرح الإرشاد، وسيأتي رد الشارح له وهو الظاهر؛ لأن المنذور في ذلك أعيان محدودة بخلاف تطويل القراءة. تأمل.

قوله: (وثانيهما إلخ) هو بالشرط الآتي عن النووي الوجه الموافق لما يأتي في إتمام صلاته في السفر بشرطه.

(و) مثل (أن يتم ما نوى) أى: صوم نفل نواه (نهارا) فيلزم إتمامه لأن النوى فيه كالنوى ليلا. (وكالصلاة قاعدا) فيصح نذرهما (واختارا) أى: ويتخير بين صلاته قاعدا وصلاته قائما لأنها بالقيام أفضل وأشق.

(و) كصلاة (ركعة) فإنها (كذا) أى: يصح نذرهما ويتخير بين صلاة ركعة وصلاة ركعتين، وكصلاة أربع ركعات يتخير بين أربع بتسليمة، وأربع بتسليمتين على الأصح فى الروضة، (و) مثل (تجديد الوضوء) هذا جعله الشيخان مثالا للقربة التى لم توضع للتقرب بها، وجعله شراح الحاوى مع قوله: وكدوام الوتر وما بينهما أمثلة لصفة القربة، والأوجه كونها أمثلة للقربة، وكلام النظم كالصريح فيه لمقابلته له بقوله: (أما صفات قرب فتفرض).

قوله: (نهارا) ليس بقيد، فلو نوى النفل ليلا كان كذلك، وإنما قيد بالنية نهارا للرد على مقابله الصحيح القائل أنه لا يصح نذر إتمام ما نواه نهارا لأنه نذر صوم بعض يوم، ويرد بأن المنذور الإتمام لا صوم بعض اليوم، بل هو باق على نفليته، وإن حرم الخروج منه لفوات الإتمام الواجب، ولذا لو نذر إتمام صلاة النافلة التى سيشرع فيها وجب إتمامها، ولا يجب القيام فيها؛ لأن الإتمام غير ذاتها، وذاتها لم يتعرض فيها لشيء فبقيت على أصلها، كما قاله حجر فى حواشى شرح الإرشاد.

قوله: (لأن النوى فيه إلخ) قال فى شرح الروض: بناء على أن صوم التطوع إذا نوى نهارا يكون من أوله. انتهى.

قوله: (أيضا لأن النوى فيه إلخ) كأنه يريد الرد على البلقينى القائل الصحيح عدم لزوم الوفاء بهذا النذر إذا كان إنما نوى نهارا؛ لأنه إذا لم ينو ليلا انعقد صومه على صفة لا يقع مثلها فى الواجب، فتعذر الوجوب فيها. انتهى. وخاصل الرد فى حواشى شرح الروض أن تحليله منتقض بما لو نوى صوم النفل ليلا بنية النفل أو مطلقا فإنه انعقد على صفة لا يقع مثلها فى الواجب مع إنه يقول بلزوم نذره. انتهى.

(كطول ما يقرأ) ولو (فى) صلاة (الفرض) قال البلقينى: ومحلّه إذا لم يكن إماما فى مكان لا تنحصر جماعته، فإن كان كذلك لم يلزمه تطويل الفرائض بذلك لكرهته، (و) مثل (أن * ينذر) بكسر الذال وضمها (مشى الحج) أى: أن يمشى حاجا أو يحج ماشيا فيلزمه الحج ماشيا بناء على أنه أفضل من الركوب، قال الرافعى: وهو الأظهر، وقال النووى: الصواب أن الركوب أفضل وإن كان الأظهر لزوم المشى بالنذر لأنه مقصود، ثم إن صرح بأنه يمشى (من حيث سكن) لزمه المشى من مسكنه، وإن أطلق فمن حيث أحرم ولو قبل الميقات، ونهاية المشى فراغه من التحليلين، فلهفاته الحج لزمه المشى فى قضائه لا فى تحلله فى سنة الفوات لخروجه بالفوات عن إجزائه عن النذر، ولا فى المضى فى فاسده لو أفسده، ولو ترك المشى لعذر أو غيره أجزأه مع لزوم الدم فيهما، والإثم فى الثانى، ولو نذر الحج حافيا لم ينعقد نذر الحفاء لأنه ليس بقربة، فله لبس النعلين. وكالحج فى ذلك العمرة.

قوله: (لأنها بالقيام أفضل) عبارته فى شرح الروض: لأن القعود صفة ليست بقربة فألغيت وبقي الأصل. انتهى.

قوله: (وإن كان الأظهر لزوم المشى) والفرق بين هذا ونذر الصلاة قاعدا - حيث أجزأه القيام - أن القيام والقعود من أجزاء الصلاة الملتزمة فأجزأ الأعلى عن الأدنى لوقوعه تبعا، والمشى والركوب خارجان عن ماهية الحج وسببان متغايران إليه مقصودان فلم يقم أحدهما مقام الآخر، وأيضا فالقيام قعود وزيادة لأن القعود جعل النصف الأعلى منتصبا وهو حاصل بالقيام مع زيادة انتصاب الساقين والفخذين، فوجد المنذور بزيادة ولا كذلك الركوب. انتهى. «م.ر.» و «ع.ش.» فمدار اعتبار الوصف المنذور كونه مقصودا فى نفسه، وأما انتفاء وجود أفضل منه فليس بشرط اتفاقا كما فى شرح «م.ر.» على المنهاج.

(و) مثل (صوم شهر بافتراق محكى*) أى: موصوف بافتراق فيلزم تفريقه لأن التفريق معتبر فى صوم التمتع والأوقات تتعين للصوم بتعيينها له فلو صامه متتابعاً لغا بعد كل يوم يوم (لا) كصوم (البعض من يوم و) لا كصوم (يوم الشك)، فلا يصح نذرهما لأنهما ليسا بقربة ولا صفتها.

(وأتى) بفتح الهمزة وإسكان التاء مصدر أتيت أتيًا وإتيانًا أى: ولا إتيان (بيت الله) لصدقه بسائر المساجد وإتيانها ليس بقربة إلا المساجد الثلاثة، ومع ذلك لو نذر إتيان مسجد المدينة أو الأقصى لغا لأنهما لا يقصدان بالنسك، وهذا بخلاف الاعتكاف حيث يصح فيهما، قال الرافعى: ويمكن الفرق بأن الاعتكاف عبادة فى نفسه ومختص بالمسجد، فإذا كان للمسجد فضل للعبادة فيه مزيد ثواب فكأنه التزم فضيلة فى العبادة الملتزمة والإتيان بخلافه، وزاد الناظم قوله: (لا إن عينه) أى: البيت الحرام أو غيره من سائر بقع الحرم ولو بالنية فيصح نذره، ويلزم إتيانه بحج أو عمرة كما سيأتى، ووقع فى المنهاج كأصلة إطلاق تصحيح لزوم إتيانه من غير تقييد بالتعيين (ولا بضيق وقته) أى: ولا مثل (حج السنه) مع ضيق وقته فلا يصح نذره لتعذر الإتيان به.

(ولا) مثل (ركوع) مفرد (وسجود) كذلك (ممكّن) أى: وإن أمكن إفراده فى تلاوة أو شكر إذ لم يرد التعبد بركوع ولا سجود ابتداء بلا سبب، وقضية هذا التعليل صحة نذر سجدتى التلاوة والشكر عند مقتضيهما، وبه جزم ابن المقرئ، وقضية كلام النظم وأصله عدم صحته، وقد حكى فى الروضة وأصلها فى ذلك وجهين وكلامهما قد يميل إلى الثانى، وأما قوله فى الروضة: فلو نذر ركوعاً لزمه ركعة باتفاق الفرعين

.....

.....

.....

.....

فمراده الفرعين على الضعيف في انعقاد نذر ركوع، وقول النظم من زيادته ممكن تكملة وفرع على شروط الناذر التي ذكرها أولا قوله. (فصح للمحجور) عليه بسفه أو فلس (نذر البدن).

(من قرب) أى: نذر القرب البدنية، (والمفلس) أى: وصح للمفلس نذر (المال) فى * ذمته) دون العين لأنه إنما يؤديه بعد فك الحجر، أما نذر المحجور عليه بسفه القرب المالية فلا يصح لعجزه عن التصرفات المالية، وكلامه يقتضى أنه لا يصح منه نذر القرب المالية فى الذمة، وكذا كلام الروضة وأصلها هنا لكنهما جزما فى باب الحجر بصحته، وهو أوجه كالتدبير والوصية وإن كان فيه إلزام الذمة فى الحال بخلافهما؛ لأنه على هذا إنما يؤدي بعد فك الحجر عنه كما فى نذر المفلس، ونذر الرقيق المال فى ذمته، قال ابن الرفعة: ينبغي أن يكون كضمانه أى: والأصح أنه لا يصح بغير إذن سيده، والأصح انعقاد نذره الحج، ويشبه أن غير الحج كذلك. انتهى. والأوجه ما اقتضاه كلامهم من صحة نذره بغير إذن ويفارق الضمان بأنه حق لله تعالى والضمان حق آدمى. (والصوم يوم) فيكتفى بصومه فى نذر صوم مطلق، وكذا فى نذر صوم دهر أو حين. (واكتفى).

(بركعتين) من قيام عند القدرة (فى) نذر (الصلاة) المطلقة فلا يكتفى بأقل من ذلك حملا للمندور المطلق على أقل واجب من جنسه بأصل الشرع لاشتراكهما فى

قوله: (إنه لا يصح نذر القرب المالية) اعتمده «زى» لأن السفه لا ذمة له. انتهى.
«ب.ج» عن «ح.ل».

قوله: (والأوجه ما اقتضاه كلامهم إلخ) ضعيف. انتهى. يجزى على المنهج

قوله: (نذر البدن من قرب) يمكن توجيه هذه العبارة بجعل هذه الإضافة على حذف مضاف أى: نذر ذى أو متعلق البدن، وقوله: من قرب بيان له أو من للتبعض.

الوجوب، ويستثنى من هذا الأصل ما لو نذر الإعتاق فإنه يكفيه معيبة وكافرة وما لو نذر أربع ركعات فإنها تجوز بتسليمتين على الأصح في الروضة. كما مر لغلبة وقوع الصلاة مثني، وزيادة فضلها وقال الرافعي: إن نزلناه على واجب الشرع منعناه أو جائزه فلا، ولو نذر صلاتين لم يكتف بأربع ركعات بتسليمية واحدة كما أفتى به القفال. (وعلى * ممول تصدق قد نزلا) أى: والتصدق المطلق ينزل على أقل متمول

قوله: (فإنه يكفيه معيبة) لأن الأصل براءة الذمة مع إنها غير أمة والشارع متشوف للعتق. انتهى. (م.ر).

قوله: (ويستثنى من هذا الأصل إلخ) يستثنى منه أيضا ما إذا نذر ركعتين فصلى أربعاً بنية واحدة، فإنه يصح عن النذر، وهو مبني على القول بأنه يسلك بالنذر مسلك جائز الشرع، ومنه عدم وجوب التعرض في النية للنذر فلا محذور، وإلا فغير المنذور لا يصح جمعا مع المنذور بنية، نقله شيخنا الذهبي - رحمه الله - عن النووي رحمه الله، وقد استثنوا مسائل أخرى قوى مدرك حملها على جائز الشرع، كما في حواشي شرح الروض.

قوله: (وقال: الرافعي إلخ) ورد بأن من قال: إن النذر المطلق ينزل على واجب الشرع لا يطلقه، بل ذلك إن لم يقر دليل حمله على جائز الشرع وهنا كذلك.

قوله: (على أقل متمول) ويجب صرفه لحر مسكين ما لم يعين شخصا أو أهل بلد، وإلا تعين الصرف له. انتهى. شرح الإرشاد.

قوله: (ويستثنى من هذا الأصل) أى: الحمل على أقل واجب.

قوله: (وعلى ممول إلخ) مثله في الروض، ثم قال في آخر الباب: ومن نذر التصدق بشيء تصدق بما شاء، قال في شرحه: من قليل وكثير لصديق الشيء عليه، بخلاف ما إذا ترك بشيء لا يجزئه إلا متمول كما مر. انتهى. وفيه تصريح بأن قوله بشيء من عبارة الناذر بأن قال الله على التصدق بشيء، وهذا خارج بقوله هنا أى: والاتصدق المطلق، كما يخرج به الله على التصدق بكذا، والله أعلم.

لأنه أقل واجب الصدقة في الخلطة، واعترضه الرافعي بأنه لا مجال للتنزيل على أقل واجب الصدقة فإن العبرة بأقل واجب من ذلك الجنس، وأقل الصدقة غر مضبوط جنسا وقدرًا.

(وليقتض) من فاته صوم (في نذر صيام عينا) بتعيين زمنه، (جميع ما الوقوع عنه) أي: عن نذره (أمكنا) لو صامه.

(مثل): نذر صوم (الأثناين) فيقتضى ما فاته منه بمرض أو سفر أو غيرهما، بخلاف ما لا يمكن وقوعه عنه لو صامه فلا يقتضى رمضان لأنه لا يقبل صوم غيره، ولا أيام العيدين والتشريق والحيفض والنفاس لأنها لا تقبل صوما، ولو لزمه مع صوم الأثناين صوم شهرين متتابعين (لتكفير) أي: لكفارة (بدايه) أي: بصومها وإلا فلا يمكنه صومها لفوات التتابع بتخلل الأثناين، وقضى الأثناين الواقعة في الشهرين

قوله: (لأنه أقل واجب) أي: قد يكون أقل واجب أقل متمول فينزل عليه مراعاة لصفة واجب الشرع وهو مقدار الزكاة فإنه متمول، وإن كان أحد الشركاء قد نجى حصته ما لا يتمول فاندفع ما للمحشى هنا. فتدبر.

قوله: (من ذلك الجنس) قد يقال: إن ذلك إن ذكر جنسا معينا، وهنا قد تضمن كلامه الجنس العام، وهو ما يتصدق به وقدر في مضبوط بأقل متمول.

قوله: (فيقتضى ما فاته منه بمرض إلخ) ولا يلزم استئنافها إلا إن شرط تتابعها فيلزمه استئنافها؛ لأن التتابع صار بالشرط مقصود شرح الإرشاد.

قوله: (واعترضه الرافعي إلخ) كأن حصول اعتراض الرافعي أن الأقل فيما ذكر قد لا يكون متمولا، كما في فطرة عبد اشترك فيه عشرة آلاف رجل، ونصاب تجارة أو غيره حصل بالخلطة من عشرة آلاف رجل، فلا يتأتى اعتبار المتمول مع التنزيل على أقل واجب فليتأمل.

قوله: (فلا يتأتى اعتبار المتمول إلخ) قد يقال: إن واجب الشرع هو مقدار الزكاة، وهو متمول فأقله لابد أن يكون متمولا اعتبارا لصفته، وأما الجزء من عشرة آلاف جزء فليس واجب الشرع، بل جزء منه لا يلزم فيه التنزيل على أقل واجب الشرع، كما هنا، فليتأمل فالمراد أقل واجب الشرع بصفة ذلك الواجب، فإن ذلك الأقل قد يكون واجب الصدقة في الخلطة لأن أحد الشركاء في الخلطة قد نجى حصته كذلك، كما يؤخذ من التحفة.

لأنها كانت تقع عن النذر لولا الكفارة سواء تقدم وجوب الكفارة على النذر أم تأخر، كما رجحه في المحرر وفاقا للعراقيين وغيرهم، نظرا إلى وقت الأداء، ولما مر من أنه لا يتعين لها وقت، ورجح النووي أنه لا قضاء إن تقدم وجوبها نظرا إلى وقت الوجوب. قال البلقيني: والأظهر المعتمد في المذهب وجوب القضاء، وقال في المهمات: إنه الصواب لنقل لربيع له عن النص، ثم قال: لكنه يشكل بما لو نذر من عليه كفارة صوم الدهر فإن زمنها مستثنى، كما قاله الرافعي قال: وقياس ما قاله في الأثنان أن يفدى عن النذر، كما لو لزمته كفارة بعد أن نذر، قال البلقيني: وهو غير وارد إذ لا يمكن الجمع في صوم الدهر مع تقدم الكفارة، ويمكن الجمع في الأثنان بقضائها، وأما في التأخر فيمكن الجمع في الأثنان بقضائها، وفي صوم الدهر

.....
 قوله: (ورجح النووي إلخ) قال حجر: إنه المعتمد.

قوله: (وقياس ما قاله) أى: قياس ما لو نذر من عليه كفارة صوم الدهر على ما قاله في الأثنان أن يفدى عن النذر الواقع فيه الكفارة.

قوله: (ما قاله) وهو ما رجحه في المحرر.

قوله: (عن النذر) أى: بنذر ما وقع من الدهر زمن الكفارة.

قوله: (نذر) أى: نذر صوم الدهر.

 قوله: (كما لو لزمه كفارة بعد أن نذر) أى: فإنه يفدى عن النذر.

قوله: (قال البلقيني: وهو غير وارد إلخ) إذا تأملت حق التأمل وجدت الجواب غير دافع للإشكال، وذلك لأنه اعترف بأن صوم الكفارة المتأخر عن صوم الدهر يفعله، ويؤمر بالفدية عن صوم الدهر، فنقول له: هلا قلت بمثل ذلك فيما لو تقدمت الكفارة على صوم الدهر، فإن أحاب بأن نذر الدهر لما تأخر عن الكفارة صار زمنها مستثنى فلا يتناوله نذر الدهر، قلنا: هذا المعنى بعينه

بالفدية فلا إشكال وخرج بالمعين المطلق كصوم عام ولو متتابعاً فإنه يقضى ما فاتته منه مطلقاً (وصوم دهره مدا).

(فدى لكل يوم فيه عمداً أبطلاً) أى: وفدى فى نذر صوم الدهر لكل يوم أفطر فيه عمداً بلا عذر بمد من طعام لتعذر قضائه، فلو قضاه قال الإمام: فالوجه صحته وإن

قوله: (فإنه يقضى ما فاتته إلخ) عبارة شرح الإرشاد: ولو نذر صوم سنة معينة انصرف نذره لغير عيد وتشريق ورمضان وحيض ونفاس، فلا يجب قضاء ذلك عن نذره خلافاً للرافعى فى الأخيرين، أو مطلقة لزمه متابعتها إن شرطه فى نذره وإلا فلا ولا يقطعه ما مر من العيد وما بعده لاستثنائه شرعاً، ويقضى غير الأخيرين متصلاً بآخر السنة. انتهى. وقوله: ويقضى غير الأخيرين لأنه التزم سنة ولم يصمها ووجب الاتصال بآخر السنة عملاً بما شرطه من التتابع، وأما الأخيران وهما الحيض والنفاس أى: زمنهما فلا يقضيه على الراجح كما فى شروح المنهاج، وإن كان ظاهر قول الشارح مطلقاً خلافه.

قوله: (يقضى ما فاتته منه مطلقاً) وإنما لم يقض فى المعينة، لأن المعين فى العقد لا يبدل بغيره، والمطلق إذا عين قد يبدل كما فى المبيع المعين إذا خرج معيباً لا يبدل به، والمسلم فيه إذا خرج معيباً يبدل، ولأن اللفظ فى المعينة قاصر عليها فلا يتعداها إلى أيام غيرها، بخلافه فى المطلقة فينت الحكم بالاسم حيث أمكن. انتهى. شرح الروض، وظاهر الشرح أنه يقضى هنا أيام الحيض والنفاس، وهو ما قاله ابن الرفعة. لكن المعتمد عدم وجوب قضائه، ويفرق بينه وبين رمضان مثلاً بأن نحو رمضان لا يتكرر فى السنة، فلا مشقة فى قضاء أيام الحيض فإنها تتكرر، فلو أوجبنا قضاءها لشق ذلك، ومثله النفاس؛ لأن النادر يلحق بالأعم الأغلب. انتهى. «زى» على المنهج.

موجود فى نذر الأثنين المتأخر عن الكفارة ومع ذلك كلفه الرافعى بقضاء الاثنين فليكلفه هنا بالفدية عن صوم الدهر لتعذر قضائه فلا يخلص عن الإشكال إلا بما قاله النوى كذا بخط شيخنا، ولو جعل البلقينى سبب استثناء زمن الكفارة إذا تأخر نذر الدهر عنها تقدم استحقاقها الصرف إليها مع عدم إمكان الجمع بالقضاء لم يرد عليه ما قاله الشيخ إلا أن نقول إمكان الجمع فى صوم الدهر بالفدية، كما مكانه فى الاثنين بالقضاء، وهذا قوى فتأمله «س.م».

قوله: (ولو جعل البلقينى إلخ) هذا مراده ومأخوذ من كلامه بلا ريب.

قوله: (كما مكانه إلخ) فيه نظر ظاهر.

ترك الواجب ثم يلزمه المد لما ترك أدائه للقضاء، قال الرافعى: وينبغى أن يجيء فى صحته الخلاف فى قبول يوم النذر غيره، أما إذا أفطر بعذر فلا فدية عليه، وكذا ما استحق صيامه لغير النذر كأيام رمضان وما عليه من كفارة أو نذر سابق. فرع: لو نذر صوما آخر بعد هذا النذر لم ينعقد لأن الزمن مستحق لغيره، (ونذر صوم يوم يقدم) فيه (العلل) مثلا صحيح لإمكان الوفاء به بأن يعلم قدومه فيببى النية، فإذا قدم فى نهار يصح صومه عن النذر.

(يصومه) الناذر وجوبا (بسمة) أى: بعلامة قدومه فيه. (أو قضيا) أى: صوم يوم قدومه (فى غيره) من الأيام إن لم يكن سمة لتعذر صوم ذلك اليوم بعد قدومه لوجوب التبييت، أما إذا قدم ليلا أو نهارا لا يصح صومه عن النذر كيوم عيد ويوم من رمضان فلا يلزمه الصوم، نعم يندب له صوم يوم شكر الله تعالى. (وليعتكف) من نذر اعتكاف يوم قدوم العلاء ثم قدم نهارا (ما بقيا) من يوم قدومه لصحته فى بعض يوم، بخلاف الصوم، ولا يلزمه قضاء ما مضى كما صححه فى الروضة وأصلها فى باب الاعتكاف، وصححه فى المجموع هنا، وقال فيه هناك: إنه المنصوص المتفق على تصحيحه لكنه صح هنا فى موضع آخر لزومه، واقتضاه كلام الروضة وأصلها هنا

قوله: (ولا يلزمه إلخ) هو الراجح كما نقله شيخنا الإمام الذهبى - رحمه الله - فيما كتبه على المنهج.

قوله: (لما ترك) متعلق بقوله يلزمه وقوله: للقضاء متعلق بقوله ترك.

قوله: (نعم يندب) صريح فى تعلقه بقوله أو نهارا إلخ، أيضا بخلاف عبارته فى شرح الروض فإنه صور فيها هذا بما إذا قدم ليلا.

قوله: (ما بقيا) أى: وهو ما بعد قدومه من اليوم، وظاهر أنه يقضى ما مضى بعد قدومه قبل علمه به كما يقضى جميع الباقي لو لم يعلم إلا بعد مضى اليوم.

قوله: (ولا يلزمه قضاء ما مضى) ظاهره وإن علم يوم القدوم بعلامة وتمكن من الاعتكاف من أوله فليراجع.

قوله: (ظاهره وإن علم إلخ) يؤيد هذا الظاهر الفرق المار بين الصوم بعلامة والاعتكاف بصحته فى بعض اليوم، بخلاف الصوم وأن مقابل الراجح، وهو ما فى المتن أنه يلزمه يوم فيعتكف من أول يوم يظن قدومه فيه، كما نقله شيخنا الإمام الذهبى - رحمه الله - فيما كتبه على المنهج.

وهو قوى؛ لأنه إنما نذر اعتكاف يوم القدوم لا بعضه ويؤيده الحكم بالحرية قبل المجيء في المسألة الآتية فإن قدم ليلاً لم يلزمه اعتكاف.

(و) لو قال (العبد) الذى لى (حريومه) أى: يوم قدوم العلا، (و) قد (باع) العبد (فى * ضحى فجا) العلا فى أثناء اليوم، (بيان بطله اصطفاى) أى: اختيار بيان بطلان البيع لتبين حرية العبد، فإن جاء ليلاً أو بعد اليوم فالبيع صحيح.

(ونذره إتيان ما) أى: شىء (من الحرم)، وفى نسخه ونذره إتيان شىء (م) الحرم (كالخيف) ومزدلفة ودار أبى جهل (الاعتمار أو حجا حتم) أى: أوجب نذر ذلك عمرة أو حجا لشمول حرمة الحرم ولأن القربة إنما تتم فى إتيانه بنسكه، والنذر محمول على الواجب، ولو نذر إتيانه لا حاجاً ولا معتمراً وجب ذلك أيضاً ولغا النفى، كما صححه النووى وصحح البلقينى خلافه، لأنه صرح بما ينافيه، وبوافقه ما نقله فى الروضة عن القاضى وأقره أنه لو نذر التضحية بهذه الشاة على ألا يتصدق بلحمها لم ينعقد، وقد يفرق بأن إتيان الحرم عبادة بدنية والتضحية مالية والبدنية أضيّق كما مر، ولو نذر إتيان عرفة فإن أراد به التزام الحج أو إتيانها محرماً انعقد

قوله: (فإن قدم ليلاً إلخ) أى: أو ميتاً ومكرها، أو والناذر غيرهما بل للاعتكاف كحائط. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (بطلان البيع) بناء على الأصح أن العتق يقع من أول يوم القدوم، ويفرق بينه وبين ما مر فى الاعتكاف بأننا لو لم نعتبر هنا اليوم من الفجر لفات النذر بالكلية بخلافه ثم فإنه يمكن الإتيان بعد القدوم، بما صدق عليه النذر فلم يجب قضاء ما فات بعد قبل تمكنه منه. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (فإن أراد إلخ) لأن عرفة ليست من الحرم.

قوله: (ويؤيده إلخ) قد يفرق بعدم تمكنه من إيقاع الاعتكاف فيما مضى، وأما الحرية فيمكن وقوعها فيما مضى لتعلقها باليوم الصادق بما مضى.

قوله: (وقد يفرق إلخ) فى شرح الروض: ويفرق بأن الحج والعمرة شديداً التثبت. انتهى.

قوله: (والبدنية أضيّق) قضية الأضيقة أنها أقرب إلى التأثير بالمنافيات.

قوله: (من إيقاع الاعتكاف) أى: على وجه اليقين وإنما اغتفر الصوم للضرورة.

نذره، وإلا فلا ولفظ الإتيان والانتقال والذهاب والمضي والمصير والسير ونحوها سواء، والتمثيل بالخيف من زيادة النظم.

(وإن يعينه لذبح بالتزام) أى: وأن يعين شيئاً من الحرم بالنذر للذبح كقوله: على أن أذبح بمكة تعين الذبح بالحرم وإن لم يتعرض للتضحية ولا لتفرقة اللحم، لأن ذكر الذبح فى النذر مضافاً إلى الحرم يشعر بالقربة بخلاف ما إذا لم يصفه إليه ولم يذكر تصدقاً ولا نواه. (كالصدقات والصلاة) فإنهما يتعينان بالحرم بتعيين شيء منه لهما لعظم فضله، وتعلق مكان النسك به بخلاف غيره، وحكم الصلاة قدمه فى الاعتكاف أيضاً، لكنه إنما ذكره كغيره فى المسجد نفسه وكأنه كأصله قاس به هنا

قوله: (يشعر بالقربة) فيحمل على واجب الشرع. شرح الإرشاد، أى: ما يجب التصديق به هناك فكأنه نذر التصديق به هناك، فلذا انعقد نذره.

قوله: (وإن يعينه لذبح بالتزام) ولا يتعين الموضع الذى عينه منه للذبح كالصلاة إذا نذرها فيه، خلافاً لما يرويه كلام الحاوى. حجر.

قوله: (تعين الذبح بالحرم) ظاهره عدم تعين ملكه فى صورة تعيينها.

قوله: (كالصدقات) وظاهر أن الكلام فى نفس التصديق فقط بأن نذر بمجرد التصديق فى الحرم، فلا يشكل قوله بخلاف غيره، وأما لو نذر التصديق على أهل بلد معين فإنه يتعين سواء الحرم وغيره، ولهذا قال المنهاج: أو التصديق على أهل بلد معين لزمه، لكن يبقى الإشكال فى قوله الآتى: نعم إن صرح بالتصدق باللحم فى تلك الأرض أو نواه انعقد.

قوله: (بخلاف غيره) شامل للمدينة والأقصى.

قوله: (قاس به) على هذا لو عين نفس المسجد، فينبغى ألا يقوم مقامه بقية الحرم عند من يخص المضاعفة بالمسجد.

قوله: (خلافاً لما يرويه كلام الحاوى) رد الشارح هذا التوهم بقوله: تعين الذبح بالحرم مع أن النذر أن يذبح بمكة.

قوله: (لكن يبقى الإشكال إلخ) قد يدفع بأن ما تقدم فى عدم التعين وما هنا فى مجرد الانعقاد بدون تعين، لكنه يخالف شرح الروض فانظره.

قوله: (يبقى الإشكال إلخ) قد يدفع ما فى شرح الروض وهو أنه لما قيد الذبح والتفرقة جميعاً بغير الحرم أشبه تقييدهما بالحرم. انتهى. أى: الواجب فيه الذبح والتفرقة بأصل الشرع بخلاف مجرد الصدقة بمحل غير الحرم، إذ لا تجب الصدقة المطلقة بأصل الشرع بالحرم حتى تشبهها.

باقى الحرم، وتقدم ثمة أنها تتعين بتعيين مسجد المدينة والأقصى أيضا، وأما الصدقة فالأوجه فيها ما قاله كأصله واقتضاه كلام غيرهما، وما قاله ابن المقرئ: من أنها لا تتعين بتعيين الحرم بعيد. (لا الصيام) فإنه لا يتعين فى الحرم بتعيين شىء منه له كما لا يتعين لصوم بدل واجبات الإحرام، وفى نسخة بدل البيت المذكور.

وإن يعين ذاك للذبح وجب كالصدقات والصلاة لا السغب

أى: الصيام.

(و) أن يعين (كل أرض) خارجة عن الحرم (ليضحى) بها تعينت التضحية، وذكر التضحية يغنى عن ذكر التصديق فلو لم يذكر التضحية بل أطلق الذبح لم ينعقد نذره لأن الذبح بغير الحرم لا قرينة فيه بخلافه فى الحرم حملا على واجب الشرع.

قوله: (يغنى عن ذكر التصديق) يعنى أنه لا يحتاج فى تعين الأرض لذكر التصديق، بل يكفى فيه ذكر التضحية.

قوله: (وما قاله ابن المقرئ من إنها لا تتعين بتعيين الحرم بعيد) عبارة الإرشاد: وتعين درهم وفقير ومكان لصدقة لا صوم. انتهى. قال الجوزجورى: وإنما تعين المكان للصدقة نظرا إلى أن القصد نفع مساكينه. انتهى. فابن المقرئ كما ترى قد عمم حكم الصدقة فى التعيين، ولم يخصها بالحرم، والذي أحسبه بل لا أشك فيه أن عبارته التى أشار إليها الشارح، ولا تنقيد الصدقة بتعيين الحرم، غير أن الناسخ صحف تنقيد بتعيين فى النسخة التى وقف عليها الشارح فنسب إليه ذلك مستبعدا له، ثم راجعت التمشية لابن المقرئ فوجدت الأمر كما قلت، وذلك أنه رحمه الله اعترض عبارة الخاوى بأمور عددها إلى أن قال: ومنها قوله: والصدقة مقتضاه أن الصدقة كالذبح يتعينان بتعيينهما فى شىء من الحرم ولا يتعينان فى غيره، والصدقة لا يتقيد جواز نذرها بالحرم بل كل مكان فيها كالحرم. انتهى. على أن حق الشارح باعتبار ما فهم أن يقتضى على ابن المقرئ بالوهم لا بالاستبعاد لأن عدم تعين الصدقة بتعين الحرم بل مطلقا خلاف منقول المذهب والله أعلم، كذا بخط شيخنا الشهاب البرلسى، وقد يقال: يتوقف أنه خلاف منقول المذهب على ثبوت تصريحهم بذلك فيما إذا نذر التصديق فى محل ولم يقيد بأهله، فإن كلام الشارح فى ذلك فليراجع.

قوله: (فى محل) أى: غير الحرم. تدبر.

نعم إن صرح بالتصدق باللحم في تلك الأرض أو نواه انعقد، وقوله: (عينه * حتما) جواب الشرط أى: وإن يعين الحرم أو كل أرض لما ذكر عينه الشارع وجوبا، ولو قال: تعين كان أخصر وأوضح، (وثم) أى: فى الحرم أو كل أرض خارجة عنه فيما مر (فرقت) أى: للحم وجوبا على فقرائهما حملا على واجب الهدى، ولو نذر أن يذبح خارج الحرم ويفرق اللحم ذبح حيث شاء ولزمه التفرقة على فقراء الحرم، وكأنه نذر أن يهدى لحما إلى الحرم، ولو نذر الذبح بالحرم وتفرقة اللحم على فقراء محل آخر وفى بما التزم؛ لأنه نذر نذرا مقيدا وظاهر أنه لو نذر الذبح بمحل وتفرقة اللحم بآخر وكلاهما من غير الحرم ذبح حيث شاء ولزمه التفرقة على فقراء الآخر، (و) تعيين (البدنه) للتضحية والإهداء يوجب التعيين.

(لها) سواء أطلقها أم قيدها، فقال: ببدنه من الإبل فلا يجزئ غيرها مع وجودها لأن اللفظ مخصوص بها وغالب فيها على القول بأنها عند الإطلاق تشمل البقر والغنم، لكنها فى الإبل أكثر استعمالا. (فإن تعدم) أى: البدنة (فإحدى) أى: فتتعين واحدة (من بقر * ثم) إن عدما تعينت (الشيء السبع) وتراعى القيمة فى حالة تقييد البدنة بالإبل حتى لو كانت قيمتها فوق قيمة البقرة أخرج الفضل، بخلاف حالة

قوله: (نعم إن صرح بالتصدق إلخ) بأن ذكر الذبح والتصدق، بخلاف غير الحرم فينعقد النذر ويتعنا فيه؛ لأنه قيدهما جميعا به فأشبهه تقيدهما بالحرم، ولأن الذبح وسيلة إلى التفرقة المقصودة، فلما جعل مكانه مكانها اقتضى تعينه تبعا. انتهى. شرح الروض.

قوله: (وفى بما التزم) ومنه الذبح فى الحرم؛ لأن الذبح فيه من مقصود الواجبات، بخلاف مجرد الذبح فى غيره. انتهى. شرح الإرشاد.

قوله: (أى اللحوم) ينبغى وغيرها كالجلود.

قوله: (ذبح حيث شاء) فلا يتقيد بما عينه.

قوله: (أيضا ذبح حيث شاء) أى: ولو فى الآخر.

قوله: (فإن تعدم) ما ضابط العدم.

الإطلاق لانصرافه لمعهود الشرع الذى لا تقويم فيه، ثم قال الرويانى: ويشترى بالفضل بقرة أخرى إن أمكن، وإلا فهل يتصدق به كما قاله الشيخ أبو حامد أو يشتري به شقصة وجهان، وقال المتولى: يشارك فى بدنة أو بقرة أو يأخذ به شاة. ذكر ذلك فى الروضة وأصلها، وإذا اعتبرت القيمة فى الغنم لفقد البقر فهل يعتبر بقيمة البدنة أو بقيمة البقرة أو بأكثرهما قيمة، وفى كلام الروضة وأصلها ما يومى إلى الأول. (و) أن يعين (الذى افتقر) أى: فقيرا.

(ودرهما) فى الصدقات تعينا (للصدقات) إذ قد يكون فى ذلك زيادة قرينة بنحو صلاح الفقير وبعد عن الشبهة فى الدرهم، فلو نذر التصدق على زيد الفقير تعين، فإن لم يقبله لم يلزمه شىء، وهل لزيد مطالبتة. قال الرافعى: يحتمل أن يقال نعم كالمندور إعتاقه وكالمستحق للزكاة إذا كان محصورا ولو نذر التصدق بدرهم معين تعين ولم يجز إبداله فواو، ودرهما بمعنى أو (و) أن يعين (الجهاد * فى جهة) تعينت هى أو أخرى (كتلك) الجهة المعينة (غرما وبعاد) بالوقف بلغة ربعية أى: مثلها فى

قوله: (أو أخرى كتلك) لا يخفى ما فى المتن هنا من كثرة الاختصار، والله در الشارح حيث أخذه من قوله: كتلك غرما إلخ.

قوله: (وإلا فهل يتصدق إلخ) الذى فى الروض، وقال فى شرحه: إنه من تصرفه وهو حسن ما نصه: وإلا فشاة أو شقصة، أى من بدنة أو بقرة، فإن لم يجد أى: واحدا منهما فدراهم، يعنى يتصدق بالفاضل دراهم، فإن عدت البقرة فالشاة بقيمة البدنة، ولو وجد بقيمتها ثلاث شياة أمها من ماله سبعا. انتهى.

قوله: (أو فى كلام الروضة إلخ) وحزم به فى الروض، وكتب أيضا لعل هذا التردد فى حال تقييد البدنة بالإبل.

قوله: (وهل لزيد مطالبتة إلخ) فى الروض ومن نذر لمعين وأعطاه ولم يقبل بر، وللمندور له مطالبتة إن لم يعطه. كالمندورين من الفقراء لهم المطالبة بالزكاة. انتهى. وإذا لم يقبل ثم عاد وقبل فينبغى وجوب الدفع إليه، وإذا طالب المندور له الناصر فادعى الإعسار ينبغى أن يكون فى قبول قوله التفصيل فى نظائره حتى لا يقبل قوله إذا عهد له مال، وقد وافق «م.ر» على ذلك بعد أن أطلق فى إفتائه قبول قوله بيمينه.

غرامة النفقة وبعد المسافة لاستوائيهما في نظر الشرع حينئذ، قال الأذرعى: ويشبه تعيين التى عينها إذا كان الجهاد فيها أعظم أجرا وهى أكثر خطرا وإن قربت مسافتها.

(ونذر هدى) كقوله: لله على هدى أو أن أهدى (كضحية الحرم) أى: كنذر التضحية فى الحرم فى لزوم ذبح ما يجزئ أضحية فى وقتها. فى الحرم وتفرقة لحمه على فقرائه، لأنه محل الهدى، والهدى فى عرف الشرع ما يجزئ فى الأضحية، ومقتضى كلامه كغيره إجزاء سبع بدنة أو سبع بقرة. (ونذرا).

(هذا الظبى) أو نحوه مما ليس من جنس الأضاحى، (والمغيب) بما يمنع التضحية (ثم) بفتح الثاء ظرف لقوله.

(يوجب بالحق تصدقا) أى: ونذر إهدائهما يوجب التصديق بحبيهما فى الحرم على فقرائه؛ لأن ذبح مثلهما فى الحرم لا قربة فيه لعدم إجزائه أضحية، فلو ذبحهما فنقصت قيمتهما تصدق باللحم وغرم النقص. (و) نذر إهداء (مال) يسهل نقله يوجب التصديق (به) فى الحرم، فإن كان فيه ما يجزئ ضحية وجب ذبحه بالحرم لأن ذبحها فيه قربة، (وفى) نذر إهداء (مال عسير الانتقال) كدار يجب التصديق.

(بثمن) له بدلا (عنه) فى الحرم، إلا أن ينوى فى ذلك قربة أخرى كتطيبب الكعبة فيصرفه لما نواه ويتولى الناذر بيعه ونقله، وهل له إمساكه بقيمته أو لا فقد يرغب فيه بأكثر منها وجهان فى الكفاية، ومؤنة النقل إلى الحرم عليه إن كان له مال وإلا بيع بعضه لنقل الباقي. (وأهل الكفر * إن يسلموا) بعد صدور النذر منهم

قوله: (إمساكه بقيمته) أشار «م.ر» إلى تصحيحه. انتهى. حاشية الروض، لكن فى شرح المنهاج: يتجه أنه ليس له إمساكه بقيمته لاتهامه فى محابة نفسه والاتحاد القابض والمقبض. انتهى.

قوله: (وفى مال عسير الانتقال) عبارة الروض: وما تعذر نقله كالدار أو تعسر كحجر الرعى فله بيعه ونقل ثمنه بنفسه. انتهى.

(يندب) لهم (وفاء النذر)، وإن لم يصح نذرهم كما مر لخبر الصحيحين أن عمر قال للنبي ﷺ إني نذرت اعتكاف ليلة في الجاهلية، فقال: أوف بنذكرك إذ ليس الأمر فيه للوجوب لعدم أهليه الكافر للتقرب كما مر، فحمل على النذب إذ لا يحسن تركه بالإسلام ما عزم عليه في الكفر من الخير. فروع: قال البغوي في فتاويه: لو نذر أن يختم القرآن في الصلاة لا تحسب قراءته في غير القيام ولا في القيام لخامسة ناسيا؛ لأنها ليست من الصلاة، ولو قال: لله على أن أدعوه باسمه الأعظم يدعوه بتسعة وتسعين اسما. قال الأذرعى: والظاهر أنه أراد بذلك الأسماء الواردة في الخبر. انتهى. وكأن البغوي بنى ذلك على أنه لم يتعين عنده الاسم الأعظم، وإلا فعلى ما نقله البندنجي عن أكثر أهل العلم من أنه الله، أو على ما نقله النووي عن بعض الأئمة المتقدمين من أنه الحى القيوم، فالوجه الاكتفاء بالدعاء به. ولو نذر أن يضحي بشاة ثم عين شاة لنذره فلما قدمها للذبح تعيبت لا تجزئ، ولو نذر أن يهدى شاة وأوصلها مكة فلما قدمها للذبح تعيبت أجزأته، لأن الهدى ما يهدى إلى الحرم وبالوصول إليه حصل الإهداء، والتضحية لا تحصل إلا بالذبح. نقله الشيخان عن فتاوى القفال وأقراه. ولو نذر صوم الأيام، قال الأسنوى في التمهيد: لزمه صوم الدهر ويحتمل ثلاثة أيام أى: كما لو نذر صوم أيام.

.....
قوله: (ولو نذر أن يهدى شاة إلخ) أما لو نذر أن يهدى هذه الشاة المعينة فتعيبت بنفسها - ولو قبل الذبح - فقياس الأضحية المعينة إجزاؤها، أى: عدم لزوم إبدالها كما ذكره في باب الأضحية.

قوله: (فلما قدمها للذبح تعيبت) عبارة الروض وشرحه: فإن تعيب الهدى تحت السكين عند ذبحه أجزأ. انتهى. وحزم في شرح الإرشاد بعدم الإجزاء.
قوله: (ويحتمل ثلاثة أيام) قال «م.ر» في شرح المنهاج: إنه الراجح.

* * *

قوله: (نقل الشيخان عن فتاوى القفال وأقراه) قال: في شرح الروض: وهو وجه حكاه في باب الأضحية وصحح فيه المنع، وعمله بأنه من ضمانه ما لم يذبح، وحزم به المصنف ثم وقد نبه على ذلك الأسنوى وغيره. انتهى.

قوله: (وحزم به المصنف) ثم يحمل ما هناك على غير هذا. انتهى. حاشية شرح الروض، والذي حزم به صاحب الروض ثم هو في الأضحية لا الهدى فقول «م.ر» يحمل على غير هذا أى: يحمل على غير الهدى، وفيه شيء تأمله، وحزم حزم في شرح الإرشاد بعدم الإجزاء، وهذا كله في غير المعينة أما المعينة إذا تعيبت بنفسها فقياس الأضحية عدم لزوم إبدالها. راجعه.

باب القضاء

أى: الحكم وجمعه أقضية كقباء وأقبية، وهو فى الأصل يقال لإتمام الشيء وإحكامه وإمضائه، سمي بذلك لأن القاضى يستتم الأمر ويحكمه ويقضيه، والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة ٤٩] وقوله: ﴿فاحكم بينهم بالقسط﴾ [المائدة ٤٢] وقوله ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس﴾ [النساء ١٠٥] وأخبار كخبر الصحيحين: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران»، وفى رواية صحح الحاكم إسناده: «فله عشرة أجور»، وروى البيهقى خبراً إذا جلس الحاكم للحكم بعث الله له ملكين يسدانه ويوفقانه، فإن عدل أقاما وإن جار عرجا وتركاه. وما جاء فى التحذير من القضاء كقوله: «من جعل قاضياً ذبح بغير سكين» محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكره له القضاء أو يحرم على ما سيأتى. (أهل القضاء ونيابة تعم) أى: وأهل النيابة العامة (أهل الشهادات) كلها لأن من لا يصلح لها فلقضاء أولى (فلا) يكفى (خرس) بضم الخاء وإسكان الراء جمع أخرس وإن فهمت إشارتهم، (و) لا (صم) جمع أصم وهو من لا يسمع أصلاً، والتصريح بهذين من زيادته، ولا غير مكلف لأنه لا يعتبر قوله على نفسه فعلى غيره أولى، ولا رقيق لثقسه وعدم تفرغه، ولا امرأة إذ لا يليق بها مجالسة الرجال ورفع صوتها بينهم، ولا خنثى كالمرأة، ولا أعمى وفاسق،

باب القضاء

قوله: (إذا اجتهد الحاكم إلخ) أى: وهو عالم أهل للحكم وهو المجتهد. نقله النووى عن إجماع المسلمين. انتهى. حجر.

قوله: (و نيابة تعم) أى: نيابة من القاضى إليه أى: الأهل لأن يصدر إليه نيابة عامة من القاضى هو أهل الشهادات إلخ.

قوله: (ولا خنثى) ولو ظهرت ذكورته بعد التولية، بخلاف ما إذا ظهرت قبلها.

(

ومن لا تقبل شهادته من المبتدعة، ولا كافر ولو على كفار، وما جرت به عادة الولاية من نصب حاكم لهم فهو تقليد رياسة وزعامة لا تقليد حكم، وإنما يلزمهم حكمه بالالتزام لا بالزامه.

(مجتهد) فلا يكفى الجاهل والمقلد كما فى الإفتاء، (كاف) فى القضاء فلا يكفى المغفل ومختل الرأى بكبر أو مرض، وهذا يغنى عنه ما قبله، وخرج بالنيابة العامة الخاصة كتوليته فى تحليف وسماع بيعة فلا يشترط فيها الاجتهاد، بل يكفى علمه بما يتعلق بذلك، وكتوليته فى نزول أهل قلعة على حكمه فلا يشترط فيها ذلك، بل ولا كونه بصيرا كما هو مذكور فى محله. (والاجتهاد) لغة است فراغ الوسع فى تحقيق ما يستلزم المشقة، واصطلاحا است فراغ الوسع فى طلب الظن بشىء من الأحكام الشرعية وشرطه (أن * يعرف) الشخص (أحكام الكتاب والسنن).

.....
 قوله: (كاف) قال «م.ر» فى حواشى شرح الروض: الكفاية كلمة جامعة وهى شرط فى كل ولاية.

قوله: (وهذا يغنى عنه إلخ) فسر حجر فى شرح الإرشاد الكفاية بالقدرة على إنفاذ ما تصدى له وحسن الرأى، ثم قال: فلا يغنى عنها ذكر الاجتهاد، إذ لا يلزم منه حسن الرأى بحيث يحمل أكثر الناس على طاعته لو فرض عجز الإمام عن تنفيذ حكمه أو عسر مراجعته فى ذلك، فلو كان ثم مجتهدان أحدهما كذلك والآخر بضده تعينت تولية الأول لأنه الكافى فقط، على أن اختلال الرأى قد يكون لنحو هرم، وهو لا ينافى الاجتهاد. انتهى. وليحرر اشتراط ما ذكره أولا فى صحة تولية القضاء.

قوله: (والاجتهاد) وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية وغيرهما يخرج عليها استنباطاته وتفريعاته، وهذا التأسيس هو الذى أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا يغنى عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما يأتى، فإن أدون أصحابنا بلغ ذلك ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد. انتهى. تحفة.

باب القضاء

قوله: (ما يستلزم) أى: تحقيقه.

.....

(والقياس) لغة في القياس (والأنواع منها) أى: من الكتاب والسنة والقياس، فمن أنواع الكتاب والسنة العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ، ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والمسند والمرسل، ومن أنواع القياس الأولى والمساوى والأدون والصحيح والفاسد، وقوله: والأنواع منها أحسن من قول الحاوى: وأنواعه لرفع إيهام عود الضمير للقياس فقط. (ولغات *عرب) بضم العين وإسكان الراء أى: وأن يعرف لغات العرب مفرداتها ومركباتها لورود الشريعة بها، ولأن بها يعرف عموم اللفظ وخصوصه، (وقول العلماء) من الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافا لئلا يخالفهم فى اجتهاده، (و) حال (الرواة) للإخبار بقوة وضعفا، قال الشيخان: قال الأصحاب: وأن يعرف أصول الاعتقاد، قال الغزالي: وعندى أنه يكفى اعتقاد جازم ولا يشترط معرفتها على طرق المتكلمين وأدلتهم لأنها صناعة لم تكن الصحابة ينظرون فيها، ولا يشترط أن يحسن الكتابة ولا التبحر فى هذه العلوم، بل يكفى معرفة جمل منها، ولا يشترط حفظها على ظهر القلب، بل يكفى أن يعرف مظانها فى أبوابها فيراجعها وقت الحاجة إليها، ثم اجتماع هذه العلوم إنما يشترط فى المجتهد المطلق الذى يفتى فى جميع أبواب الشرع، ويجوز تجزى الاجتهاد بأن يكون الشخص مجتهدا فى باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذى يجتهد فيه ويستحب أن يكون القاضى وافر العقل حليما متثبتا ذا فطنة وتيقظ كامل الحواس والأعضاء عالما بلغة الذين يقضى بينهم برياً من الشحناء بعيداً من الطمع صدوق اللهجة ذا رأى: وسكينة ووقار، ولا يكون جباراً يهابه الخصوم فلا يتمكنون من استيفاء

.....
قوله: (ولغات عرب) أى: ذاتا وصفة.

قوله: (عالما بلغة إلخ) جعله الجمهور من الآداب، وشرطه ابن أبى عصرون، وحمل على ما إذا كان لا يفهم عنهم ولا يفهمون عنه، وكلام الجمهور على ما إذا عرف مصطلحاتهم فى مخاطباتهم وأقاريرهم، ونحو ذلك. انتهى. حواشى شرح الروض.

قوله: (وقول العلماء) وإطلاقه وتقييده وإجماله وبيانه. شرح الروض.

الحجة ، ولا ضعيفا يستخفون به ، والأولى أن يكون قرشيا ، ورعاية العلم والتقوى أهم من رعاية النسب .

(وإن تعذرت) شروط الاجتهاد كما فى زمننا (فمن ولاه) سلطان (ذو شوكة) صحت ولايته ، (ونافذ قضاه) وإن كان فاسقا أو جاهلا للضرورة لئلا تتعطل المصالح ، ولهذا ينفذ قضاء أهل البغى .

(وهو) أى : القضاء أى : طلبه ، وكذا قبوله إذا ولى (على معين القطر يجب) بأن لم يوجد فيه صالح للقضاء غيره ، وإنما يجب عليه ذلك (فيه) أى : فى قطره للحاجة إليه فيه ، بخلاف قطر غيره لما فيه من الهجرة وترك الوطن وخالف سائر فروض الكفايات ، لأنه يمكن القيام بها والعود إلى الوطن ، والقضاء لا غاية له مع قيام حاجة

قوله : (وإن تعذرت شروط الاجتهاد إلخ) ويجب تقديم مجتهد المذهب على من دونه ، وتقديم الأفضل كذلك

قوله : (فمن ولاه ذو شوكة) وقد أجمعت الأمة على تنفيذ أحكام الخلفاء الظلمة وأحكام من ولوه ، ورجح البلقينى نفوذ تولية امرأة وأعمى فيما يضبطه وقن وكافر ، ونازعه الأذرعى وغيره فى الكافر ، والأوجه ما قاله ؛ لأن الغرض الاضطراب فينفذ حكمه إذا وافق الحق . انتهى . تحفة فى مواضع وخالف «م.ر» فى الكافر .

قوله : (بخلاف قطر غيره) وهو ما يصير فيه غريبا عرفا . انتهى . وفسر فى موضع آخر القطر ببلده «س.م» .

قوله : (بأن لم يوجد منه إلخ) صادق بأن يوجد صالح فى غيره يجيب إلى التولية فيه ، والوجوب حينئذ على من بالقطر بعيد ، ولعله غير مراد .

قوله : (والقضاء لا غاية له) انظر لو اطردت عادة السلطان بأنه لا يولى القضاء أحدا على الدوام ، بل اطردت عادته بعزله بعد مدة وتولية غيره كما فى زمننا هذا ، وتعدد الصالح فى القطر الواحد .

قوله : (انظر لو اطردت إلخ) أى : فهل يكون غير المتولى ممن يحتاج إليه قطره لاحتمال عزل المتولى ، أو ممن لا يحتاج إليه لوجود المتولى ، والظاهر الثانى حرر .

قطر المتعين إليه، أما إذا كان بقطره مصالح آخر، وولى أحدهما فيه فظاهر كلام الرافعي وغيره أنه لا يجب على الآخر ذلك في قطر آخر ليس به صالح، والأوجه الوجوب عليه لئلا يتعطل القطر الآخر عن قاض مع انتفاء حاجة قطره إليه، وقد قال الشيخان: يجب على الإمام نصب قاض في كل بلد وناحية عرف أنها خالية عنه، إما بأن يبعث إليهم قاضيا من عنده أو بأن يختار منهم من يصلح لذلك. انتهى. والوجه حملة على فوق مسافة العدوى ليوافق كلام غيرهما، ولا يعذر المتعين بالخوف على نفسه من خيانة، بل يلزمه أن يقبل ويحترز من ذلك، فإن امتنع أجبره الإمام عليه لاضطرار الناس إليه، كإطعام المضطر وسائر فروض الكفايات عند التعيين. وأما خبر إنا لا نكره على القضاء أحدا فحملوه على حال عدم التعيين، مع إنه غريب، قال الرافعي: وقد يقال امتناعه حينئذ كبيرة فيفسق فكيف يولى، قال: ويمكن أن يكون المراد أنه يؤمر بالتوبة أولا، وقال النووي: ينبغي أن يقال امتناعه غالبا بتأويل فليس فاسقا قطعا وإن أخطأ وعلى الإمام البحث عن حال من يوليه من جيرانه وأصحابه إذا لم يعرف حاله. ويجوز أن يفوض تولية القضاء إلى من لا يصلح له لأنه سفير محض، ثم ليس للمفوض إليه أن يختار والده وولده كما لا يختار نفسه، ولو قال لأهل البلد:

.....
 قوله: (حملة) أى: قولهما في كل بلد، وقوله: على فوق إلخ أى: بأن يكون بين ما فيه قاض وما ليس فيه فوق مسافة العدوى، وإلا فلا تجب.

قوله: (امتناعه غالبا إلخ) فإن قيل: قد يمتنع بلا تأويل فيفسق، فلا بد بعد توبته من مضي مدة الاستبراء، فالجواب أن الفاسق متى حصل بتوبته العلم بزوال الفسق صحت في الحال، كما قلنا في العاضل أنه يزوج في الحال من غير مدة، لأنه بالتزويج يرتفع فسقه وهذا مثله وله نظائر. انتهى. «م.ر» في حواشى شرح الروض.

قوله: (وعلى الإمام البحث) وإلا لم ينفذ وإن تأهل. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

.....

اختاروا رجلا وولوه ففعلوا انعقدت ولايته. (وللأصلح والمثل نذب) أى: وندب الطلب وكذا القبول للأصلح مع وجود الصالح ولو بلا حاجة وخمول، ولمثل غيره فى أهلية القضاء مع وجود مماثلة.

(لحاجة) له إلى رزق من بيت المال، (ولخمول) أى: أو لخمول ذكره وعدم انتشار علمه فيرجو انتشارهما بالولاية، وأفهم وجوب الطلب على المتعين وندبه لغيره فيما ذكر جواز بذل المال لهما وهو كذلك، كما فى الأمر بالمعروف وإن حرم أخذه، (وكره) أى: الطلب (لغيره) أى: لغير من وجب عليه الطلب أو نذب أى: للصالح المفضل وللمثل غير المحتاج والخامل، لخبر الصحيحين عن عبد الرحمن بن سمرة حيث قال

قوله: (انعقدت ولايته) ظاهره وإن لم يبحث عنه لأن البحث عنه كان لمصلحتهم، وقد اختاروه.

قوله: (وكره بغيره إلخ) قال البلقينى: محل ولاية المفضل مع الفاضل فى المجتهدين أو المقلدين العارفين بمدارك مقلدهما، فإن كان الفاضل مجتهدا، أو مقلدا عارفا بمدارك إمامه والمفضل ليس كذلك، لم تجز توليته ولا قبوله، ويدل لذلك توجيه الأصحاب بأن تلك الزيادة خارجة عن الحد المطلوب. انتهى. حواشى شرح الروض.

قوله: (وولوه) هل يشترط اجتماع الجميع على توليته ولو بالرضا به مع تولية البعض، أو يكفى البعض مطلقا أو يشترط كونه الأكثر، أو كونه أهل الحل والعقد أو كيف الحال.

قوله: (ولو بلا حاجة) فقوله: حاجة إلخ خاص بالمثل.

قوله: (أى: الطلب) أخرج القبول وسيدكر كراهته أيضا.

قوله: (وللمثل إلخ) ظاهره وإن كان المثل الآخر غير محتاج ولا حامل، وقد يقتضى هذا كراهة الطلب والقبول لكل منهما، وكراهة ذلك لأحدهما بخصوصه دون الآخر تحكّم، ويتجه ألا يكره، والحال ما ذكر قبول من سئل منهما، بل يحتمل عدم كراهة الطلب أيضا، وإلا فلو كره لهما الطلب والقبول وكره للإمام الابتداء بالطلب كما يأتى آنفا لزم أن يكون المطلوب ما يودى إلى تعطيل القضاء فليتأمل.

قوله: (ظاهره وإن كان المثل إلخ) هذا خلاف ما يفيد قول الشارح ومحل ذلك إذا كان الأصل فضل إلخ، فإنه صريح فى أن هناك مثل محتاج، أو حامل يتوليان. وأن هذا محل الكراهة.

قوله: (لزم أن يكون إلخ) هذا لا يلزم إلا إذا لم يكن فى قطر آخر أمثل منهما.

له النبي ﷺ: «لا تسأل الإمارة»، ويكره لهما قبوله إذا وليا، ويكره للإمام أن يبتدئهما بالتولية. ويحرم عليهما بذل المال، ومحل ذلك إذا كان الأفضل والمثل المحتاج أو الخامل يتوليان وإلا فكالمدومين، واستثنى الماوردي من الكراهة ما إذا كان المفضل أطوع وأقرب إلى القلوب، والبلقينى ما إذا كان أقوى فى القيام فى الحق، ويلحق بالمفضل فيهما المثل غير المحتاج والخامل (وعاد كل صورة) أى: القاضى.

(إلى الإمام) فيشترط فيه كونه أهلا للشهادات مجتهدا كافيا فى الإمامة إلا أن يتعذر كما فى زماننا، ويجب طلبه وقبوله للإمامة إن تعين ويندبان إن كان أصلح أو مثل غيره وهو محتاج أو خامل، ويكرهان فيما عدا ذلك على ما فصل، ويزيد باشتراط كونه شجاعا وكونه سالم الأعضاء التى يؤثر فواتها فى استيفاء الحركة وسرعة النهوض، وهما معلومان من قوله: كاف وكونه قرشيا لخبر الأئمة من قريش فإن لم يكن فكنانى، فإن لم يكن فإسماعيلى، فإن لم يكن قال البغوى: فعجمى، وقال المتولى الماوردى: فجرهمى، وجرحهم أصل العرب، فإن لم يكن جرهمى فإسحاقى والهاشمى أولى، وكذا الأسن والشديد بلا عنف اللين بلا ضعف. (وحرام لوقبل غير معين) أى: ويحرم قبول غير المتعين القضاء وإن كان أصلح، أو محتاجا أو خاملا إذا كانت

.....
 ..

قوله: (ويحرم عليهما بذل المال) قال الجوحري قال فى الروضة: فإن لم يتعين ولم يكن مستحبا جاز له بذل المال ليتولى، ويجوز له البذل بعد التولية لئلا يعزل، والآخذ ظالم بالآخذ. انتهى. قال - أعنى الجوحري -: وما ذكره من جواز البذل عند انتفاء التعين والاستحباب هو خلاف ما ذكره الرافعى فإن الذى فيه عدم جواز البذل للتولى وجوازه لئلا يعزل، وهذا الذى ذكره الرافعى فى هذه الحالة هو الذى ذكره الرويانى الذى نقل المسألة عنه فهو الصواب. انتهى.. كذا بخط شيخنا. وفى شرح الررض فإن لم يجب ولم يستحب لم يجوز له بذل المال ليولى، ويجوز له بذله لئلا يعزل، ووقع فى الروضة أنه يجوز له بذله ليولى وهو سبق قلم. انتهى.

.....

توليته (بعزل من أهل) بتخفيف الهاء للوزن، أى: بعزل من أهل للقضاء.

(وخوف) أى: أو بخوف (ميل) إلى خيانة من نفسه قياسا على حرمة الطلب المفهومة من كلامه بجامع تضمن كل منهما عزل المولى، أو خوف الخيانة، (ولهذا) أى: ولتحريم قبول غير المتعين فيما ذكر (يكراه) له كراهة تحريم (بذل) للمال ليتولى، وهذا من زيادة النظم، أما بذله لثلاث يعزل فجائز، وإن حرم أخذه فإن بذل وتولى مع عزل الأول، قال ابن القاض: فتوليته باطلة والمعزول على قضائه لتحريم الرشوة والتولية بها قال الشيخان: وليكن هذا عند تمهيد الشرعيات، أما عند الضرورات وظهور الفتن فلا بد من تنفيذ العزل والتولية جميعا كتولية البغاة، وخرج بمن أهل غيره، فلا يحرم القبول والبذل بعزله أو بخوف الخيانة، بل هما مندوبان لدفعه عن الناس، وإن حرم الأخذ. وتثبت ولاية القضاء (بشاهدين) أى: عدلين يخبران بها (أو بشهرة) وإن لم

.....
 ..

قوله: (بعزل من أهل) انظر كيف يحرم بعزل المفضول مع ما سيأتى من أنه يجوز عزل المفضول بولاية أصلح منه، كذا بخط شيخنا، وأقول: قد فرض الإرشاد هذا الحكم فى الطلب فقال: وحرم أى: طلبه لغيره أى: على غير المتعين بعزل أى: مع عزل قاض صالح، ولو مفضولا أو خوف خيانة على نفسه. انتهى. فينبغى أن يحمل عليه كلام المصنف، ويؤول تعبيره بالقبول فيزول الإشكال، وإن خالف قول الشارح قياسا على حرمة الطلب المفهومة من كلامه إلخ «س.م».

قوله: (أما بذله لثلاث يعزل فجائز إلخ) اقتضى هذا أن الذى يخاف الخيانة يجوز له بذل المال لثلاث يعزل، وفيه نظر، ولم أر هذا لغير الشارح فإن المسألة إنما ذكرها الرافعى فى الذى لا يخاف الخيانة كما سلف فى الحاشية، كذا بخط شيخنا.

قوله: (بشاهدين) قال الجوزجى: وعدل الإرشاد عن قول الحاوى بشاهدين إلى قوله بعدلين، لئلا يتوهم أنه لابد من الشهادة على الوجه المعروف، ثم نقل من بحث البلقينى أنه إذا كان المدار على الإخبار ينبغى أن يكتفى بواحد «ب.ر».

قوله: (انظر كيف يحرم القبول إلخ) حمل حجر فى شرح الإرشاد التحريم على ما إذا علم أن قبوله يتضمن العزل، والجواز على ما إذا لم يعلم ذلك، ولعل معناه: أن قبوله كان مبنيا على اتفاق بينه وبين الإمام على عزل المولى وتوليته، ويدل على هذا الحمل قول الشارح: بجامع تضمن كل منهما عزل المولى إذ لا يتضمنه إلا كذلك تدبر.

قوله: (كما سلف) انظره.

يكن مع المتولى كتاب من ولاه، ويستحب أن يكتب له من ولاه كتاب العهد، ولا يكفي فيها الكتاب وحده، ولا يقبل فيها قول مدعيها فإن صدقه أهل بلده ففى وجوب طاعته وجهان فى الكفاية، وقياس ما مرفى الوكالة عدم وجوبها، وينبغي له قبل أن يدخل البلدة التى لا يعرف أهلها أن يسأل عمن بها من العلماء والعدول، ليدخل على بصيرة بحال من فيها، وإن لم يجد من يعرفهم قبل الدخول سأل عنهم عند دخولها، ويستحب أن يدخلها يوم الإثنين، فإن عسر فيوم الخميس فالسبت، وأن يكون عليه عمامة سواد، ففى مسلم أنه ﷺ دخل يوم الفتح بها، وأن ينزل فى وسط البلد لئلا تطول الطريق على بعضهم، ويشتغل بقراءة العهد كما دخل، وإن شاء أخرها إلى أن يبلغ أهل البلد خبره بئداء أو غيره، ويتسلم ديوان الحكم وهو ما عند القاضى قبله من محاضر وسجلات وحجج أيتام وغيرهم، والسجل ما يشتمل على الحكم والمحضر هو الذى فيه ذكر ما جرى من غير حكم.

(ويعزل القاضى) أى: يعزله الإمام جوازا (بظن الخلل) الذى لا يقتضى انعزاله أى: بظهوره فيه، ولو ظنا، إلا أن يكون متعينا كما اقتضاه كلامهم، وصرح به البلقنى، أما ظهور ما يقتضى انعزاله فلا يحتاج فيه إلى عزل لانعزاله به، (وبامرى أصلح منه أن يلى) بفتح أن أى: وتولية امرئ أصلح منه، وإن لم يظهر فيه خلل.

قوله: (كما دخل) الكاف للقران أى: مقارنا لدخوله.

قوله: (أما ظهور ما يقتضى انعزاله إلخ) أى: ثبوته وتحققه كما فى «م.ر» فلا يكفي هنا الظن.

قوله: (الذى لا يقتضى انعزاله) كثرة الشكاوى منه.

قوله: (وبامرى أصلح منه أن يلى) يمكن أن يعرب أن يلى بدل اشتغال من امرئ أصلح منه.

(أو) بأن (ظهرت مصلحة) فى عزله من نحو تسكين فتنة، وإن لم يظهر فيه خلل ولم يقول أصلح منه، فإن لم يكن ثمَّ من يصلح لم يجوز عزله، ولو عزله لم يعزل، (ونفذاً) أى: العزل (بدون ما قلناه) من الأسباب المذكورة، وإن لم يجوز العزل لطاعة الإمام نعم إن تعين لم ينفذ، أما القاضى فله عزل خليفته بلا سبب بناء على انعزاله..... قوله: (ونفذاً إلخ) قال ابن عبد السلام: هذا خاص بالأمر العام، أما الوظائف الخاصة كالإمامة والأذان والتصوف والتدريس والطلب والنظر ونحوه، فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب، كما أفتى به كثير من المتأخرين، وفى الروضة: إذا أراد ولى الأمر إسقاط بعض الجند المثبتين فى الديوان بسبب جاز وبغير سبب لا يجوز، وإذا ثبت هذا فى الحقوق العامة فى الخاصة أولى. انتهى. من حواشى شرح الروض.

قوله: (لطاعة الإمام) لأن عزله حكم من أحكام الإمام وأحكام الإمام لا ترد إذا لم يخالف نصاً ولا إجماعاً. انتهى. حواشى شرح الروض.

قوله: (فله عزل خليفته إلخ) قال فى شرح الإرشاد: هذا هو الراجح. نعم إن تعين بأن تعذر عليه مباشرة جميع عمله بنفسه، وليس هناك من يصلح له دون ذلك الخليفة حرم عزله، ولم ينفذ. انتهى.

قوله: (أى: العزل) أى: لغير المتعين كما يأتى آنفاً.

قوله: (نعم إن تعين إلخ) ينظر مع قوله السابق: فإن لم يكن ثمَّ من يصلح إلخ.

قوله: (فله عزل خليفته) هو مع قوله قبله: وإن لم يجوز العزل يظهر به الفرق بين عزل الإمام للقاضى، وعزل القاضى لنائبه بلا سبب فيهما.

قوله: (بلا سبب) أى: ما لم يتعين، وإلا فلا بد من سبب «م.ر».

قوله: (ينظر مع قوله السابق إلخ) فإن قوله: فإن لم يكن ثمَّ من يصلح إلخ معناه من يصلح للمصلحة التى ظهرت لا أنه لم يكن من يصلح أصلاً، فيفيد أنه إذا لم يكن هناك من يصلح لتلك لم ينفذ العزل، وإن صلح للقضاء، وهو ينأى نفوذ العزل بلا سبب إلا عند التعين، هذا ما ظهر فى توجيه النظر فليتأمل، وقد يقال: معناه أنه لم يكن ثمَّ من يصلح للقضاء فحينئذ لا يجوز العزل ولا ينفذ، بخلاف ما إذا كان ثمَّ من يصلح له ولا يصلح لتلك المصلحة فإنه لا يجوز العزل، ولكنه ينفذ كما فى المنهاج، ولا يقال حينئذ إنه تكرر مع قوله: نعم إن تعين إلخ، لأن ذاك كان مع وجود الأسباب كأن كان فى عزله مصلحة، لكن لم يوجد غيره وهذا مع عدمها فتأمل.

قوله: (يظهر به الفرق إلخ) وهو الجواز هنا وعدمه ثم.

قوله: (فلا بد من سبب) لعل المراد سبب يقتضى انعزاله كالفسق وإلا كظن الخلل، فالظاهر أنه كالقاضى إذا تعين لا يعزل ولا يجوز عزله راجعه.

بموته . قاله الماوردي والسبكي ، وقال البلقيني : الأرجح عندنا خلافه وهو قضية كلام النظم وأصله ، (وانعزال ذا) أى : القاضى .

(ونائب) له يحصل بإغمائه وغيره مما يأتى (لا من عن الإمام) أى : لا النائب العام عن الإمام بأن نصبه عنه القاضى بإذنه فى استخلافه عنه بأن قال له : استخلف عنى فلا ينعزل بانعزال القاضى بإغماء أو غيره ، لأنه نائب الإمام ، والأول سفير فى توليته فكان كما لو نصبه الإمام عنه بنفسه ، ولا يتقيد ذلك بالعام بل الخاص بأن ناب فى معين كبيع على ميت ، أو غائب أو سماع شهادة فى حادثة كذلك بخلاف نائب القاضى ، بأن استخلفه بغير إذن الإمام له فيما عجز عنه إذا لم ينهه ، أو بإذنه له بأن قال له : استخلف عن نفسك أو استخلف ، وأطلق لأن الغرض من نيابته معاونته ، وقد زالت فلا يشكل فى حالة الإطلاق بنظيره من الوكالة إذ ليس الغرض هناك معاوننة الوكيل ، بل النظر فى حق الموكل فحمل الإطلاق على إرادته . (ولا القيم للأيتام) .

.....
قوله : (أيضا فله عزل خليفته) ليس منه ما إذا لم يجعل الواقف للوقف ناظرا ، فإن النظر للقاضى فى هذه الحالة ، لكن إذا أقام ناظرا لم يكن له عزله بلا سبب ، ولو عزله لم ينعزل ، بل لو عزله الإمام لم ينعزل ؛ لأنه فى هذه الحالة ليس نائب القاضى ولا الإمام ، وإنما أقامه القاضى لمصلحة الوقف والمسلمين ، بخلاف ما إذا كان النظر للقاضى بشرط الواقف . نقله «س.م.» عن «م.ر.» .

قوله : (ولا القيم للأيتام والوقف) يحمل هذا الكلام فى قيم الوقف على ما إذا لم يكن النظر للقاضى بشرط الواقف كما مر بالهامش ، أما إذا كان كذلك وأقام القاضى ناظرا على ذلك الوقف فإنه ينعزل بانعزال القاضى كما نقله «س.م.» فى حواشى المنهج عن «م.ر.» .

قوله : (لأن الغرض من نيابته معاونته) قال فى شرح الروض : هذا كله إذا لم يعين له من يستخلفه ، فإن عينه لم ينعزل بانعزاله مطلقا ، لأنه قطع نظره بالتعيين وجعله سفيرا ، أشار إليه الماوردي والرويانى ، وفيه نظر فيما إذا استخلفه عن نفسه ، ويؤيده ما يأتى عن الماوردي . قال فى الأصل : ولو نصب الإمام نائبا عن القاضى فقال السرخسى : لا ينعزل بموت القاضى وانعزاله ؛ لأنه مأذون له من جهة الإمام وفيه احتمال . انتهى . وصرح الماوردي بما يوافق هذا الاحتمال . انتهى .

قوله : (وفيه احتمال) قال الرافعى : ويجوز أن يقال إذا كان الإذن مقيدا بالنيابة ، ولم يبق الأصل لم يبق النائب . انتهى . من حاشية شرح الروض .

(والوقف) فلا ينعزل بذلك لئلا تختل مصالح الأيتام والأوقاف، فصار سبيل القيم سبيل المتولى من جهة الولي والوقف، (بالإغماء) من زيادته أى: انعزال القاضى ونائبه يحصل بإغمائه لزوال أهليته، (وسمع خبره) أى: وبسماعهما خبر عزله من عدل فلا ينعزلان قبل سماعه، بخلاف الوكيل لما فى رد أقضيتهما من عظم الضرر، فإن سمع ذلك أحدهما فقط انعزل وحده. (وبالجنون) وبالخرس وبالصم وبعزل نفسه، (وذهاب بصره) لما مر، نعم لو ذهب بعد سماع البيعة وتعديلها نفذ قضاؤه فى تلك الواقعة إن لم يحتج إلى إشارة كما سيأتى فى الشهادات.

(كذا بنسيان وأن) أى: وبأن (لا ينتبه) للأمور (تغفلا) بحيث ذهب بكل منهما أهلية اجتهاده وضبطه، (والفسق) لزوال الأهلية (لا الإمام به) أى: لا ينعزل بفسقه لحدوث الفتن واضطراب الأحوال بانعزاله.

(وحيث لا فتنة) فى إبدال الإمام الفاسق بغيره (فليبدل) بغيره، ولا ينعزل أيضا بالإغماء لأنه متوقع الزوال وخالف القاضى لما ذكر، نبه عليه النشائى، (ولا) ينعزل (قاض) ووال (بموت ذا) أى: الإمام (كأن ينعزلا) أى: كما لا ينعزل بانعزاله لشدة الضرر بتعطيل الحوادث، ولأن ما عقده الإمام إنما هو لغيره وهم المسلمون، فلا يبطل بموته كما لا يبطل النكاح بموت الولي.

.....

قوله: (فلا ينعزل بذلك) أى: بانعزال القاضى بما يأتى.

قوله: (بخلاف الوكيل) مثله ناظر الوقف وصاحب الوظيفة فينعزلان بمجرد العزل، والكلام فى الوظيفة إذا صح العزل بأن كان بسبب يسوغه، وإلا لم يصح عزله، وكذا فى الناظر إلا أن يكون النظر للحاكم بشرط الواقف فله، ولو بلا سبب عزل من أقامه ناظرا، بل ينعزل الناظر بانعزال القاضى. انتهى. «م.ر».

قوله: (بل ينعزل الناظر إلخ) يفيد أنه إذا لم يكن له النظر بالشرط بل بالشرع، بأن لم يجعل الواقف للوقف ناظرا، فإن النظر حينئذ للقاضى شرعا لا ينعزل الناظر بانعزاله، وهو كذلك كما يؤخذ من «س.م» على المنهج عن «م.ر».

(ويشهد) القاضى (المعزول) إذا قضى بشىء (مع عدل) بأنه (قضى) قاض به (لكن) إن أضافه لنفسه إقرار أو شهادة بأن قال: قضيت به (أنا)، أو أشهد بأنى قضيت به (لا يرتضى) أما فى الإقرار فلا لأنه حينئذ لا يقدر على الإنشاء، حتى لو صدق أمينه الذى فضل عليه شىء بعد الحساب فى أنه أخذه أجره عمله لم ينفعه، بل يسترد منه ما يزيد على أجره المثل، وهل يصدق بيمينه فى استحقاقه أجره المثل، فإن الظاهر أنه لم يعمل مجانا أو يكلف البيئة على جريان ذكر الأجرة وجهان. قال الإمام: والخلاف مبنى على أن من عمل لغيره ولم يسم أجره هل يستحقها؟ وأما فى

قوله: (الذى فضل عليه شىء) أى: مما إذا كان استأنه المعزول عليه فقال صاحب المال متظلماً للقاضى: بقى على أمين المعزول شىء، فقال الأمين: أخذته أجره لعملى وصدقه المعزول.

قوله: (بل يسترد إلخ) وإن أقام البيئة على الإجارة. انتهى. أنوار.

قوله: (وهل يصدق بيمينه إلخ) فى حاشية الأنوار: إن أوجه الرجحين تصديقه بيمينه. انتهى. لكن الذى فى حاشية شرح الروض: أن المذهب عدم استحقاقه بيمينه؛ لأن الأصل فى فعل الشخص ببدنه لغيره التبرع حتى يعلم خلافه.

قوله: (والخلاف مبنى إلخ) لأن تصديق القاضى له فى أنه أخذه أجره عمله لاغ، فلم يوجد بعد إلغاء هذا لا مجرد العمل بدون تسمية أجره، ثم إن مجرد العمل يتضمن التبرع ويحتمل أنه عمل طامعا فاحتيج لليمين ليثبت بها أنه عمل طامعا، هذا ما ظهر لكن يتوقف هذا على أن من عمل لغيره ولم يسم أجره إنما يستحقها على القول باستحقاقه باليمين، وهو الظاهر فليراجع.

قوله: (فلا أنه حينئذ لا يقدر على الإنشاء) قال فى شرح الروض: نعم لو انعزل بالعمى قبل منه ذلك لأنه إنما انعزل بالعمى فيما يحتاج إلى الإبصار، وقوله: حكمت بكذا لا يحتاج إلى ذلك قاله البلقيني. انتهى.

قوله: (والخلاف مبنى إلخ) قضية البناء ترجيح عدم التصديق.

قوله: (لأنه إنما انعزل إلخ) فيه نظر.

الشهادات فالأنه يشهد على فعل نفسه ويخالف الرضعة بأن فعلها غيره مقصود بالإثبات، وبأن شهادتها على فعلها لا تتضمن تزكيتها بخلاف القاضى فيهما، قال الرافعى: ويحتمل ألا تقبل شهادته أيضا إذا لم يصف لنفسه، لكن علم القاضى أنه يشهد على فعل نفسه، ويحتمل أن يقبل مع ذلك، وعليه لا يضر إضافة العدل القضاء إلى المعزول، لأن المرعى صحة الصيغة، وصحح النووى الاحتمال الأول نظرا لبقاء التهمة، وقال الأذرى: كلامهم يدل للثانى الموافق لقول البغوى: لو غصب المبيع من المشتري فادعاه، وشهد له البائع بالملك المطلق صح، وإن علم القاضى أنه باعه له كمن رأى شيئا بيد إنسان مدة يتصرف فيه تصرف المالك، له أن يشهد له بالملك مطلقا، ولو علم القاضى أنه شهد بظاهر اليد قبل شهادته وإن كان لو صرح لا يقبلها، وعلى الاحتمال الأول تضر إضافة العدل القضاء إلى المعزول وخرج بقضائه ما لو شهد أن هذا ملك فلان، أو أنه أقر فى مجلس حكمى بكذا، أو قال: المال الذى بيد الأمين سلمته له زمن حكمى وهو لزيد، وصدقه الأمين فى تسلمه منه، وقال: إنه لعمرو فإنه يقبل

.....

قوله: (بأن فعلها غير مقصود) بل المقصود بشهادتهما فعل الولد فجازت شهادتها فيه، والحكم فعل القاضى فلم تجز شهادته، قاله الماوردى. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (غير مقصود إلخ) بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم.

قوله: (وبأن شهادتها إلخ) لأن المقصود من الإرضاع حصول اللبن فى الجوف فيترتب عليه التحريم، وهذا المعنى يحصل بإرضاع الفاسقة. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (ويحتمل أن يقبل) المعتمد أنه لا يقبل، وأنه تضر إضافة العدل القضاء إليه كما فى شرح «م.ر» وحاشية شرح الروض، ولعل الفرق بينه وبين مسألتى البيع والملك بقاء التهمة هنا عند القاضى.

قوله: (لا يضر إضافة العدل إلخ) أى: العدل الشاهد مع هذا القاضى، أما لو شهد بذلك عدلان مستقلان وأضافا فظاهر قبولهما على الاحتمال الأول أيضا «ب.ر».

.....

قوله، لكن هل يغرم الأمين في الأخيرة لعمره قدر ذلك، فيه وجهان في تعليق القاضى، فإن لم يصدقه فى تسليمه منه فالقول قول الأمين، أما قبل عزله فيقبل قوله: حكمت بكذا إذا كان بمحل ولايته لقدرته على الإنشاء.

(آدابه ينعم) أى: وآداب القاضى أن يحسن (فى) أهل (الحبس النظر)، والمراد أنه ينظر أولا فى أهل الحبس لأنه عذاب، قال الماوردى: وقبل النظر فيهم يتسلم من المعزول المحاضر والسجلات وأموال الأيتام والضوال والأوقاف، ويؤخذ منه ما جزم به البلقينى أنه يقدم على النظر فيهم أيضا كل ما كان أهم منه، كالنظر فى المحاجير الجائعين الذين تحت نظره، وما أشرف على الهلاك من الحيوان فى التركبات وغيرها، وما أشرف من الأوقاف وأملاك محاجيره على السقوط، بحيث يتعين الفور فى تداركه، وقبل جلوسه للنظر فى المحبوسين يأمر مناديا ينادى يوما أو أكثر بحسب الحاجة إلا أن القاضى ينظر فى أمر المحبوسين يوم كذا، فمن له محبوس فليحضر ويبعث إلى الحبس أمينا أو أمينين ليكتب اسم كل محبوس، وما حبس به ومن حبس له فى ورقة فإذا جلس اليوم الموعد وحضر الناس صبت الأوراق بين يديه، وأخذ واحدة واحدة ونظر فى الاسم المثبت فيها وسأل عن خصمه، فمن قال: أنا خصمه بعث معه ثقة إلى الحبس ليأخذ بيد محبوسه ويحضره، فإذا حضر عنده سأل المحبوس عن سبب حبسه، فإن اعترف بالحق عمل معه مقتضى الاعتراف وإلا (فخصم من يزعم) أنه حبس (ظلما إن حضر) بالبلد.

قوله: (لقدرته على الإنشاء) والضابط أن من ملك إنشاء شىء ملك الإقرار به «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (محاضر إلخ) المحضر ما تحكى فيه واقعة الدعوى والجواب وسماع البينة بلا حكم، والسجل ما تضمن إشهاده على نفسه بأنه حكم بكذا أو نفذه والكتب الحكمية هى الحجج المعروفة الآن. انتهى. «م.ر» و «ق.ل» على الجلال.

قوله: (فيه وجهان فى تعليق القاضى) قال فى شرح الروض: أوجههما المنع. انتهى.

قوله: (وأخذ واحدة واحدة) قال جمع بقرعة قال الأذرعى: وهو الأقيس. حجر.

(عليه حجة) بأنه حبسه بحق، فإن لم يقيمها صدق المحبوس بيمينه. (وإن غاب) عن البلد (رقم) أى: كتب (إليه) القاضى ليحضر عاجلا فيلحن بحجته، وإن قال: حبست بشهود غير عدول خلاله فى الحبس وبحث عنهم. (أو نودى أن جهلا زعم) أى: وإن زعم الجهل بسبب حبسه، أو قال: لا خصم لى نودى عليه لطلب الخصم ثلاثة أيام كما فى البحر وغيره، ولا يحبس مدة النداء ولا يخلى بالكلية، بل يراقب فإن حضر خصمه فى هذه والتى قبلها وأقام حجة على الحق أو على أن القاضى حكم عليه بذلك فذاك، وإلا أطلق كما ذكره بقوله.

(وأطلقا) أى: المحبوس فى هذه والمحبوس فيما قبلها (لعدم الحضور) نعم يحلف الثانى على ما يدعيه لأن الحبس بلا خصم خلاف الظاهر. (إطلاق مظلوم) أى: يطلق القاضى من ذكر كإطلاقه المظلوم الثابت ظلمه باعتراف خصمه أو ببينة أو بعلم القاضى، (و) كما يطلق المحبوس (للتعزير).

(إن شاء) بأن رأى إطلاقه وإن رأى مصلحة فى إدامه حبسه أدامه كما قال الرافعى: إنه القياس، (ثم) بعد نظره فى المحبوسين ينظر فى (الأوصياء) على الأطفال ونحوهم، لأنهم يتصرفون فى حق من لا يملك المرافعة، فمن ادعى وصاية سأل عن حالها وعن حاله وتصرفه فمن وجده مستقيم الحال قويا أقره، أو فاسقا أخذ المال

.....

قوله: (للتعزير) متعلق بالمحبوس.

قوله: (فمن وجده مستقيما الحال إلخ) قال فى الروض: أو شك فى عدالته قرره، قال فى شرحه: وقيل: ينزع المال منه حتى يثبت عدالته والترجيح من زيادته، لكن رجح ابن أبى عصرون فى الانتصار الثانى، وحزم به فى المرشد، وقال الأذرعى وغيره إنه المختار لفساد الزمان وإن كان الأقرب إلى كلام الجمهور الأول. انتهى. ما فى شرحه، ومحل الخلاف كما قاله البلقينى حيث لم تثبت عدالته عند الأول، فإن ثبت وأطلق تصرفه لم يتعرض له عند الشك جزما، وإنما احتاج

قوله: (قاله البلقينى) ضعفه «م.ر» فى شرح المنهاج ومثله حجر.

قوله: (الأول) أشار «م.ر» إلى تصحيحه كذا فى حاشية شرح الروض.

منه ، أو ضعيفا لكثرة المال أو لغيره عضده بمعين ، فإن قال الوصى : فرقت ما أوصى به فإن كان لمعينين لم يتعرض له أو لجهة عامة ، وهو عدل أمضاه أو فاسق ضمنه بتعديده بالتفرقة وغير الوصى إذا فرق ما هو لمعينين وقع الموقع ، لأن لهم أن يأخذوه من غير واسطة ، وإن كان لجهة عامة ضمن . (و) فى (الضل) بضم الضاد أى : المال الضائع قال الجوهري : ضل الشيء ضاع وهلك ، والاسم الضل بالضم ومنه قولهم هو ضل بن ضل ، إذا لم يعرف هو ولا أبوه ، والمراد بالضال ما يشمل اللقطة فما لا يجوز للملتقط تملكه أو لم يجز تملكه بعد الحول حفظه القاضى على صاحبه أو باعه وحفظ ثمنه ، وله حفظ هذه الأموال فى بيت المال بلا خلط ، وله خلطها بمثلها فإذا ظهر المالك غرم له من بيت المال (و) فى (الوقف إن عم) قال الماوردى : وكذا إن خص لأنه يؤول لمن لا يتعين من الفقراء والمساكين فينظر هل آل إليهم ، وهل له ولاية على من تعين منهم لصغر أو نحوه ، (و) فى (مال الطفل) الذى تحت نظر أمناء الحكم فإن كان الطفل ببلد قاض وماله ببلد آخر ، فحفظ المال على من هو عنده كما مر بسطه فى باب الحجر ، وكالطفل المجنون والسفيه وكلامه لا يفى بالغرض من الترتيب فإنهم قدموا ندبا المحبوسين ، ثم الأوصياء ثم الأمناء ، وأخروا عن الأوصياء لأن التهمة فيهم أبعد ، لأن ناصبهم القاضى ، وإنما ينصبهم بعد ثبوت أهليتهم عنده ، بخلاف الأوصياء ثم الضوال واللقطة والأوقاف ، وليقدم من كل نوع الأهم فالأهم .

.....

شاهد عدل فى قضية ثم شهد فى أخرى بعد طول المدة إلى الاستزكاء ؛ لأن ما هنا قضية واحدة وثم متعددة ، وقيد الأذرعى عدم التعرض لمن ثبتت عدالته بما اذا كان مثبتها ذا ديانة وستر وعلم ، وإلا لم يعتد بما صدر منه «حجر» .

قوله : (لم يتعرض له) لأنهم يطالبونه إن لم يكن أوصلهم ، قال الأذرعى : وهو ظاهر إن كانوا أهلا للمطالبة ، فإن كانوا محجورين فلا ، لاسيما إذا لم يكن لهم ولى غير القاضى . شرح روض .
 قوله : (وغير الوصى) عبارة الروض : وإن فرقها أجنبى وكأنه احتز عن الوارث ، وفيه نظر بالنسبة لغير المعين فليراجع .

.....

(وبعد ذا استكتب) القاضى أى: اتخذ أدبا كاتباً لكتابة محاضر وسجلات وكتب حكمية، لأنه لا يتفرغ لها غالباً وقد كان له ﷺ كتاب منهم زيد بن ثابت. (عدلاً) فى الشهادة لتؤمن خيانتة حافظاً، لئلا يغلط عارفاً بكتابة ما ذكر حالة كون الثلاثة (شرطاً) فى أداء المندوب، بخلاف بقية الصفات الآتية فإنها مندوبة فلا يكفى غير المكلف ولا العبد والفاسق ولا الكافر، قال تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ﴾ [آل عمران ١١٨] وقولهم الكافر قد يكون عدلاً فى دينه مجاز قرينته لزوم التقييد، (عفى) بفتح أوله وتشديد ثانيه أى: عفيفاً لئلا يستمال بالطمع، (فقيهاً) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة (قد أجاد الخطأ) أى: جيد الخط وافر العقل لئلا يخدع حاسباً للحاجة إليه فى كتب المقاسم والمواثيق، فصيحاً عالماً بلغات الخصوم ولا يشترط تعدده كما أفهمه كلام النظم كأصله، لأنه لا يثبت شيئاً بخلاف المرتبين الآتيين، ومحل ندبية اتخاذه إذا لم يطلب أجره، أو كان رزقه من بيت المال وإلا فلا يعين كاتباً لئلا يغالى فى الأجرة، ذكره الرافعى فى الكلام على رزق القاضى، والأولى أن يجلسه بين يديه ويشاهد ما يكتبه.

(ورتب اثنين مترجمين) لما زاده بقوله: (لينقلا) إليه (اللفظ من الصوبين) أى: من جهتى الخصم؛ والشاهد لأنه قد يجهل لغتهما، ويجوز أن يراد من جهتى القاضى، والخصم بأن ينقلا لفظ كل منهما إلى الآخر وعليه جرى الشارح.

فائدة: للإمام أن يأخذ من بيت المال لنفسه ما يليق به من الخيل والغلمان والدار الواسعة، ولا يلزمه الاقتصار على ما اقتصر عليه سيدنا رسول الله وآله والخلفاء الراشدون، لبعد العهد بزمان النبوة المؤيد بالنصر والرعب والهيبة «ب.ر».

قوله: (لينقلا اللفظ من الصوبين) أى: لينقل كل من المترجمين لفظ كل خصم وكل شاهد وكذا يقال فى المسمعين «ب.ر».

قوله: (أى: من جهتى الخصم إلخ) السابق إلى الفهم من هذا التفسير أنه حمل الصوبين على صوب الخصم وإن تعدد صوب الشاهد كذلك.

(ورتب اثنين مزيين) يرجع إليهما في حال الشهود ورتب أصحاب مسائل وهم الذين يبعثهم إلى المزيين ليبحثوا ويسألوا، وربما فسروا في لفظ الشافعي بالمزيين لأنهم مسئولون وباحثون وهل حكمه بقولهم، أو بقول المزيين لأنهم الأصل، وأولئك رسل وجهان أصحهما عند الشيخ أبي حامد، والقاضي أبي الطيب وغيرهما الأول فيعتمد ما ثبت عندهم بقول المزيين، قال ابن الصباغ: وهذا وإن كان شهادة على شهادة يقبل للحاجة لأن المزيين لا يكلفون الحضور، وعلى الثاني يجوز كون صاحب المسألة واحدا، فإن عاد بالجرح توقف القاضي أو بالعدالة دعا مزيين ليشهدا عنده بها ذكر ذلك كله الشيخان، ثم قال: وإذا تأملت كلامهم فينبغي أن يرتفع الخلاف فإن صاحب المسألة إن ولي الجرح والتعديل فالحكم مبنى على قوله: ولا يعتبر العدد لأنه

قوله: (ورتب اثنين مزيين) ويحرم اتخاذ صنف منهم لا يقبل غيرهم كما يأتي في الشهود. انتهى. «ق.ل» على الجلال، ولا تجب التزكية إن علم القاضي عدالة الشهود وإلا وجبت، وخالف أبو حنيفة فقال: إذا طلب الخصم التزكية وجبت وإن علم القاضي عدالة الشهود. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (فإن صاحب المسألة إن ولي الجرح والتعديل إلخ) هو منطبق على قول القاضي شريح الروياني والقاضي أبي السعيد الهروي والمعدلون الذي يشهدون بعدالة الشهود، ثلاثة أضرب: الأول: الذين ولاهم الحاكم التعديل يستحب اثنان ويكفى واحد، ولا يشترط لفظ الشهادة ويجوز بلفظ الخبر؛ لأنه حاكم يخبر حاكما ولا بد من كونه ممن يصلح للقضاء، ويقول المعدل: إذا شهد عنده عدلان بعدالة الشهود قبلتها ويخير بها الحاكم.

الضرب الثاني: أن يقول الحاكم لاثنين. اذهبوا وتفحصا بأنفسكما. فيذهبان ويبحثان عن المال ويخبران الحاكم، فهذان يشهدان بها ولا بد من اثنين ولفظ الشهادة في هذا الموضع شرط.

حاكم، وإن أمره بالبحث فبحث وشهد بما بحثه، فالحكم أيضا مبني على قوله: لكن يعتبر العدد لأنه شاهد وإن أمره بمراجعة مزكيين، وإعلامه بما عندهما فرسول محض، والعمدة على قولهما فليحضر أو يشهد أو كذا لو شهد على شهادتهما، لأن شهادة الفرع مع وجود الأصل مردودة. انتهى. ولهم أن يختاروا الشق الأخير ويمنعوا أن المرسل رسول محض، بل هو شاهد كما تقدم عن ابن الصباغ أن هذا شهادة على شهادة تقبل للحاجة. (ورتب) القاضي (الأصم) أي: الذي لا يسمع إلا برفع الصوت، (مسمعين) يسمعانه كلام الخصم، ويشترط كون كل من المترجمين والمزكيين والمسمعين أهلا للشهادة، كما ذكره الحاوي وتركه الناظم ذهولا فلزمه عود ضميرها الآتي إلى غير مذكور، فإن كان الحق مما يثبت برجل وامرأتين كفى في الترجمة مثل ذلك، وكفى في الزنا ترجمة رجلين، ويستثنى الأعمى فيكفى ترجمته كما سيأتي، لأنها تفسير للفظ لا يحتاج إلى معينة وإشارة بخلاف الشهادة، مع إن الحاكم يرى من يترجم الأعمى كلامه، قال الماوردي: ولا تقبل ترجمة الوالد والولد، قال في المطلب: وهو ظاهر إن

.....

الضرب الثالث: إذا جاء اثنان إلى المعدل فشهدا بعدالة الشاهد فطريق ذلك طريق الشهادة على الشهادة، ولا يجوز إلا عند غيبة الأصل أو مرضه. انتهى. من حاشية شرح الروض، والجواب عن قوله: ولا يجوز إلخ أشار إليه الشارح بقوله: للحاجة. وأوضحناه بعد.

قوله: (تقبل للحاجة) لأن المزكين لا يكلفون بالحضور، ولا يجب على الحاكم أن يحضرهم ليسألهم فصار هذا عذرا في شهادة أصحاب المسائل على شهادة المسئولين كالمرض والغيبة في شهادة الفرع على الأصل. انتهى. حاشية شرح الروض.
قوله: (كفى) وإن كان يثبت بمحض الإناث كفى أربع نسوة شرح «م.ر».

قوله: (أي: الذي لا يسمع إلا برفع الصوت) أي: لا من لا يسمع مطلقا لأنه لا تصح توليته.
قوله: (فيكفى ترجمته) بشرط ألا يتكلم في المجلس من يورث كلامه لبسا «ب.ر».

.....

تضمنت حقا لولده أو والده دون ما إذا تضمنت حقا عليه، قال الشيخان: ويشبه أن يكتفى في إسماعه بإسماع رجل وامرأتين في المال، كما في الترجمة، وأجاب في الوسيط بالمنع. أما إسماع الخصم الأصم كلام خصمه والقاضي فقال القفال: وغيره لا يشترط فيه العدد لأنه إخبار، محض وترتيب كل من المذكورين أدب، وإن كان العدد شرطا ويشترط في كل منهم أن يؤدي الشهادة إلى القاضي.

(بلفظها)، بأن يقول: أشهد أنه يقول كذا وإنه عدل، (والآخر) لكل من المترجمين والمزكيين والمسمعين (فاجعله) عند تعذر أخذه من بيت المال (على) من عملا لأجله ذا العمل (من المدعى والمدعى عليه، فتعبيره بذلك أعم من قول الحاوي، والأجر على المستحق.

(وكتب القاضي) أدبا بنفسه أو كاتبه نسخة (بحكم) أى: بحكمه (ووثق بحفظه) لها بديوان الحكم بعد ختمه لها، وكتابتها على رأسها اسم الخصمين، (و) كتب كذلك (نسخة) أخرى (للمستحق)، ودفعها إليه غير مختومة لينظر فيها ويعرضها على

.....

قوله: (ويشبه إلخ) هو المعتمد كما في «ق.ل» على الجلال.

قوله: (ويشبه إلخ) هو المأخوذ من شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (إما لإسماع إلخ) لم يذكر مثله في ترجمة كلام أحد الخصمين أو القاضي للخصم والقياس الاكتفاء بواحد لأنه إخبار محض كما في شرح المنهاج. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (فقال القفال إلخ) قال شيخنا: قياسه عدم اشتراط الحرية والذكورة لا غيرهما أخذًا من العلة. انتهى. «ق.ل» على الجلال، وصرح في شرح الروض بعدم اشتراط البصر كالمترجمين.

قوله: (ذا العمل) وهو الترجمة والتزكية والإسماع.

قوله: (من المدعى والمدعى عليه) فهو على المزكى له والمترجم له والمسمع له منهما أو من أحدهما.

.....

الشهود أحيانا لثلا ينسوا، وإذا كثرت النسخ جعلها إضبارة وكتب على رأسها خصومات أسبوع كذا من شهر كذا من سنة كذا، وإن لم تكثر تركها حتى يمضى شهر فيعزلها، فإذا مضت سنة جمعها وكتب عليها سنة كذا ليسهل الوقوف عليها وقت الحاجة، وعلم بما تقرر أن القاضى لا يلزمه كتابة نسخة بما جرى عنده، وإن طلبها المستحق لأن الحق إنما يثبت بالشهود لا بالكتاب، ولو أقر عنده الخصم أو نكل وحلف المدعى أو أقام بينة لزمه الإشهاد عليه بالطلب، فقد ينكر بعد ذلك ويتعذر على القاضى الحكم بما سبق لنسيان أو عزل أو غيرهما، ولو سأل أنه يحكم له بما ثبت عنده أو أن يشهد على حكمه لزمه أيضا.

(وبعد جمع الفقهاء) أى: جمعه لهم وحضورهم بمجلس الحكم يخرج إليه راكبا (فليجلس) فيه وقدم حضورهم على خروجه لأنهم بانتظاره أولى، كما فى الصلاة

.....

قوله: (إضبارة) بهمزة مكسورة وضاد معجمة وباء موحدة وراء مهملة، هى الربطة من الورق، ويعبر عنها بالرزمة وبالخزمة، تقول: ضبرت الكتب أضبرها ضبرا إذا ضمنت بعضها إلى بعض وجعلتها ربطة واحدة، ويسمى أيضا كل شيء ضبارة بكسر الضاد وجمعه ضبائر. انتهى. شرح الروض.

قوله: (أو أقام بينة) أى: بدعواه، وسأله الإشهاد عليه أى: القاضى بقبولها لزمه لأنه يتضمن تعديل البينة وإثبات حقه. انتهى. «م.ر».

قوله: (غيرهما) بأن لم ينس ولم يعزل، لكن قلنا لا يقضى بعلمه.

قوله: (ولو سأل أن يحكم له إلخ) ولا يجوز الحكم ولا يصح بعد تعديل البينة إلا بطلب المدعى، فلو حكم قبله لم يضح. انتهى. «م.ر» و«ع.ش».

قوله: (بما تقرر) كأنه قوله أدبا.

.....

(مشاورا) لهم ندبا (فى الحكم) عند تعارض الآراء، والمذاهب لياخذ بالأرجح عنده، قال تعالى ﴿وشاورهم فى الأمر﴾ [آل عمران ١٥٩] ولأنه أبعد من التهمة وأطيب للخصوم. بخلاف الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلى، ولا يشاور غير فقيه ولا فقيها غير أمين فإنه ربما يضلّه (وليزجر).

(مسيء) بالوقف بلغة ربيعة (فى أدب) أى: مسيء الأدب بظهور لدد أو تكذيب للشهود أو غير ذلك (باللفظ ثم) إن لم ينزجر به (عزره) بما يراه من ضرب أو حبس أو غيرهما فإن كانت إساءته على القاضى فالأولى تعزيره إن حمل تركه على ضعف، والعفو إن لم يكن كذلك، (و) عزز (شاهد الزور) بما يراه وهذا علم من باب التعزير. (نداء شهره) أى: وشهر حاله بالنداء عليه.

(فى الناس) بأن يأمر بالنداء عليه فى سوقه أو قبيلته أو مسجده تحزيرا عنه وتأكيذا للزجر، قال فى الروضة كأصلها وإنما تثبت شهادته بالزور بإقراره، أو بعلم القاضى، ولا تكفى البيئة بأنه شهد زورا لاحتمال زورها، قال القاضى أبو الطيب: وإنما يتصور إقامتها بالإقرار به (وليسو) وجوبا (فى الإكرام) بقيام واستماع وطلاقة وجه وجواب سلام وغيرها. (ما) زائدة (بين خصمين أو الأخصام) فلو سلم الخصمان

قوله: (ندبا) أى: إن كان مجتهدا له أهلية النظر أو التخرج على مذهب إمامه، فإن قصر عن ذلك اتجه وجوب إحضار فقهاء مذهبه، قاله الزركشى: وقال القاضى: إذا أشكل الحكم كانت المشاورة واجبة، وإلا فمستحبة. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (ولا يكفى البيئة إلخ) قال فى التحفة: لكنها توجب التوقف عن الحكم حتى يتبين الحال. انتهى.

قوله: (ولا يكفى البيئة إلخ) عبارة الروض: وإنما تثبت شهادة الزور بإقراره، أو بتيقن للقاضى، قال فى شرحه: ولا يكفى إقامة البيئة بأنه زورا؛ لاحتمال زورها، وإنما يتصور إقامتها بالإقرار به. انتهى. وقوله: وإنما يتصور إقامتها إلخ أى: فتثبت بها شهادة الزور، بخلاف شهادتها بأنه شهد زورا لاحتمال أنه لم يتعمدها إذ لا يفسق حينئذ بقوله أولا: إنما تثبت بإقراره إلخ أى: بنفس الإقرار أو الشهادة به، هذا هو الذى يظهر فليراجع.

معا أجابهما معا أو أحدهما، قال الرافعي: قال الأصحاب: ينتظر سلام الآخر فيجيبهما معا، وقد يتوقف فيه مع طول الفصل، وذكروا أنه لا بأس أن يقول للآخر سلم، فإذا سلم أجابهما، قال: وفيه اشتغال منه بغير الجواب، ومثله يقطع الجواب عن الخطاب، وكأنهم احتملوا ذلك، لئلا يبطل معنى التسوية، وما نقله عن الأصحاب أولا، قال الزركشي: حكاه الإمام عن القاضي وحده ثم زيفه، وحكى الماوردي في ذلك ثلاثة أوجه أحدها: يرده عليه وحده في الحال، ثانيها بعد الحكم، ثالثها: يرده عليهما معا في الحال ولم يحك ما نقله الرافعي وجها، بل عزاه لبعض الفقهاء يعنى من غير أصحابنا، والمختار ما مال إليه الإمام من وجوب الرد عليه في الحال، وبه جزم القاضي أبو الطيب وشريح الروياني، وغيرهما وصححه الجرجاني. انتهى. وسبقه إلى ذلك الأسنوي وأطال فيه، ثم قال: فتخلص أن ما نسبته الرافعي إلى الأصحاب غلط أوقعه فيه جزم البغوي التابع للقاضي. انتهى. وأوجه الأوجه ثالثها محافظة على التسوية وكمال الرد.

(لمجلس المسلم رفع جوازا) أى: وجوز للقاضي رفع المسلم على الذمي في المجلس

قوله: (قال الرافعي إلخ) هذا هو الذى جرى عليه «م.ر» فى شرح المنهاج، قال «ق.ل» على الجلال: فإذا لم يسلم الثانى سقط وجوب الرد على الأول. انتهى.

قوله: (يرده عليهما معا إلخ) أى: لأن ابتداء السلام منه كفاية، فإذا سلم أحدهما فقد قام بالسنة عن الآخر، فجواب الحاكم رد على المسلم حقيقة، وعلى الآخر حكما. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (لمجلس المسلم رفع جوازا) عبارة المنهج: وله رفع مسلم قال فى شرحه: وزدت له تبعا للحاوى الصغير وغيره لأنبه على جواز ذلك، وبه صرح سليم الرازى وغيره فى الرفع فى المجلس، لكن قال الزركشى: مع نقله ذلك عن سليم والظاهر وجوبه، وبه صرح صاحب التحبير وهو قياس القاعدة أن ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب كقطع اليد فى السرقة. انتهى. ويجاب بأن القاعدة أكثرية لا كلية بدليل سجودى السهو والتلاوة فى الصلاة. انتهى. وقد يقال: كونها أكثرية لا يمنع صحة الاحتجاج بها فتأمل، فإن أكثريتها تقتضى رجحان العمل بها إلا للدليل ولم يوجد هنا فليتأمل.

قوله: (لكن قال الزركشى إلخ) اعتمده «م.ر» فى شرح المنهاج، قال: ولا ينافيه تعبير من عبر بالجواز لأنه بعد منع يصدق بالوجوب.

بأن يجلس المسلم أقرب إلى القاضي، كما جلس على (رضى الله عنه) بجنب شريح في خصومة له مع يهودى، وقال: لو كان خصمى مسلما لجلست معه بين يديك ولكنى سمعت النبى ﷺ يقول: «لا تساوهم فى المجلس» رواه البيهقى فى سننه، قال الشيخان: ويشبه أن يجرى ذلك فى سائر وجوه الإكرام أى: حتى فى التقديم فى الدعوى، كما بحثه بعضهم وهو ظاهر إن قلت الخصوم المسلمون، وإلا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير. (وقدم) القاضى عند اجتماع الخصوم (المسافر المستوفز) أى: الذى تهيا للسفر وخاف انقطاعه عن رفقته إن تأخر عن المقيم لئلا يتضرر بالتخلف.

(فامرأة) أى: ثم بعد المسافر قدم المرأة على غيرها طلبا لسترها، نعم إن كثر المسافرون أو النساء قدم بالسبق ثم بالقرعة، كما فى بعض كل منهما مع بعضه الآخر قال فى الروضة كأصلها: وينبغى ألا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم، قال البلقينى: وهو ممنوع بل هو مختص بالمدعى، وتقديمهم رخصة غير واجب، وقيل واجب، واختار فى الروضة: أنه مندوب وعليه جرى الناظم حيث زاد قوله: (ندبا) فإنه راجع إلى تقديم المسافر والمرأة (فسابقا فمن يقرع) أى: ثم بعد المرأة قدم وجوبا السابق لمجلس الحكم، والعبرة بسبق المدعى دون المدعى عليه، ثم من خرجت القرعة

قوله: (ويشبه أن يجرى ذلك إلخ) قال فى حاشية شرح الروض: صرح صاحب التمييز بوجوب تقديم المسلم فى سائر وجوه الإكرام، وهو قياس ما جاز بعد الامتناع، وصرح سليم بجوازه، والظاهر الوجوب. انتهى. معنى.

قوله: (وينبغى ألا يفرق إلخ) أى: فيكفى فى التقديم أى: بسبب السفر كون المدعى أو المدعى عليه مسافرا وإن كان الآخر مقيما، وظاهر أنه إنما يقدم إذا حضر خصمه فلا يؤخر غيره لحضوره والنظر بينهما.

قوله: (والعبرة بسبق المدعى إلخ) وبحث البلقينى أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الأول قدم من جاء مع خصمه، ويرد بأن خصم الأول إن حضر قبل دعوى الثانى قدم

قوله: (سبق المدعى) فإن كان كل منهما مدع ومدعى عليه فى قضية كما لو اختلف المتعاقدان أو فى قضيتين، ولا سابق منهما فبقول: ليتكلم واحد منكما برضى الآخر فإن لم يتفقا أقرع. انتهى. «م.ر» فى شرح الررض عن البلقينى.

قوله: (قدم من جاء مع خصمه) ظاهره وإن حضر خصم الأول قبل دعوى الثانى ولذا رده «م.ر».

قوله: (فاكره أمره) أى: ارتكابه.

المسجد مجلساً للحكم صونا له عن ارتفاع الأصوات واللغط الواقعيين بمجلس الحكم عادة، وقد يحتاج لإحضار المجانين والصغار والحيفض والكفار بخلاف اتخاذ مجلساً للفتوى وتعليم القرآن والعلم فلا يكره، (و) الحكم (فى) قضية أو (قضايا افتترقت) أى: متفرقة اتفقت له وقت حضوره فى المسجد لصلاة أو غيرها (لا يكره) للاتباع. رواه البخارى.

(و) أكره له (نصبه البواب) وهو من يقعد بالبواب للإحراز، (والحاجب) وهو من يدخل عليه للاستئذان (أن) * يجلس لحكم والزحام قد أمن) منه لخبر: «من والى من أمور الناس شيئاً فاحتجب عنهم حجب الله يوم القيامة». رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده ورواه الطبرانى بلفظ: «أيا أمير احتجب عن الناس فأهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة»، فإن لم يجلس للحكم بأن كان فى وقت خلواته، أو خاف الزحام لم يكره نصبهما.

(و) أكره له (الحكم بالمدحش) أى: مع مدحش (عن) استيفاء (فكر) كغصب وجوع وعطش وحقنة وملل وهم وفرح شديد ونعاس ومرض مؤلم وشدة حر وبرد لخبر الصحيحين: «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان»، ورواه ابن ماجه بلفظ: لا يقضى القاضى، وفى صحيح أبى عوانة لا يقضى القاضى وهو غضبان مهموم ولا مصاب محزون، ولا يقضى وهو جائع، وفى معنى ذلك سائر التغيرات المزعجة، واستثنى الإمام والبعوى الغضب لله تعالى، واستغربه فى البحر قال البلقينى: والمعتمد الاستثناء: أن الغضب لله يؤمن معه التعدى بخلاف الغضب لحظ النفس، وقال الأذرعى: الراجح من حيث المعنى والموافق لإطلاق الأحاديث، وكلام الشافعى والجمهور أنه لا فرق لأن المحذور تشويش الفكر، وهو لا يختلف بذلك، نعم تنتفى الكراهة إذا دعت

.....

قوله: (حجبه الله) أى: عنه فهو، معنى احتجب عنه فى رواية الطبرانى.

.....

الحاجة إلى الحكم فى الحال ، وقد يتعين الحكم على الفور فى صور كثيرة. (كما* عامل أو عنه وكيل علما) أى: كما يكره أن يعامل الناس هو أو وكيله المعروف بوكالته لئلا يحابى فيميل قلبه إلى محابيه ، بخلاف وكيله الذى لم يعرف فإذا عرف أبدله فلو وقعت خصومة لمعاملة ندب أن ينبى فى فصلها خوف الميل، ونص فى الأم على أنه لا ينظر فى نفقة عياله ، ولا أمر ضيعته بل يكله إلى غيره ليتفرغ قلبه.

(وأكره له حضوره وليمة) لمن لا خصومة له حيث (يقصد) بها وحده، أو مع

قوله: (لئلا يحابى إلخ) علله فى شرح الروض قبل هذا بقوله: لئلا يشتغل قلبه عما هو بصده، ثم بعد التعليلين، قال: واستثنى الزركشى معاملته مع إبعاضه لانتفاء المعنى، إذ لا ينفذ حكمه لهم وما قاله لا يأتى مع التعليل الأول. انتهى.

قوله: (وأكره له حضوره وليمة إلخ) ما ذكره من الكراهة هنا قال الأذرعى: أخذه الرافعى من التهذيب، والذى اقتضاه كلام الجمهور أن ذلك كالهديّة، وهو ما أورد الفورانى والإمام والغزالى كذا فى شرح الروض.

قوله: (يقصد بها وحده) عبارة الروض: ويكره له حضور وليمة اتخذت له أى: خاصة أو

قوله: (لئلا يحابى) فإن تحققت المحابة حرم العقد وحرم أخذها. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (واستثنى الزركشى إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه حواشى شرح الروض لكن فى التعليل نظر لأنه وإن لم ينفذ حكمه لهم قد تحمله المحابة على الامتناع من الحكم عليهم، ولذا حرم قبوله هدية إبعاضه كما فى شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (لا يأتى مع التعليل الأول) قد يضطر إلى المعاملة بنفسه فتزول كراهة معاملته لاشتغال قلبه لأن شرطها ألا يضطر إليها كما فى حواشى شرح الروض ويزور الأمر بين معاملة غير إبعاضه ومعاملة إبعاضه بأن تزول ضرورته بكل منهما فحينئذ تظهر كراهة معاملة غير إبعاضه لئلا يحابى دون إبعاضه تدبر.

قوله: (ما ذكره من الكراهة إلخ) فى حاشية شرح الروض ما نصه قال شيخنا: ما ذكره من كراهة حضور وليمة اتخذت له خاصة هو المعتمد، ولا ينافيه ما مر من أن الضيافة كالهديّة، إذ الوليمة وجد لها سبب فى الخارج أحيلت عليه فضعف تخصيصه بها، ولا كذلك الضيافة، فأحيل الأمر فيها على الولاية فقط. انتهى.

جماعة بخلاف ما إذا لم يقصد بها، بأن كانت عامة فلا يكره له حضورها، بل يندب فإن كثرت وقطعته عن الحكم ترك إجابة الكل، نعم لو كان يخص بعضهم قبل توليته فلا بأس باستمراره، ولا يضيف أحد الخصمين، وله أن يضيفهما معا وأن يشفع لأحدهما ويوفى ما عليه لأنه ينفعهما ويعود المرضى ويشهد الجنائز ويزور القادمين، لأن ذلك قرينة فإن لم يمكنه التعميم أتى بممكن كل نوع، وخص من عرفه وقرب منه، وفرقوا بينها وبين الولاثم إذا كثرت بأن أظهر الأغراض فيها الثواب لا الإكرام، وفي الولاثم بالعكس، قال الرافعي: والنفس لا تسكن إليه، ولعدم اتضاحه، قال القاضي أبو حامد: يسوى أو يترك كإجابة الوليمة، (بل) الوليمة (ممن له خصومة).

(يحرم) على القاضي حضورها، ولو في غير محل ولايته لخوف الميل. (والذى إليه يهدى) ولو في غير محل ولايته ممن له خصومة ولو عهد منه ذلك (سحت) أى: حرام لخبر هدايا العمال غلول، رواه البيهقي بإسناد حسن، وروى: هدايا العمال

.....
 ..

للأغنياء ودعى فيهم، قال في شرحه: بخلاف ما لو اتخذت للجيران أو للعلماء وهو منهم. انتهى.

قوله: (بل يندب) تصريح بعدم الوجوب ولو وليمة عرس.

قوله: (نعم لو كان إلخ) السياق يدل على أن الكلام فى العمامة، وكتب أيضا والظاهر أنه استدراك على ترك إجابة الكل.

تنبيه: قال فى شرح الروض: ولا يلتحق بالقاضى فيما ذكر المفتى والواعظ ومعلم القرآن والعلم، إذ ليس لهم أهلية الإلزام. انتهى. وقد يؤخذ من التعليق أن مثل المذكورين نحو ناظر الوقف بالنسبة لمن له حق فى ذلك الوقف فليتأمل.

قوله: (ويزور القادمين) قال فى الروض: ولو متخاصمين.

.....

سحت، وروى هدايا السلطان سحت (ولا يملكه) لو قبله لأنه قبول محرم، والتصريح بقوله (فردا) من زيادته أى: فيرده على مالكه، فإن تعذر وضعه فى بيت المال، وما يهدى إليه.

(من غير خصم) وقد (عهدت) هديته إليه (قبل القضا) لا يحرم قبوله ما لم يزد على العادة، لأنه ليس حادثا بسبب العمل، لكن (يندب) له أن (لا يأخذه)، لأنه أبعد عن التهمة. (أو عوضا) أى: أو يعوضه عنه إن أخذه، فإن لم تعهد هديته قبل القضاء حرم قبولها فى محل ولايته للخبر السابق، ولأن سببها العمل ظاهرا بخلافها فى غير محل ولايته، أما إذا زاد على العادة فكما لو لم تعهد منه قاله فى الروضة كأصلها وقضيته تحريم الجميع، وقال الرويانى نقلا عن المذهب: إن كانت الزيادة من جنس الهدية جاز قبولها لدخولها فى المألوف وإلا فلا وفى الذخائر ينبغى أن يقال: إن لم تتميز الزيادة حرم قبول الجميع، وإلا حرم قبول الزيادة فقط لأنها حدثت بالولاية وهو حسن والضيافة والهبة كالهديّة، والظاهر أن الصدقة كذلك لوجود المعنى،

قوله: (ولأن سببها العمل) ظاهر واستثنى الأذرعى هدية إبعاضه إذ لا ينفذ حكمه لهم، وقضية كلامهم أنه لو أرسلها إليه فى محل ولايته، ولم يدخل بها حرمت، وذكر فيها الماوردى وجهين. شرح روض، وقد ينظر فى هذا الاستثناء بأنه قد يمتنع من الحكم عليهم.

قوله: (ولا حرم قبول الزيادة) قال فى شرح الروض: فإن زاد فى المعنى كأن أهدي من عادته قطن حريرا، فقد قالوا: يحرم أيضا، لكن هل يبطل فى الجميع أم يصح منها بقدر قيمة المعتاد فيه نظر، والأوجه الأول قاله «الأسنوى». انتهى. قلت ولا يأتى غير الأول على قول الذخائر لعدم التمييز فليتأمل.

قول المشرح: (قال الرويانى إلخ) أشار «م.ر» فى حاشية الروض إلى تصحيحه.

قوله: (وقد ينظر إلخ) «م.ر».

وقصد المتصدق ثواب الآخرة لا يمنع من ذلك، لكن قال السبكي فى الحلبيات:
للقاضى قبولها ممن ليست له عادة، وأما الرشوة وهى ما يبذل له ليحكم له بغير الحق
أو ليمتنع من الحكم بالحق فحرام مطلقاً.

(وخطاً قطعاً وظناً نقضاً) أى: وينقض القاضى وجوباً الحكم إذا عرف الخطأ فيه

قوله: (لكن قال السبكي فى الحلبيات إلخ) نعم إن لم يكن المتصدق عارفاً بأنه القاضى، ولا
القاضى عارفاً بعينه فلا شك فى الجواز كما قاله فى تفسيره حجر، وظاهر أن غير الصدقة كالهبة
كالصدقة فى ذلك، وكتب أيضاً وخصه فى تفسيره بما إذا لم يعرف المتصدق أنه القاضى، وعكسه
واعتمده ولده وهو متجه وإلا لأشكل بما يأتى فى الضيافة، وبحث غيره القطع بحل أخذه للزكاة،
وينبغى تقييده بما ذكر، وألحق الحبائى بالأعيان المنافع المقابلة بمال عادة كسكنى دار بخلاف غيرها
كاستعارة كتاب علم، وتردد السبكي فى الوقف عليه من أهل عمله والذى يتجه فيه وفى النذر أنه
إن عينه باسمه وشرطنا القبول كان كالهبة له، وكذا لو وقف على نذر ليس هو شيخه فإن عين
باسمه امتنع وإلا فلا، ويصح إبرأؤه عن دينه، إذ لا يشترط فيه قبول وكذا أداؤه بغير إذنه بخلافه
بإذنه بشرط عدم الرجوع «حجر»، وقوله: بشرط إلخ مفهومه الجواز لا بهذا الشرط وقضيته جواز
إقراضه فليراجع.

قوله: (إذا عرف الخطأ فيه قطعاً) الجورجى مثال ما يخالف النص القاطع ما لو حكم بمحصول
الفرقة فى اللعان بأكثر الكلمات.

قوله: (كما قاله) أى: السبكي فى تفسير كلامه فى الحلبيات.

قوله: (كالصدقة فى ذلك) أى: فى أنه لا شك فى الجواز عند عدم المعرفة منهما.

قوله: (وشرطنا القبول إلخ) اشترط القبول فى الوقف هو الأصح بخلاف النذر.

(وبالقياس) أى: أو بمخالفته للقياس (إن يكن غير خفى) أى: جليا وهو ما يعرف به موافقة الفرع للأصل بحيث يمتنع ، أو يبعد احتمال الفارق كقياس الضرب على التأنيف فى قوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [اسراء ٢٣] وما فوق الذرة عليها فى قوله ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾ [الزلزلة ٧] وسائر التغيرات المزججة على الغضب فى خبر: «لا يقضى القاضى وهو غضبان»، أو يرد النص على علته كقوله ﷺ: «إنما نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحى من أجل الدافعة عليكم»، ومن هذا ترتيب الأحكام على المعانى كقوله: سها فسجد، وزنى ماعز فرجم، وسواء فى ذلك حكم نفسه وغيره إلا أنه لا يتتبع أحكام غيره الصالح للحكم، بل إذا رفع إليه نقض، أما القياس الخفى كقياس الأرز على البر فى باب الريا بعلة الطعم، وقياس الشبه الملحق

قوله: (بل إذا رفع إليه نقض) والممنوع إنما هو تتبع قضاء غيره كما مر عن شرح الروض.

قوله: (لا يلزم إلخ) غير مسلم في الإجماع، وإن كان أصله الكتاب والسنة كذا بهامش وفيه نظر.

فيه ما أشبه أصلين بأكثرهما شبهها فلا نقض به ، لأن الظنون المتقاربة لا استقرار لها فيشق النقص بها ، وعن عمر أنه شرك الشقيق فى الشركة بعد حكمه بحرمانه ، ولم ينقض الأول وقال : ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضى . (مثل خيار مجلس حيث نفى).

(كذا العرايا ، وذكاة الحمل * بالأم) أى : ومظنون الخطأ بمخالفته لخبر الواحد مثل الحكم بنفى خيار المجلس ، وبنفى صحة بيع العرايا ، وبنفى ذكاة الجنين بذكاة أمه فينقض قضاء الحنفية فيها بذلك لظهور الأخبار فى خلافه ، وبعدها عن التأويلات التى ذكروها ، (أو نفى قصاص الثقل) بكسر المثلثة.

(أو بعد أربع من السنينا * تنكح من قد فقدت قرينا) أى : ومظنون الخطأ بمخالفته للقياس الجلى مثل الحكم بنفى القصاص فى القتل بالثقل ، ومثل الحكم بصحة نكاح امرأة المفقود بعد أربع سنين ، ومدة العدة فينقض أيضا قضاؤهم فيهما بذلك لمخالفته القياس الجلى فى عصمة النفوس فى الأولى ، وفى جعل المفقود ميتا مطلقا أو حيا كذلك فى الثانية ، وهم جعلوه فيها ميتا فى النكاح دون المال.

(خلاف) الحكم بصحة (تزويج بلا ولى * وشاهد ما هو بالمرضى) أى : أو بشاهد غير مرضى كفاستق مع مثله ، أو مع عدل فلا ينقض كعظم المسائل المختلف فيها ، وما ذكره أولا من نقض الحكم فى الصور الخمس ، هو ما رجحه جمع منهم ابن الرفعة ،

.....
قوله : (لا استقرار لها) فلو نقص بعضها ببعض لما استمر حكم ، ولشق الأمر على الناس . شرح الروض.

قوله : (هو ما رجحه إلخ) أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله : (من قد فقدت قرينا) أى : زوجها.

قوله : (مثل الحكم بنفى القصاص فى القتل) جعل الخلى فى شرح جمع الجوامع قياس القتل بمثقل على القتل بمحدد من أمثلة القياس الحنفى ، فحينئذ يتجه أن يقال اختلاف أئمتنا فى نقض حكم الحنفى بذلك يرجع إلى النظر فى هذا الفرع هل خالف القياس الجلى ، أو لا «ب.ر».

والقمولى، وحكاه الرافعى عن الإمام، والغزالى، قال: وبمثله أجاب محققون فى الحكم بصحة النكاح بلا ولى، وذكر معها تمام عشر صور ثم حكى عن بعض الأصحاب منع النقض، قال: وصححه الرويانى لأنها مسائل اجتهدية، والأدلة فيها متقاربة وكلام الروضة يميل إلى موافقة الرويانى، وكذا كلام الرافعى فى تذييبه حيث قال فى الحكم بالنقض: هذا وجه، ومن الأصحاب من ذهب إلى المنع، ورجحه مرجحون، وقد قال: فى نقض الحكم بقتل المسلم بالكافر، والحر بالعبد لا وجه المنع، وفى نقص الحكم بتحريم رضعة الظاهر المنع فظهر أن الأوجه عند الشيخين عدم النقض فى الصور المذكورة، مع أن الأوجه فى بعضها كالثلاثة الأول ما فى النظم وأصله، لما فى عدم النقض من مخالفة الحديث الصحيح هذا كله فى الصالح للحكم، أما غيره فينقض جميع أحكامه، ولو أصاب فيها إلا أن يوليه ذو شوكة بحيث ينفذ حكمه مع الجهل، فلا ينقض ما أصاب فيه.

(وليسكت أو يقل من الدعوى له فليتكلم) أى: وإذا حضر الخصمان عنده فيسكت حتى يتكلم المدعى منهما، أو يقول: ليتكلم المدعى منكما بقيد، زاده الناظم بقوله (إن عرت) أى: وجدت (جهاله) من القاضى له، بأن لم يعرف عينه، فإن عرف عينه قال له: تكلم، كذا قاله الرافعى، والذى قاله القاضى أبو الطيب، وابن الصباغ وغيرهما: لا يقول له ذلك لئلا ينكسر قلب الآخر. ذكره فى الكفاية، ولو قال ذلك نقيبته فهو أولى والمدعى.

قوله: (فى الصور المذكورة) يعنى الخمس المذكورة، أما ما خالف نصا، أو سنة متواترة أو إجماعا فإنه ينقض بلا نزاع، وأضاف ابن المقرئ لذلك تبعا لغيره ما خالف القياس الجلى فاعتمد النقض فيه، ومثل له بنكاح زوجة المفقود لأربع سنين، وعبارة المنهاج وإذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف نص الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو قياس جلى نقضه هو وغيره لا خفى. انتهى. «ب.ر».

قوله: (باجتهاد) مثله ما إذا استند إلى نص فبان منسوخا، أو إلى عموم فبان أن تلك الصورة خصت بدليل كما فى حاشية شرح الروض.

(مكلف ملتزم) للأحكام، ولو ذميا ورقيقا وسثيها، بخلاف غير المكلف والحربى والمعاهد، هذا مقتضى كلامه كغيره، والوجه صحة دعوى المعاهد، بل والحربى فى الجملة فقد مر فى الأمان أن الأسير لو اشترى من الحربيين شيئا لزمه أن يبعث إليهم ثمنه، وأنهم لو أكرهوه على شراء عين فاشتراها لزمه أن يبعثها إليهم، فكيف لا تصح دعواهم بذلك (قد ادعى «أمرا خفيا») وفى نسخة تتبعها ذكر خفى، فالمدعى من يخالف قوله الظاهر، والمدعى عليه من يوافق، ولذلك جعلت البيئة على المدعى لأنها أقوى من اليمين الذى جعلت على المنكر لينجبر ضعف جنبة المدعى بقوة حجته وضعف حجة المنكر بقوة جنبته، وقيل: المدعى من لو سكت خلى، ولم يطالب بشيء، والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت، فإذا طالب زيد عمرا بدين، أو عين فأنكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمرو، ولو سكت ترك وعمرو يوافق قوله الظاهر، ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين، ولا يختلف موجبهما غالبا،

قوله: (بل والحربى) صرح «م.ر» فى شرح المنهاج باشتراط العصمة فى المدعى، وقال «ع.ش»: خرج به الحربى والمرتد، ورده الرشيدى فى المرتد وقال: فرق بين المرتد والزانى المحصن بالنسبة للعصمة وعدمها، فالمراد العصمة ولو بجهة ما.

قوله: (فى الجملة) أى: بعض الصور كما ذكره، وعبارة «س.م» على قول التحفة: ألا يكون حربيا. ما نصه: قد تسمع دعوى الحربى. انتهى. ولعل مراده ما ذكره الشارح.

قوله: (فكيف إلخ) قد يقال: لا تلازم بين لزوم بعث ما ذكره صحة دعواهم لتمكنهم من تصحيحها بعقد الذمة لهم، ثم رأيت فى السير أنه لو ترفع إلينا حربيان جاهلان الحكم بينهم إذا ترفعوا إلينا وهو صريح فى صحة كون الحربى مدعيا ومدعى عليه، ولذا كتب بعضهم هنا أن عدم الخرابة لا يشترط فى ديون المعاملات.

قوله: (الظاهر) قيل: المراد به الظن القوى، وقيل: ما عليه دليل. راجع حاشية شرح الروض.

وقد يختلف (مثل) أن يقول الزوج وقد أسلم هو وزوجته قبل الوطء (أسلمنا معا)، فالنكاح باق، وقالت: بل أسلمنا مرتبا فالنكاح مرتفع فالزوج على الأصح مدع؛ لأن وقوع الإسلاميين معا خلاف الظاهر وهي مدعى عليها، وعلى الثانى هي مدعية لأنها لو سكنت تركت وهو مدعى عليه، لأنه لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح، فعلى الأول تحلف الزوجة ويرتفع النكاح، وعلى الثانى يحلف الزوج ويستمر النكاح، فما رجحه فى الروضة كأصلها فى نكاح المشرك من تصديق الزوج مبنى على مرجوح، والأمناء المصدقون فى الرد بأيمانهم مدعون لزعمهم الرد الذى هو خلاف الظاهر، لكن اكتفى بيمينهم لأنهم أثبتوا أيديهم لغرض المالك، وقد ائتمنهم فلا يحسن تكليفهم البينة.

.....
 قوله: (فالزوج على الأصح مدع) يمكن أن يعكس ما ذكره من البناء، ويقال: هي المدعية لزعمها ارتفاع النكاح، والظاهر دوامه. كذا فى حواشى شرح الروض.

قوله: (مبنى على مرجوح) قال «م.ر» فى حواشى شرح الروض: تصديق الزوج هو المعتمد لترجح جانبه بأن الأصل بقاء النكاح فهو كالأمين إذا ادعى الرد على من ائتمنه يصدق بيمينه، فما رجحه الأصل فى نكاح المشرك مبنى على الراجح، وإن اقتضى كلامه هنا خلافا، قال البلقينى: ومحل الخلاف مجيئهما مسلمين، فلو جاءتنا مسلمة، ثم جاء وادعى إسلامهما معا صدقت قطعا. انتهى. وقال «م.ر» فى شرح المنهاج: تصديق الزوج هو المعتمد لترجح جانبه بما مر. انتهى. وعبارة «ق.ل» فى باب الدعوى: المعتمد أن الذى يحلف هو الزوج على هذا أيضا كالثانى، كما رجحاه فى أنكحة الكفار؛ لقوة جانبه باستمرار النكاح، وفى عكس ما ذكر يصدق أيضا.

قوله: (مدعون) أى: على الأصح، وأما على القول الثانى فهم مدعى عليهم، لأن المالك هو الذى لو سكت تركه شرح الروض، ولعل الشارح تركه هنا لعدم اختلاف الموجب تدبر.

.....
 قوله: (وعلى الثانى إلخ) وفى الروض وشرحه بعد مثل ما هنا، وإن قال لها: أسلمت قبلى فلا نكاح بيننا ولا مهر لك، وقالت: بل أسلمنا معا صدق فى الفرقة بلايين، وفى المهر بيمينه على الأصح، لأن الظاهر معه، وصدقت بيمينها على الثانى، لأنها لا تترك بالسكوت، لأن الزوج يزعم سقوط المهر، فإذا سكنت ولا بينة جعلت ناكلة، وحلف، وسقط المهر. انتهى.

.....

(وجاز) لأحد الغريمين إذا كان له على الآخر مثل ما للآخر عليه ، أو أكثر منه (جحد حقه) أى: حق الآخر (إن جحدا) أى: الآخر حقه (ثم تقاصصا) بفك الإدغام للوزن، وإن اختلف الجنس، ولم يكن من النقيدين للضرورة، فإن كان له عليه دون ما للآخر عليه جحد من حقه بقدره (كأن يتحددا) أى: كما يتقاض الغريمان فيما إذا كان لكل منهما على الآخر دين، واتحد.

(ديناهما) جنسا و(وصفا)، ولا حاجة للرضى إذ مطالبة كل بمثل ما عليه عناد بلا فائدة، ولأنه لو كان له على وارثه دين ومات سقط، ولا يؤثر بتسليمه، وظاهر كلامه

قوله: (وإن اختلف الجنس) صريح فى أنه يجحد حق الآخر عند اختلاف الجنس، والذى فى شرح الإرشاد أنه حينئذ يجحد قدر قيمة حقه، ثم قال: وحيث لزم الجحد يمين، فظاهر كلامهم جواز التورية للضرورة فيستثنى من قولهم اليمين على نية الحاكم، لكن يشترط أن يكون ما ينويه وهو حق فيه يوافق اعتقاد الحلف له، وإلا لم تنفعه التورية إذ العبرة بمذهب المتداعى عنده، لا بمذهب الخصم.

قوله: (جنسا) أخذ من اتحاد الوصف للزومه لاتحاد الجنس تأمل.

قوله: (وظاهر كلامه إلخ) لاتحادهما فى الوصف حينئذ.

قوله: (إذا كان له على الآخر مثله) يفهم تصوير المسألة بالدين.

قوله: (فإن كان له عليه إلخ) له متعلق بدون، وقوله من حقه أى: الآخر، وقوله بقدره أى: دون ما للآخر.

قوله: (وظاهر كلامه إلخ) قال فى المهمات: وظاهر كلام الشيخين جريان الخلاف فى القدر المسلم فيه، وليس كذلك بلا خلاف لامتناع الاعتياض عنه صرح به الماوردى، والقاضى، ونص عليه الشافعى (رضى الله عنه). انتهى. وألحق به غيره رأس مال السلم إذا كان فى ذمة المسلم، وله فى ذمة المسلم إليه مثله فى الصفات فلا تقاص هنا أيضا لفوات القبض الحقيقى المشروط فى السلم. حجر.

قوله: (متعلق بدون) أى: خير لكان.

قوله: (فلا تقاص) أى: فها كما فى الحالة، وقوله: هل يقال إلخ هذا هو الظاهر.

حصول التقاض فى مؤجلين تساويا أجلا وهو وجهه، والراجح خلافه كما جزم به القاضى، ورجحه البغوى، واقتضاه كلام الشرح الصغير لانتفاء المطالبة، ولأن أجل أحدهما قد يحل بموته قبل الآخر، أما إذا اختلفا جنسا أو وصفا، أو كان الحق غير دين فلا تقاض؛ لاختلاف الأغراض، فلو تراضيا على جعل الحال قصاصا بالمؤجل لم يجز كما فى الحوالة صححه فى الروضة وأصلها، والوجه تقييده بما إذا لم يحصل به عتق. ففى الأم: لو جنى السيد على مكاتبه فأوجب مثل النجوم، وكانت مؤجلة لم يكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب دون سيده، وإذا جاز ذلك برضى المكاتب وحده فبرضاه مع السيد أولى، ثم قيل: محل التقاض كل دين، وهو قضية كلام النظم وأصله، وقيل المثلى من نقد وغيره، وصح فى الشرح الصغير، وأصل الروضة اختصاصه بالنقد، ونقله فى الكبير عن جمهور العراقيين وغيرهم لأن العقد عليه ليس عقد مغابنة، ومراوحة لقلة الاختلاف فيه فقرب فيه التقاض بخلاف غيره، والوجه تقييد ذلك بما إذا لم يحصل به عتق، ففى الأم: لو حرق السيد لمكاتبه مائة صاع حنطة مثل حنطته، والحنطة التى على المكاتب حالة كانت قصاصا، وإن كره سيده، ثم قال: وكذا لو كان مكان الحنطة جناية على المكاتب لم يختلف هذا، وما فى الروضة كأصلها فى باب استيفاء القصاص عن الأصحاب من جريان التقاض فى الديات محمول بقرينة كلامهم المتقدم. على ما إذا كان الواجب النقد بأن أعوزت الإبل، ورجع الواجب إلى النقد جمعا بين الكلامين. (و) لرب المال العينى (أخذ ماله) من غريمه، ولو بنائبه بدون رفع إلى القاضى (إن أمن الفتنة فى استقلاله) بأخذه، بخلاف ما إذا لم يأمنها.

قوله: (مثل حنطته) أى: التى هى نجوم كتابة على المكاتب.

قوله: (كانت قصاصا) ظاهره، وإن لم يرض المكاتب لليلة السابقة فى قوله: إذ مطالبة كل إلخ، وخروج بالحالة الموجلة، فلا يكون التقاض إلا برضى المكاتب. هذا هو الظاهر.

قوله: (أما إذا اختلف إلخ) ونقل الزركشى كالأسنوى عن النص، وجمع أن شرط التقاض أن يكون الدينان مستقرين، فإن كانا سلمين فلا تقاض، وإن تراضيا لامتناع الاعتياض عنهما «حجر».

(و) لرب الدين عند تعذر أخذ جنس دينه أخذ (غير جنس دينه) استقلالاً من مال غريمه الماطل أو المنكر، وإن كان له بينة لإطلاق خبر هند «خذى ما يكفيك، وولدك بالمعروف» ولأن في الرفع إلى القاضى مشقة وتضييع زمن بخلاف غريمه المقر غير الماطل كما سيأتى، ويتعين فى أخذ غير الجنس تقديم النقد على غيره، نقله ابن الرفعة عن المتولى، وأقره قال فى المهمات: وهو واضح قال البلقينى: ولو كان المدين محجوراً عليه بفلس أو ميتاً وعليه دين فلا يأخذ إلا قدر حصته بالمضاربة إن علمها قال فى الروضة كأصلها: وله أخذ مال غريم غريمه بأن يكون لزيد على عمرو دين، ولعمرو على مثله بكر فلزيد أن يأخذ من مال بكر ما له على عمرو، ولا يمنع من ذلك.....

قوله: (الماطل) يكفى فيه مرة إن علم أنه لا عذر له، وإلا فما يغلب على الظن كذبه فى وعده بالوفاء. انتهى. حجر فى حاشية شرح الإرشاد.

قوله: (لإطلاق خبر هند) مع أن حقوقها مختلفة من دهن ومشط و آدم وحب وكسوة وغير ذلك. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (ويتعين إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه.

قوله: (مال غريم غريمه) هل له أخذ غير جنس حقه من مال غريم الغريم؟ تردد فيه الأذرعى رشيدى، والظاهر أن له ذلك، وأن المراد المثلية فى مطلق الدينية، وإن كان من غير الجنس. انتهى. بجيرمى على المنهج.

قوله: (أيضاً وله أخذ مال غريم غريمه) لكن ليس له نقب جداره وكسر بابه. قاله الخطيب على المنهاج.

قوله: (حالة) أخرج الموجلة فلا تقاوص لكن هل يقال: إلا أن يشاء المكاتب أخذاً مما تقدم أو يفرق.

قوله: (تقديم النقد على غيره) قال فى شرح الروض: قال الأذرعى: وينبغى تقديم أخذ غير الأمة عليها احتياطاً للابضاع. انتهى.

قوله: (ولا يمنع من ذلك رد عمرو وإقرار بكر له) ووقع فى نسخ من الروضة ولا يمنع من ذلك رد عمرو، وإقرار بكر له. انتهى. وفيها تحريف بزيادة واو بعد واو عمرو ومن ثم حذفها مختصروها وغيرهم. حجر.

رد عمرو إقرار بكر له . ولا جحود بكر استحقاق زيد على عمرو، وقال الشارح فى تحريره: وذكر فى تنمة التتمة للمسألة شرطين ألا يظفر بمال الغريم، وأن يكون غريم الغريم جاحدا أو ممتنعا أيضا قال بعضهم: ويلزم الآخذ أن يعلم الغريم بأنه أخذ من مال غريمه، حتى إذا طالبه الغريم بعد كان هو الظالم (وضمنا) أى: الآخذ ما أخذه إن تلف قبل بيعه، لأنه أخذه لغرض نفسه كالمستام، وأولى لعدم إذن المالك فينبغى أن يبادر إلى بيعه بقدر الإمكان، فإن قصر حتى نقصت قيمته ضمن نقصها، وكذا إن نقصت بانخفاض السعر، ولم يرد المأخوذ لتلف أو بيع أو نحوهما كالغاصب، وليس له

.....
 قوله: (وضمنا) حتى إذا قصر فيه كأن أخر بيعه مع التمكن منه فتلف ضمنه بأقصى قيسه من أخذه إلى تلفه، وإن لم يقصر ضمنه بقيمة يوم تلفه. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (كالمستام) التشبيه فى أصل الضمان، وإلا فالمستام يضمن بقيمة يوم التلف، وهنا الضمان بأقصى القيم كالغاصب. انتهى. بجيرمى.

قوله: (فينبغى أن يبادر إلخ) أى: حتى لا يضمن قيمته إن لم يقصر، ولم ينخفض السعر، ولا نقصها إن نقصت إن قصر أو انخفض السعر تأمل.

قوله: (ولم يرد المأخوذ) بخلاف ما إذا رده قبل بيع غير الجنس وتملك الجنس للمالك، وهذا راجع لما بعد كذا، أما إن قصر ونقصت فيضمن، وإن رد المأخوذ.

 قوله: (وأن يكون غريم الغريم جاحدا أو ممتنعا أيضا) قال فى شرح الروض: وعلى الامتناع يحمل الإقرار المذكور فى المتن فلا منافاة بينه وبين الشرط الأخير. انتهى. وقوله المذكور فى المتن يغنى وهو ما ذكره هنا بقوله: ولا يمنع من ذلك رد عمرو، وإقرار بكر له.
 قوله: (كالمستام) قد يقال: قضية التشبيه بالمستام والغاصب كما يأتى ضمان بعض القيمة، وإن لم يقصر.

 قوله: (يحمل الإقرار المذكور إلخ) فإن الإقرار لا ينال الامتناع.

قوله: (قضية التشبيه بالمستام إلخ) الذى فى البجيرمى على المنهج أن المستام إنما يضمن بقيمة يوم انتلف فليقتصر التشبيه به على أنه أخذه لغرض نفسه، ويفرق بين ما هنا، وبين الغاصب والمستام بأن له هنا عذرا فى الأخذ سببه المأخوذ منه بخلافهما.

الانتفاع بعينه ، ولا إبقاؤه رهناً. (لا النقب) للجدار أى : لا يضمنه إن تعين طريقاً لوصوله إلى حقه كما فى دفع الصائل ، وكذا كسر الباب قال البلقينى : وهذا مقيد بأن يكون الجدار أو الباب للمدين وغير مرهون ، وألا يكون محجوراً عليه بفلس لتعلق حق الغرماء به ، (و) لا يضمن (الزائد) على قدر حقه إن تعين طريق لوصوله إلى حقه بأن لم يتمكن من أخذه إلا بأخذ شيء تزيد قيمته عليه إذ لم يأخذه لحقه مع العذر ، بخلاف قدر الحق ، فإن لم يتعين ما ذكر طريقاً لذلك ضمنه فقوله (أن تعيناً).

(طريقه) شرط للنقب وأخذ الزائد العائد إليهما ألف تعيناً ، (وباعه) أى : وباع الآخذ ما أخذه من غير جنس حقه بنقد البلد ، وإن كان غير جنس حقه لأن الغريم بامتناعه سلطه على البيع كالأخذ ، ولا يلزمه الرفع إلى القاضى إلا أن يعلم القاضى بالحال ، فالمذهب فى أصل الروضة أنه لا يبيعه إلا بإذنه قال البلقينى : ولعله فيما إذا لم تحصل مؤنة ومشقة فوق العادة ، وإلا فلا يبعد أن يستقل بالبيع كما يستقل بأخذ الجنس وغيره قال الشارح فى تحريره : والظاهر أنه لا يستقل بالبيع أيضاً مع وجود

قوله : (أنه لا يبيعه إلا بإذنه) فإن قلت : ما فائدة عدم وجوب الرفع إلى القاضى حينئذ عند الأخذ؟ قلت : فائدته فيما إذا ظفر بالجنس. انتهى. حاشية شرح الروض.
قوله : (والظاهر إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه.

قوله : (لا النقب والزائد) قضيته كالروضة وأصلها عدم الضمان ، ولو قدر على التحصيل بالبينة ، وأطال العراقى فى استشكله.

قوله : (وغير مرهون) عطف على للمدين.

قوله : (ومشقة) أو ضرورة كما هو ظاهر.

قوله : (مع وجود البينة) ينبغى إلا أن يحصل مؤنة أو مشقة ، أو ضرر لا يَحْتَمِلُ.

قوله : (ولو قدر على التحصيل إلخ) قد ينافيه قول الشارح : إن تعين طريقاً لوصوله إلخ ، وفى حواشى شرح الروض على قوله : كدفع الصائل ، علم منه أن صورته ما إذا كان الحق على منكر ولا بينة ، ويؤخذ من توجيه جواز كسر باب الغريم ونقب حداره أنه لا يجوز ذلك فى حق المقر الممتنع ، أو المنكر مع البينة أو الغالب المعذور ، أو الصبى أو المجنون ، أو غريم الغريم ، وفى معنى المال المختص كما تفقّه الأذرعى. انتهى.

البينة، بل هي أولى من علم القاضى، لأن الحكم بعلمه مختلف فيه بخلافه بها، (وحصلاً) أى: الآخذ بثمن المبيع أو ببعضه (جنساً له) أى: جنس دينه إن لم يكن الثمن جنسه، والفاضل يرده إلى غريمه بهبة أو نحوها، وعدل إلى ما قاله عن قول الحاوى وله بيعه وتملك جنسه لإيهامه جواز بيعه بجنس دينه، وهو وإن جرى عليه أكثر شراح الحاوى، وحكاه الإمام عن محققى بعض الأصحاب مخالف للمشهور الذى جرى عليه فى العجاف من بيعه بنقد البلد كما تقرر مع نقله فيه كلام الإمام، وإذا تملك جنس دينه بعد البيع ثم وفر الخصم دينه قال الرافعى: فعن الإمام وجوب رد قيمة المأخوذ كما لو ظفر المالك بغير جنس المغصوب وباعه، ثم رد الغاصب المغصوب كان على المالك رد قيمة ما أخذه وباعه، ثم قال: لكن بيع الأخذ وتملكه نازل منزلة دفع الغريم، وما دام المغصوب باقياً فهو المستحق، والقيمة تؤخذ للحيلولة، وهنا

قوله: (وإذا تملك إلخ) يفيد أنه إذا ظفر بغير جنس حقه وباعه واشترى جنس حقه لا بد من تملكه، وجرى عليه «ق.ل» قال: ومثله ما إذا أخذ ما هو دون صفة حقه كمكسر عن صحيح لا بد من تملكه بلفظ. انتهى.

قوله: (رد قيمة المأخوذ) لو زاد الثمن الذى باعه به على حقه، فقد تقدم أنه يرد الفاضل، فالقياس هنا أن يرد الثمن جميعه إن زاد على القيمة، ولعل التعبير بالقيمة احتراز عما لو نقص الثمن الذى باع به عن القيمة تدبر.

قوله: (لأن الحكم بعلمه مختلف فيه إلخ) هذا قد يدل على أن المراد بقوله: إلا أن يعلم القاضى بالخال إلا أن يعلم ثبوت الحق وبوجود البينة وجود البينة بالحق، لكن عبارة الروض: وله إن لم يطلع القاضى بغيره أى: غير جنس حقه. انتهى. والمتبادر من إطلاق القاضى خلاف ذلك. وهو الظاهر.

قوله: (لأن الحكم بعلمه إلخ) لأنه إن أطلع القاضى لا يبيع إلا بإذنه، وإذنه لا بد أن يكون مبنيًا على حكم منه يعلمه إذ الفرض ألا يبيعه إلا بإذنه، وإذنه لا بد أن يكون مبنيًا على حكم منه يعلمه.

قوله: (والمبتدأ من إطلاع القاضى إلخ) هو غير المتبادر، بل المتبادر علمه بثبوت الحق لأن مجرد إطلاع القاضى على أن عمراً أخذ من مال بكر لا يفيد أن يأذن له القاضى فى البيع لامتناع الإذن حينئذ من القاضى لعدم علمه بثبوت الحق فتدبر.

المستحق الدين فإذا باع وأخذ فما ينبغي أن يرد شيئاً، ولا أن يوفر عليه شيء انتهى. وتبعه فى الروضة على ذلك.

(كالكسر) أى: كما يمتلك المكسر الذى أخذه (للصحيح) لاتحاد الجنس مع إسقاط بعض حقه، (لا بعكس هذا) أى: ليس له أن يمتلك الصحيح للمكسر لأنه فوق حقه، ولا يبيعه به إذا كانا ربويين واتحد جنسا لا مع التفاضل للربا، ولا مع التساوى أى: وقيمة الصحيح أكثر للإجحاف بالمدين، بل يبيعه بنقد آخر ويبتاع به المكسر ويتملكه، والظاهر أن محل منع تملك الصحيح للمكسر إذا كانت قيمة الصحيح أكثر، (لا إذا كان مقر) بالوقف بلغة ربعية (يعطى) أى: لا إذا كان المدين مقرا به غير مماطل فلا يجوز لصاحبه أخذ جنسه، ولا غير جنسه استقلالا إذ تعيين المدفوع إلى المدين فيطالبه ليؤدى، فإن خالف وأخذ فعليه رد المأخوذ إن كان باقيا، وبدله إن كان تالفا فإن تساوى الحقان تقاصا، (ولا) إذا كان الحق (عقوبة) كقود وحد حذف فلا يستقل بأخذه بل لابد من الرفع إلى القاضى. وإثباته، ثم استيفائه لعظم خطره كما فى النكاح والطلاق والرجعة والإيلاء واللعان وغيرها من سائر العقود والفسوخ، نعم قال الماوردى: من وجب له تعزيز أو حد قذف، وكان فى بادية بعيدة عن السلطان له استيفاؤه وقال ابن عبد السلام فى أواخر قواعده: لو انفرد بحيث لا يرى ينبغي ألا يمنع من القود لاسيما إذا عجز عن إثباته. (ومن ذكر) وهو من يصح دعواه.

.....

قوله: (والظاهر أن محل إلخ) جزم به فى شرح الروض.

قوله: (نعم قال الماوردى إلخ) أشار «م.ر» فى حواشى شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (وقال ابن عبد السلام إلخ) أشار «م.ر» فى حواشى شرح الروض أيضا إلى تصحيحه.

قوله: (ولا أن يوفر عليه) الضمير يرجع إلى الظافر والمعنى، ولا أن يعطى المدين الظافر المذكور شيئا «ب.ر».

.....

(إن ادعى) عند القاضي دعوى (صحيحة) طالب القاضي خصمه بالجواب كما سيأتى، ومعنى كونها صحيحة أن تكون مسموعة محوجة إلى الجواب (بأن ذكر) فيها (تلقيا للملك) بشراء أو غيره من المدعى عليه، أو ممن انتقلت منه إليه (إن كان أقر) له بالملك قبل الدعوى، فلو أقر لغيره بعين، ثم ادعاها لم يصح دعواه بها حتى يذكر أنه تلقى ملكها منه، أو ممن انتقلت منه إليه لمؤاخذته فى المستقبل بإقراره استصحابا.

(لا ما) أخذ منه (بحجة) فتصح دعواه على الآخذ، وإن لم يذكر تلقى الملك منه كالأجنبى، وتقدم بينته على بينة الآخذ لأنها بينة داخل فأنه كان صاحب اليد، (وجنس الثمن ونوعه والقدر فليبين) قد يفهم من الثمن النقد الذى عبر به جماعة،

قوله: (لا ما بحجة) عطف على المعنى كأنه قيل إن كان ما ادعاه قبل الدعوى ملكا لغيره بإقراره لا إن كان ملكا له بحجة لترجح بينته تدبر.

قوله: (وجنس الثمن) ذكر البلقينى أنه متى ادعى نقدا ولم يعين فيه جهة يتعين فيها الحلول بالقرض فلا بد من التعرض للحلول؛ لأن الدين المؤجل لا يجب أداؤه فى الحال. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (حتى يذكر أنه إلخ) فلا تكون دعواه ملزمة إلا بذلك.

قوله: (ملكها منه) أى: غيره، وقوله: انتقلت منه أى: غيره وقوله: إليه أى: من انتقلت.

قوله: (الذى عبر به جماعة) منهم التوى فى الروضة، والمنهاج، وكذا ابن المقرئ وغيره، وهو الوجه فإن الدين من غير النقد إن كان عن تلف متقوم كفى ذكر القيمة، وإلا فلا بد من صفات السلم، وهى تزيد على ما يعتبر فى النقد، وعبارة المنهاج: ومن ادعى نقدا اشترط بيان جنس، ونوع وقدر وصحة، وتكسر إن اختلفت بهما قيمة، أو عينا تنضبط كحيوان وصفها بصفة السلم، وقيل: يجب معها ذكر القيمة، فإن تلفت وهى متقومة وجب ذكر القيمة. انتهى. زاد الشارح أو

قوله: (أو عينا تنضبط) فإن لم تنضبط كالجواهر اشترط ذكر القيمة فيقول جوهر قيمته كذا. انتهى. شرح الروض.

قوله: (وصفها بصفة السلم) أى: ولو متقومة كالحيوان، وهذا فى عين حاضرة بالبلد يمكن إحضارها مجلس الحكم، أما العين الغائبة فيجب ذكر قيمتها كما سيأتى.

والوجه حمله بقرينة مقابلته بالعين على الدين من نقد وغيره، وإن لم يكن ثمننا فلو عبر كالتنبيه بالدين كان أولى أى: وصحة الدعوى بأن يذكر التلقى فى دعوى العين كما مر، ويبين فى دعوى الدين جنسه ونوعه وقدره وكذا صحته، وتكسيه إن اختلفت بهما القيمة فلا يكفى إطلاق النقد، وإن غلب. وبه صرح الماوردى وغيره، وفارق البيع ونحوه بأن زمن العقد يقيّد صفة الثمن بالغالب من النقود، ولا يتقيّد ذلك بزمن الدعوى لتقدمه عليها، نعم مطلق الدينار ينصرف إلى الدينار الشرعى فلا يحتاج إلى بيان وزنه كما جزم به فى أصل الروضة، وفى معناه مطلق الدرهم قال الشارح: وهل يكفى فى الدرهم الفلوس إطلاقه كالدرهم الفضة، أم لا بد من بيان مقداره كسائر المثليات لاختلافه باختلاف الأوقات والأمكنة، فيه نظر، والأقرب الثانى (وليصف العين) التى (سوى ذا) أى: الثمن بالمعنى المتقدم، وتقييده بسوى الثمن من زيادته، ولو تركه كان أولى إذ المعنى وليصف العين، ولو ثمننا متقومة كانت، أو مثلية نقدا أو غيره (كالسلف) أى: كصفات السلم، ولا حاجة لذكر القيمة اكتفاء بالوصف، نعم إن غصب منه غيره عينا

قوله: (لتقدمه عليها) هلا قيد فى الدعوى بنقد ذلك الزمن.

تلفت وهى مثلية فلا تجب القيمة، ويجب الضبط بالصفات، وعبرة الإرشاد لنقد ذكر جنسه، ونوعه وقدره ولمضبوط، وتالف مثلى صفة سلم، وإلا فالقيمة «ب.ر».

قوله: (إن اختلفت بهما القيمة) قال فى شرح الروض: أما إذا لم تختلف قيمة النقد بالصحة والتكسر، فلا يحتاج إلى بيانهما، لكن استثنى منه الماوردى والرويانى دين السلم فاعتبرا بيانهما فيه. انتهى.

قوله: (فلا يكفى إطلاق النقد) كأن يقتصر على ذلك الدنانير، أو الدراهم «ب.ر».

قوله: (والأقرب الثانى) ما لم يذكر فلوسا معلومة المقدار «م.ر».

قوله: (ولمضبوط) أى: بالصفة من مثلى أو متقوم. انتهى. شرح حجر.

قوله: (والا فالقيمة) ولا يجب مع ذكرها ذكر صفة أخرى قال ابن النقيب: إلا الجنس فيقول: عبد قيمته مائة. انتهى. شرح الإرشاد، ثم رأيت فى الشرح

قوله: (أيضا وإلا فالقيمة) أى: إن لم ينضبط بالصفات إلخ فالقيمة، لكن فى الحاروى أن عليه أن يذكر الجنس والنوع، وإن كان مختلف الألوان ذكر اللون، ثم حرر الدعوى ونفى الجهالة بذكر القيمة، لأنه لا يصير معلوما إلا بها. انتهى. حاشية شرح الروض.

فى بلد، ثم لقيه فى آخر، وهى باقية ولنقلها مؤنة قال البلقينى: ذكر قيمتها لأنها المستحقة فى هذه الحالة، فإذا رد العين فيرد القيمة كما لو دفع القيمة بنفسه. (وإن طرأ على المدعى به (حيث له مثل تلف) فإنه يكتفى بصفات السلم، وإن طرأ التلف. (لغيره) أى: لغير ما له مثل، وهو المتقدم فليذكر (القيمة) لأنها الواجبة عند التلف فلا حاجة معها لذكر شيء من الصفات كما اقتضاه كلامهم، لكن يجب ذكر الجنس فيقول عبد قيمته مائة، وإن ادعى سيفاً محلياً فليذكر قيمته، فإن كانت الحلية ذهباً قوم بالفضة، أو فضة قوم بالذهب، أو ذهباً وفضة قوم بأحدهما للضرورة. كذا جزم

قوله: (حيث له مثل) أى: وكان ينضبط، فخرج الجواهر فيكتفى بذكر القيمة، وفى الحاوى أن عليه أن يذكر النوع والجنس، وإن اختلفت ألوانه ذكر اللون. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (بأحدهما للضرورة) قال الأذرى: يعنى بأيهما شاء كما صرحوا به، وهذا عند التقارب فى المقدار، أما لو غلب أحدهما فيتبغى أن نقومه بالنقد الآخر لا محالة، مثاله: عليه مائة دينار وخمسة دراهم نقومه بالدراهم لا بالدنانير.

قوله: (كذا جزم به الشيخان هنا) أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (وإن طرأ إلخ) الظاهر أن مثل هذا فى اعتبار صفات السلم الأعيان الثابتة فى الذم بنحو السلم والبيع والقرض مثلية كانت أو متقومة وعبرة الإرشاد: ولنقد ذكر جنسه ونوعه وقدره والمضبوط، وتالف مثلى صفة سلم، وإلا فالقيمة. برلسى.

قوله: (فإنه يكتفى بصفات السلم) أى: عن ذكر القيمة «ب.ر».

تنبيه: قال فى الروض: ويقوم مغشوش الذهب بالفضة كعكسه قال فى شرحه: فيدعى مائة دينار من نقد كذا قيمتها كذا درهماً، أو مائة درهم من نقد كذا قيمتها كذا ديناراً. قال فى الأصل: هكذا ذكره الشيخ أبو حامد وغيره، وكأنه جواب على أن المغشوش متقوم فإن جعلناه مثلياً، فيتبغى ألا يشترط التعرض للقيمة، وقضيته كما قال جماعة منهم الأذرى: أن الصحيح عدم الاشتراط لأن الصحيح أنها مثلية بناء على جواز المعاملة بها، وهو الأصح. انتهى.

قوله: (وإن ادعى سيفاً فعلي إلخ) أى: ولو باقياً، وهذا إشارة إلى تقييد وصف العين بصفات

قوله: (ولمضبوط) أى: بالصفة من مثلى أو متقوم باق.

به الشيخان هنا لكنهما صححا في الغصب أن الحلى يضمن بنقد البلد، وإن كان من جنسه، ثم قالوا: ولا يلزم منه الربا فإنه إنما يجرى في العقود لا في الغرامات، ونقلنا ذلك عن الجمهور، (وليذكر له) أى: للمدعى به (ناحية) و(مدينة) و(محلّه) و.

(السكة) و (الحدود) الأربعة (في العقار) فإن حصل تمييزه بثلاثة حدود كفى كما في الروضة، وأصلها في آخر الدعاوى عن فتاوى القفال وغيره، ويؤخذ منه أنه إذا حصل تمييزه بواحد منها كفى وبه صرح في الكفاية نقلا عن القاضي، ويؤيده أنه لو أغنت شهرته عن تحديده لم يجب تحديده كما سيأتى، وليذكر أن العقار فى يمنية داخل السكة أو يسرته أو صدرها ذكره البلقينى، ولا حاجة لذكر القيمة كما أفهمه كلام النظم كأصله. (لا) فى دعوى (الفرض) للمقوضة فتصح الدعوى به مع الجهل

قوله: (ولا يلزم منه الربا) قال فى الروضة: وأحسن منه ترتيب البغوى، وهو أن صفة الحلى متقومة، وفى ذاته الوجهان السابقان فى التبر، فإن قلنا: متقوم ضمن الكل بنقد البلد كيف كان، وإن قلنا: مثلى فوجهان أحدهما يضمن الجميع بغير جنسه، وأصحهما يضمن الوزن بالمثل والصفة بنقد البلد سواء كان من جنسه أو من غيره. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (فى دعوى الفرض إلخ) قد أنهى بعضهم الصور التى لا يشترط فيها العلم إلى مائة صورة وصورتين. انتهى. حاشية شرح الروض.

السلم بأن تكون مضبوطة، وإلا ذكرت القيمة، وعبارة الإرشاد: والمضبوط وتالف مثلى صفة سلم، وإلا فقيمة. انتهى. أى: وألا يكن المدعى مضبوطا، ولا تالفا مثليا كالسيف المذكور كما شرحوه كذلك، ومثلوا به، وفى شرح الروض: وخرج بتنضبط ما لا تنضبط كالجوهر فيعتبر ذكر القيمة فيقول جوهر قيمته كذا. انتهى.

قوله: (لكنهما صححا فى الغصب إلخ) زاد فى شرح الروض: والمصنف جرى ثم على أن تبر الحلى يضمن بمثله، وصنعت بنقد البلد. انتهى. أقول: وقياس ذلك أنه فى الدعوى يصف التبر بصفات السلم، ويذكر قيمة الصنعة.

قوله: (لا فى دعوى الفرض إلخ) قال فى الروض: كالشهادة بها أى: بالمستثنيات المذكورة فإنها تصح لترتيبها عليها.

قوله: (صفة سلم) أى: وإن لم يذكر قيمته لامتياز به بذلك.

قوله: (كالسيف المذكور) وكجواهر وكمتقوم تلف.

قوله: (يصف التبر) أى: إن قلنا إنه مثلى حاشية شرح الروض.

لأنها تطلب من القاضي أن يفرض لها فلا يتصور منها البيان، ومثله المتعة والحكومة والرضخ وحط الكتابة والغرة والإبراء من المجهول في إبل الدية بناء على الأصح من صحة الإبراء منه فيها، (و) لا في دعوى (الإيصاء) أى: الوصية فتصح الدعوى بها مع الجهل تحريزا عن ضياعها، ولأنها تحتمل الجهل فكذا دعواها، (و) لا في دعوى (الإقرار) ولو بالنكاح فتصح الدعوى به مع الجهل كالإقرار بالمجهول، ولا في دعوى الممر، ومجرى الماء فإذا ادعى أن له ممرا أو حق إجراء الماء فى ملك غيره لا يحتاج إلى بيان قدرهما، بل يكتفى بتحديد الملك، قال فى الروضة كأصلها: ولو أحضر المدعى ورقة، وحرر فيها دعواه وقال: ادعى ما فيها، أو ادعى ثوبا بالصفات المذكورة فيها ففي الاكتفاء به لصحة الدعوى وجهان. انتهى. والظاهر منهما الاكتفاء به.

(وبولى وذوى عدل نكح) أى: ويذكر الرجل فى دعوى نكاح الحرة أنه نكحها بولى عدل، وشاهدى عدل (وإذنها حيث اشتراطه اتضح) للاحتياط فى النكاح، ولا يكفى وصف الولى بالرشد فإنه ليس صريحا فى العدالة، وإنما يفهم منه إطلاق التصرف. قال فى الروضة كأصلها: وقياس التعرض للعدالة وجوب التعرض لسائر الصفات المعتبرة فى الولى قال البلقينى: وهذا فى غير من يلى النكاح مع ظهور فسقه من ذى شوكة. فإذا قال بولى يصح عقده كفى.

قوله: (والإيصاء) وينبغى أيضا صحة الدعوى مع الجهل بالكسوة والنفقة لأنهما لا ينضبطان لاختلافهما بحال الزوج يسارا وغيره مع احتمال تغير حاله كل وقت، واختلاف الكسوة بحال الزوجة طولا وغيره ومنهنا وغيره «م.ر».

قوله: (مع الجهل) أى: بآلا تذكر الشروط الآتية.

قوله: (والظاهر منهما الاكتفاء) إن أقره القاضي أو قرئ عليه. شرح روض.

قوله: (بولى عدل) أى: فحذف عدل من ولى لدلالة ما بعده عليه.

(والعجز عن طول وخوف العنت) أى: ويذكر الحر (إن كان) النزاع (فى دعوى نكاح الأمة) مع قوله: أنه نكاحها بمن له إنكاحها، وشاهدى عدل عجزه عن مهر حرة وخوفه الزنا المشترطين فى جواز نكاح الأمة، ويذكر الزوج ولو عبدا إنها مسلمة إذا كان هو مسلما ولفظ إن كان من زيادته ولو تركه كان أخصر، وأوضح ولا يعتبر فى دعوى النكاح تعيين الولي والشهود كما أفهمه كلامه، واعتبار تفصيل شروط النكاح يستوى فيه دعوى ابتدائه ودوامه لبناء أمر الفروج على الاحتياط كالدماء؛ إذ الوطء المستوفى لا يتدارك كالدوم. قال البلقيني: ويستثنى مما ذكر أنكحة الكفار فيكفى أن يقول فى الدعوى بها: هذه زوجتى، وإن ادعى استمرار نكاحها بعد الإسلام ذكر ما يقتضى تقريره حينئذ ولا بد فيما إذا كان سفيها أو عبدا من قوله: نكحتها بإذن وليي

قوله: (أنكحة الكفار) لأنه محكوم بصحتها عند عدم مقارنة المفسد كما مر.

قوله: (ولا يعتبر فى دعوى النكاح إلخ) قال فى شرح الروض نقلا عن أصله: ولا التعرض لعدم الموانع، وسيأتى ذلك.

قوله: (واعتبار تفصيل شروط النكاح إلخ) ويشترط تفصيل الشهود تبعا للدعوى، وأن يقولوا: ولا نعلم أنه فارقتها أو هى اليوم زوجته. نقله الشيخان عن فتاوى القفال وأقره، وهو المعتمد خلافا للمصنف أى: ابن المقرئ، ويفرق بينه وبين شهود الإقرار به حيث لم يشترط فيهم ذلك بأن الإقرار بالنكاح لا يشترط فيه التفصيل بخلاف الدعوى بالنكاح. حجر، وكتب أيضا قال فى الروض: ويشترط تفصيل الشهود أى: بالنكاح كذلك وقيل: يشترط عدم علم الفراق أى: بأن يقولوا ولا نعلم أنه فارقتها أو هى اليوم زوجته، ولا يشترط تفصيل فى إقرارها بنكاح، ولا قول شهوده لا نعلمه فارق. انتهى.

قوله: (أو لا) وقيل: يشترط عدم علم الفراق. قال فى شرحه: هذا نقله الأصل عن فتاوى القفال وأقره، فتضعف المصنف له من تصرفه، وكأنه قاسه بما يأتى عقبه، لكن ذاك فى الشهادة بالإقرار بالنكاح، وهذا فى الشهادة بنفس النكاح، وبينهما فرق ظاهر، فالأوجه أنه صحيح معمول به. انتهى.

أو مالكي، ولا يعتبر نفى الموانع لأن الأصل عدمها فيكتفى به، ولأنها كثيرة يعسر عدّها، وكذلك لا يجب التعرض للأسباب إذا كان المدعى به نفس المال لا العقد الوارد عليه لكثرتها وتكررها أما العقود المالية كالبيع والهبة فيكفى فيها الإطلاق، وإن كان العقود عليه أمة؛ لأن المقصود المال وهو أخف حكماً من النكاح، ولهذا لا يعتبر فيها الإشهاد بخلافه.

(وسمعت دعوى النكاح) بذكر شروطه السابقة (مطلقه * منها) أى: سمعت دعواه من المرأة مطلقة أى: (بلا) ذكر شيء من حقوق الزوجية من (مهر لها أو نفقه) أو قسم أو غيرها لأن النكاح وإن كان حقاً للزوج فهو مقصود لها أيضاً فتثبتته وتتنوّل به إلى حقوقها فإن أنكر الرجل النكاح لم يكن طلاقاً بل هو كسكوته فتقيم البينة، فإن لم يكن لها بينة وحلف الرجل فلا شيء عليه وله أن ينكح أختها وأربعاً غيرها وليس لها أن تنكح زوجاً غيره، وإن نكل حلفت هى واستحقت المهر والنفقة وغيرهما.

قوله: (الموانع) كالرضاع والمحرمية والمصاهرة.

قوله: (لأسباب) أى: أسباب تحصل المال كالشراء والاتهاب والإحياء مثلاً.

قوله: (فيكفى فيها الإطلاق) ولا يشترط تفصيلها، لكن يشترط وصف العقد بالصحة كما رجحه ابن المقرئ فى روضه.

قوله: (ولا يعتبر نفى الموانع) كالردة والعدة، والرضاع فى النكاح، وعدم تعلق حق به كالرهن فى غيره. حجر.

قوله: (فيكفى فيها الإطلاق) أى: فلا يشترط تفصيل شرائطه كما فى النكاح.

قوله: (لم يكن طلاقاً) فلو رجع قبلنا رجوعه «ب.ر».

قوله: (وله أن ينكح أختها) أى: والتفريع على الإنكار ليس طلاقاً «ب.ر».

قوله: (وليس لها أن تنكح زوجاً غيره) انظر لو رجعت وكذبت نفسها.

قوله: (واستحقت المهر إلخ) قال فى شرح الروض: ويباح للزوج وطؤها فقد قال الماوردى: إذا حلفت حكم لها عليه بالزوجية حل له التمتع بها، وإن أنكر العقد إذ لا يجوز أن يحكم عليه

قوله: (انظر لو رجعت إلخ) الظاهر عدم قبول رجوعها، ويفرق بينه وبين قبول رجوع الزوج.

تنبيه: قال في أصل الروضة: ونقلوا في اشتراط تقييد النكاح والبيع المدعيين بالصحة وجهين وبلاشتراط أجاب في الوجيز، قال في الوسيط: الوجه القطع باشتراطه في النكاح، وأشار إلى أن الوجهين مفرعان على أنه لا يشترط تفصيل الشرائط وإيراد الهروى يقتضى اطرادهما مع اشتراط التفصيل لیتضمن ذكر الصحة نفى المانع.

(و) يذكر في دعوى القتل (أنه قاتل زيد) مثلاً (عمداً أو خطأ أو شبه عمد فرداً).
(أو شركة) لاختلاف الحكم باختلاف هذه الأحوال (بالحصر) أى: مع حصره القتالين في الخطأ وشبه العمد، ولو كانا من بعضهم فإن لم يحضرهم لم تسمع دعواه؛

.....
.....

بالنكاح، ويحكم عليه بتحريم التمتع، والظاهر أن مراده جواز ذلك في الظاهر، أو فيما إذا زال عنه ظن غربتها. انتهى. وقد يستشكل جواز وطئه هنا مع إصراره على النكاح، وامتناع نكاحها زوجها آخر فيما سبق وجه الإشكال أن المنع هناك لدعواها الزوجية فهلا منع الوطء هنا لدعواه عدم الزوجية.

قوله: (أجاب في الوجيز) ومشى عليه الروض.

قوله: (مفرعان إلخ) هذا اعتبارها في البيع دون النكاح «ن.ر.»؛ لأنه يشترط ذكر شرائط النكاح، ولا يشترط ذكر شرائط البيع.

قوله: (ليتضمن ذكر حد نفى المانع) ولا يخفى أنها تتضمن أيضاً وجود الشروط، وهذا قد يقتضى الاكتفاء بذكر الصحة لتضمنها الأمرين جميعاً.

قوله: (ولو كانا) أى: الخطأ وشبه العمد، وقوله: من بعضهم إذ الواجب المال إذا كانا من بعضهم فقط.

قوله: (والظاهر أن مراده جواز ذلك إلخ) هو كذلك. انتهى. «م.ر.» في حاشية شرح الروض.

قوله: (وامتناع نكاحها إلخ) هلا جعل ذلك ظاهراً أيضاً: تأمل.

قوله: (وهذا قد يقتضى إلخ) فيه أن الشروط مختلف فيها، فأبوحنيفة لا يشترط الولي ومالك لا يشترط الشهود، ونحن لا نعتبر رضا البكر البالغ. وأبو حنيفة يعتبره، فلم يجوز للحاكم أن يحكم بظاهر الصحة حتى يعلم وجود الشرائط عنده لئلا يحكم بصحة ما هو خطأ عنده.

لأن حصة المدعى عليه من الدية لا تعلم إلا بحصرهم، نعم لو قال: أعلم أن عددهم لا يزيد على عشرة سمعت دعواه، ويطالب المدعى عليه بعشر الدية (لا) فى دعوى القتل (عمدا) محضا من الجميع فلا يشترط حصرهم للتمكن من المطالبة بالقود، ويعتبر كون الدعوى (على) مكلف عين فى دعواه ولو حربيا فيما يضمنه أو محجورا عليه بسفه فيما يقبل إقراره به، وفيما به بينة عليه بخلاف غير المكلف لعدم أهليته، وبخلاف المبهم كأحد هذين، نعم إن ظهر لوث فى حق جماعة وقال: القاتل أحدهم ولا أعرفه فله تحليفهم كما صرح به الرافعى فى أول مسقطات اللوث، وتحليفهم فرع سماع الدعوى (لا).

(مناقض السابق) أى: لا إن ادعى دعوى مناقضة لدعوى سابقة منه فإنها لا تسمع (كالشهادة) المناقضة (لها) أى: للدعوى كما لو ادعى ملكا وذكر سببه، وذكر الشاهد سببا غيره فإنها لا تسمع فإن شهد بعد على وفق الدعوى قبل كما أفتى به إسماعيل الحضرمى، والدعوى المناقضة لأخرى (كبالقتل) أى: كما لو (ادعى انفراده) بالقتل.

.....
.....

قوله: (ولو حربيا) إن كان له أمان بخلاف ما إذا لم يكن له أمان، وقول الأسنوى: ذكر الشيخين الالتزام ذهول هو الذهول. حجر.

قوله: (بخلاف غير المكلف) محله إذا لم يكن للمدعى بينة يريد إقامتها عليه، وإلا سمعت الدعوى «م.ر».

قوله: (كما أفتى به إسماعيل الحضرمى) استشكل هذا بنظيره من الدعوى المناقضة فإنه لا يملك من القود للأولى كما سيأتى قريبا، ويجاب بأنه فى مسألة الشهادة اتفقا على الملك، ولم يقع الاختلاف سوى فى السبب «ب.ر».

قوله: (بخلاف ما إذا لم يكن له أمان) نقل الحمشى على التحفة فى السير عن الكنز: لو تحاكم إلينا حربيان جاء خلاف الحكم بينهم عند الزافع إلينا. انتهى. فلذا كتب بعض الأفاضل على قوله: بخلاف إلخ ما لم يتعلق بديون المعاملات.

(ثم ادعى (على آخر) انفراده به أو شركته فيه فلا تسمع الثانية لمناقضتها الأولى، ولا يمكنه الرجوع إلى الأولى إن لم يمض حكمها لمناقضتها الثانية، وتعبيره بما قاله أعم من قول الحاوى، ثم شركة آخر، وإن ساوته عبارة الحاوى بمفهوم الأولى (والمعترفا) للمدعى فى الدعوى الثانية (وأخذه) الشرع باعترافه (وإن سماعها انتفى) لأن الحق لا يعد وهماً، ويحتمل كذبه فى الأولى، وصدقه فى الثانية.

(واستفصل) القاضى جوازا (المجمل) من الدعوى، ولا يكون تلقينا، فلو ادعى أنه قتل أباه واقتصر عليه سأل هل قتله خطأ أو عمداً أو شبهة منفرداً أو بشركة غيره، (والأصل) أى: أصل الدعوى (نرى * بقاءه إذا بغير فسرا) أى: إذا فسر مدعاه بغير معناه فلو ادعى قتلا ووصفه بخطأ أو عمد أو شبهة وفسر ذلك بغيره بطل وصفه، وبقي أصل دعواه وهو القتل؛ لأنه قد يخطئ ظنه فيتبين بتفسيره خطؤه فى اعتقاده، ولأنه قد يكذب فى الوصف دون الأصل فيعتمد على تفسيره، ويمضى حكمه، قال

.....

قوله: (ولا يكون تلقينا) لأن التلقين أن يقول: قل قتله عمدا مثلاً، والاستفصال أن يقول: كيف قتله.

قوله: (بغير معناه) كأن فسر الخطأ بحد شبه العمد. شرح إرشاد.

أقول: قضيته سماع الدعوى الثانية إذا ناقضت الأولى فى مجرد السبب وعدم سماع الشهادة الثانية إذا لم تناقض فى مجرد السبب.

قوله: (فى الدعوى الثانية) ينبغى والأولى.

قوله: (وأخذه) أى: بشرط تصديق المقر له لأن المواخذة فى هذا من حيث الإقرار، لا من حيث كونه جواب الدعوى صرح بذلك ابن المقرى «ب.ر».

قوله: (وبقى أصل دعواه) أى: فيعمل بتفسيره المذكور لبقاء أصل الدعوى كما سيصرح بذلك الشارح «ب.ر».

قوله: (قضيته سماع الدعوى إلخ) سيأتى أنه إذا ادعى القتل خطأ ثم فسر الخطأ بغيره كالعمد بطل الوصف، وبقي أصل الدعوى، وعلله الشارح بأنه قد يكذب فى الوصف دون الأصل، وقياسه هنا أن يبقى حينئذ أصل الدعوى، ويعتمد ما ذكره من السبب الثانى كما سيأتى.

قوله: (فيعمل إلخ) أى: يعتمد تفسيره لأن أصل الدعوى باق.

الأذرعى : ولا يبعد أن يقال هذا فى العامى ، أما الفقيه فتسقط دعواه بذلك.

(ولزم التسليم لى) أى : ويعتبر فى صحة الدعوى أيضاً كونها ملزمة بأن يقول عقب قوله : وهبنى كذا أو باعنيه أو لى عليه كذا أو نحوها مما الغرض منه تحصيل الحق . وأنه يلزمه تسليمه إلى فقد يرجع الواهب ، ويفسخ البائع ، ويكون الحق مؤجلاً ، أو من عليه مفلساً ، ولو قال : هذا لى أو نحوه مما الغرض منه دفع النزاع لم يشترط التعرض للزوم التسليم ، بل يكفى أن يقول (وأنه * يمنعنى من ذاك) ولا يشترط ذكر أنه بيده لأنه يمكن أن ينازعه ، وإن لم يكن بيده ، ولا طلبه الجواب للعلم بأنه الغرض من إنشاء الدعوى ، بل يكتفى به أيضاً فى كل من القسمين كما ذكره بقوله (أو مرته).

(يخرج حقى أو أن يسأله * جواب دعواه) أى : أو أن يقول للقاضى مره بالخروج عن حقى ، أو سله جواب دعواى أو نحو ذلك ، كما زاده بقوله (وما كالأمثله)

.....

قوله : (مما الغرض منه تحصيل الحق) كأن كان له عليه دين .

قوله : (مما الغرض منه دفع النزاع) أى : لا التحصيل كدار ، والحاصل أنه إن كان الغرض من الدعوى تحصيل الحق اشترط التعرض لوجوب التسليم ، وإن كان المقصود دفع المنازعة لم يشترط التعرض له ، إذ قد لا تكون الدار فى يد المدعى عليه وينازعه فيها ، وقد ظهر بهذا أن الراو .معنى أو وأنها للتنويع لا للتخيير كما يفيد كلام الشارح والعراقى .

قوله : (أنه يلزمه تسليمه) عطف على قوله بأن يقول .

قوله : (بل يكفى أن يقول إلخ) اقتضى هذا أن كلا منهما كاف فى هذه الحالة . قاله الجوجرى ، وهو كذلك إن كانت العين فى يد المدعى عليه ، فإن كانت فى يد المدعى تعين وهو غميض «ب.ر» .

قوله : (للعلم بأنه الغرض) أى : فيطلب القاضى من المدعى عليه الجواب ، وإن لم يسأل فى ذلك المدعى «ب.ر» .

قوله : (بل يكتفى به) أى : بطلب الجواب ، وقوله : فى كل من القسمين أى : ما الغرض منه تحصيل الحق ، وما الغرض منه دفع النزاع .

قوله : (عطف على قوله إلخ) الأولى أنه قول مقول ، أو أنه فى كلام المدعى ، عطف على وهبنى إلخ .

المذكورة نحو وأنه يلزمه أن يقبضنيه أو أنه يحول بينى وبين حقى وقوله.

(طالب) أى: القاضى (بالجواب) جواب إن ادعى كما تقرر (قلت لا إذا* قرائن الأحوال تنفى صدق ذا) أى: المدعى.

(كمثل دعواه) بزيادة مثل أى: كدعوى شخص (على أجل) منه كدعوى ذمى على أمير أو فقيه (أنى أكثريته لشيل الزيل) أو لعلف الدواب أو كدعوى معروف بالتعنت وجر ذوى الأقدار إلى القضاة، وتحليفهم ليفتدوا منه بشيء فلا يسمع القاضى دعواه، ولا يطالب بالجواب، وهذا قول الإصطخرى، والمشهور سماعها، ومطالبته بالجواب، ويحتمل عطف قوله: لا إذا إلى آخره على قوله بأن ذكر تلقيا للملك فيكون ماشيا على الصحيح إذ المعنى حينئذ صحة الدعوى بأن يذكر تلقى الملك لا بأن تنفى قرائن الأحوال صدق المدعى.

(والعبد) أى: طالب القاضى المدعى عليه غير العبد بالجواب فى كل دعوى صحيحة، والعبد (فيما لو أقر قبلا) أى: فيما يقبل إقراره به (كحد قذف وقصاص حملا) أى: حملهما العبد.

قوله: (ويحتمل إلخ) وعلى الأول يكون استثناء من عموم الأحوال أى: سمع الدعوى وطالب بالجواب فى كل حال، إلا إذا كذبت قرائن الأحوال.
قوله: (فيما لو أقر قبلا) منه ما يتعلق بدمته، والظاهر أنه يأتى فيه الوجهان فى الدعوى بالموجب. تأمل.

قوله: (بأن يذكر تلقى الملك) لا بأن تنفى قرائن الأحوال صدق المدعى لا يخفى ما فى هذا الجواب، والتأويل من التعسف لأن حاصل المعنى حينئذ أنه يشترط فى صحة الدعوى أن يذكر تلقى الملك، لا أن تنفى القرائن صدقه، وهذا وإن كان صحيحا فى نفسه إلا أن المناسب أن يقال بدله: لا إن تصدقه القرائن لأن الذى يتوهم اشتراط تصديق القرائن يحتاج لنفيه لا تكذيب القرائن له حتى يحتاج لنفيه، فلو كان مراد المصنف موافقة الصحيح لكان المناسب أن يقول لا إذا كان قرائن الأحوال تصدق ذا، فليتأمل «س.م».

.....

.....

قوله: (نعم هل للمدعى تخليفه) أى: مع كون الدعوى على العبد. صرح به الرافعى، ولا ينافيه قوله الآتى: فلا يؤثر إلا فى حق المتداعيين. فتأمل «ب.ر.».

قوله: (ولا ينافيه قوله الآتي إلخ) الظاهر أن هذا مؤيد لما قاله. تأمل:

ولا إلزام فى الحال، وإنما هو شئ يتوقع بعد فيكون كالدين المؤجل فيأتى الخلاف فى سماع الدعوى به، فإن سمعناها فله تحليفة فإن نكل وحلف المدعى اليمين المردودة لم يكن له تعلق بالرقبة؛ لأن المردودة كالإقرار وإن جعلت كالبيئة فلا تؤثر إلا فى حق المتداعيين، والرقبة حق السيد، والثانى وهو ما فى التهذيب السماع إن كان للمدعى بيئة أو لم تكن، وقلنا المردودة كالبيئة وإلا فلا، قال الرافعى بعد ذكره الطريقين وفى كل منهما حكمة: أما الأول فلأن قضية البناء على الأصلين سماع الدعوى عليه لإقامة البيئة والتحليف جميعاً، وهم إنما تكلموا فى التحليف. وأما الثانى فلأن ظاهره تعلق الأرض بالرقبة بإقامة البيئة فى وجه العبد لكن الرقبة للسيد، فينبغى أن تقام فى وجهه أو وجه نائبه قال: والمتجه أنها تسمع عليه لإثبات الأرض فى ذمته تفرعاً على الأصلين لا لتعلقه برقبته، قال البلقينى: فيخرج منه أن الأصح أنها لا تسمع عليه بذلك، لأن الأصح أنه لا يتعلق بالذمة، ولا تسمع الدعوى

.....

قوله: (والمتجه أنها تسمع) أى: الدعوى لإثبات الأرض فى ذمته أى: بإقراره، أو نكوله وحلف الخصم، أو البيئة. هذا هو الظاهر.

قوله: (تفرعاً على الأصلين) يعنى على أن ذلك يتعلق بالذمة، وأن الدعوى تسمع بالمؤجل. انتهى. شرح الروض.

قوله: (كالدين المؤجل) فرق بعضهم بأن التأجيل صفة للدين، ومعلوم الغاية، ولا كذلك هنا «ب.ر.»

قوله: (كالإقرار) أى: وهو لا يقبل إقراره.

قوله: (فلا تؤثر إلا فى حق المتداعيين) والرقبة ليست حق العبد الذى هو أحد المتداعيين «ب.ر.»

قوله: (على الأصلين) هما تعلق الأرض بذمته أيضاً وسماع الدعوى بالدين المؤجل.

.....

بالمؤجل، ومال ابن الرفعة فى مطلبه بعد رده قول الرافعى أنهم إنما تكلموا فى التحليف إلى طريقة التهذيب قال: فتسمع الدعوى على الأصح إن كان للمدعى بينة، وقد يمتنع إقرار الشخص بالشئ، وتسمع الدعوى به عليه لإقامة البينة، فإن السفیه لا يقبل إقراره بالمال، وكذا بالجناية على رأى، وتسمع الدعوى عليه لأجل إقامة البينة قال: بل قالوا إن الدعوى بجناية الخطأ على الحر تسمع، وتقام عليه البينة، وتؤاخذ العاقلة بها، وإن قلنا بوجوب الدية عليهم ابتداء لأن المدعى به فعله، وهذا موجود هنا (و) طالب القاضى بالجواب (فى) دعوى (النكاح امرأة و) ولياً (مجبوراً) لها لقبول إقرارهما به، فإن ادعى به عليهما طلبهما بالجواب معا أو على أحدهما فقط طالبه فقط ويحلف الولى، وإن كانت المرأة بالغة على الأصح، وللمدعى بعد تحليله تحليلها فإن نكلت حلف المدعى المردودة وثبت النكاح فإن كان الولى غير مجبر فلا تسمع الدعوى عليه؛ لأنه لا يقبل إقراره به، نعم فى فتاوى القاضى أنه لو ادعى نكاح مكاتبة فالدعوى عليها، وعلى السيد جميعاً لأنه لا بد من اجتماعهما على الترويج، فلو أقر أحدهما، وأنكر الآخر حلف الآخر فإن نكل، وحلف المدعى حكم له بالنكاح، وظاهر كلام الجمهور يخالف ما قاله مع أن تعليله يجرى فى نكاح كل امرأة يحتاج إلى استئذانها.

قوله: (ومال ابن الرفعة إلخ) ما مال إليه اختاره ابن المقرئ فى باب الإقرار، من الروض، واختار هنا ما استوجهه الرافعى.

قوله: (وهذا موجود هنا) قد يفرق بأن الراجب قد يتعلق بالجاني بآخرة الأمر، بخلاف مسألة العبد، نعم إن أراد سماعها لإثبات الأرض فى الذمة تفريعاً على الأصلين فمسلم، وحيث أنه فهو عين بحث الرافعى السابق لكنه لم يرد هذا، وإنما أراد السماع، وتعلق الأرض بالرقبة كما هو ظاهر كلام التهذيب «ب.ر.»

قوله: (وثبت النكاح) وظاهر أن العكس كذلك «ب.ر.»

قوله: (نعم فى فتاوى القاضى إلخ) استدراك على ما ذكره فى غير المحيز فإن السيد بمنزلة.

قوله: (فالدعوى عليها وعلى السيد جميعاً) ظاهر عبارته أن الدعوى تكون عليهما معا، وفيه نظر «ب.ر.»

قوله: (لكنه) أى: ابن الرفعة.

(ولا يقدم) أى: القاضى فيما لو ادعى اثنان نكاح امرأة تحت أحدهما، وأقام كل منهما حجة بمدعاه (حجة الذى وجد * نى) أى: المرأة (تحتة) لما زاده بقوله (فالحر ليس) أى: لا يدخل (تحت يد) بل تتعارضان وتتساقطان إلا أن تؤرخا بتاريخين مختلفين فيقدم الأسبق تاريخا كما لو أقام كل منهما بينة بنكاح خلية، ويؤخذ مما زاده أن الدعوى لا تتوجه على من المرأة تحتة، وهو الأصح كما لا تتوجه على الآخر، وتعليلهم بأن الحر لا يدخل تحت اليد جرى على الغالب؛ إذ الأمة كالحر فى ذلك كما لا يخفى، ولو قالوا: فالزوجة لا تدخل تحت يد الزوج كان أولى.

(وحجة النكاح قدمتها على شهود الاعتراف منها) فلو أقام أحدهما حجة بالنكاح، والآخر حجة باعترافها له به قدمت حجة النكاح، كما لو أقام رجل حجة بأن زيدا غصب منه كذا، وأقام آخر حجة بأن زيدا أقر له به فإن الأولى تقدم، وذلك لأن حجة النكاح والغصب تشهد بمحقق، وحجة الإقرار تشهد بأخبار يحتمل الصدق والكذب، ولو أقام حجة بالنكاح وامرأة حجة بأنها زوجة غيره عمل بحجته إذ حقه فى النكاح أقوى لأن التصرف فيه إليه فأشبهه صاحب اليد مع غيره، وقضية التعليل

قوله: (وقضية التعليل السابق أنه لا فرق إلخ) هو كذلك، وقوله: وقضية تعليل البغوى إلخ لا مخالفة بينهما لأن كلام البغوى صورته أنها أقرت لشخص بأنه نكحها من سنة، وأقام آخر بينة أنه نكحها من شهر، وعبارته كما نقلها عنه صاحب الروض: لو أقرت لرجل بنكاح من سنة وأثبت آخر أى: أقام بينة بنكاحها من شهر حكم للمقر له. انتهى. قال فى شرح الروض: لأنه قد ثبت بإقرارها النكاح الأول، فما لم يثبت الطلاق لا حكم للنكاح الثانى. انتهى. لكن الذى فى الروضة يدل قوله: وأثبت آخر ثم أقام آخر بينة، وحينئذ فيحمل التعليل الأول على ما إذا لم يتقدم ثبوت المقر به بالإقرار خاليا عن المعارض بأن أطلق البيتان أو إحداهما أو أرخا بتاريخ متحدد فتقدم بينة النكاح للتعليل الأول لصلاحيته حينئذ للترجيح، بخلاف ما إذا تقدم ثبوته خاليا عن المعارض؛ لأنه يمنع منه ثبوت المقر به بالإقرار خاليا عن المعارض فلا ترتفع إلا بثبوت الطلاق، فقول الشارح: فلو أطلقت إلخ بيان لحل العمل بالعلة الأولى فيكون إشارة للجميع بينهما، فليتأمل.

السابق أنه لا فرق بين تقديم بينة النكاح وتأخيرها. وقضية تعليل البغوى بأن إقرارها بالزوجية بعد قيام البينة عليها لواحد لا يسمع أنه لو تقدمت بينة الإقرار قدمت، وبه صرح البغوى فى فتاويه، ونقله عنه فى الروضة وأصلها، وأقراه فلو أطلقت البيئتان أو أحدهما قدمت بينة النكاح.

قوله: (قدمت بينة النكاح) أى: تقدمت فى الوجود أو تأخرت، وعبرة الإرشاد وشرحيه لحجر، وتقدم فيما إذا أقام أحد متداعيين لنكاحها بينة به، والآخر بإقرارها له به بينة نكاح على بينة إقرار به إن لم يسبق ذلك الإقرار عقد النكاح بأن سبق النكاح، أو لم يعرف السابق فتقدم بينة النكاح لأنها تشهد بأمر محقق، وبينة الإقرار تشهد بأمر محتمل للصدق والكذب، أما إذا سبق الإقرار كأن ادعى رجل نكاحها فأقرت أنها زوجته مدة سنة، فجاء آخر وادعى نكاحها من شهر فيحكم للمقر له بثبوت نكاحه بإقرارها، فما لم يثبت طلاق لا حكم للنكاح الثانى. انتهى.

وقوله: إن لم يسبق ذلك الإقرار إلخ يفيد أن المدار هو سبق الإقرار أو النكاح، لا إقامة البينة فيكون التقديم للأسبق تاريخاً كما هو قياس نظائره، وإن تأخر إقامة، فتأمل.

قوله: (يخالف ما قاله) مما يؤيد المخالفة أن السيد فى المكتبة غايته أنه كولى غير مجبر، وهو لا تسمع الدعوى عليه، ولا يعتبر إقراره، وكلام القاضى مصرح بسماع الدعوى على السيد، وبقبول إقراره عليها، وإن نكلت فهو مخالف لمقتضى كلام الجمهور فى الأمرين.

فائدة: مما يغفل عنه فى الشهادة بالنكاح بيان التاريخ، وقد صرح ابن العماد فى توقيف الحكم فقال ما نصه:

فرع: يجب على شهود النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللحظات، ولا يكفى الضبط بيوم العقد، فلا يكفى أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلاً، بل لابد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس مثلاً بلحظة أو لحظتين، أو قبل العصر أو المغرب كذلك؛ لأن النكاح يتعلق به إلحاق الولد لسته أشهر، ولحظتين من حين العقد فعليهم ضبط التاريخ بذلك لحق النسب، والله أعلم. انتهى.

قوله: (تقديم بينة النكاح) أى: تقديمها تاريخ النكاح الذى شهدت به على تاريخ النكاح الذى شهدت به بينة الإقرار.

قوله: (وإن نكلت) لعل الأولى وإن حلفت.

قوله: (ذلك) أى: السبق، وهو مفعول أثبت.

(ولو بقوله إلى الدعوى أتي) أى: طالب القاضى المدعى عليه بالجواب، ولو أتي بقوله أنا المدعى تقديمًا للسابق كما تقدم (ثم) بعد جوابه (ادعى) إن شاء ما لم يسبقه غيره هذا إن بدر أحدهما بالدعوى فإن تنازعا أخذ بقول العون الثقة فمن أحضره فهو المدعى عليه، وكذا إذا أقام أحدهما بينة أنه أحضر الآخر ليدعى عليه فإن استويا أقرع بينهما، (فإن أقر) المدعى عليه بالحق للمدعى (ثبتا) أى: الحق للمدعى من

قوله: (تقديمًا للسابق) أى: السابق إلى مجلس الحكم من المدعين؛ لأن الثانى حيث قال: لى الدعوى كان مدعىًا أيضًا، لكن الشارح اقتصر فى بيان سبقة على قوله إن بدر أحدهما فكأنه أقام مبادرته بالدعوى مع سكوت الآخر مقام سبقه. تأمل.

قوله: (أنه لو تقدمت بينة الإقرار) أى: من حيث تاريخ النكاح المقررة قدمت، وكتب أيضًا مثل الجورجى ذلك بقوله: كما إذا ادعى رجل نكاح امرأة فأقرت بأنها زوجته منذ سنة، وأقام آخر بينة بأنها زوجته منذ شهر، وعلل بأنه قد ثبت بإقرارها نكاح الأول فما لم يثبت الطلاق لا حكم لنكاح الثانى. انتهى. ولو قال: ثم أقام كما فى الروضة كان أولى على أنه كان ينبغى أن يمثل بالبينتين ليطابق الممثل له، ثم لا يخفى عليك أن المراد بالتقديم فى كلام الشارح هو التقدم فى التاريخ لا فى الإقامة أيضًا بدليل قوله بعد: فلو أطلقت البينتان إلخ ولكن صدر كلامه كالصريح فى أن المراد التقديم فى الإقامة «ب.ر».

قوله: (تقديمًا للسابق) قد يؤخذ منه أنه لو أثبت القائل أنه المدعى ذلك قدم، إلا أن يراد بالسابق السابق بالدعوى لكنه لا يناسب قوله كما تقدم. تأمل.

قوله: (فإن استويا) بأن لم يترجح أحدهما بشيء مما ذكر.

قوله: (فإن أقر ثبتا) أى: حيث ثبت الإقرار بأن قامت به بينة أو كان فى مجلس الحكم، وكان فيه من يثبت بشهادته، أما لو كان محضرة القاضى فقط فهذا من قبيل علم القاضى كما سيأتى فى شرح قوله: لا فى حدود ربنا العظيم أنهم مثلوا العلم بما إذا سمع المدعى عليه أقر بذلك، فإن كان القاضى ممن يسوغ قضاؤه بالعلم قضى بعلمه، وليس ذلك حينئذ من باب الثبوت بالإقرار، وإن كان ممن لا يسوغ قضاؤه بالعلم كقاضى الضرورة عند شيخنا الشهاب الرملى فإنه اعتمد أنه لا يقضى بعلمه لم يثبت الحق حينئذ إذ لا إقرار تثبت به لعدم ثبوته، ولا قضاء بالعلم لامتناعه «م.ر».

قوله: (لا يناسب قوله إلخ) لأن المتقدم سبق فى الحضور.

غير افتقار لحكم القاضى، بخلاف ما لو قامت به بينة؛ لأن دلالة الإقرار ظاهرة، والبيئة يحتاج فى قبولها إلى نظر واجتهاد ومع ذلك للمدعى أن يطلب من القاضى الحكم على المقر فيحكم بقوله له اخرج من حقه، أو كلفتك الخروج من حقه، أو ألزمتك بالخروج من حقه أو نحوها، وهل يثبت بحلف المدعى اليمين الردودة ينبنى على أنها كالإقرار أو كالبيئة.

(ولسوى إن لم يكذب أو جهل) أى: وإن أقر به لغير المدعى من حاضر أو غائب ولم يكذبه المقر له، ولم يكن مجهولا وكان ممن تمكن مخاصمته، وتحليفه انصراف عنه الخصومة إلى المقر له لأنه المالك بظاهر الإقرار لكن المقر (يحلف) أن ما أقر به ملك للمقر له رجاء أن يقر به للمدعى، أو ينكل فيحلف المدعى ويغرمه القيمة بناء قوله: (ينبنى إلخ) فإن قلنا: كالإقرار ثبت، وإلا احتاج لحكم القاضى، وهل يحتاج فى الثبوت باليمين - بناء على أنها كالإقرار - إلى كون من يثبت الحق بشهادته فى مجلس الحكم كالإقرار؟ يحرر.

قوله: (ولم يكن مجهولا) لعله إشارة إلى حذف كان واسمها وإبقاء الخير وقدر مضارعا لصلاحيته للنفى بلم بخلاف جهل، وقد يقال: يغتفر فى التابع كما قيل به فى قوله تعالى: ﴿ألم نشرح لك صدرك ووضعنا﴾.

قوله: (انصرفت عنه الخصومة) فلو كان عند المدعى بينة أقامها فى وجه المقر له دون المقر فهذا هو فائدة انصراف الخصومة عنه.

قوله: (رجاء أن يقر) معمول للتحليف المأخوذ من يحلف.

قوله: (بخلاف ما لو قامت به بينة) أى: فلا يثبت إلا إن قضى به القاضى.

قوله: (ومع ذلك) أى: الثبوت.

قوله: (وهل يثبت) أى: الحق.

قوله: (ويغرمه القيمة) من هنا يعلم أن الكلام فى المعين.

قوله: (بناء على أن من أقر بشيء لشخص إلخ) ولو ادعى غيره على وقف دار بيده عليه أقر بها ذو اليد لمن صدقه لم يكن للمدعى تحليف المقر ليغرم قيمتها، لأن الوقف لا يعتاض عنه. كذا قاله، ونظر فيه الشيخان إذ الوقف يضمن بالقيمة عند الإلتاف والحيلولة فى الحال كإلتلاف حجر.

قوله: (أى الثبوت) أى: بالإقرار بأن كان فى مجلس الحكم من يثبت بشهادته.

على أن من أقر بشيء لشخص بعدما أقر به لغيره يغرم القيمة للثاني، وجميع ما ذكر
يجرى (في العقار والذى نقل) أى: والمنقول وهذا زاده الناظم لإخراج حد القذف
والقود ونحوهما فلا يجرى فيها جميع ما مر إذ الدعوى بشيء منها لا تنصرف
بالإقرار، أما إذا كذبه المقر له، أو كان لمجهول كقوله هذا لرجل لا أعرفه أو لا
أسميه، أو قال ليس لى، ولم يصفه لأحد فلا تنصرف عنه الخصومة بذلك، لأن ظاهر
اليد الملك وما صدر ليس بمزيل فإن أقر بعد ذلك لمعين قبل، وانصرفت عنه الخصومة
إليه وإلا فيقيم المدعى البينة عليه أو يحلفه رجاء أن يقر أو ينكل فيحلف المدعى،
ويثبت له حقه، وأما إذا لم تمكن مخاصمته وتحليفه كأن قال: هو وقف على الفقراء
أو مسجد كذا أو ابني الطفل أو ملك له فلا تنصرف الخصومة عن المقر ولا تنزع العين
منه بل يحلفه المدعى أنه لا يلزمه تسليمها له إن لم يكن له بينة وقيل تنصرف عنه،
وينزع الحاكم العين منه، فإن أقام المدعى بينة على استحقاقها سلمها له وإلا حفظها

قوله: (أو مسجد) كذا قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض، فإن كان ناظره غيره
انصرفت الخصومة إليه.

قوله: (بل يحلفه المدعى) فإن حلف أو أقام المدعى بينة ولم يثبت الحق بها عومل
بإقراره. انتهى. شرح الإرشاد الحجر.

قوله: (بل يحلفه المدعى) فإن أقر أو نكل وحلف المدعى أو أقام بينة ثبت له المدعى به

قوله: (أو ابني الطفل) قيد بهذا كي تمكن المخاصمة مع المقر، وأما ابن غيره فإن خصام المدعى
ينتقل مع وليه، وقوله: أو مسجد كذا أى: وهو ناظر عليه، وإلا فنصرف الخصومة إلى ناظر ذلك
المسجد، نعم لو قال لمسجد: فهو مجهول، كما لو قال لرجل فلا تنصرف الخصومة عنه، وهذا كله
أخذته من معنى كلامهم، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى «ب.ر».

قوله: (إن لم يكن له بينة) هذا الحكم فيه موافقة لمذهب مالك من أن البينة مانعة من التحليف
إلا أن يقال: مراده أن الاحتياج إلى التحليف عند عدم البينة، لا أن البينة مانعة من التحليف.
«ب.ر».

قوله: (أو مسجد كذا إلخ) مثله الوقف.

إلى أن يظهر مالکها وكان ينبغي أن يقول بدل قول أو جهل ليوافق المنقول الذى قررناه الموافق له تقول الحاوى ولغير لا مجهول، ومكذب حلف.

(وسمعت لغائب) أقر له المدعى عليه بالحق (بينته) أى: بينة المدعى عليه بأن الحق للغائب لدفع اليمين عنه، وتهمة الإضافة إلى الغائب سواء أثبت أنه وكيله أم لا، وسواء تعرضت بينته لكونه فى يده بعارية أو غيرها أم لا (وملكه) أى: الغائب (بهذه) أى: بينة المدعى عليه (لا تثبته) إن لم يكن وكيلاً عنه.

(ورجحت) بينة (للمدعى) بأنه ملكه على بينة المدعى عليه بأنه للغائب وسلم له، وهو قضاء على غائب كما صححه الشيخان فيحلف معها، وصحح العراقيون أنه قضاء على حاضر وقال البلقيني: إنه المذهب المعتمد فإن لم يكن للمدعى بينة وقف الأمر إلى حضور الغائب (وإن حضر) أى: الغائب وأقام بينة بأنه ملكه أو كان المقر وكيلاً عنه وأقام البينة بأنه ملك للغائب، (بعكس) ذلك أى: رجحت بينة الملك للغائب على بينة المدعى لزيادة قوتها إذن بإقرار ذى اليد له. (وإن جاوز) المدعى عليه مسافة (عدوى أو أصر).

(على السكوت) عن الجواب (أو رأى الإنكاراً) أى: أو أنكر الحق، (أو أظهر العزة) بمعنى التعزز أى: التجوه (أو توارى) لما طلبه القاضى.

كما فى شرح الروض، خلافاً لما فى شرحى «م.ر» وحجر للمنهاج تبعاً لشرح المنهج من أنه إن أقر أو نكل، وحلف المدعى فيما إذا قال: هى لابنى الطفل أو وقف على الفقراء أو

قوله: (الذى قررناه) أى: بقولنا: ولم يكن مجهولاً، ويمكن أن يوجه كلام المصنف بأن أو جهل فى حيز النفى، ومثله يكون لنفى كل من المذكورات كما فى قوله تعالى ﴿لما لم تمسوهن أو تفضوه﴾ [البقرة ٢٣٦].

قوله: (وأقام البينة) ينبغي أن يكون محل إقامة هذه بعد إقامة بينة المدعى كما يأتى نظيره فى قوله: وإن أزالها التى للخارج حيث التى لليد بعدها تجىء هكذا ظهر أولاً، ثم بدا لى ثانياً احتمال فارق، وهو أن مسألة النظم الآتية إنما منعنا من سماع بينة ذى اليد أولاً لأنه مستغن عنها بتصديقه على الملك بيمينه، بخلاف مسألة الوكيل فإن يمينه لا تثبت ملكاً للغائب «ب.ر».

قوله: (ويمكن أن يوجه كلام المصنف إلخ) بعبده وقوع الماضى منفياً بلم المحوج إلى تقدير كان واسمها كما صنع الشارح، أو إلى القول بأنه يغتفر فى التابع كما قيل به فى ﴿لما لم نشرح لك صدرك ووضعنا﴾ [الشرح ١].

(قضى) عليه القاضى (به) أى: بالحق عند علمه به، أو بعد إقامة الحجة كما سيأتى، ومسافة العدوى هى التى إذا خرج إليها المبكر رجع إلى موضعه قبل الليل، وقول الشيخين هنا رجع إلى موضعه ليلا وهم أو مؤول، والعدوى من الإعداء وهو الإعانة يقال: أعدى الأمير فلانا على فلان أى: أعانه عليه فسميت المسافة المذكورة مسافة العدوى لأن القاضى يعدى من استعداه على الغائب إليها أى: يعين من طلب منه ذلك (وذاك) أى: قضاؤه إنما ينفذ (حيث يشهد) أى: حيث تجوز شهادته فيما

مسجد كذا فالذى يثبت له البدل للحيلولة، ورده الشيخ عميرة بأن التفرع على عدم انصراف الخصومة حينئذ، فاليمين المردودة مفيدة لانتزاع العين فى المسائل كلها، نعم إن قلنا بانصراف الخصومة عنه فله التحليف لتغريم البدل. انتهى. لكن وافق «ق.ل» على الجلال ما فى شرح المنهج، ثم قال: وإنما لزمه البدل لاحتمال صدقه فى إقراره، وعدم انتزاع العين منه لاحتمال أن له ولاية عليها، ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لا ثبوت الملك له. انتهى. لكن فيه أن هذا المعنى موجود فيما قيل فيه أنه تنصرف عنه الخصومة. تأمل.

قوله: (إذا خرج إليها المبكر إلخ) لا يخفى أن الأيام متفاوتة طولا وقصرا وتوسطا فما المعتبر من ذلك هنا.

قوله: (قبل الليل) أى: أن ذلك غايتها؛ لأن التى يرجع منها المبكر قبل الزوال لا تسمى مسافة عدوى. ححر.

قوله: (فى قوله: وأن إزالتها إلخ) قبله، وإن تعارض حجتان قدمت إلى أن قال: ومع بدله، وأن إزالتها إلخ بأن ادعى الخارج، وأقام بينة فانتزعت العين لتعذر بينة ذى اليد فإذا حضرت وأقامها مستندة للملك إلى ما قبل انتزاعها واستدامته إلى وقت الدعوى فإنها تسمع وتنتزع العين من الخارج، ولكن لا تسمع إلا بعد بينة الخارج لأن الأصل فى جانبه اليمين فى يعدل عنها ما دامت كافية.

قوله: (ثم بدا لى إلخ) يؤيد ما بدا له قول الشارح فيما مر تعليلا لسماع بينة المدعى عليه الشاهد بأن الحق للغائب لدفع اليمين عنه، سواء كان وكىلا أو لا فإنه إذا كان وكىلا أثبتت بينته الحق للغائب كما فى الشرح وعينه المدفوع بالبينية إنما هو قبل بينة المدعى. تأمل.

قوله: (فما المعتبر) فى شرح المنهج ما يرجع منها مبكر إلى محله يومه المعتدل. انتهى. فالمراد اليوم المتوسط.

يقضى فيه (فلا) يقضى لنفسه ولا (لإبعض) له، وإن كان حقهم على إبعاض له آخرين ولا لرقيق كل منهما ولو مكاتباً ولا لشريكه أو شريك بعضه أو مكاتبه فيما له فيه شركة (ولا على العدو) له للتهمة فإن قضى فى شيء من ذلك لم ينفذ، وكالقضاء فى ذلك سماع الدعوى.

(ولن القاضى وصيه حكم) أى: وحكم القاضى ليتيم هو وصيه لأنه يلى أمر الأيتام

قوله: (فيما له فيه شركة) قال فى المطلب: ويظهر أن يكون المنع فى قضائه للشريك فى صورة يشارك فيها أحد الشريكين الآخر فيما يحصل له، وما قاله هو مرادهم. انتهى. شرح الروض، وقوله: فى صورة إلخ خرج ما لو حكم له بشاهد ويمينه. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (ولن القاضى وصيه حكم) قال ابن السبكي فى الطبقات: قال ابن الحداد: لو

قوله: (ولا لإبعض) لو حكم بطلاق ابنته حسبة صحت، فلو ادعت بذلك امتنع عليه الحكم.

«ب.ر.»

قوله: (ولا لشريكه إلخ) عبارة ابن العراقى فى التحرير: قول المنهاج: وشريكه فى المشترك يستثنى منه ما إذا حكم له بشاهد ويمين الشريك فإنه يجوز لأن المنصوص أنه لا يشاركه فى هذه الصورة، وذكره شيخنا فى تصحيح المنهاج، وقال: لم أر من تعرض له. انتهى. به تعلم مراد الشارح «ب.ر.»

قوله: (فلو ادعت إلخ) للتهمة فى سماع الدعوى منها، بخلاف حكمه حسبة.

قوله: (ويمين الشريك) سيأتى فى الشهادات أنه إذا شهد بأن هذه الدار له ولزيد صحت شهادته فى نصيب زيد دون نصيبه، والقاضى يصح حكمه فيما تصح فيه شهادته، ومقتضاه أنه لو حكم بشاهدين فى المشترك بينه وبين غيره صح فيما يخص غيره. تأمل.

قوله: (أنه) أى: الشريك الآخر، وهو القاضى أو بعضه أو مكاتبه، وصورة ذلك أن يدعى شريك القاضى أن على زيد من المال المشترك عشرة مثلاً، وينكر زيد ذلك فيقيم شريك القاضى شاهداً ويخلف معه يميناً فيختص بمقدار نصيبه من المدعى به إذ المدعى عليه بالنسبة للقاضى منكر، ويمين شريكه لا تصلح حجة له إذ لنيابة لا تكون فى الأيمان.

قوله: (وبه تعلم مراد الشارح) وهو أن الممتنع هو القضاء فى صورة يشارك فيها القاضى أو بعضه أو مكاتبه فيما يحصل للمدعى وهذا هو المراد بكونه له فيه شركة.

أن وصيا على يتيم ولى الحكم فشهد عدلان بمال لأبى الطفل على رجل وهو منكر لم يكن له أن يحكم حتى يصير إلى الإمام أو الأمير فيدعى على المشهود عليه. انتهى. وعلمه شارحوه بأنه حينئذ يكون خصما ومدعىا للصبى وهو حاكم، ومن كان خصما فى حكومة لم يجر أن يكون حاكما فيها كما لا يجوز أن يحكم على غيره لنفسه، وأيضاً فإنه لو شهد للصبى الذى هو قيمه بمال لم يقبل، ومن لا تجوز شهادته لشخص لا يجوز حكمه له، قال القفال: واختلف أصحابنا فى هذه المسألة فمنهم من وافقه، ومنهم من خالفه؛ لأن القاضى يلى أمر الأيتام كلهم وإن لم يكن وصياً من قبل فلا تهمة. هذا ملخص كلامه، والرافعى صحح أن له الحكم، وعزاه للقفال، لكن ما صححه الرافعى غير بين ولا جمهور أئمتنا عليه، بل البين قول ابن الحداد، وقد ذكر ابن الرفعة فى المطلب أنه الصواب قال: والفرق بينه وبين غيره من الأيتام أن ولاية القاضى إذا لم يكن وصياً تنقطع عن المال الذى حكم به بانقطاع ولايته، ولا كذلك الوصى إذا تولى القضاء فإن ما حكم فيه لليتيم الذى تحت وصيته يبقى بعد العزل فقويت التهمة فى حقه وضعفت فى حق غيره، قلت: وهذا فرق صحيح ولا شك أن الحاكم الوصى يتصرف لليتيم الذى هو قيمه، ويجتمع فى تصرفه وصفان بينهما عموم وخصوص: كونه حاكماً وكونه وصياً، وحينئذ ينبغى أن يكون التصرف بكونه وصياً وهو وصف لا يحكم به، فلا سبيل إلى حكمه إذ لو حكم لكان بكونه حاكماً، ولو حكم بكونه حاكماً لاحتاج إلى مدع، ولا مدعى إلا الوصى وهو هو، فلو كان حاكماً لم يكن حاكماً، وهو خلف آيل إلى دور وهذا سر دقيق. انتهى كلام ابن السبكي، ولعل قول الشارح: لأنه يلى إلخ رد عليه؛ لأن ولايته على الأيتام ثابتة شرعاً ووصايته لا تزيلها، والفرق المذكور غير قادح لثبوت عدالته، ولعل الفرق بين الحكم والشهادة قوة التهمة فى الشهادة لأن بها ثبوت الحق، ولأن الولاية ثابتة له شرعاً، وقول ابن الحداد: حتى يصير إلى الإمام أو الأمير مراده بالأمير الحاكم وهو الأمير الذى جعل له الإمام الأعظم الحكم لا أمير العسكر الذى لا حكم له. قاله ابن السبكي فى الطبقات أيضاً.

كلهم. وإن لم يكن وصيا فلا تهمة (و) حكم (للمنوب) عنه لأنه حاكم وإن كان نائبا عنه كسائر الحكام، (وعلى الراضى الحكم) بفتح الحاء، والكاف أى: وحكم الحكم على الراضى بحكمه بشرط أهليته للقضاء إذ التحكيم جائز فقد حكم عمر، وأبى زيد ابن ثابت وحكم عثمان، وطلحة جبير بن مطعم، وروى من حكم بين اثنين تراضيا به فلم يعدل فعليه لعنة الله سواء كان ثم قاض أم لا. وسواء كان الحكم فى الأموال أم فى غيرها إلا فى عقوبات الله تعالى إذ ليس لها طالب معين وهل يشترط كون المتحاكمين ممن الحكم لكل منهما يمتنع فيما لو كان أحدهما بعضه، وجهان فى الروضة، وأصلها، والقياس الاشتراط لأنه لا يزيد على القاضى، وأفهم قوله: على

قوله: (وحكم القاضى ليتم إلخ) أى: حكم مثلا بدين كان لأبيه، بخلاف ما لو حكم له بدين ثبت بمعاملته فلا يصح. انتهى. رشيدى على «م.ر».

قوله: (وإن لم يكن وصيا فلا تهمة) لكن فيه أن القاضى لا تقبل شهادته لمن هو وصيه. فيخالف قوله سابقا: وذلك حيث يشهد، وقد رجح الجمهور، وصاحب المطلب، والبلقىنى عدم صحة حكمه لمن هو وصيه، لكن الذى فى شرح «م.ر» صحة حكمه لمن هو وصيه. قوله: (طالب معين) أى: حتى يقع منه التحكيم.

قوله: (أهليته للقضاء) بأن يكون أهلا للاحتهاد، ولو فى تلك الواقعة فقط على الأوجه إذ الراجح جواز تجزئ الاحتهاد، وله أن يقضى بعلمه كما اقتضاه كلامهما لكن تردد فيه الأذرعى، وحزم غيره بالمنع لانحطاط رتبته، وفيه وقفة، ثم رأيت شيخنا قال: وقضية كلامهم أن للمحكم أن يحكم بعلمه، وهو ظاهر، وإن زعم بعض المتأخرين أن الراجح خلافه، وقول الأذرعى: لم أر فيه شيئا أى: صريحا فإن لم يكن مجتهدا لم يجز تحكيمه مع وجود قاض كذا أطلقوه، وظاهره أنه لا فرق بين القاضى الأهل، وغيره لكن بحث جواز تحكيم غير الأهل مع وجود القاضى غير الأهل. حجر.

قوله: (بالمنع) رجحه «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (لكن بحث إلخ) ضعيف فيمتنع التحكيم الآن لوجود قضاة الضرورة. نقله «زى» عن «م.ر» إلا إذا كان القاضى يأخذ مالا له وقع فيجوز حينئذ، قال شيخنا «ذ» رحمه الله: أو كان لا يدري الحكم، وقال غيره: أو متعه السلطان منه.

الراضى أنه لا يحكم على غيره فلا يحكم بضرب دية الخطأ على العاقلة إذا لم يرضوا بحكمه وإن رضى القاتل، ولا بد من رضى الخصمين، وإن أفهم كلامه خلافه إن كان أحدهما القاضى لم يشترط رضى الآخر على المذهب، وليكن هذا مبنياً على جواز الاستحلاف فإن جاز فالحكم نائب القاضى. ذكره فى الروضة، وأصلها ورده فى الكفاية بأن ابن الصباغ، وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء، وقد يجاب بأن محل هذا إذا صدر التحكيم من غير قاض فيحسن البناء، واستثنى البلقينى مما ذكر الوكيلين فلا يكفى تحكيمهما بل المعتبر تحكيم الموكلين، والوليّين فلا يكفى تحكيمهما إذا كان مذهب الحكم يضر بأحدهما، والمحجور عليه بالفلس فلا يكفى رضاه إذا كان مذهب المحكم يضر بغرمائه، والمأذون له فى التجارة، وعامل القراض لا يكفى تحكيمهما بل لا بد من رضى المالك، وإن كان هناك ديون فلا بد من رضى الغرماء، والمكاتب إذا كان مذهب المحكم يضر به لا بد من رضى السيد، والمحجور عليه بالسفة لا أثر لتحكيمه.

(من غير حبس) من الحكم لمن عليه الحق بل غايته الإثبات، والحكم، وقضيته أنه ليس له الترسيم. (و) من غير (عقاب) بعد إثباته لما فيه من الافتيات على الولاة، ويلزم حكمه (برضى) فى أول) أى: بالرضى به قبله، ولا يتوقف على الرضى بعده

قوله: (فلا يحكم بضرب إلخ) بأن ادعى شخص على آخر أنه يستحق عليه دماء فتنازعا فى إثباته فحكما شخصا يحكم، فحكم بأن القتل خطأ فلا ينفذ حكمه إلا برضا عاقلة الجانى. انتهى. بحججى على «م.ر».

قوله: (من رضى الخصمين) أى: قبل الحكم فلا يكفى بعده «ب.ج».

قوله: (وقد يجاب إلخ) فى الحاوى: إذا تحاكم الإمام وخصمه إلى بعض الرعية، ولم يقلده خصوص النظر فى ذلك لا بد من رضا الخصم. انتهى. «م.ر» فى جاشية شرح الروض، وهو يفيد أن التحكيم منه ليس تولية.

قوله: (وقد يجاب إلخ) هذا الجواب فيه بعد فتأمل. «ب.ر»، وقوله: بأن هذا أى: الذى قالوه.

كحكم الحاكم، ومهما رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم. (ونافذ هذا القضا) الصادر من القاضى أو الحكم فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره بأن ترتب على أصل كاذب.

(فى ظاهر) لا باطن فلو حكم بشهادة زور بناء على ظاهر العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال، والنكاح، وغيرهما لخبر الصحيحين: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلى، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه إنما أقطع له قطعة من نار»، وما باطن الأمر فيه كظاهره بأن ترتب على أصل صادق ينفذ القضاء فيه فى الباطن أيضًا قطعاً إن كان فى محل اتفاق المجتهدين، وعلى الأصح عند البغوى، وغيره إن كان فى محل اختلافهم، وإن كان القضاء لمن لا يعتقده لتتفق الكلمة، ويتم الانتفاع، وقيل: لا لتعارض الأدلة وهو مقتضى كلام النظم وأصله، وقيل: لا فى حق من لا يعتقده. (وماله) أى: للحاكم (أن يمنع) معتقداً بطلانه (أى: الحكم (إذا ادعى) أى: لا يمنع من الدعوى إذا أرادها، ولا من الأخذ بما حكم له به كحنفى يدعى عند شافعى

.....

قوله: (والنكاح) ويلزمها الحرب والامتناع ما أمكنها، فإن أكرهها لم تأثم هى لشبهة الحكم، وبه فارق ما مر أن الإكراه لا يبيح الزنا. انتهى. شرح الإرشاد لحجر. قوله: (والنكاح) ولا يحل الواطئ لشبهة خلاف أبى حنيفة. شرح إرشاد. قوله: (ألحن) أى: أقدر «ع.ش».

قوله: (وإن كان القضاء لمن لا يعتقده) لأنه متى حكم الحاكم صار الحكم من أحكام المذهب المخالف؛ لأن صاحبه يقول به حينئذ.

قوله: (قبل الحكم) ظاهره، ولو بعد الشروع فى صيغته، وهو ظاهر «ب.ر».

.....

بأجرة المصوب، وشافعى يدعى عند حنفى شفعة الجوار، ولو شهد بها عنده شافعى قبلت شهادته على الأصح.

(بالعلم) أى: قضى القاضى بعلمه بصدق المدعى إن علمه، ولو فى الطلاق، والعتق كما يقضى بالحجة بل أولى، سواء علم ذلك فى زمن ولايته، ومكانها أم فى غيرهما، وسواء كان فى الواقعة بينة أم لا وذكر الماوردى، والرويانى أنه لا ينفذ الحكم بالعلم إلا مع التصريح بأن مستنده علمه بذلك كأن يقول: علمت أن له عليك ما ادعاه، وحكمت عليك بعلمى (كالتعديل) أى: كما يقضى بعلمه فى تعديل الشهود، وجرحهم. (و) فى (التقويم) لما يحتاج لتقويمه، وإن لم يكن معه مقوم آخر. (لا فى حدود ربنا العظيم) وتعازيره لندب الستر فى أسبابها بخلاف عقوبات الآدمى، وحقوقه تعالى المالية، ونحوها كرؤية الهلال فيقضى فيها بعلمه، ولا يقضى بخلاف علمه كأن علم إبراء المدعى عليه مما ادعاه المدعى، وأقام به بينة فلا يقضى بها فيه، والمراد بالعلم ما يشمل الظن بقرينة تمثيلهم للقضاء به بما إذا ادعى عليه مالا، وقد رآه القاضى أقرضه ذلك أو سمع المدعى عليه أقر بذلك إذ رؤية الإقراض، وسماع الإقرار لا تفيد اليقين بثبوت المحكوم به. ذكر ذلك فى الروضة كأصلها، فقول الإمام إنما يقضى بالعلم فيما يستيقنه لا ما يظنه اختيار له أو يحمل قوله: ما يستيقنه على ما يشمل الظن القوى، وما بعده على مجرد الظن، وقول الشارح: يمكن حمله على ما إذا ظن أصل اللزوم،
قوله: (ولو شهد بها) أى: بالجواز المثبت لها، لا بشفعته إلا إن قلد القائل به. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (ولو شهد بها عنده شافعى إلخ) ولها حالان أحدهما: أن يشهد بنفس الجواز، وهو جائز، ثانيهما: أن يشهد باستحقاق الأخذ بالشفعة أو بشفعة الجوار، وهو غير جائز كما بحثه الأسنوى لاعتقاده بخلافه، وبه يعلم أن الكلام فيمن لم يقلد القائل بذلك، ويأتى نظير ذلك فى شافعى حضر تزويج امرأة نفسها مثلاً فإن حضر ليشهد بصورة الحال جاز أو بصحة النكاح لم يجز إلا أن قلد. حجر.

قوله: (ولا يقضى بخلاف علمه) أى: بما يعلم بخلافه «ب.ر.».

قوله: (فلا يقضى بها فيه) ولا يقضى أيضاً بعلمه كما صرح به الشافعى فى الحلية، قال: وكأنه لقوة التهمة «ب.ر.» «ج.».

والكلام السابق على ما إذا تحقق أصل اللزوم، وإنما نشأ الظن من جهة استصحاب بقاءه لجواز الوفاء أو الإبراء كالشاهد لا يشهد بما يظنه من غير يقين إلا أن ينشأ الظن من استصحاب مع تحقق أصل اللزوم فيه نظر لاقتضائه أن تمثيلهم السابق ليس

قوله: (كالشاهد لا يشهد بما يظن من غير يقين إلخ) هذا يشكل على الشهادة بالملك لرؤية التصرف، وكذا الشهادة التي مستندتها الاستفاضة، ثم انظر لو كان طريق علم القاضى بالحق مثل هذا هل يجوز له الحكم كما تجوز الشهادة محل نظر. «ب.ر».

قوله: (فيه نظر لاقتضائه إلخ) اعلم أن هذا الذى ذكره الشيخ منشؤه أنه فهم عن الشيخين فى التمثيل السابق أنهما قائلان بأن رؤية الإفراض، وسماع الإقرار لا يفيدان اليقين ابتداءً، والشيخان لم يريدوا ذلك، ولا تصح إرادتهما لذلك، وإنما غرضهما أن ذلك لا يفيد اليقين وقت قضاء القاضى بعد ذلك لاحتمال إبراء أو نحوه فإنهما لم يقتصرا على ما ساقه الشارح عنهما، وإنما قالوا: لا يفيد اليقين بثبوت المحكوم به وقت القضاء. انتهى. فاعتراضه على العراقى فى غير محله، نعم يجوز أن يبحث باحث مع العراقى بأننا لا نسلم كون الشيخين يقصران الحكم بالعلم على الظن الناشئ من استعجال السبب المتيقن، يرشدك إلى هذا أن العراقى نظر للحكم بالشهادة، والشاهد يجوز أن يعتمد فى الشهادة بالملك السماع الفاشى، ورؤية التصرف، وذلك ظن فى أصل السبب، وكون الشيخين يمتنعان الحكم فى مفاد هذا عن علم القاضى به، ويقصران الظن على ما نشأ عن يقين السبب موضع تأمل، والله أعلم، كذا بخط شيخنا البرلسى، وأقول: لك دفعة ما أورده على نظر الشارح بأن قول الشيخين: بأن ما ذكر لا يفيد اليقين ابتداءً أمر متعين، ولا ينافيه ما زاده على ما ساقه الشارح، وذلك لأن مجرد الإقرار لا يفيد اليقين لجواز الكذب، والتأويل، وكذا الإقراض لجواز كون المال المقرض ملك المقرض أو غير مملوك للمقرض، ولجواز التأويل فى لفظ الإقراض فاعتراضه على العراقى فى محله، فليتأمل «س.م».

قوله: (هذا يشكل إلخ) قد يقال: يخص كلام الشارح بما يتيسر فيه اليقين بخلاف ما يعسر فيه.

قوله: (هل يجوز إلخ) نقل «م.ر» فى حاشية شرح الروض عن الشيخ جمال الدين الحسبى: إن الأشبه أن كل ما تسوغ الشهادة به يجوز القضاء به بل باب القضاء أوسع من باب الشهادة، ولهذا يجوز أن يحكم بقول عدلين، ولا يجوز للشاهد أن يشهد بما سمعه من عدلين، فمتى تحقق الحاكم طريقاً تسوغ الشهادة للشاهد بها جاز له الحكم بها. انتهى.

بتام فإنه بمجرد لا يفيد تحقق أصل اللزوم. تنبيهه قال الأزرعى: وإذا نفذنا أحكام القاضى الفاسق للضرورة كما مر فينبغى ألا ينفذ قضاؤه بعلمه بـإخلاف إذ لا ضرورة إلى تنفيذ هذه الجزئية مع فسقه الظاهر.

(و) قضى (غيره) أى: غير القاضى أى: قاض آخر بما قضى به الأول، أى: أمضاه (بشاهديه) أى: بشاهدى قضاء الأول (واشترط) فيه الحاوى كغيره (أن ينتفى) من الأول (التكذيب) لهما فلا يضر توقفه بلا تكذيب، بخلاف ما إذا كذبهما. (لا هو) أى: القاضى الأول فلا يقضى بشاهدى قضاؤه ما لم يتذكره لأن قضاؤه فعله، والرجوع إلى اليقين هو الأصل فى فعل الإنسان، ولهذا يأخذ عند الشك فى عدد الركعات باليقين (و) لا يقضى (بخط) نفسه اعتمادا عليه ما لم يتذكر، وإن كان محفوظا عنده لاحتمال التزوير، ومشابهة الخط.

(كشاهد) فإنه لا يشهد بشهادة غيره على تحمله، ولا بخطه، وإن كان محفوظا عنده ما لم يتذكر (ولو روى) الأخبار (بمحرز خط) أى: بخطه المحرز أى: المحفوظ عنده جوزه لعمل العلماء سلفا، وخلفا بذلك، وقد يتساهل فى الرواية بخلاف الشهادة إذ الفرع يروى مع حضوره الأصل، ولا يشهد، ويقول: حدثنى فلان عن فلان إنه يروى كذا، ولا يقول: حدثنى فلان عن فلان أنه يشهد بكذا (وعمن عنه يروى) أى: ولو روى الأخبار عن يرويهما عنه وقد نسى هو تحديثه بها جوزه كأن يقول: أخبرنى فلان عنى بكذا كما وقع لسهيل بن أبى صالح فى روايته خبر القضاء بالشاهد، واليمين عن أبيه عن أبى هريرة، وسمعه منه ربيعة بن أبى عبد الرحمن ثم نسى سهيل ذلك

قوله: (فينبغى ألا ينفذ إلخ) ينبغى ألا ينفذ قضاؤه بخلاف علمه. راجعه.

قوله: (بشاهدى قضاء الأول) أى: بشاهدين شهدا على القاضى الأول أنه قضى بكذا.

قوله: (بخلاف ما إذا كذبهما) شامل لقاضى الضرورة، وقد أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيما إذا شهدا عند قاض فقال: شهدتما بكذا بلا استثناء، وقال: بل باستثناء بأن القول قول القاضى إن كان مشهورا بالتقوى، والديانة، وإلا فقولهما، وهو كالصريح فى شمول المقلد، فكذا فيما نحن فيه يعتبر تكذيب قاضى الضرورة بشرط التقوى، والديانة.

فكان يرويه عنه فيقول: حدثني ربيعة عنى أنى حدثته عن أبى هريرة، وقول النظم (جوز).

(هذا) جواب لو (وإلا لا يفه) أى: وإن لم يعلم القاضى صدق المدعى أى: ولا كذبه لا يتكلم أى: سكت (أو سأله على ثبوت ما ادعى) به (الحجة له) كأن يقول له ألك حجة، نعم إن جهل المدعى أن له إقامة الحجة فلا يسكت بل يجب إعلامه كما أفهمه كلام المذهب، وغيره وقال البلقينى: إن علم علمه بذلك فالسكوت أولى، وإن شك فالقول أولى، وإن علم جهله به وجب إعلامه، وتعبير النظم كأصله بالحجة أعم من تعبير غيرهما بالبينة لشموله الشاهد مع اليمين، وقيل لشموله اليمين إذا كانت فى جانب المدعى لكونه أمينا أو فى قسامة أو فى قذف الزوج زوجته، فإن الحق يثبت بلعانه ثم بين الشاهد العام الداخل فى الحجة بقوله.

(أى ذكرنا ينطق حرا مسلما * عدلا) فلا تقبل شهادة المرأة إلا فى صور تأتى ولا الأخرس، وإن فهمت إشارته لأنها لا تفصح عن المراد، وإنما صحت تصرفاته بها للحاجة، ولا العبد، ولو مكاتبا ومبعضا كسائر الولايات إذ فى الشهادة نفوذ قوله على الغير، ولا الكافر، ولو على أهل دينه لقوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [البقرة ٢٨٢] ولا الفاسق بقوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق ٢] ولا غير

قوله: (الشاهد العام) ذكره العام بيان لوجه اقتصاره على الذكر، وهو قبوله فى جميع الشهادات، فاندفع قول العراقي أن الذكورة لا تعتبر فى كل الشهادات فلا يصح اشتراطها فى مطلق الشهادات.

قوله: (هذا) معلول جوز، وقوله: جواب أى: قوله: جوز هذا.

قوله: (الحجة له) أى: ما ادعى، وقوله: له ضبب بينه وبين قوله: سأله «م.ر».

قوله: (وقيل لشموله إلخ) قائله الشارح، وكان وجه التعبير بقليل أن اليمين لا تسمى حجة، وأيضاً فقد فسر الحجة بقوله: أى: ذكرنا ينطق إلخ.

قوله: (حرا) أى: ولو بالدار «م.ر» وقوله: مسلما أى: ولو بالتبعية «م.ر».

قوله: (ضبب بينه إلخ) لعله انتقل نظر إذ الحجة مفعول سأل، وقوله: على ثبوت، متعلق بالحجة.

قوله: (وأيضاً إلخ) فيه نظر إذ قوله: أى: ذكرنا، تفسير لبعض الحجة كما قاله الشارح.

المكلف، المفهوم من عدلا كالإقرار بل أولى (على كبيرة ما أقدما) أى: والعدل من لم يقدم على كبيرة أى: معصية.

(موجبة حدا) كشرب خمر، وزنا، وسرقة، وقذف، وتفسير الكبيرة بهذا، قال الرافعى: إن الأصحاب إلى ترجيحه أميل ثم قال: لكن تعريفها بأنها ما لحق صاحبها، وعيد شديد بنص كتاب أو سنة أوفق لما ذكره، عند تفصيلها أى: لأنهم عدوا الربا، وأكل مال اليتيم، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور، والسحر، والوطء فى الحيض، والنميمة، ونحوها من الكبائر، ولا حد فيها، وقال الإمام فى الإرشاد، وغيره: هى كل جريمة تؤذن بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين، والمراد بها بقرينة تعاريفها السابقة غير الكبائر الاعتقادية التى هى البدع فإن الراجح قبول شهادة أهلها ما لم نكفرهم لاعتقادهم أنهم مصيبون فى ذلك لما قام عندهم، واستثنى الشافعى رضى الله عنه الخطائية لأنهم يشهدون لموافقيهم بدعواهم اعتمادا على أنهم لا يكذبون فإن

.....

قوله: (ما لم نكفرهم) بأن أنكروا بعض ما علم مجيئه ﷺ، به ضرورة.

قوله: (لما قام عندهم) فما فى باب البغاة من أنه لا تقبل شهادتهم محمول على ما لا تأويل لهم فيه. انتهى. «ب. ج.» وخط.

قوله: (إذا كان يقدح إلخ) حزم به السبكى والأذرعى والماوردى. انتهى. خطيب على المنهاج.

قوله: (نفوذ قوله على الغير) فيه نوع ولاية.

قوله: (لقوله تعالى ﴿واستشهدوا﴾ الآية) شامل للاستشهاد على الكافر مع أنه قيد بمن رجالكم فدل على اعتبار الإسلام مطلقا.

قوله: (بقرينة تعاريفها) يحتمل أن وجه ذلك أن البدع المذكورة ليس فيها حد، ولا توعدها عليها كتاب أو سنة، ولا توصف عرفا بالارتكاب، والإقدام، ولا توزن بما ذكر.

قوله: (التي هى البدع) يتأمل ما دل عليه هذا الكلام من أن البدع كبائر، مع أن الظاهر إنه لا يطلق تعصية أربابها إلا أن يقال: قد تنفى التعصية عن الكبيرة لنحو جهل، ولا يخرجها ذلك عن كونها كبيرة فى نفسها.

.....

الكذب عندهم كفر، فإن ذكر الخطأ في شهادته ما يقطع احتمال الاعتماد على قول المدعى: بأن قال سمعته يقر لفلان بكذا قبلت شهادته على الأصح كغيره وقيل: لا تقبل شهادة المبتدع إذا كان يقدر في إمامة أبي بكر أو يسب الصحابة أو يقذف عائشة قال الرافعي: وهو حسن، زاد في الروضة: قاذف عائشة، كافر فلا تقبل شهادته. (ولم يكن أصراً) أى: ما أقدم على كبيرة، ولا أصراً (على صغيرة) وهى كل ذنب ليس بكبيرة، والإصرار عليها الإكثار من نوع أو أنواع منها فتننتقى به العدالة إلا أن تغلب طاعات المصّر على ما أصّر عليه فلا يضر، والصغيرة (ككذب لا ضرر).

(فيه، ولا حد) وقد لا يكون صغيرة كأن كذب فى شعره بمدح، وإطراء، وأمكن حملة على المبالغة فإنه جائز لأن غرض الشاعر إظهار الصنعة لا التحقيق، وخرج بنفى الضرر، والحد المزيّد على الحاوى ما لو وجدا أو أحدهما مع الكذب فيصير كبيرة..... قوله: (وليس إثم إلخ) أى: إذا استويا، أما لو أنشأه ولم يذعه وأذاعه الحاكى وأشهره فهو أشد إثمًا بلا شك. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (المبتدع) أى: إذا هجاه ببدعته كما قاله «ز.ي»، وظاهره: وإن لم ينزجر، وفى ظنى خلافه، فراجع.

قوله: (إلا أن تغلب إلخ) دخل فى المستثنى منه الاستواء، والظاهر أن الغلبة أمر عرفى لا حقيقى، وإلا احتيج إلى عد الجانبين، والنظر بينهما، والغالب تعذره.

قوله: (وقد لا يكون) أى: الكذب الذى لا ضرر فيه إلخ.

قوله: (بما مر) أى: وهو ما أوجب الحد.

قوله: (إنه ليس كبيرة مطلقاً) إذ لا حد فى الكذب ذى الضرر مطلقاً.

قوله: (دخل فى المستثنى منه إلخ) صرح به حجر فى التحفة.

قوله: (دخل إلخ) وفى الجورجى فى صورة الاستواء إما أن يقال بإثبات الوساطة بين العدالة، والفسق لأن الغلبة مرجع أحدهما، ولا غلبة فيبقى قسم التساوى واسطة، ويحتمل أن يقال: إن كان عدلاً ثم أكثر من الصغائر بحيث ساوت طاعته فلا ينبغي أن يخرج ذلك عن العدالة، وإن كان فاسقاً ثم أكثر من الطاعات حتى ساوت معاصيه فلا ينبغي أن يصير عدلاً.

قوله: (والظاهر أن الغلبة إلخ) نقله حجر عن بعضهم، ونقل الاعتبار بالعدد عن بعض آخر، ورجحه، ومثله «م.ر».

والفاسق المعلن كما بحثه فى المهمات، وظاهر كلامهم جواز هجو الكافر المعين، وعليه فيفارق عدم جواز لعنه بأن اللعن الإبعاد من الخير، ولأعنه لا يتحقق بعده منه فقد يختم له بخير بخلاف الهجو، وليس إثم حاكيه كإثم منشئه. (كذا السفاه) بمعنى السفاهة (جا) صغيرة، وفى نسخة بدل هذا البيت:

ففيه ولا حد وهجو مهتدى واللعن والسفاه والتمرد

(و) مثل (غيبة المسر فسقا) والسكوت عليها، وخرج بالمسر فسقه المزيّد على الحاوى المعلن فسقه فلا تحرم غيبته بما أعلن به، وغير الفاسق فينبغى أن تكون غيبته كبيرة، وعليه يحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد فى الكتاب والسنة، وما نقله القرطبى، وغيره من الإجماع على أنها كبيرة، وهذا التفصيل أحسن من إطلاق صاحب العدة إنها صغيرة وإن نقله الشيخان عنه، وأقراه. (و) مثل (لعب «نرد» لخبر أبى داود، وصححه الحاكم: «من لعب بالنرد فقد عصى الله، ورسوله»، وفى خبر مسلم «فكأنما غمس يده فى لحم خنزير، ودمه» أى: وذلك حرام، وفارق اللعب بالشطرنج بأن التعويل فيه على ما يخرج الكعبان فهو كالأزلام، وفى الشطرنج على الفكر، والتأمل، وإنه ينفع فى تدبير الحرب. (وسمع لشعار من شرب) أى: وكاستماع شعار شارب المسكر من آلات الطرب كطنبور، وعود، وصنج، ومزمار عراقى، وكذا يراع كما

.....
قوله: (وفارق اللعب بالشطرنج) أى: بدون مقابل، والإحرام، وكالشطرنج المنقلة والطاوله، والطاب كالنرد.

قوله: (الكعبان) أى: الحصى، ونحوه. شرح الروض.

قوله: (ومزمار عراقى) وهو الذى يضرب به مع الأوتار. شرح الروض.

قوله: (والفاسق المعلن) هل يتقيد جواز هجوه بما أعلن به كما قالوا فى جواب غيبته، وقد يتقيد خصوصاً، والهجو نوع من الغيبة.

قوله: (كذا السفاه) يجرر تميز السفاهة عن اللعن، والهجو، والغيبة، والقذف.

قوله: (يجرر تميز السفاهة إلخ) قد يقال: المراد بها السب الخالى عن ذلك.

صححه النووى قال: وهو هذه الزمارة التى يقال لها الشبابة، وصحح الرافعى حله لأنه ينشط على السير فى السفر.

(و) فعل شيء من الصغائر (مرة لعظم فيه جرح) فاعله فحمل اعتبار الإصرار عليه فى عدة كبيرة إذا لم يستعظمه أهل تلك الناحية، فإن استعظموا ردت الشهادة بفعله مرة، وصار فاعله مجروحاً لظهور قلة المبالة. كذا ذكره الإمام، وتبعه الحاوى، والناظم، والأصح فى الروضة كأصلها ما فى التهذيب، وغيره اعتبار الإكثار. (أو تاب) أى: ما أقدم على كبيرة، ولا أصر على صغيرة أو فعل ذلك لكنه تاب (مع) ظهور (قرائن) بالصرف للوزن دلت على (أن) أى: إنه (قد صلح).

(كقاذف يقول إنى تبت) من قذفى (ولا أعود للذى أذنبت) به من القذف، أو يقول: قذفى باطل، وأنا نادى على ما فعلت، ولا أعود إليه، ونحوه فيكفيه ذلك، ولا يكلف أن يقول: كذبت فربما كان صادقا فكيف يؤمر بالكذب.

(لا إن أقر قاذف بكذبه) فى قذفه فلا يكفى القول مع القرائن بل يعتبر معهما مضى مدة، وما اقتضاه كلامه كأصله من عدم اعتبار المدة فيما عدا هذه، وأن الاعتبار حصول غلبة الظن بصدقه هو ما اختاره الإمام، والغزالي، والأظهر اعتبارها فقيلاً: ستة أشهر، والأظهر سنة؛ لأن لضى الفصول الأربعة أثراً فى تهيج النفوس لما تشتهيه، نعم من قذف بصورة شهادة لم يتم نصابها أو خفى فسقه، وأقر به ليحد تقبل شهادته عقب توبته، وكذا من أسلم بعد رده لإتيانه بصد الكفر فلم يبق معه احتمال، وقيده

قوله: (وصحح الرافعى حله) مقتضاه أنه وجد فى مذهب الشافعى، قال الرملى فى حاشية شرح الروض: ولا أصل له وقد قال الشافعى وأصحابه بحرمة أنواع المزامير، ومنها الشبابة بل هى من أعلى المزامير.

قوله: (عقب توبته) أى: توبته عند القاضى فى صورة الشهادة التى لم تتم كما فى شرح الإرشاد لبحر.

قوله: (وغير الفاسق إلخ) الذى فى الروض: والوقع فى أهل العلم، وحلة القرآن. قال فى شرحه: وهذا مستثنى من قولهم: الغيبة صغيرة. انتهى.

قوله: (كقاذف إلخ) شمل هذا الإطلاق ما لو كان المقدوف غير محصن. «ب.ر».

قوله: (ولا يكلف إلخ) وهذا لا ينافى قوله: قبل قذفى باطل، فتأمل «ب.ر».

الماوردي بما إذا أسلم. مرسلًا فإن أسلم عند تقديمه للقتل اعتبر مضى المدة، وتفارق الردة القذف بغير صورة الشهادة على الأظهر بأن ضررها قاصر، وضرره متعدد، وقضية اشتراطهم التوبة بالقول في القذف أن سائر المعاصي القولية كشهادة الزور، والغيبة، والنميمة كذلك، وبه صرح صاحب المذهب في شهادة الزور فقال: التوبة منها أن يقول: كذبت فيما فعلت، ولا أعود إلى مثله. ذكره في الروضة وأصلها أما لو قذف، وأقام بينة بالزنا أو أقر المذنوب أو لاعن زوجته بعد قذفها قبلت شهادته لإظهار صدقه بالحجة ثم ما ذكر من بيان التوبة محله في التوبة في الظاهر، وهي المتعلق بها الشهادة والولاية، أما التوبة فيما بينه، وبين الله تعالى، وهي التي يسقط بها الإثم فهي الإقلاع عن المعصية، والندم عليها، والعزم على ألا يعود إليها، ومن لوازم الإقلاع الخروج عن المظالم. تنبيهه: حدود الله تعالى كالزنا، وشرب الخمر إن لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره، ويقر به ليحد، وله أن يستر على نفسه، وهو الأفضل، وإن ظهر فقد فات الستر فيأتي الإمام، ويقر به ليحد (له مروءة لما للاق به) بزيادة اللام لتقوية العامل، وهو.

(خلا) من التخلية بمعنى الترك أي: عدلا له مروءة بأن ترك ما لا يليق به، وهو بمعنى قول المنهاج كأصله: والمروءة تخلق بخلق أمثاله في زمانه، ومكانه، وغير اللائق (كسمع الدف) أي: استماعه وحده (أو مع صنج) بفتح أوله إذا أكب عليه، والمراد به الحلق التي تجعل داخل الدف، والدوائر العراض التي تؤخذ من صفر، وتوضع في خروق دائرة الدف، والقول بأن الدف في الثانية أشد إطرابا من كثير من الملاهي المحرمة ممنوع. (و) مثل (لعب الحمام) بالتطير، والمسابقة إذا أكب عليه.

.....
 ..

قوله: (وتفارق الردة) حيث لم يعتبر في التوبة فيها بالإسلام مضى المدة كما تقرر، وقوله: القذف أي: حيث اعتبر فيه مضى المدة.

قوله: (فهي الإقلاع إلخ) لا يظهر أن هذه الأمور هي التوبة المسقط للإثم المتعلق بها الشهادة في غير المعصية القولية، فليتأمل.

قوله: (في غير المعصية القولية) لم يرد الشارح إلا الفرق بين التوبة في الظاهر، وبينه وبين الله في القولية التي ذكرها.

(و) لعب (الشطرنج) بكسر أوله، وفتح معجما، ومهملا إذا أكب عليه. (و) مثل (الرقص) كذلك، وهذا من زيادة النظم. (أو) مثل (سمع الغنا) أى: استماعه إذا أكب عليه، وكل من الغنا، واستماعه مكروه، ولو من أجنبية نعم إن خيف من استماعه منها أو من أمرد أو غيره فتنة حرم فقوله: (إذا أكب) أى: داوم عليه قيد فى الأمثلة كلها كما تقرر. هذا إذ لم يقتزن بها ما يقتضى التحريم، وإلا فذلك حرام مطلقا، والمرجع فى الدوام إلى العادة، وتختلف بعبادات النواحي، والبلاد، وبالأمكنة فقد يستقبح من شخص ما لا يستقبح من غيره، وليس اللعب بالشطرنج مثلاً فى الخلوة مرارا كاللعب به فى الطريق أو السوق مثلاً مرة على مأل من الناس. (و) مثل (حرفة دنيئة) بالهمز كحجامة، وكنس، ودبغ فمن ارتكب شيئاً منها سقطت مروءته لإشعاره بالدناءة، والخسة نعم إن اعتادها، وكانت حرفة أبيه فلا تسقط على الأصح فى النهاج كأصله، والشرح الصغير، وجرى عليه الناظم حيث زاد قوله: (ليست لأب) وقال فى الروضة: لم يتعرض الجمهور لهذا القيد، وينبغى ألا يتقيد بصنعة آبائه بل ينظر هل يليق به هو أم لا، والتوبة مما يخل بالمروءة بسنة كما فى المعاصي. ذكره فى التنبيه.

(لم يتهم بالجر والدفع) أى: عدلا له مروءة غير متهم بجر نفع إليه أو دفع ضرر عنه بشهادته (فلا * تقبل أن يشهد) بفتح الهمزة أى: شهادته (لبعض) له من

قوله: (كاللعب فى الطريق إلخ) ظاهره أن المرة حينئذ مسقطه للمروءة، وإن لم يكن الفاعل عظيما، وينبغى تقييده حينئذ بالتكرر. «ع.ش»، وظاهره عدم اشتراط التكرر فى العظيم بل المنقول عن الماوردى الإطلاق راجع «م.ر».

قوله: (وحرفة دليئة) يحمل جعلها من خوارم المروءة على من اختارها لنفسه مع حصول الكفاية بغيره فلا ينافى كونها فرض كفاية. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (فلا تقبل أن يشهد لبعض) لو ادعى أن زيدا وكله، وشهد له بذلك أصل زيد أو فرعه قبلت. قاله ابن الصباغ، ومنع ذلك الشيخ أبو حامد، ورجح البلقيني الأول. فرع: شهادة المودع. ملك العين عند نزاع أجنبى غير مقبولة؛ لأنها تمنع ضرر رفع يده عنها. «ب.ر».

أصل، وفرع وإن قبلت عليه، ومنه أن تتضمن شهادته دفع ضرر عنه كأن يشهد للأصيل الذى ضمنه بعضه بالأداء أو الإبراء نعم لو ادعى السلطان على شخص بمال لبيت المال فشهد له به أو فرعه قبل كما قاله الماوردى: لعموم المدعى به، ولا تقبل شهادة الوارث لمورثه، ولا الغريم للميت، ولا للمفلس المحجور عليه، وتقبل شهادته لغريمه الموسر، وكذا المعسر قبل الحجر عليه، ولا تقبل شهادة الضامن للمضمون عنه بالأداء. (و) لا تقبل شهادته (على عدوه) وإن قبلت له للتهمة بقيد زاده بقوله: (دنيا)

.....
 قوله: (ولا للمفلس المحجور عليه) أى: إن كان الغريم يضارب مع الغرماء لحللول دينه، وتقدمه على الحجر، فإن لم يضارب فيما شهد به لتأجيل دينه، أو لأنه عامله بعد الحجر عالماً بحاله، أو شهد له بعين هى رهن عند بعض الغرماء يستغرقها دينه قبلت شهادته لضعف التهمة، وعدم عود النفع إليه غالباً. انتهى. «م.ر» فى حواشى شرح الروض.

قوله: (وإن قبلت عليه) قال فى شرح الروض: وقضية كلامهم إنه لو شهد لأحد ابنيه على الآخر لم يقبل، وبه جزم الغزالى لكن جزم ابن عبد السلام بقبولها إلى آخر ما أطل به.

قوله: (ولا تقبل) أى: فى الجملة، وكما يعلم مما يأتى شهادة الوارث.

قوله: (وكذا المعسر قبل الحجر عليه) أى: لأنه حيثئذ يتعلق الحق بذمته لا بعين أمواله، بخلافه بعد الحجر عليه لا يقال: تخصيص المعسر بالتقييد بقبل الحجر عليه يقتضى أنه لا فرق فى الموسر، وهو مشكل لأن الموسر لا يحجر عليه إذ شرط الحجر زيادة الدين على المال، ولو سلم لم يتجه التخصيص لأننا نمنع دعوى الاقتضاء المذكور بل التخصيص بالتقييد لعدم تأتية فى الموسر إذ لا يتأتى الحجر عليه، نعم لعل هذا باعتبار الغالب، وإلا فقد يحجر على الموسر كما ذكره فى أول باب الحجر. فليتأمل.

قوله: (ولا على عدوه) قال البلقينى: ولا يشترط ظهور العداوة بل يكفى ما يدل عليها من المخاصمة كما نص عليه فى المختصر، فقال: ولا تجوز شهادته على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة. انتهى. قال الجرجرى: وهذا الذى أفهمه النص من الاكتفاء بالمظنة هو الموافق للقواعد، وهو حسن لما فيه من الاختياط «ب.ر»، وحجر.

قوله: (هو الموافق للقواعد) قلت: ويوافقه مفهوم قول الشارح الأتى: لم يجبه. انتهى. منه.

وخرج به عدوه ديناً فتقبل شهادة المسلم على الكافر، والسنى على المبتدع، وعكسه إلا الخطابية بتفصيل فيهم تقدم. (وذا من حزننا * بفرح منه وعكس) أى: وعدوه من يحزن بفرحه، ويفرح، بحزنه وذلك قد يكون من الجانبيين، وقد يكون من أحدهما فيختص برد شهادته على الآخر، وإن أفضت العداوة إلى الفسق ردت شهادته مطلقاً كما علم مما مر، ومن خاصم من يريد أن يشهد عليه وبالغ فلم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته، وإلا لاتخذ ذلك ذريعة إلى إسقاط الشهادات. (كزنا).

(عرسه) بإسكان الهاء أى: كشهادة الزوج بزنا زوجته، ولو مع ثلاثة فلا تقبل لأن شهادته عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما، ولأنه نسبها إلى خيانة فى حقه فلا يقبل قوله كالمودع وفى غير هذه تقبل شهادة كل منهما الآخر كسائر الأجانب، وقوله: كزنا عرسه مثال لشهادة العدو كما تقرر، ويجوز كونه نظيراً لها أى: لا تقبل شهادة العدو على عدوه كما لا تقبل شهادة الزوج على زوجته بالزنا، وهذا أولى ليناسب أن يعطف عليه قوله: (وكالشهادة المعادة) من المسرفسقه، والمعلن به، ومن السيد لعبده، والعدو على عدوه، والوارث لمورثه يخرج قبل البرء (بعد زوال الفسق والسيادة).

(أو المعادة) أو البرء فإنها لا تقبل لما زاد بقوله: (لدفع العار) أى: لاتهمهم بدفع عار رد شهادتهم الأولى عنهم، وما تقرر فى المعلن بفسقه هو الأصح عند الأكثرين فى

قوله: (ليناسب أن يعطف عليه إلخ) إذ ليس مثالا لها.

قوله: (أو البرء) عطف على زوال.

قوله: (كشهادة الزوج إلخ) هل يجب حينئذ الحد.

قوله: (أو البرء) أى: أو بعد البرء.

الروضة، وأصلها قالا: وإنما يجيء الوجهان إذا أضغى القاضى إلى شهادته مع ظهور فسقه ثم ردها، وقضيته أنه إذا لم يصغ إليها تقبل بناء على الأصح فى الشرح الصغير، وأصل الروضة أن القاضى لا يصغى إليه كما لا يصغى إلى العبد، والصبى فما أتى به أولا ليس بشهادة فى الحقيقة كما أفهمه لفظ المعادة. قال فى الروضة كأصلها: ولا تقبل الشهادة المعادة ممن شهد غالطا فى شهادته الأولى (لا) كالشهادة المعادة من الرقيق، والكافر، والصبى، والمبادر بشهادة غير الحسبة بعد زوال (الرق والكفر) و (الصبا) و (البدار).

(أى فى) شهادة (سوى الحسبة) فإنها تقبل لأنهم لا يتغيرون بحالهم الأول فلا يتهمون، ولأن شهادتهم الأولى لم تكن فى الحقيقة شهادة حتى توصف بالرد، والقبول. نعم المسر بكفره لا تقبل شهادته المعادة كالمسر بفسقه، قال الأذرعى: والأشبه قبول الشهادة المعادة ممن شهدوا به خرس ثم زال. انتهى. ومثله المعادة ممن شهدوا به عمى ثم زال، أما المبادر بشهاد الحسبة فتقبل شهادته كما سيأتى. (و) كشهادة (المشهود) عليه بالقتل على (الشهود) الشاهدين عليه بذلك كان شهد اثنان على اثنين بقتل زيد، فشهد المشهود عليهما على الشاهدين بأنهما قتلاه فإنها لا تقبل للتهمة لأنها تدفع ضرر موجب الشهادة عليهما، ولأنهما صارا عدوين للأولين بشهادتهما فيراجع ولـ

.....

قوله: (مع ظهور فسقه) عبارة شرح الروض: نعم إن لم يصغ القاضى إلى شهادة المعلن قبلت شهادته المعادة بناء إلخ.

قوله: (وقضيته أنها إذا لم يصغ إليها تقبل) هل يجرى هذا فى السيد، والعدو، والوارث.

قوله: (أو لأن شهادتهم الأولى إلخ) إذ القاضى لا يجوز له حتى فى ذى الفسق المعلن كما مر الإصغاء إليها، فإن أضغى إليها لم تقبل منه المعادة فيما يظهر، وإن حرم عليه الإصغاء إليه لاتهامه بالتدراك حينئذ. حجر.

.....

الدم، فإن صدق الأولين خاصة ثبت الحق أو الأخيرين بطلت الأولى للتكذيب، والثانية لما مر أو كليهما بطلتا إذ في تصديق كل تكذيب الأخرى، وإن كذبهما فكذلك، وهو ظاهر، واعتراض بأنه لا بد من تقدم دعوى على معين فكيف يراجع المدعى بعد الشهادة، وأجيب: بأنه يدعى ثم يشهد الأولان فيبادر الأخيران فيورث ذلك ريبة فيراجع احتياطاً فإن استمر على التصديق فذاك، وإلا بطلت الدعوى للتناقض، وبأن يوكل وكيلين في إثبات القتل من غير تعيين من هو عليه فيدعى كل منهما، ويقيم بيته، وخرج بالقتل المال فإن كان معينا فكالقتل أو غير معين كآلف فلا خلل لجواز اجتماع الألفين إلا أن يشهد الأخيران مبادرة.

(و) كشهادة (حاملى العقل) أى: الدية وهم العاقلة (بفسق شاهدى) قتل (خطأ) بالإسكان للوزن أو شبه عمد فلا تقبل (ولو) كانوا متصفين (بالفقر) لتهمة دفع تحملهم العقل. (لا) شهادة (الأبعاد) منهم، وفي الأقربين وفاء بالواجب فإنها تقبل، وفارقوا الفقراء بأن توقعا الغنا أقرب من توقع موت القريب المحوج إلى التحمل فالتهمة لا تتحقق فيه، أما شهادة العاقلة بفسق شهود قتل العمد أو الإقرار بالقتل، ولو خطأ فمقبولة لانقضاء تحملهم العقل، ولا تقبل شهادة غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر لتهمة دفع ضرر المزاحمة.

(و) كشهادة (وارث بجرح موروث) له (لدى*شهادة) أى: عند شهادته فلا تقبل قبل البرء، وإن برئ بعدها للتهمة فإنه لو مات أخذ الأرض فكأنه شهد لنفسه، ومثلها شهادته بتزكية شهود جرح مورثه، قاله الشيخان. قال البلقيني: ولو كان الجريح عبداً ثم أعتقه سيده بعد الجرح، وادعى به على الجراح، وإنه المستحق لأرثه لأنه كان

قوله: (فيبادر الأخيران إلخ) قد يقال: إن البدار وحده مبطل للشهادة إلا أن يقال: لا مانع من اجتماع سببين للبطلان: البدار، والتهمة.

قوله: (بجرح موروث) ولو كان عليه دين مستغرق لأن الدين لا يمنع الإرث نبه عليه البلقيني رداً على ابن أبي عصرون. «ب.ر.» «م.ر.»

ملكه فشهد له وارث الجريح قبلت شهادته لعدم المعنى المقتضى للرد، ودخل في كونه موروثا له عند شهادته ما لو شهد بذلك أخو الجريح، وهو وارث له ثم ولد للجريح فلا تقبل شهادته، وخرج به ما لو شهد، وللجريح ابن ثم مات الابن فتقبل شهادته ثم إن صار وارثا، وقد حكم بشهادته لم تنقض كما لو طرأ الفسق أو لا فلا يحكم بها أما شهادته بعد البرء فمقبولة لانتفاء التهمة. (لا إن بمال شهدا) أى: لا إن شهد النوارث لمورثه الجريح أو غيره، وليس بعضا له بمال، ولو قبل البرء فإنها تقبل، وفارق شهادته بالجرح بأن الجرح سبب للموت الناقل للحق إليه بخلاف المال.

(و) لا إن شهد المشهود له (بوصية من المال لمن يشهد بالمثل) أى: لمن شهد (له) بمثلها من ذلك المال كأن شهد اثنان لاثنتين بوصية من تركه فشهد المشهود لهما للشاهدين بوصية من تلك التركة، فتقبل الشهادتان لأن كل شهادة منفصلة عن الأخرى من غير تهمة، واحتمال المواطأة مندفع بأن الأصل عدمها، ولو عبر بدل المال بشيء كان أعم. (ولا كأن يشهد) بالجزم فى لغة.

(لقطع الطرق) أى: ولا كأن تشهد (رفقة) من القافلة فى قطع الطريق لأخرى منها بمثل ما شهدت لها به الأخرى فتقبل الشهادتان إذا عزت كل منهما ما شهدت به إلى الأخرى، فإن عزته إليهما معا كقولها: أخذ مالنا لم تقبل للتهمة، وزاد (فقط) تكملة.

.....
.....

قوله: (الجريح أو غيره) قال فى الروض: ولو هو مريض.

قوله: (إذا عزت كل منهما ما شهدت به الأخرى) بأن أخذوا مال هذا. شرح روض.

قوله: (كقولها أخذ مالنا لم تقبل) بحث الأسنوي قبولها فيما لا يتعلق بالشاهد. «ب. ر»، وكتب أيضا: ينبغي أن يجرى هنا نظير الشريك. قال فى الروض: وشريك أى: وترد شهادة شريك فيما هو شريك فيه بأن قال: هذه الدار بيننا. انتهى. قال فى شرحه: فلو قال: هذه الدار لزيد ولى قال الزركشى: فالظاهر أخذنا من التصوير المذكور الصحة فى نصيب زيد دون نصيبه

قوله: (أخذنا من التصوير إلخ) أى: أخذنا من الحكم بالبطلان فيه.

(وبتغافل) عطف على بالجر أى: لم يتهم بجر نفع، ولا بتغفل (بإمكان الغلط) أى: مع إمكان غلطه عادة فيما شهد به فلا تقبل شهادة المغفل الذى لا يحفظ، ولا يضبط أو يكثر غلطه، ونسيانه إذ لا يوثق بقوله، بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك بأن فسر شهادته، وبين وقت التحمل، ومكانه، وزالت التهمة، ولا يضر السهو، والغلط القليلان إذ لا يسلم منهما أحد.

(و) لم يتهم (بالبدار) إلى الشهادة (قبل أن يطلب) الخصم شهادته، ولو بعد الدعوى. فلو شهد قبل طلبها لم تقبل لتهمته بالحرص عليها، وفى خبر الصحيحين فى معرض الذم: «ثم يجىء قوم يشهدون، ولا يستشهدون»، وأما خبر مسلم «ألا أخبركم بخير الشهداء الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها» فمحمول على ما يجوز البدار إليه، وهو شهادة الحسبة، فإن لم يعلم صاحب الحق به فيما لا يجوز فيه البدار أعلمه الشاهد حتى يدعى، ويستشهد، وقد بين البدار الجائز بقوله: (لا * ما فيه حق أكد لذى العلا) أى: لا البدار إلى الشهادة بما فيه حق مؤكد لله تعالى، وهو ما لا يتأثر برضى الآدمى فإنه يقبل فيه كما يقبل فى محض حقه تعالى المفهوم بالأولى كالصلاة، والزكاة، والصوم كأن يشهد بتركها وذلك.

(كالعفو فى القصاص) أى: عنه (والطلاق والخلع والرضاع والعتاق).

(ونسب) والثابت بذلك فى الخلع الفراق دون المال كما قاله الإمام، وغيره، وللإمام احتمال بثبوت المال أيضا لثلا يتعطل حق الزوج بالكلية، واحتمال آخر بثبوت الفراق

.....
قوله: (أو يكثر غلطه) يشمل التساوى. انتهى. رشيدى، ويؤيده التعبير فيما سياتى بالقليلين.

قوله: (لم تقبل) لكن لو أعادها بعد الطلب، ولو فى المجلس قبلتا. انتهى. شرح الروض.

قوله: (كما قاله الإمام) هو المعتمد.

.....
.....
.....

دون البيئونة، وكالعناق الاستيلاء دون التدبير، وتعليق العتق. قال الرافعي: وكأن الفرق تحقق إفضائه للعتق، بخلافهما، ودون الكتابة فإن أدى النجم الأخير شهد بالعتق، وطريق شهادة الحسبة أن يقول الشهود ابتداء للقاضي: نشهد على فلان بكذا فأحضره لنشهد عليه فإن ابتدأوا وقالوا: فلان زنى فهم قذفة، وإنما تسمع عند الحاجة

.....
 قوله: (وكان الفرق إلخ) فيه إشارة إلى أن محل المنع إذا شهدا على المدبر فى حياته أو على المعلق قبل وجود الصفة، أما لو شهدا بذلك بعد موته أو بعد وجود الصفة قبلت لا محالة. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض عن الأذرعى.

كما لو شهد لفرعه وأجنبى، وما بحثه يأتى فى مسألة التصوير أيضًا فالمنجى حمل ذلك كله على ما يأتى عن المطلب. انتهى. ثم قال فى الروض: فلو شهد بنصيب شريكه وحده قبلت. انتهى.
 قال فى شرحه: استشكله فى المطلب. بأن الشركة تكون من إرث، ونحوه ولم يتصل بها قبض فالأحد الشريكين مشاركة الآخر فيما قبضه فلا تسمع شهادته، وقد أطلق الأصحاب أن الشهادة للشريك غير مقبولة والأحسن أن يقال: إن كان ما شهد به لشريكه يستلزم حصول شىء له فيه لم تسمع شهادته، وعليه ينزل إطلاق الأصحاب، وإلا سمعت وعليه ينزل كلام الرافعى ومن تبعه. انتهى. ثم قال فى الروض: ولو شهد لوالده ولأجنبى قبلت للأجنبى فقط، قال فى شرحه: وقضية كلامهم أنه لا فرق بين قوله: هذا لوالدى ولفلان، وعكسه قاله الزركشى قال: ويشبه أن يكون الخلاف فيما إذا قدم الأجنبى فإن قدم الآخر فيحتمل القطع بالبطلان للأجنبى من جهة العطف على الباطل إلخ. انتهى.

قوله: (إفضائه) أى: الاستيلاء.

قوله: (فهم قذفة) قال فى شرح الروض: نعم إن وصلوا شهادتهم به، قال الزركشى: فالظاهر أنهم ليسوا بقذفة لكن كلام الرويانى يقتضى أنه لا فرق. انتهى.

قوله: (إذ لا فرق إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه فى حاشية شرح الروض وقضيته تصحيح ما بحثه الأسنوى سابقا، إلا أنه ينزل على ما إذا كان حق كل متميزا عن الآخر كبيتين أحدهما بعينه للشاهد، والآخر بعينه للمشهود له بخلاف ما إذا كانا مشتركين شركة شيوع كما فى المطلب.

قوله: (فالظاهر إلخ) جزم به «ق.ل» على الجلال.

إليها، فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكلف حتى يقولوا، وهو يسترقه أو يريد نكاحها أو متزوج بها، وما يقبل فيه البدار هل تسمع فيه دعوى الحسبة، وجهان أحدهما وبه قطع القفال: لا اكتفاء بالبينة، ولأنه لا حق للمدعى فيه، ومن له الحق لم يأذن في الطلب، والثاني: وبه قال القاضي: نعم لأن البينة قد لا تساعد، ويراد استخراج الحق بإقرار المدعى عليه. كذا في الروضة وأصلها هنا، وقضية كلامهما في السرقة، وآخر القضاء ترجيح الثاني، وصححه البلقيني، ويجب حمله على غير حدود الله تعالى، فقد جزم في الروضة وأصلها في الدعاوى بعدم سماعها فيها لكن محله كما قاله ابن الصباغ، والبندنجي، والماوردي، وغيرهم: إذا لم يتعلق بها حق آدمي فتسمع في السرقة إذا لم يبرأ السارق من المال برد، ونحوه، وإلا فلا تسمع لتمحض الحق لله تعالى كالزنا فالمعتمد سماعها إلا في محض حدود الله تعالى (لا الوقف والوصية* ما لم يعما) فلا تقبل فيهما شهادة الحسبة بخلاف ما إذا عما، ولو آخرًا ليدخل نحو ما أفتى به البغوي من أنه: لو وقف دارا على أولاده ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته، وتملكوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أولاده بوقفيتهما قبلت شهادتهما لأن آخره على الفقراء، وذكر الوصية مع التقييد بما لم يعما مزيد على الحاوي. (و) لا (شرا البعضية) من أصل، وفرع فلا تقبل فيه شهادة تضمن العتق لكونها على الملك، والعتق تبع، وليس كالحلع لأن المال

قوله: (حتى يقولوا إلخ) قال الغزي: من الحاجة قطع سلطنة السيد بإزالة الرق عن العبد، فتقييد السماع بالاسترقاق ممنوع. انتهى. نقله «م.ر» في حاشية شرح الروض، وسكت عليه.

قوله: (البدار) أي: شهادة الحسبة.

قوله: (وبه قطع القفال) جزم به الرافعي هنا، وهو المعتمد. انتهى. «م.ر» في حاشية شرح الروض.

فيه تابع ، وفي الشراء مقصود فإثباته دون المال محال ، وعلم مما تقرر قبول شهادة من اختبى في زاوية للتحميل ، ولا يحمل على الحرص فإن الحاجة قد تدعو إليه ، ويستحب إعلام المشهود عليه لئلا يبادر إلى تكذيبه فيعززه القاضى ثم لابد للشهادة من مستند ، والأصل فيه العلم بالمشهود به . قال تعالى : ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [الإسراء ١٣٦] وقال ﴿إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾ [الزخرف ٨٦] وقد يقوم البظن المؤكد مقام العلم للحاجة ، ثم من المشهود به ما يكفى فيه الإبصار بغير سمع ، وهو الفعل ، وما فى معناه كزنا ، وسرقة وولادة ، وكون المال بيد فلان ، ومنه ما يحتاج إليهما وهو القول كالعقد ، والفسخ ، والإقرار ، ومنه ما يكفى فيه السمع وهو ما يشهد فيه بالتسامع ، وقد أخذ فى بيانها على هذا الترتيب فقال .

(رأى) أى : سأل الحجة ذكرا موصوفا بما مر رأى الفعل مع فاعله إن شهد به .
(و) رأى (للملك) أى : للشهادة به (تصرفا) فيه (بيد) أى : مع يد المتصرف تصرف الملاك فى الأملاك (كالبيع والرهن وإيجار وهـ) .

(وكالبنا) ولو واحدا منها لكن أكثر من مرة ، وذلك لأن الملك لا يرى ، ولا يسمع فاعتبر رؤية ما يدل عليه من اليد ، والتصرف (بالطول) أى : مع طول مدتهما عرفا

قوله : (ويستحب إخ) أى : لمن اختبأ . ..

قوله : (بيد) إلى قوله : بالطول يستثنى منه الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد ، والتصرف فى المدة الطويلة ، إلا أن ينضم لذلك السماع من الناس أنه مملوك للاحتياط فى الحرمة ، وكثرة الاستخدام للأحرار . انتهى . شرح «م.ر» على المنهاج .

قوله : (أكثر من مرة) ولا يكفى مرتان ، بل لابد من تعدد يظن معه الملك .

قوله : (رؤية ما يدل عليه) قال فى حواشى شرح الروض : يشبه أن يكون ذلك فيمن لا يباشر أملاك الناس نيابة عنهم كجباة أملاك الأغنياء الذين يتصرفون فيها بالإجارة والهدم والبناء وقبض الأجرة ومن فى معناتهم من قيام الأيتام والوقوف ونحوها لأن هؤلاء تطول مدة أيديهم وتصرفهم فى أملاك الناس غالبا ، إلا أن يقال : يشترط فيمن يشهد هؤلاء أن يكون خبيرا بباطن أحوالهم مميزا بين ما هو لهم وما هو لغيرهم بأيديهم . انتهى .

.....

.....

بحيث يظن بها الملك. (أو) مع (تسامع «من») جمع (غير محصور) بأنه ملك فلان، وإن لم تطل المدة (بلا منازع) فى الملك للمشهود له به إذ ظن الملك إنما يحصل حيث لا منازع، أما إذا رأى التصرف وحده أو اليد وحدها أو رأهما معا، ولم تطل المدة، ولم

قوله: (من جميع) أى: مكلفين كما فى «ع.ش» مسلمين كما أفتى به والد «م.ر» و فرق بينه وبين التواتر بأن ما هنا يفيد الظن، بخلاف التواتر فإنه يفيد العلم الضرورى، وعبارة شرح المنهج: من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب فيقع العلم أو الظن القوى بخبرهم. انتهى. قال «س.م»: فالمراد هنا بالجمع، وبأمن تواطؤهم أعم مما فى التواتر. انتهى. ولعل التسامع الذى اختلف فى كفايته وحده غير التواتر الذى هو مفيد للعلم الضرورى كما يؤخذ من «س.م» على التحفة، ولذا قال الشارح: إذا ظن الملك إلخ، وفى حاشية المنهج الفرق بين الخبر المستفيض والتواتر أن التواتر هو الذى بلغت رواته مبلغا أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، والمستفيض الذى لا ينتهى إلى ذلك بل أفاد الأمن من التواطئ على الكذب، والأمن معناه الوثوق، وذلك بالظن المؤكد. انتهى. دمرى.

قوله: (إذا ظن الملك إلخ) يفيد أن الحاصل هو الظن وهو كذلك؛ لأن التواتر لا يفيد العلم فى غير المحسوس كما فى حاشية شرح الروض، وهنا لم يشهد بالعقد الذى هو محسوس بل بالملك فليس هو التواتر المفيد للعلم الضرورى.

قوله: (بلا منازع) عبارة الروض: فصل من رأى رجلا يتصرف فى شىء فى يده متميزا أى: عن أمثاله كالدار، والعبد واستفاض فى الناس إنه ملكه جاز أن يشهد له بذلك، وكذا لو انضم إلى اليد تصرف مدة طويلة بغير الاستفاضة، قال فى شرحه: وخرج بالتميز غيره كالدراهم، والدنانير، والحبوب، ونحوها مما يتماثل فلا يجوز الشهادة فيه بالملك، ولا باليد. انتهى.

قوله: (عبارة الروض) نقلها لاشتراط التميز أما عدم المنازع فصرح به فى الروض. قوله: (فلا تجوز الشهادة فيها بالملك) قال فى حاشية التحفة: لا يخفى إشكاله إلا أن كان مصورا. بما إذا كان المشهود به فى ذلك مخطئا بأمثاله، فلتراجع المسألة. انتهى. وقد يقال: إذا لم يكن متميزا يقع فى الاستفاضة شبهة لاحتمال تبدله بمثله، وكذا تقع الشبهة فى تكرار التصرف فى عينه لما ذكر.

يحصل تسماع فلا تصح الشهادة بالملك بما ذكر، وأفهم كلامه كأصله أنه لا يكفي التسماع وحده من غير يد، وتصرف كما في أسباب الملك، وهو وجه اختاره الإمام، وغيره، ونص عليه في حرملة. والأقرب إلى كلام الأكثرين كما في الروضة، وأصلها أنه يكفي لأن أسباب الملك كثيرة، ومنها ما يخفى، ونص عليه الشافعي أيضا كما نقله ابن خيران، ونقل في المنهاج تصحيحه عن المحققين، والأكثرين، وجزم به العمراني، وغيره، وإذا كفى التسماع وحده فمع اليد أو التصرف أولى، وإن لم تطل المدة، وما ذكر من الاكتفاء بطول المدة أو التسماع مع ما ذكر لا ينافيه تعين التسماع في قول الروضة في باب اللقيط: لو رآه يستخدم صغيرا لا يفيد ذلك الشهادة له بالملك حتى يسمع منه أو من الناس إنه له لأنه محمول على ما إذا لم تطل المدة، وسيأتي ما له بهذا

.....
 قوله: (والأقرب إلخ) أشار «م.ر.» في حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (ما ذكر) أى: اليد.

قوله: (لأنه محمول إلخ) فيه نظر يعلم مما نقلناه سابقا عن شرح «م.ر.» على المنهاج.

قوله: (وأفهم كلامه كأصله إلخ) عبارة الروض: ولو تجردت الاستفاضة لم يشهد حتى ينضم إليها إما يدا وتصرف مع مدة طويلة أى: فيها كما في شرحه، فإن انضما إليها لم يشترط طول المدة. انتهى. قال في شرحه: وما ذكره من عدم الاكتفاء بالاستفاضة وحدها هو ما نقله الأصل عن نصه في حرمله، وعن اختيار القاضى، والإمام والغزالي، وغيرهم، وقال: إنه الظاهر، قال: والأقرب إلى إطلاق الأكثرين الاكتفاء بها كالنسب، والموت. انتهى. ونص على الثانى أيضًا كما نقله ابن خيران إلخ، وظاهره الاكتفاء به وحده على هذا من غير طول المدة.

قوله: (كما في أسباب الملك) أى: فإنها لا تثبت بالتسماع، فليكن الملك مثلها على هذا

الوجه. «ب.ر.»

قوله: (إنه يكفي) أى: ولكن لابد من طول المدة هنا كالشهادة بالنسب، وغيره مما يأتى، كذا بخط شيخنا فليراجع، لكن يوافق ما سيأتى عن الروضة في الشهادة بالنسب.

قوله: (أو من الناس) سيأتى أن أو هذه بمعنى الواو.

قوله: (عبارة الروض إلخ) يستفاد من أولها أنه عند انفراد اليد أو التصرف مع الاستفاضة لابد من طول المدة، بخلاف ما لو اجتماعها كما في المصنف. تأمل.

تعلق، وقد علم بما تقرر أنه لا يتوقف جواز الشهادة بالملك على معرفة سببه كيف، ومشاهدة السبب لا تفيد معرفة الملك فإنه، وإن رأى الشراء مثلاً فقد لا يكون المبيع ملكاً للبائع، وإن رآه يصطاد صيداً فربما اصطاده غيره ثم أفلت، وعطف على رأى قوله.

(وسمع القول مع الإبصار) لقائله: إن شهد به فلا تقبل فيه شهادة أصم لا يسمع شيئاً ولا أعمى إلا فيما يأتى، ولا يصح اعتماد الصوت فيه للتشابه بخلاف وطء الزوجة للضرورة، ولجوازه بالظن، ومبنى الشهادة على العلم ما أمكن حتى لا تقبل شهادته على زوجته التى يطؤها اعتماداً على صوتها كما لا تقبل على الأجانب، وما حكاه الروياني عن الأصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدتهما بالمبيع، وغيره كفى من غير رؤية. زيفه البندنجي: بأنه لا يعرف الموجب من القابل، ولا يمنع الحائل الرقيق على الأصح لأنه لا يمنع المشاهدة. (و) سمع القول (من أناس عادمى انحصار) أى: ممن لا ينحصر.

(فى) شهادة (نسب) كأن سمع منهم أن هذا ابن فلان أو فلانة أو من قبيلة كذا فتصح شهادته بذلك (بلا معارض) له بخلاف ما إذا كان له معارض (كأن) أنكر منسوب) أى: المنسوب (إليه) نسبه. (و) كأن (طعن) فيه بعض الناس، وإن كان فاسقاً لاختلال الظن حينئذ. قال فى الروضة كأصلها: يعتبر فى ذلك التكرار، وامتداد مدة السماع. قال كثيرون: نعم وبه أجاب الصيمرى، وقال آخرون: لا بل لو سمع انتساب شخص، وحضر جماعة لا يرتاب فى صدقهم فأخبروه بنسبه دفعة جاز له الشهادة. قال الأزرعى: والصحيح المنصوص الأول.

.....

قوله: (على العلم ما أمكن) وإنما يعدل عنه عند عدم الوصول إليه إلى ظن يقرب منه على حسب الطاقة؛ وهو ما يحصل من التسماع.

قوله: (لاختلال الظن) قد يؤخذ منه إنه لو ظن كذب الطاعن لم يؤثر طعنه.

قوله: (والصحيح المنصوص الأول) حزم به الروض.

(و) سمع القول ممن لا ينحصر في شهادة (الموت) بلا معارض فتصح شهادته فيه بذلك لأن أسبابه كثيرة، ومنها ما يخفى، ولأنه يقع في الأفواه فينتشر كالنسب، وعبر كأصله في هذا الباب بمن لا ينحصر، والمراد به جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب ليقع العلم أو الظن القوي بخبرهم كما عبر به الشيخان، وغيرهما، ولا تعتبر فيهم حرية. ولا عدالة، ولا ذكورة، ومما يثبت بالتسامع ولاية القضاء، ونحوه كما

قوله: (يؤمن تواطؤهم) أى: يوثق بعدمه، والوثوق يكون بالظن القوي كما في حاشية المنهج، وعبارة شرح «م.ر»: يؤمن تواطؤهم على الكذب، ويحصل الظن القوي بصدقهم، وفرق بينه وبين التواتر بضعف هذا لإفادته الظن القوي فقط بخلاف التواتر فيفيد العلم الضروري. انتهى. ولعله إنما قصره على غير التواتر لحكاية الخلاف هناك في المتن في اشتراط اليد وطول المدة معه، وفي ثبوت الموت به إذ التواتر الحقيقي لا ينبغي أن يكون فيه خلاف لإفادته العلم الضروري أما هنا فلم يحك المصنف خلافاً، والحكم صحيح سواء كان تواتراً حقيقياً أو لا؛ فلذا قال الشارح: ليقع العلم أو الظن تأمل.

قوله: (ومما يثبت بالتسامع) أى: بالشهادة به.

قوله: (والمراد جمع كثير) أى: مسلمون. صرح به في العباب، وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي، وفيه وقفة إذا أفاد الخبر اليقين، فليتأمل.

قوله: (يؤمن تواطؤهم على الكذب) هذا يوجد مع الانحصار.

قوله: (أو الظن) فيه دلالة على أنهم لم يريدوا بالجمع المذكور عدد التواتر المقرر في الأصول لأن ذاك يفيد اليقين ولا بد.

قوله: (ولا يعتبر فيهم حرية) لم يفصح باعتبار البلوغ.

قوله: (إن أفاد الخبر اليقين) لأنه حينئذ يكون تواتراً، ولا يشترط فيه ذلك لكن المراد بالمستفيض في هذا الباب غير المتواتر، وهو ما أحالت العادة فيه التواطؤ على الكذب بل ما أفاد الوثوق، وذلك بالظن القوي كما في حاشية المنهج.

قوله: (هذا يوجد مع الانحصار) المراد بكونه غير محصور أنه لا ينحصر في عدد معين بل المدار على عدد يحصل به الوثوق أى عدد كان وإن كان يوجد في الخارج محصوراً. تأمل.

قوله: (لم يفصح إلخ) قال «ع.ش.» على «م.ر»: يشترط أن يكونوا مكلفين.

مر، والجرح والتعديل، وكذا الرشد كما أفتى به ابن الصلاح، والإرث بأن شهدب التسماع أن فلانا وارث فلان لا وارث له غيره كما نص عليه فى البويطى، وهل يثبت به الوقف، والعق، والولاء، والنكاح. وجهان أصحهما فى الروضة، وغيرها الجواز، ونقله ابن خيران فى الأخيرين عن النص لأن مدتها تطول فتعسر إقامة البينة على ابتدائها فمست الحاجة إلى إثباتها بالتسماع. ولا فرق فى الشهادة به بين الأعمى والبصير إذ لا دخل للرؤية فيه، لكن محله إذا لم يحتج إلى تعيين، وإشارة بأن يكون

قوله: (أصحهما فى الروضة وغيرها الجواز) فيثبت أصل الوقف بالتسماع دون شروطه وتفصيله، قال ابن الصلاح: نعم إن ذكرها الشاهد فى ضمن شهادته بالوقف ثبت، وإذا لم تثبت فقال النووى: إن كان الوقف على جماعة قسم بينهم بالسوية أو على جهات فكذلك، وإلا رجع إلى رأى الناظر. انتهى. «ق.ل».

قوله: (بأن يكون الرجل إلخ) عبارة الروضة: بأن يكون الرجل معروفا باسمه ونسبه الأدنى، ويحتاج إلى إثبات نسبه الأعلى، ويصور أيضا فى النسب الأدنى بأن يصف الشخص فيقول: الرجل الذى اسمه كذا، وكنيته كذا، ومصلاه ومسكنه كذا هو فلان بن فلان، ثم يقيم المدعى بينة أخرى أنه الذى اسمه كذا، وكنيته كذا إلى آخر الصفات. انتهى.

تنبيه: قال فى الروض: ولا يثبت دين باستفاضة، قال فى شرحه: لأنها لا تفى قدره كذا علله ابن الصباغ، قال الزركشى: ويؤخذ منه أن ملك الحصص من الأعيان لا يثبت بالاستفاضة، قال: والرجح القائل بثبوت الدين بالاستفاضة قوى كما ينبغى للنووى ترجيحه كما رجع ثبوت الوقف ونحوه بها، ولا فرق بينهما. انتهى.

قوله: (والتعديل) عبارة الإرشاد: وكذا أى: يثبت بالتسماع تعديل، وإعسار أو بخيرة صحبة وقرينة. انتهى. فأفاد أنه لا يتعين التسماع لإثباتهما بل يثبتان إما به، وإما بالخيرة المذكورة، وأفهم كلامه أن الصحبة وحدها، والقرينة وحدها غير كافية، وهو ظاهر إن تصور انفكاك أحدهما عن

قوله: (كما رجع إلخ) قد يقال: علة ثبوت الوقف بها أنه شىء مؤيد فإذا طال عسر إثبات ابتدائه فمست الحاجة إلى إثباته بالتسماع بخلاف الدين، وعبرة الروضة: لا يثبت الدين بالاستفاضة على الصحيح. انتهى.

قوله: (وإعسار) قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض: إنه ضعيف، ونقل عن تصريح الإمام خلافه.

الرجل معروفا باسمه. ونسبه في الشهادة بالنسب مثلاً، ولا يكفي في التسامع قول الشاهد: أشهد أنى سمعت الناس يقولون كذا، وإن كانت شهادته مبنية عليه بل يشهد بأن هذا لفلان أو أنه ابنه مثلاً؛ لأنه قد يعلم خلاف ما سمعه قال ابن أبي الدم: ولا يذكر من غير سؤال الحاكم مستند شهادته من تسامع أو رؤية بدو تصرف فلو ذكره بأن قال: أشهد بالتسامع أن هذا ملك زيداً أو أشهد أنه ملكه لأنى رأيته يتصرف فيه مدة طويلة لم يقبل على الأصح لأن ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة، ويوافقه ما فى الرافعى فى كتاب دعاوى عن الوسيط عن الأصحاب من أنه لو صرح فى شهادته بالملك بأنه يعتمد الاستصحاب لم تقبل شهادته، والأوجه كما قال الزركشى: حمله لما علل به ابن أبى الدم. وللجمع بينه، وبين ما اقتضاه كلام الروضة كأصلها قبل باب القضاء على الغائب من أن ذكر المستند من تسامع، وغيره ليس بقادح على ما إذا ظهر بذكره تردد فى الشهادة فإن ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلت شهادته. (تنبيهان) أحدهما: فهم مما تقرر أنه لو سمع رجلاً يقول لآخر: هذا ابنى، وصدقه الآخر لا يشهد به. وهو ما عليه الإمام، والغزالي، وغيرهما، وإنما يشهد بالإقرار قال الرافعى فى الشرح الصغير: وهو الظاهر وإليه ميله فى الكبير مع نقله عن الكثير من الأصحاب أن له أن يشهد به، واختاره ابن الرقعة، وقد يؤيده العطف بأو فى مسألة استخدام الصغير التى قدمتها عن الروضة لكن الأوجه أن أو بمعنى الواو بدليل قولهم: صفة التسامع فى النسب أن يسمع الشاهد المشهود بنسبه ينتسب إلى

.....

الأخرى، وإلا فالظاهر تلازمهما، والجرح كالعدالة فى ذلك «حجر»، وكتب أيضاً أقول: التزكية كالتعديل إن لم تكن إياه، وخيئت فيستفاد من قول الشارح هنا: والجرح، والتعديل، وقول المتن الآتى: ولذى زكى أن التعديل، والتزكية يثبتان بكل من التسامع، والخيرة بنحو الصحة منع القرينة كما صرحت بذلك فى التعديل عبارة الإرشاد.

.....

المنسوب إليه ، والناس ينسبونه إليه. ثانيهما ، قال في المهمات : التقسيم المذكور ليس بحاضر لجواز الشهادة بما علم ببقية الحواس الخمس كما لو اختلفنا في حموضة المبيع أو تغير رائحته أو نحوهما قال الشارح : والشهادة بالحمل. والقيمة خارجة عن ذلك كله. (أما) شهادة (ذات فرع) على شهادة الأصل فمقبولة لدعاء الحاجة إليها لأن الأصل قد يتعذر ، ولأنها حق لازم الأداء فيشهد عليها كسائر الحقوق نعم لا تقبل في حدود الله تعالى ويعتبر لتحملها أحد ثلاثة أمور أخذ في بيانها فقال : (فليبين) من أبان. (سبب تلك) أى : فليبين (الأصل) سبب تلك الشهادة بأن يقول : أشهد أن لفلان على فلان كذا من ثمن مبيع أو قرض أو أرش جنائية أو غيرها وإن لم يأذن للفرع فيها لانتفاء احتمال الوعد ، والتساهل مع الإسناد إلى السبب. (أو فيها أذن) له بأن يقول : أنا شاهد بكذا أو أشهد بكذا فأشهد على شهادتى أو أشهدك على شهادتى بكذا أو إن استشهدت على شهادتى بكذا فقد أذنت لك فى أن تشهد ، ويسمى هذا استرعاء. ولا يختص ذلك بالمأذون له بل لكل من سمعه أن يشهد على شهادته. ولا بد من تعرض الأصل للفظ الشهادة كما مثلنا فلا يكفى قوله : أعلم كذا أو أخبر أو استيقن كما لو أدى الشهادة بذلك عند الحاكم.

.....

قوله : (على شهادة الأصل) المراد بالأصل ما هو أصل له ، وإن كان فرعاً أيضاً غيره ، وهل يكفى تسمية الفرع الذى قبله أو لابد من تسمية الشاهد الأصلى وحده أو مع ما بعده. راجعه «ق.ل» على الجلال ، والظاهر أن الاحتمال الأخير متعين لتوقف المشهود به عليه تأمل.

قوله : (قال فى المهمات: إلخ) ما نقله عن المهمات نقله فى شرح الروض عن ابن الرفعة ثم قال : وأجاب - يعنى ابن الرفعة - بأن فيها اقتصرنا عليه تنبيهها على جواز الشهادة بما يدل بالمذكورات بجامع حصول العلم بذلك ، وبأن اعتماد الشهادة على ذلك قليل ، وهم إنما ذكروا ما تعم به الحاجة. انتهى. انتهى. وقوله : قال الشارح إلخ قال فى شرح الروض : وقد يقال : بل هما داخلان فى الأبصار إذ المراد الإبصار لما يتعلق بما شهدته بحبسه. انتهى.

قوله : (فقد أذنت لك فى أن تشهد) ولو منعه بعد التحمل امتنع عليه الأداء «ب.ر».

قوله : (بل لكل من سمعه إلخ) انظر لو صرح بمنع من عده ممن سمعه دونه.

.....

(أو شهد الأصل لدى الحاكم) من قاض أو حكم بأن فلان كذا على فلان، وسمعه الفرع، وإن لم يأذن له لأنه إنما يشهد عند الحاكم بعد تحقق الوجوب قال الشارح: وينبغي الاكتفاء بالشهادة عند أمير أو وزير بناء على تصحيح النووى وجوب أدائها عنده. انتهى. ولا يتعين بناؤه على وجوب أدائها بل يأتي على جوازه أيضًا، وخرج بالمذكورات ما لو سمعه يقول: لفلان على فلان كذا أو أشهد أن لفلان على فلان كذا لأعلى صورة الأداء فقد يريد عدة كان قد وعدّها أو يشير بكلمة على إلى أن عليه من باب مكارم الأخلاق الوفاء بذلك، وقد يتساهل بإطلاقه فإذا آل الأمر إلى الشهادة أحجم، وكذا لو قال: عندي شهادة بكذا أو شهادة مجزومة بكذا أو لا أتمارى فيها أو نحوه، ويخالف ما لو قال: لفلان على كذا فإنه يصح التحمل به مطلقاً؛ لأن المقرر يخبر عن نفسه فلا يكاد يتساهل، ولأن الإقرار أوسع باباً، وليبين الفرع عند الأداء جهة التحمل فإن استرعاه الأصل قال: أشهد أن فلانا شهد أن لفلا على فلان كذا، وأشهدني على شهادته، وإن لم يسترعه بين أنه أسند الشهود به إلى سببه أو أنه شهد عند الحاكم لأن الغالب على الناس الجهل بطريق التحمل فإن لم يبين جهة التحمل. ووثق القاضى بعمله جاز كأن يقول: أشهد على شهادة فلان بكذا، ويستحب له أن يسأله عن سبب ثبوت المال، وهل أخبره به الأصل إذا لم يبين السبب. (مع هلاكه) أى: إنما تقبل شهادة الفرع إذا مات الأصل. (أو خصه عذر الجمع) من مرض، وغيره دون ما عمه، والفرع كالمطر، والوحد الشديد على ما أفهمه تقييد

قوله: (لا على صورة الأداء) كأن المراد: إنه لم يسمعه يقول ذلك عند حاكم.

قوله: (أو شهد الأصل لدى الحاكم).

فرع: لو شهد الأصل عند حاكم أو محكم فأراد أن يشهد ذلك الحاكم أو المحكم على شهادته عند حاكم آخر ينبغي جواز ذلك «م.ر».

فرع آخر: لو كانت شهادة الأصل بتزكية شهود فينبغي جواز الشهادة على شهادته بشرطه كما شمله كلامهم «م.ر».

النظم، وأصله العذر بالأصل تبعاً لتقييد الروضة، وأصلها ذلك به قال فى المهمات: وهو تقييد باطل فإن مشاركة غيره له لا تخرجه عن كونه عذراً فى حق الأصل فلو تجشم الفرع المشقة وحضر، وأدى قبلت شهادته، وهو حسن.

(أو فوق عدوى غيب أصل اتفق) أى: أو اتفق غيبة الأصل فوق مسافة العدوى فإن شهادة الفرع تسمع، بخلاف ما إذا كان بمسافة العدوى فأقل، وخالفت الشهادة فى ذلك الرواية لأن باب الرواية أوسع. (لا أن يكذب) أى: الأصل فرعه. (أو يعاد) المشهود عليه.

(أو فسق) بردة أو غيرها قبل القضاء فى الثلاثة فإن الفرع لا يشهد أما فى

قوله: (تبعاً لتقييد الروضة) عبارة الروضة - بعد عده المرض من أعذار الأصل المحوزة لشهادة الفرع على شهادته - نصها: ويلحق خوف الغريم، وسائر ما يترك به الجمعة

قوله: (وهو تقييد باطل) لا حاجة لدعوى البطلان، ولا ينبغي له ذلك بل الأمر أسهل من أن يخرج إلى هذا التحامل الذى لا ينبغي فإن التقييد باعتبار الغالب إذ الغالب أن العذر يمنع كلا منهما فإذا حضر الأصل سهل حضور الفرع، ووقع منه ذلك، وإذا عم الفرع أيضاً امتنع غالباً فلهذا قيد بما ذكر، ومثل هذا التقييد لا إشكال فيه بل هو واقع فى أصدق الكلام «س.م».

قوله: (أو فرق عدوى إلخ) وهذا بخلاف ولى المرأة فإن غيبته معتبرة مخافة القصر، والفرق أن الخصم هنا قد يهرب فيفوت الحق، ولا كذلك النكاح «ب.ر».

قوله: (أو يعاد) ولو عادى الفرع المشهود عليه لم تقبل شهادته لأن شهادته وإن أثبتت شهادة الأصل دون الحق، إلا إنها متعلقة بالمشهدود عليه فى الجملة بل هى مثبتة للحق أيضاً لكن ضمناً «ر.م».

قوله: (لا يشهد) يمكن أن يراد به معنى لا يأتى بالشهادة، ولا يعتد بشهادته فيشمل ما إذا وجدت الثلاثة المذكورة قبل شهادته، وبعدها.

قوله: (فلذا قيد بما ذكر) لكن عبارة الروض: هكذا لا تسمع شهادة الفرع إلا لغيبة الأصل فوق مسافة العدوى أو موت أو عمى أو جنون أو مرض مشقته ظاهرة أو خوف، وسائر أعذار الجمعة لا ما يعم الأصل والفرع كالمطر والوحل الشديد. انتهى. وهذا صريح فى خلاف ما ذكره المحشى، وعبارة الروضة كعبارة الروض.

قوله: (وإن أثبت شهادة الأصل دون الحق) منه يعلم أن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد وعين إذ ليست مالا بل لا بد من شاهدين فلو شهد فرعان على أصل واحد فلصاحب الحق الحلف معهما «ق.ل».

التكذيب فظاهر، ومثله قوله: لا أعلم أنى تحملت أو نسيت أو نحوهما وأما فى الباقي فلأنه لا يهجم غالبا دفعة فيورث ريبة، وليس لمدتها الماضية ضبط فتنعطف إلى حالة التحمل فلو زالت هذه الموانع احتيج إلى تحمل جديد على الأصح. ولا أثر لها بعد القضاء كما لا أثر لحضور الأصل بعده فإن قامت بينة بسبق شىء منها نقض. وخرج بها جنون الأصل، وإغماؤه فلا أثر لهما كموته نعم إن كان المغمى عليه حاضرا لا يشهد الفرع بل ينتظر زوال الإغماء لقرب زواله قاله الإمام، والغزالي قال الرافعى:

.....
بالمرض. هكذا أطلق الإمام والغزالي، وليكن ذلك فى الأعذار الخاصة دون ما يعم الأصل والفرع كالمطر، والرحل الشديد. انتهى. ومع هذا لا يتم جواب المحشى فانظره.

قوله: (أو يعاد) إلى قوله قيل: القضاء بخلاف الشاهد الأصل إذا حصل بينه وبين المشهود عليه عدواة قبل القضاء فقد قال فى العباب: إنه لا يؤثر، والفرق بأن الأصل هنا لو حضر قبل الحكم احتيج إلى شهادته فاشترط كونه من أهلها إلى الحكم بخلاف الأصل هناك فإنه لا تهمة حين شهادته، وليست بصدد أن يحتاج إلى إعادتها حتى يشترط ذلك، قال «س.م»: فيه نظر، ثم نقل عن حجر الجزم بخلاف ما فى العباب، وإنه يؤثر حدوث العدواة، وجزم «م.ر». بما نقله عن حجر آخر.

قوله: (ولا أثر لها بعد القضاء) قال «م.ر» فى شرح المنهاج: نعم لو كان عقوبة لم تستوف أخرت.

قوله: (كما لا أثر إلخ) يفيد أن حضوره قبل الحكم وبعد شهادة الفرع يؤثر فراجعه، ثم رأيت «ق.ل» على الجلال نقل أن حضور الأصل بعد الشهادة وقبل الحكم يبطل شهادة الفرع، وهو فى متن الروض أيضا.

قوله: (حاضرا) أى: غير غائب، إذ الغيبة فى نفسها عذر، وإن لم يكن إغماء. انتهى.
«ب.ج.»

قوله: (لقرب زواله) أى: شأنه ذلك، فلو كان من عادته ألا يزول إلا بعد مدة طويلة فالحكم كذلك. نعم إن أيس من زواله صحت شهادة الفرع. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

فرع: كذب المشهود عليه الشاهد أو النسبة لشهادة الزور عزر، وليس هذا من باب الجرح الجائز له «م.ر.»

وقضيته أن يلحق به كل مرض يتوقع قرب زواله قال النووى: والصواب الفرق لبقاء أهلية المريض وغلظه فيه الأسنوى بأنه لا يبطل كلام الرافعى بل يقويه لأن وجود الأصل بصفة الأهلية أقرب إلى عدم قبول الفرع من وجوده بدونها لسبب لا تقصير فيه فإذا انتظرنا زوال الإغماء لقربه فزوال المرض القريب أولى، وأجاب عنه ابن العماد بأن معنى كلام النووى أن الأصل إذا لم يخرج عن أهلية الشهادة بالمرض، وتعذر حضوره، ولم يتعذر على الفرع الأداء بخلاف الإغماء فإنه يخرج الأصل عن أهلية الشهادة فوجب على الفرع انتظاره وألحق الدارمى، وغيره بالجنون الخرس بناء على منع قبول شهادته، ولا يشترط أن يزكى الفرع أصوله فإن زكاهم وهو من أهل التزكية قبل، بخلاف تزكية أحد الأصليين الآخر.

وفرقوا بأنها من تنتم شهادته هنا، والمزكى ثمة قائم بأحد شطرى الشهادة فلا يصح قيامه بالثانى، ويلزم الفرع أن يسميهم لتعرف عدالتهم فلو قال: أشهد على شهادة عدول، ولم يسمهم لم يكف لأن الحاكم قد يعرف جرحهم لو سماهم، ولأنه يسد باب الجرح على الخصم، ولا يلزمه أن يتعرض لصدقهم لأنه لا يعرفه بخلاف ما إذا حلف المدعى مع شاهده حيث يتعرض لصدقه لأنه يعرفه.

.....

قوله: (وتعذر حضوره) أى: شق الحضور معه كما فى شرح المنهج.

قوله: (فإنه يخرج الأصل إلخ) أى: مع أن شأنه قرب زواله، بخلاف الجنون فلا يرد، ثم رأيت «م.ر» فرق بذلك.

قوله: (بالجنون والخرس) ولا يخفى أن العمى من الأعذار ثم رأيت فى كلام الشيخين أنه كالجنون «ب.ر.».

قوله: (لأنه يعرف) لأن المشهود به مدعاه، والشخص يحيط بمدعاه بخلاف مدعى غيره.

.....

(وباختبار باطن للعسر) أى: يعتبر فى الشاهد ما مر مع خبرة الباطن لشهادة الإعسار. (عند قرينة اضطبار) المشهود له على (الضر) والإضافة بأن ظهرا عليه لأن الغالب على الناس إخفاء المال ولا يشترط التقادم فى المعرفه بل يكفى شدة الفحص، والضر بالفتح، والضم خلاف النفع. ويقال: بالفتح ذلك، وبالضم الهزال، وسوء الحال.

(و) مع خبرة الباطن (للذى زكى) أى: لتزكية الذى زكاه (بصحبة) معه كصداقة، وجوار، ومعاملة فعن عمر: أن اثنين شهدا عنده فقال لهما: إنى لا أعرفكما، ولا يضركما أنى لا أعرفكما أثتيا بمن يعرفكما فأثتيا برجل فقال له عمر: كيف تعرفهما قال: بالصلاح والأمانة قال: هل كنت جارا لهما تعرف صباحهما، ومساءهما، ومدخلهما، ومخرجهما قال: لا قال: هل عاملتهما بهذه الدراهم، والدنانير التى يعرف بها أمانات الرجال قال: لا. قال: هل صاحبتهما فى السفر الذى يسفر عن أخلاق الرجال قال: لا. قال: فأنت لا تعرفهما إئتيا بمن يعرفكما، والمعنى: أن أسباب الفسق خفية غالبًا فلا بد من معرفة المزكى حال من يزكيه. (وما) أى: ولا (يمنع أعمى لو روى) الأخبار لأن باب الرواية أوسع من باب الشهادة كما مر.

.....
 ..

قوله: (وباختبار باطن للعسر) معنى كلام المتن: أنه لابد من الاختيار الباطن أى: بالصحبة، والمخالطة، ولابد مع ذلك من قرينة كاضطباره على الضيق. قال فى الإرشاد: وبخبرة صحبة، وقرينة. قال الجوحري: هو من إضافة المسبب إلى السبب إذ المفيد لخبرة الباطن الصحبة، والقرينة. قال الرافعى: زاهر لفظ الشافعى اعتبار التقادم فى المعرفة الباطنة، وفى شرح البهجة للعراقى: يشبه أن شدة الفحص كالتقادم فليس ذكر التقادم للاشتراط بل لكون الغالب أن معرفة الباطن تتوقف عليه قلت: ويفهم ذلك من قولهم فى الفلس: أن القاضى يوكل بالقرب من يبحث عن حاله فإذا غلب على ظنه إعساره شهد به قال: وقضية كلام المتن عدم الاكتفاء بالصحبة من غير قرينة، وعكسه لضعف القرينة، وهو كذلك إلا أن الظاهر أن القرينة تلزم الصحبة فلا تنفك عنها، ومن القرائن صبره على الضر. انتهى. كلام الجوحري ملخصا وبه يتضح لك مراد المتن، والله أعلم بيرلسى.

قوله: (لأن باب الرواية أوسع) ولأن السلف كانوا يروون عن أمهات المؤمنين من وراء الستر

«حجر».

قوله: (أى: بالصحبة) يشير إلى رجوع قوله: بصحبة لقوله: وباختيار باطن للعسر أيضا.

(أو ترجماً) كلام الخصم أو الشهود للقاضي أو بالعكس لما مر أن الترجمة تفسير للفظ لا يحتاج إلى معينة، وإشارة.

(ويشهد الأعمى الذى قد اعتلق * بمن أقر) بشيء بأن وضع فمه بأذن الأعمى، ويد الأعمى على رأسه مثلاً فأقر بشيء، وتعلق به إلى أن أدى الشهادة عليه عند قاض أو استرعاها بشرطها فيقبل للعلم بما شهد به حينئذ قال البلقينى: وقد يشهد بالفعل كالزنا والغصب بأن وضع يده على ذكر آدمى فى فرج آخر فتعلق بهما حتى شهد بما عرفه، وبأن جلس على بساط لغيره فغصبه إنسان فتعلق به، وبالبساط فى تلك الحالة حتى شهد بما عرفه، ويقرب منه شهادته بما علمه بالذوق، ونحوه. (أو) الأعمى الذى (سماعه) لما شهد به (سبق).

(عماه) ومحلّه (فى) المشهود عليه (المعروف) باسمه ونسبه (عند القوم) وهذا القيد من زيادة النظم (كحكم قاض) فى قضية قامت عنده الحجة فيها قبل عماء، وكان المحكوم عليه معروفاً فله الحكم فيها بعد عماء، وإن صار معزولاً غير هذه الواقعة. (لهلال الصوم) أى: سأل الحجة ذكراً موصوفاً بما مر لإثبات هلال شهر رمضان بالنسبة لوجوب الصوم فقط لما مر فى بابها، وقد يشمل كلامه ما لو نذر صوم

.....
 ..

قوله: (أو استرعاها) كأن يقول لغيره: أنا شاهد بكذا فاشهد على شهادتى.

قوله: (فى المعروف باسمه، ونسبه) عبارة الروض: ويشهد لمعروف النسب، والاسم على معروف النسب، والاسم بما تحمل قبل العمى قال فى شرحه: بخلاف مجهولهما أو أحدهما إذ لا يمكن تعيينهما أو تعيين أحدهما نعم لو عمى، ويدهما أو يد المقر فى يده فشهد عليه فى الأولى مطلقاً، وفى الثانية لمعروف النسب، والاسم قبلت شهادته، وبه صرح الأصل فى الثانية. انتهى. أقول: ويمكن حمل المعروف فى عبارة النظم على ما يشمل المدعى، والمدعى عليه أى: فى المعروف من مدع، ومدعى عليه فليتأمل «س.م».

.....

شهر معين فشهد به عدل فيكفى. وهو قضية ما في المجموع من أن فيه الخادف في رمضان لكن المشهور المفهوم من قول الحاوي لَهلال رمضان خلافه.

(و) سأل (للزنا) وللواط، ووطء الميتة أو البهيمة (أربعة) من الرجال موصوفين بما مر لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾ [النور ٤]. وقوله تعالى: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾ [النور ١٣] وقوله: ﴿فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾ [النساء ١٥] ولما فيه، وفي آثاره من القبائح الشنيعة فغلظت الشهادة فيه ليكون أستر، ويشترط أن يذكروا فيها الزنى بها فقد يظنون وطء المشتركة، وأمة ابنه زنا، وأن يفسر الزنا كما ذكره بقوله: (أن أدخله) بفتح همزة أن أى: يشهدون بأنه أدخل ذكره أو حشفته أو قدرها منه. (فى فرجها) على سبيل الزنا فقد يظنون المفاخضة زنا، وفى الخبر «زنا العينين النظر» بخلاف شهادتهم بوطء الشبهة يكفى إطلاقها لأن المقصود المال، ولهذا يثبت بما يثبت به المال كما سيأتى. (قلت: كميل مكحلة) أى: كالرود فى المكحلة، وهذا ليس شرطاً بل أحوط قال ابن الرفعة: واعتبر القاضى أبو الطيب، وابن الصباغ، وغيرهما ذكر مكان الزنا، وزمانه، وهو ما فى التنبيه فى المكان تبعاً للشيخ أبى حامد، ورأى الماوردى أنه إن صرح بعض الشهود بذلك وجب سؤال الباقيين عنه، وإلا فلا.

.....
قوله: (وهو قضية ما فى المجموع) هو المعتمد. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (وهو قضية ما فى المجموع). واعتمده الروض فى باب الصوم.

قوله: (بأنه أدخل ذكره إلخ) قال فى الروض: ويكفى فى وطء الشبهة أن يقول: وطئها بشبهة انتهى أو البهيمة، وكل وطء قاله البلقينى «حجر».

قوله: (فقد يظنون إلخ) وقضية قولهم: قد يظنون أولاً، وثانياً أنه لو تيقن من حالهم أنهم لا يظنون ذلك لمهارتهم فى العلم، وموافقتهم مذهب الحاكم فى ذلك لا يشترط ذكرهم للمرأة، ولا تفسيرهم فى الزنا، وهو محتمل، ويحتمل أنه لا فرق احتياطاً لهذا الباب، وهو الأقرب إلى كلامهم «حجر».

.....

(و) سأل (لسوى هذين) أى: لغير هلال الصوم، والزنا مما ليس مالا، ولا يؤل إليه، ويطلع عليه الرجال غالباً رجلين كما سيأتى، وذلك. (كالطلاق * والموت والإعسار والعناق).

(وكانتضا العدة بالشهور) أى: لا بالولادة، والأقراء لأن الرجال لا يطلعون عليهما غالباً، وكالرجعة، وكالنكاح ومدة العنة، والإيلاء. (والخلع لا من جانب الذكور) أى: الأزواج لأن غرضهم المال بل من جانب الزوجات بأن ادعته الزوجة على زوجها. (وكالولا) والولاية (والجرح والتعديل * والكتابات) ونحوها كتدبير، وإيلاد، ومحل في الثلاثة إذا ادعاها الرقيق فلو ادعاها السيد على من وضع يده عليه أو الكتابة على الرقيق لأجل النجوم قبل فيها ما يقبل في المال.

قوله: (ولسوى هذين إلخ) اعلم أن ما لا يقصد منه المال إما عقوبات أو غيرها فالعقوبات كحد الشرب، وقطع الطريق، والقصاص في النفس، والظرف، والجرح، ولو على الفرج إن أوجب القصاص لا يثبت إلا برجلين، وغير العقوبات إن كان لا يطلع عليه غالباً إلا الرجال فكذلك كالنكاح، والرجعة، وما يختص بمعرفة غالباً النساء يقلبن فيه منفردات، ورجلان ورجل وامرأتان، وأن ما يقصد منه المال فيثبت برجلين ورجل وامرأتين وشاهد ويمين، ولا يثبت بمحض النسوة. انتهى من الروض، فعلم منه أن المرأتين واليمين لا يثبت بهما شيء، وقال الإمام مالك: يثبت بهما المال، وأن محض النساء لا يثبت بهن مال، ولا ما يطلع عليه الرجال غالباً، وأن الرجل والمرأتين أو اليمين لا يثبت بهم ما يطلع عليه الرجال.

قوله: (ويطلع عليه الرجال غالباً) سيأتى أن ما يطلع عليه النساء غالباً يقلبن فيه، وانظر ما المراد بالغلبة فيهما، وما الحكم إذا استوى الفريقان في الاطلاع عليه، وفي شرح «م.ر» ما يفيد أن المراد بما يطلع عليه الرجال غالباً ما لا يعسر اطلاع الرجال عليه فيدخل فيه ما استوى فيه الفريقان فحرره.

قوله: (وكالرجعة، والنكاح) وما يغفل عنه أنه لا بد في الشهادة به من بيان التاريخ كما تقدم في هامش قول المصنف، وحجة النكاح قدمتها على شهود الاعتراف منها مبسوطاً عن توقيف الحكم لابن العماد فانظر.

(وكالوصايات) ونحوها كشركة، وقراض، وإيداع، وإن كانت في المال لأن القصد منها الولاية، والسلطنة لا المال. (وكالإحصان * وكالظهار) واللعان، والنسب، واستيفاء العقوبات، والكفالة بالبدن. (واعتراف الزاني) بزناه.

(و) الجاني بفعل (موجب قصاصه) كإيضاح (وإن عفا) عنه على مال (من استحق) القصاص. (رجلين) أى: سأل لما ذكر رجلين (وصفا) بما مر؛ لأنه تعالى نص عليهما في الطلاق، والرجعة، والوصاية، وصح في الخبر لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وروى مالك عن الزهري «مضت السنة بأنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق»، وقيس بالذكورات غيرها مما شاركها في الضابط المذكور، وقوله: «وموجب يجوز عطفه على معمول اعتراف كما تقرر، وعلى المجزورات

قوله: (بفعل موجب قصاصه) خرج غير العمد، والعمد الموجب المال ابتداء كالحاشمة.

قوله: (كشركة وقراض) قال في شرح الروض: لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلافهم في الشهادة بالقراض، والشركة قال: وينبغي أن ينزل كلام الفريقين على تفصيل فيقال: إن رام مدعيها إثبات التصرف فهو كالوكيل أو إثبات حصة من الربح فرجل، وامرأتان إذ المقصود المال، ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لإثبات المهر فيثبت برجل وامرأتين، وإن لم يثبت النكاح، وكذا لو ادعى أن زيدا أوصى إلى عمرو بإعطائه كذا فتثبت الوصية بالمال دون الوصاية. انتهى.

قوله: (والجاني) عطف على الزاني.

تنبيه: مما يغفل عنه أنه إذا شهد أحد الشاهدين بالمشهود به، وفصله لم يكف الآخر أن يقول: أشهد بذلك بل لابد من تفصيله المشهود به كالأول «م.ر».

قوله: (يجوز عطفه) أى: باعتبار المقدر فهو المعطوف في الحقيقة، وقوله: على معمول اعتراف إلخ إن أراد بمعمول اعتراف لفظ الزاني فالمعطوف عليه إنما هو لفظ الجاني المقدر أو بزنا المقدر فلا بد أيضا من تقدير لفظ الجاني، وعطفه على الزاني فلعل المراد أن قوله: موجب مع المقدر معه معطوف على معمول اعتراف المذكور، والمقدر.

بالكاف ، وإنما لم يكتف فى مسألة العفو عن القصاص على مال برجل ، وامرأتين أو شاهد ويمين مع أن الغرض المال لأن الجنائية فى نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت ، والمال إنما هو بدل عنه ، وذكر الطلاق ، والخلع ، وما بينهما ، والإحصان ، والظهار من زيادة النظم .

(ولو) شهد الرجلان (على من شهدا) أى : على شهادة شاهدين فإنه يكتفى بهما ، ولا يشترط أربعة كما لو شهدا على مقرين بناء على أن الفرع لا يثبت بشهادته الحق . ولا يقوم مقام الأصل بل يثبت بها شهادة الأصل ، والحق يثبت بشهادة الأصل لأنه يصرح بالشهادة على شهادته ، ولم يشهد فعلا ، ولا سمع قولاً فهو كمن شهد بإقرار اثنين ، ولو قلنا : بقيامه مقامه قام الرجلان إذا شهدا على شهادة أحد الأصلين مقامه فلا يجوز أن يقوم مقام الثانى كمن شهد مرة على شىء ثم شهد عليه مرة أخرى لا يكمل به النصاب ، وسواء فى اشتراط الرجلين كان الأصل رجلاً أو رجلين أم رجلاً

قوله : (أى : على شهادة شاهدين) بأن يشهد كل على كل ، فلا يكفى واحد على واحد ، ولو فى هلال رمضان . قاله شيخنا «م.ر» . انتهى . «ق.ل» .

قوله : (لا يثبت بشهادته الحق) إذ لو ثبت بشهادته الحق لكفى أن يحلف المدعى مع الشاهد على شهادة أصل يميناً ، ولا يكفى لأن الفرع لا يشهد بالمال بل بالشهادة ، ولا تثبت بشاهد ويمين تأمل .

قوله : (وسواء إلخ) فلا تقبل الشهادة على الشهادة إلا من الرجال ، ولا مدخل للنساء فيها ، ولو كان الأصول أو بعضهم إناثاً وكانت الشهادة فى ولادة أو رضاع أو مال ؛ لأن شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا ما شهد به ، ونفس الشهادة ليست بمال ، ويطلع عليها الرجال غالباً . كذا فى الروضة .

قوله : (بناء إلخ) ينظر وجه هذا البناء .

قوله : (ينظر وجه هذا البناء) لعل وجهه أنهما لو ثبت بشهادتهما الحق ، وقاما مقام الأصل ، وهما فرعان لكل أصل فالحق المشهود به واحد شهد به كل أصل وحده ، ومقتضى كونهما فرعين لأحد الأصلين أنهما نظيره فى كونه نصف الحجة فى ثبوت المشهود به ، وهو الحق ، وكما لا يقوم هو مقام الأصل الآخر فكذلك هما لا يقومان مقامه فى ثبوت الحق إذ لو قام هو مقام الآخر لكان قد شهد بالحق مرتين فكذلك هما فليتأمل .

وامرأتين أم أربع نسوة. (والبادي * لنفسوة) أى: وسأل لما يبدو أى: يظهر للنسوة غالبا (كالحيض) المزد على الحاوى: والاستحاضة (والولاد) ترخيم الولادة.

(وعيبهن) تحت الثياب كرتق، وقرن، وبرص تحت الثياب.

(والرضاع) والبكارة والثيوبه واستهلال الولد (أربعا) من النساء. (أو رجلا وامرأتين) روى ابن أبى شيبة عن الزهرى «مضت السنة بأن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن»، وقيس بذلك غيره مما شاركه فى الضابط المذكور، وإذا قبلت شهادتهن فى ذلك منفردات فقبول الرجلين، والرجل، والمرأتين أولى، وخرج بتحت الثياب المذكور فى المنهاج، وغيره ما قاله البغوى: أن العيب فى وجه الحرة وكفيها لا يثبت إلا برجلين بناء على أنهما ليسا بعورة، وفى وجه الأمة وما يبدو منها عند المهنة لا يثبت بأربع نسوة لأن مقصوده المال لكن ذلك كما ترى إنما يأتى على القول بحل النظر إلى ذلك أما على ما صححه الشيخان فى الأولى، والنووى فى الثانية من تحريم ذلك فالأوجه قبول النساء منفردات، ويوافقه إطلاق النظم كأصله ثم رأيت البلقينى ذكر نحوه، واستثنى البغوى ما تحت الثياب

قوله: (وما يبدو منها إلخ) عبارة الجرجاني وغيره: وما عدا ما بين السرة، والركبة فى الأمة. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (إنما يأتى إلخ) قد يقال: بل يأتى على خلاف أيضا؛ لأن ذلك يظهر غالبا وإن كان عورة، فلا تلازم بين حرمة النظر وعدم اطلاع الرجال عليه غالبا، ثم رأيت «م.ر»

قوله: (لا يثبت إلا برجلين) أى: حيث لم يقصد به مال «حجر».

قوله: (لا يثبت بأربع نسوة) وكذا لا يثبت إلا برجلين فيما يبدو عند مهنة الأمة إذا قصد به فسخ النكاح مثلا، أما إذا قصد به الرد فى العيب فيثبت برجل وامرأتين وشاهد وعين لأن القصد منه حينئذ المال «حجر».

قوله: (ذكر نحوه) قال الأسنوى: وقضية التعليل المذكور اختصاص. ذلك بما إذا كان إثبات العيب لفسخ نكاح لم يقبل. شرح الروض.

قوله: (وقضية التعليل المذكور إلخ) أى: لأن المقصود المال، وهذا حاصل ما نقله قبل عن حجر، واعتمده فى حواشى شرح الروض، وقال: ينزل إطلاق القاضى وغيره عليه.

الجراحة على فرج المرأة لأن جنسها يطلع عليه الرجال غالبا قال الرافعى: لكن جنس العيب أيضا كذلك، وإنما الذى لا يطلعون عليه العيب الخاص، والجراحة الخاصة. قال النووى: والصواب أنها كالعيوب تحت الثياب، وعجب من البغوى كيف ذكر خلاف هذا، وتعلق بمجرد الاسم. انتهى. وما قاله البغوى نقله ابن الرفعة عنه، وعن

.....
فى حواشى شرح الروض قال: أن المعتمد أن عيب وجه الحرة، وكفيها، ووجه الأمة، وما يبدو عند المهنة لا يثبت إلا برجلين إذا لم يقصد المال، ولا ينافيه كون نظر ذلك حراما، إذ ليس الكلام فيه، وقوله: ولا ينافيه إلخ لأن للشاهد النظر للشهادة، ولو للفرج. انتهى. «م.ر.» و«حجر»، وفى «س.م.» على المنهج عن «م.ر.»: إن ذلك النظر صغيرة، وهى لا تسقط العدالة.

قوله: (لأن جنسها إلخ) أى: فلا يثبت إلا برجلين.

قوله: (لكن جنس العيب) أى: ولو الذى تحت الثياب فجنسه فى نفسه يطلع عليه الرجال غالبا فكان لا يثبت إلا برجلين، وليس كذلك.

قوله: (وإنما الذى لا يطلعون عليه) أى: غالبا العيب الخاص كالبكارة، والثوبه، والرتق، والقرن بخلاف الجنس العام.

قوله: (وعجب من البغوى) عبارة الروضة: قال البغوى: والجراحة على فرج المرأة لا تلحق بالعيب لأن جنس الجراحة مما يطلع عليه الرجال غالبا. هكذا قاله، لكن جنس العيب مما يطلع عليه الرجال غالبا لكن لا يطلعون على العيب الخاص، وكذا هذه الجراحة قلت: الصواب إلحاق الجراحة على فرجها بالعيوب تحت الثياب، وعجب من البغوى كونه ذكر خلاف هذا وتعلق بمجرد الاسم. انتهى.

قوله: (وتعلق بمجرد الاسم) أى: اسم الجراحة حيث علل بأن جنسها يطلع عليه الرجال مع أن مقتضى التعليل به أن تكون كالعيوب تحت الثياب فما تعلق به ينافى مدعاه فليتأمل.

.....

.....

القاضى والبندنجى قال: وأشار إليه الأصحاب، وادعى القاضى أبو الطيب الإجماع عليه قال الأذرعى: ولا ريب فيه إن أوجب الجراحة قصاصا، والكلام إنما هو فيما إذا أوجب مالا كما صرح به البغوى نفسه فى تعليقه، وتهذيبه ثم قال: فإن ثبت فى منع ثبوتها بالنساء المنفردات إجماع فلا كلام، وإلا فالقياس ما أبداه الرافعى، وصوبه النووى، وما تقرر فى مسألة الرضاع قيده القفال، والقاضى، والمتولى بما إذا كان الرضاع من الثدي فإن كان من إناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به منفردات لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالبا. وزاد قوله: (واسمعا) بإبدال ألفه من نون التوكيد لمناسبة أربعا، وإلا فالأنسب بما مر تركه ليكون التقدير، وسأل.

(للمال والآيل للمال وحق * مال) رجلا وامرأتين أو رجلا ثم يميننا كما سيأتى لعموم قوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾ [البقرة ٢٨٢] مع خبر مسلم، وغيره، أنه ﷺ قضى بشاهد ويمين، فالآيل للمال. (كرمى السهم مقصودا) أى: كرميه سهما إلى انسان مقصود بالرمى (مرق) منه السهم.

(ثم أصاب) آخر (خطأ) فيثبت بمن ذكر الخطأ، وإن لم يثبت به العمد. (و) مثل (موضحه * تعجز تعيينا) لها بأن شهدوا بها وعجروا عن تعيين محلها فيثبت بذلك المال (على ما رجحه) أى: الحاوى كغيره، وإن لم يثبت به القود كما لا يثبت بالحجة الكاملة لتعذر رعاية الماثلة بالعجز عن التعيين فالجناية المعجوز عن تعيينها

.....
 قوله: (وادعى القاضى أبو الطيب الإجماع عليه) قال حجر: دعوى الإجماع مردودة.
 قوله: (ولا ريب فيه إلخ) لأن موجب القود لا يقبل فيه إلا الرجال كما فى المنهاج.
 قوله: (وقضى بشاهد ويمين) أى: فى الحقوق والأموال كما فى شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (تركه) أى: قوله واسمعا.

موجبة للمال لا للقود وكل جنائية موجبة للمال كقتل الولد تثبت بالحجة الناقصة كما قاله الشيخان، وغيرهما. فقوله: على ما روجه إن أراد به التنبيه على أن ذلك هو الراجح عندنا فحسن، وإن أراد به التبرى منه زاعما كالشارح تبعاً لبعض شراح الحاوى أن ذلك من مفردات الحاوى، وأن صريح كلام الغزالي، وغيره، عدم ثبوت المال فسهو منشؤه توهم أن هذه الجنائية موجبة للقود، وليس كذلك لما عرفت، وقوله: روجه يعنى: جزم به.

(قبض نجوم أجل تخيير * الوقف) أى: وكقبض نجوم الكتابة حتى النجم الأخير الذى يقع به العتق والأجل والخيار والوقف المزد على الحاوى فتثبت الأربعة بمن ذكر لأن المقصود المال، والعتق فى الأول يحصل بالكتابة، وقبض النجوم مثال للمال، والوقف للآيل إليه والأجل، والخيار لحقه ثم مثل للمال أيضاً بأمثلة. فقال: (عين) أى: وكعين (سوقت) فيثبت بمن ذكر، وإن لم يثبت به القطع كما سيأتى لأن المال ليس بدلاً عن القطع بدليل اجتماعهما بخلاف القود مع الدية كما مر فيما لو عفا عن موجب القود مع الحجة الناقصة ومثل (مهور) فى الأنكحة فيثبت بمن ذكر، وإن يثبت به أصل النكاح كما سيأتى، ومثله وطء الشبهة.

(و) مثل (العتق) للزريق. (فى) ما لو قال قائل: (قد كان فى ملكى وقد * أعتقته) فيثبت ملكه بمن ذكر، والعتق يثبت بإقراره، وكان ينبغى أن يقول: والمالك فى قد كان ملكى ليكون مثلاً للمال، وإلا فالعتق ليس مالا، وحقا له، ولا آيلا إليه نبه عليه الطاوسى فى كلام الحاوى ثم قال: لكنه أراد أن يبين أنه يعتق، ويلزم من الحكم بعقده ثبوت الملك فيه. (و) مثل (المالك فى أم الولد) بأن ادعى إنها أم ولده،

.....
.....

قوله: (يعنى جزم به) يتأمل مع قوله: التنبيه على أن ذلك هو الراجح عندنا، وكتب أيضا قد يقال: لا حاجة لذلك لأن الجزم به مع تحقيق الخلاف فيه ترجيح له.

قوله: (فيثبت بمن ذكر) فالسرقة توجب كلا منهما فما تمت حجته ثبت، وما لا فلا.

قوله: (ومثله وطء الشبهة) لأنه يوجب المال.

قوله: (قد يقال إلخ) مراد الشارح: أن عبارة النظم توهم أن الحاوى أشار للخلاف بذكر الترجيح، وليس مرادا بل الحاوى جزم به، وجزمه مع تحقق الخلاف ترجيح.

وولده منها علقت به منه فى ملكه، وقد غصبها من هى فى يده فيثبت ملكه لها، وإيلادها بمن ذكر، وعنتها بموته يحصل بإقراره.

(لا نسب الطفل وحرية) فى الصورة المذكورة أى: لا يثبتان بذلك لأنهما لا يثبتان بالحجة الناقصة، والتصريح بقوله: (وأن اليد استبقاه فى قبضته) من زيادته أى: ويبقى الطفل فى يد من هو فى يده على سبيل الملك.

(كذلك) لا يثبت بمن ذكر (العقاب) لله تعالى أو لآدمى كحد زنا، وقطع سرقة وقود. (و) لا (النكاح) وإن ثبت المهر كما مر. (و) لا (الهشم إن) أى: حيث (يسبقه الإيضاح) لأن الهشم المشتمل على إيضاح جنائية واحدة يقتضى بعضها القود فلا يثبت بالناقصة بخلاف ما مر فى مرق السهم لأنه حصل ثم جنايتان مختلفتان فيجوز أن تثبت إحداها دون الأخرى، ومحل ما ذكره إذا كان الهشم، والإيضاح من

قوله: (وحرية) لأن الحجة إنما قامت على ملك الأم خاصة فأما الولد فلم يدع ملكه، وإنما يقول: هو حر الأصل، وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين. انتهى. «س.م» على التحفة.

قوله: (فيثبت ملكه لها، وإيلادها بمن ذكره) قيل فى قول المنهاج: ثبت الاستيلاء ما نصه: يعنى ما فيها من المالية، وأما نفس الاستيلاء المقتضى لعتقهما بالموت فإنه يثبت بإقراره. انتهى. فليتأمل فإنه متجه، وإن خالفه صريح عبارة الشارح هنا كشرح الروض.

قوله: (لا نسب الطفل) وفى ثبوت نسبه من المدعى بالإقرار ما مر فى بابه فى الاستلحاق عبد غيره قال فى شرح الروض: وقضيته أنه لا يثبت فى حق الصغير والمجنون عاقلة على الولاء للسيد، ويثبت فى حق البالغ العاقل إذا صدقه. انتهى.

قوله: (على سبيل الملك) وقيد ابن الرفعة بما إذا أسند دعواه إلى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أى: أو أطلق، وإلا فلا شك أن الملك يثبت فى ذلك الزمن، وإن الزوائد الحاصلة فى يده للمدعى، والولد منها، وهو يتبع الأم فى تلك الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد، وعدم ثبوت يده الشرعية عليه، وقضية كلام الشيخين أنه لا يثبت نسبه بإقرار المدعى فى حق الصغير، والمجنون عاقلة على الولد للسيد، ويثبت فى حق البالغ العاقل إذا صدقه «حجر».

قوله: (الملك) أى: للأم.

قوله: (ويثبت فى حق البالغ إلخ) بشرط أن لا يكذبه الحس ولا الشرع. انتهى. «ب.ج».

جان واحد بجناية واحدة، وإلا فيثبت الهشم بمن ذكر ففى الروضة: لو ادعى أنه أوضحه ثم عاد، وهشمه فينبغى أن يثبت أرش الهاشمة برجل وامرأتين لأنها لم تتصل بالموضحة، ولم تتحد الجناية قال: ولو ادعى مع القود مالا من جهة لا تتعلق بالقود، وأقام على الدعوى رجلا، وامرأتين فالمذهب ثبوت المال.

(ولا طلاق وعتاقة إذا * علق) كلا منهما. (بالإتلاف، والغصب كذا).

(ولادة) أى: بواحد من الثلاثة ثم قامت به حجة ناقصة فلا يثبت بها المعلق، وإن ثبت بها المعلق به كما يثبت صوم رمضان بواحد، ولا يحكم بوقوع الطلاق، والعتق المعلقين باستهلاله بشهادة ذلك الواحد. (إلا) بمعنى لا كما عبر بها الحاوى. (إذا علق دين) أى: الطلاق، والعتق بواحد من الثلاثة (بعد الثبوت) له بالحجة الناقصة كقوله: إن كنت غصبت فأنت طالق أو فأنت حرة فإنه يقع المعلق، والفرق أن التعليق بعد الحكم واقع بعد ثبوت المعلق به ظاهرا فنزل عليه، وإلا فهو مراغمة لحكم القاضى، وقدح فيه، والتعليق قبله ينصرف إلى نفس المعلق به فإذا شهدوا به لا يقع المعلق. وإن ثبت المعلق به كما لا يثبت قطع السرقة، وإن ثبت المال فقوله: (رجلا) مفعول اسمعا أى: واسمع للمال، وحقه، وما يؤل إليه رجلا (وامرأتين).

(أو رجلا ثم يمينًا) من المدعى (إن ذا) أى: الشاهد (عدل) أى: صادق كما عبر

قوله: (فلا يثبت بها المعلق إلخ) وإنما ثبت النسب والإرث إذا ثبتت الولادة بالنساء مع أنهما لا يثبتان بهن لأن كلا منهما لازم شرعا للمشهود به لا ينفك عنه، ومثلها الفطر بعد ثلاثين فيما لو ثبت الهلال بواحد. انتهى. تحفة.

قوله: (ثم قامت به حجة ناقصة) إن أراد بالحجة الناقصة ما يشمل الشاهد، واليمين ورد عليه أنه لا يثبت بهما نحو الولادة فيشكل قوله: وإن ثبت بها المعلق به، ويجاب بأنه لم يرد بها ما يشمل ما ذكر، وبأن قوله: وإن ثبت بها إلخ لا يقتضى العموم، وإن كل معلق به يثبت بها. قوله: (بمعنى لاه) قد يتوقف فى الاحتياج لذلك.

قوله: (قد يتوقف فى الاحتياج لذلك) قد يقال: لا توقف لأن إبقاءها على كونها استثنائية يفيد أن ما بعدها داخل فى عموم ما قبلها مع أنه غير داخل إذ ما قبلها التعليق فيه على الإثبات المستقبل بخلاف ما بعدها فهو على الثبوت فلذا احتاج الشارح لذلك.

به الحاوى، غيره فيحلف يميناً إن شاهده صادق فى شهادته له. (وإنى مستحق) على غريمى (لكذا) وأفاد العطف بأو أنه مخير بين الحجتين وكل ما ثبت برجل، وامرأتين ثبت برجلين، وكذا برجل ويمين إلا عيوب النساء التى لا تتعلق بالمال، ونحوها، وما لا يثبت برجل، وامرأتين لا يثبت برجل ويمين، ولا يقضى بامرأتين، ويمين لا فى الأموال، ولا فى غيرها لأن المنضم إلى اليمين حينئذ أضعف شطرى الحجة فلا يقنع بانضمام ضعيف إلى ضعيف، ونبه بثم على أنه يشترط تأخير اليمين عن شهادة الرجل، وتعديله لأنه إنما يحلف من قوى جانبه، وجانب المدعى فيما ذكر إنما يقوى حينئذ، وبالواو فى قوله: وإنى مستحق لكذا على أنه لا يضر تقديمه على ما قبله، واعتبر تعرض المدعى فى يمينه لصدق الشاهد لأن اليمين، والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباط إحداهما بالأخرى ليصيرا كالنوع الواحد، والقضاء بهما جميعاً، وقيل: بالشاهد وحده، واليمين مؤكدة، وقيل: باليمين وحدها والشاهد يقوم جانب المدعى كاللوث فى القسامة، وتظهر فائدتها فى الغرم عند رجوع الشاهد فعلى الأول يغرم النصف، وعلى الثانى الكل، وعلى الثالث لا غرم.

(ومن من الوارث) أى: والذى (يحلف) من الوارث الذين ادعوا لورثهم بحق مع شاهد (قبضاً نصيبه) لثبوته بحفله مع الشاهد فلو حلفوا كلهم ثبت نصيبهم. (ولم يساهم) أى: الخالف فيما قبضه أى: لا يشاركه فيه من لم يحلف بخلاف اثنين

قوله: (إلا عيوب النساء إلخ) أى: لخطرها. شرح الروض.

قوله: (ونحوها) كالولادة، والرضاع، والبكارة.

قوله: (لا فى الأموال) وقال مالك: ويقضى فيه بالمرأتين، واليمين. انتهى. «قل».

قوله: (ومن من الوارث يحلف) قال فى شرح المنهج: على الجميع لا على حصة فقط. انتهى.

قوله: (فلو حلفوا كلهم ثبت نصيبهم) وإن امتنعوا لم يحلف من أرباب الدهن، والوصايا أحداً لا الموصى له بمعين أى: من عين أو دين، ولو مشاعاً. روض.

قوله: (لا على حصته فقط) أى: على وجه يخصه كأن يدعى أنه يستحق عشرة من جهة مورثه، والورثة عشرة، ويحلف على ذلك لحلفه حينئذ على ما لا يستقل بأخذه مع إضافته الاستحقاق لنفسه فمثل الحلف على الجميع ما لو ادعى بقدر حصته على وجه لا يخصه، وحلف عليه كأن ادعى أن مورثه يستحق على هذا عشرة، وحلف على ذلك، والحال أن لمورثه عليه مائة، والورثة عشرة أولاد فيستحق

ادعيا دارا ملكاها بجهة واحدة كإرث، ولم يقولوا: قبضناها فصدق المدعى عليه أحدهما، وكذب الآخر فإن المكذب يشارك المصدق فيما أخذه لأن الثبوت هنا بشاهد، ويمين فلو شركنا لملكنا الناكل بيمين غيره، وثمة بالإقرار ثم ترتب عليه إقرار المصدق بأن المكذب وارث، والإرث يقتضى الشيوع.

(وقضى) أى: الحالف.

(من ذاك) أى: مما قبضه (بالحصصة) أى: بحصته من الإرث (دين ذى البلاء) أى: دين الميت فلا يلزمه قضاء الجميع قال الشيخان: قال الشيخ أبو الفرج: والحالف منهم يحلف على الجميع لا على حصته فقط سواء حلف كلهم أم بعضهم،

قوله: (ولم يقولوا قبضناها) إنما قيد بذلك لأنهما لو قالوا: قبضناها احتمل أن يكون نصيب المكذب انتقل ببيع أو هبة للمدعى عليه فإن انتقاله بذلك بعد القبض صحيح، وحينئذ لا يشارك المصدق بخلافه قبل القبض فإنه باطل لكن فيه أن المدار على عدم قول المكذب فقط تأمل.

قوله: (لملكنا الناكل إلخ) عبارة شرح الروض: لملكنا الشخص بيمين غيره.

قوله: (يحلف على الجميع) سواء حلف كلهم أو بعضهم؛ لأنه يثبت لمورثه لا له؛ لأن الوارث قائم مقام المورث فيحلف كما يحلف لو مورثه كان حيا إذ هو خلقتة. انتهى. شرح الروض، وحاشيته، والحلف على الجميع اعتمده «م.ر.» «س.م.» على المنهج.

قوله: (ولم يقولوا قبضناها) كأنه احتراز عما لو قالوا ذلك فلا مشاركة فليراجع.

قوله: (والإرث يقتضى الشيوع) قال فى شرح الروض: قال الزركشى: والمعتمد فى الفرق أن الممتنع هنا قادر على الوصول إلى حقه بيمينه بحيث لم يفعل صار كالتارك لحقه. انتهى.

قوله: (سواء حلف كلهم أم بعضهم) لأنه يثبت لمورثه فيحلف كل منهما على ما نقل عن الماوردى أن مورثه يستحق على هذا كذا، وإنه يستحق بطريق الإرث عن مورثه من دين جملته كذا كذا، وكذا. شرح روض.

من العشرة واحدا لأنه لا يجوز لبعض الورثة أن ينفرد بقبض شيء من التركة. انتهى. «س.م.» على المنهج وحجر.

قوله: (فلا مشاركة) لاحتمال انتقال نصيب المكذب للمدعى عليه ببيع أو هبة فإن انتقاله بذلك بعد القبض صحيح بخلافه قبل القبض، وحينئذ فالمدار على عدم قول المكذب فقط تأمل. قوله: (كذا) مفعول يستحق.

وفى كلام غيره إشعار بخلافه. (كوارث الساكت) مثال للحالف من الورثة أو نظير له أى: قبض من حلف منهم نصيبه بمعنى ثبت له نصيبه بيمينه كما ثبت لوارث الساكت منهم عن الحلف، والنكول نصيبه بيمينه. (لا) وارث (من نكلا) عن اليمين فلا يستحق شيئا إذ لا يتمكن من الحلف لأنه يتلقى الحق عن مورثه، وقد بطل حقه. قال الرافعى: قال الإمام: فلو أراد أن يقيم شاهدا آخر ليحلف معه منع أيضا لكن هل يضمه إلى الأول ليحكم له بالبينة فيه احتمالا لجاريان فيما لو أقام مدع شاهدا فى خصومة ثم مات فأقام وارثه شاهدا آخر فيجوز أن يقال: له البناء، وأن يقال: عليه تجديد الدعوى، وإقامة البينة، والأشبه الأول. (ولم تعد) لثبوت نصيب وارث الساكت بيمينه (شهادة) أى: لا يحتاج إلى إعادتها، ولا إعادة الدعوى بل له البناء عليهما. (كالغائب) من الورثة إذا حضر (ونحو طفل) منهم إذا كمل فإن كلا منهما يحلف لإثبات نصيبه بلا إعادة الشهادة والدعوى، وزاد لفظة نحو ليشمل المجنون.

.....

قوله: (وقد بطل حقه بالنكول) أى: فى المجلس الذى نكل فيه، أما إذا استأنف الدعوى هو أو وارثه فى مجلس آخر وأقام شاهده ليحلف معه مكن كما فى شرح الروض وحاشيته.

قوله: (الساكت) هل يشمل ما لو كان هو المدعى.

قوله: (وقد بطل حقه) قال فى شرح الروض أى: من اليمين، وكتب أيضا قال فى شرح الروض: وقيل لا يبطل حقه بل له أن يحلف هو، ووراثه لأنه حقه فله تأخير، والتصريح بالترجيح من زيادته، وبه صرح المنهاج كأصله، ورجح الأسنوى الثانى، ويمكن أخذنا مما مر قبيل الفصل السابق حمل الأول على ما إذا لم يستأنف الدعوى، والثانى على ما إذا استأنفها، وأقام شاهده. انتهى.

قوله: (والأشبه الأول) حزم به فى الروض.

قوله: (بلا إعادة الشهادة) لأنها متعلقة بالميراث، وإثبات ملك المورث، وذلك فى حكم خصلة واحدة فإذا ثبتت بالشهادة فى حق البعض ثبتت فى حق الكل، وإن تعذرت الدعوى من الجمع، وليس كاليمين فإنها مبنية على اختصاص أثرها بالحالف، والشهادة حكمها التعدى،

قوله: (هل يشمل إلخ) انظر ما مراده مع أن الكل مدعون كما فى الشرح.

قوله: (ويمكن إلخ) أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قال الرافعي: وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة أو لم يشعر بالحال كالصبي، والمجنون، والغائب في بقاء حقه بخلاف ما سبق في الناكل فإن تغير حال

قوله: (أو لم يشعر) الأول حذف الألف. انتهى. «ع.ش».

قوله: (في بقاء حقه) أى: وأخذه بمجرد الحلف بلا إعادة دعوى.

والدعوى، وإن كانت على الاختصاص، وعدم التعدى فإنما هي وسيلة قال الزركشى: وينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول جميع الحق فإن كان ادعى بقدر حصته فلا بد من الإعادة. انتهى.

وكلام الماوردى الآتى قد يقتضى أنه لا بد أن يدعى الأول جميع الحق كذا في شرح الروض ثم قال الروض: والخالف من الورثة يخلف على الجميع فى شرحه لا على حصته فقط سواء حلف كلهم أم بعضهم لأنه يثبت لمورثه لا له فيحلف كل منهم على ما نقل عن الماوردى أن مورثه يستحق على هذا كذا، أو أنه يستحق بطريق الإرث عن مورثه من دين جملته كذا، وكذا وكذا. انتهى.

وقول الروض يخلف على الجميع قضيته مع ما تقدم عن الزركشى إنه يجوز أن يدعى بقدر حصته، ولا بد من كون الحلف على الجميع، ولا يخفى ما فيه، والوجه أنه إذا ادعى بقدر حصته حلف على ذلك القدر لكن لا يستحق منه إلا بقدر حصته منه لأنه إنما يثبت للميت، وإذا ثبت للميت كان لجميع الورثة فليراجع.

قوله: (الحاضر الذى لم يشرع فى الخصومة إلخ) قد يقال فيه أمران الأول: إن هذا مستفاد من قوله السابق: لو ارث الساكت فإن ثبوت ذلك لو ارث الساكت فرع ثبوته للساكت، والجاضر المذكور أقل مراتبه أن يجعل كالساكت كما لا يخفى، والثاني: أن قضية ما تقرر فى الساكت أن لا يتقيد الحكم هنا بعدم الشعور بالحال لأن الثبوت للساكت الذى دل عليه ذلك الكلام شامل للشعور بالحال بل وللشروع فى الخصومة.

قوله: (إذا ادعى بقدر حصته) أى: لا على وجه يخصه كما تقدم بالهامش عن «س.م» على المنهج فراجع.

قوله: (أقل مراتبه أن يجعل كالساكت) فيه أن الساكت فيما مر معناه الساكت عن الحلف كما مر فى الشرح لا عن الدعوى لأن الغرض أن كلا منهم ادعى كما مر فى الشرح أيضا.

قوله: (والثانى إلخ) الأولى ترك هذا أيضا لأن مراد الشارح قياس من لم يشرع فى الخصومة مع علمه بالدين، ومن لم يعلم به على أن من ادعى وسكت عن الحلف فلا تقييد، ولا اعتراض تأمل.

الشاهد فاختيار القفال أنهم يحلفون لأن الحكم اتصل بشهادته، واختيار أبي على المنع، وهو الأقوى؛ لأن اتصاله في الحق الحالف فقط، ولهذا لو رجع لم يكن لهم الحلف، ولو مات أحدهم فلوارثه أن يحلف، ويأخذ نصيبه فإن كان وارثه هو الحالف حلف ثانيا.

(وكقاض آيب) أى: راجع من سفره.

(إلى محل الحكم) أى: حكمه، وكان قد سمع شهادة فيه فإنه يقضى بها من غير إعادتها لبقاء الولاية، وإنما فقد شرط نفوذ الحكم، ولهذا لا يفتقر إلى تولية جديدة (لا إن عزلا) بعد سماعها ثم ولى ثانيا فلا يقضى بها إلا بعد إعادتها لبطلان السماع الأول بالعزل. (و) لا إن سمعها (للوصايا والبيوع مثلا) كأن ادعى زيد وصية أو شراء له، ولأخيه الغائب أو الطفل أو المجنون، وأقام شاهدا وحلف معه فإذا قدم أخوه أو كمل فإنه يحتاج إلى إعادة الشهادة كما يحتاج إلى إعادة الدعوى بخلاف ما مرفى الميراث لأن الدعوى فيه عن واحد، وهو الميت، ولهذا يقضى دينه من المأخوذ، وفى الوصية، ونحوها الحق لأشخاص فليس لأحد أن يدعى، ويقيم البيئة لغيره بلا إذن أو ولاية، وقوله: والبيوع مثلا من زيادته.

(فى وقف ترتيب لبطن ثان * اجعل نصيب الكل بالأيمان).

(إن هلك الكل) أى: وفى وقف ترتيب ادعاه بعض الورثة كأن ادعى ثلاثة بنين

قوله: (المنع) متعمد.

قوله: (للوصايا والبيوع مثلا كأن قال: أوصى) لى ولأخى الغائب مثلا مورثك بكذا أو باع منا كذا، وأقاما شاهدا إلخ.

قوله: (أنهم يحلفون) أى: الغائب ومن معه.

قوله: (ولو مات أحدهم) أى: الغائب ومن معه.

كما لو ثبتت بشاهدين، ولأنها ثبتت لمستحق فلا يفتقر من بعده إلى يمين كالمملوك، ولأنه خليفه المستحق أو لا فلا يفتقر إليها كالغريم إذا أثبت الوارث ملكا للميت بشاهد ويمين، وإن مات أحد الحالفين انتقل نصيبه إلى بقيتهم بلا يمين كما تقرر لحلفهم أولا، وإن نكلوا فالدار تركة يقضى منها الدين والوصية، ويقسم الباقي على الورثة، وتكون حصة المدعين وقفا بإقرارهم، وحصة بقية الورثة طلقا لهم فإذا مات المدعون لم تصرف حصتهم إلى أولادهم وقفا بلا يمين، ولهم أن يحلفوا، ويأخذوا جميع الدار وقفا لأنهم أصحاب حق فإذا أبطل الأولون حقهم بالنكول فلهم ألا يبطلوا حقهم، وإن نكل بعضهم فقط كان نكل اثنان، وحلف واحد أخذ الحالف ثلث الدار وقفا، والباقي تركة يقضى منها الدين والوصية ويقسم الفاضل بين من أنكر، ومن نكل دون من حلف لأنه يقر بانحصار حقه فيما أخذه، وحصة الناكلين وقف عليهما بإقرارهما فإن ماتا والحالف حي فنصيبهما له بلا يمين فإذا مات انتقل الحق إلى البطن الثاني بلا يمين أو وهو ميت لم ينتقل نصيبهما إلى البطن الثاني إلا بيمين،

.....
 ..

قوله: (وإن نكلوا) ضبب بينه، وبين قوله: إن حلفوا.

قوله: (وتكون حصة المدعين وقفا) أى: حصتهم من الباقي لا من الجملة لأن مجرد إقرارهم بالوقفية لا يمنع الدين، والوصية كما هو ظاهر، وكتب أيضا أى: حصتهم من الباقي كما يدل عليه قوله الآتى فى نظيره: ويقسم الفاضل بين من أنكر، ومن نكل إلى قوله: وحصة الناكلين وقف عليهم بإقرارهما فتأمل أو حصتهم من الجملة لكن ثبوت الوقفية بالنسبة لهم ممتنع تصرفهم فيها لو سلمت التركة عن الدين، والوصية لا مطلقا، وإلا فلها حكم التركة بالنسبة للميت حتى يتعلق بها ديونه ووصاياه، فظهر أنه لا منافاة بين قوله: فالدار تركة إلخ وقوله: وتكون حصة المدعين إلخ وهذا ظاهر، وإنما نهت عليه لأنى رأيت من يشبهه عليه ذلك «س.م».

قوله: (ولهم أن يحلفوا أو يأخذوا جميع الدار وقفا) ظاهره، وإن كانت كلها أو بعضها صرف فى الدين، والوصية فينقض ذلك عليهم لثبوت وقفيتها به فليراجع «س.م».

قوله: (له بلا يمين) لأنه حلف أولا.

قوله: (أيضا بلا يمين) لثبوت الوقفية بحلف الحالف المذكور، وإقرار الآخرين بالنسبة لخصتهما.

.....

فإن ولد له ولد قبل أن يفيق وقف له الخمس، ولولده الخمس من يوم الولادة فإن أفاق، وبلغ ولده، وحلفا أخذ المجنون الربع من يوم ولادته إلى ولادة ولده، والخمس من يؤمئذ، وأخذ ولده الخمس من يؤمئذ، ولو مات مجنوناً بعدما ولد له ولد فالغلة الموقوفة لورثته إذا حلفوا، ويوقف لولده من يوم موته ربع الغلة. وإن نكل المدعون فلمن بعدهم أن يحلف أو نكل بعضهم أخذ الحالف نصيبه وقفاً، وبقي الباقي على ما كان ثم عاد إلى مسألة الغائب، ونحو الطفل فقال: (وخذه) أى: وخذ أيها القاضي (للغائب والمجنون) والطفل نصيبهم مما ثبت.

(بشاهدين) أقامهما الحاضر الكامل من الورثة أما فى حق المجنون والطفل فوجوب مطلقاً. ويأمر بالتصرف فيه بالغبطة، وأما فى حق الغائب فوجوب فى العين، وجواز فى الدين على الأصح، وكالشاهدين فيما ذكر شاهد وامرأتان، وخرج قوله: (وجواز فى الدين) ظاهره: ولو كان المدين غير ثقة ملئء راجعه.

قوله: (فوجوب فى العين) وبه يعلم أنه لو حمل الغاصب المغصوب إلى القاضى، والمالك غائب وجب عليه قبوله لما تقرر من الفرق بين العين، والدين فاندفع ما للمصنف أى: ابن المقرئ، وغيره هنا مما يخالف ذلك، وليس للقاضى المطالبة بمال الغائب، ولا حبس من أقر بغصب ماله. انتهى «حجر» وكتب أيضاً، ويؤجر القاضى العين لئلا تفوت المنافع. شرح روض.

قوله: (وجواز فى الدين) كمن أقر بدين لغائب، وأحضره للقاضى لأن بقاء الدين فى ذمة المدين أحفظ لمالكه بخلاف بقاء العين بل الأمر بالعكس، وقد مر فى كتاب الشركة أن أحد الورثة لا ينفرد بقبض شيء من التركة، ولو قبض من التركة شيئاً لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيةهم، وقالوا: هنا يأخذ الحاضر نصيبه، وكأنهم جعلوا الغيبة للشريك هنا عذراً فى تمكين الحاضر من الانفراد حيثئذ، وإذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه، ويقبض وكيل الغائب فيما مر وجوباً العين والدين، ويقدم فى ذلك على القاضى، ومثله ولى الصبى والمجنون إن كان لهما ولى كما صرح به ابن أبى الدم. روض، وشرحه.

قوله: (وبه يعلم أنه لو حمل الغاصب إلخ) فرق فى حواشى الروض بأن المدعى عليه هنا منكر معتقد أن العين ملكه فوجب أن يأخذ الحاكم نصيب الغائب لتزول المفسدة المؤدية لضياع حق الغائب، ولا كذلك الغائب المقر إذا حضر المغصوب للحاكم. قوله: (من الفرق إلخ) وهو أن العين لو لم يأخذها قد تضيع منافعها، والدين بقاؤه بذمة المدين أحفظ.

بذلك ما إذا ثبت بشاهد ويمين فلا يؤخذ نصيبهم بل يخلى بيد المدعى عليه إلى الحضور، والكمال، والحلف. (وأداها) أى: وأدى الشهادة. (مستحق) أى: واجب على متحملها، وإن لم يقصد تحملها لأنها أمانة حصلت عنده فعليه أداؤها، وإن كان الحق مما يثبت بشاهد ويمين أو بالحلف كرد الوديعة نعم إن لم يكن فى القضية إلا شاهد واحد لم يجب عليه الأداء، إن كان الحق مما لا يثبت بشاهد ويمين، وإلا فإن كان القاضى يعتقد الحكم بهما لزمه الأداء، وإلا فلا على الأصح، وقضية التعليل الآتى بأنه قد يتغير الاجتهاد تصحيح الوجه القائل بلزوم الأداء مطلقا، وإنما يجب عليه أداؤها. (أن يدع من) مسافة (عدوى) فما دونها. (لها) أى: للشهادة لأدائها بخلاف ما فوقها لجواز الشهادة على الشهادة حينئذ (لا إن)

(فسق فسقا) ظاهرا أو خفيا (بإجماع) فلا يجب عليه أداؤها بل لا يجوز له لأن الحكم بها باطل، وخرج بالإجماع الفسق المختلف فيه كشرب النبيذ فلا يمنع الوجوب، وإن كان القاضى يرى رد شهادته فقد يتغير اجتهاده ويرى قبولها، وقضية هذا التعليل عدم الوجوب إذا كان القاضى مقلدا يفسق بذلك، وهو ظاهر. (ولا إذا عرض* لشاهد عذر يشق) معه حضوره للحاكم. (كالمرض) والخوف على المال أو نحوه، وتعطيل الكسب فى وقت الأداء فلا يجب عليه الأداء بل يشهد على شهادته قوله: (وإن لم يقصد تحملها) هذا هو الأصح، وقيل: لا يجب الأداء حينئذ. انتهى من الروضة.

قوله: (وإن كان الحق مما يثبت إلخ) إذ من مقاصد الإشهاد التورع عن اليمين. شرح الروض.

قوله: (إذا كان القاضى إلخ) ولا نظر إلى إمكان تقليده غير مقلده لبعده. «حجر».

قوله: (وهو ظاهر) زاد فى شرح الروض: وقد يمنع بأنه يجوز أن يقلد غير مقلده، ويجاب بأن اعتبار مثل هذا الجواز بعيد. انتهى.

قوله: (وتعطيل الكسب) أى: مع الحاجة «م.ر» وكتب أيضا وقد يستشكل هذا بأنه شامل لما يأتى عن الشيخ أبى حامد مع أن قضية ما هنا عدم الوجوب مطلقا وما يأتى الوجوب إذا بذل له قدر كسبه إلا أن يخص هذا بذاك.

أو يبعث القاضي إليه من يسمع شهادته دفعا للمشقة عنه، ومن العذر تحذير المرأة بألا تخرج إلا نادرا لحاجة، وغير المحذرة عليها الحضور. وعلى زوجها الإذن لها، ولو دعى إلى قاض متعنت لا يأمن أن يرده جورا وتعنتا فالراجح فى الروضة الوجوب أو إلى أمير أو وزير، قال ابن القطان: لا يجب لأنه ليس أهلا لسماع البينة. وقال ابن كج: عندى أنه يجب إذا علم تحصيل الحق به، وصححه النووى.

قال فى التوشيح: وينبغى حمله على ما إذا علم أن الحق لا يخلص إلا عند الأمير أو الوزير، وإليه يرشد قوله: إذا علم تحصيل الحق به أما إذا علم تحصيله بالقاضى فلا وجه لإقامة البينة عند من ليس أهلا لسماعها، وقد جزم فى الروضة فى القضاء على الغائب بأن منصب سماع الشهادة يختص بالقضاة. قال فى الكفاية: ولو دعى إلى من لا يعتقد انعقاد ولايته لجهل أو فسق لزمه. قال فى الروضة وأصلها: ولو شهد

قوله: (حمله على ما إذا علم إلخ) ذكره فى التوشيح وأشار «م.ر» إلى تصحيحه. انتهى. شرح الروض، وحاشيته، ونقله «م.ر» فى شرح المنهاج عن إفتاء والده. قوله: (وقد جزم فى الروضة إلخ) يحمل هذا على غير حال الضرورة؛ لأن ما مر إنما لضرورة توقف خلاص الحق على الأداء عنده. قال فى التحفة: فهو بمنزلة إعلام قادر بمعصيته ليزيلها حتى لا يحتاج لدعوى. قال «س.م»: وعلى قياسه لا يحتاج للفظ. قوله: (لزمه) لأنه ليس للشاهد اجتهد فى صحة التقليد وفساده. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (وإليه يرشد إلخ) فى إرشاده إلى ذلك نظر ظاهر فليتأمل. قوله: (يختص بالقضاة) قد يقال: إنما احتز بهم عن غير الأمير، والوزير. قوله: (قال فى الكفاية: ولو ادعى إلخ) يتجه أن يقال: إن علم أن الحق لا يخلص إلا عنده فاللزوم ظاهر، وإلا فإن كان القرض أن عدم انعقاد ولايته فى اعتقاد المدعى دون اعتقاد القاضى فكذلك، وإلا فاللزوم مشكل لأنه لا ولاية له، ولا يتوقف تخليص الحق عليه فلا وجه للوجوب فالمتجه حمله على غير ذلك فليتأمل «س.م».

عند قاض فرد شهادته لإعلانه بالفسق ثم طلبه المدعى أن يشهد له فإن كان عند القاضى الأول لم تلزمه الإجابة، وإلا لزمته، ولا يجب الأداء فى حدود الله تعالى بل يستحب كتم الشهادة بها كذا قاله الرافعى هنا، وصح فى باب الزنا الوجوب لثلا تتعطل حدود الله تعالى عن الاستيفاء. وقال النووى: إن رأى المصلحة فى الشهادة شهد، وإلا فلا.

(وأجر مركوب) للشاهد من حملة إلى محل القاضى. (وإن لم يركب) يجب (له)

قوله: (ثم طلبه المدعى أن يشهد له) أى: شهادة على دعوى أخرى إذ شهادة الفاسق المردودة للفسق لا تقبل ثانياً، ولو بعد التوبة للتهمة كما مر.

قوله: (وإلا لزمته) لعل محل ذلك بعد زوال فسقه، وإلا لم يتجه اللزوم، وفيه ما فيه، وكتب أيضاً: قد يستشكل اللزوم مع فرض إعلانه بفسقه، وقد يجاب بتصوير ذلك بما إذا ادعى بعد زوال فسقه، ويتوجه عليه أن القياس حينئذ أن لا فرق فى اللزوم بين أن يطلب إلى الأول، أو إلى غيره، ويمكن أن يجاب بتصوير ذلك بفسق غير مجمع عليه، ووجه اللزوم حينئذ احتمال أن الثانى لا يرد به فليتأمل، وقد يقال قضية النظر بهذا الاحتمال اللزوم إذا دعى إلى الأول لاحتمال تغير اجتهداه إلا أن يقال: إن تغير اجتهداه بعد زوال ذلك بعيد فليتأمل «س.م».

قوله: (وإن لم يركب يجب له) قال فى شرح الروض: ثم إن مشى الشاهد من بلد إلى بلد مع قدرته على الركوب قد يخرم المروءة فيظهر امتناعه فيمن هذا شأنه. قاله الأسنوى، قال الأذرعى: بل لا يتقيد ذلك بالبدن بل قد يأتى فى البلد الواحد فيعد ذلك خرمًا للمروءة إلا أن تدعوا الحاجة إليه أو يفعله تواضعاً. انتهى.

قوله: (إن القياس حينئذ إلخ) فيه نظر.

قوله: (قد يخرم المروءة) أى: إن فعله بخلاً وإيثاراً لتحصيل المال، وقد لا يخرمها إن فعله لصرفه أجرة الركوب فيما هو أهم كنفقة العيال. انتهى. «م.ر».

قوله: (قد يأتى إلخ) «م.ر».

قوله: (أو يفعله تواضعاً) ينبغى تقييده بما إذا كان مشيه يعادل مشى البهيمة فإن كان بطيئاً، وخفيف أن لا يدرك القاضى أو استحثه صاحب الحق لجلب مصلحة أو دفع مضرة تتعلق به تعين الركوب. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

إذا كان بينهما مسافة العدوى فما فوقها قال البغوى: ويجب له أيضا نفقة الطريق قال الشيخ أبو حامد: ولو كان فقيرا يكسب قوته يوما بيوم، وكان فى صرف الزمان إلى أداء الشهادة ما يشغله عن كسبه لم يلزمه الأداء إلا إذا بذل له المشهود له قدر كسبه فى ذلك الوقت أما الأداء فلا أجر له عليه، وإن لم يتعين عليه. قال الرافعى: ووجهه بأنه فرض عليه، وقد يوجه أيضا بأنه كلام يسير لا أجر لمثله، وله أخذ أجر التحمل، وإن تعين عليه كما فى تجهيز الميت قال السرخسى: ومحلّه إذا دعى ليتحمل فإن أتاه المشهود عليه فلا أجر له، وفرقوا بينه وبين الأداء بأن الأخذ على الأداء يورث تهمة قوية مع أن زمنه يسير لا يفوت به منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل، وليس له أخذ الرزق من بيت المال للتحمل. كذا صححه الشيخان، والأقرب

.....
.....

قوله: (إذا كان بينهما إلخ) قال فى الروض: لا لمن يودى فى البلد أى: مثلاً إلا إن احتاجه أى: لنحو مرض. انتهى.

قوله: (مسافة العدوى) خرج القريب بأن دعى من دون مسافة العدوى فلا نفقة له، ولا أجرة إلا إن احتاج إليهما لنحو مرض فله المطالبة، والصرف إلى غير المأخوذ له «حجر».

قوله: (قدر كسبه) لكن الذى قاله المارودى، وحزم به فى الروض: أن الواجب أجرة مدة الأداء قيل: وله وجه إن كفت تلك الأجرة عياله.

قوله: (وفرّقوا بينه، وبين الأداء) أى: حيث لا يأخذ عليه أجراً بل لا يأخذ شيئاً مطلقاً حيث كان دون مسافة العدوى، ولم يكن فقيراً يشغله الأداء عن كسبه كما تقدم.

قوله: (كذا صححه الشيخان) الذى فى شرح الروض تبع أى: الروض كالروضة فى عدم أخذه من بيت المال نسخ الرافعى السقيمة، والذى فى نسخه المعتمدة كما قاله الأذرعى، وغيره ترجيح أن له ذلك كالقاضى، وتقدم تفصيله بل الأقرب أن له ذلك بلا تفصيل كما فى نظيره الآتى فى كتابة الصكوك. انتهى. والمعتمد أن له ذلك خلافاً لما فى الروض كالروضة «م.م».

قوله: (والأقرب إلخ) هو المعتمد «ر.م».

.....

أنه له ذلك كما فى نظيره الآتى فى كتابة الصكوك. (وللكاتب) للصكوك (أجر الكتب) وإن تعين عليه لطول زمنه كما فى التحمل إلا أن يكون له رزق من بيت المال على ذلك، وكتابة الصكوط فرض كفاية للحاجة إليها فى حفظ الحقوق، وإن لم يجز الاعتماد على الخط وحده.

(ولو يشك الحاكم) فى عدالة الشاهد (استزكى له) أى: طلب تزكيته وجوباً، وإن لم يطعن فيه الخصم لأن الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها كما لو طعن الخصم فلو علم الحاكم عدالته أو جرحه اعتمد علمه فى ذلك، وفى الاكتفاء بعلمه فى عدالة بعضه وجهان فى الروضة وأصلها، رجع منهما البلقينى عدم الاكتفاء به بناء على الصحيح من أنه لا تقبل تزكيته له. (لا إن أقر الخصم بالعدالة) بأن قال: هو عدل لكنه أخطأ فى شهادته فلا يستزكى، وإن شك الحاكم فى عدالته لأن البحث لحقه، وقد أغنى عنه اعترافه.

(قلت كذا) فى وجه (أفتى) به الحاوى تبعاً للوجيز (وفى الأصح لا * غنية عنه)

قوله: (رجح منهما البلقينى عدم الاكتفاء) هو الراجح. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (لا إن أقر الخصم بالعدالة) فى الروض: وإن جهله أى: حال الشاهد استزكاه، ولو أقر الخصم بعدالته كقوله قبل الشهادة: أنت عدل فيما تشهد به على. انتهى. قال فى شرحه: فقول الروضة تبعاً لبعض نسخ الرافعى: إنه - أى: قوله: أنت عدل فيما تشهد به على - تعديل للشاهد رد بأنه لا بد فى التعديل من قوله: أشهد أنه عدل فكيف يجعل ذلك تعديلاً. انتهى. قيل: وقد يجب أن التأكيد فى قوله: فيما تشهد به على قائم مقام لفظ: أشهد فاغتر الإخلال به لذلك. انتهى.

فرع: قال فى شرح الروض: ويكتفى بقول الشاهد: أنا مسلم، بخلاف قوله: أنا حر لأنه يستقل بالإسلام دون الحرية. انتهى. وقوله: مقولة أنا مسلم أى: فى غير عقد النكاح لما مر أنه لا يكفى فيه مستور الإسلام «حجر».

قوله: (قيل: وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه.

أى: عن الاستزكاء. (فهو حق ذى العلا) تعالى، ولهذا لو رضى الخصم بشهادة الفاسق عليه لم تسمع فإن صدقه فيما شهد به حكم بإقراره لا بالشهادة، ولو أقر الخصم بالحق بعد سماع البيئة العادلة فالحكم يستند إلى الإقرار، وقيل: إليهما معا، نقل ذلك الشيخان عن الهروى، وأقراه، وهذا يخالف ما قدمته عن الماوردى فى باب الزنا من أن الأصح عنده اعتبار أسبقهما.

(بأثنين من قبل الثنا) أى: وبشهادة اثنين. (يحال) قبل تزكيتهما بين السيد ورقيقه (فى) دعوى (العتق و) بين الزوجين فى دعوى (الطلاق) بغير طلب المدعى احتياطا ويؤجر القاضى الرقيق، وينفق عليه ويوقف الفاضل بينه وبين سيده ثم ينفق من بيت المال، ويرجع على السيد إن استمر الرق وتجعل الزوجة عند امرأة ثقة، أو

قوله: (نقل ذلك الشيخان عن الهروى) عبارة الروضة: فهل يستند الحكم إلى الإقرار دون الشهادة أم إليهما جميعاً؟ حكاهما الهروى، قال: والصحيح منهما الأول. انتهى. وقوله: والصحيح منهما الأول هو الصحيح. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (لم تسمع) لأن الحكم بشهادته يتضمن تعديله، والتعديل لا يثبت بقول واحد. شرح الروض.

قوله: (بعد سماع البيئة العادلة) وقبل الحكم، وقوله: فالحكم يستند إلى الإقرار. كذا فى الروض.

قوله: (ويؤجر القاضى الرقيق) لو بغير إذن السيد والرقيق. روض.

قوله: (ثم ينفق من بيت المال) إن لم يكن مكتسباً.

قوله: (وتجعل الزوجة) أى: فى دعوى النكاح عند امرأة ثقة إلخ عبارة الروض، وفى دعوى النكاح تعدل أى: تحول المرأة عند امرأة ثقة، وتمنع الخروج، ولا يمنع الزوج منها قبل التزكية لأنه ليس مدعى عليه. قال فى شرحه: وليس البضع فى يده، ولا معنى للحجر عليه قبل التزكية، ثم قال فى الروض: ولو شهد للأمة بالحرية حيل بين السيد، وبينها قبل التزكية، وكذا فى العبد إن طلب أو رآه القاضى إلى أن قال فى الروض: ولو أقامت شاهدين بطلاق فرق، أى: الحاكم بينهما قبل التزكية. انتهى.

قوله: (وقبل الحكم) بخلاف ما لو أقر بعد الحكم فإن الحكم قد مضى مستنداً إلى الشهادة. شرح الروض.

محرم ، وتمنع الخروج ، والحيلولة فى العبد بغير طلبه جائزة وبطلبه ، وفى الزوجة والأمة واجبة. (أما المال) المدعى به ، وإن خاف هلاكه.

(فبالتماس) أى : فيحال بينه وبين المشهود عليه بطلب المدعى قبل التزكية وكذا بغير طلبه إن رآه الحاكم (وبحد) أى : وفى حد (آدمى * وفى القصاص حبسه) أى : المدعى عليه ثابت (للحاكم) بالتماس المدعى قبل التزكية وتستمر الحيلولة والحبس إلى ظهور الأمر للحاكم بالتزكية أو الجرح ، ولو طلب منه المدعى الحجر على المدعى عليه قبل التزكية لم يجبه إليه لعظم ضرر الحجر وخروج بحد الآدمى حد الله تعالى فلا يحبس فيه لبنائه على المسامحة. وبالإثنين فيما ذكر الواحد فلا حيلولة ولا حبس بشهادة لأنه ليس بحجة ، وليست التزكية من تمام الحجة وإنما يتبين بها قيامها ، وأما الواحد مع اليمين فلأن اليمين إنما تكون بعد التزكية.

(واسمهما واسم الخصمين وما * ميزهم وقدر مال رقما).

(إليهما) أى : وكتب الحاكم إلى الزكيين اسم الشاهدين وما يتميزان به عن غيرهما من كنية وشهرة ، وغيرهما لئلا يشتبهها بغيرهما واسم الخصمين المشهود له المشهود عليه فقد يكون الشاهد بعض المشهود له ، أو عدو المشهود عليه وقدر المال المشهود به فقد يغلب على الظن صدق الشاهد فى القليل دون الكثير ، وقوله وما ميزهم من زيادته.

.....

قوله : (وليست التزكية من تمام الحجة) أى : فلا يقال إن الحبس بعد شهادة الشاهدين وقبل التزكية حبس أيضا قبل الحجة.

قوله : (أى : فيحال). ذكر الحيلولة يعلم منها أن الكلام فى العين ، وعبارة الروض : فصل : لو شهد اثنان بمال وطلب المدعى ، أو رأى الحاكم أن يعدله. أى : يحوله حتى يزكى الشاهد إن أحجب أو بدى لم يستوف قبل التزكية ولو طلب الحجر عليه قبلها لم يجبه. انتهى.

قوله : (ولو طلب منه المدعى) أى : فى الدين.

قوله : (لم يجبه) أى : إلى الحجر عليه فى جميع أمواله أما الحجر عليه فى المشهود به فيجبه فيه شرح الروض ، واعتمده «م.ر» لكن انظره مع أن الكلام فى الدين.

قال فى الروضة كأصلها: ويكتب إلى كل مركز كتابا ويدفعه لصاحب مسألة، ويخفيه عن غير من دفعه إليه وغير من بعثه إليه احتياطا وقال فى المطلب: إن كتابة المشهود له وعليه ليتجز الحكم ولا يقف على استكشاف عداوة ولا قرابة ولا شركة تمنع من قبول الشهادة، وإلا فذاك ليس من أمر الاستزكاء فى شىء حتى لو أغفله وثبتت العدالة بقى على القاضى النظر فيما وراء التعديل. (وشهدا) أى: المزيان عند الحاكم (مشافهه) لا مكاتبة ولا مراسلة (إن فلانا عدل أو ما شابهه) كقوله: إنه مرضى أو مقبول القول فإن قال: هو عدل على ولى فهو أكد، وفى لفظ الغزالي إشعار بأنه يشترط أن يبين أن شهادته مقبولة فى الحادثة فقد يكون عدلا وهو مغفل أو خارم للمروءة وعليه جرى القنوى تبعا لتمثيل الحاوى بمقبول الشهادة والمنقول الاكتفاء بأنه عدل ولهذا عدل الناظم عن تعبير الحاوى بما ذكر إلى قوله: إن فلانا عدل.

قال الرافعى: ويشبه أن الحال يختلف بحسب سؤال القاضى إن سأل عن قبولها فى الحادثة تعرض المزكى للقبول أو عن عدالته كفاه التعرض لها، هذا وفى تحليلهم السابق فى كتابة اسم الشاهد، والخصم ما يقتضى أنه لابد أن يقول مقبول الشهادة على المدعى عليه.

وقد قدمت فيما إذا كان هناك أصحاب مسائل أن الحكم بقولهم على خلاف فيه وأن الشيخين حاولا رفع الخلاف وأن ما حاولاه مردود.

(ومن يلى جرحا وتعديلا) من المزيين أو غيرهما. (إذا * قال: حكمت بعدالة) للشاهد (فذا) مغن عن الشهادة بها. قال الرافعى: وليكن كتابه حينئذ إلى القاضى ككتاب القاضى إلى القاضى والرسولان كشاهدى كتابه.

.....

قوله: (ومن يلى جرحا وتعديلا إلخ) ويشترط فيمن نصب حاكما فى الجرح والتعديل علمه بذلك واتصافه بسائر صفات القضاة الذين يتولون ذلك، وفى المزكى صفات الشهود مع العلم بسبب العدالة والجرح، وأن يكون العدل خبيرا بالباطن وأن يعلم القاضى منه ذلك إلا إن علم من عادته أنه لا يزكى إلا بعد الخبرة، ولا يعتبر فيها التقادم فى معرفتها بل يكفى شدة الفحص.

.....

(وإن أتاه) أى: وإن أتى الشاهد المعدل الحاكم (شاهدا فى واقعه * أخرى وقد طال الزمان) بين الواقعتين (راجعته) أى: المزكى ليزكيه لأن طول الزمان يغير الأحوال وإن لم يطل حكم بلا مراجعة ويجتهد فى طول المدة وقصرها، وقول الوسيط: يرجع فيهما إلى العرف لا ينافى ذلك.

(فإن ير به الأمر) فى العدالة (يستفصل) كلا من الشهود استحبابا فيسألهم متفرقين عن زمان تحملهم، ومكانه وغيرهما فلعله يطلع على ما يرد شهادتهم، وإذا لم ير به الأمر لا يفرقهم لأن فيه غضا منهم. (فإن يصر) الشاهد على شهادته، ولم يذكر تفصيلا (يحكم) أى: الحاكم ولا عبرة بما يبقى من ريبة عند تحقق الشروط. قوله: فإن ير به بالفاء يقتضى تقديم التزكية على الاستفصال، وهو ما عليه الإمام، والغزالي، والصحيح عكسه فإن عرف عورة استغنى عن الاستزكاء والبحث، وإلا فإن عرف عدالة حكم وإلا استزكى. قال الرافعى: وصيغ الحكم كقوله: حكمت على فلان لفلان بكذا، أو ألزمت به فلو قال: ثبت عندى بالبينة العادلة، أو صح فليس بحكم على الأصح لأنه قد يراد به قبول الشهادة، واقتضاء البينة صحة الدعوى فصار كقوله: سمعت البينة وقبلتها، لأن الحكم هو الإلزام والثبوت ليس بالإلزام وأما ما يكتب على ظهور الكتب الحكمية، وهو صحيح ورود هذا الكتاب على فقبلته قبول مثله، وألزمت العمل بموجبه فليس بحكم كما استقر عليه رأى الهروى لاحتمال أن المراد تصحيح الكتاب وإثبات الحجة وقوله: ألزمت العمل بموجبه. قال الأذرعى: كذا وقع فى نسخ اختصر منها صاحب الروضة وهو من النساخ والذى فى النسخ المعتمدة التزمت بالتاء قبل الزاى كما رأيت كذلك فى إشراف الهروى، وهو الصحيح معنى أيضا لأن قوله: ألزمت العمل بموجبه بلا تاء حكم كما لو خاطب به الخصم. انتهى. ولا يحكم

.....

قوله: (يستفصل) قال الأذرعى: وينبغى أن يفرقهم فجأة قبل أن يفهموا ذلك فيحتالوا. شرح

روض.

.....

إلا بطلب المدعى فيحكم بالمشهود به. (ويحمل مقترون) أى: موجود عند الشهادة تبعا لأمه كما فى العقود وإن احتمل انفصاله عن الأم بوصية.

(لا بالنتاج وثمار قد بدت) أى: يحكم (بحجة مطلقة) أى: غير مؤرخة بالمشهود به وحمله لا بنتاجه، وثماره الظاهرة عند الشهادة بل تبقى للمدعى عيله فالحجة المطلقة لا توجب ثبوت الملك للمدعى بل تظهره فيجب سبقه على إقامتها، ولو بلحظة لطيفة أما غير الظاهرة فكالحمل، وقوله من زيادته (إذ شهدت) ظرف للحمل والنتاج والثمار كما تقرر.

(والمشتري بثمن العين رجع) أى: ورجع المشتري على البائع بثمن العين الذى

قوله: (ويحمل مقترون) ومثله الغلة الحادثة بين شهادة الشاهدين، والتعديل تكون للمدعى كما فى الروض وشرحه.

قوله: (قد بدت) أى: ظهرت وذلك لكونها مؤبرة فى ثمرة النخل أو بالنور فى التين والعنب ونحو ذلك، وحاصله ألا تدخل فى البيع فإن دخلت فيه لعدم ذلك استحقتها مقيم البيئة. قاله البلقينى، وأشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (ولو بلحظة) سلك الأصحاب فى ذلك طريق التحقيق فإنه لا يتحقق تضمن شهادتهم نقل الملك فى أكثر من الزمن المذكور، وأما صحة الدعوى فيكفى فيها احتمال تقدم الملك عليها لأن المعتبر فى صحة الدعوى انتظامها، وإمكانها ظاهرا لا موافقتها ما فى نفس الأمر فاندفع قول ابن عبد السلام أنه يجب أن يحكم بالملك قبل الدعوى؛ لأن من شرط صحتها تقدم الملك عليها. انتهى. من حاشية شرح الروض.

قوله: (بالمشهود به) متعلق بيحكم.

قوله: (وثماره الظاهرة) أى: البارزة المؤبرة كذا بخط شيخنا بهامش شرح المنهج وكتب أيضا: وهل الظهور هنا بنحو التأبير كما فى البيع، أو بأن تشاهد، ولو قبل التأبير ونحوه محل نظر «حجر».

قوله: (رجع) ظاهره وإن كان الأخذ منه بالحجة المطلقة بعد سنين كثيرة.

قوله: (بنحو التأبير إلخ) قال البلقينى: هو بالتأبير فيما يؤبر، ويظهر النور فى غيره كما هو ضابط ما لا يدخل فى البيع. انتهى. وأشار «م.ر» فى حواشى شرح الروض إلى تصحيحه.

أعطاه له (هنا) أى: فيما إذا أخذت منه بالحجة المطلقة، وإن احتمل انتقالها منه إلى المدعى لمسيس الحاجة إليه فى عهدة العقود، ولأن الأصل عدم انتقالها منه إليه فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء، وإنما حكم ببقاء الزوائد المنفصلة للمدعى عليه كما تقرر لاحتمال انتقالها إليه مع كونها ليست بجزء من الأصل. (ولو من مشترىه يفتزع) أى: ولو انتزعها المدعى من مشتريها من المشتري، فإن المشتري يرجع على بائعه بثمنها وإن لم يرجع به المشتري من المشتري على المشتري.

قوله: (فيما إذا أخذت منه) بأن تبين أنها مستحقة لغير البائع فادعى بها وأخذها. انتهى. شرح الروض.

قوله: (أى: فيما إذا أخذت منه بالحجة المطلقة) خرج ما لو أخذت منه بإقراره فلا رجوع، إذ إقراره لا يلزم البائع.

قوله: (إلى ما قبل الشراء) تأمله مع قوله السابق فيجب سبقه على إقامتها، ولو بلحظة كذا بخط شيخنا، وأقول: يمكن التخلص وتخصيص السابق، وكتب أيضا: قضيته أنه لا حق للمشتري فى شيء من الزوائد الحاصلة بعد الشراء، لكنه خلاف قضية قوله: وإنما حكم إلخ إلا أن يكون هذا فى غير المشتري.

قوله: (وإنما حكم بقاء الزوائد المنفصلة) أى: حتى للمشتري فى صورة الشراء المذكورة كما يصرح به كلام الشيخ ولى الدين حيث قال: والمسألة مشككة. قال فى الوجيز: وعجيب أن يترك فى يده نتاج حصل قبل البينة وبعد الشراء، ثم هو يرجع على البائع، ولذلك قال شيخنا الإمام البلقينى إلى آخر ما نقله عنه بطوله، ومنه قوله وهى طريقة غير مستقيمة جامعة لأمر محال، وهو أنه يأخذ النتاج والثمرة، والزوائد المنفصلة كلها، وهو قضية صحة البيع، ويرجع على البائع بالثمن وهو قضية فساد البيع وهذا محال، وخرق عظيم إلخ. انتهى. ومن دفع تشنيعه المذكور بقول الشارح: لاحتمال انتقالها إليه إلخ مع ما يزاؤه فى الهامش عن الجوحى فتأمله.

قوله: (مع كونها ليست بجزء من الأصل) زاد الجوحى: ولم تقم حجة على نزعها فترك

قوله: (تأمله) لا شيء فيه مع كون الأصل عدم الانتقال من المشتري للبائع كما فى الشرح فيستصحب ملكها قبل الشراء إلى ما قبل إقامتها بلحظة تأمل.

قوله: (قضيته أنه لا حق إلخ) فيه نظر لأن الملك المستند إلى ما قبل الشراء إنما هو ملك العين المدعاة، أما الزوائد فيحتمل انتقالها كما فى الشرح، ثم رأيت ما يأتى قريبا.

قوله: (وهى طريقة غير مستقيمة) أى: والمستقيم أن لا رجوع بالثمن وهو الذى رجحه البلقينى لكنه ضعيف من دفع بما قرره الشارح.

(كالحكم فى متهب) لها من المشتري فإن المشتري يرجع على بائعه بثمانها، وفهم بالأولى أنه يرجع بالثمن على بائعه بالحجة المؤرخة بزمن الشراء، أو بما قبله، (ولو شهد) على عمرو (بأنه أقر) لزيد (بالأمس اعتمد) وحكم له بالملك فى الحال، وإن لم يصرح الشاهد بالملك فى الحال استدامة لحكم الإقرار، ولو قال المدعى عليه: كان ملكك أمس فقيل: لا يحكم به كالشهادة بالملك أمس، والأظهر خلافه لأن المقرر إنما يقر عن تحقيق، والشاهد قد يعتمد التخمين.

(أو) شهد له بأن ما ادعاه كان فى (يده) أمس اعتمد، وحكم له باليد فى الحال على ما فى الوجيز، وتبعه الناظم كأصله لكن الأصح أنه لا يحكم بها إلا أن يقول: كان فى يده فأخذه منه المدعى عليه، أو غصبه، أو نحوه (أو) شهد له بأنه فى (ملكه أمس بلا) أى: مع قوله: لا (أعلم ما يزيل ملكا) له (أو تلا).

قوله: (وحكم له بالملك فى الحال) والفرق بينه وبين الشهادة له بالملك أمس أن الشهادة بالإقرار شهادة بأمر تعيينى تحقيقى فيثبت الملك له ثم يستصحب، والشهادة بالملك شهادة بأمر تخمينى فإذا لم ينضم إليه الجزم فى الحال لم يؤثر. شرح الروض.

فى يد من هى فى يده دون غيره، والمسألة قد استشكلها الغزالي، والبلقيني، ولا إشكال لما تقرر والله أعلم «ب.ر».

قوله: (والشاهد) أى: بالملك.

قوله: (إلا أن يقول إلخ) أى: فإذا قال ذلك حكم له باليد هذا مقتضى كلامه أولا وآخر، ولكن عبارة الجوجرى: فيحكم له بالملك الآن استصحابا للملك المستفاد من ذكر اليد. انتهى. وهو ظاهر المتن «ب.ر».

قوله: (أو تلا من اشتراه) عبارة الإرشاد: وشراء منه أمس. أى: يقبل الشهادة بالشراء من ذى اليد أمس، وعبارة العراقى فى شرح المتن: فلو شهدت بالملك أمس لم تقبل إلا فى صورتين إلى أن قال: الثانية أن يقول: مع ذلك اشتراه من المدعى عليه بالأمس. انتهى. وعبارة شرح الروض: ويسمع قوله: هو ملكه بالأمس. اشتراه من خصمه أمس. انتهى.

قوله: (هذا مقتضى كلامه إلخ) هو الموافق للظاهر إذ لم تشهد البيئة إلا باليد، وإن كان العطف يفيد خلافه تدبر.

قوله: (أى: تقبل الشهادة بالشراء إلخ) لأن نحو الشراء من ذى اليد كالإقرار فيما إذا شهدت بالإقرار أمس من المدعى عليه، بخلافه من غير ذى اليد. انتهى. شرح الإرشاد.

(منه اشتراه) أى: أو قال: اشتراه من المدعى عليه اعتمد وحكم له بالملك، بخلاف ما لو اقتصر على أنه ملكه أمس لعارضة السبق لليد الدالة على الانتقال (بل) أى: لكن قول الشاهد (بالاستصحاب * أعتقد الملك) أو أشهد به للمدعى. (سوى صواب) أى: غير صحيح، وإن كان الشاهد يجوز له الجزم بالشهادة بناء على هذا الاعتقاد كما لا تقبل شهادة الرضاع بامتصاص الثدي، وحركة الحلقوم وتقدم فى هذا كلام، وإن الأوجه حملة على ما إذا ظهر بذكر الاستصحاب تردد، وأنت خبير بأن أعتقد غير كاف، وإن لم يأت معه بالاستصحاب.

(ولو على) أى: يحكم على المدعى عليه، ولو على (الغائب) إذا كان (فوق) مسافة.

(العدوى * وهكذا حكم سماع الدعوى) فتسمع على غائب فوق مسافة العدوى، واحتجوا له بقوله ﷺ لهند: خذى ما يكفيك وولديك بالعروف. وهو قضاء منه على زوجها وهو غائب. ويقول عمر فى خطبته: من كان له على الأسيف دين فليأتنا غدا فإننا بائعو ماله وقاسموه بين غرمائه وكان غائبا، وبأن الغيبة ليست بأعظم من الصغر، والموت فى العجز عن الدفع فإذا جاز الحكم على الصغير والميت فليجز على الغائب

.....

قوله: (فوق العدوى) وإن كان فى غير محل ولايته «م.ر».

قوله: (واحتجوا له إلخ) لا يخفى ما فى هذا الاحتجاج فإنها لم تقم بينة ولا شاهدا، ولم تحلف ولم يكن زوجها غائبا فوق مسافة العدوى ولا متواريا ولا متعززا.

قوله: (وبأن الغيبة إلخ) زاد الجورجى: وبأن البينة تسمع على الغائب بالاتفاق فكذا الحكم. انتهى. وظهره أن سماع البينة إجماع، وإنما الخلاف فى الحكم وذلك أن ما اشتهر عن الحنفية من منع القضاء على الغائب إنما هو فى الحكم دون مجرد الثبوت «ب.ر».

.....

أيضا أما الغائب بمسافة العدوى فأقل فلا يحكم عليه ، ولا تسمع عليه الدعوى إذا تأتى إحضاره كما سيأتى لأن انتظاره لا يطول، ولبناء أمر القضاء على الفصل بأقرب الطرق، ولو حضر ربما أقر وأغنى عن سماع البينة والنظر فيها.

(لا مدعى إقراره) أى: تسمع الدعوى والبينة، ويحكم بها على غائب لمدعى إنكاره، أو ساكت لا مدعى إقراره بالحق لأن البينة لا تقام على مقر هذا إذا أراد إقامة البينة ليكتب به الحاكم إلى حاكم بلد الغائب، أما إذا كان للغائب مال حاضر، وأراد إقامتها ليوفيه الحاكم منه فتسمع دعواه، وبينته ويوفيه حقه مطلقا كما نقله فى الروضة كأصلها عن القفال واستثنى البلقيني أيضا من لا يقبل إقراره لسفه أو نحوه فلا يمنع قوله: وهو مقر من سماع بينته. وما لو قال: هو مقر لكنه ممتنع، وما لو كانت بينته شاهدة بالإقرار فإنه يقول عند إرادة مطابقة دعواه بينته: أقر فلان بكذا ولى به

قوله: (فلا يحكم عليه) أى: إلا أن يكون فى غير محل ولايته «م.ر»، وقضية ذلك أن قاضى القضاة بمصر لو ولى نائبا بمحل من القاهرة نفذ حكمه على غائب خارج باب زويلة، أو باب النصر، أو باب الفتوح كأهل الحسينية، بل قضيته أنه لو كان ولاه فى محلة من القاهرة وعصه بها قوله: (من لا يقبل إقراره إلخ) هذا الاستثناء متجه دون ما بعده «م.ر».

قوله: (فلا يمنع قوله) أى: قول المدعى.

قوله: (وما لو قال هو مقر إلخ) وكذا لو قال: أقر بها لزيد، ثم أقر بها لى فإنه تسمع بينته التى يقيمها بالملك لأن إقراره الثانى لا يفيد انتزاعها من زيد «ب.ر».

قوله: (أى: إلا أن يكون فى غير محل ولايته) هذا منقول عن الماوردى، لكن فى حواشى «م.ر» على شرح الروض أنه فى الخارج عن البلد، فمتى كان فى غير محل ولايته فالقرب والبعد على حد سواء فيجوز أن يسمع الدعوى عليه ويحكم ويكتب لكن إن كان المسوغ امتناع إحضار من فى غير محل ولايته فالخارج عن البلد ومن فيها سواء. واستوجه «م.ر» فى شرح المنهاج، ومثله حجر عدم صحة الحكم على من فى مسافة العدوى أو دونها إذا كان بالبلد خصوصا إن لم تفحش سعتها واعتمد الشوبرى جواز الحكم على من ليس فى محل عمله وهو دون مسافة العدوى مطلقا للحاجة إلى الحكم عليه كالغائب فوق مسافة العدوى، وقد يصرح به قول الشارح: إذا تأتى إحضاره إذ إحضار من ليس فى محل عمله ممتنع. انتهى. ثم رأيت التصريح بالمسألة فى متن المنهاج، حيث قال: أو ادعى على غائب فى غير محل ولايته فليس له إحضاره قال «م.ر»: إذ ليس له ولاية عليه بل يسمع الدعوى والبينة، ثم ينهى كما مر. انتهى.

بينة ولا يلزم القاضى نصب مسخر ينكر عن الغائب لأنه قد يكون مقرا فيكون إنكاره كذبا، بل يخير بين النصب وعدمه. (بالبينه) أى: تسمع الدعوى مع البينة على غائب فوق مسافة العدوى، (و) مع سماع (شاهد) واحد، (ثم يمينين) من المدعى. (ههه) أى: فى الدعوى مع إقامة شاهد على غائب فوق مسافة العدوى إحدى اليمينين لتكميل الحجة، والأخرى بعدها لنفى المسقط من إبراء وغيره، ويسمى يمين الاستظهار، ولا بد منها فى جميع صور الدعوى على الغائب كما سيأتى، وتعبيره بثم أولى من تعبير أصله بالواو.

(و) مع سماع البينة من الوكيل على (أنه) أى: الغائب عن مجلس الحكم. (وكله) ولو تعلق بإنسان وقال: أنت وكيل فلان الغائب ولى عليه كذا، وأنا أدعى عليك وأقيم البينة فى وجهك فقال: لا أعلم أنى وكيله. لم يكن للمدعى إقامة البينة على وكالته لأنها حق له فكيف تقام بينة بها قبل دعواه، وقيل له ذلك لأن له فيه فائدة وهى أن يستغنى عن ضم اليمين إلى البينة، وأن يكون القضاء مجمعا عليه.

قوله: (ولو تعلق إلخ) الراجح أن الدعوى على وكيل الغائب لا تسمع، كما قاله البليقنى وغيره. انتهى. بجيرمى على المنهج، وانظر شرح «م.ر» و«حجر» على المنهاج، والذى رأيت فى حاشية «م.ر» على شرح الروض: أن للقاضى سماع الدعوى على وكيل الغائب كما له سماعها على الغائب، ولا يمنع منه التوكيل لأن الغيبة المسوغة للحكم على الغائب موجودة.

نفذ حكمه على غائب بمحلة أخرى من القاهرة، واعترف «م.ر» بأن قضيته ذلك فليراجع وليحرر فإن ذلك يستغرب ويستبعد.

قوله: (عن مجلس الحكم) قال العراقى: وإن كان فى البلد.

قوله: (يستغرب) وقد يجاب بأن الاقتضاء المذكور مسلم فى القضاة المستقلين لأن كلا يتمتع عليه إحضار من فى ولاية غيره، وإن اتحد البلد، بخلاف نواب القاضى الواحد فإن لكل إحضار من فى ولاية غيره حيث اتحدت البلدة، فلا ضرورة للحكم مع الغيبة هكذا قيل.

قوله: (ويستبعد) أى: لأن له إحضاره بخلاف ما إذا لم يكن له الإحضار كما فى القاضيين المستقلين.

(وأحضرا) أى: المدعى عليه. أى: أحضره القاضى إلى مجلس الحكم إن كان بمحل ولايته. (من قدر) مسافة (عدوى) فأقل، والإحضار إما بختم أو خط من جهة القاضى. أو بمحضر من الأعوان ومؤنته على الطالب إن لم ترزق الأعوان من بيت المال فإن ثبت عند القاضى امتناعه بلا عذر ولو يقول العون الثقة استعان بأعوان السلطان فإذا أحضر عزره بما يراه، وتكون مؤنة المحضر حينئذ على المطلوب لامتناعه. (بعد بحث حررا) من زيادة النظم أى: يحضره بعد بحثه المحرر عن جهة دعوى المدعى فقد يريد مطالبته بما لا يعتقده كذمى أراد مطالبة مسلم بضمان خمر وهذا فى غير الحاضر بالبلد أما الحاضر به فلا يحتاج فى إحضاره إلى البحث إذ ليس فى الحضور عليه مشقة شديدة ولا مؤنة.

(لفقد من أصلح. ثم أو حكم) أى: إنما يحضر الخارج عن البلد من مسافة العدوى فأقل عند فقد من يصلح أو يحكم بينهما هناك فإن وجدا أو أحدهما لم يحضره للاستغناء عن إحضاره. وقوله: من أصلح من زيادته والمراد به من يكون من أهل الخبرة والمروءة والعقل فيكتب القاضى إليه ليصلح بينهما، وقضية كلامه أنه إذا كان فوق مسافة العدوى لا يحضره، وإن لم يكن هناك قاض وهو ما عليه الإمام والغزالي، وصححه فى المنهاج كأصله، والذى قطع به العراقيون كما فى الروضة أنه يحضره إذا لم يكن هناك قاض، وإن بعدت المسافة. قال الأذرعى: وهو المذهب فإن عمر رضى

قوله: (إن كان إلخ) مفهومه أنه يحكم عليه مع غيبته إن كان فى غير حل ولايته، وهو فى مسافة العدوى، وهو ظاهر.

قوله: (وإن لم يكن هناك قاض) أى: ينفذ ما حكم به القاضى الحاكم.

قوله: (وإن بعدت المسافة) لكن لا يحضره مع البعد إلا بعد قيام البينة عنده، بخلافه فى مسافة العدوى فإنه يحضره ولو لم تقم بينة، نقله الأذرعى عن النهاية، وقال: إنه متفق عليه.

قوله: (من يكون من أهل الخبرة إلخ) ولا يشترط فيه أهلية القضاء «ب.ر».

قوله: (وهو المذهب) واعتمده ابن المقرئ «ب.ر».

قوله: (فإن عمر رضى الله عنه إلخ) قد يستشكل هذا بأن المسألة مقيدة بألا يكون هناك قاض، والظاهر أن البصرة حينئذ لم تكن بحالية من القاضى إلا أن يقال: كان قاضيه هو المغيرة فليراجع.

الله عنه استدعى المغيرة بن شعبة في قصة من البصرة إلى المدينة.

(وذى تعزز ومن قد اكتتم) أى: يحكم على غائب وعلى متعزز ومكتتم أى: متغلب ومتوار لئلا يتخذ التغلب، والتوارى ذريعة لإبطال الحقوق، وينبغي أن يبعث القاضى أولاً من ينادى على باب دار المتوارى أنه إن لم يحضر إلى ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم فإن لم يحضر بعدها وسأل المدعى التسمير أو الختم أجابه إليه بعد أن يتحقق أن الدار داره، ولا يرفع السمار أو الختم إلا بعد فراغ الحكم، وإن عرف له مكان بعث إليه جماعة من النساء والصبيان والخصيان ليهجموا عليه مترتبين كما قاله الشيخان فتقدم النساء ثم الصبيان، ثم الخصيان. قال ابن القاضى: وبعث معهم عدلين من الرجال فإذا دخلوها وقف الرجال فى الصحن، وأخذ غيرهم فى التفتيش قال: ولا هجوم فى الحدود إلا فى حد قاطع الطريق، وجرى عليه صاحب البحر وغيره. (و) ويحكم على (الطفل والمجنون والميت) لئلا يفوت حق المدعى (لا * إن كان) قيام البيئة. (فى عقوبة الله علا) وجل من حد أو تعزير فإنه لا يحكم فيها على الغائب، ومن فى معناه لبنائها على المساهلة بخلاف عقوبة الآدمى كقصاص، وحد قذف.

(بعد اليمين إن ما ادعيت فى * ذمته ونحو إبراء نفى) أى: إنما يحكم على

.....
 ..

قوله: (أى: متغلب) تفسير لمتعزز.

قوله: (ومتوارى) تفسير لمكتتم.

قوله: (بعد اليمين) الظاهر أنها واجبة، وإن كانت الدعوى على زلى الطفل، والمجنون سواء طلبها أم لا بخلاف الوارث فإن الحق يتعلق بالوارث بخلاف الولي، وكذا بخط شيخنا، وسيأتى فى هامش الصفحة الآتية عن شرح المنهج خلافه، وتقدم أول هذه الصفحة ما يفيد انتفاء هذه اليمين إذا كانت الدعوى على وكيل الغائب، وسيأتى إيضاحه فى الصفحة الآتية.

قوله: (وتقدم أول هذه الصفحة إلخ) يريد به قول الشارح سابقاً لأن له فيه فائدة، وهى أن يستغنى عن ضم اليمين إلخ.

الغائب، ومن في معناه بعد حلف المدعى يمين الاستظهار بعد قيام البيئته، وتعديلها على أن ما ادعى به باق في ذمة المدعى عليه أو أنه لم يبرئه منه، ولا من بعضه، ولا استوفاه، ولا اعتاض عنه، ولا احتال به، ولا أحال عليه، ولا سقط شيء منه عن ذمته بطريق من الطرق احتياطاً له إذ لو حضر أو كمل لكان له أن يحلفه عليه. ويعتبر أن يقول في كل منهما ويلزمه تسليمه لأن المال قد يكون ثابتاً في ذمته، ولا يلزمه تسليمه لتأجيل، ونحوه، ومحل التحليف في الدعوى على الميت ألا يكون له وارث خاص فإن كان اعتبر طلبه له، ولا يشترط التعرض في اليمين لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد لكمال الحجة هنا. ويستثنى من اليمين ما لو كان للغائب وكيل حاضر ففي المطلب المشهور أنه لا يمين، وجزم به البلقيني، وظاهر أن محله إذا لم يطلبها الوكيل وما لو كانت الدعوى على متعزز أو متوار فلا يمين لقدرة كل منهما على الحضور كما جزم به صاحب العدة، والماوردي، وصحح البلقيني أنه يحلف لأن هذا احتياط للقضاء فلا يمنع منه تمرد المدعى عليه.

(وما ادعاه حاضر من الأدا * وعلمه بفسق من شهدا).

قوله: (إنه يخلف) هو المذهب، وأفتى به الرالد. انتهى. «م.ر.» في حواشي شرح الروض.

قوله: (ففي المطلب المشهور أنه لا يمين) ومثله ما لو كان للصبي، والمجنون غائب خاص على ما نقله الزركشي عن جمع، وأقره، ولا يخلو عن نظر لأن يمين الاستظهار فيها حق لله تعالى، وحق هذين أكد من حق غيرهما فلا يسقط بعدم طلب نائبهما المقصر بذلك بخلاف وكيل الغائب. «حجر» لأن تفويضه الأمر إليه يشعر برضاه بنظره، وجزم الشارح في شرح المنهج بتوقف اليمين على طلب الولي.

قوله: (وصحح البلقيني أنه يحلف إلخ) ناقشه الجوجري بأن عدم الاحتياط تغليظ عليه لتقصيره، وذلك حسن هنا طلباً للامتناع عن التعزز، والتواري «ب.ر.»

(وأنه لي قبل هذا اعترفا * ومرة من قبل هذا حلفا) أى: ويحكم على الحاضر بعد حلف المدعى على نفى ما ادعاه عليه الحاضر من أداء الحق أو علمه بفسق شهوده أو اعترافه له بالحق قبل هذا أو إنه حلفه مرة أخرى قبل، وهذا إذا ادعى عليه إنه حلفه عند قاض آخر فإن ادعى أنه حلفه عنده فإن تذكره القاضى لم يحلفه وإلا حلفه فلو ادعى عليه أنه حلفه على أنه ما حلفه لم يسمع منه ذلك لثلا يتسلسل. ذكره فى الروضة، وأصلها.

ولو قال: أبرأنى عن هذه الدعوى فهل يحلف المدعى أنه لم يبرئه؟ وجهان أصحهما فى الشرح الصغير المنع؛ فإن الإبراء عن الدعوى لامعنى له إلا بتصور الصلح على الإنكار، وإنه باطل.

(لاحيث) أى: يحكم على الغائب بعد يمين المستحق لا حيث. (يدعى وكيله) أى: وكيل المستحق. (على * من غاب) فإنه يحكم عليه من غير يمين الوكيل إذ الوكيل لا يحلف بحال أما المستحق فيحلف إن كان حاضرا. (أو) حيث يدعى المدعى عليه (على الذى توكلا) عن الغائب.

.....
.....

قوله: (ما ادعاه عليه الحاضر) أى: قبل القضاء.

قوله: (أو اعترافه) عبارة العراقي الثالثة: أن يدعى أنه اعترف له بالمدعى به قبل ذلك. انتهى.

قوله: (فيحلف إن كان حاضرا) فإن كان غائبا لم يؤخر الحكم إلى تحليفه خلافا للبلقيني «ب.ر»، وكتب أيضا أما الغائب إلى محل قريب، وهو بولاية القاضى فيلزمه اليمين فيتوقف الأمر على حضوره، وحلفه لأنه لا مشقة عليه فى الحضور حيثئذ بخلاف ما لو بعد أو كان بغير ولاية الحاكم «حجر».

قوله: (بخلاف ما لو بعد) بأن كان فوق مسافة العدوى على الأصح. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

(إبراء ذى الغيبة والتوكيل) أى: إبراء الغائب الموكل بأن قال: أبرأنى موكلك الغائب عما ادعيتته على فإنه يحكم عليه، ويوفى الحق بغير يمين الوكيل لما مر، ولا يؤخر الحق لحضور الموكل. وحلفه على نفى ذلك لأن ذلك يؤدي إلى تعذر استيفاء الحقوق بالوكلاء، ويمكن ثبوت الإبراء بعد أن كان له حجة. فلو قال للوكيل: أنت تعلم أن موكلك أبرأنى فاحلف أنك لا تعلم ذلك فعن الشيخ أبى حامد أن له تحليفه على نفى العلم بالإبراء ومن الأصحاب من خالفه. قال الزركشى: والأول هو الصحيح ففي البحر أنه مذهب الشافعى لأنه لو أقر به خرج من الوكالة، والخصومة، وحكاه ابن الصلاح عن العراقيين. قال الرافعى: ولك أن تقول: قضيته أن يحلف القاضى وكيل المدعى على الغائب على نفى العلم بالإبراء، وسائر الأسباب نيابة عن المدعى عليه لكن فيما يتصور منه لو حضر كما ناب عنه فى تحليفه من يدعى لنفسه. (وليقتضه القاضى بلا كفيل) أى: وليقتضى القاضى وجوباً حق المدعى بطلبه من مال الغائب.

(إن حضر المال) ولا يطالبه بكفيل، وإن احتمل أن يجيء الغائب، ويقيم الحجة على نحو الإبراء لأن

الحكم قد تم، والأصل عدم الدافع، وأفهم كلامه كاصله أنه لا يقضيه إن غاب

.....

قوله: (إن حضر المال) أى: كان فى محل ولايته، ولو غائبا. انتهى. شرح الروض وحاشيته.

قوله: (إن حضر المال) ولو كان دينا للغائب فيستوفيه القاضى، ويقضيه منه. انتهى. «م.ر» فى حواشى شرح الروض.

قوله: (إن حضر المال) قال أبو زرعة فى تحريره: فإن كان أى: المال الحاضر مرهونا أو عبدا جانياً، وهناك فضلة فهل للقاضى أن يطالب صاحب الدين أن يلزم المرتهن، والجنى عليه بأخذ

.....

المال، والمتجه كما قال الشيخ تاج الدين السبكي: خلافه إن كان الغائب في محل عمله.

(وإن غاب) المال وسأل المدعى إنهاء الحكم إلى قاضى محل الغائب (فذا) أى: فقاضى محل المدعى (شافه حيث الحكم منه نفذا).

(حاكم بموضع قد انفرد) أى: شافه بمحل حكمه حاكما آخر قد انفرد. عنه بموضع أى: بالحكم فيه، وذلك بأن يقف فى محل حكمه، وينادى الآخر هو بمحل حكمه أو بغيره، وقلنا: يحكم بعلمه بأنى حكمت لفلان على فلان بكذا فاوف الحق من ماله الذى فى محلك، وخرج بمحل حكمه ما لو شافهه خارجه لأن أخباره خارجه كأخباره بعد عزله قال الشيخان: ولو شافه بمحل حكمه وواليا غير قاض ليستوفى فله

قوله: (وقلنا يحكم بعلمه) لأن هذا فى معنى الحكم بالعلم لأنه وقت الإخبار لا يقدر على الإنشاء، وإن قدر بعد فحكمه مستند لعلمه قبل، بخلاف ما لو شافهه فى محل حكمه فإنه مستند لوقوعها فى موضع يقدر فيه على الإنشاء تدبر.

قوله: (لأن إخباره إلخ) لأنه لا يقدر على إنشاء الحكم حينئذ.

قوله: (واليا غير قاض) أى: إذا توقف الاستيفاء عليه كما مر. انتهى. حجر، و«م.ر».

مستحقيهما بطريقه ليوفى ما بقى من ذلك للمدعى الدين على الغائب أم ليس له ذلك؟ قال: هذا موضع نظر، والأرجح إحابة صاحب الدين لذلك كذا نقله التاشرى، وينبغى أن يجرى ذلك فى المال الغائب بمحل ولايته، ويمكن أن يقال: ينبغى جريانه أيضا فى القضاء على الحاضر إذا لم يكن له الأمر هون أو جان، وطلب المدعى من القاضى أنه يلزمه ببيعه ليستوفى حقه من الفضل فليتأمل (س.م.)

قوله: (إن كان الغائب فى محل عمله) عبارة شرح الروض: إن كان المال فى محل عمله.

قوله: (وإن غاب المال إلخ) قياس المتجه المذكور أن يراد أنه غاب فى غير محل عمله، وقد يقال: أو فى محل عمله، وغاية الأمر جواز كل من الأمرين القضاء منه، والمشافهة أو المكتابة.

قوله: (وقد يقل إلخ) انظره مع قول الشارح من ماله الذى فى محلك.

الاستيفاء بمحل الحكم، وخارجه، والتصريح بقوله: بموضع قد انفرد من زيادته. (أو ثبت) أى: شافه حاكما انفرد بموضع أو ثبت (استقلال ذين) أى: القاضيين (فى بلد) واحد فعلم أنه يجوز تولية اثنين قضاء بلد بشرط أن يثبت الاستقلال لكل منهما بالحكم، ولو شرط عليهما التوافق فيه لم يجز.

(وندا اسمى الخصيمين رقم) أى: شافه حاكما كما مر أو كتب إليه ندبا اسمى الخصمين (ونسبة وحلية) وقبيلة لكل منهما ليسهل التمييز فإن حصل التمييز ببعض ذلك اكتفى به، وأفاد بقوله: ندبا أن الكتابة غير واجبة حتى لو اقتصر على إشهاد عدلين بحكمه كفى، وصورة الكتاب بالحكم حضر عندى فلان، وادعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا، وأقام عليه شاهدين، وهما فلان وفلان، وقد عدلا عندى، وحلفت المدعى، وحكمت له بالمال، وسألنى أن أكتب إليك فى ذلك فأجبته، وأشهدت به فلانا، وفلانا، ولا يجب تسمية شهود الحكم، ولا شهود الحق، ولا ذكر أصل الشهادة فيهما فيكتب حكمت بكذا بحجة أوجبى الحكم فقد يحكم بشاهد، ويمين أو بعلمه، وتعبيره بالخصيمين أولى من تعبير أصله بالمحكوم له، وعليه إذ قد لا يكون ثم حكم بل مجرد ثبوت كما سيأتى. (ثم ختم) كتابه ندبا حفظا لما فيه، وإكراما للمكتوب إليه، ويندب أن يدفع شاهدى الحكم نسخة غير مختومة للتذكر عند

قوله: (لم يجز) أى: إن كانا مجتهدين كما مر.

قوله: (فله الاستيفاء إلخ) لأن سماع الوالى مشافهة كشهادة الشهود عند القاضى «ب.ر».

قوله: (وخارجه) هل المراد الخارج عن محل حكم المشافهة لكنه محل حكمه هو أو أعم. فليحذر.

قوله: (استقلال ذين) يصور هذا فى الغائب بما لو اتسع عمل قاضيين، وكل مستقل فيه بالعمل، وكان الغائب دون مسافة العدوى فسمع الحاكم البيئة ثم اجتمع بالحاكم الآخر الآخر، وأخيره «ب.ر».

قوله: (دون مسافة العدوى) ليس بقيد، ولعل المراد أنه دون مسافة العدوى من القاضى المنهى إليه فحينئذ لا يكون قيدا أما بالنسبة للحاكم فلا بد أن يكون فوقها ثم إن كان بالنسبة للمنهى إليه فى دون مسافة العدوى لا بد من إحضاره عند التنفيذ لأنه من تمام الحكم، وإن كان فوقها لا بد من إثبات غيبته الغيبة الشرعية خلافا لابن الصلاح. انتهى. «م.ر» وحجر.

(يبطل) كأن قال: حكمت على محمد بن أحمد لعدم تعيينه بخلاف ما لو استقصى الوصف، وظهر اشتراك على ندور كما سيأتى. (وإن قال) المحكوم عليه المجهول (أنا الذى عنا) القاضى (به) أى: بالحكم فإنه يبطل لبطلانه فى نفسه إلا أن يقر بالحق فيؤاخذ به فإن ذكر القاضى الكاتب اسمه، واستقصى وصفه فأحضر شخص بذلك الاسم، والوصف (فإن مشارك) له فيما كتبه من اسمه، ووصفه (تبيننا) باعتراف المشارك له أو ببينة أو بشهرة أو يعلم القاضى المكتوب إليه، ولو يعترف هو بالحق صرف الحكم عنه، وأحضر المشارك له فإن اعترف فذاك، وإلا بعث إلى الكاتب بما وقع ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه، ويكتبها ثانياً فإن تميز فذاك، وإلا وقف الأمر حتى ينكشف، ويستثنى من صرف الحكم عن المحضر فيما ذكر ما إذا كان

قوله: (فذلك) أى: إن صدق المدعى المقرر، وإلا فهو مقرر لنكر، ويبقى طلبه على الأول. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (فإن شارك) أى: فإن تبين مشارك غير المحضر.

قوله: (ولم يعترف هو) أى: المحضر.

قوله: (صرف الحكم عنه) قضية صنيعه كما ترى أنه يصرف من غير حلف، وليس كذلك فإن قول المتن الآتى: ويحلف راجع إلى المسألتين جميعاً كما صرح بذلك فى الإرشاد، وشرحه «ب.ر». قوله: (زيادة صفة تميزه) قال البلقينى: لابد من حكم مستأنف على الموصوف بالصفة الزائدة، ولا يحتاج إلى تجديد دعوى، ولا حلف، ولا يكفى بمجرد كتابته بزيادة الوصف قال: ولم أر من تعرض لذلك «ب.ر».

قوله: (أما إذا كان المشارك له هيتا إلخ) فإن وجد مشارك ميت بعد الحكم مطلقاً أو قبله، وقد

قوله: (لابد من حكم) عبارة كنز الأستاذ: ولا يشترط تجديد حكم خلافاً للبلقينى. انتهى. «س.م» على التحفة.

قوله: (مطلقاً) أى: عاصر أو لم يعاصر وهو غير ظاهر فى صورة عدم المعاصرة حيث ادعى الدين لمورثه، والمشارك لم يعاصر هذا المورث فإنه لا إشكال حيثئذ، وإن تأتى تصويره فى موت المشارك بعد الحكم، وهذه العبارة التى ذكرها المحشى عبارة شرح الروض، لكن عبارة الروضة هكذا: ولو أقام المحضر

المشارك له ميتا، ولم يعاصر المحكوم له لانتفاء الإشكال. كذا جزم به الشيخان، أما إذا لم يظهر مشارك له فيما ذكر فيلزمه الحكم لأن الظاهر أنه المحكوم عليه.

(أو قال) المحضر (ليس) هذا المكتوب (اسمى ويحلف) أى: قال: ذلك، وحلف عليه، ولا بينة للمدعى تشهد بأن ذلك اسمه، وشهرته (صرفا) أى: الحكم (عنه) فإن نكل حلف المدعى، واستحق، ولو قال: لا أحلف على نفى الاسم بل على أنه لا يلزمنى شيء فالأظهر فى الشرح الصغير وفاقا للإمام، والغزالي أنه لا يقبل منه بل

قوله: (بل يلزمه التعرض إلخ) جريا على القاعدة من أن الحلف على حسب الجواب

«م. ر.»

عاصره وقع الإشكال، ونازع البلقينى فى اعتبار المعاصرة لاحتمال كون الدين على ميت لم يعاصره. بمعاملة مع مورثه مثلا قال: وإنما المدار على إمكان صدور المدعى به مع الميت، وقد يجب بأن المدار هنا على الظاهر لأجل الضرورة، وحيث لم يوجد معاصرة اقتضى الظاهر حصر الأمر فيه، وإمكان ما ذكره لا يدفع كون الظاهر خلافه. حجر.

قوله: (أما إذا لم يظهر مشارك يعاصر المحكوم له) حتى تمكن معاملته له. حجر.

قوله: (أو قال) عطف على تبينا المقدر قبل مشارك.

قوله: (فالأظهر إلخ) جزم به الروض.

بينه على موصوف بتلك الصفات كان هناك، وقد مات فإن مات بعد الحكم فقد وقع الإشكال، وإن مات قبله فإن لم يعاصره المحكوم له فلا إشكال، وإن عاصره حصل الإشكال على الأصح. انتهى. وظاهر أنه إنما حصل الإشكال فى موته بعد الحكم لوجود المعاصرة فنقول شارح الروض: مطلقا أخذنا من التفصيل بعد، فيه نظر، ويؤيد ما قلنا قول الشارح هنا: ويستثنى إلخ حيث قال: ما إذا كان المشارك له ميتا، ولم يعاصر المحكوم له، ولم يفقده بما قبل الحكم فليتأمل.

قوله: (لم يعاصره) أى: لم يعاصر المحكوم له، وهو المدعى، وقوله: بمعاملة مع مورثه أى: مورث المدعى فينتقل الحق منه للمدعى بالإرث.

قوله: (على إمكان صدور إلخ) وقد أمكن بمعاملة مورث المدعى مع الميت، وإن لم تمكن معاملة المدعى معه.

يلزمه التعرض لما أنكره قال: فيه ولو اقتصر فى الجواب على أنه لا يلزمنى شيء كفاه، وحلف عليه. (وفى).

(سمع شهادة) أى: وفى سماع القاضى الشهادة على الغائب بلا حكم (كفى).

(أن يذكر) فى الكتاب للمكتوب إليه (الشهود) بالحق أى: اسمهم (والتعديل) لهم أن عدلهم، وهو أولى لأن أهل بلدهم أخبر، حينئذ ليس للمكتوب إليه إعادة التعديل كما هو القياس فى الشرح الكبير، وصوبه فى الروضة، وإن اقتصر على ذكر اسمهم فعلى المكتوب إليه البحث، والتعديل، ويسمى هذا الكتاب كتاب نقل الشهادة، وكتاب التثبت أى: تثبت الحجة، وينص الكاتب على الحجة أهى بينة أم شاهد، ويمين أو يمين مردودة ليعرفها المكتوب إليه فقد لا يرى بعض ذلك حجة، ولو ذكر التعديل دون الاسم فالذى ذكره الإمام، والغزالي، وأفهمه كلام الناظم كأصله عدم الاكتفاء، به قال الرافعى: والقياس الاكتفاء به كما فى الحكم، ورجحه فى المحرر، والمنهاج، وهل يجوز أن يكتب بعلم نفسه ليحكم به المكتوب إليه فيه وجهان الذى فى العدة، والبحر المنع، والذى فى أمالى السرخسى الجواز قال البلقينى: وهو الأصح، ولا حاجة هنا إلى

قوله: (أو يمين مردودة) بأن نكل المدعى ورد اليمين على المدعى ثم غاب «ع.ش».

قوله: (والقياس الاكتفاء به) معتمد.

قوله: (كما فى الحكم) أى: كما فى شهود الحكم وقد تقدم.

قوله: (ولو اقتصر أى: المحضر فى الجواب إلخ) المراد أنه لم يثبت أنه اسمه، ونسبه بل أحضر الشخص فاقصر فى الجواب على لا يلزمنى شيء هذا مراده قطعاً، (والله أعلم) «ب.ر»، وكتب أيضاً أى: ولم يتعرض لنفى أن المكتوب اسمه.

قوله: (وينص الكاتب إلخ) لا يخفى عدم مناسبة هذا بعد الاقتصار على بيان ذكر الشهود، والتعديل، والاقتصار على ذكرهم فتأمل «س.م».

قوله: (ولا حاجة هنا) كأن الإشارة إلى قسم إنهاء سماع الشهادة، وقوله إلى تخليف المدعى لا من الكاتب لأنه لم يحكم ولا من المكتوب إليه لأن حكمه على لا غائب «س.م».

تحليف المدعى (لا يشاهد كتابه) أى: إنما يذكر التعديل لشاهد الحق كما، لا لشاهد الكتاب فلا تثبت عدالتهما بتعديله لأنه تعديل قبل أداء الشهادة، ولأنه كتعديل المدعى شهوده، ولأن ثبوت الكتاب بقولهما فلا تثبت به عدالتهما، وإلا لثبتت بقولهما، والشاهد لا يعدل نفسه، (وقبلا) كتاب سماع الشهادة.

(من فوق) مسافة (عدوى) بخلاف ما دونه كالشهادة على الشهادة، أما الكتاب بالحكم فيجوز ولو مع القرب كما مر لأن الحكم قد تم، ولم يبق إلا الاستيفاء بخلاف سماع البيئة إذ يسهل إحضارها مع القرب، نعم لو قال القاضي لنائبه: اسمع دعوى فلان وبينته وعرفني ففعل قال الشيخان: فالأشبه للحاكم أن يحكم به؛ لأن تجويز الاستخلاف للاستعانة بالخليفة، وهو يقتضى الاعتداء بسماعه بخلاف سماع القاضي المستقل. (ولدى) أى: وعند (كل) من القضاة (شهد) كل من شاهدى كتاب الحكم، وشاهدى كتاب السماع، (ولو من الكاتب تعميم فقد) أى: ولو فقد تعميم القاضي الكاتب كتابه إلى كل قاض فلو كتب إلى معين فشهد الشاهد عند قاض فلو آخر قبل، وإن لم يكتب إليه.

(أو خالف) الشاهد بشهادته (الكتاب) أى: ما فيه فإن شهادته تقبل لأن الاعتماد كما مر عليها لا على الكتاب، والكتاب تذكرة مندوب إليه جرى رسم القضاة به حتى لو ضاع الكتاب أو انمحي، أو انكسر ختمه، وشهد بمضمونه المضبوط عند قبل (أو مات) الكاتب. (ومن إليه مكتوب) أى: والمكتوب إليه أو أحدهما المفهوم بالأولى فإن الشاهد يشهد بما تحمله عن الكاتب، ومحلله فى موت الكاتب إذا لم يكن المكتوب

.....

قوله: (لا لشاهدي كتابه) ينبغي رجوع ذلك لقسم إنهاء الحكم أيضا بدليل التعليل، وذكر ذلك في الروض وغيره في قسم إنهاء الحكم قبل ذكر إنهاء الشهادة.

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

إليه نائباً عن الكاتب فلو كتب إلى نائبه، ثم مات تعذر القبول والإمضاء وكالموت العزل، والانعزال بجنون أو نحوه، وهل الأولى تقديم فك ختم الكتاب على الشهادة ليقف الشاهد على ما فيه، ويعلم أنه لم يحرف أو بعدها فيه تردد الذى فى التهذيب، والرقم الثانى والذى ذكره الهروى، وهو الموافق لكثير من الأصحاب الأول، ولو شافه قاض قاضيا مثل ما مر بسماع الشهادة فهل للمخاطب الحكم به ينبئى ذلك على أن إنهاء سماعها نقل لها كنقل الفرع شهادة الأصل، أم حكم بقيام البيئته، وفيه وجهان فعلى الأول لا يجوز كما لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل، وعلى الثانى يجوز كما فى الحكم المبرم، وهذا أرجح عند الإمام، والغزالي، والصحيح الأول وبه قال عامة الأصحاب ذكر ذلك فى الروضة، وأصلها. (وفى الغائب) أى: من الأعيان لأنها التى تتصف بالغيبة، والحضور دون الديون والعقود والفسوخ أى: يحكم القاضى فى مال حاضر من الأعيان بمجلسه، ويسلمه للمدعى إذا تمت حجته، وفى غائب منها عن البلد (أن).

(يعرف) بأن يؤمن اشتباهه بغيره كعبد وفرس وعقار معروفات بحيث تغنى شهرتها عن ذكر صفاتها، فإن لم يكن معروفاً، فإن كان عقاراً عرف بذكر الحد، كما ذكره بقوله (أو بالحد فليعرف) فيذكر مع بلده ومحلته وسكنه حدوده الأربع على ما

.....
قوله: (فإن كان عقاراً إلخ) فالعقار لا يكون إلا مأمون الاشتباه إما بالشهرة، وإما بالتحديد كما فى الرشيدى.

قوله: (تعذر القبول) ينبغى أن المراد التعذر من جهة النائب لا مطلقاً فللشهود الأداء عند غيره بناء على جواز الأداء عند غير من عينه الكاتب فله القبول والإمضاء «س.م».

قوله: (كما لا يحكم بالفرع إلخ) ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضى لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك، وهو ظاهر شرح الروض.

قوله: (وفى غائب منها عن البلد) فيه تصريح بأن قوله الآتى: ولو قال الشهود إلخ مفروض فى الغائب عن البلد.

.....

مر فى الدعوى، ولا يجب ذكر قيمته لأنه يتميز بدونه، ولو قال الشهود: نعرفه بعينه دون حدوده بعث الحاكم من يسمع البيئة على عينه أو يحضر بنفسه فإن كان المشار إليه بالحدود المذكورة فى الدعوى حكم، وإلا فلا وإذا حكم كتب إلى قاضى بلد العين الغائبة ليسلمها إلى المدعى، وإن كان غير عقارا ففيه تفصيل ذكره بقوله (ويسمع البيئة الحاكم فى) شىء.

قوله: (ويسمع البيئة إلخ) وفائدة هذا السماع نقل العين الآتى، وأما الحكم فيترتب على الشهادة على العين كما سيأتى. انتهى. برلسى. انتهى. «س.م».

قوله: (بدونه) أى: ذكر قيمته.

قوله: (ولو قال الشهود نعرفه بعينه دون حدوده بعث الحاكم من يسمع البيئة على عينه إلخ) هذا فى الغائبة عن البلد، وأما الحاضرة فستأتى فى قوله وليقل أحضر إلى ما هناك، ومما يؤكد أن ما هنا فى الغائبة رده الآتى على البلقبنى، وقوله الآتى فى شرح قول المصنف: وليقل إلخ، ولو قال الشاهد: أعرفه بعينه إلى قوله كما مر نظيره. انتهى. فلولا أن هذا فى الغائبة اتحد مع ذاك، ولم يصح قوله مر نظيره إذا تقرر ذلك فقد يستشكل قوله هنا، وإذا حكم كتب إلى قاضى بلد العين إلخ مع قوله قبله بعث الحاكم من يسمع البيئة على عينه أو يحضره بنفسه، وذلك لأن الأول يدل على أن بلد العين ليس فى ولايته، والثانى يدل على أنها فى ولايته، وإلا فكيف تسمع البيئة فيها، ويجاب إما بأن قوله: وإذا حكم إلخ راجع لما قبل قوله: ولو قال الشهود فقط، وإما بأنه راجع إلى ذلك أيضا، ولا منافاة بين القولين المذكورين لجواز أن تكون بلد العين فى ولاية كل من القاضيين على الاستقلال، وما عداها ولاية الأول الكاتب فقط فيمكن أنه يبعث من يسمع البيئة على العين، أو يذهب إليها لسماع البيئة عليها، ثم يعود لبلده ويحكم فيها، ثم ينهى حكمه للقاضى الآخر ليسلمها للمدعى، وعلى كل حال فقد استفدنا من كلام الشارح هنا حكم العقار الغائب الغير المعروف للشهود، وينبغى أن يكون مثله فى ذلك الغائب المنقول إذا عسر نقله أو أورث قلعه ضررا فليتأمل، (والله أعلم). «س.م».

قوله: (ولاية الأول الكاتب فقط) لم لا يجوز ما ذكر إذا كان كل منهما مستقلاً فى جميع البلاد، واتفق أنه كان بينهما حين الدعوى مسافة العدى كما مر فى الحكم على الغائب.

(مميز بسمته) أى: علامة للحاجة كما يسمعها على الخصم الغائب اعتمادا على الصفة، بخلاف ما لا يتميز بسمته لكثرة أمثاله كالكرباس فلا تسمع فيه الدعوى، والبيئة بل ترتبطان بقيمته فيدعى كرابسا قيمته عشرة دراهم مثلا، وهذا ما عليه الإمام، والغزالي، والأصح في الروضة وأصلها السماع فيه كالذى يتميز بسمته، وإن الركن فى تعريف المثلى المبالغة فى ذكر الصفات، وذكر القيمة مستحب، وفى المتقوم بالعكس، وقال البلقيني: هذا التفصيل لا نرتضيه، والمعتمد عندنا ما فى الدعاوى من أنه يجب ذكر صفات السلم مطلقا دون ذكر القيمة، وكأنه توهم اتحاد العين المدعاة فى البابين وهو ممنوع بل ما هنا فى عين غائبة عن البلد، وما مر ثم فى عين غائبة بالبلد. (و) إذا سمع البيئة فى ذلك لا يحكم بها للجهالة، وخطر الاشتباه بل (ينقل)

قوله: (وفى المتقوم بالعكس) لعدم تأتى التمييز فيه بدون ذكر القيمة «م.ر» فى باب الدعاوى، وإن خالف هنا، واعتمد الرشيدى ما فى باب الدعاوى.

قوله: (للجهالة وخطر الاشتباه) أخذ منه أنها لو لم تشبه حكم مطلقا، سواء كانت فى البلد أو غائبة عنها فوق مسافة العدوى أو فيها. انتهى. شيخنا. انتهى. بجيرمى على المنهج.

قوله: (قيمته عشرة دراهم مثلا) أى: فالمطالبة بالقيمة دون العين، بخلاف الآتى عن الروضة «ب.ر».

قوله: (وإن الركن فى تعريف المثلى المبالغة فى ذكر الصفات) إلى قوله: وفى المتقوم بالعكس هذا هو المعتمد، ولا فرق فيه بين العين الغائبة عن البلد والغائبة بالبلد، خلافا لما يأتى فى الرد على البلقيني كذا «م.ر» فليراجع.

قوله: (بل ينقل سماعها) أى: فى غير المعروف، أما المعروف فيحكم فيه القاضى الأول كما سلف «ب.ر».

قوله: (كذا «م.ر») اعتمده الرشيدى فى باب الدعوى، وإن جرى «م.ر» على خلافه فى فصل غيبة المحكوم.

قوله: (أى: فى غير المعروف) أى: كما هو صريح الشارح حيث قال سابقا: فإن لم يكن معروفا إلخ.

سماعها بالإشهاد عليه به إلى حاكم محل العين المدعاة (ليأخذ العين)، ويبعثها إلى الناقل مع المدعى (بشخص يكفل) بدنه لا قيمة العين. (ثم ليعينه) بإسكان اللام أى: ثم بعد وصول العين المدعاة إلى الناقل يجب أن يعينها (الشهود) بالشهادة فإن شهدوا بعينها سلمها للمدعى، وكتب ببراءة الكفيل، وإلا فعلى المدعى مؤنة إحضارها وردها كما سيأتى، ويستثنى من بعثها مع المدعى من لا يجوز تسليمها إليه كالأمة التى لا يحل له الخلوة بها فيبعثها مع أمين فى الرفقة، ويستحب للحاكم أن يختم العين عند بعثها بختم لازم لثلاث تبدل بما لا يرتاب فيه الشهود فإن كان عبدا جعل فى عنقه قلادة وختم عليها، ولو أظهر الخصم ثمة عينا أخرى مشاركته فى الاسم والصفة فقد صار القضاء مبهما، وانقطعت المطالبة كما مر فى المحكوم عليه، وذكر الناظم ضمير العين لأنها بمعنى المدعى به

(وليقل) أى: القاضى للمدعى عليه فيما إذا غابت العين عن المجلس بالبلد

قوله: (بالإشهاد عليه) أى: على القاضى الناقل، وقوله: به أى: بالسماع.

قوله: (فيما إذا غابت العين إلخ) ظاهره ولو كانت معروفة بشهرة، أو توصيف ناف لأصل الاشتباه لكن كتب شيخنا الإمام الذهبى رحمه الله أنها إذا كانت كذلك صحت الدعوى والبيئة والحكم مع الغيبة، وإن سهل الإحضار، وعليه يفرق بين المدعى عليه والعين الغائبة، وهو ظاهر تأمل.

قوله: (وبعثها) لم يبين هنا محل مؤنة البعث، ويعلم مما يأتى فى قول المصنف: ومون الإحضار لا إن أثبتته إلخ، وانظر لو كانت مما يعسر بعثه، أو يورث قلعه ضررا كالشئ الثقيل والمثبت، أو يتعذر بعثه كالعقار الغير المعروف، وينبغى البعث أو الحضور لسماع البيئة عليه.

قوله: (مع أمين) ينبغى تجوز له الخلوة بها، وإلا فلا مزية له إلا أن يفرق بأن اتهام المدعى أشد، وفيه نظر.

قوله: (وانقطعت المطالبة) أى: فى الحال شرح روض.

قوله: (وذكر الناظم ضمير العين) عليه قول الشارح مشاركته.

قوله: (وينبغى البعث إلخ) هذا ظاهر إن كانت محل عمله كما مر، وإلا تداعيا عند قاضى بلد العين كما قاله «م.ر.» انتهى من حاشية المنهج.

قوله: (أشد) لما له فيها من الطمع ما ليس لغيره.

(أحضر إلى ما هناك) أى: ما بالبلد من المدعى به لتقام البينة بعينه، ولا تسمع بصفته كما فى الخصم الغائب عن المجلس بالبلد هذا (إن سهل) إحضاره فإن عسر كشيء ثقيل، و مثبت فى أرض أو جدار وضرقلعه بعث القاضى من يسمع البينة على عينه، أو يحضر بنفسه، ويسمعها بعد أن وصفه المدعى عنده إن أمكن فإن لم يمكن وصفه حضر القاضى أو نائبه للدعوى على عينه، وما يتعذر إحضاره كالعقار يحده المدعى ويقيم البينة على تلك الحدود إلا أن يكون مشهورا، فلا حاجة إلى تحديده كما مر نظيره فى الغائب عن البلد، ولو قال الشاهد: أعرفه بعينه دون حدوده حضر القاضى، أو نائبه لتقام البينة على عينه كما مر نظيره، واستثنى الغزالي من وجوب إحضار ما

قوله: (بعد ان وصفه المدعى عنده) يفيد أن الدعوى تسمع على الأوصاف، وإن لم تسمع الشهادة عليها. انتهى. «س.م» على «حجر»، وهو يفيد أنها تسمع، وإن لم تود الأوصاف إلى معرفة القاضى له، إذ لو أدت إليها لسمعت الشهادة على الأوصاف أيضا تأمل.

قوله: (فإن لم يمكن) كعشرة أذرع من كرباس، كأن قال المدعى لى فى هذا عشرة أذرع من كرباس فإنه لا يتصور الوصول إلى التعيين، فلا تمكن الدعوى إلا بأن يصادف المدعى عشرة أذرع فى يد المدعى عليه فيدعيها، ووقع الدعوى على عينها. انتهى. من حاشية شرح الروض، ولا ينافى هذا ما مر عن الروضة من سماع الدعوى فيما لا يتميز بسمه كالكرباس؛ لأنها سمعت هناك لأجل نقلها وتعيينها، لا لأجل الحكم كما مر فى الشرح، ولا نقل هنا فتأمل.

قوله: (يحده المدعى ويقيم البينة إلخ) فيه تصريح بأنه لا يجب أن يبعث القاضى من يسمع البينة على عينه ولا أن يحضر بنفسه بخلاف ما تقدم فما يسهل إحضاره فلا بد من إحضاره، وما يعسر فلا بد أن يبعث إليه أو يحضر بنفسه.

قوله: (ويقيم البينة على تلك الحدود) فى هذا الشهادة بالصفة فالمنع فى غير ذلك، وكتب أيضا قال فى الروض: ويحكم به. انتهى. وينبغى أن يحمل على ما إذا أفاد التحديد معرفة القاضى له على ما سيأتى نظيره عن ابن الرفعة فى مسألة العبد «ب.ر».

قوله: (واستثنى الغزالي) ينبغى أن يجرى نظير هذا فيما يعسر إحضاره السالف فيقال إن كان معروفا للقاضى أو أدت شهادة البينة ووصفها إلى معرفة القاضى له يسوغ له الحكم من غير حضور القاضى عنده «ب.ر».

توله: (يحده المدعى ويقيم البينة إلخ) الحاصل أن العين الغائبة عن المجلس إن كانت معروفة بشهرة أو

سهل إحضاره ما لو كان المدعى به عبداً، يعرفه القاضى. قال فى الروضة كأصلها: وهذا إن أراد به عبداً معروفاً بين الناس فصحيح كما فى العبد المعروف الغائب عن البلد، كذا إن اختص القاضى بمعرفته وحكم بعلمه، وإلا فالبيئة لا تسمع بالصفة. انتهى. وظاهر أن ذكر العبد مثال فغيره مثله ثم بين الناظم بقوله.

قوله: (معروفاً بين الناس) قال «م.ر»: والحاصل أنه إن عرفه الناس والقاضى فله الحكم به من غير إحضار، وإن اختص بمعرفته القاضى فله الحكم إن حكم بعلمه لا لبيئة. انتهى. «س.م»، وقال ابن الرفعة: إن الشهادة بالوصف إن أدت إلى معرفة القاضى له ساغ له الحكم بها وتكون كالشهادة على المعروف بين الناس، وأشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه، ولا مخالفة بين هذا وما نقله «س.م» عن «م.ر» لأن ذلك فى معرفة للقاضى لم تحصل له من وصف الشهود، وما قاله ابن الرفعة فيما إذا حصل للقاضى معرفة الموصوف من وصف الشهود بأن عهده بتلك الصفات قبل، وطابق وصف الشهود ما عرفه، ثم ظاهر كلام «م.ر» الذى نقله عنه «س.م» أن المشهور بين الناس لا يصح الحكم عليه إلا إن عرفه القاضى، وإن لم يعرفه من وصف الشهود، وظاهر كلامهم خلافه فليحذر.

قوله: (وحكم بعلمه) فإن حكم بالبيئة فلا «م.ر» «س.م».

قوله: (وحكم بعلمه) بأن علم صدق المدعى وحكم به، وقوله: وألا. أى: ألا يحكم بعلمه بل حكم بالبيئة.

قوله: (وإلا فالبيئة لا تسمع بالصفة) أى: بالأعيان التى بالبلد كما هو صورة المسألة «ب.ر»

توصيف ناف لأصل الاشتباه صحت فيها الدعوى والبيئة والحكم مع الغيبة، وإن سهل الإحضار، وإن لم تكن معروفة كذلك فإن كانت فوق مسافة العدوى بالغ المدعى فى وصف المثلية، وذكر قيمة المتقومة مع نوع توصيف، وسمعت البيئة كذلك، ثم ينهى إلى قاضى بلدها بالسماح نظير ما مر فى الدعوى على غائب أو يبعث البيئة لتعائن أو يطلب إحضار ما يسهل حضوره ليعاين ثم يحكم وإن كانت فى مسافة العدوى فأقل فالدعوى كما مر، وقيل يذكر المدعى صفات السلم مطلقاً، ولا يجب ذكر القيمة، ثم يحضر ما سهل إحضاره ويحضر إلى غيره مقام البيئة على العين، ثم يحكم تدبر هذا ما كتبه شيخنا رحمه الله، وقوله: إن كانت معروفة إلخ مأخوذ من قول الروض فى العبد الحاضر بالبلد المتيسر إحضاره: أنه إذا كان مشهوراً للناس لا يحتاج إلى إحضاره، ومن قول الروضة الذى نقله الشارح.

قوله: (أى: للأعيان إلخ) أما الأعيان الخارجة عنها فوق مسافة العدوى فتسمع فيها البيئة بالصفة، لكن لنقلها لبلد الحكم لا للحكم كما مر. تدبر.

(تسمع دعوى العين أو قيمتها) إن تلفت) أن الدعوى تسمع مرددة، إذا لم يعلم المدعى أن العين باقية ليطالب بها أو تالفة ليطالب بقيمتها كأن يقول غصب منى كذا قيمته كذا فمره برده إن بقي، وبإداء قيمته إن تلف أى: إن كان متقوما فإن كان مثليا طلب مثله فيحلف الخصم أنه لا يلزمه رده، ولا قيمته أو مثله فإن رد اليمين على المدعى فهل يحلف على التردد، أو على التعيين، وجهان فى الروضة كأصلها فى أوائل الدعاوى أوجهها الأول، ونظير ذلك لو دفع ثوبه لدلال ليبيعه فجحده، وشك هل باعه فيطلب ثمنه، أو أتلّفه فيطلب قيمته، أو هو باق فيطلبه، (وقيمة) للعين (تثبتها).

(بحجة الوصف) كأن ادعى أنه غصب منه شاة بصفة كذا، وأقام البينة بها فتثبت قيمتها بتلك الصفة للمدعى بتلك البينة (إن ادعى) خصمه (التلف) لها. (وأن يقل) خصمه (ما) أى: ليس (بيدى ما قد وصف) أى: المدعى من العين، ولا اشتملت يدى عليه.

(فإن أقام مدعيها بينه) بأنها بيده، أو اشتملت يده عليها، (أو) وجد منه (حلف رد عليه) بعد نكول خصمه (سجنه) أى: حبس الحاكم خصمه لإحضار العين.

(وهو من الحبس إن ادعى التلف) لها، ولا بينة (مخلص)، وإن كان على خلاف قوله الأول لضرورة تخليده فى الحبس مع إمكان صدقه، وتؤخذ منه القيمة،

قوله: (فتثبت قيمتها بتلك الصفة) انظره مع قولهم: لا تسمع البينة بالصفة إلا أن يخص بما إذا كان المقصود تحصيل العين، بخلاف ما إذا قصد تحصيل قيمتها.

قال فى شرح الروض: لكن أحاب ابن الرفعة بأن الممنوع إنما هو الشهادة بوصف لا يحصل للقاضى به معرفة الموصوف معه دون ما إذا حصلت به كما هنا. انتهى.

قوله: (وأجاب ابن الرفعة) عبارة الروضة بعد ذكر ما قاله الغزالي نصها: وهذا الذى قاله إن أراد به العبد المعروف بين الناس فهو صحيح كما ذكرنا فى العقار المعروف، والعبد المشهور الغائب عن البلد، فأما إن اختص القاضى بمعرفته فإن كان عالما بصدق المدعى، وحكم بعلمه تفريعا على جوازه فهو قريب أيضا، وإن حكم بالبينة فالبينة تقوم على الصفة فإذا لم تسمع البينة بالصفة، وجب أن يتمتع الحكم. انتهى.

(وانقطعت) عنه دعوى العين. (إذا حلف) أنها ليست بيده ولا اشتملت يده عليها، وعجز المدعى عن إقامة بيينة بما ادعاه، وللمدعى الانتقال لدعوى قيمتها إن كانت متقومة، والمثل إن كانت لاحتمال تلفها بيده،

(ومؤن الإحضار لا إن أثبتته) يغرمها والرد) أى: ويغرم المدعى مؤن إحضار العين الغائبة عن البلد، أو المجلس للإشهاد عليها، ومؤن ردها إلى خصمه لتعديه لا إن أثبت المدعى به له فلا يغرمها، بل هى على خصمه، ويرجع هو بها عليه أن تحملها (لا منفعته) أى: لا منفعة المدعى به المعطلة فى زمن الإحضار، والرد فلا يغرم أجرتها للمدعى عليه، وإن لم يثبت المدعى به له.

قوله: (ومؤن الإحضار إلخ) وهى ما زاد بسبب الإحضار حتى لا تندرج فيه النفقة الواجبة بسبب الملك. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض، وظاهره أن النفقة مدة الخصومة على المالك، لكن فى شرح «م.ر» و«حجر» على المنهاج أنها فى بيت المال، ثم باقتراض، ثم على المدعى. انتهى.، وقوله: فى بيت المال. أى: مجاناً بدليل عطف القرض عليه. انتهى. «رشيدى»، وقوله: ثم باقتراض. أى: على المالك كما يدل عليه قوله: ثم على المدعى. فليراجع.

قوله: (إذا حلف) مقابل قوله السابق فإن أقام مدعيها بيينة، أو حلف رد عليه.

قوله: (لاحتمال تلفها بيده) انظره مع قوله: ولا اشتملت يده عليها.

قوله: (ويرجع هو بها عليه) ظاهره وإن لم يلأذن الحاكم فى تحملها، ولا أشهد بالرجوع فليراجع.

فكلام الروضة فيما إذا عرف القاضى وصفه، واختص بمعرفته من غير أن يكون له شهرة بين الناس كما يفيد شرح الروض أيضاً، وحاصل جواب ابن الرفعة أن الشهادة بالوصف إن أدت إلى معرفة القاضى له مع ذلك الوصف كما هنا لأن الفرض معرفة القاضى له تقبل، وتقوم مقام الشهادة على المشهور بين الناس والذى فى شرح «م.ر» على المنهاج أنه إن اختص بمعرفته القاضى إن حكم بعلمه نفذ، أو بالبيينة فلا. انتهى. وظاهره عدم الفرق لكن أشار «م.ر» فى حاشية الروض إلى تصحيح ما قاله ابن الرفعة، ويمكن حمل ما فى شرح المنهاج على معرفة للقاضى لم تحصل من وصف الشهود بأن شهدت بأوصاف لا يعرفها القاضى، بخلاف ما إذا شهدت بأوصاف يعرفها قبل فتدبر.

قوله: (انظره مع قوله إلخ) يمكن لزوم القيمة مع عدم اشتمال يده عليها، بأن أرسل إليها سهماً مثلاً. تأمل.

(إن كان) المدعى به (فى البلدة)، لأن مثل ذلك يتسامح به توقيع المجلس القاضى، ومراعاة للمصلحة فى ترك المضايقة، بخلاف ما إذا كان خارج البلدة وأحضر إليها، ولم يثبت للمدعى يغرم مع مؤن إحضاره ورده أجره منفعتة لمدة الحيلولة لزيادة الضرر هنا، (أو للمدعى عليه) عطف على ضمير منفعتة بإعادة اللام المقدرة فى الإضافة أى: ولا يغرم منفعة المدعى عليه أى: أجرتها، وإن أحضره من خارج البلدة للمسامحة بمثله، ولأن منفعة الحر لا تضمن بالفوات، (والشاهد مهما رجعا) عن شهادته.

(من قبله) أى: الحكم (لم يقتض) القاضى لأنه لا يدري أصدق فى الأول أو فى الثانى؟ فينتفى ظن الصدق، ثم إن اعترف الراجع بتعمد الشهادة فسق، وإن ادعى الغلط فلا لكن لا تقبل منه تلك الشهادة، وإن أعادها كما مر (وليحد) الراجع عن شهادته بالزنا (فى) قذف) حصل بها كما لو رجع عنها بعد الحكم، ولا ينفعه دعوى الغلط للتعبير، وكان من حقه التثبيت، (وإن قال) الشاهد بعد أداء شهادته (له) أى: للقاضى (توقف) عن الحكم لزمه التوقف.

(ثم) إن قال له بعد (اقض فليقتض) لأنه لم يتحقق رجوعه ولا بطلت أهليته، وإن عرض شك فقد زال قال البلقينى: وينبغى أن يسأله عن سبب التوقف هل هو لشك طراً أم لأمر ظهر له فإن قال: لشك طراً قال: بينة فإن ظهر ما لا يؤثر عند الحاكم لم يمنعه من الحكم، (ولن يعيدا) لقضائه تلك الشهادة لأنها صدرت من أهل جازم، والتوقف الطارئ قد زال، (و) إن رجع الشاهد (بعد) أى: بعد الحكم، (وفى) القاضى (المال) المشهود به لأن الحكم قد نفذ، وليس هو مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع، (والعقودا) أى: المشهود بها كالبيع والنكاح.

.....
 قوله: (إن كان فى البلدة) ولو اتسعت البلدة، بخلاف ما إذا كانت خارج البلد فإنها تحب وإن قربت المسافة، وإن خالف بعض المتأخرين، والكلام إن مضى زمن له أجره، وإلا فلا شىء. انتهى. «م.م.» «س.م.»

(أمضى) أى: القاضى حكمه كما فى المال، (ولا عقاب) أى: ولا يمسى العقوبة، وإن كانت لآدمى لتأثرها بالشبهة ووجوب الاحتياط فيها، وترك تنوين عقاب للوزن أو للبناء بجعل لا لنفى الجنس، ولو ترك الواو كالحاوى كان أولى (والطلاق*ينفذ و) كذا (الرضاع والعتاق) وسائر ما يتعذر تداركه كاللعان والفسخ والوقف، والأضحية لاحتمال كذب الشاهد فى رجوعه، لكن يلزمه الغرم كما قال:

(وليس غرم) أى: لزوم غرم (راجع) عن شهادته بعد الحكم (ببدع) لحصول الحيلولة بشهادته فيغرم من غير مهر المثل فى غير صورة الفراق. (ومن صداق) أى: مهر (المثل) فى صورة الفراق ما يذكر، وإن كانت المرأة مفوضة، أو كان ذلك قبل

قوله: (وسائر ما يتعذر تداركه) أى: من فاعله فإن المطلق لا يمكنه الرجوع فى الطلاق بخلاف معلق العتق بصفة فإنه يمكنه إبطال التعليق ببيع ما علق عتقه فلا ينفذ حالا بل بعد وقوع الصفة، فالمراد بالنفوذ وقوع أثر ذلك المحكوم به، وذلك إنما يكون فيما يتعذر تداركه، بخلاف ما لا يتعذر.

قوله: (ومن صداق المثل) ولو أكثر من المسمى لما ذكره الشارح.

قوله: (مفوضة) أى: لم يفرض لها شىء.

قوله: (كان أولى) لأن المعنى على نفي إمضاء العقاب، فالمناسب عطفه بلا على ما قبله.

قوله: (والطلاق ينفذ) أى: يثبت.

قوله: (وسائر ما يتعذر تداركه) يتأمل ويوضح.

قوله: (ومن صداق المثل) عطف على مقدر حال من مفعول غرم، وهو حصص الآتى فى المتن وبدع خبر ليس والتقدير، وليس غرم راجع حصص ما عن أقل حجة تكفى نقص حال كون تلك الحصص كائنة من الفئات غير الصداق، وقيمة العتق، ومن الصداق فى مسألة الفراق، والقيمة فى مسألة العتاق ببديع «ب.ر».

قوله: (يتأمل) لعله أراد أن مفهومه ما لا يتعذر تداركه وما هو، ولعله ما إذا شهد بتعليق العتق بصفة فإنه لا ينفذ لأن المراد نفوذه بنفوذه أثره وهو العتق، وذلك لا ينفذ فى التعليق إلا بعد وجود الصفة، إلا بعد وجود الصفة، وكذا المستولدة لا ينفذ إلا بموت السيد، وتداركه فى ذلك ببيع المعلق عتقه بصفة وقتل المستولدة، وأما الطلاق مثلاً فلا يمكن تداركه بإبطال له من فاعله فليتأمل.

الدخول أو بعد إبرائها الزوج عن المهر نظرا إلى بدل البضع المفوت بالشهادة إذا نظر في الإلتلاف إلى المتلف، لا إلى ما قام به على المستحق، ولا يغرم مع ذلك متعة كما أفهمه الاقتصار على ذكر الصداق، (لا في) صورة الطلاق (الرجعي) فلا يغرم شيئا من المهر.

(إن رد) الزوج زوجته أى: راجعها إذ لم يفوت عليه شيئا، فإن لم يراجعها حتى انقضت عدتها غرم كما فى البائن، قال البلقينى: وهذا غير معتمد، والأصح المعتمد أنه لا يغرم شيئا إذا أمكن الزوج الرجعة فتركها باختياره. انتهى. وفيه نظر؛ لأن الامتناع من تدارك ما يعرض بجناية الغير لا يسقط الضمان، كما لو جرح شاة غيره فلم يذبها مالکها مع التمكن منه حتى ماتت، (أو من قيمة يؤدى) أى: ويغرم فى الحال من قيمة الرقيق ما يذكر، وذلك (فى عتق مستولدة و) عتق (عبد).

(وعتق من دبر أو كوتب)، ومثلها الوقف، وتعيين شاة للأضحية والعبرة فى القيمة بيوم الشهادة. (لا فى نفس تدبير، وإيلاد) فإنه لا يغرم برجوعه (إلى).

(أن مات سيد) لأن الملك إنما يزول حينئذ (و) لا (فى التعليق) بصفة فى العتق والتطليق) فإنه لا يغرم برجوعه.

قوله: (والأصح إلخ) ضعيف. انتهى. «م.ر».

قوله: (فى عتق مستولدة إلخ) وقيمة أم الولد والمدير تؤخذ منهما للحيولة حتى يسترداها بعد موت السيد، وشرط استردادها فى المدير أن يخرج من الثلث فإن خرج منه بعضه استرد قدر ما خرج. نبه عليه ابن الرفعة. انتهى. شرح الروض، وشرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (بيوم الشهادة) أى: إن اتصل بها الحكم لأنه وقت نفوذ العتق. انتهى. شرح الروض، وأشار «م.ر» إلى تصحيحه.

قوله: (من دبر أو كوتب) شهد بعتقهم ثم رجع.

قوله: (لا فى نفس إلخ) شهد بهما ثم رجع.

(إلى وجود ذلك الوصف) المعلق به لأن العتق والطلاق إنما يوجدان حينئذ قال الشيخان: ولو شهدا بكتابة عبد، ثم رجعا، وأدى النجوم وعتق ظاهرا فهل المغرور ما بين قيمته، والنجوم لأنه الفأنت، أو كل القيمة لأنه المؤدى من كسبه وهو للسيد وجهان: ولو شهدا بأنه أعتقه بمال دون القيمة فالمنقول أنه كما لو شهدا بأن فلانا طلق امرأته بألف، ومهرها ألفان، ثم رجعا، وقد قال ابن الحداد، والبعوى: عليهما ألف، وقد وصل إليه منها ألف، وقال ابن كج: عليهما مهر المثل بعد الدخول ونصفه قبله كما لو لم يذكرا عوضا، وأما الألف فمحفوظ عنده لها إن قبضه لأنه لا يدعيه، وإلا فيقر عندها حتى يدعيه، وظاهر كلام الشيخين ترجيح الأول، وقول ابن كج: عليهما نصف المهر قبل الدخول جار على المرجوح من أنهما إذا شهدا بطلاق قبله، ثم رجعا يلزمهما النصف، وقول النظم (حصص ما عن أقل حجة تكفى نقص) مفعول غرم، والمعنى أن الشاهد الراجع يغرم فيما مر حصة ما نقص عن أقل حجة تكفى فى تلك الواقعة لا حصة ما نقص عن العدد الواقع فيها، فلو شهد بالعتق اثنان ورجع أحدهما غرم النصف، أو شهد به أربعة، ورجع ثلاثة غرموا النصف بالسوية، وإن رجع منهم اثنان لم يغرم شيئا لقيام الحجة بمن بقى فعلم أنه لو رجع الشهود كلهم غرموا الكل بالسوية، سواء كانوا أقل الحجة أم زادوا.

(لا شاهد الإحصان) فى الزنا، فإنه لا يغرم برجوعه شيئا (فى الصحيح)، وإن

.....
 ..

قوله: (بمال دون القيمة إلخ) المعتمد هنا لزوم تمام القيمة كمسألة الكتابة السابقة، بخلاف مسألة الطلاق، والفرق ظاهر لأن ما أخذه من الزوجة من مالها، وما أخذه من الرقيق فى المسألتين كسب عبده وهو ملكه «م.ر».

قوله: (لا شاهد الإحصان) عبر الشارح هنا بشهود الإحصان، وفيما يأتى بشهود الصفة.

قوله: (تمام القيمة) أى: القيمة تامة.

قوله: (بخلاف مسألة الطلاق) ظاهره اعتماد ما قاله ابن الحداد، واعتمد البلقينى أن عليهما مهر المثل. انتهى. حاشية شرح الروض.

تأخرت شهادته عن شهادة الزنا إذ لم يشهد بما يوجب عقوبة، وإنما وصفه بصفة كمال، ومقابل الصحيح المزيد على الحاوى أنه يغرم لتوقف الرجم على ما شهد به فيغرم الثلث وقيل النصف، (و) لا شاهد (صفة العتاق و) لا شاهد صفة (التسريح) أى: الطلاق فلا يغرمان برجوعهما شيئاً لأن شهادتهما شرط لا سبب، والحكم إنما يضاف إلى السبب لا إلى الشرط على الأصح، ولو أخر قوله فى الصحيح: عن صفة العتاق، والطلاق كان أولى فإن الخلاف جار فى الصور الثلاث، وما ذكره فيها هو ما صححه الشيخان تبعاً للبعوى قال فى المهمات: والمعروف فيها الغرم فقد صححه المارودى، والبندنجى، والجرجانى. انتهى. وقال البلقينى أنه الأرجح، وقد صحح الشيخان أن المزكى يغرم وبه جزم الناظم وأصله فشهود الإحصان، والصفة كذلك بل أولى، (ولو شهد اثنان) لا امرأة على رجل (بعقد) أى: بعقد نكاحه عليها بصدائق معلوم (فى صغر) (و) شهد لها (اثنان إن الوطء فى) الشهر (التالى) لصغر (صدر) منه لها أى: أنه وطئها فيه.

(و) شهد لها (اثنان بالتطليق) أى: بأنه طلقها بعد ذلك، (والكل جحد) ببنائه الفاعل أو للمفعول وهو أنسب بشهد بعده أى: وكل الشهود رجع، أو كل ما شهدوا به رجع عنه بعد الحكم (يغرم من بالعقد والوطء شهد).

قوله: (والصفة كذلك بل أولى) أجاب فى شرح الروض بأن المزكى معين للشاهد المتسبب فى القتل، ومقوله بخلاف الشاهد بالإحصان. انتهى. وقوله: معين إلخ لأنه بتزكيته ألجأ القاضى إلى الحكم المفضى إلى القتل مع أن شهادته متعلقة بشهود الزنا المفضية لشهادتهم إلى القتل. انتهى. «م.ز».

قوله: (بل أولى) لك منع المساواة فضلاً عن الأولوية فتأمل، وكتب أيضاً: ويفرق بينه أى: المزكى، وبين شاهد الإحصان بأن الزنا مع قطع النظر عن الإحصان صالح للإلجاء، وإن اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير صالحة أصلاً فكان الملجئ هو التزكية. حجر.

قوله: (بصدائق معلوم) قد يقال: لا حاجة لهذا التقييد فإن الزوج مع السكوت عن الصداق، وعدم التفويض والزوج بالمجهول يوجبان مهر المثل فإذا غرمه جاء ما ذكر فليتأمل «س.م».

قوله: (أى وكل الشهود رجع) بيان للبناء للفاعل، وقوله أو كلما شهدوا إلخ بيان للبناء للمفعول.

قوله: (قد يقال: لا حاجة إلخ) المراد المعلوم عند العقد ولو إجمالاً فيشمل ما ذكره، واحتز به عما إذا كانت مفوضة فإن مهر المثل إذا لم يفرض إنما يجب بالدخول فليتأمل.

(مغروم زوج) أى: يغرم من شهد بالعقد والوطء ما غرمه الزوج (بالسوا) بينهم نصف بالعقد، ونصف بالوطء و (لا يلحق) الغرم (شهود تطليق) لأنهم وافقوا الزوج فى عدم النكاح، ولأنهم لم يقاتوا عليه شيئاً بزعمه، (و) لا شهود (وطء) إن (أطلقوا) شهادتهم أى: إن لم يؤرخوها لاحتمال وقوع الوطء فى نكاح آخر، أو وطء شبهة أو زنا فيجب النصف فقط على شهود العقد، وهذا تصريح بما أفهمه التقييد بقوله فى التالى. قال فى الروضة، وأصلها: ولو حكم بشهادة الفرع، ثم رجع هو أو الأصل غرم الراجع، أو هما فالغرم على الفرع لأنه ينكر إسهاد الأصل، ويقول كذبت فيما قلت .

(وهن) أى: النساء، وإن كثرن (فى) شهادة (المال) كرجل لأنه لا يثبت بمحضهن بل لابد معهن من رجل فهن كم كن فيه كرجل واحد، فلو شهد رجل وعشر نسوة بمال ثم رجعوا كلهم غرم الرجل النصف، وهن النصف لأنهن نصف الحجة فلو رجع هو وحده فعليه النصف أو هن وحدهن فكذلك، ولو رجع ثمان منهن فلا شئ عليهن لبقاء الحجة، ولو رجع الرجل مع ثمان فعليه النصف ولا شئ عليهم، أو مع تسع فعليه النصف، وعلى التسع الربع لبقاء ربع الحجة، (وفى) شهادة (الرضاع)، وكل ما يثبت بمحض النساء كولادة وحيض (كل امرأتين يحسبان كرجل) فلو شهد رجل وعشر نسوة برضاع، ثم رجعوا غرم الرجل سدس المغروم وكل امرأتين السدس، ولو رجع وحده أو مع واحدة إلى ست، ورجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجة، وإن رجع

.....
قوله: (فى نكاح آخر) أى: قبل هذا.

قوله: (لأنهم وافقوا الزوج إلخ) فيه شئ فإن ما شهدوا به يقتضى وجود النكاح، ووجوب غرم المهر أو نصفه.

قوله: (النصف فقط) وجهه أنه قامت البينة بالطلاق، ولم يثبت وقوع الوطء فى هذا النكاح فشهادة شهود العقد لم تغرمه إلا النصف، ويظهر من ذلك أنه لا يغرم للزوجة إلا النصف، وهو الظاهر. فليراجع.

قوله: (يقتضى وجود النكاح) لكنه ثبت قبلهما بغيرهما فنصف المهر لزم بشاهدى النكاح، ونصفه الآخر بشاهدى الوطء، ولا يلزم بشهادة الطلاق شئ.

مع ثمان فعليهم نصف الغرم، أو مع تسع فعليهم ثلاثة أرباعه، وتعبير الحاوى بقوله: والنساء فى المال، وكل ثنتين فى الرضاع كرجل أوضح من تعبیر النظم المذكور.

(وقتلته) أى: الشاهد الراجع ثابت (بقتله) أى: بقتل المشهود عليه بما يوجب قتله من قتل عمد أو ردة أو زنا بأحصان أو بما يوجب عقوبة أخرى فأفضت إلى التلف كحد الزنا للبكر، وحد الشرب، والسرقه (إن يقل) أى: الراجع (تعمدا ذا) أى: الإشهاد إلا ما يأتى استثنائه، وهذا بخلاف ما لو رجع الراوى عن رواية خبر يوجب القود فإنه لا قود فيه؛ لأن الرواية لا تختص بالواقعة فلم يقصد الراوى القتل، ويحد فى شهادة الزنا للكدف، ثم يقتل، وهل يرجم إن رجم المشهود عليه أو لا؟ فيه احتمالان للعبادى، وجزم فى فتاويه بالأول، وصححه فى الروضة وأصلها، وإن لم يعرف محل الجنائية من المرجوم ولا قدر الحجر وعدده، قال القاضى: لأن ذلك تفاوت يسير لا عبرة به، وخالف فى المهمات فقال يتعين السيف لتعذر الماثلة.

قوله: (أوضح) وإن كان إعادة الجار وهو فى يفهم المقصود، وهو اختصاص قوله: كل امرأتين إلخ بما بعده تدبر.

قوله: (فعليهم نصف الغرم) وظاهر أنه يخص كل امرأتين مقدار لرجل «ب.ر». قوله: (أوضح من تعبیر النظم) لأنه يفهم أنه فى المال يحسب كل ثنتين منهن برجل لأن قوله: كل امرأتين إلخ خير قوله: وهن فى المال إلخ بخلاف تعبیر الحاوى فإنه ظاهر فى أن الجميع فى المال كرجل «س.م». قوله: (تعمد) خبر، وقوله ذا مبتدأ.

قوله: (لأن قوله إلخ) على هذا يكون مفيدا خلاف المطلوب، ولا وضوح فيه فالأولى أن يكون كل امرأتين مبتدأ وبحسبان خبره، وفى الرضاع متعلق به، وأما خبرهن السابق فهو مقدر كما صنعه الشارح مفهوما من قوله: برجل، ووجه فهم هذا إعادة الجار، وهو لفظ فى وإلا لقال: والرضاع، لكن عبارة الحاوى أوضح تدبر.

(كالمزكى) للشهود، ولو قبل شهادتهم (والولى) للدم فإنهما يقتلان بقتل المشهود عليه إذا رجعا، قالوا: تعمدنا، ووجهه فى المزكى أنه بالتزكية ألجأ القاضى إلى الحكم المفضى إلى القتل، وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين قوله علمت كذبه وعلمت فسقه، وبه صرح الإمام، وقال القفال: محله إذا قال علمت كذبه، فإن قال علمت فسقه لم يلزمه شىء لأنه قد يصدق مع فسقه وكالمزكى، والولى القاضى فى ذلك.

(واشترك الجميع) أى: جميع من رجع من الشاهد، والمزكى، والولى وكذا القاضى فى لزوم القود فإن آكل الأمر إلى الدية فهى عليهم بالسوية أرباعاً، وهذا ما صححه البغوى، وقال ابن الرفعة: إنه المذهب كما ذكره القاضى، والمتولى، وصاحب الكافى،

قوله: (وظاهر كلامهم إلخ) أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (ولو قبل شهادتهم) هذا يقتضى أن التزكية تصح قبل أداء الشهادة، وقد تقدم عند قول المصنف لا لشاهدى كتابة ما يخالف هذا حيث قالوا إن القاضى الكاتب لا يعدل شهود الطريق الذين أشهدهم على نفسه، لأنه تعديل قبل الأداء، وبعبارة الروضة فى مسألة شهود الكتاب ما نصه:

فرع: شهود الكتاب والحكم يشترط ظهور عدالتهم عند المكتوب إليه، وهل تثبت عدالتهم بتعديل الكاتب إياهم وجهان: قال القفال الشاشى: نعم للحاجة، والأصح المنع لأنه تعديل قبل أداء الشهادة، ولأنه كتعديل المدعى شهوده، ولأن الكتاب إنما يثبت بقولهم فلو ثبت به عدالتهم لتثبت بقولهم: والشاهد لا يزكى نفسه. انتهى. فتعليله الأول كما ترى صريح فى خلاف ما ذكره الشارح، لا يقال لعل التزكية وقعت فى حادثة قبل ذلك ثم شهدوا بالزنا مع قرب الزمن فإنه لا يحتاج إلى إعادة التزكية لأننا نقول: هذا لا يمكن إيجابه للقصاص؛ لأن شرطه قصد الشخص، ولم يوجد ثم رأيت فى نكت الشائى نقلاً عن الأذرعى أن صاحب الذخائر قال: ويحتمل جريان وجهه فارق بين أن تكون التزكية قبل الأداء، أو بعده. انتهى. فعلمت أن هذا هو مأخذ الشارح، وهو مأخذ غير مبين لما علمته من تعليل الشيخين السالف «ب.ر».

قوله: (وهو مأخذ إلخ) قد يقال: مراد الشارح أن المزكى كالشاهد، ولو جربنا على مقابل الأصح من صحة التزكية على الشهادة رداً على هذا الوجه الفارق تدبر.

والذى قطع به فى الروضة، وأصلها فى الجنايات: أن المؤاخذ بذلك الولي كالمسك وحده وذكرنا فيه هنا وجهين: أصحابهما عند الإمام ذلك لأنه المباشر وهم معه كالمسك مع القاتل، وأصحابهما عند البغوى أنهما معه كالشريك لتعاونهم على القتل كالمسك، لأنه جعلهم كالمحققين زاد النووى الأصح ما صححه الإمام، وقد سبق فى الجنايات فهو الأصح نقلا، ودليلا. انتهى.

(لا أخطأ) أى: قتل الراجع عن الشهادة ثابت بقتل المشهود عليه إن قال: تعمدت كما مر لا إن قال: معه أو دونه أخطأ (من شاركنى) فى الشهادة، (أو) أخطأت (أنا) فيها، (أو) قال: تعمدت لكن (لم أدر إن) أى: المشهود بقتله يقتله القاضى بقولى. وكان ممن يخفى عليه ذلك فإنه لا يقتل لانتفاء تمحض العمد العدوان، بل يلزمهما الدية حصاة المخطئ منها مخففة وحصاة غيره مغلظة، والحاصل أنهما إذا رجعا، وقال كل منهما: تعمدت، ولم يقل أخطأ شريكى بأن اقتصر على ذلك، أو قال: وتعمد شريكى، أو لم أعلم حاله لزمهما القود، بخلاف ما إذا قال كل منهما: تعمدت، وأخطأ شريكى أو عكسه، أو لم أعلم أنه يقتل بقولى، وكان ممن يخفى عليه ذلك فلا قود على واحد منهما، ولو قال أحدهما: تعمدت أنا وشريكى، وقال الآخر: أخطأت أو أخطانا أو تعمدت، وأخطأ هو فالقود على الأول دون الثانى، ولو قال: تعمدت وتعمد شريكى وهو ميت أو غائب لا يمكن مراجعته فعليه القود، بخلاف ما لو قال حينئذ: تعمدت، ولا أدرى حال شريكى، ولو رجع أحدهما فقط، وقال:

قوله: (والذى قطع به فى الروضة إلخ) هو المعتمد، أما لو رجع القاضى والشهود فالقصاص على الجميع، ويفرق بين القاضى والولى وهو واضح. انتهى. حاشية الروض، فإن رجع القاضى وحده فالقصاص عليه وحده.

قوله: (لأنه المباشر) قال «م.ر.» فى حواشى الروض: التصوير بالمباشرة وقع فى كلام الغزالي والإمام جريا على الغالب بغير المباشر كذلك.

قوله: (لانتفاء تمحض العمد) أى: فيكون ذلك شبه عمد فى الأولى، والثالثة «ب.ر.»

قوله: (وهو ميت أو غائب لا تمكن مراجعته) أى: حاجة إلى ذلك مع ما قبله من قوله، ولو

قوله: (أى: حاجة إلخ) إنما قال ذلك لأجل قوله: بعد، بخلاف ما لو قال حينئذ تعمدت، ولا أدرى حال شريكى.

تعمدنا لزمه القود، وإن اقتصر على تعمدت فلا.

(وحلف) أى: سأل القاضى ذكرًا كما مر، وسأل حلف (كل أمين) كوكيل، ولو جعل ومضارب وأجير ومكتر ومرتهن ومودع (يدعى أن) أى: أن المدعى به (قد تلف) فلا يكلف بينة على تلفه لأن المالك ائتمنه فليصدق، ولأن التلف لا يتعلق بالاختيار فقد لا تساعد عليه البينة، ومن ثم قبل قول غير الأمين بيمينه فى دعواه التلف سواء (أطلقه) أى: التلف، (أو) ادعاه (بخفى) أى: بسبب خفى كسرقة،

(ومتى قال) تلف (بظاهر كسيل) ولم يعرف (أثبتًا) أى: أثبته بالبينة ثم حلف أنه تلف به، وإن عرف هو وعمومه صدق بلا يمين، والتمثيل بالسيل من زيادة النظم (كذلك) سأل حلف كل أمين (فى الرد) أى: رده المال (على مؤتمنه) بخلاف رد غيره كوارثه ورده على غير مؤتمنه بل لا بد من البينة، لأنه لم يأتمنه (لا مكترى الشيء

.....
.....

قال أحدهما: تعمدت أنا وشريكى، وقال الآخر إلى قوله فالقود على الأول فإن غاية ما كان يقول الميت، أو الغائب أخطأنا، وذلك لا يمنع القود على الأول كما تقرر.

قوله: (بخلاف ما لو قال حينئذ تعمدت ولا أدري حال شريكى) أى: فلا قود، ولا يشكل هذا على ثبوت القود فى قوله السابق، أو لم أعلم حاله لأن ذلك يصور بما إذا قال كل منهما تعمدت، بخلاف هذا فإنه مصور بما إذا قال أحدهما فقط تعمدت، وأيضا فهذا مصور مع ما ذكر بما إذا كان شريكه ميتا، أو غائبا لا تمكن مراجعته.

قوله: (قبل قول غير الأمين إلخ) أى: لكن يضمن البذل بخلاف الأمين.

قوله: (أو عرف دون عمومه) فى الاحتياج إلى الإتيان بالبينة هنا نظير، وكلامهم صريح فى خلافه، وعبرة المنهاج فى باب الوديعة: وإن عرف أى: الظاهر دون عموم صدق بيمينته، وإن جهل طولب بينة، ثم يصدق بيمينته فى التلف «ب.ر».

قوله: (بخلاف رد غيره) لو ادعى وإرث الوديعة أن الوديعة قبل موته رد على المالك فالقول قوله، وكذا لو ادعى الوديعة أنه قبل موث المالك ردها عليه «ب.ر».

قوله: (أو عرف دون عمومه إلخ) لم يوجد هذا فى النسخ التى بأيدينا.

ولا مرتهنه)، فلا يسأل القاضى حلفهما إذا ادعيا الرد على الكرى، والراهن بل يسألهما البينة لأنهما أخذوا المال لمنفعة أنفسهما كالمستعير، بخلاف دعوى التلف؛ لأن الرد يتعلق بالاختيار فيسهل الإشهاد عليه بخلاف التلف، وإنما صدق الوكيل بجعل المضارب، والأجير فى الرد من انتفاعهم لأنهم أخذوا المال لمنفعة المالك وانتفاعهم، إنما هو بالعمل فيه.

(و) سأل حلف (مدعى بقا حياة الشخص) الذى (قد تلف بثوب)، ولو كفنا (وامرؤ نصفين قد) أى: وقد قده امرؤ نصفين، وادعى موته حين القد لأن الأصل بقاء الحياة والواجب بالحلف الدية لا القود كما فى الروضة، وأشار بقوله: بقاء حياة إلى أن محل تصديق مدعيه إذا عهد للملفوف حياة، وإلا فالمدق الجانى، وبه جزم البلقينى قال: وظاهر كلام جماعة أنه يكتفى فى تحليف الولى بيمين واحدة، وبه صرح ابن الصباغ، وليس كذلك بل لابد من خمسين يمينا.

(و) سأل حلف (مدعى كمال عضو) باطن، وهو ما (سترا مروءة) حيث جنى عليه جان، وادعى نقصه كشلل، ولا يجب فيه القود أيضا (خلاف) مدعى كمال (عضو ظهرا)، وهو ما لا يخرم كشفه المروءة كيد فلا يسأل القاضى خلفه، بل يسأله

قوله: (وإلا) كسقط لم تعلم حياته.

قوله: (وبه صرح ابن الصباغ) هو الأوجه من ترجيح البلقينى، والفرق أن الحلف ثم على القتل وهنا على حياة الجنى عليه. انتهى. شرح الإرشاد لـ حجر.

قوله: (بل يسأله البينة) أى: فلا يصدق الجنى عليه إلا بالبينة ويصدق الجانى بيمينه.

قوله: (أنه يكتفى) ووجهه ظاهر فإن القصد إثبات الحياة لا القتل فهذا هو المعتمد.

قوله: (ولا يجب فيه القود) قال فى شرح الروض: وإذا صدق الجنى عليه وجب القصاص كما صرح به الماوردى، ونقله ابن الرفعة عن قضية كلام البندنجى، والأصحاب ثم استشكله بما مر فى الملفوف، ويفرق بأن الجانى ثم لم يعترف ببذل أصلا، بخلافه هنا. انتهى. كلام شرح الروض، لكن

قوله: (ويفرق بأن الجانى إلخ) هذا الفرق لا يقاوم الجامع المذكور، وهو سقوط القصاص بالشبهة.

البينة إذ لا يعسر قيامتها على كمال مثله، بخلاف الباطن هذا إذا أنكر أصل الكمال؛ لأن الأصل استمراره، فإن ادعى حدوث النقص فالمصدق المجنى عليه،

(و) سأل (حلف الوارث) أى: وارث المجنى عليه بقطع يديه ورجليه (حيث يدعى وفاته بعد اندمال الأربع) اليدين والرجلين ليلزم الجانى ديتان، وادعى الجانى وفاته بالسراية ليلزمه دية واحدة، لأن الأصل عدم السراية، وهذا فى مدة تحتمل الاندمال، ولو على بعد فإن لم تحتمله لقصرها كيوم ويومين فالمصدق الجانى بلا يمين، أو قطع فيها بالاندمال لطولها فالمصدق الوارث بلا يمين ذكره ابن الصباغ، والرويانى وغيرهما قال الرافعى: ويشبه أن يقال ليس لمدة الاندمال ضبط فقد يبقى الجرح سنين فلا بد من اليمين، وهو ما فى التهذيب وغيره وأسقط فى الروضة هذا البحث، ولو اتفقا على قتله لكن قال الجانى: قتلته قبل الاندمال فعلى دية واحدة، وقال الولي: بعده فعليك ثلاث والزمن محتمل للاندمال صدق الولي فى بقاء الديتين، والجانى فى نفى الثالثة.

(و) سأل حلف (مدعى حرية الذى قذف) أى: قذفه (زيد) الحر، وادعى رقه (كفى) أى: كما يسأل مدعى حرية القتل فى صورة (القتل، و) المقطوع (فى) صورة (قطع الطرف)، وقد ادعى الجانى رقهما لأن الأصل، والغالب الحرية سواء ادعاها المجنى عليه، أم وارثه.

قوله: (هذا) أى: عدم تصديق المجنى عليه إلا بالبينة إذا أنكر الجانى أصل السلامة فيعمل بالبينة؛ لأن الأصل استمرار السلامة التى شهدت بها إلى وقت الجنابة.

قوله: (فالمصدق المجنى عليه) أى: للأصل المذكور.

قوله: (صدق الولي) أى: بيمينه وكذا الجانى، فحلف الجانى أفاد سقوط الثالثة، وحلف الولي أفاد دفع النقص عن ديتين، فلا يوجب زيادة. انتهى. شرح الروض.

حزم الجلال الخلى بعدم وجوب القصاص وجعله أمرا واضحا حيث قال: ومعلوم أن التصديق باليمين، وأنه لا قصاص. انتهى. وقد كتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه بهامش شرح الروض ما

(وإن خنثى بأنوثته أقر) أى: وسأل حلف مدعى أن الخنثى المشكل أقر بأنوثته حيث قطع رجل ذكره، وأنثييه وادعى أنه أقر بأنوثته لينتفى عنه القود فأنكر الخنثى، وادعى أنه ذكر ليثبت له القود، وذلك لأن الأصل عدم القود، والمقطوع منه فى قوله (والعود عن إذن وما البيع صدر) أى: وسأل حلف مدعى العود، وهو المرتهن عن إذنه فى بيع المرهون قبل صدور البيع حيث أذن للراهن فى بيعه فباعه، ثم ادعى رجوعه عنه قبل بيعه، وادعى الراهن أنه إنما رجع عنه بعده فالمدق المرتهن؛ لأن الأصل استمرار الرهن، وقال البغوى: المصدق السابق منهما، وهو الأصح فى نظيره من الرجعة، وتقدمت هذه المسألة فى الرهن أيضا،

(و) سأل حلف (مدعى قصد الأدا) عن الدين الذى به رهن مثلاً، وادعى رب الدين أن الأداء كان عن دين آخر ليس به رهن لأن المؤدى أعرف بقصده (ودونه) أى دين شاء يصرفونه) أى: وإن أدى أحد الديتين دون قصد فله صرفه لأيهما شاء، كما لو كان له مالان حاضر وغائب، ودفع الزكاة لمستحقيها، وأطلق النية له صرفها إلى أيهما شاء، ويستثنى من ذلك المكاتب فلاختيار لسيده لا له.

قوله: (أقر) خرج ما لو ادعى الجانى أنه أنثى فإنه لا يسمع لأن أنوثته لا تعرف إلا منه أو بالولادة، لا يصدق الخنثى فى قوله الآن: إني ذكر؛ لاتهامه، والذى يظهر أن المقطوع إن كان الذكر والأنثيين فقط أدى حكومتهما ووقف الأمر، فإن بانت ذكوره اقتصر ورد الحكومتين، فإن عفا فديتان وتقاصص بما عنده من الحكومتين، وإن كان هما والشفرين تأتى هنا قول المتن السابق فى الجناية: ورجل الأقل من حكومة شفره إلخ. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قاله «ع» نقلاً عنه فأشعر ذلك بارتضائه، واعتماد نفى القصاص على عادته فى كتابة ما يرتضيه بإزاء ما لا يرتضيه من كلام شيخ الإسلام، ولا يصرح برده تأدياً معه.

قوله: (فلاختيار لسيده) هذا إذا تنازعا عند الأداء فإن أدى من غير نزاع، ولا قصد. فالخيرة له كغيره فله تعيينه لما شاء «م.ر».

قوله: (عنه) أى: عن الجلال المحلى.

قوله: (ولا يصرح برده) لكن رأيت فيما كتب عنه بهامش شرح الروض بعد نقله عن المحلى ما تقدم ما لفظه، وهو الصحيح فلعله من زيادة ابن الرملى.

ما لو ادعى إعتاقه أو إعتاق من انتقل منه إليه فلا يقبل لأن الأصل عدم الإعتاق (وذو البلوغ بالسكوت يشتري) أى: والبالغ يجوز شراؤه ممن يسترقه مع سكوته عن الاعتراف بالرق، وعن دعوى الحرية إذ الظاهر عدم استرقاق الحر، والأحوط ألا يشتري إلا بعد اعترافه بالرق لمن يبيعه خروجاً من الخلاف فى ذلك،

(و) سأل حلف (مستحق بدل عن الدم) المعبر به عن القتل للزومه له غالباً، وأشار بهذا إلى باب القسامة، وهى أيمان أولياء الدم، والأصل فيه خبر الصحيحين أنه ﷺ قال لحويصة، ومحبيصة وعبد الرحمن بن سهل لما أخبروه بقتل اليهود لعبد الله بن سهل بخيبر، وأنكره اليهود أتخلفون، وتستحقون دم صاحبكم، وفى رواية: تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم قالوا: كيف نحلف ولم نشهد ولم نر، قال: فتبرئكم يهود بخمسين يمينا قالوا: كيف نأخذ بأيمان قوم كفار فعقله النبى ﷺ من عنده، وهذا مخصص لخبر البيهقى «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه»، والمراد ببديل الدم بدل دم القتل كما سيأتى حراً أو رقيقاً فلا قسامة فى بدل إتلاف ما عداهما من مال أو طرف أو جرح أو نحوها، بل يصدق المدعى عليه بيمينه على الأصل، وإن كان ثم لوث لأن البداءة بيمين المدعى خلاف القياس والنص، ورد فى النفس وحرمتها أعظم من حرمة غيرها، فلو مات المقطوع على رذته المتخللة بين الجرح والموت فلا قسامة لأن المستحق ضمان الجرح دون النفس، والمراد بالمستحق: المستحق الخاص فلو كان الإرث للمسلمين فلا قسامة (أى: لوجوب) أى: سأل حلف مستحق بدل الدم لوجوب (البديل المقدم) فى باب الجراح من الدية، أو القيمة لا لوجوب القود بشرطه لما روى فى الخبر السابق من قوله ﷺ: إما أن يدوا صاحبكم، أو يؤذنوا بحرب، ولأن القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القود احتياطاً لأمر الدماء، وليست

قوله: (أتخلفون) هذا مجاملة منه ﷺ إذ الذى يحلف أخوه، وهو عبد الرحمن بن سهل، أما حويصة ومحبيصة فهما ابنا عمه مسعود رضى الله عنهم، وقوله: فتبرئكم. أى: من دعواكم، وإلا فالحق ليس فى جهتهم حتى تبرئهم اليهود منه. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (والمراد ببديل الدم) أى: الذى عبر به المصنف.

كاللعان في رجم المرأة لتمكنها فيه من الدفع بلعانها، ولا كاليمين المردودة لتقويها بالنكول، ولهذا جعلت كالإقرار أو كالبيئة.

(كمثل من كوتب) أى: مستحق بدل الدم كمكاتب (فى) قتل (عبد) له فيحلف، لأنه المستحق لا سيده بخلاف عبد المأذون، فإن السيد يحلف دونه، وزاد (مثل) بالوقف بلغة ربيعة أى: كالكتاب فى عبده مثلاً (وسيد للعجز) أى: والسيد فى عبد مكاتبه فيحلف عند أداء النجوم (قبل إن نكل) عن اليمين، ولو بعد عرضها عليه لأن سيده المستحق حينئذ فإن عجز بعد نكوله لم يحلف السيد لبطان الحق بالنكول، بل يحلف المدعى عليه وإن عجز بعدما حلف فالقيمة للسيد كما لو مات.

(كوارث البيت) المستحق لبدل الدم فإنه إنما يحلف إذا لم ينكل المستحق قبل موته دون ما إذا نكل، (ولو فى مسترق) قيمته يوصى بها) أى: يحلف السيد ثم الوارث ولو فى بدل دم الرقيق الموصى بقيمته، فلو أوصى بقيمة عبده إن قتل صحت، ولا يقدر الخطر لأنها تحتمل الأخطار، فيحلف السيد وإن كانت القيمة بعد موته للموصى له، فإن مات قبل حلفه ونكوله له حلف وارثه لأن القسامة من الحقوق المتعلقة بقتل مملوك السيد فتورث كسائر الحقوق، وتثبت القيمة له، ثم يصرفها للموصى له بموجب

.....
 ..

قوله: (ولا كاليمين المردودة) هذا يدل على ثبوت القود باليمين المردودة.

قوله: (فى عبده مثلاً) أى: أو أمته.

قوله: (قيمته يوصى بها) خرج بهذا ما لو أوصى بعبده فقتل، فإن السيد وإن كان هو الذى يحلف هنا لكنه يأخذ القيمة، وتبطل الوصية، ولو أوصى لغيره بعين فادعاه شخص فقبل يحلف الوارث لتنفيذ الوصية، كما فى المسألة السابقة، واعتمده جمع متقدم هو متجه وقيل: لا لأن القسامة ثبتت على خلاف القياس احتياطاً للدماء، قال ابن الرفعة: وحل الخلاف ما إذا كانت العين فى يد الوارث فإن كانت فى يد الموصى له فهو الحالف جزماً. حجر والروض وشرحه.

قوله: (ثم الوارث) يريد فى المسألة الآتية وإلا فلا وجه ثم «ب.ر».

قوله: (فى المسألة الآتية) أى: مسألة الوصية لا مسألة سيد المكاتب، ومسألة وارث الميت لأنهما مسألتان لا تعلق لإحدهما بالأخرى فلا وجه لثم حينئذ.

الوصية، لأن له غرضاً ظاهراً في تنفيذها كما إنه يقضى ديونه عند عدم التركة من خالص ماله، ويجب قبوله بخلاف ما لو تبرع به أجنبي، وأفهم كلامه أنه لو نكل الوارث لم يكن للموصى له أن يقسم، لأن القسامة لإثبات القتل فتختص بخليفة السيد، نعم له أن يدعى القيمة ويطلب يمين الخصم؛ لأن الملك له فيها ظاهر أو لا يحتاج في طلبها إلى إثبات جهة الاستحقاق، وإذا نكل الخصم ردت اليمين عليه، ولا تتوقف صحة دعواه على إعراض الوارث عن الدعوى (نسبة حق).

(هذا من الخمسين) أى: سأل حلف مستحق بدل الدم من خمسين يميناً بنسبة حقه من البذل (فى القسامه)، فلو كان للقتيل ابنان حلف كل منهما خمسا وعشرين

قوله: (بخليفة السيد) الأعم بخليفة الميت تأمل.

قوله: (ولا يحتاج إلخ) كأنه لإقرار السيد بالوصية.

قوله: (أيضاً ولا يحتاج فى طلبها إلخ) عبارة شرح الروض: ولا يحتاج فى دعواها والتحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق، ولا إلى إعراض الورثة عن الدعوى. انتهى.

قوله: (بنسبة حقه من البذل) وهل التوزيع بحسب أسماء فرائضهم أو بحسب سهامهم، وذلك يظهر أثره فى العول كزوج وأم وأختين لأب وأخوين لأم. هى من ستة، وتعدل إلى عشرة فهل يحلفون على أسماء فرائضهم فيحلف الزوج نصف الخمسين والأم سدسها والأختان لأب ثلثيها والأختان للأم ثلثها جبراً للمنكسر فى الجميع أو يحلف كل واحد منهم على نسبة سهامه فيحلف الزوج ثلاثة أعشار الخمسين والأختان لأب أربعة أعشارها والأختان للأم خمسها فيه وجهان حكاهما الماوردى، وصحح الثانى. انتهى.

«م.ر» فى حواشى شرح الروض.

قوله: (نسبة حقه إلخ) أى: غالباً، وخرج به زوجة وبيت المال، فإنها تحلف الخمسين مع أنها لا تأخذ إلا الربع، وزوجة وبنت فتحلف الزوجة عشرة والبنت الباقي توزيعاً على سهامها فقط، وهى خمسة من ثمانية، ولا يثبت من بيت المال من معه فى مثل هذه الصورة؛ بل ينصب الإمام مدعيها فإن حلف المدعى عليه فذاك وإلا حبس حتى يقر. انتهى. «م.ر».

قوله: (ولا يحتاج فى طلبها إلخ) فيه إشارة إلى أن له إثبات جهة الاستحقاق.

قوله: (فى المسألة الآتية) بأن كان الوارث فيهما وارثاً للسيد كما صور به الشارح.

قوله: (إلى أن له إثبات إلخ) ظاهره ولو مع إقرار السيد بالوصية وهو بعيد إذ لا حاجة حينئذ للينة.

يمينا، ولو كان المستحق واحدا حلف الخمسين وإن كان غير حائز لتكمل الحجة، وفي العادة لا يحلف ولد الأب إلا إذا أخذ شيئا، كما يؤخذ من النظم كأصله ففي جد وأخت لأبوين وأخ لأب يحلف الجد خمسي الأيمان، والأخت نصفها، وتبقى خمسة أيمان يحلفها الأخ، وفي جد وأخ لأبوين وأخت لأب يحلف الجد خمسي الأيمان والأخ ثلاثة أخماسها، ولا تحلف الأخت شيئا (والكسر في الأيمان رم تمامه) أى: أقصده بمعنى تممه فلو كان المستحق ثلاثة بنين حلف كل واحد سبعة عشر يمينا، أو ابنا وزوجة حلفت الزوجة سبعة أيمان والابن أربعة وأربعين.

(وحاضر) أى: وكالحاضر من المستحقين مع غيبة باقيهم فإنه يحلف. (بشرط أن يقدر) حائز ميراث) فلو كان المستحق ثلاثة بنين، وحضر واحد منهم ولم يصبر إلى قدوم الغائبين حلف الخمسين وأخذ حصته لتعذر أخذ شيء قبل تمام الحجة فيفرض حائزا لذلك، فإذا حضر الثاني فرض هو والأول حائزين، فيحلف النصف ويأخذ حصته، فإذا حضر الثالث يحلف الثلث بتكميل المنكسر وهو سبعة عشر وأخذ باقى البديل فالأيمان هنا بمنزلة المبيع في نظير المسألة في الشفعة، ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كمل معه، بخلاف نظيره في الشفعة؛ لأن التأخير فيها تقصير مبطن، والقسامة لا تبطل بالتأخير، كذا في الروضة وأصلها، وهو تفريع على ضعيف إذ الصحيح في باب الشفعة أنه لا يبطل حق الحاضر منها بالتأخير، ولو حلف الحاضر ثم مات الغائب ووارثه الحالف حلف حصته لأخذ نصيبه، ولم يحسب ما مضى لأنه لم يكن مستحقا له حينئذ ولو كان في الورثة غير مكلف فهو كالغائب والمكلف كالحاضر، ولو مات أحدهم قبل حلفه وزعت حصته على ورثته مع تكميل المنكسر، فلو كان للقتيل ابنان ومات أحدهما قبل حلفه عن ابنين حلف كل ثلاثة عشر يمينا، فلو حلفها أحدهما ومات الآخر قبل حلفه ولم يترك غير أخيه حلف أيضا ثلاثة عشر بقدر ما كان يحلف

.....
 قوله: (خمسى الأيمان) لأنه يقاسم في هذه الصورة، لأن المقاسمة خير له فيأخذ اثنين من خمسة، وتأخذ الأخت اثنين ونصف نصف الخمسة، ويأخذ الأخ للأب نصف الخمسة.

.....
 قوله: (وإن كان غير حائز) كبت.

.....

مورثه، ولا يكفيه إتمام خمس وعشرين. (خنثى أكثر) أى: وسأل حلف الخنثى الأكثر من الأيمان بتقديرى الذكورة والأنوثة.

(ويأخذ الأقل) من البديل بالتقديرين احتياطاً، فلو خلف القتييل ولدا خنثى وابناً حلف الخنثى النصف لاحتمال ذكوره، وأخذ من البديل الثلث لاحتمال أنوثته وحلف الابن الثلثين لاحتمال الأنوثة وأخذ النصف لاحتمال الذكورة، ولو خلف ولدا خنثى وأخاً عاصباً حلف الخنثى الخمسين وأخذ النصف، (والذى بقى) من البديل وهو فى هذا المثل النصف (فذاك) أى: فهو (موقوف) بأن يأخذه القاضى ويوقفه بين الخنثى والمنتظر استحقاقه (إلى التحقق) لجال الخنثى.

(لكن بشرط حلف من منتظر) استحقاقه (حصته منها) أى: من الأيمان فيحلف الأخ فى المثل النصف ثم إذا تبين المستحق منهما دفع القاضى إليه الموقوف باليمين السابقة، فإن لم يكن مع الخنثى من ينتظر استحقاقه أو كان ولم يحلف لم يأخذ القاضى الباقي بل يترك فى جهة المدعى عليه إلى ظهور الحال، فإن ظهر ذكر أخذه أو أنثى حلف القاضى المدعى عليه للباقي (إذا لوث ظهر) أى: سأل حلف مستحقو بدل الدم إن ظهر لوث.

وهو (قرينة تغلب الظن) بصدق المدعى (كمن يلقى) أى: يوجد (قتيلاً حيث من عادى سكن) يعنى كوجدان قتييل بمكان ساكن فيه اعداؤه، ويشترط ألا يساكنهم غيرهم، وإلا فربما قتله غيرهم، وقيل الشرط ألا يخالطهم غيرهم فعلى الأول لا بأس بمخالطة المجتازين للحاجات كالتجارة كذا فى الروضة كأصلها، وحكى فى شرح مسلم الثانى عن الشافعى قال فى المهمات: وهو الصواب فقد نص عليه الشافعى،

قوله: (حلف القاضى إلخ) ظاهره وإن كان مع الخنثى من ينتظر استحقاقه ولم يحلف إلى ظهور الحال، لكن فى شرح الروض أن له تأخير الحلف إلى البيان، فيحلف بعد ظهوره أنثى ويأخذ الباقي.

قوله: (لاحتمال الأنوثة) للخنثى، وقوله لاحتمال الذكورة أى: للخنثى.

قوله: (وهو فى هذا المثال) أى: وفى الذى قبله السلس.

وزهب إليه جمهور الأصحاب، بل جميعهم إلا الشاذ، وقال البلقيني: إنه المذهب المعتمد قال الماوردي وغيره: ولا تؤثر مساكنة أهله، وأصدقائه قال العمراني: ولو لم يدخل ذلك المكان غير أهله لم تشتط العداوة.

(أو) يوجد قتيلا طريا (بين جمع يقبلون الحصر) أى: يتصور حصرهم، وإن لم يكونوا أعداء فإن لم يتصور حصرهم بالأ يتصور اجتماعهم على القتل فلا قسامة، نعم لو عين الولي منهم جمعا محصورا قال الرافعي: فينبغي جوازها كما لو ثبت لوث على محصورين فادعى على بعضهم، واستبعد في الكفاية بأن تطرق الجهل هنا إلى القاتل أكثر، بخلافه في تلك لثبوت اللوث، (أو) يوجد قتيلا طريا في (صف خصم قاتلوا) صفا آخر يبلغ سلاحهم القتل، فهو لوث في حقهم إذ الظاهر أن أهل صفه لا يقتلونه، فإن لم يبلغه سلاحهم فهو لوث في حق صفه، (أو) يوجد قتيلا طريا في (صحراء).

قوله: (قال العمراني إلخ) أشار «م.ر» في حاشية شرح الروض إلى تصحيحه، وقال ابن الرفعة: هو ظاهر لأنها حينئذ شبيهة بالدار التي تفرق فيها الجماعة عن قتيل. انتهى.

قوله: (واستبعده إلخ) قال «م.ر» في حواشي شرح الروض: هذا الفرق لا يجدى.

قوله: (لثبوت اللوث) كلام حجر في شرح الإرشاد صريح في ثبوت اللوث في الصورتين، لكن لا تسمع الدعوى إلا على محصور.

قوله: (في التصحيح) لابن قاضي عجلون: ولو شارك بيت المال وارثا خاصا حلف كل الخمسين، ولا يثبت الباقي بيمينه بل حكمه كمن مات بلا وارث، كذا قاله (وقالا فيمن قتل من لا وارث له إن القاضي ينصب من يدعى عليه ويحلفه، فإن نكل ففي القضاء عليه بنكوله بخلاف يأتي، وحزم في الأنوار بالقضاء عليه بالنكول لكن صححا في الدعوى فيمن مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه دينا له على رجل فأنكر ونكل أنه لا يقضى بالنكول، بل يجبس ليحلف أو يقر ومن حزم بذلك هناك صاحب الأنوار. انتهى.

قوله: (قال العمراني إلخ) إنما يحتاج إليه على الأول فليتأمل الجهل هنا أى: في المقيس، وقوله: بخلافه في تلك أى: المقيس عليه غير قاتل قيد به لقوله حتى قضى.

قوله: (محل هذا إلخ) أى: في مسألة ما إذا لم يكن معه من ينتظر استحقاقه.

قوله: (لكن صححا إلخ) هو ما حزم به «م.ر» في حاشية شرح الروض.

(برجل) أى: مع رجل عنده (بمدية) مثلاً (قلت) ملطخة (بدم) أى: بثوبه أثره فهو لوث فى حق الرجل إن لم يكن ثم ما يمكن إحالة القتل عليه من سبع أو غيره، وإلا فلا لوث فى حقه أى: لم تدل قرينة على أنه لوث فى حقه كأن وجد به جراحات لا يكون مثلها من غيره، ولم يتعرض الحاوى كالوجيز للتلطخ بالدم قال الرافعى: ولا يبعد ألا يشترط، لكن أكثرهم تعرض له، واقتصر فى الروضة على اشتراطه فلهاذا زاده الناظم:

(وكاعترافه) أى: قرينة اللوث كوجدان القتل فيما مر، وكاعتراف شخص (بسحر) ممرض غير قاتل (بألم) أى: مع ألم وقت السحر.

(حتى قضى) أى: إلى أن مات فهو لوث فى حق المعترف، وإن قال: لكن مات بسبب آخر (وقول راو) أى: وكقول من تقبل روايته: إن فلانا قتل فلانا فهو لوث فى حق المخبر عنه سواء أتى الراوى بصيغة الشهادة، أم بصيغة الإخبار كما أفاده تعبيره بقول راو، وظاهر كلامه الاكتفاء براو واحد من العبيد والنساء، وفى الوجيز أنه القياس لكن المنقول خلافه، وعبارة المنهاج: وشهادة العدل لوث، وكذا عبيد، أو نساء والمزاد اثنان فأكثر كما صرح به صاحب التهذيب، وغيره جاء متفرقين أم لا، (و) كقول (بنى) أى أصحاب (فسق)، ولو كفرا (وصبية) إن فلانا قتل فلانا فهو لوث فى حق المخبر لأن اتفاقهم على الإخبار عن الشئ يكون غالباً عن حقيقة، ومن اللوث التسامع بأن وقع فى السنة العام، والخاص إن فلانا وإبهام قتل فلانا المخبر القاتل كقوله قتله أحد هذين الرجلين فإذا عين الولي واحدا أقسم عليه كما فى التفرق عن قتل، وليس منه قول الجريح: جرحنى فلان ولا إبهام القتل كقوله قتل فلان أحد هذين القتيلىين، وخالف إبهام القاتل بأن القاتل يخفى قتله ما أمكنه فيعسر تعيينه، قال ابن الرفعة:

.....
 قوله: (وظاهر كلامه إلخ) هو الصحيح، وجزم به فى الأنوار. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

 قوله: (بنى فسق صبية) وفهم مما تقرر أن الصبيين أو الفاسقين أو الكافرين لا يكفى وهو ظاهر. حجر.

فإن اتحدوا بهما، قال ابن يونس: اتجه اللوث ولو عاين القاضي لوثا اعتمده ولا يأتى فيه خلاف القضاء بالعلم؛ لأنه يقضى بالأيمان (وإن) أى: سأل حلف مستحق بدل الدم إن ظهر لوث وإن (لم يكن) بالقتيل بعد ظهور أثر قتله.

(آثار تخنيق وجرح) لاحتمال هلاكه بعصر خصييه، وقبض مجرى نفسه، ونحوهما فلو لم يوجد أثر أصلا فلا قسامة لاحتمال أنه مات فجأة، والأصل أن الغير لم يتعرض له فلا بد أن يعلم أنه قتل ليبحث عن القاتل كذا صححه فى الروضة كأصلها، والمذهب المنصوص، وقل الجمهور ثبوتها كما نبه عليه فى المهمات ثم بسطه (لا بان) تكاذب الشهود) إما (وصفا) كأن قال واحد قده نصفين وقال الآخر حز رقبتة، (و) إما (زمن) بالوقف بلغة ربعة كأن قال أحدهما قتله يوم السبت، أو غدوة، وقال الآخر: يوم الأحد أو عشية.

(و) إما (آلة) كأن قال أحدهما: قتله بالسيف، وقال الآخر: بالرمح، فإنه لا يسأل فى الثلاث حلف مستحق بدل الدم لبطلان اللوث بالتدافع بالتكذيب، ومثلها التكاذب بالمكان، وقد يقال لم لم يحلف مع من وافقه منهما ويأخذ البديل كنظيره من السرقة الآتى آخر الباب ويجب بأن باب القسامة أمره أعظم، ولهذا غلظ فيه بتكرير الأيمان، ولو قال أحدهما قتله عمدا كما ادعى الولي، وقال الآخر: قتله خطأ لم يثبت القتل على الأصح فى الشرح الصغير بل حكمه كما فى التكاذب، بل هو داخل فيه فكلام النظم، وأصله شامل له والأصح فى أصل الروضة ثبوته لأن التكاذب فيما مر

.....

قوله: (والمذهب المنصوص إلخ) عبارة الأم: وسواء فيما تحب فيه القسامة كان بالميت أثر سلاح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن؛ لأنه قد يقتل بلا أثر. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (اتجه اللوث) هل المراد أن الولي يعين أحد القبيلتين أو يدعى على الإبهام.

قوله: (فلا قسامة) عبارة غيره فلا لوث فلا قسامة.

.....

محسوس والعمدية والخطئية فى محل الاشتباه، ثم يسأل الجانى فإن أقر بعمد ثبت، أو بخطأ وصدقه الولي ثبت وإن كذبه أقسم الولي وحكم بمقتضى القسامة، وإن امتنع حلف الجانى والدية مخففة فى ماله، أو نكل ردت على المدعى فأن حلف ثبت موجب العمد أو نكل فدية الخطأ فى ماله، ولو اختلفا فعلا وخبرا فقال أحدهما: قتله، وقال الآخر أقر بقتله فهو لوث، ولا يثبت القتل بقولهما (أو يحلفن بغيبته) أى: ولا إن حلف المدعى عليه بالقتل على غيبته وقت القتل، ولا بينة بحضوره فى ذلك الوقت فلا يسأل حلف المستحق لأن الأصل براءة الذمة (ونقض) القاضى (الحكم بها) أى: بالقسامة واسترد المال (بحجته) أى: بحجة المدعى عليه بغيبته فى وقت القتل، وكذا لو أقر بها المدعى، أو قامت حجة بأن القاتل غيره. قال فى الروضة كأصلها: ويعتبر فى بينة الغيبة أن يقولوا كان غائبا بموضع كذا فلو اقتصروا على أنه لم يكن حاضرا فهو نفى محض فلا تسمع الشهادة به، ولو أقام المدعى بينة الحضور والخصم بينة الغيبة قال القاضى، والبغوى: قدمت بينة الغيبة لزيادة علمها ومحلها إذا

قوله: (ومحلها إلخ) ليكون معها زيادة علم.

قوله: (فلو اقتصروا على أنه لم يكن حاضر إلخ) عبارة الروض وشرحه: ولا تسمع أنه لم يكن هناك وفى نسخة هنا وبه غير الأصل، وكلاهما صحيح وأنه لم يقتله لأنه نفى محض، قال الأسنوى: فى الأولى أخذنا من كلام ابن الرفعة هو وإن كان نفيا إلا أنه نفى محض فسمع، قال: ولو اقتصرت البينة على أنه كان غائبا فكلام الغزالي يوهم أنه لا يكفى، والمتجنى الاكتفاء به نظير إلى اللفظ وبه جزم الطبرى. انتهى. وقد يقال قوله: لم يكن هناك ليس فيه أنه كان غائبا وقت القتل عن مكانه وكذا يقال فى قوله: كان غائبا.

قوله: (ومحلها إذا اتفاقا على سبق حضوره) وإلا فيتساقطان جزما. قاله الأسنوى «ب.ر».

قوله: (لعل هذا إلخ) لأن انتفاء المساكنة يجوز معه دخول أحد من غير أهل ذلك المكان فاشترط عداوة ساكنيهم للقتيل لعدم انحصار القتل حيثئذ فيهم بخلاف ما إذا كان الشرط عدم المخالطة فإنه لا يحتاج لاشتراط العداوة لأنه إذا لم يدخله غيرهم انحصر القتل فيهم، وقوله: إنما يحتاج إليه على الأول أى: فيكون الأول هو الصواب بخلاف الثانى، فإنه لا وجه لاشتراط العداوة معه تأمل.

قوله: (وبه جزم الطبرى) إشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (وقد يقال إلخ) هو وارد أيضا على قول البينة كان غائبا بموضع كذا فلا بد أن يكون المراد أنهم قالوا: كان غائبا وقت القتل كما صدر به الشارح فيكون هو المراد هنا.

اتفقا على سبق حضوره، وقال في الوسيط: يتساقطان، قال الأسنوى: والصحيح الأول فقد نقله الإمام عن أصحابنا وإن اختار الثاني.

(كحبسه أو مرض للقتل قد يعد) أى: كما ينقض الحكم بالقسامة بحجة حبس المدعى عليه أو مرضه حبسا، أو مرضا يبعد قتله للمقتول فقله للقتل مفعول بعد زيدت لاه له لضعف عامله بتأخيره عنه (أو وارث اللوث جحد) أى: ولا إن أنكر وارث من الورثة اللوث فلو قال أحد ابني القتيل: قتله فلان، وكذبه الآخر ولو فاسقا بطل اللوث فلا حلف لانخرام ظن قتله بالتكذيب الدال على أنه لم يقتله لأن النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل المورث، وفرقوا بينه، وبين ما لو ادعى أحد وارثين ديننا للمورث، وأقام به شاهدا، وكذبه الآخر حيث لا يمنع تكذيبه حلف المدعى مع الشاهد بأن شهادة الشاهد حجة فى نفسها، وهى محققة وإن كذب الآخر واللوث ليس بحجة وإنما هو مثير للظن فيبطل بالتكذيب، قال البلقينى: ومحلّه إذا لم يثبت اللوث بشاهد واحد فى خطأ أو شبه عمد فإن كان كذلك لم يبطل بتكذيب أحدهما قطعا وخارج بالجد ما لو قال أحدهما قتله زيد ومجهول، وقال الآخر: قتله عمرو ومجهول فيحلف كل على كل من عينه ويأخذ منه ربع بدل الدم لاعترافه بأن الواجب عليه النصف وحصته منه النصف.

قوله: (قال البلقينى إلخ) عبارة شرح «م.ر» على المنهاج، وبحث البلقينى أنه لو شهد عدل بعد دعوى أحدهما خطأ أو شبه عمد لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا فلمن لم يكذب أن يحلف معه خمسين ويستحق. انتهى. وكتب «ع.ش» على قوله: أو شبه عمد

قوله: (فى خطأ أو شبه عمد) قال الماوردى: إذا شهد عدل فى الخطأ وشبه العمد أقسم معه، وثبت ذلك بالحجة لا بالقسامة «ب.ر».

قوله: (قال الماوردى إلخ) هذا إذا شهد بالقتل وهو غير ما نحن فيه لأنه فى الشهادة باللوث والمراد التنبيه على مسألة أخرى.

قوله: (لا بالقسامة لأن القسامة) فيها نقل اليمين إلى جانب المدعى وهى هنا فى جانبه ابتداء انتهى. حاشية شرح. الروض فمراد الشارح باللوث القتل لأنه يكون لوثا إذا شهد به شاهد واحد عمدا لأنه لا يثبت بالشاهد واليمين، أما الخطأ أو شبه العمد فلا لوث ولا قسامة كما صرح به البلقينى نفسه ونقله عنه «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

(فى القتل) أى: سأل حلف مستحق بدل الدم إذا ظهر لوث فى القتل لا فى قطع الطرف والجرح، والمال كما مر (عمدا) كان القتل (أو خطأ) أو شبه عمد فلا يكفى ظهوره فى مطلق القتل لتعذر استيفاء موجهه قال فى الروضة كأصلها: وهذا يدل على أن القسامة على قتل موصوف، يستدعى ظهور اللوث فى قتل موصوف لكن إطلاق الأصحاب يفهم تمكن الولي من القسامة على القتل الموصوف بظهور اللوث فى أصل القتل وليس بهيعد دليل أنه لو ثبت اللوث فى حق جماعة تمكن الولي من القسامة فى

ينبغي، أو عمدا ويستحق المقسم نصف الدية فيه. انتهى. ولا يخفى الفرق بين كلام الشارح وكلام «م.ر» لأن ما فى الشارح فى شهادة الشاهد باللوث وما فى «م.ر» فى شهادته بالقتل مع أنه على ما قاله «م.ر» لا لوث كما صرح به الماوردى؛ لأن مقتضى اللوث نقل اليمين إلى جانب المدعى وهى هنا فى جانبه ابتداء بل البلقينى نفسه قال: إذا شهد العدل عند الحاكم على الوجه المعتبر وكان فى خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا. صرح به الماوردى. انتهى. نقله عنه «م.ر» فى حاشية شرح الروض، ثم قال: وقول الرافعى: إن شهد العدل الواحد بعد دعوى المدعى فاللوث حاصل يمكن حمله على العمد المحض لعدم ثبوته بشاهد ويمين. انتهى. أى: لأنه ليس المقصود منه المال، وإنما يثبت بالقسامة على خلاف القياس، ومع ذلك فالواجب فيه دية عمد فى مال القاتل حالة كما فى شرح الروض وغيره، هذا والذى يظهر أن المراد باللوث فى قول الشارح: إذا لم يثبت اللوث إلخ القتل، ومعنى قوله: لم يبطل أنه يعمل بالشهادة به مع الأيمان وليس بحقيقة اللوث إذ ليس هنا قسامة حتى تحتاج للوث كما سيأتى فى شرح قوله: كالحكم فى سائر إلخ وعليه يحمل كلام «م.ر» أيضا، ويرتفع التدافع بين ما قالاه وما نقله البلقينى عن الماوردى وأقره أنه لا لوث وأما قول «ع.ش»: ينبغي أو عمدا إلخ فالظاهر عدم صحته لما تقدم عن «م.ر» فى حاشية شرح الروض فتأمل، ثم رأيت الشهاب حجر حمل قول البلقينى: لم يبطل بتكذيب أحدهما. على معنى لم تبطل شهادته بتكذيب الآخر فله الحمد.

.....

.....

حق بعضهم، وكما لا يعتبر ظهور اللوث فى الانفراد والاشتراك لا يعتبر فى صفتى العمد وغيره (كالحكم فى * سائر أيمان الجراح) من قتل بلا لوث، أو قطع أو جرح فإن فيها خمسين يمينا سواء كانت اليمين من المدعى لكونها مردودة، أو مع شاهد، أم من المدعى عليه، ولو نكل المدعى عن القسامة فى اللوث، وحلف الخصم خلص، أو نكل فإن كان المدعى قتلا يوجب القود، وقلنا: القسامة لا توجب ردت على المدعى لأنه يستفيد بها القود وإلا فقولان أصحابهما كذلك لأنه إنما نكل عن يمين القسامة وهذه يمين الرد ذكره فى الروضة، وأصلها (ونفى) توزيعها، أى: الأيمان أى: لا توزع على إبدال الدم بل يحلف فى بدل اليد خمسين كما يحلفها فى بدل اليدين إذ لا تختلف اليمين فى سائر الدعاوى بقلة ما يدعى، وكثرته، ولا على المدعى عليهم إذا تعددوا بل يحلف كل منهم خمسين بخلاف ما لو ردت اليمين على المدعين فإن كلا منهم يحلف بنسبة حقه كما فى الابتداء والفرق أن كلا من المدعى عليهم ينفى ما ينفيه الواحد لو انفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبته الواحد لو انفرد بل يثبت بعض الأرش فيحلف بقدر الحصة.

قوله: (فكما لا يعتبر إلخ) المعتمد أنه لا بد من ظهور اللوث فى القتل الموصوف وأنه لا بد من وقوع الدعوى مفصلة بالعمد أو غيره، ويفرق بين الانفراد والشركة، والعمد وضده بأن الأول يقتضى جهلا فى المدعى به خلاف هذا. شرح «م.ر» على المنهاج أى: بل الأول يقتضى جهلا فى المدعى، ويلزمه أن الدية عند الانفراد على المقسم عليه وعند الشركة عليه وعلى شركائه فليس هذا جهلا بالمدعى به خلافا لـ «س.م» على حجر راجعه.

قوله: (على إبدال الدم) فلا توزع على المائة من الإبل حتى يجب فى اليد الواحدة خمس وعشرون يمينا.

(وأمهل الخصم) المدعى عليه ليأتى بدافع من نحو إبراء، أو شراء من المدعى إذا دعاه بعد قيام الحجة عليه، (إلى ثلاثة) من الأيام (بطلب) منه لذلك لأنها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ومن يقيم البينة يحتاج إلى مثلها لإحضار البينة، واستثباتها فيما تحملته فإن قال: لى بينة دافعة استفسره القاضى لأنه قد يتوهم ما ليس بدافع دافعا إلا أن يعرف معرفته بذلك ولو عاد بعد الثلاثة، وسأل القاضى تحليف المدعى على نحو الإبراء أجابه إليه لتيسره فى الحال، بخلاف قوله للوكيل المدعى أبرأنى موكلك فإنه يستوفى منه الحق، ولا يؤخر إلى حضور الموكل، وحلفه لعظم الضرر بالتأخير، ولو عين للدفع جهة ولم يأت بالبينة عليها وادعى عند انقضاء المدة جهة أخرى، واستمهل لم يمهل، وإن ادعاه قبل الانقضاء، وأقام البينة عليها سمعت بينت (وإن خلا) المدعى.

.....

قوله: (بعد قيام الحجة) ظاهره ولو بعد الحكم، وصحح فى الروضة خلافه، وكذا الرافعى فى الشرح الصغير، ونقله فى الكبير عن البغوى، واختار الأذرى أنه يحلفه، وهو مقتضى المنهاج كأصله، وصححه البلقينى. انتهى. شرح «م.ر» على «ج».

قوله: (ولو عين للدفع جهة ولم يأت بالبينة إلخ) ولو أحضر بعد الثلاث شهود الدفع أو شاهد أو واحدا أمهل ثلاثا أخرى للتعديل، والتكميل كما صرح به الماوردى، لكن ضعفه البلقينى ولو عين جهة، ولم يأت ببينتها ثم ادعى أخرى عند القضاء مدة المهلة واستمهل لها لم يمهل، أو أثناءها أمهل بقيتها فقط. حصر. حينئذ لو كانت بينة أربع نسوة فأحضر بعد الثلاث واحدة وأمهل ثلاثا للتكميل فأحضر بعدها واحدة أمهل أيضا، فإن أحضر بعد الثلاث الثانية واحدة أمهل ثلاثا أخرى للرابعة «م.ر».

قوله: (وإن خلا عن حجة يحلف) رفع المضارع الواقع خيرا بعد ماض حسن.

قوله: (أمهل ثلاثا أخرى للتعديل إلخ) خزم به «م.ر».

قوله: (وإن خلا عن حجة يحلف) أى: جوازا فقد قال إمام الحرمين وغيره: لا تجب اليمين أصلا لا على مدع ولا على مدعى عليه بل إن شاء حلف، وإن شاء يسلم الحق المدعى به بعد تحليف الخصم إن شاء، لكن ذكر الشيخ عز الدين فى القواعد أن المدعى عليه إن كان صادقا فى يمينه والمدعى به مما لا يباح بالإباحة كالدماء والإبضاع فإن علم أن الخصم لا يحلف إذا نكل فيتغير إن شاء حلف، وإن شاء نكل، وإن علم أو غلب على ظنه أنه يحلف وجب عليه الحلف وإن كان يباح بالإباحة وعلم لا ظن أنه لا يحلف تخير أيضا وإلا فالذى أرى وجوب الحلف دفعا لمفسدة كذب الخصم قال: وهذا التفصيل جار فى يمين المدعى حكى عنه ذلك الأسنوى فى الغارز، أقول: وقوله: جاز فى يمين المدعى لا يتأتى فى بعض الصور وهو ما إذا كان المدعى لا يباح بالإباحة فلا يقال فى هذه الحالة دفعا لمفسدة كذب الخصم إذ الخصم فى

(عن حجة يحلف من عليه قد توجّهت دعواه) وهو كل من لو أقر بمطلوبها لزم به كدعوى النسب، والولاء، والنكاح، والظهار، والإيلاء، والإيلاد والطلاق والرجعة، والعنق، والقود وحد القذف، والشتم، والضرب الموجبين للتعزير، وخرج بما قاله حد الله وتعزيره فإن الدعوى لا تسمع فيه فلا يأتى فيه حلف إلا إذا تعلق به حق آدمى كما لو قذفه شخص فطلب حده فقال القاذف: حلفوه أنه لم يزن فإنه يحلف على نفيه وقد تقدم فقلوه: (لا إن كان) أى: المدعى به (حد) بالوقف بلغة ربعية، أى: حد.

(لله) تعالى تصريح بالمفهوم (و) لا (القاضى) إذا ادعى عليه جور فى حكمه، ولا بينة فلا يحلف، ولا تسمع الدعوى به عليه لأن منصبه يأبى ذلك (و) كذا (لو) كان (معزولا) كما نص عليه الشافعى، وصححه فى أصل الروضة فى الدعاوى لأنه كان أمين الشرع فيصان منصبه مطلقا عن التحليف، والابتذال بالنازعات الباطلة، وصحح

قوله: (يحلف من عليه إلخ).

فائدة: لا يكون اليمين فى جانب المدعى فى غير الرد إلا فى خمسة أبواب: باب القسماء، وباب اللعان، وباب اليمين مع الشاهد، وباب الأيمان المدعين للرد على من اتّمنهم غير المرتّين والمستأجر، وللتلف مطلقا، ويدخل فى هذا الباب ما يدعيه المالك فى الزكاة لأنه جعل أمينا فيما حوله الله تعالى، وكذلك يدخل فيه ما ائتمنت عليه المرأة من حيض وولادة على ما هو مفصل فى موضعه، والباب الخامس باب التحالف فإن اليمين جعلت فيه الإثبات فى جانب المدعى، وهو خارج عن الأبواب السابقة لأن يمين المدعى لا يثبت بها حق له بخلاف الأبواب السابقة، ولأنه جامع بين النفى والإثبات بخلافها. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (لا تسمع فيه) لأن الدعوى إنما تسمع فيما لو قرّبه ثبت ولم يقبل رجوعه.

قوله: (فإن الدعوى لم تسمع) لما مر فى دعوى الحسبة. شرح روض.

قوله: (فإنه يحلف على نفيه) فإن حلف حد القاذف وإلا خلف القاذف ولم يثبت زنا المقذوف.

هذه الحالة لا يحلف لعدم رد يمين المدعى إلا أن يقال دفعا لمفسدة أكل الخصم ماله بغير حق بل هذه المفسدة أشد من تلك فكان ينبغى أن تجعل هى العلة. انتهى. كذا وجدته بهامش بخط بعض الفضلاء.

قوله: (ولم يثبت زنا المقذوف) لأن الزنا لا يثبت برجلين فكيف يثبت باليمين.

فى المنهاج أن العزول يحلف كسائر الأمناء فى دعوى الخيانة أما إذا ادعى عليه ما لا يتعلق بالحكم كدعوى الأموال وغيرها فيحلف لنفيه كغيره (و) لا، (شاهد) ادعى عليه فسقه، أو كذبه فى شهادته فلا يحلف لما مر فى القاضى، (و) لا (المنكر التوكيلا) إذا كان عليه حق فطالبه به من زعم أنه وكيل المستحق ولا بينة له فأنكر وكالته، فلا يحلف على نفى العلم بها لأنه لو اعترف بها لم يلزمه التسليم إليه لأنه لا يأمن جحود المستحق للتوكيل فلا معنى لتحليفه.

(وقيم ومن إليه أوصيا) أى: ولا القيم، والوصى إذا ادعى عليهما بحق على الميت فإنهما لا يحلفان لأن مقصود التحليف الإقرار وهما لا يقبل إقرارهما بذلك فلا يفيد تحليفهما إلا أن يكونا وارثين فيحلفان بحق. الوراثية، وهذا فيما لا يتعلق بتصرفهما بقرينة ما سيأتى فى الولى وكذا لا يحلف من باع عبد أو ادعى عليه العبد أنه أعتقه قبل البيع، وأنكر البائع ولا السفيه إذا ادعى عليه بإتلاف مال، وأنكر لأنهما لو أقرأ قوله: (وكيل المستحق) أى: فى قبضه منه.

قوله: (ولا السفيه إلخ) وكذا إذا ادعت الجارية الرطء وأمىة الولد؛ لإثبات النسب لا يحلف، وإذا ادعى من عليه الزكاة ظاهرا مسقطا لا يحلف، وإذا علق طلاقها بفعلها فادعته وأنكره فالقول قوله ولا يحلف على نفى العلم. نعم يحلف على نفى الفرقة إن ادعتها، وإذا ادعى على قاض أنه زوجه امرأة وهى مجنونة وأنكر لا يحلف، وإذا طالب الإمام الساعى بما أخذه من الزكاة فقال: لم آخذ شيئا لا يحلف، وإذا ادعى أنه بلغ رشيدا وأن أباه يعلم ذلك ورام تحليفه وإذا ثبت له دين على عمرو. فادعى على شخص أن العين التى فى يده لعمرو، فأنكر وادعاهما لنفسه لا يحلف، ولو ثبت له مال على غائب فادعى على شخص أن بيده أعيانا للغائب وطلب الوفاء من ذلك سمعت دعواه فإن أقر بها وفاه الحاكم منها، وإن أنكر لم يحلف ولا تقام عليه البينة. ذكره ابن الصلاح. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (أو كذبه) قال «م.ر»: إذا كذب الشاهد عزز بخلاف ما لو نسب له فسق. انتهى. فليراجع.

قوله: (إذا ادعى عليهما بحق) بأن ادعى أن له ديناً على الميت، أو أنه أوصى له بشيء.
قوله: (وأنكر البائع) لتعلق الحق بثالث.

لم يثبت بإقرارهما شئ (والمدعى) به (وكل جزء) من أجزائه (نفياً) فى الإنكار، والحلف فلو ادعى عليه بعشرة فقال: لا يلزمنى العشرة لم يكف حتى يقول: ولا بعضها لأن مدعيها مدع لها، ولكل جزء من أجزائها فلا بد أن يطابق الجواب، والحلف دعواه فلو اقتصر على إنكار العشرة كان ناكلاً عما دونها فللمدعى أن يحلف على ما دونها بشئ يسير ويطلبه به هذا إذا لم يسنده المدعى إلى عقد وإلا كفى نفى المدعى به كما ذكره فى نسخة بقوله:

(قلت وما ادعى بعقد أجزاء) فيه (نفى بلا تعرض للإجزاء) فلو ادعت امرأة على رجل أنه نكحها بخمسين كفاه أن يقول ما نكحتها بخمسين، ويحلف عليه لأن المدعى للنكاح بخمسين غير مدع له بما دونه فإن نكل لم يمكنها أن تحلف أنه نكحها ببعض الخمسين لأنه يناقض ما ادعته أولاً إلا إذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين، فإنها تحلف لنكوله كما فى الروضة، وأصلها وإذا حلف من توجهت عليه الدعوى حلف.

(بتا) فى الإثبات والنفى إلا فى نفى فعل غيره فيحلف على نفى العلم كما سيأتى أما فى الإثبات فله سهولة الوقوف عليه، وإن تعلق بفعل غيره كما يشهد به، وأما فى

.....
.....

قوله: (لم يثبت بإقرارهما شئ) وجهه فى الأولى تعلق الحق بثالث وهو المشتري، نعم لو أقام بينة قبلت، وعمل بها، حجر. وكتب أيضاً فعلم أن تقييده بإنكار البائع ليس لأنه يثبت بإقراره شئ بل لأن الإنكار هو الذى يتوهم معه التحليف فيحتاج إلى نفيه.
قوله: (إلى عقد) شامل لنحو البيع.

قوله: (لنكوله) أى: الذى يوجد بعد هذه الدعوى المستأنفة لا السابق كما هو ظاهر.

قوله: (وإن تعلق بفعل غيره) منه لو اعترف بالقبض، ثم مات المقبض فزعم المقر أن إقراره على رسم القبالة، وطلب يمين الوارث على الإقباض فيكون بتا لأن الوارث يزعم الإقباض، وهو إثبات هذا ما ظهر لى، وبه أفتيت وهو ظاهر إن شاء الله تعالى. برلسى.

.....

نفى فعله فلا إحاطته بحال نفسه بخلاف نفى فعل غيره فإن غايته ألا يعلم وجوده وعدم العلم لا يستلزم العدم ولهذا لا يشهد على النفى المحض (كما أجابه) هذا تقدم فى اختلاف المتبايعين أى: حلف للمدعى كما أجابه، فلو قال فى جواب دعوى العشرة: لا يلزمنى العشرة، ولا بعضها حلف كذلك، ولو قال: لا يستحق على شيئاً أو لا يلزمنى تسليم العشرة ولا بعضها حلف كذلك، ولو قال فى جواب دعوى قرض: ما أقرضتني حلف كذلك ولا يمكن من الاقتصار على النفى المطلق مراعاة للمطابقة بين الإنكار والحلف، ولو حلف بعد الجواب المطلق على نفى الجهة جاز كما فى الروضة كأصلها عن البغوى من غير إنكار، ثم ذكر للحلف على البت مثالين كالمستثنين من قاعدة: أن الحلف لنفى فعل الغير يكون على نفى العلم فقال: (كالأرش) المدعى به على السيد (فى جناية العبد) إذا أنكرها السيد فيحلف على البت لأن عبده ماله وفعله كفعله: ولذلك سمعت الدعوى بذلك عليه

(ونفى متلف) أى: وكفى إتلاف (بهيمة سرحها) مالها (مقصراً) كأن سرحها ليلاً فادعى عليه باتلافها فأنكره فإنه يحلف نفيه بئاً لأن ضمان

جنايتها بتقصيره فى حفظها لا بفعلها، ولو عبر بنفى فى المثال الأول كالثانى، أو تركه كالحاوى كان أولى، وعبرة الحاوى كإرش جناية العبد، وإتلاف بهيمة قصر بتسريحها (ونفيه) أى: يحلف من توجهت عليه الدعوى لنفيه المدعى به وأجزائه، ولنفيه (حوالة) فلو كان لزيد على عمرو مائة، ولعمرو على بكر مثلها فأذن عمرو لزيد فى قبضها من بكر، ثم اختلفا هل الصادر بينهما حوالة، أو وكالة صدق نافي الحوالة سواء كان زيدا أم عمراً لأن الأصل بقاء الحقيقين (وإن جرى) بينهما.

قوله: (كان أولى) لأن التعبير به فى الثانى دون الأول أنه غير مراد فى الأول، وليس كذلك.
قوله: (على النفى المطلق) كلا تستحق على شيئاً.

(لفظ حوالة) باتفاقهما، واختلفا في المراد به من حوالة ووكالة فإنه يحلف نافي الحوالة لما قلناه هذا إذا لم يجر لفظ أحلتك بمائة، على بكر فإن اتفقا على أنه قال أحلتك بالمائة التي لك على بكر فهذا لا يحتمل إلا حقيقة الحوالة فلا تسمع دعوى الوكالة من مدعيها (وقبضه امنعا) أى: وامنع المأذون له فى قبض المال بعد الحلف على نفى الحوالة قبضه المال من المحال عليه إن لم يكن قبضه لبطلان الحوالة بالحلف، والوكالة بإنكار أحد الخصمين (لا طالب المال لمن بها) أى: بالحوالة (ادعى) أى: لا تمنع طلب مدعيها المال بعد الحلف على نفيها سواء كان الآذن، أو المأذون له فلو ادعاها زيد فى المثال فله مطالبة عمرو بحقه لأنه إن كان وكيلًا فحقه باق عليه، أو محتالًا فقد ظلمه بمنعه من استيفاء حقه، ولو ادعاها عمرو، فله مطالبة بكر بحقه لبقائه عليه لأن زيدا إن كان وكيلًا فظاهر، أو محتالًا فقد ثبت ذلك بيمينه (وليتملك) جوازًا (قبض) أى المأذون له فى القبض ما قبضه من المحال عليه (إن طلبه) أى: إن طلب تملكه أى: قصده، وكان قد قبضه (قبل جحوده) أى: جحود

قوله: (واختلفا فى المراد به إلخ) هذا صريح فى صحة الوكالة بلفظ الحوالة فحالف ما كان صريحًا فى بابه إلخ، وذلك لاحتماله، ولهذا لو لم يحتمل كما فى قوله: فإن اتفقا إلخ صدق مدعى الحوالة قطعًا. انتهى. شرح «م.ر.» «ج» وعبارة «م.ر.» فى حواشى شرح الروض: والاحتمال فى موضعين أحدهما لفظ الحوالة قد يراد به الوكالة، وإن كان بخلاف الظاهر، والثانى لفظ مائة فإنها مبهمة لا تتعين للمائة التى عليه وهى صالحة لها ولغيرها على السواء، فإذا أراد بها غيرها لم ينتظم فيه معنى الحوالة فيخرج عن موضوعه؛ لأن شرطه أن تكون بما عليه فلم يجد ماذا فى موضوعه فكان كناية فى الوكالة. انتهى.

قوله: (فقد ظلمه) أى: ظلم عمرو زيدا.

قوله: (قبل جحوده) اعلم أن ظاهر المتن أن ضمير جحوده راجع للقباض وهو زيد فى المثال السابق، وحينئذ فيكون صورة هذه المسألة أن زيدا قبض المال من بكر ثم بعد ذلك جحد الحوالة من عمرو وأدى الوكالة وجحد عمرو الوكالة وادعى الحوالة، فإذا أراد زيد تملك المال الذى فى

قوله: (فإذا أراد زيد تملك المال إلخ) فيه أن الصورة إذا كانت كما ذكره لا حاجة للتملك لأنه إذا قبض قبل جحد الوكالة ملك المقبوض لاعترافك بأنه حقه مع أنه وكيل فى القبض بزعمه، كأنك وفيته إياه، بخلاف قبضه بعد الجحد لأن الجحد عزل له كما فى الإرشاد وشرحه للحجر، وما صنعه الشارح جرى عليه صاحب التعليقة والشارح العراقى.

الآذن له الحوالة لأنه إن كذب في جحدها فقد أخذ المأذون له حقه، وإلا فهو وكيل، وقد ظفر بجنس حقه فله تملكه، وهذا في الباطن، أما في الظاهر فعليه تسليمه للآذن إن كان باقيا، فإن تلف بلا تقصير لم يضمنه لأنه وكيل بزعم الآذن، ولا مطالبة له بحقه لأنه استوفاه بزعمه، وتلف عنده، وأقهم كلام الناظم أنه لو قبضه بعد الجحود لم يملكه وقبضه فاسد لأنه انعزل بنفيه الوكالة فيلزمه رده إلى مالكه المحال عليه (ورهن) أى: ويحلف من توجهت عليه الدعوى لنفى الرهن الذى ادعاه رب الدين

(و) لنفى (الهبة) التى ادعاها عليه غيره، (و) لنفى (قبض هذين)، أى: الرهن والهبة بمعنى المهرن، والمهوب لأن الأصل عدم الثلاثة، (ولو) كان النزاع فى قبضهما (مع) وجود (اليد) عليهما أى: يد المدعى قبضهما، وهو المرتهن، والمتهب فإن المدعى عليه يحلف لنفى قبضهما إذا ادعى على واضع اليد أنه غصبهما أو قبضهما عن جهة أخرى كإعارة وإجارة، لأن الأصل عدم الرهن والهبة، وعدم إذنه فى القبض عنهما، ولو قال له الراهن، أو الواهب: أذنت لك فى القبض، ولم تقبضه بعد، وقال المرتهن، أو المتهب: قبضته فالمدق من هو فى يده لأن اليد قرينة دالة على صدقه، فإن لم يكن فى يد أحد منهما فظاهر أن المصدق النافى لأن الأصل عدم القبض (وإن به) أى: الإقباض (يقر) الراهن أو الواهب، (ثم يجحد) ذلك.

يده كان له ذلك ظاهرا وباطنا، ووجهه أن عمرا يزعم أنه ملك زيد بمقتضى الحوالة، وزيد يزعم أنه وكيل فيجوز له الآن تملكه لأن عمرا يزعم أنه حقه ويمتنع من قبضه، فإذا تملك زيد لم يكن له بعد ذلك رجوع على عمرو ولا لعمرو رجوع على بكر هكذا مراد المتن وهو الذى يفهم من شرح المقدسى على الإرشاد خلافا لما قرره الشارح والله أعلم. كذا بخط شيخنا، فإن قلت يشكل عليه تقييد المصنف يقبل الجحود إذ ينبغي حينئذ جواز التملك، وإن قبض بعد الجحود لوجود المعنى الذى علل به جواز التملك مع صحة قبضه لاتفاقهما على الإذن فيه لكونه وكيلًا كما هو زعمه، أو محتملا كما هو زعم خصمه قلت يؤخذ جواب ذلك من قول الشارح: وأفهم كلام الناظم إلخ إذ هو منكر الحوالة وقد انعزل عن الوكالة بإنكار الآذن إياها فليس له القبض، نعم ينبغي أن له القبض باطنا إن علم صدق عمرو فى دعوى الحوالة.

قوله: (وهذا فى الباطن) ينبغى اعتبار شروط الظفر، ثم رأيت الناشئ بحث ذلك. «س.م».

توله: (شروط الظفر) كأن يكون منكرا ولا بينة عليه.

(حلفه) أى: حلف المقر مدعى الإقباض أنه أقبضه سواء ذكر لإقراره تأويلا كقوله: أقبضته بالقول، وظننت أنه يكفى قبضا، أو عولت على كتاب وكيلى فبان مزورا أو أشهدت على رسم القبالة، أم لم يذكر له تأويلا إذ الغالب أن الوثائق يشهد عليها قبل تحقق ما فيها. نعم إن أقر به ثم جحد ثانيا بعد إقراره وجحد الأولين لم يحلفه فيما يظهر وبه أفنتيت لأنه ربما يؤدي إلى التسلسل (وعود رب الرهن) أى: وحلف المرتهن بعد القبض لنفى رجوع الراهن قبل القبض عن الإذن فيه لأن الأصل عدم الرجوع، (وذى ارتهان) أى وحلف الراهن بعد البيع لنفى رجوع المرتهن عن أن فى البيع قبله إن كان قد أذن له فيه كأن (قال) له: (بع) لأن الأصل استمرار الإذن هذا إذا أنكر الراهن أصل الرجوع فإن وافقه عليه واختلفا فى الأسبق منهما صدق المرتهن كما مر أوائل الحلف، وبما تقرر علم أن قوله: (عن إذن) متعلق بهذه، والتي قبلها،

(و) حلف الراهن لنفى (قدر مرهون) كالأرض مع الشجر، أو أحدهما،

(و) قدر (مرهون به) كالف، أو ألفين أى: حلف لنفى الزائد منهما لأن الأصل عدمه، ومسائل الرهن تقدمت فى بابيه بأبسط من ذلك، ونبه الناظم على تكرارها ثمة، وأجاب بعضهم بأن الحاوى إنما أعادها هنا ليبين أن الحلف فيها على البت لا على نفى العلم، (و) حلف المرتهن لنفى (العقق) أى: إعتاق الراهن، (أو إيلاده أو غصبه) المرهون.

قوله: (أو أشهدت إلخ) أى: إنى أقررت لأشهد على رسم القبالة، وفى شرح حجر على «ج» القبالة بفتح القاف وبالباء الموحدة: الورقة التى يكتب فيها الحق المقر به أى: أشهدت على الكتابة الواقعة فى الوثيقة لكى أعطى بعد ذلك. انتهى.

قوله: (لم يحلفه فيما يظهر) إن كان مراده أن الحلف يقدم أولا فلا يعاد فهنا غنى عن البيان؛ لأنه حيث وقع الحلف انفصلت القضية فكيف يتوهم توجهه بعد ذلك وإن كان تكرر الإقرار والجحد من غير حلف، والتعليل بالتسلسل لم أفهمه والوجه أن يعلل بأن صدور الإقرار بعد الجحد مانع لتقصيره حيث جحد ثم اعترف كذا بخط شيخنا، وبجواب: باختيار الأول ومنع أنه غنى عن البيان لأن إقراره بعد الحلف مقبول فإذا جحد بعد هذا الإقرار، وطلب تحليفه يحتاج لبيان أنه هل له تحليفه.

قوله: (وبجواب إلخ) الذى يظهر فى الجواب أنه بعد إقرار وإنكاره أو لا حلفه فنكل وحلف المقر، ثم أقر وأنكر ثانيا فادعى عليه المرتهن، أو المتهب إقراره ثم جحد فليس له طلب حلفه لئلا يتسلسل فتأمله.

(من قبل رهن) في الثلاث إذا ادعاها الراهن سواء تنازعا قبل لزوم الرهن، أم بعده وذلك صيانة لحقه ولما في إقرار الراهن بذلك من تهمة رفع الرهن، (و) حلف أيضا لنفى (جناية جنى رهن) أى: جناها الرقيق الموهون على غيره قبل الرهن بدعوى الراهن لأن الأصل عدمها، والمراد من الحلف على نفى الإعتاق والثلاثة بعده الحلف على نفى العلم (وغرم) أنت (بعده) أى: بعد حلف المرتهن لنفى الجناية (من رهن)، أى: الراهن.

(لمن له أقر) بالجناية لحيلولته بينه، وبين الرقيق بالرهن، والمغرم أقل الأمرين من الأرض وقيمة الرقيق (لا) للمقر له (الناكل عن) يمين (مردودة) عليه من المرتهن أى: لا يغرم له الراهن شيئا لأنه أبطل حقه بنكوله (فهى إليه ترجعن) أى: فإن اليمين التى نكل المرتهن ترد على المقر له لأن الحق له فى ذلك لا للراهن كما لو ادعى الراهن

قوله: (من قبل رهن) لم يبين محترزه فليتأمل فيما لو ادعى الراهن العتق أو الإيلاد بعد الرهن قبل اللزوم أو بعده، ولا يبعد أن القول قول المرتهن أيضا فيما قبل اللزوم، وأما فيما بعده فهل القول قوله أيضا مطلقا؟ أو يقال: إن كان الراهن موسرا فالقول قوله، ويغرم القيمة لتكون رهنًا أو معسرا فالقول قول المرتهن، بل لا يحتاج لحلفه حيث كان الراهن معسرا لعدم نفوذ عتقه وإيلاده حينئذ فليراجع.

قوله: (قبل لزوم الرهن) وفائدته قبل اللزوم أنه لو قبضه بعد ذلك بإذنه لزوم، ولا يضر فى ذلك أن له الامتناع بين الإقباض والفسخ كما لا يخفى «س. م».

قوله: (صيانة لحقه) وقد يقال: لا حق له قبل اللزوم. بدليل أن له الفسخ والامتناع عن الإقباض، وقد يجاب بمنع دلالة ما ذكر على انتفاء الحق مطلقا «س. م».

قوله: (وحلف) أى: المرتهن.

قوله: (قبل الرهن) وكذا بعده كما قال فى المنهاج: كغيره ولو قال أحدهما: جنى الموهون وأنكر الآخر صدق المنكر بيمينه إلخ. انتهى. فهلا ترك الشارح هذا القيد كما تركه المتن، ويجاب بأنه لعله أخذه من التعليل قوله: وغرم إلخ بقوله: لحيلولته بينه وبين الرقيق بالرهن لأن الحيلولة بالرهن، إنما تكون إذا كانت الجناية المدعاة قبل الرهن.

قوله: (فيما قبل اللزوم) كأنه لأن تصرف الراهن حينئذ فسخ. راجعه.

إعتاق المرهون أو إيلاده ونكل المرتهن فأنها ترد على الرقيق والمستولدة لا على الراهن.
(ويحلف الموكل الذى نفى*بالبت من وكيله التصرفا) أى: وحلف بتا الموكل الذى نفى التصرف الصادر من وكيله بدعواه على أنه ما تصرف لأن الأصل عدمه، وزاد قوله: بالبت دفعا لإيهام أنه يحلف على نفى العلم لكونه نفيا لفعل غيره فهو كالمستثنى من القاعدة،

(و) حلف الموكل الذى نفى (قبضه) أى: قبض الوكيل (ثمنه) أى: ثمن ما وكل فى بيعه، (و) نفى (تلفه*من قبل تسليم) للمبيع على نفى ذلك، فلو ادعى الوكيل أنه قبض الوكيل الثمن، وتلف فى يده بلا تقصير وأنكر الموكل ذلك، وكان ذلك قبل تسليم المبيع حلف الموكل على نفى ذلك، وأخذ الثمن من المشتري، ولا رجوع له على الوكيل لاعترافه بأنه مظلوم، وإن كان بعد تسليمه وقد أذن له فى البيع مطلقا أو حالا صدق الوكيل لأن الموكل يدعى عليه خيانة بتسليم المبيع قبل قبض الثمن، والأصل عدمها (والإذن والصفه).

(الإذنه وقدره) الواو فى الموضعين بمعنى: أو أى: وحلف الموكل الذى نفى إذنه فى تصرف باشره الوكيل أو صفة إذنه من حلول وتأجيل، وصحة وتكسير وغيرها أو قدر المأذون فيه كالبيع بمائة أو مائتين على نفى ذلك لأن الأصل عدم الإذن فيه، (ثم) بعد حلفه على نفى ذلك لا (نذر) بالمعجمة يعنى نجعل نحن (وكيله مخالفا) له فيبطل البيع الموكل فيه، (فلو أقر).

.....
.....

قوله: (بدعواه) أى: وكيله متعلق بالصادر، وقوله على أنه إلخ متعلق بقوله وحلف بتا إلخ.
قوله: (فيبطل البيع الموكل فيه) لعل المراد فى الجملة لما يعلم مما يأتى من الصحة فى بعض صور المخالفة «س. م».

.....

(بها) أى: بالوكالة بالشراء (الذى قد باع) الوكيل (يدفع الشرا) فلو اشترى أمة بعشرين فقال موكله إنما أذنت بعشرة، وحلف على نفى ذلك، وأقر البائع بوكالته أو، اشتراها الوكيل بعين مال الموكل وسماه فى العقد اندفع الشراء لأنه ثبت باعتراف البائع فى الأولى وبالتسمية فى الثانية أن العقد للموكل، وثبت بيمين الموكل أنه لم يأذن فتبقى الأمة على ملك البائع، وعليه رد الثمن إن أخذه (وليتلطف حاكم إن أنكرها).

(عسى موكل) أى: وإن أنكر البائع وكالته وحلف على نفى العلم بها لم يندفع الشراء عن الوكيل بل يقع له ظاهرا، وليتلطف الحاكم بالموكل ندبا عساه، (يقول)

.....

قوله: (أى بالوكالة بالشراء) أخذ التقييد بالشراء من قول المصنف: يدفع الشراء.

قوله: (وأقر البائع بوكالته) أى: والشراء، فإن لم يصدقه البائع تلغو التسمية ويقع للوكيل، بخلاف ما إذا صدقه؛ لاتفاقهما على أنه للغير. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (وليتلطف حاكم إلخ) ينبغى أن يتلطف أيضا إذا وافق البائع المشتري على وكالته بالقدر المذكور؛ لأن الجارية - باعتراف البائع - ملك الموكل. نبه عليه البلقينى. انتهى. شرح الروض، أى: فيتلطف بالموكل لبيعها للبائع، فيحمل قول الشارح سابقا: وأقر البائع بوكالته على ما إذا أقر بمطلق الوكالة لا بالوكالة بالشراء بعشرين حتى لا يكون فيه التلطف المذكور.

قوله: (وإن أنكر إلخ) أى: والشراء فى الذمة، أما إذا كان بعين مال الموكل فالملك للبائع.

قوله: (وحلف على نفى العلم) والحلف إنما يكون على حسب الجواب، وهو إنما أجاب بالبت وهو الإنكار لأن تحليفه على البت يستلزم محذورا وهو تحليفه على البت فى فعل الغير: لأن معنى قوله: لست وكيلا فيما ذكر أن غيرك لم يوكلك.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

للوكيل: (بعثت هذا) أى: المبيع (منك) ولا يكون بهذا مقرا بما قاله الوكيل (أو) بعته منك (إن كنت قد أذنت) لك فى شرائه بعشرين، ويقول المشتري اشتريت لتحل له باطنا وظاهرا وقد يحتاج إلى تطفه بالبائع أيضا، وذلك فيما إذا اشترى الوكيل بعين مال الموكل، وكذبه البائع لأنه إن كان صادقا فى أنه وكله بعشرين فالملك للموكل وإلا فللبائع.

(قلت: هنا البيع المعلق) فى الصورة الثانية (احتمل) للحاجة ولأن التعليق بذلك من مقتضيات العقد، فهو كقوله: بعثك إن كان ملكى (إن لم يقل) أى: بالموكل ذلك

قوله: (لتحل باطنا وظاهرا) قال فى شرح الروض: كذا فى الأصل وحذفه المصنف لما قيل: أنه إنما يملكها ظاهرا فقط؛ لأنه بتقدير كذب الوكيل فالجارية ليست له لا ظاهرا ولا باطنا للبائع فيحتاج فيه الحاكم إلى تطفه بالبائع أيضا. انتهى. ولعل الشارح تركه لأن الكلام مفروض فى الشراء فى الذمة وهو يقع للوكيل ولو سمي الموكل كما مر، ويأتى قريبا تأمل.

قوله: (فيما إذا اشترى إلخ) أى: لأن الشراء حينئذ أيضا لا يندفع عن الوكيل. قوله: (بعين مال الموكل) وكذبه. بخلاف ما إذا كان الشراء فى الذمة فيقع للوكيل ولو سمي الموكل، وتلغو التسمية كما مر لأن تسمية الموكل غير معتبرة فى الشراء، فإذا سماه ولم يمكن صرفه إليه صار كأنه لم يسمه. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (وكذبه البائع) قد يقال: هلا تلتطف به وإن صدقه لاحتمال كذبه فى الصديق، وصدق الموكل فى الإنكار.

قوله: (لا احتمال كذبه فى التصديق إلخ) هذه الصورة على هذا الفرض من صور البطلان ظاهرا وباطنا فلا يأتى التلطف. تدبر. كذا بخط شيخنا، لكن مراد المحشى أن صورة التصديق حينئذ هى صورة التكذيب فى الواقع فلم لم ينظر لذلك، ويكون البطلان ظاهرا فقط ولك رده بأن التلطف إنما هو مراعاة لاحتمال صدق الوكيل فى الواقع فهو معذور فيه، ولا احتمال صدق البائع فى التكذيب المعذور فيه أيضا، أما إذا صدقه وهو مكذب له فلا عذر له بل هو متعد.

(فالمشتري) بفتح الراء (ليس يحل) للوكيل وطؤه، ولا التصرف فيه ظاهرا لاعترافه بأنه ليس له ولا باطنا أيضا إن لم يكن له في نفس الأمر.

(فباعه وحاز منه الحق) أى: فيبيعه إن شاء باطنا ويجوز من ثمنه حقه الذى دفعه فى شرائه (إن كان ما قال الوكيل صدقا) أو كذبا ووقع الشراء بالعين وذلك بطريق الظفر بغير جنس حقه فإن كان ما قاله كذبا، ووقع الشراء فى الذمة فله التصرف كيف شاء ظاهرا وباطنا لوقوع الشراء له وأكثر مسائل الوكالة تقدم فى بابها والشرط المذكور من زيادة النظم.

.....

قوله: (كذبا) ووقع الشراء بالعين هذا هو الأصح لأنه غرم للموكل، وقد أخذ البائع ماله وتعذر الرد. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (ولا التصرف فيه ظاهرا لاعترافه بأنه ليس له) قد يقال هذا منافر لقوله السابق بل يقع له ظاهرا فليتأمل «س.م».

قوله: (ولا باطنا أيضا إلخ) قد يقال: هذا يناهى فى قوله: فباعه وحاز منه الحق، أو يجاب بأن التصرف باطنا الممنوع هو التصرف لا لأجل أخذ الحق كأن يبيعه على أى وجه أراد ولو بموكل، ولو بغير جنس حقه ولو بدون ثمن المثل، وكان يهبه أو يقفه أو يتصدق به، وأما البيع لأخذ الحق فهو تصرف مخصوص لأنه يشترط شروط البيع للظفر، وإذا حصل شيء من ثمنه رده إلى الموكل أو البائع على ما علم مما تقرر.

قوله: (إن شاء باطنا) إن كان وجه هذا التقيد أنه ملكه ظاهرا فلا ينتظم بحسب الظاهر أن يقال يبيعه ويستوفى حقه من ثمنه كان فى غاية البعد، فلعل الوجه أنه نظر فيه لقوله هنا ولا التصرف ظاهرا «س.م».

قوله: (حقه الذى دفعه فى شرائه) فيه نظر فى صورة الشراء بالعين لأن البائع يأخذها منه لوقوع العقد عليها فيعزمه الموكل بدلها، فإذا كان صادقا كان مظلوما بأخذ البديل منه فيأخذه من ثمن ما باعه، فالذى يجوز ما غرمه للموكل لا الذى دفعه فى الشراء فليتأمل «س.م».

قوله: (أو كذبا ووقع الشراء بالعين) لأنه حينئذ لا يمكن وقوعه له.

قوله: (منافر لقوله السابق إلخ) لا منافرة لأن الوقوع ظاهرا بناء على إنكار البائع وحلفه ونفى التصرف ظاهرا للاعتراف.

قوله: (فالذى يجوز إلخ) يندفع بجعل فى سببية.

(ونفى علمه) أى يحلف من توجهت عليه الدعوى لنفى المدعى به، واجزائه على البت لغير نفى فعل من سواه كما مر وعلى نفى علمه (لنفى فعل من سواه كالرضاع) بين الزوجين فإن منكره يحلف على نفى علمه به ويشترط تعرض المدعى فى دعواه لعلم خصمه بالرضاع، وكذا كل ما يحلف فيه المنكر على نفى العلم، فيقول مثلاً فى دعوى غصب شيء إن مورثك غصب منى كذا وأنت تعلم أنه غصبه وما يحلف فيه على نفى العلم لو حلفه القاضى فيه على البت فقد ظلم لكن يعتد به لأنه أكد من نفى العلم (وليبيح) أى الحلف على البت (بظن) من الحالف حصل.

(بخط) له أو لمورثه بأن له على زيد كذا، (أو قرينة) أخرى (كأن نكل) خصمه عن الحلف، أو خبره بالحق عدل بخلاف الشهادة والقضاء حيث يمتنع فيهما اعتماد الخط لأن خطرهما عظيم وصورة اعتماد خطه صرح بها فى المنهاج وأصله وهى داخلية فى كلام النظم وأصله كما تقرر وكذا فى كلام الروضة، وأصلها هنا لكن نقلاً فى أدب القضاء عن الشامل أنه لا يجوز حتى يتذكر، قال فى التوشيح: وقد يقال لا يتصور الظن فى حقه ما لم يتذكر بخلاف خط أبيه فلا إيراد وفيما قاله وقفة (بقصد واعتقاد قاض) أى والعبرة فى الحلف الأمر به القاضى بقصده، واعتقاده لا بقصد الحالف،

قوله: (أو لمورثه) أى: إذا كان معتمداً عليه. وعبارة الإمام إذا كان عدلاً. انتهى. عراقى.

قوله: (كأن نكل) أى: وحصل له من نكوله ذلك، إذ قد يكون النكول تورعاً عن اليمين. انتهى. عراقى معنى.

قوله: (أو أخبره بالحق عدل) ظاهره عدل شهادة، وينبغى الاكتفاء بعدل الرواية حيث قد نشأ الظن من خبره «ب.ر».

قوله: (أنه لا يجوز) المعتمد الجواز مطلقاً.

قوله: (بقصد واعتقاد قاض) اعلم أن قوله: بقصد يفيد أن التورية غير نافعة كما سيصرح به، وأن قوله: واعتقاد يفيد أن الخنفي إذا حلف الشافعي على ما لا يراه الشافعي فلا يجوز للشافعي أن يحلف مراعيًا ما يعتقده، بل الحلف على وفق اعتقاد القاضى، وسيأتى تعرض الشارح لهذا الفرع، غير إنك إذا تأملت صنيع الشارح لاح لك منه أنه فهم أن القصد والاعتقاد فى عبارة المتن بمعنى

واعتقاده لئلا تبطل فائد الأيمان وتضيع الحقوق ولخبر مسلم اليمين على نية المستحلف، وحمل على القاضى لأنه الذى له ولاية الاستحلاف فالمراد به من له هذه الولاية ليشمل الإمام والمحكم وغيرهما ممن يصح أداء الشهادة عنده (فبطل).

(تورية) بحلفه على خلاف قصد القاضى قال البلقينى: ومحل ذلك إذا لم يكن الحالف محققا فيما نواه، وإلا فالعبرة بنيتة لا بنية القاضى فإذا ادعى أنه أخذ من ماله كذا بغير إذنه وسأل رده وكان إنما أخذه من دين له عليه فأجاب بنفى الاستحقاق فقال خصمه للقاضى: حلفه أنه لم يأخذ من مالى شيئا بغير إذننى وكان القاضى يرى اجابته لذلك فللمدعى عليه أن يحلف أنه لم يأخذ شيئا من ماله بغير إذنه، وينوى بغير استحقاق، ولا يأتى بذلك، وما قاله لا ينافى ما سيأتى فى مسألة دعوى الحنفى على الشافعى شفعة الجوار. فتأمل، وألحق ابن عبد السلام بالقاضى الخصم لخبر مسلم يمينك ما يصدقك عليه صاحبك قال أراد به الخصم، وكلام الروضة مصرح بخلافه، (و) بطل (وصل الاستثنا) بحلفه كأن وصل به إن شاء الله (إذا لم يسمع القاضى)

قوله: (لخبر مسلم إلخ) لا يلزم من كون اليمين ما يصدق عليه صاحبه أن المعتبر نيته بدون القاضى، فيحمل هذا على ما دل عليه الحديث السابق.

قوله: (كأن وصل به إن شاء الله) أى: ويكون راجعا للعقد اليمين فلا يرد أنه لا يمكن فى الماضى إذ لا يقال أتلقت كذا إن شاء الله. انتهى. «م.ر».

واحد لإفادة بطلان التورية والاستثناء وإن فرع الحنفى المذكور شىء تبرع به الشارح، وليس مراد المتن من لفظ الاعتقاد، والوجه المتعين فى حل المتن ما ذكرناه، نعم يمكن أن يرد إلى ما قلناه صنيع الشارح بنوع عناية. برلسى.

قوله: (ممن يصح أداء الشهادة عنده) يشمل الوزير إذا صح أداء الشهادة عنده على ما مر فى محله.

قوله: (لا ينافى ما سيأتى إلخ) وكان وجه عدم المنافة أنه هنا صادق فى حلفه فى اعتقاد القاضى فى الواقع، بخلافه فيما سيأتى فى المسألة المذكورة، والله أعلم «س.م».

ذلك لأنه على خلاف قصده والتصريح بقوله (ولا يحل ذا) من زيادته أى ولا يحل له الحلف على خلاف قصد القاضى واعتقاده ولا يندفع عنه إثم اليمين الفاجرة فإن سمعه القاضى عزره وأعاد عليه الحلف وإن وصل به كلاماً لم يفهمه القاضى منعه، وأعاد الحلف ولو ادعى حنفى على شافعى شفعة جوار عند من يراها فأنكر فلا يحلف على اعتقاده بل على اعتقاد القاضى، ويلزمه ما ألزمه كما مر، ويعتبر تحليف القاضى، وطلب الخصم له فلا يفيد تحليف غيره، ولا الحلف قبل تحليفه، أو بعده وقبل طلب الخصم له والعبرة حينئذ بنية الحالف فتفيده التورية، والاستثناء ولو حلفه القاضى بالطلاق، أو العتاق فله أن يورى إذ ليس للقاضى أن يحلف بهما كآحاد الناس ذكره النووى فى شرح مسلم، وغيره وقضية تعليله أن القاضى إذا كان له التحليف بهما كالحنفى لم تجز التورية وهو ظاهر، والتورية من وريت الخبر تورية أى سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر ذكره الجوهري.

(وغلظت يمينه) أى الحالف من الخصمين، ولو مع شاهد ندبا لا بتكرير الأيمان لاختصاصه باللعان، والقسامة ووجوبه فيهما ولا بالجمع لاختصاصه باللعان بل بتعدد أسماء الله تعالى وصفاته وبالزمان، والمكان سواء كان المحلوف عليه مالا أم غيره

قوله: (بل بتعدد أسماء الله تعالى وصفاته) قال فى الروض: كقوله والله الطالب الغالب المدرك المهلك. انتهى. قال «م.ر» فى حاشيته: قال النووى فى شرح مسلم: إن أظهر قولى الأصوليين أنه لا يجوز أن يسمى الله بما لم يرد به توقيف، وأن موضع الخلاف ما إذا كان يقتضى وإلا فلا يجوز بلا خلاف، وأجيب بأن هذا من قبيل اسم الفاعل الذى غلب فيه معنى الفعل دون الصفة، والتحق بالأفعال وإضافة الأفعال إلى الله تعالى لا تتوقف على توقيف، ولذلك توسع الناس فى تهميداتهم وتمجيداتهم وغيرهما. قاله ابن الصلاح، ويؤيده قول كعب بن مالك فى غزوة الخندق يهجو المشركين:

جاءت سحيمة تغالب ربها وليغلبن مغالب الغلاب

كالقود، والعتق، والحدّ والولاء، والوكالة والوصاية والولادة (واستثنيا) من المال (مال أقل من نصاب) فلا تغليظ فيه إلا أن يراه القاضى لجراءة فى الحالف فله ذلك بناء على الأصح إن التغليظ لا يتوقف على طلب الخصم وزاد (زكيا) لبيان أن المراد بالنصاب نصاب الزكاة وظاهره اعتبار نصابها من نقد وغيره حتى يغلف فى خمس من الإبل، وفى أربعين من الغنم وهو وجه حكاها الماوردى والذى فى الروضة، وأصلها اعتبار عشرين دينارا، أو مائتى درهم والمنصوص فى الأم والمختصر اعتبار عشرين دينارا عينا، أو، قيمة وقال البلقينى: إنه المعتمد حتى لو كان المدعى به من الدراهم اعتبر بالذهب انتهى وحقوق الأموال كالخيار والأجل وحق الشفعة إن تعلقت بمال هو نصاب غلف فيها وإلا فلا واحتج للتغليظ بما رواه الشافعى، والبيهقى عن عبد الرحمن بن عوف أنه رأى قوما يحلفون بين المقام، والبيت فقال أعلى دم فقالوا لا قال فعلى عظيم من المال قالوا لا قال خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام، ويستحب أن يقول له القاضى اتق الله وأن يقرأ عليه ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٧] الآية وأن يوضع المصحف فى حجر الحالف ثم مثل لما يغلف فيه من جانب أحد الخصمين دون الآخر بقوله:

(كعبده الخسيس) الذى لا تبلغ قيمته نصاب الزكاة (عتقا ادعى) أى: إذا ادعى عتقه، أو كتابته، وأنكر سيده ونكل فإن يمينه تغلف لأن مدعاه ليس بمال (لا سيد) له فإنه لا تغلف يمينه إذا حلف لأن قصده استدامة مال قليل، ولو ادعت امرأة خلعا على

..... ولم ينكره أحد عليه. انتهى. وقوله: الذى غلب فيه إلخ، أى: وأما ما لا يغلب فيه ذلك كالمخزى المضل فلا كما نقل ذلك «م.ر» قبل عن الخطابى. راجعه. ثم رأيت حجر فى التحفة قال: إن الفعل أيضا لابد من وروده غايته أنه يكفى ورود معناه، أو مرادفه بخلاف الصفات لابد من ورود لفظها، ولا يجوز اشتقاقها من فعل أو مصدر ورد. انتهى. وقد يرد التأيد المذكور بأن باب المفاعلة غلبة معنى الفعل فيه ظاهرة بخلاف غيره. تأمل.

قوله: (والمنصوص إلخ) صريح المنهاج، وظاهر شروحه اعتماد ما فى الروضة.

زوجها، وأنكر غلظت يمينه لأن قصده استدامه النكاح فإن نكل، وحلفت فكذلك لأن مقصودها الفراق، وإن ادعاه وأنكرت ثبتت البيئونة وصدقت في إنكار المال بيمينها وينظر في التغليظ عليها إلى قدر المال، وكذا إذا ردت اليمين عليه وحلف لأن قصده المال، (ثم) بعد حلف المدعى عليه (الخصام انقطاعاً) أى: فائدة حلفه انقطاع الخصومة في الحال لا سقوط حق المدعى لأنه ﷺ: أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه. رواه أبو داود، الحاكم وصححه إسناده.

(وبعد هذا) أى: حلف المدعى عليه (فتقام) جوازا (البيئنة) أى: بيئنة المدعى لأن الحلف لا يسقط كما مر فتسمع، ويقضى بها وكذا لو ردت اليمين عليه ونكل، ثم أقام بيئنة لاحتمال أن يكون نكوله للتورع عن اليمين الصادقة، واستثنى البلقينى ما لو أجاب المدعى عليه ودعية بنفى الاستحقاق وحلف عليه فإنه يبرأ حتى لو أقام المدعى بيئنة بأنه أودعه الوديعة لم يؤثر فإنها لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (وإن نفاها) أى: البيئنة (المدعى) حين التحليف (ما أمكنه) أى: غاية إمكانه كأن قال لا بيئنة لى حاضرة، ولا غائبة، أو قال كل بيئنة أقيمها باطلة أو كاذبة. أو زور فإنها تسمع، ويقضى بها سواء ذكر تأويلاً كجهل، ونسيان أم لا لأنه ربما قال ذلك سهواً ثم تذكر، أو جهلاً ثم بان له خلافه، ولو نفى حرية شهوده أو عدالتهم فقال: شهودى عبيد أو فسقة، ثم أتى ببيئنة مقبولة سمعت إن أمكن العتق والاستبراء، ولو قال: لى بيئنة ولكن أريد تحليف خصمى. أجابه القاضى إليه.

.....
 قوله: (البيئنة) مثلها الشاهد مع اليمين صرح به صاحب العدة وغيره، وغلط فيها بعض المصنفين. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

 قوله: (ثبتت البيئونة) مواخذة له بإقراره.

قوله: (إن أمكن العتق) فإن لم يكن ذلك لم تسمع إلا أن صرح بأن من أتى بهم غير من أرادهم أولاً «م.ر».

(وبنكوله) أى: المدعى عليه (كأن يقول) بعد عرض اليمين عليه (لا أحلفن أو صرح) بعد عرضها عليه (النكولا) أى: بنكوله كأن قال: أنا ناكل،

(أو يسكت المذكور) أى: المدعى عليه بعد عرضها عليه عن الحلف ولم يظهر أن سكوته لدهوة أو غباوة أو نحوهما كما زاده. بقوله: (لا إن علما عذرا له)، وهو ظاهر (وبالنكول حكما)، أى: والحالة أنه حكم بالنكول حال السكوت بلا عذر،

(أو قال قاض) وإن لم يحكم بالنكول (للذى ادعى احلف فالدعى يحلف) فى هذه الصور يمين الرد لتحول الحلف إليه بالنكول فعلم أنه لا يقضى له بنكول خصمه لأنه رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم، وصحح إسناده ولأن نكوله يحتمل أن يكون تورعا عن اليمين الصادقة، كما يحتمل أن يكون تحريزا عن الكاذبة فلا يقضى به مع التردد ولو أقبل على تحليف المدعى، ففى جعله كالحكم بالنكول وجهان عن القاضى أقربهما فى الكفاية. نعم ولو أبدل الاسم فقال له القاضى: قل بالله فقال:

قوله: (بعد عرض اليمين عليه) أى: بقوله احلف لا بقوله أتخلف؛ لأنه استخبار لا استحلاف فلو قال بعده: لا أو أنا ناكل لا يكون نكولا. كذا فى شرح الروض. قوله: (ولو أقبل الخ) أى: قبل قوله احلف أو أتخلف فالكلام فى مجرد الإقبال.

قوله: (لتحول الحلف إليه بالنكول) سيأتى بعد ذلك عن الروضة ما يعلم منه أن القاضى إذا لم يحكم بالنكول كان للمدعى عليه أن يعود ويحلف ولو بعد التصريح بالنكول، وهذا لا ينافى ما تقرر أن تصريحه بالنكول من غير حكم يتحول به اليمين فليتأمل «ب.ر».

قوله: (ولو أقبل على تحليف المدعى الخ) وقوله أى: القاضى للمدعى بعد امتناع المدعى عليه، أو سكوته احلف أو أتخلف، وإقباله عليه ليحلفه وإن لم يقل له احلف على المنقول المعتمد حكم منه بنكوله، أى: نازل منزلة قوله: حكمت بنكوله فليس للمدعى عليه أن يحلف إلا إن رضى المدعى، وبما تقرر هنا وفيما مر علم أن للخصم بعد نكوله العود إلى الحلف، وإن كان قد هرب وعاد ما لم يحكم بنكوله صريحا، أو تنزيلا وإلا لم يعد له إلا إن رضى المدعى. حجر «ح».

قوله: (أو أتخلف) بخلاف قول: أتخلف للمدعى عليه؛ لأنه إخبار لا استحلاف، فلو قال بعده: أنا ناكل لا يعد نكولا. كما فى شرح الروض.

بالرحمن كان ناكلا ولو أبدل الصلة فقال قل بالله فقال والله. ففي كونه ناكلا وجهان في الروضة، وأصلها بلا ترجيح. قال الزركشي: والصواب أنه ليس بنكول فقد نص عليه في الأم وقال تبعا لابن الرفعة، وجزم العراقيون بأن امتناعه من التغليظ على القول بسنيته ليس نكولا خلافا للقفال، ولو قال: له أتحلف فقال: لا فليس نكولا بل لو بدر حين سماع ذلك وحلف لم يعتد بيمينه لأنه استخبار لا استحلاف، ولو اقتصر القاضى على قوله: احلف فقال: لا أحلف. قال الإمام: هو نكول ورجحه الشيخان وقال البغوى: لا ورجحه البلقيني قال: لأن قوله احلف يحتمل الحلف بالطلاق لأن من القضاة من يحلف بالطلاق فلا يلزم من الامتناع من اللفظ المحتمل للطلاق أن يكون

قوله: (ولو أبدل الصلة فقال قل بالله فقال: والله ففي كونه ناكلا وجهان في الروضة وأصلها إلخ) في شرح الجوجرى وإذا توجهت اليمين المغلظة على إنسان، وكان قد حلف بالطلاق أنه لا يحلف يمينا مغلظة فإن قلنا: التغليظ واجب غلظ عليه، وحنث، وإن امتنع جعل ناكلا، وإن قلنا: مستحب لم يغلظ كذا ذكر ذلك الشيخان، ونقلا عن تصحيح القفال أنه يعد ناكلا إذا غلظ عليه في غير هذه الصورة فامتنع لأنه ليس له رد اجتهاد القاضى، وظاهره أنه لا فرق بين التغليظ باللفظ وغيره، وعن غير القفال أن الخلاف في اللفظى، وأن غيره يكون بالامتناع منه ناكلا قطعا. انتهى. وقد رأيت في الروضة كما قال: فليفتن لقولهما ويحث مع كونه مكرها على الحلف من طرف القاضى فرمى يقال: إكراه القاضى مانع من الحنث، والجواب أنه يحلفه أنه لا يحلف يمينا مغلظا معاند للشرع بيمينه المذكور على قول وجوب التغليظ عليه، فكان كمن حلف لا يصلى الظهر يومر بها ويحث هكذا ظهر لكاتبه، وهو صواب إن شاء الله تعالى كذا بخط شيخنا الشهاب، ويمكن أن يجاب أيضا بمنع أنه مكره من طرف القاضى لأنه لو اعترف بالحق تركه ولم يحلفه فلم يكرهه على الحلف عينا بل عليه، أو على الاعتراف ففي المعنى هو بخير له بين الحلف والاعتراف فليتأمل «س.م».

قوله: (مستحب) معتمد.

قوله: (ويمكن أن يجاب إلخ) فيه أن الحق قد يكون في عدم الاعتراف فكيف يكلف به.

ممتنعا. انتهى. وفيه نظر (لا الولي) المدعى عن موليه فإنه لا يحلف يمين الرد ولا غيرها

(فيما ليس من إنشائه وفعله كما) لو، (ادعى إتلاف مال طفله) على رجل فأنكر ونكل؛ لأن الحق لموليه لا له ولا هو ثابت بفعله، وإثبات الحق للشخص بيمين غيره بعيد، ولا يقضى بالنكول بل يؤخر ذلك إلى كمال المولى عليه فلعنه يحلف، ويكتب القاضي محضرا بما جرى. وقوله من زيادته، وفعله تكلمة، وتأكيدا مما كان من إنشائه كأن ادعى بثمان ما باشر بيعه للطفل فإنه يحلف يمين الرد لأنه المستوفى. قال في المهمات: والفتوى على هذا التفصيل فقد نص عليه في الأم وهو الموافق لما صححه في الروضة، وأصلها في الصداق فيما إذا اختلف في قدره زوج وولي صغيرة، أو مجنونة، ورجح في أصل المنهاج المنع مطلقا، ونقله في الروضة كأصلها عن الأكثرين وقد قدمت هذا مع الفرق بينه وبين ما في الصداق في بابه، والخلاف جار في الوصي، والقيم،

قوله: (وقد قدمت هذا إلخ) حاصله أن ما هنا حلفه على استحقاق موليه، وما هناك على أن العقد وقع هكذا. انتهى. «م.ر» في حاشية روض، ومقتضاه أنه لو حلف هنا على أن العقد وقع هكذا يحلف.

قوله: (وفيه نظر) كان وجه النظر أن القاضي إن كان ممن لا يرى التحليف بالطلاق فهذا الاحتمال خلاف الظاهر من حاله فلا يحسن أن يكون عذرا في الامتناع، وإن كان ممن يرى ذلك فتحليفه به معتد به معتبر شرعا، كما يفيد قوله: وقضية تعليله أن القاضي إذا كان له التحليف بهما إلخ، وغلظت يمينه فلا يحسن أيضا أن يكون عذرا في الامتناع، ثم رأيت من رد ترجيح البلقيني ترجيح البغوي بمضمون ذلك «س.م».

قوله: (والخلاف جار في الوصي، والقيم وناظر الوقف إلخ) وظاهر أنه لا يأتي هنا نظير ما تقدم في الولي في قوله، بل يؤخر ذلك إلى كمال المولى عليه إلخ، وكتب أيضا في الروض فصل: قد يتعذر رد اليمين على المدعى، ولا يقضى على المدعى عليه بالنكول إلى أن قال في أمثلة ذلك: وكمتهم بمال ميت وارثه بيت المال حبس ليحلف، أو يقر وكذا قيم وقف ومسجد إذا نكل المدعى عليه، أي: فإنه يحبس ليحلف أو يقر. قال في شرحه: هذا ما اقتضاه كلام الأصل لكنه ذكر قبيله أنه كالولي، وسيأتي حكمه. انتهى. وأشار بقوله، وسيأتي حكمه إلى مثل ما ذكره هنا في الولي،

وناصر الوقف، والوكيل، وقيم السفينة إذا ادعى له وكل خصمه يحلف السفينة يمين الرد أنه يلزمه تسليم المال، ولا يقول: إلى والقيم يقول فى الدعوى يلزمك تسليمه إلى.

(وبالتماسه ثلاثا أنظرا) أى: وأمهل المدعى بطلبه الإمهال فى يمين الرد لعذر كإقامة البينة والنظر فى الحساب، وسؤال الفقهاء ثلاثة أيام فقط ويفارق جواز تأخير البينة أبدا بأنها قد لا تساعد، واليمين إليه، فإن لم يذكر عذرا لم يمهل بل يصير ناكلا، وإذا امتنع من الحلف سأله الحاكم عن سبب امتناعه، بخلاف المدعى عليه لأن امتناعه يثبت للمدعى حق الحلف فلا يؤخر حقه بالبحث، والسؤال وامتناع المدعى لا يثبت حقا لغيره فلا يضر السؤال، وهل هذا الإنذار واجب، أم مستحب وجهان قال الرويانى: وإذا أمهلناه ثلاثا وأحضر شاهدا بعدها وطلب الإنظار ليأتى بالشاهد الثانى أمهلناه ثلاثة أخرى (لا خصمه) وهو المدعى عليه أى: لا يمهل بطلبه الإمهال فى يمينه بغير رضى المدعى لأنه مجبور على الإقرار، أو اليمين بخلاف المدعى فإنه مختار فى طلب حقه. نعم إن استمهل فى ابتداء الجواب لينظر فى حسابه أمهل إلى آخر

قوله: (وجهان) المعتمد الرجوب. انتهى. «م.ر» «ب.ج».

قوله: (بطلبه الإمهال فى يمينه) أما إذا طلب الإمهال لإقامة حجة بنحو أداء، أو إبراء فإنه يمهل ثلاثة أيام. انتهى. شرح «م.ر» على وج.

ثم قال فى الروض: وكوصى ميت ادعى على الوارث وصية للفقراء فنكل أى: فإنه يجس ليحلف، أو يقر قال فى شرحه: والتصريح بالترجيح من زيادته. انتهى. فقله هنا: والخلاف جار إلخ موافق لما ذكره الأصل قبيل ذلك دون ما اقتضاه كلامه هنا، وحزم به فى الروض كما رأيت.

قوله: (كإقامة بينة إلخ) هذا مع قوله بعده: ويفارق إلخ يتحصل منه أنه إذا استمهل فى الابتداء لإقامة البينة أمهل أبدا أو بعد رد اليمين، ولو لإقامة البينة أمهل ثلاثا فقط فإن أخر عنها بطل حقه من اليمين على ما سيأتى إلا من البينة. فليتأمل.

قوله: (أمهل إلى آخر المجلس إن شاء القاضى) هذا هو الوجه خلافا لمن قال: إن شاء المدعى لأن للمدعى إمهاله أبدا لأن الحق له فلا وجه لتقييده بالمجلس، بخلاف القاضى لأن الحق لغيره، لكن جواز له الإمهال إلى آخر المجلس ولو بغير رضى المدعى لاحتماله وعدم الضرر لا إلى أكثر إلا برضاه «م.ر».

قوله: (أمهل ثلاثا) أى: لليمين. أما البينة فتسمع منه، ولو بعد التأخير زمنا طويلا كما سيذكره، والحاصل أن البينة لا فرق فيها. تدبر.

المجلس إن شاء القاضي (فمنظر أن أخرا) أى: فإن آخر من أمهل، وهو المدعى يمينه
المردودة.

(أو يمينه) (مع) إقامة (شهود) أى: شاهد (واحد) عن ثلاثة أيام (فلا قسم)

قوله: (إن آخر) أى: لم يحلف. انتهى. خطيب على المنهاج.

قوله: (عن ثلاثة أيام) بقرينة قوله: ثلاثا انظر.

قوله: (فلا قسم إلخ) أعلم أن نفى الحلف هنا وأنه لا ينفع إلا البينة، وحكاية خلاف الإمام
ومن معه إنما ذكر ذلك الشيخان فى مسألة نكول المدعى الآتية فى قوله: أما نكول مدعيه إلخ، أما
هذه ففضية كلامهما فيها جواز الحلف لأنهما قالا فيها، ولو علل المدعى امتناعه بعذر كما ذكرنا،
ثم عاد بعد مدة ليحلف مكن منه. انتهى. وتبعهما فى الموضعين على ما ذكر فى الروض وشرحه،
لكن الذى فى الإرشاد كما فى المتن، واعترض الجوجرى ما قلناه وأطال فيه وتبعه شيخنا البرلسى،
ثم قال: وخمل هذه العبارة أى: قول الشيخين ثم عاد بعد مدة على ما لو عاد قبل مضى الثلاث
خلاف الظاهر مع ما يلزمه من خلو الروضة وأصلها عن حكم ما لو آخر عن الثلاث فليتأمل.
انتهى وبحت بعضهم حملها على ما ذكر، والله أعلم.

فليتأمل انتهى وبحت بعضهم حملها على ما ذكر والله أعلم.

قوله: (إنما ذكر ذلك الشيخان إلخ) أى: فى الروضة، لكن عبارة المنهاج: وإن تعلل المدعى بإقامة
بينة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام قال «م.ر»: فقط لتلا يضر بالمدعى عليه فيسقط حقه من اليمين
بعد مضيتها. انتهى. نعم، لم يذكر الشيخان فى الروضة الخلاف إلا فى مسألة النكول، لكن الشارح لم
ينقل حكاية الخلاف عن الروضة فلعله نقلها عن الرافعى فى بعض كتبه لكن يبقى قوله: وعبارة الروضة
أحسن وعبارة الشرح بتعامها منقولة من العراقى.

قوله: (وبحث بعضهم) أى: بقرينة ما فى المنهاج.

أى: فلا يحلف بعد ذلك ولا ينفعه إلا البيئة لبطلان حقه من اليمين بالتأخير كذا قاله الإمام، والغزالي، والبغوي. وقال العراقيون، والهروي، والرويانى: لو عاد فى مجلس آخر وادعى ونكل المدعى عليه فله الحلف. قال الرافعى: والأول أحسن، وأقوى لثلا تتكرر دعواه فى القضية الواحدة. وعبرة الروضة أحسن، وأصح. وفى الشرح الصغير: أنه الأظهر لكن الذى نص عليه الشافعى فى المختصر الثانى (وعرضه) أى: القاضى اليمين على المدعى عليه (ثلاث مرات أتم) أى: مندوب.

(كشرحه) له (حكم النكول) فإنه مندوب إن فهم منه أنه لا يعرف حكمه فيقول له: إن نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق (وإذا قضى) عليه بالنكول أو قال: ولم يشرح له حكم النكول للمدعى أحلف (وقال) المدعى عليه: (ما عرفت حكم ذا) أى: النكول لم ينفعه لتقصيره بترك البحث. نعم.

قوله: (إلا البيئة) ولو شاهدا ويمينا، كما فى نظيره فى النكول عن اليمين المردودة، بخلاف النكول عن اليمين مع الشاهد لا بد من بيئة كاملة، والفرق ظاهر.

قوله: (ولا ينفعه إلا البيئة) أى: ولو شاهدا ويمينا فى الأولى وهى تأخير يمينا المردودة، وأما فى الثانية وهى تأخيرها مع الشاهد فهل يجرى فيها خلاف الحاملى والعراقيين والإمام ومن تبعه فيما لو قال المدعى مع شاهده للمدعى عليه: احلف وقد ذكرناه فى الهامش الآتى عن الروض وشرحه فيه نظر ولا يبعد الجريان.

قوله: (لبطلان حقه من اليمين) وزعم شيخنا فى شرح البهجة أنهما رجحاه أى: بطلان حقه من اليمين فى المؤخر المذكور أى: المؤخر اليمين عن الثلاثة، أى: يمين الرد أو مع الشاهد، وليس كذلك، ولعله قاس تلك على هذه أى: على مسألة الناكل عن اليمين المردودة أو مع الشاهد فأجرى فيها ما فى هذه حجر.

قوله: (كذا قاله الإمام إلخ) هذا الخلاف لم يذكره الشيخان فى هذه المسألة كما يعلم بمراجعة كلامهما.

قوله: (أو قال ولم يشرح إلخ) فإن هذا القول فى حكم القضاء.

(يخلف) إن شاء (لكن برضى ذى الدعوى) لأن الحق لا يعدوهما، فإن لم ينقض بنكوله، ولم يقل للمدعى احلف فللمدعى عليه الحلف، حتى لو هرب وعاد فله الحلف، وما ذكرته من أن شرح حكم النكول مندوب هو قضية كلام النظم، وصرح به أصله، وابن عبد السلام فى مختصر النهاية لكن صرح القاضى، والماوردى والغزالى فى بسيطه بوجوبه، واقتضاه كلام الإمام، ومع ذلك صرح هو، والغزالى: بنفوذ القضاء عند تركه (أما نكول مدعيه) أى: الحق عن يمين الرد أو عن اليمين مع الشاهد (فهو كحلف من مدعى).

قوله: (لكن صرح إلخ) قال فى التحفة: إن توسم فيه جهل حكم النكول وجب تعريفه، وإلا فلا. انتهى.

قوله: (ومع ذلك صرح إلخ) خالف البلقينى فقال: الأصح أن القاضى لا يقدم على الحكم مع معرفته أن المدعى عليه لا يدرى إن امتناعه يوجب رد اليمين بل على القاضى إعلامه، فإن لم يعلمه وحكم بنكوله لم ينفذ حكمه، فإن غلب على ظنه أنه يدرى فالأرجح أيضا عدم النفوذ لأنه يمكن إزالة المحتمل بإظهار حكم النكول. انتهى. «م.ر.» على شرح روض.

قوله: (فللمدعى عليه الحلف) ظاهره أنه يخلف، وإن كان قال إنان أكل أورد اليمين، وهو كذلك كما قال الشيخان: أنه المفهوم من إطلاق البغوى وغيره «ب.ر.».

قوله: (أما نكول مدعيه إلخ) لم يتعرضوا هنا لاشتراط حكم القاضى فى عدم عود المدعى إلى اليمين وكان الفارق، والله أعلم أن اليمين من حيث هى متأصلة فى جانب المدعى عليه دون المدعى «ب.ر.».

وكتب أيضا قوله: أما نكول مدعيه إلى قوله فى الشرح إلا البيئة أى: ولو شاهداً وبمينا كذا فى الروض، ثم زاد فيه ما نصه فإن قال: أى: مع شاهده للمدعى عليه - احلف سقظ حقه من اليمين إلا بتجديد دعوى فى مجلس آخر. قال فى شرحه: وإقامة الشاهد هذا نقله الأصل عن

قوله: (كذا فى الروض) هذا إنما قاله فى شرح الروض فى النكول عن اليمين المردودة.

قوله: (نقله الأصل) هو المعتمد. انتهى. «م.ر.» فى حاشية شرح الروض.

(عليه) حتى يسقط حق المدعى من اليمين، وليس له مطالبة المدعى عليه، ولا ملازمته ولا استئناف الدعوى وتحليفه في مجلس آخر ولا ينفع بعد ذلك إلا البينة

قوله: (ولا ينفع بعد ذلك إلا البينة) ظاهره البينة الكاملة فليس له إذا نكل عن اليمين مع الشاهد أن يجدد دعوى، ويقيم الشاهد ويحلف معه، وهو ما جرى عليه الإمام ومن تبعه ورجحه في الروضة، واعتمده البلقيني، وحزم به صاحب الأنوار، لكن رجح صاحب الروض أن له ذلك بخلاف الناكل عن يمين الرد ليس له تجديد دعوى، وتحليف خصمه في مجلس آخر، واعتمده «م.ر» وقال الفرق بين ترجيحه العود للحلف هنا، وترجيح عدم عوده لليمين المردودة ظاهر. انتهى. ولعله أن المدعى عليه برد اليمين على المدعى سقط عنه تكليفه اليمين، فلو ردها عليه ثانيا لكلفه بما سقط عنه بخلاف اليمين مع الشاهد. تأمل.

الحاملى، وهو مذهب العراقيين، ثم قال: وعلى الأول يعنى ما عليه الإمام ومن تبعه لا ينفعه إلا بينة كاملة، وهو ما نص عليه فى الأم واقتضى كلام الأصل ترجيحه، واعتمده البلقيني، وحزم به صاحب الأنوار، وغيره، قال الأسنوى: ومحلّه إذا لم يحلف الخصم المردودة وإلا انقطعت الخصومة ولا كلام ومحلّه أيضا إذا لم ينكل عنها. وإلا حلف أى: المدعى على الأصح، وهذا هو مقتضى كلام الرافعى فى القسامة. انتهى. وفى هذا الأخير وقفة. انتهى ما فى شرح الروض، ويمكن توجيه اعتبار الإمام هنا البينة الكاملة، واكتفائه فى النكول عن يمين الرد بالشاهد واليمين وانظر هل وجه الوقفة أن اليمين المردودة لا ترد. كما تقدم فى الهامش عن شرح الروض.

قوله: (عن يمين الرد) قال فى شرح الروض: هنا ليس له رد اليمين على خصمه إذ اليمين المردودة لا ترد لأننا لو رددناها لأدى إلى الدور. ذكره المروزي. انتهى.

قوله: (ولا ينفع بعد ذلك إلا البينة) أى: ولو شاهد أو عينا كما فى شرح الروض فى الأولى

قوله: (ما عليه الإمام) وهو أنه لا يتمكن من استئناف دعوى ليقيم شاهدا ويحلف معه، وقد ذكره فى الروضة قيل ذلك.

قوله: (ومحلّه إذا لم يحلف الخصم المردودة) أى: من المدعى.

قوله: (ويمكن توجيه اعتبار الإمام إلخ) لأنه هنا أبطل حقه من اليمين مع الشاهد فلا يعود عليه بخلاف النكول عن يمين الرد فإنه ليس بإطلا لليمين التى هى نصف الحجة.

قوله: (أن اليمين المردودة لا ترد) تلك المردودة من المدعى عليه، وهذه ليست مردودة حقيقة، بل هى اليمين التى تلزم المدعى عليه.

(لكن يمين المدعى) الردودة (لديه)، أى عند القاضى، (مثل اعتراف من عليه يدعى) بالحق لا مثل البينة لأنه يتوصل بنكوله إلى الحق فأشبهه إقراره به فيجب الحق بفرار المدعى من يمين الرد من غير افتقار إلى حكم كالأقرار، ولا يسمع بعد حلفه دعوى الأداء من خصمه كما زاده. بقوله:

(فبالأداء) أى: أو الإبراء أو الاعتياض (حجته) أى: المدعى عليه (لن تسمعا) لتكذيبه لها بإقراره، وهذا ما فى الروضة وأصلها. قال البلقيني: وهو شيء انفرد به القاضى حسين، وهو ضعيف والأصح سماعها لأن قولنا: أنها كالإقرار أمر تقديرى، والبينة تشهد بأمر تحقيقى فيعمل بمقتضاها، وقد ذكره بعد ذلك فى أصل الروضة على الصواب فى الباب الخامس، ونص عليه الشافعى. انتهى. وجوابه أن ما ذكر فى الباب الخامس مفرع على أحد قولى الشافعى من أن اليمين الردودة كالبينة، وقد يتعذر.....

قوله: (ما ذكر فى الباب الخامس) وهو أنه لو انتزعت من داخل عين، ولا بينة له حاضرة نكل عن اليمين وحلف الخارج وحكم له بها، ثم جاء الداخل ببينة سمعت كما لو أقامها بعد بينة الخارج، أى: فترجح للبد والمعتد أن البينة لا تسمع بعد اليمين الردودة كما قاله «م.ر» تبعا لشيخ الإسلام فى الباب الخامس.

وهى نكوله عن يمين الرد، وأما الثانية وهى نكوله عن اليمين مع الشاهد فهل يجرى فيها خلاف الحاملى، وغيره فيما لو قال المدعى مع الشاهد للمدعى عليه احلف، وهو مذكور فى الحاشية الأخرى فيه نظر، ولا يبعد الجريان.

قوله: (فبالأداء إلخ) قال الدميرى: وأشار المصنف بقوله: بأداء أو إبراء إلى أن التصريح فى الدين، فإن كان المدعى عينا فرد المدعى عليه اليمين على المدعى فحلف، ثم أقام بينة بالملك سمعت أفتى به علماء العصر. انتهى. والمعتد كما قال شيخنا الرملى عدم السماع أيضا هنا، وفتوى علماء العصر مفرعة على أن الردودة كالبينة. قوله: (لن تسمعا) وإن كان المدعى عينا.

قوله: (فهل يجرى فيها إلخ) صرح فى شرح الروض بجريانه فيها، وحزم به فيها صاحب الروض، وعبارته: ونكول المدعى مع شاهده كنكوله عن الردودة فإن قال: للمدعى عليه: احلف سقط حقه من اليمين إلا بتحديد دعوى فى مجلس آخر. قال الشارح: وإقامة الشاهد، هذا نقله الأصل عن الحاملى، ثم قال: وعلى ما عليه الإمام لا ينفعه إلا بنية كاملة. انتهى. وقد نقله المحشى سابقا ولا يخفى أن قوله: فإن قال إلخ تمثيل للنكول.

رد اليمين كما بينه في صور بقوله: (وتؤخذ الزكاة) ممن طلبت منه فادعى مسقطاً كأدائها، أو تلف المال، أو المبادلة في أثناء الحول، أو غلظ الخارص ونكل عن اليمين ولم ينحصر المستحقون لا للحكم بالنكول، بل لأن الأصل بقاء الوجوب هذا إذا قلنا يحلف وجوباً فإن قلنا: ندبا وهو الأصح لم يؤخذ منه شيء، (و) تؤخذ (الجزية) بتمامها من الذمى (فى) دعوى (إسلامه من قبل) فراغ (عام) مع نكوله عن اليمين لذلك، وهذا أيضاً إن قلنا: يحلف وجوباً فإن قلنا: ندبا وهو ما صححه البارزى فى تيسيره لم يؤخذ منه شيء (ونفى).

(كتبته) أى: الإمام أى: لا يكتب (اسم ولد المرتزقه) فى الديوان (إذا ادعى البلوغ) بالاحتلام ونكل عن اليمين، بل يصبر (كى يحققه) أى: حتى يتحقق بلوغه وكذا لو شهد المراهق الواقعة وادعى الاحتلام ليسهم له فيعطى إن حلف، وإلا فلا لأن حجته اليمين ولم توجد، ولو وقع فى السبى من أنبت وقال: استعجلت الشعر بالعلاج، وأنا غير بالغ وقلنا يحلف وجوباً كما مر فى الحجر فنكل فالمنصوص أنه يقتل قال ابن القاص: وهو حكم بالنكول وقال غيره لا بل لدليل البلوغ دون دافع.

(وليعتقل) من ادعى عليه أى: يحبس (فى) دعوى (دين ميت انعدم وارثه)، أى: لا وارث له، ووجد الحاكم تذكرة للميت فيها أن له ديناً على فلان، ونكل المدعى عليه عن اليمين، ويمتد حبسه (إلى اعتراف) منه بالدين فيؤخذ منه، (أو قسم)

قوله: (ولم ينحصر إلخ) أى: فلا يتأتى رد اليمين حينئذ.

قوله: (لا للحكم بالنكول) لأن النكول المحض أى: الخالى عن يمين المردود عليه لا يحكم به لأن الحقوق تثبت بالإقرار أو البينة وليس النكول واحداً منهما، ولا يمكن رد اليمين لأن المستحق غير معين.

قوله: (إن قلنا يحلف وجوباً) هو الأصح. انتهى. شرح الروض.

قوله: (فى دعوى دين ميت إلخ) قال فى الروض: وكذا قيم وقف ومسجد إذا نكل المدعى عليه، أى: إذا ادعى قيم الوقف، أو المسجد له شيئاً فنكل المدعى عليه فيحبس ليحلف أو يقر. قال فى شرحه: هذا ما اقتضاه كلام الأصل لكنه ذكر قبيله أنه كالولى وسيأتى حكمه. انتهى. تم

بأن يحلف على نفيه فيعرض عنه وليست هذه كمسألتى الزكاة، والجزية حيث حكم فيهما بالمال فإنه قد سبق فيهما أصل يقتضى الوجوب، ولم يظهر دافع فأخذنا بالأصل، وهنا لا مستند إلا النكول، والنكول المحض لا اعتماد عليه و (إن تتعارض حجتان قدمت مضيفة) للملك إلى سبب كإرث، أو شراء أو نتاج فى ملك من شهدت

قوله: (والنكول إلخ) ولا يمكن رد اليمين لأن المستحق غير معين، ولا يمكن تركه لما فيه من ترك الحق فعين لفصل الخصومة ما قلنا. انتهى. «م.ر».

قوله: (قدمت مضيفة إلخ) فى الأنوار: ولو تنازعا دابة فأقام أحدهما بينة أنها ملكه، والآخر أنها ملكه نتجت فى ملكه فلا ترجيح، وكذا فى كل بيتين أطلقت إحداهما الملك، ونصت إحداهما على السبب من إرث وشراء وغيرهما. انتهى. وهو كما ترى مخالف للشارح و «م.ر» وحجر وغيرهم لكن على ما قاله الشارح كخيره فى الفرق بين المطلقة والمورخة حيث تساقطا وبين المطلقة ومينة السبب حيث عمل بمينة السبب مع أن المطلقة لو بحث عنها قد تبين السبب فيقع التعارض، وفى شرح «م.ر» على المنهاج أن ذكر السبب إنما يكون مرجحا إذا ادعاه المدعى فتكون الصورة أن أحد المدعين ادعى الملك وسببه وشهدت به بينة وادعى الآخر الملك مطلقا وشهدت به بينة فترجح الأولى لإثباتها ابتداء الملك لصاحبها، وهو علم زائد فليتأمل. ولك حمل ما فى الأنوار على ما إذا لم يدع المدعى السبب، وما فى غيره على ما إذا ادعاه.

قال فى الروض: وكوصى ادعى على الوارث وصية للفقراء فنكل فإنه يجبس ليحلف أو يقر. انتهى. وقول شرح الروض السابق وسيأتى حكمه إشارة إلى قول الروض: فإذا لم يباشر الولي التصرف فى مال الصبى، أو نحوه لم يحلف عليه دفعا ولا إثباتا، بل يكتب القاضى به محضر أو ينتظر بلوغ الصبى وإفاقة المجنون أى: فلعلهما يحلفان. انتهى.

قوله: (قدمت مضيفة) الذى فى الإرشاد وشروحه: أن المضيفة مؤخرة عن ذات التاريخ، وأن

قوله: (إلى قول الروض فإذا لم يباشر إلخ) أى: أما إذا باشره كأن ادعى بضمن ما باشر مبيعه لموليه فإنه يحلف بيمين الرد لأنه المستوفى قال الأستاذى: وهو الموافق لما مر فى الصداق إذا اختلف فى قدره زوج وولى صغيرة أو مجنونة، ورجح فى أصل المنهاج منع التحليف مطلقا، وقدمت الفرق بينه وبين الصداق كذا فى شرح الروض، وحاصل الفرق كما فى حواشى شرح الروض أن ما هنا حلفه على استحقاق موليه، وما هناك حلفه على أن العقد وقع كذا وهو فعله، والمهر يثبت ضمنا لا مقصودا وحلفه على استحقاق موليه كذا ممتنع، وهو الذى يرده المدعى عليه هنا أما حلفه على أن العقد وقع بكذا فلا مانع من رده عليه إن كانت الدعوى به كما فى الصداق، وليست الدعوى به هنا فتأمل.

له أو زراعة فيه على من أطلقت إذ مع المضيضة زيادة علم (و) قدمت (من بنقل علمت) أى: علم كونها ناقلة، فلو مات معروف بالنصرانية عن ابنين أحدهما مسلم أقام بينة أنه مات مسلماً ليرثه، والآخر نصرانى أقام بينة أنه مات نصرانيا قدمت الأولى لاختصاصها بمزيد علم؛ لأنها ناقلة من النصرانية إلى الإسلام والأخرى مستصحبة لها. نعم لو كان الاختلاف فى أن ما تكلم به فى آخر عمره إسلام، أو كفر تساقطتا فيحلف النصرانى لأن الأصل بقاء كفر الأب، ولو كان الميت غير معروف الدين فأقام كل بينة أنه على دينه تساقطتا ويحلف كل لصاحبه، ويجعل المال بينهما سواء كان بيدهما أم بيد أحدهما إذ لا أثر لليد بعد اعتراف صاحبها أنه كان للميت وأنه يأخذه وارثا ومن ذلك ما أفتى به ابن الصلاح أنه لو شهدت بينة بأنه اشتراه من فلان، وأخرى بأنه غصبه منه قدمت الأولى لأنها ناقلة، والثانية مبقية.

(و) حجة قالت: (مات) فلان (قدمن عليها) حجة قالت: (قتله) فلان فلو علق عتق أمته بقتله فأقامت بينة بذلك، ووارثه بينة بأنه مات حتف أنفه قدمت الأولى لأن معها زيادة علم، وتقدم أيضا بينة المشتري بعفوالشفيق على بينة الشفيق بأخذه، وإن كان الشقص بيده لزيادة علم العفو. ذكره فى الروضة، وأصلها فى الشفعة (و) قدمت حجة (مع يد له) أى: لأحد المتداعيين ويسمى الداخل على حجة من لا يد له ويسمى الخارج فلو ادعى عينا فى يد غيره، وأقام حجة بأنها ملكه، وأقام صاحب اليد حجة بأنها ملكه وأقام صاحب اليد حجة بأنها ملكه قدمت الثانية وإن تأخر تاريخها لترجمها باليد. نعم أن قال الخارج اشتريته منه، أو غصبه منى أو استعاره أو استأجره وشهدت حجته بذلك قدمت على حجة لداخل (و) قدمت حجة مع يد.

.....
.....

المقدم الناقلة ثم اليد، ثم الشاهدان ثم سبق التاريخ، ثم المضيضة، وإن بينة التنازع فى رتبة ذات التاريخ السابق «ب.ر».

قوله: (ومن ذلك) أى: تقديم الناقلة.

قوله: (وإن تأخر تاريخها) فى القوت فى عدة مواضع عن فتاوى البغوى وغيرها، إن سبق

قوله: (ثم المضيضة) أى: الذاكرة لسبب الملك.

قوله: (فى رتبة الخ) بل هى من ذات التاريخ السابق كما فى التحفة، وشرح «م.ر».

(للمقر له) أى: لاحد المتداعيين على حجة خالية عن ذلك فلو ادعى عينا فى يد الثالث، وأقام كل بينة وأقر الثالث لأحدهما قدمت بينته لأنه صار كصاحب يد، هذا إذا أقر قبل قيام البينتين وإلا تساقطتا، وقدم المقر له بإقرار الثالث لا بينة حتى يقال: يرجح بالإقرار (وإن أزالتهما) أى: يد صاحب اليد الحجة (التي للخارج) فإن حجته تقدم على حجة الخارج إن أسندت الملك إلى ما قبل إزالة يده، لأن اليد كانت له، وإنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء فإن لم تسنده إلى ما قبل ذلك فهو مدع خارج (حيث التى لليد بعدها تجى) أى: إنما تسمع حجة ذى اليد حيث تجىء أى: تقام بعد حجة الخارج لا قبلها؛ لأن الأصل فى جانبه اليمين فلا يعدل عنها ما دامت كافية.

(ولو بحيث لم تزك الأوله) أى: قدمت حجة ذى اليد حيث أقيمت بعد الأولى، ولو قبل تزكيتها لأن اليد قد أشرفت على الزوال فمست الحاجة إلى دفع الطاعن عنها، وحمل البلقينى منع إقامتها قبل بينة المدعى على ما إذا لم يكن فى إقامتها دفع ضرر عن الداخل بتهمة سرقة ونحوها، فإن كان فالذى تقتضيه القواعد سماعها قبل إقامة الخارج البينة لدفع ضرر تهمة السرقة، قال: فإذا أقام الخارج البينة فهل يحتاج الداخل إلى إقامة البينة هذا محتمل والأرجح احتياجه إلى الإعادة. انتهى (ثم) إن لم يكن مع إحدى الحجتين مرجح مما مر قدم (شهيذان على المكمله).

قوله: (والأرجح احتياجه إلخ) اعتمده «م.ر».

تاريخ الخارج مقدم عند إسناد البينتين إلى شخص واحد أى: إلى الانتقال عن شخص واحد.

قوله: (إلى دفع الطاعن عنها) متعلق بدفع.

قوله: (ثم شهيذان إلخ) صريح فى تقديم المضيفة على الشاهدين ثم التاريخ، وتقدم فى الهامش عن الإرشاد وشروحه عكسه.

قوله: (مقدم عند إسناد إلخ) لأن بينة الخارج أثبت أن يد الداخل عادية بشرائه من ذلك الشخص بعد زوال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال أنه اشتراها ثم باعها للآخر لأنه خلاف الأصل، والظاهر. انتهى. «م.ر» فاليد إنما يعمل بها إذا لم يعلم حدوثها وإلا فاليد فى الحقيقة هى الأولى.

قوله: (وتقدم فى الهامش إلخ) ما تقدم هو ما فى شرحى المنهاج لهـ.م.ر وحجر.

(بقسم) أى: يمين لأنهما حجة بالإجماع وأنفى لتهمة الحلف كاذبا، بخلاف الشاهد، واليمين فإن كان مع الشاهد، واليمين مرجح مما مر قدما على الشاهدين لاعتضادهما به، (ثم) إن لم يكن مرجح مما مر قدمت الحجة (التي تسبق) غيرها (فى*تاريخها) سواء كان ذلك فى ملك أم فى غيره، فلو أقام أحدهما بينة بملكه من سنة، والآخر بينة بملكه من أكثر قدمت بينة الأكثر لأنها تثبت الملك فى وقت بلا معارضة، وفى وقت بمعارضة فيتساقطان فى الثانى ويثبت موجبها فى الأول، والأصل فى الثابت دوامه، وظاهر عطفه بثم أن السابقة إنما تقدم بعد جميع ما مر من المرجحات حتى يقدم الشاهدان على شاهد، ويمين سبق تاريخهما، وتقدم حجة ذى اليد على سابقة التاريخ، فلو كانت سابقته شاهدة بوقف، والمتأخرة التى معها يد شاهدة بملك، أو وقف قدمت التى معها يد وبه صرح النووى فى فتاويه، وقال البلقيني: وعليه جرى العمل ما لم يظهر إن اليد عادية باعتبار ترتبها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم بغير سبب شرعى فهناك يقدم العمل بالوقف، (ثم) بعد فقد ما مر من المرجحات (التساقط) للحجتين (اصطفى)أى: اختير كان ادعيا دارا فى يد ثالث وأقاما بينتين مطلقتي التاريخ أو متفقتيه ولم يقر الثالث لإحداهما إذ لا ترجيح لإحدهما على الأخرى.

(كذا تاريخ وأخرى مطلقه) فإنهما يتساقطان لأن المطلقة قد تثبت الملك قبل ذلك التاريخ لو بحث عنها فاستوتا، والظاهر تساقطهما أيضا فيما لو سبقت إحدهما الأخرى بزمن لا يمكن فيه انتقال الملك، وأفهم كلامه أنه لا يرجح بكون إحدى الحجتين رجلين، والأخرى رجلا وامرأتين، ولا بزيادة عدد أو ورع أو فقه، بخلاف الرواية لأن للشهادة نصابا فيتبع ولا ضبط للرواية فيعمل بأرجح الظنين (وغرم كل البثنين) لمدعيين أقاما حجتين (لحقه) أى: المدعى عليه.

قوله: (ثم بعد فقد ما مر إلخ) قال «م.ر»: وتقدم من تعرضت لكون البائع مالكا عند البيع، ومن قالت ونقد الثمن، أو هو مالك الآن على من لم تذكر ذلك. انتهى. وسيأتى فى الشرح قريبا.

قوله: (فإن كان إلخ) هذا يفهم من ثم.

(فى) صورة (البيع) منه إذا (لم تؤرخاه بزمان)، والتقييد بهذا من زيادته، فلو ادعى كل من اثنين على من بيده دار مثلا أنه باعها منه بكذا وكانت ملكه، وطالبه بالثمن وأقام حجة بما ادعاه، ولم تؤرخا بزمان واحد بأن أرختا بزمانين، أو أطلقنا، أو، إحداهما غرم لهما الثمنين لإمكان الجمع بانتقال المدعى منه إلى البائع الثانى بأن يسعه ما بين الزميين فإن أرختاه بزمان أو بزمانين لا يمكن بينهما ذلك فلا غرم للتعارض فيحلف لكل منهما يمينا كما لو لم تكن بينة ولو أقام أحدهما بينة دون الآخر غرم له الثمن، وحلف للآخر، وإن لم يكن لواحد منهما بينة، وأقر لهما غرم الثمنين وإن أقر لأحدهما غرم له الثمن، وحلف للآخر وإن أنكر ما ادعياه ولا بينة حلف لكل منهما كما عرف، (و) غرم الثمنين لحقه أيضا (فى) صورة (الشرا منه وتوفير الثمن) فلو ادعى كل من اثنين على من بيده دار مثلا أنها اشتراها منه ووفاه الثمن، وأقام بينة بدعواه وطلب تسليم الدار إليه ولم تؤرخا بزمانين لزمه الثمنان إذ لا تعارض فيهما. نعم إن تعرضت البينة لقبض الدار فلا غرم لتقرر العقد بالقبض وليس على البائع عهدة ما يحدث بعده، وأما الدار فلا يلزمه تسليمها للتعارض فيها لامتناع كونها ملكا لكل منهما فى وقت واحد، ويحلف لكل منهما يمينا أنه ما باعه، كما لو لم تكن بينة فأن

.....
 قوله: (بأن يبيعه إلخ) أى: بأن يبيعه من بيده العين ما بين شرائه من البائع الأول وشرائه من البائع الثانى.
 قوله: (فلا غرم) وكونه تحت يده حينئذ يمكن أن يكون بهبة، أو شراء من أحدهما.
 انتهى. ب. ج.

 قوله: (فلو ادعى كل من اثنين إلخ) صورة هذه المسألة أن يدعى أحدهما عليه فينكر، فيزعم المدعى أنه له بينة فيمهل لإحضارها، فيدعى الثانى عليه فينكره، ثم يقيم البينة، ثم يحضر الأول فيقيمها قبل الحكم للثانى «ب. ر.»

قوله: (أنه) أى: كل من اثنين وقوله: اشتراها منه أى: من بيده دار.

قوله: (ووفاه الثمن) أى: فكذبهما.

قوله: (ولم يؤرخا بزمانين) بأن أطلقنا أو إحداهما، أو أرختا بزمان واحد.

أرخنا بزمانين قضى بإسبقهما وسلمت الدار له لأنه إذا باع لأحدهما لم يتمكن من البيع للثاني، ولو صدق أحدهما سلمت الدار له كما لو صدقه ولا بينة. قال الشيخان نقلا عن الشيخ أبي عاصم: لو تعرضت أحد البيعتين لكون الدار ملك البائع وقت البيع، أو لكونها ملك المشتري الآن كانت مقدمة، وإن لم تذكر تاريخا، ولو ذكرت إحداها نقد الثمن دون الأخرى كانت مقدمة أيضا سواء كانت سابقة، أم مسبقة لأن التعرض للنقد يوجب التسليم والأخرى لا توجهه لبقاء الحبس للبائع، فلا تكفى المطالبة بالتسليم.

و (بحجتي عتق رقيقين) بأن شهدت إحداها بأن فلانا أعتق في مرض موته عبده سالما، والأخرى بأنه أعتق فيه غانما (وكل) منهما (ثلث الذي يملكه المريض) ولم تجز الورثة ما زاد على الثلث (قل).

(نصفهما يعتق بالشيوع) جمعا بين الحجتين بقدر الإمكان، ولا متناع القرعة لأنها قد تخرج برق الحر هذا إن أطلقنا أو إحداها، فإن أرختا بزمانين حكم بالأسبق كسائر التبرعات المنجزة في مرض الموت، أو بزمان واحد أقرع بينهما لعدم المرجح، وزاد قوله: بالشيوع دفعا لتوهم أن يراد بنصفهما أحدهما (وردها) أى: الحجة الشاهدة (بمبهم الرجوع) عن إحدى وصيتين كأن قامت حجة بأنه أوصى لزيد بثلث ماله، وأخرى بأنه أوصى لعمر بثلث ماله، وأخرى بأنه رجع عن إحدى الوصيتين، ولم

قوله: (كانت مقدمة) لأن معها زيادة علم. شرح روض.
قوله: (ولو ذكرت إحداها نقد الثمن) هذه مفهوم قوله سابقا، ووفاء الثمن وأقام بينة بدعواه فإنه يفيد أن كل بينة ذكرت نقد الثمن.
قوله: (فلا يكفى المطالبة بالتسليم) أى: الواقعة من المدعى سابقا.

قوله: (وسلمت الدار له) قال في الروض: وطالب الآخر بالثمن، وكذا قال في مسألة تصديقه أحدهما.

تعين المرجوع عنها فلا تقبل حجة الرجوع لإبهامها ويقسم الثلث بين الوصيتين.

(كوارث يشهد بالرجعى) أى: برجع مورثه عن صيته (ولا يشهد بالذى يساوى) المرجوع عنه (بدلاً) أى: من جهة البذل من مثل، أو قيمة فإن شهادته ترد فيما لم يثبت له بدلاً للتهمة، فلو شهد أجنبيان بأنه أوصى بعقق سالم، وهو ثلث ماله ووارثان عدلان بالرجوع عنه، ولم يشهدا ببذل لم تقبل شهادتهما، ويعتق سالم فإن شهدا ببذل لكن لم يكن مساوياً للمرجوع عنه كأن شهدا بعقق غانم وهو سدس له فلا تقبل شهادتهما بالرجوع عن نصف سالم الذى لم يثبت له بدلاً للتهمة ببرد العتق من الثلث إلى السدس، وفى الباقي خلاف تبعض الشهادة فإن بعضها عتق نصف سالم الذى لم يثبت له بدلاً وكل غانم والمجموع قدر الثلث، وإن لم نبعضها وهو نص الشافعى فى هذه المسألة عتق العبدان الأول بالأجنيبين، والثانى بإقرار الوارثين الذى تضمنته شهادتهما له إن كانا حائزين، وإلا عتق منه قدر حصتهما، وإن شهدا ببذل مساو كان شهدا بعقق غانم وهو ثلث ماله فيعتق دون سالم لانتفاء التهمة، ولا نظر إلى تبديل الولاء، وقد يكون الثانى أهدى لجمع المال، وقد لا يورث بالولاء ومجرد هذا الاحتمال لو ردت به الشهادة لما قبلت شهادة قريب لمن يرثه، وخرج بالوارث الأجنبى فتقبل شهادته بالرجوع مطلقاً أما (لو) شهد (أجنبيان بأن قد أعتقا سالمه) أى: بأنه

قوله: (ويقسم الثلث بين الوصيتين) ظاهره أطلقت البيتان أو أرختا بتاريخين مختلفين، أو بتاريخ متحد بأن أوصى هو لزيد ووكل من يوصى لعمرو وهو ظاهر لأن التبرعات المعلقة بالموت كالواقعة فى زمن واحد كما سيأتى بالهامش عن شرح الروض، وإنما لم يقرع كما لو أرخت البيتان بزمن واحد فيما مر؛ لأن الثلث الذى له الوصية به هنا واحد، ولم ينصر كلا من الثلثين فى شيء معين بخلاف العبدین فيما مر لتعددتهما فليتأمل.

قوله: (وهو نص الشافعى) فى هذه المسألة لاتحاد المستحق. انتهى. «م.ر» فى جواشى شرح الروض أى: لأنه يلزم رد الشهادة وقبولها فى شيء واحد وهو سالم. تدبر.

قوله: (ومجرد هذا الاحتمال إلخ) قال ابن الرفعة: إن التهمة التى ترد بها الشهادة هى التهمة القوية دون الضعيفة، وهو مأخوذ من كلام الإمام. انتهى. شرح الروض.

قوله: (عن وصيته) أى: مورثه.

أوصى بعق عبده سالما (و) شهد (وارثان فسقا) أى: فاسقان (بعوده عنه) أى: برجوعه عن الإيصاء بعقق سالم (وعتق) أى: وبالإيصاء بعقق عبد (ثانى وكل عبد) منهما (ثلث مال الفانى)، أى: الميت فلا يثبت بذلك الرجوع أصلا لفسق الشاهدين به، بل (يعتق سالم) بشهادة الأجنبيين، (وممن قدولى) عتقه عتق الأول أى: ويعتق من الثانى (بقدر ثلث الباقي بعد) عتق (الأول) وهو ثلثاه مؤاخذا للوارثين بإقرارهما الذى تضمنته شهادتهما له، وكأن الأول هلك أو غصب من التركة، ولو كان الأول سدس المال، والثانى ثلثه عتق الأول وخمسة أسداس الثانى، ولو قال الوارثان: أوصى بعقق غانم ولم يتعرضا للرجوع عن عتق سالم فهو كما لو كانت البيئتان أجانبا فيقرع كذا فى الروضة، وأصلها.

قوله: (وخمسة أسداس الثانى) لأن الثانى يجعل ستة أسداس، وكذلك الثلث الباقي يجعل ستة أسداس، فالجموع اثنا عشر سدسا، ويبقى سدس المال يجعل ثلاثة أسداس فالجموع خمسة عشر ثلثها خمسة أسداس.

قوله: (فهو كما لو كانت البيئتان أجانبا) قال فى الروض، وشرحه ولو شهدت بيئتان بتعليق عتقهما بموته، أو بالوصية بإعتاقهما وكل واحد منهما ثلث ماله، ولم تجز الورثة ما زاد عليه أقرع بينهما سواء أطلقنا أو إحداهما أم أرختا لأن العتقين المعلقين

قوله: (أى من جهة البذل) هلا أعرب بدلا مفعولا به ليساوى أى: بدلا للرجوع عنه. قوله: (وخمسة أسداس الثانى) أى: لأن خمسة أسداس الثانى قدر ثلث الباقي. بعد الأول. قوله: (ولو قال الوارثان إلخ) أطلق فى هذه الصورة، وشبهها بما إذا كان البيئتان أجانبا، ورتب على التشبيه الحكم بالإقراع مع أن الإقراع فى مسألة الأجانبا المذكورة خاص بما إذا أرختا بزمن واحد كما تقدم فليتأمل. فلعل التبرى المفهوم من قوله: كذا إشارة إلى ذلك.

قوله: (هلا أعرب إلخ) قد يقال: المقصود إنهما لم يشهدا ببذله، ولو جعل مفعول يساوى لكان المعنى لم يشهدا بما يساوى بذله بدلا عنه، على أن المشهود به هو البذل لا ما يساويه. فتأمل.

قوله: (مع أن الإقراع إلخ) فيه أن ما مر فى الشهادة بتنجز العتق وما هنا فى الوصية وعبارة الروض وشرحه: ولو شهدت بيئتان بتعليق عتقهما بموته أو بالوصية بإعتاقهما، وكل واحد منهما ثلث ماله، ولم تجز الورثة ما زاد عليه أقرع بينهما سواء أطلقنا واحداهما أم أرختا لأن العتقين المعلقين بالموت كالواقعين معا فى المرض. انتهى. وقوله: أم أرختا أى: ولو بتاريخ مختلف إذ التاخير المتحد لا حاجة فيه للإلحاق بالواقعين معا فى المرض، وبهذا علم أنه فرق بين العتق المنجز والموصى به. فليتأمل.

(ولو شهد اثنان بأن عمرا غاصب أو سارق شيء فجرا) أى: بأنه غصب أو سرق الشيء الفلانى من فلان وقت الفجر.

(و) شهد (آخران) بأنه غصبه أو سرقه منه (فى عشى وقعا* تعارض) بين الشهادتين لعدم المرجح (فليتساقطا معا) واحتمال استرداده، ثم غصبه أو سرقته ثانيًا بعيد.

(و) لو شهد (شاهد كذا) أى: بأنه غصبه، أو سرقه منه وقت الفجر، (و) شهد (شاهد) آخر (كذا) أى: بأنه غصبه أو سرقه منه عشية (يحلف) المدعى (مع فرد) منهما موافق لدعواه (وغرما أخذًا) بالشاهد واليمين لأن الواحد ليس بحجة حتى يقع به التعارض.

و (لو شهد العدل) الواحد (على أن أتلفا* ثوبا له بربع دينار وفا) أى: أن فلانا أتلف لفلان ثوبا يفى بربع دينار.

(وقال): أى: وشهد (بالإتلاف عدل) آخر قد (قوما* ذاك) من دينار (فالأقل) وهو الثمن (لزما) لاتفاقهما عليه، (وجاز أن يحلف هذا المدعى* مع) العدل (الذى قومه) أى: الثوب (بالربع) ويأخذ الثمن الآخر لأن شاهد الثمن لا يعارض الشاهد، واليمين فى الثمن الآخر.

..... بالموت كالواقعين معا فى المرض. انتهى. أى: فشهادة البيتين بالوصية بعتهما سواء أطلقتا أو إحداهما، أو أرختا كشهادة البيتين بعث رقيقين كل منهما ثلث ماله فى زمن واحد وهى السابقة فى قوله، أو بزمن واحد أقرع بينهما، وقوله وأرختا أى: بتاريخ مختلف إذ المتحد لا كلام فيه، ولا يحتاج للقياس وهذا ما لو شهد بيستان بعث رقيقين بأن شهدت كل بينة رقيق، وكل ثلث ماله فإنهما أن أطلقتا أو إحداهما عتق من كل نصفه على الشيوخ وإن أرختا بزمنين حكم بالأسبق، أو بزمن واحد أقرع، وبهذا تعلم ما فى الجاشية فإنه سهو منشأه جعل حكم الوصية كالتنجيز وقد علمت الحال والله أعلم.

قوله: (وشهد آخران إلخ) أى: والصورة أن المدعى لم يعين وقتا.

.....
.....
.....

(وثابت في اثنين) شهدا بأنه أتلّف ثوبا قيمته ربع دينار (واثنين) آخرين شهدا بأنه أتلّفه وقيّمته ثمن دينار (الأقل) وهو الثمن للاتفاق عليه، (وفى الذى زاد) عليه (تعارض) بين البينتين (حصل) فيتساقطان (أما) لو كانت لشهادة.

(لوزن) أى: فى وزن (ذهب قد أتلّف) أى: أتلّفه المدعى عليه (فيثبت الأكثر) من القدرين (حيث اختلفا) بأن شهد اثنان بأنه أتلّف ذهباً زنته ربع دينار وآخران بأنه أتلّفه وزنته ثمن دينار فيلزمه الأكثر لأن مع بينته زيادة علم بخلاف بينة القيمة فإن مدركها الاجتهاد، وقد تطلع بينة الأقل على عيب فمعها زيادة علم. قال الأذرعى: وقياس هذا أنه لو أقام بينة بعدد لمعدود أو بأذرع المذروع فعارضه المدعى عليه ببينة بأنه أنقص من ذلك كنصفه مثلاً تقدم بنية المدعى، ولا يخفى ما فيه. انتهى. وقوله ولا يخفى ما فيه. فيه نظر وما ذكر فى المسألة السابقة يخالف ما أفتى به ابن الصلاح فيما لو قامت بينة بأن قيمة سلعة اليتيم مائة مثلاً فأذن الحاكم فى بيعها بالمائة فبيعت بها، ثم قامت بينة أخرى بأن قيمتها مائتان من أنه ينقض البيع والإذن فيه. قال الشارح: ولعل كلام الأصحاب هنا فيما تلف وتعذر تحقيق الأمر فيه وكلام ابن الصلاح فى سلعة قائمة يقطع بكذب البينة الشاهدة بأن قيمتها مائة.

قوله: (وقياس إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه.

قوله: (ما أفتى به ابن الصلاح فيما لو قامت إلخ) هو كما قال، وقد فرضه الشيخان فى التالف. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (ولعل كلام الأصحاب هنا إلخ) أشار «م.ر» إلى تصحيحه، وكتب: ويحكم بفساد البيع لأنه إنما حكم بناء على أن البينة سالمة من المعارضة، وقد بان خلافه فهو كما لو أزيلت يد الداخل ببينة الخارج، ثم أقام ذو اليد بينة فإن الحكم ينقص لذلك.

قوله: (فيما تلف) أى: أو هو باق، ولم يقطع بكذب البينة الشاهدة بالأقل. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

* * *

باب القسمة

هى تمييز الحصص بعضها من بعض والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ الآية [النساء ٨] وخبر الشفعة فيما لم يقسم، وكان ﷺ يقسم الغنائم بين أربابها. رواهما الشيخان والحاجة داعية إليها فقد يتبرم الشريك من المشاركة، أو يقصد الاستبداد بالتصرف، وقد أخذ فى بيان ما تحصل به القفال (اكثف) فى القسمة (بالقاسم) الواحد كالحاكم سواء نصبه الإمام أم الشركاء، وشرط منصوبه كونه ذكرا حرا عدلا يعلم المساحة والحساب لأنه يلزم كالحاكم، وقد علم ذلك من اشتراطه فى نائب القاضى، وفى اشتراط معرفته التقويم وجهان. قال ابن الرفعة: الذى أورده القاضى أبو الطيب، والبندنجى، وابن الصباغ المنع، ومنصوب الشركاء لا يشترط فيه العدالة ولا

.....

باب القسمة

قوله: (سواء نصبه الإمام) ونصبه مستحب على الراجح، ولو كان فى بيت المال سعة. وقيل: واجب. انتهى. حاشية «م.ر» على شرح الروض.

قوله: (يعلم المساحة، والحساب) بأن يعلم طريق استعمال المجهولات العددية العارضة للمقادير كطريق معرفة القلتين، بخلاف العددية فقط فإن علمها يكون بالجبر والمقابلة. انتهى. «ب.ج».

باب القسمة

قوله: (وشرط منصوبه كونه ذكرا إلخ) ظاهره عدم اشتراط كونه مجتهدا، وإن وجد المجتهد ويوجه بأنه ليس قاضيا حقيقة.

قوله: (المنع) حزم به الروض.

قوله: (لا يشترط فيه العدالة) هذا إن كانوا مطلقى التصرف فإن كان الكلام موصول فيهم محجور عليه، وقاسم له ولية اشترطت عدالة المنصوب، وفى الاستقصاء لو وكل بعضهم واحدا منهم أن يقسم عنه على أن يفرز لكل منهم نصيبه لم يجز؛ لأن على الوكيل أن يحتاط لموكله، وفى هذا لا يمكنه لأنه يحتاط لنفسه، أو على أن يكون نصيبهما واحدا جاز لأنه يحتاط لنفسه ولموكله. حجر.

قوله: (نصيبهما) أى: الوكيل والموكل.

الحرية لأنه وكيل لهم، وقضيته عدم اشتراط الذكورة أيضا وهو ظاهر ومحكمهم كمنصوب الإمام (لا المقوم) الواحد فلا تكتف به لكونه شاهدا بالقيمة، فإذا كان في القسمة تقويم فلا بد من العدد نعم إن جعل الإمام القاسم حكما في التقويم جاز فيعمل فيه بعدلين ويقسم بنفسه، وله أن يقضى بعلمه كما مر (وأجره بحصص عليهم) أى: وأجر القاسم على الشركاء بقدر حصصهم المأخوذة لا بعدد رؤوسهم لأنه من مؤن الملك كالنفقة نعم منصوب الحاكم أجره من بيت المال إن كان فيه لذلك شيء هذا إذا كان

قوله: (فلا بد من العدد) أى: في القاسم وهذا في مأذون الحاكم، أما القسمة الجارية بإذن الشركاء دون إذن الحاكم فيخلون في العدد على ما اتفقوا عليه من واحد أو اثنين لكن لا يقبل الحاكم قول هذا القاسم؛ لأنه ليس نائبا عنه، ولا يسمع شهادته لأنها شهادة على فعل نفسه. انتهى. «م.ر» في حاشية الروض.

قوله: (المأخوذة) أى: لا الأصلية في قسمة التعديل كما لو كان له في الأصل الثلث فصار له الثلثان فعليه ثلثا الأجرة، وعلى الآخر ثلثها لأن العمل في الكثير الذى تبين بعد التعديل أكثر منه في القليل. انتهى. شرح المنهج وحاشيته.

قوله: (نعم منصوب الحاكم إلخ) هذا إن لم ينصبه بسؤال الشركاء وإلا فأجره عليهم كما في شرح الروض.

قوله: (نعم منصوب الإمام إلخ) عبارة الروض وشرحه: وعلى الإمام إن كان في بيت المال سعة، ولم يجد متبرعا نصب قاسم فأكثر في كل بلد بحسب الحاجة، ويرزقون حيثئذ من بيت المال من سهم المصالح، وإلا بأن لم يكن سعة أو وجد متبرعا فلا ينصب قاسما إلا لمن سأل نصيبه، وأجرته حيثئذ إذا لم ينصب الإمام، أو نصبه بسؤالهم عليهم سواء طلبوا كلهم القسمة أو بعضهم ولا يعين قاسما إذا لم يسأله أحد لئلا يغالى في الأجرة ومنعه من التعيين.

قال القاضى: على جهة التحريم، والفورانى: على جهة الكراهة، والأوجه الأول. انتهى. بإسقاط الأدلة ونحوها.

قوله: (لا بعدد رؤوسهم) ولا بقدر حصصهم الأصلية.

قوله: (إذا لم يسأله أحد) أى: إذا لم يسأل أحد قاسما معينا لا يعين هو قاسما معينا، وذلك إن لم يكن في بيت المال سعة وإلا نصب قاسما معينا لا تنفء الخنور حيثئذ.

قوله: (والفورانى على جهة الكراهة) هو الأصح، بل تقدم في آداب القضاء أنه يندب عدم التعيين. انتهى. «م.ر» على شرح الروض أى: فيكون التعيين خلاف الأولى لا مكروها.

العمل بإيجار فاسد، أو بإيجار صحيح غير مفصل لما على كل واحد.

(أما) إذا كان (بإيجار) صحيح مفصل لذلك (وليس يستقل به) أى: بالإيجار (شريك) بغير إذن البقية وإن عقدوا بعده لأن ذلك يقتضى التصرف فى ملك بغير إذنه نعم له ذلك كغيره فى قسمة الإيجار بأمر الحاكم وهذا مقحم بين إمام وجوابها وهو قوله: (فالذى سماه كل) منهم هو الواجب عليه أجرة للقاسم سواء كان مساويا لأجر مثل حصته أم لا.

(حتى لطفل) أى: الأجر عليهم حتى على طفل قسم عليه ملكه (دون غبطة ترى) له فى القسمة (إن طالبوا) أى: شركاؤه (وليه) بها لأن الإجابة إليها واجبة والأجرة من المؤن التابعة لها، فإن لم يطالبوه بها لم يطالبهم بلا غبطة، ومع الغبطة يلزمه طلبها أو كالطفل المجنون، والمحجور عليه بسفه (وأجبرا) أى: الشريك على القسمة. (إذا بأجزاء تساوت القسم) أى: إذا انقسم ما زيد قسمته بأجزاء متساوية (وذاك) أى: تساويها معتبر بالتساوى (فى الصفات) وتسمى قسمة التشابهات كالمثلثات من حبوب وأدهان وكالأراضى المتساوية والدور المتفقة الأبنية، (ثم) بعد تعذر اعتبار ذلك يعتبر التساوى (فى القيم)، وتسمى قسمة التعديل كالأرض التى ثلثها فى القيمة كثلثيها لقربه من الماء، أو قوة إنباته، أو غيرها أما قسمة الرد فلا إيجار فيها كما سيأتى (معتبرا) القاسم فى قسمة ما ذكر إذا اختلفت الأنصبة (أقل حظ قوله: (فيها) أى: فى القسمة فلو أخرج الشارح قوله: فى قسمة ما ذكر، وجعله بيانا لقوله فيها كان أولى فتأمل.

قوله: (أى بالإيجار) أى: لا إفراز نصيبه.

قوله: (وإن عقدوا بعده) أو معه قال فى شرح الروض: فيما يظهر.

قوله: (لأن الإجابة إليها واجبة) يعلم من ذلك أن الكلام فى قسمته يجزى عليها.

قوله: (اعتبار ذلك) أى: التساوى فى الصفات.

قوله: (فيها) يتبادر تعلقه بمعتبر أى: معتبر فى القسمة الأقل.

قوله: (فيما يظهر) أشار «م.ر» إلى تصحيحه. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (يتبادر تعلقه إلخ) وعلى هذا فالأولى للشارح تأخير قوله: فى قسمة ما ذكر عن قوله: فيها، وجعله بيانا له.

الشركة فيها) لأنه يتأذى به القليل، والكثير كما إذا كان لأحدهم النصف ولآخر الثلث، ولآخر السدس فيجزأ ستة أجزاء بحسب الصفة فى التشابهات وبحسب القيمة فى التعديل (كما) يعتبر أقل حظ فيها (لدينه) أى: لقسمة دين الميت، (والتركة ثمّت) أى: ثم بعد إفراز الدين من التركة يقسم الباقي (للرق وللحرية)، كما لو أعتق مريض ثمانية أعبد لا مال له غيرهم وعليه دين بقدر ربعهم مثلاً فيقسمون أربعة أجزاء، ويقرّع بينهم أولاً بسهم دين، وثلاثة أسهم تركة فيباع من خرجت عليه قرعة الدين، ثم يقرّع للحرية، والرق، وأفاد بتم أنه لا يقرّع دفعة واحدة للدين والعتق والتركة إذ ربما خرجت قرعة العتق أولاً ولا يمكن تنفيذه قبل قضاء الدين ولو تلف المعين للدين قبل وفائه تعلق الدين بباقي التركة (وإن تعذرت) أى: القسمة (على السوية) أى: على أجزاء متساوية فى الصفة، أو القيمة (جزأ) أى: القاسم الملك بأحد طريقين أحدهما (بأجزاء قريبة القيم) من الأجزاء المتساوية (فبثلاثتين واثنين قسم) أى: القاسم أى: جزأ بثلاثة وثلاثة واثنين.

قوله: (ولا يمكن إلخ) لاحتمال تلف غير ما خرج للعتق.

قوله: (بحسب الصفة) قد يقال التجزئة بحسب الصفة فى التشابهات يستلزم التجزئة بحسب القيمة لاستواء قيم أجزائها، فإن كان كذلك فهلا أطلق أنه يجزأ بحسب القيمة يشمل النوعين.

قوله: (ثم يقرّع) أى: إذا لم تجز الورثة ما زاد على الثلث، وقوله: يقرّع للحرية والرق أى: بسهم حرية وسهم رق كذا بخط شيخنا، فلينظر هلا قال: بسهمى رق فقد يشكل ما قاله بأنه لو خرجت رقعة الرقاق على اثنين تعين أن الباقية رقعة الحرية، فلو أخرجها على اثنين من الأربعة الباقية كان تشبيهاً وتحكماً لأنه إخراج على خصوم اثنين من أربعة، بخلاف ما إذا تعددت رقعة الرق لا يلزم ذلك فإنه إذا أخرج لا يعلم أنها رق أو حرية، فإن كانت رقاً انحصرت الحرية فى الباقيين أو حرية انحصرت الرق فى الباقيين. فليتأمل.

قوله: (فهلا أطلق إلخ) لو أطلق توهم اعتبار التقويم فى التشبهات وأنه لا بد منه كما فى التعديل وليس كذلك.

قوله: (هلا قال: بسهمى رق) كذا قال حجر فى شرح الإرشاد، ولعله مراد الشيخ بقوله: وسهم رق.

(لعتق ثلث أعبد ثمانية*أوصى به) مالكمهم، (وقيم) لهم (مساويه) لأن ذلك أقرب إلى التثليث في القيمة من تجزئتهم بأربعة واثنين مثلاً، ولأنه أقرب إلى فعله ﷺ في الخبر السابق في الوصية أن رجلاً أعتق ستة مملوكين الحديث، ويكتب في رقعة حرية، وفي رقتين رق ويقرع بينهم فإن خرج سهم العتق على ثلاثة رق غيرهم وانحصر العتق فيهم ثم يقرع بينهم بسهمى عتق وسهم رق فمن خرج له سهم الرق رق ثلثه وعتق ثلثاه مع الآخرين، وهو تمام الثلث وإن خرج سهم العتق على اثنين عتقا، وأعدنا القرعة بين الستة ويجعل كل اثنين جزءاً فإذا خرج سهم العتق باسم اثنين أعدنا القرعة بينهما فمن خرج له سهم العتق عتق ثلثاه هذا إذا كتب في الرقاع الرق والحرية، فإن كتب الأسماء في ثلاث رقاع فإن خرج سهم اثنين وعتقا لم تعد القرعة بين الستة بل يخرج رقعة أخرى، ويقرع بين الثلاثة المكتوبين فيها فمن خرج له سهم العتق عتق ثلثاه.

(و) الثاني (بطريق لانفصال) أى بطريق (أقرب) إلى انفصال الأمر من غير أن يراعى التثليث كأن يكتب أسماءهم في ثمان رقاع، ويخرج واحدة للعتق، ثم ثانية له ثم ثالثة له فيعتق الأولان وثلثا الثالث، ويجوز أن يجعلوا أرباعاً ثم إن كتب الأسماء

.....

قوله: (أوصى به) أى: عتق ثلث أعبد ثمانية.

قوله: (لأن ذلك أقرب) أى هذا الطريق أقرب إلى قسمتهم أثلاثاً باعتبار القيمة وذلك إثنان وثلثا عبد واثنان وثلثا عبد واثنان وثلثا عبد «ب.ر».

قوله: (وأعدنا القرعة) وجه إعادتها أن قرعة العتق واحدة، فلا يمكن الإخراج مرة أخرى بدون إعادة القرعة.

قوله: (أقرب) ينبغى جسه بالكسرة لضرورة مناسبة، والخشب فإنه مجرور، وانظر لم يينه الشارح على ذلك كعادته فى أمثاله كأن يقول: يصرفه للوزن أى: مع عدم تنوينه، وقد يكون مجروراً بالفتحة، والخشب منصوب على المفعول معه. فليحرر.

قوله: (إن قرعة العتق إلخ) أى: سهمه أو يكون لفظ قرعة محرفاً عن رقعة.

كتب اسم كل اثنين في رقعة فإذا خرجت واحدة على الحرية عتقا، ثم يخرج أخرى، ويقرّع بين اللذين فيها فمن خرجت له القرعة عتق ثلثاه، وإن كتب الرق والحرية كتب العتق في واحدة، والرق في ثلاث فإذا خرجت قرعة الحرية لاثنيين عتقا وأعيدت القرعة بين الستة فإذا خرجت لاثنيين آخرين أقرع بينهما.

قال الرافعي: ولا يبعد على هذا جواز إثبات العتق في رقتين، والرق في رقتين، ويعتق الاثنان اللذان خرجت لهما رقعة العتق أولا ويقرّع بين اللذين تخرج لهما رقعة العتق الثانية، والطريقان المذكوران قولان وأصحهما الأول وصريح كلام النظم، وأصله تجويز كل منهما وهو كذلك بناء على أن الخلاف في الاستحباب وهو ما صححه الشيخان، وإن قالوا الموافق لا يراد الأكثرين الوجوب (والاقتراع) يحصل (بالنوى والخشب) ونحوهما وعن الصيدلاني لا يجوز الإقراع بأشياء مختلفة كنواة، وقلم وحصاة.

قال الرافعي: وقد يتوقف فيه لأن المخرج إذا لم يعلم ما اختاره كل منهم لا يظهر فيه حيف، وأيده بكلام للشافعي والإمام.

(لا بظهور طائر) كأن يتفقوا على أنه إن طار غراب ففلان حر أو فهذا الجزء لفلان فلا يقرّع لأنه عادة أهل الجاهلية (وكتبت أجزاءه والعتق والرق) أى: الاقتراع بما مر

..... قوله: (في الاستحباب) لأنه أقرب إلى التلخيص الذي راعاه المعتق، ولفعله ﷺ.

قوله: (الوجوب) لعله لأن ورقة العتق ربما خرجت على ثلاثة فينحصر العتق فيهم، وهو أقرب لغرض معتق الثلث فتأمل.

قوله: (منهم) أى: المقتسمين.

قوله: (لا بظهور طائر) أى: لا يجوز كما في شرح العراقي وقوفا مع الوارد كما في شرح الإرشاد لحجر، وهو كالصريح في عدم حصول الملك بذلك.

قوله: (بالنوى والخشب) أى: بنوى صرف أو خشب صرف، وأما غير الصرف الإطلاق الجواز خلافا للصيدلاني، فإن قلت إذا كان صرفا فكيف يقرّع به قلت بأن تميز كل نواة مثلا بشيء يعرف به أنها للاسم الفلاني مثلا أى: أو للعتق أو الرق «ب.ر».

وبكتابة الأجزاء فى الملك والحرية والرق فى العتق، وتخرج على أسماء الشركاء، أو العبيد وقوله: من زيادته (ثبت) تكملة.

(أو شركا وأعبد)، أى: أو كتب الشركاء فى الملك، والعبيد فى العتق وتخرج على الأجزاء أو الرق، والحرية ومحل التخيير فى قسمة الملك أن تستوى الأنصباء، فإن اختلفت كنصف وثلث وسدس تعين كتابة الشركاء وإخراجها على الأجزاء على ما ذكر بقوله: (وكتبا* للشركا) أى: وكتبت الشركاء (عند اختلاف الأنصبا) لأنه لو كتبت الأجزاء فقد يخرج الرابع لذى النصف فيتنازعون فى أنه يأخذ معه السهمين قبله أو بعده أو يخرج الثانى أو الخامس لذى السدس فيتفرق ملك شريكه، والأصح عدم الوجوب لأن التنازع قد يمنع بإتباع نظر القسام كما فى المبتدأ به من الجزء أو الشريك ويمكن الاحتراز عن التفريق بالآبدا بذى السدس لأن التفريق إنما جاء من قبله فإن بدأ بذى النصف فإن خرج له الأول أو الثانى فله الثلاثة الأول أو الثالث ففى شرح مختصر الجوينى أنه يتوقف فيه، ويخرج لذى الثلث فإن خرج الأول أو الثانى أخذهما وأخذ ذو النصف الثالث مع اللذين بعده وإن خرج الخامس أخذه مع السادس. قال الشيخان: وأهمل باقى الاحتمالات وكان يجوز أن يقال إذا خرج لذى النصف الثالث أخذه مع اللذين قبله، أو الرابع فكذلك ويتعين الأول لذى السدس، والأخيران لذى قوله: (وكان يجوز إلخ) هذا بحث للشيخين فى قول الجوينى أنه يتوقف إلخ، كما يفيدته شرح الروض مع بيان حكم ما تركه.

قوله: (أخذه من اللذين قبله) أى: ثم يخرج باسم الأخيرين. شرح الروض.

قوله: (تكملة) قد يقال: ثبت خبر العتق والرق، والجملة عطف على الجملة قبلها، غاية الأمر أنه يتوجه إنه كان يمكن الاستغناء عن ثبت بعطف العتق والرق على قوله أجزاءه، وهذا أمر آخر غير تكملة فليتأمل. ويجاب: بأن أو شركاء أو عبد بدون ذكر عامل يدل على أن العطف فيه: وفيما قبله من قبيل عطف المفردات إذ لا يناسب بعد عطف جملة على أخرى العطف على معمول الأولى، نعم يمكن تقرير عامل لقوله، أو شركاء أو عبد أو جعل الجملة قبله اعتراضا لكنه بعيد. فليتأمل «س.م».

قوله: (تعين كتابة الشركاء) وسيأتى أن الأصح عدم التعين.

قوله: (أخذه مع اللذين قبله) خلاف ما تقدم عن الجوينى من أنه يتوقف وحزم بهذا فى

الثالث أو الخامس أخذه مع اللذين قبله ويتعين الأولان لذى الثالث والأخير لذى السدس أو السادس أخذه مع اللذين قبله وإذا أخذ ذو النصف حقه ولم يتعين حق الآخر أخرج رقعة أخرى باسم أحدهما، ويمكن أن يبدأ بذى السدس فإن خرج باسمه الجزء الأول أخذه ثم يخرج باسم أحد الآخرين، أو الثالث أخذه، وتعين الأولان لذى

قوله: (ويمكن أن يبدأ إلخ) هذا مقابل قوله: ويمكن الاحتراز عن التفريق بالألا يبدأ إلخ.

أنه يتوجه إنه كان يمكن الاستغناء عن ثبت بعطف العتق والرق على قوله أجزأه، وهذا أمر آخر غير تكملة فليتأمل. ويجاب: بأن أو شركاء أو عيد بدون ذكر عامل يدل على أن العطف فيه: وفيما قبله من قبيل عطف المفردات إذ لا يناسب بعد عطف جملة على أخرى العطف على معمول الأولى، نعم يمكن تقرير عامل لقوله، أو شركاء أو عبد أو جعل الجملة قبله اعتراضا لكنه بعيد. فليتأمل «س.م».

قوله: (تعين كتابة الشركاء) وسيأتى أن الأصح عدم التعين.

قوله: (أخذه مع اللذين قبله) خلاف ما تقدم عن الجوينى من أنه يتوقف وحزم بهذا فى الروض، وكتب أيضا اعتراضه فى المهمات بأنه حكم لا دليل عليه لأنه كان ينبغى أن يعطى الثالث مع واحد قبله وواحد بعده، ويتعين الأول لذى السدس، والأخيران لذى الثالث أو يعطى الثالث مع سهمين بعده، ويتعين السادس لذى السدس، والأولان لذى الثالث فإن قيل: قد راعى الشيخان فى ذلك ما يمكن معه القرعة فى الجميع وقدماه على ما يتعين بحسب الواقع. قلت: لم يسلكا مثل ذلك.

قوله: (على معمول الأولى) أى: معمول فيها.

قوله: (اعترضه فى المهمات) أى: اعترض ما بحثه الشيخان بقولهما: وكان يجوز إلخ، لكن عبارة شرح الروض هكذا قال الأسنوى، وما ذكره تحكم بلا دليل إذ يقال له: لم لا؟ قلت: فى الأولى أخذه مع الثانى والرابع، ويتعين الأول لصاحب السدس والأخيران لصاحب الثالث إلخ وهو أولى من قوله هنا: وكان ينبغى إلخ إذ لا وجه لرححان ما ذكره، ومع هذا فالاعتراض مدفوع إذ ما قاله الأسنوى لا يخالف ما قاله الشيخان إذ كلامهما مثال لما لا يقتضى تفريق حصّة كل واحد، ويقاس به ما فى معناه كما يفيد قولهما، وكان يجوز إلخ، ثم رأيت «م.ر» كما نبه عليه فى حاشيته الروض وسيأتى للمحشى ما هو بمعناه.

الثالث والباقي لذى النصف أو الرابع أخذه، وتعين الأخيران لذى الثلث، والثلاثة الأول لذى النصف ويمكن أن يبدأ بذى الثلث فإن خرج له الأول أو الثانى أخذهما أو الخامس أو السادس فكذلك ثم يخرج باسم أحد الآخرين وإن خرج له الثالث أخذه مع الثانى، وتعين الأول لذى السدس، والثلاثة الأخيرة لذى النصف أو الرابع أخذه مع الخامس، وتعين السادس لذى السدس، والثلاثة الأول لذى النصف، أما إذا كتب الشركاء كما هو الأولى فقليل: يكتب أسماءهم فى ثلاث رقاع. ويخرج رقعة على الجزء الأول فإن خرج اسم ذى السدس أخذه ثم يخرج رقعة أخرى على الثانى، فإن خرج اسم ذى الثلث أخذه مع الجزء الثالث والباقي لذى النصف، أو اسم ذى النصف أخذه

.....
 ..

قوله: (هذا خلاف ما تقدم) هو كذلك فإن هذا بحث للشيخين كما يفيد التعبير. وكان يجوز إلخ بيان ما أهمله.

قوله: (قد راعى الشيخان فى ذلك إلخ) أى: إنهما قد راعيا فى قولهما إذا خرج له الثالث أخذه مع اللذين قبله ما يمكن معه القرعة فى جميع الحصص؛ لأنه بعد أخذه مع ما قبله يقرع بين الآخرين، بخلاف ما قاله الأسنوى فإنه بعد القرعة الأولى يتعين نصيب كل من الآخرين بدون قرعة.

قوله: (لم يسلكا إلخ) فإنه إذا خرج له الخامس إن أخذه مع واحد قبله وواحد بعده وجبت القرعة بين إذا خرج الخامس، ثم ذكر مثل ذلك فيما إذا خرج الرابع وفيما إذا خرج الخامس وأطال فى ذلك، والذي يظهر أن الشيخين أرادا مجرد التصوير وأشارا بتنويع الحكم إلى أن كلا جازئ، وأن المعول فى ذلك على حيرة القاسم «ب.ر».

قوله: (ولم يمكن أن يبدأ بذى السدس إلخ) لم يتكلما فى هذا الغرض على ما إذا خرج لذى السدس الثانى، أو الخامس، وكأنه - والله أعلم - لا يعتد بذلك ولا يعمل به «ب.ر».

قوله: (ثم يخرج باسم أحد الآخرين) أى: ولا يبدأ بصاحب الثلث لئلا يخرج له الرابع فيؤدى إلى تفریق حصّة صاحب النصف. نبه عليه فى المهمات معترضاً به تعبيرهما بأخذ الآخرين «ب.ر».

.....

فلا يجعل لذي النصف مثلاً في المثال السابق الجزء الأول والثالث والخامس، بل ثلاثة متصلة كما مر، (و) بعد إخراج بندق واحدة لشريك أو جزء يخرج (أخرى) للثاني ثم أخرى للثالث إن كان بعده أحد وإلا فيتعين له الأخير بلا قرعة وكذا كل ما تعين آخر (فى) أى: يجبران قسم بأجزاء متساوية القيمة (عقار) بقيد زاده بقوله: (فرد) وهو ما يعد شيئاً واحداً كأرض ودار، فإن لم يعد كذلك كدارين وحانوتين لم يجبر على القسمة أعياناً لشدة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية كالجنسين. نعم الحوانيت المتصلة التى لا تقبل آحادها القسمة وتسمى العضائد يجبر على قسمتها أعياناً كالخان المشتمل على بيوت وللحاجة إليها، (و) فى (منقولات نوع) يمكن تعديلها بالقيمة كعبددين متساويى القيمة بين اثنين وكثلاثة أعبد بين اثنين أحدهم

قوله: (يجبر على قسمتها أعياناً) قال الجليلي: محله ما إذا لم تنقص القيمة بالقسمة، وإلا لم يجبر جزماً. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (يجزأ الملك) أى: سواء كتب الأسماء أم الأجزاء فقول الشارح: بأن يكتب الشركاء بمجرد مثال «ب.ر».

قوله: (نعم الحوانيت) أى: المستوية القيم المتصلة إلخ لو كان بينهم تسعة حوانيت مثلاً ثلاثة فى أول السوق، وثلاثة فى وسطه، وثلاثة فى آخره وطلب أحدهما أن يأخذ من كل ثلاثة واحدة بالقرعة أجبر صاحبه، وإن أراد أخذ الثلاثة الذى فى الوسط مثلاً فلا إجبار لأن الرغبة فى ذلك تختلف «ب.ر» الأخيرين أيضاً، فلم عدلاً عن ذلك إلى أخذه مع اللذين قبله حتى يتعين الأولان لذى الثلث، والأخير لذى السلس، ولم يوجبا ما يتعين فيه القرعة فى الجميع.

قوله: (إذا خرج له الخامس) أما إذا خرج له الرابع فإن أعطيه مع ما قبله، وما بعده تعين الأولان لذى الثلث، والأخير لذى السلس.

قوله: (لا يعتد إلخ) صرح بهذا الشارح فى شرح الروض بقوله: وإن بدأ بصاحب السلس، وخرج له الثانى أو الخامس لم يعطه للتفريق.

قوله: (ولا يبدأ إلخ) أو يبدأ أولاً بما فيه التفريق كما مر وبه يندفع الاعتراض.

قوله: (كعبددين) أى: من نوع.

يساوى الآخرين، بخلاف منقولات نوعين، أو جنسين فأكثر كعبدین تركى، وهندى وكثوب، وعبد أو منقولات نوع لا يمكن تعديلها بالقيمة كثلاثة، أعبد بين اثنين لا يساوى أحدهم الآخرين، فلا يجبر على قسمتها، ولا يجبر على قسمة الديون المشتركة فى الذم، بل لا يصح قسمتها لأنها إما بيع دين بدين، أو إفراز ما فى الذمة وكلاهما ممتنع، والعقار الفرد الذى يجبر على قسمته (مثل دار) مع اختلاف أنبتها، إما باختلاف أشكالها أو باختلاف الآلة المبنى بها كاللبن، والآجر وهى من قسمة التعديل كما يجبر إذا تساوت الأبنية وتلك من قسمة التشابهات، (و) منقولات النوع التى يجبر على قسمتها، مثل (لبن) مع اختلاف القوالب، وهى من قسمة التعديل أيضا، كما يجبر إذا تساوت القوالب، وتلك من قسمة التشابهات أيضا فقله: مثل دار، ولبن مع قوله: (مع اختلاف الأبنية وقالب) لف ونشر مرتب، (ونفعه ذو تبقية) أى: أجبر على القسمة فى متساوى الأجزاء فى الصفة، أو القيمة والحالة أن نفعه الذى كان قبل القسمة باق بعدها (لطالب القسم) فلو طلبها مالك الأكثر، ولم يبق نفع الأقل بعدها كما كان أجيب وضرر شريكه نشأ من قلة نصيبه لا من مجرد القسمة، أو مالك الأقل فلا لأنه متعنت فى طلبه مضيع لماله، ولم يعتبروا مطلق النفع لعظم التفاوت بين أجناس المنافع، فعلم أن ما عظم الضرر فى قسمته كجوهرة، وثوب نفيسين وزوجى خف ومصراعى باب لا إجبار على قسمته، بل ولا يجيبهم الحاكم إليها إن طلبوها.

.....

قوله: (وزوجى خف) قال ابن الأنبارى: العامة تخطئ بظن أن الزوج اثنان، وليس ذلك فى السنة العرب إذ كانوا لا يتكلمون بالزوج مرحدا، بل يقولون عندى زوجا حمام. قال الزركشى: والحاصل أن الواحد هو الفرد فإذا ضم إليه غيره من جنسه سمى كل منهما زوجا. انتهى. عميرة على الحلى.

قوله: (مثل دار) ترك المصنف التمثيل بالوصف الذى قسمته أفراز لوضوحه «ب.ر».

قوله: (وهى أى الدار المذكورة) أى: قسمتها.

قوله: (وتلك أى المتساوية الأبنية) أى: قسمتها.

.....

نعم لا يمنعهم أن يقتسموه بأنفسهم إن لم يبطل نفعه كسيف يكسر بخلاف ما يبطل نفعه فيمنعهم لأنه سفه (ولو بئراً عمل وموقداً) أى: أجب على القسمة فيما نفعه باق بعدها، ولو كان بقاءه بعمل بئر أو مستوقد آخر في الحمام لتيسر التدارك بأمر قريب، (وكل شركة أزل) عطف على ونفعه ذو تبقية أى: أجب على القسمة فيما ذكر، والحالة أن نفعه باق كما مر، وأنه يحصل بها زوال الشركة عن كل الأعيان المشتركة فلو طلبها شريك في عبيدين متفاوتي القيمة ليخلص الخسيس لواحد ويبقى شريكا في النفيس لم يجبر شريكه عليها لبقاء ضرر الشركة، (و) يقسم (بتراض) لا بإجبار (في) سوى ما قيل) أى: في غير ما يقسم بالإجبار (مكرر) أى: التراضى بأن يوجد قبل القرعة، وبعدها، ويشترط ذلك في كل قسمة وقعت بالتراضى من قسمة الرد، وغيرها وقسمة الرد ما لا يمكن فيه التسوية باعتبار الصفة أو القيمة لاختصاص بعضه ببر أو بيت أو شجر أو نحوها فعلى أخذ ذلك البعض قسط قيمة ما اختص به ولا إجبار في ذلك، لأن فيه تمليكا لما ليس مشتركا بين الشريكين فكانا كغير الشريكين أما قسمة

.....

قوله: (بخلاف ما يبطل نفعه) قال في الروض: كجوهرة قال «م.ر» في حاشيته: لو كان لهم غرض صحيح في كسرها ليستعملوها في دواء، أو كحل لم يمنعوا قطعاً. انتهى.

قوله: (كسيف يكسر) مثال للنفي دون المنفى.

قوله: (بخلاف ما يبطل نفعه) مثله في المنهج بالجوهرة والثوب النفيسين.

قوله: (عطف على ونفعه) ولا يضر أن المعطوف إنشاء لأن المعطوف عليه حال، فله محل.

قوله: (وبعدها) كأن يقولاً رضينا بهذه القسمة أو بما جرى «ب.ر».

قوله: (ويشترط ذلك إلخ) فالحاصل أنه حيث جرت القسمة بالتراضى اشترط فيها الرضى قبل خروج القرعة، وبعدها سواء كانت القسمة مما يدخله الإجبار كقسمة الإفراز أم لا كقسمة الرد، بخلاف ما إذا كانت يدخلها الإجبار، وجرت بالإجبار فلا يشترط فيها ذلك والله أعلم.

قوله: (لاختصاص بعضه إلخ) أى: ولا يعادله ذلك الجانب إلا برد شيء خارج عنه «ب.ر».

.....

(وكل وجه فلربه) يعنى لمن يليه (فقط: عرضا) بنصبه عطا على طولاً أى: ويقسم بتكرير التراضى لا بالإجبار الجدار طولاً فى كمال العرض بقرة، كما مر، وعرضا فى كمال الطول بلا قرعة، بل يخص كل من الشريكين بالوجه الذى يليه وفى كيفية قسمته، وجهان: أحدهما وإليه يميل كلام العراقيين يشق بالمنشار، والثانى يعلم

قوله: (بل يختص من الشريكين بالوجه الذي يليه) هذا واضح إذا كان ما يلي الوجهين لهما.

بعلامة، ويرسم بخط وإنما لم يجبر في الصورتين لما في شق الجدار من إتلافه، ورسم الخط لا يحصل به المفاصلة الحقيقية، وتزيد الثانية بأنه لو أجبر فيها الأقرع والقرعة ربما تصرف الوجه الذى يلى ملك كل منهما للآخر فلا يتمكن من الانتفاع بما صار إليه (ولا ينفعه) أى: أحد الشريكين بعد القسمة (دعوى الغلط) أو الحيف بلا حجة سواء صدرت بالإجبار من القاضى، أو نائبه كما فى دعوى الجوار عليهما أم بالتراضى من الشركاء.

(وهى بحجة يجبر) أى: والقسمة بالإجبار (نقضت) بإقامة الحجة على الغلط، أو الحيف كما لو قامت بجور القاضى، وشملت الحجة الشاهدين، والشاهد، واليمين، وإقرار الخصم ويمين الرد، وعلم الحاكم فلو أقر القاسم بذلك فإن صدقه الشركاء نقضت وإلا فلا وعليه الغرم ورد الأجرة وخرج بالإجبار ما لو جرت القسمة بالتراضى ثم أقيمت

قوله: (وغيرها من تعديل وإفراز) ولا يلزم من كونها قسمت بتراض أنه لا يدخلها إجبار. انتهى. «س.م» على المنهج لأن معنى التراضى أن يتراضيا بالقسمة بدون رفع للقاضى، وهو لا ينافى الإجبار على ما أخرجته القسمة، ومعنى عدم التراضى أن يتراضيا ليقسم القاضى بينهما. انتهى. «ر.م» حجر.

قوله: (والشاهد واليمين) خالف «م.ر» فقال بيينة ذكرين عدلين فيما يظهر. انتهى. ومثله حجر، لكن فى حاشية شرح الروض اعتماد ما فى الشرح كشرح الروض.

قوله: (ولا فلا) أى: وإن لم يصدق الشركاء لم تنقض لو صدقه بعض الشركاء، وأنكر بعض ولم يبين للقاضى غلظه فهل يغرم لمن صدقه؟ وجهان أصحهما أنه يغرم له. انتهى. «م.ر» فى حاشية الروض، وعلى هذه الصورة يحمل قول الشارح، وعليه الغرم ويندفع ما فى الحاشية. فتأمل.

قوله: (بالتراضى) بأن نصب الشريكان قاسما اقتسما بأنفسهما. شرح الروض.

قوله: (وإنما لم يجبر فى الصورتين) والظاهر أن كلا من الصورتين قد يكون من قسمة الإفراز، وقد يكون من قسمة التعديل، ولم يدخلهما الإجبار لما ذكره الشارح فعلم أن الإجبار قد ينتفى مع كون القسمة إفرازا أو تعديلا فليتأمل «س.م».

قوله: (ولا فلا شامل للسكون قال فى شرح الروض: كما أفاده كلام الأصل.

قوله: (وعليه الغرم ورد الأجرة) ينبغى أن الغرم فى حالة عدم التصديق، ورد الأجرة فى

قوله: (ورد الأجرة) لاعتزافه بما يقتضى عدم استحقاقه شرح الروض.

الحجة بما ذكره فإنها لا تنقض إن قلنا أنها بيع كما في دعوى الغبن بعد البيع وإلا نقضت إذ لا إفراز مع التفاوت، ولو نكل بعض الشركاء فقط وحلف المدعى نقضت في حق لنا كل خاصة (وللمعنيين استحق رفضت) أى: ولو استحق جزء معين من المقسوم، واختص بأحد الشريكين أو كان بينهما بلا تساو بطلت القسمة إذ ما يبقى لكل لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما إلى الرجوع، وتعود الإشاعة.

(و) إن كان بينهما (بالسوا) بطلت (فيه) دون غيره فإن كان المستحق شائعا كالثالث، والرابع بطلت فيه أيضا، وفي الباقي قولاً تفريق الصفقة فيصح فيه ويثبت الخيار، وقيل: يبطل فيه أيضا لعدم حصول مقصود القسمة، وهو التمييز، ولظهور قوله: (إن قلنا أنها بيع) هذا جار أيضا في قسمة الإفراز، بل اعتمده صاحب الروض.

قوله: (ولو نكل إلخ) أى: فيما إذا ادعى بعضهم الغلط فإن اليمين لا تتوجه على القاسم الذى نصبه القاضى كما لا تتوجه على القاضى أنه لم يظلم، والشاهد أنه لم يكذب بل تتوجه على الشركاء؛ لأن من ادعى على خصمه ما لو أقرب له لنفعه فأنكر كان له تحليفه. انتهى. شرح الروض.

حالتى التصديق وعدمه، وكتب أيضا المراد غرم التفاوت لمن غبن وكيف يغرم مع عدم تصديقهما المتضمن لاعتراضهما بأنه لم يضع شيء؟ وكتب أيضا لا يخفى إشكاله أى: قوله: وعليه الغرم ورد الآخر، فإن الغرض إبقاء القسمة بحالها لعدم تصديق الشركاء، فلم يفت عليهم شيء، بخلاف الشهود إذا رجعوا بعد الحكم يغرمون فوات الحق على المحكوم عليه، وقد أوردت ذلك على «م.ر» فاعترف بأن المراد أن يقتضى إقرار القاسم لزوم الغرم، فإن رجع الشركاء وصدقه لزم بشرطه، وإلا فلا. انتهى. وفيه نظر لأن قضية رجوعهم وتصديقهم ارتفاع القسمة ورجوع كل لما كأن له فى الأصل فلم يفت شيء يقتضى الغرم فليتأمل.

قوله: (ويثبت الخيار) ظاهره ولو حيث لا يكون بيعا.

قوله: (ويظهر انفراد بعض الشركاء) إذ صاحب المستحق من الشركاء ولم يقاسم.

قوله: (لا يخفى إشكاله) لم يذكر فى الروضة: ولا فى شرح الروض إلا رد الأجرة.

قوله: (بشرطه) لعله أن لا يكون حاذقا كما فى النقاد فراجع.

قوله: (فلم يفت شيء) قد يقال: تفوت المنافع على المظلوم زمن عدم اعتراف القاسم بالغلط فيمكن تغريمه الأجرة للحيلولة فتأمل. ثم رأيت فى حاشية شرح الروض لـ «م.ر» ما نصه لو صدقه بعض الشركاء وأنكر بعض، ولم يبين للقاضى غلظه فهل يفوت لمن صدقه، وجهان: أحدهما أنه يغرم له. انتهى. فليحمل قول الشارح: وعليه الغرم، على هذه الصورة فإنها من جملة ما دخل تحت إلا ويندفع الإشكال. تدبر.

انفراد بعض الشركاء بالقسمة وصوبه في المهمات، ونقله عن جماعات قال: ومن حكى خلافا صحح البطلان أيضا (وغير الأول) من أنواع القسمة وهو قسمة التعديل، والرد (بيع) لأنه لما انفرد كل منهما ببعض المشترك بينهما صار كأنه باع ما كان له بما كان

.....
 قوله: (والرد بيع) قال البلقيني: يستثنى منه القدر الذي لم يحصل في مقابلته رد، فإن الذي منه بطريق الإشاعة لم يقع عليه بيع، فإنه لو كان مبيعا لكان كل واحد منهما بائعا ومملك غيره. بملكه ملك غيره فيكون من تفريق الصفقة ولم يقله أحد، وقد ذكر ذلك في أصل الروضة في قسمة الأجزاء تفريعا على أنها بيع. انتهى. وحيث قلنا: أنها بيع لا تفتقر إلى الإيجاب والقبول على الصحيح، ويقوم الرضا مقامهما. انتهى. «م.ر» في حاشية شرح الروض.

قوله: (لأنه لما انفرد إحداهما) ولم نقل بالتبين كما قيل به في الإفراز للتوقف هنا على التقويم، وهو تخمين قد يخطئ.

قوله: (كأنه باع ما كان له) أي: بعض ما كان له منه. انتهى. «م.ر» في حاشية شرح الروض، وقوله: بما كان للآخر أي: ببعض ما كان للآخر من ذلك المشترك، أي: والبعض الآخر باق مع ما ابتاعه، فإنه لو أخذ النصف مثلا فقد ابتاع ما لشريكه فيه. بماله في النصف الذي أحذه شريكه، والباقي من ذلك النصف كان مملوكا له بحسب الأصل إذ كل منهما له النصف شائعا، فله في كل نصف من الكل نصف شائع أيضا. تدبر.

قوله: (ما كان له) أي: فيما انفرد به صاحبه. بما كان لصاحبه فيما انفرد به هو وبالصبيح إنما وقع فيما انفرد به كل من حق صاحبه لا فيه، وفي حقه هو أيضا فتأمله ففيه شيء يعلم مما بالهامش الآخر.

قوله: (وصوبه في المهمات) واعتمده ابن المقرئ «ب.ر».

قوله: (وغير الأولى بيع) في العباب وثبت فيها الإقالة فيعود مشتركا، والفسخ بالعيب، وخيار المجلس في قسمة الرد لا التعديل. انتهى. فليراجع وجهه مع أن التعديل بيع، ولم يزد في الروض على. قوله آخر الباب: ولما اطلع على عيب نصيبه أن يفسخ. انتهى.

قوله: (لأنه لما انفرد كل منهما إحداهما) قد يوجد هذا التعليل في الإفراز.

قوله: (قد يوجد إحداهما) يدفع بأننا لم نقل هنا بالتبين كما في الإفراز للتوقف في الرد، والتعديل على التقويم، وهو تخمين قد يخطئ.

للآخر وقيل: إفراز فيما كان له بيع فيما صار إليه من الآخر، أما الأول وهو قسمة التشابهات فليس بيعا بل إفراز حق بمعنى أن القسمة تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه، وهذا ما صححه النووي هنا تبعا لما اقتضاه كلام الرافعي لكنهما صححا في بابي الزكاة، والربا أنه بيع (وباغيها) أى: طالبي القسمة (أجب وسجل).

(بقولهم قسمي) أى: بأن قسمي وقع بقولهم فلو حضر إلى الحاكم جماعة بأيديهم عين يبغون قسمتها بينهم بغير بينة، ولا منازع لهم أجابهم إليها لدلالة اليد على الملك وكتب في تسجيله إنه قسم ذلك بينهم بقولهم: لا بينة لثلاث يدعو الملك بعد، ويحتجوا بقسمته. وحكى الرافعي: تصحيح ذلك عن الإمام، وابن الصباغ والغزالي، وتصحيح مقابله عن الشيخ أبي حامد، وطبقته فقد تكون العين في أيديهم بإجارة أو إعارة فإذا قسمها فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي. قال: ويدل له أن الشافعي رحمه الله لما ذكر القول بالقسمة قال: لا يعجبني هذا القول. وقال النووي: المذهب أنه لا يجيبهم. قال البلقيني: وخرج من هذا أن القاضي لا يحكم بالموجب بمجرد اعتراف

قوله: (إن القسمة تبين إلخ) كالمال الثابت في الذمة يتعين بالقبض، وإن لم تكن العين المقبوضة دينا ولا نجعلها عوضا عن الدين إذ لو قدرنا ذلك لما صح قبض المسلم فيه من جهة امتناع الاعتياض عنه، ولأنها لو كانت بيعا لثبتت فيها الشفعة للشريك الثالث كما إذا تقاسم شريكان حصتهما وتركوا حصته مع أحدهما برضاه. انتهى. «م.ر» في حاشية شرح الروض. وقوله: ولأنها إلخ لعله إلزام لمن لا يقول به مع قوله إنها بيع.

قوله: (وتصحيح مقابله) وهو أنه لا يقسم إلا بعد ثبوت الملك بينة، وسمعت من غير سبق دعوى من خصم للحاجة. انتهى. حجر و «م.ر».

قوله: (المذهب إلخ) لأن تصرف القاضي في قضية طلب منه فصلها حكم، وهو لا يكون بقول ذي الحق. انتهى. حجر و «م.ر».

العاقدين بالبيع ، ولا بمجرد إقامة البينة عليهما بما صدر منهما لأن المعنى الذى قيل هنا يأتى هناك ، والأوجه خلاف ما قاله لأن معنى الحكم بالموجب أنه إن ثبت الملك صح فكأنه حكم بصحة الصيغة أما إذا أقاموا بينة ولو رجلا وامرأتين فيجيبهم ، واعترض ابن سريج بأن البينة إنما تقام وتسمع على خصم ، ولا خصم هنا ، وأجاب ابن أبى هريرة بأن القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة ليحكم لهم عليه قال ابن الرفعة : وفى الجواب نظر قال فى الروضة كأصلها : قال ابن كج : ولا يكفى شاهد ويمين لأن اليمين إنما تشرع حيث يكون خصم يرد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبى هريرة يكفى . قال الأذرعى : وبه جزم الدارمى ، واقتضاه كلام غيره وهو الأشبه (وإن تمتنع) أى : قسمة الشيء كالعبد ، والدابة والقناة والحمام الصغيرين (هايا) أى نأوب الحاكم بينهم مساومة أو مشاهرة أو مسانحة أو نحوها (إذا توافقتوا) على ذلك كما يهايىء بينهم بتوافقهم فيما لا يمتنع قسمته إذ القسمة كما ترد على الأعيان ترد على المنافع فعلم أنه لا يجبر الممتنع من المهايأة عليها وهو الأصح لأنها تعجل حق أحدهم وتؤخر حق الآخر بخلاف قسمة الأعيان ولأن انفراد أحدهم

.....
قوله : (بما صدر منهما) أى : لا بالملك إذ قد يصدر ذلك من غير مالك .

قوله : (لأن المعنى إلخ) فيه نظر .

قوله : (واعترض ابن سريج إلخ) اجاب «م.ر» وحجر بأنها سمعت للحاجة ولأن القصد منعهم من الاحتياج بعد تصرف الحاكم .

قوله : (ولا يكفى إلخ) معتمد «م.ر» .

قوله : (فكأنه حكم بصحة الصيغة) وهو ظاهر بخلاف لما فى الإسعاد إذ ليس فى حكمه هنا تسليط ولا احتجاج بفعل القاضى ، بخلاف قسمته . حجر «د» .

قوله : (أما إذا أقاموا بينة) أى : بالملك بخلاف إقامتها باليد ، أو بنحو الابتاع .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بالمنفعة مع الاشتراك فى العين لا يكون إلا بمعاوضة، والمعاوضة لا إجبار فيها قال البلقينى: وهذا فى المنافع المملوكة بحق الملك فى العين، أما المملوكة بإجارة، أو وصية فيجبر على قسمتها وإن لم تكن العين قابلة للقسمة إذ لا حق للشركة فى العين. قال: ويدل للإجبار فى ذلك ما ذكره فى كراء العقب، وما قاله: كأنه أخذه من تعليلهم الثانى (ويرجع) كل منهم عن المهايأة.

(إلا إذا نوبته استوفاه) دون الآخر فلا يرجع حتى يستوفى الآخر نوبته بناء على أنه يجبر عليها، وقوله من زيادته (ولا رجوع بعد منتهاها).

(فى أحد الوجهين) لا حاجة إليه إذ يغنى عنه ما قبله مع قوله: (قلت ضعفوا هذا لما أورده المصنف) للحاوى (عقبيه).

فإنه قال ومن يرجع فيها أى: فى المهايأة (منهما من).

قوله: (قال البلقينى إلخ) ضعيف. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (ويدل إلخ) يمنع بأن المهايأة هناك من مقتضيات عقد الإجارة. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (مع قوله إلخ) فإنه يفيد الخلاف المفاد بقوله أحد الوجهين فلا حاجة إليه.

قوله: (فليراجع إلخ) عبارة الخطيب على المنهاج: حيث قلنا القسمة بيع ثبت فيها أحكامه من الخيارين والشفعة وغيرها. انتهى. قال فى شرح الروض: وخرج بإثبات الملك إثبات اليد؛ لأن القاضى لم يستفد به شيئا غير الذى عرفه وإثبات الابتاع أو نحوه؛ لأن البائع أو نحوه كيدهم. انتهى.

قوله: (لا يكون إلا بمعاوضة إلخ) قد يؤخذ من ذلك أن صاحب النوبة يملك منفعة تلك النوبة حتى يجوز له بإجارها، وأنه لو رجع عن المهايأة بعد استيفاء نوبته، وقبل استيفاء الآخر نوبته غرم بدل حصة الأخير مما استوفاه، ولا مانع من ذلك ما لم يوجد نقل بخلافه «م.ر».

قوله: (ما ذكره فى كراء العقب) قال فى شرح الروض: وهو مع ذلك مغترف بأن من قاله مناف لما يأتى فيما إذا استأجر أرضا. انتهى. أى: فأنه لا إجبار كما اقتضاه كلام الشيخين، وأتباعهما وقال الجوحى: ما ذكره فى كراء العقب لا يدل.

قوله: (لا يدل) لأن المهايأة هناك من مقتضيات عقد الإجارة. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

(قبل أن تتم نوبتاهما)، ولو بعد تمام إحداهما (فغرما) أنت (مستوفيا نصيف أجر مثل ما).

(قد كان مستوفيه) أى: غرم المستوفى (للآخر) نصف أجر ما قد كان استوفاه، فعلم أن له الرجوع مطلقا على الأصح بناء على أنه لا يجبر على المهايأة وهو الأصح، وإن كلام الحاوى الأخير مناقض لقوله: أولا أنه لا يرجع بعد استيفاء نوبته، وقد يحمل كلامه الأخير على ما إذا رجع قبل تمام نوبته دفعا للتناقض وإن كان الأصح أن له الرجوع مطلقا وعقبيه لغة قليلة والكثير ترك الياء، ونصيف بالياء لغة فى نصف بتركها، (وللنزاع) بين الشركاء فى كل من القسمة والمهايأة (لا تبع) ملكهم لأنهم كاملون ولا حق لغيرهم فيه (بل أجر) عليهم ووزع الأجرة عليهم بقدر حصصهم. تنمة: لا تجوز المهايأة فى الحيوان اللبون ليحلب هذا يوما وهذا يوما، ولا فى الشجرة المثمرة ليكون ثمرتها لهذا عاما، ولهذا عاما لما فيها من التفاوت بل طريقه كما فى الروضة أن يبيع كل واحد نصيبه لصاحبه مدة.

* * *

قوله: (إن يبيع إلخ) واغتفر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس فى ذلك. انتهى. خطيب على المنهاج.

* * *

قوله: (بل أجر) قال فى شرح الروض: وينبغى أن يقتصر على أقل مدة توجر تلك العين فيها عادة إذ قد يتفقان عن قرب قاله الأذرعى. انتهى. وكتب أيضا نعم إن لم يوجد مستأجر بأجرة المثل هل يعلقها عليهما، أو يعرض عنهما إلى أن يصطلحا كل محتمل، ولعل الثانى أقرب. حجر «د».

قوله: (إن يبيع كل واحد نصيبه لصاحبه مدة) فلو رجعا عن ذلك بعد استيفاء أحدهما مدته، وقبل استيفاء الآخر نظيرها فهل يغرم بدل حصة الآخر مما استوفاه لأنه إنما أباحه بناء على استيفاء نظيره، ولم يوجد أولا لأنه رجوع فى الإباحة بعد الإتلاف بالبدل فيه نظير، ولعل الأول أقرب، وعليه فهل الإباحة صحيحة كما هو ظاهر عبارتهم؟، ولا يضر أنها مشروطة باستيفاء النظير أو لا فيه نظير، ولا يبعد الأول.

* * *

قوله: (يعلقها عليهما) لعل معناه منعهما من التصرف فيها.

باب العتق

بمعنى الإعتاق وهو إزالة الرق عن آدمى والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فك رقبة﴾ [البلد ١٣] وقوله ﴿وَإِنْ تَقُولَ لَلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب ٣٧] أى: بالإسلام، وأنعمت عليه أى بالعتق كما قاله المفسرون، وأمر الله بتحرير الرقبة فى مواضع من الكفارة وفى الصحيحين أنه ﷺ قال: أيما رجل أعتق امرأ مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضواً منه من النار حتى الفرج بالفرج، وتظاهرت النصوص والإجماع على أنه قربة، وأما تعليقه فقال الرافعى: ليس عقد قربة، وإنما يقصد به حث، أو منع بخلاف التدبير فإنه قربة محضة، وكلامه يقتضى أن تعليقه العارى عن قصد ما ذكر كالتدبير، وهو ظاهر إلا إن قصد به تحقيق خبر فحكمه ما ذكره، وأركانه ثلاثة معتق، وعتيق، وصيغة وقد أخذ فى بيانها فقال: (يصح إعتاق) كل (مكلف) مطلق التصرف ولو كافراً (ملك) ما أعتقه فلا يصح إعتاق غير المكلف إلا السكران ولا غير مطلق التصرف ولا غير المالك بغير إذن والتصريح بالمكلف من زيادة النظم ولك أن تحمل ملك على ملك الإعتاق فيشمل النائب فيه ويخرج من لا يملكه لكونه غير مطلق التصرف أو أجنبياً لم يؤذن له أو لكون الرقيق قد تعلق به حالة الإعتاق حق لازم كجناية ورهن فلا يحتاج إلى ذكر المكلف ولا غيره ولا يصح الإعتاق بلفظ صريح أو كناية

باب العتق

قوله: (فحكمه حكم ما ذكره) أى: الحث والمنع.
قوله: (ولك أن تحمل ملك إلخ) فيه تأمل، وقد يقال: حاصل ذلك حيث يشاء يصح إعتاق من يصح إعتاقه ولا يخفى ما فيه وأنه من البيان بالجهول.
قوله: (كجناية ورهن) أى: مع إفسار المالك، وقوله: فلا يحتاج ذكر المكلف الظاهر أنه تفريع على قوله: ولك أن تحمل إلخ، ووجه التفريع ظاهر، فإن مالك الإعتاق لا يكون إلا مكلفاً مطلق التصرف. وقوله: ولا غيره إشارة إلى زيادة الشارح قوله مطلق التصرف.

كما قال : (بلفظ إعتاق تحرير وفك رقبة) أى : بما اشتق منها كانت عتيق أو معتق أو أعتقتك أو حر أو محرر أو حررتك أو مفكوك الرقبة أو فككتها فلو قال : أنت إعتاقتك فك رقبة فهو كناية كقوله : لزوجته أنت طلاق ولا أثر للخطأ بالتذكير والتأنيث كانت حرة لعبد وأنت حر لأمته

(وقوله يا حريا آزاد مرد) بالمد بعد الهمز ثم زاي ثم ألف ثم ذال معجمة وبفتح الميم وإسكان الراء ودال مهملة ومعنى آزاد جر ومرد رجل وهما لفظان فارسيان والأول وصف فى المعنى للثانى فكأنه قال : يا أيها الرجل الحر وهو على طريقة العجم فى تقديم الصفة على الموصوف والمعنى يصح الإعتاق بما مر بقوله : يا حر أو يا آزاد ومرد (إن تكن منتفيا) عنه.

(قرينة المدح وقصد اسم سلف) فإن لم ينتف عنه ذلك بأن ادعى قصد مدحه بذلك ووجد معه قرينة تشعر به أو ادعى قصد ندائه باسمه القديم، وكان اسمه قبل ذلك ما

باب العتق

قوله : (إن يكن منتفيا إلخ) فهذا صريح لكنه يقبل الصرف فإن وجد الصارف انتفى العتق وإلا وجد سواء قصد به العتق أو أطلق لصراحته، بخلاف الكناية كحر للمسمى به حالا فيما سيأتى فإنه لا يحصل العتق إلا أن قصد فهذا هو الفرق بين الصريح الذى يقبل الصرف والكناية. تدبر.

قوله : (وقصد اسم سلف) أى : كأن اشتهر به ثم غير كذا قاله حجر، والظاهر أن هذا قيد فى عدم المؤاخذه إذ لو قصد الاسم، ولو لم يشتهر لا يعتق باطنا.

قوله : (بأن ادعى إلخ) ظاهره أنه لا ينتفى العتق إلا أن ادعى، فلو لم يدع ووجد معه القرينة يحكم بالعتق ولعله لصراحته لا يعمل بالصارف إلا إذا ادعاه.

قوله : (وقصد اسم) سلف بخلاف الاسم الحاضر الذى لم يهجر فإنه لا بد فى العتق من قصده، فإن قصد النداء أو أطلق فلا عتق.

قوله : (بخلاف الاسم الحاضر إلخ) لأنه كناية لا بد فيه من النية وما هنا صريح يقبل الصرف فإن وجد الصارف لأعتق والأوجه العتق، وإن لم ينو لصراحته وهذا هو الفرق بين الكناية والصريح الذى يقبل الصرف تدبر.

ذكر فلا عتق لظهور احتمال ما ادعاه كما لو قال لزوجته وهو يحل وثاقها أثبت طالق وقال قصدت طلاقها منه (و) بقوله أنت (ابنى إن أمكن ذا) أى كونه ابنه بكونه أصغر منه بما يتأتى معه أن يكون ابنه فيعتق عليه (وإن عرف) نسبه من غيره.

(وكذب) أى وإن كذبه (العبد) وهو مكلف وإن كان النسب لا يثبت فى هاتين لتضمن ذلك الإقرار بحريته فإن لم يمكن كونه ابنه بأن كان أكبر منه، أو مثله سنا أو أصغر منه بما لا يتأتى معه أن يكون ابنه لم يعتق وقضية كلامه كغيره أو صريحه أن قوله: يا ابنى كقوله: أنت ابنى لكن قياس ما اختاره النوى من أنه لا فرقة إن لم يتوها بقوله: لزوجته التى يمكن أن تكون بنته يا بنتى لأنه إنما يستعمل عادة للملاطفة وحسن المعاشرة إن الحكم هنا كذلك والفرق بين النداء وغيره أن النداء يكثر فيه الملاطفة بخلاف غيره ولو قال: أنت حر كيف شئت فعن أبى حنيفة يعتق فى الحال وعن أبى يوسف توقفه على مشيئته قال ابن الصباغ وهو الأشبه ذكره الرافعى قبيل الولاء (وبالكناية) أى: يصح الإعتاق بصريح كما مر وبكناية

قوله: (فيعتق عليه) ظاهره مطلقا، وقال «ز.ي»: إن أراد الملاطفة فلا عتق صريحا بل هو كناية. انتهى. «ق.ل.» وفيه نظر لأنه من الصريح الذى يقبل الصرف إن أراد الملاطفة لا عتق وإلا عتق سواء قصد العتق، أو أطلق فلا موقع لقوله بل هو كناية إذ الكناية لا عتق فيها إلا بالقصد.

قوله: (فيعتق عليه) الظاهر أن المراد بطريق المواخذة انتهى. «س.م.» على التحفة.

قوله: (إن الحكم هنا كذلك) قال «م.ر.» فى حاشية شرح الروض: هذا هو الصحيح.

قوله: (يعتق فى الحال) أى: بلا مشيئة لأن قوله: أنت حر إيقاع للعتق فى الحال، وقوله: كيف شئت معناه على أى حال شئت، وليس فى لفظه ما يتضمن تعليقه بصفة، وهذا نقله فى شرح الروض عن البندنجى، وقال إنه الموافق لما نقله فى الروضة عن أبى زيد والقفال فى نظيره من الطلاق، وحزم به المصنف ثم وهو الأوجه. انتهى. وأشار «م.ر.» فى حاشيته إلى تصحيحه.

كقوله : (يا حر للمسمى به) حالاً أو يا (مولايه) بهاء السكت أو يا .

(سیدی) كما قاله الإمام وغيره أو يا (كذباً نوية

المفسره سيده) أى : بسيدة (لبيتها مدبرة) وهذا التفسير من زيادته ، واللفظة المذكورة بفتح الكاف ، وبالمعجمة الساكنة فارسية ، ومثلها كذباً نوى بلا هاء وتوكذباً تومنى بضم التاء تومنى بتخفيف النون المكسورة معناه الاختصاص بالمتكلم .

(قلت وعن حجة الإسلام) الغزالي ، والقاضي (روى) أنه (لايحصل العتق ندى) أى : بلفظ كل من سیدی وكذباً . (وإن نوى) بها العتق فلا تكون كناية لأنها من السوود وتدبير المنزل وليس فيه ما يقتضى العتق .

(و) مثل (كلم الطلاق والظهار) صريحها وكنايتها لإشعار كلم الطلاق بإزالة القيد ، واقتضاء كلم الظهار التحريم ويستثنى قوله : أنا منك طالق أو مظاهر لما سيأتى ، وكذا لفظ العدة ، والاستبراء فى حق العبد لاستحالتكما فيه كما مر فى الطلاق (لا* فى)

قوله : (أنا حر منك) فليس كناية فى العتق ، بخلاف أنا منك طالق فكناية فى الطلاق . (والفرق انجلا) بشمول الزوجية للزوجين بخلاف الملك ولو قال : أنت حر مثل هذا العبد فيحتمل ألا يعتق لعدم حرية المشبه به فيحمل على حرية لخلق قال فى الروضة : وينبغي عتقه ولو قال أنت حر مثل هذا والمشار إليه عبده فالأصح عند الروياني أنهما لا يعتقان ويحتمل عتقهما ذكره الرافعي قال النووي : والصواب عتقهما .

.....
قوله : (كذباً نويه) بإثبات الهاء وحذفها معنى صاحب البيت . انتهى . حاشية أنوار .

قوله : (ونو كذباً) عطف على قوله : كذباً نوى أى : ومثلها أيضاً تركذباً نو ومعنى تو أنت وكذباً تو سيده ومعنى منى لى أى : أنت سيده لى .

.....

.....

قوله: (أول مولود تلده أمي (حر يحل العتق) المعلق ولد (ميت وجد) منها فتخل به اليمين لوجود الصفة حتى لا يعتق المولود الحي بعده قال في الروضة كأصلها ولو قال: ولم يدخل الدار من عبيدي حر فدخل اثنان معا ثم ثالث لم يعتق واحد منهم، أما الثالث فظاهر وأما الاثنان فلا أنه لا يوصف واحد منهما بأنه أول داخل ولو كان اللفظ أول من يدخل وحده عتق الثالث ولو دخل واحد لا غير عتق على الأصح.

(ودون عكس حمله لها تبع) أي: وحمل الأمة المعتقة إذا كان لمالكها يتبعها في العتق وإن استثناه لأنه كالجاء منها دون العكس فلا تتبع الأم الحمل بإعتاقه لأن الأصل لا يتبع الفرع وإنما صح العتق في هذه وفي صورة الاستثناء لقوته بخلاف نظيرهما في البيع أما إذا كان الحمل لغير مالكها فلا يتبعها إذ لا تبعية مع اختلاف المالك، وأفاد بقوله: تبع أن الحمل إنما يعتق بعق أمه تبعاً لها، لا سراية لأنها إنما تكون في الأشخاص لا في الأشخاص، وإلا لتبعت الأم الحمل في العتق ومحل صحة إعتاق الحمل وحده بعد نفخ الروح فيه ففي الروضة كأصلها عن فتاوى القاضى: أنه لو كانت أمته حاملاً، والحمل مضغة فقال: أعتقت مضغة هذه الأمة كان لغوا لأن إعتاق ما لم ينفخ فيه الروح لغو، ولو قال: مضغة هذه الأمة حر فهو إقرار بأن الولد نعقد حراً فتصير الأم به أم ولد، قال النووي: ينبغي ألا يصير حتى يقر بوطنها لأنه

قوله: (لوجود الصفة) صريح في عتق الولد الميت، ومقتضاه أنه ولد بعد زمن نفخ الروح فيه لقولهم: لا يصح عتق الجنين إلا بعد نفخ الروح فيه ولأن حقيقة الميت إنما توجد بعد نفخ الروح، ثم هل يكفي أربعة أشهر أو لابد من ستة كل محتمل. انتهى. حصر في حاشية شرح الإرشاد.

قوله: (يتبعها) ولو مضغة أو علقه «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (بعد نفخ الروح فيه) أي: بعد بلوغ أو أن نفخ الروح الذي دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوماً. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (إذا كان لمالكها) هذا معنى الإضافة في حمله.

يحتمل أنه حر من وطء أجنبي بشبهة قال البلقينى: وما قاله غير كاف وصوابه حتى يقر بأن هذه المضغة منه قال: وقوله مضغة هذه الأمة حر لا يتعين للإقرار فقد يكون للإنشاء كقوله: أعتقت مضغتها أى: فيلغو لما مر عن القاضى. وظاهر أن ما صوبه غير كاف أيضا حتى يقول: علقت بها فى ملكى أو نحوه أخذا مما ذكره فى الإقرار. (وحكمه) أى: الإعتاق (بعوض كان خلع) أى: كالخلع فهو من جانب المالك معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب المستدعى معاوضة نازعة إلى جعالة على ما مر فى الخلع فلو أعتق عبده على ألف فقبل عتق ولزمه الألف أو أعتقه على خدمة شهر مثلا من الآن وتعدرت بمرض أو غيره رجع بقيمة الرقبة لا بأجر مثل الخدمة. كما فى الخلع، ولا يقدح فى نفوذ العتق كون العوض خمرا أو نحوه بل يرجع إلى القيمة ولا كون العبد مغصوبا وإن كان ذلك تمليكا لأنه ضمنى ولا يعتبر فى الضمنى ما يعتبر فى المقصود.

.....

قوله: (غير كاف) لأن مجرد الإقرار بوطئها لا يقتضى كون الولد منه لجواز كونه متأخرا عن الحمل به من غيره، أو متقدما عليه. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (علقت بها فى ملكى) عبارة «م.ر» علقت بها منى فى ملكى. انتهى. لكن مراد الشارح أن يضم هذا لما سبق وما سبق فيه منى.

قوله: (ودون عكس حملة) أى: مالكتها أى: حملها المملوك له.

قوله: (إذا كان لملكها) هذا معنى الإضافة فى حملة.

قوله: (كان خلع) يؤخذ منه أنه لو كان الملتمس أجنبيا، التمس العتق على نحو خمر أو حر، صرح بوصف الخمرية، أو الحرية جرى فيه ما قرره فى الخلع.

قوله: (جرى فيه) ما قرره فى الخلع الذى قرره هناك أن الأجنبى إذا التمس طلاقها على ذا الخمر أو الحر وقع رجعا بخلاف الزوجة فإنه يقع بائنا بمهر المثل وفرقوا بأن البضع وقع لها فلزمها بدله بخلافه، وظاهر قول الشارح: ولا يقدح إلخ أنه لا فرق هنا، ولعل مراد المحشى أنه يعتق ولا مال هنا كما لا يقع الطلاق هناك ولا مال.

(فأمره) لغيره (بعتق مستولده * أو عبده على كذا أو) بعتق (أمته) على كذا.

(فإن إعتاقهم) أى: الثلاثة (امثالاً) للأمر (ينفذ واستحق) المالك العوض سواء قال فى غير المستولدة: عنى أم عنك، أم أطلق كما يعلم مما سيأتى. لكن لا يقع عنه إلا فى قوله: عنى. (لا إن قالاً) بألف الإطلاق أعتق عبدك أو أمتك أو مستولدتك (مجاناً) فأجابه فإنه وإن نفذ العتق لا يستحق المالك عوضاً فإن أطلق ولم يتعرض للعوض ففيه ثلاثة أوجه أصحابها على ما اقتضاه بناؤهم على الإذن فى أداء الدين دون شرط الرجوع استحقاقه فى صورة التكفير بغير المستولدة بأن قال: أعتقه عن كفارتى فإن العتق حق ثابت عليه كالدين لا فى غيرها، بناءً على أن الهبة لا توجب ثواباً.

(أو) قال: أعتق (عنى مستولدتك) بكذا فأجابه، فإنه وإن نفذ العتق لا يستحق العوض لامتناع نقل الملك فيها، ويلغو قوله: عنى وقول المعتق عنك فيقع العتق عن المعتق بخلاف ما لو قال: أعتق عبدك عنى فأجابه يقع عن المستدعى سواء ذكر عوضاً أم لا كما عرف وإذا لم يذكره جعل العبد كالموهوب المقبوض ليصح إعتاقه كما جعل عند ذكره كالمبيع المقبوض حتى يحكم باستقرار عوضه وذلك لقوة العتق وذكروا بناءً على

.....

قوله: (مستولده) أى: الغير وكذا الضميران بعده.

قوله: (واستحق المالك العوض) قال الشارح: ويكون فى المستولدة كخلع الأجنبية.

قوله: (بأن قال أعتقه عن كفارتى) لو قال: أعتق عبدك عن كفارتى على كذا ثم ظهر فيه عيب يمنع وقوعه عن الكفارة نفذ العتق، ولا يقع عنها ورجع المستدعى بالأرض «ب.ر».

قوله: (بناءً على أن الهبة لا توجب ثواباً) من ثم تعلم أن المسألة مصورة بما إذا قال له عنى، وهو كذلك وإن لم يصرح به الشارح فى الأمثلة فهو مراده، وذلك لأنه إذا لم يقل عنى يقع عن المالك فلا تجرى الأوجه فى لزوم العوض «ب.ر».

.....

هذا أن إعتاق الموهوب قبل قبضه بإذن الواهب جائز. (والعتق) فى أعتق عبدك عنى (رتب) على الملك فى لحظة لطيفة (إذ بإعتاق ملك) أى: لأن المستدعى يملك الرقيق بإعتاقه ويستحيل تقدير تقدم ملكه على تمام التلطف بالإعتاق لما فيه من تقدم ما يوجبه اللفظ عليه، ولا يمكن تقدم العتق على المك لتوقفه عليه ولا حصولهما معا لتنافيهما، فتعين تقدير ترتبه عليه، وليس فيه إلا أنه يتأخر العتق عن الإعتاق بما يوجد فيه الملك قال الإمام: وسبب تأخره أنه إعتاق عن الغير ومعناه: نقل الملك إليه، وإيقاع العتق بعده، وقد يتأخر العتق عن الإعتاق كقوله: أعتقت عبدى عنك بكذا فإنه لا يعتق إلا بالقبول، ثم العتق إنما يقع عن المستدعى ويلزمه العوض إذا اتصل الجواب بالخطاب، وإلا فيقع عن المالك ولا عوض.

(و) لو قال السيد (أحد) هذين (العبدین حر بكذا * فثقيلا وأيس البيان ذا) أى: وأيس العبد البيان الشامل للتعين بأن مات السيد ولا وارث له أو له وارث ولم نقمه مقامه فى البيان أقرع بينهما فمن خرجت قرعته عتق.

(فقيمة القارع) وهو من خرجت قرعته واجبة (عليه) لسيده لفساد المسمى بإبهام

قوله: (فقبلا) أى: فورا. انتهى. شرح الإرشاد وهو مفاد الفاء كما نبه عليه أيضا.

قوله: (ولم نقمه مقامه فى البيان) ظاهره أنه يقوم مقامه فى التعيين بلا خلاف.

قوله: (بما يوجد فيه الملك) أى: بمن يوجد الخ.

قوله: (إذا اتصل الجواب) أى: جواب المالك بقرينة بقية الكلام «ب.ر».

قوله: (وأيس البيان) لم يذكر الشارح محترزه فليحذر.

قوله: (لفساد العوض بإبهام من هو عليه) قضية هذا التعليل وجوب القيمة وإن لم يحصل يأس بان بين السيد، ثم قد يخفى هذا التعليل فى مسألة البيان مع اليأس بأن أراد معينا، وحصل اليأس من بيانه بموته ولا وارث إلا أن يقال: لما تعذر الاطلاع على من أراده كان فى حكم المبهم فليتأمل «س.م».

قوله: (فليحذر) عند عدم اليأس يطالب السيد بالبيان أو التعيين فإن مات قبله طولب به وارثه إن كان موجودا، وهذا كله مأخوذ من الشرح فلم يترك المحترز تدبر.

من هو عليه كما فى البيع ، وإنما حصل العتق لقوته ، وتعلقه بالقبول وأفهم قوله : فقبلا أنه لا يعتق أحدهما بقبوله وحده وهو كذلك لتعلق العتق بقبولهما فهو كما لو قال : أحكما حر إن شئتما لا يعتق واحد منهما إلا إذا شاءا جميعا قال الرافعى : ويمكن أن يقال : إن قصد أحدهما بعينه كفى قبول الذى قصده ، وعلى ما قاله يلزم المسمى . (و) أعتق بعض رقيق شائعا كنصف وربيع أو معينا كيد ورجل (سرى) أى : العتق إلى باقيه ، وإن كان معسرا لقوته إلا أن يكون الباقي لغيره فيعتبر يساره لخبر الصحيحين من أعتق شركا له فى عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل قوله : (لقوته وتعلقه بالقبول) وهذا كما لو قال لامرأته : إن أعطيتنى عبدا فأنت طالق فأعطته عبدا طلقت ، ولا يملكه الزوج بل يردده ويرجع عليها بمهر المثل . انتهى . شرح الروض .

قوله : (قال الرافعى إلخ) ووجه المتقول النظر إلى اللفظ دون النية . انتهى . «م.ر» فى حاشية شرح الروض ، وقد يقال : إن الكلام مفروض فيما إذا أيس من البيان فلا يتأتى ما ذكر هنا . تأمل .

قوله : (قال الرافعى إلخ) كلام الرافعى مفروض فيما إذا لم يأس من البيان ، كما يعلم من شرح الروض ، فإن بين السيد أو وارثه ما قصده كما يقيد قوله كفى قبول الذى قصده إذ لا يعلم قصده له إلا ببيانه ، وعلى ذلك يحمل إيراد الشارح له ، وإن كان بعيدا . تأمل .

قوله : (ثمن العبد) أى : قيمته وعبر بالعبد مع أن الواجب قيمة حصة الشريك ؛ لأنه بانضمامه لقيمة الشرك الذى له يكون له مال يبلغ تمام قيمته .

قوله : (إيهام من هو عليه) قد يقال إن أراد الإيهام لفظا أشكل قوله الآتى : وعلى ما قاله فلزم المسمى لوجود الإيهام لفظا ، ومقتضاه الفساد المنافى للزوم المسمى ، وإن أراد الإيهام حقيقة بأن لم يقصد معينا أشكل قوله السابق الشامل للتعين حيث عمم المسألة وجعلها شاملة لقصد المعين «س.م» :

قوله : (قال الرافعى : ويمكن أن يقال إلخ) قال فى المهمات : وهذا البحث من الرافعى يقتضى

قوله : (قد يقال إلخ) كلام الرافعى : الآتى مفروض فيما إذا بين السيد أو الوارث كما يؤخذ من شرح الروض وإلا فكيف يعلم الذى قصده حتى يكتفى بقبوله .

قوله : (يقتضى أنه لا فرق) لأن المدار فى البيان على من قصده وفى التعيين على من عينه إذ لا فرق

مأذون مختاره فلا حاجة لذكره بل ذكره مضرا لاقتضائه السراية فيما لو توكل فى عتق

قوله: (فيما لو توكل فى عتق عبدا) لمبادر منه أن جميعه للموكل خلافا لما فى الحاشية الأخرى وعبارة الروض آخر الباب: ولو وكله فأعتق نصفه عتق ولم يسر. انتهى. وعلة فى شرحه بما يدل على ملك الموكل لجميعه وقال فى الروض قبل ذلك قبيل الخصيصة الثانية: وإن وكل شريكه فى عتق نصيبه فأى النصيبين أعتق قدم على صاحبه نصيب الآخر وإن أطلق حمل على نصيب الموكل اهـ وبقي ما لو قصد الوكيل عتق نصف نصيب الموكل فقط فهل تنتفى السراية مطلقا عن باقى نصيبه وعن الوكيل.

قوله: (فى عتق عبد) أى: عبد مشترك بين الموكل، وغيره بدليل قول الشارح فى تصوير المتن

قوله: (قول الشارح: عتق الشقص على الميت إلخ) أى: يتبين بقبول وارث الموصى له العتق والسراية من حين موت الموصى أخذنا من قولهم فى باب الوصية: يتبين بقبول الوصية الملك من حين الموت فحيثما يعتبر اليسار وقته لا وقت القبول، لكن فى العباب وغيره ما يقتضى اعتباره وقت القبول حيث اعتبر الثلث ويلزم من ذلك توجه اعتراض البلقينى بأن الميت معسر مطلقا إلا أن يوصى بالتكميل من ثلثه، وهنا لم يوص بذلك فكيف يسرى عليه. انتهى. كتب ذلك شيخنا «ذ» بخطه كما ترى، لكن قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض: إن اعتراض البلقينى مدفوع بالتعليل بقولهم: إن قبول وارثه كقبوله حيا فكأنه مختاره. انتهى. أى: فالمعتبر حال حياته لا موته حتى يقال: إنه معسر مطلقا أى: خلف تركته أو لا ثم قال «م.ر» عن البلقينى: أنه قال: والتحقيق أنه إن كان الموصى له صحيحا حالة موت الموصى بحيث ينفذ تبرعه من رأس المال: وكان موسرا بقيمة ما بقى واستمر يسار مسرى إلى باقى من غير تقييد بالثلث لأنه عند السراية التى تثبت بقبول وارثه المنزل منزلة قبوله كان صحيحا وإن كان عند موت الموصى مريضا مرض الموت اعتبرت السراية من الثلث. انتهى. فعلم أن المعتبر يسار الموصى له وإعساره وقت موت الموصى، وكلام من لم يقيد بالثلث كالشارح محمول على أن الموصى له كان صحيحا عند موت الموصى بحيث ينفذ تبرعه من رأس المال وكان موسرا، وكلام من قيد به كالروض محمول على أنه كان عنده مريضا مرض الموت فاليسار على كل حال معتبر بوقت الموت فليتأمل.

قوله: (حمل على نصيب الوكيل) لأن إعتاقه عن نفسه مستغن عن النية مطلقا بخلاف إعتاقه عن غيره فيما هو شريك فيه. انتهى. شرح روض.

قوله: (فهل تنتفى السراية إلخ) هو الظاهر لأنه خالف الموكل كما هو تعليل انتفاء السراية فى المسألة المنقولة أولا عن الروض.

قوله: (أى عبد مشترك) يبعد أن الموكل فيه عتق العبد كله وذلك ليس للموكل إلا بطريق السراية فلا مخالفة حتى يأتى تعليل عدم السراية بها.

عبد فأعتق بعضه وقلنا بالأصح: أنه يعتق وهو وجه والأصح فى أصل الروضة عدمها واعتبر الاختيار لأن التقويم سبيله سبيل ضمان المتلفات، وعند انتفاء الاختيار لاصنع منه يعد إتلافاً والعق المختار.

(كجزء بعض اشترى أو قبلاً * وصية أو هبة للجزء) أى: كأن اشترى جزء بعضه الذى يعتق عليه أو قبل الوصية به أو الهبة له لأنها تملكات اختيارية تستعقب العتق فكانت كالتلفظ به اختياراً فيسرى وكأن اتهم الكاتب جزء بعضه أو اشتراه حيث يصح ويعتق بعته فإنه يسرى كما فى الروضة وأصلها عن ابن الحداد، وصححه الشيخ أبو على ونقل ابن الرقعة تصحيحه عن الإمام وفيهما أيضاً عن القفال: عدم السراية لأنه لم يعتق باختياره بل ضمنا وللأول منعه فإنه مثل الشراء، وقبول الوصية

قوله: (والأصح إلخ) لأنه لما خالف أمر الموكل كان القياس ألا يعتق شيء لكن تشوف الشارع للعتق أوجب تنفيذ ما أعتقه الوكيل ولم تترتب السراية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس، وأيضاً عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيفوت غرض الموكل لأنه قد يوكله فى عتقه عن الكفارة فلو نفذنا بعضه بالسراية لما أجزأ عن الكفارة، ولاحتاج المالك إلى نصف رقبة أخرى بخلاف ما إذا قلنا: يعتق النصف فقط فإن النصف الآخر يمكن عتقه بالمباشرة عن الكفارة. انتهى. شرح الروض.

وعلم من تعليل عدم السراية أنه لا يشكل بأنه إذا وكل شريكه فى عتق نصيبه فأعتق الشريك النصف الموكل فيه سرى إلى نصيب الموكل. انتهى. «م.ر» فى حاشيته ومراده بقوله: وعلم إلخ دفع استشكل صاحب المهمات.

قوله: (كما فى الروضة وأصلها إلخ) قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض: يحمل ما فى الروضة وأصلها عن ابن الحداد على ما إذا عتق بأدائه النجوم وما فيهما عن القفال على ما إذا عتق بغيره وحينئذ فلا تناقض.

إلى نصيب شريكه، وصورة المسألة أن الوكيل غير شريك فإن كان شريكاً سرى العتق على الموكل إلى نصيب الشريك الذى هو الوكيل هذا حاصل المعتمد فى المسألة «م.ر».

قوله: (وقلنا بالأصح أنه) أى: بعضه يعتق وهو أى: والمذكور من السراية «ب.ر»

والهبة من غير المكاتب وقد يرد بأن هذه الأمور من الحر يعقبها العتق، بخلافها من المكاتب ولو اتهب السفية جزء من يعتق عليه أو قبل وصيته ففي السراية وجهان في البحر، والظاهر منهما عدمها لما فيها من لزوم القيمة له، وبما تقرر علم أن المراد باختيار العتق ما يعم اختيار سببه.

(لا).

(إرث و) لا (ما بالعيب ذو ارتداد) أى: لا كإرث جزء بعضه ولا ارتداد بعيب فلو ورث جزء بعضه، أو ارتد عليه بعيب كأن باع بعض ابن أخيه بثوب ومات ووارثه أخوه فوجد بالثوب عيباً رده ورجع بعض ابنه إليه فيعتق عليه ولا يسرى لأن الإرث قهرى، وأما الرد فلأن المقصود فيه رد الثوب لا استرداد البعض، وعدم السراية فيه هو مقتضى كلام الروضة كأصلها قبيل الخاصة الثالثة، لكن صحح فيها هنا أنه يسرى أما إذا رد المشتري ما اشتراه بعيب فلا سراية قطعاً كالإرث لأنه قهرى، ويصح حمل كلام النظم، وأصله عليه: ولو أوصى له ببعض من يعتق على وارثه كأن أوصى له ببعض ابن أخيه فمات وقبل الأخ الوصية عتق عليه الشقص ولا سراية على الأصح لأن بقبوله يدخل الشقص فى ملك المورث، ثم ينتقل إليه بالإرث، ولو ملك جزء بعضه بتعجيز مكاتبه بأن اشترى جزء بعض سيده، ثم عجزه السيد فلا سراية على الأصح إذ لم يقصد التملك، وإنما قصد التعجيز والملك حصل ضمناً فأشبه ما إذا عجز المكاتب نفسه، ويفارق لرد يعيب على ما فى الروضة بأن الرد يستدعى حدوث ملك أبداً فأشبهه الشراء بخلاف التعجيز. (وإذ فنى) أى: ولا كعتق جزء عبد حين موته بأن علق السيد

قوله: (هو مقتضى إلخ) اعتمده فى شرح الروض.

قوله: (لكن صحح فيها هنا إلخ) أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (فأشبهه) أى: فى أن الملك فيه جعل للسيد بدون قصده ولا سراية.

قوله: (على ما فى الروضة) أى: ما صححه فيها.

بموته عتق جزء عبد له أو مشترك بينه وبين غيره، فإنه لا يسرى وإن خرج من الثلث لأن الميت معسر، وكذا لو أوصى بعتقه ثم أعتق بعد موته كما أفهمه كلام النظم بالموافقة وهذه داخلة في كلام الحاوي لتعبيره بقوله وبعد موت، ويفهم منه حكم التى قبلها بالموافقة، أو هو داخل فيه لكن يدخل فيه، وفي مفهوم كلام النظم ما ليس مراداً وهو ما لو أوصى له بجزء من يعتق عليه كأن أوصى له ببعض ابنه فمات، وقبل وارثه الوصية عتق الشقص على الميت وسرى إن كان له ما يفى بقيمة الباقي لأن قبول وارثه كقبوله حياً فكأنه مختاره (حالا) أى: سرى العتق فى حال الإعتاق أى: بمجرد من غير توقف على بذل القيمة لما مر فى خبر الصحيحين؛ ولأن يساره بقيمة الباقي جعل كملكه للباقي فى اقتضاء السراية. (كفى الإيلاد) للأمة من أحد الشريكين فإنه يسرى مع يساره حال العلوق من غير توقف على البذل، ويستثنى من اعتبار اليسار ما لو كان المولد أصلاً لشريكه فلا يعتبر يساره، كما لو أولد الأمة التى كلها لفرعه قاله البلقينى. (ولو مع اليسر عليه العتقا * علق) أى: سرى العتق، ولو علق أحد الشريكين عتق نصيبه على عتق نصيب الآخر فاعتق الآخر نصيبه مع يساره، فلو قال له: إذا أعتقت نصيبك فنصيبى حر فاعتق نصيبه عتق باقيه بالسراية لا بالتعليق لأنها أقوى من العتق بالعتق لأنها قهرية لا مدفع لها، ومقتضى التعليق قابل للدفع بالبيع ونحوه، فإن لم يكن موسراً عتق على كل منهما نصيبه على المعلق بالتعليق وعلى المنجز

قوله: (إن كان له ما يفى بقيمة الباقي) هذا موافق لما فى أصل الروضة فى الوصية من أنه يسرى من غير تقييد بالثلث، لكنه مخالف لما فى الروضة هنا من أنه يسرى إن وسعه الثلث. قال البلقينى: والتحقيق أنه إن كان الموصى له صحيحاً حالة موت الموصى بحيث ينفذ تبرعه من رأس المال وكان موسراً بقيمة ما بقى واستمر يساره سرى إلى باقيه من غير تقييد بالثالث؛ لأنه عند السراية التى تثبت بقبول وارثه المنزل منزلة قبوله كان صحيحاً، وإن كان وقت موت الموصى مريضاً مرض الموت اعتبرت السراية من الثلث. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (ما لو كان المولد) أخرج المعتق.

بالتنجيز. (لا معية وسبقاً) أى: لا إن علق عتق نصيبه على عتق نصيب شريكه بمعية أو سبق كأن قال له: إذا أعتقت نصيبك فنصيبى حر معه، أو قبله فأعتق نصيبه فلا سراية. بل يعتق عن كل نصيبه لأن المعية تمنع السراية والقبلية ملغاة مع يسار المعلق لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك فيصير التعليق معها كهو مع المعية ومع إعساره فلا سراية على واحد منهما.

(خلاف تدبير) بأن دبر بعض رقيق باقيه له أو لغيره فإنه لا يسرى إلى باقيه؛ لأنه لا يمنع البيع فلا يقتضى السراية ولأنه؛ أما وصية أو تعليق بصفة، وكل منهما بعيد عن السراية. وقوله: (إلى الذى بقى * من ملكه و) من الملك (لشريك المعتقد) صلة سرى أى: وسرى العتق المختار إلى باقى ملك المعتقد حيث كان الكل له وإلى حصة شريكه حيث كان لهما فقوله: من زيادته.

(يسرى) تكرر. (وإن كاتب) شريكه نصيبه كأن كاتب الشريكان الرقيق المشترك،

قوله: (لا معية وسبقاً) خرج البعدية كأن قال: إن أعتقت نصيبك فنصيبى حر بعده فهي كما لو أطلق كما فى شرح «م.ر» فلو ذكرها الشارح قبل لوفى. عفهوم المصنف. تدبر.

قوله: (الدور) وهو أنه لو عتق المقول له فى نصيبه لعتق نصيب القائل قبله، ولو عتق لسرى، ولو سرى لبطل عتقه فيلزم من نفوذه عدم نفوذه وهذا يوجب الحجر على المالك المطلق التصرف فى إعتاق نصيب نفسه، فلما استلزم الدور ذلك أبطل الأصحاب العمل به.

قوله: (فيصير التعليق معها كهو مع المعية) ولم يجعل كالتعليق مع الإطلاق حتى يعتق عن المنجز نصفه بالتنجيز ونصفه بالسراية كما سبق فى قوله: ولو مع اليسر إلخ، وقد قال البلقيني: إنه الأصح لأننا إذا ألغينا قوله قبله صار كالإطلاق، وقد يقال إنه يلزم من القبلية المعية فبطلت القبلية لما ذكر وبقيت المعية لعدم التلازم فى البطالان.

ثم أعتق أحدهما نصيبه فإنه يسرى إلى باقيه. (إن عجز بدا) أى: عند ظهور عجره عن النجوم لا فى الحال لانعقاد سبب حرية نصيب شريكه؛ ولأن فى التعجيل ضررا على السيد بفوات الولاء، وعلى المكاتب بانقطاع الولد والكسب عنه. (أو رهن أو دبر) الشريك نصيبه فإنه يسرى إليه العتق؛ لأن المدبر كالقن فى جواز بيعه فكذا فى التقويم، وحق المرتهن ليس بأقوى من حق المالك فتنقل الوثيقة إلى القيمة كحق الشريك (لا إن أولدا) أى: الشريك الأمة المشتركة، وهو معسر فأعتق الشريك الآخر نصيبه فإنه لا يسرى إلى نصيب المولد، لأن السراية تتضمن انتقال الملك إلى من سرى عليه، والمستولدة لا تقبل الانتقال، ولا سراية أيضا فى الموقوف وإنما يسرى العتق إلى حصة شريكه.

(بقدر فاضل الذى تركناه) (المفلس) من ماله فيباع للسراية كل ما يباع للمفلس من مسكنه وخادمه، وكل ما فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته فى يومه، ودست ثوب لائق به، وسكنى يومه كما مرفى التفليس لأن قيمة نصيب شريكه كالدین لتنزل الإعتاق منزلة الإلتلاف، فإن لم يفضل ما يفى بقيمته سرى بقدر ما يفضل كبذل المتلف ولأنه يقربه من الحرية (لا) قدر فاضل (دينه والسكنى) فيصرف ما هو مرصد لهما

قوله: (بانقطاع الولد) أى: لأنه إذا عتق عن الكتابة عتق معه ولد ولحقه كسبه بخلاف ما إذا عتق بالسراية.

قوله: (إن عجز بد) المراد أنه بالعجز تتبين السراية من وقت الإعتاق كذا بخط شيخنا، وأقول: هو مخالف لقول الشارح الآتى: وظاهر أن هذا فى غير المكاتب إلخ فتأمل «س.م».

قوله: (لا قدر فاضل دينه والسكنى) أى: لا يعتبر قدر الفاضل عنهما حتى يلزم عدم صرف المرصد لهما فيها بل يصرف المرصد لهما فيها، وكتب أيضا عبارة العراقى: ولا يمنع من ذلك الدين بل يصرف ما هو مرصد لوفاء الدين للسراية المذكورة، وكذلك لا يبقى له غير سكنى ذلك اليوم. انتهى.

للسراية كالزكاة بجامع أن كلا حق لله تعالى وهو متعلق بحق آدمي، ولأن مالك لما في يده نافذ التصرف فيه نعم لو كان بالدين رهن لازم وليس له غيره، ولا يفضل منه شيء لو بيع فلا سراية، وذكر دينه والسكنى المزیدة على الحاوی لاحاجة إليه لدخوله في أول كلامه.

(معتبرا) في التقويم (قيمة يوم حررا) لأنه وقت الإتلاف، وظاهر أن هذا في غير المكاتب أما فيه فيعتبر تقويمه عند عجزه عن النجوم؛ لأنه وقت السراية المنزلة منزلة الإتلاف فإن اختلفا في قدرها وتعذر تقويم الرقيق لموته، أو غيبته أو تقادم عهده أخذ (بحلف الغارم) لها كما في قيمته المصوب بعد تلفه، فإن كان حاضرا والعهد قريب فصل الأمر بمراجعة المقومين وشمل كلامه ما لو اختلفا في صفة تزيد في قيمته، واتفقا على قدرها بدونها، ومضى بعد الإعتاق ما يمكن تعلمها فيه، أو كان غائبا أو ميتا فيصدق الغارم بيمينه؛ لأن الأصل البراءة وعدم الصفة (لا نقص طرا) أي: يحلف الغارم لأجل القيمة لا لأجل نقص طار في الرقيق كالعمى، والسرقه إذا ادعاه الغارم ونفاه شريكه بل يحلف الشريك على السلامة لأنها الأصل، وخرج بالطارئ الخلقى كالكفه والخرس فيحلف الغارم؛ لأن الأصل البراءة، وعدم ما يدعيه الشريك وخصه البغوى بما إذا كان النقص في الأعضاء الظاهرة لتمكن الشريك من إثبات السلامة فيها، فإن كان في الباطنة فكالطارئ ويسرى العتق.

قوله: (وخصه البغوى إلخ) قال «م.ر» في حاشية شرح الروض: وهو ظاهر.

* * *

قوله: (بجامع إن كلام) أي: من الزكاة والعتق.

قوله: (لو بيع) أي: في الدين «ب.ر»، وقوله: فلا سراية بوجه سبق تعلق الدين بالرهن.

قوله: (لدخوله في أول كلامه) مراده أنهما داخلان في الفاضل عما يتركه للمفلس ليسا منه فليتأمل.

(على رءوس المعتقين لا على) قدر (أَمْلاَ كَهِم) فلو كان العبد بين ثلاثة لأحدهم نصفه ولآخر ثلثه ولآخر سدسه فأعتق إلا ولأن نصيبيهما وهما موسران سرى العتق عليهما في السدس بالسوية بينهما لا بقدر ملكيهما، بخلاف الشفعة؛ لأن الأخذ بها من فوائد الملك ومرافقه فكان على قدره كالفتاج والثمرة وسبيل قيمة السراية سبيل ضمان المتلفات والنظر فيه إلى عدد الرءوس لا إلى قلة الجناية وكثرتها، كما في الجراحات وعن القاضي الطبري لو قال أحد الشريكين للآخر أو أجنبي لشريك: أعتق نصيبك عنى بكذا فأجابه فولأوه للآمر، ويقوم نصيب الشريك على المعتق لأنه أعتقه لغرضه وهو العوض قال النووي: والصواب فيهما أنه لا يقوم عليه لأنه لم يعتق عنه أبى: وإنما يقوم على الأمر لأنه مالك معتق باختياره. (وشرطه) أبى: المعتق (نفى الولا) في العتق مطلقاً أو عن نفسه.

(و) شرطه الولاء (لسوى المعتق لغو) لخبر الصحيحين: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله أحق وشرط الله أوثق إنما الولاء لمن أعتق. (فعتق) أبى:

.....
 ..

قوله: (والصواب فيهما) أبى: الشريك والأجنبي.

قوله: (لأنه مالك معتق) أبى: لأنه يقدر دخوله في ملكه قبيل إعتاقه عنه.

قوله: باختياره أبى: لأن اختيار مأموره كاختياره، أو لأن اختيار التماس العتق للعتق.

.....

فيعتق الرقيق (فى تين) الصورتين لإلغاء الشرط (والمعتق بالولا أحق) أى: حقيق به فيهما للخبر السابق، ولأن الولاء لا ينتقل عن صاحبه كالنسب قال ﷺ الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب وبه يعلم أنه لا يورث وإنما يورث به كالنسب، وإلا لشارك فيه النساء الرجال كسائر الحقوق ولاختص بالابن المسلم إذا مات المعتق المسلم عن ابنين مسلم ونصرانى فأسلم قبل موت العتيق المسلم وقوله: فعتق إلى آخره من زيادته.

* * *

.....
 ..

قوله: (لسوى العتق) لعله من الإظهار فى موضع الإضمار.

قوله: (وبه) أى: قوله ﷺ الولاء لحمه.

قوله: (فأسلم) أى: النصرانى.

* * *

.....

باب التدبير

هو لغة: النظر في العواقب، وشرعا: ما سيأتى أنه تعليق عتق بالموت الذى هو دبر الحياة والأصل فيه قبل الإجماع خبر الصحيحين إن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبى ﷺ فتقريره له وعدم إنكاره يدل على جوازه واسم الغلام يعقوب ومديره أبو مذكور وأركانه ثلاثة محل وصيغة وأهل، وقد أخذ فى بيانها فقال: (تدبير شخص عبده إن علقا * عتقا) له (بموته) فهو تعليق عتق لا وصية ولهذا لا يفتقر إلى إعتاق بعد الموت، وخرج بموته ما لو علق عتق عبده بغير الموت، أو بموت غيره وحده، أو مع موته كأن علق الشريكان عتق عبدهما بموتهما وماتا معا فإن ما تأمر تبين فنصيب الأخير مدبر، وكأنه قال: إذا مات شريكى فنصيبى منك مدبر، بخلاف نصيب الأول فهو بين الموتين لوارثه فله التصرف فيه لكن بما لا يزيل الملك لأنه صار مستحق العتق بموت الشريك ولأنه ليس له إبطال تعليق الميت، ويعتبر فى المدبر كونه مكلفا مختارا فلا يصح تدبير غير المكلف إلا السكران ولا تدبير المكره، (وصح) التدبير (مطلقا) عن التقييد بقيد كدبرتك، أو أنت مدبرا وأنت حر بعد موتى.

باب التدبير

قوله: (وماتا معا) قال فى شرح المنهج: فعتقه عتق تعليق بصفة لا عتق تدبير ويترتب عليه أنهما إذا قالا ذلك فى حال الصحة يعتق نصيب كل من رأس المال، بخلاف ما إذا قلنا: إنه مدبر فإنه لا يعتق إلا ما خرج من الثلث. انتهى. بجرمى.

قوله: (وكانه قال إلخ) أى: فهو تعليق بالموت مع شىء قبله وهو موت المتقدم، وقضية ذلك جواز بيع المتأخر موتا لنصيبه كما هو شأن التدبير ويبطل التدبير، وبه صرح «س.م». انتهى. «ب.ج» وأما نصيب المتقدم فباق على تعليقه.

قوله: (فله التصرف فيه) وله كسبه اهـ شرح المنهج.

باب التدبير

قوله: (فهو) أى: نصيب الأول، وقوله: لوارثه أى: الأول.

قوله: (ولا تدبير المكره) وتدبير المرتد موقوف. روض.

(أو معه قيد) كان مت فى هذا الشهر أو من مرضى فأنت حر، ومنه تعليقه بما ذكر فى.

قوله: (و) صح تعليقه (بوقت بعده و) بوقت (قبله) كانت حر بعد موتى بشهر أو قبله بشهر (قلت رأى ذا وحده) أى: رأى الحاوى وحده كون التعليق بالقبلى تدبيرا، والمنقول كما مر فى الوصية أنه تعليق كسائر التعاليق لا تدبير فلا يرجع فيه بالقول قطعاً ويعتق من رأس المال إن خلا لوقت عن مرض الموت أوزاد على مدته، وأما كون تعليقه بالبعدى تدبيرا فهو ما أشعر به كلام الغزالى، والصحيح فى الروضة وأصلها أنه أيضا تعليق لا تدبير وعليه الأكثر قالوا ومهما علق العتق بصفة بعد الموت كإذا مت وشئت الحرية، أو شاء فلان أو ثم دخلت الدار أو أنت حر بعد موتى إذا خدمت ابنى شهرا فليس تدبيرا وإنما هو محض تعليق، بل ما ذكر من أن المقيّد مطلقا تدبير، وإن جرى عليه الشيخان فى المقيّد بشرط فى الموت مخالف لنص الأم والبويطى من أنه ليس تدبيرا وحكاة الرافعى عن النص ثم قال: وكأنه مضير إلى أن التدبير تعليق العتق على مطلق الموت وأنه لا ينقسم إلى مطلق، ومقيّد والظاهر خلافه. انتهى. وعبرة

قوله: (كون التعليق إلخ) أى: التقيّد بالوقت القبلى كما ذكر، أما حقيقة التعليق بصفة قبل الموت كإن دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فتدبير صحيح، بخلاف ما إذا علق بالموت مع صفة أو بعده فهو تعليق عتق بصفة. انتهى. «م.ر»، ورشيدى، و«ق.ل».

قوله: (فلا يرجع بالقول قطعاً) لأن الخلاف لم يجر فى التعليق بل فى التدبير، فقليل إنه وصية نظرا إلى أنه من الثلث فيصح الرجوع عنه بالقول كالوصية، والأصح أنه ليس وصية لعدم احتياجه للقبول فلا يصح الرجوع عنه بالقول.

قوله: (وإن جرى عليه الشيخان) ما جرى عليه الشيخان هو الصحيح. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (إن خلى الوقت) أى: القبلى كالشهر فى قبل موتى بشهر وقوله: عن مرض كأن مات فجأة، وقوله: أو زاد أى: الوقت، وقوله: على مدته أى: المرض كان صورته أنت حر قبل موتى بشهر ثم يموت بعد شهر وقع المرض فى نصفه الثانى فإن العتق حينئذ واقع فى صحته.

البويطى: وإن قال: أنت حر إن مت من مرضى هذا أو فى سفرى، أو فى عامى هذا فهذه وصية وليس بتدبير، وحكاية مع نص الأم البلقينى، ثم قال: ولم أجد للشافعى نصا يخالفه فهو مذهبه، وإن لم نر أحدا من الأصحاب قاله.

(و) صح التدبير بالصريح كقوله (ذا مدبر ودبرت) أى: أو دبرته (كذا * أعتقت هذا بعد موتى أو إذا).

(مت فأنت حر أو عتيق) وبالكناية كقوله حبستك أو خلّيت سبيلك بعد موتى بنية عتقه، وقوله: كذا أعتقت إلى آخره من زيادته وهو داخل فى قوله: أولا إن علّقنا عتقا

قوله: (مثل إذا مت إلخ) بخلاف ما لو قال: إن شئت فأنت حر إذا مت فإنه يشترط المشيئة فوراً فى حياة السيد؛ لأن المتبادر من كل ما ذكر فيه لتقدم المشيئة هنا وتأخرها فيما قاله المصنف كذا يؤخذ من شرح الروض، ومن قوله هنا: لأنه السابق إلخ تدبر.

قوله: (وإن لم نر أحداً من الأصحاب قاله) زاد فى شرح الروض عقب هذا لكن قال الأذرعى بعد نقله نص البويطى لكن سياقه يقتضى أنه من كلامه لا من كلام الشافعى قال: ورأيت الأصحاب ينسبون إلى النص أشياء، وتكون من كلامه لا من كلام الشافعى، ويظن بعضهم أنها من كلام الشافعى فيصرح بنقلها عنه وسبب ذلك عدم التأمل. انتهى.

قوله: (وهو داخل فى قوله أولا إن علّق عتقا بموته) كأنه يقول: إن ذلك لا يحتاج إليه وأنت خبير بأن قول المتن أولا إن علّق إلخ تعريف للتدبير بما يشمل جميع صيغه فكما يشمل التعريف المذكور ما بعد كذا هنا يشمل ما قبلها من دبرت وأنت مدبر وغير ذلك من الصيغ، فقول الشيخ: إن هذه الزيادة معلومة من التعريف لا أدري معناه، فإن صاحب المتن لم يرد بها إلا تعداد الأمثلة والجميع قد يشملها التعريف، وإلا فهو تعريف فاسد كذا بخط شيخنا، ويمكن أن يقال: غرض الشارح التنبيه على أن هذه الزيادة لما كانت مستفادة من التعريف المذكور أيضاً فى الحاوى لم تكن زيادة محضة عليه خلافاً لما قد يتوهم فليتأمل «سن.م».

قوله: (لكن سياقه يقتضى إلخ) هذا لا يضر هنا مع نقل الرافعى نص الأم كما فى الشرح.

بموته ولو قال : دبرت نصفك ، أو ثلثك صح ، وإذا مات عتق الجزء ولا سرية ولو قال : دبرت يدك أو عينك فوجهان كتنظيره في القذف ، وقضيته ترجيح المنع ، (وصح في تدبيره التعليق) له كما يصح تعليق العتق كقوله : أن أو إذا أو متى دخلت الدار فأنت حر بعد موتى ، أو مدبر فإذا دخلها ولو على التراخي في حياة سيده صار مدبرا فيعتق بموته .

وقوله : (إذا مت فهذا العبد عتيق إن) أو إذا (شاء) العتق (فشاء) ه (بعد) أى :

.....

قوله : (ولو قال دبرت يدك إلخ) عبارة الروض : ودبرت يدك هل هو لغو أم تدبير صحيح وجهان . انتهى . وقوله : هل هو لغو قال في شرحه : يعنى ليس بصريح .

قوله : (وقضية ترجيح المنع) وهو ظاهر كما قاله الزركشى شرح روض : وكتب أيضا قد يقال : قضية قولهم ما حاز تعليقه صح إضافته إلى بعض محله ترجيح عدم المنع لأن التدبير يصح تعليقه ، كما قال في الروض : ويجوز تعليق التدبير كأن دخلت الدار فأنت حر بعد موتى أو مدبر فإذا دخل قبل موت السيد صار مدبرا وإلا لغا ، نعم إن قال إذا دخلت الدار بعد موتى فأنت حر فهو تعليق لا تدبير إلخ . انتهى . وقد ذكر ذلك المصنف والشارح بقولهما : وصح في تدبيره التعليق إلخ .

قوله : (أى : بعد موت سيده على الفور) قد صار حيثئذ العتق معلقا على صفة بعد الموت فهل يوافق هذا ما تقدم عن الأكثرين ، أو هذا مبني على غير قولهم وكذا يقال في أمثال ذلك مما يأتي بل تمثيل المتن هذا تقدم التصريح به في المنقول عن الأكثرين ، فإن قوله إذا مت فهذا العبد عتيق إن شاء ، وقولهم السابق : إذا مت وشئت الحرية واحد في المعنى .

قوله : (ما جاز تعليقه إلخ) إلا لكتابة لا تجوز تعليقها وتصح إضافتها إلى جزء لا يعيش بدونه . انتهى .

«ع.ش.»

قوله : (ترجيح عدم المنع) عبارة شرح المنهاج لـ «م.ر» وفي دبرت يدك وجهان أحدهما أنه تدبير صحيح في جميعه ، انتهى . وقضيته أن الخلاف ليس في الصراحة تدبر .

قوله : (فهل يوافق هذا إلخ) الذى فى «م.ر» وغيره أنه لا يكون تدبرا إلا إن علق بصفة قبل الموت بخلاف الصفة بعده ومعه .

بعد موت سيده على الفور ليس مثالا لتعليق التدبير بل لأصل التدبير المقيد على ما مر وما ذكر من اشتراط بعدية المشيئة هو الصحيح لأنه السابق إلى الفهم من تأخيرها عن ذكر الموت: قال الشيخان: وهذا الخلاف جار في سائر التعليقات كقوله: إذا دخلت الدار فأنت طالق إن كلمت فلانا، ومحل ذلك عند الإطلاق، فإن قال أردت المشيئة في حياتي أو بعد موتي حمل على إرادته قطعاً، ولو قال: إذا مت فشئت فأنت حر اشترطت المشيئة بعد الموت على الفور لدلالة الفاء على التعقيب، ولو قال: إذا مت فأنت حر متى أو مهما شئت اشترطت المشيئة بعد الموت لكن لا على الفور وحيث لا يشترط الفور وامتنع من المشيئة فللورثة بيعه ما لم يرجع.

قوله: (على الفور) فإذا قال: لم أشأ أو شئت ثم رجع لا يعتبر رجوعه، بخلاف ما سيأتي في التراخي، فمتى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما وقع أولاً ومتى كانت متراخية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدمت مشيئته له على رده أم تأخرت عنه. انتهى. «م.ر» في حاشية شرح الروض.

قوله: (أو بعد موتي) صريح شرح الروض أنه إذا قال: أردت بعد موتي لا يشترط الفورية لأن التصريح به مبطل للفورية قال «م.ر»: لأن التصريح بها يفيد عدم الفورية لأنها لا آخر لوقتها هـ. وقوله: مبطل للفورية أى: التي هي مقتضى إذا أو إن.

قوله: (قال شيخنا والخلاف جار إلخ) قضيته أنه يشترط تأخير الكلام عن الدخول فهذا من الشيخين إفادة؛ لأنه يعتبر في الشرطين المتوسط بينهما الجزاء وجود الأول قبل الثاني عند الإطلاق هنا وفي الطلاق لكنهما جعلاً من أمثلة هذا التفصيل أنت حر إذا مت إن شئت كما قال في الروض، وقوله: إذا مت فأنت حر إن شئت أو أنت حر إذا مت شئت يحتمل المشيئة في الحياة، وبعد الموت فيعمل بنيتها، فإن لم ينو حمل على المشيئة بعد الموت. انتهى. وليس هذا مما توسط فيه الجزاء والعمل بنيتها والحمل على المشيئة بعد الموت كلاهما يخالف ما قرره في الطلاق في اعتراض الشرط على الشرط وما ذكرناه عن الجورجى في الحاشية الأخرى فليحذر.

قوله: (حمل علي إرادته قطعاً) أى: وكذا يقال في مثال الطلاق المذكور.

قوله: (والعمل بنيتها إلخ) أى: في الصورة الثانية.

(وفى) قوله: دبرتك أو انت مدبر (متى شئت ومهما) أى: أو مهما (شئت فى * حياته يشاء) أى: يشترط وقوع المشيئة فى حياته كسائر الصفات المعلق بها، نعم إن صرح بالمشيئة بعد الموت أو نواها اشترط وقوعها بعده فيصير حينئذ بعدها مدبرا، (والفور نفى) فلا تشترط المشيئة على الفور والتصريح بهذا مع ذكرهما من زيادته ولو

.....
قوله: (كسائر الصفات إلخ) قال فى شرح الروض: لأنها مشيئة فى عقد التدبير وهو لا ينعقد بعد الموت.

قوله: (فيصير حينئذ بعدها مدبرا) هل يأتى هذا على ما تقدم عن الأكثرين، وكتب أيضا ظاهر هذه العبارة: أن التدبير يتحقق بعد المشيئة ولا يخفى ما فيه فإنه بعد المشيئة لا يتصور كون العتق معلقا بالموت وهو معنى التدبير لتقدم الموت، فلو كان المراد أنه بالمشيئة يتبين التدبير كان قريبا فليحزر (س.م.).

قوله: (والفور نفى) قال العراقى فى ضبطه: يعنى ما يعتبر فيه الوقوع بعد الموت، وما يعتبر فيه الفورية أنه يشترط وجود الصفة بعد الموت إن علقته بالموت، أو ذكرت بعد الموت وإلا فيشترط وجودها فى الحياة، ويشترط الفور فى وجود المشيئة إن علقته بأن أو بإذا، وفى الدخول إذا قال: إذا مت فدخلت الدار، وإذا مت فأنت حر إن دخلت الدار، وإلا فلا يشترط الفور. انتهى. قال الجوحى: والظاهر أن مراده من التعليق بالموت أعم من التعليق بما بعده كأنت مدبر إن دخلت الدار بعد موتى، ومن التعليق الذى لا يتأتى إلا فى اعتراض الشرط على الشرط مثل أن يقول: أنت مدبر إن دخلت الدار إن مت، فإن الدخول فى مثل هذا معلق بالموت كما ذكرناه فى الطلاق

قوله: (والعمل بنبته إلخ) أما عدم العمل بنبته فى الطلاق فمحل إشكال، وأما الحمل على المشيئة بعد الموت فأجاب عنه فى شرح الروض بأنهم لحظوا فيه التملك فاعتبروا تأخير المشيئة لتقع الحرية عقب القبول، وعليه يستثنى من كلامهم فى الطلاق ما إذا علق بمشيئة الزوجة لما ذكر وأبقى حجر كلامهم فى الطلاق على إطلاقه وفرق بأن وضع التدبير وجود الصفة بعد الموت فحملناها عند الإطلاق على ذلك، وإن خالف قضيته ما مر ثم عملا بوضع اللفظ ثم وبوضع أصل صيغة التدبير هنا. انتهى.

قوله: (فيصير حينئذ إلخ) الأولى لم يكن مدبرا حتى تقع بعده، وقد عبر الروض بمثل عبارة الشارح واعترضه الشارح هناك فجعل من لا يسهو.

قوله: (كأنت مدبر إن دخلت إلخ) وكأنك مدبر إن مت قد حلت الدار.

علق بأن أو إذا اشترط وقوع المشيئة في حياته أيضا لكن على الفور كما لو علق الطلاق أو العتق بها ومحل ذلك إذا أضافها للعبد فإن لم يصفها له كقوله: أنت مدبر إن شاء زيد لم تشترط الفورية، كما قاله الصيمري والماوردي لانتفاء التملك، ولهذا لو قال: إن دخلت الدار فأنت حر لا تشترط الفورية وشمل كلامه ما لو قال إذا مت فأنت حر متى شئت أو مهما شئت وليس مرادا فقد تقدم أنه يشترط وقوع المشيئة بعد الموت، ولو قال: إذا مت ودخلت الدار فأنت حر اشترط الدخول بعد الموت إلا أن يريد الدخول قبله نقله الشيخان عن البغوي هنا قال في المهمات: والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق أن هذا وجه مفرع على أن الواو للترتيب.

قوله: (فقد ذكر في الطلاق) أى: فيما لو قال: إن دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت طالق لكن قال «م.ر» في حاشية شرح الروض: يفرق بين ما هنا وما في الطلاق بأن الصفتين المعلق عليهما في الطلاق من فعله فخير بينهما تقدما وتأخيرا، والصفة الأولى في مسألتنا ليست من فعله وذكر التي من فعله عقبها يشعر بتأخرها عنها. انتهى.

فلا بد فيه أن يقع الدخول بعد وقوع الموت انتهى. وقول العراقي: إن الموصى يشترط في إذا مت فأنت حر إن دخلت الدار محل توقف، وفي المنهاج وشرح الجلال المحلى إذا قال: أنت حر بعد موتى إن شئت أو متى شئت اشترط المشيئة في حياة السيد. انتهى. وهو قد يشكل على ضابط العراقي كذا بخط شيخنا الشهاب، فانظر قول الجوحري فإن الدخول في مثل هذا معلق بالموت كما ذكرناه في الطلاق مع ما في على الهامش عن الروض.

قوله: (فقد تقدم أنه يشترط إلخ) وحيث قد صار العتق معلقا بصفة بعد الموت. فهل يخالف هذا ما تقدم عن الأكثرين إن جعل تدبيرا.

قوله: (محل توقف) لاختفاء أن مثال العراقي كقول المصنف: إذا مت فهذا العبد عتق إن شاء، وقد اشترط فيه الشارح الفور إلا أن المعلق عليه في كلام المصنف المشيئة فلزم الفور لأنه تملك أو تخيير ولذا قال في النظم المعروف: إلا إذا أن مع المال وشئت. انتهى. وفي «م.ر» على شرح الروض، وقوله: إذا مت فأنت حر إن دخلت الدار فالذى يناسبه ما ذكر في المشيئة أنه يراجع فإن أطلق ففيه الخلاف الذى سيذكر. انتهى. أى فيكون الأصح تأخير الشرط الثانى عن الأول ولا فور.

قوله: (وهو قد يشكل إلخ) أى: لأنها هنا ذكرت بعد الموت فمقتضى ضابطه أن تكون المشيئة بعده، وقد يقال: إنها هنا مذكورة قبله تقديرا لأن أنت حر إلخ دليل جواب الشرط.

قوله: (فانظر قول الجوحري إلخ) قد عرفت الفرق مما مر عن حجر.

(والحمل) إذا كان (معلوما لداه) أى : عند التدبير بأن انفصل لدون ستة أشهر من حين التدبير أو لفوقها ودون فوق أربع سنين وأمه خلية (يلحق * بأمه فيه) أى : فى التدبير وإن انفصل عنها قبل موت سيدها، وهذا ما صححه الشيخان، قال البلقينى : وهو طريقة الشيخ أبى حامد ومن تبعه وهى مردودة فقد نص الشافعى فى البويطى على خلافها فقال : وإن كان دبرها ولها حمل فإن أتت به لأقل من ستة أشهر فليس مدبرا، أو لسته أشهر فما زاد فمدبر وحكاها الرويانى عن اختيار المزنى، وبه قطع القفال ولا نص للشافعى يخالفه ووجهه أنها حبلى به فى حالة لم تتعلق به فيها الحرية، ولا سببها فكان كولد المستولدة قبل الاستيلاد، وهو الأرجح ولم يطلع أبو حامد ومن تبعه على النص. انتهى. (ومعها) أى : المدبرة أى : مع عتقها (يعتق) حملها كما لو أعتق الحامل، ومثله فيما ذكر الولد الحادث بعد التدبير إذا لم ينفصل قبل موت السيد، فإن انفصل قبله فالأظهر فى المنهاج كأصله مانقله فى الروضة عن الأكثرين أنه لا تبعية كما فى ولد الموهنة بجامع أن كلا منهما يقبل الرفع وكولد المدبرة ولد المعلق عتقها بصفة على الأظهر فى أصل الروضة، ويصح تدبير الحمل دون أمه ولا يتناول الأم كالإعتاق.

(وبزوال الملك) عن المدير ببيع أو غيره (قل بالبطل*) للتدبير قالوا : لأنه يجوز للسيد إزالة ملكه عنه كما فى المعلق عتقه بصفة، وللخبر السابق ولما رواه الشافعى والحاكم وصححه من أن عائشة رضى الله عنها باعت مدبرة لها سحرتها ولا مخالف لها (وإن يزل) أى : الملك (عن أمه) أى : المدير وهو حمل يبطل التدبير (للحمل)

.....

قوله : (ولا نص للشافعى إلخ) لا يلزم منه أن يكون المنصوص هو الراجح بل قد يكون الراجح المخرج كما هنا فإنه كما لو أعتق الحامل.

قوله : (ووجهه إلخ) تأمله فإنه يأتى فيما لو ولدته لسته أشهر فما زاد.

قوله : (إذا لم ينفصل إلخ) لأن الحرية لا تلد إلا حرا.

.....
.....
.....

سواء كان مدبراً باتباعها أم بتدبيره دونها، فلو باعها دخل معها فى البيع وبطل التدبير.

(ولم يعد) أى: التدبير؛ (إن عاد) الملك بعد زواله بناء على عدم عود الحنث فى اليمين (والإيلاد) أى: وبإيلاده للمدبرة يبطل التدبير لأن الإيلاد أقوى منه بدليل أنه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرفعه الأقوى كما يرفع ملك اليمين النكاح، ولا يرفع التدبير الإيلاد بل لا يصح تدبير المستولدة (لا * إن رد) السيد التدبير بالقول كرددته ورجعت فيه، وفسخته فلا يبطل كسائر التعليقات (أو أنكره) لأنه عقد يتعلق به غرض شخصين فلا يرتفع بإنكار أحدهما، بخلاف الوكالة على ما مر فى بابها فإن منفعتها العظمى تتعلق بالموكل، ولا يبطل بالرهن والكتابة والردة ولو من السيد (أو أبطل).

(وارثه) التدبير فلا يبطل وإن بطل بإبطال السيد، كما لو أوصى لإنسان بشيء ومات لا يجوز للوارث بيعه وإن جاز للموصى بيعه (مثل أعيروا بعد يا * ذا) أى: كما لا تبطل العارية بإبطال الوارث لها فى قوله: مورثه أعيروا عبدى لفلان بعد موتى (سنة) مثلاً لأن حق الوارث بعد الوصية بالنص وعطف على لا إن رد قوله: (ولا لجان فديا) أى: ولا إن فدى السيد المدبر الجانى، فلا يبطل التدبير بخلاف ما إذا بيع فى الجناية.

(ولا تكف) أنت (وارثاً أن يفقدى) أى: أن يفديه حيث مات السيد قبل البيع فى الجناية، وقبل اختياره الفداء، بل يتخير بين أن يفديه ويعتق من الثلث وأن

قوله: (بخلاف التدبير) فإنه يبطل إذا استغرق الدين الزكاة.

* * *

يسلمه للبيع ، ومحلّه إذا لم يف ثلث المال بالأرض وقيمة المدبر فإن وفى بهما لزمه الفداء من التركة لأنه أعتقه بالتدبير السابق ، وأجاب عنه الشارح بأن الوارث لم يفده وإنما فدى من التركة وغيره بأن ذلك معلوم من البيع فإن كلامه ثمة يفهم أن إعتاق الموسر للجاني نافذ فيلزمه الفداء وقد وجد التقييد المذكور فى نسخة بعد ما مر بقوله :

قلت بلى إن يف ثلث السيد بقيمة الجاني وبالأرس فدى

(وفى) قول المدبر: (كسبت المال) الذى بيدى (بعد) موت (سيدى) فهو لى ، وقال الوارث قبله : فهو تركة حلف المدبر لأن اليد له ، وإن أقاما بينتين بما قالاه قدمت بينته لذلك.

(لا فى) قوله المدبرة (ولدت) هذا الولد بعد موت سيدى فهو حر وقال الوارث قبل

.....
 ..

قوله: (فإن وفى بهما) ينبغى أنه لو وفى بالأرض وبعض قيمة المدبر لزم فداء بعضه من التركة فيعتق دون باقيه.

قوله: (لزمه الفداء من التركة) هذا للزوم ولو فى البعض بأن لم يخرج من الثلث إلا بعضه بين فى شرح الروض أنه المعتمد خلافا لما ادعاه الأسنوى وعبارة الروض: فإن مات السيد وقد نجى أى: المدبر ولم يبعه ولم يختار فداءه فكعتق أى: فموته كإعتاق القن الجاني، فإن كان السيد موسرا عتق، وفدى من التركة بالأقل من قيمته، والأرض. انتهى. قال فى شرحه: وإن كان معسرا لم يعتق منه شيء إن استغرقتة الجناية، وإلا فيعتق منه ثلث الباقي. قال الرافعى: ويشبه أن يقال الميت معسر على ما مرفى سرية العتق، قال الأسنوى: قد استفدنا من هذا ترجيح عدم النفوذ هنا وحذفه من الروضة فأوهم ترجيح خلافه اعتمادا على التركة، قلت: وهو المعتمد ويفارق السراية بأن سبب العتق فيه متقدم على الموت، وسبب السراية متأخر عنه. انتهى.

قوله: (لا فى ولدت) لعل صورته فى ولد حملت به بعد التدبير وإلا فما حملت به قبله مدبر،

قوله: (وسيب السراية الخ) أى: فيما لو أوصى بعتق جزء عبد له بعد موته كما مرفى قوله: وإذا

فنى.

التدبير فهو قن فلا تحلف المدبرة بل الوارث لأن الأصل رق ولدها، فقله في كسبت: متعلق بقوله: (حلف المدبرا*) وذكر من زيادته الفرق بين الصورتين بقوله: (إذ ما على الحرية فتظاهرا) أى: إذ الحر لا يدخل تحت اليد حتى تظهر عليه بخلاف المال لكن لا حاجة في الفرق إلى قوله فتظاهرا.



.....

.....

وإن انفصل قبل موت السيد كما تقدم فهو بموته حر بكل حال «س.م».

قوله: (إذ ما على الحرية) أى: والولد حر بزعمها فلا يلها بزعمها.



.....

باب الكتابة

بكسر الكاف وقيل بفتحها كالعتاقة وهي لغة الضم والجمع ، وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر، وسمى كتابة لما فيه من ضم نجم، إلى نجم وقيل: لأنه يوثق بها غالبا، وهي خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبيده، ولأنها بيع ماله بماله، والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور ٣٣] وخبر من أعان غارما أو غازيا أو مكاتبا في فك رقبته أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، وخبر المكاتب عبد ما بقى عليه درهم رواهما الحاكم وصحح إسنادهما والحاجة داعية إليها، وإنما لم تجب قياسا على التدبير وأركانها أربعة سيد ومكاتب وعوض وصيغة وقد أخذ في بيانها فقال: (تصح من أهل التبرعات) المختار ولو كافرا حربيا أو غيره (لا * ذى ردة كتابية) لأنها تبرع إذ المكاتب وكسبه للسيد فمقابلة أحدهما بالآخر نزول عن أحدهما مجانا فلا تصح من محجور عليه بسفه أو غيره ولا من أوليائهم عنهم ولا من مكره ولا من مريض فيما زاد على الثلث ولم تجزء الورثة ولا من مرتد أما لو كاتب ثم ارتد فلا تبطل كتابته كبيعته لكن يمتنع دفع النجوم إليه لأنه محجور عليه بل تدفع للحاكم فلو دفعها للمرتد لم يعتق ويستردها ويدفعها إلى الحاكم فإن تلفت فإن كان معه مايفى بها ودفعه إلى الحاكم فذاك وإلا فله تعجيزه ثم إن مات السيد على الردة بعد تعجيزه فهو رقيق وإن أسلم ألغى التعجيز؛ لأن منع التسليم كان لحق المسلمين وقد صار له فيعتد

.....
..

باب الكتابة

قوله: (أو غيره) أى: السفیه.

قوله: (ولا من مرتد) وإن وقفنا ملكه لأنها عقد معاوضة، والعقود لا توقف، بخلاف التدبير فإنه تعليق عتق، والتعليق تقبل الوقف. شرح روض.

.....

بقبضه ، وهذا بخلاف ما لو دفعها للمحجور عليه بسفه ، و أتلفها وعجزه الولى ، ثم فك الحجر فإنه لا يلغى تعجيزه ؛ لأن حجر السفیه أقوى ولهذا لا ينفذ تصرفه قطعاً ولأن حجره لحفظ ماله فلو حسب عليه ما أتلفه لم يحصل حفظ ، وحجر المرتد لحق المسلمين وقد عاد له (إن شملاً) أى : عقد الكتابة .

(جميع ما رق) من المكاتب فلو كاتب بعض رقيقه وباقيه حر صح لحصول الاستقلال ، بخلاف ما لو كان باقيه رقيقاً ؛ لأنه حينئذ لا يستقل بالتردد لاكتساب النجوم ، لكنه إن أدى النجوم قبل فسخ السيد الكتابة عتق وسرى مطلقاً إن كان باقيه له ، ومع اليسار إن كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه إليه ، ورجع عليه السيد بقسط القدر المكاتب من القيمة ، ولو كاتبه الشريكان معا صح بشرط اتفاق النجوم جنساً ، وصفة ، وأجلاً وعدداً وكون حصة كل منهما من النجوم بنسبة ملكه ، سواء صرح به أم أطلق ، (وبعض) من الرقيق (يحتمل*) كتابته (إن كان فى وصية) بأن أوصى بكتابة

قوله : (وعدداً) أى : النجوم لا عدد القدر المودى .

قوله : (جنساً) فلا يصح أن يكون بالنسبة لأحدهما دنائير وللآخر دراهم ، وأما كون بعضها دراهم لهما وبعضها الآخر دنائير لهما فلا مانع منه «س.م» .

قوله : (بخلاف ما لو كان باقيه رقيقاً) فإن كتابته فاسدة .

قوله : (لأنه حينئذ إلخ) ولأنه لا يمكن صرف سهم المكاتبين إليه . شرح روض .

قوله : (عتق وسرى) أى : لوجود الصفة .

قوله : (ولو كاتبه الشريكان صح) ولو عجزه أحدهما بطل فى الجميع كالوارثين . روض .

قوله : (وكون حصة كل منهما إلخ) بسبب ويكون الأجل قوله سواء إلخ «ب.ر» .

قوله : (وبعض يحتمل إلخ) قال فى شرح الروض : ولو كان بعضه موقوفاً على خدمة مسجد

قوله : (لا يمكن إلخ) لأنه يصير بعضه ملكاً للمالك باقيه لأنه من أكسابه . انتهى . «م.ر» .

قوله : (الأنسب وتكون) لا يلزم ذلك بل المدار على ألا يذكر ما يخالف ذلك بأن شرط ما يوافق ، أو أطلق ويحمل على نسبة المالكين . انتهى . كذا بهامش .

رقيقه، فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم يجز الورثة الباقي فيجوز كتابة البعض الذى احتمله الثلث، ولو كاتب فى مرضه رقيقاً هو جميع تركته ولم تجز الورثة صح فى ثلثه وكذا لو أوصى بكتابة بعض رقيقه كما ذكره الطاوسى وابن الرفعة وجزم البارزى باندراجة فى تعبیر الحاوى ونازع فى ذلك البلقىنى لصحة الوصية فيما تقدم والتبويض عارض بخلاف هذه فإنها صدرت بالتبويض الممتنع على أصل الشافعى، ولا تصح كتابة المستأجر لأنه لا يتفرغ لاكتساب النجوم، ولا كتابة المرهون لأن الرهن محوج للبيع، والكتابة تمنع منه ويعتبر فى الكاتب أن يكون مكلفاً مختاراً نعم تصح كتابة السكران (بذى أجل) أى: صحت الكتابة بدين مؤجل ولو كانت لمبعض اتباعا للسلف والخلف فلا تصح بعين لمخالفة ذلك؛ ولأن الرقيق لا يملكها فلو كاتب بثوب موصوف على أن يؤدى نصفه بعد سنة، ونصفه الآخر بعد سنتين لم يصح لأنه إذا سلم النصف فى الأولى تعين النصف الثانى للثانية، والمعين لا يجوز تأجيله ولا بدين حال لعجزه عنه عقب العقد.

(منجم باثنين) أى: مؤقت بوقتين، (أو بأعلى*) أى: أكثر اتباعا للسلف

.....
 قوله: (ونازع البلقىنى إلخ) قال «ق.ل» على الجلال: المعتمد البطلان فى هذه الصورة، ومثلها ما لو كان فى مرض موته بعض رقيق هو ثلث ماله.

قوله: (اتباعا إلخ) لخروجها عن القياس فيقتصر فيها على ما ورد. انتهى. «م.ر».

قوله: (الرقيق) أى: غير المبعوض.

أو نحوه من الجهات العامة وبعضه رقيقاً وكاتبه ماله فيشبه أن يصح بناء على قولنا الملك فى الوقف ينتقل إلى الله تعالى وهو المذهب لأنه منتقل بنفسه فى الجملة كذا ذكره الأذرعى، والأوجه خلافه لمنافاته تعليلهم السابقين، ولو سلم فالبناء المذكور لا يختص بالجهات العامة. انتهى.

قوله: (منجم باثنين أو بأعلى) قال فى الروض: ولو كاتب بنجمين أى: مثلاً على أن يعتق بالأول صح، وعتق بالأول، قال فى شرحه لأنه لو كاتبه مطلقاً وأدى بعض المال فأعتقه على أن يؤدى الباقي بعد العتق صح، فكذا لو شرطه ابتداء. انتهى.

والخلف ، ولو كفى نجم لفعלוه مبادرة للقربات ، ولا فرق بين قلة النجم مع كثرة ما يؤدي فيه وبين غيره لإمكان القدرة على ذلك كما لو أسلم إلى معسر فى مال كثير إلى أجل قصير (أو نفع) أى: صحت بدين مؤجل كما مر أو بمنفعة (عين) أو ذمة فلا يشترط فيها التأجيل ؛ لأنه إنما اشترط لحصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالمنفعة حالا ، ولا يصح تأجيل منفعة العين كالعين ، بل يشترط اتصالها بالعقد كما سيأتى (إن علمن) أى: الدين والنجم وعدده والمنفعة (كلا) بنصيبه تمييزا محولا عن نائب الفاعل أى: صحت الكتابة بالأمر المذكورة إن علمت كلها فلو كاتب على منفعة شهر لم يصح لا اختلاف المنافع وكذا على خدمة شهر من العقد إذا لم يبين العمل فى الخدمة على ما جزم به البغوى ونقله ابن الرفعة عن ظاهر النص وقال ابن الصباغ يكفى إطلاق الخدمة قال الأسنوى: وهو الصحيح ويتبع العرف كما مر بيانه فى الإجارة.

(قلت ونفع العين شرط صحته) يعنى صحة الكتابة به (وصل بعقد) أى: إيصاله بعقدما (دون نفع ذمته) فيجوز تأجيله (قالوا ونفع العين) لا يكفى وحده فى عوض الكتابة بل (لا بد معه * من ذكر نحو درهم أو منفعة).

(في ذمة من بعد عقد تجرى * بيوم أو عند انقضاء الشهر).

(أو قال بعده بيوم) كقوله كاتبتك على أن تخدمنى شهرا من الآن وعلى إعطاء درهم، أو خياطة ثوب فى ذمتك بعد العقد بيوم، أو عند انقضاء الشهر، أو عقبه، أو بعده بيوم وتجاوز على بناء دارين كل منهما فى وقت، ولو كاتبه على خدمة شهرين

قوله: (ويجوز على بناء دارين) لعل المراد على إلزام ذمته بينهما إذ لو أريد بناؤه بنفسه كانت المنفعة متعلقة بالعين وهي لا توجل، والغرض هنا تأجيلها بدليل قوله: في وقتين معلومين فليتأمل ذلك، وقوله: وكل منهما في وقت لك أن تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين وبالزمان وهو الوقتان، وقد مندعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجود هنا فهل يفرق بينهما بنحو أن

قوله: (فهل يفرق بينهما إلخ) لو فرق بجواز الكتابة من جهة المكاتب بخلاف الإحارة من جهة الأجير لكان وجهها.

مثلا، وقدر كل شهر نجما لم يصح؛ لأن الجميع نجم واحد والمطالبة به ثابتة فى الحال إلا أنه يوفى بمضى الزمان فلو شرط صريحا كون خدمة شهرنجما وخدمة الشهر بعده نجما آخر لم يصح على الصحيح المنصوص لأن منفعة الشهر الثانى متعينة والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل (وليقل*) على كلام الحاوى وغيره (قد أطلقوا هنا) أى: فى الكتابة (اشتراطا للأجل) فى عوضها.

(وليس مشروطا لنفع قدرا * على شروعه به مبتدرا) أى: أطلقوا اشتراط ذلك مع أنه لا يشترط فيما إذا كان العوض منفعة يمكنه الشروع فيها فى الحال سواء تعلقت بالعين أم بالذمة وحاصل زيادته أنه اعترض أولا على الحاوى بأن منفعة العين يشترط اتصالها بالعقد دون منفعة الذمة وكلامه لا يفهم ذلك وبأن كلامه يقتضى الاكتفاء بها وحدها وليس كذلك وثانيا عليه وعلى غيره بأنهم أطلقوا اشتراط الأجل فى العوض، مع أنه لا يشترط فى المنفعة، وأنت خبير بأن اشتراط الاتصال مفهوم من كلامه فى الإجارة، وبأن كلامه وإن اقتضى الاكتفاء بما ذكر لكنه لم يردده، وإنما أراد استثناء ذلك من

.....
.....

المنفعة هناك معوض وهنا عوض، ويتسامح فى العوض ما لا يتسامح فى المعوض، أو يسوى بينهما فيحمل الوقتان هنا على وقتى ابتداء الشروع فى كل دار لا على جميع وقتيهما أو كيف الحال فيحرر «س.م».

قوله: (لم يصح) قال فى شرح الروض: قال الرافعى: لأن منفعة الشهر الثانى متعينة والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل. انتهى. وقد يفهم أنه لو لم تتعين الخدمة فى الثانى بأن كانت فى الذمة صح لكن قضية قوله هنا: لأن الجميع إلخ خلافه.

قوله: (متعينة) والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل هذا يقتضى تصوير المسألة بخدمته بنفسه، أما لو التزمها فى ذمته فهذا ينفع ذمة وقد تقدم أنها تؤجل فليراجع.

قوله: (لكن قضية قوله هنا إلخ) فيه أنه إنما يكون كذلك عند التعليق بالعين تدبر.

اشتراط التأجيل ، وبأنهم لم يطلقوا اشتراط الأجل ، بل ذكروا عقبه ما يقيده كما تقرر (بقوله كاتب) أى : تصح الكتابة بقول السيد لرقيقه كاتبك على كذا مع قوله : (فإن أدبت لى) النجوم (فأنت حر أو نوى) ذلك فإن لم يقله ولم ينوه لم تصح الكتابة ، بخلاف التدبير حيث يصح بمجرد قوله : دبرتك أو أنت مدبر كما مر لأنه كان معلوما فى الجاهلية ولم يغير ، والكتابة تقع على العقد العلوم ، وعلى المخارجة وهى توظيف خراج على عبده الكسوب فلا بد من التمييز بلفظ أو نية وقوله : كغيره فإن أدبت فأنت حر جرى على الغالب من وجود الأداء فى الكتابة وإلا يكفى كما قال جماعة أن يقول : فإذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فأنت حر أو ينويه وقوله من زيادته لى المراد به لى ولو بنائى (وليقبل) أى : المكاتب عقب إيجاب السيد كالبيع ونحوه فلا يكفى بغير قبول ، ولا بقبول منفصل ولا بقبول الأجنبى بغير إذن لمخالفة وضع الباب وقيل يكفى كخلع الأجنبى .

(وندبت) أى : الكتابة (إذا) رقيق (أمين كاسب * يطلبها) وبالأمانة والكسب فسر الشافعى الخبر فى الآية واعتبر الأول لثلا يضيع ما يكسبه فلا يعتق والثانى ليوثق بتحصيل النجوم فإن ، انتفيا أو أحدهما لم تندب ولا تكره بحال ؛ لأنها عند انتفاء ذلك قد تفضى إلى العتق ، نعم إن كان الرقيق فاسقا بسرقة ، أو نحوها وعلم سيده أنه لو كاتبه مع العجز عن الكسب لاكتسب بطريق الفسق ، قال الأذرعى : فلا يبعد تحريمها لتضمنها التمكين من الفساد ولا يجبر عليها الرقيق ، وكذا السيد وإلا لبطل أثر الملك واحتكم المالك على المالكين (ويعتق المكاتب) بالشرط الآتى .

قوله : (ما يقيده) وهو مسألة المنفعة .

قوله : (وعلم سيده أنه لو كاتبه) ينبغى أو ظن أو أراد ما يشمله .

(بفرعه) أى: مع ولده (من أمة أفاداً*) أى: استفادها بمعنى ملكها (وقت كتابة) أى: حال كتابته وأحبها حينئذ، وإن ولدته بعد العتق، وسيأتى أنه لا يجوز له أن يطأ أمته ولو بإذن سيده، لكنه إن وطئ فلا حد للشبهة ولا مهر لأنه لو ثبت لثبت له والولد نسيب، وهو ملك له؛ لأنه ولد أمته لكنه لا يعتق عليه لأن ملكه غير تام بل يتوقف عتقه على عتقه وهو معنى قولهم ولد المكاتب يتكاتب عليه (ولا استيلاداً) لأمة المملوكة التى أولدها المكاتب، وإن ملكها ملكاً تاماً عند عتقه لأنها علفت بمملوك فأشبهت الأمة الموطوءة بنكاح.

(و) يعتق (فرع من قد كوتبت) معها ففرع مرفوع، ويجوز جره عطفاً على فرعه أى: وتعتق المكاتبه مع فرعها الرقيق المجتن حالة الكتابة، والحادث بعدها لأن سبب الحرية لأحقيقتها فى عتق الأولاد بدليل المستولدة وعتقه إنما هو بالتبعية لعتق أمه فلو عجزت أو ماتت لم يعتق ولم يطالب بشيء أما المنفصل حال الكتابة فهو باق على ملك السيد (إن قبضاً*) أى: يعتق المكاتب مع فرعه والمكاتبه مع فرغها إن قبض السيد، ولو بنائبه النجوم، (وقيم إن جن والذى قضى).

(لغيب سيد أو امتناع) أى: أو قبضها قيمة أى: وليه إن جن بعد الكتابة أو حجر عليه بسفه، أو قبضها القاضى لغيبته، أو امتناعه من القبض، وكذا إن ارتد كماً مر، أو

قوله: (أو مات وعليه دين إلخ) عبارة الروض: فإن كان على الميت دين وأوصى برصاياً إلى وصى غير الوارث لم يعتق إلا بالدفع إلى الوصى والوارث إن لم يكن وصى فالقاضى يقوم مقامه لا بالدفع إلى الغريم ولا إلى الوارث. انتهى. وقوله: لا بالدفع إلى الغريم لأن الدين لا يمنع الإرث وقوله: ولا إلى الوارث لأنه لا يقوم مقام الوصى بخلاف القاضى، وقوله: فالقاضى يقوم مقامه أى: فيعتق بالدفع للقاضى والوارث، فقول الشارح:

قوله: (الأمة) أى: أم فرعه

قوله: (الجنى حالة الكتابة) وإن حملت به قبلها.

مات وعليه دين وأوصى بوصايا، ولا وصى له فلا يعتق بقبض الوارث لها حينئذ. نعم إن قضى الديون، والوصايا عتق، وأفهم قوله إن قبض أن إقباض المكاتب غير معتبر حتى لو جن وقبض سيده منه عتق وبه صرح فى قوله: (ولو) كان قبضه (من المجنون) لاستحقاقه القبض وبما ذكر علم أن الكتابة لا تنفسخ بجنون واحد منهما للزومها من فلا يعتق بقبض الوارث أى: وحده، والظاهر أنه لا يعتق أيضا بقبض القاضى وحده بل لابد من قبض الوارث معه.

قوله: (وأوصى بوصايا إلخ) فإن كان عليه دين فقط عتق بقبض الوارث وحده.

قوله: (نعم إن قضى الديون والوصايا إلخ) أى: فقبضه صحيح ابتداء، لكن إذا لم يقض بأن المكاتب لم يعتق لأن الدين الذى عليه مرهون عند أصحاب الدين والوصايا رهنا شرعيا نظرا للميت، فلما قبض الوارث كان قبض بالملك، فلما لم يحصل المقصود لم يعتق المكاتب، كما لو بيع المرهون بإذن المرتهن للوفاء فتلف الثمن المعين قبل القبض يعود الرهن. انتهى. «م.ر» وظاهر الروض كمفهوم قول الشارح: فلا يعتق بقبض الوارث لها حينئذ أنه إذا دفع إلى القاضى أو الوصى والوارث عتق، وإن لم تقض الديون والوصايا فلينظر الفرق مع صحة القبض فى كل على ما نقلنا عن «م.ر».

قوله: (نعم إن قضى الديون إلخ) أى: بعد قبضه من المكاتب، وأما القبض بعد القضاء فحكمه واضح «ب.ر».

قوله: (ولو كان من المجنون) ظاهره صحة قبضه منه وجوازه وإن كان خلاف مصلحة المجنون إذ لا يلزم رعاية مصلحته وسيأتى عند قوله: فإن رأى القاضى صلاحا أنه هل للقاضى منعه من القبض بالمصلحة؟.

قوله: (لاستحقاقه إلخ) ومن ثم لو أخذه بلا إقباض من المكاتب العاقل وقع موقعه. حجر «د».

قوله: (ظاهره صحة قبضه إلخ) هو كذلك إذ للسيد إعتاقه حينئذ وأخذ ما معه عن الرق، ولا فرق بين أن يأخذ كسبه عن النجوم أو عن الرق كذا نقله «م.ر» فى حاشية شرح الروض عن وسيط الغزالى ثم قال: وأما الحاكم إذا دفع بنفسه فلا بد أن يكون على وجه المصلحة لأن هذا شأن تصرفاته وإن قدر السيد حينئذ على إعتاقه وأخذ ما معه عن الرق. انتهى. وقوله: وأخذ ما معه عن الرق لعله ضعيف فقد صرح الشارح فى شرح الروض «م.ر» فى شرح المنهاج بأنه إذا أعتق السيد المكاتب أو علق عتقه على صفة وجدت قبل الأداء عتق عن الكتابة فيتبعه كسبه وولده وبرئ من النجوم. انتهى. ويكفى فى الجواب أن للسيد إعتاقه وينفذ قطعاً، وإن لم يكن فيه مصلحة وسيأتى ذلك عن «م.ر».

أحد الطرفين كالرهن، وإنما تنفسخ به العقود الجائزة من الطرفين (لا المبتاع) يعنى لا إن قبض من ابتاع النجم من السيد (النجم منه) أى: من المكاتب، فإنه لا يعتق بقبضه إذ لا يصح ابتياع النجم لأنه بيع مالم يقبض ولأنه بيع الدين لغير من عليه، وليس المبتاع كوكيل السيد لأنه يقبضه لنفسه حتى لو تلف فى يده ضمنه، والوكيل يقبضه لموكله. نعم إن أذن له السيد فى قبضه وعلموا فساد البيع عتق بقبضه، كما قاله البلقينى.

(كل) أى: عتق المكاتب إن قبض من ذكر كل (قسط ذاك) أى: المكاتب من النجوم فلا يعتق بقبض بعضها لخبر المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ولو كاتب عبد به بعوض واحد صح كما لو خالغ أو نكح نسوة بمهر ويوزع المسمى على قدر قيمتهما يوم الكتابة لأعلى رؤوسهما، فمن أدى قسطه عتق وإن لم يؤد الآخر ولا نظر إلى تعليق السيد العتق بأداء الجميع؛ لأن الغلب فى الكتابة الصحيحة حكم المعاوضة، وإذا كاتب اثنان رقيقهما (لا*) يعتق (شئ) منه (بقبض سيد) واحد منهما إذ ليس له تقديم أحدهما فى الدفع، ولا تفضيله فى قدر المدفوع، فإن أكسابه مشتركة بينهما بل لو قدمه شريكه على نفسه بقبض قسطه لم يعتق منه شئ كما ذكره بقوله. (وأهمل).

(تقديمه) لأن حقه فى ذمة المكاتب، وما بيده ملكه، فلا أثر للإذن فيه ولو هلك الباقي قبل دفعه للثانى، كان المدفوع للأول بينهما، ولو دفع إليه جميع النجوم عتق إن أذن الآخر وإلا فلا.

.....

قوله: (أو نكح نسوة بمهر) انظر هذا مع قولهم: واللفظ للمنهاج ولو نكح نسوة بمهر فالأظهر فساد المهر ولكل مهر مثل أهـ إلا أن يكون المقصود القياس فى مجرد صحة العقد وإن فسد العوض هناك لا هنا بل يصح العوض هنا كمسألة الخلع لأن المستحق فيهما بخلاف مسألة المنهاج.

.....

(وأن شريكه به*) أى: بقبض كل النجوم (أقر) أى: بأن قال قبض كل منا قسطه منها أو أقبضها المكاتب لى لآخذ قسطى منها، وأعطى الآخر قسطه منها، وأنكر الآخر (كان العتق) ثابتا (فى نصيبه) وصدق المنكر بلا يمين فى الأولى وبيمين فى

قوله: (وصدق المنكر بلا يمين فى الأولى إلخ) اعلم أن الإمام النووى قال فى الروضة ما نصه: ولو قال المكاتب لأحدهما: دفعت إليك جميع النجوم لتأخذ نصيبك وتدفع نصيب الآخر إليه فقال: دفعت إلى نصيبى ودفعت إلى الآخر نصيبه بنفسك وأنكر الآخر القبض عتق المقر، وصدق فى أنه لم يقبض نصيب الآخر بيمينه وصدق الآخر فى أنه لم يقبض نصيبه ولا حاجة إلى اليمين لأن المكاتب لا يدعى عليه شيئا بل يتخير المنكر بين أن يأخذ حصته من العبد وبين أن يأخذ من المقر نصف ما أخذ لأن كسب المكاتب متعلق حقهما بالشركة: ويأخذ الباقي من العبد، ثم قال: ولو قال المكاتب لأحدهما دفعت النجوم إليك لتأخذ نصيبك وتدفع نصيب الآخر إليه كما صورنا فقال فى الجواب: قد فعلت ما أمرت به فأنت عتق وأنكر الآخر عتق نصيب المقر وصدق المنكر بيمينه، فإذا حلف بقى نصيبه مكاتبا وله الخيار بين أخذ حصته من المكاتب وبين أخذها من المقر لإقراره بأخذها فمن أيها أخذ عتق نصيبه ثم إن أخذها من المكاتب فله الرجوع على المقر لأنه وإن صدقه فى الدفع إلى الشريك فإنه كان ينبغي أن يشهد عليه، وإن أخذها من المقر فلا رجوع له على المكاتب لاعتزافه بأنه مظلوم. انتهى. وبه تعلم وجه عدم اليمين فى الأولى وأن فى تصوير الشارح لها قصورا وأن قول الشارح تبعا للعراقى: وظاهر المتن أن العبد لا يرجع على المقر فى الثانية خلاف المجزوم به فى الروضة وأصلها (والله أعلم) كذا يحفظ شيخنا البرلسى. وقوله: وجه عدم اليمين فى الأولى.

قد يقال هو جار فى الثانية بدليل اتحاد التصوير وعدم زيادة الثانية إلا بمجرد موافقة المقر للمكاتب فيما قاله، وزعمه أنه امتثل ما أمر به، إلا أن يقال أن لما وافقه المقر وزعم أنه فعل ما أمر به كان ذلك مقتضيا؛ لأن المكاتب يدعى عليه أنه قبض أو يقال لما كان الشريك المقر النائب عن المكاتب فى الدفع يدعى عليه قبض نصيبه احتاج لليمين، وقوله: إن العبد لا يرجع على المقر فى الثانية، قد يجاب بأن الشارح لم يصرح بعدم الرجوع فى خصوص الثانية غاية الأمر أن إطلاقه شامل لها فيجوز أن يحمل كلامه على الأولى أو يحمل عليهما، لكن يكون المراد بقوله فى بيان قول المصنف شخص من المقر والعبد كلاهما بالنسبة للأولى والشريك وحده للثانية بناء على حمل من على التبعض فليتأمل (س.م.).

قوله: (أو يقال لما كان الشريك إلخ) هذا هو الظاهر.

الثانية، ولا يضر التبعض للضرورة.

(وما سرى) عليه العتق إلى نصيب المنكر؛ لأنه يقول عتق النصيبان معا بالقبض فلا معنى لإلزامه السراية (والجزء منه أعطه*) أى: والجزء الذى يخص المنكر مما قبضه المقر أعطه له منه؛ لأن ما أقر بقبضه شائع بينهما لتعلق حقهما بكسبه فشاركه فيه وطالب العبد بالبقية (أو طالب العبد بكل قسطه) وإذا أخذ جميع قسطه منهما أو من العبد وحده عتق باقيه.

(ولم يعد) أى: ولا يرجع (شخص) من المقر والعبد بما أخذه منه المنكر على صاحبه لاعترافه بظلم المنكر له فيما أخذه منه، والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه، ولا تقبل شهادة المقر على المنكر لتهمة دفع مشاركته له (وإن هو) أى: السيد (اعترف* لأحد) من مكاتبيه بقبض نجومه، أو إبرائه أمر بالبيان، فإن قال: نسيت أمر بالتذكر ولا قرعة مادام حيا لأنه قد يتذكر وهو أقرب منها إلى الحق فإن بين أحدهما وصدقه الآخر فذاك، أو كذبه وقال: وفيتك أو أبرأتني فله تحليفه فإن حلف بقيت الكتابة إلى الأداء أو نحوه وإن نكل حلف المكذب وعتق أيضا، وإن لم يتذكر، حلف لهما قال الشيخان: وإذا حلف فوجهان أحدهما قال فى المهمات وهو الصحيح الذى نص عليه فى الأم يبقان على الكتابة، ولا يعتق واحد منهما إلا بالأداء أو نحوه وثانيهما تتحول الدعوى إلى المكاتبين فإن حلفا على الأداء أو نكلا بقيا على الكتابة، أو حلف أحدهما

قوله: (حلف لهما) أى: أنه لم يتذكر.

قوله: (وهو الصحيح) أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (ولا يعتق واحد منهما) أى: معينا. شرح الروض.

قوله: (تتحول الدعوى) بأن يدعى كل منهما على الآخر أنه المؤدى. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (وهو) أى: التذكر.

قوله: (أقرب منها) أى: القرعة.

قوله: (ولا يعتق واحد منهما) أى: معينا فإنه مقر بحرية أحدهما لا محالة «ب.ر».

حكم بعنتقه وبقي الآخر مكاتبا، وإن بين أحدهما فقال الآخر: نويتني بإلقرار المبهم ولم يقل قبضت منى أو أبرأتني قال الإمام فالأصح أن دعواه مردودة؛ لأنه لم يدع حقا ثابتا بل أخبارا قد يصدق فيه وقد يكذب، ولو مات السيد قبل البيان (فوارث الميت) يقوم مقامه فيه فإن بين أحدهما فكما مر، لكن إن كذبه الآخر (حلف) له.

(بنفى علم) له بأنه الدافع وإن قال لا أعلمه حلف لكل منهما بنفى علمه (وليقرع) بعد الحلف بينهما للعتق لا للمال فإنه لا مدخل فيه للقرعة فمن خرجت قرعته عتق وعلى الآخر أداء نجومه (أو برى*) أى: عتق المكاتب إن قبض النجوم من له قبضها، أو برئ عنها المكاتب بإبراء أو تقاض (ووارث الميت) أى: أحد ورثته (أن يحرر) نصيبه من المكاتب.

(يعتق) لا عنه بل (كتابة عن الذى قضى*) أى: مات (كالحكم) فيما (لو أبرأه) أحد الورثة من قسطه (أو قبضا) ذلك فإنه يعتق نصيبه لا عنه، بل عن الميت كتابة فيكون الولاء له، وينتقل إليهم بالعصوبة يبقى كتابة الباقي، فإن عجز عنه عاد قنبا، وليس إبراء أحدهم عن نصيبه بإبراء مورثه عن بعض النجوم؛ لأنه إبراء عن جميع حقه كأحد الشريكين بخلاف مورثه والحاوى تبع فى صورة القبض الوجيز، وهو مبنى على صحة قبض أحد الورثة وهو ضعيف، والأصح فساده كقبض أحد الشريكين، فلا يعتق نصيبه كما ذكره الناظم بقوله: (قلت وعنتقه بقبض إحدى* وراثته ناقض) الحاوى (مابه بدى).

.....
.....

قوله: (أى أحد ورثته) بقرينة اعتراض الناظم الآتى.

قوله: (فإن عجز عنه عاد قنا ولا سراية) فتأمله كذا بخط شيخنا أقول وجهه أن العتق عن الميت ولا سراية فى حقه لأنه معسر «س.م».

.....

(إذ قال لا) يعتق منه (شئ بقبض سيدي*) بباء الإشباع أى: سيد واحد من الشريكين لفساد قبضه كما مر (لكن) صاحب الحاوى (بصاحب الوجيز يقتدى).

(فى الفرق بين أحد اللذين * تشاركا وأحد الابنين) الوارثين.

(والفرق) بينهما فى ذلك (صعب) لأنه خلاف الأصح (والعتاق) فيما لو صدق أحد الوارثين العبد على الكتابة، ثم أعتق نصيبه (يسرى*) فى الحال عند اليسار فى الإعناق إلى نصيب الجاحد لأنه يزعم رقه بجحدته الكتابة.

.....
.....

قوله: (سرى فى الجال إلخ) والظاهر أنه لا غرم للسراية لأن المكذب يزعم أن المصدق أعتق نصيبه عن نفسه لا عن الميت، والمصدق ينكره فهو كما لو قال لشريكه: أنت أعتقت نصيبك فأنكر، ويحتمل خلافه، هكذا قاله الشارح فى شرح الروض، وهو غفلة عن قول المنهاج: فإن أعتقه المصدق فالمذهب أنه يقوم عليه إن كان موسرا. انتهى. وفى المحرر مثله فما استظهره خلاف مرجح الشيخين «ب.ر» وكتب أيضا استشكل هذا من حيث إن المصدق يزعم أن نصيب شريكه مكاتب فكيف يلزمه حكم السراية ولم يعترف بموجبهار يجاب بأنه كان مقتضى قول المكذب ثبوت السراية وثبوتها من آثار عتق المصدق وإعتاقه ثابت، فهو بإعتاقه كالمكلف لحق شريكه كذا بخط شيخنا بهامش شرح المنهج والله أعلم.

قوله: (كما لو قال لشريكه إلخ) أى: فإن نصيب المقر بعتق سرارية بمقتضى اعترافه، ولا مال على الآخر لأنه منكر و الولاء للمنكر وقيل موقوف.

قوله: (فهو كما قال لشريكه إلخ) يفرق بأن ما ادعاه المصدق هنا من أن الإعناق عن الميت لا يثبت فى حق المكذب بدون بينة، وبمجرد قول المكاتب لا يكفى وإعتاقه ثابت فإذا لم يكن عن الكتابة كان عن نفسه فلزمت السراية والمال بخلاف المقيس عليه فإنه لم يثبت إعناق الشريك المنكر وإنما عتق نصيب المقر بمقتضى قوله فقط فتأمل.

قوله: (وهو غفلة إلخ) كيف يكون غفلة مع نقله فى شرح الروض قول المنهاج: إن المذهب السراية إن كان موسرا بل هذا استظهار من الشيخ وإن كان كما قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض: مردودا وقال «م.ر» فى حاشية شرح الروض أيضا: الحق أن ما فى المنهاج مفرع على قول وقف العتق لا على العتق. انتهى. وفيه نظر.

(لا مع قبض السهم) أى: القسط، (أو إن يبرى) أى: أو مع الإبراء، فلا يسرى لأنه مجبر على القبض فلا يكون العتق باختياره، لأن الجاحد لم يعترف بعتق نصيبه.

فالقبض والإبراء عنده لغو، وقوله: قلت: إلى قوله: صعب ساقط من بعض النسخ مع تغيير فى سابقه ولاحقه، وعبارته فى نسخة شرح عليها الشارح، ووارث الميت أن يحرر يعتق لا عن معتق كمثّل ما يقبض أو يبرى ويسرى لا هما، وقوله:

(إلى نصيب من كتابة جحد) ضلة يسرى، وولاء الكل عند السراية. والبعض عند عدمها للمصدق. لأن الجاحد أبطل حقه بالجحد.

فلو صدقاه معا أو قامت بينة بدعواه فلا سراية أيضا، وولاء ما عتق بينهما وإن كذبا صدقا يمينهما بنفى العلم، فإن حلفا فذاك، وإن نكلا وخلف ثبتت الكتابة، وإن حلف أحدهما رق نصيبه وردت اليمين فى نصيب الناكل.

(وبدل القتل له) أى: وللسيد قيمة المكاتب فى قتله المقتضى لها ولو بالعفو.

.....
.....

قوله: (لا مع قبض السهم) قد يستشكل ذلك بأن الآخر ينكر الكتابة لكسب العبد لهما، فكيف يصح قبضه السهم فإن صور بأنهما اقتسما الكسب فخصه قدر السهم وهو المراد بقبض السهم، فقد يشكل بقوله: لأنه مجبر على القبض إلا أن يراد أنه مجبر عليه شرعا فى نفس الأمر باعتبار زعمه لكن قد يشكل ذلك بقوله: ولأن الجاحد إلخ «س.م».

قوله: (وولاء الكل عند السراية والبعض عند السراية والبعض عند عدمها للمصدق) اعلم أنهم صرحوا عند عدم السراية بأن عتق النصف يقع من الميت، وأن ولاءه للمصدق، وكذا ينبغي أن يقال: فى حالة السراية نصف يعتق عن الميت، والنصف السارى عن العتق أى: لا عن الميت لأن عتقه ليس بسبب كتابته، وولاء الجميع له «ب.ر».

قوله: (فقد يشكل إلخ) لا إشكال لأن جزء الإكساب للمكاتب بالمهاياة بينه وبين السيد المنكر، فالمكاتب إنما يودى من كسبه هو المستقل به بمقتضى الكتابة، والسيد المصدق مجبر على قبض النجوم حينئذ انتهى. كذا بهامش وهو دافع لأصل الإشكال تأمل، وقوله: بالمهاياة إلخ لأن للمنكر المهاياة مع العبد فى الكسب بلا إجبار عليهما كما فى الروض وشرحه.

(أو القود) فى قتله المقتضى له لأن الكتابة تنفسخ بقتله ، ويموت رقيقا هذا إذا قتله غير سيده ، فإن قتله سيده فلا شىء له بخلاف ما لو قطع طرفه ، فإنه يضمنه كغيره لبقاء الكتابة.

(و) له (الكسب) أى : كسب مكاتبه فى زمن كتابته (إن رق) بموت ، أو غيره ، (وأن يحتج) إلى نفقة ولا مال بيده (صرف) أى : أنفق سيده عليه وجوبا لأن حق الملك فيه له وهو عبد ما بقى عليه درهم (و) له (رد ناقص) من النجوم بعيب إن بقى ، (وأرشد للتلف) أى : وأرشد نقصه إن تلف ، وكذا إن بقى لكن حدث به عنده عيب.

(و) إذا لم يرض بالناقص سرده ، أو طلب الأرش (بان رقه) أى : بان بقاء رق المكاتب وإن رضى فسيأتى حكمه.

(كما لو استحق * غير) أى : غير المكاتب المدفوع أو بعضه كما صرح به من زيادته بقوله : (ولو بعضا) فإنه يتبين بقاء رقه لأن الأداء لم يصح حتى لو ظهر الاستحقاق بعد موته بان أنه مات رقيقا وأن ما تركه للسيد لا للورثة (وإن) كان سيده (قال) : إنه (عتق) ، أو حر فإنه يتبين بقاء رقه حملا لإطلاق قوله على ظاهر الحال من صحة الأداء حتى لو قال له المكاتب : إنما قلت ذلك إنشاء لا إخبارا فالصدق السيد بيمينه سواء قاله جوابا عن سؤال جريته ، أم ابتداء اتصل بقبض النجوم أولا لشمول العذر صرح بذلك فى الوسيط. قال الزركشى : وبه قطع العراقيون وغيرهم قال الشيخان :

قوله : (سواء قاله جوابا إلخ) قيده بالقبينى بقصد الإخبار ، فلو قاله على سبيل الإنشاء أو أطلق عتق عن الكتابة ، وتبعه كسبه وأولاده ، ومثله ابن الرفعة إلا أنه أخرج به صورة الإنشاء فقط ، وترك صورة الإطلاق ولم يتعرض فى الأم إلا لصورة الإنشاء ، وظاهره أن الإطلاق كقصد الإخبار ، واعتمده «زى».

قوله : (وله الكسب) نعم ما أخذه من الزكاة يجب رده ، أو غرمه حجر «د».

قوله : (وأرشد للتلف) ولو امتنع من أداء الأرش للسيد إرقاقة كما لو امتنع من أداء بعض النجوم حجر «د».

وكلام الإمام يشعر بالتفصيل بين وجود قرينه كقبض النجوم ودونها قالا وهو قويم لا بأس بالأخذ به. انتهى.

وكلام الوجيز يشعر به.

(كأن) قال: عبدى حر، أو عتق، ثم قال: (ظننت عتقه) بصفة ونحوها فأخبرت به بناء على ما ظننت.

(وأفتيا * أن لا) أى: وقد أفتاه الفقهاء بأنه لا يعتق بذلك فإنه يتبين بقاء رقه (كتطليق)

فإنه لو قال: زوجتى طالق، ثم قال ظننت طلاقها بصفة ونحوها، فأخبرت به بناء على ما ظننت، ثم أفتانى الفقهاء بخلافه بان عدم الطلاق ذكره الصيدلانى وغيره، ونقله الرويانى، وأقره وقال الإمام: وهو عندى غلط لأن الإقرار جرى بصريح اللفظ، فقبول قوله: فى رفعه مخالف، ولو فتح هذا الباب لما استقر إقرار بخلاف إطلاق لفظ الحرية عقب قبض النجوم لوجود القرينة. قال الشيخان: وكلامه يشعر بالتفصيل بين وجود قرينة كتخاصم ودونها.

وهو قويم لا بأس بالأخذ به لكن مال فى الوسيط إلى قبول التأويل فى الطلاق، وغيره انتهى.

وما ذكره الإمام يجرى فى العتق فى غير الكتابة، وقد يؤيد كلامه بما قاله الأصحاب من أنه: لو أقر ببيع ثم قال: كان فاسدا، وأقررت لظنى الصحة لم يقبل لأن الاسم يحمل عند الإطلاق على الصحيح قالوا: وله تحليف المقر له فإن نكل حلف هو وبرئ ويجاب بأنه هناك لم يعين مستند ظنه بخلافه هنا.

قوله: (وكلام الإمام إلخ) ظاهر «م.ر» اعتماده راجعه.

قوله: (ذكره الصيدلانى وغيره) فيصدق فى الطلاق والعتق سواء كان هناك قرينة أو لا، لكن يمينه وهذا هو المعتمد. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

(وحيث رضى) أى: السيد بالناقص بعيب.

(فالعق) بان (من) حين (قبض) لا من حين الرضى على الأصح بناء على أن مستحق الدين إذا استوفاه، ووجد به عيباً، ورضى به لا نقول ملكه بالرضى بل بالقبض وتأكد الملك بالرضى.

أما إذا وجده ناقصاً بنقصان جزء، فإن لم يرض به طالبه بالباقي وإلا فلا بد من الإبراء منه فى حصول العتق كما فى الروضة وأصلها.

(وخط) لمول عن المكاتب كتابة صحيحة من نجومه (وجبا) على السيد (أو بذله) أى: إعطاؤه (ممولاً) أى: وإن قل.

قال تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور ٣٣] فسر الإيتاء بما ذكر لأن القصد منه الإعانة على العتق، والخط أولى من البذل لأن الإعانة فيه محققة قالوا: وإنما وجب أقل ممول لأنه لم يرد فيه تقدير، وزاد قوله: (وندياً).

(ربع) فإن لم تسمح به نفسه فسبع روى النسائي، والبيهقي عن على رضى الله عنه: ((يحط عن المكاتب قدر ربع كتابته))، وروى عنه رفعه إلى النبي ﷺ، وروى مالك فى الموطأ عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كاتب عبداً له على خمسة وثلاثين

.....
.....

قوله: (ويجب إلخ) قيل: هذا لا يؤثر لأن تعيين مستند ظنه إذا لم يصحبه قرينة لا تأثير له لأنه متهم فيه. انتهى. ويمكن دفعه بالنسبة للكتابة بأن نفس الكتابة، وسبق قبض النجوم قرينة. قوله: (قالوا وإنما وجب أقل ممتول إلخ) فى التعبير بقالوا إشارة إلى النظر فيه بأنه ورد فيه التقدير كما سيأتى.

قوله: (لأنه لم يرد فيه تقدير) قد يشكك بما يأتى عن على، ورفعه إلى النبي عليه السلام إلا أن يقال ما يأتى عن ابن عمر وغيره قرينة على أن الآتى عن على ليس للوجوب إلا أن ذلك لا ينفى التقدير مطلقاً بل ينفى بأقل ما ورد، إلا أن يقال: ما عدا الربع لم يرفع بل هو باجتهاد الصحابة. وأقر بعضهم بعضاً فدل ذلك على أن الربع غير واجب ولا تقدير وراءه.

قوله: (ويمكن دفعه إلخ) هذا إن جعلت القرينة شاملة للحال والماضى.

ألف درهم، وحط عنه سبعة خمسة آلاف درهم، قال البلقينى: بقى بينهما السدس. روى البيهقى عن أبى سعيد مولى أبى أسيد أنه كاتب عبدا له على ألف درهم ومائتى درهم.

قال: فأتيت به بمكاتبى فرد على مائتى درهم.

(ولو) كان المبدول (من غير جنس) أى: جنس مال الكتابة فإنه يكفى (إن رضى) به (مكاتب).

فإن كان من جنس مالها لزمه القبول وإن كان من غير مالها والحط أو البذل يكون. (من قبل عتق) ليستعين به المكاتب على تحصيله كما يدفع إليه سهم الرقاب قبل العتق، ولا يتعين النجم الأخير لكنه أليق لأنه أقرب إلى العتق. (وقضى) ذلك بعد العتق إن لم يفعل قبله والتصريح بهذا، وبجواز بذل غير الجنس بالرضى من زيادته.

(وإن يمت) سيده بعد قبض النجوم وقبل البذل (قدم) ذلك على الوصايا والإرث

قوله: (بقى بينهما السدس) أى: بقى مما ورد فى الحديث، وإلا فالخمس أولى من السدس، والثالث أولى من الربع، ومما دونه. انتهى. شرح الروض. قوله: (وإن كان من غير مالها) أى: من غير صنفه.

قوله: (إن رضى به مكاتب) فعلم أنه لا يلزمه قبول الجنس لقوله تعالى: ﴿مَنْ مَالَ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور ٣٣] قال الرافعى: يريد به من مال الكتابة.

قوله: (وقضى ذلك بعد العتق) عبارة شرح الروض: فلو أخره عنه أى: أخر الإتياء عن العتق أتم وكان قضاء، فقول الأصل: ويجوز بعد الأداء والعتق لكن يكون قضاء فيه تسمح. انتهى. والظاهر أن الأصل أراد بالجواز الإجزاء.

قوله: (قدم ذلك على الوصايا) قال فى الروض: وإن أوصى بأكثر من الواجب فالزائد من الوصايا. انتهى. وهو يدل على أنه عند عدم الإيصاء يقتصر على الواجب.

(كالدبرن) فإنها تقدم عليهما.

(وإن بقى شيء) من مال الكتابة (فكالمرهون) بحق المكاتب لا يزاحمه فيه أرباب الديون والوصايا لأن حقه فى عينه ، ولو.

(عجل) المكاتب بعض النجوم (كى يبرئ) السيد (عما بقيا) منها (لغا) كل من التعجيل والإبراء.

(وإن وفاه) السيد بالإبراء لترتبه على شرط فاسد فعلى السيد رد المأخوذ.

(لا إن رضيا) أى : المكاتب رضا جديدا بقبض ذلك عما عليه بغير ذلك الشرط فإنه يصح القبض كما لو أذن للمشتري أو المرتهن فى قبض ما بيده عن جهة الشراء أو الرهن.

ولو عجل بلا شرط جاز وأجبر السيد على القبول ما لم يبد غرضا فى الامتناع كمؤنة حفظه أو خوف عليه ، ولو جاء به فى المحل وشرط الإبراء عن الباقي صح القبض ولغا الشرط. قال فى الروضة كأصلها: ولو عجل النجم على أن يعتقه ويبرئه عن الباقي

.....
.....

قوله: (فإنها تقدم عليهما) فى شرح الجوحى أنه يقدم على الديون وإن كان المال الذى دفعه المكاتب تالفا. انتهى. وهو وهم، فإن المنقول فى الروضة وأصلها المساواة عند التلف كذا بخط شيخنا.

فروع: قال فى العباب: ولو أدى المكاتب غير قدر الواجب لم يسقط، ولا تقاص ولا تعجيز به، فيرفع المكاتب الأمر إلى القاضى فيفصله بطريقه. انتهى. ومثله فى شرح الروض وغيره.

قوله: (ولو عجل بلا شرط إلخ) إن أدى النجوم قبل المحل، ومثل ذلك فى تفصيله أداؤها فى غير بلد العقد.

قوله: (وهو وهم فإن المنقول إلخ) لا حاجة إليه، فإن قول المصنف: وإن بقى شيء إلى آخر ما فى الشرح يفيد تقديمه عند البقاء لتعلقه بالعين، وقد ساواه المصنف قبل عند عدم بقاء شيء بالديون.

قوله: (إلى القاضى ليفصله) أى: ليلزم السيد بالإيتاء، أو المكاتب بالأداء، أو يحكم بالتقاص إن رآه مصلحة، وإنما لم يحصل التقاص بشرطه لانتفاء شرطه الآتى. انتهى. «م.ر» أى: من اتفاق الدينين فى الجنس والحلول والاستقرار ونظامه فى «ع.ش» فراجع.

ف فعل عتق، ويرجع عليه السيد بقيمته، وهو على السيد بما دفع لأنه أعتقه بعوض فاسد نقله القاضى عن النص.

(وفسخها له) أى: وللسيد فسخ الكتابة عند حلول نجمها إن عجز المكاتب عن الأداء بأن يقول: فسخت الكتابة، أو نقضتها، أو أبطلتها، أو عجزت العبد، ونحو ذلك إما بنفسه أو بالحاكم إذا ثبت عند الكتابة والحلول؛ لأنه فسخ مجمع عليه كفسخ النكاح بالعتق، وهو على التراخي كالفسخ بالإعسار، وقد صرح به الحاوى.

(وللمخصوص* بإرثه) أى: بإرث السيد بعد موته الفسخ عند الحلول والعجز.

(وإن بنجم أوصى) أى: وإن أوصى السيد بالنجم لغيره، فإن لوارثه الفسخ وإن أمهل الموصى له

(وللذى أوصى له بالرقبة) بإمالة الباء أحسن من فتحها هنا أى: برقبة المكاتب.

(أن يعجزن) عن الأداء فسخ الكتابة إن عجز عنه، وإن أمهل الوارث إذ لا حق له

.....
.....

قوله: (عتق إلخ) ليس فيه إفصاح هل عتقه يقع عن الكتابة حتى يتبعه ولده أو لا.

قوله: (أو عجزت العبد) أفاد أن تعجيز السيد العبد فسخ، وهذا مع قولهم: واللفظ للروض، ولو قال له: إن عجزت بنفسك وأديت كذا فأنت حر، فعجز نفسه وأدى عتق عن الكتابة لأن التعجيز لا تنسخ به الكتابة ما لم تفسخ أى: بعد التعجيز إلخ. انتهى. يقتضى الفرق بين تعجيز السيد وإياه وتعجيزه نفسه وأن الأول فسخ للكتابة دون الثانى، وقد صرح فى الروض بعد ذلك بعد تعجيز السيد من صيغ الفسخ، فقال: فرع: قول السيد فسخت الكتابة وأبطلتها ونقضتها وعجزته أى كل منها وما يشبهها كما قاله فى شرحه فسخ ولا تعود بالتقدير. انتهى.

قوله: (وللذى أوصى به بالرقبة إلخ) وقع فى شرح العراقي أن الموصى له بالنجوم له الفسخ أيضا قال الجوزجورى: وهذا سبق قلم إذ لم يوجد فى شروحه ولا أصل شروحه، ولا هو يستقيم من حيث المعنى لأنه إذا فسخ فانت النجوم وبطلت الوصية فأى حظ له فى ذلك «ب.ر».

قوله: (أن يعجزن) قيد فى قوله: أوصى له بالرقبة.

قوله: (ليس فيه إفصاح إلخ) مقتضى قول الشارح: ويرجع على السيد بما دفعه أنه يعتق عن الكتابة، ولا يجعل من قبيل بيع العبد نفسه حيث آل الأمر إلى القيمة لأنه لو كان منه لما ساغ له الرجوع على

فى الرقبة والموصى له بها يستحقها فله التوصل إلى حقه بالفسخ، فقوله: (وإن سوى أمهل به) راجع لمسألتى: الوارث والموصى له كما تقرر أى: وإن أمهل بالنجم سوى الفاسخ منهما.

وقوله: (إن عجز المذكور) أى: المكاتب قيد للفسخ فى المسائل المذكورة، وقوله أولاً: أن يعجزن من تمام كلام الموصى فالوصية برقبته بلا تقييد بعجزه باطلة لأنه ممنوع من التصرف فى رقبته ومنفعته، ووجه صحتها مع التقييد بالعجز: القياس على صحتها فيما لو قال: إن ملكت عبد فلان فقد أوصيت به.

ولو تطوع رجل بالنجوم لم يجبر السيد على القبول بل له الفسخ على الأصح، ولو قهر مكاتبه واستعمله مدة لزمه أجره المثل، ثم إذا جاء المحل لا يلزمه إمهاله مثل تلك المدة بل له تعجيزه والفسخ لأنه أخذ بدل منافعه. ذكر ذلك فى الروضة وأصلها: (لا إن غاب) المكاتب (من بعد محله) أى: النجم فليس للسيد الفسخ، (ولكن) هذا (إن أذن) له فى الغيبة إذ لا تقصير من المكاتب، وربما اكتسب فى السفر ما يفى بالواجب عليه.

(إلى وصول خط من قد حكما* لحاكم بأنه قد ندما).

(وقصر الغائب فى العود) أى: لا فسخ له فى ذلك حتى يصل كتاب حاكم بلده إلى حاكم بلد المكاتب بأنه ندم على الإذن ورجع عنه، ويقصر المكاتب فى عوده.

.....
قوله: (لا إن غاب) أى: إلى مسافة القصر على المعتمد «ع.ش».

قوله: (إن عجز عنه) أى: الأداء قيد فى قوله: فسخ الكتابة.

قوله: (ولو تطوع رجل) أى: بغير إذنه بل له الفسخ. عبارة الروض وإن تيرع آخر بأدائه عنه بغير إذنه، فإن قبل عتق وإلا فله الفسخ. كذا فى العزيز، وارتضاه صاحب المهمات، وعكسه فى الروضة فقال بإذنه. انتهى. وأطال الكلام فى شرحه ثم قال: واعلم أن المشاحة إنما هى فى بيان محل الخلاف فى العتق فلا يليق بالمصنف إذا العتق نافذ إذ قبل سواء أوقع التبرع بالإذن أم بدونه،

السيد لأنه يبيع المكاتب نفسه يقع فيه العتق لا عن الكتابه، ولا يتبعه كسبه وولده بل يجعل من قبيل اقتداء المكاتب، وهو يقع العتق عن الكتابة. هذا غاية ما يقال، وعبارة الروض وشرحه: وكذا لو عجل النجم على أن يعتقه يرثه عن الباقي ففعل عتق عن الكتابة ورجع كل على الآخر انتهى.

وذلك بأن يرفع السيد الأمر إلى حاكم بلده، ويقيم بينته بالحلول والغيبة، ويحلف أن حقه باق لكونه قضاء على غائب، ويذكر أنه ندم على الإذن ورجع عنه، وفكتب الحاكم إلى حاكم بلد المكاتب بذلك ليعرفه الحال، فإن أظهر العجز أو قصر فى عوده بأن أخر دفع الحال مع إمكانه تسليمه بنفسه، أو قاصده كتب به حاكم بلده إلى حاكم بلد السيد ليفسخ إن شاء، فإن عجز السيد عن الحاكم فالراجح عند ابن كج أن كتابه إلى المكاتب ككتاب الحاكم إليه، وذكر وصول خط الحاكم إلى حاكم من زيادة النظم.

وخرج بما قاله ما لو غاب بعد المحل بغير إذن أو قبله، ولو بإذن واستمرت غيبته إلى ما بعده فله الفسخ من غير رفع وإعلام، وإن كان الطريق مخوفاً والمكاتب مريضاً لتقصيره بالغية بعد المحل، والإذن قبله لا يستلزم الإذن فى استمرارها إلى ما بعده.

.....
.....

نعم تقييده بغير الإذن حسن بالنسبة إلى جواز الفسخ. انتهى. وبه تعلم أن ما ذكره هنا مقيد بالتبرع بغير الإذن.

قوله: (بأن أخر رفع الحال إلخ) قال فى الروض: وإن بذل، وللسيد وكيل هناك سلم إليه وإلا لزمه القاضى إرساله فى الحال أو مع أول رفقة إن احتاج إليها، وعلى السيد الصبر إلى مضى إمكان الوصول إليه، ثم يفسخ إن قصر، وإن سلم إلى وكيله، وقد أى: وبأن أنه قد عزله، فإن كان بأمر القاضى برى وإلا فوجهان. انتهى. قال فى شرحه: أوجههما المنع، وقد يؤخذ من براءته بذلك أن القاضى بلد المكاتب القبض عن السيد. انتهى.

قوله: (فالراجح عند ابن كج إلخ) قال فى شرح الروض: وهو ما اختاره ابن الرفعة والقمولى. قوله: (فله الفسخ) عبارة الروض: فللسيد الفسخ بنفسه ويشهد، وكذا بالحاكم لكن بعد الإتيان بالحلول والتعذر أى: لتحصيل النجم، والحلف أنه ما قبض ولا أبرأ، ولا يعلم له مالا حاضرا ولو كان له مال حاضر لم يكن للقاضى الأداء منه، ويمكن السيد من الفسخ، وإن عاق المكاتب مرض أو خوف. انتهى. وقوله: والحلف إلى ولا يعلم له مالا حاضرا قال فى شرحه: لأنه قضاء على غائب، والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة فى كفايته: مسافة القصر. قلت: والقياس فوق مسافة العدوى. انتهى.

ولو كان له مال حاضر لا يؤدي الحاكم النجوم منه بل يمكن السيد من الفسخ لأنه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا ولم يؤد المال. ذكره في الروضة وأصلها، وفيهما في الركن الثالث ما يخالفه.

(ولا) إن عجز المكاتب (عما يحط) عنه فلا فسخ للسيد فإن له عليه مثله، بل يرفع المكاتب الأمر إلى الحاكم ليفصل بينهما بطريقه، (والتقاص) فيما عليهما (أهملأ) أى: لا يحصل لأنا وإن جعلنا الحط أصلا فللسيد البذل من غير مال الكتابة.

(وانظر السيد) المكاتب وجوبا (حتى يطلعا) أى: يخرج المال (من حرزه) ويزنه، وينظره أيضا فيما لو كان له دين حال على ملىء إلى استيفائه، وفيما لو كان له

قوله: (وفيهما في الركن الثالث ما يخالفه) عبارة الروضة وأصلها هناك.

فرع: كاتب مسلم عبدا كافرا بدار الحرب فأسر لم تبطل كتابته لأنه في أمان سيده، وهل للسيد الفسخ والتعجيز وهو في الأسر؟ المذهب له بناء على احتساب مدة الأسر من

قوله: (ولو كان له مال حاضر إلخ) قال في شرحه: قال الأسنوى: وهذا مع قوله قبل أنه يخلفه أنه لا يعلم له مالا حاضرا لا يجتمعان. انتهى. والتحليف المذكور نقله الأصل عن الصيدلاني، وأقره لكن قال الأذرعى: إنه غريب وعليه لا إشكال. انتهى. والشارح هنا اقتصر على الفسخ بنفسه بدليل قوله: من غير رفع وإعلام، ثم ذكر ما لو كان له مال حاضر وأن القاضى لا يؤدي فلم يقع في هذا الإشكال.

قوله: (وفيهما في الركن الثالث ما يخالفه) عبارة شرح الروض: قال الأسنوى: ثم ما ذكره من عدم الأداء عن الغائب قد خالفه آخر الركن الثالث في الكلام على الأسير قال الأذرعى: وهو كلام نازل يدرك بالتأمل وعلى ما تخيله قد يفرق بين الأسير وغيره. انتهى.

قوله: (فلم يقع في هذا الإشكال) وهو مدفوع عن الروض أيضا بأن التحليف على أنه لا يعلم مالا حاضرا في فسخ السيد لأنه يجوز له أخذ النجوم وإن لم يقبضه المكاتب، وإن لم يكن له مصلحة فلا وجه لفسخه حيثئذ بخلاف فسخ القاضى فإنه لا بد من مراعاته المصلحة، وعليه يحمل قوله: ولو كان له مال حاضر كذا أجاب «م.ر» في حاشية شرح الروض، وحاصل عبارة الروضة وأصلها في الركن الثالث: إنه إذا كاتب عبدا كافرا وأسر فليسده الفسخ بالتعجيز، فإن فسخ خلع العبد وأقام بينة أنه كان له مال يفسى بالكتابة بطل الفسخ، وأدى المال، وعق. انتهى. وهو صريح في أنه في فسخ السيد بدون رفع إلى القاضى والحاصل أنه إن رفع إلى القاضى حلفه أنه لا يعلم له مالا يفسى بالنجوم أى: لا يعلم ذلك قبل الرفع لأن علمه قبل الرفع مانع من الفسخ إذ له حيثئذ أخذه بدون مصلحة، وهذا لا ينافي أنه إذا كان له مال حاضر لا يعلمه قبل الرفع لا يكون للقاضى الأداء منه، بل يمكنه من الفسخ فليتأمل.

عروض ، والنجوم غيرها إلى أن يبيعهها ، فإن عرض كساد فله ألا يزيد على ثلاثة أيام ، وفيما لو كان له مال غائب بمسافة قصيرة إلى حضوره قاله الجمهور ، وتبعهم الشيخان . وحكى فى المهمات عن نص الأم ما يقتضى : أنه لا يمهل وإن قربت المسافة ، وجرى عليه البلقينى ، وفرق بينه وبين مال المشتري إذا كان بمسافة قريبة بأن ضرر البائع يزول بالحجر على المشتري وهو متعذر هنا .

(و) للسيد (فسخها إن منعاً) أى : الكاتب سيده من النجوم بعد المحل مع القدرة وعجز نفسه ، ولا يجبر على أدائها لجواز الكتابة من جهته ، ولأن الحظ فيها له ولتضمنها التعليق ، وهو لا يجبر عليها وتقييد ذلك بتعجيزه نفسه . ذكره الشيخان كغيرهما ، وتركه كما صنع الشارح تبعاً للنظم ، وأصله أوجه .

(أو جن) فلسيده الفسخ بعد الرفع إلى الحاكم ، وثبوت الكتابة والحلول عنده ومطالبتة بحقه وحلفه على بقاءه ، وتمكين الحاكم له من الفسخ .

(لا إن ماله به) أى : بالنجم ، (وفا) فلا فسخ بل يؤدى القاضى عنه من ماله لأنه

.....
الأجل ، ثم هل يفسخ بنفسه كما لو حضر المكاتب ، أو يرفع الأمر إلى القاضى لبحث هل له مال ؟ وجهان : أظهرهما الأول ، فإن فسخت وخلص ، وأقام بينة أنه كان له من المال ما يفى بالكتابة بطل الفسخ ، وأدى المال وعتق . انتهى . وهذا كما ترى فى فسخ السيد بدون الحاكم ، فلا يخالف ما نحن فيه أصلاً .

قوله : (وحلفه على بقاءه) وكذا على نفى القدرة على التحصيل . قاله فى المهمات ، وأقره «م.ر» فى حاشية شرح الروض .

قوله : (بل يؤدى القاضى إلخ) ولا منافاة بين هذا وبين قوله سابقاً : ولو من المجنون لأن ذاك فيما إذا قبض النجوم فيعتق من غير قاض ، وهذا فيما إذا لم يقبضها فليس له الفسخ حتى يرفع للقاضى فيرى المصلحة فيه . انتهى . شرح الإرشاد للحجر .

قوله : (وينظره أيضاً إلخ) بحث بعضهم اختصاص الإمهال فى هذا بما دون الثلاث قال : ولو كان الباقي من الأجل قريباً كنصف يوم فالوجه الإمهال أيضاً «ب.ر» .

قوله : (وعجز نفسه) وللمكاتب أيضاً أن يعجز نفسه ويفسخ لكن نسب للرافعى أنه قال يعجز ، ولا يفسخ . قال فى المهمات : والصواب أن له الفسخ فقد نص عليه الشافعى «ب.ر» .

.....

ليس من أهل النظر، فينوب عنه بخلاف المكاتب الغائب كما مر. كذا أطلقه الجمهور وفصل الناظم كأصله تبعاً للغزالي، فقال: (فإن رأى القاضى صلاحاً) أى: مصلحة فى حريته (صرفاً) أى: أدى من مال المكاتب، وإن رأى أنه يضيع بها لم يؤد.

قال الشيخان: والتفصيل جيد لكنه قليل النفع مع قولنا: إن للسيد إذا وجد ماله أن يستقل بأخذه إلا أن يقال: إن الحاكم يمنعه من الأخذ والحالة هذه أى: فلا يستقل بأخذه، وظاهر كلام النظم وأصله أن المجنون لو سلم مال الكتابة إلى سيده أو استقل السيد بقبضه لا يقع الموقع.

والمعروف فى المذهب كما فى أصل الروضة أنه يقع الموقع، وإذا فسخ السيد عاد المكاتب قنأ له، فإن أفاق وظهر له مال كان حصله قبل الفسخ دفعه إلى السيد، وحكم بعقده، ونقض التعجيل قال الشيخان: كذا أطلقوه وأحسن الإمام إذ خصه بما إذا ظهر له مال بيد السيد، وإلا فالفسخ ماض لأنه فسخ حين تعذر عليه فأشبه ما لو كان ماله غائباً، فحضر. قال فى الخادم: وهذا مع مصادمته لإطلاقهم مصادم لنص الشافعى، والفرق أنه لا تقصير من الحاكم عند غيبة المال ثم حضوره، بخلاف وجوده بالبلد.

قوله: (والتفصيل جيد) هو المعتمد كما فى حاشية شرح الروض.

قوله: (أى فلا يستقل بأخذه) المعتمد أن له الاستقلال بأخذه، وإن كان على خلاف مصلحة المكاتب لأن السيد لا يلزمه مراعاة المصلحة وأن الحاكم لا يمنعه، وإن كانت مصلحة المكاتب فى منعه لأنه متصرف فى ملكه فى الجملة مع أن الأخذ المترتب عليه العتق لا يزيد على ما لو نجح إعتاقه فإنه نافذ قطعاً، وليس للحاكم منعه منه، وإن كان على خلاف المصلحة والحاكم إنما يراعى المصلحة فى فعل نفسه، ونحوه لا حيث يعارض تصرف الإنسان فى ملكه «م.ر».

قوله: (إنه يقع الموقع) أى: فيترتب العتق «ب.ر» وكتب أيضاً أى ما لم ير القاضى الصلاح فى خلافه بناء على قوله السابق: إلا أن يقال إلخ. وفيه نظر.

قوله: (يقع الموقع) أى: فيترتب العتق «ب.ر».

قوله: (كذا أطلقوه إلخ) اعتمده «م.ر».

قوله: (وفيه نظر) لأن الكلام فى الأخذ بدون حاكم.

(و) للسيد إذا كان له على مكاتبه دين سوى نجم الكتابة بمعاملة أو إتلاف، ولم يف ماله بالجميع (الأخذ) أى: أخذ ماله (عن دين سواه) أى: سوى النجم (وله* تعجيز هذا) أى: المكاتب (بعده) أى: بعد الأخذ عما ذكر، (وقبله) لتمكنه من مطالبته بالدينين.

ولو أطلق المكاتب الدفع ثم قال: قصدت النجوم، وأنكر السيد، أو قال: صدقت ولكن قصدت أنا غيرها قال الصيدلانى: ينبغي أن يصدق السيد لأن الخبرة هنا له بخلاف بقية الديون، وقال القفال: يصدق المكاتب كما لو قال من عليه دينان وله بأحدهما رهن: أديت دين الرهن وصححه فى الروضة.

(وللذى يجنى عليه) جناية من المكاتب تعجيزه ليبيع فيها إذا لم يف ماله بأرشها لكن لا بنفسه لأنه لم يعقد حتى يفسخ، بل (يعضد* بحاكم) بأن يرفع الأمر إليه ليعجزه (لا إن فداه السيد) فليس للمجنى عليه تعجيزه لأنه رقيق للسيد وله غرض فى إتمام عتقه وفى إبقائه لنفسه إن لم يتم، فيمكن من الفداء، وخرج بالمجنى عليه صاحب دين المعاملة فلا تعجيز له لأن حقه ليس فى الرقبة، وإذا اجتمع على المكاتب ديون لغير السيد أو لهما وضاق ما بيده عنهما ولم يحجر عليه.

(قدم دين للمعاملات) على غيره إذ لا تعلق له بما بيده ولا برقبته، (ثم) إن فضل شئ قدم (أرش على نجم) لأنه مستقر، والنجم عرضة للسقوط (بندب) أى: قدم ما

.....
.....

قوله: (الأخذ إلخ) إذا تأملت هذه العبارة أفادت ما قاله الجوجرى: أنه إذا كان عليه للسيد دينان غير نجم الكتابة ولم يستحق نجم الكتابة بعد كانت الخبرة فى الدفع عن أحدهما إلى المكاتب «ب.ر.»

قوله: (قال الصيدلانى إلخ) فالحاصل أنه: إن وقع النزاع فى ابتداء الدفع أحيب السيد، أو بعده، فالمكاتب «م.ر.»

قوله: (أو لهما) أى: السيد وغيره.

قوله: (فالحاصل إلخ) أى: حاصل قول المصنف: وله الأخذ عن دين سواه مع ما قاله القفال تأمل.

ذكر بئدب، فيجوز تقديم النجم على الأرض وتقديمهما معا على دين المعاملة كما فى الحر.

(وحتى) تقديم دين المعاملة ثم الأرض على النجم.

(إن حجر القاضى) على المكاتب بالتماسة أو بالتماس الغرماء، أما تقديم دين المعاملة فلتعلقه بما بيده لا غير، وللأرض متعلق آخر وهو الرقبة، وأما تقديم الأرض على النجم فلما مر.

أما إذا كانت الديون للسيد فالمقدم منها ما يريده كما علم مما مر فى مسألة القفال (وأن يعجز) أى: المكاتب الذى اجتمع عليه ديون لسيد، ولغيره ورق (سقط) عنه ما (لسيد) من نجم وغيره لعوده إلى رقه.

(وسو للغير) أى: لغير السيد بين دين المعاملة والأرض فيوزع ما بيده عليهما، فما تأخر من دين المعاملة طوالب به بعد العتق، ومن الأرض يتعلق بالرقبة فيباع فيه، وقوله من زيادته: (فقط) تكملة.

.....
.....

قوله: (فيجوز تقديم النجم) فعلم من هذا مع قوله السابق: والأخذ إلخ اختلاف حكم السيد إذا انفرد بالدين، وحكمه إذا لم ينفرد.

قوله: (فليعلقه) قضية هذه العلة اطراد حكمها فيما بعد التعجيز، وليس كذلك كما سيأتى قريباً «ب.ر».

قوله: (للسيد) أى: وحده كذا ينبغي.

قوله: (ما يريده) أى: ما يريده السيد «ب.ر» أى: إذا كان النزاع فى الابتداء.

قوله: (كما علم) أى: باعتبار ما ذكره المتن هناك «ب.ر».

قوله: (قضية هذه العلة إلخ) قد يقال: إنه لما كان الحجر سببه الدين لزم الحاكم السعى فى الوفاء، فيقدم الدين لوجود الرقبة للأرض بخلاف ما إذا لم يكن حجر. تأمل.

قوله: (أى باعتبار ما ذكره المتن) أى: بقوله: وللسيد الأخذ إلخ لا باعتبار ما قاله القفال، وإن أوهمه كلام الشارح لأن المراد هنا ما يريده السيد ابتداء. تدبر.

(وانفسخت) أى: الكتابة (إن مات) المكاتب (قبل أن أتم) أى: النجوم أى: قبل قبض السيد تمامها، وإن أرسلها المكاتب إليه فلم يقبضها بعد، أو كان الباقي قليلا، أو لم يحط عنه السيد شيئا، ويموت رقيقا حتى لا يورث وتكون إكسابه لسيدته، وتجهيزه عليه لأن مورد العقد الرقبة، فقواتها كتلف المبيع قبل القبض.

(أو فسخ الشرك) أى: وانفسخت الكتابة كلها إن فسحها شريك فى نصيبه، وإن أراد الآخر إنظاره وإبقاءها، ولا تتبعض كما لا تتبعض ابتداء.

(و) إذا كاتب عبيدين له متفاوتى القيمة على مال واحد (حلف) أنت (من زعم) منهما.

(كون الأداء منهما سواء) إذا به معا إليه جاء) أى: إذا جاء معا بالمال إلى السيد وزعم النفيس أنه على قدر القيمة، والخسيس أنه على عدد الرؤوس فيصدق، وإن جاوز ما خصه حصته من المؤدى، أو كان ذلك فى النجم الأخير لاستوائهما فى اليد.

(و) حلف (نافيا جر ولا الأمية) أى: المنسوب إلى الأم وهو ولدها (بعته) أى: المكاتب (إن مات)، فلو أتى المكاتب بولد من زوجته العتيقة فهو حر، وولاؤه لمولى أمه، فإذا مات المكاتب، فزعم السيد أنه أدى نجومه وعتق، فانجر ولاء الولد إليه، وزعم مولى أمه أنه مات على رقه فولاء ولده مستمر له.

بم صدق مولى الأم النافى للانجرار بيمينه تمسكا بالأصل، وعلى سيد المكاتب البيان،

.....
.....

قوله: (قبل قبض السيد) يتبغى أو وكيله حتى لو قبض وكيل السيد تماما عتق وإن مات قبل وصول المال ليد السيد إذ قبض وكيله كقبضه.

قوله: (وإن جاوز ما خصه حصته) يحتل رفع حصة فيتعلق الجار بها، ويحتل نصيبها فيتعلق بما خصه «ب.ر».

قوله: (وهو ولدها) فلعل المراد النفس الأمية مثلا.

قوله: (وعلى سيد المكاتب البيان) نعم يؤخذ السيد بأعترافه بأن يصرف مخلف المكاتب لورثته «ب.ر».

.....

وخرج بقوله: إن مات ما لو أقر السيد في حياة المكاتب بأنه أدى النجوم، فإنه يعتق وينجر ولاء ولده إليه. (لا الوصية) أى: للسيد بدل المكاتب القليل لا وصيته به إذا لم يقيدها بعجزه كما فهم أيضا مما مر، ولا ما أوصى به للمكاتب كما فهم أيضا من قوله: والكسب إن رق.

(و) لا (وطؤها) أى: وليس له وطء مكاتبته لاختلال ملكه وشرطه مفسد، فإن وطئها ولو مع علمهما بالتحريم (فالمهر) مطلقا، (والإيلاد) إذا أتت منه بولد (قد أثبت) كل منهما لها أما الأول: فلاستقلالها، وأما الثانى: فلأنها علقت منه بولد فى ملكه فتعتق بالأداء إليه إن أدت، وإلا فبموته، (لا الحد) فلا يثبت على واحد منهما ولو مع علمه بالتحريم لشبهة الملك نعم يعزز العالم به (و) لا يثبت لها عليه (قيمة

.....

قوله: (وخرج بقوله: إن مات ما لو أقر السيد) يحرز الفرق، وقد يفرق بأنه هناك متمكن من تنجيز عتقه الآن وإبرائه من النجوم.

قوله: (وإلا فبموته) أى: فتعتق بموته، وهذا لا ينافى أن العنى عن الكتابة، فلا يخالف ما فى الهامش عن الروض، وشرحه، وكتب أيضا قوله: وإلا فبموته ليس فيه إفصاح بأن العتق بموته عن الاستيلاد، أو الكتابة، وعبارة الروض وشرحه: فإن أولدها صارت مع كونها مكاتبه مستولدة، والولد حر، ولا تجب لها قيمته، فإن مات السيد قبل تعجيزها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاد، كما لو أعتق المكاتب، أو أبرأه عن النجوم، وتبعها كسبها وأولدها الحادثون من نكاح أو زنا بعد الكتابة ولو قبل الاستيلاد كسائر المكاتبات، وكذا لو علق عتق المكاتب بصفة فوجدت قبل الأداء للنجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة، وتبعه كسبه أولاده الحادثون لأن عتق المكاتب لا يقع إلا عن الكتابة، ولو أولدها ثم كاتبها، ومات قبل تعجيزها عتق عن الكتابة، وتبعها أولاده الحادثون، وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الأصل، وإن مات السيد بعد التعجيز عتقت بالإيلاد والأولاد الحادثون بعده من نكاح أو زنا يتبعونها، والحادثون قبله أرقاء للسيد. انتهى. سقته بتمامه لفوائده، وارتباط بعضه ببعض.

قوله: (عتق بوجود الصفة عن الكتابة) أى: وبرئ من النجوم كما لو لحز عتقه صرح بذلك (م.ر) فى شرح المنهاج.

الولد) لأن حق الملك فيه له، وتجرى هذه الأحكام فى وطنه لبنت مكاتبته، فيثبت المهر والإيلاد لا الحد، وقيمة الولد، وينفق عليها من المهر ويوقف الباقي، فإن عتقت بعثت الأم فهو لها، أو عجزت فللسيد، ذكره الشيخان.

(ولا يبيع) أى: السيد (مكاتباً) لأن الكتابة عقد يمنع استحقاق الكسب والأرش، فيمنع البيع كما لو باع عبده لا يجوز له بيعه، ولأن البيع إن رفع الكتابة فباطل للزومها من جهة السيد، وإلا فيبقى المكاتب مستحق العتق، فلا يصح بيعه كالمستولدة.

نعم إن رضى بالبيع صح. حكاه البيهقي فى سننه عن نص الشافعى، وذكره القاضى فى تعليقه، ومنه بيع بريرة. قال الزركشى: وينبغى صحة بيعه أيضاً من نفسه كما فى أم الولد، وقد يمنع بأن أمية الولد لازمة، فجاز البيع تعجيلاً للعتق بخلاف المكاتب، وقد يعكس هذا. انتهى.

وقال البلقينى: يصح بيعه من نفسه، وترفع الكتابة، ويعتق لا عن جهة الكتابة فلا يستتبع كسباً ولا ولداً، بخلاف ما لو أعتقه، أو أبرأه عن النجوم فإنه يعتق عن جهة الكتابة لأن السيد لم يأخذ عوضاً عن العتق بخلافه فى البيع، (وعامله) سيده (كالأجنبى) حتى يأخذ كل منهما بالشفعة من الآخر، فإن مقصود الكتابة: العتق بالأداء فليمكن من التصرف المعين عليه، (والتبرعات) جائزة (له) أى: للمكاتب بإذن سيده كما سيأتى.

قوله: (صح) أى: وكان رضاه فسخاً للكتابة لأن الحق له، وقد رضى بإطاله شرح روض. لكن الصواب أن رضاه ليس فسخاً فله الرجوع بعده، والكتابة لا تبطل إلا بالبيع، وقال «م.ز.»: إن الفسخ هو الرضى مع البيع. انتهى: أى: لأن كلا وحده لا يفيد.

قوله: (وتجرى هذه الأحكام إلخ) عبارة الروض وشرحه: ومن كاتب أمية له حرم عليه وطء بنتها.

قوله: (والإيلاد) ظاهره: وإن ثبت إيلاد أمها مع أنها تعتق بموته كأمها.

قرله: (أو عجزت) قال فى شرح الروض: بتعجيز أمها.

(كذلك) له بالإذن (الإخطار بالنسيئة) أى: التصرفات التى فيها خطر كما (فى البيع) بالنسيئة، وزاد قوله: (حسب) أى: فقط لإخراج الشراء بالنسيئة فيجوز ولو بلا إذن إن كان بثمن النقد ولا يرهن به، فإن الرهن قد يتلف، وإن كان بثمن النسيئة.

فقال البغوى تبعا للقاضى: لم يجوز بلا إذن لأنه تبرع، وقال الرويانى فى جمع الجوامع: يجوز إذ لا غبن فيه، وكلام النظم يفهمه قال الأذرى: وهو المذهب المنصوص، وعليه جرى العراقيون، وغيرهم، وما ذكره البغوى وجه شاذ.

قال الرافعى: وفرقوا بين المكاتب والولى حيث يجوز له بيع مال الطفل نسيئة ويرهن، ويرتهن للحاجة أو للمصلحة بأن المرعى ثم مصلحة الطفل والولى نصب لينظر له، والمطلوب هنا العتق والمرعى مصلحة السيد، ولم ينصب المكاتب له، وقد مر فى الرهن أن بعضهم سوى بينهما فى الجواز لكن الذى عليه عامة الأصحاب هنا المنع، وهذا الذى أشار إلى تضعيفه هنا هو الذى صححه ثمة، وتبعه النووى.

وقال فى المهمات: إن الفتوى عليه (و) له بالإذن (شرا البعضية) أى: بعضه من أصوله وفروعه.

(وهكذا تسليمه وما قبض به عن ثمن وعن مبيع العوض) أى: وكذا له بالإذن تسليم الثمن قبل قبض عوضه وهو المبيع وتسليم المبيع قبل قبض عوضه وهو الثمن.

قوله: (لأنه تبرع) اعترضه «م.ر» بأنه لا تبرع.

قوله: (فيها خطر) قال فى شرح الروض: والخطر بفتح الطاء: الإشراف على الهلاك قاله الجوهري. انتهى.

قوله: (كما فى البيع بالنسيئة) عبارة الروض، وشرحه عطفًا على ما يمتنع بلا إذن وبيع نسيئة، ولو توثق برهن، أو كفيل، أو كان البيع بأكثر من قيمة المبيع. انتهى.

قوله: (إن كان بثمن النقد) وفرقوا بين المكاتب حيث لم يجوز له البيع نسيئة بلا إذن.

وقد يقرر كلامه بما قرره به الشارح بأن يقال له بالإذن تسليم الثمن قبل قبضه المبيع أو العوض عنه، وتسليم المبيع قبل قبضه الثمن أو العوض عنه، وعلى التقريرين: ما نافية، والعوض مفعول قبض، وترك على الثاني ذكر المبيع فى الأولى، والثمن فى الثانية لفهمه بالأولى من ذكر عوضيهما.

وعبارة الحاوى: والتسليم قبل قبض الثمن، فزاد عليه الناظم على الأول تسليم الثمن قبل قبض عوضه، وعلى الثاني تسليم المبيع قبل قبض عوض الثمن، وتسليم الثمن قبل قبض المبيع أو عوضه.

(كذا) له بالإذن (النكاح، وزواج قنه) أى: عبده، أو أمته (وسلم كذا فداء لابنه) إذا جنى، والمراد: فداء بعضه ولو غير ابنه.

(وهكذا تفكيره بغير ما صوم) بزيادة ما أى: بغير صوم من إطعام وكسوة (أو) اتهام من قد لزمه له.

.....

قوله: (بما قرره به الشارح) استشكل تقرير الشارح بأنه يقتضى صحة الاعتياض عن المبيع قبل قبضه مع امتناعه كما تقرر فى محله، وقد يصور فى المبيع فى الذمة بناء على صحة الاعتياض عنه كما هو أحد كلامين فيه كما تقرر فى محله، أو فيما لو جنى أجنبى على المبيع قبل القبض، فإن المشتري يتخير بين الفسخ والإجازة، فإذا أجاز جاز له أن يأخذ به. له من الأجنبى، وله أن يعتاض منه عن بدله، وحينئذ فله تسليم الثمن قبل أخذ العوض من الأجنبى. فليتأمل.

قوله: (وسلم) أى: إذا أسلم هو سواء الحال والموكل أما لو كان مسلما إليه فظاهر إلحاقه بما لو اشترى نسمة فيأتى فيه ما مر كذا بخط شيخنا فليتأمل، فقد يقال: المسلم إليه نظير البائع لا المشتري، وكتب أيضا عبارة الشارح فى بيانه ما نصه: ومنها السلم لاقتضائه تسليم رأس المال فى المجلس وانتظار المسلم فيه. انتهى.

قوله: (كذا فداء لابنه إذا جنى) لتنزيله منزلة الشراء بخلاف عبده الذى ليس بقريب له أن يفديه لأن الرقبة تبقى له يصرفها فى النجوم أى: رقبة قريه لأنه يتكاتب عليه.

.....

(إنفاقه) من أبعاضه لزمانة، أو هرم، أو صغر، فقله: (بالإنن) راجع إلى جميع الصور المذكورة، فكل ما فيه تبرع أو خطر إنما يجوز بإذن سيده؛ لأن الحق لا يعدوهما، فلا يجوز بغير إذنه.

وإن وجد فيها غبطة من وجه، أو رهن، أو كفيل لا خلاله بمقصود الكتابة، ولأن حق السيد لا ينقطع عما بيده فقد يعود إلى رقه بالعجز.

أما ما لا تبرع فيه ولا خطر كاصطياده وفدائه غير بعضه من أرقائه إذا جنى، وتكفيره بالصوم، واتهابه من لم يلزمه نفقته - فيستقل به كما يستقل بتأديب عبيده وإصلاحهم بالفصد والحجامة وإقامة الحد عليهم، وقد مر بعض ذلك.

وإذا اتهب من أبعاضه من لم تلزمه نفقته فلا يعتق عليه، ولا يبيعه بل يتكاتب عليه فيعتق بعثقه، ويرق برقه، ونفقته في كسبه وما فضل للمكاتب، فإن مرض أو عجز أنفق عليه المكاتب، واعلم أن شراء المكاتب بعضه، وفدائه له، وتالييه ونكاحه، وتزويجه عبده من التبرعات وأن البقية من الإخطار وأن أمثلتهما لا تنحصر فيما ذكر، فلو قال: وله التبرعات كشراء بعضه والإخطار كالبيع نسيئة كان أولى.

قال البلقينى: ويستثنى مما فيه تبرع ما تصدق به على المكاتب مما العادة فيه أن

.....
.....

قوله: (وإذا اتهب من إبعاضه إلخ) قال فى الروض وشرحه: ولو وهب لمكاتب بعض أبيه أو ابنه المكاتب، فقبله، ثم عتق المكاتب عتق عليه ذلك البعض وسرى إلى باقيه إن كان موسرا. انتهى.

قوله: (أنفق عليه المكاتب) قال فى شرح الروض: لأنه من صلاح ملكه، وليس كالإنفاق على أقاربه الأحرار حيث يمنع منه لأن ذلك مبنى على الموساة، وبما تقرر علم أن المانع من قبول هبته ونحوها إذا لم يكن كسوبا إنما هو عدم صحة تصرفه فيه لا لزوم نفقته له؛ لأنه لا يلزمه نفقة قريبه مطلقا، وإنما لزمه نفقته فى الكسوب الذى عرض له مرض بسبب الملك لا بسبب القرابة كما عرف. انتهى.

.....

يؤكل ولا يباع كخبز ولحم، فإذا أهدى منه شيئاً لأخذ فللمهدى إليه أكله. نص عليه فى الأم لخبر بريرة. انتهى.

والاستدلال بخبر بريرة يتوقف على أن الإهداء إليها وإن أكله ﷺ من ذلك قبل حريتها، وعلى أن سيدتها لم تأذن فى أكله ﷺ.

(لا المكاتبه) أى: ليس له ولو بإذن سيده مكاتبه رقيقه، (ولا تسريه) بأمته، (و) لا (عتق الرقبه) أى: إعتاقها ولو فى كفارة لأن الكتابة والعتق يستعقبان الولاء، والمكاتب ليس أهلاً له كالقن، وأما منع تسريه فلضعف ملكه وللخوف من هلاك الأمة بالطلق، ولو عبر بدل التسرى بالوطء كان أولى لأنه أخص منه لاعتبار الإنزال فيه بخلاف الوطء.

(وابتاع) أى: وله ولو بلا إذن أن يبتاع (بعض سيد) له من أصوله وفروعه، (فإن

.....

قوله: (ولا عتق الرقبه) قال فى الروض عن نفسه: قال فى شرحه: وخرج بنفسه إعتاقه عن سيده أو غيره بإذنه فإنه جائز. انتهى.

قوله: (لأنه) أى: التسرى، وقوله: أى لاعتبار الإنزال فيه أى: التسرى أى: والحجب عن الأعين.

قوله: (أن يبتاع) وكالاتياع: قبول الهبة والوصية.

قوله: (بعض سيد له إلخ) قال فى الروض وشرحه: فإن كان أى: ما ملكه بما ذكر بعض من يعتق على سيده، ولم يختار سيده تعجيزه بل هو الذى عجز نفسه لم يسر عتق ذلك البعض إلى الباقي، ولو كان السيد موسراً كما لو ورث بعض قريبه، وإن اختار تعجيزه وهو موسر أو معسر فكذلك لأن مقصوده فسخ الكتابة، ودخوله فى ملكه ضمنى قهرى، وللعبد القن أن يتهب بلا

قوله: (كذا قيد الروض) ضعفه فى شرحه، وقال: قال الأذرعى: إن الشراء بثمن النسيئة يجوز إذ لا غبن وهو المذهب المنصوص، وكتب عليه «م.ر.»: أنه الوجه.

قوله: (بما ذكر) أى: الاتياع وقبول الهبة والوصية.

عجز) عن الأداء ورق (يملكه) أى: البعض (السيد والعرق) عليه (نجز).

قال الرافعى: ولم يقولوا: إنه يمنع من صرف المال إلى عوض من عساه يعتق على السيد، ولا نظروا إلى لزوم النفقة بالعرق، وإنما اعتبروا الحال.

(واققص) أى: وله ولو بلا إذن أن يقتص (من جان) عليه، أو على رقيقه بشرطه لأنه من مصالح الملك، (ويفدى عنقه) بإسكان النون مخففا من ضمها (ولو ليسد وإن أعتقه).

(وعبده بما من الأمرين قل) أى: وله ولو بلا إذن أن يفدى نفسه وعبده قى

.....
.....

إذن قريبا يعتق على سيده إن لم تلزمه نفقته فى الحال، ويعتق عليه وليس له الرد بعد قبول العبد الهبة، وكذا له أن يتهب بعضه أى: بعض من يعتق على سيده بلا إذن بالشرط السابق، فيعتق ذلك البعض على السيد ولا يسرى لحصول الملك قهرا، وهذا ما حزم به الأصل هنا، وبحته فى الروضة فى كتاب العتق لكنه حزم قبله فيها كأصلها، والمنهاج كأصله ثم بالسراية. انتهى. باختصار.

قوله: (وإن أعتقه) راجع لصورة السيد دون الأجنبى بدليل قوله الآتى ويلزم الفداء سيدا قبل وأعتق الجانى، وكتب أيضا أى: لا يسقط عنه الواجب للسيد بالجناية عليه بإعتاقه له. شارح.

قوله: (أى: وله ولو بلا إذن أن يفدى نفسه إلخ) ظاهره كالمثلن أنه يفدى جنايته على غير السيد وإن أعتقه السيد، ويخالف ذلك قوله بعد فى المتن: ويلزم الفداء سيدا قتل وأعتق، ويجاب بأن قوله: وإن أعتقه راجع لمسألة السيد خاصة أى: فإن السيد إذا أعتقه فى حال جنايته عليه، وكان فى يده مال لزمه الفداء بالأقل كجناية الأجنبى أى: على ما فى المتن، والذى فى الإرشاد أنه بالأرض إن كان فى يده مال وإلا سقط هذا إذا أعتقه السيد، ومثله الإبراء، وأما إن حصل

قوله: (لم تلزمه إلخ) لكونه كسوبا.

قوله: (وهذا ما حزم به الأصل هنا) قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض: هو الصحيح، وقال البلقينى: إنه المعتمد، والأذرعى: إنه المذهب، وما فى المنهاج ضعيف، وقال فى البسيط: إنه فاسد لا وجه له.

قوله: (كجناية الأجنبى) أى: كالجناية على أجنبى.

قوله: (وإلا سقط إلخ) علله فى شرح الروض بقوله: لأنه أزال الملك عن رقبتة التى كانت متعلق الأرض باختياره ولا مال غيرها. انتهى. وفيه نظر لأن الرقبة ليست متعلق أرض الجناية على السيد، ولعل

الجناية المتعلقة برقبته، ولو لسيده وإن أعتقه، أو أبرأه بأقل الأمرين من القيمة وأرش الجناية، فإن لم يكن بيده مال يفي بالأرش فللمجنى عليه تعجيزه كما مر، فإن نقص أرش الأجنبي عن القيمة فلا يباع منه إلا ما يفي بالأرش، وتبقى الكتابة في الباقي حتى يعتق عنها بأداء قسطه، أو الإبراء عنه، وإن اختار السيد فداءه بعد تعجيز الأجنبي له لم يبيع، وقوله: وعبدته أى: الذى لا يتكاتب عليه، فإن الذى يتكاتب عليه ليس له أن يفيديه بلا إذن كما مر، وما ذكره من أن الفداء فى جنايته على السيد بالأقل وجه ضعيف، والمنصوص فى الأم والمختصر أنه بالأرش بالغاً ما بلغ لأن واجب جنايته عليه لا تعلق له برقبة المكاتب، وإنما يتعلق بماله، فيجب بكماله كالحر بخلافه فى الأجنبي فإنه يتعلق بها، فجاز ألا يزداد عليها، فلو عتق بإعتاق أو إبراء ولم يكن له مال سقط أرش السيد، ويستثنى من فداء عبده ما لو كان العبد آبقاً، أو نحوه، فلا يجوز فداؤه بغير إذن نقله البندنيجي عن الشافعى كما ذكره فى المهمات، وقال: إنه ظاهر (ويُلزم الفداء) بالأقل (سيداً قتل).

قوله: (يفهمه) حيث أخرج النسبة مطلقاً.

قوله: (وهذا الذى أشار إلخ) وهو صحة البيع نسيئة، والرهن، والارتهان، وحاصله

عتقه بالأداء فإنه يدفع الأرش بالغاً ما بلغ إن كان فى يده مال، وإلا استقر فى ذمته، وأما قبل العتق فإن الفداء بأقل الأمرين حتى فى جناية السيد هذا محصل ما فى الإرشاد وشروحه، وسيأتى قريباً أن المنصوص فداء جناية السيد بالأرش ولو قبل العتق، وهو مخالف لما فى الإرشاد فيما قبل العتق كذا بخط شيخنا.

قوله: (أرش الأجنبي) كان التقييد بالأجنبي لأنه لا يباع لأرش السيد.

قوله: (والمنصوص فى الأم والمختصر إلخ) اعتمد ذلك ابن المقرئ ولكن خصه بما بعد العتق «ب.ر»، وكتب أيضاً عبارة الإرشاد ونفسه أى: وفدى نفسه فى جناية الأجنبي بأقل الأمرين، وبالأرش من سيد إن عتق بأداء، وإن أبرأه السيد أى: أو أعتقه فما فى يده فقط. انتهى. أى: فإن لم يكن بيده شيء سقط ولا يتعلق منه خلافاً لما يوهمه كلام أصله «ح.ج».

العلة أنه فوق كسبه الذى هو متعلق الأرش باختياره بخلاف ما إذا عتق بالأداء تدبر، وقد يقال: إن للسيد إذا لم يكن فى يد المكاتب ما يفي بالأرش تعجيزه بسبب الأرش، ويستفيد به رقه ويسقط عنه الأرش، فإذا أعتقه فوق ذلك، وهذا معنى كونها متعلق الأرش فتأمل.

قوله: (لا يباع لأرش السيد) وإن كان له أن يعجزه بسبب الأرش ويستفيد به رقه كما فى الروض.

(وأعتق) أى: قتل مكاتبه (الجانى) على غيره، أو أعتقه، أو أبرأه لأنه فوت حق المجنى عليه، فإن عتق بأداء النجوم فعليه ضمان الجناية، ولا يلزم السيد فداؤه وإن كان هو القابض للنجوم لأنه مجبر على قبولها (وليُرجع إليه) أى: إلى السيد (أرش) لجناية من جنى على مكاتبه (إذا أعتق مجنيا) أى: مكاتبه المجنى (عليه) فإن كان رقيقا حال الجناية بخلاف ما إذا عتق بالأداء، فإن الأرض يبقى له ولا يرجع إلى سيده كذا قاله الناظم، وشارحه كالحاوى، وشارحه، والوجه ما جزم به ابن المقرئ أنه للمكاتب مطلقا كما اقتضاه كلام الشافعى والأصحاب كسائر الأكساب، وكان الحاوى سبق قلمه من قتل إلى أعتق، وتبعه غيره بلا تأمل.

(وفاسد منها) أى: من الكتابة كالصحيح كما سيأتى، والكتابة ثلاثة أقسام: صحيحة: وهى ما لا خلل فيها، وفاسدة: وهى الصادرة بإيجاب وقبول ممن تصح عبارته بعوض مقصود لكن اختلت صحتها لفساد عوضها كخمر ومجهول، أو لكونه

التسوية بينهما.

قوله: (بالأرش) أى: المال الواجب وهو الأقل. تدبر.

قوله: (لا تعلق له برقبة المكاتب) ولذا لزمه الفداء فى جنايته على السيد، وإن فوت السيد رقبته بإعتاق أو إبراء بخلاف جنايته على أجنبى، فإنها تتعلق برقبته، فإذا فوتها السيد لزم السيد الفداء. تدبر.

قوله: (لا تعلق له برقبة المكاتب) لأنها ملكه بل بذمته فيكون كالخر، فيتعلق بماله فيجب بكماله. انتهى. «م.ر»، وشرح الروض.

قوله: (أو أعتقه أو أبرأه) وفى صورتى الإعتاق والإبراء يلزم السيد أيضا فداء من يعتق بعق المكاتب إن جنى بعد مكاتبته عليه. انتهى. شرح الروض.

قوله: (لأنه فوت إلخ) لأنه إذا أعتقه، أو أبرأه، أو علق عتقه بصفة عتق عن الكتابة، وبرئ كما فى شرحى الروض والمنهاج.

قوله: (كسائر الأكساب) لأنه من جملة الأكساب.

عيناً، أو حالاً، أو منجماً بنجم واحد، أو لشروط فاسد (كشرطه) على عبده (شراً) شئ منه، وباطلة: وهى ما لم يصدر فيها عقد من مالك مكلف مختار بعوض مقصود كما ذكرها بقوله: (لا باطل يفقد عقد صدر).

(من مالك كلف مختار بما يقصد) بأن يعقدها غير مالك من ولى أو أجنبى أو غير مكلف أو مكره، أو تعقد بما (لا) يقصد (كالخسرات والدماء)، والتصريح بهذا من زيادته.

وقوله: (مثل الصحيح) خبر فاسد أى: والفساد منها كالصحيح لا الباطل فإنه ليس كالصحيح بل هو لاغ إلا أنه إذا صرح بالتعليق وهو ممن يصح تعليقه ثبت مقتضاه.

(ليس) أى: الفاسدة كالصحيحة فى أشياء لا (فى الإيصاء) برقة المكاتب، فإنه يصح فى الفاسدة من غير تقييد بعجز ويكون فسحاً لها وإن ظن صحتها بخلاف الصحيحة، وكالوصية سائر ما يزيل الملك كالبيع، والهبة، والإعتاق لا عن جهة الكتابة كما لو أعتقه عن كفارته فيجزئه عنها كما مر فى الظهار، وهذه الأمور قد يدعى اندراجها فى الفسخ الآتى بيانه.

(و) لا فى (الحظ) أو البذل لأقل متمول فإنه لا يلزم فى الفاسدة لأن النجوم غير ثابتة فيها بخلاف الصحيحة، واقتصر على الحظ لأنه الأصل.

(و) لا فى (الأسفار) فإنه لا يسافر فى الفاسدة بلا إذن لعدم لزوم عقدها بخلاف الصحيحة.

.....

قوله: (غير ثابتة) لأنه يرجع على سيده بما دفع، وسيده عليه بقيمته.

قوله: (كالخسرات والدماء) كذا مثل به فى الروض أيضاً.

.....

قال أئمتنا: تعلق العتق بصفة إن خلا عن المعاوضة بأن لم يذكر مال، أو ذكر لا على سبيل المعاوضة كقوله: إن أديت لى كذا فأنت حر، فهو لازم من الجانبين، وتبطل بموت أحدهما وإن لم يخل عنها، فإن كانت فى عقد يغلب فيه معناها وهو الكتابة الصحيحة فهو لازم من جهة السيد لا العبد، أو يغلب فيه معنى التعليق وهو الكتابة الفاسدة فهو جائز من الجانبين.

(و) لا فى (الإبراء) عن النجوم فإنه لا يتعلق به الفاسدة، وكذا بأداء الغير عنه تبرعا لأن المقلب فيها معنى التعليق، ولم يوجد المعلق به وهو أداؤه، فلا يعتق إلا بأداء النجوم للسيد فى محلها، فلو أداها له قبل محلها أو لوكيله، أو وارثه ولو فى محلها لم يعتق إلا أن يقول: فإن أديت لى، أو لوكيلى، أو وارثى فأنت حر وأداها فى محلها.

(و) ولا فى (الاعتياض) عن النجوم فإنه لا يعتق به فى الفاسدة لما قلناه بخلاف الصحيحة بناء على صحة الاعتياض عنها كما أفهمه كلام النظم وأصله هنا، وكلام الشيخين فى الشفعة.

قال فى المهمات: وهو الصواب فقد نص عليه فى الأم، والذى صححه الشيخان هنا عدم الصحة، فتستوى الفاسدة والصحيحة فى ذلك.

قال الزركشى: والفرق على الأول بينه وبين عدم صحة الاعتياض فى المسلم فيه أن المسلم فيه مبيع، والنجوم ثمن، والاعتياض عنه جائز.

.....

.....

قوله: (أو ذكر إلخ) قال فى الروض وشرحه: فإن أدى الألف له فى حياته فى الصورة الثانية، يعنى إن أديت لى ألفا فأنت حر، فلا تراجع بينهما وإن لا عتق العبد، وكسبه الماضى أى: الحاصل قبل وجود الصفة للسيد. انتهى.

.....

(و) لا فى (انفساخ ما فسد) من الكناية (يفسخه) أى: السيد (أو موت أو حجر) بسفه (ورد) أى: طرا.

(عليه أو جنونه) أو إغمائه (والرد) للكتابة أى فسخها (من حاكم) برفع الأمر إليه. ثم (يسئل نقص العقد) فيحصل الانفساخ بكل من المذكورات فى الفاسدة لما مر أنها جائزة من الجانبين بخلاف الصحيحة، وإنما قيد كلا من الفسخ والثلاثة بعده بالسيد لأنه حينئذ هو الذى خالفت فيه الفاسدة الصحيحة بخلافه من العبد، فإنه يطرد فى الصحيحة أيضا على اضطراب وقع للرافعى فى الفسخ.

قوله: (يفسخه) أى: السيد إذ له ذلك فيها فقط ولو بغير إذن القاضى خلافا لما يوهمه كلام أصله أى: أصل الإرشاد لحجر.

قوله: (أو موت) أى: للسيد.

قوله: (أى: حجر) أى: السيد.

قوله: (بسفه) أى: لا فلس.

قوله: (عليه أو جنونه أو إغمائه) فيها الضمير عائد على السيد فى قوله: أى السيد كما يقتضيه التنبه.

قوله: (والرد من حاكم) وحذف أى: الإرشاد قوله: أصله، ورده القاضى لأنه إن أراد به استقلاله برد العقد فى الفاسدة دون الصحيحة لم يصح إذ لا يستقل فيها بذلك، أو أن السيد يتوقف فسخه على رفع الأمر إليه لم يصح أيضا لما مر أن له الاستقلال بذلك. حجر، ويجاب بأن الحاوى أراد الأمر إليه، وطلب فسخه وإن لم يحتج لذلك «س.م».

قوله: (فإنه يطرد فى الصحيحة) ظاهر العبارة أو هذا الضمير مرجعه الانفساخ السابق بدليل قوله بعد لكن جنونه إلخ، وحينئذ يقتضى ذلك أن الفاسدة تنفسخ بجنون العبد والحجر عليه وليس كذلك، ويمكن العناية بأن يجعل مرجع الضمير الحكم فيصير المعنى فإنه أى: حكم الفاسدة يطرد فى الصحيحة أيضا من انفساخ أو عدمه، وعلى كل حال فقوله بعد: لكن جنونه إلخ لا معنى له «ب.ر».

لكن جنونه فيها إنما يوجب الفسخ لا الانفساخ كما مر، وإذا انفسخت الفاسدة بالفسخ ثم أدى المسمى لم يعتق فإنه وإن غلب فيها معنى التعليق فهو فى ضمن معاوضة، فإذا ارتفعت ارتفع ما تضمنته، وقوله: يسئل نقص العقد من زيادته.

(ولا) فى (الزكاة) فإنه لا يأخذها من سهم المكاتبين فى الفاسدة لأنها غير لازمة، فالقبض فيها غير موثوق به بخلاف الصحيحة، وقد علم ذلك فى قسم الصدقات وإنما أعاده هنا لبيان ما فارقت به الفاسدة الصحيحة، وفى معنى الزكاة: الوقف على الرقاب، والوصية، والنذر لهم فلا يأخذ منها شيئاً (و) لا فى (وجوب فطرته) فإنها تجب على سيده فى الفاسدة دون الصحيحة وإن لم تجب عليه نفقته كما سيأتى.

(و) لا فى (رد مالها) أى: الكتابة إلى المكاتب (وأخذ قيمته) منه فإن السيد فى الفاسدة دون الصحيحة يرد على المكاتب المال الذى أخذه منه، ويرجع عليه بقيمته لأن فيها معنى المعاوضة وقد تلف العقود عليه بالعق، فهو كتلف المبيع بيعاً فاسداً بعد القبض.

نعم ما أخذه الكافر من مكاتبه الكافر حال الكفر يملكه ولا تراجع - نص عليه الشافعى والأصحاب - ثم الاعتبار هنا بقيمته يوم العتق لا يوم العقد.

بخلاف ما إذا وزع المسمى على قيمة العبد فى الكتابة الصحيحة لأن يوم العقد هو يوم الحيلولة فى الصحيحة، وهنا إنما تحصل الحيلولة بالعتق وليست المستثنيات منحصرة فيما ذكر، فمنها ما قدمته من عدم عتقه عن الكتابة بالإعتاق فى الفاسدة حتى لا يتبعه الكسب، والولد بخلاف الصحيحة لأنه استحق العتق فيها بعقد لازم واستحق

.....
.....

قوله: (لكن جنونه فيها إلخ) اقتصره على هذا يقتضى أن الحجر على العبد فى الصحيحة يقتضى الانفساخ، وعليه منع ظاهر كذا بخط شيخنا، وأقول: مما يؤيد المنع أن الحجر لا يقتضى الانفساخ فى الفاسدة كما قال فى شرح المنهج، وخرج بالسيد المكاتب فلا تبطل الفاسدة بنحو إغمائه وحجر سفه عليه. انتهى. فى الصحيحة أولى «م.»

.....

استتباع الولد والكسب، فليس للسيد إبطالها، وفى الفاسدة لا استحقاق على السيد فجعل ناسخا، ومنها عدم صحة معاملته للسيد. قاله البغوى، وقال الإمام والغزالى: لا منع كالصحيحة.

قال الرافعى: ولعل المنع أقوى، ومنها عدم صحة التقاطه كالقن، ومنها عدم وجوب الأرض على سيده إذا جنى عليه، ومنها عدم وجوب الاستبراء بالفسخ فى الفاسدة بخلاف الصحيحة كما مر فى بابها، ومنها منعه من صوم الكفارة إذا حلف بغير إذن وكان أمة أو يضعفه الصوم، ومنها أنه لا يعتق بتعجيل النجوم عن محلها كما مر لأن الصفة لم توجد، وعلى قياسه لو أخرها عن محلها لم يعتق، ومنها أن العتق الواقع فى مرضه فى الفاسدة ليس من الثلث لأخذه القيمة عن رقبتة، وشمل المستثنى منه استقلاله بالأكساب ليحصل المسمى، وأخذه الفاضل من الكسب بعد الأداء ولزوم نفقة

.....
قوله: (استقلاله بالأكساب) وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح إلا هذا، وسببه أن المعقود عليه وهو العتق قد حصل فتبعه ملك الكسب، ووجهه أن عقد الكتابة أثبت للسيد عوضا فى ذمة العبد، ومقتضاه أن يملك فى مقابلته ما وقع العقد عليه وهو الرقبة كى لا يبقى العوض والمعرض لواحد، فلما تعذر ذلك لكونه لو ملكها لعتق كان تأثير العتق فى المنافع والأكساب. حكاه الماوردى عن الجديد. انتهى. حاشية شرح الروض.

قوله: (ومنها أن العتق) أى بالأداء الواقع فى مرضه فى الفاسدة إلخ، أما الصحيحة ففى الروضة ما نصه: كانت فى مرض موته عبدا، أو أوصى بكتابتها تعتبر قيمته من الثلث سواء كانت بقيمته أو أقل، أو أكثر، ولو كاتب فى الصحة واستوفى فى النحو فى مرضه لم تعتبر قيمته من الثلث، ولو أعتقه فى مرضه أو أبرأه من النجوم اعتبر من الثلث أقل الأمرين من قيمته والنجوم. انتهى. «ب.ر».

قوله: (ليس من الثلث) قال الجورجى: وهذه الصورة مشكلة، فإنه وإن أخذ منه من النجوم التى كانت ملكا للسيد ففيها تبرع كيف لا تحتسب من الثلث «ب.ر»، وقد يقال: كما رد النجوم التى ملكها أخذ فى نظير ذلك القيمة المملوكة للمكاتب على أنا لا نسلم أن النجوم كانت ملكا للسيد كما قال فى المنهاج: وأنه لا يملك ما أخذه بل يرجع المكاتب به إلخ.

نفسه كما ذكره الإمام، والغزالي، وأخذه أرش الجنابة عليه، ومهر الوطء، وتكاتب ولده عليه.

* * *

قوله: (وتكاتب ولده عليه) أى: كالكسب، وقيل: لا يتكاتب.

* * *

باب عتق أم الولد

الأصل فيه خبر «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه» رواه ابن ماجه، والحاكم، وصححه إسناده، وخبر أنه - ﷺ - قال في مارية أم إبراهيم لما ولدت «أعتقها ولدها» أي: أثبت لها حق الحرية. رواه ابن حزم، وصححه، وخبر «أمهات الأولاد لا يبعن، ولا يوهبن، ولا يورثن، يستمتع منها سيدها ما دام حيا فإذا مات فهي حرة» رواه الدارقطني، والبيهقي، وصححا وقفه، وخالف ابن القطان فصحه رفعه، وقال: رواه كلهم ثقات وسبب عتقها انعقاد الولد حرا للإجماع، ولخبر «إن من أشراف الساعة أن تلد الأمة ربتها» أي: سيدها، فأقام الولد مقام أبيه وأبوه حر، فكذا هو. (ومن تضع) من الإمام ولو محرمة بنسب ولدا أو بعضه ولو (ظاهر تخطيط)، ولو

باب عتق أم الولد

قوله: (رواه ابن حزم وصححه) قال في شرح الروض: لكن أعله ابن عبد البر. قوله: (ومن تضع إلخ) أي: ولو بعد الموت. لكن تبين بالوضع حصول العتق من حين الموت، ولا فرق في الوضع بعده من كونه عقبه وتراخيه عنه بحيث لحق به شرعا، وحيث علم عند الموت أنها حامل أمتنع التصرف فيها وإن لم يحكم بعنقها إلا إذا وضعت فيتبين العتق من حين الموت «م.ر.»

قوله: (أو بعضه) هذا موافق لما قاله الدارمي: أنه يكفي وضع عضو وإن لم تضع الباقي، وعليه يكفي وضع أحد التوأمين، وقد اختلف إفتاء شيخنا الشهاب الرملي في ذلك، وعلى عدم الاكتفاء لا يرد قولهم: أنه يكفي وضع ما يجب فيه غرة لجواز أنهم إنما أرادوا به الاحتراز عن نحو العلقه والمضغة لا الاكتفاء بأحد التوأمين هذا والاكتفاء به بل وبالبعض هو المتجه فليتأمل، وكتب أيضا في شرح الروض وكالمضغة بعضها، ولهذا قال الدارمي: وكذا لو وضعت عضوا وإن لم تضع الباقي. انتهى. ما في شرح الروض: لكن مقتضى كلامهم أنه لا بد من وضع الباقي وإن كان بين

للقوابل (وقد* أحبلها السيد) بأن علقت منه ولو باستدخال مائه، ولم يتعلق بها حق كما علم فى محله (تعنق) هى (والولد) أى: الرقيق الحادث منها بנקاح أو غيره.

باب عتق أم الولد

قوله: (والولد) وحكم أولاد أولادها الإناث حكم أولادها بخلاف الذكور، ودخل فى الولد ما لو حملت من زوج أو زنا بعد بيعها فى نحو رهن، ثم ملكها حاملا فإنه يتبعها فى حكمها أيضا على المعتمد عند شيخنا الرملى. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

وقوله: الإناث لأن أولاد الإناث تتبع الأمهات بخلاف أولاد الذكور.

وضعه ووضع ذلك العضو أربع سنين أو أكثر لأن الجميع حمل واحد مطلقا كما هو ظاهر، وذلك حيث كان وضع ذلك العضو لاحقا به شرعا، ويتبين بوضع الباقي حصول العتق من حين الموت سواء تقدم وضع العضو على الموت أو تأخر عنه، ولو وضعت ولدا إلا يديه ورجليه مثلا فالوجه حصول العتق لوجود مسمى الولادة الذى المدار عليه هنا، ويتردد النظر فيما لو وضعت نصفه الأعلى أو الأسفل أو ما عدا أطرافه ورأسه، أو ما عدا رأسه فقط، ويحتمل الاكتفاء بوضع ما عدا رأسه لوجود مسمى الولادة.

فرع: إسقاط الحمل إن كان قبل الروح حاز أو بعدها حرم، وينبغى أن يعمل فى النفخ وعدمه بالظن «م.ر.»

قوله: (ولو باستدخال مائه) أى: المحترم ولو بنحو استنحائها بحجر عليه منية المحترم.

تنبيه: لا يخفى أن إسناد الإحبال إلى السيد فى صورة الاستدخال ونحوها إسناد مجازى بخلافه فى صورة الوطء فقد يدعى أنه إسناد حقيقى، وحينئذ فقول المصنف: أحبلها السيد إما أن يكون مستعملا فى حقيقته ومجازه على أصل الشافعى فى ذلك، وإما أن يكون كناية بالمعنى الأصولى، بأن يكون مستعملا فى معناه مرادا منه لازم معناه وهو الحبل. نعم قد يمنع أن الإسناد فى صورة الوطء أيضا حقيقى؛ لأن الإحبال حقيقة ليس هو نفس الوطء بل هو أمر آخر قد يتسبب عنه ليس فعلا للوطء أصلا، فإسناده إليه لا يكون إلا مجازا نعم إن أريد بالإحبال الوطء مجازا كان الإسناد حقيقا لأنه يكون مع مجازية الطرفين أو أحدهما كما تقرر فى محله.

قوله: (جاز) أى: بإذن الأب وإلا حرم قاله شيخنا «ذ.»

قوله: (لا يكون إلا مجازا) تأمله مع أنه مسند لما هو له فى الظاهر إلا أن يقال: المنسوب للواطئ إنما هو الوطء، وأما تخلق الولد فى الرحم فبمحض خلق الله تعالى لا دخل للواطئ فيه ولا قام به، وكثيرا ما يوجد الوطء ولا يجعل منه حبل «ع.ش.»

(من بعده) أى: الوضع بالشرط الآتى أما هى فلما مر، وأما ولدها فتبعها لها وعقتها من رأس المال. وإن أحبلها فى مرض موته كإنفاق المال فى اللذات، وخرج بظهور تخطيطه ما لو قالت القوابل: إنه مبدأ خلق آدمى، ولو بقى لتخطط فلا يثبت به الإيلاد. وبالسيد ما لو أحبلها غيره بنكاح، أو زنا، أو شبهة ثم ملكها فلا إيلاد لانتفاء إحبالها من سيدها، ولأن الإيلاد لم يثبت حالا فكذا بعد الملك كما لو أعتق رقيق غيره ثم ملكه، ولأن الكتابة والتدبير لا يثبتان فى ملك الغير حالا ولا مآلا، فكذا الإيلاد، وبقوله: بعده ولدها الموجود قبل الوضع بأن أتت به قبل إحبالها فلا يثبت له حكمها لحصوله قبل ثبوت الحق لها، وشرط السيد كونه غير مرتد. فلا يثبت إيلاد المرتد بل يوقف بناء على وقف ملكه، وكونه حر الكل أو البعض كما تناوله لفظ السيد، فيثبت إيلاد البعض إذا أولد أمته التى ملكها ببعضه الحر كما جزم به الماوردى وصححه البلقيني. ولا يثبت إيلاد المكاتب إذا أولد أمته كما علم من قوله فى الكتابة ولا استيلادا.

(كمثل تدبير) بزيادة مثل أى: تعتق أم الولد وولدها المذكور كما تعتق المدبرة، وولدها التابع لها فى التدبير كما مر فى بابه.

(إذا «مات» فى المسألتين فلو ماتت الأم والولد فيهما قبل موته فلا عتق، أو الأم فقط عتق الولد بعد موته بخلاف المكاتب إذا ماتت أو عجزت تبطل الكتابة، ويكون الولد رقيقا للسيد لأنه يعتق بعقدها تبعا بلا أداء منه أو نحوه، وولد المستولدة إنما يعتق

.....

قوله: (ما لو قال القوابل إلخ) فلو اختلفوا فقال بعضهم: فيه صورة خفية، وبعضهن لا صورة فيه اتجه العمل بقول المثبت لأن معه زيادة علم.

قوله: (مرتد فلا يثبت) أى: حالا.

قوله: (التابع لها فى التدبير) قد يقال: هذا لا يشمل الولد الحادى بعد التدبير إذا لم ينفصل قبل موت السيد مع أنه يعتق معها إلا أن يراد التابع فى حكم التدبير فليتأمل.

.....

بما تعتق هي به ، وهو موت السيد ولهذا لو أعتق أم الولد أو المدبرة لم يعتق الولد بخلاف المكاتب إذا أعتقها بعثت ولدها.

(ولو) كان الموت (بقتل هذين) أى : أم الولد وولدها المذكور فإنهما يعتقان ، وإن استعجلا بفعل محرم لأن الإحبال بمنزلة الإعتاق ولهذا يسرى إلى نصيب الشريك كما لو أعتق نصيبه ، فلا يقدح القتل فيه ، كما لو أعتق العبد ثم جاء العبد وقتله ، وذكر قتل الولد مزيد على الحاوى.

(كذا).

(حكم حلول الدين) فإنه يحل بموت الدين ولو بقتل غريمه لأن الأجل أثبت ليرتفق من عليه الحق بالاكْتِسَاب فيه ، فإذا مات فالحظ له فى التعجيل لتبرأ ذمته.

(و) كذا حكم (التدبير) فمن ثبت له تدبير يعتق بموت سيده ولو بقتله له لأنه تعليق عتق بصفة ، وهذا يغنى عن قوله أولا : كمثله تدبير.

(بل* إن باع) السيد (ذنين) أى : أم الولد وولدها المذكور (قلت) وكان البيع (من غير) أى : من غيرهما (بطل) أى : البيع إما فى الأم فلخبر الدارقطنى السابق وللإجماع ، وإما فى ولدها فبالقياس عليه ، فلو قضى قاض بصحة بيعهما نقص قضاؤه لمخالفته الإجماع والقياس الجلى ، وما كان فى بيع الأم من خلاف بين القرن الأول فقد انقطع وصار مجمعا على منعه ، وأما خبر أبى داود عن جابر «كنا نبيع سراريننا أمهات

.....

.....

قوله : (لم يعتق الولد) ظاهره أنه لا يعتق مطلقا لكن قضية قوله : بما تعتق هي به ، وقوله : أو الأم فقط عتق الولد بعد موته عتقه بعد الموت.

.....

الأولاد والنبى ﷺ حتى لا يرى بذلك بأساً» فأجيب عنه بأنه منسوخ، وبأنه منسوب إلى النبى ﷺ استدلالاً واجتهاداً، فيقدم عليه ما نسب إليه قولاً ونصاً، أما إذا باعهما من نفسيهما بأن باع كلا من نفسه فيصح بناء على أنه عقد عتاقة وهو الأصح، وعلم من بطلان بيعهما بطلان رهنهما، وهبتهما، والوصية بهما كما مر بيانها فى محالها.

قال جماعة: ومحل ذلك إذا لم يرتفع الإيلاد فإن ارتفع بأن كانت كافرة وليست لمسلم، وسببت وصارت قنة جاز جميع ذلك.

(واستخدم) السيد (الاثنين) أى: أم الولد وولدها المذكور للمكه لهما ولنافعهما كالقن، وإنما امتنع بيعهما لتأكد حق العتق فيهما (والإيجار) له أى وله إيجارهما.

(ووطء الأم) لابنتها لحرمتها بوطء أمها (و) له (الإيجار) لهما على النكاح.

(والأرش من جان) عليهما كالقنة، ومعلوم أنه قد يمتنع عليه ذلك أو بعضه لمعنى آخر كأن تكون المستولدة مكاتبه ولو بعد الإيلاد، أو مسلمة والمولد كافراً.

قوله: (لا ترى إلخ) قال الحاكم: يحتمل أن يكون النبى ﷺ لم يشعر بذلك. انتهى.

وهو ظاهر فى أن قوله: لا نرى بالنون لا بالياء. انتهى: «م.ر» فى حاشية شرح الروض، ثم قال: وقال البيهقى: ليس فى شىء من الطرق أنه اطلع عليه. انتهى. وقول الحاكم: يحتمل إلخ أشار «م.ر» فى حاشية شرح الروض إلى تصحيحه.

قوله: (أو مسلمة إلخ) أو مجوسية، أو وثنية المولد مسلم. انتهى. «م.ر» فى حاشية شرح الروض.

قوله: (لا يرى بذلك بأساً) فى التقريب للنوى، وكذا قوله - أى الصحابى - : كنا لا نرى بأساً بكذا فى حياة رسول الله ﷺ، أو وهو فينا، أو بين أظهرنا إلى أن قال: فكله مرفوع. انتهى.

قوله: (جاز جميع ذلك) قد يؤخذ بأنها لا تزيد على الجرة الأصلية، وهى لو سببت. صارت قنة وحاز فيها جميع ذلك.

قوله: (كنا لا نرى بأساً إلخ) قال البيهقى: ليس فى شىء من الطرق أنه اطلع عليه. انتهى. وهو ظاهر فى أن قوله: لا نرى بالنون لا بالياء قال «م.ر» فى حاشية شرح الروض: وهو الصحيح. انتهى.

وقال النوى فى شرح مسلم: قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازى بأنه إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً، وإلا كان موقوفاً. قال السيوطى فى شرح التقريب: فإن كان فى القصة تصريح باطلاعه ﷺ فمرفوع إجماعاً. انتهى. فما هنا وإن كان مرفوعاً لأنه مما لا يخفى غالباً إلا أنه منسوب إليه ﷺ اجتهداً بواسطة أنه مما لا يخفى، وهو لا يقاوم ما نسب إليه بدون ذلك.

(وحيث يدعى) فى مشتركة بين اثنين وأنت لكل منهما بولد.

(إيلادها كل شريك موسر) أى: موسر.

(قبل) أى: قبل إيلاد الآخر لها ليسرى إيلاده إلى بقيتها (فإن يأس بيان حصلا) أى: فإن حصل اليأس من بيان القبلية (تعتق) الأمة (إن ماتا) لاتفاقهما على العتق، ولا يعتق بعضها بموت أحدهما لجواز كونها مستولدة للآخر، ونفقتها فى الحياة عليهما.

(ويوقف الولا) بين عصبتيهما لعدم المرجح فإن كانا معشرين فهو ما صرح به من زيادته بقوله:

(قلت وباستيلاد كل شطر) أى نصف.

(يقضى) أى: يحكم (لن يملكه فى) حالة (العسر) فإذا مات أحدهما عتق نصيبه وولأؤه لعصبته، وإذا ماتا عتقت كلها.

(والعصبات) أى: عصبتيهما (فى الولا سويه) وإن كان أحدهما موسرا فقط ثبت إيلاده فى نصيبه، والنزاع فى نصيب العسر فنصف نفقتها على الموسر، ونصفها الآخر بينهما، ثم إن مات الموسر أولا عتق نصيبه وولأؤه لعصبته، فإذا مات العسر بعده عتق نصيبه ووقف ولأؤه بين عصبتيهما، وإن مات العسر أولا لم يعتق منها شيء، فإذا مات الموسر بعده عتقت كلها وولاء نصفها لعصبته، ووقف ولأؤه النصف الآخر أما لو ادعى كل منهما سبق الآخر وهما موسران أو أحدهما موسر فقط ففى الروضة كأصلها

.....
قوله: (ثبت إيلاده فى نصيبه) لأنه على فرض سبق إيلاد العسر لا سراية لنصيب الموسر.

قوله: (لم يعتق منها شيء) لاحتمال سبق إيلاد الموسر وهو مانع لسرايته لنصيب العسر.

.....
قوله: (ونفقتها فى الحياة عليهما) فإذا بان السابق رجع الآخر عليه إن أذن له الحاكم، وأشهد عند العجز عنه كما هو ظاهر.

عن البغوى: يتحالفان ثم ينفقان عليها، فإذا مات أحدهما فى الصورة الأولى لم يعتق نصيبه لاحتمال صدقه، وعتق نصيب الحى لإقراره ووقف ولاؤه، فإذا مات عتقت كلها ووقف ولاء الكل، وإذا مات الموسر فى الثانية أولاً عتقت كلها نصيبه بموته، وولاؤه

قوله: (لإقراره) أى باستيلاء الآخر وهو موسر فيسرى إلى نصيبه، لكن الظاهر أنه لا يلزم الميت شىء لتكذيبه ذلك الإقرار.

قوله: (ووقف ولاء الكل لدعوى كل أنه للآخر) (يقول راجى غفران المساوى مصححه محمد الزهرى الغمراوى).

نحمدك اللهم أبهجت سرائر من اصطفت بالفقه فى الدين، وزينت ضمائرهم بجواهر اليقين، ونشكرك على ما وفقت لنشر معالم دينك القويم، وعلى ما مننت من شروق شمس سبيلك المستقيم، ونصلى ونسلم على سيدنا محمد خاتم أنبيائك وسعادتك العظمى لمن اجتبته من أوليائك وعلى آله سفينة النجاة لمرضاتك، وأصحابه منهاج الوصول لكمالاتك.

أما بعد: فقد تم بحمده تعالى طبع شرح البهجة الكبير المسمى بالغرر البهية فى شرح البهجة الوردية لشيخ الإسلام والعلم الذى أقرت بسموه الأنام، الإمام الفاضل والجهيد الكامل العلامة الذى له الفضل السارى الشيخ زكريا الأنصارى قدست أسرارته وعلا مقداره، ولعمري لطالما تشوفت نفوس الأفاضل لبزوغ شمس هذا الشرح وسطوع تحقيقاته، وابتهجت عند الشروع فى طبعه وظهور مخبأته، وكيف لا وهو شرح حوى من التحقيق ما تنبهر منه النفوس وتنجل من ظهور عويص المسائل فيه الشمس، مع جمع ما يحتاج إليه من شوارد الفروع، وبيان ما لها من أصل ورجوع، ولتمام الانتفاع طبع مع هذا الشرح فى الصلب حاشية العلامة المحقق، والفهامة المدقق الشيخ عبد الرحمن الشربيني حفظه الله وأدام علاه، وبالهامش حاشية خاتمة المحققين ومرجع الفضلاء الراسخين الشيخ ابن قاسم العبادى رضى الله عنه وأرضاه، وجعل اللجنة متقلبه ومثواه مع تقرير الشيخ الشربيني المذكور على هذه الحاشية، فحاز من الحسن ما يزرى بكل حسناء تحلت بغاشية

لعصبته ونصيب المعسر بإقراره ووقف ولاؤه، وإن مات المعسر أولاً لم يعتق منها شىء لاحتمال سبق الموسر، فإذا مات الموسر عتقت كلها وولاء نصيبه لعصبته، وولاء نصيب المعسر موقوف ولو كانا معسرين، فكما لو ادعى كل منهما أنه أولدها قبل إيلاد الآخر لها، وقد تقدم حكمه والعبرة فى اليسار، والإعسار بوقف الإحبال كما علم من باب العتق.

(هذا تمام البهجة الوردية) نسبة إلى الوردى المعروف به والد ناظمها كما مر أولها.

(ختمتها) وفى نسخة فرغتها (بعد الثلاثين) سنة (التى * من بعد سبعمائة قد خلت) أى مضت.

(فإن تعبها أو تضع) أى: تحط (منها العدا) بضم العين وكسرهما أى: الأعداء (فاعدرهم) فى ذلك (فحقها أن تحسدا).

.....
خصوصاً، وقد استكمل من الحظ أن قوبلت نسخة الشرح على نسخة مقابلة على نسخة المؤلف باطلاع أحد بنيه، ومراجعة الشيخ الأجهورى ما بينه، وحواشى العلامة الشريينى وتقريراته على خطه الكريم، وأصل نسخته المستقيم، ومقابلة حاشية الشيخ ابن قاسم على نسخة كتب عليها الإمام الذهبى رحم الله الجميع وأسكنهم المكان الرفيع، وكان طبعه على ذمة حضرة الحاج فدا محمد الكشميرى وشركاه جمل الله مسعاهم ومسعاه، وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدى أحمد الدردير قريبا من الجامع الأزهر المنير، وذلك فى منتصف شعر ربيع الثانى سنة ١٣١٨ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين.

قوله: (هذا تمام) أى: متهم البهجة الوردية هذا إشارة إلى قوله: والعصبات فى الولاء سوية، أو إلى معناه، أو المجموع بناء على أن مسمى الكتب الألفاظ أو المعانى أو المجموع على ما بينه السيد، فإن قلت: مقتضى أن قوله: والعصبات فى الولاء سوية تمامها ألا يكون ما بعده منها، وهو بعيد لأن الظاهر أن مسمى الكتاب من البسمة إلى آخر كلمة فيه.

قلت: يمكن أن يكون المعنى تمام المقصود بالذات منها، فليتأمل «س.م».

قوله: (بعد الثلاثين) صادق بأول الحادى والثلاثين وبآخرها، وبما بين ذلك «ب.ر».

قوله: (أو تضع منها العدا) ليس من عطف العام على الخاص لأنه إنما يكون بالواو، ثم يحتمل أن المراد بالوضع منها نسبتها إلى المقصود عن الوجه الأبلغ الأعلى.

(فهى عروس بنت عشر) لأنه صنفها فى عشر سنين ، وكل من مدخول هاتين الفاءين تعليل لما قبلها.

(بكر) يرغب فيها الطلاب كالبكر من النساء (بكرية) نسبة إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه الواقع فى نسب الناظم كما ذكره فى كتابه أبكار الأفكار فى الأدب والشعر حيث قال: محمد عند الله حى وجدنا أبو بكر الصديق عند محمد، ونحن على من ساءنا سم ساعة، ومن لم يصدق فليجرب ويعتد (لها الدعاء) من طالبها (مهر).

قوله: (فهى عروس إلخ) فى كلامه تشبيه بليغ، ولا يصح أن يكون استعارة لمكان ذكر الطرفين كما فى قوله تعالى: ﴿صم بكم عمى﴾ [البقرة ١٨] وجه الشبه فى الأول بروزها يتجلى على بصائر الناظرين تبختر للأكفاء الخاطبين، وفى الثانى تأليفها فى عشر سنين، وفى الثالث كثرة الرغبة فيها كالبكر من النساء، وفى الرابع كون مؤلفها ينسب إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه، والحاصل أن مشبهها بالعروس الحاوية للصفات المرغوبة فيها من حداثة السن، والبكارة، وشرف النسب، ثم لا يخفى أن ما بعد عروس من باب التجريد نظرا إلى ملائمة للمشبه به كقوله:

هى الشمس مسكنها فى السما فعز الفؤاد عزاء جميلا
فلم تستطيع إليها الصعود ولن تستطيع إليك النزولا
ويجوز أن يكون من باب الترشيح نظرا إلى ملائمة للمشبه باعتبار ما قررنا كقوله:
غمر الرداء إذ تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال
قال البيانيون: والأول أبلغ من الثانى بل من جمعها - أعنى التجريد والترشيح - كقوله:
لدى أسد شاكى السلاح مقذف له لبد ظفاره لم تقلم

كذا فيما علقه شيخنا الشهاب الرسلى على هذا الباب. لكن قوله: والأول أبلغ من الثانى إلخ الظاهر أنه سهو، فإن الذى قرره البيانيون عكس ذلك، وعبرة التلخيص والمختصر والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد، ومن جمع التجريد والترشيح. انتهى.
قوله: (ها الدعاء مهر) أشار به إلى خفة شهرها «ب.ر».

توله: (نظرا إلى ملائمة للمشبه به) فيه أن الملائم للمشبه به هو الترشيح لا التجريد، والتجريد هو الملائم للمشبه، والبيت الأول إنما ذكره فى الترشيح، والثانى إنما ذكره فى التجريد، فعمل تبديل الترشيح بالتجريد وعكسه سهو من الناسخ، وحينئذ يزول كل الإشكال.

(وكيف) أى ومن أين (لى إذا سكنت اللحد) بدعوة صالحة لى تهدى يا خالق الخلق ويا أهل الكرم) أسالك (بالمصطفى) أى: المختار (محمد خير النسم) أى: البشر، أو الأنفس وكل منهما خير الخلق فهو ﷺ خير الخلق.

قوله: (وكيف لى إذا سكنت اللحد) استفهم مستبعدا متعجبا من إهداء دعوة صالحة لكون الإنسان بموته يتعذر عليه التماس الدعاء، ويصير فى مظلة نسيانه، واعلم أن شيخنا الشهاب الهرلى - رحمه الله - قد بسط القول على ذلك فى تعليقه على هذا الباب، بما منه أن ابن هشام فى مغنيه ذكر أن «كيف» تستعمل فى العريضة على وجهين: أحدهما أن تكون شرطا غير حازم، فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع أصنع، والثانى: أن تكون استفهاما إما حقيقيا نحو: كيف زيد أو غيره نحو كيف تكفرون؟ فإنه أخرج مخرج الإنكار والتعجب، وإن الرضى قال: إنها ظرف عند الأخفش، واسم غير ظرف عند سيبويه، وأن ابن مالك أنكر ظرفيتها قال: ولكنها لما كانت تفسر بقولك: على أى حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا مجازا لكونها فى تأويل الجار والمجرور، ثم قال - أعنى شيخنا -: إذا علمت ذلك فـ«كيف»: فى كلام المؤلف - رحمه الله - إما خبر عن دعوة، وبأى بدعوة زائدة على الأولى متعلقة بدعوة، والثانى متعدى وهو العامل فى إذا، والتقدير ودعوة صالحة تهدى لى حين أسكن اللحد كائنة على حال، وإما حال، وبأى دعوه متعلق بمقدر يتعلق به أيضا لى الأولى، وبأى الإعراب بحاله إلا أن تهدى، والفعل المقدر متنازعان فى إذا على هذا الوجه، والتقدير: ويفتح لى بدعوة صالحة حين أسكن اللحد تهدى لى كائنة على أى حال. هذا غاية ما ظهر فى تقرير كلامه رحمه الله، وأما ما ذكره شيخ الإسلام من أن كيف: بمعنى من أين التى هى من ظروف المكان فلم أدر سلفه فيه والله أعلم. انتهى.

قوله: (أى: المختار) أى: من الخلق.

قوله: (من أن كيف بمعنى من أين) لم يرد الشارح تفسيرها بذلك، بل مراده أن وجه استبعاد صدورهما على حال من الأحوال هو استبعاد صدورهما من مكان من الأمكنة لبعدهما عن ساكن اللحد، فالمستبعد فى الحقيقة هو مكان الإهداء.

(أدم على نعمة الإسلام* ونجنى من خطر الآثام) أى: الذنوب.
(بك) لا بغيرك (العيان من عذاب الفقر* والقبر والنار وخزى الحشر) أى: وزله
وغيرها.

(خذ بيدي) أى نجنى (من هول) أى: فزع (كل غمه) بضم الغين أى: كربة
(تفضلا) منك لا مجازاة لعملى.

(و) هب لى (من لدنك) أى: من عندك (رحمه) أفوز بها.

(وكل) أى: وكذا لكل (من أحببت أو أجنبى* فيك وكل مؤمن) بك (مؤمن) على
الدعاء.

(والحمد لله جزيل الفضل) أى: عظيمه (ثم على نبيه محمد) ﷺ (أصلى) وأسلم.

.....
.....

قوله: (أدم على نعمة الإسلام) إضافة بيانية «ب.ر.»، وكتب أيضا بالاستمرار إلى الموت عليها.
قوله: (ونجنى من خطر الآثام) قال شيخنا: بالعفو عنها وعدم المواخذة أقول: أو بحفظى من
الوقوع فيها، ويجوز إرادة الجميع.

قوله: (وغيرها) وخص هذه اهتماما بشأنها، واقتداء به عليه الصلاة والسلام فى الاستعاذة من
كل منها «ب.ر.».

قوله: (أى: وكذا لكل هذا بدل) على عطف كل على المجرور فى وهب لى.

قوله: (ثم على نبيه أصلى) لم يقل على رسوله، وإن كان أخصر لأن النبى أكثر استعمالا،
هذا تمام ما وجدته من الحواشى الشريفة، والتحريرات المنيفة لمولانا خاتمة الأئمة والأعلام والمحررين
الفخام، بركة المتأخرين، وخلاصة القادة المتجرين جامع أشتات العلوم، والمحقق من فنونها المنطوق
والمفهوم، محل المشكلات، وصاحب الآيات البينات الشهاب شهاب الدين أحمد بن القاسم
العبادى مما رقه بخطه الشريف بهوامش شرح البهجة الكبير لمولانا شيخ الإسلام أبى يحيى زكريا

.....

(و) على (الآل والصحب بهذا) أى: المذكور من الحمد والصلاة أختتم نظمى كما بدأته به تبركا (والله تعالى أعلم) من كل أحد، وأنا أيضا أختتم شرحى بذلك كما بدأته به فأقول: تم الشرح بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وصحبه والطيبين الطاهرين والله أعلم. قال مؤلفه رحمة الله عليه: وقد فرغت من تأليفه يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع وستين وثمانمائة.

* * *

.....

.....

الأنصارى والى الله على قبر كل منهما سحائب الرضوان، وأحل كلا منهما أعلى الفردوس والرضوان بحمد وآله الكرام وصحبه القادة الفخام، وتم ذلك على يد مجردها العبد الفقير إلى مولاه الغنى القدير محمد بن أحمد الشوبرى الشافعى غفر الله ذنوبه وسر عيوبه، وفعل ذلك بوالديه ومشايخه وأحبابه وسائر المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

* * *

.....

منظومة
البحر في الزوردي

للإمام عمر بن الزوردي
المتوفى سنة ٧٤٩هـ

فهرس محتويات منظومة البهجة الوردية حسب الصفحات

- الجزء الأول: من صفحة ٤٩٥ إلى صفحة ٥٠٦ .
- الجزء الثاني: من صفحة ٥٠٧ إلى صفحة ٥٢٠ .
- الجزء الثالث: من صفحة ٥٢١ إلى صفحة ٥٣٨ .
- الجزء الرابع: من صفحة ٥٣٩ إلى صفحة ٥٥٣ .
- الجزء الخامس: من صفحة ٥٥٤ إلى صفحة ٥٧٤ .
- الجزء السادس: من صفحة ٥٧٥ إلى صفحة ٥٩٥ .
- الجزء السابع: من صفحة ٥٩٦ إلى صفحة ٦١٤ .
- الجزء الثامن: من صفحة ٦١٥ إلى صفحة ٦٣٩ .
- الجزء التاسع: من صفحة ٦٤٠ إلى صفحة ٦٦١ .
- الجزء العاشر: من صفحة ٦٦٢ إلى صفحة ٦٨٤ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الأول

- | | | |
|-----------------------------|------------------------------|---------|
| قال الفقير عمر بن الوردي | الحمد لله آتم الحمد | ١٨ - ١٠ |
| وأفضل الصلاة للأصحاب | محمد والآل والأصحاب | ١٩ |
| وبعد فالعلم عظيم المنزله | قد اصطفى الله خيار الخلق له | ٢٣ - ٢٤ |
| والعمر عن تحصيل كل علم | يقصر فابدأ منه بالأهم | ٢٤ |
| وذلك الفقه فإن منه | ما لا غنى في كل حال عنه | ٢٤ |
| وليس في مذهبنا كالحاوي | في الجمع والإيجاز والفتاوى | ٢٦ |
| وكنت ممن حله وأتقنه | في الحفظ والفهم على ما أمكنه | ٢٦ |
| فاخترت أن أنظمه كالشارح | أرجو به دعوة عبد صالح | ٢٧ |
| يزيد عن خمسة آلاف غرر | فيه زيادات إليها يفتقر | ٢٧ |
| منبها بقللت في اليسير | منها ودون قلت في الكثير | ٢٧ |
| وفيه عن قاضي القضاة البارزى | شيخى تتمات الجمال البارزى | ٢٨ |
| لا حشو فيه حسب الإمكان | وإنما جميعه معانى | ٢٨ |
| وقد يسمى بهجة الحاوى لما | حوى من البهجة لما نظما | ٢٩ |
| وكل من جرب نظم النثر | لاسيما الحاوى أقام عذرى | ٣٠ |
| لكن يميننا بالذى سهله | ما كان عندى أننى كفاء له | ٣٢ |
| وإنما رأيت فى منامى | نيننا بالمسجد الحرام | ٣٢ |
| وقد دعا لى ثم أعطانى ورق | نظمن فى خيط بخط اتسق | ٣٢ |
| فكان ذا النظم البديع العمل | تأويل رؤىاى بسر المرسل | ٣٢ |
| وربنا المسئول فى النفع به | وجعل من يقرأه من حربه | ٣٤ |
| أسأله أن يصلح النية لى | فى نظمه وأن يزكى عملى | ٣٤ |

باب الطهارة

- | | | |
|-------------------------|--------------------------|---------|
| كالحدث الخبث رافع كلا | هذين ماء طاهر ما استعملا | ٤٢ - ٥٠ |
| ما قل فى فرض كماء الغسل | من الكتايبه قصد الحل | ٥٠ - ٥٦ |

لغير ذاك وله بالفصل ٥٧-٥٩	لمسلم وكوضوء الطفل
أو ريحه بحيث يحدث اسمه ٦٩	ولم يغير لونه أو طعمه
بماله عنه غنى به اختلط ٧٠-٧١	ولو بتقدير مخالف وسط
ما ولا ترُّب ولو بطرح ٧٥-٧٧	لا ورق منتشر وملح
منطبع يكره والسخن الوفى ٧٧-٨١	ومتشمس بقطر الحرفى
كغيره فليتنجس إلا ٨٥-٨٦	وبوصول نجس إن قبلا
قلت وغير بشر للمنفذ ٨٨-٩٣	ميتا بلا سيل دم لم ينبذ
ولو بظرف واسع الرأس وقر ٩٤-٩٥	وإن بماء خالص يكثر طهر
كجربة قارب فى الأرطال ٩٦	وإنما تنجيس ذى اتصال
فيلغ نقص الرطل والرطلين ٩٦-٩٨	خمس مئى تفسير قلتين
أوصافه ما وافق افرضه أشد ٩٨-١٠٧	أن غيرت أى مع وصولها أحد
والماء لا نحو التراب يظهر ١٠٧-١٠٨	وإن بنفسه انتفى التغيير

فصل فى بيان النجاسات وإزالتها

والكلب والخنزير عند الأكثر ١٠٩-١١٤	أما النجاسات فكل مسكر
والفرع لا مأكولة ولا بشر ١١٤-١١٦	وميتة مع العظام والشعر
ونافط ومرة لا بلغم ١١٧-١٢٠	وفضلة كماء قرح ودم
من حيوان طاهر وإنفحه ١٢١-١٢٢	ولا نخامة ولا ما رشحه
كلين من بشر وأصله ١٢٥-١٢٧	ودر أو بيض مباح أكله
كميتة لا شعر مما أكل ١٣٠	وجزء حى كالمشيم منفصل
ثم الذى تجددت طهارته ١٣١-١٣٤	وريشه ومسكه وفأرته
بدونها وإن غلت أو نقلت ١٣٤-١٣٦	خمر بدون العين قد تخللت
والجلد أن ينجس بموت واندبغ ١٤١-١٤٢	وصائر فيه حياة كالمضغ
كجامد ينجس غسلا يبغي ١٤٢-١٤٥	بنزع فضلات وبعد الدبغ
للكلب والخنزير أو للفرع ١٤٩	بمزج ترب طاهر من سبع
للكلب مما صاده لا الأرض ١٥٠-١٥٥	بالماء مرة كذا المعض
أدخل جاره وما قل ورد ١٥٦-١٥٩	ولو يغسل البعض والبعض وقد
لا عس فى الريح أو فى اللون ١٦١-١٦٢	مع نفى عين وصفات العين
ورش من بول غلام ما طعم ١٦٤-١٦٥	وغسلتين اندب إذا الطهر يتم
ولم تغيره ولا زاد ثقل ١٦٩	وماء كل مرة فى الفرض قل

مثل المحل بعدها تطهيرا وضده فلا تعد تعفيرا ١٧٠

فصل فى الاجتهاد

من شاته بشاة غير تلتبس ولو براو ليس بالجازف
لا الكم والمحرم والميت ولا أو لبن الأتان فهو إنما
وإن سوى المأخوذ كان قد تلف ولو عم ومتيقنا وجد
ثم ليعد لكل فرض ما بقى وصب ما نجسه الظن أبر
ثم إلى التراب فليعدل كما وليتم بمصر وقضيا
واحكم على ما غلبت فى مثله نحو أوانى من الخمر بدمن
لا قلتين بال نحو الظبى به وحرمة الطاهر فى استعمال
وزينة به وفيما اتخذا بقصد زينة به وكبره

أو ثوب أو طعام أو ما نجس ١٧٢
وماء استعمل بالمخالف ١٧٧-١٧٣
بول ونحو ماء ورد والطلا ١٧٧-١٨٢
يجوز أن يأخذ فردا منهما ١٨٢-١٨٤
إن بدليل يجتهد كأن كشف ١٨٤
كثر كره مفردتين واجتهد ١٨٦-١٨٧
من ذاك طاهر على التحقق ١٨٩-١٩١
وإن يحرق لدا الأعمى ذا بصر ١٩٢
يختلف اجتهد فاقدى عمى ١٩٣
كأن طرا تغييره إن بقيا ١٩٣-١٩٤
نجاسة بطهره لأصله ١٩٨
كسور هر طهر فيه يمكن ٢٠١
وشك مع تغييره فى سببه ٢٠٣
من ظرف أو ملحق أو خلال ٢٠٤
إذ كله أو بعض أو ضبة ذا ٢٠٦
فضة أو نضر وبالفرد كره ٢٠٦-٢٠٨

باب الوضوء

فرض الوضوء غسل وجهه وهو أن ووجهه لحييه وأذنيه وعنم
ومنتبا بشرة بين الشعر ولو لتكرار وللنسيان لا
وسن غسل موضع التحذيف مقرونة نية رفعه الحدث
بل غلطا أو بعضها كالمس أوله أو نية التطهر
إليه أو أدا الوضوء ونعم وإن نوى التبريد والتنظفا

يغسل بين الرأس وانتهاء الذقن ٢٢٠
من نازل اللحية وجهها والغمم ٢٢٠-٢٢٣
لا ذاك من كثيف لحية الذكر ٢٢٤
تجديده ولا احتياط انجلا ٢٢٩-٢٣٠
وصلع وجنبى الموصوف ٢٣٣
أو ما سوى أحداثه لا عن عبث ٢٣٧-٢٣٨
من محدث بمسه واللمس ٢٣٨-٢٤٠
عنه أو استباحة المفتقر ٢٤٢
هاتان دام حدث أو لم يدم ٢٤٢-٢٤٧
مع تلك أو فرق أو غيرا نفى ٢٤٧-٢٤٩

- ثم اليدين مع مرفقيهما
ومن يد زائدة يغسل ما
ومعهما يغسل رأس العضد
ومسح بعض جلد رأس أو شعر
أو بلكه أو غسله من غير ما
وغسل رجليه مع الكعبين
أو مسح بعض علو كل طاهر
محل فرض لا من الأعلى حبس
غير حلال كان أو مشقوقا
فوق قوى لا إن البل سقط
يوما وليلة من الإحداث
لا ماسح الخفين حاضرا ولا
كأن تبدت رجله أو الخرق
في كلها رجلاه غسلًا وهو مع
شك مسافر أحاضرا مسح
في الثالث انتفاء مسح الحاضر
والثان من أيامه فليعد
وذو تيمم لغير فقد ما
يحل لو طهر بقى وقد ندب
وعدم استيعابه ويكره
السادس الترتيب أو إمكان ذا
نوى به جنابة أو الحدث
بل لجنابة وسن البسمله
وصحبة النية من أولى السنن
يدخل ظرفا قبله إن شك في
وبوصول الماء أن تضمضا
والفصل أولى وبغرفتين
وثلاث الكل يقينا ما خلا
وتركه التنشيف والتكلما
- وما عليهما كسلعتيهما ٢٥٠-٢٥٢
حاذى ولاشتباهها كليهما ٢٥٢-٢٥٤
وإن أبين عنه ساعد اليد ٢٥٤
عمده عن حد رأس ما انحدر ٢٥٥-٢٥٦
ندب وكره في الأصح فيهما ٢٥٦
والشق والزائد كاليد ٢٥٧-٢٥٨
نخف قوى ممكن مشى ساتر ٢٥٨-٢٦٢
به نفوذ لما على الطهر لبس ٢٦٣-٢٦٤
إن شدًا لا المخروق والجرموقا ٢٦٦-٢٦٧
إليه لا بقصد جرموق فقط ٢٦٧-٢٦٨
وسفر القصر إلى ثلاث ٢٦٩
إن شك الانقضا فلا يكمل ٢٧١-٢٧٢
أو بعضها أو حل شد واستحق ٢٧٢-٢٧٣
طهارة المسح وللغسل نزع ٢٧٣
وثانيا صلى بمسح فاتضح ٢٧٤
صلى إذا شاء بمسح الآخر ٢٧٤
ضلاته والمسح للتردد ٢٧٤
ودائم الإحداث مسحه لما ٢٧٥
للخف مسح السفلى منه والعقب ٢٧٥-٢٧٦
لو غسل الخف ولو كرره ٢٧٦-٢٧٧
في كل غسل بدل عنه إذا ٢٧٨
وليس ساقطا لنسيان حدث ٢٧٨-٢٨٢
كأكله ووسطا إن أهمله ٢٨٣-٢٨٥
وغسل كفيه ويستكره أن ٢٨٦-٢٨٧
طهرهما إن كثرة الماء تنتفى ٢٨٧
واستشق الأصل من السنن انقضى ٢٨٨
وبالغ المفطر في هذين ٢٨٨-٢٨٩
مسحا لخفين و سن الولا ٢٩٠-٢٩٢
والاستعانة خلا إحضار ما ٢٩٣-٢٩٤

ويكره النفذ وسن وكرهه	لغسل كل ما مضى من صوره ٢٩٥
وسوكه بخشن عرضا يبيل	وللصلاة وتغيير المحل ٢٩٦-٢٩٥
وللقران البدء من يمنى فمه	ومسح كل الرأس من مقدمه ٢٩٨-٢٩٧
وفوق عمة لعسر كملا	واللحية التى تكث خلا ٣٠٠-٢٩٩
كذا أصابع ولالرجلين	بخنصر اليسرى من اليدين ٣٠١
من أسفل الخنصر من يمناه	كذا من الخنصر من يسراه ٣٠١
ومسحه لوجهى الأذنين	وللصماخين بآنفين ٣٠٢-٣٠١
وعنق يبيل مسح الأذن	أو رأسه والابتداء بالأيمن ٣٠٣
لعسر إمرار عليهما معا	كاليد والرجل وخذ أقطعا ٣٠٤
والمد والطول لغرة أحب	ولو لفقد الموضع الفرض ذهب ٣٠٥-٣٠٤
وذكره المأثور سن الحاوى	وما للأعضاء لم ير النواوى ٣٠٧-٣٠٦
ومن قضى الحاجة فليجتنب	قرآننا واسم الإله والنبى ٣١١-٣١٠
ونبلا هيا له وليبعد	ويستعيذ وبعكس المسجد ٣١٤-٣١٣
قدم يمناه خروجا وسأل	مغفرة الله ويسرى إذ دخل ٣١٥-٣١٤
معتمد اليسرى وثوبا حسرا	شيئا فشيئا ساكتا مستترا ٣١٦-٣١٥
ولا يحاذى قبله للتكرمه	بفرجه وفى الفضاض محرمه ٣١٩-٣١٨
والقمرين تارك القضاء فى	ناد وطرق اللاعنين فى ٣٢٧-٣٢٤
ماء واقف وتحت مثمر	واجتنب البول فى حجر ٣٢٩-٣٢٨
وحيث الريح ومكان صلبا	وقائما بغير عذر أدبا ٣٣١-٣٣٠
ومن بقايا البول يستبرى ولا	يستنج بالماء على ما نزلا ٣٣٢
واحتم لما لوث أن بالماء قلع	أو مسح كل موضع الذى اندفع ٣٣٣
عن مسلك يعتاد إلا القبلا	لمشكل ثلاثة وأعلا ٣٣٥-٣٣٣
بالجامد الطاهر مثل الجلد تم	دباغه لا قضب ومحترم ٣٤٢-٣٣٩
وذاك مطعوم كمثل العظم	وما عليه خط بعض العلم ٣٤٣
وحيوان وكجزئه اتصل	لا النضر والجوهر لا إن انتقل ٣٤٦-٣٤٥
أو نجس ثان به تنجسا	كالنجس استعمله أو ييسا ٣٤٦
أو عابرا عن صفحة أو حشفه	أو يوجب الغسل فبالما نظفه ٣٤٧
والجمع ثم الماء والإيتار	أولى له ويده اليسار ٣٥٠-٣٤٩

فصل في بيان الحدث

- الحدث الناقض أن يخرج من
وفرجى المشكل أو ثقب يحيط
وأن يزول العقل لا للمفضى
وإن تلاقى جلد أنثى وذكر
لا العضو بعد الفصل لا كالذكر
أو موضع الجب بطن الكف أو
توافقا كذكرى ممسوس
وبطن إصبع سوى أصليه
ومس واضح من المشكل ما
من نفسه ومشكل واثنين
والصبح صلى ثم مس تلوه
بينهما فلا يعد وإلا
وأن يمس مشكل من مشكل
أو نفسه ينقض لشخص مبهما
وارفع يقين حدث لا ضده
وإن تيقنا وشك منهما
لاضد طهر للذى ما اعتاد أن
قلت وقد يستشكل المعترض
ويمنع الصلاة كالتطوف
ولوحه وقلبه أوراقه
والظرف لا فقه ونقديتن ولا
و للمصحف فى المتاع أو آيات
للحيض والنفاس زد إن تقصد
كمسلم أجنب والتلذذا
إلى اغتسال أو بديل بالثرى
واندب تصدقا إذا يطا
- معتاده غير منيه وإن ٣٥٦-٣٥٢
عن معدة مع سد معتاد فقط ٣٦٦-٣٦١
فى نومه بمقعد للأرض ٣٧٣-٣٦٩
لا محرم حيا وميتا بكير ٣٧٦-٣٧٤
ومس فرج بشر كالدير ٣٧٨-٣٧٦
عامل كفين وأى كان لو ٣٨٢-٣٧٩
ولا نرى المسوس كاللموس ٣٨٢
على استوا الأصابع البقية ٣٨٢
له ومس مشكل كليهما ٣٨٧-٣٨٣
وأن يمس أحد الفرجين ٣٨٨-٣٨٧
والظهر صلى إن يعد وضوءه ٣٨٨
فليعد الظهر التى قد صلى ٣٨٩-٣٨٨
فرجا وهذا ذكر الأول ٣٩٠-٣٨٩
وصححوا صلاة كل منهما ٣٩٠
مسلم بالظن لاشك طرا من بعده ٣٩٢-٣٩٠
فى سابق فصد ما قبلهما ٣٩٢
يجدد استثنى من المشكوك ظن ٣٩٥-٣٩٣
هذا وإن لم يتذكر فالوضو ٣٩٦-٣٩٥
بالبيت والبالغ حمل المصحف ٣٩٨-٣٩٧
ومسه والجلد والعلاقه ٤٠١-٣٩٩
تفسيره والكتب عن مس خلا ٤٠٤-٤٠٢
قراءة نسخن والتسوية ٤٠٥-٤٠٤
قراءة ومكثها فى المسجد ٤٠٨-٤٠٦
من سرة لركبة ودام ذا ٤١٤-٤٠٨
والصوم والطلاق حتى تطهرا ٤١٦-٤١٥
ونصف منه فى آخر ذا ٤١٦

فصل فى بيان الغسل

٤١٧	وشعر ومنبت إذا قرن	الغسل غسل كل ظاهر البدن
٤١٨	أو الجناوبة أو التطمّث	بأول نية رفع الحدث
٤٢٠ - ٤١٩	له كوطء ذات حيض تطهر	أو استباحة الذى يفتقر
٤٢١ - ٤٢٠	بالذكر فى الوضوء كان أحسن	أو الأداء للغسل قلت والغنا
٤٢١	قصد الوضوح فليعد ما فصلا	لكنه أعاده هنا على
٤٢٢ - ٤٢١	عليه والإسلام أيضا كالوضوء	بشرط رفع خبث واعترضوا
٤٢٣ - ٤٢٢	لمسلم ثم لتعد إن تسلم	لا فى اغتسال ذات كفر عن دم
٤٢٤	كذا وضوءه ولو بلا حدث	وسن رفع قذر غير خبث
٤٢٧ - ٤٢٥	عن أصغر ومعه للأصغر	قلت نوى سنة الغسل العرى
٤٢٨ - ٤٢٧	تعهد وكغضون البطن	ولم كان الالتواء وكالأذن
٤٢٩ - ٤٢٨	وسن للحوائض التطيب	والصاع بالتقريب والترتيب
٤٣٢ - ٤٣١	أو جمعة أو ذين أو فريدا	وإن نوى الإجناب أو والعيدا
٤٣٣ - ٤٣٢	أصغر لم يرفع عن الرأس فقط	من ذين يحصلا وإن نوى غلط
٤٣٥	بأن غسل الرأس كان بدلا	من بين أعضاء الوضوء عللا
٤٣٦	وحيضها قلت بأن ينقطعا	وموجب الغسل نفاس طلعا
٤٣٨ - ٤٣٧	كمرة فى الفرج حتى الدبر	والموت أيضا ومغيب القدر
٤٣٩	ولا يعاد منه غسل الميت	ولو من الميت والبهيمة
٤٤٣ - ٤٣٩	ليس سواها موجبا لغسله	كذا خروج ولد وأصله
٤٤٣	ماء تعيد حيث شهوة قضت	وبعد غسل وطئها إن لفظت
٤٤٤	تلهذ وباندفاق فى دفع	ومن خواص الماء أن يخرج مع
٤٤٥ - ٤٤٤	ويأخذ الشخص بما أحبا	وريح طلع والعجين رطبا
٤٥٠ - ٤٤٨	دبرا من المشكل واضح أتى	عند احتمال الحدثين ومتى
٤٥١	وهو بفرج امرأة أو دبر	أجنب كل وبخشي فى الحر
٤٥١	للشخص غسل فرجه إن أجنب	أجنب مشكل فقط وتدبا
٤٥١	والشرب فالجماع والنمام	ويندب الوضوء للطعام

باب التيمم

٤٦٧ - ٤٦٤	فيه ومتوبع كذكر الفائته	تيمم الحدث للمؤقتة
٤٧١ - ٤٧٠	وغسل ميت لصلاة الكل	وكاجتماعهم لشكوى الحل

- بفقد ماء عن ظمائه فضلا
وقبله الصالح للغسل ولا
يطلب أو مأذونه فى الوقت إن
فى حد غوث لتوهم بدا
للشان والتأخير للتيقن
ومشترى ماء وثوب حتما
والدلو واستجار ذين بثمان
يفضل عن ذى حرمة معه وعن
وبالنسبة بزائد لاق لمن
والماء إن يوهبه أو إن يقرض
وإن يعر ثوبا ودلوا وجبا
إن يهب الماء أو يبعه بطلا
وأبطلوا ما بقى التيمما
وفى مقام ضيق والستره
ولظما رفيق ميت معه ما
فى الأمر للأولى بما جعل
وإن يموتا جملة أو يقع
ثم لذى تنجس فذات دم
لا الغسل والمالك فى الملك ولا
وجاز قهر وبرد وممرض
كفحش شين ظاهر والبطوى
لا حيث إيلام عن الخوف عرى
مع غسل ما صح ومسح عما
كالخف كى يكفى ماء قلا
ثم يعيده لكل فرض
والموضع المعذور فليغسل معه
توهما لبرئه لم يجب
- وذات حرمة ولو مستقبلا ٤٧٢-٤٧١
يكفيه يستعمله وأولا ٤٧٣-٤٧٥
نفسا ومالا وانقطاعه أمن ٤٧٥-٤٧٨
والقرب مع يقينه وجددا ٤٨٠-٤٨٥
آخره أولى كثوب البدن ٤٨٦-٤٨٧
والثوب إن يوسر لفرد منهما ٤٨٧-٤٨٨
وأجر مثل ثم فى ذاك الزمن ٤٩٠-٤٩١
دين وكافى سفر من المؤن ٤٩٣-٤٩٦
يغنى لد أجل إلى الوطن ٤٩٦
منه يجب قبوله لا العوض ٤٩٦
قبوله خلاف مالو وهبا ٤٩٧
وقت صلاته وإن يحتج فلا ٤٩٨-٤٩٩
وبانتهاء نوبة فى إثر ما ٤٩٩-٥٠٠
إليه بعد وقتها امنع صيره ٥٠٠
بممه وقيمة الما غرما ٥٠٤
لظامئ ثم لميت أولا ٥٠٦-٥٠٧
بعد فلا أفضل ثم ليقرع ٥٠٧
تيمم لا إن به الوضوء تم ٥٠٨-٥١٠
يؤثر إلا ظامئا إن فضلا ٥١٠-٥١٢
يخشى به المحذور إن غسل عرض ٥١٣-٥١٤
فى البرء إن قال طيب يروى ٥١٤-٥١٥
وجرحه والكسر لتضرر ٥١٧
بالماء أن يستر وماذا حتما ٥١٨-٥٢١
مادام وقت غسله المعتلا ٥٢١-٥٢٢
مع الذى يتلوه فى التوضى ٥٢٣-٥٢٤
لذن برا وإن لصوقا رفعه ٥٢٦
غسل لمعذور ولا مرتب ٥٢٧

فصل فى بيان أركان التيمم وغيرها

أركان هذا نقله أو من أذن له ترايا طاهرا محضا وإن ٥٢٩-٥٣٢

- غبار رمل وبمعك نفسه
أو إن يردد ناسفت ريح على
أن كان ذا انتشار أو ملتصقا
وترب خشب أرضه كالكلحل
بنية استباحة لمفتقر
للمسح والإطلاق والإبهام صح
وجهًا خلا المنبت واليدين
وسن ضربتان والتفريج مع
بالندب قلت عندهم صوابه
وسنة تخفيفه والبسمله
ردته قبل ما فيها شرع
نحو طلوع الركب أو آل في
ونفى مانع ولو في بعضها
مثل مسافر رأى ما
أو سلم الشخص الذي لا يلزم
فواته وحيث ليس تبطل
ويمنع الزائد فوق المتعقد
ويجمع الفرض ولو صغيرا
ولو لغيره نوى التيمما
يشاء نفلا وصلاة فاقد
إما من الإحدث منه مستمر
للفل أو لمطلق الصلاة
من ينس بعض خمسة تيمما
تخالف علم أنه المنسى فليصلي
صلى بكل واحد منها عدد
ولا يجزى بمبتدأة قبله
بدون عذر عم مثل مرض
إذ قال كالجنون إذ هذا المثل
وإنما تمثيله بسلس
- ومن يد للوجه أو عكسه ٥٣٢
عضو تيمم ولا مستعملا ٥٣٣-٥٣٤
وخزفا دق ترابا محرقا ٥٣٤
لا ما شوى ولا تراب الأكل ٥٣٤-٥٣٥
إليه إن تقرب به وتستمر ٥٣٥-٥٣٦
لا أن يعين مخطئا وإن مسح ٥٣٦-٥٣٧
عرفق ورتب المسحجين ٥٣٨
كل وفي الثنتين خاتم نزع ٥٣٩-٥٤٤
في ضربة ثانية إيجابه ٥٤٤
وبدء بمنى أولا وأبطله ٥٤٤-٥٤٥
توهم الماء بلا شيء منع ٥٤٥-٥٤٦
تخييله ما وإن لم يكفى ٥٤٧
إن كان واجبا قضاء فرضها ٥٤٧-٥٤٨
ثم أقام أو نوى الإتماما ٥٥٠
قضاء فرضها وليس يعلم ٥٥١
صلاته كان الخروج الأفضل ٥٥١-٥٥٢
ومطلقا عن ركعتين لا يزد ٥٥٣
صلاة أو طوافا أو منذورا ٥٥٤-٥٥٥
وقبل وقته ولفرضين وما ٥٥٦
روح وإن تعينت بواحد ٥٥٦
إذا توضى أو تيمم من عذر ٥٥٧
فهو بغير النفل ليس ياتى ٥٥٧
عدد منسى فإن لم يعلم ٥٥٨
خمسا بكل ولفقد الجهل ٥٥٨-٥٥٩
غير الذى ينسى وزائدا أحد ٥٥٩
وليقتض من صلاته مخرجه ٥٥٩-٥٦١
وسفر أو دام قلت ما ارتضى ٥٦١-٥٦٤
عن صحة وعن وجوب معتزل ٥٦٤
بول وباستحاضة وليقتس ٥٦٥

مثله بأن يبين أن لا	أو كقتال وفرار حلا
وساير العضو بلا تطهير ٥٦٥-٥٦٧	خوف ودامى الجرح بالكثير
ماء وتربا ومقيم عما ٥٦٨	وليقتض مربوط ومن قد عدما
بسفر ومن ليرد رخصا ٥٦٩-٥٧١	لفقد ما وذو تيمم عصى
أو ثمن الماء ومن تيمما ٥٧١-٥٧٢	وذو تيمم على نسيان ما
لا إن أضلت فى رحال رفقته ٥٧٢-٥٧٤	وقد أضل ذين فى راحلته
يشعر كمهريق وعار وأتم ٥٧٤-٥٧٧	ولا لمدرج برحلته ولم

باب الحيض

كالدرد فى يوم وليلة وما ٥٨١	إذا رأت من بعد تسع الدما
يسبقه حيض أو نفاس ما استتم ٥٨١	يعبر خمسة وعشرة ولم
فذاك حيض بالنقا تخلله ٥٨١-٥٨٧	نصف ثلاثين نقاء فصله
وبين الحبلى ترى ٥٨٧-٥٨٨	ولو دما ذا صفرة وكدرا
أحكامه لكن لنقص غيرا ٥٨٩-٥٩٠	لا عند طلقها وأثبت إذ طرا
دم قوى فهو حيضها فقط ٥٩٠	وإن يجاوز ولها بما شرط
أثناءه مع ذى لحاق نسبي ٥٩٥	وفى النقاء والضعف خذ بالسحب
أحمر نصف الشهر ثم أسودا ٥٩٥-٦٠٢	إن أمكن الجمع رأت ذات ابتدا
شهرها وما صفاته من ثخن ٦٠٢	تمامه بالصوم ليست تعتنى
ثم من الشقرة ثم الصفرة ٦٠٢	والنتن والسواد ثم الحمرة
ذواتى التمييز مهما يضعف ٦٠٢-٦٠٣	أكثر ثم السابق الأقوى وفى
وعادة تجاوز المرءا ٦٠٣	أو دون تمييز لذات مبدا
يكون أولا بحيض ذى وذى ٦٠٣-٦٠٤	تحكم بالطهر وفى الدور الذى
ينقطع الدم وإلا فلمن ٦٠٤-٦٠٥	ونعكس الحكم الذى قلنا بأن
والطهر عشرون وتسع بعد ذا ٦٠٦	فى الابتدا يوم وليلة أذى
عادتها مع النقا تخللا ٦٠٧-٦٠٨	لكن لذات عادة حمل على
وثبتت عادتها بمجره ٦٠٨-٦١١	حيضا وطهرا وقته وقدره
نسخا لماضى الأمر بالتنجيز ٦١١-٦١٣	وثبتت العادة بالتمييز
لا حيض للتى مردها الأقل ٦١٤	وذات الاختلاف باثنتين بل
ليلا نقاء عنه حتى عيرت ٦١٤	فأبصرت يوما دما وأبصرت

لم تذكر العادة قدرا وزمن	٦١٥	ومن تحيرت كحائض بأن	٦١٥
مع نفلها واغتسلت لكل	٦١٦	بل كل مكتوباتها تصلى	٦١٦
فى أول الوقت وتقضى بالوضو	٦١٧-٦١٨	لا إن تقطع فى نقاء يعرض	٦١٧-٦١٨
مع ما قضت وليك من قبل انقضا	٦١٩-٦٢١	من بعد فرض جمعه لا يرتضى	٦١٩-٦٢١
سنة عشر يوما الخمس وقل	٦٢١-٦٢٣	خمسة عشر يوما أو تقضى لكل	٦٢١-٦٢٣
والشهر صامت وثلاثين بقا	٦٢٣-٦٢٥	بالعشر إن صلت متى ما اتفقا	٦٢٣-٦٢٥
ومرة تأتى بفوت الصوم	٦٢٥	لأسوأ الأحوال ضعف يوم	٦٢٥
مع خمسة مفرقا ومرة	٦٢٥	مع واحد تزيد فى عشره	٦٢٥
خامس عشر الثان عنه فعلا	٦٢٥-٦٢٧	سابع عشر كل صوم وإلى	٦٢٥-٦٢٧
إن فرقت صيامها بيوم	٦٢٧	قلت وذان واحد فى الصوم	٦٢٧
فلقضا يومين صامت يوما	٦٢٧	واجعل إلى السبعة هذا الصوم	٦٢٧
سابع عشر صومها المقدم	٦٢٧	وثالثا وخامسا ولتصم	٦٢٧
أو فلتصم مثل الذى فات ولا	٦٢٧-٦٢٩	وبعده التاسع عشر مثلا	٦٢٧-٦٢٩
وبين ذين اثنين كيف وقعا	٦٢٩	ثم من السابع عشر تبعا	٦٢٩
وانزل وفى متابعى الصيام	٦٢٩-٦٣٠	هذا لضعف سبعة أيام	٦٢٩-٦٣٠
ثلاثة من هذه المرات	٦٣٠	تصوم مرات مفركات	٦٣٠
هذا إلى سبعة أيام جلى	٦٣٠	تكون من سابع عشر الأول	٦٣٠
وقدر صوم متتابع ولا	٦٣١	وسنة مع عشرة لما علا	٦٣١
أما لشهرين ذوى متابعه	٦٣٢	هذا إلى العشرة معها أربعه	٦٣٢
وفى قضا الخمس للأولى اغتسلت	٦٣٢	فمائة وأربعين اتصلت	٦٣٢
ثنتين فى خمسة عشر تبرا	٦٣٢-٦٣٣	ثم لكل بعدها توضأ	٦٣٢-٦٣٣
متسع لكل ما قد فعلا	٦٣٣	ذمتها مع زمن تخللا	٦٣٣
ثلاثة وتلك بعد النظره	٦٣٣	ثم من السادس عشر مره	٦٣٣
وفى قضاء العشر فلتصلى	٦٣٣-٦٣٤	أى زمن واسع هذا الفعل	٦٣٣-٦٣٤
ثلاث مرات تصلينها	٦٣٥	الخمس من مرات منها	٦٣٥
وحكم طهر يها كما قد أومى	٦٣٥	فى مدة خمسة عشر يوما	٦٣٥
المرتين بعد تلك المهمة	٦٣٥	ثم من السادس عشر صلت	٦٣٥
فلاحتياط حيث شكت لحظت	٦٣٧	وقدرها أو وقتها إن حفظت	٦٣٧
لو ذكرت نصف ثلاثين دما	٦٣٧	قلت فحفظ القدر لا الوقت كما	٦٣٧

فى الخمسة الأولى الأذى حسب احتمال ٦٣٧ - ٦٣٨

٦٣٨ حيض على اليقين ثم الرابعه

٦٣٨ فليدع الزوج بها الجماعا

٦٣٨ يبقى من الشهر فطهر علما

٦٣٨ مطابقا أول ما فيه يضل

٦٣٨ فداخل على كلا ما قدره

٦٣٨ - ٦٣٩ ذا دون هذا فبمشكوك صف

٦٣٩ خروجه طهر لها تيقنا

٦٤٠ تقول بدء الحيض بدء الشهر

٦٤٠ من أول الشهر وبعد يمكن

٦٤٠ - ٦٤١ ونصفه الثانى يقين طهر

٦٤٣ لم تنسق أو نسيت هذى الصفة

٦٤٣ غسل وأنزر النفاس بجه

٦٤٣ يوما كما أكثره ستونا

٦٤٣ - ٦٤٤ حيض فعاد فيه كل ما ذكر

٦٤٦ وسلس بولا ومذيا وودى

٦٤٧ ثم توضأت لكل ما كتب

٦٤٨ ونحو ستر ليس بالتوانى

٦٤٨ بها أو انقطاعه فيها اتفق

٦٤٩ قرب الإياب وقضت إن يدم

نسين فى عشرين فى الشهر أول

وخمسة ثانية وتابعه

تحتمل الحيض والانقطاعا

ولتغتسل لكل فرض ثم ما

يفرض أن أول الحيض نزل

وتارة آخر هذا آخره

حيض يقينا والذى يدخل فى

وما على كليهما تينا

مثال حفظ الوقت دون القدر

يوم وليل حيضها المستيقن

كلاهما إلى انتصاف الشهر

وإن تكن عاداتها مختلفة

فإثر كل نوبة توجه

وغالب النفاس أربعونا

والدم بعد طهر خمسة عشر

ومستحاضة كرخو مقعد

تغسل عنه الفرج ثم تعتصب

فى الوقت والتأخير لآذان

وأن تؤخرها لأمر ما اعتلق

أو قبل جددته لا أن تعلم

* * *

الجزء الثاني

باب الصلاة

بين الزوال ومزيد الظل	كالشئ وقت الظهر للمصلى	٨-٩
ثم لعصر وهى الوسطى إلى	أن غربت واختير حتى يحصل	١١-١٣
ظل كمثليه وظل الاستوا	ظهرا وعصرا غير داخل هو	١٣
ثم لمغرب بمقدار وضو	وسترة وسد جوع يعرض	١٤
وخمس زكعات وتأديتين	أما العشا فبغروب لون	١٥-١٨
أحمر والغاية فجر صدقا	معرض نام يضئ الأفقا	١٨
واختير حتى الثلث ثم الصبح	إلى طلوع الشمس فى الأصح	١٩-٢٠
واختار إلى أسفاره من يعدم	أنشاء بلا أدا لم يأنم	٢١
قلت الصواب إن بقى ما نقصا	عن سعة لذلك الفرض عصي	٢٣
وركعة لا دونها من صلى	فى وقتها تقع أداء كلا	٢٣
وندبوا تعجيلها أى اشتغل	لها بأسباب كما الوقت دخل	٢٥-٢٦
وسنة إبراده بالظهر	لشدة الحر بقطر الحر	٢٧-٢٨
لطالب الجمع بمسجد أتى	إليه من بعد خلاف الجمعة	٢٨-٢٩
ولاشتبه وقتها التحرى	ولو لمستيقنه بالصبر	٣٠-٣١
ولعم تحرر أو تقليد	قلت لما أطلقه تقييد	٣١
إذ لا يجوز الاجتهاد لهما	مع قول عدل عن عيان علما	٣٢
وما يقع من قبل كالصوم يعد	والحيض والإغماء وكفر إن فقد	٣٦
آخر وقت كالجنون والصبا	بقدر تكبير ففرض وجبا	٣٧
إذا خلا من مانع ما وسعه	والظهر مع ما قبل أن يجمع معه	٣٨-٤١
كأن خلا ما يسع الفرضين من	وقت أخيرة وإن صبا بين	٤١-٤٢
من بعد عقده الوظيفة اكتفى	بها كعذر جمعة إذا انتفى	٤٢-٤٣
وإن خلا من وقت غير ما يسع	أخف فرضه بطهر امتنع	٤٣-٤٤
تقديمه يجب فقط وليقض	مع زمن الجنون دون الحيض	٤٤-٤٧
ذو الارتداد وقضى الذى سكر	غيرهما والطفل للسبع أمر	٤٨-٤٩
بها وللعشر بترك ضربا	كالصوم وأكره كل ما لا سببا	٥٠-٥٣

- لها كلالاحرام والتحيية
والحرم المكى منه استثنيا
عن الصلاة فيه وهى المحزره
ما نبشت وعطن ومزبله
من بعد فرض الصبح والعصر إلى
وبالطلوع واستواء دارها
إلى ارتفاع هو بالتقريب
- من داخل لا بسوى ذى النيه ٥٣-٥٤
وبطلت لا كمكان نهيا ٥٧-٥٩
والطرق والوادى ومنه المقبرة ٥٩-٦٠
ود اخل الحمام بالمسلخ له ٦٠
أن تطلع الشمس وحتى تأفلا ٦٣
لايوم جمعة وباصفرارها ٦٣
كالرمح والزوال والغروب ٦٣

فصل فى بيان الأذان والإقامة

- يسن فى أداء فرض الرجل
فى جمع تقديم وللآخر فى
أذان مثنى مع ترتيب ولا
برفع صوت حيث ما لم تقم
ميز شرطا عذب صوت جهورى
مرتلا رجح بالتثويب
ونصفه صيفا وبعد ثانى
على صماخى أذنيه استقبلا
وفى الفلاح الالتفات يسره
وأن يجيب ولو تلا
وتفضل الإمامة الأذانا
مميزا للفرض قلت قد عنا
وهى فرادى أدرجت ويندب
إن يتسع لهم جميعا زمن
أى فى نواحى مسجد يحتمل
وإن تساوا فى آذانهم معا
ووقتها بنظر الإمام لا
جماعة نادى الصلاة جامعاه
والكره فى ذين لشخص يجنب
- إن لم يقدم فائتا والأول ٦٦-٧٢
تأخيره إن ابتدا بالمقتفى ٧٢
بلا بنا غير مجح مثلا ٧٣-٧٦
جماعة من ذكر ما مسلم ٧٦-٧٩
عن احتساب ثقة مطهر ٧٩-٨٤
فى الصبح سبع الليل بالتقريب ٨٥-٨٦
قام على عال والاصبعان ٨٧-٨٩
والثفت اليمنة فى حى على ٨٩
ولا يحول رجله وصدره ٨٩-٩٠
وقال إذ حيعل لا حول ولا ٩٠-٩٣
وأن يقيم مسلم إن كانا ٩٥-٩٦
بالفرض مكتوبا هناك وهنا ٩٦
لمن يؤذنون إن ترتبوا ٩٧-٩٨
وإن يضق تفرقوا وأذنوا ٩٨
وليقيم الراتب ثم الأول ٩٨-٩٩
أو بتفريق ففيها أقرعا ٩٩
وقت الأذان ولنفل فعلا ٩٩
بنصبه ولا تحطى رافعه ٩٩-١٠٠
أشد لكن فى المقيم أصعب ١٠٠

فصل فى بيان الاستقبال للكعبة

- مشرط لصحة الصلاة من
فرض ومن نافلة إذا أمن ١٠٢

توجه الكعبة أو عرصتها	خارج عن جوفها وسمتها ١٠٤
بكله إن قربت وشاحص	من جزئها قدر ذراع ناقص ١٠٨ - ١٠٤
ثلثا لغيره يقينا ثما	بقول عدل ثم لا للأعمى ١١٤ - ١٠٨
بالاجتهاد أى لكل فرض	لا فى محاريب شفيح العرض ١١٧ - ١١٤
جهة أو يسرة أو يمينا	ولا بمحاراب لمسلمينا ١١٨
فى جهة ثم بأن يقلدا	عدلا عليما بالدليل ذا هدى ١٢١ - ١١٩
للعجز عن تعلم قد فرضا	وكيف كان لسواه وقضى ١٢٦ - ١٢٢
وصوب حل سفر لقصد	عينه فى القرب أو فى البعد ١٢٨ - ١٢٦
ماش وراكب خلا المصلى	فى نحو فلك بدل فى النفل ١٣٢ - ١٢٨
لا فى تحرم بلا أن شوشا	ولا ركوع وسجود من مشى ١٣٦ - ١٣٥
ولازم إتمام ذين ماشيا	وبانحراف لا إليها ناسيا ١٣٧ - ١٣٦
أو خطأ أو لجماعها سجد	سهوا على الأصح إن قل الأمد ١٣٧
وإن يطل أو مكرها يستدبر	أو يعد أو يعد ولما يغذر ١٣٨
تبطل صلاته كواطئ النجس	لا عندما يكثر أو أوطا الفرس ١٣٩ - ١٣٨
ولا يصلى الفرض والمنذور	ولاجنـازة وذى تسير ١٤٠
لكن لشكر وتلاوة سجد	وإن يصل بعد ما فيها اجتهد ١٤٣ - ١٤٢
ثم تيقن الخطأ معينا	ولو يسارا كان أو تيمنا ١٤٣
أو مخيرا لمقلد الخطأ درا	يعد والاجتهاد إن تغيرا ١٤٤
أو بالخطأ أخيره من أفضل	من الذى قلد فالتحول ١٤٤

فصل فى بيان صفة الصلاة

ركن الصلاة نية لفعلها	بقلبه فى مطلق من نفلها ١٥٤ - ١٥٠
وذا مع التعيين مثل الأضحى	وجمعة ووتره والصبحا ١٥٦ - ١٥٤
وسنة العصر ولم نعين	نية فرض الوقت فى المعين ١٥٨ - ١٥٧
بالفرض فى الفرض وما أساء	من خالف الأداء والقضاء ١٦١ - ١٥٩
لا الركعات قارنت تكبيره	كلا ولو معرفا تنكيره ١٦٤ - ١٦١
ولو بذكر لا يطول فصله	أو وقفة تقل بالترتيب له ١٦٥
كالحمد أو كبعضها والمورد	بديل بعض الحمد لا التشهد ١٦٨ - ١٦٥
ولا السلام ولعجز ترجما	فذاك ركن كتشهد كما ١٧٠ - ١٦٩
ترجم للعجز الصلاة للنبي	وأن يطق تعلمها فليجب ١٧١ - ١٧٠

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

منه وفي الفرض القيام منتصب ١٧١-١٧٢
 ثم ليقعد وليركع حاذى ١٧٢-١٧٣
 يخف في الركوع قبل ما اطمأن ١٧٣-١٧٥
 جنب قلت اليمين فضلا ١٧٥
 به يداوى وبرأس أو ما ١٧٦
 مادام ممكنا كفى الراكب لا ١٧٦-١٧٧
 ثم جرى في القلب بالأركان ١٧٧-١٧٨
 يعجز بالمقدور يأتي وقرا ١٧٨
 يركع أو يقنت لا ليسجدن ١٧٨-١٨٠
 قاعدا أو مضطجعا لا موميا ١٨٠
 ببسم والحروف والشد نطق ١٨١-١٨٦
 فبالسكوت ليعد إن طولا ١٨٧-١٩٠
 خصوصا بها كعاطس حمد ١٩٠-١٩١
 إن استعاذ ربه أو سألأ ١٩١
 له ولا أن ينس في الأصح ١٩١-١٩٢
 ثم مع التفريق ثم ذكرا ١٩٤-١٩٥
 للحمد ثم قدرها فليقف ١٩٦
 إن كان بعد ما أتم البدلا ١٩٦
 نيل يديه ركبتيه بانحنا ١٩٧
 من قبله قعودا أو قياما ١٩٨
 عاد إلى اعتداله ثم سجد ١٩٨
 شيء من الجبهة مكشوبا يضع ٢٠٠
 بحركات منه بالتتكس ٢٠١-٢٠٢
 نحو وساد وقعود فصلا ٢٠٢-٢٠٣
 بفقد ما يصرفه في الكل ٢٠٣
 تركته لأنه مشهور ٢٠٤-٢٠٦
 محمد في آخر لا أولا ٢٠٧-٢٠٨
 عليكم والنص فيه السلام ٢٠٨
 وإن سنها فغير منظوم طرح ٢٠٩

وحيث لا ضيق فتأخير طلب
 ثم ولو كالأركع انحنى ذا
 بجبهة وراء ركبة ومن
 يرفع لحد راكم ثم على
 ثم لظهر ولجرح أو ما
 إلى الركوع والسجود أنزلا
 في مرقد ثمت بالأجفان
 وعاجز يقدر أو من قدرا
 مع الهوى لا النهوض ولأن
 قام وبالقدره نفل صليبا
 والحمد لا في ركعة الذى سبق
 فالضاد لا تبدل ظا والولا
 أو قصد القطع وذكر قد فقد
 لا كسجوده وتأمين ولا
 لما تلا إمامه والفتح
 ثم ولاء سبع أى يقرا
 والكل غير ناقص عن أحرف
 فإن يعلمها تجب عليه لا
 فلا يعيد والركوع عندنا
 والاعتدال عوده إلى ما
 وبسقوطه ولم يكن قصد
 وأنه يسجد مرتين مع
 إلا على محموله المرتجس
 إن يتعذر لم يجب وضع على
 كذا الطمأنينة للمصلى
 وهكذا التشهد الأخير
 كذا القعود وصلاته على
 وهكذا السلام أو سلام
 آخرها الترتيب مثل ما شرح

- وأن يشك ترك ركن أو ذكر
ولو أتى به بقصد النفل
لترك سجدة من أربع
وثلاث ولسجدتين
لترك أربع وهذى العده
لخمس أو ست ثلاثا يأتى
صلى ثلاثا بعد سجدة و سن
تحرم ما وراكعا ومعتدل
أسفل صدر وهو راء موضعا
والاستعاذ كل ركعة يسر
وسورة فى الأوليين لا لمن
كالأولين من عشائين وفى
قضاه أو أداه قلت الأكثر
ولا تنقال لا اعتدال جهرا
وعنقه وكفه مستعليه
حال ركوع وسجود رجلا
والوتر نصف رمضان الثانى
ويجهر الإمام لكن فى الدعاء
يقنت بإسرار ومن لنازله
ووضعه القدم والركبة ثم
بالكشف ثم جبهة وأنفه
وجلسة استراحة ثم اليد
والقعود فيه ومات و
فى القنوت وعلى آل النبى
وبزيادة المباركات
مع افتراشه الجلوس كله
لا للذى لأجل سهو يسجد
بالنشر والتفرج المقتصد
يجعل قرب الركبة اليمينا
- أتى به وناب مثل إن صدر ٢١٠
ولا ينوب عنه غير المثل ٢١٠-٢١١
يأتى بركعة لجهل الموضع ٢١٣
من أربع يأتى بركعتين ٢١٣
بركعتين تلتوان سجده ٢١٣
للسبع والأربع والجلسات ٢١٤
رفع والابهام حذا شحم الأذن ٢١٤-٢١٨
وكوع يسرى تحت يميناه جعل ٢١٨-٢١٩
سجوده وقول وجهت الدعاء ٢٢٠-٢٢٣
وتأمين مع إمامه جهر ٢٢٤-٢٢٥
يأتى أن يسمع وفى الصبح علن ٢٢٨-٢٣٢
غير سوى الجمعة فليقرأ خفى ٢٣٣
فى فائت وقت القضاء اعتبروا ٢٣٣
كبر بالمد ومد الظهر ٢٣٦-٢٣٧
ركبته منصوبة والتخويه ٢٣٧
ويقنت الصبح إذا ما اعتدلا ٢٣٨
قلت وفيه ترفع اليدين ٢٣٨-٢٤٢
أمن مأموم وإن لم يسمعا ٢٤٢-٢٤٣
لأنزلت فى الفرض يقنت جاز له ٢٤٣
يدا حذا المنكب نشرا ويضم ٢٤٤-٢٤٥
فى كل سجدة وسنوا كشفه ٢٤٥-٢٤٧
كالعجن للقيام والتشهد ٢٤٨-٢٥٠
إذا صلاته على محمد تسن و ٢٥٠
فى آخر ورب قول موجب ٢٥٠
الصلوات الطيبات يأتى ٢٥١
موركا ثانى تشهد له ٢٥١
وكره الأقعا وتوضع اليد ٢٥٢
قريب ركبة وفى التشهد ٢٥٢-٢٥٣
كعاقد الثلاث والخمسينا ٢٥٣

رفع ولا تحريك فيما صححه ٢٥٤	وعند إلا الله للمسبحه
برحمته الله والالتفات ٢٥٥ - ٢٥٤	ومرتين بالسلام ياتى
ونية الرد من المأموم ٢٥٦ - ٢٥٥	ونية الخضار بالتسليم
رووه والعاجز عنه ترجما ٢٦٠ - ٢٥٩	ونية الخروج والذكر كما
يذهب للنفل إلى حيث سكن ٢٦٠	قلت ويحضر قلبه وأن
لكل ما يقرأه أو يذكر ٢٦١ - ٢٦٠	أو موضع آخر والتدبر
ثانية وجاز أن يشتغلا ٢٦٢ - ٢٦١	وطول ما يقرأ فى الأولى على
شاء وإن أطال ثم سلما ٢٦٢	إذ سلم الإمام بالدعا ما
لم يدر ما فروضها من السنن ٢٦٢	وفى فتاوى حجة الإسلام من
لم يحتسب به نعم لو أغفلا ٢٦٣	فإن بفرض قصد التنفلا
من جملة فى الابتدا يكفيه ٢٦٤	تفصيلها كان الذى ينويه

فصل فى بيان شروط الصلاة وموانعها

بطلانها ولو بسبق بالحدث ٢٦٨ - ٢٧٠	وبطلت ولو بجهل بالخبث
ودمل والقمل لم ينشر عرق ٢٧١	لابقليل دم برغوث وبق
وبثره ولو بعصر جلده ٢٧٣ - ٢٧٤	وقرحه وحجمه وفصده
ولا ونيم من ذباب واقع ٢٧٥ - ٢٧٦	وبول خفاش وطين شارع
لاقاه فى محموله والبدن ٢٧٨	ولا محاذى الصدر إن لم يكن
تجمر وطائر للمنفض ٢٧٨	وما يلاقى ذا وذا كحمل ذى
نجاسة غير الذى قد عفا ٢٧٩	والبيض مع دم وجبل لقيما
إذ رأس جبل تحت رجل جعللا ٢٨٠ - ٢٨٢	لا الحبل يلقى ما لقى كلبا ولا
بنجس أو خاف ظاهر الضرر ٢٨٢	وإن بلا تعد العظم جبر
من سررة لركبة والحره ٢٨٣ - ٢٨٥	أو مات لم ينزع ودون ستره
لا يصف اللون ولو كدرة ما ٢٨٥ - ٢٨٧	فى غير وجهها وكفيها بما
وضوءه ولم يجب من أسفل ٢٨٧ - ٢٩١	ويده بغير مس مبطل
كالطين إذ لا ثوب قدم قبللا ٢٩١ - ٢٩٣	وواجب خارجها وإن خلا
بها لأولى الناس قدم المره ٢٩٣	فدبرا وسترة قد أمره
ونجس دون الحرير عدم ٢٩٤	وبعدها الخنثى هو المقدم
للعطس حرفين وحرف مفهم ٢٩٦ - ٣٠٠	وبكلام الناس كالترحم
والنفخ والأنين أو إذ ضحكا ٣٠٠ - ٣٠١	أو مده ولو بكروه وبكا

أو بالتنحنح الذى تيسرت	قراءة بدونه وما طرت	٣٠١
غلبة وشيخنا بحثا حمل	هذا على أم الكتاب والبدل	٣٠١ - ٣٠٢
لا فى قليل سبق اللسان	إليه أو سهى به الإنسان	٣٠٤
بأن أو جهل الحرمة للكلام	فيها قريب العهد بالإسلام	٣٠٥
وبقراءة وذكر قصدا	تفهيم غير بهما مجردا	٣٠٧ - ٣٠٨
وفعلة فاحشة كأن يثب	أو مثل ضرب الراحتين للعب	٣٠٩
ووسط يكثر حتى سهو	مثل موالاة ثلاث خطو	٣١٠
لا بكثير خف فى الصحيح	كأصبع حرك للتسييح	٣١١
أوحكة ودفع من مر ندب	حيث على ثلاث أذرع نصب	٣١١ - ٣١٣
علامة شاخصة ثم بسط	قدامه مصلى أو يخط خط	٣١٣ - ٣١٤
ويحرم إذ ذاك مرور إلا	واجد فرجة بصف أعلى	٣١٦ - ٣١٧
لنائب سبج ندبا ذكر	وصفقت وبالذى يفطر	٣١٩ - ٣٢١
أو زاد عمدا ركنها الفعلى لا	إن زاد قعدة ولم يطولا	٣٢٢ - ٣٢٣
وقطعه للنفل نحو الراجع	إلى تشهد خلا المتابع	٣٢٤
وجاهل تحريمه عليه	كالسهو أو بعوده إليه	٣٢٧ - ٣٢٨
وصار أدنى لقيامه وقد	قام وليس ناسيا بل اعتمد	٣٢٩
وطول الاعتدال والقعود	الفاصل السجود عن سجود	٣٣١
ومضى الركن أى قولية	وغيره فى شكه فى النية	٣٣٤
وطوله أو قطعها ينويه	وبتردد المصلى فيه	٣٣٦ - ٣٣٨
أو علق القطع بشيء خالفا	فيها المصلى صائما وعاكفا	٣٣٩
لا بمناف لم يقصر فيه	وكان دفعه على البديه	٣٣٩
كعتق من بادرت استتارا	ومنافى الفرض نفلا صارا	٣٣٩ - ٣٤٠
حيث له عذر كأن لم يقم	من بعد أن خف إذا لم يعلم	٣٤٠

فصل فى بيان السجادات

قبيل تسليم يسن أن يسجد	ثنتين والذاكر عن قرب الأمد	٣٤٢ - ٣٤٥
يسجد إن أراد ثم سلما	بتركه التشهد المقدما	٣٤٥ - ٣٤٩
أو القعود والصلاة فيه	للمصطفى والآل فى ثانيه	٣٥١
أو القنوت وبشك فصلا	لواحد من هذه لا جملا	٣٥٢ - ٣٥٤
وسهو ما يبطل عمده ولا	يبطل سهوه وركن نقلا	٣٥٥

وما يشك كالذى ما صدرا ٣٥٥ - ٣٥٧
 وقبله يأتى به ثم سجد ٣٥٨ - ٣٦٥
 بفعل زائد على تقدير ٣٦٧
 به وأصله ولو قبل اقتدا ٣٦٨ - ٣٦٩
 حال اقتدا ولو لذى التخلف ٣٦٩ - ٣٧١
 فى ذى وذى فإن يعد ويسجد ٣٧١ - ٣٧٢
 سلم معه المقتدى نسيانا ٣٧٣
 سها به الإمام أو ما سلما ٣٧٣
 جاء مغيرا وهذا المعتمد ٣٧٣ - ٣٧٤
 وجمعة بشرط عذر ظهرا ٣٧٤
 جار على ترتيب ساه سالف ٣٧٥
 والشرط فى الصلاة والسلام ٣٧٦ - ٣٧٧
 قلت وسامع وأكد إن سجد ٣٧٧ - ٣٧٨
 هويه ورفع كل كف ٣٧٩
 فى الحج ثنتان وفى الصلاة ٣٨٠ - ٣٨١
 ولا يرفع لسوى المأموم ٣٨١
 لأجل سجدة الذى يؤم ٣٨١ - ٣٨٢
 وما التى فى ص من هذا العدد ٣٨٧ - ٣٨٩
 وفعالها فيها بعمد مبطل ٣٨٩ - ٣٩٠
 للشكر أو عند اندفاع نقمة ٣٩١
 والمبتلى سرا لكسر قلبه ٣٩٢

فصل فى بيان النفل

عدين فالكسوف فالخسوف ٣٩٤ - ٣٩٥
 إحدى إلى واحدة وعشر ٣٩٦
 بين فريضة العشا والفجر ٣٩٦ - ٣٩٨
 وبعد نفل الليل فهو أفضل ٣٩٨ - ٣٩٩
 فى آخرين أو أخير أبدا ٤٠١
 فركعتان قبل فرض الظهر ٤٠٢ - ٤٠٣
 والتلو ما بالواو لا ترتب ٤٠٤

إن كان قوليا وإن تكرر
 لا الركن من بعد السلام فى الأسد
 وإن تجلى الشك فى المذكور
 وللذى ائتم لسهو المقتدى
 أو ترك الإمام لا إن يسه فى
 لا إن بين إحداث من به اقتدى
 يجب سجود معه إن كانا
 وإن يسلم عامدا مع ذكر ما
 فلا يتابع قلت ذا فى الشرح قد
 ثم يعيد إن أتم القصرا
 أو ظن سهوا فاجلج كخالف
 وسن سجدة مع الإحرام
 فى الحال للقارى ومن سمعا قصد
 قارئها وسن تكبير فى
 فى العشر والأربع من آيات
 بلا تحرم ولا تسليم
 لما تلا فقط ومن يأتى
 وكلما كرر ما يتلى سجد
 قلت وخارج الصلاة تفعل
 وسجدة عند هجوم نعمة
 ورؤية الفاسق وليعلن به

أفضل نفلته صلاته فى
 ثم للاستسقاء ثم الوتر
 وينبغى صلاتها بالوتر
 كذا التراويح وحيث يفصل
 وأن يصل فى وتره تشهدا
 فركعتان قبل فرض الفجر
 وبعده وبعده فرض المغرب

عشرون فيها عشر تسليمات	٤٠٤	ثم التزايح من الركعات	ثم الضحى من ركعتين حتى
تبلغ ستا تاليات ستا	٤٠٦	بين ارتفاع شمسه والاستوا	فركعتا الطواف والإحرام
ومن طلوعها النواوى روى	٤٠٧	ولا إذا الإمام بالفرض اشتغل	إن نويت أولا وزال النذب
و داخل المسجد لا الحرام	٤٠٨ - ٤١٠	أن زاد ركعتين قبل الظهر	قلت وفى الروضة ندب أربع
وفضلها بالفرض والنفل حصل	٤١٠ - ٤١١	وما يوقت منه يقض مطلقا	كالخسف والترتيب فى ما فاتا
جالس قبل ويستحب	٤١١ - ٤١٢	أولى له والراتبات المبتدا	ورأتبات أخرت لم يسبق
وتندب الأربع قبل العصر	٤١٣	فليتشهد كل ركعتين	ثنتين أولى وإذا نوى عدد
قبل وبعد الفرض للمجمع	٤١٣	كقاصر يتمها وحيث لا	وإن يزد وقد نسي على ما
إلا الذى بسبب تعلقا	٤١٣		
وبدوه إن أمن الفواتا	٤١٣ - ٤١٤		
بها يؤخرن لمن شاء أدا	٤١٤ - ٤١٧		
بها ولا حصر لنفل مطلق	٤١٧		
أو ركعة ونفله ثنتين	٤١٨		
غير بعد نية لما قصد	٤١٨		
ينوى زيادة ونقصا بطلا	٤١٩		
نواه يقعد ويزد إن راما	٤٢٠		

فصل فى بيان صلاة الجماعة

فرائض والعيد والكسوف	٤٢١	سنة الجماعة التى فى	وطلب الغيث خلاف الجمعة
وفى التزايح وفى الوتر معه	٤٢٢	كأن يعاد الفرض بالجماعة	نفلا وفى الرجال والمساجد
ناوى فرض ورأى إيقاعه	٤٢٨ - ٤٣٠	إن لم يكن إمامه ذا بدعه	يعطل عن جماعة ولتحصل
لهم أحب كاجتماع زائد	٤٣٠ - ٤٣٥	وجمعة بركة والفضل فى	وللإمام راكمه لم تكره
أو حنفيا أو قريب البقعه	٤٣٦	لداخل إن لم يبالغ فيه	وعذر تركها وترك الجمعة
لمدرك الجزء وإن لم يطل	٤٣٦ - ٤٣٩	ومطر ومرض وغرى	إن لم يزل بالغسل والعلاج
تحرم لشاهد ومقتضى	٤٤٠ - ٤٤١		
وفى التشهد الأخير النظره	٤٤٢		
ولم يميز بين داخله	٤٤٢ - ٤٤٣		
حقن ولكن حيث فى الوقت سعه	٤٤٥		
وأكله الكريه وهو نى	٤٤٦ - ٤٤٧		
وكونه عفو العقاب راجى	٤٤٨		

- والخوف من ذى الظلم والغريم
والخبز فى الفرن ولا تعويض
أو أشرفت عرس أو الرقيق
وشدة الريح بليل ما اشترط
وشدة الجوع وشدة الظما
وليقض مقتد بغيره وقد
كحنفى علم الذى اقتدى
وما لها تعين البطلان
وبالتحرى استعملوا أو سمع
وفى صلاة اقتدى بكل
مقتديا كمثلا أن يقتديا
أو عنده حتم قضاء تلكا
فيه وبالأمرى من لا أحسنا
سواه كالأرت أو كالألثغ
أو اقتدى بمشكل وأنشى
وليس يسقط القضاء إن ظهر
وبيان الكفر والأنوثة
أو بان ذا أمية لا قائما
لكفره ولا إذا بان معه
أو عقب الإمام خلف عقبه
أو كان لا يجمع ذين مسجد
وهو ثلاثمائة من أذرع
إن لم يحل مشبك أو باب
أو شارع وفى سوى ذين صلة
ضائق بشخص وثلاث أذرع
ونازل عنه ببعض البدن
ومسجد ومن بغير مسجد
به يشرط الكشف كالصفيين
أو تابع الغير وما نوى اقتدا
- لمعسر والأنس للسقيم ٤٤٩
ورحلة الرفقة والتمريض ٤٤٩
أوبعض قرباه أو الصديق ٤٥٠
ظلمته أى فى جماعة فقط ٤٥٠
والحر والبرد ووحل لا عمى ٤٥٢-٤٥٠
علم منه بطلها أو اعتقد ٤٥٤
بتركه الواجب لا إن فصدا ٤٥٥
مثل اختلاف الجمع فى أو ان ٤٥٧
صوت يكون ناقضا من جمع ٤٥٨
كل قضى آخر ما يصلى ٤٥٨
عن درا إحداثه ونسبها ٤٥٨-٤٥٩
وبالذى ائتم ومن قد شكا ٤٥٩-٤٦٠
الحمد أو بعضا ولو حرفا هنا ٤٦١-٤٦٤
مدغم أو مبدل ما لا ينبغى ٤٦٤-٤٦٥
رجل أو مبهم حال خشى ٤٦٧
نفى اختلال كل هذه الصور ٤٦٧
والاقتدا بالغير والخنوثة ٤٦٧-٤٦٨
بزائد أو محدثا أو كائنا ٤٦٩-٤٧٠
نجاسة تخفى ولو فى جمعه ٤٧١
أو جهل الأفعال ممن أم به ٤٧٢-٤٧٤
أو كل صفيين مدا لا يبعد ٤٧٥
ولا تحدد فى انبساط موضع ٤٧٥
قد رد دون نهـر يهاب ٤٧٥
مناكب ولو بفرجة خلت ٤٧٧-٤٧٨
من خلف هذا وتحاذى الأرفع ٤٧٨
قلت افرض اعتدال من لم يكن ٤٧٨
والفلك والفلك وإن لم يشدد ٤٨٩-٤٩٠
قلت المسقفان كالدارين ٤٩٠
أو ما نوى جماعة أو وجدا ٤٩١-٤٩٢

في السهو عالما كفوق الرابعه ٤٩٢-٤٩٤	فيها له تشكك أو تابعه
كالميت لا مأمومه فلم يصب ٤٩٤-٤٩٦	أو عين الإمام وهو لا يجب
نظم وفي الصبح بظهر فارقا ٤٩٦	أو من صلاتي دين ما توافقا
كالحكم لو إمامه فرضا يذر ٤٩٧-٥٠٠	في ركعة ثالثة أو انتظر
فحش الخلاف كالسجود إن تلا ٥٠١	أو خالف الإمام في ندب على
هويه لضعف أو لا ضعف ٥٠٣	فإن يعد وكان مأموم في
أو هو بالتكبير للإحرام ٥٠٣	يرجع مع الإمام للقيام
ذاك كما لسبق أو التخلف ٥٠٤-٥٠٥	لم يتخلف عنه أو يشك في
تما وأربع من الطوال ٥٠٥-٥٠٧	عنه بركنين من الأفعال
في الحكم حيث يعذر المصلي ٥٠٩	كاملة قوليهما كالفعلى
وزحمة تمنع والنسيان ٥١٢-٥١٣	بأربعة طويلة كالشك والإبطاء القرآن
يفوته إذا الإمام سلما ٥١٣	قلت القضا في هذه استدراك ما
ففي ثانية إذا ركع إمامه ٥١٤-٥١٦	وصار كالمسبوق فليكن تبع له
أو ركع المأموم ثم شك قد ٥١٦	وهو في الأولى ماسجد
وافقه وليتدارك آخر ٥١٦	تلوت أو لم أتلى أو تذكر
كالسهو أما عالما فتبطل ٥١٧-٥٢٠	وأن يخالف جاهلا فيجعل
وإن أتمها ومعه ما ركع ٥٢٠	أما الذي يسبق فالحمد قطع
كذى تخلف بغير عذر ٥٢٠	لم يدرك الركعة لكن يجري
كان اشتغاله قرا بقدر ذى ٥٢٢	وحيث بالسنة كالنعوذ
تيقن ومن خسوف أولا ٥٢٥	من أدرك الركوع محسوبا على
حيث تحرما فقط به قصد ٥٢٥-٥٢٦	أدركها ولو بتكبير أحد
فيتقدم امرؤ لا يمهل ٥٢٩	ولو صلاة للإمام تبطل
وركعة رابعة والآتيه ٥٢٩	فجائز ذلك لا في الثانية
ونية الأقوام لم تجدد ٥٣٠	ثالثة المغرب غير المقتدى
نيتهم بذنا فليس مخطى ٥٣١	قلت وإن عنى انتفاء شرط
وهم بتقديم امرئ منه أحق ٥٣١-٥٣٢	ثم رعى المسبوق نظم من سبق
إفراد مقتد وعكس الأمر ٥٣٣-٥٣٥	وجائز ولو بغير عذر
من ولي الأعلى فالأعلى ثم من ٥٣٦-٥٣٧	والندب أن يقدم أو يقدم من
غير معير البيت منه مثلا ٥٣٧-٥٣٨	رتب والساكن بالحق على

- وسنيد غير مكاتب فلو
ففاضل بالفقه فالقرآن
فنسبة وهى التى تأتى فى
فحسن صوت فجمال سابغ
على سواهم وإن اختصوا عما
وسنة أن يقف الإمام
قد استداروا ولو البعض رجح
ومن تؤم بالنساء فى الوسط
وذكر بمنته مستأخر
ثم مع القيام إن تأخرا
فصيبة فالمشكلون فالحرم
ويكره اقتداء فرد أو فقه
أو بدعة ما كفرت أو فسق
عن يمنة منه أو التلقاء
ووحده ففرجة من عدما
ويلحقوا بالسرعة الأقوام
وأن يجمع فعلى الوجوب
ولانتقاله مع الإمام
إن كان ذاك للجلوس موضعه
كان لهذا أول الصلاة
فى الآخرين بعد الانقطاع
- لم يحضر الوالى ومن له تلو ٥٣٨
فورع فالسنن فى الإيمان ٥٣٨-٥٤١
أنكحة فمليس نظيف ٥٤٤
كالعدل والحر وشخص بالغ ٥٤٤-٥٤٥
مرو سو مبصرا بلذى عمى ٥٤٥-٥٤٦
خلفا من المقام والأقوام ٥٤٦
فى القرب لا فى جهة الإمام صح ٥٤٦-٥٤٧
وتقف العراة فى صف فقط ٥٤٧-٥٤٩
نورا بالذكر وفى اليسرة جاء آخر ٥٤٩
ذكران والرجال من ورا ٥٥٠-٥٥١
قلت ومكنهم ليذهبين أتم ٥٥١-٥٥٣
عن به تمتمة أو فأفاه ٥٥٣
قلت وكف شعره والبصق ٥٥٥-٥٥٦
رفعه الطرف إلى السماء ٥٥٦-٥٥٨
يجر شخصا بعد أن تحرما ٥٥٩
ويئوى الإمامة الإمام ٥٦٠
وكبر المسبوق للمحسوب ٥٦١
ندبا وأيضا عقب السلام ٥٦١
كحل مكته وما يدرك معه ٥٦١
وندبوا السورة أو آيات ٥٦٢
لمدرك ركعتى الرباعى ٥٦٢

باب كيفية صلاة المسافر

- رخص قصر أربع فرض خلا
تقل أجاز قصر فوت السفر
إذ قوله قاصد سير يشعر
وجمه العصريين فى وقتيهما
بعد عبور السور وال عمران لا
وبعد حلة وعرض الوادى
قلت فإن كان اتساعها فرط
- فوت الحضور والذى شك ولا ٥٦٥-٥٦٦
فى حضر وهو خلاف الأظهر ٥٦٦
بأنه فى حضر لا يقصر ٥٦٦-٥٦٧
مرخص كالحكم فى تلويهما ٥٦٧
سور بلدان ولا البستان ٥٦٩-٥٧١
لا الطول والإهياط والإصعاد ٥٧٣-٥٧٥
فغير قدر العرف ليس يشترط ٥٧٥

- ولو أخير وقت فرضه وقد
سيرا رآه الشافعي قابلا
لا من إليه من غير قصير عدلا
حتى إلى الموطن عاد أو بدا
كأن بدا له الرجوع أو نوى
يوم الدخول والخروج أو لما
أو هو ذو توقع وما انقضى
أو قد نوى انصرافه إذا وجد
بقربه إن وجد المستعبدا
واشترطوا لأن يصح ما قصر
ونية جازمة للقاصر
قلت كذا مفهومه والأصوب
وإنما الشرط انفكاك عما
أو علق بنية الإمام
ولو جرى اقتداؤه في صبح
أو بإمام قاصر واستخلفا
أو من يشك أمسافر هو
سوى عند قيام ثالث وإن فسد
وفسدت صلاته وما ظهر
أو بان للمأموم ضد القصر
أو شك في وصوله ما كان أم
وإن نوى في كل صورة خلت
لا المقتدى بذي إقامة درا
من نفسه الإحداث أو فيها شرع
وجمع تقديم بعذر المطر
لمن يصلى في جماعة إذا
وشرطه نيته في الأوله
وإن أقام ولها يتمما
أن يدوم العذر حتى كبرا
- بقي بقدر ركعة لمن قصد ٥٧٩-٥٧٦
سنة عشر فرسخا ذهابا ٥٨٤-٥٧٩
وماله من غرض ما حللا ٥٨٥
رجوعه إليه ما لم يعبدا ٥٨٩-٥٨٦
إقامة أربعة صحت سوى ٥٩٢-٥٩٠
لم يتجر دون ما تقدما ٥٩٤-٥٩٣
إلا وضعف تسعة صحت مضى ٥٩٥
عبدا وخصما أو يقيم في بلد ٥٩٦
أو الغريم وأقام البلدا ٥٩٦
علم الجواز والدوام للسفر ٥٩٧
من أول الصلاة حتى الآخر ٥٩٨
أن دوام ذكرها لا يجب ٥٩٨
خالف في كل الصلاة الجزما ٥٩٩-٥٩٨
أما الذي اقتدى بذي إتمام ٦٠١-٥٩٩
أو جمعة هذا على الأصح ٦٠١
متمما كالأصل فرعه اقتفى ٦٠١
لا هل نوى الإتمام أو قصرا ٦٠١
إحدى صلاتي ذا وذا أو بأحد ٦٠٢
ماذا نواه أتم أم قصر ٦٠٢
من الإمام ثم ضد الطهر ٦٠٣
أو هل نوى إقامة أم لا أتم ٦٠٣
قصرا ولكن للمقيم بطلت ٦٠٤
إحداثه من قبل أو تذكرا ٦٠٤
وهو مقيم يحدث كيف وقع ٦٠٥
لا برد والثلج عن ذوب عرى ٦٠٦-٦٠٥
جا مسجدا ينأى به نال أذى ٦٠٨-٦٠٦
وهكذا الترتيب والولاء له ٦١٢-٦١٠
أو بعد أن يطلب دون الطول ما ٦١٣
للثان لا إن كان عذر مطر ٦١٣

٦١٣	من ذى ومن ذى ولدا تحلل	فليكف أن يوجد عند الأول
٦١٣	فى الوسط أى أثناء الأولى معتبر	أوله وليس وجدان المطر
٦١٤	أن يتذكر أنه قد أهمله	وبعض أركان الصلاة الأوله
٦١٤	يعيدها فى وقتها المؤصلى	يعدهما بالجمع أو مما يلى
٦١٥	فى وقتها من لا درى المحلا	إن طال فصل ويعيد كلا
٦١٦	وقت صلاة هى أوليه	وأن يؤخرها اشترطنا النيه
٦١٦-٦١٨	أولة قلت وذا فى الأضعف	مادام يبقى قدر ركعة وفى
٦١٨-٦٢٠	إلى تمام الاثنى والأبر	وأن يدوم عذره وهو السفر
٦٢٠	فى سفر الثلاثة الأيام	أن يؤثر القصر على الإتمام
٦٢٢	عليهما وستى تلويهما	وستى ظهر وعصر قدما
٦٢٢-٦٢٣	تركته خوفا من التطويل	آخر قلت ذا على تفصيل

* * *

الجزء الثالث

باب الجمعة

٥	كلام مع الخطبة وقت الظهر	شرط صلاة جمعة أن تجرى
١٠-٩	أو قرية حتى التى من الخشب	فى خطبة من بلدة ولو سرب
١١	تجرعها بمثلها من أخرى	غير مقارن ولا مسبوق را
١٣	عسر تجوز جمعان أو جمع	إن سهل الجمع بموضع فمع
١٥	ظهر وتستأنف إن لم يعلم	ولالتباس سابق عليهم
١٦	بالاقتزان فالإمام استشكلا	قلت إذا لم يدر بالسبق ولا
١٦	سبق فلا تصح أخرى فليقل	براءة بجمعة إذا احتمل
١٦	إقامة الجمعة ثم الظهر	فى هذه إن السبيل المبرى
١٦	ففى الوسيط اختار ما اختار هنا	أما مع السابق ولا تعينا
١٧	ظهرا وقد صحح هذا الجلل	والأظهر الأقيس أن يصلوا
١٩-١٧	كلف حرا ذكرا مستوطنا	جماعة بأربعين مؤمنا
٢٢-١٩	لحاجة إن ينقصوا تبطل لا	لا يظعن الإنسان منهم إلا
٢٣-٢٢	لا بدل ولم يفتهم ركن	فى خطبة عادوا ولم يستأنوا
٢٤	فعن قريب أربعون خطبوا	ولا إذا هم فى الصلاة ذهبوا
٢٦-٢٥	ثم الألى من قبل ينفذونا	جاءوه أو يلحق أربعونا
٢٩	تقدم جاز لأهل اقتدى	ولو بطلت لمن يؤم فبدا
٣٢-٣١	والخالف الظهر إن اقتدى معه	حتما فى الأولى وأتموا الجمعة
٣٥-٣٣	فيها وإن أحدث من يؤم	ثانية لا من به ياتم
٣٥	من حضر الخطبة فالمنع انتفى	خاطبا أو بينهما فاستخلفا
٣٧-٣٦	كالعيد أو سماعها تبادروا	كخطبة الشخص وأم آخر
٣٧	قلت وحاضر كمن قد سمعه	أى ضعف عشرين لعقد الجمعة
٣٨	ثانية يتممون الجمعة	وهو إذا فارقهم فى ركعه
٣٨	شخصا بهم صلاتهم يتمم	وهو إذا أتمها فقدموا
٤١-٣٩	وغيرها وما شرطنا فمعه	فذاك غير جائز فى الجمعة
٤١	صلى ولا يجوز أن يترجما	تقديم خطبتين أى من قبل ما

٤٢	ولفظلة الحمد ولو مصرفا	٤٢	ولفظلة الله تعالى مردفا
٤٢	لفظ صلاته على النبي	٤٢	وما بمعناه من المروى
٤٣	ثم يوصى بالتقى ولو عا	٤٣	نحو أطيعوا الله في كليهما
٤٤	وبالدعاء ثانية يكفيه	٤٤	برحمته الله لسامعيه
٤٥	وآية تفهم في إحداهما	٤٥	وبالقيام للقوى فيهما
٤٧	وبالجلوس مطمئنا فصلا	٤٧	بسكنة وسمع أربعين أهلاً
٤٩	والولا بينهما وبين خطبتين	٤٩	وبين ما صلى وبالظهرين
٥٠-٤٩	قلت وبالستر وظهرا فلتصر	٥٠-٤٩	إن فات شرط خصها مما ذكر
٥٢-٥١	وتلزم المكلف الجر الذكر	٥٢-٥١	واستثنى المعذور إلا إن حضر
٥٤-٥٣	مهما يقيم حيث تقام أو ندا	٥٤-٥٣	يبلغه من صيت إذا هذا
٥٤	ريح وصوت لو فرضناه وقف	٥٤	من بلد الجمعة في أدنى طرف
٥٧	ولا يصبح ظهره إذا فعل	٥٧	إلا إذا الإمام في الثاني اعتدل
٥٨	وغیره بينهما قد خيرا	٥٨	والندب للمعذور أن يصطيرا
٥٨	بظهره إلى فوات الجمعة	٥٨	حيث زوال عذره توقعه
٥٩	وكتمهم جماعة إذا استسر	٥٩	عذر وبعد الفجر حر من سفر
٦٠	أبيح ما لم تنأت الجمعة	٦٠	ولم ينله ضرر لو ودعه
٦٣-٦٢	ولمريدها استحبوا الغسلا	٦٣-٦٢	لكنه عند الرواح أولى
٦٨-٦٣	والترب إن يعجز عن المنديبا	٦٨-٦٣	مبكرا لابس يبيض طيبا
٧١-٦٩	والمشى بالهينة والفضلات	٧١-٦٩	زالت وعند الخطبة الإنصات
٧٥-٧٣	وترك بدء بسوى تحيته	٧٥-٧٣	قلت ولم تندب أخير خطبته
٧٦	والرد للسلام بالندب أمس	٧٦	ويندب التشميت لامرئ عطس
٧٧	وسن أن يسلم الخطيب	٧٧	على الذي من منير قريب
٧٧	وبعد ما تم له الصعود	٧٧	يقبل والتسليم والقعود
٧٨-٧٧	ليفرغ الأذان شخص وقعد	٧٨-٧٧	بينهما كقل هو الله أحد
٧٩-٧٨	وكون خطبة قريبة إلى	٧٩-٧٨	فهم بليغة بقصد شغلا
٧٩	يدا بنحو سيف والأخرى شغل	٧٩	عنبر مستديرا ثم نزل
٨٠	عن منبر مبتدرا مقامه	٨٠	بالغه مع آخر الإقامة
٨٠	وسورة الجمعة في الأولى وإن	٨٠	يترك فبالمنافقين تقترن
٨٢-٨٠	ثانية وتحضر العجوز	٨٢-٨٠	قلت بإذن زوجها يجوز

- وإن يكن لباسها مشهورا أو صحبت طيبا فلا حضورا ٨٢
وواجب الفرجة والإمام إذا تخطى الناس لا يلام ٨٣

باب صلاة الخوف

- إن أمكن الكف عن المقاتله لبعض من يحاربون كان له ٨٧
صلاة عسفان بأن يصلى إمامنا أو نائب بالكل ٨٧
ثم إذا فى الركعة الأولى سجد تحرس فرقة عليها معتمد ٨٧
وبالفراغ من سجود لابسه أمامهم تسجد تلك الحارسه ٨٨
والتحقت به على الإمكان وحين يسجد الإمام ثانى ٨٨
يحرصهم من كان حارسا فى أوله أو غيرهم من صف ٨٨
أو ضعفه ثم إذا ما فرغا سجوده تسجد حراس الرغى ٨٨
ولحقت تشهد الإمام وسلم الإمام بالأقوام ٨٨
إن يكن العدو وجه القبلة فلت بأرض استوت أو قلة ٨٩
وماهم عن العيون ستره وقد رأى فى المسلمين كثره ٨٩
وحيث لا فى وجهها يصلى صلاة هادينا ببطن نخل ٩٢
بفرقتين مرتين جمعلا له الصلاة ثانيا تنفلا ٩٢
لكن صلاة ذى الرقاع أولى من بطن نخل وهى أن يصلى ٩٣
بكل فرقة لهم فى ركعة من الثنائى ولو فى جمعة ٩٤-٩٥
إذا بأربعين من كل خطب وفى الرباعى ولكن بسبب ٩٥-٩٧
حاجة أربع لكون النصف منا لمن حاربنا لا يكفى ٩٧
وإن كفى النصف ففرقتان أولى بكل فرقة ثنتان ٩٧-٩٨
وتمموها ولهم كالمفردة ولحقت أخيرة تشهده ٩٩-١٠٠
وفى الأصح أن يكون قارى وإذا تشهد فى الانتظار ١٠٠
وحمله السلاح فيها مستحب إن ظهرت سلامة وما وجب ١٠٠
وسن فى المغرب أن يصلى ثنتان لا بمن تلت بل أولى ١٠٢
ونظرة لفرقة ستتقدى فى ثالث القيام لا التشهد ١٠٣
وحيث لا يمكن أو حلا يفر من العدى والنار والماء عذر ١٠٣
موم وراكب وذو أفعال كثيرة وتارك استقبال ١٠٣-١٠٤
والمقتدى مع اختلاف فى الجبهه وممسك السلاح أو ما أشبهه ١٠٥
ملطخا عند احتياجه وما يعذر فى صياحه وتمما ١٠٥-١٠٦

مسافر فى حجة صلاته	وإن وقوف عرفات فاتته ١٠٦
قلت وتأخير الصلاة الحق	فالحج فى قضائه يشق ١٠٧
وحل الاستعمال من مضرور	للجلد من كلب ومن خنزير ١٠٨-١٠٧
وإن يغشى بهما الكلاب	وبجلود الميتة الدواب ١٠٩-١٠٨
والنجس العينى للسراج	وللسماد قلت والعلاج ١١١-١٠٩
وعارض تنجيسه للكل	فى سائر الوجوه لا المصلى ١١٢-١١١
والقز والحريز أو ما الأكثر	منه لحاجة كحرب تدعر ١١٣-١١٢
وحكة وجرب وقمل	والخشو والكعبة أول للطفل ١١٨-١١٣
والرقم والترقيع والنطرف	وورق لخاتم ومصحف ١٢٣-١١٨
تحلية كآلة الحروب	لراكب كالسيف لا المركوب ١٢٤-١٢٣
وذهب كفضة للرجل	لأجل تمويهه إذا لم يحصل ١٢٤
من ذاك شئء واتخاذ أملمه	فقط لكل أصبع والأنف له ١٢٥
وسنه والخاتم امنع سنه	وللنسا لغير فرشهنه ١٢٦-١٢٥
وآلة الحروب ما لم تسرف	قلت وفى الآلة وجه اصطفى ١٢٧-١٢٦

باب صلاة العيد

صلى وإن فاتت شروط الجمعة	كلا من العيدين ضعف ركعة ١٢٩-١٣٠
بين الطلوع والزوال الجامع	أولى من الصحراء وهو واسع ١٣٠
واستخلف الخارج من يصلى	فيه وأحيا ليله كالغسل ١٣١-١٣٣
من نصفه والطيب والتزيين	لقاعد وخارج مسنون ١٣٣-١٣٥
مبكراً وماشياً ذهاباً	وراجعاً فى آخر استحباً ١٣٥-١٣٦
يخرج عندها الإمام مسرعاً	نحراً ولا يطعم حتى يرجعاً ١٣٦-١٣٧
وكبر السبع برفع اليد ذى	ما بين الاستفتاح والتعوذ ١٣٧
ولو قرأ لم يتدارك وقرأ	وفى الأخرى بخمس كبيراً ١٣٧-١٣٩
واقتربت وكل تكبيرين له	بينهما سبحة وحملته ١٣٩-١٤٠
مهلاً مكبراً وواضعاً	يعنى على يساره وتابعاً ١٤٠
إمامه فى ست تكبيرات	أو فى الثلاث لو بهن ياتى ١٤٠
ثم افتتاح خطبة بتسع	وخطبة ثانية بسبع ١٤٢
قلت وفيهما القيام ينذب	ومن يصلى وحده لا يخطب ١٤٥-١٤٦
وفى سوى الحج ثلاثاً كبيراً	ليلتى العبد يصوت جهراً ١٤٦-١٤٧

وعقب الصلاة كل مسلم ١٤٧-١٤٨	فى مشبه الطرق إلى التحرم
فرضا وإن ينس يكبر إذ ذكر ١٤٨-١٥٠	من ظهر نحر لانقضا خمس عشر
مالم تغب وانظر إلى التعديل ١٥٠-١٥١	وشاهد الرؤية ذو قبول
إلى سوى الصلاة غير راجعى ١٥١	قلت وذا كما يقول الرافعى
أهل السواد يرجعوا قبل الجمع ١٥٢	وباقى اليوم القضا أولى ودع

باب صلاة الخسوف

زاد ركوعين وقومتين ١٥٦-١٥٧	صلى الخسوفين بركتين
والأربع الطوال فيها يقرأ ١٥٨-١٥٩	والمسجد الأولى بها لا الصحرا
أى فى الركوعات زمانا فستحا ١٥٩-١٦٠	حال القيامات وأن يسبحا
منها وللسبعين والخمسينا ١٦٠	لمائة وضعف أربعينا
ولا يكررها ولا يطولا ١٦٠-١٦٢	ولا يطوله لبطء الانجلا
فى طول هاتين أحاديث عمد ١٦٢	فى سجدة وقعدة قلت رد
كجمعة لا مفرد ويندب ١٦٣-١٦٤	والجهر فى الخسوف ثم يخطب
خير وتوبة وفات بالانجلا ١٦٥	فى خطبة ثانية حث على
وبطلوع شمس الخسوف ١٦٥	وبالغروب فاته الكسوف
بالفرض ثم الميث ثم عيدا ١٦٧	وحيث لا يأمن من فوت بدا
كسوفه بعد صلاة الموت ١٦٨	ثم الكسوف ولا من الفوت
عيد وجمعة عقيب الكسف ١٦٨-١٦٩	ولتكفه الخطبة مرة فى
لا غيرها ذاكر هذين معه ١٦٩-١٧٠	قلت نوى بالخطبتين الجمعة
فى نحو زلزال بالانفراد ١٧٣	وسنة الصلاة للعباد

باب صلاة الاستسقاء

وبعد ما صلى ولو تطوعا ١٧٦	سن للاستسقاء إكثار الدعا
وإن رآه الحنفى بدعه ١٧٧	أولى كما فى خطبة للجمعة
محتاج سقى وسواه ولتكن ١٧٧-١٧٨	والأفضل الصلاة ركعتين من
صلاتها وقتنا وهذا النص ١٧٩	كالعيد وقلت الحق لا تخص
وإن سقى قبل الصلاة ظهرا ١٧٩-١٨٠	وكرر الصلاة إن تأخرا
ويأمر الإمام كلا يأتى ١٨٠	لشكر والدعاء والصلاة
عن ظلمهم ويخرجوا فى الرابع ١٨١-١٨٣	بالبر والصوم وبالتراجع
بيذلة ومعهم بهائم ١٨٤-١٨٥	مع الخشوع وجميع صائم

وشريحة وصبيحة وجازا	خروج وعنا امتازا ١٨٥-١٨٦
ويذكر الإنسان سرا عمله	من الجميل وشفيعا جعله ١٨٧
والأفضل استسقاؤهم بالأتقيا	لاسيما من آل خير الأنبياء ١٨٨
ثم كعيد خطبتنا استديار	وبدل التكبير باستغفار ١٨٨
بالغ فى ثانية دعائها	واستقبل القبلة فى أثنائها ١٨٩-١٩١
والعلو من رداؤه سفلا يدع	ويمنة يسرى كذا حتى نزع ١٩١-١٩٢

فصل فى بيان حكم تارك الصلاة

من أخرج الصلاة مما فرضا	عن وقتها نومًا ونسيانًا قضى ١٩٣
موسعًا وإن بعمد أخرا	عن وقت جمع حضرا أو سفرا ١٩٣
أو ترك الوضوء ثم صلى	لا الجمعة استتيب ثم القتلا ١٩٣-١٩٦
بصارم ثم يصلى وجعل	فى القبر لم يطمس كمن حدا قتل ٢٠٢

باب الجنائز

يكثر كل ذكر موت واستعد	له بتوب والظلمات ترد ٢٠٤-٢٠٥
إلى ذويها والمريض أولى	وذو احتضار قبله يولى ٢٠٥-٢٠٧
لأيمن ثم على قفاه	يلقى ووجهه وأخصاه ٢٠٧
لقبله وعنده يس	تتلى وبالشهادة التلقين ٢٠٨
وظنه يحسن فى مولاه	وغمضت إذا قضى عيناه ٢١٠-٢١٢
وشد فى عصابة لحياه	قلت يكون ربطها أعلاه ٢١٢-٢١٣
ولينت مفاصل بالرد	والمد والستر بثوب فرد ٢١٣
رأساه تحته فلا ينكشف	قلت وأن يسان عنه المصحف ٢١٣
وبطنه بنحو سيف ثقلا	وفى رفيع كالسرير جعللا ٢١٣
ونزع ما فيه قضى من أثوبه	وكالذى يحتضر استقبل به ٢١٤
أرفق محرم برفق غايه	وغسله فرض على الكفايه ٢١٤-٢١٥
ولو غريقا كالصلاة والدفن	قلت الفور عن علم حسن ٢١٥-٢١٦
وصح غسل الميت من كفور	وغير نية على المشهور ٢١٧
وأكمل الغسل بأن يغسلا	على سرير فى مكان قد خلا ٢١٧
مقمصا بغض طرف وكره	رؤية ما لا حاجة فى نظره ٢١٨
ويعسح البطن وقد أجلسه	وغسل فرجيه وما نجسه ٢١٩
بخرقة على يد قد لقا	وليتعهد سنه والأنفا ٢١٩-٢٢٠

- ثم يوضيه وضوء الحى
وبعده بواسع السن مشط
يسير كافور لشق أيمن
بالسدر والشرط بألا يلقى
خمس أو سبع ثم ليحكم
بقاه لا معتدة وماكره
والخلق أما خارج قد يعرض
أحق جمع يطلبون الغسلا
أنشى قرابة بمحرمة
فالزوج حتى من سواها أربعا
ثم الرجال من محارم المهر
وحيث لا يحضر إلا أجنبي
وجاز للسيد غسل القنه
إن تعمد العدة والزوجية
زوجًا وإن تزوجت بأن تضع
فى خرقه ولا يمس والذكر
ثم بما منه له اللبس الكفن
والمنع من ثان وثوب ثالث
أولاه فى ثلاثة يياض
لا إن يكن من مال بيت المال
عمامة ما وقميص والأحب
وهى إزار والقميص ثانى
بياض وللأنثى الحرير يكره
ثم ليضعه رافقا عليه
ثم ليلصق بمنافذ البدن
لغير محرم بعود ويلف
وجهاز الزوجة زوج واحتمل
وحيث لم ينهض بما قد صنعه
واثنان موخرًا والإسراع بها
- وشعره بسدر أو خطمى
ثم يصب ماء باردا به اختلط
ثم يسار بعد غسل البدن
وثلاث الغسل فإن لم ينق ٢٢٢-٢٢٣
تنشيفه وأثر للمحرم ٢٢٤-٢٢٥
فى الغير أخذ شارب وظفره ٢٢٥-٢٢٦
يزال حتما دون غسل ووضو ٢٢٦-٢٢٨
لا امرأة إن كان كل أهلا
ودونها أيضا فأجنبية ٢٢٩-٢٣٠
ينكح والناكح من لم يجمعا ٢٣١
رتب على ما فى الصلاة ذكره ٢٣١
يمها كالعكس والغسل أبى ٢٣٤-٢٣٥
وأم فرعه ومن كوتبنه ٢٣٦
الا لعكس والزوجة لا الرجعية ٢٣٧-٢٣٨
والكف زوج غسل الزوج يدع ٢٣٨-٢٣٩
والمرأة الخنثى كمت فى الصغر ٢٣٩-٢٤٠
أدناه ثوب ساتر كل البدن ٢٤٠-٢٤١
له وللغريم لا للوارث ٢٤٥-٢٤٦
لفائف طويلة عراض ٢٤٧-٢٤٨
وجاز أن يزداد للرجال ٢٤٨-٢٤٩
لامرأة خمس فإن يمنع يجب ٢٥٠
ثم حماره لفافتان ٢٥١
ثم ليبسط والخنثى ذره ٢١٥-٢٥٢
مستلقيا ودس فى أليه ٢٥٣
قطن بكافور وبخر الكفن ٢٥٣
وشد والشداد فى القبر صرف ٢٥٣-٢٥٤
ورجل بين العمودين حمل ٢٥٤-٢٥٧
فائنان خارج العمودين معه ٢٥٧
ومشيهم أمامها بقربها ٢٥٧-٢٥٩

- ومكثهم حتى تبارى أولى
إلا من مات فى وقت قتال
حتى الذى أجنب وليل خبث
وكفن الشهيد فى ثيابه
والوجه فى ثوب القتال النزع
وعضو ميت مسلم أو جهل
والسقط بلوغه إلى مدا
وليس ترا بخرقة وليدفنا
وفى صلاة العضو ينوى الكلا
وكفن الذمى وليدفن فقط
فاغسل وكفن كلهم ثم اقصد
مقدمًا فيها وغسل الرجل
ثم بقايا العصبات قدم
ثم الأسن العدل والحر على
ثم اقترع أو تراضى ناسه
وعجز الأنثى وغير جائز
صلاته واحدة وقرب من
وراء فالمرأة بعد الخنثى
فقرعة وبالتراضى والتقوى
سوى النساء فتجيت للرجل
وركنها النية والتكبير
قلت ولا يتابع الإماما
فيه على الأصح والسلام
وسورة الحمد عقيب الأوله
وأن يصلى فى عقيب الثانية
دعاؤه للميت والختام فى
ويستحب رفعه اليدين
ولو بليل ومن الشيطان
وكبر المسبوق حيث أدركا
- ثم على المسلم صلى ٢٦٠-٢٦٢
حللوا من كافر به ولا يغسل ٢٦٣-٢٦٤
لأما بأسباب شهادة حدث ٢٦٤-٢٦٦
ملطخات قلت ذا أولى به ٢٦٦
وخف وجلد وفرا ودرع ٢٦٦
إسلامه وهو بدارنا غسل ٢٦٧
أربعة من أشهر فصاعداً ٢٧٠
قلت وليس النفخ مشروطاً هنا ٢٧٠
وباختلاج سقطنا يصلى ٢٧١-٢٧٢
وحيث ميتنا بغير اختلط ٢٧٣
فى الصلوات والصلاة المهتدى ٢٧٣
الأب ثم الابن واعل وانزل ٢٧٤
مرتباً بالإرث ثم الرحم ٢٧٤-٢٧٥
أفقه منه والرقيق فضلاً ٢٧٧-٢٧٩
وموقف الإمام عند راسه ٢٨١-٢٨٢
تقدم وجاز للجنائز ٢٨٢
الإمام رجلاً ثم الصبى ٢٨٢-٢٨٣
وحيث كل ذكر أو أنثى ٢٨٣-٢٨٤
ونحوه ولا ينحى إلا سبقاً ٢٨٥
قلت وللصبى أو للمشكل ٢٨٥
بأربع والخمس لا تضير ٢٨٦-٢٨٧
فى زائد وانتظر السلام ٢٨٨
عليكم بميمه التمام ٢٨٨-٢٨٩
قلت وليست بعد غير مبطله ٢٨٩-٢٩٠
على الرسول وعقيب التالية ٢٩١
حق غير العاجز القيام ٢٩١-٢٩٢
فى تكبيره كلا وأن يقرأ خفى ٢٩٢
عاد ويدعو لأولى الإيمان ٢٩٢
ولا يتم الحمد لكن تركا ٢٩٤

٢٩٦-٢٩٤	ذاك نعم تبطل بالتخلف	إن كبر الإمام ولتبعه فى
٣٠٠-٢٩٦	والغرض فيها بمميز سقط	إن لم يكن عذر بتكبير فقط
٣٠٢-٣٠١	ومن يغيب والدفين صلياً	وبالنساء مع رجل ما اكتفيا
٣٠٣-٣٠٢	ولا على قبر النبى أحمد	عليه لا ذى غيبة فى البلد
٣٠٤	من يوم موته لفرضها صلح	مميزاً إذ مات قلت والأصح
٣٠٧-٣٠٦	يحرس من وحش وريحاً كتما	وبعدها يدفن والأقل ما
٣٠٨	أكمل واللحد بصلب أفضل	وقامة وبسطة تعادل
٣٠٨	رأس بموخر ومن ثم يسلم	وضع على شفير قبر ويحل
٣٠٩-٣٠٨	ولو لأثنى القبر إلا رجل	رفقاً إلى القبر وليس يدخل
٣١١	فمن خصى فعصب فذو الرحم	زوج فمحرم فبعد من تطم
٣١٢	إن يعجز الواحد وترا بعن	فالأجنبى مضجعاً للأمن
٣١٣	أو لبنه وفتح لحد نضدا	ووجهه إلى تراب وسدا
٣١٤	وللرضى حثاً ثلاثاً من دنا	وسددت فرجاته وطينا
٣١٤	ورش ماء بعد مستحب	ثم يهال بالمساحى الترب
٣١٦-٣١٥	شيراً ولا طيناً ولا بخصصاً	وارفع ولو بحجز وبالخصى
٣١٨-٣١٧	فضل على التسليم فى الصحيح	وليحترم كهو فى التسطيع
٣١٩-٣١٨	ورجل حيث اشتداد حثاً	وجُمعاً لحاجة وأثنى
٣٢٠-٣١٩	إلى جدار اللحد وانبش للبالا	بحاجز الترب وقدم أفضل
٣٢١	بغير غسل لا بغير كفن	أى كونه تراباً كذا إن يدفن
٣٢١	نعم يجوز النبش للمقبور	قلت ولا مكفن الحريز
٣٢٢	قلت كذا بال مال طلباً	فى الأرض والثوب اللذين غصبا
٣٢٣-٣٢٥	والضرب للحد وشق وجزع	وجاز أن ييكوه والندب امتنع
٣٢٦	بوعد أجر والدعا لذى البلا	وعز ندباً وعلى الصير احملاً
٣٢٦-٣٢٧	قلت لحاضر ووجه للأبد	وللمصاب وثلاثة تمد
٣٢٨-٣٢٩	عزوا وعكس والدعا خص بنا	والكافرون بالقريب مؤنسا
٣٢٩	لهم طعاماً مشبعاً وليلحوا	واندب لغير أهله أن يصلحوا
٣٣٠	إلا إذا أوصاهم بفعله	ولم يعذب بنياح أهله

باب الزكاة

فى دون خمسة وعشرين إبل إبل إذا عن خمسة لم يستقل ٣٣٢-٣٣٤

- أو كل خمس سنوى ضان
كواجب فى غنم أى ذو سنة
صح ولو عن إبل مراض
وواجب عليه حق أو ولد
وفى ثلاثين وست بذلت
ست وأربعون حقة معه
ست وسبعون لها ثنتان
فى الفرد والتسعين حقتان
عشرون واحده بعد المئة
وبعد تسع ثم كل عشر
بنت لبون كل أربعينا
فى مائتين ما يجده حاصل
لا بهما لنصفه ونصفه
وعند فقده بكل حصلا
عن البنات للبون أو علا
لا العكس والواجد بعض كل
ما شاء منهما ومهما وجدا
فإن يقع فى أخذ ساعيا الخطا
وفاقد واجبه يخير
أومع أخذ الجير مرة علا
أو جاوز الجذعة أو رقى إلى
جيران قلت إن رقى عن جذعه
وفاقد ومن يجيران فقط
وجير إحدى درج شاتان
بخيرة الدافع لا النوعان
وما إذا كان الذى قد أعطيا
وفى ثلاثين من الأبقار له
وقل من يجعل نصفاً سنه
أى ذات ثنتين من السنين
- أو معز تم له عامان ٣٣٤
أو ستين وستأتى بينه ٣٣٦-٣٣٥
فى نصف خمسين ابنة المخاض ٣٣٧-٣٣٦
لبونه إذا سليمة فقد ٣٣٨
بنت لبون ستين استكملت ٣٤٠
إحدى وستون عليها جذعه ٣٤١
تم لكل منهما عامان ٣٤١
والحقة الحقيقة الغشيان ٣٤١
فيها ثلاث للبون مجزئه ٣٤٢-٣٤١
مغير واجب هذا القدر ٣٤٢
وحقة فى كلما خمسينا ٣٤٢
يأخذ بإحدى الحسبتين كاملا ٣٤٤
لأجل تشقيص خلاف ضعفه ٣٤٥
ما شاء من كليهما أو نزلا ٣٤٦
عن الحقائق مع جير كملا ٣٤٦
أو بعض صنف يجعلن للأصل ٣٤٧-٣٤٦
بذين عين للصنوف الأجودا ٣٤٩-٣٤٧
يجبر بنقد أو بشقص أغبطا ٣٥٠-٣٤٩
بين النزول مرة ويجبر ٣٥١
لا للمريض أو معيب إبلا ٣٥٢-٣٥١
بنت لبون وله ابنها فلا ٣٥٣
ليأخذ الجيران فالنص معه ٣٥٣
يقنع فائتين يعلو أو هبط ٣٥٤-٣٥٣
أو فضة فى الوزن عشرتان ٣٥٥
خلاف ما لو كانت اثنتان ٣٥٥
جيرانها مالكةا ورضيا ٣٥٥
زكى تبيع سنة مكمله ٣٥٦
وأربعين بقران مسنه ٣٥٦
وغير الواجب من ستينا ٣٥٦

- بكعشر ثم عشرون جعل
وفى شياه أربعين واحده
مع مائة شاتان بل عن إحدى
ثم لكل مائة شاة ولن
ولا المريض والصغير والذكر
وماله ان يختلف فالكاملا
مراعيًا قيمته للضمان
ففى ثلاث عشرات معز
إن عدلت نصف وربيع الماعزه
فى عكس ما قلناه عكسه وجب
ومائتى درهم نقرة وما
بربع عشر دون جائز الحلى
أو لم يرد تحريرا أو إباحه
ولاختلاط واشتباه حررا
أو امتحان الماء فيه اعتمادا
فى موضع أحياء أو موات
حال اختيار خمسة من أوسق
أو لم يجف عادة فرطبا
بالنضح والدولاب والناعور
بذنين قسط باعتبار النشو
وعندنا يندب خرص الثمر
فإن يضمن بالصريح المالك
فنافذ فى كله تصرفه
يضمنه بجففا أو تلفا
وإن يخافى السبب ادعاه
لا خيفه والترك إن ضر الشجر
وسلم العشر ولا لزوما
ملك بالتعاوض المراد
والربيع ما لم ينو بعد الاقتنا
- مع مائة كمائتين من إبل
لكن بعشرين وشاة زائده
ومائتى شاة ثلاثا أدى
يأخذ ما يعيب بيع اقترن
ممن له الكامل إلا ما ذكر
بقدر ما يلقاه معه حاصلا
من معز وعكسه سنيان
وعشر ضأن أية ما جوز
والربيع من ضائنة فجائزه
وزك فى عشرين مثقالا ذهب
زاد ولو من معدن وإن طما
ولو يقصد الأجر من مستعمل
به كمكسور نوى إصلاحه
بالنار أو يفرض كلا أكثرا
وما بضرب جاهلى وجدا
خمس وفى جنس من المقتات
وزائد جف وعن غير نقى
عشر وإن سقاه حتى غصبا
فنصفه والسقى للمذكور
والحال مهما أشكلت فسو
أهل الشهادات لكل الشجر
التمر الجاف ويقبل ذلك
وبعد أن يضمنه لو يتلفه
ولم يقصر فضمانه انتفى
أو غلطا يمكن صدقناه
أو لم يجف فله قطع الثمر
فى غير ما قلناه إلا فيما
للاتجار لا بالاصطياد
ففيه ربع عشر قيمة هنا

- من نقد رأس المال وانح الغالب
وحيث نقدان البلد سواء مما
ثم من الأنفع للذى استحق
فى كل تعويض تعاطاه وفى
نصابه أو سابقا من ذين
والعشر لم يمنع زكاة المتجر
ولا انعقاد الحول فيما عسرا
ويلزم المالك فى المضاربة
من ربحها قلت ولن يوجهها
المسلم إن كان حرا لكل
ووقفت فى مال ذى ارتداد
والزهو فى الثمار والحصول
فى غيرها فإن يبع وردا
قلت ولو رد على التاجر ما
وأن يحب على الذى اشتراها
عليه إلا عقب الإخراج
بحول أصل لا إن الربح ترك
بعشرين اشترى متاعا
بأربعين واشترى بكله
مائة زكى إذن خمسينا
ثم لحول الربح أعنى ثانيه
ونقله يضمه لما به
وبالنصاب عينه التمام
ويكرهون البيع فى المشروط
وللتجارات الأخير دون ما
وبدء حولها من الشراء بلا
إن قطعا فى القوت عاما أى أقل
فى معدن والسلت جنس والعلس
والخلط فى جميع حول ولدى
- إن كان للعين بعرض كاسبا ٤٠٩-٤٠٦
يرى به نصابه قد تما ٤٠٩
ولو بلا تحديد قصدها اتفق ٤٠٩-٤١٠
عين تزكى غلبوا فيها الوفى ٤١٠
فى حوله ثم زكاة العين ٤١٠-٤١٢
فى الأرض والأشجار عند الأكثر ٤١٣-٤١٤
والحول من وقت الجذاذ اعتبرا ٤١٤-٤١٥
زكاة كل المال لكن حاسبه ٤١٥
هذا إذا من غيره أخرجها ٤١٦
أو بعضه معين لا الحمل ٤١٦-٤١٧
كملكه فى الحب باشتداد ٤١٨
فى معدن والكنز والحؤول ٤١٨
بالعيب أو يقل فحوللا يتدا ٤١٨-٤١٩
باع بعرض متجر لتمام ٤١٩
فما له يرد لها إكراها ٤٢١
ووجبت للربح والتناج ٤٢١-٤٢٣
مما به تقويمه وإن هلك ٤٢٣-٤٢٥
وبعد ستة شهور باعا ٤٢٥
عرضا وباع العرض بعد حوله ٤٢٥
ثم لحول ربحه عشرينا ٤٢٦
زكى ثلاث العشرات الباقية ٤٢٦
تاجر فى الحول وفى نصابه ٤٢٦-٤٢٨
فيما سوى المتجر كل العام ٤٢٩
فيه بقاء العين للسقوط ٤٣٠
قد نض ناقصا كما تقدما ٤٣١-٤٣٢
نصاب نقد وبنوع كملا ٤٣٣
وإن بغير العذر لم يقطع عمل ٤٣٣-٤٣٦
به كمل بر وانعكس ٤٣٦-٤٣٧
زهو الثمار فى نصاب قصدا ٤٣٨-٤٤١

٤٤١	خلط شيوع أو تجاوز هو	أو لا لأهل للزكاة وسوى
٤٤٢	وملك من قد خالطا هذين	يجعل ملكا للمخالطين
٤٤٣	بلا اختلاف مشرع أى مورد	إن كان من جنس كمال مفرد
٤٤٣	ثم تساق بعد ذا والمرعى	ومسرح يجمع فيه جمعا
٤٤٣	ومن رعاها ومراح الليل	والحلب المكان والفحيل
٤٤٣-٤٤٥	وحافظ هنا وفى اتجار	رويدر الجبوب والثمار
٤٤٥	خليط الواجب منه ينتزع	وموضع الحفظ ودكان رجع
٤٤٥	والعود فى مقوم بقيمته	على الذى خالطه بحصته
٤٤٦	مع الشيوع أن يكن ما قد أخذ	قلت وذا فى خلطة الجوار إذ
٤٤٧-٤٤٨	والقول للغارم إن تنازعا	من جنسه منه فلا تراجع
٤٤٨	بخصه الواجب لا ما أخذ	لو ظلم الساعى بقطع عاد ذا
٤٤٩	فحصه المأخوذ دون الواجب	وإن يكن عن اجتهاد الطالب
٤٤٩	والمالكي للسخال الكبرى	كالحنفى قيمة تحرى
٤٥٠	محرم وعمرو هذا العددا	فلو ملكت أربعين مبتدا
٤٥٠	نفسك شاة عند حول أولا	غرة تاليه فواجب على
٤٥٠	عليه نصف الشاة يستمر	والنصف فيما بعده وعمرو
٤٥٠	وذاك كل صفر أى أوله	عند تمام كل حول هو له
٤٥٠	بعشرة كذا فعندك استقر	وحيثما تخلط ثلاثين بقر
٤٥٠	من بعد غير الربع من مسنة	فى السنة الأولى تبيع والتى
٤٥١	عند تمام حوله للأبد	وعند عمرو ربعها لم يزد
٤٥١	عشر على ما قد ذكرنا فاصرف	ولو خلطت إبلا عشرين فى
٤٥١	أربعة أو أربعاً من غنم	عند تمام حولك المقدم
٤٥١	فى كل حول بعد حول مبتدا	وثلاثى بنت مخاض أبدا
٤٥١	للثان لازم على الدوام	وثلاثها آخر كل عام
٤٥١-٤٥٦	زكاة أثمار نخيل توقف	كملك واحد كذا وتصرف
٤٥٦	نحو نصاب غنما أو إبلا	على جماعة معينين لا
٤٥٦-٤٦١	ماشية جمع حول فنفى	وشرطت إسامة المالك فى
٤٦١	حوالا بملك وارث وما علم	وجوبها فى سائمات تستم
٤٦١-٤٦٣	تعلف قدرا لوفى لانضرت	ولا ديون الحيوان والتى

- كالعاملات ولزوم الدين
قد غنمت إن تك صنفا زكوى
وجعل مال زكوى أضحية
ونذره تصدقا به منع
وقدمت فى التركات التزكية
وبالجفاف وحضور المال
والغصب والحلول والتقرر
شرط لإيجاب الضمان والأدا
يجوز هو ضامن وما تلف
والمستحقون الزكاة شركا
وقدر قيمته لغير الجنس
فقدرها بيعا ورهنا بطلا
وقدرها يخرج من رهن إذا سواه
والحول لو كرر فى نصاب
ولينو بالقلب الزكاة أو نوى
أو الوكيل الأهل مهما يقل
عن غير ذى التكليف والسلطان عن
وهو ومن وكل يدفعان
وهو الأحب إن يكن عدلا ولو
لحاضر يحسب لا إن عينا
بل واقع تصدقا ، إلا إذا
أو أن يقع عن آخر ووقعا
لأخذها مما شرطنا الحولا
وللمواشى العد قرب المرعى
بلا صلاة فهى لا تحسن لك
بل تبعا كآله الأكارم
قلت السلام مثلها استحبابا
وما يعجل يجزه إن انعقد
كمال الاتجار أو شاتين
- واشترط اختيار ملك عين ٤٦٣-٤٦٤
على نصاب دون خمس يحتوى ٤٦٤
أو بعضه قبل وجوب التزكية ٤٦٥
والدين لا يمنع كيف ما وقع ٤٦٥-٤٦٦
عن ذا وإمكان الأدا بالتنقيه ٤٦٧-٤٧٠
وأخذ وعود ذى الضلال ٤٧٠
فى الآجر لا الصداق للتشطر ٤٧١-٤٧٢
ونظرة الجار وغير البعدا ٤٧٣
من قبله لا الوقص قسطه حذف ٤٧٤
بواجب من جنسه من ملكا ٤٧٤
وذا كشاة فى جمال خمس ٤٧٥
قلت ولو مال تجارة فلا ٤٧٥-٤٧٩
لم يملك بلا إبدال ذا ٤٨٠
فقط فلا تكررا للإيجاب ٤٨٠
صدقة فرضا لماله هو ٤٨٢-٤٨٣
له الموكل انو عنى والولى ٤٨٤
ممتنع وسبقها كما اقترن ٤٨٤-٤٨٦
المستحق أو إلى السلطان ٤٨٧
أخرج مطلقا فاللغائب أو ٤٨٧-٤٨٨
ولم يعد لو تلفا تبينا ٤٨٩
صرح إذ ذاك بأن يستنقذا ٤٨٩-٤٩٠
واندب بأن يعلم شهرا من سعى ٤٩٠-٤٩١
فيه وأول الشهور أولى ٤٩١
فى ضيق مرت به ويدعى ٤٩٣
ولى على غير نبى أو ملك ٤٩٣-٤٩٤
وهم بنو مطلب وهاشم ٤٩٤
وغیره ما لم يحنى خطابا ٤٩٥
حول ولو قبل النصاب المستجد ٤٩٥-٤٩٧
فى مائة تم نصاب تين ٤٩٧

٤٩٨-٤٩٧	يجزئ من أول شهر الصوم	٥٠٢-٤٩٩	وجوبه هو كما لو وجد	٥٠٤	والمستحق لم يَسَلْ قبضاً له
٥٠٥-٥٠٤	من ماله حيث بلا سؤال	٥٠٦	يأخذ أو فرط فى الأموال	٥٠٧	والمستحق علم التعجيب
٥٠٨	للخمس والعشرين ثم استكملا	٥٠٨	ولو غدت بنت لبون يسترد	٥٠٩-٥١١	عنه بلا زيادة منفصله
٥١٢-٥١١	يتلف يوم قبضه مقوما	٥١٢	فيه ولو كان الإمام الدافعا	٥١٣	إذنا جديدا من ذوى الأموال
٥١٣	ماشية إن قبل حول يتلف				

فصل فى بيان زكاة الفطرة

٥١٧	حتم على مبعض أو حر	٥٢٠-٥١٧	وقبل أن صلى كمال أجره	٥٢١-٥٢٠	كولد من قبله رزقه
٥٢٣-٥٢١	والبائن الحامل لا عرس الأبا	٥٢٣	خمسة أرطال وثلاث رطل	٥٢٥	على اعتدال كفى الإنسان
٥٢٦-٥٢٥	عن قوته وخادم ومسنزل	٥٢٨-٥٢٧	يحمل يوم عيده وليلتنه	٥٢٨	ذو نوبة وقت وجوبها تقع
٥٣٢-٥٢٩	عنه لدى وجوبه لا أبدا	٥٣٣-٥٣٢	أو لبنا لا مصله والسمننا	٥٣٣	والخبز والمعيب والسويقا
٥٣٤	بل اقتياتا لا لفرد منهما	٥٣٥	والتمر أعلى من زبيب قدرا	٥٣٥	قبل الشعير وكذا فى البحر

عما نتجن ولفطر القوم
إن وجدت شروط الإجزاء لدى
لا تالف عند الإمام قبله
والطفل لم يحتج وغرم الوالى
أو دون حاجة من الأطفال
وحيث لا يجزئه ما قبالا
كما إذا بنت مخاض عجلا
ضعف ثمانى عشرة بما تلد
ولو هو المثلث مالا عجله
وأرش نقص فيه أو قيمة ما
ومر بتحديد الزكاة الراجع
وليس بالمحتاج فيه الوالى
وإن به تم النصاب ليس فى

وبغروب شمس ليل الفطر
أداؤه قبل غروب فطره
لكل مسلم يمون وقته
والعبد أبقا ومقطوع النبا
ولا كمستولدة للأصل
قلت قريب أربع حفا
أو بعضها الموجود مهما يفضل
ودينه وقوت من مؤنته
والقسط للبعض وإن هائيا دفع
غالب قوت بلد الذى الأدا
معشرا أو أقطا أو جينا
قلت ولا القيمة والدقيقا
أو من أجل منه لا تقوما
والبر والشعير فاذا التمر
قلت الجوينى بدا بالتمر

٥٣٦-٥٣٥	فى أحسن الوجهين ثم عرسه	وإن يضق مال بدا بنفسه
٥٣٧-٥٣٦	ثم عن شاء بغير تفرقه	ثم عن قدمه فى النفقه
٥٣٨-٥٣٧	فطرتها يجوز للتحمل	دون إذن زوجها أن تبذل
٥٣٨	للنفس والعرس وكل من ذكر	وهى على المعسر ليست تستقر
٥٣٨	أعسر زوجها وسيد الأمه	وتلزم الحرة غير المعدمه
٥٣٩	إن كان لا يحتاجه لخدمته	وبيع جزء عبده لفطرتة
٥٣٩	ففيه بحيث فى الظهار يعرف	قلت ولو كان نفيسا يؤلف

باب الصيام

٥٤١	أمرين باستكمال شعبان العدد	يثبت شهر رمضان بأحد
٥٤٧-٥٤٢	فى حق من دون مسير القصر	أو رؤية العدل هلال الشهر
٥٤٩	ومن إليه يوم عيدهم وصل	وبعد أن يمضى ثلاثون أكل
٥٥٠	كان قضاؤه ليوم كافيه	وإن يصم عشرين مع ثمانية
٥٥٠	فيه فلا تجزله أن يفطرا	وإن يسافر لمكان لم يرى
٥٥٠	والرأى بالنهار للمستقبله	وإن يكن عبد يمسك تكمله
٥٥٢-٥٥١	قبل زوالها غذا لكل يوم	وصحة الصوم بقصد الصوم
٥٥٣-٥٥٢	قد عينت من ليله مبيتة	وإن يكن فرضا شرطنا نيته
٥٥٨-٥٥٧	فريضة الشهر يجزم أو بظن	كمثل أن ينوى صوم الغد عن
٥٥٨	أو عبد أو انثى أو اجتهاد	بقوله صبيحة ذوى رشاد
٥٦٠-٥٥٩	وترك عمد الوطء واستمنا	أو صجبة أو عادة الدماء
٥٦١-٥٦٠	لا نظرو ولا بفكر النفس	ولو بنحو قبله ولمس
٥٦٤-٥٦١	لا ترك قلعة النخام مطلقا	وضمها بحائل والاستقا
٥٦٦-٥٦٤	خيرهما إذا ودخول عين	لكن فى باطنة وجهين
٥٦٦	كباطن الأذن أو الإحليل	جوفاله ولو سوى محيل
٥٦٨-٥٦٦	صوما بقصد ليس ريقا طاهرا	فى منفذ لافى المسام ذاكرا
٥٦٩-٥٦٨	جوفاء بشيء بين أسنان بطل	من فمه صرفا فإن ريق نزل
٥٧٠-٥٦٩	والماء مهما يتمضمض ممعا	وبالنخام حيث مسح أمكنا
٥٧٠	وباجتهاد من يمين خاطيا	والأكل كرها وكثيرا ناسيا
٥٧١	وللذى جامع باستمرار	والهجم لا فى أول النهار
٥٧١	لكى يصح الصوم إن فجر طلع	من بعد فجر وليكفر فنزع

العقل والإسلام والنقاء	جميع يوم وانتفا الإغماء ٥٧٢-٥٧١
فى أى جزء وقبول اليوم	لا العيد أو تشريقه للصوم ٥٧٤-٥٧٣
ولو تمتعا ولا المشكوك	بفاسق يشهد أو مملوك ٥٧٥-٥٧٤
قلت أو الصبيبة أو نساء	والغيم غير مطبق السماء ٥٧٧
بغير ورد فيه أو منذور	ولا قضاء فيه أو تكفير ٥٨١
ورمضان للسوى وندبت	سرعة فطر إن يقينا غربت ٥٨٤
بالتمر ثم الماء ، والسحور	والبطء لا إن شكك التأخير ٥٨٦-٥٨٥
والغسل قبل صبحه إن أجنبنا	وترك حجم وتشه ندبا ٥٨٨-٥٨٦
وعلكه وذوقه والقبله	وإن تحرك شهوة تكره له ٥٨٩-٥٨٨
والاستياك بعد أن تزولا	وسن إن شوتم أن يقولوا ٥٩٠-٥٨٩
إنى صائم وأن يكثرا	فى رمضان الصدقات والقرى ٥٩١-٥٩٠
للصائمين واعتكاف المسجد	وكثرة القرآن والتهجد ٥٩٢-٥٩١
ولا كعشر آخر فى الشهر	وليلة القدر بهذا العشر ٥٩٣-٥٩٢
قلت وفى انتقالها أقوال	جامعة ويحرم الوصال ٥٩٥-٥٩٤
وليبح الفطر هلاك حذرا	ومرض كما مضى وإن طرا ٥٩٧-٥٩٥
وسفر القصر وإن نوى لا	إن بعد صبحه طرا أو زالا ٥٩٨-٥٩٧
وصومه أولى بلا تضرر	ويجب القضاء لا بالصغر ٥٩٩
أو يجنون من سوى المرتد	والكفر أصليا ويوم الفقد ٦٠٠-٥٩٩
لها ولا إمساك يوم زالت	وسن فى القضاء إن توالى ٦٠١-٦٠٠
ويجب الإمساك فى ذا الشهر	لمن حقيقة حرام الفطر ٦٠١
أعنى مع العلم بحال اليوم	كيوم شك مع ثبوت الصوم ٦٠٢
فما على من اعتدى بالفطر	إمساكه فيما قضى أو نذر ٦٠٢
ولا على المريض والمترحل	إن أفطرا فزال أو لم يزل ٦٠٢
أو حائض أو نفساء مفطر	بالحيض والنفساء وليكفر ٦٠٣
على الوجوب مفسد صوما	ما من رمضان بجماع ثما ٦٠٣
أثم للصوم لا الأتسى ومن	أكره والذى بقاء الليل ظن ٦٠٦-٦٠٤
فإن تكرر الفساد كررت	وهى يموت وجنون هدرت ٦٠٨
لا مرض وسفر وتستقر	فى ذمة العاجز والصرف خطر ٦١٠-٦٠٨
لأهله وصرف مد واجب	من قوت تلك الأرض وهو الغالب ٦١٤-٦١٠

قلت وما مجرى الزكاة يجرى ٦١٥-٦١٤	لصاحبي مسكنة وفقير
قضى وفى تكفير قتل لزما ٦١٦-٦١٥	من إرث من أمكنه القضا وما
أو مرضع إن خافتا للطفل ٦١٩-٦١٧	كمفطر لكبر أو حمل
وأخر القضاء عن كل سنه ٦٢٢-٦٢١	كدافع الهلك ومن قد أمكنه
كذا صلاة ميت لا العلم ٦٢٤-٦٢٣	ومن قضى الواجب فليتما
فيه ولا عبادة تطوعا ٦٢٤	والفرض عن كفاية إن شرعا
فى الحج إن كان إذا صام وهن ٦٢٥	كصوم يوم عرفات لا لمن
أولى وعاشورا وتاسوعاء ٦٢٨-٦٢٦	وست شوال وبالولاء
قلبا وأيام الليالى البيض ٦٢٨	خولف بالتاسع للمريض
والدهر لا التشريق والعدين ٦٣٠-٦٢٩	وصومه الخميس والإثنين

* * *

الجزء الرابع

باب الاعتكاف

سن اعتكاف مسلم ذى عقل	٦-٤	بلبشه فى مسجد بجل
وجامع أولى بنية ومن	٧	يخرج يحدد ومقدر الزمن
جددها لقاطع ولاه	١٤-١٢	وتركه الوطاء وما استدعاه
نمائه وقطعه بالسكر	١٥-١٤	والحيض والجنون أو بالكفر
والاحتلام وجماعه بلا	١٦-١٥	تذكر اعتكافه فاغتسلا
فى غير مسجد به مسارعا	١٦	يرعى الولا وليس الإغما قاطعا
والمسجد الحرام حيث خصا	١٧-١٦	بالنذر تاليه أو فى الأقصى
تعين المذكور أو بديله	١٧	حيث هو الفاضل لا مفضوله
كللصلاة ومتى ما عينا	٢٠-١٨	للاعتكاف زمنا تعينا
كللصيام لا لأن يصليا	٢٢-٢١	والصدقات والفوات قضيا
وناذر لله أن يعتكفا	٢٢	يوما يكون صائما فيه كفى
عكوفه فى رمضان وامتنع	٢٢	إجزاء ما من دين وحده يقع
وناذر للاعتكاف صائما	٢٢	وعكسه يلزمه كلاهما
والجمع لا بنذر الاعتكاف	٢٤-٢٣	مصليا والعكس مع خلاف
ونذر شهر يقتضى الهلال	٢٧-٢٦	مع الليالى منه لا التوال
وإن نوى الولا كاليفرق	٢٩-٢٧	وإن جرى اشتراطه بالمنطق
كمثل هذا الشهر فى القضا إذا	٣٠	لم يشرط الولا وما يوم كذا
وعشرة تناول الليالى	٣٢	إن كان فيها شرط التواليا
وناذر العشر الأخير إن وقع	٣٦-٣٤	نقص كفاه والولا ما قطع
خروجه عن مسجد للأكل أو	٣٧-٣٦	لحاجة الشخص ولم يبعد ولو
صلى على الميت لا إن عرجا	٣٨-٣٧	أو قدرها يلبث لا إن أوجا
وحيضها إن لم تسعه مده	٣٩	قد طهرت فيها ولا للعد
ولا أذان راتب والمرض	٤١-٤٠	والسهو والكراه وحسد وقضى
زمان عذر غير قاطع الولا	٤٣-٤٢	أما فضاء حاجة الشخص فلا

- ولا لمصروف إلى ما كانا مستثنيا إن عين الزمانا ٤٤
والشغل إن يستثنى عباده عما سوى النزهة والنظاره ٤٦

باب الحج والعمرة

- الحج فرض وكذلك العمره على الصحيح بالتراخي مره ٤٩-٥١
والشرط فى كليهما الإسلام فعن سوى المكلف الإحرام ٥٢
جاء لمن فى المال ذو تصرف كالأب وليحضره كل موقف ٥٢-٥٤
وكل ما يطيق كان أمره به مع التمييز للمباشرة ٥٤-٥٦
فيحرم من مميز بإذن ذا وزائد الإنفاق من ذا أخذنا ٥٧
كلازم الحرام والحريمه مع ذين والتكليف للفرضيه ٥٧
ولو لمن إحرامه تقدما لكن يعيد سعيه ولا دما ٥٧-٦٠
وأخرجت فريضة الإسلام عن نذر حج واعتماد العام ٦٠
فللقضا فالنذر فالنفل هو أو للذى اكترى وإن غيرا نوى ٦٠-٦٢
لو حج ذا عن فرض من فى قبره أو فرض معضوب وذا عن نذره ٦٣
أو القضا فى سنة لم يمنع وعمرم بحجة التطوع ٦٣-٦٤
أو عمن اكترى فقبل أن وقف لو نذر الحج إلى النذر انصرف ٦٤
وإن نوى القارن للمستأجر نسكا وخص نفسه بالآخر ٦٥
فليقعا لنفسه وكى تجب إنابة بأجرة أو محتسب ٦٦-٦٨
بطاعة لا المال واستثنى ولد يمشى أو السؤال والكسب اعتماد ٦٨-٧٣
لميت لزمه ومن غضب وزمن لا يرتجى وكى يجب ٧٤-٧٧
أن يتولى هو بالإنفاق له وللذى يمونه والراحله ٧٧
إلى الرجوع لا بدينه على سواء فى وقت الخروج أجلا ٧٧-٧٨
إلا لمن يكسب يوما ما هو كاف لأيام وإلا ذا قوى ٧٨
فى سيره دون ركوب فى سفر ما طال فى المسألتين يعتبر ٧٩-٨١
من بعد ما فى فطرة قد بينت ومؤمن النكاح إن خاف العنت ٨١-٨٢
وأجر تخفير وشق حمل مع الشريك لو بحاجة بلى ٨٣-٨٥
وأمن طرق من مريدى خسر وغلبت سلامة فى البحر ٨٦-٨٨
ومع خروج محرم أو يعمل ولو بأجر أما ذوات عقل ٨٨-٩٠
لامرأة وقائد الضريير وينصب الولي للمحجور ٩٢-٩٥
بالسفه القيم ثم ليمنع زيادة الإنفاق فى التطوع ٩٦

- فليتحلل مثل من قد أحصر
قبل شروع حجه تطوعا
من مؤن الحاضر دون مكسب
من بعد ما حج الأنعام ألما
من قبل أن يرجع أهل الوطن
أو مرض قد أيسا أو هرم
وليس أجر وليت من أحب
مكلفا حرا وإن لم يجب
وضيقت إنابة إن وجبا
من غير أن يجبره من حكما
ووقته للحج شوال إلى
لعمرة وهو لهدى للأبد
مكانه مكة بالحج لمن
ولتمتع ودع مكانه
أفضل فالتنعيم فالحديبه
وبكلا هذين ذو الخليفه
قرن والجحفة أو يلملم
وحيث حاذى قبل إحداهن
من دونه لأهلها والمار
لكلهم أولى وللأجير ما
تعيينه وفى القضا أرض الأدا
لغيرهم من رحلتين وانعقد
نحو كإحرامك لا إن أنشا
بنية وإن وجندت الأولا
حجا فذا إحرامه بالعمره
أو كان تفصيل فلم يذكر
ولا دم وإن يطف فيشكك
لكن بحج وبرى منه بدم
صوم تمتع ومهما قلت
- قلت وهذا فى الذى قد حجرا
وكان ما احتاج إليه أرفعا
لزائد وإن يمى أو يعضب
لا مع هلاك ماله قبلهما
وإنما ينبى أهل الزمن
فإن شفوا فلا وقوع عنهم
ولو بلا إيضاء فيما وجب
أناب هذين وعيدا وصبى
كلاهما أو واحد فعضبا
عليه والإحرام ركن لهما
صبح من النحر وقبل جعللا
لا تمنى للحاج والكراه فقد
كان مقيم مكة وإن قرن
بالعمرة الحل بل الجعرانه
أدنى إلى مكة مما وليه
ميل عن المدينة الشريفه
ومات ذات عرق أهل كل علموا
أو عن نسك ومكان السكنى
وبدؤه أولى وباب الدار
عين مكتر ولن يجتمعا
إن كان فى المسألتين أبعدا
بنية وإن لتفصيل فقد
مفصلا عين عن أى شا
أحرم بالعمرة ثم أدخللا
وإن يكن سؤاله ذا عسره
يجعل قرانا ومن الحج برى
فالسعى والحلق والإحرام حكى
من غير مكى وصام للعدم
إن كان محرما فقد أحرممت

تبعنت هذا وبحجتين
ومن عن المستأجرين فعله
والركن لا للعمرة أن يحضرا
فى ساعة بين زوال شمس
ولكنير غلطوا لا السنز
ولو مع الرقاد دون الإغما
من أول الأسود حاذى الحجر
ينيه محدث بلا استئناف
فى داخل المسجد كيف كانه
وست أذرع من الحجر معه
من غير أن يدخل فيه رجل
أو طائف له بمحرمين
أو الذى ما طاف لاثنين حمل
له كقصص النفس أو كليهما
بين الصفا والمروة الذهاب
ثم ثلاث شعر رأس الرجل
وناذر الخلق يفى بالنذر
جاز لحج قلت هذا أفهما
مفرعا على سوى المشهور
وهو على المشهور ركن فليح
ومن سعى بعد طواف القدام
تمتع الإنسان بالإحرام
وهو على مقدار قصر من حرم
يعد لميقات من القران
صورته إحرام شخص بكلا
قبل الطواف الحج لا العكس وفى
إن اعتماد عام حج يقع
والسنة الغسل لإحرام نوى
وللوقوف فى عشى عرفه

تلزم فردة كعمريتين ١٤٨-١٥٠
أو نفسه ومكثريه فهو له ١٥١
من عرفات أى جزء خطرا ١٥١
وصبح نحر باعتقاد نفسه ١٥١-١٥٢
بين زوال نحرهم والفجر ١٥٢-١٥٣
ثم الطواف لهما سبعا ما ١٥٤-١٥٦
بكله مطهرا مستترا ١٥٦-١٥٨
والبيت عن يسراه فى الطواف ١٦١-١٦٢
وخارج البيت وشاذروانه ١٦٣-١٦٤
قلت ونص الشافعى أجمعه ١٦٥
أو يده ولو يطوف حل ١٦٥-١٦٦
وذا ن محمولاه كالطفلين ١٦٧
يكفيهما وعند الإطلاق حصل ١٦٧-١٧٠
وبعد هذا السعى سبعا لهما ١٧٠-١٧١
منه مرة كذا الإياب ١٧٢
تزال أو تقصيرها كأثمل ١٧٢-١٧٧
وقبل طوف بعد رمى النحر ١٧٨-١٧٩
ألا يجوز الخلق من قبلهما ١٧٩
أى إنه استباحة المحظور ١٨٠
تقديمه عليهما على الأصح ١٨٠
جاز وإن يعد فغير آثم ١٨١-١٨٢
بعمرة أشهر حج العام ١٨٤
ثم بحج عام هذه ولم ١٨٤
أفضل عندنا وهذا الثانى ١٨٤-١٩١
هذين أو بعمرة وأدخلا ١٩١
إفراده فضل عليهما وفى ١٩١-١٩٣
وهو سوى القران والتمتع ١٩٥
ولدخول مكة بذى طوى ١٩٦-١٩٧
ورمى تشريق وللمزدلفه ١٩٨

ولو بجيـض ولعـجز ندبوا
وعـمـت المـرأة بالخـضـب الـيدا
لـه ونـعلـين وركـعتان
سـيرا ونـية وکل مصـعد
لا فـى طـواف قـادم والرجـل
علـى كـداء والخـروج من كـدا
تيمـمـا وقـبلـه التـطـيـب ٢٠٠-٢٠١
ولـبـس أبيضـى إزار وردا ٢٠٣
والفـرض يغـنى ويليـبان ٢٠٤-٢٠٥
ومـهبط وحادث ومسـجد ٢٠٥
يرفع صـوتا وإلـيها دخلوا ٢٠٦-٢٠٧
وللقا البـيت دعـاء وردا ٢٠٧-٢٠٩

ويحـرمـن بنسـك من يدخـل
لطايف وحجـرا يقـبل
فـى كل مـرة ووترأ أكـد
ثم يشار والدعـاء ورمـل
أى فـى طـواف بعـده سـعى ولا
سـعيا وركـعتا الطواف دونـه
وإن بقـرب يتعـذر رملـه
ركـعتاه مـن ورا المـام
حيث يشـا متى يشـا والحجـرا
وليرق قامـة علـيه ودعا
إذ بينـه والميل ست أذرع
وليدع والإمام فردة خطب
بـمكة ينبى بمـا أمانـنا
وبات فـيها وليسـر لعرفـه
بعـد الزوال ومع الثانية
وجمع تقدـيم يصلى ودعا
بالقوم فـى وقت العـشا بمزدلف
مشعره يدعـو ومن محسر
وعنـى بعـد طلوعـها ابتدر
ونحو ياقوت والإثمـد امتنع
تليـبة وعـند كل كـبرا
وعنـى يخلق ولتقصـر
مكة لا للنسـك والرجـل ٢١١
ثم مس اليمـانى يقـبل ٢١١-٢١٣
وعـند زحمة بمس الأسـود ٢١٣-٢١٤
غـير النساء فـى الثلاثـة الأول ٢١٤-٢١٥
يقضى بالاضطـباع حـتى كمـلا ٢١٥-٢١٧
وباقى السـبعة طاف إلهـنه ٢١٧
أبعـد لا لنسوة فيهمـله ٢١٨
و ثم المسـجد الحرام ٢١٨-٢١٩
مس ومن باب الصفا فليظـهرا ٢٢٠
ما شاء وللمـروة بمشى وسـعى ٢٢١-٢٢٢
إلى حـذا الميلـين وليرتفع ٢٢٢
من بعـد ظهـر سابـع أو من نصـب ٢٢٢
من نسـك وسـيرنا إلى منى ٢٢٢
إذ طلعت وخطبة مخفـفه ٢٢٤
إذن يفرع جمعا ذا وتى ٢٢٤
إلى الغروب وليفض وجمعا ٢٢٤-٢٢٥
وبات وليرحل بفجر ويقف ٢٢٦-٢٢٨
بالقوم كرمى حجر ٢٢٨-٢٣١
للحج سـبع رميات بحجر ٢٣١
للجمرة الأولى وللمرى قطع ٢٣١-٢٣٥
وبعـده الهـدى هنـاك نحرا ٢٣٥
ولطواف الركن بالعود مر ٢٣٥

وبات في ليالات تشريق هنا ٢٣٥-٢٣٧
 بكل جمرة مع الترتيب ٢٣٧
 في الرمي لا التكبير من عنه غلب ٢٣٧-٢٣٨
 قبل خروج وقت رمى من رمى ٢٣٩-٢٤٠
 واستدرك المتروك سابقا أدا ٢٤١-٢٤٢
 وفردة مد كفى حلق يذم ٢٤٣-٢٤٥
 فأخر المبيت والرمي هدر ٢٤٦-٢٤٧
 ورمي نحر وطواف ما خطر ٢٤٩
 ووقتها من نصف ليل النحر ٢٥٠
 وبالطواف للوداع قد أمر ٢٥١
 لحائض وعاد لا إن وصلا ٢٥١-٢٥٣
 والمكث لا لشغل سير أبطل ٢٥٣-٢٥٤

فصل في بيان محظورات الإحرام

لبسا على الإناث والذكرا ٢٦٠-٢٦١
 بلاصق لا خيمة وشبهها ٢٦١-٢٦٢
 يعد ساترا كطين لا بما ٢٦٥
 بما يحيط بشروج أو طعن ٢٦٥-٢٦٦
 وغيره أو عقده كلبد ٢٦٦
 أو ساقه بمئزر وعقده ٢٦٦
 أو كان فيه تكة في حجزه ٢٦٧
 ولا بهميان وسيف صحبا ٢٦٨
 كالخلق دون الوقت للتألم ٢٦٨
 لا فاقد نعلا إذا الخف خرق ٢٦٩-٢٧٠
 لبس سراويل وتطيب قصد ٢٧١-٢٧٢
 يقصد منه الريح للإنسان ٢٧٣
 كالأكل مع طعم له أو ريح ٢٧٤
 في نية لإحرام بعدما نزع ٢٧٧
 إحرامه لا الانتقال بعرق ٢٧٧
 قلت وشم الورد لا ما استحلبا ٢٧٧-٢٧٨

لمكة وبعدها إلى منى
 وبين ما زالت إلى الغروب
 فيلزم سبعا كل يوم ولينب
 لعل لا يرتجى أن تعدما
 والانعزال حيث أغمى فقدا
 وترك كل وثلاث فيه دم
 والثان من قبل غروبه نفر
 وحللوا باثنين من حلق ذكر
 لا الوطاء إلا بالثلاث تجرى
 وبالفراغ حلها في المعتمر
 قاصد سير القصر من مكة لا
 مقداره له وإن تطهر فلا

يحرم بالإحرام قفازان
 وامرأة ستره بعض وجهها
 ورجل أن يستر الرأس بما
 أو خيط أو حمل وستره البدن
 أو نسجه أو لصقه من جلد
 ككيس لحية ولف يده
 لا كإزار تحت خيط لزه
 ولا ارتداء بقميص أو قبا
 ولا لحاجة ولكن بدم
 وهو على الخالق إن كرها حلق
 أسفل كعب أو إزارا فعمد
 بما كريمان وزعفران
 والذهن ذى البنفسج المطروح
 ولبس ماطيب قبل أن شرع
 ونقل طيب بدن مما سبق
 والنوم في أرض وفرش طيبا

وبطء دفع قادر ألقى الهوا	عليه لا فأكهة ولا دوا ٢٧٨-٢٧٩
ونور أشجار وزهر البدو	والبان والدهن له فى المروى ٢٧٩
عن نصه كالريح إذ يعبق له	لا عينه بمسه أو حمليه ٢٧٩-٢٨١
فى كيس أو قارورة إن سدت	وفأرة المسك التى ما قدت ٢٨٢
وجهل طيب ما يمس لا العبق	ودهن رأس ولحى وإن حلق ٢٨٣-٢٨٤
لا دهن رأس أصلع وما يطن	من رأس مشجوج سائر البدن ٢٨٤-٢٨٥
ولا الخضاب وإبانة الظفر والشعر	لا ما داخل الجفن يضر ٢٨٥-٢٨٦
ولا إذا شيئاً له شعر قطع	أو ظفر فالشعر والظفر تبع ٢٨٧
قلت كما من حاجبيه طالا	ولا دم إن شك الانسلا ٢٨٧
بالنفس أو مشط ولم نكره له	ولو بخطمى وسدر غسله ٢٨٧-٢٨٨
وقلت وجوزوا له عالا	يجعل فيه الطيب الاكتحالا ٢٨٨
والوطاء والمقدمات الناقضة	قلت العناق باشتهاء عارضه ٢٨٩-٢٩٠
وعمد وطاء لا إن الحظر جهل	ولو برق وصبى من قبل خل ٢٩١
شئ من الحرام بالإحرام	يفسد كالردة عن إسلام ٢٩١-٢٩٢
ويوجب الإتمام دون الرده	والانقلاب للأجير عنده ٢٩٢-٢٩٣
كالحكم فى تحلل المحضر	والفوت لا بالصرف عن مستأجر ٢٩٤-٢٩٥
وللأجير الأجر والقضاء	ضيقة تضيق وقته ابتداء ٢٩٥-٢٩٧
وترك صوم وصلاة باعتدا	وبالقضاء يحصل ما له الأدا ٢٩٨
ومن صبى صح أو من قن	وعمده يوجب إحدى البدن ٢٩٨
ولو مع الإفساد أيضاً للمره	أو كان قد قارن ثم البقره ٢٩٩-٣٠١
ثم الشياه السبع فالطعاما	بقيمة الأول فالصياما ٣٠١
بعده الأمداد والعمرة مع	قرانه تبقى لحجه تبع ٣٠١-٣٠٢
فوتا وإفساداً كأن طاف لحق	قدومه ثم سعى ثم حلق ٣٠٢
ثم وطى وصحة كوقفته	فرمى يوم نحسه وطوفته ٣٠٢
والسعى ثم وطئه وحرما	لحرم، ومن يحل الحرما ٣٠٢-٣٠٣
تعرض منه ، إلى برى	يؤكل ذى توحش جنسى ٣٠٣
أو الذى فى أصله مأكول	أو ذو توحش له تمثيل ٣٠٣
فرع حمار الوحش من أهلى	وفرع شاة مثلاً من طبى ٣٠٤
ملك امرئ وغيره لا أثرا	لأنس أو توحش فيه طرا ٣٠٦

ولا يصح ملكه عن قصد ٣٠٦-٣٠٨
 عن ملكه فالزم الإرسال ٣٠٩
 والدفع عن نفس، ومال ذالك ٣١٣
 ولو يجهل منه أو نسيان ٣١٣-٣١٤
 كالسهم جاز فى المرور الحرما ٣١٤-٣١٥
 وبانحلال ربطه لا متقنا ٣١٦-٣١٧
 وحفر محرم وحل فى الحرم ٣١٨
 فى اليد لا للطب أو مما اختطف ٣١٨-٣١٩
 فى الحرم فى الحل والعكس كذا ٣١٩-٣٢٠
 عدلان أى كل فقيه متنبه ٣٢٠
 أو خطأ قلتوحيث اختلفا ٣٢١
 قيل بتخيير وقيل بالأشد ٣٢١-٣٢٢
 والمرض المثل والأنثى للذكر ٣٢٢
 لا باختلاف الجنس فى التعيب ٣٢٢-٣٢٣
 جنى عليها فأنت بميت ٣٢٣
 بقيمة المثل من الأنعام ٣٢٣
 مثلية فيه بحيث أتلغا ٣٢٤
 يذبح حاملا ولكن قوما ٣٢٤
 يوما وفى الكسر رعا الإتماما ٣٢٥
 والأرنب العناق قاربت سنه ٣٢٥-٣٢٦
 للوحش الأمثال لها الأبقار ٣٢٦
 والظبى عنز والحمام شاة ٣٢٦-٣٢٨
 قوم كطير الماء، والعصفور ٣٢٩
 من النعام المعتنين أبطلا ٣٢٩
 وميتة مذبح فليحرم ٣٢٩-٣٣٠
 ما لم يصد له أو المحرم دل ٣٣٠
 صيد عصي ولا جزا إن أكلا ٣٣١
 وقلعه لا لاحتياج حرم ٣٣٢
 إن صغرت شاة وإلا بقره ٣٣٧-٣٣٩

وجزئه ويبضه عن عمد
 ويرث المحرم ذا وزالا
 لا لجراد عمت المسالك
 وضمنوا بالقتل والإزمان
 أو للطوى ورميه فى الحل ما
 وبعث كلب دربه تعينا
 وإن تبدى الصيد من بعد العدم
 بئرا ولو فى الملك فى ذى والتلف
 أو صال كالفرخ لما قد أخذ
 بمثله من نعم يحكم به
 حتى اللذان لا اضطرار تلفا
 فى المثل عدلان وعدلان فقد
 والجزء للجزء كما عن ذى الصغر
 لا العكس والمعيب للمعيب
 ويضمن النقص من الأم التى
 أو يضمن المذكور بالطعام
 بمكة وقيمة الذى انتفى
 وقابل الحامل بالمثل وما
 أو إنه لكل مد صاما
 كالضبع كبش والنعام بدنه
 وبقر الوحش، أو الحمار
 وكاليرابيع هنا الجفرات
 ما فوقه، أو تحت من طيور
 لو محرمان قارنان مثلا
 يتحد الجزاء ولو فى الحرم
 ومن سوى المحرم للمحرم حل
 وإن أعان الحل أو دل على
 وقطع نبت وهو رطب حرمى
 لا مؤذيا وأذخرا فى الشجرة

يكره نقل لا لماء زمزم ٣٤١-٣٤٢
 فى بعض ما يصرف بيت المال ٣٤٢
 كتلك فى الحرم والجزا نفى ٣٤٣-٣٤٥
 النوع والوقت فى الاستمتاع قد ٣٤٥-٣٤٨
 وجائز لسيد ويعمل ٣٤٨-٣٤٩
 فيه وللأصلين من مسنونه ٣٥٠-٣٥٤
 وقوفه وكعبة الله بأن ٣٥٥-٣٥٦
 للمحصرين أو عطاء مال ٣٥٦
 كذا يذبح حيث الحصر ٣٥٧-٣٦١
 وكالهديا ثم بالطعام ٣٦٢
 تقف على صيامه التحللا ٣٦٢
 صوم متى شاء، وحيث راما ٣٦٢
 أطول من معهود درب أو صير ٣٦٣-٣٦٤
 يمرض أن يشرطه إذ ذاك فذا ٣٦٤-٣٦٥
 بكل ما لعمره من عمل ٣٦٧
 من حج ذا تمتع إذ يحرم ٣٦٩-٣٧٠
 وجائز تقديمه إن اعتمر ٣٧٠
 لا حاضر المسجد من لا بعيدا ٣٧١
 وترك الإحرام من الميقات ٣٧١-٣٧٢
 والرمى والطواف ممن ودعا ٣٧٢-٣٧٤
 تلك إذا خالف فى المأمور ٣٧٤
 كالحكم فيهما إذا لم يحرم ٣٧٦
 ولا نخط بحرام ياتى ٣٧٦-٣٧٧
 نسبة ما تفاوتتا به فقط ٣٧٧
 ما بين يوم النحر والإحرام ٣٧٩
 وفرق القضا على مقداره ٣٨٢-٣٨٣
 مفسد نسك شاة أو فليذلا ٣٨٦
 لسته تمسكوا أو صاموا ٣٨٦
 بين الثلاث ودم التقدير ٣٨٦-٣٨٧

قلت الأحجار وترب الحرم
 قال للإمام ولو بلا استبدال
 وحرم الهادى ووج الطائف
 وقد تداخل الجزا إن اتحد
 إلا إذا كفر بين الفعل
 منع الذى أحرم لا مأذونه
 ولتتحلل والذى أحصر عن
 يحتاج فى الدفع إلى قتال
 بنية وحلقه والحر
 كما عراه من دم الحرام
 لا بالصيام بدلا عنه فلا
 بل لازم للفاقد الطعاما
 وليس يقضى محصر وإن عبر
 يرجو زواله ففات وإذا
 ومن يفته الحج فليحلل
 وليقض حجا بدم وتلزم
 بحجه ولا قبل هذا واستقر
 وفى قرانه ولو قد أفسدا
 عن حرم قصرا وفى الفوات
 إلا على من قبل نسك رجعا
 شاة مضح وعلى الأجير
 بحظنا تفاوتتا مع الدم
 لمن له أكثرى من الميقات
 وحسبت مسافة أى ويحط
 ثم ليصم ثلاثة الأيام
 وسبعة يصومها فى داره
 وفى الحرام وهو لا صيد ولا
 ثلاثة من أصع طعاما
 ثلاثة هذا دم التخيير

٣٨٨	قلت وبالنية صرف اللحم	مخصوصة بذبحه أرض الحرم
٣٩١-٣٩٠	فى العمرة المروة والحج منى	ثم أفضلها لذبح ما قد بينا
٣٩٢	وما لتشريق فمعدودات	وعشر عيد النحر معلومات

باب البيع

٣٩٩	لم يك ضمنيا بإيجاب وذا	وإنما ينعقد البيع إذا
٤٠٣-٣٩٩	ولو بأن شئت على المشتهر	كبتت ملكت شريكك اشتر
٤٠٦-٤٠٤	من نفسه لطفله متاعا	وبقبول وكذا إن باعا
٤٠٩-٤٠٧	موافق معنى وفصله أبى	والعكس لا من وارث المخاطب
٤١٢-٤٠٩	وكتملكك اشترت ابتعت	كبالكلام الأجنبية قبلت
٤١٤-٤١٢	شخصا بيعت واشترت خاطبا	بمعنى وهكذا نعم إن جاوبا
٤١٦-٤١٥	وخذه أو أدخلته فى ملكك	وبكناية جعلته لكنا
٤٢٠-٤١٦	منه ولفظ هبة لا سلم	مع بكذا كالأمر بالتسلم
٤٢١-٤٢٠	ومصحف ومسلم لا يحكمين	وبهذى من يشتري له السنن
٤٢٣-٤٢١	له على خلف ومستوهبها	بعتقه من بعد كالموصى بها
٤٢٥-٤٢٣	بالعيب أو إقالة والمودع	دون الذى استأجرها والمسترجع
٤٢٦-٤٢٥	بأن يزيل الملك عنه من كفر	ووارث وذى ارتهان وأمر
٤٢٧	وأم فرع بالفراق أمرا	ولو وفيمن دبرا
٤٢٨-٤٢٧	له إن اشتره فالهدى عرض	ولا متاع بيع والقاضى قبض
٤٣١-٤٢٩	كالحق فى الممر أو للماجرى	فى نافع شرعا ولو قد أوجرا
٤٣٢-٤٣١	بالهد للفرقة فى الكل القيم	وللبناء فوق سقف وغرم
٤٣٣	وسبع ليس يصيد كالنمر	لا كالهوا فردا وحبين بر
٤٣٦-٤٣٤	أو طهره بالغسل لا التكاثر	ومسكن بلا عمر طاهر
٤٣٨-٤٣٦	فى الضيق لا حمام برج خارج	مقدور تسليم كحوت والج
٤٣٩	من ناقص بفصله مثل الإناء	فلا يصح بيع بعض عينا
٤٤٣-٤٤١	كمعسر أولده أو أعتقه	وجان الأرض يحل عنقه
٤٤٤	فى قبض دين المشتري وخيرا	والغصب والآبق لا إن قدرا
٤٤٦-٤٤٥	ولو بظن فقدتها حتى يرد	للجهل والعجز يليه من عقد
٤٤٦	بعين ما يملكه سواء	بيع الفضولى كذا شره
٤٤٨-٤٤٧	كبيع صاع صيره	قد علما مع عينه ممره

والقدر ذمة كمالو باعا ٤٥٢-٤٥١	لا صبرة مجهولة الصيعان إلا صاعا
بدكة من تحتها يجهل ٤٥٢	صبرته بعشرة ويطل
به ومع من هو ذو امتناع ٤٥٢-٤٥٤	وجاهلا خير وكل صاع
بدرهم أن يتوافق العدد ٤٥٥	وبعتها بعشرة كل أحد
أو ما يخصه من ألف يقسم ٤٥٧-٤٥٨	لا إن تبع عبيد جمع بثمن
لا قبله في غالب تغيرا ٤٥٨	على المبيع وسواه نظرا
أجر نفسه أو اشترى فلو ٤٥٩-٤٦١	أو بعضه إن دل أو صوان أو
في مثله بقوله يخير ٤٦١	بان بما لا يغلب التغير

باب الربا

مع الحلول وتقابض لدن ٤٦٣-٤٦٤	وفي طعامين وجوهري ثمن
يجنسه بالعلم أى بالمماثل ٤٦٥	مجلسه قبل تخايرا وله
والوزن في موزونه وتقتفى ٤٧٠-٤٧١	بالكيل في مكيل عهد المصطفى
قلت كمنقول التساو ٤٧٢	عادة أرض العقد إذ لا نقلا
فبيعه بالوزن دون العادة ٤٧٣	الأجر ما على التمر له زيادة
لا الكيل بالكيل ولا مكايله ٤٧٣	جزاف صيرة بأخرى باطله
في الصورتين حيث باتتا سوا ٤٧٣-٤٧٤	والنقد بالنقد بوزن كهوا
تفرقا ولم يكل ولا وزن ٤٧٤	أو صيرة بالكيل من كبرى وإن
حال كماله كسمن ولبن ٤٧٤-٤٧٥	بعد تقابض في الاثنين إذن
مع النوى وماء رمان عصر ٤٧٦-٤٧٧	ومحض مخض والزبيب والتمر
محض وخل عنب ورطب ٤٧٧	وعنب ورطب وقصب
جف بدون العظم والحب كذا ٤٧٩-٤٨٠	وسائر الثمار واللحم إذا
بوزنه واللب من هذا وذا ٤٨٠	والجوز واللوز كذا
وما بنار لا لتمييز عرض ٤٨٠-٤٨١	ودهنه لكل حال غير ما قلنا قرض
دون نصاب الزكوات كالعنب ٤٨١-٤٨٢	كسلم أما العرايا في الرطب
في صفقة لمعدم وواجد ٤٨٣-٤٨٤	في يابس فرخصة لا الزائد
أو أصله فغير جنس سمه ٤٨٥	وما يخالف لسواه في اسمه
وحد ودر الضأن والمعزى كذا ٤٨٦-٤٨٧	وسكرا والقطر والطيرز ذا
جنسان كالبطيخ والهندى ٤٨٧	وزيت زيتون مع الفجلى
في طرفيه ولو الضمن حوى ٤٨٧	وعند جمع العقد جنسا ربوى

الفرق البهية فى شرح البهجة الوردية

جنس أو النوع إذا الخلط انتفى ٤٨٨-٤٩٠
 إن باع دارا بنضار فانجلا ٤٩٢-٤٩٤
 بئر بها ماء بدار مثلها ٤٩٥
 بفرقة الأم وأم الأم لو ٤٩٦-٤٩٧
 من قبل تمييز بنحو سبع ٤٩٧-٤٩٨
 والعنق والواحد فى الرهنه ٥٠٠-٥٠١
 بقيمة الكل وقيمة الرهن ٥٠١
 أولى من الأم كذا عن شيخنا ٥٠١
 يوجب به وإن أزيل بطلا ٥٠١-٥٠٣
 كذا ولا معلوم كفيل بالثمن ٥٠٤-٥٠٥
 وتعدر وعيب خيرا ٥٠٥-٥٠٨
 هلك وتخير ثلاث وأقل ٥٠٨
 لعاقد وأذن وأجنبى ٥١٠-٥١٤
 حسب وموت الأجنبى نقله ٥١٥
 يشترط أن يبرأ فعن ٥١٥-٥١٦
 والعنق لا غدا على الصحيح ٥١٦-٥١٩
 وللذى باع به المطالبه ٥١٩-٥٢٠
 ايلادها لكن له إن يطا ٥٢٠-٥٢١
 بقتله ويبيعه لا تثبته ٥٢١
 ككونها حاملا أو ذات لبن ٥٢١-٥٢٢
 من دون حمل أو لها وحملها ٥٢٢-٥٢٣
 مع قبض مشتر فكالغصب فرد ٥٢٣-٥٢٤
 ما لم يجب شرط خيار وأجل ٥٢٤-٥٢٧
 ويحرم التسعير فى كل زمن ٥٢٧-٥٢٨
 لبيعه الضعفى إذا السعر علا ٥٢٨
 حاجته تعيم بازدياد ٥٢٩-٥٣٠
 ما سعره لكن لغين خيرا ٥٣١
 من غير تخيير وسوم السلعة ٥٣٣
 والبيع والشرا على الجميع ٥٣٤-٥٣٥
 عقدين خلف الحكم فيهما وقع ٥٣٦

فى طرف لافيهما واختلفا
 فى أحد النوعين بالآخر لا
 معدنه فيها ولا دارا لها
 أو باعه بالحيوان اللحم أو
 لم تلك أم وأب والفروع
 كهبة والقسم لا الوصيه
 صحت وبيعاً ويوزع الثمن
 قلت وقولى قيمة الرهن هنا
 أو معه شرط هو مقصود ولا
 لا شرط إشهاد وحكم المرتهن
 وأجل ورهن غير المشتري
 لا إن تعيب بعد قبض أو حصل
 يبدأ من العقد والإبهام أبى
 وليقتصر على الذى يشترط له
 لمن العقد ويستثنون أن
 عيب بطن فى ذى روح
 والوقف والتدبير والمكاتبه
 ويجبر القاضى وليس مجزئاً
 والكسب واستخدامه وقيمته
 كالعنق تكفيرا ووصف يطلبين
 لا بيع حامل بحر أو لها
 أو ما بضرعها وحيثما فسد
 والوطء منه شبهة ويحتمل
 وإن يزداد مثنى وفى الثمن
 وحكر قوت اشتراه فى الغلا
 ويبيع حاضر متاع بآدى
 ومشتري مال غريب ما درى
 ورفعه فى ثمن للخدعة
 بعد قرار ثمن المبيع
 وصح بالقسط إذا عقد جمع

٥٣٨	نحو كتابة ويبيع يدفع	أو الحلال والحرام يجمع
٥٣٩	قابل أفراد بعقد كالسقف	أو كان فى البعض انفساخ كتلف
٥٤٠-٥٣٩	فى مرضه وخيروا للتجزئة	كنسبة الثلث من المحاباة
٥٤١-٥٤٠	ثلاثة بواحد تثبته	مشترياً فيبعه ما قيمته
٥٤١	إن كان لا مالا سواه يقتنى	فى نصف ما باع بنصف الثمن
٥٤٢	صحته فى الثلاثين مجزئه	وما يساوى مائتين بمائه
٥٤٢	أتلف والبعض بنسبة يفض	وفيهما فى الثلث أن كل العوض
٥٤٣-٥٤٥	قد عقد العقد وتفصيل الثمن	والعقد عدده بأن عدد من
٥٤٥	بدرهم وتلك بالدينار	مثلاً يبيع هذى الدار

فصل فى الخيار

٥٤٦-٥٤٧	كبيعه مع طفله وما رضى	خيرهما فى المحض من تعاوض
٥٤٧-٥٤٨	لا كالكتابات ولا الحوالة	لنفسه يبقى لطفل لا له
٥٤٨-٥٤٩	وكل وارد على المنفعة	ويبيع عبد نفسه والشفعة
٥٤٩-٥٥٠	عن ذين والشركة والقراض	كالخلع والنكاح والإعواض
٥٥٠-٥٥٢	أو فرقة الأبدان لا إكراها	وبالخيار منهما تناهى
٥٥٢-٥٥٧	لا حيث يعتقن لمشتري فقط	لا الموت والجنون والذى شرط
٥٥٧	صرف ومطعومين أو فى السلف	أو شرط القبض بمجلس كفى
٥٥٧-٥٥٨	وبنفاذ العتق والإيلاد	والملك بالريع والازدياد
٥٥٨	خير قلت فيه إشكال حسن	وبيعه وحل وطهها لمن
٥٥٨	إن كان قد خصص بالتخير	أبداه شينى إذ جماع المشتري
٥٥٨	يكون إلا بعد ملك لزما	من قبل الاستبرا والاستبراء ما
٥٥٨	بأن وطء المشتري محرم	كيف وفى الشامل نقل يجزم
٥٥٩	حد وفيما لهما قد وقفا	والمهر فى وطء سواه وانتفى
٥٦٠	وبوجوب المهر فى فساد	بعثق مشتر وباستيلاده
٥٦١	من بائع حيث الخيار لهما	وينفذ العتق وإيلاد الأما
٥٦١	وبيعه المبيع كالتحرير	ووطؤه فى زمن التخيير
٥٦٣	أقبض فيهما ولو من فرع ذا	ورهنه وهبة منه إذا
٥٦٣-٥٦٤	فسخ وقد صحح حيث خيرا	وكونه مزوجا أو مؤجرا
٥٦٤-٥٦٥	إن خيرا أو خصص الخيار به	أو بائع إجازة من صاحبه
٥٦٦	فيه ولا إنكاره ذا الزمن	لا العرض للبيع ولا إن أدنا

- وإذنه بوطء مشترتها
 وقيمة الفرع الذى إليه
 ومن يبع قنته بقن
 عنى تعين المملوك للتحرير
 أو مشترتها إن يجز وفى سوى
 قلت ولو أعتق ذين المشتري
 وفقد وصف شرطاً أن يقصد
 والكفر والإسلام فى المبيع
 وكونها دين اليهود دانت
 وكونها بكرة فضده وضح
 أو فحلاً أو خصياً أو مختوناً
 فرد إن شاء بصاع التمر فى
 أو ما تراضيا برد اللبن
 وصبغة الوجنة والتسويد
 لا لطخ ثوب بمداد خيلاً
 ولا بغين كالزجاج حيث ظن
 وخبروه بمفوت غرض
 ينقص عيناً أو لمن يقومه
 لكن إذا كان بفعل المشتري
 ككونها معتدة ومحرمه
 والبول فى الفراش إلا فى الصغر
 أو قاذفاً للمحصات سارقاً
 ختنى مخنثاً خصياً أعشى
 إن كان عيب المبيع الأجنبى
 يضمن بائع كما لو قتلاً
 بالكفر والنكاح والإخراج عن
 لا الموت لو من قبل قبض مرضاً
 يرد حال العلم قلت واغتفر
 بزائد متصل مثل السمن
 والنعل إن نزع يعب حتى خلص
- إجازة تمنع مهراً فيها ٥٦٦
 ينسب لا سكوته عليه ٥٦٦-٥٦٧
 ثم يقل أعتقت ذين ٥٦٧
 إن خص البائع بالتخيير ٥٦٨
 ما قلته تعينت هى لا هو ٥٦٨-٥٦٩
 لم يخف فالأنثى مكان الذكر ٥٦٩
 فى نفسه كالحظ والتجعد ٥٧٠-٥٧١
 فبان بالخلاف فى الجميع ٥٧١
 أو النصارى فحراماً بانت ٥٧٢
 كعكسه قلت خلافه الأصح ٥٧٢-٥٧٣
 وفى المصرة يخبرونا ٥٧٣
 مأكولة مجلوبها ذو تلف ٥٧٣-٥٧٤
 وحبس أمواه الرحى والقنى ٥٧٤-٥٧٦
 للشعر الترفيح والتجعيد ٥٧٦
 خطاً وما بنفسه تحفلاً ٥٧٧
 جوهرة بالغ فيها بالثمن ٥٧٧-٥٧٨
 من كل عيب كان قبل أن قبض ٥٧٨
 يغلب فى جنس المبيع عدمه ٥٧٩
 أو زال قبل الفسخ لم يخير ٥٨٠
 ومستحاضة وذات ثمنه ٥٨١
 والسحر والتزويج أنثى أو ذكر ٥٨١-٥٨٢
 أبحر من معدته وآبقاً ٥٨٢-٥٨٣
 فإن أجازته استحق الأرشا ٥٨٣-٥٨٥
 وبعد قبضه بسبق السبب ٥٨٦
 وافترعت وحز كف مثلاً ٥٨٦
 حرز فإن يجهله عاد بالثمن ٥٨٦
 فحصة العقد وبعضاً بالرضى ٥٨٧
 له الذى فى أخذ شفعة ذكر ٥٨٧-٥٩٠
 والصبيغ والحمل به العقد اقترن ٥٩١-٥٩٢
 بنفسه فردّه وإن نقص ٥٩٣-٥٩٤

٥٩٤	كالغرز فى الحامض لا التقوير	بما به معرفة المذكور
٥٩٤	ذا قيمة أصلا كفى البيض المذر	قلت فإن لم يبق بعد أن كسر
٥٩٤	نعم فساد يبعه تينا	فنصه أن يسترد الثمنا
٥٩٦-٥٩٥	وعاد أو أنهى إلى من حكما	ولو وطئها ثيبا واستخدما
٦٠٠-٥٩٨	إليه إن أمكن ثم أشهدا	وبادر الإشهاد حتى يردا
٦٠١-٦٠٠	دون الركوب حيث قود يعسر	والانتفاع حال علم يذر
٦٠١	فراح ييغى رده وما نزع	قلت ودون اللبس فى الدرب اطلع
٦٠١	نون اللجام والعذار حله	والسرج والإكاف إن يكن له
٦٠٢	مال بل الرد بهذا بطلا	ولم يجوز إن تركا الرد على
٦٠٢	رد وليس منه تقصير كأن	إن علم المنع ومن يئأس عن
٦٠٣-٦٠٢	خلاف ما لو باعه أو وهبا	أعتق أو أولد أو تعيبا
٦٠٥-٦٠٣	بعينه ولو يعود بعد أن	فيستحق أرشه من الثمن
٦٠٥	أو بدل لما عرته متلفه	زال بلا أرش لنقصان الصفه
٦٠٥	أقل ما يكون من يوم صدر	من مثل أو من قيمة وتعتبر
٦٠٦-٦٠٥	جزء يكون من جميع الثمن	عقد إلى قبض وبالأرش عنى
٦٠٦	ذلك يوم عقده والقبض أى	نسبة نقصان أقل قيمتى
٦٠٦	أقل قيمته لو عنه خلا	فى حال كونه مع العيب إلى
٦٠٩	مائة قوم يوم العقد	تمثيل ما ذكرته بعبء
٦٠٩	عشرين معها بل سوى سليم	ويوم قبض زاد فى التقويم
٦٠٩	حالة قبض بثمانين يفى	قوم يوم العقد تسعين وفى
٦٠٩	قيمه التى ذكرنا أولا	وعكسه فانسب ثمانين إلى
٦٠٩	قد اشترى من بائع خمس الثمن	فينقص الخمس فيسترد من
٦١١	ليس يرد إن جديده عدما	وبعد أخذ أرش عيب قدما
٦١١	بالأرش لم يمنع كبالتراضى	وقبله بعد قضاء القاضى
٦١٢-٦١١	رد بأرش حادث جميعا	وإن بجنسه ربوى ييعا
٦١٤-٦١٢	حدوثة لبائع وليحلف	وبالتراضى فى سوى والقول فى
٦١٥-٦١٤	فسخ فما تجددت بها الشفع	كما أجاب وإقالة تقع
٦١٦	سواء البعض أو الجميع	جائزة لو تلف المبيع
٦١٦	فى ثمن توصف بالفساد	لكن مع النقص والازياد

الجزء الخامس

فصل في بيان القبض للمبيع وبيان حكمه قبل قبضه

٥-٣	قلت ومن متاعه أخلاه	القبض في العقار أن خلاه
٧-٦	بيت لبائع إلى ثمان أذن	والقبض في المنقول بالنقل ومن
١٠-٩	لا للضمان لو لغير ظهرا	ووضع بائع لديه المشتري
١١	وفر أو مؤجلا كان الثمن	ويستبد المشتري بالقبض إن
١٢-١١	بالوزن والكيل وذرع وعدد	مقدراً حيث بتقدير عقد
١٣	دام كتجديد ودونه ضمن	جدد للثاني وفي المكيال إن
١٣	كان اشترى وزنا وفي العكس كذا	ولا يبيعه ولو كال إذا
١٤	كالبيع والنكاح وهو أعلى	وطرفيه والبد تولى
١٦-١٤	في غير عرضين بدا من باعاً	وبالجميع قبض جزء شاعا
١٧-١٦	أفلس أو يغيب قصراً مال ذا	فالمشتري يغير حالاً وإذا
١٩-١٨	عليه في المال إلى أن وفرا	كان له الفسخ وإلا حجرا
٢٠	لا لبائع لثمن قد أجله	وكل من خاف الفوات الحبس له
٢٢	أو أتلّف البائعه أو حررا	وقبل قبضه إن الهلك طرا
٢٣-٢٢	قد باع ينفسخ وإن أبراه	في يسره باقى عبد جزاه
٢٤	فيه لمشتري ككسب وولد	عن الضمان المشتري وما يزد
٢٥	من باع كالكنز الذى العبد وجد	والبيض والدر أمانة يبد
٢٦-٢٥	أو من وصاياه ولا أجرة له	وكالذى من الهبات قبله
٢٦	إن يتلفنه الأجنبي المشتري	من بائع مستعمل وخير
٣١-٢٩	والأعجمى وسوى المميز	والمشتري المتلف مثل المحرز
٣٥-٣١	والعتق والإيلاد والتزويج صح	من أتلّف بأمره فهو اجترح
٣٩-٣٧	والرهن والإيجار والمكاتبه	لا يبيعه ولو لدا ولا الهبه
٤٠-٣٩	بسبب العقد كما يعين	والقرض والإشراك فيما يضمن
٤١	وعوض البضع ودين السلم	من ثمن وعوض عن الدم

٤٢	فحنطة سمرا ويضاً يطل	وذا بغير نوعه لا يبدل
٤٥-٤٤	كالقرض بع ممن عليه واقبض	ودين أثمان وغير العوض
٤٥	هذا بذاً بيع وللنقدين	فى مجلس العقد لمطعومين
٤٧-٤٦	هناك فى المجلس لا العقد هنا	قلت ولا بد أن يُعَيَّنَا

فصل فى موجب الألفاظ المطلقة

٥٠-٤٩	بالمثل الذى جراً فى الابتدا	وَلَيْتَكَ الْعَقْدَ كَيْعَ جَدِّدَا
٥٣-٥٢	قبل التولى يطل التولى	ويلحق الحط وحط الكل
٥٦	شروطه وحكمه فى النصف	أشركت فيما ابتعته بيع فى
٥٧	ولكن المبيع فيه كله	بعث بمقام على مثله
٥٨	غير التى استبقاؤه بها قصد	والمؤن التى عليه فليزد
٦١-٥٩	بربح ده يزد كما قلنا وقع	وأجر فعله وبيته ومع
٦٢-٦١	ومع بحط الكلمة المفسره	وزاد واحداً لكل عشره
٦٢	والخير الصادق فى الكل اعتمد	دع واحداً من كل عشر واحد
٦٣	أو اشتراه آجلاً أو غَبْنَا	وحادث العيب وكونه جنى
٦٤	أو اشترى بالدين يد را المطلا	وبائع إن كان فرعاً طفلاً
٦٧-٦٦	حط تفاوت بلا خيار	وحيث لا يصدق فى الإخبار
٧٠-٦٨	بأسوا الأمرين دون الأغبط	لكن لقطع ما يقدر احطط
٧٢-٧١	صحته وإن يُكْذَّبَ حلفاً	وفى نقصت أن يصدق انتفى
٧٤	مخيل صدق ككتاب، زورا	وَسُمِعَتْ حُجَّتُهُ إِنْ ذَكَرَا
٧٥	وساحة والباغ كالبيستان	والأرض والعُرْصَةُ بِالْإِسْكَانِ
٧٥	تشابه القصر لأهل المقدره	وبقعة وقريه ودسكره
٧٥	وأصل بقل نحو هندباء	تناول الأشجار والبناء
٨٠	لا الزرع والبذر ونحو الجزر	ودائماً نباته إن يُؤْذَرِ
٨١-٨٠	له أو التفريغ منه كفله	وَحُجِّرَ الْجَاهِلُ لَا إِنْ جَعَلَهُ
٨٣-٨١	أجر وصح قبضه مشتغلاً	وقصر الوقت وبقاه بلا
٨٤-٨٣	إن دفنت وأن يسوى الحفر	ويلزم البائع نقله الحجر
٨٥	مع جهل مشتر بحال الأرض	وأجر وقت النقل بعد القبض
٨٦-٨٥	بالنقل إن لم يُلْغِ نقل الحجر	وَحُجِّرَ الْجَاهِلُ لِلتُّضَرِّ
٨٩-٨٦	والعبد ثوباً والدواب النعلا	ما لم يضره إذا يخلى

- والدار أرضًا وغراسًا وبنًا
كالسقف والرف وباب وحلق
وحجر الرخى مع الفوقانى
والعرق والأوراق لا أرض الشجر
وغيره يتبعه متحدا
كالحكم فى صلاحه وبقيا
والفسخ للتشاح إن سقى أضر
لمصها رطوبة فالبائع
وبيع زرع حبه ما اشتدا
وبيع بطيخ وثمر قبل أن
فيه اختلاطه بشرط إن قطع
فيه الوجيز ثم شرحه ذكر
ولندور الاختلاط خير
والمشترى يضمه بالتخليه
وليست من باع وبالعرف ضبط
ولو بتركه هلاك الثمر
- ومثبًا قصد البقاء مكنًا ٨٩-٩٠
بشرط إثبات ومفتاح غلق ٩١
والشجر الرطب من الأغصان ٩١
ولا الذى من الثمار قد ظهر ٩٢-٩٣
فى الباغ والجنس وعقد عقدا ٩٤
ثم لكل منهما أن يسقى ٩٥
وإن يضر ترك الثمار بالشجر ٩٦
إماله ساق وإما قاطع ٩٧
والبقل فى الأرضين عنها فردا ٩٧
يصلح دون الأصل أو ما يغلب ٩٩-١٠٠
فإن يقع أبطله قلت اتبع ١٠٠-١٠١
بأنه كما اختلاطه ندر ١٠١
إن لم يهب جديده للمشترى ١٠١
وصرفوا من بعدها مشترى ١٠٥
قبل وبعد لا أن القطع شرط ١٠٥-١٠٦
فليفسخ أو يتعيب خير ١٠٦

فصل فى بيان تصرف العبد

- بالإذن لا سكوته للمسرق
نوعًا ووقتًا نص لا فى الرقبه
ولا مع السيد أو من أذننا
لا فى اتجار دون إذن وكفى
أو سمعه السيد والمعتمد
والحجر بالعتق وبيع وقعا
تسليمه حتى ذوا تعديل
ثم ولو صار عتيقًا طالبه
وكالوكيل مع رب المال
وأد مما قبل حجر كسبه
كفى ضمان العبد أو محاقه
لكن إن استخدم سيد غرم
- تجارة ولازم وإن أبى ١٠٧-١٠٨
منه ونفعها ولا ما كسبه ١٠٩-١١٠
وعبده يأذن فيما عينا ١١٠
بينه أو كونه بلا خفا ١١١
فى الحجر هو وإن نفاه السيد ١١١-١١٤
وعارف الإذن له أن يمنع ١١٤-١١٥
بالإذن يشهدان كالتوكيل ١١٥
ذو دينها كعامل المضارب ١١٥
ورجعا لا العبد بالكمال ١١٥
ومال الاتجار دون الرقبه ١١٥-١١٦
مودعه والمهر أو إنفاقه ١١٧
أقل أجر مثله وما لزم ١١٨

- وهو وإن ملكه السيد لم
صاح أن يقبل ما قد أوصيا
البعض للسيد مهما يجب
وجزء بعض لا لطفل إن سرى
كالصيد لا النكاح والشرأ ولا
يملك ودون الإذن خلعه انتظم ١١٩-١٢٠
له به أو هبة واستثيا ١٢٠
إنفاقه فى فورته، كللصبى ١٢٠
وهو لسيد وما الرد نرى ١٢١
ضمائه حيث عن الإذن خلا ١٢١

فصل فى بيان التحالف

- إن وارث أو عاقدان اختلفا
بصحة العقد ويفقدان
ففى يمين كل واحد حلف
ترتيب ذا واقض لحالف على
ندباً بدا مكاتب بالمكسر
لا مسلم ثم الذى قد حكما
لا فى دم والبضع والعنق فرد
بقيمة الناقص يوم خرجا
منفصل بقيمة للهارب
ليس لها وموجراً يرد مع
لنفيه يمين كل واحد
يحلف والبائع والمسلم فى
فى وصف عقد عوض واعتزفا ١٢٣-١٢٤
بينه أو لهما ثنتان ١٢٥
نفياً فإثباتاً وبالنذب اتصف ١٢٦-١٢٧
منازع من واحد قد نكلا ١٢٧-١٢٩
وبائع وزوجها فى المهر ١٢٩-١٣٠
يفسخه أو من أراد منهما ١٣٠-١٣١
أبدالها وفى سواها ما وجد ١٣٢
عن ملكه وهو بزائد نجا ١٣٣-١٣٤
لفرقه والرهن والمكاتب ١٣٥
أجرة مثل ولعقدين تقع ١٣٥-١٣٦
ومدعى الصحيح دون الفاسد ١٣٦-١٣٧
ما رد مقبوضاً لفرق ما خفى ١٣٧-١٤٠

باب السلم

- وقبض رأس المال حيث العقد ثم
وإن أحال مسلم به فسد
ولو مكان العقد صار عينا
وقرية كبرى وقطر ساغا
مقدور تسليم لندى المحل
ليعه ولم يجوز فى قدر
وخير المسلم فى محله
مؤنة ويانقطاع قد طرا
معلوم قدر فى كبير جرما
ما لا يكال عادة فلْيُزَن
والعين فى منفعة شرط السلم ١٤٢
ولو مع القبض فإن يفسخ يرد ١٤٤-١٤٦
وكون ما أسلم فيه ديناً ١٤٧
تعيينه إياهما لا باغاً ١٤٨
ولو بقطر ما بشرط النقل ١٤٨-١٤٩
بأكورة تحصيله ذو عسر ١٤٩
إن غاب من عليه لو لنقله ١٤٩
فإن يجزه ثم يندم خيراً ١٥٠-١٥١
بيضا وفوقه بوزن ، أما ١٥١-١٥٢
كفت مسك مع عد اللبن ١٥٢-١٥٣

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

- ووزن أو كيل ولا يغير
كالجوز مستوى القشور والعدد
تعيينه المكيال والعقد بطل
كالمهرجان وكنيروز وما
وفى إلى شهر ربيع أو إلى
جزء من الأول أما الشهر
إلى ثلاثين وما يطلق صرف
أغراضهم فيها اختلافا ظاهرا
بذكره جنسا ونوعا، واقتصر
لجنة الطير ولونا فليبن
فى حيوان غيره والقدا
لا سمننا ولا ملاحه ولا
واللحم راضع خصى معتلف
والعظم بالعرف وطول الشقه
وناعم الملمس والعنقه
وموضع النسج وفى المقصور
قلت وفى البرود والطروس
بلغلة يعرفها عدلان
منضبطا صفاته وإن خلط
على الأصح وكذا العتايى
والتمر والمخيض عن ماء خلا
فيما وجوده يعز ، كالأمة
معينا أين أدا ما أجله
أو كان ذا مؤنة تؤدى
لا شرطه الأجود أو شرط الردى
ثم إذا أجود منه أدى
ولا بغير وقته والموضع
وجاز قرض ما أجزنا سلمه
لمقرض منه ، بإيجاب وذا
- فى القبض لا بدين فيما يصغر ١٥٤
والذرع فى نحو الثياب وفسد ١٥٥
بفقد الاعتياد، معلوم الأجل ١٥٥-١٥٦
كالفصح إن لا من ذويه علما ١٥٧
أوليه لا فيه حل أولا ١٥٨-١٥٩
فهو الهلالى وتم الكسر ١٥٩
إلى الحلول وصفات تختلف ١٥٩-١٦٠
قلت بوجه لم يدعه نادرا ١٦١
بالتنوع إن أغنى وصغر وكبر ١٦١
وكونه أنثى وضدها وسن ١٦٢
فيمن أرق أمة أو عبدا ١٦٣
تكلثما أو دعجا أو كحلا ١٦٥
أو غيرها فخذا وجنبا وكف ١٦٥
وعرضها وغلظا ودقه ١٦٧
والضد والرقه والصفاقه ١٦٧
جاز وخام مطلق المذكور ١٦٨
لا القز فيه الدود والملبوس ١٦٩
كالحكم فى صفاته وذان ١٦٩-١٧٠
كالخز والشهد وجبن وأقط ١٧٠
وخل ما جف من الأعناب ١٧٠
لا فى رعوس وأكسار ولا ١٧١-١٧٢
والفرع والآلى المستعظمه ١٧٣
إن كان لم يصلح مكان العقد له ١٧٤
وجاز شرط جيد أو أردا ١٧٤-١٧٦
قلت الردى نوعه لم يرد ١٧٦
فواجب قبوله، لا الأردا ١٧٦-١٧٧
كفى الأذا بالعدر من ممتنع ١٧٧-١٨٠
لا غير لا إن حل غشيان الأمة ١٨١-١٨٤
كمثل أقرضت وأسلفت خذا ١٨٤-١٨٦

هَذَا بِمِثْلِ خُذْهُ وَاصْرِفْهُ	فِيمَا تَرِيدُ بِبَدِيلٍ عَنْهُ ١٨٧
أَوْ قَالَ مَلَكَتْكَ إِيَّاهُ عَلَى	أَنْ أَسْتَرِدَّ بَدَلًا إِنْ قَبِلَا ١٨٨-١٨٩
وَمَلَكَ مَا اسْتَقْرَضَهُ بِالْقَبْضِ	ثُمَّ الرَّجُوعِ جَائِزٍ فِي الْقَرْضِ ١٨٩
وَهُوَ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِ مَكْنَا	وَرَدَ مِثْلَ صُورَةٍ تَعِينَا ١٩٠
أَمَّا الْأَدَا فِي الْوَصْفِ وَالْوَقْتُ وَفِي	مَكَانِهِ فَهُوَ كَمَا فِي السَّلَفِ ١٩١
نَعَمْ لَظَافِرٍ بِمَسْتَقْرَضِهِ	فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ مَكَانِ قَرْضِهِ ١٩٢
قِيَمَةُ أَرْضِ الْقَرْضِ يَوْمَ رُؤْيَتِهِ	إِنْ لَحِقَتْ مَوْئِدَةٌ فِي نَقْلَتِهِ ١٩٢
وَيُفْسِدُ الْقَرْضُ بِشَرْطٍ يَجْلِبُ	نَفْعًا إِلَى الْمَقْرَضِ هَذَا الْمَذْهَبُ ١٩٢
كَرَدَ مَا صَحَّ وَرَدَ الْجَيِّدُ	فِي الْقَرْضِ عَنْ مَكْسَرٍ وَعَنْ رَدِي ١٩٣
أَوْ زَائِدٌ فِي الْقَدْرِ أَوْ بَعْدَ مَضَى	شَهْرٍ وَفِيهِ غَرَضٌ لِلْمَقْرَضِ ١٩٣
كَوَقْتُ نَهَبٍ، قُلْتُ إِنْ كَانَ مَلَى	وَرَدَهُ لَا فِي الْمَكَانِ الْأَوَّلِ ١٩٣
أَوْ شَرَطَ الرِّهْنَ بِدَيْنٍ غَيْرِ ذَا	قُلْتُ وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ أَخَذَا ١٩٣
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ أَقْرَضَا	فَرَدَ فِي قَطْرِ سِوَاهُ أَوْ قَضَى ١٩٤
أَجُودَ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَحْرَمْ وَلَا	يَكْرَهُ بَلْ يَنْدُبُ فِي تَيْنٍ كِلَا ١٩٤
وَلَوْ جَرَى شَرْطٌ بِأَنْ يَرْدَا	مَكْسَرًا عَنْ ضِدِّهِ أَوْ أَرْدَا ١٩٤
أَوْ بَعْدَ يَوْمَيْنِ وَمَا لَهُ غَرَضُ	أَوْ أَنَّهُ يَقْرَضُ غَيْرَ مَا اقْتَرَضَ ١٩٤
فَالشَّرْطُ دُونَ الْقَرْضِ ذُو انْتِقَاضِ	وَشَرْطُهُ الْإِقْرَارُ عِنْدَ الْقَاضِي ١٩٤
وَكَافِلًا وَالرِّهْنَ وَالْإِشْهَادَا	بِهِ فَالْاِثْنَانِ جَمِيعًا جَادَا ١٩٤

باب الرهن

صَحَّةُ رَهْنٍ الْعَيْنِ بِالْإِيجَابِ مِنْ	مَالِكَ يَبِيعُ، وَقَبُولِ الْمُرْتَهِنِ ١٩٩
أَوْ التَّمَاسِ وَالْوَلِيُّ رَهْنًا	كَذَا مَكَاتِبَ وَعَبْدَ أَذْنَا ٢٠٠-١٩٩
حَيْثُ يَسَاوِي مَشْتَرَاهُ الثَّمَنَا	الرَّهْنَ أَوْ نَهَبَ أَوْ انْفَاقَ عَنَا ٢٠١-٢٠٠
أَوْ لَوْفَاءَ لَازِمِهِ أَوْ مُصْلِحَا	ضَيْيَاعِهِ مُرْتَقِبَا أَنْ تَرْبِحَا ٢٠٢
غَلَاتِهِ، أَوْ لِحُلُولِ دَيْنِهِ	عَلَى سِوَاهُ، أَوْ نِفَاقَ عَيْنِهِ ٢٠٢
قُلْتُ وَلَمْ يَجْزِ لَهُمْ أَنْ يَرْهِنُوا	مَنْ عَلَى الْإِيدَاعِ لَا يَسْتَأْمِنُ ٢٠٢
وَارْتَهَنُوا إِنْ أَقْرَضُوا لِلْخَوْفِ أَوْ	بَاعُوا نَسِيئَةً لِنَهَبٍ اتَّقُوا ٢٠٣-٢٠٢
أَوْ غِبْطَةٍ أَوْ دَيْنِهِ تَعَذَّرَا	كَالْأَرَشِ أَوْ وَرَثَ دَيْنَا أُخْرَا ٢٠٤-٢٠٥
وَرَهْنُ بَعْضِ الْعَيْنِ مِثْلُ الْكُلِّ	إِنْ قَبِلْتَ يَبِيعُ لَدَى الْحُلِّ ٢٠٥-٢٠٧
غَيْرُ مَعْلُوقٍ بِوَصْفِ عَتَقِهِ	أَنْ يَحْتَمِلَ عَلَى الْحُلُولِ سَبْقَهُ ٢٠٨

- ولا مكاتب وما لم يظهر
وإن له استعار واشترط ذكره
وذا ارتهان إن يخالف بطلا
رهنًا لواحد فمن شخصين
فى رقة المرهون والرجوع
وإن جنى فى يده فبيع فى
ويأمر المعير وهو من
برد رهن أو طلاب الدين مع
إن لم يؤد رهن وبالثمن
وارهن بدنى من فلان ذا جعل
وإنما يجوزون رهن ما
قبل حلول دينه مع شرط أن
مكانه هكذا يفعل إن
بثابت ، من كل دين يلزم
فى زمن الخيار لا نجم على
والرهن فوق الرهن زد بدين
ويتمزج الرهن ببيع من يرى
وألغى الأداء والرهن بأن
صحة شرطه ببيع ذى خلل
لا غير معنى اللفظ كالمباني
فى رهنه أما تصرف منع
لا موت عاقد ولا الإباق من
ولا تخمر العصير إنما
بقبض ذى التكليف كالتعين
فيه لغير رهن وعنده
فبمضى مدة الذهب
وشرطه إذن جديد كالهبة
يبرأ بالإيداع لا القراض
إذ لا يعار النقد والمقارضه
- بالغسل والموقوف والمدبر ٢٠٩
صفات دين جنس دين قدره ٢١٠
إلا ينقص القدر لا ليجمعلا ٢١١-٢١٠
وعكسه وهى ضمان الدين ٢١١
إن يقبض من مرتهن ممنوع ٢١٢
جناية فمهدر كالتلف ٢١٢
ضمن رهنه بفكه والمرتهن ٢١٣
حلوله ثم ليراجع وليع ٢١٣
يرجع مالك على من قدرهن ٢١٣-٢١٤
كقبضه ورهنه إن امثل ٢١٤
يايى الجفاف والفساد علما ٢١٤-٢١٥
يباع إذ ذاك ويرهن الثمن ٢١٥
طرا فساد غيره مما رهن ٢١٥-٢١٨
أو أصله لزومه نحو الثمن ٢١٨-٢١٩
مكاتب والجعل ما لم يكمل ٢١٩-٢٢١
لا الدين فوق الدين بالرهين ٢٢٣
والقراض لكن طرفاه أخرا ٢٢٣
ظن عليه الدين والرهن بظن ٢٢٥
والحمل فى رهنية الأم دخل ٢٢٦-٢٢٧
فى عرصه ولا كفصن البان ٢٢٧
رهنًا فقبل القبض فسخ لو وقع ٢٢٧-٢٢٨
عبد ولا جناية ممن رهن ٢٢٨-٢٢٩
لا يقبض الخمر إذن ولزما ٢٢٩-٢٣٠
للدين والتوكيل للمرتهن ٢٣٠-٢٣١
سوى مكاتب ومن فى يده ٢٣١-٢٣٢
إليه كالبيع والاتهاب ٢٣٢
والمستعير والذى قد غصبه ٢٣٢-٢٣٣
قلت هنا يجاء باعتراض ٢٣٣
من شرطها النقد فذى مناقضه ٢٣٣

اعتذروا عن هذه العبارة	أن المراد فاسد الإعارة	٢٣٣
والعذر عندي أنه لو صرحا	بزينة النقد المعار صححا	٢٣٣
ولا برهن وتزوج ولا	إجارة ولا بأن توكللا	٢٣٣
ولا بالابرا وهو باق ما نزع	فالبيع والتزويج والرهن امتنع	٢٣٤
والوطة والإجارة المستصحبه	بعد المحل من سواء والهبة	٢٣٧-٢٣٦
وسفر به كالمذكوحه	فى الرق والكتابة الصحيحه	٢٣٨-٢٣٧
كذا انتفاع ضر والقطع الخطر	لا الفصد والحجم وختن لم يضّر	٢٤٠-٢٣٩
وجاز إعتاق وإيلاد الذى	أيسر بالقيمة فى يومئذ	٢٤٣-٢٤١
قلت اختيار غيره أن الأمه	هنا بيوم حبلت مقومه	٢٤٣
ومن مقل حيث وصف تلكا	لم يك إلا بعد أن يفككا	٢٤٤
ويغرم المعسر إذ تموت به	كوطة مملوكة غير تشته	٢٤٤
خلاف حل وزنا ونفذا	كل بإذن صاحب الدين إذا	٢٤٤
لم يشترط التعجيل أو رهن الثمن	ويرجع الآذن قبله كأن	٢٤٧-٢٤٥
بإذن ذا فى هبة ورهنه	وعاد قبل قبضه عن إذنه	٢٤٧
وحلفوا من جحد الرجوعا	فى الإذن قلت بعد أن يبيعا	٢٤٨
وجاحذا للبيع قبل العود عن	إذن وهنا هو الذى ارتهن	٢٤٩
والرهن والقبض ولو أقرا	والقبض عن رهن ودعوى أخرى	٢٥١-٢٤٩
وعوده عن إذن قبض قبله	وقدر مرهون ومرهون له	٢٥١
قلت وهذا فى القضاء ذكره	فهو من المعدود فيما كرهه	٢٥٢
واليد مع أمانة للمرتهن	وشروطه عارية المرهون إن	٢٥٣-٢٥٢
شهر مضى أو يبعه نضمنه	من بعده وقبله نستأمنه	٢٥٣
وكالصحيح كل عقد فسادا	ضمانا أو فقد ضمان أبدا	٢٥٤
ولا نتفاع لا يجمع اليدا	ينزعه فى وقته وأشهدا	٢٥٦-٢٥٥
لا ذو اشتهار بعدالة كما	له طلاب يبعه مقدما	٢٥٧
بثمن إن حل أجبر إن أبى	عن يبعه وعن أدا ما وجبا	٢٥٧
فإن أصر بعه لا التصرف	فوطؤه زنا ولا يختلف	٢٥٨-٢٥٧
بإذنه أما بظن الحل	فشبهة توجب مهر المثل	٢٥٩
وقيمة الفرع ومن قد اتّمن	إن رد دون إذن واحد ضمن	٢٥٩
له وبالفسق ولو بالزائد	تحويله منه لكل واحد	٢٥٩

- وباع مرهوننا بإذن سبقا
ومؤن الرهن كأجر ردّ مَنْ
وبجناية على الرهن البدل
من زائد رَهْنٌ كحمل البطن
وإن نفاهها راهن وأدى
والرهن ينفك بأن يبرأ من
والبيع والهلك وقَتْلُ الجاني
والاقتصاص وله الأرض لأن
لغرض مثل اختلاف اثنين
فى الحل والتأجيل أو فى القدر إن
وإنما ينفك بعض إن وجد
أو من عليه أو من العاريه
وقول راهن لمن قد ارتهن
عنه إلى نفسك أو لى ثم لك
لو ادعى عليهما أنهما
واقبضا فواحد صدّقه
ثم الذى صدق أن يشهد على
وحيث كل منهما يزعم أن
يقبل إن يشهد ، وإن شخصان
وأنه أقبض هذا العبد
فنصف هذا العبد مرهون لدى
لغير من صدق بل إن اقتضى
- وهو لراهن وكيل مطلقا ٢٦١-٢٦٣
يهرب والسقى على الذى رهن ٢٦٣
لا إن نفى مرتهن وما اتصل ٢٦٤-٢٦٥
وذلك الموجود حال الرهن ٢٦٦
من غيره إلى المقرر ردا ٢٦٧
جميع دين وبفسخ المرتهن ٢٦٧-٢٦٨
والعفو للسيد بالجهان ٢٦٩
يرهنه بديل مقتول رهن ٢٦٩-٢٧٠
ارتهننا عدينا أو ذَيْنِ ٢٧١
كان القتل بالكثير قد رهن ٢٧١
تعدد فى دائن أو ما عقد ٢٧٣
له أو الإرث بلا رهنه ٢٧٤-٢٧٥
بع لك أو لى بعه واستوف الثمن ٢٧٧
يفسد ما لصاحب الدين ترك ٢٧٧
قد رهننا بمائة عبدهما ٢٧٨
فاجعل بنصف الدين رهنًا حقه ٢٧٨
مكذب بالرهن أيضًا قَبْلًا ٢٧٨
لا رهن منه، بل شريكه رهن ٢٧٨
يدعيا ألفًا على إنسان ٢٧٨-٢٧٩
رهنًا به فإن يصدق فردا ٢٧٩
مُصَدِّقٌ ثم له أن يشهدا ٢٧٩
حالهما الشركة ليست ترتضى ٢٧٩

باب التفليس

- بطلب من مفلس مدين
وللسفيه لا لمن لم يحضر
وزاد عن مقدار ماله حجر
عليه من تصرف مفوت
ولو عما حل ولو مغبونا
كالحجر من إقراره بدين
- والخصم أو للطفل والمجنون ٢٨١
بالدين إن حل كمنع السفر ٢٨٢-٢٨٣
قلت ومن يطلبه ليس يقتصر ٢٨٤-٢٨٦
وذاك فى المالى لا فى الذمة ٢٨٦-٢٨٧
إذ هم من الزحام آمنونا ٢٨٨
تعامل يلحق لا بعين ٢٨٨-٢٨٩

ورده المغيب لا إن اغتبط	لا بخيار وإن الرد سقط ٢٨٩-٢٩١
فأرشه له ليعب حادث	وبنكول مفلس أو وارث ٢٩١
لمفلس عن حلف مردود	عليه أو مع واحد شهيد ٢٩١
لم يحلف الخصم كما أن ليس له	دعوى وما يوصى له أن يقبله ٢٩١
ومال مفلس بقاض بيعا	ومال مديون لوى سريعا ٢٩٢، ٢٩١
لا مفرطاً سرعته بحضرته	قلت وقال غيره بخيرته ٢٩٢-٢٩٤
فإن يشأ فليبع المتاعا	أو عزر المانع حتى باعا ٢٩٤
ولو يجبس قال فى التهمة	عليه تعويل قضاة الأمه ٢٩٤
يبدأ منه بالأهم فالأهم	ونسبة الدين الذى حل قسم ٢٩٤
ولوسوى جنس رضوا لا سلما	بغير حجة انحصار الغرما ٢٩٦-٢٩٤
وعاد بالحصه يقضى حقا	من بعد بان لا إن استحقا ٢٩٦-٢٩٧
ما باعه القاضى فبالجميع	ولم يغرم ثمن المبيع ٢٩٧-٢٩٨
وينفق القاضى عليه وعلى	ممنه أقل كافى هؤلاء ٢٩٨
من عرسه والفرع والأصل إلى	بيع وقسم وكسوا بالعرف لا ٢٩٩، ٣٠٠
إن كان ذا كسب يفى	دست ثياب لائقا وسكنى ٣٠٣-٣٠٠
وقوتهم ليوم قسمة قد	ويؤجر الوقف وأم الولد ٣٠٣
لا هو وينفك بقاض ووجب	حبس المدينين ولو أما وأب ٣٠٤-٣٠٦
بغير إهمال إلى عسر ثبت	بشاهدين مع عين طلبت ٣٠٧
أو باليمين حيث لا يعهد له	مال وإن كان غريبا جعله ٣٠٨-٣١٠
مع باحثين فحضا واجتهدا	ثم إذا الإعسار ظنا شهدا ٣١٠
ويضرب الموسر بالمعانده	قلت إذا لم يجد حبس فائده ٣١٠
لصاحب المفلس فى الخالص من	تعاض لا ما يحجر يقترن ٣١١
بعلمه العود إلى متاعه	حالا بنحو الفسخ لا جماعه ٣١١-٣١٤
ولا بأن يبيعه أو حررا	قدر سوى المقبوض إن تعذرا ٣١٤
بالفلس استيفاؤه لا الهرب	وموته ولا إذا الأدا أبى ٣١٤
من عوض الدين الذى حل ولو	بعد ولو تقليد به ارتضوا ٣١٥
مع الذى زاد بغير فصل	كثمر ما أبرت والحمل ٣١٧
والولد اجتن إذ العقد صدر	وليعطه قيمة غير فى البشر ٣١٧
وإن رأى البائع الامتناعا	عن بذله القيمة فليباعا ٣١٧

- وخصه بقيمة الأم إذا
لا حيث حق لازم به ارتبط
زيتا بمثل أو بدونه بلا
أو أجنبى أو بذى أفراد
فاضرب له بالجزء من أثمان
من قيمة الكل والاعتبار فى
من يوم عقده وقبض ولما
وإن بقى عبد من اثنين اتزن
فصاحب المفلس إن شا أخذ
وفى الكرى ينقله من مهلكه
وزرعه بقى بأجر قدما
وقدمت مصالح للحجر
وإن بنى من اكترى أو غرسا
فى القلع يقطع أو يقولوا لا رجوع
وغرم النقص وللخلف فعل
والثوب إن يصبغه أو محترما
والحبس للقصار والأجر هدر
فقصره بالأجر رهن حيثما
- فى ملكه كان ولو يعود ذا ٣١٨-٣١٩
وزوجت وصار فرخا وخلط ٣٢٠-٣٢١
أرش لنقص لا لنقص فعلا ٣٢١-٣٢٢
بالعقد نحو الزيت بالإيقاد ٣٢٢-٣٢٤
لنقص بنسبة النقصان ٣٢٥
ذا بأقل قيمة للتالف ٣٢٦
يبقى بأعلى القيمتين فيهما ٣٢٦
هذا بهذا وبقي نصف الثمن ٣٢٨
على الجديد منهما هذا بهذا ٣٢٨
لأمن وعند قاض تركه ٣٢٩
به على كل غريم فيهما ٣٢٩-٣٣٠
ولييق فى المبيع دون أجر ٣٣٠
والغرماء اتفقوا والمفلسا ٣٣٠
ويذل القيمة عنه أو قلع ٣٣٠-٣٣١
أصلح شئ للغريم والمقل ٣٣١-٣٣٢
يعمل يشارك بازدياد فيهما ٣٣٢
يتلف فى يده ومن قصر ٣٣٥-٣٣٦
يفسخ وإلا فليضارب غرما ٣٣٦

باب الحجر

- وذلك باستكمال خمس عشره
وَبُنْتُ عانة لطفل من كفر
من الهدى وغيره وجنبا
ثم تصرفاته المالية
وكل إقرار به حتى صلح
وليتصرف غبطة أب فجد
ولم يعودا بإفاقه ولا
لا العتق والقصاص والطلاق بل
وقيل يستبد من غير بدل
وحفظ أموالهم والتنميته
- أو حُلْم أو حيض أو حمل المره ٣٤٠-٣٤١
وفى عجلت بالدوا حلف وذُرُ ٣٤٤-٣٤٦
أهلا مميز بسلم أعربا ٣٤٦-٣٤٧
واستثنى التدبير والوصية ٣٤٧-٣٤٨
فى أمر دنياه ودين فى الأصح ٣٤٩-٣٥٠
ثم الوصي ثم حاكم البلد ٣٥١-٣٥٢
توب وفى الشفعة أو أن يهمل ٣٥٤-٣٥٥
إن كان ذا فقر بمعروف أكل ٣٥٥-٣٥٦
من قدر إنفاق وأجر بالأقل ٣٥٦-٣٥٧
حتم بقدر مُنْفَق والتزكيه ٣٥٧

٣٥٨	مصلحة ما لم يرد له الشرا	والبيع والشرا لهم حيث يرى
٣٦٠-٣٥٨	وعائد التبذير لا فى الأطعمه	وعنهم استأجر مع تبرمه
٣٦٠	خلاف عود فسق من لا بذرا	والخير فالقاضى عليه حجرا
٣٦١	فليله الحاكم لا أب وجد	وطارئ التبذير بعد أن رشد
٣٦١	ذو الحكم بل للأب أو أبيه	وطارئ الجنون لا يليه

باب الصلح

٣٦٤	ما يدعى من بعد إقرار هو	والصلح عما يدعى على سوى
٣٦٥-٣٦٤	فيه وفى منفعة إيجار	فى العين بيع يثبت الخيار
٣٦٦-٣٦٥	أبرأ ولكن هبة فى العين	وهو بيع المدعى فى الدين
٣٦٩-٣٦٨	خصومه لا أن يعنى ينطق	وألقى الصلح إذا لم تسبق
٣٧٠-٣٦٩	دين حلول وصحيح بطلا	ومن مؤجل وذى كسر على
٣٧٣-٣٧٠	معه وبالإنكار عندنا فقط	والخط مع هذا وعكس دون خط
٣٧٥-٣٧٣	قال أقر باطنا ووكلن	لا إن جرى مع أجنبى عنه إن
٣٧٦-٣٧٥	ذا مبطل من قادر أن انتزع	فى الصلح عنه وله فى العين مع
٣٧٦	غرسا ودكة ولو فى واسع	لا يتصرف أحد فى الشارع
٣٧٨	ومحملاً ورأسه إن رحبا	وما يضر ذا مرور نصبا
٣٨٠	ملك لكل واحد من أهله	وغير نافذ لسد سفله
٣٨٠	والجار إذ لا باب ليس أهله	من أول الدرب إلى باب له
٣٨١	ويعرش الغصن وباب يفتح	فيحدث الرفرف والجناح
٣٨٢-٣٨١	ما بين رأس سكة وبابه	بإذن من هذا الذى قلنا به
٣٨٢	ما بين رأس سكة والمستجد	لا إذن شخص باب داره وجد
٣٨٥	أدنى إلى الرأس وسد الأول	وليس يستأذن فى باب على
٣٨٦-٣٨٥	ولا لمن لاصق مع مسماره	وفاتح فى داره من داره
٣٨٧-٣٨٦	شريكة بالإذن حتى رجعا	أو للضيا أو كوة وانتفعا
٣٨٩-٣٨٨	بعضا عمارة ولا أن يترك	ولم يجز إلزام بعض الشركا
٣٨٩	فى المختص بالأساس	بآلته قلت وبعض الناس يراه
٣٩٢	إلزام بان ترك الانتفاع	لا غيره وما لذى امتناع
٣٩٢	يشاء يحمل ومتى شاهد ما	فإنه خالص ملكه فما
٣٩٢	عليه أخشاب فإن شاء وضع	وحيث كان لشريك امتنع

٣٩٢	معا ولا يلزمه أن يغطيها	أو ينقض المعاد كيما يبينها
٣٩٢	عنه لكى يمنعه أن ينقضه	عن المعاد بدلا أو يقبضه
٣٩٣	وصدق الواحد من هذين	لو ادعى ملكا على شخصين
٣٩٤	فيه ولو تملكها بسبب	وصالح الشفعة للمكذب
٣٩٦	ما بين ملكين لرب ذا وذا	واليد فى الجدار والسقف للذا
٣٩٦	ذين بالاتصال فى الرصوف	وللذى اختص بناؤه فى
٣٩٧	بناؤه بعد بناء المتصل	قلت بمعنى أنه لا يشمل
٣٩٩-٣٩٧	ومعقد القمط به وشبهه	لا بالجنود وبنحو وجهه
٤٠٠	وممسك اللجام والمعانق	واليد للراكب دون السائق
٤٠٠	وعرصة للخان أو للدار	واليد فى الاس لذى الجدار
٤٠١	حيث بدلهما مرقاه	لصاحب الأسفل لا سواء

باب الحوالة

٤٠٤	رضى الخيل والذى أحاله	مشرط لصحة الحوالة
٤٠٥-٤٠٦	على الصحيح وثبوت الدين	لم يشترط رضى سوى هذين
٤٠٦	لزومه على الذى يحيله	وأن يكون لازما أو أصله
٤٠٧-٤٠٨	أى فى حوالة عليه لا به	عليه لا كالنجم فى الكتابه
٤١٠-٤١١	ديناهما كأجل وكسر	إن استوى فى صفة وقدر
٤١١	تساوى الدينين فيما فصلا	وضد هذين وأن لا يجهلا
٤١٢	ذمة من عليه يحتال فلا	وحولت حقا لمحتال إلى
٤١٢	مفلسا أو تدرع الإنكارا	رجعى له إن كان أو قد صارا
٤١٣	حرا إذا أحال من يبيع	وانفسخت إن ثبت المبيع
٤١٣-٤١٦	ويحلف المحتال مهما يجحد	غريمه بضمن المستبعد
٤١٦	يرده تنفسخ الحوالة	وحيث بالعيب أو الإقاله
٤١٧	إذا أحال المشتري لا الشارى	أو بتحالف أو الخيار

باب الضمان

٤٢١-٤٢٥	وعن صريع مفلس وموسع	صح ضمان الأهل للتبرع
٤٢٥	واعكسه والتأجيل لا الحلولا	وضامن وعاجل تأجيلا
٤٢٦-٤٢٨	يملكه كدرك إن الثمن	أثبت بحق ثابت يعرف من
٤٢٩-٤٣٠	وعيب ما يبيع ونقص الصنعة	وفر والفساد والرداءة

ويشمل الكل ضمان الدرك	ونفقات الغد فى قول حُكى ٤٣١
لازم أو من أصله اللزوم	فى غير إبل دية معلوم ٤٣٢-٤٣١
كما فى الإبراء وكالإقرار من	فرد إلى العشرة تسعة ضمن ٤٣٥-٤٣٣
وصح عند الأكثر التكفيل	بيدن إن رضى المكفول ٤٣٨-٤٣٦
كل امرئ حضوره استحقا	وبالذى بدونه لا يقى ٤٣٩-٤٣٨
إلا بحق هو للقيوم	العبد لو كوتب للنجوم ٤٤٠
ككافل ولو تلتها بينه	والعين أن نوجب لرد مؤنه ٤٤١
ورثت عنه ويرأ كافل	سلم حيث الشرط إذ لا حائل ٤٤٣
أو أطلقا فموضع التكفيل	وبحضور منه للكفيل ٤٤٤-٤٤٣
وإن يمّ ذا أو تخفى أو هرب	أو تلتف العين فلا شئ وجب ٤٤٥
ومفسد شرط اللزوم فى الأصح	وموضع المكفول إن يُعرف فسخ ٤٤٦
وقتا مضى وعاد ثم اعتقلا	بلفظ الالتزام نحو ما على ٤٤٧-٤٤٦
زيد تكفلت به ضمانته	كذا تحملت أو التزمته ٤٤٧
كذا تقلدت كفلت بيدن	فلان أو أنا بهذا المال وإن ٤٤٧
أحضر ذا الشخص زعيم أو كفيل	أو ضامن كذا جميل وقيل ٤٤٨
أحضر ذا الشخص أو أودى	ذا المال لا يفهم غير وعد ٤٤٩
وشرط إبراء الأصيل أبطله	كشرطه الخيار والتعليق له ٤٥٠-٤٤٩
وشرط تأقيت كفى الإبراء لا	بشرط معلوم حضور أجلا ٤٥٠
وطولبا وبخلاف العكس إن	أبرا الأصيل يرى الذى ضمن ٤٥١
وهو على من قد قضى يحل	ولا كذا الآخر والمقل ٤٥٢
لضامن بالإذن إن طالب ذا	حق بأن يرثه أو يأخذا ٤٥٣
من إرث أصل حقه كطلبه	تخليصه المضمونه إن طولب به ٤٥٣
أما بأن يعطيه ما قد كفل	فلا ولا اعتقاله لو يعتقل ٤٥٤
ثم يعود من يذنه ضمن	ودافع للدين فى الدفع أذن ٤٥٥-٤٥٦
لا ضامن بغير إذنه وإن	كان الأدا بالإذن بالأقل من ٤٥٧
قيمة ما أداه فى يوم الأدا	والدين فى صلح جرى إن أشهدا ٤٥٨-٤٥٩
من سترأ أو واحداً ليحلفا	معه وإن فسق الشهيد انكشفا ٤٦٠-٤٥٩
أو بحضور من مدين أوصله	أو صدق المؤدى المضمون له ٤٦٠
والقول للمنكر إشهادا وإن	مريض موت دين تسعين ضمن ٤٦١-٤٦٠

٤٦٣-٤٦١	فيأخذ الثلثين من إرث العليل	ومثله له ونصف للأصيل
٤٦٤	وربعه من إرث أصل أخذ	ورجعت وراثته نصف ذا
٤٦٤	ورثة الكفيل نصف ماضن	أو للأصيل ثلثه يأخذ من
٤٦٤	أو حاز كلما الأصيل خلفه	وبينهم إرث الأصيل نصفه
٤٦٤	أى فيهما معا وهذا أسهل	وثلث ما خلفه من يكفل

باب الشركة

٤٦٩-٤٦٨	ممن له التوكيل والتوكل	صحة شركة العنان تحصل
٤٧١-٤٦٩	أما اشتركتنا وحده فما كفى	بالإذن من كل بأن يصرفا
٤٧٢	تميزه وإن تفاوت وقع	فى مال شركة لدى العقد امتنع
٤٧٤-٤٧٣	إذا وكل منهما وكيل	فى القدر أو قدرهما مجهول
٤٧٥	بقدر مال ذا وإذا بالقيمة	والربح والخسر اعتبر تقسيمه
٤٧٦	على الآخر أجر ما عمل له	ومفسد شرط تفاوت وكل له
٤٧٨	أم لا وفى خسرت لا فى قسما	وصدق إن اشترآه لهما
٤٧٨	وفى عزلت عزل معزول قد	وانعزلا بفسخها من مفرد
٤٧٨	لغيره فأجر مثل نالا	ومن بيعض الربح باع مالا

باب الوكالة

٤٨٦-٤٨٤	عقودها والفسخ كالإقاله	فى قابل النيابة الوكاله
٤٨٨-٤٨٧	ولو بغية وإن عفو فرض	وقبض حق وعقاب وقبض
٤٨٩-٤٨٨	إثم وإثبات حدود ذى العلا	وملك ما يباح والخصام لا
٤٩٠	تجعل به مقرا الموكلا	ولا شهادة وإقرار ولا
٤٩٠	إسلاؤه وكلسم اللعان	ولا يمين ومن الأيمان
٤٩١	أراد فى الاعتاق والتطبيق	كالنذر والظهار والتعليق
٤٩٢	لم أعن من كل الوجوه كشرا	يعلم من وجه يقل الغررا
٤٩٣-٤٩٢	أو نوعه وثمنا كذا هنا	عبد إذا نوعا وصنفا عينا
٤٩٥-٤٩٤	وما به ذا باع للوكيل	وقدر مبرا لذى التوكيل
٤٩٦	لم يجز تعيين وما يملك من	وبخصوصات خصومه وإن
٤٩٨-٤٩٦	كل قليل وكثير مبهما	عتق وتطبيق ويبيع دون ما
٤٩٨	من متمكن من المباشرة	كمن بفعل ما يشاء أثره
٤٩٩	تأذن به وكالوكيل إن أذن	كغير من يجبر فى النكاح أن

- وبقرينة كقدر عنده
ونحو بيع وشراء من ذى عما
سوف يصير ملك من وكله
كالعبد والفاستق والسفيه فى
توكيلهم للطفل فى أن يوصلا
إن أوجبت وإن يعلق بصفه
ويفسد الجعل المسمى وانتفى
وإن يُدِر وكالـة أدارا
وإن يدِر بكلمـا الوكالـه
وقال شيخى العزل إذا
فى كل ما يثبت للوكيل
الدائر السابق لفظ العزل لا
لأنه فى لاحق يؤدى
وئمن المثل فى الإطلاق اعتمد
وباعه أبعاضه لا طفله
وشروطه الخيار فالمنع اعكس
قلت ولو أبدل هذا القولا
واستثن لو بدا لمن قد رغبا
وقل له اقض ثم سلم حيث حل
وإن معيًّا اشترى والعيب قد
لا إن رضى موكل فقرا
ورده موكل حيث وقع
وليس يستوفى الذى وكل فى
وإن يعين مشتر وزمن
وحيث لا نهى الحلول والأجل
كفى شرا شاة بقدر فاشترى
وبخصوصة فلا يبرى ولا
ولم يخض ولا يصالح واعمم
على مدام صح عفو إن فعل
- يعجز كالقاضى ينب عنه ٤٩٩-٥٠٢
ولم تجز بيع أو إعتاق ما ٥٠٢-٥٠٣
لمتكن كمثلـه له ٥٠٣-٥٠٤
قبول تزويج وفعل السلف ٥٠٤
هدية، وإذنه من دخلا ٥٠٤
ووجدت ينفذوا تصرفه ٥٠٦-٥٠٨
فسادها إن علق التصرفا ٥٠٩
فى العزل أو كرره تكرارا ٥٠٩-٥١٠
فالعزل إن كرر ما كفى له ٥١٠
أداره فإنما تأثير ذا ٥١٤
فيه التصرفات بالتوكيل ٥١٤
لفظ وكالة لعزله تلا ٥١٤
أن تبطل العقود قبل العقد ٥١٤
حل وما سومح من نقد البلد ٥١٤-٥١٥
ونفسه ولو مع الإذن له ٥١٥-٥١٦
ولينفسخ مهما يزد فى المجلس ٥١٧-٥١٨
بحالة الجواز كان أولى ٥١٨
من قبل ما أمكنه أن يوجبا ٥١٨
واتبع العرف لا طلاق الأجل ٥١٩
جهله فلموكل ورد ٥١٩-٥٢٠
كالمشترى عين بعين اشترى ٥٢٣
عنه، وإن رضى وكيل ومنع ٥٢٤
إثبات حق واعكس فى الأعرف ٥٢٤
والسوق، والجنس وقدر عينوا ٥٢٥
والقدر مع مصلحة لها بدل ٥٢٩
شاتين ساوت كل المقدرا ٥٣٠-٥٣١
يشهد له فى تلك لا إن عزلا ٥٣١-٥٣٢
ولا يقر وبصلح عن دم ٥٣٢
لا إن على الخنزير كالعكس جعل ٥٣٢-٥٣٣

واشتره بالعين فاشتراه فى ٥٣٣	وفسدت بفاسد التصرف
وأمره فى البيع لو لم يتبع ٥٣٥-٥٣٤	ذمته وانعكس عنه لا يقع
لا كالنكاح سميها بطلا ٥٣٦-٥٣٥	أو فى الشراء بالعين أو موكلا
لذى توكل وإن سمها ٥٣٧-٥٣٦	خالف فى الذمة فى شراء
وهو بعزل واحد يعزل ٥٣٧	وحكم عقد بالوكيل يشكل
أو زال أهلية شخص أو عرض ٥٤١-٤٣٨	وجحده بعلمها بلا غرض
وكيل التوكيل لا إذا وقع ٥٤٢-٥٤١	إغماؤه أو زال ملك أو دفع
ولا إذا البيع بالقباض اقترن ٥٤٣-٥٤٢	منه تعد وليضمن لا الثمن
وفى الأدا من قوله لا يعتمد ٥٤٤-٥٤٣	وعاد لو عليه بالعيب يرد
لا مودع بتركه والبينه ٥٤٦-٥٤٤	يقول أشهد والوكيل ضمنه
ولو مع التصديق لا الحواله ٥٤٨-٥٤٦	يطلب أن تقام للوكاله
قبض الوكيل لم تفده البينه ٥٥٠-٥٤٩	والإرث أن يذعن وأن يثبت هنه
وبعده تسمع ذات الرد ٥٥١-٥٥٠	للهلك أو للرد قبل الجحد
فى تلف لكن مع التضمن ٥٥١	والقول قوله مع اليمين

باب الإقرار

فى ذمتى عندى كذا معى ٥٥٦-٥٥٤	وأخذ مكلفا أقر كعلى
لموسر يحظه وهل لك ٥٥٧-٥٥٦	وقوله أعتقت منه شرككا
ذلك من إقراره الصريح ٥٥٨	عرس فقال لا فى المرجوح
عبدى ذا لا حيث عن عبدى عرى ٥٥٩	وقوله نعم لمن قال اشترى
وبعنى إن قال صالحنى عنه مثلا ٥٦٠	الشيء الذى ادعيت لا
صدقته ، أبرئنى أجل وأمهلا ٥٦٠	وفى أما عليك لى نعم بلى
به مقر لا مقر عرى ٥٦١-٥٦٠	قضيته أديته وانيسا
به وزن واستوف ، أو خذ واعتبر ٥٦١	عن صلة ولا أظن وأقر
يفهم الاستهزاء فليس ملزما ٥٦٢	قلت وإن ضم إلى الصريح ما
معين ما يتوقع الطلب ٥٦٦-٥٦٤	لأهل الاستحقاق لم يقل كذب
عندى كذا ومسجد وقن ٥٦٧-٥٦٦	معه كأن قال لذا المجتن
هذى للمالكيهما الحق وجب ٥٦٧	ودابة بأن يقول بسبب
أعتقت ذا العبد فداء منه ٥٦٩	شرى من كان قال عنه
باع وقف ولأهه أما الثمن ٥٧٠-٥٦٩	ولم يخير مشتره بيع من

- فمن تراث العبد إن مات أخذ
ومن مريض ولذى وارثه
لا إن يَقُلْ وهبته فى صحتى
لا غير محير ولا عبد أذن
خلاف ما لو قال عن تعامل
فى يده وكسبه وإن أقر
عليه سيد بدين قال من
أو الرقيق دون إذن قال له
أو ذا وذا بالقرض أو ما نسبه
كقوله أتلفت لم ينفذ على
ولا جناية لمال قدّم
ولا مورث وإن أقرأ
ولك ألف درهم ونصف
ونصف مالك اقتضى فى ذين
والثلث إن يذكر مكان النصف
وفى لكل ألف إلا نصف ما
والنصف إن يستثنى ثلثا موضعه
تزيد ما من فوق كسر ذكرا
بعدد الكسر من العين
بعدد الكسر لعطف ونقص
هكذا إذا يتفق القدران
فإن يقل لكل ألف عنديه
أعط ثلاثة ألوف كالا
وقوله إن لهذا ألفا
وهالـه طريقة أخرى شرط
مخرج واحد من الكسرين فى
من حاصل من ضربنا هذا على
من ضرب عد أحد الكسرين
والحاصل احفظ بعد هذا الأمر
- وبالذى يمكنه الإنشاء نفذ
مخالف الأئمة الثلاثة
ولو من النساء بالأنكحة
بالدين إن أطلقه ولم يبن
فنافذ أدأوه من حاصل
رقيقه المأذون بعد أن حجر
تعامل يُعزى إلى وقت أذن
عندى كذا من جهة المعاملة
لموجب تعلقا بالرقبة
سيده وليتبع إن كملا
بالعين لا إقرار ضد السقم
بمبهم يجبس إن أصرا
ما لعلى وعلى ألف
أن لكل منهما ألفين
لكل ألف مع نصف ألف
للآخر الألف وثلثه لهما
كان لكل ألف إلا ربعه
مثلا وكسر رتبة وأكثر
على الذى عينه وليكن
ما دونه فيما بالاستثناء خص
معينا المقرر والكسران
وثلثا ما للذى قد وليه
كذكره ثلاثة وأعلى
ونصف ماله أو إلا نصف
لها اتفاق القدر والقدر فقط
مخرج كسر آخر اضرب واحذف
ما قد أبنا لك ما تحصلا
فى عدد الآخر من هذين
ثم تزيد مثل كل كسر

- من حاصل من ضرب مخرج فى
وانقص فى الاستثناء كالمفوض
أو اضرب الحاصل فيما عينا
كل من القدر له بنسبته
ففى لزيد ألف إلا نصف
يتلوه إلا ثلث ما لزيدنا
وحاصل من بعد نقص النصف
آخر نصف ستة تنسبه
فحق زيد باقتضا القياس
وحاصل من بعد نقص الثلث
أربع أخماس فنان وفى
وقائل إن لكل ألفا
فحاصل من بعد نصف زدنا
هذى إلى الخمسة كانت مثلها
فكان للأول فى قياسه
وليك بعد أن تزداد الستة
لخمسة محفوظة فمثل
فللذى يذكر بعد الأول
وفى لزيد ألف إلا ثلثنا
ألفان إلا نصف ما للأول
ألفان إلا نصف شىء الثمن
ذا مائتين ثم بعد المائتين
لأول سبع من المئين
معادلاً شيئاً فسبعمائيه
أثمان شىء ونصف ثمنه
خمسين فالأول ذو ثمان
كذا وشىء فيهما قبلنا
غصبتة ينحس أراده
مال ومع عظيم أو كبير
- سميه عليه عند العطف ٥٨٧
والحاصل انسبه إلى المحفوظ ٥٨٧
وبعد ذا اقسمه على محفوظنا ٥٨٧
فى نسبة وخارج من قسمته ٥٨٧
ما لعللى وعلى ألف ٥٨٧-٥٨٨
الحاصل المحفوظ خمسة هنا ٥٨٨
من حاصل من ضرب مخرج فى ٥٨٨
ثلاثة الأخماس إذ تحسبه ٥٨٨
من ألفه ثلاثة الأخماس ٥٨٨
أربعة نسبته فى البحث ٥٨٨
أربعة الأخماس أى من ألف ٥٨٨
أتى بنصف ثم ثلث عطفنا ٥٨٩
يكون تسعة إذا نسبنا ٥٨٩
وتلوها أربع أخماس لها ٥٨٩
ألف مع الأربع من أخماسه ٥٨٩
ثلثا ثمانيناً إذا نسبته ٥٨٩
لها وأخماس ثلاث تتلو ٥٨٩
ألف وأخماس ثلاثة تلى ٥٨٩-٥٩٠
ما لعللى، ولذا عندى أنا ٥٩٢
لزيد شىء فيكون لعللى ٥٩٢
منها انقصن من ألف زيد فليكن ٥٩٢
خمسون مع نقصان نصف ثمن شىء ٥٩٢
ونصف ثمن الشىء مع خمسين ٥٩٢
خمسون معها عدلت بسبعه ٥٩٣
ونصف ثمن عادل فى وزنه ٥٩٣
من المئات ضعفها للثانى ٥٩٣
بحبة ونحس يقتنى ٥٩٤
لا رد تسليم ولا عياده ٥٩٤-٥٩٦
أو من كذا أكثر باليسير ٥٩٧

ودرهم ولو بصغر ملتبس ٥٩٨-٥٩٧
دينارا اثنتان مع سبعينا ٥٩٨
لا بالفلوس حيث عرف أو يصل ٥٩٩-٦٠١
به ورهنه وأرش جره ٦٠٢
بالمالك واستثناؤه أن يتصل ٦٠٣
من غير أن يجمع ذو التفرق ٦٠٤-٦٠٥
كفي الطلاق وسوى جنسيه ٦٠٦-٦٠٨
وذا الذي استثنى ومات الباقي ٦٠٨
قلت ويستثنى مَبَايِنَ الأجل ٦٠٩
سلمه وباليمين عندما ٦٠٩-٦١٠
وما فهمت وهو في وديعتي ٦١٠
من بعده لا قبله بحلقه ٦١١
في ذمتي ولْيُلْغَ لفظ مقتضى ٦١١
وقتي وَمَنْ يشهد كذا لن يقبلا ٦١١-٦١٢
أو قضيت أو هي عن خمر ثمن ٦١٢
يقول في ميراث والدي لذا ٦١٣
شخص على أبيه بالدين أقر ٦١٣
في الكيس مع خلوه عن ذا وذى ٦١٤
ينقص عن الألف فلن يتمما ٦١٤-٦١٥
ظرفًا ومظروفًا لما به أقر ٦١٧-٦١٨
بالأم كالثمار بالأشجار ٦١٨-٦١٩
قلت وفي عليه فص ما شمل ٦١٩
له أو مائة فى مالى ٦١٩
علقه ولو أتى ختامًا ٦١٩-٦٢٠
ألف كما بالفاء كان العطف ٦٢٢
أو تحته ألف فألفا دَعْهُ ٦٢٢
ألف وألف فكألف قبله ٦٢٣
ودرهم بل درهمان اثنتان ٦٢٣-٦٢٤
مكان درهمين ذا وذين ٦٢٥

وأم فرع فى الأصح لا نجس
خمسى شعير قلت خمسينا
لكن بناقص ومغشوش قبل
فى العبد ألف باشتريت عشره
وهو له عارية وما جعل
بالقصد أولا ولم يستغرق
أو يخرج عن عنه ولو من نفيه
إن لم يفسره بذى استغراق
وفى على بمؤجل وصَل
أو قال من ثمن عبد ثم ما
يقول لقلت خلاف لغتى
متصلا ورده وتلفه
وليمين الخصم فى دينا وفى
فى ذا له وكان فى ملكى إلى
وفى على مائة لا تلزم
أو من ضمان فيه يشرط وإذا
ألف فإنه بنص المختصر
ومائة فى الكيس والألف الذى
يلزم بل فى هذه الصورة ما
وليس باللازم كلما ذكر
والحمل لا يدخل فى الإقرار
والفص فى عندى خاتم دخل
وليس باللازم فى المقال مالى
فى أو تراثى من أبى ولا ما
وإن يقل له على ألف
أو بل وألف فوقه أو معه
لو قال ألف ثم ألف أوله
أو بعده ألف فذا ألفان
وأوجبوا بذكر دينارين

٦٢٥	ودرهم ودرهم يلتزم	وفى له دراهم أو درهم
٦٢٥	بثالث يلزمه درهمان	ثلاثة وأن يؤكد ثانى
٦٢٦	رفعاً ونصباً وبوقف وبحر	ولو بكذا درهم الشخص أقر
٦٢٦	فكيف كان درهم لا أزيد	مكرراً لفظ كذا أو مفرد
٦٢٦	والواو ناصباً فإن الحكم	إلا إذا كـرره بثمنا
٦٢٦	عد كذا قلت وفى هذا نظر	أن يلزمه للذى له أقر
٦٢٧	لا إن حساباً أو معية قصد	وواحد فى ألف درهم أحد
٦٢٧	وفى الطلاق مثل هذا الحكم	أو يقصد الحساب دون فهم
٦٢٨	لا حيث للتمييز جاء الدرهم	والألف فى ألف ودرهم مبهم
٦٢٨	إقراره بدرهم ونصف	ولا يكون مبهماً نصف فى
٦٢٩-٦٣٠	هذا لزيد ولعمرو وغرما	وذا لزيد بل لعمرو سلما
٦٣١-٦٣٢	إن قبض الأول منه برياً	غصب هذا منك وهو لا بنيأ
٦٣٢-٦٣٣	ومطلق منه وبالمضاف لا ما بوصفين	والاعترافات بتاريخين وبمقدارين
٦٣٣	منه ولو بكل شاهداً	ولا أوصاف يجعلان واحداً
٦٣٤	والقبض والزنا كل فعل	خلاف الإنشاء وخلاف القتل

فصل فى بيان الإقرار بالنسب

٦٣٥-٦٣٦	نسبة ميت وحى قد جهل	أثبت بإقرار مكلف رجل
٦٣٧-٦٣٩	لنكر ذلك لما كـمـلا	يمكن إن صدقه أو مات لا
٦٤١	من أمتيه غير زوجتين	ومع الإيلاد لفرد ابنين
٦٤١	علوقها كالحكم لو	ولا فراشين بالاستيلاد أو
٦٤٢-٦٤٤	قطعا إذا عين أو من ورثا	بعد التملك العلوق حدثا
٦٤٤-٦٤٥	عتقا وللواحد ممن ولدت	فقائف فقرعة وما عدت
٦٤٥	ويدخل القرعة لا ليسرق	أصغر من معين عتق
٦٤٦-٦٤٧	غير بقول وارث حاز النشب	والإرث لم يوقف وثابت نسب
٦٤٨	يحدد نسبة الذى له اعترف	ولو بسبق جحده أو اتصف
٦٤٩-٦٥٠	أنكر بعضهم فسراً أخذنا	ولم يرث أن يحجبـه وإذا
٦٥٠	بخصه المقر مع خلاف	مما حوى الصادق فى اعتراف

الجزء السادس

باب العارية

متى يعمر من تبرع صلح	أهل تبرعاته عليه صح	٥
عينا لنفع لم تكن تستهلك	بسبب استيفاء نفع يملك	٧-٦
وهو قوى ومباح يعلم	جنسا كزرعها ولو أذى بهم	٩
أو انتفع ما شئت لا المعار	منه ولا النقد ولا الجوارى	١١-١٠
ممن سوى المحرم قلت ولتجز	شوها ومن لا تشتهى من العجز	١٢-١١
ولا يصح الصيد ممن أحرما	وفى هلاكه الجزا وقوما	١٣
وكرهت من ولد ليخدما	وأن يعير من كفور مسلما	١٣
كرهن حسنا من القليل	تقاه الإيجاب والقبول	١٤
بلفظه من طرف وفعل	من طرف وفى أعرت إبلى	١٤
منك لكى تعيرنى إجاره	تفسد واغسل ثوبى استعاره	١٦
لبدن وموؤن الرد كفى	سوم وقيمة ليوم التلف	١٧-١٦
إلا بالاستعمال خذها مطلقا	منه وإن أركبه تصدقا	١٩-١٧
إلا على قاض بها أشغاله	ومن استأجر و الموصى له	١٩
بنفعه وليتفع مأذونه	ومثله فى الضرر أو ما دونه	٢٠-١٩
من نوعه لا إن نهى للبا	والغرس بالزرع ولا عكس هنا	٢١-٢٠
لا بالغراس للبناء وامتنع	العكس أيضا ومتى شاء رجع	٢١
كحائط للجذع فوقه يضع	بالأجر إن أبقى وأرش إن قلع	٢١
والدفن باندراسه إن وريا	وما لزرع فبأجر بقيا	٢٥-٢٤
لا أن يعين مدة فأخرا	أو حمل السيل حبوبا بذرا	٢٥
فالقلع مجاننا كما للأبنيه	والغرس أن يشترط وإلا التبقية	٢٦-٢٥
بالأجر أو نقص بأرش أو ملك	بقيمة فإن أباهها قيل لك	٢٩-٢٦
تكليفه تفريغها وإن رجع	قبل فراغ فالدخل ما امتنع	٣٠-٢٩
ومستعيرها له سقى الشجر	والرم ثم قالع سوى الحفر	٣٠
وقل لكل بيع ما تملك لك	ممن تشا والقول قول من ملك	٣١
إن ادعى الغصب أو الإجاره	وراكسب وزارع إعاره	٣١

وعكسهن قلت فى الأولى إذا لم تتلف العين ولم يمض لذا ٣٢
من الزمان ماله أجر لا يكون معنى للنزاع أصلا ٣٢

باب الغصب

ومن على مال سواه استولى مكاتباً أو أم فرع أولاً ٤٠
بغير حق كركوب عارى والنقل والإزعاج فى العقار ٤٠-٤١
وكجلوس الفرش أو إن دخلا بقصده استيلاءه فالنصف لا ٤٢-٤٣
أضعف والقوى فيه يضمن ما القدر حاصر له ويمكن ٤٣-٤٤
سلمه بمثلته إن تلفا وذاك كالعصير صار قرقفا ٤٤
والمثل إن يفقد يجب أقصى القيم من يوم غصبه إلى الفقد ولم ٤٦-٤٩
يرد واحد كأن يرغب فى قيمته فى غير أرض التلف ٤٩
لا كإيقاقه وإذا ألهمته يَحْبِسُهُ لَيْسَتْ تَرَدَّ الْقِيَمَةُ ٤٩-٥٠
وَحَيْثُ صَارَ مِنْهُ مِثْلَى مَا طَوَّلَ والغیر بالأقصى قوما ٥١-٥٢
من يوم غصبه إلى أن تلفا من نقد أرض تلف وما انتفى ٥٣-٥٤
ضمانه إن عاد لا إن ذكرها وقاطع من عبد المقدرا ٥٤-٥٦
يضمن بالأكثر من نقص ومن مقدر وثانيا يضمن ٥٦
إن غرم عن عبد جنى ما أخذها وفرد خف فيه نصف ذا وذا ٥٧-٥٨
كفتحته عن غير عاقل فلم يلبث وفتح زق مال محترم ٥٨-٦٠
يسقط لليل بما تقطرا أو ذاب بالشمس وحيث أسعرا ٦٠-٦١
سواه فهو ضامن لا إن سقط بالريح أو قد فتح الحرز فقط ٦١
أو ضاع شيء عنده أو دون حق أو البضع والحر معا منفعتة ٦٢
يجبسه فهلكت ماشيته والبضوع لا من الكلب وما ٦٢-٦٥
تضمن بالتفويت بل غيرهما فبالفوات ٦٥-٦٦
صاد لغاصب وما العبيد كذا ولا يسقط أجرا صيد ٦٦
أو أرش نقص أو ضمان فرقة والزيت والعصير نقص قيمته ٦٦
لا عينه والعكس بالإيقاد لا سمناً جذا وبالكساد ٦٧-٦٨
ولا الملاهى والصليب والصنم بالكسر لا الحرق وحمرا تحترم ٦٩
أو حمز ذمى ورد ذى وذى لا ورد ما يغصبه مع الذى ٦٩-٧٢
زاد وضمنه ولو بفعله ورد ترب الأرض أو كمثله ٧٢-٧٤
بالإذن إذ لا غرض أو حظرا فى صورة الطم وسوى الحفرا ٧٤-٧٦

٧٧-٧٦	وخرق الثوب بأرشف النقص رد	ودون إذن الجدار لم يعد
٧٨	سفينة هذا إذا لم يخف	وساحة أدرج فى البناء وفى
٨٠-٧٨	كما به يخطط جرح محترم	محترما ليس بمال من ظلم
٨١-٨٠	لا حيثما يرتد والظرف كسر	وخاف هلكه وإن مات البشر
٨٢	لا أن بفعل مالك الظرف حصل	قصد خلاصه وأرشفه حمل
٨٣	تغريم أرشف النقص كالبذر زرع	ولو تخلل العصير رد مع
٨٤	وخمرة تخللت وإن صبغ	والبيض إذ فرخ والجلد دبغ
٨٤	صبغ وبين ذا وذا ما فضلا	ولو بمغصوب فنقصه على
٨٧-٨٦	ثوب خلاف العكس والصبغ قلع	وألزموه بيع صبغ إن يبع
٨٨	نقص قلع وتلكا نفوا	والزرع والغراس والبناء ولو
٨٩-٨٨	وإن سرت جناية كأن عمل	ولم يجب قبوله إذا بذل
٩٠-٨٩	لم يتميز فهلاك فيهما	هريسة منه وخطئه بما
٩٥-٩٣	أخذه منه ولا يرجع إن	لا خلط بر بشعير وضمن
٩٥	يأخذه من مالك أو أخذنا	يعلمه أو يعد ضامنا إذا
٩٥	بالجزء والكل ومهر يدفع	مقابلا كالمشترى لا يرجع
٩٩-٩٦	فهى له كأرشف نقض ما بنا	لولد الحار هنا
١٠٠-٩٩	ضيفا برئ وبقصاص وجبا	وهو بأكل مالك ما غصبا
١٠٢	زوجه بها الذى قد ظلمه	كذا بأن أولد مالك أمه
١٠٣-١٠٢	أعتقه نيابة ونفلا	أو باتهابه بقبض أو إذا
١٠٤	دفعنا له من عالم أوجاهل	من غير غرم لا بقتل الصائل
١٠٤	بالرهن منه قلت حيث جهلا	ولا بإيذاء وإيجار ولا

باب الشفعة

١٠٧-١٠٦	تثبت لا علو بلا قرار	وشفعة فى ثابت العقار
١١٠-١٠٨	مثل الممران يطق فى الشارع	محتمل القسمة بالتوابع
١١٢-١١٠	يفتح أو آخر للشريك	فتح ممر أو إلى المملوك
١١٢	وكالولى لا الوصى فمنع	كوارث المريض إن غبنا بيع
١١٣-١١٢	ممن على ملكه ملكه طرا	فيما الوصى باع لا فيما اشترى
١١٦-١١٥	عن نجم من كوتب ثم رقا	بعوض لا عوض تلقى
١١٧	إن خدمت شهرا مثالا ولده	وما به أوصى للمستولده

بمحصة الملك وإن تقررا ١١٨-١١٩
والعفو فى البعض الجميع يسقط ١١٩-١٢٠
أخذ الجميع كشريك حاضر ١٢٠
أو يأخذ الثلث الذى قد خصه ١٢٠
من قبل للأول كالزوائد ١٢١
أول دون مشترى المبيع ١٢١
قلت وأيا منهما شاء يذر ١٢١
يصير منقولا كنقص قد طرا ١٢٣
أو كملك شقص هذى البقعة ١٢٣
بذمة الشفيع أو له قضى ١٢٤
يذله لمشتريه سلما ١٢٤
كالعبد مما يقتضى تقويما ١٢٥-١٢٦
أو حصة منه إذا ما العقد ضم ١٢٦-١٢٧
عفرد العقد كسيل أذهب ١٢٧
بائن الاستحقاق والمزيف ١٢٨-١٢٩
زمان تخيير وبالعيب فقط ١٢٩-١٣٢
لقيمة وما سوى البيع نقض ١٣٢-١٣٥
ردا بعيب وخيار إن وقع ١٣٦-١٣٧
يمنع إن كان الخيار لهما ١٣٨
ولم يساعده عليه شيخنا ١٣٨
يرجع بالإفلاس لا عيب الثمن ١٣٨
كردة والقول قول المشتري ١٣٩
وشركة وجهله إن قدرا ١٣٩-١٤٠
علما بقدر ثمن لم يسمع ١٤٠
يدفع إليه ثمنا وأخذ ١٤١
منه يقر فى يد الشفيع ١٤١
وفاسق فليتدر بالطلب ١٤٢
شفيع أو فى الجنس منه يكذب ١٤٣
أو مشتر بعادة تراعا ١٤٤-١٤٥

والشركا حتى شريك اشترى
بعد وشقص العقد لا يقسط
وحيث يعفو واحد للآخر
فالثان إن يحضر يشاطر شقصه
لا فى الذى يحصل من فوائد
وعهدة الثانى على شفيع
ثم ليقاسم ذين ثالث حضر
ويملك الشقص بما بعد الشرا
بلفظه أخذته بالشفعة
بشرط كون مشترى الشقص رضى
خلاف إسهاد أو المثل لما
أو قيمة ليوم عقد فيما
كالبضع والمتعة والنجم ودم
نقصا مع المنقول أو تعييا
ولم نخيره لتفريق وفى
أبدله ويلحق الشفيع حط
دون تفاوت بعيب فى العوض
فإن يبع يأخذ بما شا ومنع
للمشتري منفردا قلت وما
ومقتضى إطلاقه المنع هنا
وغیره ويمنع البائع إن
والزوج فى الفرقة بالتشطر
فى ثمن وقدره وفى الشرا
وسقطت وإن شفيع يدعى
وإن أقرب بائع يبيع ذا
وفى قبضت ثمن المبيع
وهو متى أنبأه راو لا صبي
لا أن يؤجل ثمن أو يغيب
أو زاد أو فى قدر ما قد باعا

ولو بنائب ولو متمما	نفلا وأكلا كاشتغال بهما ١٤٥-١٤٦
وقتهما وبالسلاام ودعا	بركة وبحث من تشفعا ١٤٦
عن ثمن الشقص وليس جيدا	ابتعته بالرخص ثم أشهدا ١٤٧
والترك للمقدور لا توكيل	بمنة أو مغرم ثقيل ١٤٨
قلت هنا المغرم خص بالثقل	لا منة وعكسه الحاوى نقل ١٤٨
يبطل حقه كأن يبيعا	أو يهب البعض أو الجميعا ١٤٩
ولو يجهل لا إذا صالح عن	شفعته بالجهل أو قاسم من ١٤٩-١٥٠
وكله وزرعه بقى هنا	عفوا وكالعارية الذى بنا ١٥٠-١٥١

باب القراض

عقد القراض يشبه التوكيلا	فاشترط الإيجاب والقبولا ١٥٤
إيجابه قارضت أو ضاربت	خذ واتجر فيه كذا عاملت ١٥٥
فى محض نقد قدره لم يجهل	معين بالضرب لا نحو الحلى ١٥٥-١٥٩
فى يد عامل للتجار لا	مطلق توقيت كعام مثلا ١٦٠
أو أقت البيع ولا فى نادر	ومع شخص واحتراف التاجر ١٦٠-١٦٢
وعمل المالك لا المملوك	له وشرط الربح ذا شريك ١٦٢-١٦٣
بينهما إن علمت جزئيه	ذا لا ثمار التساقى نثيته ١٦٣-١٦٤
كبيننا أو ساكتا عن نفسه	قال لك النصف خلاف عكسه ١٦٤
قلت ولو قال لك النصف ولى	سدس فصاحبه ونصفين اجعل ١٦٤
ومنع فساد له شرط انتفى	أو مفسد قارئه تصرفا ١٦٥
ويستحق أجرة المثل إذا	لم يشترط الكل لمن يملك ذا ١٦٥
وهو كمن وكل لا فى بيعه	بغير نقد وشرا فريعه ١٦٦-١٦٧
وزوجه كالعبد قال اتجر	على الأصح لا إذا قال اشتر ١٦٨-١٦٩
وإن يقارض غيره مأذونا	وينسلخ جاز وكى يكونا ١٧٠-١٧١
شريكة ببعض ماله شرط	أو دون إذن فاسد وهو فقط ١٧٢-١٧٣
يملك ربحه كغناصب إذا	تصرفا فى ذمة وأخذنا ١٧٣-١٧٤
ثان من العامل أجرا ورعى	بينهما الأصلح إن تنازعا ١٧٥
فى الرد بالعيب ودون الإذن إن	سافر ضمنه ويضمن الثمن ١٧٥-١٧٦
وإن أعاد ويصح بيع ما	بباع بسعر بلد تقدما ١٧٧
أو خس نقض ونصبيه يجب	قلت وإن نص على البحر ركب ١٧٧

والكيل والوزن وأجر لنقل ١٧٨	والمال أجر حمل النقل
ونفقات نفسه والنشر ١٧٨	وإن يباشره فليس أجر
ونحوه والأجر إن يستأجر ١٧٨	وعليه الطى وحمل العنبر
بقسمة المال كذا إن يهلك ١٧٩-١٨٠	وبعد رفع العقد رجحا يملك
كولد وقبل قسم يورث ١٨١-١٨٥	ذو المال لأزائد عين تحدث
نقص بفوات العين من بعد الشرا ١٨٥	ويجبر النقص به ولو طرا
ما كان إن يفسخ على من عملا ١٨٦-١٨٧	ورد قدر رأس ماله إلى
ربح يبيع من زبون حصلا ١٨٨	وحيث يرضى مالك به ولا
بلفظه فى النقد لا فى العرض ١٨٨-١٩٠	وقرر الوارث حيث يقضى
والربح ما بينهما نصفان ١٩٠	فمائة ورجحها ثنتان
لكل شخص بثلاث يفتى ١٩٠	قرر وارث فصرن ستا
تقررت رجحا وخسرا إن وجد ١٩١	وحصة العامل فيما يسترد
عشرين واسترد عشرين احتسب ١٩٣	فرأس مال مائة ثم كسب
مال ثمانين يصب من عملا ١٩٣	بسدسه رجحا فإن عاد إلى
خسران عشرين وعشرين ارجع ١٩٤	من ذاك درهم وثلثاه ومع
فرأس مال خمسة سبعون ١٩٥	ثم أفاد فإذا ثمانون
بينهما سوية جعلنا ١٩٥	وخمسة زادت على ما قلنا
خسر وقدر رجحه والتلف ١٩٥-١٩٦	والقول للعامل فى الرد وفى
وقدر أصله ونية الشرا ١٩٦-١٩٨	عدم الربح ونهى ذكرا
ألفان مالى ثم قال الشخص لك ١٩٩	قارض شخصين وقال من ملك
فللجحد ربع ألف يصفو ١٩٩	ما قلته والثان قال ألف
حاصلة فجعلوا للنافى ١٩٩	وإن تجدد ثلاثه الآلاف
أشبه ما يأخذ ناف ما تلف ١٩٩	خمسائة وثلثها للمعترف
فيه افسخ العقد إذا تخالفا ١٩٩	وقدر مشروط إذا تخالفا
كذا وقال بعده غلطت ٢٠٠	بأجر عامل وفى رجحت
لغو وبعد إن يقل خسرت ٢٠٠	حسابه أو قال كذبت
عند احتمال صدق هذه الكلمه ٢٠٠	نقبله قلت قال فى التتمه

باب المساقاة

وإنما يصح أن يساقيا نخلا وكرما غرسا ورؤيا ٢٠٥-٢٠٧

أو لا إذا الخارج لم يؤبر	٢٠٧	وعينا بعد خروج الثمر	وأن يزارع الذى تخللا
وعسر الأفراد لو قد عملا	٢٠٨	واتحد العامل العقد تبع	إن أقتت بزم من تحصلا
ولا تخابر فهو بالنص امتنع	٢١٠-٢٠٨	آخر أعوام ومع شريك	ونفقات ذا وحيث استأجرا
الريع فيه غالبا ولو إلى	٢١١-٢١٠	بقوله ساقيت أو عاملت	وعرفا أشجار نوعين متى
ومع شرط عمل المملوك	٢١٣-٢١٢	وعملا بجملة يفصل	مكررا وكلما احتاج الثمر
بأجرة من مالك فليخطرا	٢١٤-٢١٣	وسهمه يملك بالظهور	عرفا ويستقرض لو ذا هارب
لا قوله استأجرت مع قبلت	٢١٨-٢١٥	ينفق مشهدا وإلا جعللا	أو يفسخ العقد بأجر مثله
مالكه يشترط التفاوتا	٢١٨	ولو عن العامل أبدا ثالث	أتم بل لا جبر مهما لم تكن
عرف وذى لازمة ويعمل	٢٢٠-٢١٩	يستأجر القاضى عليه مشرفا	
له كحفظ وجداد لا نهر	٢٢٠		
واتبع لردم موضع يسير	٢٢٢-٢٢١		
قاض عليه واكترى فالصاحب	٢٢٤-٢٢٢		
تبرعا كأجنى عملا	٢٢٥		
كالشجر استحق عند جهله	٢٢٦-٢٢٥		
تبرعا وإن يمت فالوارث	٢٢٧		
تركه وهو أمين وإن يخن	٢٢٩-٢٢٨		
بل عاملا إن حفظه به انتفى	٢٢٩		

باب الإجارة

أكرت أو أاجرت أو نحوهما	٢٣٦	صحة الإيجار بإيجاب كما	ونحو ملكتك أو أاجرتك
منفعة الشيء خلاف بعثك	٢٣٦	وبقبوله بأجرة ترى	لا بالعمارة ولا جزء المحل
أو علمت فى ذمة الذى اكترى	٢٣٧	ومطلق الأجر على التعجيل	فلا تجز عنها له استبداله
لعمل إن كان من بعد العمل	٢٤٠-٢٣٨	كذلك الإبراء منها لا فى	مع لفظة استأجرت فى أن ترضعه
موصوفة بالقبض والخلول	٢٤٢	مقدورة التسليم شرعا قومت	وبطلت فى كلمة بلا تعب
ولا عليها وبها الحواله	٢٤٢	وبالطعام وحراس الكلب	
إجارة عينية كالكاف	٢٤٣		
امرأة وخالص من منفعه	٢٤٥-٢٤٣		
وحصلت لمكتر وعلمت	٢٤٧-٢٤٦		
وزينة بالنقد ورقا أو ذهب	٢٤٩-٢٤٨		
وصيد كلب ولزوع الحب	٢٥٠-٢٤٩		

٢٥٠	ماء وما يعتاد من غيث كفى	ومطلقا إن يتوقع وانتفى
٢٥٢	فى عينها إلا من الذى اكترى	ولزمان قابل حيث جرى
٢٥٤	وهيأ الأجير للخروج	أو بعد الرحيل فى الحجيج
٢٥٤	ونصفه ثان ولو من يؤجر	أو لركوب نصف درب بشر
٢٥٧-٢٥٨	ودون إذن الزوج من منكوحة	ولم تحز لقلع سن صحت
٢٥٩-٢٦٠	منها أجز ولم تحز للقرب	لكن له ولو لإرضاع صبي
٢٦٠-٢٦١	ومن لتفريق الزكاة رame	كالحكم والتدريس والإمامه
٢٦١-٢٦٣	ولجهاز الميست والأذان	يجوز كالتعليم للقرآن
٢٦٣	أن يكثرى للغزو أهل الذمه	وقد أجير لإمام الأمة
٢٦٤	إما بوقت مثل سكنى جمعه	وعين المؤجر قدر المنفعه
٢٦٥-٢٦٧	أو بمحل عمل لا ذين	ولو بطول مع بقاء العين
٢٦٨	والطول والعرض وموضع البناء	وعينا مرتضعا والمسكنا
٢٦٩	لو فوق سقف كانت البنيه	بالارتفاعات وبالكيفيه
٢٦٩	راكبها برؤية أو يصف	أو اكترى لعمل ويعرف
٢٧٠	الضيقة والوسع ووزنا أو نظر	ضخما نحيفا ولحمل ذكر
٢٧١-٢٧٢	وعندنا معالقا يفصل	وقدر مطعموم لأكل يحمل
٢٧٢	الجنس والنوع وسيرا والسرى	ولير ما يركبه أو ذكرا
٢٧٢-٢٧٣	عرف ومحمولا رأى أو علما	وسيرها ومنزلا إن عدما
٢٧٣-٢٧٥	وإيجارها لزجاج وصفها تعينا	مقداره أو يديه امتحنا
٢٧٥-٢٧٦	ومن بر دونه فعرفا	لألف من مع ما قد ظرفا
٢٧٦-٢٨٠	ذى صلبة أو رخوة مثالا	لفقد ضبط أو لحثرت قالا
٢٧٨	والدلو والعمق عيانا أو وصف	ولاستقاء موضع البئر عرف
٢٧٨	وما كفت لسقى الأرض مطلقا	وعدد الدلاء أو وقت استقا
٢٧٨	دارا وسنداسا وبالوعة ما	ويلزم المؤجر أن يسلمما
٢٧٩-٢٨١	يعد له ويعمر الذى انهدم	خالية بدا ومفتاحا ولم
٢٨١-٢٨٣	وبرة حلقة أنف ويجب	بغير كره كاتنزاع ما غصب
٢٨٣-٢٨٤	ويجب الإكاف والخطام	تفره بالفتح والجزام
٢٨٤	إعانة المحتاج والحمل رفع	كذا عليه إذ بذمة تقع
٢٨٤-٢٨٥	وفى استقاء دلوه وحبله	ومحملا والخط والظرف له

مستأجر ومحمل وما تلا ٢٨٨-٢٨٥	والصبغ والذرور والجبر على
حضانة وعكسه ووزعوا ٢٨٨-٢٩٠	والخيط والرضاع ليس يتبع
وبدل المأكول إلا إن وقع ٢٩٠	لو لهما استأجر والدر انقطع
شرط وليس العقد يقتضيه ٢٩٠-٢٩١	شرط بالألا لا يقال فيه
ومنه فى ذمته بعابه ٢٩١	يبذل مستوف وما استوفى به
إن نام ليلا ومن الأعلى يدع ٢٩٢-٢٩٣	وتلف المذكور واللبس نزع
ويرتدى به ولا يأتزر ٢٩٣	قيلولة أو خلوة لا يعذر
كحافظ الحمام والأجير ٢٩٣-٢٩٤	وهو أمين ضامن التقصير
إمكان الاستيفاء منه واستقر ٢٩٥-٢٩٦	وإن مضت مدته وإن عير
مأجور أم لا أو هو الحر هنا ٢٩٦-٢٩٧	أجر وإن لم يتففع تعينا
وقتا لو استعمله فيه أمن ٢٩٧	وبانهدام السقف فوقه ضمن
بر بها من الشعر واعكسن ٢٩٧-٢٩٨	أو اعتدى كمبدل خمسين من
بالبر لا بالعكس للمذكور ٢٩٨	ومبدل أقفزة الشعر
يضمنه وأجر مثل مهما ٣٠٠	وأجر زائد مع المسمى
يزرع مكان البر فيها الذرتا ٣٠٠	أبدل زرعاً بغراس ومتى
ما بين أجر مثل زرعه الذره ٣٠٠-٣٠١	فالذهب المنصوص أن نخيره
أرضاً بزرعها وقلع حالا ٣٠١	وبين ما سمي وأرث نالا
جهل به أو كان معه قسط ذا ٣٠٤-٣٠٥	واجعل لمكر حمل الزائد ذا
أجر لما بدون شرط عملا ٣٠٨	كالحكم فى الجلال إن زاد ولا
يخطه ثم اختلفا فيما أذن ٣٠٩	لا داخل الحمام والقباء إن
عنيت أرشا دون أجر ثابت ٣٠٩-٣١٠	فيحلف المالك والتفاوت
معين الأجير والظهر وفى ٣١١-٣١٢	وبانهدام داره وتلف
ما فسدت بنحو ماء أو قذى ٣١٢-٣١٣	حج إذا أحرم والأرض إذا
ومدة الإيجار كانا قدرا ٣١٣	أو حبس العين سوى من اكترى
عاقدها لا الأولون بظنا ٣١٤	انفسخت بالقسط لا إن يفنى
عبد وما للبعد من تخير ٣١٨-٣١٩	ولا بلوغ الماء ولا تحرير
فى مال بيت المال حتى تنقضى ٣٢٠	ولم يعد ونفقاته افرض
وكالإباق وانقطاع الشرب ٣٢٠-٣٢٤	والنقص خيره به كالغصب
إن يفسد الزرع ويفقد خلا ٣٢٤-٣٢٤	لا إن يسادر بتدارك ولا

الفرر البهية فى شرح البهجة الوردية

٣٢٦-٣٢٥	تقدير مدة ولا إن حصلا	فى أرضه أو حبس المكربى بلا
٣٢٦	والمستعير لم يجز أن تدعى	لعاقده عذر وقل للمودع
٣٢٧	والمكترى مثلهما والأحسن	به على الغاصب والمرتهن
٣٢٧	منفعة بحق ملك التحق	خلافه إن نحن قسناه فحق

باب الجعالة

٣٣٢-٣٣٠	أهل إجارة يجعل علما	صحت جعالة بأن يلتزما
٣٣٤	هو الذى استحقه إن كمله	مقبوض أو لا سامع النداء له
٣٤١-٣٤٠	جاز ونقص لنقصان العمل	وقبل أن يفرغ نقص ما جعل
٣٤٢	غير الذى عين من قد عينا	كالرد من أقرب أو إن عاونا
٣٤٣-٣٤٢	إن زاده كرده من أبعدا	إلا له ويمنع التزيدا
٣٤٥-٣٤٣	ولو لغير كان ذا حصول	لعمل معلوم أو مجهول
٣٤٧-٣٤٦	من جانبين فبفسخ الملتزم	وبالجواز سمت ما لم يتم
٣٥٠-٣٤٧	الجعل فيها نحو خمر أو جهل	من مالك وغيره أو إن جعل
٣٥٠	إن له أجرة مثل ما عمل	أو كان غصبا فأصح ما نقل
٣٥٠	معين وسعيه فليحلف	وحيثما أنكر شرطه وفى

باب احياء الموات

٣٥٢	عمرانه من قبلنا أو علما	موات الإسلام وإن تقدما
٣٤٥-٣٥٢	أحياء صار ملكه بمعدن	أو أقطع الإمام أى مؤمن
٣٥٦-٣٥٤	للكفر فالكافر أو من أسلما	وجوهره العلاج بيديه وما
٣٦٠-٣٥٧	علق فى زريبة الدواب	لا إن رعاه بحوطه وباب
٣٦١-٣٦٠	من مسكن أو جمع ترب الأرض	مع غرس باغ مع سقف البعض
٣٦١	ولا احتياج رتبة الماء معه	ونحوه كالشوك حول المزرعة
٣٦٢	فى رأى شيخى ومنى كعرفه	لا عرفات قلت والمزدلفه
٣٦٤-٣٦٣	لا ولا حريمه كالنادى	والموضع المعمور فى الأيادى
٣٦٤	من مرفق مثل المناخ للقربى	أو موضع الركض وكلما يرى
٣٦٤	وموضع الترداد للدولاب	وموضع النازح والدولاب
٣٦٥-٣٦٤	له ونحو بركة للجب	إن استقى بهن والمصب
٣٦٥	أو ينقص الماء للقناة والممر	وموضع يخشى انهيار لو حفر
٣٦٦-٣٦٥	ومطرح الرماد والتراب	قلت الذى فى صوب فتح الباب

وكل ما للماء من مجارى	ومطرح الثلج حريم الدار	٣٦٦
وليتصرف مالك بالعادة	وغيرها يجعل للحداذه	٣٦٦
ومدبغا إن شاء أو حماما	إن أحكمت جدرانها إحكاما	٣٦٧
وحيثما يستول مسلم لما	يرعى كفور أو مواتا أعلما	٣٦٨
أو أقطع الإمام قدرا احتمل	صار أحق دون طول واشتغل	٣٦٩-٣٦٨
ولا يبيع وللإمام أطلق	حمى لنحو نعم التصديق	٣٧٢-٣٧١
وجاز نقض ما سوى النقيع	بالتون إذ ذاك حى الشفيع	٣٧٣-٣٧٢
منفعة الشارع للطروق	ولمعامل بلا تضيق	٣٧٣
وللجلوس مستريحا وأحق	ولو بتطويل العكوف من سبق	٣٧٤
وفى بيوت الله للتعليم	لطالب القرآن والعلوم	٣٧٤
حتى يخلى حرفة أو انتقل	أو فارق الموضع والألف انفصل	٣٧٥
وللصلاة تلك لا غير وفى	سبق امرئ فى ربط التصوف	٣٧٨-٣٧٦
ولو لشغل غاب بل فيما ظهر	من معدن إلى قضائه الوطر	٣٧٩-٣٧٨
فليسق من جار بنفسه إلى	كعبه من أحيا المسوات أولا	٣٨٠-٣٧٩
فى غير واف وليسرح ومنع	إذ لا يفى بالكل من منه قطع	٣٨١
ومحرز منه بظرف ملكا	واثنان إن تساوقا يشتركا	٣٨٣-٣٨٢
وإن يضق يقرع وفى البئر التى	يحفرها للرفق حتى الرحلة	٣٨٤
وفى التى يملك حافر بذل	على المواشى لا الزروع مافضل	٣٨٤
وشركة القناة ما بينهم	بحسب الأعمال أو ما غرموا	٣٨٥

باب الوقف

ووقف شخص لتبرع صلح	بقوله وقفت أو حبست صح	٣٨٧
وهكذا سبلته كأن ذكر	لفظ تصدقت، وقال فى الأثر	٣٨٨
صدقة حراما أو موقوفه	أو بانتفاء هبة موصوفه	٣٨٩
أو بيعها ومسجدا جعلت	لكنما حرمت أو أبدت	٣٨٩
كذا تصدقت إذا عمت كنى	بها وللتملك فى المعين	٣٩١-٣٩٠
فى كل ما يملك منه الرقبه	معين ينتقل يستفاد به	٣٩٣-٣٩١
لا بفواته كمن يعلق	عتاقه بصفه ويعتق	٣٩٤
عند وجود وصفه المذكور	ويبطل الوقف كفى التدبير	٣٩٥-٣٩٤
لا نفسه ولا مكاتب ولا	مستأجر وأم فرعه على	٣٩٥

ونفسه ومات الطفل فى المشيمة ٣٩٦-٣٩٩
 يشرط أن تقضى ببيع ونمّا ٣٩٩-٤٠٠
 يأكل أو يوقفه يتفّع ٤٠٠
 للفقراء ثم بالفقر اتصف ٢٠
 مالكة ومن يعين قبلا ٤٠٢-٤٠٤
 وحيث عمت عدم العصيان ٤٠٦-٤٠٧
 ولا بشرط البيع أو عود متى ٤٠٩-٤١١
 من يوجدون لانقطاع أولا ٤١١
 فهو إلى أقرب واقف رجع ٤١٢
 وما على زيد وعمرو يوقف ٤١٤
 فللذى لم يفن حظ من فنى ٤١٤
 والتسوية وفى الذكور فضلوا والتولية ٤١٧
 يعمر يكرى والنماء يحصله ٤١٧-٤١٩
 مشروطه والبعض أن يرسم فذا ٤١٩-٤٢١
 سواه إلا حيث شرطا جعلًا ٤٢١
 لحاكم إن كان عنها يسكت ٤٢٢-٤٢٣
 ولو بما تناسلوا أو بطنًا ٤٢٣-٤٢٤
 بثم بطنًا بعد بطن شبيها ٤٢٤
 كذلك فالأقرب بعد الأقربا ٤٢٤-٤٢٥
 تناول الخافد نسل وعقب ٤٢٦
 خنثى وواضحين لا من يحفد ٤٢٦
 وجاز فى البنات والبنينا ٤٢٨-٤٢٩
 على الموالى مع وجود من سفلى ٤٢٩-٤٣٠
 ولهما وجهان كل رجحا ٤٣٠
 وقفًا على بناتى الأراملى ٤٣٠-٤٣١
 إن فات فاستحقاق هذين انفوا ٤٣٢
 إن قدمت فى الجمل المتعطفه ٤٣٢-٤٣٣
 بعد والاستثنا إلى الكل رجع ٤٣٣-٤٣٤
 تصرف فى غرض الوقف قدح ٤٣٦

أهل للملك ذاك لا البهيمه
 وذى ارتداد ومحارب كما
 ديونه أو من ثمار تطلع
 وجاز أن يأخذ منه لو وقف
 ونفس عبد وبإطلاق على
 بشرط نفى رد بطن ثانى
 منجزا ولم يجز مؤقتا
 يشاء أو خياره ولا على
 ووسط وآخر إن انقطع
 كالوقف إذ لا تعرف
 وبعد هذين على ضد الغنى
 واتبعه فى لا تزجروا
 لعادل كاف عليه يجعله
 يصرفه مصرفه وأخذًا
 وجاز أن يعزله واستبدلا
 تولية منه وتلك تثبت
 والواو للتشريك فيها معنى
 من بعد بطن قلت جل الفقها
 لا الرافعى وبثم رتبًا
 ومثله الأول والأعلى يجب
 ومثله ذرية والولد
 ولا الذى ينفى ولا الجنينا
 خنثاهم لا أحد الصنفين بل
 ومن علا يفسد أو قد صححا
 ومع واحد له فى القائل
 أو لبنى الفقراء لوصف
 وهو بعوده يعود والصقه
 بعض على بعض ووصف قد وقع
 والوقف عقد لازم فيطرح

الوقف والمسجد كالأحرار ٤٣٦-٤٣٧	وشرط واقف وملك البارى
لفقد شرط ثم كسبه انتفى ٤٣٨	وينفق الذى عليه وقفنا
فى الملك فالأصح بيت المال ٤٣٩	قلت وإن بنى على الأقوال
وبدل للبضع لا الإيلاج ٤٤٠-٤٤١	وريعه يملك كالتجاج
جبر وذا إن يتزوج بطلا ٤٤٢	وزوج القاضى بإذنه ولا
قلت توقف لصلح أقيس ٤٤٣-٤٤٤	وسوهم إذ شرط وقف بدرس
خذ مثلا أو شقصا به ويوقف ٤٤٤	وبدل الموقوف حيث يتلف
له إذا لم يمكن الإيجار ٤٤٥	وبالجفاف صارت الأشجار
وجذعه الكسير لا نفع به ٤٤٦	ونحت حصر مسجد وخشبه
تهدمت أو بانهدام دلت ٤٤٧	إلا بإحراق وداره التى
قلت وحفظ النقص خوفا جيد ٤٤٧-٥١١	بيعت لما يصلح لا للمسجد

باب الهبة

ولو من الأعلى وبيع إن عرض ٤٥٣-٤٥٤	الهبة التملك من غير عوض
وإنما تصح بالإيجاب ٤٥٥	فى صلبها لتقييد بالثواب
عمرك أو ما عشت أو حياتكا ٤٥٥	كمثل أعمرت جعلتها لك
لى أو لمن ميراثى استفادا ٤٥٥	ولوتلا إن مت قبلى عادا
هذا على أنك مهما حضرك ٤٥٥-٥٥٦	إن مت أو وهبت منك عمرك
قبلك موتى فعليك ذا استقر ٤٥٦	الموت قبلى عاد لى وإن حضر
لا منك عمرى عمر ذا وهبت ٤٥٦	جعلت رقبى لك أو أرقبت
ولا بتعليق وتأقيت الزمن ٤٥٦-٥٥٧	أو قال بعث منك ذا بلا ثمن
بيعا ونحو حبتين قمحا ٤٥٧	أو آخر القبول فيما صحا
لهذه ودينه أن يهب ٤٥٧-٥٥٨	قلت وما نبه جل الكتب
وللثواب فى المعاد صدقه ٤٥٨-٥٥٩	ممن عليه فقد أبرأ عنقه
هدية بالبعث والقبض اكتفى ٤٥٩-٤٦١	والنقل للإكرام والتلطف
خير وارث إذا مات أحد ٤٦٢-٤٦٣	ويملك الموهوب بالقبض وقد
من زائد يرجع أصل ما يلى ٤٦٣-٤٦٥	من ذين قبله وبالتصل
ولو تخلص العصير أو زرع ٤٦٥	ولو بأسقطت الرجوع ورجع
أكرى وللبائع ذا الحكم رأوا ٤٦٥-٤٦٦	أرضا ولو زوج أو دبر أو
يرجع حيث ملكه عاد كما ٤٦٦	وانفك رهن وكتابة وما

لو فرخ البيض أو البذر نبت وفى البنا والغرس ما مر ثبت ٤٦٧-٤٦٦
 بقوليه رجعت أو رددت إلى أو نقضت ما وهبت ٤٦٧
 لا البيع والإعتاق والإتلاف والوطء والإيلاد مع خلاف ٤٦٧-٤٦٨

باب اللقطة واللقيط

مكاتب والحر أو بعضا لقط ما ضاع بالغفلة عنه أو سقط ٤٧٢-٤٧٤
 كنبش غير جاهلى الضرب لا العبد ذى التمييز لا فى نهب ٤٧٥
 وعند أمن من خيانة ندب كندب الإشهاد به ولا يجب ٤٧٦-٤٧٧
 معرفا شيئا لحفظه ومن للحفظ لم يلزمه تعريف إذن ٤٧٨
 وتملك سوى الممتنع فى المهلكات من صغير السبع ٤٧٩
 وأمة حلت له وبالحرم أو حازه خيانة فى الحال ثم ٤٨٢-٤٨٤
 إن كان مثل حبتين برا وما يقل أن يعرف قدرا ٤٨٤
 بذكر أوصاف وأوجب مؤنه عليه وليصل لغيره سنه ٤٨٥-٤٨٧
 فى كل يوم طرفيه ذكره يجريه ثم كل يوم مره ٤٨٧-٤٨٨
 فكل أسبوع فكل شهر قلت وإن لم تتصل فليجرى ٤٨٨
 وجهان واختار الإمام الثانى دون العراقيين والرويانى ٤٨٨
 فى بلد اللقط وأما بلد كان إذا الملقوط فى الصحرا وجد ٤٨٨-٤٨٩
 وذاك ما لم يملكه يعد أمانة وإن خيانة قصد ٤٨٩
 من بعد أن يأخذه كالثمن إن باعه بحاكم إن يكن ٤٩٠
 وجاز أكل لفساد يعرف كالشاة فى الصحراء أو يجفف ٤٩٠-٤٩٦
 إن كان ممكنا ولاختصاص بالكلب بعد العام بل من عاصى ٤٩٦-٤٩٨
 ينقله القاضى لعدل يحفظه يشرف فى تعريفه ويلحظه ٤٩٩
 ومن صغير الولى نقله ثم ليعرفه للاستملاك له ٥٠٠
 حيث للاستقراض للصبى وجه وبالتقصير من ولّى ٥٠٠
 يضمن والصبى بالإتلاف لا بتلف والأخذ من عبد على ٥٠٠-٥٠١
 رغبة العبد وكالتقاط الآخذ منه موجب الإسقاط ٥٠١
 كأن أقر سيد أى خلا فى يد عبد ثقة وإلا ٥٠٢
 فهو تعد مثل ما لو أهمله وعين الرد مع الزائد له ٥٠٢-٥٠٤
 وإن جرى تملك يرد مع أرض عيب كان فيما بعد ٥٠٤-٥٠٥
 وزائد متصل بالحجة وجاز حيث ظن صدق اللهجة ٥٠٥-٥٠٦

والمثل فى المثلى رد إن هلك ٥٠٨-٥٠٦
فرض بإشهاد وحضنه كذا ٥١٠-٥٠٨
حر ومن مكاتب وعبد ٥١١-٥١٠
منه وللکافر لقط الكافر ٥١٢-٥١١
له عدالة على من استتر ٥١٢
قرى ومن ذين إلى البلدة لا ٥١٦-٥١٥
وماله يحفظ باستقلاله ٥١٦
وتحتنه لا مادنا إليه ٥١٨-٥١٦
خطا وبالحاكم منه ينفق ٥١٨
من مال بيت المال ثم استقرضا ٥١٩-٥١٨
يوجد حيث أحد منا سكن ٥٢٣-٥١٩
إن عدم الحجة بعد الحكم ٥٢٥
سبائه بدون أصل مسلم ٥٢٧-٥٢٦
يعد أصليا من الكفار ٥٢٨
بالکفر وهو بالغ مرتدا ٥٢٩
حربه يقتل حر مسلم ٥٣٠
قالوا يديه وبقذفه يحد ٥٣١
فى بيت مال وله الإرث هنا ٥٣٢
بحجة ثم بقائف علم ٥٣٣-٥٣٥
بعرض مولود علمنا نسبه ٥٣٥
أربعة فى رابع يوافى ٥٣٥
فيه لعلم قائف بالحال ٥٣٦-٥٣٥
بالحيض والشرط نكاح الأول ٥٣٧-٥٣٦
ثم لثان فإليه ما انتقل ٥٣٨-٥٣٧
وفى نزاع حضنه حكم اليد ٥٣٩-٥٣٨
باللقط أو بالجد لا إن حصلا ٥٤١
أو حجة مع سبب الملك كقند ٥٤٢-٥٤١
وقول ذال له فقط لا يثبت ٥٤٢
للغير بالرق وإن غير نفى ٥٤٤

بوصفه وقيمة يوم ملك
ولقط غير بالغ إن نبذا
لمسلم عدل بشرط الرشد
بإذن سيد كلقط صادر
قدم بسبق فغنى ومن ظهر
فقرعة والنقل من بدو إلى
عكس ومن كل إلى مثاله
كالدار فيها والذى عليه
ولا الدفين تحته وإن لقوا
ثم مع الإشهاد ثم من قضى
عليه واللقيط مسلم بأن
ولو مع استلحاق شخص ذمى
كالطفل فى الأصول أو فيمن هم
ثم بكفر تابع للدار
وتابع السابى وأصل عدا
وهو إذ الدعوى برق تعدم
إلا ببائع ولم يسلم فقد
والقطع بالقطع وأرش ما جنا
واستلحق اللقيط شخصان حكم
أهل الشهادات جميعا جربه
وأنه أصاب فى أصناف
أب أو أم قلت مع إشكال
كواطى طهر وكالتخلل
بصحة وإن لواحد جعل
ثم انتسابه بميل الخلد
وهو بدعوى ذى يد برق لا
دعواه فى الصبا وبالغا جحد
ورثته أو ولدته أمته
أو باعتراف بالغ ما اعترفا

ولا بحريته واستثن ما
غيرا ففى المرأة مستمره
سيدها له الأقل مما
وفرعها من قبل أن تقرا
إن طلقت وقل له الرجعة لك
ولينفسخ نكاحه ثم حمل
من الذى فى يده وكسبه
وفاضل المال لمن أقر له
واقصص من هذا بقتل عمد

يضر فى تصرف تقديما ٥٤٦-٥٤٥
زوجية وسلمت كالحره ٥٤٧-٥٤٦
يجعل مهر المثل والمسمى ٥٤٨-٥٤٧
حر وتعتد ثلاث أقرا ٥٤٩
لكن بشهرين وخمس إن هلك ٥٥٠-٥٤٩
نصف المسمى والجميع إن دخل ٥٥٠
أدى كدين قبل إقرار به ٥٥١-٥٥٠
والدين فى ذمته تحمله ٥٥١
من قبل إقرار ولو بعبد ٥٥١

باب الفرائض

يخرج من تركه الميت حق
والعبد يجنى والمبيع مات من
تجهيزه والدفن بالمعروف
وآله كالرهن بالدين وإن
دين برد العيب أو تردى
يفسخ وفى وجه فى قوى ثانى
ثم الوصايا نفذت من ثلث
من مستحق النصف زوج بنت
لابوين أو أب وكلا
عصب والبنت وبنت ابن ذهب
والجد لا واحدة من ذى وذى
لكن هذا فى حساب ذين
قلت إلى أكدر تعزى ولو فرض
وعصب ابن الابن بنت ابن ولو
ومستحق الثلثين من رقت
والربع الزوج بفرع ذكر
والثمن الزوجة والزوجات
والثلث الأم والاثنتان فما
عصبة للأبوين بعده

بالعين كالزكاة والرهن اعتلق ٥٥٤
كان اشتراه مقلسا ثم مؤن ٥٥٦-٥٥٤
ثم ديونا لزمته توفى ٥٥٦
تصرف الوارث ثم يستين ٥٥٦
فى بئر عدوان ولم يؤدى ٥٥٧
تصرف الوارث كالضمان ٥٥٧
باقية ثم ما بقى للورث ٥٥٧
وبنت لابن وكذا الأخت ٥٥٨
أخ يساوى رتبة وإدلا ٥٥٩-٥٥٨
أختا لأصلين وأختا بنت أب ٥٦٠-٥٥٩
فالنصف مع زوج وأم قل خذى ٥٦١-٥٦٠
فالجد مع أخت كأثنيين ٥٦١
أخ الأخت فيها لرفض ٥٦٤-٥٦١
أسفل منها حيث فرضها نفوا ٥٦٥-٥٦٤
عن فرده من ذات نصف سبقت ٥٦٥
وغیره وزوجة وأكثر ٥٦٦
مع فرع من تدركه الوفاة ٥٦٧
من ولدها زاد وشرك معهما ٥٦٨-٥٦٧
الزوج والأم وإلا الجده ٥٦٨

أم وقصدهم بهذا اللفظ الأدب ٥٧٢-٥٧١
 بذكر أدلت بينت حسب أو ٥٧٢
 والأخت للأب وإن كثرنا ٥٧٣-٥٧٢
 وجدة فصاعدا لا مدليه ٥٧٤-٥٧٣
 والجهة الفردة كالثنتين ٥٧٤
 وجد الادلاء بأثنى يسلب ٥٧٥
 حيث على فرد تزيد قوة ٥٧٥
 وما بقى بعد الفروض إن وجد ٥٧٦
 فالأب فالجد له إن علا ٥٧٧
 جد وأولاد أب فى الأعرف ٥٧٧
 منهم على الجد يرحى خيره ٥٧٨
 أجد إذا صاحب فرض فقدا ٥٧٩
 قسما وهذان مع الضعف سوا ٥٨٠
 فى القسم والسدس وثلث الباقي ٥٨٠
 وولد الأب له ما يفضل ٥٨٣
 ثم أخ من الأصلين ٥٨٤
 لأبوين ثم إذ لا أم ٥٨٤-٥٨٥
 فابن له فعم جد فى العصب ٥٨٥
 بعوض أو نفسه منه اشترى ٥٨٥-٥٨٦
 عصبته لو معتق ٥٨٦-٥٨٧
 بربه فى دين من قد عتقا ٥٨٧
 الذى أعتق من قد أعتقا ٥٨٨
 أو معتق الأصل كأم وأب ٥٨٩
 من دونه وجهة الذى ولد ٥٨٩-٥٩٠
 ولاء غيره ويسـتقر ٥٩٠
 ذكر كل من أصول تسبق ٥٩١-٥٩٣
 يشترى الأب غير ثمن ٥٩٤
 نصفاً وربعا منهما نعطيهما ٥٩٤-٥٩٥
 بأخت الأم وأم ذكرت ٥٩٥

وثلث الباقي بزوجين وأب
 والسدس قبرى من بنات الابن لو
 بفردة منهم منها أدنى
 مع التى للأب والأم هيه
 بالذكر الواسط أثنين
 وولدا أم وبالفروع الأب
 والام أيضاً كمع الأخوة
 والعصبات حائز إن ينفرد
 الابن بعده ابنه واستفلا
 ولد الأب ولا ترتيب فى
 وعادد الوارث منهم غيره
 وحاز من قسم وثلث أجودا
 قلت فمع أقل من ضعف حوى
 لكن بذى الفرض يحوز الراقى
 ثم إلى النصف لأخت تكمـل
 وأعط أختين إلى الثلثين
 فالناقص أم ثم بنوهما كذا فالعم
 ثم بنوهما كذا فعم أب
 فابن له فمعتق ولو جرى
 ثم الذى بنفسه للمعتق
 الشخص ألقى حمامة يوم العتيق لحقا
 والأخ وابن الأخ جدا سبقا ثم
 ثم أولو تعصبيه ورتب
 إن مس من آبائه الرق أحد
 تقدمت وهذه تجر
 ومعتق الأقرب ثم معتق
 فلاينة مفردة إذ بابن
 ومن عتيقه ومن أخيها
 ولاينة مفردة قد اشترت

- بالأجنبي الأب ثلثا النشب
ثم لبيت المال ذى الإحسان
بنسبة الفروض ثم ذو الرحم
كل قريب ليس ذا عصبوبة
واجعل خؤولة كما الأمومة
وترفع السافل بطننا بطننا
مقدما أسبق كل جهة
وافرض مشبها به فى الاستوا
واقسم نصيبا لمشبه به
كإثره منه وإن بعض حجب
وكل من أدلى بغير عطلا
وكل جدة فبالأم احجب
وبنت الابن فبالابن حجت
وولد الأصل بالابن يحجب
وولد للأب بالمعصب
والأخت من أب بأختين إذا
إذ ماله من أخوة ساووا أحد
والإرث شرط الحجب إلا فى صور
وأبوين ثن بالأم وجد
منها ومن لوالد ووالده
رابعة قلت وخمسها بأخ
سدس بزواج وبأخت مكمله
سبع بزواج وأب وأم
لذا أو الأخت ففى تعصبيها
ثامنة زوج وأخت كملت
تاسعة أم وفرعها تلت
هى وأخوها بأب إذ منعت
فهذه الخمس عليه أن يرد
وإن أراد حجب نقص لابسه
- من أختها وثلثه للأجنبي
ثم ذوو الفروض لا الزوجان
وهو كمن يدلى به فيما قسم
وليس ذا فريضة مكتوبة
واجعل كما الأبوة العمومه
ومن علا نزل كما ضبطنا
بعد إلى السوارث دون الميت
بأنه السوارث للذى توى
قدرت وارثا على المشبه
بعضا فهذا فى مشبه وجب
به وأما ولد الأم فلا
واحجب بقربى الأم بعدى لأب
كذلك بالبنتين لا إن عصبت
وبابنه وحاجب له الأب
ولد الأصلين أم وأب
ما كانت للأب والأم وذا
وولد الأم ويجدد
أخوة بكثرة كما ذكر
ولدى أم وثلث بولد
أو الأب مع ذين والمعادده
والأم مع أخ عن الأم انفسخ
والأم مع أخ من الوالد له
والبنت وابن ابن وبنت عم
حرمانها بالأخ عن نصيبها
والأخ والأخت إذا الأم خلعت
أختا لأصلين وأختا قد دلت
عن سدسها بالأخ عندى وقعت
بالحجب نقصانا وحرمانا ترد
فوارد خامسة وسادسه

٦١٤	لأم أم فى اختيار المذهب	فسلس بالأب مع أم الأب
٦١٥	مع ولد الأم الذى به انزوى	واجعل أخا للأب والجد سوا
٦١٥	شخص كزوج معتق أو ابن عم	والفرض بالإرث وبالعصيب ضم
٦١٥	فإن يكن هذا مع ابن عم	وكان ابن عم وولد لأم
٦١٥	بينت الابن فتقدم نفوا	وفرضه ممتنع بالبنت أو
٦١٦	وفى الولا بالنص قدم وافرق	واستويا فيما عن النصف بقى
٦١٦	ترجحت قوتها لا بهما	ومن فريضتين ورثه بما
٦١٦	أخت لأم وطئت أو بالتي	إما بأن يحجب مثل بابنة
٦١٦-٦١٧	أو بالتي أقل فى التحجب	ما حجت كالبت أخت لأب
٦١٧-٦١٨	وعند حجه كثير الحجب أم	قلت كأخت لأبيها أم أم
٦١٨-٦١٩	مخالف العهد ولا من قتل	مخالف الإسلام لم يرث ولا
٦٢٠	يورث والمرثد قل لا إرث لك	وحر بعض وجميع ما ملك
٦٢١	كذلك زنديق ومن رق ولو	وعنه هل يورث ما خلا نفوا
٦٢١	من الزنا ليس من الأم ولا	كوتب والمنفى أو من حصلا
٦٢٢	امنع توارثا لجهل من سبق	أخوة الأم وفى نحو الفرق
٦٢٢	بموته لا قبله قسمنا	ومال مفقود إذا حكمنا
٦٢٥	ومن إلى الذى يقيف يفتقر	وقبل قف نصيبه كمن أسر
٦٢٦-٦٢٧	قلت وقيل منتهاه أربعه	والحمل والصحيح لا ضبط معه
٦٢٧	أشكل والأسوأ فى الكل خذ	ويوقف المشكوك فى الخشى الذى
٦٢٨	إن كان الوارث من لا فرض له	وعدد الرعوس أصل المسألة
٦٢٨	إن جمعا ومخرج الفرض عدد	وذكر كأثنين فليعد
٦٢٩	وأصلها المخرج الأعلى إن فى	واحد ذلك مهما يكن
٦٢٩	والأصل إن لم يقفيا ما قد حصل	أو ما بقى فى ثلث باق بالأقل
٦٢٩-٦٣٠	بالجزء قد تساوى بمخرجه	من ضرب ذا فى وفق ذا ويتجه
٦٣٢-٦٣٤	لكن أجزاء الفروض إن تزد	وفيه كلا للتساوى بأحد
٦٣٤	مدخل نقص نسبة عليها	أعلت أجزاء مخرج إليها
٦٣٥	ست وضعفها وضعف الضعف	وفى الأصول العول داخل فى
٦٣٦	وضعفها ثلاث عولات علا	فسته عالت لعشرة ولا
٦٣٦	كزوجة وأبوين وابنتين	بالوتر والثالث عال بالثمين

- ورد عدد كل صنف ينكسر واتركه إذ لا وفق ثم قابل
خذ أحد المثليين والأكثر إذ
حاصل ضرب أحد الصنفين
وإن تباينا فخذ ما ارتفع
ثم لتقابل بين كل ما حصل
وبين ذا ورابع وما كمل
فاضربه فى مسألة مع عولها
يضرب فى المضروب فيها فهو له
شخص عليه الرد ليس يتجه
وهو لها أصل إن الباقي انقسم
عنيت من مخرج هذى الأسهم
فأصلها حاصل ضرب الأسهم
وإن عدمت من عليه لا يرد
قلت المراد بالسهم عدد
زوج وست من بنات تضرب
عرس وأم معهما بنتان
أم وبنت رجعت من ست
قلت وأما فى الخنثى فعدد
فصححن لكل حال مسأله
والأمر فى اثنين إذا تماثلا
أو يتباينان كالنكسر على
بثالث كذا إلى أن تفرغا
ثم لكل واحد مما استقر
مسألة خصته فى غير الأضر
واقسم لكل وارث مما يدع
أو قل لك الحاصل من ضرب الذى
من بعد أن تبسطها إذ تنكسر
أو حاصل من قسم الإرث كله
- له سهامه إلى وفق ذكر
ما بين صنفين فلتماثل ٦٣٧-٦٣٩
تداخلا وإن توافقا أخذ
فى وفق صنف آخر من ذين
من ضرب ذا أجمع فى ذا أجمعا
وبين صنف ثالث ورع العمل
فاضربه فى مسألة فإن تعل ٦٣٩-٦٤٠
فكل صنف حظ من أصلها ٦٤٠
والرد إن خالط من فى المسألة ٦٤٠-٦٤١
فادفع إليه فرضه من مخرجه ٦٤١
على سهام من برد اتسم ٦٤١
لو لم يكن رد وإن لم يقسم ٦٤١-٦٤٢
أو وفقها فى المخرج المقدم ٦٤٢
فأصلهما ما للسهم من عدد ٦٤٣
رءوسهم إذ صنفهم يتحد ٦٤٣
اثنين فى أربعة وتحسب ٦٤٣
فلتضرب الخمسة فى ثمانى ٦٤٣
لأربع ثلاثة للبنات ٦٤٤
حالاتهم زاد عليهم بأحد ٦٤٤
بالفرض حيث معهم من هو له ٦٤٤
أو يتوافقان أو تداخلا ٦٤٤
حزبين ثم قابل المحصلا ٦٤٤
فإنها تصح مما بلغا ٦٤٤
حاصل ضرب سهم هذا من أضر ٦٤٤
أو وفقه حيث توافق ظهر ٦٤٥
نسبة ما يخصه مما ارتفع ٦٤٦-٦٤٧
خصك من تركة أو وفق ذى ٦٤٧
وقسمه عليه أو وفق ذكر ٦٤٧
أو وفقه عليه أو وفق له ٦٤٨

ويعضهم إن مات قبل قسمه ٦٤٩-٦٤٨	وضرب خارج به فى سهمه
أو يعضهم وفيهما هم عصبه ٦٤٩	ومن بقوا هم وارثوا ما استوعبه
فرض كمثل الزوج وابنى غير ذا ٦٤٩	وغير وارث لثان كان ذا
بنى سواها فللابن الموت عن ٦٥٠-٦٤٩	فهلك ابن أو عن العرس وعن
عالت كأن ماتت عن اختين هما ٦٥٠	أو هو ذو فرض فى الاولى قدر ما
فنكح الأخت التى لأصل ٦٥١	لأبوين وأب وبعـل
عن ولدى أم وأخت كملت ٦٥١	فقبضت عمن بقى أو نقلت
لأختها فقبضت عمن سرح يفرض ٦٥٢-٦٥١	وزجها وأمها ثم نكحت
كما مضى تصحيح كل مسألة ٦٥٣-٦٥٢	لم يكن وإلا حق له
سهام حظه عليها إن ظهر ٦٥٣	وضربه مسألة الذى كسر
توافق بينهما فى الأوله ٦٥٣	تباين أو وفقها إن عن له
يضرب فى المضروب فيها فهو له ٦٥٣	قلت فكل من له من أوله
يأخذه لكنه مضروب ٦٥٣	ومن الأخرى له نصيب
أو وفقه ولم نطل بالأمثله ٦٥٤-٦٥٣	فيما يخص ثانيا من أوله

* * *

الجزء السابع

باب الوصايا

٥	لجهة عمت وليست معصيه	الحر ذو التكليف أهل التوصيه
٧-٦	للملك حين مات كالعبد كمل	أو فلموجود معين أهل
٩	ثم الوصى ثم حاكم صرف	ودابة يشترط صرفا فى العلف
١٣-١٢	للدین أو محارب أو وارث	ومسجد وقاتل وناكث
١٤-١٣	يموت كالزائد عن ثلث إذن	لكن بشرط أن يميزوا بعد أن
١٦	صحح منه بيعها وما غبن	ولو بمعين قدر حفظه وإن
١٧-١٦	بكل مقصود لنقل يقبل	وهى بقدر الحظ لغو مهممل
١٨-١٧	إبهامه كالحمل قبل إن حصل	لا حد قذف وقصاص واحتمل
١٩	من نحو طبل اللهو للمباح	وبمنافع وذى صلاح
٢٠	والكلب للصيد وزرع ونعم	والزبل والخمرة حيث تحترم
٢١-٢٠	بفرض قيمة وكله أقر	إن كان للموصى وثله اعتبر
٢١	تفويته مملوك مال أو يدا	من مالك ممولا وإن بدا
٢١	أضافه لموته أو فى مرض	بغير الاستحقاق من غير عوض
٢٢-٢١	من ثله بعد قضا دين يجب	موت مضافا أو منجزا حسب
٢٦	أتلف والذى دفعناه نفذا	يغرم من يوهب ما زاد إذا
٢٧-٢٦	كالقبض للموهوب والتدبير	حيث دفن الميت ذو ظهور
٢٨-٢٧	غخير التكفير والكتابـه	وزائد العتق الذى أوصى به
٢٩-٢٨	وكسراية لبعض بعضه	وكشرا بعض بقدر قبضه
٢٩	ولا قبوله إذا أوصى به	لا إرثه البعض ولا اتها به
٣٠-٢٩	قبل القبول كالتحايى عوضا	أو وارث المريض هذا إن قضى
٣٠	تيرعـالـلـوارث وأولا	وفى نكاح التحايى جعلـا
٣٠	فزائد المهر احتسب من ثلث	إن ماتت الزوجة أو لم ترث
٣١	ولم يرثها الزوج قلت استشكلت	لا حيث عن مهور مثل نزلت
٣٣-٣٢	من قيمة ومن نجوم إن حصل	لا أجر نفس وقراض والأقل
٣٣	مريضا أو بالوضع الايصاء وقع	كتابة فى صحة ثم وضع

٣٣	مهما يعر كقيمة إن بيعا	أو عتقه وأجرة جميعا
٣٣	قبل حلوله ولا التفاتا	بثمن مؤجل وماتا
٣٣	وأولا منجزا فلا	فى كونه عن قيمة له علا
٣٦-٣٤	وإن يعتق ثلث كل قطعاً	قدم ثم فى العتاق أقرعا
٣٧	قبل دخول يد وارث وإن	ولتجر قرعة على الميت من
٣٧	وإن على حى فثلثاه عتق	تخرج عليه فكلا الحيين رق
٣٧	حر فلا قرعة والأول حر	لو قال إن أعتقت سعدا فبكر
٣٨	وليتسلط بعد أن تسلطا	وما سوى العتق ففيه قسطا
٤٠-٣٨	ومنعه من زائد عليه	وارث من أوصى على مثليه
٤١-٤٠	وذاث جنب ورعاف ثج	فى المرض المخوف كالقولنج
٤١	سل وكالإسهال ذى التواتر	وأول من فالج وآخر
٤٢	من أسروه وقاتل التحم	وكالمخوف أسر سفاكين دم
٤٢	وللقصاص واضطراب اليم	كذاك تقديم امرئ لرحم
٤٣-٤٢	أو بان طاعون كحمى أطبقت	أو عسرت مشيمة أو طلقت
٤٣	والدق دون جرب وربع	والورد والغب وشبه النزع
٤٤	وليعتمد فى مشكل طبيين	ووجع الضرس وحمى يومين
٤٥-٤٤	صحته ويظهر البطلان إن لم يكن	أهلى شهادة فإن صح تبين
٤٧-٤٥	مات فجأة بأوصيت كذا	ذا خوف فمات لا إذا
٤٧	وبكناية كقد عينت	أعطوا ومن مالى له جعلت
٤٨-٤٧	وكونه بعد إذ الموصى فنى	والكتب والقبول من معين
٤٩	مات بعد كالرقيق قبله وإن	أو الوارث لـه إن
٤٩	سيده يعتقه لا يعتير	له أوصى به فلو أمر
٤٩	قبول ما قيل اصرفوا فى العلف	قبوله كمالك الدابة فى
٥١-٥٠	ملكاً وحكمه كعتق ابن ولا	وقف بموته على أن يقبلا
٥١	لو ثبتت نسبته أو حكما	توريث أن يقبله وارث كما
٥١	ولا الذى عتاقه من ثلث	بقول معتقى أخ من إرث
٥١	عودا للهو وقسى و بنا	أعطوا من أعودى عودا واقتنى
٥١	إن كان للمباح ليس يصلح	فهى بعود اللهو أى تطرح
٥١	كالرافعى ما اقتضاه النظر	وقال شيخى قول من يخير

- خالف طبلا من طبولى فعلى
والقوس للتى لرمى الأسهم
ودابة لفرس وبغل
ونصفه البعير ليس يشمل
والكلب والحمار والثور فلا
والشاة غير السخل والعناق بل
ويشمل الفقير مسكينا كفى
كقوله حملها وأنت
وحى الكل لحي والذى
أعطوا لتوحيد وفى إن كانا
وخير الوارث فى اثنين وقد
رقاقه وتلفوا فتبطل
وحيث يبقى واحد تعينا
والبعض لم يشتر لا إن يقل
لو قال جيرانى فإن الجارا
ولم يرد من كل جنب عشرا
والعلماء هم أولو التفسير
ولسبيل الله للفازين
وقوله لخالد والفقرا
لخالد والريح أو جبريل لا
وفى لخالد والله نرى
أقارب الإنسان يشمل الذكر
والولد من أقرب جد أن يعد
ولا من الأم إذا الإيصافهم
أقاربى وإرثه ممنوع
ثم الأصول بعده الأخوه
ثم عمومة كذا الختوله
أقرب قدم وأخا الأصلين
موصى له يملك ما العبد كسب
- طبل مباح إن حواه نزلا
لا من قسى وهى ذات عدم
وللحمار والمراد الأهلى
أنثى وقالوا شامل وأولوا
يشمل أنثى مثل أعطوا جملا
لفظ الرقيق للجميع قد شمل
عكس وأن يجمعهما ينصف
بائنين أما لو أنت بميت
يقول إن كان غلاما حمل ذى
فى بطنها فللغلام بانا
يفتى بطلاق هنا وبأحد
وبعده لقيمة يتقل
أما الأرقاء فثلاثة هنا
ثلثى إلى العتق اصرفوا فامثل
من كل جنب أربعون دارا
وحافظوا كل القرآن القرا
والفقه والحديث لا التعبير
وللرقاب للمكاتبين
يجوز إعطا خالد ما نذرا
إن قال للرياح نصف بطلا
على الأصح نصفه للفقرا
ووارثا والضد الذى كفر
قبيلة لا الأبوان والولد
من عربى بخلاف ذى الرحم
وأقرب الأقارب الفروع
ثم جدودة تلى فى القوه
وهذه لهذه عديله
وبالمنافع التى للعين
العقر من جارية والمتهب

- وفرعها كهى ولا منع إذا
وإن تلف فما الضمان ثبتا
والقيد فى الموصى له نخرجه
والاقتصاص واشترى بالبدل
حق الذى له بنفع أوصيا
واحتسبوا من ثلث قيمته
والحج أن يطلق من الميقات
والدين والمنذور والكفاره
من ثلث فللوصايا يزحم
خللا ثلاثمائة من إرث
وكان وصى لامرئ بمائه
فشىء الذى به الأجر كمل
ثلث شىء ولحج عنه
وهو مع الشىء الذى قد كمالا
فخمس إلا سداسى للخمسينا
فثلث الباقي ثمانون خرج
والحج أو تكفيره المالى
والصوم والصلاة ما إن نفعا
لو استحق ثلثا ما أوصيا
ولو بجزء أو نصيب أو بحظ
فاحمل على ممول أقله
فصحح لولاه تلك المسألة
بالضعف زد مثليه فى ضعفه
أربعة الأمثال للثلاث
أقله ولو بجزء أوصيا
تجعل مثل الأسهم البقيه
ومخرجا لجزء باق جاريا
وذات وارث كصنف تعتبر
أوصى أبو ابنين بربع ما وجد
- أجره أو سفرا رام بهذا
ويبعه لسوارث إن أقتنا
كالشاة أوصى بالذى تنتجه
مثلا وإن يبع لأرش يبطل
ويستمر حقه إن فديا
ونقصها إن كان قد أقتنه
وحجه المفروض كالزكاة
من أصله فإن تك العبارة
ثم من أصل ماله يتمم
من قال حجوا واجبى من ثلثى
ومائة أجرة تلك الحججه
وثلث باق مائة لكن نزل
خمسون إلا سلس شىء منه
مما أبنت مائة قد عدلا
عادلة وشيئنا ستيئا
النصف منها مع ستين لحج
أداه لا الإعتاق أجنبى
ميتا ولكن صدقات ودعا
بثلثه فهو الذى قد بقيا
أو سهم أو ثلث سوى شىء لفظ
وبنصيب ابن له ومثله
وزد عليها واحدا وادفعه له
ثلاث أمثال وزد عليه
وبنصيب أحد السوارث
وجزاء ما من بعده قد بقيا
عنيت من مسألة الوصيه
كالصنف ثم كالسهم الباقي
بعد زيادة النصيب إن ذكر
وثلث باق ونصيب ابن أحد

- أوله من أربع دع ثلثه
ثلاثة حيث النصيب تبعه
أو زد على مسألة الذى ورث
أوصى بثلث وبربع ما فضل
مسألة لثلث من مخرجه
لمخرج الربع بنصف فاضرب
مسألة الإلرث من اثنين زد
أو زد على المسألة الإرثية
من فاضل مسألة التى لذى
من فوق أجزاء الوصايا للربع
أبو ثلاثة أولى استحقاق
المال ست ونصيب فبقى
فاضرب إذن ثلاثة فى ستة
زده على الحاصل كى يكونا
إن رد زائد على الثلث اقسام
لو قد أجزى أو نقصت أجمعاً
إن ردت الوارث شيئاً صححاً
بكل ما أوصى به وأن لا
أو أقسم مضروب ذا أو وفقه
فبين حاصلين ما تفاوتتا
لمن له أجاز وليجعل ورا
نصيب فرد من بنين ورث
فالثلث النصيب مع قسمين
يتبعها أربعة الأقسام مع
كل نصيب خمسة فالثلث
أوصى أبوههم بنصيب لابن
باق ثلاث أنصباً ربعه
منه بقى ربع نصيب جعلاً
ثلاثة وعشرة كل ولد
- للباق بل مسألة للورثه
فضربت ثلاثة فى أربعة
نصيبه فنصفها ثم الثلث ١٠٢-١٠٣
بنصيب ابن أبو ابنين جعل ١٠٥
وما تبقى ذو وفاق متجه ١٠٥
اثنين فى ثلاثة أو احسب ١٠٥
فرداً فثلثه فنصفه قد ١٠٥
من نفسها بنسبة الوصية ١٠٥
أو زد على المسألة الجزء الذى ١٠٦
زد ثلثاً والنصف للثلث تبع ١٠٧-١٠٨
وبنصيب ابن وسدس الباقي ١٠٨-١٠٩
خمس على ثلاثة لم تلق ١٠٩
فخمساً بان النصيب البتة ١٠٩
ثلاثة من بعدها عشرون ١٠٩
ثلاثاً على نسبة تلك الأسهم ١٠٩
نسبة نقص الثلث عن كل معاً ١٠٩
لهم بتقديرين إن قد سمحاً ١١٠
والأكثر اقسام أو قسمت المثلاً ١١٠
فى ذا على تقديرى التفقه ١١٠
لكل من أجاز صار ثابتاً ١١١
ذا خمس حالات وحيث ذكرنا ١١١-١١٢
ثلاثة ونصف باقى الثلث ١١٣
فثلثا المال نصيباً ابنتين ١١٣
قسم بقى لابن بقى فقد وقع ١١٣
سبع فقسمين يزيد البحث ١١٤
وربع باق بعدها يستثنى ١١٥
ثلاث أرباع نصيب نضعه ١١٦
وصية تبسط أرباعاً على ١١٦
أربعة حاز فالإيصاء بأحد ١١٦

١١٦	وكسب فرد مائة ولم يقل	أعتق أعبدًا ثلاثه وكل
١١٧	قرعته يعتق وبالكسب نجا	وارثه أجزته إن خرجا
١١٧	تخرج لغير كاسب يعتق من	وإن لغير خرجت أعد فإن
١١٧	شيء بمثله من الكسب التحق	ذا ثلثه وإن له تخرج عتق
١١٧	شيئين عادل لمثل ما خلص	مئى ثلاث إرثه وقد نقص
١١٧-١١٨	فإن جبرت ثم قابلت حصل	فمائتين مع شيئين عدل
١١٧-١١٨	ثنتين مع أربعة أشياء	عدل ثلاثمائة سواء
١١٨	فربع عبد ربع كسب تبعه	ومائة تعدل أشيا أربعه
١١٨	بموتيه بما ينافى مطلقا	يرجع عن تبرع قد علقا
١١٩	كذا لو ارثى ومشبهاته	وفعل أقوى ومقدماته
١٢٠	فيه وكالإيجاب فيما رهنا	والعرض للبيع كما لو أذنا
١٢٠-١٢١	فى مدة أوصى بها يبقى كذا	ووطء منزل وإيجار إذا
١٢١-١٢٣	أو نسج الغزل أو الحب طحن	لو قطع الثوب قميصا أو عجن
١٢١-١٢٣	للحشو والأخشاب بابا وليكن	أو جعل الخبز فتيتا والقطن
١٢٢-١٢٣	وببناء العرصة أو بغرس تى	كذا انهدام الدار لا فى العرصة
١٢٢-١٢٣	بر أو الأجود بالصيرة إن	وخلطه برا بما عين من
١٢٤	بما لذا أوصيت ضد ما إذا	وصى ببعضها وأوصيت لذا
١٢٤-١٢٥	ونقله ويبيع مال ملكه	أنكر أو تمر ذا تركه
١٢٥-١٢٦	زوجها وشركوا بالثانيه	موص بثلاث ماله والجاريه

فصل فى الوصية

١٢٩	ديونه إيضاء حر كلفا	صح لتنفيذ الوصايا ووفى
١٣١	فيه على الطفل ومن تجننا	ومن ولى ووصى أذنا
١٣٢-١٣٣	أقت أو إشارة تفهم لو	لا فى حياة جده علق أو
١٣٣	إن كان ماليا مباحا واصرف	لسانه أمسك بالتصرف
١٣٣-١٣٤	حر جميعا مسلم إن حصلا	مطلقه لحفظه المال إلى
١٣٤-١٣٥	عدلا لذى الموت فالغ الماضيا	من مسلم وأن يكون كافيا
١٣٥-١٣٦	وأم أطفال بهذا أولى	واعتبر الحال بصيرا أو لا
١٣٦-١٣٧	وقبلا تعاوننا ووجبا	أوصى إلى اثنين ولو مرتبا
١٣٨	يبدل والثانى استقل إن شرط	ذا فى وكالة وإن فرد فرط

١٣٨	فى حفظه هذان أو فى المصرف	حيثئذ ذاك وإن يئتلسف
١٣٨	منفرد لا فى ضمنت ذا إلى	فليله القاضى وفرد قبلا
١٣٩	فمع أمين أو فلا انفراد له	زيد وهذا دون زيد قبله
١٤٠	مقدار خرج قلت ما لم يسرف	وصدق الوصى هل خان وفى
١٤٠-١٤١	قلت كذا القيم للأطفال	لا موت والد ورد المال

باب الوديعة

١٤٧-١٤٥	فيضمن المودع بالترحال	أودعت توكيل بحفظ المال
١٤٧	بالمال لم يودعه فيه ووجد	لا إن طرا نحو جلا أهل البلد
١٤٨-١٤٩	فالعدل كالمات لا مفاجيا	ذا المال أو وكيله فالقاضيا
١٥٠-١٥١	عدل وإن أوصى فلم يوجد فلا	بغير إيضاء ممميز إلى
١٥١-١٥٢	خيفة غارة ونار أو إلى	أو نقل المودع بالنهاى بلا
١٥٢-١٥٤	أو علفها بغير نهيه ترك	حرز أقل أو بنقله هلك
١٥٥	كلبسه للددود إن تعينا	بالإثم أو بنشر صوف ما اعتنى
١٥٦	لا إن نواه كركوب ما امتنع	أو أخذ العين له أو انتفع
١٥٧-١٥٨	فكله أو عينه فلذا فقط	أو بدل المأخوذ بالباقي خلط
١٥٨	بالعمد أو بخلفه الهلك حصل	والكل إن أتلّف بعضا اتصل
١٥٨	فى البر من جنب رقادا يستحق	كالنوم فوقه بنهى وسرق
١٥٨-١٥٩	بكفنه وضاع منه لا غضب	أو عين الربط بكم فصحب
١٥٩	من خارج فطر والعكس نفوا	أو داخلا يربطه فضاع أو
١٦٠-١٦١	مصادرا أو سارقا أو يضع	أو ضيعت بأن يدل المودع
١٦١	كالحكم لو سلمها لإكراها	فى غير حرز المثل أو ينساها
١٦١-١٦٢	وليخفها عنه ومينا يقسم	لكن قراره على من يظلم
١٦٢	ماطل فى تخلية إن اعترض	وكفرت أو دون إتمام غرض
١٦٢-١٦٣	ثم استمع بينة له برد	مالكها للرد أو مع ذا جحد
١٦٣	مناقضا فى آخر الوكاله	قلت وذا الصحيح لا ما قاله
١٦٣-١٦٦	أو قال ردها على الوكيل لى	ومنكر اللزوم فى الرد اقبل
١٦٦	كالحكم فى ثوب هوى فى مسكنه	فلم يرد المال مع تمكنه
١٦٦	والطفل لا إن كان للحسبة فيه	وضامن أخذها من السفية
١٦٧	لا القرض والموهوب والمبيعا	وضمننا إن أتلّف الوديعة

قلت ومما قال شيخى ينبغى
وما بقصد الخل من جريال
فى نحو جلد ميتة لم يدبغ ١٦٧
تجوزنا إبداعه كالمال ١٦٧

باب قسم الفى والغنية

خمس الذى يحصل من كفارهم
وثن إن بيع أحساسا قسم
والربع بعد الوقف من عقارهم ١٦٩
فللمصالح الأهم فالأهم ١٦٩-١٧٠
كسد ثغر ولكل من نسب
هاشم ولأخيه المطلب ١٧٠
وذكر كأثنين يحتسب
ولفقير القوم والعديل ١٧٢
والتبقى بعد خمس كامل
وكان للنبي للمقاتل ١٧٤
بقدر ما يحتاج والزوجات
والولد والعبد وبالممات ١٧٥
كذا إلى أن تنكح النساء
ويستقل بعده الأبناء ١٧٦
قدم بنى هاشم والمطلب
ندبا فأقرب الورى إلى النبي ١٧٦
فالعرب الأسن فالأسبق فى
إسلامه وهجرة وليصرف ١٧٧-١٧٧
متى أراد وكتابا محصيا
فليتخذ يثبت فيه الأقويا ١٧٧
سمى لكل فرقة عريفا
وليمج من قد جن والضعيفا ١٧٩
إن أيسا ومن يمت والمال قد
جمع يعط وارث قسط الأمد ١٧٩
وما من الأخماس هذى الأربعة
فى الثغر والكراع والسلاح ١٨٠
أو بعضه يصرف باستصلاح
لمسلم أزال منع مقبل ١٨٠
فى الحرب مثل إن فقأ أو قلعا
عينيه أو لطيفه قطعاً ١٨١
أو أسره لا غافل وإن رمى
من حصن أو صف إلى الكافر ما ١٨٢
يصحب من جنينة أمامه
زينة ومركب ولامه ١٨٢
ومن ثياب ولجام وأخذ
سرجا وما للنفقات يتخذ ١٨٣
لا نفسه وبدل عنه إذا
أرق أو فادى وما استحقب ذا ١٨٣
وبعد الخمس كما مر بسط
وما الأمير باجتهاده شرط ١٨٣-١٨٤
لمتعاطى خطر ولو أحد
يكون من مال المصالح المعد ١٨٤
أو الذى يؤخذ بعده وما
يبقى مع العقار أيضا قسما ١٨٤-١٨٥
فى شاهد الحرب له وإن مرض
أو ناله فى الحرب جرح أو قبض ١٨٥
بعد انقضاء حربيه أو خرجا
من صفة حيث تحيزا رجاً ١٨٥

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

تموت فى أثنائه لا نفسه ١٨٦	لفئة بالقرب أو فرسه
أسلم أو محترف وتاجر ١٨٧-١٨٦	ولأسير عائد وكافر
خذل وليخرج وللعبد وذى ١٨٨-١٨٧	ولأجير مع قتال لا الذى
يأذن له الإمام سهم وليهن ١٨٨	صبا وللمرأة والذمى إن
رأى الإمام قدر هذا جعللا ١٨٩-١٨٨	عن غيره يعرف بالرضخ إلى
ملك إذا لم يك فاقد القوى ١٩٠	ولركوب فرس ولو سوى
يعطى ويعطى من سواء واحدا ١٩٢-١٩٠	ثلاثة من أسهم لا زائدا
جيش الإمام راصد النصريه ١٩٣	شارك فى غنيمه السريه
وحيث لا يمكن قسم أقرعوا ١٩٣	بالقرب والكلاب عدا وزعوا

باب قسم الصدقات

يقع ماله وكسب حلا ١٩٥	إن الزكاة للفقير من لا
تفقها من حاجه بموقع ١٩٥	إن كان لا ثقا به لم يمنع
من حاجة بموقع وما كفى ١٩٨	الشان مسكين يقع ما وصفا
بالحتم من قريه يكفى المؤن ١٩٩	لا من ينفاق من الزوج ومن
وحلفا ندبا للاتهام ٢٠١-٢٠٢	بقول ذين كافيا لعام
وإن يشا من بيت مال جعله ٢٠٣	الثالث العامل فيها الأجر له
لفقه أبواب الزكاة واعى ٢٠٣	كحاسب وقاسم وساعى
قاض ووالى بلد وإن علا ٢٠٤	أهل شهادة وكالكاتب لا
فى الدين نية وقوله كفى ٢٠٥	رابعها مؤلف قد ضعفا
يرجى اهتدا أمثاله بالبينه ٢٠٥	كذا شريف يعطاء أعلنه
لمانع الزكاة والأعادى ٢٠٥	ومتألف على الجهاد
وقدره إلى الإمام جعللا ٢٠٥-٢٠٦	إن كان من تجهيز جيش أسهلا
كتابة لعجزهم وضوح ٢٠٦-٢٠٧	الخامس الرقاب هم صحيحو
صرف ولو قبل حلوله فإن ٢٠٧	إليه أو سيده إذا أذن
أتلف قبل عتقه ما أخذنا ٢٠٨	يرق أو أعتق يغرم لا إذا
وإن غنى ولو بنقد كثرا ٢٠٨	السادس الغارم لإصلاحا يرى
وإن بدت توبته إن أعدما ٢٠٩	وغارم لنفسه لا مأثما
وأعطيا قدر وفا دينهما ٢٠١-٢١٣	وللضمان حيث عسر عمما
صدقه أو استفاض فى البلد ٢١٣	بشاهدين أو يكون الخصم قد

٢١٣	تطوع بالغزو من لا يأخذ	سابع الأصناف سبيل الله ذو
٢١٣-٢١٤	وفرسا ملك أو أعيرا	فيما ولو لم يك ذا فقيرا
٢١٤-٢١٥	ابن السبيل وهو المسافر	والنفقات والسلاح الآخر
٢١٥	مقصده أو أرض مال هوله	لا عاصيا مع عسره ما أوصله
٢١٦-٢١٧	ولا نصيين لوصفى مستحق	لا كافر منهم وممسوس برق
٢١٨-٢١٩	لمن بقوا والنقل غير جيد	وسهم مفقود ولو فى بلد
٢١٩-٢٢٠	بعامل وبناتنة هيا	واستوعبوا وجاز أن يكتفيا
٢٢٠-٢٢١	آحاد صنف إن مُزكٌ يصرف	من كل صنف وله التفضيل فى
٢٢١	غرم سوى أقل ما تمولا	وإن على شخصين يقتصر فلا
٢٢٢	فى فطرة والمال فيما زكى	والنقل من موضع رب الملك
٢٢٣	يسقط وفى الإيصاء والمنذور	لا يسقط الفرض وفى التكفير
٢٢٣	فى بلد والنقل منه يلزم	كذا إذا الأصناف جمعا عدموا
٢٢٤	من معهم يوجد ثم يحتم	أهل الخيام المستحق منهم
٢٢٤	عند الوجوب فإن استقروا	نقل لأدنى بلد ذا الأمر
٢٢٤	وحكم كل حلة فى البر	يصرف إلى من دون قدر القصر
٢٢٤	تميز بالماء والمراعى	كقرية بشرط الانقطاع
٢٢٥	أنعام فىء بصغار عرف	والصدقات سم بالله وفى
٢٢٦	أولى وفى قريه والجار	وصدقات النفل فى الإسرار
٢٢٦-٢٢٨	له ممنون ما استجبت منه ذى	وشهر صوم والمدين والذى
٢٣٠	أصحبها نعم إن الضيق احتمل	وأوجه فى كل ما عن ذا فضل

باب النكاح

٢٣٤-٢٣٥	والوتر والضحي ولزلفى هيه	نخص النبى بوجوب الأضحيه
٢٣٥-١٣٧	وأن يخير النساء قيه	ونفل ليل وسواك فيه
٢٣٨-٢٤٠	له على الزوج وأن يجيه	كذا طلاق امرأة مرغوبه
٢٤٠	ورفعه المنكر والمصابره	والمصابرة من هو فى الصلاه
٢٤١	كذا قضاء دين ميت أعسرا	من غير قيد لعدو كثيرا
٢٤١-٢٤٢	وفرضها والفرض لا ما قبلها	وحرمة الصدقتين نفلها
٢٤٢-٢٤٣	لهم وتصويت عليه عالى	على قرابتيه والموالى
٢٤٤	وباسمه ونزعه للأمته	وأن ينادى من وراء حجرته

مستكثرا وخائئات الأعين ٢٤٥
 بإله منه ونكاح الأمة ٢٤٥-٢٤٦
 لغيره قيل وثوم وبصل ٢٤٦-٢٤٧
 يسمى محمدا ولو هذا الزمن ٢٤٨
 وأخذه الصفى من مغانما ٢٤٩-٢٥٠
 وخمس خمس فيئه والغنم ٢٥٠
 تخفيفا أو كرامة محققه ٢٥٠-٢٥١
 وحاكما لفرعه الزاكى وله ٢٥١-٢٥٢
 إطعام ذى الحاجة وليذله ذا ٢٥٢
 زوج من شاء ولم يأذنه ٢٥٢
 ما فوق أربع وتسع فى الأصح ٢٥٢
 وقبل أن يأتى بالتحلل ٢٥٢
 إحرام فى التلخيص هذا نقلا ٢٥٢
 قسما كذا صححه الاصطخرى ٢٥٢
 حامد ثم البغوى يجب ٢٥٢-٢٥٣
 وضوء من سواه من غير وضو ٢٥٢-٢٥٣
 منامه بالعين دون قلبه ٢٥٤
 كمثله ما يبصر من تلقائه ٢٥٤
 وأن أمة له خير الأمم ٢٥٥
 وشرعه ناسخ كل ما شرع ٢٥٥
 ومنه يستشفى ببول ودم ٢٥٥
 أول من باب الجنان يقرع ٢٥٦

إلى الملاقاة وبذل المنن
 وحبس من تقلاه للعائنة
 وللكتائبة والتى دخل
 قلت وأن يكنى أبا القاسم من
 وبإباحة الوصال صائما
 أى الذى يختار قبل القسم
 وجعل الميراث عنه صدقه
 وأن يكون شاهدا وقابله
 وبالحمل لنفسه وبأخذا
 وإنه ممن يشا ومنه
 وبالنكاح هبة وإن نكح
 ودون مهر وشهود وولى
 قلت وأن يدخل مكة ولا
 وكونه بين النساء لا يجزى
 قال العراقيون والشيخ أبو
 وأن يصلى بعد نوم ينقض
 وبعض ما أكرمه الله به
 وأنه يبصر من ورائه
 وأنه للأنبياء قد ختم
 وأنها على الخطأ لا تجتمع
 وأنه سيد ولد آدم
 أول شافع ومن يشفع

فصل فى العقد للنكاح ومقدماته

أن ينكح الولود ذات النسب ٢٦٠-٢٦٢
 وجهها وكفيها وإن لم يؤمرا ٢٦٢-٢٦٥
 ومن على الرؤية ليس يقدر ٢٦٥-٢٦٦
 بخطبة وخطبة للخطبة ٢٦٧
 وغيره محرم للذكر ٢٦٨
 لا لاحتياج كالعلاج يحظر ٢٧٠

يندب للمحتاج ذى التأهب
 والدين بكرا بعدت وأن يرى
 إذا ارتضاها وهى أيضا تنظر
 يبعث من يأتى له بالصفة
 ومن نساء مس شىء شعر
 وإن أبين وكذلك النظر

٢٧٠	تهتكافى سوءاً فحلله	ولا لما ليس بعد الكشف له
٢٧٥-٢٧٢	لها وطفل لا مراهق ومن	ولا لمسوح ومحرم وقن
٢٧٦	بالأمن لا من سره لركبه	أمرد والإماء بغير إربه
٢٧٨-٢٧٧	ما بلغت فى السن حد الشهوة	كالنسا ومن رجال والتى
٢٧٩	والمتولى من سوى المميزه	لا فرجها قلت الحسين جوزه
٢٧٩	فى سوءاً لكن كراهة رأوا	ولا مع النكاح والمملك ولو
٢٨٣-٢٨١	محرمه واحتيط فيمن أشكلا	قلت ولا يغمز ولا يقبلا
٢٨٤-٢٨٣	تصريحاً لمنع لا لرب العدة	وكالجواب خطبة المعتدة
٢٨٦-٢٨٤	يحرم بل ذى بعد ذى إن علما	ولسوى الرجعية التعريض ما
٢٨٦	تجبر والسلطان فى التى تجن	أجاب من يجبرها أو غيرمن
٢٩١-٢٨٧	من مخاطب : وصحة النكاح	نطقاً وجاز الذكر للقباح
٢٩١	تزوج أنكح وقبلت بعد تى	بقول زوجت وأنكحت ابتى
٢٩١	لفظ تزوجت وزوج ورووا	نكاحها تزويجها نكحت أو
٢٩٢-٢٩١	كان بمعنى هذه مترجما	فى ذى خلافاً مثل أنكح وبما
٢٩٥	محمد يندب إن تخللا	والحمد والصلاة بعده على
٢٩٧-١٩٦	تنس حضور سامعين قبلا	بشروط تنجيز وإطلاق ولا
٢٩٩-٢٩٧	ولو بمستورى عدالة مضى	أى فى نكاح لأشهادة الرضى
٣٠٠	يعرفه بعض الصاحبين أويبن	لا الدين أو حرية فالفسق أن
٣٠٣-٣٠١	بسيد وفسق هذا ما نقل	بحجة أو بتذكر بطل
٣٠٣	كافرة لا كافر لمسلمة	للسيد المسلم تزويج أمة
٣٠٣	وأنايل حالا وولى أن ينكحه	وبولى سيد بالمصلحه
٣٠٧-٣٠٥	لا العبد والسيد ليس يقهر	والنطق من سيده ويجبر
٣١٠-٣٠٨	عتق لها جميعاً حال المرض	وبولى والد وإن عرض
٣١١	ثم يجد عن أب ويجبر	وبهما إذ بعضها يجبر
٣١٤-٣١٣	تزويج من جنت لتوق فهمه	لفقد وطء قبل ولزمه
٣١٤	من جن فردة يزوجان أن	لا طفلة ولا من الطفل ومن
٣١٦-٣١٥	معينة وأمة من عقلا	يحتج وأربعاً وغير الكفاء لا
٣١٧	وإن طراً بعد البلوغ رجحه	وزوجاً مجنوناً بالمصلحه
٣٢٠-٣١٨	مجنوناً تحتاج ثم العصب	ثم الإمام بعد شورى الأقرب

- لا الفرع دون سبب ومشكل
له بإذنه وحياتها بلا
وبعده السلطان للمرأة فى
بالصمت فى البكر ويلزم الولي
وعتبه وسفقه وفسق
كذلك الجنون لا العمى ولا
وأن يغيب مقدار قصر أو منى
مكافئ أو الولي الزوج مع
زوج سلطان وليس يستقل
والزوج فى وكالة يصرح
واحدة بشرط إذن من ولي
بما هو الأقل مما عينا
يلغو ومطلاق يسرى واحده
ولو مع الوطاء فلا مهر كما
كالحكم فى مريض موت قد سمح
وما نسبية ومن للعرب
أو هاشم تنسب أو من جنبت
وحرفة دنية ومن تعف
ولو بفضل خص واليسار
وجاز أن ذى والولى رضيا
وقدم الأفقه ثم الأورع
وصح من غير وقف للبس
إن مات واحد وإرث الزوج لو
وحيث لا يعلم سبق يطل
سابق ذين فالنكاح للذى
لواحد فهى لغير تقسم
من نسب ومن رضاع للأبد
عمومة وولد الخؤولة
وغيرها لا ولد الزنا لأب
- أعتق كالمرأة لكن الولي ٣٢٠
إذن على ترتيب إرث نزلا ٣٢٢-٣٢٠
محل حكمه بإذن واكتفى ٣٢٣
إجابة الملتزمات العقل ٣٢٥-٣٢٤
وخلف دين والصبا والرق ٣٢٩-٣٢٥
إغماؤه إلى البعيد نقلا ٣٣١-٣٣٠
بالعضل لا الحجر من معين ٣٣٥-٣٣١
فقد المساوى أو فى الإحرام وقع ٣٣٥
وكيل محرم وإن لم ينعزل ٣٣٦-٣٣٥
ولا احتياج السفية ينكح ٣٣٨-٣٣٧
وإن أبى السلطان والعكس جلى ٣٣٩-٣٣٨
ومهر من لاقت وما زاد هنا ٣٤١
وإن بدون الإذن ينكح راشده ٣٤٥-٣٤٢
زوج عبدا أمة له هما ٣٤٦-٣٤٥
بعتقها وتلك ثلث ونكح ٣٤٦
ولقريش وإلى المطلب ٣٤٩-٣٤٦
عيبا به الخيار ها هنا ثبت ٣٥٠-٣٤٩
وحرة كفوا لغير من وصف ٣٥٢-٣٥٠
ونحو حسن ما به اعتبار ٣٥٣
بالغير لا القاضى وبعض الأوليا ٣٥٥-٣٥٣
وبعده الأسن ثم يقرع ٣٥٧-٣٥٦
فى سابق اثنين وإرث عرس ٣٥٩-٣٥٨
ماتت والإنفاق على هذى نفوا ٣٥٩
وتلك إن تخلف بأنى أجهل ٣٦٣-٣٦٠
يخلف بالبت وأن تقر ذى ٣٦٤-٣٦٣
وبنكولها ورد تفرم ٣٦٤
تحرم من لا دخلت تحت ولد ٣٦٦
كالبت ينفيها من المدخولة ٣٦٦
وأم عم وأخ لا من نسب ٣٦٩-٣٦٧

و أم أحفاد وجددة الولد	و أخت أولاد من الرضاع قد	٣٦٩
أو حرمت أصوله فصوله	فصول أدنى من هم أصوله	٣٧٣-٣٧٢
أول فصل سائر الأصول	وزوجة الأصول والفصول	٣٧٣-٣٧٢
أصول زوجة وإن غشيها	فصولها أيضا ومن وطئها	٣٧٥-٣٧٣
بالملك أو بشبهة الواطئ كما	فى عدة وفى انتساب فيهما	٣٧٥
والمهر فى شبهتها دون التى	يزنى بها أو لمست كالزوجة	٣٧٦
ومحرم الشخص بمعدودات	إن تشبته صرن محرمات	٣٧٦
وجمع خمس ولعبد لا يحل	جمع ثلاث وهو فى عقد بطل	٣٧٨
ولو به أختان صح فى الآخر	وأنثيين أية تفرض ذكر	٣٧٨
وجدت بين ذى وذى محرما	نكاحا أو وطأ بملك أو هما	٣٧٩
فإن تبين سابقة أو اشترى	أو بزوال الملك تحريم طرا	٣٨١-٣٨٠
أو بكتابة وتزويج تبسح	أخرى له ولا يلام من نكح	٣٨١
أنثى وبنت زوجها أو أمه	وخصصت مملوكة بالحرمة	٣٨٢-٣٨١
إن نكح السيد من لا تجمعا	ومن ثلاثا طلقت بجمعا	٣٨٢
أو لا وثنتين على الرقيق	فى الثانية لا ذى مع التعليق	٣٨٣-٣٨٢
بعقه قلت وجدان الصفه	شرط إلى إيلاج قدر الحشفه	٣٨٣
مع انتشار فى نكاح صح لا	شبهة ووطء ملك مثالا	٣٨٥-٣٨٤
وملكه وملكها وللذى	كاتبه وفرعه للحر ذى	٣٨٨-٣٨٧
بدء ولو بعضا ولو كان الذى	ينكحها علق سبق عتق ذى	٣٨٩-٣٨٨
به كأن يقول إن نكحتك	بصحفة فقبله أعتقتك	٣٨٩
ثم النكاح بعد هذا يجرى	وأمتين حرموا للحر	٣٨٩
وبدؤه لأمة لو حره	حصل أو له عليها قدره	٣٩١-٣٩٠
ولو كتابية أو من بأقل	من مهر مثل قنعت لا ذى أجل	٣٩١
ولا التى غابت بعيدا والتى	غالت ورتقاء وبأمن العنت	٣٩٢
ولو تسريا ومسلم ملك	ذات كتاب قل يجوز الوطء لك	٣٩٤-٣٩٣
دون الجوسية أو ذات الوثن	وحررة وأمة أن يجمعن	٣٩٤
حر أو الحل وغير الحل	يصح فى الأولى بمهر المثل	٣٩٥
وحر بعض كالرقيق لو جمع	لحررة وأمة لما امتنع	٣٩٦
وأمة الكتاب دون مسلمه	لذى الكتاب قلنا محرمه	٣٩٦

- وإنما حلت من الكفار مَنْ
 قد آمن الأول من آبائها
 أو التى تعزى لإسرائيل
 ووثنى أحد الأصليين له
 وحرمت صابئة وسامره
 ولا يجوز كونها مقررره
 والزواج لو قبل الدخول يقع
 وبعده على انقضا العدة قف
 ولو بغصب لا لذمين أو
 ولو صحيحا أفسدوا المصاهرة
 كذا المسمى ولفاسد قضى
 بقيمة قلت وفى المثلى
 واتحد الجنس اعتبار بالقدر
 لا للتى قد فوضت واعتقدوا
 ولو طلق الأختين أو رقيقه
 ثم الجميع أسلموا فليس له
 وإن جميعا أسلموا أو سبقا
 فخيرة الأختين والحررة لا
 قرر لا إن قارن الذى فسد
 واليسر أو أمن الزنا فى الأمة
 وحكمنا بالحق إن خصم رضى
 تقريره لو صار كل مهتدى
 ولا لمن قد عوهدا واختارا
 وعدة الشبهة لا فى الرده
 من أخوات وإماء وصفت
 والبنات لا لداخل بالألم قد
 وحررة ذات كتاب قدمت
 إن تمت الحررة وهى مسلمه
 نكاح ذى ادفع وكحررة تعد
- مِنْ اليهود والنصارى يعلمن ٣٩٦-٣٩٩
 من قبل تحريف بأنبيائها ٣٩٩
 من قبل نسخ لا إلى التعطيل ٤٠١-٤٠٢
 وقرروا هذا ولا منتقله ٤٠٣
 خالفت الأصول وهى مهدره ٤٠٣-٤٠٤
 وردة وسبق إسلام المره ٤٠٥
 إن لم تكن ذات كتاب يرفع ٤٠٥
 ثم نكاح الكفر بالصحة صف ٤٠٧-٤٠٨
 كان مؤقتا وتأييدا رأوا ٤٠٨-٤٠٩
 يثبتها كذا طلاق الكافره ٤١٠
 بمهر مثل قسط ما لم يقبض ٤١٠-٤١١
 إذا فرضناه من المالى ٤١١-٤١٢
 لا قيمة كنصف زق خمر ٤١٢
 بأن نفى مهرها يقبض ٤١٣
 وحررة مثلثا تطليقه ٤١٣
 نكاح إحدى لم تكن محله ٤١٣
 أو تان ثم بالثلاث طلقا ٤١٣-٤١٤
 ينكح بلا محلل إن دخلا ٤١٤
 به سوى الطارئ إسلام أحد ٤١٤-٤١٥
 وإن طرا الإسلام من هذا وتى ٤١٦-٤١٧
 حتم فتقررنا نكاحا يقتضى ٤١٧-٤١٨
 ولا الحكم بالإتفاق حال المفسد ٤١٨
 ولو فى الإحرام هما قد صارا ٤١٩-٤٢١
 أربع زوجات له وفرد ٤٢١
 ليأسه عن حررة تخلفت ٤٢٢
 تعينت والأم بالبنات تصد ٤٢٢
 أو التى فى عدة قد أسلمت ٤٢٢-٤٢٣
 أو ترتدت تمت تسلم الأمه ٤٢٣
 معتقة من قبل إسلام أحد ٤٢٥

عن عتقها قلت وشيخي خيِّره ٤٢٦-٤٢٧
سهو الوجيز والإمام الرفاعي ٤٢٧
من عتقت والزوج في الإسلام ٤٢٧
كانت زمان اجتماعا رقيقه ٤٢٨
وحققها حكم الإمام ضاهي ٤٢٨
فيما إذا من قبل ما اهتدى عتق ٤٣٠
ومعه ما أسلمت ثنتان ٤٣٠، ٤٣١
ثم يحرر تعينان ٤٣٤، ٤٣٥
تأخر الحرة عن هذا وإذا ٤٣٥، ٤٣٦
لا أن يعلق اختيارا مطلقا ٤٣٧
تعيينه هاتيك للنكاح ٤٣٨-٤٣٩
وجاز أن يحد من يختار ٤٣٩
قد اهتدين والكتايبات ٤٣٩
واحبس ليختار وعززه أصر ٤٤٠، ٤٤١
تعتد الأقصى قلت إذ لا جمل ٤٤١، ٤٤٢
تفاوت يجوز لا إذا وقع ٤٤٢
طلق بالتعين ثم التبسا ٤٤٢-٤٤٣
إحدى الكتايب والمهتديه ٤٤٣
تخلفت والنفقات لأمد ٤٤٣-٤٤٤
وردة الأثنى خلاف الذكر ٤٤٤-٤٤٦
خير وبالجلب ولو بها نقص ٤٤٧-٤٤٨
ورثت وإن طرا لا ما اقترن ٤٤٩-٤٥١
زال وما من بعد موت علما ٤٥٢
قارنه كمنع تزويج بذا ٤٥٣
من بعده كردة وخيرا ٤٥٣-٤٥٥
وخذ رق لا بخلف الزعم ٤٥٥-٤٥٦
حر وللسيد حتى أصل أب ٤٥٧-٤٥٨
حيّا بدا لا بالخروج ميتا ٤٥٨
من أمه لسيد مغرومه ٤٥٨

وبعد ذين تدفع المؤخره
فهنا الحاوي من المتابعي
فالاختيار فيه بالتيام
لا الغير والزوج فذى العتيقه
فحكمها فى حق من سواها
والعبد ثنتين وبالحق التحق
أو قبل عتق صار ذا إيمان
ومعه إن أسلمت اثنتان
إن كانتا رقيقتين لا إذا
ثم طلاقه ولو معلقا
والفسخ إن فسر بالسراح
لا الوطء والإيلاء والظهار
فى بعضهن واختيار اللاتى
له وللغراق عباد الصور
فإن عت من قبله فكل
ووقف الإرث إلى الصلح ومع
على سوى الإرث كمن إحدى النسا
لا أن يطلق ثم يلبس من هيه
أو أربع من الكتايبات قد
تقدم تأخذ لا التأخر
وبالجدام والجنون والبرص
وعنة من قبل وطء وقرن
بالعقد عمله ولا من بعد ما
وللولى بالذى عم إذا
وبعد وطء المسمى إن طرا
بخلف شرط نسب وسلم
وولد من قبل علم ذو نسب
قيمته يوم ولادة متى
وبجناية فعشر قيمه

- وذا وما ذكرته من قبل
وعاد إن يغرم بها على الذى
إن عتقت وأحصره فيمن عقدا
وعتق كل العرس لا عن ذى مرض
زوج برق مس لا إن عتقا
رجعيا أو إسلامه تخلفا
دون إجازة وللصبيبة
لا للولى وجهل عتق والخيار
إن حلفت عذر ولو يعترف
فسنة إن طلبته أمهالا
يطلب بالوطء وإن لم تعزل
هذا ولو سافر واستقضى
قلت الرضى أثنائها وقبلها
كالحكم لو أسقط الاستشفاع
ولو بطلتكم ثم راجعا
لا إن يجده وصدق من جحد
ولم يلاعنها ولا ولا فى العنة
لا إن أتت لعذرة بأربع
فإنه مصدق فى التلف
رجوع مودع على من أودعا
ذا كلها فالقول قول الثانى
فمدعيها سهمه إن يبع
مفتقر لحجة والبعول
والدبر مثل القبل فى الإتيان
وفئة الإيلاء ونفى العنة
وبجماع أمة الفرع وجب
وضد رق ولد لا قيمته
بالمالك بالقيمة لا إن تستحق
ولو وطى الجارية المشرکه
- فى ذمة العبد كمهر المثل ٤٥٩
قد غره لا بالمهر بل إن تك ذى ٤٦٠
عليه والعاقدة إلا السيدا ٤٦٠
وتلك ثلث المال قبل ما استقضى ٤٦١
من قبل فسخها ولو قد طلقا ٤٦٢ - ٤٦٣
وإن تؤخره إليهما كفى ٤٦٣
ومن تجن عقب الأهلية ٤٦٣ - ٤٦٤
بالعتق لا بالعيب أو على البدار ٤٦٤
بعنة أو بعد رد تخلف ٤٦٥ - ٤٦٦
فإن لنفى عنة يحلف فلا ٤٦٦، ٤٦٧
ترفع لقاض وبفسخ تستقل ٤٦٧
فى غير ذا النكاح لا إن ترضى ٤٦٩
على الأصح غير مسقط لها ٤٦٩
من قبل أن يجرى الابتياح ٤٦٩
ضورما وغير مأتى واقعا ٤٧٠
جماعها لا إن أتته بولد ٤٧٠
ولا فى الإيلاء فقول المثلث ٤٧٠، ٤٧١
أو طلب ارتجاعها كالمودع ٤٧١، ٤٧٢
والمستحق إن يغرمه نفى ٤٧٣
ومثل دار فى يد اثنين ادعى ٤٧٣
بأنها بينهما نصفان ٤٧٤
من ثالث والثان فى التشفع ٤٧٤
كل تمتع له والعزل ٤٧٤
لا الحل والتحليل والإحصان ٤٧٥
والإذن نطقا وافتراش القنة ٤٧٥
مهر وتعزير ويثبت النسب ٤٧٦ - ٤٧٧
وثبتت لأصله أميته ٤٧٨ - ٤٧٩
للأبن من قبل أو الوالد رق ٤٧٩
تثبت فيما الفرع منها ملكه ٤٨١

- ولتسر ليسر وحر الولد
وليهيئ فرعه مستمتعا
واستثن شوها وتزويج أمه
إن شق صبر أو يخاف العتتا
ولو عجوز تحته أو رتقا
والمهر مهما يتعين تبعا
بالموت وانفساخه وبالطلاق
والعصبات قدمت فالأدنى
وبالنهار استخدم السيد من
وأخذها للزوج ليلا لا فى
ومهرها لسيد فإن دخل
من قبله ومسقط من قبله
كوطء أصل أمة زوجها
وإن تمت ولو يقتل الأجنبية
وأن يبيعها سيد أو يعتق
نكاح هذه ومهر أصدقه
وحبسها فى للمهر ليس لأحد
لمشترئها أن يطأ بعد الشرا
واشترط القبول فى أعتقتك
ويلزم القيمة لا الوفا ولا
والمهر والاتفاق ليس يضمن
كالأب بالعقد وما يزيد من
وفى نكاح فاسد ووطيا
وإن يقل لعبده سافر معى
وزوجة تملك بعض البعل
وقبل وطء مهرها يسقط لا
قلت فنصف مهر هذى أسقط
وبعد وطء إن به اشترته صح
ملك مورث له ثم هلك
- وبعضه فى العسر فى القول الأسد
أقربهم فوارث فوزعا
لأصله الحر الذى قد عدمه
بقوله بلايين ثبنا
أو طفلة إن احتاج ييقى
تعيينه وجدد المستمتعا ٤٨٤، ٤٨٥
والخلع والعتق بعذر كالشقاق
وباستوا إن يضق أقرعنا
زوجها والزوج لم ينفق إذن ٤٨٦ - ٤٨٧
غير ولو صاحبة احتراف ٤٨٧ - ٤٨٨
سلمه ويسرد ما بذل
ردتها كقتلها وقتله
من ابنه من قبل إن أوجها
وحررة لنفسها فليجب
أو ولها أوصى بمهرها بقى
لبائع ومعتق ومعتقه ٤٩٠ - ٤٩١
ومهر مثل فى نكاح قد فسد
وبائع إن قبله الوطء جرى
لتنكحني لا إذا الفتاح حكى ٤٩١ - ٤٩٢
يصدقها قيمتها ما جهلا ٤٩٢، ٤٩٣
سيد عبد فى نكاح يأذن
مهر على القدر الذى فيه أذن
فى ذمة العبد وجد نفيا ٤٩٥، ٤٩٦
أو أمة زوجها لم يمنع
منفسخ نكاحها كالكل ٤٩٧ - ٤٩٨
إن ملك الزوجة من لا دخلا
وليس شئ ساقطا إذا وطى
إن ضمن السيد لو نكح ٤٩٨ - ٥٠٠
مورث وبعضها إرثا ملك ٥٠٠

- | | | |
|-----|------------------------------|----------------------------|
| ٥٠١ | تركة وقبل وطء شطر | من بعد وطء فيكون المهر |
| ٥٠١ | راضية نطقا بها ما سمعت | ومحرمة ولا عذر ادعت |
| ٥٠٢ | عقد عهدنا ذاك أو ما عهدا | وبادعا الجنون والحجر لدى |
| ٥٠٢ | إحرام من وكل زوجا حلف | أو الصبا أو عقده الوكيل فى |
| ٥٠٣ | عند العراقيين والمصنف | والزوج مهما أجبرت فليحلف |
| ٥٠٣ | والمثولى وعن الجل روى | قلت رأى تحليف هذى البغوى |
| ٥٠٣ | ترض يكن مثل الرضى التمكين ثم | وأن تمكنه وزوجت ولم |

* * *

الجزء الثامن

باب الصداق

- كالثمن الصداق بل للعرس
ولولى غيرها الحبس إلى
وفى النزاع فلىدى أمين
ومن يبادر يجبر الثانى ومع
لا هى بعد الوطاء ولتمهل إلى
غير وأقصاه ثلاثة فلن
والمهر بالوطاء ولو محرما
وموجب فساد بهيث لم
والحر أو يعقد دون الإذن
بزائد من مال الابن أو عقد
يجهله ولو بإذن سبقا
وإن للولى ألفا أو على
مثل نكاح واختلاع قد عرض
كذا تعذر كما لو أصدقا
قلت وشرطه الطلاق البائنا
مهرامثل مفسد النكاح
وشرط أن العرس لا تحل
ودون مأمور ومهر المثل إن
عبد له بالعبد أو أن يجعلن
وأن يزوج أمة من غير ما
أو قالت الرشيد زوجنى بلا
أو أنكحت بدون مهر المثل
فمهر مثل بدخول وجبا
من زوجها الفرض وحبس النفس
وليس فرض أجنبى يمضى
- بالعقل والبلوغ حبس النفس
تسليمه إن لم يكن مؤجلا
يوضع فالتسليم بالتمكين
منع سوى مبادر إن شاء رجع
طوق وتنظيف والاستحداد لا
نمهلها إلى الجهاز والسمن
مقرر وموت فرد منهما
يملك كمغصوب وخمرة ودم
بدون مهر مثلها ولا بن
بأم الابن أو بما شئت وقد
أو شرط الخيار فيما أصدقا
أن أعطى الولى ألفا مثلا
لامرأتين أو نساء بعوض
تعليمها القرآن تم افترقا
غير مساعد عليه ههنا
شرط الخيار فيه والسراح
وشرطها أن لا يطأها البعل
تطلق كأن يزوج الحرة من
بضعا صداقا وليجب مهر العن
صداق أو بالمهر ما تكلمنا
مهر فينفى مهرها أو أهمل
أو غير نقد ذلك المحل
فى يوم عقد ولها أن تطلب
له وللتسليم قبل المس
وقد لغا إسقاط حق الفرض

- كذلك الإبراء قبله وجاز مع
بزائد عن مهر مثل لا
والاعتبار بقراية الأب
وما به تفاوت الرغبة من
وما به تسامح العشير لا
فناقص قدر تفاوت وفى
بوقت وطء أرفع الحالات
والمهر ذو تعدد إن عددت
ونصف مهر واجب فى التسميه
عاد إلى الزوج وإن أب دفع
قلت إن اختارت وإلا يعد
كأرش ما جنى على ما أمهره
بعد نكاحه بإذن السيد
طلاق عبد بعد مهر دفعا
أو نصفه لمشتري أو معتق
مالك العرس أعتقها
لو مالك العرس لهذا أعتقا
من قبل وطء فعلى المعتق أو
أو نصفها للزوج أو من اشترى
كالخلع مطلقا كذا إيمانه
لأب لذى بسبب منها جرى
ذى زوجها فالكل قلت وهو
أيرجع المهر لعبد يشترى
بل مهرها الدين كما مر لغا
وخمرة تخللت فى اثنين
ولو بعوده ولو أوصت بفك
بالاتفاق فى نخيل ذى ثمر
وترك سقى ورضاع لزما
وبدل الواجب يوم التلف
- جهل بمهر المثل والذى وقع ٢٥
على ممتنع وفرضه مؤجلا ٢٥
قلت ومن ساوت لجهل النسب ٢٨-٢٦
نحو جمال وفصاحة وسن ٢٩
من فردة فإن يكن مؤجلا ٢٩
فاسدى النكاح والشرأ اكتفى ٣٠-٢٩
عند اتحاد شبهة الوطآت ٣١-٣٠
أو تعدم الشبهة ثم وجدت ٣٢، ٣١
فى العقد أو فرض صحيح وليه ٣٢
عن طفله والحمل ذو الفصل تبع ٣٤-٣٢
بالنصف من قيمة يوم المولد ٣٤
غير وإن عبدا يبع أو حرره ٣٦-٣٤
ثم النكاح يفسخ أو يوجد ٣٧-٣٦
وقبل أن يطأ فكل رجعا ٣٧
وحيث كان العبد مهرها بقى ٣٨
أو باعها من قبل أن يطلقها ٣٨
أو باع ثم انفسخت أو طلقا ٣٩
من باع كل قيمة العبد رأوا ٤٠-٣٩
بفرقة الأحياء وما وطء جرى ٤٠
ردته شرأؤه لعانه ٤١
كالفسخ بالعيب وعتق وشرى ٤١
فى الأصل والشروح جاء سهوا ٤٣
كلا ولا لسيد قد أمهرا ٤٣
إذا بقى كجلد ميت دبغا ٤٤
قد أسلما أو مترافعين ٤٥
وأحرم الصائد والكل ترك ٤٩-٤٦
وأمة ترضع فرعا مع نظر ٥٠
ملتزما بترك ذين منهما ٥١
من بعدها مع أرش نقص يقتضى ٥١

- وعاد للزوج أقل القيم
لتلف من قبلها كالحكم لو
لازم حق بصداق اعتلق
أو بادرت بدفع قيمة إلى
أو قد أبت لصلة زياده
قلت رجوعه بنصف قيمة
ولو من الجنس على ما رجحه
وقيل نصفه بوزن تبرأ
ويجبس المهر إذا لم تختر
وثن النصف إذا لم يفض
أو قد أبى للنقص عند العرس
وصنعة أخرى وحمل وكبر
أو وهبته العين لا إن تبرأ
فعود هذين إلى الزوج ثبت
ويقتضى إفساد نصف البدل
لمن حياة فورقت بلا سبب
ما بهما القاضى يراه لا قأ
لو ادعت تسمية وينكر
أو ادعى الولى للمجنونه
والزوج قدره كأن يدعيها
فليتخالفها ويعتق الأب
وعتقا إن حلفت وقد نكل
وزوجها أقر بالنكاح
وإن تقم بينة الألفين فى
بيان مسقط نعم لو ذكرا
بلا فراق فلتحلف ونذب
لمسلم فى يومها الأول مع
وحيث من يؤذيه ذو حضور
وصور للحيوان لا على
- فى يومى الإقباض والتحتيم
علقت الاعتاق كالتدبير أو
إن هو لم يصير إلى زوال حق
صاحبها فلازم أن يقبلا
كالحمل أو كالصنعة المعاده
حليته بالهيمة القديمة
أبو على والوسيط صححه
ونصف أجر مثل صوغ مرا
وإن أصرت ما يفى به شرى
عن نصف قيمة به له قضى
كزراع أرض أصدقت والغرس
ينقص حسن العبد أو حمل الشجر
وقسط تالف وما قد بقيا
إن تلف البعض كما لو وهبت
خلع بنصفه ولا يعفو الولى
هذى ولا مهر أو الكل وجب
ولو على نصيف مهر فاقا
والمدعى من مهر مثل أكثر
وطفلة ما مهر مثل دونه
أباك أصدقتك قالت أميا
وفى ولاء الأب وقف يجب
ولو بمهر المثل دعواها حصل
من دونه كلف بالإيضاح
عقدين يلزمناه وليكلف
يجديد لفظ العقد كى يشتهرا
وليمة لكن إجابة تجب
عمومها إلا الخوف وطمع
ومنكر كالفرش من حرير
فرش ومتكا ودهلين فلا

٨٤ - ٨٢	وحرّموا حضوره وصنّعته	إلا لشخص بالحضور شتته
٨٥	يطعم هرة ولا من سألأ	والأكل عن قرينة قلت ولا
٨٥	داع ولا يأخذ قدرا جهلا	وفى صيام النفل إن شق على
٨٦	مالكه من قبل أن يتلعا	رضى به وجائز أن يرجعا
٩٠	جاز ولا يؤخذ ممن أخذأ	ونثر نحو سكر ولقط ذا
٩٠	له وصار ملكه وإن سقط	كواقع فى ذيله وقد بسط

باب القسم

٩٣	جماعها فى الشرع والطباع	القسم ومع امتناع
٩٤ - ٩٣	معتدة وناشزا مثلا	لزوجتين ولزوجات خلا
٩٤	فلم تجبه أو بغير إذنه	بأن دعاهن إلى مسكنه
٩٥ - ٩٤	لها فرع على العاقل والولى	ترحل أو لغرض شرعى
٩٥	لم يؤذ الوطاء وصوله أمن	وهو بأن يطوف بالمجنون إن
٩٧ - ٩٦	وليقتض للأخرى لفوت ما شرط	ووقت عقل لا يخص إن ضبط
٩٨، ٩٧	ثلاث الأقصى بقرعة فتح	وليلة أقله وفى الأصح
٩٨	وضعف ما لأمة للحره	وجاز أن يتركهن دهره
٩٩ - ٩٨	ليلتها وهو بسبع خصا	لا للثنى تعتق قبل استقصا
١٠٠ - ٩٩	بكر فبالثلاث خصها هو	جديدة ما وطئت أما سوى
١٠١	قضى لغيرها وإلا الزائدا	وأن يسبع والتماسها بدا
١٠١	مبته لفردة والأدنى	وسن قسم فى الإما وسنا
١٠١	مضى إلى ذى ودعا ذى يأثم	فى ليلة من كل أربع ومن
١٠٤	ومن خشى لحسنها يستثنى	قلت مضيه لقربى سكنى
١٠٤	من مسكن منفصل المرافق	ولتجمعا دون الرضى فى لائق
١٠٥	فى الليل لا الحارس والأتونى	والأصل ليل لأولى السكون
١٠٥	لكن على الضرة فى الأصل دخل	وللذى سافر وقت إن نزل
١٠٥ - ١٠٦	والغير فى مهمة وإلا	لمرض خيف زمانا فلا
١٠٦	بوطئها لا إن يقل وعصى	قضى بقدره وإن تخصصا
١٠٨	وأية من كانت لظلمه سبب	وبعد تجديد ولاء من نوب
١٠٩	ونحوه قلت لخوف قعدا	فإن بليل تم يقصد مسجدا
١١٠	له امتناع لا لضرة أبت	نوبتها من ضرة لو وهبت

- ومنه خصها بمن شاء ووصل
وجاز عودها وما قبل الخير
قلت الإمام ههنا الغرم ادعى
والزوج إن سافر لا لنقله
لا مدة المقيم أو بالبعض له
ومن ذواتى جدة إذا خرج
وليلى للأخرى وزوج يلحظ
وإن تحقق النشوز هجرا
أن لا يفيد جاز ضرب إن نجح
وإن تعدى فليحل بينهما
يبعث قاض حكيم كملا
- إن اتصال نوبتيهما حصل ١١٠-١١١
فإن يضيع كإباحة الثمر ١١١
والصيد لاني بهذا قطعاً ١١١
بالبعض بالقرعة كان مثله ١١٢-١١٣
تخلف من قدر قرعت فى منزله ١١٣-١١٥
بزوجة فحقها فيه اندرج ١١٥
منها أمارة النشوز يعظ ١١٥-١١٦
مضجعها وإن تكرر أو درى ١١٦
غير مخوف مع ضمان ما وقع ١١٧
والحال أن يشكل فمن أهلها ١١٧-١١٨
إن رضيا إذ عنهما توكلأ ١١٨-١١٩

باب الخلع

- مطلق خلع وفداء وبما
وفاسد وبالذى غصب
تطليق نصف طلاق أو نصفى
فى غد أو قبله طلقها
والخلع مع من كوتبت مأذونه
يوجب مهر المثل بل مع الأب
بالمهر أو بماله لا ماله
وصح لا لبائن فالردة
إذا جرى بعوض تمولا
وبقبول وبنحوه إذا
طلق ثلاثا بكذا فحقها
عرسا ثلاثا بكذا فقبلت
صاحبتان فأجاب ضره
خلاف خالعتكما فتقبل
فى الحال لا بأى وقت ومتى
وفصل لفظ قل ليس يمنع
إلا إذا علقه والشرط فيه
- أجله أو قدره ما علما ١٢٢-١٢٥
وغير مال لا دم وإن طلب ١٢٥
أو إصبعى أو فى غد بألف ١٢٥
وقولها فى الشهر بألف إن وافقها ١٢٦
أو لا ومع من استرقت دونه ١٢٦-١٢٧
إما بشرطه الضمان مهما يطلب ١٢٨
عليه إن صرح باستقلاله ١٢٨
يصح فيها إن تعد فى العدة ١٢٨-١٢٩
وكان معلوما كألف مثلاً ١٢٩
وافق إيجاباً وأن قالت لذا ١٣٠
واحدة بثلاثه أو طلقاً ١٣٠-١٣١
واحدة بكله أو سألت ١٣١
أو حفصة خالعتها وعمره ١٣١
باللفظ حيث لم يعلق رجل ١٣٢-١٣٣
من صوبه والصورتان مرتاً ١٣٥
وقبل أن يتم كل يرجع ١٣٦
أهلية التزامه ومن سفيه ١٣٦

- وبدم وشرط إعطاء الحر
ولا نيابة ولا استقلالا
وببراءة عن المهر وأن
أو أنت إن طلقنتى برى
ولسفيهتين طلقتكما
لا بائنا وإن يقل لمطلقه
تطلق رجعيًا والأولى بائنا
لو فردة تقبل ما أحقنا
على كذا فامثل الأمر خذ
وأن يجب مطلقة بانت ولو
ونافذ خلع مريضة وإن
ثلث وبالعبد مساوى الألف
يكون هذا العبد للمختلج
من ثلثها واستغرق الدين رضى
ما كان سمي ومهر مثلها
وصية يأخذ نصف العبد
أو المسمى يفسخن وقدمما
فثلثى العبد حوى أو ينقض
وفى اختلاع أمة وأذنا
وكسب هذه وما تتجر
دينا ومهر المثل للإطلاق
والشرط والإخبار كالتزام
قلت من الشرط على أن لية
رجعية ما أثبتت من مال
وإن يعلقه بإعطاء وضع
ومن بإقباض يعلق أخذا
ورقع الطلاق بالمغلوب
وفى على ذا وهو مروى أو على
أو أنه مروى وهو هروى
- ورجعة ومن أيها يجرى
أبدى بما من مال بتى قالا
والدها إبراء عنه ضمن
فطلق الزوج فذا ارجعى
على كذا إن تقبله لزما
وغيرها وتقبلا فالمحققه
لكن عليها مهر مثل ههنا
شيئا وحيث قالتا طلقنا
بيائن وضده فى ذى وذى
يجابوب الأخرى فرجعيًا رأوا
بفوق مهر المثل فالزائد من
ومهر مثل هذه كالنصف
وقدر ما حابته إن لم يطلع
بنصف هذا العبد أو فلينقض
ضاربهم وتلك إن كان لها
مضاربا فى نصفه من بعد
بمهر مثل وهما إن عدما
هذا ومهر المثل عنه عوض
سيدها يكون مما عيننا
فيه مسمى سيد يقدر
وما تزد تغرمه بالإعتاق
غير مصرحين بالإلزام
عليك ألفا مقتضى الحاوى هيّة
تابع دون المعظم الغزالي
ذا عنده ملكا وبائنا يقع
باليد لا ملكا ولم تبين بهذا
نوع كان والمعيب
ذا الثوب والمروى وصفا جعلنا
ورد إن شا قلت ذا غير قوى

١٥٨	شرط ولا تغير منها أصلا	فى الصورتين الأوليين إذ لا
١٥٨	طلاب غالب ومهر المثل	وجائز حيثئذ للبعول
١٥٩	للغير والزوج له المهر هنا	وبالمعين الذى تبينا
١٥٩-١٦١	ولا مكاتب وإن أعطتنى	وبغصيب خمرة لا قن
١٦١	وبعد أعطت وهو غير المروى	عرسى هذا الثوب وهو مروى
١٦١	لى ألفا أو على كذا إن شئت	وطالق منى إن ضمننت
١٦٢	وشئت أو قالت له ومع طلقت	أو طلقى فجاءت ضمننت
١٦٢	قالت له طلق بألف إن قصد	وطلقت وقصد
١٦٢	يجب به أو لم يرد شيئا تبين	به ابتداء فهو رجعى وإن
١٦٣	أو زاد أو أفادها الكبرى استحق	إن عددا تطلب بألف فاتفق
١٦٣	قالت ثلاثا بكذا فطلقا	ألفا وإلا القسط مما نطقا
١٦٤	بجائنا اقتصر على هاتين	واحدة به وطلقتين
١٦٤	وباقيا بثلاثيه كانا	وإن يطلق طلاقة بجائنا
١٦٥	مصرح نيابة بالكذب	كقوله أما اختلاع أجنبى
١٦٥	صرح إنى نائب فى فكها	أو طفلة أو والد بملكها
١٦٥	ينقص عن مقدر قد وكله	أو بولاية أو الوكيل له
١٦٥-١٦٦	ما هو مهر المثل أو بعثت من	أو عند الإطلاق له ينقص عن
١٦٦	لغوا وإن زاد وكيلها نفذ	تحت مكاتب وحر يتخذ
١٦٦-١٦٧	وقال فى الحاوى عليه الزائد	ولتعط مهر المثل فهو فاسد
١٦٧-١٦٩	وإن يضاف لنفسه فكله	قلت وشيخى كان يستشكله
١٦٩-١٧٠	سمت وما زاد الوكيل غرما	وحيثما يطلق على المرأة ما

باب الطلاق

١٧٤	هزل سوى النكاح من تصرف	صح الطلاق من مكلف وفى
١٧٤	بالهزل إذ هزل النكاح جد	قلت الأصح فى النكاح العقد
١٧٥-١٧٦	بالسكر لا حيث لسانه سبق	ولو يظنها سواها أو فسق
١٧٦	معناه رام أو بالإكراه قرن	أو لقن اللفظ بلا فهم وإن
١٨٠-١٨٢	لا السلم للمرتد والحربى	ظلما بمحذور ككل شى
١٨٢	ففردة وذات تعيين كما	إلا على اثنتين أو إحداهما
١٨٢-١٨٣	يبيح الإكراه وشرب الخمر	فى عكسه وكلمات الكفر

- والفطر لا زنا وقتلا وحتم
ولو بتعليق ولم بينها
إن كان قبل شرطه عتيقا
بقوله سرحت أو طلقت
وأنت طالق كذا مطلقه
يا طالق ونحو حل الله لى
طلقتها لطلب الإنشا وما
وبكناية ككتب أنت
وبائن وبنة وبتله
مطلقه أطلقتك اعتدى ولا
وودعى واستبرئى رحمك
ونحو حبلك على غاربك
تزودى تجرعى ذوقى اذهبى
اغربى بنية أول لفظ توجد
طلاقها اختارى به قد نوى
اخترت نفسى ونوت أو أمى
لا الزوج والنكاح أغناك الله
واستبرئى يتلوه منك رحمى
كفارة لا إن نوى الطلاقا
لأمة فذا وكالعبارة
ككل ما يعقده وما يحل
وما كنى لفطن وإن صرف
وشعرها ودمها لا فضله
ولا لمفقود ولو من بعد ما
فى طالق فى رجب إذا استهل
وطالق آخر أو سلخ رجب
أول آخر رجب أو صفر
وآخر الأول فالطلاق
وليلة القدر إذا تنجزا
- إتلافه المال ومكره غرم ١٨٣-١٨٤
وصح تعليق الرقيق إلا نهى ١٨٤
خلاف من لا يملك التعليقا ١٨٤-١٨٥
فاديت أو خالعت أو فارقت ١٨٥
أو صيغ من سرحت أو مفارقة ١٨٥
محرم وكنعم إن يقل ١٨٦
يجىء من جميعها مترجما ١٨٧، ١٨٨
خليفة بريئة وبنيت ١٨٩، ١٩٠
وحرة معتقة ومثله ١٩٠
يغير الحكم إذا لم يدخل ١٩٠
ينى دعينى ألقى بأهلك ١٩٠
ونحو لست أندهن سربك ١٩٠
كللى اشربى اخرجى ابعدى اعزى ١٩٠-١٩١
وأنا منك طالق ويقصد ١٩١-١٩٢
تفويض تطليق فجاوزت هيا ١٩٢-١٩٣
أو أبوى أو أخى أو عمى ١٩٣
ولا أقعدى اغزلى وما جا مثله ١٩٣
أنت حرام مع على الزم ١٩٤-١٩٥
أو الظاهر أو نوى الإعتاقا ١٩٥-١٩٦
من ناطق للأخرس الإشارة ١٩٦-١٩٩
أما الصريح فهو مفهوم لكل ١٩٩
جزء أو روح وعضو ككتف ٢٠٠
وما بذات قائم فى الجملة ٢٠٠، ٢٠١
علق زوج والوقوع لزما ٢٠١
ويوم الاثنين بفجره مثل ٢٠١-٢٠٢
فى آخر الجزء من الشهر وجب ٢٠٢
أو غيره أول يوم آخر ٢٠٢
آخر يوم أول يليق ٢٠٢
ليلات عشر آخر تجوزا ٢٠٣

أوقعتنه فى أول الأخيره	٢٠٣	فى القول قلت إن ترد تحريره	فى القول قلت إن ترد تحريره
بالجر صبح والتجوز انصرف	٢٠٣	وإن على الأول ليلة عطف	وإن على الأول ليلة عطف
وبالنهار مثل وقت ابتد	٢٠٤	إذا مضى يوم بآخر الغد	إذا مضى يوم بآخر الغد
وسنة بأشهر اثنى عشر	٢٠٤	ومضى العام متلو صفر	ومضى العام متلو صفر
عن فوqe قبل شهر بان لك	٢٠٥-٢٠٤	وقبل موت ذا بشهر فهلك	وقبل موت ذا بشهر فهلك
واحدة واحدة فى الراهنة	٢٠٥	قال ثلاثا كل يوم أو سنة	قال ثلاثا كل يوم أو سنة
محرمين قلت قيده بشى	٢٠٦	وطلقة صبح غد وأولى	وطلقة صبح غد وأولى
وإن يقل أردت يوما أو سنه	٢٠٦	برد واط أو بمد الأزمنه	برد واط أو بمد الأزمنه
لزوجة وغيرها مكلما	٢٠٦-٢٠٧	بينهما وطالق إحداكما	بينهما وطالق إحداكما
رجعية أوقعتها فليقبل	٢٠٨	لغير عرس وبشهر أول	لغير عرس وبشهر أول
ذاك وإن طلقته أو كلما	٢٠٨-٢٠٩	وبائنا ومن سوى إن علما	وبائنا ومن سوى إن علما
أو كان قبل الوطء طلقة تقع	٢٠٩	فطلق اثنتان بل إن اختلج	فطلق اثنتان بل إن اختلج
قبيل موت وجنون من قضى	٢١٠	وطالق إن لم أطلقك مضى	وطالق إن لم أطلقك مضى
ولم يجدد مع بعض الطلقات	٢١٠	فيه وفسخ حيث رجعى ومات	فيه وفسخ حيث رجعى ومات
وبعد حين وإلى حين كذا	٢١٥	وبعد لحظ إن تنب عن أن إذا	وبعد لحظ إن تنب عن أن إذا
دهر فإذا كبعد موتى جعللا	٢١٥	وزمن لا حقب أو عصر ولا	وزمن لا حقب أو عصر ولا
إن أولا بعد أخير فعلت	٢١٦	وطالق إن كلمت إن دخلت	وطالق إن كلمت إن دخلت
واحدة والضعف للأثنى ذكر	٢١٨	وطالق إن كنت حاملا ذكر	وطالق إن كنت حاملا ذكر
طلاقها فطلق الكل يقع	٢١٨	فولدتهمما وكلمما وقع	فولدتهمما وكلمما وقع
شئ وإن ولدت إن تلدهما	٢١٨	لا إن يكن حملك ذا أو تا فما	لا إن يكن حملك ذا أو تا فما
كالفرد لا بآخر فى كلما	٢١٩	معا ثلاث وغلأمين هما	معا ثلاث وغلأمين هما
وإن ولدت ولدا فقرده	٢١٩	كطالق مع انقضاء العده	كطالق مع انقضاء العده
ذكر الكل وختنى واحده	٢١٩	وذكر اثنتين نال الوالده	وذكر اثنتين نال الوالده
تطلق بائنا ونادى جملا	٢١٩	ولسعاد إن تجب ومن لا	ولسعاد إن تجب ومن لا
طوالق وأى عد نوبنا	٢١٩-٢٢٠	وقال زوجاتى أو نسوتيا	وقال زوجاتى أو نسوتيا
بالنصب قلت جلهم ما ساعده	٢٢٠	فذاك لا إن قال أنت واحده	فذاك لا إن قال أنت واحده
وطالق بالأمس أو أمس غد	٢٢١	لا من بكل قاصد التوحد	لا من بكل قاصد التوحد
ثم طلاقا فى المضى ذا أثر	٢٢٢-٢٢٣	أو غد أمس أو لها الآن ذكر	أو غد أمس أو لها الآن ذكر
مكافئا لها وإن أحييت	٢٢٣-٢٢٤	أو قال إن كنت كما سميت	أو قال إن كنت كما سميت

- وقال قوم والإمام أن لا ٢٢٤-٢٢٥
 وإن دخلتها وإذ وإن لم ٢٢٥-٢٢٧
 ولو طالق بسنة وبدعه ٢٢٧-٢٢٩
 وبصفات الذم والمديحه ٢٢٩
 لمن به لم تتصف فى الحال ٢٢٩
 نحو بأن طلقت طلقتان ٢٣٠-٢٣١
 إن ولدت لأربع السنين ٣٣١
 ثم لسته شهور وضعت ٢٣٢
 مضت ثلاثة قروء قلت ذا ٢٣٤
 إن انقضت مدة الاستبراء لا ٢٣٤
 أو ولدت فوق سنين أربع ٢٣٤
 منه ويحرم الجماع البتة ٢٣٤
 وحیضة بالأنف المستكمل ٢٣٤-٢٣٦
 أو شاء ذا وموته قبل علم ٢٣٦
 فى حقها يثبت لا ما يعلم ٢٣٧
 وكزناها وجميع صنعها ٢٣٧
 أو أربعاً أو الثلاث كلما ٢٣٨
 فزوجة كذب منه تطلق ٢٣٨
 من كلفت حالا كما فى الإيلا ٢٣٩
 ما علقت ولو قلت بالقلب ذا ٢٣٩-٢٤٠
 أكثر فالزائد عنها الغيا ٢٤١
 أو بعد موتها الثلاث تلفى ٢٤٢
 ونصف ثنتين ونصفا منها ٢٤٢، ٢٤٣
 وربع طلقة كسبع وخمس ٢٤٣
 تصويرنا لکن بغير عطف ٢٤٣
 ثلاثاً إلا طلقة وقبلاً ٢٤٣
 فذكره هنا من التكرار ٢٤٤
 ثلاثاً إلا أن يشاء الخالق ٢٤٤
 ما بينهن أو عليهن معا ٢٤٤
- ميتا وكل ما استحال عقلا
 كمستحيل الشرع لا عرفهم
 للغوى وليرضى زرعه
 وطلقة حسنة قبيحه
 أو قال للواحد من مثالى
 ووقته له وللمعاني
 وحاملا إن كنت بالتبين
 والوطء لا يحرم لا إن جومعت
 وطالق إن كنت حائلا إذا
 مختاره ومعظم الناس على
 إن قبل ستة شهور تضع
 أو مع وطء للشهور الستة
 وإن حضت ببدء المقبل
 وطالق حفصة إلا إن قدم
 وحیضها وبغضها إذ تقسم
 من غيرها بحجة كوضعها
 وطالقان أنتما إن حضتما
 ثم سوى واحدة يصدق
 طالق إن شئت بأن تقولوا
 والعق والتدبير شئت لا إذا
 وطلقة إن شئت إن شاءت هيا
 وطالق ثلاثا إلا نصفاً
 وطلقة بل اثنتين إلا نهى
 أو قال نصفها وثلاث وسدس
 ولو بأن كرر طلقة فى
 وأنت طالق ثلاثا إلا
 بين هذا الحكم فى الإقرار
 أو قال يا طالق أنت طالق
 لا أن يؤخر الندا وأوقعا

ما لم يزد عن عدته وعلى	رابعة أشرك إن يقصد إلى ٢٤٥-٢٤٤
طلاقها إذ هو ممكن وإن	علق كالظهار لا إلا إذا قرن ٢٤٧-٢٤٥
وحده فطلقة تقع	وإن يكن عن ضعفهن ما ارتفع ٢٤٩
أو قال خمسا والثلاث استثنى	أو ثلثت أنصافها تنهى ٢٥٠
وكل قرء طلقة فى طهر من	تأس والطفل ولا يكررن ٢٥١-٢٥٠
فى حامل وما يكرر عددا	حسب الذى كرر لا إن أكدا ٢٥٢-٢٥١
بغير فصل واختلاف قطعه	أو قبل وطء لا إذا قال معه ٢٥٣-٢٥٢
أو فوق أو علق لا المشكوك	كمثل إلا أن يشا المليك ٢٥٥-٢٥٤
أو طالق إن شاء أو إن لم كفى	إعتاقه ونذره والحلف ٢٥٧-٢٥٥
لا فى الظهار والندا وطالق	ثلاثا إلا أن يشاء طارق ٢٥٨-٢٥٧
واحدة فشاءها أو فوق ذا	كالعكس أو ثلاثا إن شئت إذا ٢٥٩-٢٥٨
تشاء طلقة أو اثنتين	أو علقاه بمنى اقضين ٢٥٩
وفى رقيق معسرين باعا	بعق نصفه ولا ارتجاعا ٢٦٠-٢٥٩
وفى رقيقين اشترى فردهما	وواحد فى اثنين يمنع عنهما ٢٦٢-٢٦٠
كأن نسي وطالق إحدا كما	أو حرة عين من هى منهما ٢٦٣-٢٦٢
ووارث لا أن يميت قبلهما	قلت وذا فى العتق لن يلتزما ٢٦٦-٢٦٥
ومقتضى إطلاقه التساوى	يخالف البحر وشرح الحاوى ٢٦٧
وبان بالتعيين إن قد وقعا	ذان بلفظ لا بأن يجامعا ٢٦٧
وإن يؤخره كفى البيان عصى	ولو قد ماتت الثتان ٢٦٩-٢٧٠
ولهما إليه إنفاق وفى	أردت ذى بل تلك أو بل تنفى ٢٧٠
فقد أقر لهما أو قىلا	عنيت ذى وذى فذا لا للأولى ٢٧١-٢٧٠
والزوج إن علقه بأن هلك	مورث زوجة هذا قد ملك ٢٧١
أو قال إن آليت أو طلقت	كالفسخ أو راجعت أو ظاهرت ٢٧٢
فطالق أنت ثلاثا قبل ذا	إن أطا وطئا مباحا أو إذا ٢٧٢
فطالق من قبله أنت فذا	لغو وبالفعل بل إن أو بل إذا ٢٧٢
لا فى سوى اللجاج كالطلوع	فحلف وليس بالوقوع ٢٧٣-٢٧٤
وليس إيقاعا ومع وصف ما	طلاقا إيقاعا وقوعا يسمى ٢٧٤
وصفة لا غير بالوقوع صف	من قبل بينوتهها وبالحلف ٢٧٥
أى بطلاق عرسه فإن يعد	عد معاده وإن وطء فقد ٢٧٥-٢٦٧

٢٧٦	معيد مرات ثلاث لزما	فطلقة وبطلاق لهما
٢٧٦	وإن نكاح من أئنت جددا	وقبل وطء امرأة فموحدا
٢٧٧	تطلق إلا من بها قد دخلا	وبطلاق هذه يحلف فلا
٢٧٧	فطالق منى هند منكما	وإن خلقت بطلاق لكما
٢٧٧	ولو بتميز النوى ففرقت	فهندان كرهه ما طلقت
٢٧٧	والقذف فالإمساك بر فيها	بر وبابتلاع ما بفيها
٢٧٨	وبالصعود فالوقوف فالخرج	بأكل بعض ونزول من درج
٢٧٩-٢٧٨	لغيره أو دون أمر تحمل	يزول بالطفرة أو تنتقل
٢٧٩	بر بترك أى شىء كانه	ولو بأكل قرص أو رمانه
٢٧٩	عند الإمام وهو ميل الرافعى	قلت فتات القرص غير نافع
٢٨٠	بر بقدر سرقة لم أسرقى	وذو اتهام قال إن لم تصدقى
٢٨١-٢٨٠	بشارة والصدق والكذب خبر	والخير الأول وإن صدقا ظهر
٢٨٢-٢٨١	ورأيه وفى صفاء الماء	ومس أو قذف سوى الأحياء
٢٨٢	عدته وأقبل إذا العيان رام	ورؤية الغير الهلاك وتمام
٢٨٤-٢٨٣	ومطلقا لعزل أهل الحكم	وإن قرأه الغير وهو أمى
٢٨٤	يمنع سمعا لغطا أو صمما	ومع ذهول الكلام وبما
٢٨٥-٢٨٤	كتابة سطر طلاقها سلم	وكل ما يسمى بعين وقدم
٢٨٦-٢٨٥	قاذفه وفيه مقتول كهى	والقذف والقتل بمسجد به
٢٨٦	رؤية زيد فى المرأة مثلا	لا مس شعره وظفره ولا
٢٨٦	يسمعه ولو بريح حملا	والهمس بالكلام أو من حيث لا
٢٨٧-٢٨٦	من مكره أو ناس أو من جهلا	ولا القدوم بالذى مات ولا
٢٩٠-٢٨٨	وهكذا اليمين دون حل	مباليا وشاعرا فى الكل
٢٩٠	شعور بالتعليق أمرا مشكلا	قلت رأى شيخى الوقوع حيث لا
٢٩٠	على الذى يعلم بالتعليق	مع قولهم بعدم التطليق
٢٩٠	مع علمه فعند جهل أجدر	حالة إكراه وشبه يعذر
٢٩١	حر إلى الأربع هذا العد	وإن أطلق زوجة فعبد
٢٩٢-٢٩١	وخمسة زد إن بكلمنا نطق	فإن يطلقن فعشرة عتق
٢٩٤	تلد فصاحباتها أو هنا	وكلمنا واحدة منهنها
٢٩٥	ثلاث فى الأولى ومن بها ختم	طوالق فإن تعاقبن لزمت

وطلقة واحدة فى الثانيه	وطلقة وطلقة فى التالىه	٢٩٦
وإن ثلاث ثم أخرى أو معا	يلدن يطلقن ثلاث جمعا	٢٩٦
وثنان ثم ثمان إن ولدن	معيرة فالأخريان مثنى	٢٩٦
والأوليان تطلقان كله	وفردة ثم ثلاث جملة	٢٩٦
ثلث لأولى ولكل والده	من الثلاث الباقيات واحده	٢٩٦
قلت ولوتى ثم تان ثم تى	ثلث لأولى وللأخيرة	٢٩٦
والغير طلقة ولو هاتان	معا وثنان يتعاقبان	٢٩٦-٢٩٧
طلق أخيره وأوليين	ثلاث والثالثة اثنتين	٢٩٧
فى العكس لأولى ثلاث ولمن	يتلو بطلقة والأخريين ثن	٢٩٧
ضابطه إن الثلاث القاعدة	إلا لواضع عقيب واحدة	٢٩٧
فقط فطلقة أو اثنتين	فقط فذى تطلق طلقتين	٢٩٧
وإن يطلق حائضا أو نفسا	أو فى أخير الطهر لا الحيض أسا	٢٩٩
كذلك الطلاق فى طهر إذا	فيه وطء أو فى حيض قبل ذا	٢٩٩
أو ماءه استدخلت العرس بلا	ظهور حمل لا اختلاع حصلا	٢٩٩
من زوجة فذاك بدعى حظر	لكن إلى وقت وقوعه نظر	٣٠٠-٣٠١
وتندب الرجعة وليستأنى	به إلى الطهر وإلا سنى	٣٠٢-٣٠٤
ولو على جمع الثلاث استولى	لكن تفريق الثلاث أولى	٣٠٤-٣٠٥
وهو لمن يطهرها لم يجعلها	معتدة والفسخ أيضا لا ولا	٣٠٥
وطلقى نفسك مهما قال	تمليكها ذا فلتطلق حالا	٣٠٦-٣٠٧
وقبله يرجع والمعلق	منه لغا ويقع المتفق	٣٠٧
إن ذكرنا من عدد أو نوبا	وما يقول الزوج أن تطلق هيا	٣٠٧-٣٠٨
ولو بالاختلاف فى الصريح	والضد كالتطليق والتسريح	٣٠٨
وقصد تفريق على الأقراء لا	يقبل فى ثلاث أو قد وصلا	٣٠٩
بلفظ للسنة والتقيد	كشرط سكنى ومجىء العيد	٣٠٩-٣١٠
وهكذا استثناء بعض النسوة	لا إن بدت قرينة للقوة	٣١٠-٣١١
كعتبها بزوجة جديدة	أو حله الوثاق عن مشدودة	٣١١
أو قال فى مطلق ما قد علقا	يومين قلت باطنا لا مطلقا	٣١٢
ودينوه فى جميع ما ورد	لا أن يقل أردت إن شاء الصمد	٣١٢

٣١٤	له النكاح طالقاً مجاناً	يصح إن راجع أى كانا
٣١٥-٣١٦	فى عدة لا ردة بالكلمه	تقبل حلاً بنحزت لا مبهمه
٣١٦	أمكنها على أو رددتها	رجعتها راجعتها ارجعتها
٣١٦-٣١٧	وبمعافى هذه الصراح	إلى أو قال إلى نكاحي
٣١٧	رفعت تحرماً ولا حصر لها	وبكنايه أعادت حلها
٣١٧	لم يشهد اثنين على الرجعة أو	وكتزوجت وبالحظ ولو
٣١٨	بالوطء وليحرم ولا حد بلى	لم ترض لا بحد تطليق ولا
٣١٨	عادت إلى الإسلام قبل العده	يوجب مهر المثل لا فى رده
٣١٨-٣١٩	رضى النكاح ثم عادت فرأوا	إذا أنكرت الرجعة أو
٣١٩	عن نسب حرم أو رضاع	تصديقها خلاف الارتجاع

باب الإيلاء

٣٢٢	زوج بصحة الطلاق متصف	يفسر الإيلاء بأنه حلف
٣٢٢-٣٢٣	لا مع نحو شلل وقرن	على امتناع من جماع ممكن
٣٢٣	فى الفرج والنيك وتدين نفى	كمثل الإيلاج وغيب الحشف
٣٢٤	وكافتضاض البكر أو ما شابه	والوطء والجماع والإصابه
٣٢٤	لامست لا باشرت أو لن أدخلها	وبالكنايات كلا باضعت أو لا
٣٢٤	والمس والإفضاء والإتيان	بها كذا القربان والغشيان
٣٢٤	عنك بتنجيز وتعليق قرن	وجمع راسينا وساد أبعدن
٣٢٤-٣٢٥	من أشهر أربعة أو قدرا	أطلقه أو فى عمن أكثرا
٣٢٥-٣٢٦	أو يخرج الدجال أو ربيح	بمثل حتى ينزل المسيح
٣٢٦	فى أشهر أربعة لا يقدم	يموت أو يقدم حيث يعلم
٣٢٦	والعتق أو يلتزم الإعتاقا	وهو كأن يعلق الطلاقا
٣٢٦-٣٢٧	صيام هذا الشهر إن وطئت مى	والصوم دون قرب حنث وعلى
٣٢٧	أو عن ظهاري ثم عنه يعتق	كأن وطئها فعبدى معتق
٣٢٨	ظهارة يعتق ولكن عنه لا	وأن يزرده إن أظهر فتلا
٣٣١	ثم مضى فإن جماع يجزى	وفتقيق قبله بشهر
٣٣١	بشهر انحلال الإيلاء ثبتا	وباع هذا العبد قبل أن أتى
٣٣٢	فأنت طالق بنزع الحشف	ودونه يبن عتقه وفى
٣٣٢-٣٣٣	لذا ولا وطئت كل واحده	إن غيبت والارتجاع فائده

٣٣٦	مبهمة عينها أو بينا	أو لم يقل كل وإن يرد هنا
٣٣٦	ثلاث زوجات فذا فى الرابعه	ولا أطاكن فبالجماعه
٣٣٦	كذا ويستوفى وتبقى المده	ولا أطأك فى العام إلا عده
٣٣٧	ومن زمان رجعة الرجعيه	فإن مضت أشهره المحكيه
٣٣٧	رقيقه ولم يطأها فى الزمن	ولم يحل بزوال الملك عن
٣٣٧	نفاسا أو حيضا وصوما نفلا	وما بها مانع وطء إلا
٣٣٧-٣٣٩	وسيد بالقاض إن لم يحصل	تطالب الزوج به دون ولى
٣٣٩-٣٤٠	بالزوج طبعى يفى لسانا	بالعرس مانع نعم إن كانا
٣٤٠	واحدة ومبهما إن أبهما	وإن أبى طلقها من حكما
٣٤٠	وسقطت مهما يغيب فرجها	ثم ليين أو يعين زوجها
٣٤١	عليه أو ألقى وجن المولى	حشفة ولو مع النزول
٣٤١-٣٤٢	ولا نرى ثلاثه الإمهال	من غير ما حنث ولا انحلال
٣٤٢	إسلامه وعاد فلتستأنف	وحيثما طلقها أو ينتفى
٣٤٢	بعد الشهور بطلاق أو إياب	ولو كيلها طلاب الزوج غاب
٣٤٢-٣٤٣	عودا إليها طلقت ولم يجب	فإن مضى إمكانه ثم طلب

باب الظهار

٣٤٥	بجزء أنشى محرم لم تكن	تشبيه ذى التكليف من لم تبين
٣٤٥-٣٤٧	أو كان ذا تأقيت أو معلقا	حلا وجزءها كشعر أطلقا
٣٤٧-٣٤٨	كظهر أمى فى شهور خمس	ذاك ظهار منكر فعرسى
٣٤٨	عليك بالقدرة فليتضح	ظهار إيلاء وإن لم أنكح
٣٤٩	والرأس والعين وروح كنيا	بالموت لا العود وفى كأميا
٣٤٩-٣٥١	طلاقها ولو بكل كلمة	وأنت طالق كظهر عمتى
٣٥١	أن يكن الطلاق ليس بائنا	أراد معناه كلاهما هنا
٣٥١	فإن طلاق أو ظهار نويا	وهى حرام مثل ظهر أميا
٣٥١	بتلو فكذا فلينفذ	أو الطلاق بالحرام والذى
٣٥١-٣٥٢	نواهما خير بين ذا وذا	وعكس ما قلنا ظهار وإذا
٣٥٣	بغير قطع وعقيب المعرفة	ولحظة إن أمسك المتصفه
٣٥٣-٣٥٤	أو راجع الرجعية المطلقه	حيث بفعل غيره قد علقه
٣٥٤	فى مدة الظهار ذى التأقيت	أو التى ظاهرها ووطئ تى

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

بعدد المحل أو لفظ جرى ٣٥٦-٣٥٥	تحرم كالحائض حتى كفرا
وإن أبان بعد وجددا ٣٥٧-٣٥٦	إلا إذا اتصل أكلدا
فلتدم الحرمه حتى كفرا ٣٥٧	أو عرسه ملك لغير واشترى
والقتل كفارته أن يعتقا ٣٥٧	وكوقاع صوم شهر سبقا
سليمة عما يخل بالعمل ٣٥٨-٣٥٧	رقبة مؤمنة بالله جل
وكالعمى لا عور وصمم ٣٥٨	مثله جنون غالب وهرم
ولو بعسر دفعتين أو عرض ٣٥٩	كاملة الرق بلا شوب عوض
حر ولو عبيدين لاثنتين ٣٥٩	فى نصف عبيدين وباقى ذين
أو أعتق الموسر بعض مشترك ٣٦٠-٣٥٩	ينوى لكل نصف كل من ملك
أو كان رهنا أو جنى إن نفذا ٣٦١-٣٦٠	نوى لها الجميع أو بغصب ذا
وعكس هذا القول بالتبين ٣٦١	أو كان مرجوا مريضا ففنى
عشر لرجليه معا وأئمله ٣٦٢	وأخرسا يفهم والمنفصله
بنصره لا إن يكف اجتمع ٣٦٢	إلا من الإبهام والخنصر مع
ولا الذى كوتب دون مفسده ٣٦٣-٣٦٢	ولا الذى يفقد والمستولده
بنية التكفير لا تعيينه ٣٦٤-٣٦٣	فذاك لا يجزئ كفى جنينه
وقت الأدا أو صوم شهرين تبع ٣٦٦-٣٦٥	وليعد المخطئ وذا للعسر مع
عبد له احتاج لضعف فى القوى ٣٦٨-٣٦٧	ولو بلا نيته أو احتوى
عبدا ودارا ألفا واستحسننا ٣٦٩-٣٦٨	أو مرض أو منصب أو اقتنى
عن ماله أو غنما ذا حلب ٣٧١-٣٧٠	لا أن تكن واسعة أو يغيب
وضيعة إن باعها تمسكنا ٣٧١	ورأس مال كسبه يكفى هنا
دفع ستين مذا قلت يكفى لو وضع ٣٧٢-٣٧١	ثم إلى ستين مسكينا دفع
فكل من يعلم أنه حوى ٣٧٣-٤٧٢	مملكا أما خذوه ونوى
تدارك وقاتل لن يطعما ٣٧٣	مدا فمجزئه ومن لا لزما
وشبق لإفراطه معلوم ٣٧٥-٣٧٣	لهرم ومرض يلدوم

باب القذف واللعان

غير الرقيق المسلم العفيف ٣٧٨	قذف سوى الأصل لذى التكليف
أو كانت الحرمه فيه للأبد ٣٧٩-٣٧٨	عن الجماع حيث يستوجب حد
فى الفرج قلت إن يحرم وصفه ٣٨٠	بلفظ نيك وولوج الحشفه
وفرغ ذا وذكر منك زنا ٣٨١	وإن بتذكير وضد لحنا

مع فيهم زناه أو ذا وزنى ٣٨٣-٣٨٢	وخالد أزنى من الناس عنى
ولست بآبن خالداً لا منه ٣٨٤-٣٨٣	أو ثبتت الزنا ويعلمنه
شرعاً كذا بما كنى بالنيه ٣٨٦-٣٨٥	ولا لمنفى إن أراد نفيسه
زنى بك وأنت أزنى منى ٣٨٨-٣٨٦	زنأت بالهمزة لا فى الكن
ابن الحلال أنا لست زانيا ٣٨٩-٣٨٨	تجيب زوجاً عن زنى لا كيا
لكل مقذوف ولو بفردة ٣٩١	يوجب ضعف أربعين جلدة
عبد وإن أربعة تشهد فلا ٣٩٢-٣٩١	ولو بتكرار ونصفه على
ذكور أحرار وكل مسلم ٣٩٢	أى: بالزنا مجلس حكم وهم
أو طرأت من بعد ردة لا ٣٩٣	ولو بالاستيفاء قد استقلا
أو مستحقه عفا وحلفا ٣٩٤-٣٩٣	زناه أو أباحه أن يقذفا
قاذفه وينكوله يرد ٣٩٥-٣٩٤	أنى لم أزن فإن يحلف يحد
عنه ولم يثبت به حد الزنا ٣٩٥	فحلف القاذف مسقط هنا
وكله يبقى أن البعض عفا ٣٩٦-٣٩٥	ويورث الحد كمال خلفا
والسيد التعزير بعد الحنف ٣٩٦	ووارث المجنون فليستوفى
ولو جرى من سيد لعبد ٣٩٧	لغيره التعزير دون الحد
بالرأى فى نكاحه أو ظنه ٣٩٧	يباح للزوج إن استيقنه
صدقها أو سمعه من معتمد ٣٩٨-٣٩٧	مؤكداً بقولها وقد
فى خلوة معها يرى المتهم ٣٩٨	أو استفاض مع خيلة كما
ونفيه المولود إن يقننه ٣٩٩-٣٩٨	وتحت شىء ومراراً مؤذنه
معه بخيلة الزنا لا إن عزل ٤٠٣-٤٠١	كما لو استبرأ بحيض إن حصل
وهو على الولاء والفرع ذكر ٤٠٤	مع اللعان منه وهو مشتهر
ترجمة بترجمانين اكتفى ٤٠٦-٤٠٥	فى كل مرة من الخمس وفى
وفى لعان العرس لفظ اشتهر ٤٠٦	والزوج فى الخامسة اللعن ذكر
تأتى وباعتقال مرجو وجب ٤٠٨-٤٠٦	وتلك فى خامسة فبالغضب
تغليظه لذى اعتقاد أو لا ٤٠٨	إمهاله ثلاثة والأولى
وبمقام مكة المعموره ٤٠٩	بعضر جمعة وبالمقصوره
وصخرة المقدس للمطهر ٤٠٩	وبين قبر المصطفى والمنير
وللمجوس بيت نار لا صنم ٤١٠	كنيسة وبيعة لذى الذمم
ووعظاً وخوفاً بالضم ٤١٠	وللتى حاضت بباب المسجد

- وعند مرة لمن خاتمته
وقال رب المجلس اتق الله
واشترط التكليف للملاعن
ولو جنينا وقضى من قبل
لا أن يقل عرفت والإعراض
ثم إن استلحق كالتأمين فى
غير له لا فى جزيت خير
يلحق لا لنسب بملك يد
من توأمين وعقاب من قذف
بغير حل واشتبه شرطاً
ومع إمكان لحوقه الولد
إن كان فى النكاح إن تسأل فى
أو امتناع عدهن ومنع
وبلعان الزوج حرمة الأبد
لزوجة والأجنبي بنطقه
ويلزم العرس به حد الزنا
ولم يجب إن لاعنت قذف
بالوطء، ثم قذفها ولاعنا
لأول ورجمت لما تلا
- يجعل واحد يبدأ على فمه ٤١١
فإنها موجبة فى ثلثه ٤١١
وهو لنفى الانتساب الممكن ٤١٢-٤١١
وحد ذا فى الحال لا فى الحمل ٤١٤-٤١٣
عن اللعان لعسى إجهاض ٤١٤
تمت مولودك إن لم يعرف ٤١٥-٤١٦
سمعت ما سر وقيت الضير ٤١٦
وباحتماله ولا نفى أحد ٤١٦-٤١٧
من لم تبين منه بوطء اتصف ٤١٧-٤١٩
من جانبين باعتراف من يطا ٤١٩
قلت إذا لقائف فيه المعتمد ٤١٩-٤٢١
هذا ولو بسبق جحد القذف ٤٢٢-٤٢٣
حيث بصدقه أو الكذب قطع ٤٢٣-٤٢٤
تثبت عندنا كذا سقوط حد ٤٢٥-٤٢٦
به كذا إحصانها فى حقه ٤٢٦-٤٢٧
إن رضيت ذمية بحكمنا ٤٢٨
بكرافزوجت بشان واتصف ٤٢٩
ولم تلاعن جلدت حد الزنا ٤٢٩
قلت وفى باب الزنا تدخلا ٤٢٩-٤٣٠

باب العدد

- تعتد حرة ولو كانت بظن
بفرقة حياة الزوج إن هيا
ولو صبيها وخصيها وامرء
ثلاثة القروء أطهار لنا
وامرأة لم تر حيضاً أصلاً
مدة يأس نسوة العشير
وباق طهر ولمن تنسى يعد
وما سوى الأكثر لا احتساب له
وآيس قبل نكاح يطرا
- واطىء ولو فى عدة إن لم تبين ٤٣١-٤٣٢
استدخلت منيه أو وطياً ٤٣٢
علق باستيقانها أن تبرء ٤٣٣-٤٣٤
يحتاشها دم ولو حبلى زنا ٤٣٤-٤٣٥
أو نسيت أو بلغت لأعلى ٤٣٦
لها ثلاثة من الشهور ٤٣٦
أكثر شهر أولين كأحد ٤٣٧-٤٣٩
فإن تحض قبل الفراغ الأوله ٤٣٩
فالعدة استأنفت بالأقرا ٤٣٩

٤٤٠	بأشهر أربعة وعشرة	وبوفاة الزوج وهى حرة
٤٤٢-٤٤٠	ممسوسة حالت بالأقصى منهما	وبطلاق بائن قد أبهما
٤٤٤-٤٤٢	له وحلى الحب والمصوغ	وتترك التزيين بالمصبوغ
٤٤٥-٤٤٤	الكحل إن حرم فى الإحرام	والخضب قال والطيب وفى الطعام
٤٤٦	والصير لا فى ليلها للرمد	ودهن شعر واكتحال الإثمد
٤٤٨-٤٤٦	ودون ترك ما ذكرنا تنقضى	وبالنهار مسحت لا الأبيض
٤٤٨	تعتد بالأقراء ونصف غير ذا	وغير حرة بقرأين إذا
٤٤٩	يمكن من ذى عدة فى الكل	وبتكميل انفصال حمل
٤٥٠	قوابل أن لو تدوم صورت	ولو نفى ولحمة إن أخبرت
٤٥١-٤٥٠	لعدم الإمكان فى الأصح	لا علقا ومع صبا أو مسح
٤٥١	من أربع من السنين والأجل	وإن تلد بعد انقضاء لأقل
٤٥١	والناكح الثانى حيث أمكنا	من الطلاق لحق الزوج هنا
٤٥٣-٤٥٢	ومن زمان الوطاء إمكان الولد	وألحق القائف فيما قد فسد
٤٥٣	أو موته عنها أو التطليق	وعدة الوطاء من التفريق
٤٥٤-٤٥٣	وبين توأمين الأقصى مع خلل	أقل إمكان لمولود كمل
٤٥٤	إذ هذه المدة للحمل الأقل	سنة أشهر وقلت مع خلل
٤٥٤	آخر فاشترط كونه أقللا	فإن تخللت يكن ذا حملا
٤٥٥-٤٥٤	أقله أربعة شهور	لرافعى البحث والتصوير
٤٥٥	فى الطهر ضعف ستة وعشر	لحم ثمانون قروء الطهر
٤٥٥	ولحظتان فى الجميع البتة	ولالإمام عشرة وسسته
٤٥٥	وأربعون والإماء اثنتان	ولذوات الابتداء ثمانى
٤٥٦	سبع إن الطلاق فى الحيض وقع	معها ثلاثون وأربعون مع
٤٥٦	وللإماء مع ثلاثين أحد	كفى الطلاق بولادة الولد
٤٥٦	فى غير أشهر ولو من خالفت	ولحظة فى كلها وحلفت
٤٥٧	وقت الطلاق الاتفاق حصلا	عادتها ووقت وضع إن على
٤٥٨-٤٥٧	على زمان الانقضاء لا مطلقا	ونفيها الرجعة إن يتفقا
٤٥٨	حيث على وقت الولاد اتفقا	والزوج فى أى زمان طلقا
٤٥٩	بالاتفاق أنها فى العدة	وأنه راجعها من مدة
٤٥٩	وقت ارجاع إن نزاع حصلا	كذا بالاتفاق منهما على

- فى وقت الانتقضا وأى سبقا
وإن مضت ونكحت ثم ادعى
وهى له ومهر مثلها على
وحيث لم يشهد له عدلان
فإن تقر بارتجاع الأول
فباليمين مهر مثل كله
إلا إذا ادعى على مستبهمه
فإن تقل طلقتنى وهو نفا
وجازما يحلف مهما يقل
وليس يقبل ادعا شك المره
إن تتفق أو حملها لمفرد
أو قد رأت وتمت الأقرا ولم
أما لشخصين فبالحمل بدا
ووطء الزوجة فى العدة به
وبعده ثنتين والإنفاق
وفى اعتدادها لتطبيق رجوع
وانقعت بخلطة الزوج لمن
وبالجماع فى نكاح قد فسد
أو بعد تجديد مع الوطئية
وروجعت فيما تبقى وإلى
ولازمت مسكن فرقة وإن
أن تنتقل أو فى طريق تكن
ولقيام الحد والمهاجرة
وخيرت فى سفر لم تنتقل
قوم التى فى البدو أو تقيما
بعد قضاء حاجة كذا فى
ومدة المسافرين أعنى
كمثل ما لو خرجت معه لما
وإن تقل بإذنك انتقاليه
- فى رجعة والانقضاء إن أطلقا
رجعتها فشاهاذه سمعا
ثان لهذا إن يكن قد دخلا
حلّفها إن شاء دون الثانى
أو تنكر ارتجاعه وتنكل
غرمها ولم تصر عرسا له
تحت امرئ زوجية مقدمه
هذا تكن زوجته إن حلّفا
إنسى لا أعلم أو فلينكل
والاكتفاء بالعدة المؤخره ٤٦٤-٤٦٥
حيث دم مع حملها لم يوجد
تضع وإلا بعد وضعها تتم
ثم لتطبيق بدأ وجددا ٤٦٦-٤٦٨
تعلقت وقبل وضع المشتبه
لها إذا كان به الإلحاق ٤٧٠
زوج وقبلها وقبل أن تضع ٤٧١-٤٧٢
تعتد لا بالوضع فيمن لمن تبين ٤٧٣
ولتبين وهى إن تطلق بعد رد ٤٧٣-٤٧٥
استأنفت كأن يطا الرجعية ٤٧٥
أن وضعت إذا أحست حبلا ٤٧٥
لوارث يرضى ومسكنا إذن ٤٧٥-٤٧٧
لا لاحتياج مطعم وقطن ٤٧٧
والخوف فى نفس وفى مال المره ٤٧٩
فيه كما لو أحرمت أو يرتحل ٤٨٠
فى قرية ثم لتعد لزوما ٤٨٠-٤٨١
مدة إذهنه وفى اعتكاف ٤٨١-٤٨٢
إن لم يعين مدة فى الإذن ٤٨٢
يحتاج ذا وما لها أن تحرما ٤٨٣
يحلف لا وارثه بلى هيه ٤٨٣-٤٨٤

وحيث لم يلق بها فما دنى	وجاز فى الفاضل أن يساكننا	٤٨٤
ويدخل الخلوة حيث جاريه	ومحرم مميز وثانيه	٤٨٤
وامرأة يهاب عند الطالق	أو أفردت بمفرد المرافق	٤٨٥
ولم يحز ولو لقوم خلوه	بامرأة بل بثقات النسوة	٤٨٧
فى عدة الأشهر باع داره	وبانتها الإيجار والإعارة	٤٨٧-٤٨٨
أبدله لها وبالإعسار	تضاربين بأجرة الأطهار	٤٨٨-٤٨٩
قلت فإن ينقص زمان العدة	عن زمن اعتياد هذى ردت	٤٨٩
للغرماء زائدا وإن يزد	فبالمزيد ضاربت لتسترد	٤٨٩
وحيث لا استقرار بالأقل	لمدة الأقراء كما للحمل	٤٨٩
قلت ومن فى داره لو طلقت	من قبل إفلاس وحجر سبقت	٤٩٠
على الغريم إذ بعين المسكن	تعلق الحق كفى المرتهن	٤٩٠
واستقرض القاضى على من بلده	فارق ثم هى يرجعى المشهده	٤٩٠-٤٩١

فصل فى بيان الاستبراء

محرم تزويج كل من غشنى	من الإماء وزائلات الفرش	٤٩٢-٤٩٣
لا أن تزوج ذى وذى من نفسه	وبحصول ملك غير عرسه	٤٩٥
كطالق كانت له منكوحه	والرفع للكتابة الصحيحه	٤٩٧
والرفع للردة والزوجيه	تمتع ووطئه المسنيه	٤٩٨-٤٩٩
إلى مضى حيضة إن تكمل	وإن وطئ وانقطعت بالحبل	٥٠٠
قلت الإمام قال ذا أن يمضى	من قبل وطئه أقل الحيض	٥٠١
إن لم يكن كذا فلا حتى تضع	كما لو الجماع فى الطهر وقع	٥٠١
والشهر والوضع ولو من الزنا	من بعد أن يلزم ملكه هنا	٥٠١-٥٠٢
وعدة إن اعتدادهما اتجه	وبعد أن طلقت المزوجه	٥٠٢
وبعد إسلام الجوسيات	والوثنيات ومرتدات	٥٠٢
والقول للسيد فى أخبرتني	به ولم يطأك من ورثنى	٥٠٢-٥٠٣
وأنا بعد حيضها والسيدا	أحقه عند الاحتمال الولدا	٥٠٤-٥٠٥
إن هو لم يدع الاستبراء وفى	ولدت منه إن يكذب يحلف	٥٠٥
أن ليس منه وأن الشخص اشترى	زوجته والولد الذى طرا	٥٠٦-٥٠٧
يحتمل الملكين ألحق نسبته	به وصارت هى مستولده	٥٠٧
هذا إذا بوطنها أقرا	بعد شرائها بغير استبرا	٥٠٧

باب الرضاع

وواصل من درها وإن غلب ٥٠٩-٥١٠	حصول در في حياتها حلب
أو الدماغ قبل حولين بشى ٥١١-٥١٣	إن حصل الجميع في معدة حى
كلفظه هوا يقينا حرما ٥١٤-٥١٧	لا الحقن حمسا لا بتحويل وما
أو ممن استولدها ومن نسا ٥١٧	ولو من المستولدات حمسا
يثبت بين أحد من هؤلاء ٥١٩	لا أخوات أو بنات قلت لا
إليه من عليه قد در اللبن ٥١٩	أو من تفرقن على من ينسبن
ينتسب الرضيع إن يأس حصل ٥٢٠-٥٢١	ومن ذكرنا إن من اثنين احتمل
لزوجة الشخص وإن أبانها ٥٢١-٥٢٢	عن أول ومرضعا لبانها
لزوجتيه كيف فيهما وقع ٥٢٢	ويدفع الطارى النكاح واندفع
فليس بالمذفوع للأولى إذا ٥٢٣	قلت فإن يصدر على الترتيب ذا
للدر إلا برضاع الثانيه ٥٢٣	في الأجنبية تعد الساقية
مهرًا بلا وطء وإن قبض وقع ٥٢٥-٥٢٦	ولو بقوله وقولها دفع
أن شهدت بشرطه مرضعته ٥٢٦	لا يسترد منكر ويثبت
وأمرها والبنت لا إن ادعت ٥٢٧	لا إن أرادت أجر ما قد أرضعت
زوج إلى التى نكاحها اندفع ٥٢٨	ونصف ما سعى أو الكل دفع
للزوج لكن بعد وطء أجمعه ٥٢٨	ونصف مهر المثل غرم مرضعه
حولين وهو مسقط لمهرها ٥٢٨-٥٢٩	لا إن ندب قبل كون عمرها

باب النفقات

رتقاء أو مريضة أو ذات جن ٥٣١-٥٣٢	أوجب لعرس مكنت زوجًا وإن
أن بانة المرأة إذ لا حبلا ٥٣٢	ولو صغيرا لا صغيرة إلى
وجهين قلت لكن الثانى أسد ٥٣٣	أو وضعت وإن قضى على أحد
من شبهة أو مع زوج أكلت ٥٣٣-٥٣٥	مثل الإمام اختاره أو حبلت
إن لم يضر أو دون إذن ذهبت ٥٣٧-٥٣٨	أو وطأ أو تمتعا بها أبت
لها ومثل اليوم ما يبيع ٥٣٨-٥٣٩	أو دون زوج خرجت والغرض
بشرط حكم حاكم وآبا ٥٤٠	لكن بعود طاعة إن غابا
عادت ومن ردتها بالسلم ٥٤٠-٥٤١	أو أمكن الإياب بعد العلم
بالنقل ومن لا راتبة كعرفه ٥٤٢	أو أمسكت أو صلت المتصفه
بعد النكاح أو قضاء وسعا ٥٤٣	يوم عاشورا ونذرا وقعا
تمليك مد حبة صحيحه ٥٤٤-٥٤٦	بالمنع كل يوم الصبيحه

٥٤٦-٥٤٥	له على المسكين والمكاتب	غالب قوت ثم فالمناسب
٥٤٦	من صار ذا مسكنة إن كملا	ومن برق مس مع نصف على
٥٤٨-٥٤٧	تخدم وهى حرة فليخدمن	ورطل لحم كل أسبوع ومن
٥٤٩-٥٤٨	أمتها مدا بأدم ما رقا	بحرة أو أمة أو أنفقا
٥٥١-٥٥٠	لنفسها فإن ذا لا يلزم	وليعطها خفا وحيث تخدم
٥٥١	منشئه أن لمن تخدم من	وقدر مدين ورطلين وعن
٥٥١	مدا وثلثا وعليه العمل	ووزنه رطلان قلت نقلوا
٥٥٢-٥٥١	من زيت أو سمن وإن لم تأكل	على ذوى اليسر وقرب مكيل
٥٥٣-٥٥٢	نعلا سراويل قميصا ومعه	وأبدلت تبرما ومقنعه
٥٥٣	أو الحرير عادة المكان	جبة فز أو من الكتان
٥٥٤	طراحة وثيرة شتاء	وأمتعت لحفا أو كساء
٥٥٤	آلة شرب وطبخ وغذا	مخدة حصيرا أو لبدا كذا
٥٥٥	والخبز والمشط وما تدهنه	من خزف وحجر ومؤنه
٥٥٦	وأجر حمام لفرط القر	وللصنان مرتك كسدر
٥٥٦	والبغوى أنه فى البرد	قلت الذى أورده الماوردى
٥٥٦	دخوله والرافعى أيده	وغيره يلزم فى المعوده
٥٥٦	أجرة حجام ومن يطيب	فى الشهر مرة وليست تحب
٥٥٦	للحيض لا النفاس والجماع	كثمن الماء بعد الانقطاع
٥٥٧	حتى انقضت أو ملكا أو إجارة	ومسكنا لاق بها إعارة
٥٥٧	ما منه تستحيى كماء حملا	وجاز أن يخدمها كالكنس لا
٥٥٧	فى ذا اقتدى واختاره الغزالى	للمستحم قلت بالقفال
٥٥٨	والرافعى يصطفى أن ليس له	وجهان آخران فى ذى المسألة
٥٥٨	يعطى النى تخدمها مكملا	ثم على ما قاله القفال لا
٥٥٨	توزيعنا له على ما يفعل	احتمل التشطير قلت الأعدل
٥٥٩	لريب أو خيانة يعرفها	وأنه يبدل من تألفها
٥٥٩	ومن خروج ودخول المسكن	ومنعها من ممرض ومنن
٥٦٠-٥٥٩	وجاز أن تعاض عنه الدرهما	أصولها لا فردة من الإما
٥٦١-٥٦٠	وعاد بالموت لما يستقبل	وبالنشوز فليعد ما يذل
٥٦١	أقل إنفاق لحاضر الزمن	وكان ملكها ومن يعجز عن
٥٦١	قبل دخوله فبعد الصير	أو كسوة أو مسكن أو مهر

- ثلاثة يفسخه الذى قضى
صبيحة الرابع بل إن سلما
وإن لثالث يسلم تبنى
خلاف الإيلا والرضى للأبد
منفق مملوكته وأهلا
ويلزم الفاضل عن تقوته
لفرعه وأصله مقلا
ثم الأصل ثم الأقرب
وقدمت آباؤه أعنى على
وللتساوى بالسواء وزعا
ويستقر ذا بفرض القاضى
وأخذه لأم حيث منعها
به إن منع الأصل كالأستقراض
أشهد كالحد وإرضاع اللبا
ثم إذا تعينت وأجرها
وجاز أن يمنعها إن حصلت
- أو مكن الزوجة من أن تنقضا ٥٦٢
له ففى الخامس أى منهما ٥٦٢-٥٦٨
وبرجع عن رضى تنى ٥٦٨-٥٦٩
لا يلزم الوفا وملك السيد ٥٦٩-٥٧٠
لأخذه ويبيعه إن أيد لا ٥٧٠
وعرس ليومه وليلته ٥٧٠
ولو كسوبا ما به استقلا ٥٧١
فوارث من ذين قدم الأب ٥٧٤
أم وفى الأخذ بعكس جعل ٤٧٤-٥٧٥
وللقليل لا يسد أقرعا ٥٧٥-٥٧٦
وواجب العرس بلا افتراض ٥٧٦-٥٧٧
وصرفه من مالها لرجعا ٥٧٨
ولقريب عاجز عن قاضى ٥٧٨-٥٧٩
فهو على أم الصغير وجبا ٥٧٩-٥٨٠
عليه إن لم يتبرع غيرها ٥٨٠-٥٨١
أخرى وعن نكاحه ما انفصلت ٥٨١

باب الحضنة

- الشرط فقد الرق للمحتضن
وواصف الإسلام والأمانه
ومبطل نكاح من لا حق له
وعاد أن تطلق كعود الشرط بل
وإنما يحضن من لا يستقل
إسكان بكر لأب فأب أب
قلت فإن تهتم البكر حبي
وقولهم كاف وأما أمر
فامنع من فراقه لأم
تقدم الأم فأمهات
قربى فقربى فأب فأمهات
أب على ترتيب ما قلناه ثم
يتلوه حالات كذا فالولد
- والعقل والإيمان أى للمؤمن ٥٨٣-٥٨٤
وأنها ترضعه إن كانه ٥٨٤-٥٨٥
فى حضنه وإن رضى أن تدخله ٥٨٦
إن قال لا يدخل دارى بمثل ٥٨٦
ونسبة الرق لسيد جعل ٥٨٦-٥٨٧
ويشبه عند اتهام للعصب ٥٨٨-٥٨٩
ولاية الإسكان باقى العصب ٥٨٩-٥٩٠
منقذح التهمة لو ينفرد ٥٩٠
والأب والجسد ونحو العم ٥٩٠
لأم بالإنثا مدليات ٥٩١
أب كذا فأب ذا فوالدات ٥٩١
مولود أصليين فوالد فأم ٥٩٢
لولد لأبوين يوجد ٥٩٢

- ثم أب يتلوه بنت فرع أم
للأب ثم عممة لأم
بنات خالات فأخوال تلا
فولد عم دون من لا إرث له
وبنت أخت تسبق المنتسبه
قلت فلا حضانة لمحرّم
إرثا ولا للذكر الذى هو
ومرتضى مميز فإن رجّع
إما زيارة وإما للأب
وأخذه طفله وطفله
قلت لخوف الدرب والقطر الذى
فإن ترافق يستمر وسوى
بل مشبه ابن العم لن يسلم
وإن هموا تدافعوا الحزن فمن
وللرقيق ما كفى عرفا وجب
أو لقمة أو لقمتين بدسم
وخشن فى كسوة وحملا
ولا تعين ما عليه ضربا
دون عمارة العقار وليبع
ثم بيت المال لا يضر
تجبر مستولدة إن ترضعا
كالفطم قبله وحرّة إذا
وحيث در فاضل عن ولد
- يتلوه فرع الجلد للأصلين ثم
إن فقدت يحضن من قد سمى
بنات عمات بنظم هؤلاء
تقدم الأنثى بكل منزله
إلى أخ إن كانت فى مرتبه
أنثى دلت بذكر أن يحرم
لم يرث المحرم والغير سوا
جاز فإن يختار أبا فما منع
إرساله لحرفة ومكتب
إن سافرت أو والد للنقله
يغى لنحو غارة لم يؤخذ
والده من عصابات كهو
كبرى وسلمها لبنته معهما
عليه إنفاق عليه إن حضن
لكن جلوس معه للأكل أحب
روغ قلت من ولى الطبخ أهم
طوقا وجهده الرقيق بذلا
وعلفه سائمة إن أجديبا
جزءا وكلا وليؤجر إن منع
فرع مواشيه بنزف ما يدر
مولودها وبعد حولين معا
وافق زوج لا سوى ذا مع ذا
فجائز إجبارها للسيد

الجزء التاسع

باب الجراح

٣	حالين من إصابة وتلف	ومعقب لتلف المعصوم فى
٤	بجزية والعهد للإنسان	إما بإيمان أو الأمان
٥	فاعصمهما على سوى من استحق	كقاتل النفس وكف من سرق
٦-٧	وأهل ذمة وذى ارتداد	والخصن الزانى على الأنداد
٨-٩	فى تلف لا صفعة لم تثقل	وذا على شبيهه بمدخل
٩-١٠	تلفه بالظلم للتفويت	يقصد فى العادة بالمنعوت
١٠	كقاعد يعثر من تخطا	مباشرا أو سببا أو شرطا
١٠-١١	من ذى القعود وبقائم عكس	به وإهدار دم لا يلتبس
١١-١٢	كغيرة ونحو قشر طرحه	والرش إلا لعموم مصلحه
١٣-١٤	فى شارع وحيث هذا الفعل	وحفر ما ضر المرور كل
١٥	إذن الإمام وله أن يحفرا	لفرض الحافر لا إن صدرا
١٥-١٦	ذا ميل لا إن عمل ويسعه	مثل الجناح والبناء وضعه
١٦	بالطفل قلت أو نضى سلاحا	فى الملك فوق عادة وصاحا
١٧-١٨	من علو أو علمه سباحا	جن أو أزعده فطاحا
١٨	فى موضع ذى سبع فأكله	ففرق الصغير لا إن جعله
١٩	أو بارز الميزاب والجناح	أو أوقدت فى السطح فى الرياح
١٩-٢٠	أقوى كأن ردها ذا وذا حفر	يسقط والجميع نصفاً يعتبر
٢٠-٢١	ونصب نصل موجب التكفير	وأول الشرطين كالحفور
٢٢-٢٣	تجزئة كذا القصاص جعلاً	فى النفس لا على محارب بلا
٢٣	وعبده فى وقت صيب ناله	ويوجب الضمان أيضاً لا له
٢٣	يبع مكاتب أباً وقتله	ولو مكاتباً وبعضاً مثله
٢٤	وتارك موثوق دفع ما طرا	ولا لأذن وفى قطع سرى
٢٤-٢٥	كفرا بدار الحرب أو صفهم	كالمكث فى النار ولا أن يزعم
٢٦	قد خمس بنت مخاض بجزئه	فى كامل النفس لدى الموت مائه
٢٦	وجذعة فى الخطا استحقه	وولدى لبونة وحقه

٢٧	أسلم والمرتد بعد الرمى	كعبده يعتق والحربى
٢٧	ثم سرى فمائة أدى وحق	كجرحه عبد لغير فعتق
٢٧	بعد بما جنى على ملك ذهب	سيده منها أقل ما وجب
٢٨	قيمته وخيرة الجانى رأوا	وأرش ما جناه حال الملك أو
٢٨	فآخر الأخرى وآخر التحق	كقطع كف عبد غير فعتق
٢٨	من نصف قيمة ومن ثلث لديه	رجلا لسيد أقل تأديبه
٢٨	ويجرح المذكور بعد العتق	وأن يعد قاطعه فى الرق
٢٩	والنصف من قيمته للسيد	كان الأقل من سديس ما يدى
٢٩	قلت: مناسب لمُخطِّ محرم	وقتل من أخطا فى ذى رحم
٢٩	وحرم البيت أصيب أو رمى	هذا هو الأصح عند المعظم
٣٠-٣١	بكرهه على صعود شجره	وحرم وشبه عمد نظره
٣١	ستين بين جذعة وحقه	فمات فى صعوده بالزلقه
٣١	أى حاملا بقول أهل المعرفة	تساويا وأربعين خلفه
٣١	يؤخذ فى الآخر من كل سنه	واستدرك المخطى ولكن ضمنه
٣٢	وما سرى من وقتها اجعلنه	من يوم موت ولجرح منه
٣٢-٣٣	من وسط أى مالك الزائد	مقدار ثلثها لكل واحد
٣٣	ربع وذى عشرين نصف جارى	لداه عما احتاج من دينار
٣٤-٣٥	ولى نكاح بفرض من جنى	أو حصه القليل ممن حسنا
٣٦	قاض بفرض فاسق معدلا	أنشى من الفعل إلى الفوات لا
٣٦-٣٨	بعضية المعتق والذى جنا	يرتبون إن وفوا وحصنا
٣٨	كل امرئ من عصب الكل به	والمعتقون كامرئ وشبهه
٣٩	يحمل حربى ومثل حملا	كفى النكاح وعن الذمى لا
٣٩-٤٠	ثم من الجانى كجحد العاقله	ثم بيت المال بالإسلام له
٤٠	زاد إذا جرا لولا تقدما	كذا من أرش تلف السابق ما
٤١-٤٢	فالعبد أن يقطع يد الإنسان	كالعتق والردة والإيمان
٤٢	فذلك القطع إلى النفس سرى	قلت المراد خطها فحررا
٤٢	بالأنزr القيمة أو نصف لديه	كان على سيده أن يفديه
٤٢	وفى تعمد بقصد الفعل	ونصفها يغرم جانى القتل
٤٢-٤٣	غلبة كالسحر أن يعترف	والشخص خالص بأن يهلك فى

- وأن يجيع جائعاً، ويظمى
ومثل أن يلدغ شخصاً عقرباً
وجمعه بسبع فى ضيق
والتقم الحوت وغير سابع
حيث يرى إهلاكه ذا كثره
مع ورم فمائه معاجله
ولتك من غالب إبل البلد
ثم بأدنى بلد قلت لما
ووزعت على جراح جاني
إن شارك الجاني ولو كالحية
لا مرضاً كعمق ومن حفر
ولليهودى والنصرانى
والقمريين ولذى تمحس
كالشخص لم تبلغه من رسول
ودونه واجب ذاك الدين
والطفل كالأكثر من أم وأب
ولجنين كونه علمنا
حتى جنين هو من ذميه
تجهض بعد سابق الإسلام
بتخطيط بعضه بدا فنا سلم
يعدل خمس إبل قد رسمت
للأربع الأيسدى وللرأسين
وإن يخلف زوجة حبلى وأب
ألقت بفعل القنة الجنينا
وسلم القنة كل منهما
قلت وقس عليه ما يجنيه
أن تتفاوت حصص فى المال
أما الكتابى فضعف سدسه
وهو كخير أبوين اختلفا
- ظمان والنصف لغير علم ٤٤
وينهش الأفعى وقتل غلبا ٤٥
ويلقى الشخص بماء مغرق ٤٦
فى الماء إن أغرق أو يجرح ٤٦-٤٧
كسقيه الدواء ومثل غرز إبره ٤٧
قد ثلثت ممن جنى لا العاقله ٤٧-٤٨
أو إبله وبالمعيب لا يسدى ٤٨
دون مسير القصر ثم قوما ٤٩
مختلفات الحكم والأبدان ٥٠
وخائطا فى اللحم غير الميت ٥١
والنصف فى الخنثى وفى ضد الذكر ٥١
ثلثا وللعابد للأورثان ٥٢
أو من كالزندق ثلث الخمس ٥٣
دعوة أو منا مع التبديل ٥٣-٥٤
وقيل هم قوم وراء الصين ٥٤-٥٥
يؤدى وتقويم الأرقاء وجب ٥٦
دون الحياة وهو حرماً ٥٧-٥٨
دون جنين هو من حريه ٥٨
ولو بتخويف من الإمام ٥٨-٥٩
من عيب بيع إن يعيز لا هرم ٥٩
بديله للفقء ثم قومت ٦٠
فردا كما للبدنين اثنين ٦٠
وقنة تعدل عشرين ذهب ٦١
ميتا وساوت غرة ستينا ٦١
ينعكس القدران فى ملكيهما ٦١-٦٢
مشارك فى مال مالكيه ٦٢
والعبد أو فرد من المثال ٦٢
له وللمجوس ثلث خمس ٦٣
لوارث الجنين لا ما وقفا ٦٣

٦٤-٦٣	ففيه من قيمة أمه العشر	وما به عمد وحمل غير حر
٦٤	مسلمة رقيقة سليمة	لذن جتنى بفرضها فى القيمه
٦٥-٦٤	مع ما ذكرنا أرش شين أمه	كالحمل دون عكسه مع غرمه
٦٦-٦٥	والعقل واللسان حتى ذو الثقل	وفيه أرش ألم الأم دخل
٦٧	والنطق والصوت وذوق الأطعمة	وحركاته لأجل الكلمة
٦٨	وقوة الإحبال فى النساء	والمضغ والكمرة كالإمضاء
٦٩	ومسلك الغذاء كالاتحاد	ولذة الطعام والفساد
٦٩	بول ولو مع النكاح فعلا	فى نهجى الجماع والغائط لا
٧٠	تحرم ذا كالأرش للبيكاره	أو الزنا بالمهر والمختاره
٧١-٧٠	لأصبع والجلد مثل النفس	إلا على الزوج ولو بالدس
٧٣-٧٢	والسمع لا تعطيله كالنطق	والأذن إذ بها الديب وقى
٧٥-٧٣	وبصر العين وشحم منخر	والمشى والعين ولو بالجهر
٧٥	وشفة لها إلى الشدقين حد	ومشى رجل فردة وبطش يد
٧٦	وزر شىء ثدى امرأة وخصى	وما يوارى لثة ، ولحى
٧٧-٧٦	إطباقها عن بدن كالنصف	وألية والشفر تأتي فى
٧٧	إن قيل قد جن ولا يحلف	وعقله فى الخلوات يعرف
٧٨-٧٧	وقرب ذى حد ومر مقر	أما الحواس فبصوت منكر
٧٩-٧٨	يحلف بل طبقة من مارن	وذفر ريح ولنقص كائن
٧٩	بها الغذاء يستحيل والدوا	وواصل بأى جوف ذى قوى
٧٩	كالثلك والفرد من الأجفان	كداخل الشرج فى العجان
٨٠	يوضح وينقل عظمه وهشما	كالربع والرأس أو الوجه فما
٨١	يد ورجل وكذا ظاهر سن	وأغل فرد من الإبهام من
٨٢-٨١	منبتها عن عارفين كالقود	متغير أو بان أنه فسد
٨٣-٨٢	أجاف أو أوضح ثم التحما	كنصف عشرها وإن عادت كما
٨٣	تقوى وفلقة اللسان الراجعه	وكاليد الضعفى بقطع النافعه
٨٤-٨٣	وقطعت للدم لا المعانى	وأذن تلصق بالمككان
٨٥-٨٤	كتلته والبعض قسط الجرم له	ومن سوى الإبهام كل أنمله
٨٨-٨٥	يحسن والأكثر للسان	وما من العشرين والثمانى
٨٩	وواجب الجناية المتبديه	وحط نقص كل جرم ذى ديه

- وعدد الأرش إذا تعددت
 من فاعل أو موضع أو حكم
 وجلدة بين الجراحتين لا
 وباليمين قلت مع إمكان
 وإن يصدق فتلات ودخل
 حز إذا لم يختلف وصفاهما
 وما سوى الشرط لنفس يشترط
 وبين ذى ربط على عظمين
 والبطش والحواس والعظم وضح
 لا قطع بعض الكوع والفخذ ولو
 ولو صيبا وبطن الصيد لا
 وحث ذى ضراوة طبعها ولا
 وسر بئر الدرب والمضيف
 وقتل منقول الحشا ومشرف
 وقاتلا وكافرا لا عهدا
 لا حيث يجهل الوكيل العفو
 كأن يحز الشخص مجروحا وجد
 وبدلا عن قودان نفقا
 وبعد ما لو سبب القبض جرى
 والعفو عن نفس وعفو الطرف
 ثم سرى وما سرى هنا ودى
 ولا إذا القطع سرى ثم عفا
 اقتص من قاطعه ونفقا
 وإن عفا فبدل تنصفا
 على امرئ ملتزم الأحكام
 ولا بجريئة أو أصليته
 قلت ولو رمى امرؤ منا إلى
 أو رشق الحر رقيقا فعتق
 فلا قصاص استثنى من لدى
- جائفة وما بإيضاح بدت ٨٩
 أو صورة بحاجز من لحم ٨٩-٩٠
 إن رفع الفاعل أو تأكلا ٩٠
 بأنه حين يرا أرشان ٩٢
 فى النفس كل إن سرت أو من فعل ٩٢
 وفى ارتداد فليجب أدناهما ٩٢-٩٣
 عصمتها فعلا وفوتا ووسط ٩٤
 ومقطع كمارن وعين ٩٤
 وشق مارن وأذن فى الأصح ٩٥-٩٦
 كرها كأمر من إذا عصو سطو ٩٦-٩٧
 بقتله لنفسه إن عقلا ٩٧-٩٨
 أرش بعنقه وما تمولا ٩٨-٩٩
 عما يسم غير ذى تكليف ١٠٠
 أو ظن صحة بضرب أضعف ١٠٠-١٠١
 له بجر بيته وعبدا ١٠١
 بغرمه ولا رجوع الأقوى ١٠٢
 فيه حياة استقرت القود ١٠٢-١٠٣
 جان كإن عفى به لا مطلقا ١٠٣-١٠٤
 كرميه الجانى، والقطع سرى ١٠٦
 لا يسقط الآخر لا إذا عفى ١٠٦-١٠٧
 إن كان من واجب قطع أزيذا ١٠٧-١٠٨
 وليه عن نفسه لا الطرفا ١٠٩
 سراية حز الولى العنقا ١١٠
 وفى اليدين ليس شىء إن عفا ١١٠
 إن كان لم يفضلته بالإسلام ١١١-١١٢
 لدى إصابة وسيدته ١١٢
 ذى ذمة أسلم قبل وصلا ١١٣
 من قبل أن يصيبه عما رشق ١١٤
 إصابة وحيث حر ذو هدى ١١٤

- يقتل من يجهل منه الأصل في
والرافعى عن كتاب البحر
هذا على القولين فيما لو قتل
على القصاص فعلى ما قلنا
ومن جنى أو فرعه إن ملكا
وفى سوى النفس بنسبة البدل
ولا حكومة ولو بالكثرة
وضرب كل واحد سوطا إذا
ساعده وشارك المداويا
أو منه جرحا لا قصاص فيه
وواجب فى طرف وفى التى
فى الحر دفعة وفى التخالل
ولقريب مسلم أن يرتدد
والقادرين للزحام اقترعوا
ومن يبادر قبل عفو قبضا
وحق غير فى تراث الجانى
أو مثل فعله كقطع ساعد
وقطع أدنى مفصل بالهشم لا
نعم بمسموم ومثله حتف
وسعة الإيضاح ولتكمل
ورأسه بحصة الأرض ولا
ومن جنى إن فات منه جرم
فعادل أصابع الكف لقط
مع سدس الذى يذى عن اليد
لا حيث كان زائد ذا ليس
وليلتقط أثملة من أربع
وزيد إن يبق وبالأطراف لا
ولو لمن فرقه والعاصى
وفى الذى يترك نصف الدية
- هدى ورق فالقصاص منتفى ١١٤
حكاه أما شيخنا فيجرى ١١٤
المسلم الحر لقيطا والعمل ١١٤
عن شيخنا ما هذه تستثنى ١١٤-١١٥
قسطا من القصاص عنه تركا ١١٥
عنه إلى النفس بلا خلف المحل ١١٧-١١٩
ممن جنى كمكره، ومكره ١١٩-١٢٠
تواطعوا وقطع ذا كفا وذا ١٢٠
بعلمه لا سبعا وخاطيا ١٢١-١٢٢
كقتل حر البعض للشبيه ١٢٢-١٢٣
توضح لكن باشتراط الجملة ١٢٤
لوارثيه مثل مال حاصل ١٢٤
ثم يمت والمال فىء إن وجد ١٢٥
وهو بمنع غيره يمتنع ١٢٥-١٢٦
له وما عن حقه زاد قضى ١٢٦-١٢٧
فى الحرم اقتص وباليمنى ١٢٧
بكفه بساعد بلا يد ١٢٧-١٢٨
باللوط والسحر، وإيجار الطلا ١٢٨-١٢٩
كمنكب وفخذ إن لم يجف ١٣٠
ناصية الجانى بأجناب تلى ١٣١
تجز بوجهه وقفأ أن يكمل ١٣٢
لا صفة بأرشه يتم ١٣٢-١٣٣
خمسا من الست الأصيلات فقط ١٣٤
يحط شىء منه وليجتهد ١٣٤
ولكيف إن بادر لقط خمس ١٣٥
مع أخذ أرش نصف سدس أصبع ١٣٦
فحز أو آخر والقطع ولا ١٣٧-١٣٨
إن مات قبل فسوى قصاص ١٣٨
كما فى قطعه يدا وفى موضحة ١٣٨-١٣٩

- تسعة أعشار ونصف عشر
ولم يجب بها القصاص وكفى
ودون وال فليقع وعزرا
وخطأ يعزله وجعلا
بإذن كافر قريب يقبض
وأجر من يحده أو يجلد
منتظرا تكليف نحو الطفل
بالقول منها مع وجود مرضعه
وفى سوى الحد ليحبس والولى
فعاقل الإمام بالغرة قد
والإثم فى العلم به وحتى
وأخذوا الولى للذى افتقر
إلحاقه القائف فى قتل أحد
خروج ما يليق من فرج له
إلا إذا كذب وضع حمله
خصييه والشفيرين منه، والذكر
لمنع قطع زائد بأصله
فتصرف الأنثى لذا التعليل
بفرضه أنثى ويصرف الرجل
حكومة الشفيرين مفروضا ذكر
والأنثيين وليعطوا العاقبا
ومن يساره يديها
وفى اليمين حيث أخذها عوض
ظن ودهشة وسن العسجد
فى غيرها كالغوص فى لحم ولا
وفى لسان أخرس والسن من
وكسر ترقيوين والأضلاع
ورأس ثدى ذكر وذكرو
وفى يد زائدة وتعرف
- منها كفى العقل وجسم يسرى ١٣٩
ذى خطأ ومن سوى مكلف ١٣٩-١٤٠
كفعله عمدا سوى ما أمرا ١٤٠
إليه أما الجلد والقطع فلا ١٤٠-١٤١
من مسلم وال ولا يفوض ١٤١
ممن جنى وصين عنه المسجد ١٤١-١٤٢
وعود غائب ووضع الحمل ١٤٣
والفطم فى الحد وكافل معه ١٤٣-١٤٤
وجالد إن بالإمام يقتل ١٤٥
كلف لا حيث بجهله انفرد ١٤٥
تسقط فوقى أنمل للتحنا ١٤٥
وجن أرشا وهو عفو وانتظر ١٤٦
مذاعيين وظهورا معتمد ١٤٦
فالسبق فالتحاقيه فقوليه ١٤٦
لقطع خنثى مشكل من مثله ١٤٨
وما عفا عن القصاص بل أصر ١٤٨
اعكس وفى الراضح بالأقل ١٤٨-١٤٩
حكومة الخصيين والإحليل ١٤٩
من خصلتين تذكرا ما سهل ١٤٩
دية ذين بحكومة الذكر ١٤٩
عن القصاص ما ذكرنا ثانيا ١٥٠
عن اليمين لا قصاص فيها ١٥٢
بل دية ولتكف حدا إن عرض ١٥٣
قالعها عزز للتعمد ١٥٣-١٥٤
يقطع جلد فوق عظم فصلا ١٥٤
طفل وفى شاغية وصبغ سن ١٥٤-١٥٥
أو بعضها وقوة الإرضاع ١٥٥
وذكر عن انقباض وانبساط قد عرى ١٥٥
بكونها عن ساعد تنحرف ١٥٦

- إن لم تكن أقوى ونقص أصبع
وذاك جزء دية نسبة ما
من قيمة المذكور عبدا مثلاً
والنقص باجتهاد حاكم ثبت
فكفه متبوعه الأصابع
ومارن الأنف لغير اللين
وحيث لم تنقص كسن شاغيه
ولحية الأنثى لمنبت فسد
هذا وإن أمكننا نقدر
من قسط ما قلنا ومن حكومته
وحيثما يحسن فيقطع يده
فنقص قطع للذي تقدما
وبأقل قيمة يوم فدى
ولازم فداء مستولدته
والاختيار واستزد وقسم
وإن يمت تصادما حران
وفى اصطدام الحاملين أربع
والنصف من قيمة ما الآخر ركب
وكل واحد على عاقلته
وإن تعمدا ففيما خلفا
وغرة للحمل بل أن يركب
يحل على المركب والعبدان
والعبد والحر فنصف قيمته
علق بهذا ولمستولدتي
أو مائة أو مائتين ساوتا
وقيمة الغرة أربعونا
من سيدين وبالإرث ينفرد
والفلك كالدابة، والملاح
إن غلبته باليمين أما
- وضعف بطش بالحكومة ادعى ١٥٧-١٥٦
تنقصه جناية لو ختما ١٥٧
عن دية العضو الجريح نزلا ١٥٧-١٥٩
هنا وعن متبوعه الذى نبت ١٦٠
والجفن متبوع وهذب تابع ١٦٠
وماله مقدر للشين ١٦٠-١٦١
وأصبع زادت تقدر داميه ١٦٢
للعبد والتعزير فى الشعور قد ١٦٣
بماله مقدر فالأكثر ١٦٣
والعبد فى رقبته لا ذمته ١٦٣-١٦٤
جان فيجن ثم يهلك بعده ١٦٤
وما تبقى شركة بينهما ١٦٤
وأرشه جاز الفدا للسيد ١٦٥
وبالعناق لا بأن جامع ته ١٦٦-١٦٧
قيمتها أن تجن بعد أن غرم ١٦٧
فمال كل فيه تكفيران ١٦٧-١٦٨
بيانه التكفير لا يوزع ١٦٨
ملكاه وإن كلاهما غلب ١٦٨
لوارث الآخر نصف ديته ١٦٩
خالف الأكثر المصنفا ١٦٩
غير الوليين صبياء، وصبي ١٧٠
ماتا بالاصطدام مهدران ١٧٠-١٧١
فى الإرث عن حر ونصف ديته ١٧١
شخصين لم يفضل بالاستواء شى ١٧١-١٧٢
يفضل خمسون وإن أحبتا ١٧٢
يبقى ثلاثون بأن يكونا ١٧٢
كل وغير جدة فلا تزد ١٧٣
كراكب وتهدر الرياح ١٧٤-١٧٥
إذا تردى فى حفير ظلما ١٧٥

١٧٥	يختز وأول من البئر انصدم	والثان فوقه، ولم يجذب ولم
١٧٥	عاقلة الثانى، ولكن رجعوا	فدية والنصف منها يتبع
١٧٧	والثان ثالثا نعد لاغيا	والشخص أن يزاى ويجذب ثانيا
١٧٧	فليعقلا عن حافر وثانى	ثالثا من الأول والثالثان
١٧٧	عاقلة الأول نصف فضلا	ونصف ثان هدر لكن على
١٧٧	عاقل ثان عن على نقلا	ودية الثالث كلها على
١٧٨	على الذى يجذبه منهم فقط	بشرط أن كل مجذوب سقط
١٧٨	طرح المتاع لرجاء من ركب	قلت وأن تشرف سفينة يجب
١٨٠	بغير إذن منه ضمناه	ومال غيره إذا ألقاه
١٨٠	مالك ألق فى ضمانى استحق	ومن يقل لغيره خوف الفرق
١٨١	لكون من قال بثان أو بشرط	إلا إذا احتاج الذى يلقى فقط
١٨٢	إن كان فى المركب ألزموه	وأنا والركبان ضامنوه
١٨٢	حصتهم بقولهم رضينا	حصته ويلزمه الباقيين
١٨٢	إخباره عن الضمان السابق	قلت إذا كان مراد الناطق
١٨٢	خص وإن قال الذى تكلمنا	منهم وصدقوه طولبوا بما
١٨٢	ثم رضوا يلزمهم قسطهم	أردت إنشاء الضمان عنهم
١٨٢	سواه إذ لا توقف العقود	عند القليل لكن السديد
١٨٣	على الرماة من دم الكل هدر	والمنجنيق أن يعد منه الجر
١٨٣-١٨٤	قصدا بقدرة فكل عامد	حصتهم وإن أصيب واحد
١٨٤	على امرئ منهم، ولا تعيينا	وقصدهم إياه قادرين
١٨٤	فخطأ كصيب غير من قصد	شبيه عمد وإن القصد فقد

باب البغاة

١٨٦	إماننا عن انقياد صادفه	إن البغاة فرقة مخالفه
١٨٦-١٨٧	لا ردة ومنع حق الشرع	بباطل التأويل غير القطع
١٨٧	وشوكة يمكنها المقاومه	وخارجى بمطاع الكلمه
١٨٨	أخذ الحقوق وضمنان المتلف	وفى القضاء والشهادات وفى
١٨٨	وصرف سهم هو للذى ارتزق	إذ قاتلوا وسمع حجة بحق
١٨٩-١٩١	ينذر قلت وهو عدل ذو فطن	لجندها كالعدل وليبدأ بمن
١٩٢	قلت بلى الجمع الذى تحت العلم	وما لنا اتباع من قد انهزم

وإن خشينا الجمع فى المآل	ونطلق الصالح للقتال	١٩٢
كردنا السلاح والخيول ولا	يستعملان حيث أمن حصلا	١٩٣-١٩٢
وغير صالح كمن لا بلغا	ولم يراحق، والنساء بعد الرغا	١٩٣
وبالجائيق وبالنار رموا	إن خيف أنا بهم نصطلموا	١٩٣
وكافر، والقاتل المنهزما	ليس لنا أن نستعين بهما	١٩٤
وإن بأهل حرب استعانوا	ينفذ عليهم دوننا الأمان	١٩٤-١٩٥
وأن يظنوا معهم الحق عدل	عن مدبريهم وبذمى بطل	١٩٥
ميثاقه ولو يجهل الحق إن	لم يذكر العذر ومتلفا ضمن	١٩٦
منتقضو العهد وجاز قتلهم	والرق والمكره منهم مثلهم	١٩٧

باب الردة

أفحش كفر ارتداد مسلم	مكلف بفعل أو تكلم	١٩٩
محض عنادا وبالاستهزاء	وباعتقاد منه كالإلقاء	١٩٩-٢٠٠
للمصحف العزيز فى القاذوره	وسجدة لكوكب وصوره	٢٠٠
وجحده لجمع ما خفيا	مثله بقذف بعض الأنبياء	٢٠٠-٢٠٣
لكن متى أسلم يسلم عن أبى	إسحاق قال الفارسى مذهبي	٢٠٣
بأن هذا مسلم يقتل حد	والصيدلانى ثمانين جلد	٢٠٣-٢٠٤
ويقبل التوب ولو زنديقا	وتجب استتابة تضييقا	٢٠٤
ولم ينظر وليسلم ويحل	ريب ومنافرعه وإن سفل	٢٠٥-٢٠٦
ولمعاهد بجزية أقر	أو ألحق المأمن بعد أن كبر	٢٠٦-٢٠٧
ودينه اقض وعليه يصرف	وباطل تصرف لا يوقف	٢٠٧
قلت الذى ما جاز أن يعلقا	واقبل شهيدى ردة قد أطلقا	٢٠٧-٢٠٨
والكره للفظ وللردة مع	مخيلة كالشخص فى الأسر وقع	٢٠٩-٢١٠
لا أن يكذب شاهدا وحظ حى	قال أبى مات على الكفران فى	٢١٠-٢١١
قلت إذا أطلقه استفضله	فإن يفسر قوله أو فعله	٢١١
بغير ما يوجب كفرا كأكل	من لحم خنزير أو الخمر نهل	٢١١
فموهم إطلاقه أن نجعله	فيا بل الأظهر أن الحظ له	٢١١
أفلت من على ارتداد قهرا	ولم يجدد بعد عرض كفرا	٢١٢
وطائعا وعندهم يصلى	يحكم باهتدائه لا الأصلى	٢١٢
قلت ولكننا إذا استيقنا	فيها له تشهدا فمنا	٢١٢

باب الزنا

- من أوج الفرج بفرج يجرمن
ملك ولا تحليل بعض العلما
ولو صغيرة أو اكترى له
من عبده لا العرس والمستملكه
والحيض والتزويج والبهائم
عدلين والولى أو ما أوقعه
لا مع نساء أربع شهدن
كقاذف وإن تجئ بأربعة
وتطلب المهر فيشهد أربع
أو يعترف لو مرة وإن هرب
لا أن يعد يرحمه الإمام فى حر
بصحة النكاح بالأحجار
وإن هو اعتل وحد وقطع
والجلد لا القصاص لن مقدمه
وليس مجلودا بشرب الخمر
ومائة يجلد ولينفهم
قلت وزوج ونسا قاصده
ولو بأمن الدرب أما جيره
قلت قياس من لم يجير
وقد رأى تغريبها الروياني
مرحلتين أى وجه اجتهد
قلت فإن زاد على القصر تبع
كيف وقد غرب عثمان إلى
إلا لخوف عود ولا تجب
أو سيد ولو مكاتبا ومن
وأم فرع لا مكاتبا ولا
يسمع حجة الزنا لا إن فقد
إمامنا أولى به وإن حضر
- للعين مشتهى بلا ملك وظن
ولو أباحت وطأها المحرما
أو نكح الأم كدبر ناله
حرمست بنسب وشركه
وميت ومتعة وعادم
بالكره أن يشهد بذاك أربعة
بكرا وعن حد الشهود حدنا
بأنه أكره فى الجماعه
بكر يجب مهر وحدا ندفع
ومنع الحد وتركه طلب
مكلفا أصاب بعدما ذكر
يجتنب الكبار والصغار
وفى اشتداد الحر والبرد صنع
ويرجم الذمى زانى مسلمه
وداخل فى الرجم حد البكر
عامها ولا وامرأة بمحرم
ثم وقيل يكتفى بواحدة
فلا يجوز وعليها أجره
تأخير تغريب إلى التيسر
بالاحتياطات من السلطان
لا أرضه فإن يعاودها يرد
وموهم إطلاقه أن يمتنع
مصر ولا يجوز أن يعتقلا
طالب حمل أهله إن لم يصب
ذى الفسق والأثنى مدبرا وقن
من رق بعضا نصف هاذين ولا
علم الحدود وصفات من شهد
وشاهد وبدؤه رمى الحجر

باب السرقة

سارق ربع أو مساو ربعا	من محض دينار بضرب قطعا ٢٣٥
لكل شخص ملك غيره لدى	إخراجه من حرزه إن فقدا ٢٣٨-٢٣٧
حقا لسارق بغير شركه	وشبهة ودون ظن ملكه ٢٣٩-٢٣٨
والبعض والسيد أو دعواه	وللشريك فى الذى عاناه ٢٣٩
أو اعترافه ولو أن كذبا	أحرز لا فى موضع قد غصبا ٢٤٠
ولا الذى أحرز مع مغصوبه	بلحظ أهل للمبالاة به ٢٤٠
إن دام فى الصحراء وفى الشارع	أو سكة سدت ونحو الجامع ٢٤١
بغير نوم منه أو دعواه	ولا بأن ولى له قفاه ٢٤١
وزحمة تشغل أو بالجارى	فى العرف مع حصانة كدار ٢٤١
تغلق فى النهار أو بحافظ	إلا يفتح مع منام اللاحظ ٢٤٢-٢٤١
وخيمة مرسلة أذيالا	مشدودة الأطناب بالمبالى ٢٤٣
وكالحوانيت بجار رامق	وعرصه الخان لبعض لائق ٢٤٤
لا الضيف والجار ومن قد سكنا	كنخيل الإصطبل وفى الصحن الإنا ٢٤٤
كثوب بذلة ومثل الماشيه	فى مغلق متصل من أبيه ٢٤٥
ونحوها وكقطار الإبل	تسع مع القائد فى البر الخلى ٢٤٥
وسكة قد استوت وإلا	فرد وبالراكب ما تعالا ٢٤٦
وما أمامه وواحد ورا	وما أمام سائق ما نظرا ٢٤٧
والكفن الشرعى لا بغير	قد ضاع والوارث خصم الأمر ٢٤٨-٢٤٧
والأجنبى الخصم أن يكفن	من ماله ولو بنحو محجن ٢٤٩
ودفعات لا إذا تخللا	علم من المالك ثم أهمل ٢٤٩
كنقبه فى ليلة ونقله	فيما سواها عن مكان أهله ٢٤٩
قلت إذا أخرجه النصاب	أو قل والجيب به نصاب ٢٥٠
أو ظنه فلسا كفى كندوج	ينقب فانصب على التدريج ٢٥٠
وبذر أرض أحرزت ووقف	وأم فرع عتهت أو تغفى ٢٥١
والزوج والمسجد قلت أى من	يستثنى مسرجا وفرشا له فحسن ٢٥١
والرمى من مغلق بيت سلكه	لصحن دار فتحت وتركه ٢٥٢
وابتلع الدار ومنه ظهرا	ووضع المال على ماء جرى ٢٥٢
أو حيوان سائر أو هو قد	ساق فأخرجاه أو عبد رقد ٢٥٣

- على بعير فالزمام قطعه
كحمل طفل لا قوى الجلد
لا إن دعا عبد بخدع زوجه
قلت الأصح القطع حيث أكرهه
أو نقل الشئ إلى زاويته
وأخرج الغصب ومن منديل
وجائز الكسر بقصد الكسر
من بيت المال وامرؤ ذو مال
وجاحد لأجل أخذ الحق له
تقطع يمناه من الكوع ولو
وناقص والكف والكفان
برده المال وغرم ما فرط
بأفة من بعد رجل يسرى
بالغمس فى الزيت الذى قد أغلى
ثم ليعزر ومن الذمى
كأن لبعض المسلمات واقعا
لا لمعاهد هناك وهنا
وسمعت شهادة بغيتيه
وماله يثبت بالتى ترد
للحاكم التعريض يرجو لو نطق
قلت لجاهل قريبا أسلما
كذلك فى الزنا وشرب المسكر
- عن قفله جاعله فى مضيعه ٢٥٣
ولو بنوم من حريم السيد ٢٥٣-٢٥٤
مميزا أو دون طوع أخرجه ٢٥٤
بالسيف كى يخرج أو ما أشبهه ٢٥٤
أو نقل الحر ولو بكسوته ٢٥٤
بعضا وخلاه سوى مفصول ٢٥٥
أو الرضاى قل أو ذو الفقر ٢٥٥
أى من مصالح وذى مطال ٢٥٥-٢٥٦
أو فيه قد أئلفه أو أكله ٢٥٦
زائد أصبع وبالشلا اكتفوا ٢٥٦-٢٥٧
ويقطع الأصلى للإمكان ٢٥٧
فإن يعد أو فقدت لا إن سقط ٢٥٨
ثم اليد اليسار ثم الأخرى ٢٥٨-٢٥٩
ندبا مع المنفق فى ذا الفعل ٢٥٩-٢٦٠
أيضا لمسلم وهو من القهرى ٢٦٠
زنا وللذمى إن ترافعا ٢٦٠
بطلب المالك إلا فى الزنا ٢٦١
ثم لتعد لماله بحضرتيه ٢٦١-٢٦٢
عليه من دون ثبوت قطع يد ٢٦٢
يبحده كما أخاله سرق ٢٦٢
أو نشو بدو نازح عن علما ٢٦٢
ولم يجوز تعريضه أن تظهر ٢٦٣

باب قطع الطريق

- قاطع طريق مسلم غير صبي
بالبعد عن غوث ولو فى البلد
وأخذ المال بها مكابرا
بقوة الملك بأخذ ربع
كالسرقات قطعت منه يد
على الولا كالتقصاص لحقه
- معتمد القوة فى التغلب ٢٦٥
وداخل فى الليل دار أحد ٢٦٥-٢٦٦
ومنع استغاثة مجاهرا ٢٦٦
من محض دينار ولو لجمع ٢٦٦
ورجل خلفا أو ما يوجد ٢٦٦
مع قطعه الطريق لا مع سرقة ٢٦٧

ويقتل القاتل إن تعمدا	٢٦٧	والأخريان ثانيان أو فقدتا	٢٦٧
ولتجر أحكام القصاص فيه	٢٦٨-٢٦٧	حتمًا وإن عفى عما يديه	٢٦٨
قتل وإن مات فتؤخذ الديه	٢٦٨	فليس فى النفس سوى المكافئه	٢٦٨
واقته واغسله وصل إن جمع	٢٦٩	وليس حتمًا قطع من فيه قطع	٢٦٩
قلت فإن مات قد استحق	٢٦٩	ثم بصلبه ثلاثا يلتحق	٢٦٩
صلب وذا الذى إلى النص نسب	٢٦٩	قتلاً وصلباً فالأصح لا يجب	٢٦٩
بجتهداً وشردوا إن هربوا	٢٦٩	وعزر الإمام رداً يرغب	٢٦٩
إن تاب قبل ظفر به سقط	٢٧٠	وقطعه وقتله الحتم فقط	٢٧٠
وغير قتل فرقوا وقدموا	٢٧٠	وما القصاص ساقطاً والمغرم	٢٧٠
فالأسبق الأسبق ثم أقرعا	٢٧٢-٢٧١	فللعباد فالأخف موقعا	٢٧١
منها وإن هم قتلوه وزع	٢٧٢	ولو رقيقاً كيد وأصبع	٢٧٢
فلامرئ ما لم يكن مستوفيه	٢٧٢	عليهم القتل ووزع الديه	٢٧٢

باب الشرب

طوع لما يسكر جنسا لا الحقن	٢٧٣	والتعزير بشرب من يلتزم الأحكام عن	٢٧٣
وغصة حيث سواه عدما	٢٧٣-٢٧٥	لا للتداوى والظما وحرما	٢٧٣
لا حرمة لأجل قرب العهد	٢٧٦	ولو يجهله وجوب الحد	٢٧٦
أحكام إغماء عليه تجرى	٢٧٦	أو ظنه غيرا وذا بالسكر	٢٧٦
بالشرب قلت هذه مكرره	٢٧٦	يضربه الإمام دون الكفره	٢٧٦
هذا وحده للبيذ الحنفى	٢٧٧	أو ردها منشيء فى الزنا وفى	٢٧٧
أو خشب ولا وبالتعال	٢٧٧-٢٧٨	بالسوط أربعين باعتدال	٢٧٧
قام والأنثى جلست من غير مد	٢٧٨	وطرف الثوب قريبا منه قد	٢٧٨
من فوق رأس واليدان لا تشد	٢٧٩	ملفوفة بالثوب دون رفع يد	٢٧٩
مقتله والوجه قلت ويجب	٢٧٩	فرقه فى بدن ويجتنب	٢٧٩
نكهته والقىء لن نعولا	٢٧٩-٢٨٠	تأخيره حتى يفيق وعلى	٢٧٩
عصى بالحبس واللوم وجلد نقصا	٢٨٠-٢٨٢	وهو ليعزر من بغيرها عصى	٢٨٠
لا حده وإن رأى أهمله	٢٨٢	عن نزر حده وإن حلله	٢٨٢
ونائب صغيره والسيد	٢٨٣	إلا لعبد طالب ووالد	٢٨٣
وللشراب ضعف ما قد قدرا	٢٨٣-٢٨٤	لحقه وربيه فإن سرى	٢٨٣
لا الحد فلتضمنه عنه العاقله	٢٨٤-٢٨٥	وجاز والحكم ولا صواب له	٢٨٤

عبدین بالتقصیر ذا ولا قود	٢٨٥	وغير جائز كحكم اعتمد
أعلن والجلاد أن يعلم ضمن	٢٨٥-٢٨٦	وعاد ضامن على الفاسق إن
نفس رقيقه بإذن الحنفى	٢٨٦	كشافعى قاتل للحرفى
يفز بغير لا هلاك لالألم	٢٨٧	للعاقل الإغراق من نار لم
وجاز للولى إذ لا خطرا	٢٨٧-٢٨٨	وقطع سلعة وليس أخطرا
ولأب إذ تركها أقوى خطر	٢٨٨	والفصد والحجم وختن فى الصغر
هذا المكان فاعتمد تحقيقه	٢٨٨	قلت كذا أصلح فى التعليقه
ختانه وبالبلوغ وجبا	٢٨٩	ويقهر الإمام بالغنا أبى
فيه خلاف واسمه للأثنى	٢٨٩-٢٩٠	بالقطع للقلقة قلت الخثنى
قلت وسابع لمن يحتمل	٢٩٠	وختنه قبل البلوغ أفضل

باب الصيال

واهدره لا الجرة بالأطلال	٢٩١-٢٩٢	يدفع صائل ولو عن مال
كذى اضطرار مال غيره أكل	٢٩٢	وما عن الطعام جائعا عضل
والبضع واجب ولو بالأسلحه	٢٩٢-٢٩٣	والدفع عن إثم على ما صححه
وكافر برفع صوت أو هرب	٢٩٣-٢٩٥	وغير ذى عقل عن النفس وجب
ثم يجرح ثم قطعه الطرف	٢٩٥	ثم بضربه الأخف فالأخف
فضرب شدقيه فسله اليدا	٢٩٦	وفك لحى من لعض شدا
ما بين أن يفكه ويضربا	٢٩٦	قلت كذا شرح الوجيز رتبا
متابعا فى ذلك المحررا	٢٩٦	وجاء فى الحاوى بأو مخيرا
ورمى عين ناظر لحرمته	٢٩٦-٢٩٧	وإن نضبا أسنانه بفعلته
محرم ثم بمحصة مثلا	٢٩٧	من ثقبه إذ لا له عرس ولا
وقبله لفتح باب انذرا	٢٩٩	وإن عمى أو حول عين فسرى
منه فلا والسمع دون البصر	٢٩٩-٣٠٠	قلت وإن يغصبه أو يستعر
جوار زرع والمراعى فسحه	٣٠٠	ومتلف البهيمه المسرحه
فتح وفى الطريق بتخريق حطب	٣٠٠-٣٠١	أو لا وليلا لا يباغ بسبب
والعض والرمح بمسئصحبها	٣٠١	من خلف مبصر ولم ينبها
متلف مقطور جمال مثلا	٣٠١-٣٠٢	لا برشاش ركض اعتيد ولا
ويلزم الصير إذا تعينا	٣٠٢	ومخرج للملك غير ضمنا
ونحوها تفسد غير مره	٣٠٢	مضمنا مالكها وهره

٣٠٣-٣٠٢	تقتل وإن لم تندفع فلتقتلا	فى الطير والطعام فليضمن ولا
٣٠٣	يتاع من شخص شيها بثمان	قلت وأفتى البغوى إن من
٣٠٣	للمشترى يضمنه من باعا	فى ذمة فأتلفت متاعا
٣٠٣	تعار منه لمعيرها أذن	لأنها فى يده ضمان من

باب السير

٣٠٦-٣٠٥	وإن خشى اللصوص فى كل سنة	إن الجهاد فى أهم الأمكنة
٣٠٧-٣٠٦	فرض على كفاية كالحسبه	واحدة كما تزار الكعبة
٣٠٨-٣٠٧	وبالعلوم إن تكن شرعيه	مثل قيام الحجج العلميه
٣٠٨	والضرر عنا والقضا والملك	وبالفتاوى وبدفع الشك
٣١٠-٣٠٨	أمر بعرف ومهم الحرف	والحمل والأدا لشاهد وفى
٣١٣-٣١١	وكجهاز الميت بالترك أسى	ورد تسليم لجمع لا نسا
٣١٣	مكلف حوله عين رجل	ولو لجاهل مع التقصير كل
٣١٤-٣١٣	بلا ظهور مرض ما أو عرج	واحد لأمة وإنفاق كحج
٣١٤	ومنع مسلم يكون أصلا	ومنع ذى اليسر بدين حلا
٣١٥	للايجار لا لكسب العلم	كمن بواد أخطرت واليم
٣١٦	بخير لا من قتال لو شرع	ولو كفورا ويعود إن رجع
٣١٧	وينصف الإمام إذ يناوب	وحل قرية لعجز آيب
٣١٧	وعمراهق وعبد أذنا	ويستعين كافرا إن أمنا
٣١٨	ولو علمنا أن فيهم مسلما	ومنجنيق وبنار ومعا
٣١٨	ترغب مسلم ببذله إلا هب	وللإمام ولغيره طلب
٣١٩-٣١٨	خروجه لا مسلما وقاتلا	لو قهر الإمام ذميا على
٣١٩	ولللذهب حيث لا مقاتله	فأجرة المثل بخمس الخمس له
٣١٩	عين شخصا كان أجر مثله	وإن لدفن ميت وغسله
٣٢٠	بمال بيت المال سقطا	من تركات الميت ثم ارتبطا
٣٢٠	أى رجل ليس رقيقا عاقل	له فقط قتل الأسير الكامل
٣٢٠	والناس والإرقاق وفق الحال	والمن والفداء بالأموال
٣٢٠	يغنم واعصم دمه إن أسلما	ثم الفداء ورقابهم كما
٣٢٢-٣٢١	الطفل والمجنون والمعتق قد	وقبل أن يظفر مالا والولد
٣٢٣-٣٢٢	كالسبي فى الزوجين أو فرد وقع	ولا العرس سبيها النكح قطع

- ٣٢٣ وكالذى يقهر شخص حربى
 ٣٢٤-٣٢٣ ذو ذمة أو حملت منا المرأة
 ٣٢٤ نغنى يقضى ثم فى ذمته
 ٣٢٤-٣٢٥ إن كان فى ذمة حربى فقط
 ٣٢٥ يكون دين عقد ذين مهملا
 ٣٢٦ لمسلم لا دين عقد خمر
 ٣٢٦ كقتل ذى حربى ومحرم أشد
 ٣٢٧ يهلك ما حصوله لنا يظن
 ٣٢٧-٣٢٨ حاجة وإن تزسوا النساء
 ٣٢٨ فى صفهم لو تركوا انهزمنا
 ٣٢٩ ترس ومن صف القتال يذهب
 ٣٢٩ لا مائة من مائتين وأحد
 ٣٣٠ ولا للانحراف للقتال
 ٣٣٠ وإن بهذا تنكسر ما جوزا
 ٣٣١ وعاجز معرض أو نفدا
 ٣٣١ قدرته على القتال راجلا
 ٣٣١ شارك فيما فى الفراق غنما
 ٣٣١ فقيمة فى قتله كالأنثى
 ٣٣١-٣٣٢ مر وكتبنا نفعها قد حرما
 ٣٣٢ يشهد قبل قسمه والرجعه
 ٣٣٢ لمأكل ولاعتلاف عرفا
 ٣٣٣-٣٣٤ كفاية يملكه بجائنا
 ٣٣٤ يبدل منه فلا تعرضا
 ٣٣٤ عما كفاه فاضلا والجلدا
 ٣٣٤-٣٣٦ أو سيدان أو وارث تعففا
 ٣٣٦ ذلك مأخذ على المصنف
 ٣٣٦ فى ذاك إلا مع الاختيار
 ٣٣٦ أفلس أو بعض لهذا فيه أو
 ٣٣٧ قربى ولا السالب بالفقد سوى
- لا فى الرقيقين وفرد مسبى
 يرق غيره ولو من حرره
 والدين مما بعد رقيته
 إلا لحربى ودينه سقط
 أسلم أو أمن حربيان لا
 كذا إجارة السبى تجرى
 وأكرهه لا البراز إن به استبد
 ونقل نحو رأس كافر وإن
 واقتل رجالا عقلوا والفرسا
 إلا لدفع وبقوم منا
 لا كافر بمسلم فيضرب
 حيث على المثلين زادوا فى العدد
 إذ حزينا لا هم من الأبطال
 ولا إذ الفتنة تحيذا
 ولا يقتال معها مهما بدا
 سلاحه أو فرس مات بلا
 وذو تحيز لذات البعد ما
 ولو أسرنا ذا صبا أو خنثى
 ككامل من قبل حكمه بما
 فاغسل ويستبسط من للوقعه
 لعامر الإسلام فيما يلقى
 وحيوان الأكل قدرا كانا
 وإن أضاف غائبا أو أقرضا
 ولسواه كبغصوب ردّا
 ومعرض جر رشيد كلفا
 من قبل قسم واختيار قلت فى
 إذ ليس للقسم من اعتبار
 فباختيار أغن عن قسم ولو
 أفرز منه الخمس لا كل ذوى

ليس ملك قبله وحقه	مورث والبعض ينفى عتقه ٣٣٨-٣٣٧
ولا يحد أن يطاء والمهر	عليه والفرع نسيب حر ٣٣٩-٣٣٨
وحصة الغير كفى المشتركة	ونافذ إيلاد جزء ملكه ٣٤٠-٣٣٩
وليس للموسر والعراق قد	أوجر بعد وقفه إلى الأبد ٣٤١-٣٤٠
للاحتياج قلت هذا فيما	للزراع والغرس فلا تعميما ٣٤٢-٣٤١
ومكة ملك ومهما عيروا	ولو إلى خرابنا أو أسروا ٣٤٣
مرجو فك مسلما يفرض لكل	ذى قوة والحجر عنه فليزل ٣٤٣
كظاهر الأحكام فى الصنائع	وداء قلب وصفات الصانع ٣٤٤-٣٤٣
وصحة اعتقاده التوحيد	لا من يكون عنهم بعيدا ٣٤٤
مسافة القصر إذا كاف نشط	للحرب قلت زاد كل مشرط ٣٤٤
وبالملاقاة السلام لا على	من فى الصلاة أو بأكل شغلا ٣٤٥-٣٤٤
ومن بحمام وذى استطابه	يسن كالتشميت والإجابة ٣٤٥

فصل فى الأمان

يؤمن ذو التكليف منا ديننا	بالطوع لا الأسير محصورينا ٣٤٨-٣٤٧
قلت وأهل قلعة والمعنى	ما لم يسد باب غزو عنا ٣٤٨
وامرأة أما كجاسوس فلا	أربعة من أشهر إن قبلا ٣٥٠-٣٤٩
ولو أشارا مفهمين أو بخط	بأهله والمال معه إن شرط ٣٥١-٣٥٠
ومال ذى نقص ورجعى رقا	فىء وللوارث إن لم يلقى ٣٥٢
وقصده أمن كالمسفاره	وسمعه القرآن والتجاره ٣٥٣
إن أمن لقاصدها من ولى	وإن يظن صحة من كل ٣٥٣
أو ما أشاره أمانا يسلم	لأمن لا أن يقل لم أفهم ٣٥٤-٣٥٣
ومن يراز مسلما وولى	أو أثخن القرن استحق القتلا ٣٥٤
أن يشرط الكف إلى الآخر من	قتال أجمع ولم يمنع يعن ٣٥٤
ويمنع الكافر من تذييفه	وإن جرى الشرط به لم نوفه ٣٥٤
والعلاج لا المسلم إن دل على	حصن ليعطى منه أثنى مثلا ٣٥٥
ونحن لا غير به فتحنا	وذى ولو مفردة وجدنا ٣٥٥
قتلك للعلاج إذا وقومت	من حيث رضخ إن تمت أو أسلمت ٣٥٦-٣٥٥
قلت إذا تموت بعد الظفر	فإن تمت قبل فلا فى الأظهر ٣٥٧
أما التى قد أسلمت فالمذهب	بأن أجر المثل عنها يجب ٣٥٧

٣٥٨	وأهله بالصالح وهى منه	لكن زعيم الحصن إن تؤمنه
٣٥٨	رد إلى الحصن وصلحه انتقض	وما رضى هذا ولا ذا بعوض
٣٥٩	لنفسه إذ عد ألفا قتلا	وإن يقل لألف شخص مغفلا
٣٥٩	عدل بأحوال القتال مبصر	لو نزلوا على قضاء ذكر
٣٥٩	أو يقض قتلا لم نرق ونمن	إن يقض غير القتل من يقتل يخن
٣٦٠	يرق محكوم به إن أسلما	وإن قضى الجزية نجيرهم كما
٣٦١-٣٦٠	ويقتل التابع دفعا لا ابتدا	يهرب مأسور يميننا عقدا
٣٦١	وما اشترى يبعث عنه الثمنا	لا الغير إن هم أطلقوا وأومنا
٣٦١	يبعث ولو شرطا كعود التزم	والعين إن أكره والفداء لم

فصل فى بيان الجزية

٣٦٢	من نائب أو الإمام لذكر	وعقد جزية بإذن قد صدر
٣٦٢-٣٦٤	ببعض كتب أنزلت تمسكا	حرمن المكلفين قد حكى
٣٦٤	اختار حين نسخه أى بعده	مثل الجوس ما علمنا جده
٣٦٤	وشهدا بكفره يغال	ولو أسلم اثنان وجاد الحال
٣٦٤-٣٦٥	أو ما يشاء لا أنا أو ذو البقا	لا إن توثن القرار مطلقا
٣٦٦	فى مكة المدينة اليمامة	أو أقتوا لا إن بغى إقامه
٣٦٦	كوج والطائف دون اليمن	أو فى قراهن فلا يمكن
٣٦٧	ولرسولهم نديننا مستمع	ومن دخول حرم الله منع
٣٦٧-٣٦٨	من حرم الله ويمنعونا	ونخرج المريض والمدفونا
٣٦٨-٣٦٩	مدتها إلا لمن يمرض ثم	إقامة الحجاز خارج الحرم
٣٦٩	بقدر دينار لنا أو أكثر	وشق نقل أو عليه حذرا
٣٧٠-٣٧١	من الجنون وانقياد إن قبل	لكل عام دون ما لم يتصل
٣٧١	أو مات أو جن وسوء بما	وأخذت لما مضى إن أسلما
٣٧٢	قسطا من أهل جزية لم يبنوا	عليه من دين ولسنا نأخذ
٣٧٢	يساره بها ولا تداخلا	وتلك فى ذمة معسر إلى
٣٧٢-٣٧٤	ذى سفه إن يمتنع فليقبل	وجاز إن ماكس إلا لولى
٣٧٤	وزيده ضيافة لمسلم	فإن يزد لم ينتفع بالندم
٣٧٤-٣٧٥	عدا وللطعام والأدم قدر	مر ثلاثة ودونها ذكر
٣٧٥	وإن رضوا ينقد وذا مال يفى	وجنسه كمنزل وعلف

- وضرب لهزم وأخذ اللحية
قلت وعيب ذا ولو توكلنا
ويضعف الزكاة عنه بدلا
فزاد إن عن قدر دينار نزل
وأخذ عشر من كفور جالب
فى العام مرة وإن تكررا
لنا إليه حاجة أو أهمله
إلى الهدى لا إن ملكناه ورد
ويأمن المذكور فى الأموال
وخمرة وإن جرت شرطيه
واستوفى العقد لكل من كمل
قلت ولا ينفعه رضاه
أما بلاد نحن محدثوها
لا يحدثون بيعه فيها ولا
ولا يقرون هنا على البيع
بشرط الأرضين لنا يسكنوا
وعند الإطلاق الأصح امتنعا
وهى هنا على الأصح تبنى
وما علمنا أصله يحمل على
وإن يرمم أو يعد لا موسعا
لا إن شرطنا نفيه وليركب
لا حديد ومن غيار يلبسون والنسا
فى عنق الرجال فى الحمام
ويترك الصدر من الطريق
والخمر والناقوس مهما أظهرها
وانتقض العهد بجزية منع
واغتيل قتلا وبشرط إن قذف
على خلاف ما اعتقد
أو فتن السلم أو تطلعا
أو طعن الإسلام والقرآنا
- مطأطى الرأس لدفع الجزية ٣٧٦
أو ضمن المسلم عنه قبلا ٣٧٧
مصلحة ، وهل كذا الجيران لا ٣٧٨-٣٧٩
لكل رأس ولينصف إن عدل ٣٧٩-٣٨٠
إلى الحجاز ومن المحارب ٣٨٠
وفوقه ونصفه عما يرى ٣٨٠-٣٨١
وأن يقر بالخراج الملك له ٣٨١
به قلت ذا أجر فلا نرعى العدد ٣٨١
والنفس والزوجات والأطفال ٣٨١
فناقصى قريباه والصهرية ٣٨٢
وعن بناء مسلم جار نزل ٣٨٢-٣٨٣
وترك العالى الذى اشتراه ٣٨٣
وبلدة أسلم ساكنوها ٣٨٣
فيما فتحنا عنوة من هولا ٣٨٤
على الأصح وإن الصلح وقع ٣٨٤
وشرطوا الإبقاء فيها مكثوا ٣٨٤
أو أنها لهم نقر البيعا ٣٨٤
وما نجد فى بلدة أحدثنا ٣٨٤
إن كان عنها خارجا واتصلا ٣٨٥
مكن والكفار عنه دفعا ٣٨٥-٣٨٦
إن شاء لا الخليل يركب خشب ٣٨٦
ومن حديد خائما أو جرسا ٣٨٦-٣٨٧
قلت بلا ود ولا احترام ٣٨٧-٣٨٨
قلت ويلجأ فيه للمضييق ٣٨٨
والاعتقاد فى المسيح عزرا ٣٨٨
ويقتال وتمرد وقع ٣٨٨
مسلمنا أو سب النبى أو وصف ٣٨٨-٣٨٩
أو قتل النفس بموجب القنود ٣٨٩
عوراتنا أو الطريق قطعنا ٣٨٩
أو يؤوى العين لهم أو زانى ٣٨٩-٣٩٠

٣٩٠	على الصحيح مثل كامل أسر	مسلمة ولو بعقد وليصر
٣٩١	من قبل ما اختار الإمام الأجودا	وامتنع استرقاقه إن اهتدى
٣٩١	يبتل للنساء ولا صبيانهم	وليس بالبطلان في أمانهم
٣٩١	من النساء دار حرب فليجب	وجائز تقريرهم ومن طلب
٣٩١	رد الصبي من له الحضان يرد	وما كذا الصبيان قلت إن قصد

فصل في بيان الهدنة

٣٩٢	يهادنان كافر إقليمي	إماننا ونائب العموم
٣٩٢	مصلحة أربعة من أشهر	ومن يليه بلدة إن تظهروا
٣٩٤	رأينا وعشر حجج لضعفنا	أو ما يشا مسلم عدل قنا
٣٩٤	عقد وبالتزام مال إن أمن	وما يزدده يبطل وما أطلق من
٣٩٥	معهم ورد من أبت ضلاله	وشرط ترك مسلم وماله
٣٩٦	بالشرط إن صح وإن خوف نفى	وبعد الإنذار القتال ونفى
٣٩٦-٣٩٧	أمانة النقض تبدت نبذا	إلى صدور النقض منهم وإذا
٣٩٧-٣٩٨	طالب من أسلم حرا رجلا	وانذروا كرد قادر على
٣٩٨	وعرف الجواز بالتعريض له	بغير جبر وله أن يقتله
٣٩٩	نغرم للغير ونفى رد من	أو ذى عشيرة أرادته ولن
٤٠٠-٤٠١	حرا بكونه على النفس غلب	يرتد لا المرأة والعبد انقلب
٤٠١	وبعده يغلبهم وجاءنا	ثم اهتدى وجاءنا أو آمننا
٤٠١	عن قصدهم من مسلم وذمى	ولم نهادن والإمام يحمى
٤٠١	وعبر الذى بقذف نالهم	ويضمنان أنفسهم ومالهم
٤٠٢	أو مسلم منهم يقيم بالغرم	وكل من أتلّف مال ذمى
٤٠٢	ومتقذا لهم من الحرب رد	واقص بالقتل وبالقذف يحد

باب الذكاة

٤٠٣	خالص قطع جائز المأكحه	إذا قدرنا فالذكاة الصالحة
٤٠٣-٤٠٤	كليهما وجرح ما لم يقدر	وأمة الكتاب حلقوما مرى
٤٠٤-٤٠٥	المزهق الحياة مستقره	كإبل يشرد أو فى حفره
٤٠٥	وباشتداد الحركات وأخر	قطعا وظنا بدم قد انفجر
٤٠٥	لها وإرسال بطير جارحه	بجراح وما العظام صالحة
٤٠٦-٤٠٧	تأكل من صيد مرار أغفلا	استرسلت وانزجرت به ولا
٤٠٧	أن تمسك الصيد على أصحابها	رابعة لم تكتمل إلا بها

٤٠٧	الكل فى الطيور والسباع	قلت وقد أوهم أن نراعى
٤٠٧	يشترط ترك الأكل فى المشهور	كذا الأمر ففى الطيور
٤٠٧	مطمع فى انزجاره مسترسلا	وإن يهيج عند الإغرا ولا
٤٠٨-٤٠٧	أو واحد منه وإن مات	إن أمه والعين أو للنوع أم
٤١٠-٤٠٩	ريح وبانصدام سهم للبنا	وشركة انصدام أرض واعتنا
٤١٠	وظن خنزيرا وثوبا، وبشر	أو ارتمى بعد انقطاع فى الوتر
٤١١	بان بما ذفف لا ما أطعما	أو رده كلب المحسوس ولما
٤١٢-٤١١	تقتل لكن باعتياد أكله	منه وعلمت وما من قبله
٤١٢	كلب المحسوسى وغرمه حمل	ولا الذى يشننه ثم قتل
٤١٣-٣١٢	أنشاء عدوه كمثلى المتنفى	أو غاب ثم مات والإغراء فى
٤١٦-٤١٣	للفعل أو عض وصيب السهم	والله ندبنا وحده يسمى
٤١٧-٤١٦	وكونه فى لبة من الإبل	ويندب الإرهاف والقطع العجل
٤١٧	ومن أزال منعة الصيد ملك	وقبله لمذبح ومن سفك
٤١٨	بقصده أو لمضيق الجيا	كمثل إن عشنش فيما بنيا
٤١٩	بغير قصده حكى التحجرا	وملجأ لواسع أو عمرا
٤١٩	كالحكم لو أعرض عن مقتات	ولو مع التخير والإفلات
٤٢٠	ذفف ثان لا بمذبح حرم	لا جلد ميت وإذا أزم من ثم
٤٢١-٤٢٠	لو لم يذفقه فمات بهما	وقيمة الصيد على الثانى وما
٤٢٢-٤٢١	عشر إلى تسع فإن يجرح ضمن	فهو كمملوك له من
٤٢٢	جزءا من العشرة والثانى جبر	عشرة من أصل تسعة عشر
٤٢٢	خمسة أوجه سواء فضلا	بتسعة من عشرة قلت على
٤٢٦	أول أرش الجرح والعكس انتفى	ويضمن الآخر حيث ذفقا
٤٢٦	يجرحه باد ثانيا ربعا ضمن	وحيث أزمنا فللثانى فإن
٤٢٧	تذفقا أو أزم من فرد ملكه	وجملة إن جرحا وأهلكه
٤٢٧	وليس تحلا وإذا تشككا	وباحتمال كالتساوى ملكا
٤٢٧	أم لا فنصفه لصلح وقفنا	فى آخر أزم من أو ذفقا
٤٢٨	بغير محصور، ومملوك فقط	وحيث مملوك حمام اختلط
٤٢٩-٤٢٨	يبيع ذا من ذا ويبيع ذين	فى بلدة صيد وفى برجين
٤٢٩	أو بتقارر إذا لم تعلم	من ثالث جاز بعلم القيم

الجزء العاشر

باب الأضحية

٥-٤	سبعة يجزئ وأن بعض عرى عن	ضحى ثنى إبل وبقر عن
٥	إلا لصيد محرم والحرم	كونه ضحى وسبع غنم
٧-٦	مشقوقة أذن ولكن ما ارتضوا	ومعز وجذع الضأن ولو
٧	ومرض وعرج فى الحال	جربا أو بينة الهزال
٩-٧	والخصى أو أعور أو مجنونا	وفاتت الجزء خلا القرونا
٩	ضرع وآلية كما قد كملا	لم يرع قلت إن مخلوقا بلا
٩	وخطبتين أى خفيفيتين	بين مضى قدر ركعتين
٩	آخر تشريق ثلاثة ولا	من الطلوع يوم نحر وإلى
١٠	لا إن بهذين يوكل مسلما	إذا نوى ذاك ولو مقدما
١١	لها كذا ينذره معينا	يجعله ضحية تعينا
١٣	وسخلة عين أو فى الذمه	وبفصيحة وذات وصمه
١٥-١٤	لغا وتعين الذى تعينا	يصرفها مصرفها وللظبا
١٦-١٥	مصرفها ويسليم أردفه	نذره وأن يعيب صرفه
١٦	شئ كأن يتلف أو يضل	ويتعيب ضحية لا
١٧-١٦	إبدالها بها وذبح الأجنبى	وإن يعينها لنذر يجب
١٨-١٧	ذا أرش ذبح وكتلك جعل	فى وقتها ضحية لكن على
١٨	أو يتلفنه يضمن القيمة له	وأن يفرق لحمها أو أكله
١٩	والمالك الأكثر أى من مثله	كذبح شاة غيره وأكله
٢٠-١٩	به نظيره مهما ينقص	وقيمة المتلف وليس تخلص
٢٢-٢٠	فالشقص والأفضل سبع غنم	أو زاد مع فقدان ذات الكرم
٢٣	والكمل الأبيض الأسمن الذكر	فواحد من إبل فمن بقر
٢٤	وحلقه فى العشرة المعلومه	وترك ذى تضحية تقليمه
٢٦-٢٥	وأكل لقمة ومن فرض حظر	والذكر مشهور وضحى أو حضر
٢٦	وبسوى الثلث الكمال يحصل	ثم تصدق بياق أفضل
٢٨-٢٧	من لحمها نيا ولو يسيرا	وواجب إن ملك الفقيرا

٢٩	ما قتلته وجاز إطعام الغنى	لا الفرع بل بأكل كل ضمن
٣٠-٢٩	مذجا إلى بلوغه العقيقه	ولم يملك وكهى حقيقه
٣٣-٣٢	إذ ذاك باسم حسن والتهنيه	وتلك فى سابعه والتسميه
٣٣	بوزنه من ذهب أو ورق	وحلق شعر الطفل بالتصدق
٣٤	شأتان دون الكسر فى العظام	والشاة للأثنى وللغلام
٣٤	من دعوة أحب وأكره لو لطخ	وبعنه تصدقا بما طبخ
٣٥	أعيذها الآية عند الأذن	رأس دما قلت ويتلو إنى

باب بيان حل الأطعمة

٣٧	يؤكل بالدبغ الذى تقدما	حل طعام طاهر كجلد ما
٣٨	حيا وميتا ومذكى البر	وكالجراد وخصيص البحر
٣٩-٣٨	وفنك ودلق وثعلب	بجملته كضبع وأرنب
٣٩	زاغ ويربوع ووبر دلدل	وقاقم وأم حبين حوصل
٤٠	وكل ذى طوق ولقط حب	وبنت عرس قنفذ وضب
٤٠	والظبى لا ذى مخلب وناب	البط والسمور والسنجاب
٤٠	الهرة التمساح قرد نسر	يعدو به مثل ابن آوى الصقر
٤١	ما أمروا أو قد نهوا أن يقتلا	وماله سم وإبرة ولا
٤٢-٤١	والرخم الغراب وسبع ضارى	كحدا بغائفة وفار
٤٢	وصرد ودهد وعقعلق	الببغا الخطاف يوم لقلق
٤٣	يستخبث العرب بطبع سلما	ومنه طاوس ونهاس وما
٤٣	سلاحف وسرطان نحل	كالحشرات كالأبواب النمل
٤٤	وعند الإشكال إلى العرب ارجع	صراره ووزع، وضمفدع
٤٥-٤٤	والفرع كالسمع وكل ما يضر	ولا زرافة وأهلى الحمير
٤٦	وكره أو حرمة جلال ثبت	كحجر ومسكر وما نبت
٤٨-٤٦	بعلفه وكرهوا الإكسابا	بالدر والبيض إلى أن طابا
٤٨	كالجم والخثان والكناسه	بكل ما ينامر النجاسه
٤٩	بالفصد والحوك وزرع زبلا	ويطعم الرقيق والناضح لا
٤٩	خوف الهلاك والمخوف من مرض	وأكل محظور يباح إن عرض
٥١-٥٠	وقطع بعضه وخمر للظما	وقتل طفل الحرب لا من عصما
٥١	بقية الروح نعم لو اتفق	مثل الدوا بصرفه سد الرmq

٥٢	قلت وحمل الزاد خوف ما يقع	عجز عن السير ويهلك الشبع
٥٢	طعام من لا اضطر أو إن اغتصب	وما ذكرنا واجب كأن طلب
٥٤-٥٢	وقتلته بالدفع عنه ما ضمن	أو اشترى وثمن وإن غبن
٥٥-٥٤	صيد لمن أحرم قلت قد طعن	والميت أولى منه بالأكل ومن
٥٥	رجحانه فإِنَّه تعينا	على الذى يظن بالأولى هنا
٥٦	وميتان طاهر الأصل القوى	وميتة مع لحم صيد تستوى

باب المسابقة

٥٨-٥٧	من دابة وإبل وفيله	صح السباق باتحاد الجنس له
٥٨	وزانة الديلم أيضا والحجر	والسهم والمزراق رمح ذى قصر
٥٨	سيف على مال ولو من بيت مال	من منجنيق أو يد وأن يحال
٦٠	بكتد فى إبل وعنق	ويفضل الفسكل لا ذو السبق
٦١	مطلقه بغائم الكل بلا	فى الخيل فى الغاية واجعل أولا
٦٢-٦١	ومركب ومن رمى والمبتدى	غرم ولا ندرة سبق أحد
٦٥-٦٢	رميا غدير الموقف ثان ثانيا	تعيينهم شرط وبأد راميا
٦٦	قلت بواو اروه فهو مهم	ونوب وصفة لرميهم
٦٧-٦٦	وعلم مبدأه ومنتهاه	فأوهنا لم تأت عن سواه
٦٧	من أربعين وتساوى الخزيين	وعدد الرمى المصيب كائنين
٦٨	مسافة الرمى لهم والغرض	وفيه بل فقد اعتياد يقتضى
٦٩-٦٨	قلت هو البعد بلا مصاب	ورفع هذا وعلى البر تاب
٦٩	فسخ وفى الفاسد أجزر المثل	وموت مركب ورامى النبل
٧٠-٦٩	فى عقده وجازر للمحلل	قلت خذ الرهن وذا التكفل
٧٠	عين فالوفساق ثم يفسد	والقوس، والنشابة التعود
٧١	يبدل وليفسده شرط عدمه	وبنظير قوسه وأسهمه
٧١	للشخص ما من غرض قد قربا	وجاز ذا بشرط أن يحتسبا
٧١	وإن أدناها وأن المركزا	إن عادة أو حد قرب ميزا
٧١	لمن صوابه من الرجال	يسقط غيرا والتزام مال
٧٢	لنفسه ولا لخط فاضله	من عدد أكثر لا تناضله
٧٢	خدش ولو فيه انكسار حصلا	والقرع أن يصيب بالنصل بلا
٧٢	طرفه أو ثابت فى فرض	والخسق خرقة ولو بالبعض

٧٣	يتمم الباقي فى المحاططه	وإن أصاب عددا قد شارطه
٧٤	يتمم الرامى إلى أن ناظره	وأن يصب ذلك فى المبادره
٧٥-٧٤	وقوسه أن تنكسر بأن أسا	فى عدد الإرشاق أو لياأسا
٧٥	لا عندما يعرض للنشابة	أو ينصدم سهم له بثابت
٧٦-٧٥	تصب يحسب عليه وله الكل حسب	ماش وريح وعاصف فلم

باب الأيمان

٧٩-٧٨	بذكر الاسم الخاص لا تدين	تحقيق ما لم يجب اليمين
٨٠	وغالب وصفة لله	كالله والرحمن والإله
٨٠	والرب والعليم، والحكيم	لا إن نوى سواه كالرحيم
٨٠	ورازق ومن صفات البارى	والحق والخالق، والجبار
٨٠	وعلمه قدرته مشيئته	عزته جلاله وعظمته
٨٠	كلامه وسمعه بقاؤه	وحقه القرآن وكبرياؤه
٨٢	بالله أو أقسم أو أقسمت	كقوله احلف أو حلفت
٨٣-٨٢	أراد عقدا ليمينه بهذا	بالله أو عليك بالله إذا
٨٣	يقرن بيا وتا وواو للقسم	وبسوى الصريح كالله ولم
٨٤-٨٣	أشهد أو اعزم بالإله	بله لعمر الله وإيم الله
٨٥	كأن يعلق التزامه القرب	ومنه نذر أو يمين للغضب
٨٦-٨٥	لا هذى بفعله وتركه	والنذر أو كفارة اليمين
٨٦	كقتل من فنى وشرب نهر	فعلى ممتنع السر
٨٦	فاذهب ورأس الشهر أقضى حقا	وبحث الممكن كقوله والله لا كلمتكا
٨٧	رؤيته أو اقضين إلى زمن	فقدم الهلال أو أخر عن
٨٨-٨٧	لا صاحب الدين ولن أساكننا	فمات لكن بعد أن تمكنا
٨٨	فارق أو بيت خان انفرد	فللبناء أقام لا إذا أحد
٨٩	فى الدار للبيتين باب وغلق	أو بيت دار كبرت إن اتفق
٨٩	فارقت زيدا وتماش حصلا	وحجرة ممرها فيها ووالله لا
٨٩	زيد وإن أمكن أن يوافقه	فوقف الواحد لا إن فارقه
٩٠	سكاجة أو فى عصيد ما خفى	ولا أكلت الخل أو سمناففى
٩٠	أكل ذا الثور لشاة مثلا	أثره أو مع خبز ولا

- لا البيض مع أكل ذاك
أكلوا وأفعلن غدا فقبل العجز قد
أو قال إلا أن يشأ ذاك فهلك
والشك فى تناقل الغصون
يعتق لا مبعوض وأدى
لعشرة تمسكنوا أو كسوه
إزارا أو قميصا، أو رداء
صوفا وكتانا وقطنا وحريرا
لا خفا أو منطقة أو درعا
والجلد إذ لا عادة ودانى
ثم وعبد ثلثا صومهما
إن تمتنع خدمته ويوجد
قلت كذا حققتة بالواو
وجاز أن يطعم ويكس عنهما
عن حنثه لا الشرط كالظهار ما
وأفسدت وصومه إن أصبحا
ويفسدن ذا ودخول البعض من
لا بالسكوت كنزول فيها
ومستدام لبسه انتعاله
ركوبه يخالف التزوجا
وضده وبيت شعر والأدم
والإذن لا يسمع كالتصرف
وكتزوج الوكيل عنه لا
وفاسد الحج فقط ومن
كفارة ومكثه السكون لا للنقل
وذكره الأشياء بالواو بلا
والرأس للأنعام والظبي حكى
والبيض ما ينين فى الحياة
والتمر والبطيخ والجوز على
- يومي إلى بيض ففى الناطف هذا ٩٠-٩١
أمكن أو فوت ذاك قبل غد ٩١
قلت ضد هذا مر لك ٩٢
لا يقتضى الحنث كفى اليقين ٩٢
سواه أو ملك مدا مدا ٩٣
وليس شرطاً أن تكون أسوه ٩٣
أو شاشا أو سروالا أو قباء ٩٣
ولو عتيقا ولطفلا لكبير ٩٤
أو نعلا أو مكعبا أو قعبا ٩٤
حق كذى التخريق والتبان ٩٤
ومنعه لسيد كفى الإما ٩٥
من ذين حنث لا بإذن السيد ٩٥
ولم أجيئ فيه بأو كالحاوى ٩٦
إن هلكا وجاز أن يقدم ٩٦
لا صوم والصلاة إن تحرما ٩٦-٩٨
صائما أو ينوى به النقل ضحى ٩٨
دهليز دار وبه إذا أذن ٩٨
من نحو سطح لا لمستعليها ٩٩
قيامه قعوده استقباله ١٠٠
والطهر والطيب وما لو خرجا ١٠٠
والخام نه خانه وخبز الرز عم ١٠٠-١٠٣
وكالة لكن تزوج نفى ١٠٣
باقى تصرف كبيع مثلا ١٠٣-١٠٤
يحنث بليس استدام فليثن ١٠٤-١٠٥
وماء نهر والإناء للكل ١٠٥-١٠٦
إعادة النفى كشىء جعل ١٠٦
إن أفردت لا طائر وسك ١٠٧-١٠٨
كالصعل والعصفور لا الأحوات ١٠٩
ما ليس بالهندي منه حملا ١٠٩

- وتشمل الفاكهة الليمونا
والموز والبطيخ والرمانا
واللب كالفستق، والفندق لا
واللحم والشحم الذى للبطن
والكبد والكرش وقلب ومعا
والأكل والشرب وتمر ورطب
كالحكيم فى الرمان والمعتصر
ذوبا كذا مسكنه والغصب
تناول منه كذا تطعم
وبلع سكر وخبز أكله
كعنب وما بإشراك حواه
لا قسمة وشفعة والصلح مع
أو اشتزى مع غير أو من وكله
والصدقات هبة لا الوقف
وكل دين وعلى من يعسر
وأم فرع لا مكاتب ولا
جعللا وما أضيف مثل دار المسترق
وما لدابة لمنسوب لذى
وباب هذه الجديد شملت
فهو لموهوب ومغزول لما
لا حيث خيط الثوب منه وسدا
فلبسه والثوب لا الفرش انعذق
ذا السخل ذا العبد وهذا الرطب
بكبر والعنق والجفاف
والأمر والنهى وشتم والنظام
لا أن يهزل أو يسبح أو قرا
وأحسن الثناء لا أحصى ثنا
مجامع الحمد أو الأجل
وأفضل الصلاة للهادى كما
- وعنبا ورطبنا، وتينا
رطبنا وما ليس برطب كانا
ما كخييار وكقثا مثلا ١١١-١١٠
وألية ما وسنام البدن ١١١
والسمن والزبدة والدهن معا ١١١
مختلفات كالذبيب والعنب ١١١
منه وأكل وابتلاع السكر ١١٢
منه ولكن أكله والشرب ١١٢
والدار صارت غير دار عدم ١١٢
لا منص رمان ويرمى ثقله ١١٣
أو سلم وما يولى مشتراه ١١٣
دين وما أقالا أو عيبا رجع ١١٤
وممكن الخلوص فى المخلوط له ١١٦-١١٥
ولا ضيافة وعكسا فانفوا ١١٦
وغير ذى الزكاة والمدبر ١١٧
نفع الندى استوخر مالا ١١٧
فإنه للملك بعد أن عتق ١١٧-١١٩
وقول ذا الباب لهذا المنفذ ١١٩
ولبس ما من به وغزلت ١١٩
مضى ومن غزلك ثوبا عمما ١١٩-١٢٠
أما اتزار بقميص وارتدا ١٢٠-١٢١
بالنوم أو صار دثارا أو فتق ١٢١
وهذه الخنطة غيرا تحسب ١٢٢
والطحن والتصوير غير خافى ١٢٢
ردده بالنفس لا الدعا كلام ١٢٣
أو خط أو أشار أو قد كيرا ١٢٣-١٢٤
عليك والتمام مشهور هنا ١٢٤
من التحاميد حكاه الأصل ١٢٥
قال وأغنت شهرة أن ينظما ١٢٥

ما فى تشهد الصلاة نقلا ١٢٦	قلت النورى هنا مال إلى
كيف نصلى علم المرويا ١٢٦	لأنهم إذ سألوا النبيّا
أشار أو سمّاه فالرفع رأوا ١٢٧-١٢٨	لجنس قاضى البلد القاضى ولو
وإن أراد وهو حاكم فلا ١٢٨	له ولو درى به أو عزلا
يزيد أو عليه لا أسلم ١٢٩	وأن يقلل والله لا أكلم
فيهم فيستثنى ولو بأن نوى ١٢٩	فإن على قوم يسلم وهو
زيد مثالا فعليهم دخلا ١٢٩	لا فى وربى لست داخلا على
إذنى أو بغير خف مثلا ١٢٩	وإن خرجت دون إذنى أو بلا
تنحل فى تعليقه بكلمة ١٢٩-١٣٠	تنحل بالخروج مرة وما
وبأذنت كلما أردت بر ١٣١	قلت ولا يطلق فالتقييد مر

باب النذر

من كان بالغاً بعقل مسلماً ١٣٤	نذر سوى اللجاج أن يلتزما
قربة أو صفتها وليس شى ١٣٤-١٤٠	كقول الله على أو علىّ
علق بالمقصود أو منجزاً ١٤٠	ما لم يكن باللفظ نذراً للجزا
عيادة المرضى وستر الكعبه ١٤٠	فمن مثالات التزام القربه
وكدوام الوتر والتهجد ١٤١	وهكذا تطييبها لا مسجد
صلاته إن كان الإتمام أبر ١٤١	وصومه وأن يتم فى السفر
وكالصلاة قاعدا واختاراً ١٤٢	وأن يتم ما نوى نهارة
أما صفات قرب فنفرض ١٤٢	وركعة كذا وتجديد الوضو
ينذر مشى الحج من حيث سكن ١٤٣	كطول ما يقرأ فى الفرض وأن
لا البعض من يوم ويوم الشك ١٤٤	وصوم شهر بافتراق محكى
ولا بضيق وقته حج السنه ١٤٤	وأتى بيت الله لا إن عينه
فصح للمحجور نذر البدن ١٤٤-١٤٥	ولا ركوع وسجود ممكن
ذمته والصوم يوم واكتفى ١٤٥	من قرب والمفلس المالى فى
ممول تصدق قد نزلاً ١٤٥-١٤٦	بركعتين فى الصلاة وعلى
جميع ما الوقوع عنه أمكنا ١٤٧	وليقتض فى نذر صيام عينا
به وصوم دهره مدا ١٤٧-١٤٩	مثل الأثانين لتكفير بدا
ونذر صوم يوم يقدم العلا ١٤٩-١٥٠	فدى لكل يوم فيه عمدا أبطلا
فى غيره وليعتكف ما بقيا ١٥٠	يصومه بسمة أو قضيا

ضحي فجا بيان بطله اصطفى ١٥١	والعبد حر يومه وباع ففى
كالخيف الاعتمار أو حجا حتم ١٥١	ونذره إتيان ما من الحرم
كالصدقات والصلاة لا الصيام ١٥٣-١٥٢	وإن يعينه لذبح بالتزام
حتما وثم فرقت والبدنه ١٥٤-١٥٣	وكل أرض ليضحى عينه
ثم الشياه السبع والذى افتقر ١٥٥-١٥٤	لها فإن تعدم فإحدى من بقر
فى جهة كتلك غرما وبعاد ١٥٥	ودرهما للصدقات والجهاد
ونذرا هدا الطبقى والمعيب ثم ١٥٦	ونذر هدى كضحية الحرم
به وفى مال عسير الانتقال ١٥٦	يوجب بالحق تصدقا ومال
إن يسلموا يندب وفاء النذر ١٥٧-١٥٦	بثمن عنه وأهل الكفر

باب القضاء

أهل الشهادات فلا خرس وصم ١٥٩	أهل القضاء ونيابة تعم
يعرف أحكام الكتاب والسنن ١٦٠	مجتهد كاف والاجتهاد أن
عرب وقول العلما والرواة ١٦١	والقيس والأنواع منها ولغات
ذو شوكة ونافذ قضاه ١٦٢	وإن تعذرت فمن ولاه
فيه ١ ولالأصلح والمثل ندب ١٦٤-١٦٢	وهو على معين القطر يجب
لغيره وعاد كل صوره ١٦٥-١٦٤	لحاجة ولخمول وكره
غير معين بعزل من أهل ١٦٦-١٦٥	إلى الإمام وحرام لو قبل
بذل بشاهدين أو بشهره ١٦٦	وخوف ميل ولهذا يكره
وبامرئ أصلح منه أن يلى ١٦٧	ويعزل القاضى بظن الخلل
بدون ما قلناه وانعزال ذا ١٦٩-١٦٨	أو ظهرت مصلحة ونفذا
عم ولا القيم للأيتام ١٦٩	ونائب لا من عن الإمام
وبالجنون وذهاب بصره ١٧٠	والوقف بالإغماء وسمع خبره
تغفلا والفسق لا الإمام به ١٧٠	كذا بنسيان وأن لا يتنبه
قاض يموت ذا كأن ينعزلا ١٧٠	وحيث لا فتنة فليبدل ولا
قاض به لكن أنا لا يرتضى ١٧١	ويشهد المعزول مع عدل قضى
فخصم من يزعم ظلما إن حضر ١٧٣	آدابه ينعم فى الحبس النظر
إليه أو نودى أن جهلا زعم ١٧٤	عليه حجة وإن غاب رقم
إطلاق مظلوم وللتعزير ١٧٤	وأطلقا لعدم الحضور
والوقف إن عم ومال الطفل ١٧٥-١٧٤	إن شاء ثم الأوصياء والضل

- وبعد ذا استكتب عدلا شرطا
ورتب اثنين مترجمين
ورتب اثنين مزكيين
بلفظها والآخر فاجعله على
وكتب القاضى بحكم ووثق
وبعد جمع الفقهاء فليجلس
فى أدب باللفظ ثم عززه
فى الناس وليسو فى الإكرام
لمجلس المسلم رفع جوزا
فامرأة ندبا فسابقا فمن
كالحكم فى المفتى ومن قد درسا
والحكم فى المسجد فأكره
ونصبه البواب والحاجب أن
والحكم بالمدحش عن فكر كما
وأكره له حضوره وليمة
يحرم والذى إليه يهدى
من غير خصم عهدت قبل القضا
وخطا قطعا وظنا نقضا
وبالقياس إن يكن غير خفى
كذا العرايا، وذكاة الحمل
أو بعد أربع من السنين
خلاف تزويج بلا ولى
وليسكت أو يقل من الدعوى له
مكلف ملتزم قد ادعى
وجاز جحد حقه إن جحدا
ديناهما وصفا وأخذ ماله
وغير جنس دينه وضمنا
طريقه وباعه وحصلا
بعكس هذا لا إذا كان مقر
- عفى فقيها قد أجاد الخطا
لينقلا اللفظ من الصوبين
ورتب الأصم مسمعين
من عملا لأجله ذا العملا
بحفظه ونسخة للمستحق
مشاورا فى الحكم وليزجر مسى
وشاهد الزور نداء شهره
ما بين خصمين أو الأخصام
وقدم المسافر المستوفزا
يقرع فى خصومة فلا يثن
وليتخذ مكان رفق بمجلسا
أمره وفى قضايا افترقت لا يكره
يجلس لحكم والزحام قد أمن
عامل أو عنه وكيل علما
يقصد بل ممن له خصومة
سحت ولا يملكه فردا
يندب لا يأخذه أو عوضا
بخير الواحد مهما عرضا
مثل خيار مجلس حيث نفى
بالأم أو نفى قصاص الثقل
تنكح من قد فقدت قرينا
وشاهد ما هو بالمرضى
فليتكلم إن عرت جهاله
أمرا خفيا مثل أسلمنا معا
ثم تقاصصا كأن يتحدا
إن أمن الفتنة فى استقلاله
لا النقب والزائد أن تعينا
جنسا له كالكسر للصحيح لا
يعطى ولا عقوبة ومن ذكر

- إن ادعى صحيحة بأن ذكر
لا ما بحجة وجنس الثمن
وليصف العين سوى ذا كالسلف
لغيره القيمة وليذكر له
السكة الحدود فى العقار
وبولى وذوى عدل نكح
والعجز عن طول وخوف العنت
وسمعت دعوى النكاح مطلقه
وأنه قاتل زيد عمدا
أو شركة بالحصص لا عمدا على
مناقض السابق كالشهادة
ثم على آخر والمعتزفا
واستفصل الجمل والأصل نرى
ولزم التسليم لى وأنه
يخرج حقى أو أن يسأله
طالب بالجواب قلت لا إذا
كمثل دعواه على أجل
والعهد فيما لو أقر قبلا
وسيدا فى الغير كالأرض عرى
ولا يقدم حجة الذى وجد
وحجة النكاح قدمنها
ولو بقوله إلى الدعوى أتى
ولسوى إن لم يكذب أو جهل
وسمعت لغائب بيتته
ورجحت للمدعى وإن حضر
على السكوت أو رأى الإنكارا
قضى به وذاك حيث يشهد
ولمن القاضى وصيه حكم
من غير حبس وعقاب برضى
- تلقيا للملك إن كان أقر ٢٠٣
ونوعه والقدر فليبن ٢٠٣
وإن طرا حيث له مثل تلف ٢٠٥-٢٠٤
ناحية مدينة محله ٢٠٦-٢٠٥
لا الفرض والإبضاء والإقرار ٢٠٧-٢٠٦
وإذنها حيث اشتراطه اتضح ٢٠٧
إن كان فى دعوى نكاح الأمة ٢٠٨
منها بلا مهر لها أو نفقه ٢٠٩
أو خطأ أو شبه عمد فردا ٢١٠
مكلف عين فى دعواه لا ٢١١-٢١٠
ها كبالقتل ادعى انفراد ٢١١
وأخذه وإن سماعها انتفى ٢١٢
بقائه إذا بغير فسرا ٢١٢
يمنعنى من ذاك أو مرتبه ٢١٣
جواب دعواه وما كالأمثله ٢١٣
قرائن الأحوال تنفى صدق ذا ٢١٤
أنى أكثرته لشيل الزبل ٢١٤
كحد قذف وقصاص حملا ٢١٤
وفى النكاح امرأة وبجبراً ٢١٧-٢١٥
ذى تحته فالحر ليس تحت يد ٢١٨
على شهود الاعتراف منها ٢١٨
ثم ادعى فإن أقر ثبتا ٢٢٠
يخلف فى العقار والذى نقل ٢٢٢-٢٢١
وملكه بهذه لا تثبته ٢٢٣
بعكس وإن جاوز عدوى أو أصر ٢٢٣
أو أظهر العزة أو توارى ٢٢٣
فلا لإبعاض ولا على العدو ٢٢٥-٢٢٤
وللمنوب وعلى الراضى الحكم ٢٢٧-٢٢٥
فى أول ونافذ هذا القضا ٢٢٩-٢٢٨

- فى ظاهر وماله أن يمنعنا
 بالعلم كالتعديل والتقويم
 وغيره بشاهديه واشترط
 كشاهد ولو روى بمحرز
 هذا وإلا لا يفه أو سأل
 أى ذكرنا ينطق حرا مسلما
 موجبة حدا ولم يكن أصر
 فيه ولا حد ولعن وهجا
 وغيبة المسرفسقا ولعب
 ومرة لعظم فيه جرح
 كقاذف يقول إنى تبت
 لا إن أقر قاذف بكذبه
 خلا كسمع الدف أو مع صنع
 والرقص أو سمع الغنا إذا أكب
 لم يتهم بالجر والدفع فلا
 عدوه دنيا وذا من حزنا
 عرسه وكالشهادة المعاده
 أو المعادة لدفع العار
 أى فى سوى الحسبة والمشهود
 وحاملى العقل بفسق شاهدى
 ووارث بجرح موروث لدى
 وبوصية من المال لمن يشهد
 لقطع الطرق رفقة فقط
 وبالبدار قبل أن يطلب لا
 كالغفو فى القصاص والطلاق
 ونسب لا الوقف والوصيه
 رأى وللملك تصرفا يبد
 وكالبنا بالطول أو تسامع
 وسمع القول مع الإبصار
- معتقدا بطلانه إذا ادعى ٢٢٩
 لا فى حدود ربنا العظيم ٢٣٠
 أن ينتفى التكذيب لا هو وبخط ٢٣٢
 خط وعمن عنه يروى جوز ٢٣٢-٢٣٢
 على ثبوت ما ادعى الحجة له ٢٣٣
 عدلا على كبيرة ما أقدمنا ٢٣٣-٢٣٤
 على صغيرة ككذب لا ضرر ٢٣٤-٢٣٥
 قلت لمسلم كذا السفاه جا ٢٣٥-٢٣٧
 نرد وسمع لشعار من شرب ٢٣٧
 أو تاب مع قرائن أن قد صلح ٢٣٨
 ولا أعود للذى أذنبت ٢٣٨
 له مروءة لما للاق به ٢٣٨-٢٣٩
 ولعب الحمام والشطرنج ٢٣٩-٢٤٠
 وحرفة دنيئة ليست لأب ٢٤٠
 تقبل أن يشهد لبعض وعلى ٢٤٠-٢٤١
 بفرح منه وعكس كزنا ٢٤١-٢٤٢
 بعد زوال الفسق والسياده ٢٤٢
 لا الرق والكفر الصبا البدار ٢٤٢-٢٤٣
 عليه بالقتل على الشهود ٢٤٣
 خطأ ولو بالفقر لا الأبعاد ٢٤٤
 شهادة لا إن بمال شهدا ٢٤٤-٢٤٥
 بالمثل له ولا كأن يشهد ٢٤٥
 ويتغافل بإمكان الغلط ٢٤٥-٢٤٦
 ما فيه حق أكد لذى العلا ٢٤٦
 والخلع والرضاع والعناق ٢٤٦
 ما لم يعمما وشرا البعضيه ٢٤٦-٢٤٨
 كالبيع والرهن وإيجار وهد ٢٤٩
 من غير محصور بلا منازع ٢٥٠
 ومن أناس عادى انحصار ٢٥٢

٢٥٢	أنكر منسوب إليه وطعن	فى نسب بلا معارض كأن
٢٥٦	سبب تلك الأصل أو فيها أذن	والموت تنبيهان أما ذات فرع فليين
٢٥٧	هلاكه أو خصه عذر الجمع	أو شهد الأصل لدى الحاكم مع
٢٥٨	لا أن يكذب أو يعاد أو فسق	أو فوق عدوى غيب أصل اتفق
٢٦١	عند قرينة اصطبار الضر	وباختبار باطن للعسر
٢٦٢-٢٦١	يمنع أعمى لو روى أو ترجما	وللذى زكى بصحبة وما
٢٦٢	يمن أقر أو سماعه سبق	ويشهد الأعمى الذى قد اعتلق
٢٦٢	كحكم قاض لهلال الصوم	عماه فى المعروف عند القوم
٢٦٣	فى فرجها قلت كميل مكحلة	وللزننا أربعة أن أدخله
٢٦٤	والموت والإعسار والعناق	ولسوى هذين كالطلاق
٢٦٤	والخلع لا من جانب الذكور	وكانقضا العدة بالشهور
٢٦٤-٢٦٥	وكالكتابات وكالتوكيل	وكالولاء والجرح والتعديل
٢٦٥	وكالظهار واعتراف الزانى	وكالوصايات وكالإحصان
٢٦٥	من استحق رجلين وصفا	وموجب قصاصه وإن عفا
٢٦٦-٢٦٧	لنسوة كالحيض والولاد	ولو على من شهدا والبادى
٢٦٧-٢٦٩	أو رجلا وامرأتين واسمعا	وعيبهن والرضاع أربعة
٢٦٩	مال كرمى السهم مقصودا مرق	للمال والآيل للمال وحق
٢٦٩	تعجز تعيينا على ما رجحه	ثم أصاب خطأ وموضحه
٢٧٠	الوقف عين سرقت مهور	قبض نجوم أجل تخيير
٢٧٠	أعتقه والمملك فى أم الولد	والعتق فى قد كان فى ملكى وقد
٢٧١	وذو اليد استبقاه فى قبضته	لا نسب الطفل وحريته
٢٧١	والهشم إذ يسبقه الإيضاح	كذلك العقاب والنكاح
٢٧٢	علق بالإتلاف، والغصب كذا	ولا طلاق وعتاقه إذا
٢٧٢	بعد الثبوت رجلاً وامرأتين	ولادة إلا إذا علق دين
٢٧٢-٢٧٣	عدل وإنى مستحق لكذا	أو رجلاً ثم يميناً إن ذا
٢٧٣-٢٧٤	نصيبه ولم يساهم وقضى	ومن الوارث يخلف قبضا
٢٧٤-٢٧٥	كوارث الساكت لا من نكلا	من ذاك بالحصه دين ذى البلا
٢٧٥-٢٧٧	ونحو طفل وكقراض آيب	ولم تعد شهادة كالغائب
٢٧٧	وللوصايا واليروع مثلاً	إلى محل الحكم لا إن عزلا

- ٢٧٧ اجعل نصيب الكل بالإيمان
 ٢٨٠-٢٧٧ إن مات حفظه لهم وإن شرط
 ٢٨٠ يمينه لكنه إن نكلا
 ٢٨٠-٢٨١ وخذه للغائب والمجنون
 ٢٨١-٢٨٢ يدع من عدوى لها لا أن
 ٢٨٢ لشاهد عذر يشق كالمرض
 ٢٨٤-٢٨٦ له وللكتاب أجر الكتب
 ٢٨٦ لا إن أقر الخصم بالعدالة
 ٢٨٦-٢٨٧ غنية عنه فهو حق ذى العلا
 ٢٨٧-٢٨٨ فى العتق والطلاق أما المال
 ٢٨٨ وفى القصاص حبسه للحاكم
 ٢٨٨ ميزهم وقدر مال رقما
 ٢٨٨-٢٨٩ إن فلانا عدل أو ما شابهه
 ٢٨٩ قال حكمت بعدالة فذا
 ٢٩٠ أخرى وقد طال الزمان راجعه
 ٢٩٠-٢٩١ يصير يحكم ويحمل مقترن
 ٢٩١ بمحنة مطلقة إذ شهدت
 ٢٩١-٢٩٢ هنا ولو من مشترية ينتزع
 ٢٩٣ بأنه أقر بالأمس اعتمد
 ٢٩٣ أعلم ما يزيل ملكا أو تلا
 ٢٩٤ أعتقد الملك سوى صواب
 ٢٩٤ وهكذا حكم سماع الدعوى
 ٢٩٥-٢٩٦ وشاهدا ثم يمينين هنه
 ٢٩٦-٢٩٧ من قدر عدوى بعد بحث حررا
 ٢٩٧-٢٩٨ وذى تعزر ومن قد اكتتم
 ٢٩٨ إن كان فى عقوبة الله علا
 ٢٩٨ ذمته ونحو إبراء نفى
 ٢٩٩ وعلمه بفسق من شهدا
 ٣٠٠ ومرة من قبل هذا حلفا
- فى وقف ترتيب لبطن ثان
 إن هلك الكل وحالف فقط
 شركتهم قف سهم حادث إلى
 للحالف اصرفه بلا يمين
 بشاهدين وأداها مستحق أن
 فسق فسقا بإجماع ولا إذا عرض
 وأجر مركوب وإن لم يركب
 ولو يشك الحاكم استزكى له
 قلت كذا أفتى وفى الأصح لا
 بائنين من قبل الثنا يحال
 فبالتماس وبجد آدمى
 واسمهما واسم الخصمين وما
 إليهما وشهدا مشافهه
 ومن يلى جرحا وتعديلا إذا
 وإن أتاه شاهدا فى واقعه
 فإن ير به الأمر يستفصل فإن
 لا بالتاج وثمار قد بدت
 والمشتري بثمن العين رجوع
 كالحكم فى متهب ولو شهد
 أو يده أو ملكه أمس بلا
 منه اشتراه بل بالاستصحاب
 ولو على الغائب فوق العدوى
 لا مدعى لإقراره بالبينه
 وأنه وكله وأحضرا
 لفقد من أصلح ثم أو حكم
 والطفل والمجنون والميت لا
 بعد اليمين إن ما ادعيت فى
 وما ادعاه حاضر من الأدا
 وأنه لى قبل هذا اعترفا

- لاحيث يدعى وكيله على
إبراء ذى الغيبة والتوكيل
إن حضر المال وإن غاب فذا
حاكم بموضع قد انفرد
وندبها اسمى الخصمين رقم
ويشهد اثنين على التفصيل
يبتل وإن قال أنا الذى عنا
أو قال ليس اسمى ويحلف
أن يذكر الشهود والتعديل لا
من فوق عدوى ولدى كل شهد
أو خالف الكتاب أو مات ومن
يعرف أو بالحد فليعرف
مميز بسمة وينقل
ثم ليعينه الشهود وليقل
تسمع دعوى العين أو قيمتها
بحجة الوصف إن ادعى التلف
فإن أقام مدعيها بينه
وهو من الحبس إن ادعى التلف
ومؤن الإحضار لا إن أثبتته
إن كان فى البلدة أو للمدعى
من قبله لم يقض وليحد فى
ثم اقض فليقض ولن يعيدا
أمضى ولا عقاب والطلاق
وليس غرم راجع يبدع
إن رد أو من قيمة يؤدى
وعتق من دبر أو كوتب لا
أن مات سيد وفى التعليق
إلى وجود ذلك الوصف حصص
لا شاهد الإحصان فى الصحيح
- من غاب أو على الذى توكل
وليقضه القاضى بلا كفيل
شافه حيث الحكم منه نفذا
أو ثبت استقلال ذين فى بلد
ونسبة وحلية ثم ختم
لا من أقرب بل على الجھول
به فإن مشارك تبينا
صرفا عنه وفى سمع شهادة كفى
لشاهدى كتابه وقبللا
ولو من الكاتب تعميم فقد
إليه مكتوب وفى الغائب أن
ويسمع البينة الحاكم فى
ليأخذ العين بشخص يكفل
أحضر إلى ما هناك إن سهل
إن تلفت وقيمة تثبتها
وأن يقل ما يبدى ما قد وصف
أو حلف رد عليه سجنه
مخلص وانقطعت إذا حلف
يغرمها والرد لا منفعت
عليه والشاهد مهما رجعا
قذف وإن قال له توقف
وبعد وفى المال والعقودا
ينفذ والرضاع والعنق
ومن صداق المثل لا فى الرجعى
فى عتق مستولدة وعبد
فى نفس تدبير، وإسلاذ إلى
نصفه فى العتق والتطليق
ما عن أقل حجة تكفى نقص
وصفة العتاق والتسريح

- ولو شهد اثنان يعقد فى صغر
واثنان بالتطليق والكل جحد
مغروم زوج بالسوا لا يلحق
وهن فى المال وفى الرضاع وكل
وقتله بقتله إن يقل
واشترك الجميع لا أخطأ
أو لم أدر إن وحلف
أطلقه أو يخفى ومتى
كذلك فى الرد على مؤتمنه
ومدعى بقا حياة الشخص قد
ومدعى كمال عضو ستر
وحلف الوارث حيث يدعى
ومدعى حرية الذى قذف
وإن ختنى بأنوثة أقر
ومدعى قصد الأدا ودونه
وضد رق أصله وإن سبق
خالف ذا ما فى اللقيط ذكرا
ومستحق بدل عن الدم
كمثل من كوتب فى عبد مثل
كوارث الميت ولو فى مسترق
هذا من الخمسين فى القسامه
وحاضر بشرط أن يقدر
ويأخذ الأقل والذى بقى
لكن بشرط حلف من منتظر
قرينة تغلب الظن كمن
أو بين جمع يقبلون الحصر
برجل بمدية قلت بدم
حتى قضى وقول راو وبنى
آثار تخنيق وجرح لا بأن
- واثنان إن الوطء فى التالى صدر ٣٢١
يغرم من بالعقد والوطء شهد ٣٢١
شهود تطليق ووطء أطلقوا ٣٢٢
امراتين يحسبان كرجل ٣٢٢
تعمدا ذا كالمزكى والسولى ٣٢٣-٣٢٤
من شاركنى أو أنا ٣٢٤-٣٢٥
كل أمين يدعى أن قد تلف ٣٢٦
قال بظاهر كسبل أثبتا ٣٢٦
لا يكثرى الشئ ولا مرتنه ٣٢٦-٣٢٧
لف بثوب وامرؤ نصفين قد ٣٢٧
مروءة خلاف عضو ظهرا ٣٢٧
وفاته بعد اندمال الأربع ٣٢٨
زيد كفى القتل وفى قطع الطرف ٣٢٨
والعود عن إذن وما البيع صدر ٣٢٩
لأى دين شاء يصرفونه ٣٢٩
قرينة قبل بلوغ المسترق ٣٣٠
وذو البلوغ بالسكوت يشترى ٣٣٠-٣٣١
أى لوجوب البدل المقدم ٣٣١
وسيد للعجز قبل إن نكل ٣٣٢
قيمتة يوصى بها نسبة حق ٣٣٢
والكسر فى الأيمان رم تمامه ٣٣٣-٣٣٤
حائز ميراث ختنى أكثرا ٣٣٤-٣٣٥
فذلك موقف إلى التحقق ٣٣٥
حصته منها إذا لوث ظهر ٣٣٥
يلفى قتيلا حيث من عادى سكن ٣٣٥
أو صف خصم قاتلوا أو صحرا ٣٣٦
وكاعتزافه بسحر بألم ٣٣٦-٣٣٧
فسق وصبيبة وإن لم يكن ٣٣٧
تكاذب الشهود وصفا زمن ٣٣٨

- وآلة أو يحلفن بغيبته
كحبسه أو مرض للقتل قد يعد
فى القتل عمدا أو خطأ كالحكم فى
وأهل الخصم إلى
عن حجة يحلف من عليه قد
للّٰه والقاضى ولو معزولا
وقيم ومن إليه أوصيا
قلت وما ادعى بعقد أجزاء
بتا كما أجابه كالأرش فى
بهيمة سرحها مقصرا
لفظ حوالة وقبضه امنعا
وليتملك قـابض إن
والهبة وقبض هذين ولو مع اليد
حلفه وعود رب الرهن
وقدر مرهون ومرهون به
من قبل رهن وجناية جنى
لمن له أقر لا الناكل عن
ويحلف الموكل الذى نفى
وقبضه ثمنه وتلفه
لإذنه وقدره ثم نذر
بها الذى قد باع يدفع الشرا
عسى موكل يقول بعت
قلت هنا البيع المعلق احتمال
فباعه وحاز منه الحقا
ونفى علمه لنفى فعل من
بخط أو قرينة كأن نكل
تورية ووصل الاستثنا إذا
وغلظت يمينه واستثنيا
كعبده الخسيس عتقا ادعى
- ونقض الحكم بها بمجته ٣٣٨-٣٣٩
أو وارث اللوث جحد ٣٤٠
سائر أيمان الجراح ونفى ٣٤١-٣٤٢
ثلاثة بطلب وإن خلا ٣٤٣
توجهت دعواه لا إن كان حد ٣٤٤
وشاهد والمنكر التوكيلا ٣٤٥
والمدعى وكل جزء نفيا ٣٤٥-٣٤٦
نفى بلا تغرض للأجزاء ٣٤٦
جناية العبد ونفى متلف ٣٤٦-٣٤٧
ونفيه حوالة وإن جرى ٣٤٧
لا طالب المال لمن بها ادعى ٣٤٨
طلبه قبل جحوده ورهن ٣٤٨-٣٤٩
وإن به يقر ثم يححد ٣٤٩
وذى ارتهان قال بع عن إذن ٣٥٠
والعتق أو إيلاده أو غصبه ٣٥٠
رهن وغرم بعده من رهنا ٣٥١
مردودة فهى إليه ترجعن ٣٥١
بالبت من وكيله التصرفا ٣٥٢
من قبل تسليم والإذن والصفه ٣٥٢
وكيله مخالفوا فلو أقر ٣٥٢
وليتلطف حاكم إن أنكرا ٣٥٣
ذا منك أو إن كنت قد أذنت ٣٥٤
إن لم يقل فالمشترى ليس يحل ٣٥٤-٣٥٥
إن كان ما قال الوكيل صدقا ٣٥٥
سواه كالرضاع ولييح بظن ٣٥٦
بقصد واعتقاد قاض فبطل ٣٥٦-٣٥٧
لم يسمع القاضى ولا يحل ذا ٣٥٧-٣٥٨
مال أقل من نصاب زكيا ٣٥٨-٣٥٩
لا سيد ثم الخصام انقطعا ٣٥٩-٣٦٠

- وبعد هذا فتقام البينة
وبنكوله كأن يقولوا
أو يسكت المذكور لا إن علما
أو قال قاض للذى ادعى احلف
فيما ليس من إنشائه وفعله
وبالتماسه ثلاثا نظرا
أو مع شهيد واحد فلا قسم
كشرحه حكم النكول وإذا
يحلف لكن برضى ذى الدعوى
كحلف من مدعى عليه
مثل اعتراف من عليه يدعى
وتؤخذ الزكاة والجزية فى
كتبته اسم ولد المرتزقه
وليعتقل فى دين ميت انعدم
إن تعارض حجتان قدمت
ومات قدمن عليها قتله
وإن أزالتهما التى للخارج
ولو بحيث لم تزك الأوله
بقسم ثم التى تسبق فى
كذا تاريخ وأخرى مطلقه
فى البيع لم تؤرخاه بزمن
بحتى عتق رقيقين وكل
نصفهما يعتق بالشيوخ
كوارث يشهد بالرجعى ولا
لو أجنبيان بأن قد أعتقا
بعوده عنه وعتق ثانى
يعتق سالم وعن قدولى
ولو شهد اثنان بأن عمرا
وآخران فى عشى وقعا
- وإن نفاها المدعى ما أمكنه ٣٦٠
لا أحلفن أو صرح النكولا ٣٦١
عذرا له وبالنكول حكما ٣٦١
فالمدعى يحلف لا الول فى ٣٦١-٣٦٣
كما ادعى إتلاف مال طفله ٣٦٣
لا خصمه فمظنر إن أخر ٣٦٤-٣٦٥
وعرضه ثلاث مرات أتم ٣٦٥-٣٦٦
قضى وقال ما عرفت حكم ذا ٣٦٦
أما نكول مدعيه فهو ٣٦٧
لكن يمكن المدعى لديه ٣٦٧-٣٦٨
فبالأداء حجته لن تسمعا ٣٦٧-٣٦٨
إسلامه من قبل عام ونفى ٣٦٨-٣٧٠
إذا ادعى البلوغ كى يحققه ٣٧٠
وارثه إلى اعتراف أو قسم ٣٧٠
مضيفة ومن بنقل علمت ٣٧١-٣٧٢
ومع يد له و للمقر له ٣٧٢-٣٧٣
حيث التى ليد بعدها تجى ٣٧٣
ثم شهيدان على المكمله ٣٧٣
تاريخها ثم التساقط اصطفى ٣٧٤
وغرم كل الثمنين لحقه ٣٧٤
وفى الشرا منه وتوفير الثمن ٣٧٥
ثلث الذى يملكه المريض قل ٣٧٦
وردها بمبهم الرجوع ٣٧٦
يشهد بالذى يساوى بدلا ٣٧٧
سالمه ووارثان فسقا ٣٧٧-٣٧٨
وكل عبد ثلث مال الفانى ٣٧٨
بقدر ثلث الباقي بعد الأول ٣٧٨
غاصب أو سارق شىء فجرا ٣٧٩
تعارض فليتساقطا معا ٣٧٩

٣٧٩	يخلف مع فرد وغرما أخذا	وشاهد كذا وشاهد كذا
٣٧٩	ثوبا له بربع دينار وفا	لو شهد العدل على أن أتلغا
٣٧٩	ذاك فـالأقل لزمـا	وقال بالإتلاف عدل قوما
٣٧٩	مع الذى قومـه بالربع	وجاز أن يخلف هذا المدعى
٣٨٠	وفى الذى زاد تعارض حصل	وثابت فى اثنين واثنين الأقل
٣٨٠	فيثبت الأكثر حيث اختلفا	أما لوزن ذهب قد أتلغا

باب القسمة

٣٨١	وأجره يخصص عليهم	اكتف بالقاسم لا المقوم
٣٨٣	به شريك فالذى سماه كل	أما بإيجار وليس يستقل
٣٨٣	إن طالبوا وليه وأجيرا	حتى لطفل دون غبطة ترى
٣٨٣	وذاك فى الصفات ثم فى القيم	إذا بأجزاء تساوت القسم
٣٨٣-٣٨٤	فيها كما لدينه والتركة	معتبرا أقل حظ الشركه
٣٨٤	وإن تعذرت على السويه	تمت للرق وللحرية
٣٨٤	فبثلاثين واثنين قسم	جزا بأجزاء قريبة القيم
٣٨٥	أوصى به وقيم مساويه	لعتق ثلث عبد ثمانيه
٣٨٥-٣٨٦	والاقتراع بالنوى والخشب	وبطريق لانفصال أقرب
٣٨٦-٣٨٧	أجزاؤه والعتق والرق ثبت	لا بظهور طائر وكتبت
٣٨٧	للشركا عند اختلاف الأنصبا	أو شركا وأعبد وكتبا
٣٩٠	على رقاع وبنادق سوا	يجزأ بأصغر الحظ احتوى
٣٩٠	واحدة لما أراد من قسم	ويخرج الغائب والطفل أتم
٣٩٠-٣٩٢	فرد ومنقولات نوع مثل دار	والحق لم يفرق وأخرى فى عقار
٣٩٢	وقالب ونفعه ذو تبقيه	ولبن مع اختلاف الأبنيه
٣٩٢-٣٩٣	وموقدا وكسل شركة أزل	لطالب القسم ولو بثرا عمل
٣٩٣-٣٩٤	مكرر مثل الجدار طنولا	وبتراض فى سوى ما قيلا
٣٩٤	عنا فذا سمك بل المدعنا	بقرعة قلت وما رفع البنا
٣٩٤-٣٩٥	عرضا ولا ينفعه دعوى الغلط	وكل وجه فلربه فقط
٣٩٥-٣٩٦	وللمعين استحق رفضت	وهى بحجة يجبر نقضت
٣٩٦-٣٩٨	يبع وباغيها أجب وسجل	وبالسوا فيه وغير الأول
٣٩٨-٤٠٠	هايا إذا توافقوا ويرجع	بقولهم قسمنى وإذ تمتنع

- إلا إذا نوبته استوفاهما
فى أحد الوجهين قلت ضعفوا
للحاوى عقيبه فإنه قال ومن
قبل أن تتم نوبتهما فغرما
قد كان مستوفيه للآخر
- ولا رجوع بعد منتهاها ٤٠٠
هذا لما أورده المصنف ٤٠٠
يرجع فيها منهما من ٤٠٠
مستوفيا نصيف أجر مثل ما ٤٠١
ولللزاع لا تبع بل آجر ٤٠١

باب العتق

- يصح إعتاق مكلف للملك
رقبة وقوله ياحريبا
قرينة المدح وقصد اسم سلف
وكذب العبد وبالكنايه
سيدى كذبا نوية المفسره
قلت وعن حجة الإسلام روى
وكلم الطلاق والظهار لا
أول مولود تلدد
ودون عكس حملها لها تبع
فأمره بعتق مستولدته
فإن إعتاقهم أمثالا
بجائنا أو عنى مستولدتك
وأحد العبدین حر بكذا
فقيمة القارع عليه وسرى
كجزء بعض اشترى أو قبلا
إرث وما بالعيب ذو ارتداد
ولو مع اليسر عليه العتقا
خلاف تدبير إلى الذى بقى
يسرى وإن كاتب إن عجز بدا
بقدر فاضل الذى تركنا
معتبرا قيمة يوم حررا
على رعوس المعتقين لا على
ولسوى المعتق لغو فعتق
- بلفظ إعتاق تحرير وفك ٤٠٣-٤٠٤
آزاد مرد إن تكن متفيا ٤٠٤
وابنى إن أمكن ذا وإن عرف ٤٠٤-٤٠٥
يا حر للمسمى به مولايه ٤٠٥-٤٠٦
سيدة لبيتها مدبره ٤٠٦
لايحصل العتق ندى وإن نوى ٤٠٦
فى أنا حر منك والفرق انجلا ٤٠٦
حر يحل العتق ميت وجد ٤٠٧
وحكمه بعوض كان خلع ٤٠٧-٤٠٨
أو عبده على كذا أو أمته ٤٠٩
ينفذ واستحق لا إن قال ٤٠٩
والعتق رتب إذ بإعتاق ملك ٤٠٩-٤١٠
فتقيلا وأيس البيان ذا ٤١٠
مختاره أو من بإذن حررا ٤١٠-٤١٢
وصية أو هبة للجزء لا ٤١٤-٤١٥
وإذ فنى حالا كفى الإيلاد ٤١٥-٤١٦
علق لا معية وسبقا ٤١٦-٤١٧
من ملكه ولشريك المعتق ٤١٧
أو رهن أو دبر لا إن أولدا ٤١٧-٤١٨
المفلس لا دينه والسكنى ٤١٨
يحلف الغارم لا نقص طرا ٤١٩
أملكهم وشرطه نفى الولا ٤٢٠
فى تين والمعتق بالولا أحق ٤٢١

٤٢٣	عتقا بموته وصح مطلقا	تدبير شخص عبده إن علقا
٤٢٤	وقبله قلت رأى ذا وحده	أو معه وبوقت بعده
٤٢٥	أعتقت هذا بعد موتى أو إذا	وذا مدبر ودبرت كذا
٤٢٦-٤٢٥	وصح فى تدبيره التعليق	مت فأنت حر أو عتيق
٤٢٦	عتيق إن شاء فشاء بعد	إذا مت فهذا العبد
٤٢٨	حياته يشاء والفور نفى	وفى متى شئت ومهما شئت فى
٤٣٠	بإمه فيه ومعها يعتق	والحمل معلوما لداه يلحق
٤٣٠	وإن يزل عن أمه للحمل	وبزوال الملك قل بالبطل
٤٣١	إن رد أو أنكره أو أبطل	ولم يعد إن عاد والإيلاد لا
٤٣١	ذا سنة ولا لجان فديا	وارثه مثل أعيروا بعد يا
٤٣٢-٤٣١	وفى كسبت المال بعد سيدى	ولا تكف وارثا أن يفتدى
٤٣٣-٤٣٢	إذ ما على الحرية فتظهر	لا فى ولدت حلف المدبر
٤٣٦-٤٣٥	ذى ردة كتابة إن شملا	تصح من أهل التبرعات لا
٤٣٧-٤٣٦	إن كان فى وصية بذى أجل	جميع ما رق وبعض يهتمل
٤٣٨-٤٣٧	أو نفع عين إن علمن كلا	منجم باثنين أو بأعلى
٤٣٨	وصل بعقد دون نفع ذمته	قلت ونفع العين شرط صحته
٤٣٨	من ذكر نحو درهم أو منفعة	قالوا ونفع العين لا بد معه
٤٣٨	يوم أو عند انقضاء الشهر	فى ذمة من بعد عقد تجرى
٤٣٩-٤٣٨	قد أطلقوا هنا اشتراطا للأجل	أو قال بعده بيوم وليقل
٤٣٩	على شروعه به مبتدرا	وليس مشروطا لنفع قدرا
٤٤٠	فأنت حر أو نوى وليقبل	بقوله كاتبت فإن أديت لى
٤٤٠	يطلبها ويعتق المكاتب	وندبت إذا أمين كاسب
٤٤١	وقت كتابة ولا استيلادا	بفرعه من أمة أفادا
٤٤١	وقيم إن جن والذى قضى	وفرع من قد كوتبت إن قبضا
٤٤٢-٤٤١	ولو من الجنون لا المتاع	لغيب سيد أو امتناع
٤٤٣	شىء بقبض سيد وأهمل	النجم منه كل قسط ذاك لا
٤٤٤-٤٤٣	أقر كان العتق فى نصيبه	تقديمه وأن شريكه به
٤٤٥	أو طالب العبد بكل قسطه	وما سرى والجزء منه أعطه
٤٤٦-٤٤٥	لأحد فوارث الميست حلف	ولم يعد شخص وإن هو اعترف

- بنفسى علم وليقرع أو يرى
يعتق كتابة عن الذى قضى
قلت وعتقه بقبض إحدى
إذ قال لا شىء بقبض سيدى
فى الفرق بين أحد اللذين
والفرق صعب والعناق يسرى
إلى نصيب من كتابة جحد
والكسب إن رق وأن يمتج صرف
وبان رقه كما لو استحق
كأن ظننت عتقه وأفتيا
فالعق من قبض وخط وجبا
ربع ولو من غير جنس إن رضى
وإن يمت قدم كالديون
عجل كى يبرى عما بقيا
وفسخها له وللمخصوص
وللذى أوصى له بالرقبه
إن عجز المذكور لا إن غاب من
إلى وصول خط من قد حكما
وقصر الغائب فى العود ولا
وانظر السيد حتى يطلعا
أو جن لا إن ماله به وفا
والأخذ عن دين سواء وله
وللذى يجنى عليه يعضد
قدم دين للمعاملات ثم
إن حجر القاضى وأن يعجز سقط
وانفسخت إن مات قبل إن أتم
كون الأداء منهما سواء
ونافيا جر ولا الأمية
ووطؤها فالمر والإيلاد قد
- ووارث الميت أن يحرر
كالحكم لو أبراه أو قبضا
وارثه ناقض ما به بدى
لكن بصاحب الوجيز يقتدى
تشاركا وأحد الابنين
لا مع قبض السهم أو إذ يرى
وبدل القتل له أو القود
ورد ناقص وأرش للتلف
غير ولو بعضا وإن قال عتق
أن لا كتطبيق وحيث رضى
أو بذله ممولاً وندبا
مكاتب من قبل عتق وقضى
وإن بقى شىء فكالمرهون
لغا وإن وفاه لا إن رضى
بإرثه وإن بنجم أوصى
أن يعجزن وإن سوى أمهل به
بعد محله ولكن إن أذن
لحاكم بأنه قد ندما
عما يحط والتقص أهمل
من حرزه وفسخها إن منع
فإن رأى القاضى صلاحا صرفا
تعجيز هذا بعده وقبله
بحاكم لا إن فداء السيد
أرش على نجم بنذب وحتم
لسيد وسو للغير فقط
أو فسخ الشرك وحلف من زعم
إذا به معا إليه جاء
بعتقه إن مات لا الوصية
أثبت لا الحد وقيمة الولد

- ولا يبيع مكاتبا وعامله
كذلك الإخطار بالنسبه
وهكذا تسليمه وما قبض
كذا النكاح، وزواج قنه
وهكذا تفكيره بغير ما
إنفاقه بالإذن لا المكاتبه
وابتاع بعض سيد فإن عجز
واقص من جان ويفدى عنقه
وعبده بما من الأمرين قل
وأعتق الجاني وليرجع إليه
وفاسد منها كشرطه شرا
من مالك كلف مختار بما
مثل الصحيح ليس فى الإيصاء
والاعتياض وانفساخ ما فسد
عليه أو جنونه والرد
ولا الزكاة ووجوب فطرته
- كالأجنبي والتبرعات له ٤٦٣-٤٦٤
فى البيع حسب وشرا البعضيه ٤٦٤
عن ثمن وعن مبيع العوض ٤٦٥
وسلم كذا فداء لابنه ٤٦٥
صوم أو اتها ب من قد لزما ٤٦٦
ولا تسريه وعتق الرقبه ٤٦٦
ملكه السيد والعتق نجز ٤٦٧-٤٦٨
ولو ليسد وإن أعتقه ٤٦٨
ويلزم الفداء سيدا قتل ٤٦٩
أرش إذا أعتق مجنيا عليه ٤٦٩-٤٧٠
لا باطل بفقد عقد صدرا ٤٧١
يقصد لا كالحشرات والدماء ٤٧١-٤٧٢
والحظ والأسفار والإبراء ٤٧٢
بفسخه أو موت أو حجر ورد ٤٧٢-٤٧٣
من حاكم يستل نقص العقد ٤٧٣-٤٧٤
ورد مالها وأخذ قيمته ٤٧٤

باب عتق أم الولد

- ومن تضع ظاهر تخطيط وقد
من بعده كمثل تدبير إذا
حكم حلول الدين والتدبير بل
واستخدم الاثنين والإيجار
والأرش من جان وحيث يدعى
قبل فإن يأس بيان حصلا
قلت وباستيلاذ كل شطر
والعصبات فى الولا سويه
ختمتها بعد الثلاثين التى
فإن تعبها أو تضع منها العدا
فهى عروس بنت عشر
وكيف لى إذا سكنت للحداد
- أحبها السيد تعتق والولد ٤٧٩-٤٨٠
مات ولو يقتل هذين كذا ٤٨١-٤٨٢
إن باع ذين قلت من غير بطل ٤٨٢
له ووطء الأم والإجبار ٤٨٣
إيلادها كل شريك موسع ٤٨٣-٤٨٤
تعتق إن ماتا ويوقف الولا ٤٨٤
يقضى لمن يملكه فى العسر ٤٨٤
هذا تمام البهجة الوردية ٤٨٤-٤٨٦
من بعد سبعمئة قد خلعت ٤٨٦
فاعذرهم فحقها أن تحسدا ٤٨٦
بكر بكريه لها الدعاء مهر ٤٨٧
بدعوة صالحة لى تهدى ٤٨٧

٤٨٨	بالمصطفى محمد خير النسم	يا خالق الخلق ويا أهل الكرم
٤٨٩	ونجنى من خطر الآثام	أدم على نعمة الإسلام
٤٨٩	والقير والنار وخزى الحشر	بك العياذ من عذاب الفقر
٤٨٩	تفضلا ومن لدنك رحمه	خذ بيدى من هول كل غمه
٤٨٩	فيك وكل مؤمن مؤمن	وكل من أحببت أو أجنبى
٤٨٩	ثم على نبيه محمد أصلى	والحمد لله جزيل الفضل
٤٩٠	والله تعالى أعلم	والآل والصحب بهذا

* * *

فهرس محتويات الجزء العاشر

٣	باب الأضحية
٣٧	باب بيان حل الأطعمة
٥٧	باب المسابقة
٧٧	باب الإيمان
١٣٣	باب النذر
١٥٩	باب القضاء
٣٨١	باب القسمة
٤٠٣	باب العتق
٤٢٣	باب التدبير
٤٣٥	باب الكتابة
٤٧٩	باب عتق أم الولد
٤٩١	منظومة البهجة الوردية
٦٨٥	فهرس محتويات الجزء العاشر

